

تمام البحوث بعمل المخطوطات
التي لو فطنت عليه من أثار
المناقشة

د. عبدالعزى السكوني

١٤٤٤ هـ

١١
١٤٤٤ هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية
قسم القراءات

كتاب شرح العنوان

لعبد الظاهر بن نشوان بن نجدة السعدي

ت ٦٤٩ هـ

تحقيقاً ودراسة

من أول الكتاب إلى نهاية سورة التوبة

رسالة لنيل درجة الماجستير

بإشراف فضيلة الشيخ الدكتور:

محمد سيدي محمد الأمين

مقدمة من الطالب:

عبدالرحيم عبدالله عمر الشنقيطي

لعام ١٤٢١/١٤٢٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنزل كتابه المبين، ونوره المستبين على أكرم خلقه وأشرف رسله، فكشف به الغمّة، وأنار به السبيل، وفتح به أعيناً عمياً، وأذناً صماً، وقلوباً غلغلاً.

كتاب عظيم، صادق في أخباره، عادل في تشريعاته، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، من أتبعه عزّ وسعد في دنياه وأخراه، ومن حاد عنه ذلّ وشقي في دنياه وأخراه، فما أجلّه من كتاب أعجز الله به الإنس والجن، وما أشرفه من كتاب رفع الله به أقواماً ووضع به آخرين.

وبعد: فأحمد الله تعالى حمد الشاكرين، وأثنى عليه ثناء المستكثرين، على ما أنعم به من توفيق وتسديد في مسيرة هذا البحث، حتى خرج في صورة أرجو أن يُنظر إليها بعين الرضا والقبول.

ثم لا أنسى أن أتقدم بوافر الشكر وغامر العرفان لوالديّ الكريمين اللّذين لم يفتّأ دعاءً لي ونصحاً وعطاءً، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم - وملؤ نفسي التقدير والاعتراف بالجميل - بالشكر الجزيل للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ممثلة في قسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، لما هيأته لي من فرصة إتمام دراستي لمرحلة الماجستير، في خيرِ مدروسٍ وأكرمِ مخدم - كتاب الله عزّ وجلّ -، وأخصُّ بوافر الشُّكر وجزيل التقدير فضيلة الشيخ الدكتور: محمد سيدي محمد الأمين، الذي تكرّم وتفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، فأقام اعوجاجها، وسدّد مسيرتها بعون الله وتوفيقه، وأعطاني من علمه ووقته وكريم خلقه وتعامله ما أسأل الله تعالى له به خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

كما لا يفوتني أن أشكر معترفاً بالفضل كلّ من أسهم متعاوناً في إخراج هذا الجهد المتواضع، من مشايخ وزملاء وإخوة كرماء، وأخصُّ منهم: فضيلة الشيخ: السالم مولود، الذي كان له الفضل - بعد الله تعالى - في الوقوف على هذا الكتاب، وتزويدي بنسختين

من نُسخِهِ. وفضيلة الشيخ: حسين العواجي، الذي كان له الفضل في تحشُّم العُثور على إحدى نُسخِ المخطوط.

وأخص من الإخوة الكرماء أخي الفاضل: مصطفى محمد محمود سيدات، وأخي الفاضل: عبد الله محمد الأمين حسن، اللذين تكبدا معي عناء مقابلة النسخ، وأسهما متكرمين بمعاونتي في وضع قائمة الفهارس.

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

خطـة البـحث

وتشتمل على:

أولاً: تمهيد.

ثانياً: مقدمة، وتتضمن ما يلي:

أ- أهمية الكتاب وقيمه العلمية.

ب- سبب اختيار الكتاب.

ثالثاً: مضمون الرسالة، وهو قسمان:

القسم الأول: قسم الدراسة، وهو فصلان:

الفصل الأول: دراسة عن المؤلف، ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وولادته ونشأته وحياته.

المبحث الثاني: رحلاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته.

المبحث الرابع: مؤلفاته وفنونه.

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: وفاته.

المبحث السابع: ترجمة موجزة للإمام أبي طاهر إسماعيل بن خلف

الأنصاري الأندلسي، مؤلف كتاب العنوان.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

ويشتمل على تسعة مباحث:

المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف ونسبة العنوان للكتاب.

المبحث الثاني: وصف نسخ الكتاب المحقق.

المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الرابع: مصادر المؤلف في كتابه.

المبحث الخامس: منهج المؤلف في كتابه.

المبحث السادس: موقف المؤلف من القضايا التي تطرَّق لها في كتابه.

وتحت مطالب:

المطلب الأول: موقفه من القراءات.

المطلب الثاني: موقفه من إيراد التفسير.

المطلب الثالث: موقف المؤلف من اللغة.

المطلب الرابع: موقف المؤلف من الاحتجاج للقراءات وأصول الاحتجاج عنده.

المطلب الخامس: موقف المؤلف من الاستشكالات.

المطلب السادس: موقف المؤلف من النقل عن العلماء.

المطلب السابع: اعتراضات المؤلف على صاحب العنوان.

المطلب الثامن: ترجيحات المؤلف.

المطلب التاسع: استدالات المؤلف.

المطلب العاشر: ظاهرة الجمع بين الأقوال عند المؤلف.

المطلب الحادي عشر: شخصية المؤلف في كتابه من حيث الاستقلالية والتقليد.

المبحث السابع: بمن تأثر ابن نشوان في كتابه؟

المبحث الثامن: بين ابن الجزري وابن نشوان.

المبحث التاسع: المآخذ على كتاب «شرح العنوان».

القسم الثاني: قسم التحقيق

❁ ومنهجي فيه ينحصر فيما يأتي:

١- ضبط النص بمقابلة النسخ وتصحيحه قدر استطاعتي. وقد أغفلت في مقابلة

النسخ ذكر الأخطاء الإملائية والتكرار وأخطاء الآيات، تجنُّباً لإثقال الحواشي. وأنبه هنا

إلى أنه قد ورد في نسخة (ج) طمس عند استئناف كلام جديد مما هو بمثابة العناوين،

مثل كلمة: «قال الشارح» وكلمة: «التعليق» ونحوهما، إلا أنني لم أنبّه عليه، لأن الذي يظهر أنه ليس سقطاً، وإنما كُتِبَ بلونٍ خافت، فلم يظهر مع التصوير. وقد ورد في نسخة الأصل إلغاءات على بعض الكلمات وهذه الإلغاءات منها ما هو صواب ومنها ما هو خطأ، وإني أكتفي في ذكر الصواب بحذفه، وفي ذكر الخطأ بإثباته، دون الإشارة في الحاشية تجنباً لإثقال الحواشي.

٢- عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية مع الحكم عليها باختصار.

٣- تخريج الآثار الواردة عن بعض السلف.

٤- ذكر تراجم للأعلام عند أول ورود لهم.

٥- توثيق المعلومات من مصادرها الأصلية، وفي حالة تعدد المصادر فإنني أرتبها على حروف المعجم، وما ذكر منها معزواً إلى مصدر فإنني أذكر مصدره فقط غالباً، وما لم أقف فيه على مصدر فإنني أذكر ما يقويه ويعضده قدر استطاعتي، أو أفنده وأضعفه إن كان ضعيفاً، وأذكر سبب ذلك. وقد أغفلت التعليق على كلام الشارح عند ذكره للمواضع التي اجتمع عليها بعض القراء، وذلك لأن حصرها يثقل الحواشي، وهي مبنوثة في الكتاب، فلا داعي لإعادة ذكرها.

٦- قد تُغفل المصادر التي أوثقت منها الروايات التصريح بالمروي عنه، وتكتفي بذكر الراوي، وفي هذه الحالة فإنني أتأكد من كون الراوي المذكور من رواة القارئ أو الراوي المغفل ذكره، ولكني لا أحيل على مكان وقوفي على ذلك من المصدر، بل أذكر موضع الرواية فقط كنتيجة نهائية تجنباً لإثقال الحاشية، إلا فيما دعت الحاجة إليه.

٧- قد يصدر مني أحياناً عبارات توهم ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، كأن أقول في شأن إحداهما: «فهى بهذا الوجه أحسن»، ونحوها من العبارات، وإني لم أقصد بذلك الترجيح وإنما من باب بيان الوجه الذي يقوي القراءة مجرداً عن المقارنة بالقراءة المقابلة، وعدم تعرضي لبيان الوجه الذي قويت به القراءة المقابلة ليس جعلاً مني لها مرجوحة، وإنما أضربت عنه لعدم إثقال الحواشي، فأكتفي بالتعليق على ما أورد المؤلف

الحُسنَ فيه، على أني أبين وجه الحُسنَ فيما لم يورد المؤلف الحسن فيه أحياناً إن دعت الحاجة إلى ذلك.

٨- أكتفي في التنبيه على عدم تواتر القراءة بعدم ورودها في كتاب النشر في القراءات العشر لمحمد بن الجزري.

٩- أضفتُ في آخر الدراسة ملحقاً ذكرت فيه مخارج الحروف وصفاتها، وهو ليس من أصل الكتاب، إلا أني أردتُ جمع ما تناثر في باب الإدغام من مخارج الحروف وصفاتها في ملحق مستقل، تنظيماً وتسهيلاً للقارئ.

١٠- نسبتُ الأبيات الشعرية إلى قائلها قدر استطاعتي، مع ذكر المصادر التي أوردتها دون نسبة.

رابعاً: الخاتمة.

وقد تضمنت أهم النتائج.

خامساً: قائمة الفهارس، وتشتمل على:

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث النبوية.

ج- فهرس الأعلام.

د- فهرس الأبيات الشعرية.

هـ- فهرس المصادر والمراجع.

و- فهرس الموضوعات.

أولاً : تمهيد

إن من رحمة الله - جلّ وعلا - ولطفه بعباده أن أنزل عليه كتاباً يهديهم إلى سواء الصراط، ويخدم مصالحهم، ويرفع مكانتهم، في حياتهم وبعد مماتهم، وكان من تمام رحمته سبحانه وتعالى وعدله، وشمول رسالته أن أنزل كتابه على سبعة أحرف؛ وذلك تيسيراً على عباده أن ينطقوا بما اعتادوا ويلفظوا بما ألفوا.

وقد تكفل الله - سبحانه وتعالى - بحفظ كتابه، ولم يكله إلى من أنزل عليهم، وهياً الله - سبحانه وتعالى - له حُفَافاً يحفظونه في صدورهم من صحابة نبيه ﷺ يقرءون كما أخذوا من رسول الله ﷺ، ويُبلِّغون كما أخذوا. ثم هياً له الحفظ في صحف كتبت في زمن أبي بكر ﷺ بإشارة من عمر بن الخطاب ﷺ حاويةً جميع الأحرف السبعة، ثم جُمِعت في عهد عثمان ﷺ على ما ثبت في العرصة الأخيرة؛ درءاً للاختلاف وقطعاً لدابر الفتنة، ووجَّهت عدة مصاحف إلى أمصارٍ مختلفة، وأمروا أن يقرءوا بما وجَّه إليهم، وترك ما يخالفه.

ثم إنه وقع الاختلاف فيما يحتمل الرسم العثماني. فقرأ أهل البدع والأهواء بما لا تحل تلاوته^(١). فلما وقع ذلك هياً الله للمسلمين أئمة جمعوا الناس على قراءات أئمة ثقات، ووضعوا شروطاً معينة تتوفر فيهم، منها الشهرة بالثقة والأمانة وعدم الخروج عن خط المصحف إلى غير ذلك، فاختراروا من كل مصرٍ وجَّه إليه مصحف إماماً تتوفر فيه هذه الشروط، ونسبت إلى كل إمام قراءته، فقصدهم الناس للإقراء. ثم جاء بعد هؤلاء جماعة كانوا يجوبون الأمصار بحثاً عن النقلة الضابطين، فاجتمع لديهم كمٌّ من القراءات المختلفة، فقام كل واحد منهم بتدوين ما تلقاه في كتاب واحد بعد الترتيب والتنسيق، فظهر ما عُرف بعلم القراءات، فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام^(٢). ثم تابعت المؤلفات بعد ذلك، فكل مصنف يؤلف فيما وصل

١ - ومنها قراءة قوله تعالى: ﴿وَرَكَّلَمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ بنصب الهاء من لفظ الجلالة، قرأ بها منكرو الصفات.

إليه متصل الإسناد، وقد يصنف بعضهم كتاباً في جزء من مروياته كما فعل الحافظ ابن الجزري في «الدُّرَّة في القراءات الثلاث».

فحفظ الله - سبحانه وتعالى - هذه الكتاب في الصدور وفي السطور في المصاحف وكتب القراءات المعتبرة. وكان مما سَطَّر لذلك كتاب: «العُنْوَان» في القراءات السبع، للإمام إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران النحوي المقرئ الأنصاري الأندلسي، الذي شرحه الإمام عبد الظاهر بن نشوان الجذامي، الذي قصدت تحقيقه. أسأل الله العلي العظيم العون فيما قصدت، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ثانياً: المقدمة

وتشتمل على مايلي:

أ- أهمية الكتاب وقيمه العلمية

تظهر أهمية كتاب شرح العنوان مما يلي:

أولاً: أنه شرح، ومعلوم ما للشرح من فوائد جليلة، من فتح مُقَفَلَات، وجلي مبهمات، وتفصيل إيجاز، وتعليل أحكام، وجني ثمرات، وغير ذلك. قلتُ في ذلك -عفا الله عني-:

وكم للشرح من نفع عميم	يُنير لطالب العلم المساراً
بفتح مغَلقاتٍ قد أكلتُ	وجَلِي المبهَماتِ لمن تماراً
وبسطِ القولِ ذي الإيجازِ حتَّى	يزيد الرِّيَّ في القلبِ انتشاراً
وتعليل لحكمٍ واقتطاف	ثمارَ لطائفٍ دُرراً نضاراً

ثانياً: أنه شرحُ كتابٍ عمدةٍ في علم القراءات، وذلك لكونه من أصول كتاب «النشر في القراءات العشر»، الذي هو من أجمع الكتب في القراءات العشر وأوعبها وأتقنها، فاعتبار الحافظ ابن الجزري كتابَ العنوان مصدراً من مصادر كتابه الذي قال عنه -بعد أن ذكر الروايات والطرق-: «وجمعها في كتابٍ يُرجع إليه، وسفرٌ يُعتمد عليه، لم أَدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبته، ولا إشكالاً إلا بيَّنته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قرَّبته، ولا مفرقاً إلا جمعتَه وربَّته - إلى أن قال-: وأنت ترى كتابنا هذا قد حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفوائد أُدخِرَت له، فلم تكن في غيره تُذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له: حَيِّ بالِشْر» ا.هـ^(١) - يدل على أنه من أمهات الكتب في علم

القراءات، إذ هذا العمل الجبار الذي قام به الحافظ ابن الجزري يستدعي منه الاعتماد على أولى المصادر وأخرى المراجع، ومنها كتاب العنوان، كما صرح هو بذلك في النشر، عند ذكر الكتب التي روى منها القراءات التي أوردها فيه^(١)، كما يدل على علو مكانة هذا الكتاب ما قاله الإمام ابن الجزري في كتاب «تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان» - في مقدمته - : «إذ كان كتاب العنوان تأليف أبي طاهر إسماعيل بن خلف المصري - رحمه الله تعالى - من أشهر الكتب التي قرأنا بها ولا زال للناس بها اعتناء كبير - إلى أن قال - : وهذا الكتاب أسانيد أعلى من سائر كتب المغاربة، كالتيسير والتبصرة وغيرهما، ومن ثم اعتنى الناس به حتى شرحوه، مع كونه نثراً، ولا أعلم مختصراً من كتب القراءات المشهورة شرحه غير مصنفه سواه»^(٢).

ثالثاً: من خلال عمل الشارح القيم المستفيض، ويتلخص ذلك فيما يلي:

أ- أنه فصل ما أجمله المؤلف في كتابه، ومنه قوله بعد كلام المؤلف في باب نقل حركة الهمزة: «اعلم أن ورشاً كان ينقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها فيحركه بحركتها، ويسقط الهمزة في جميع القرآن، هذا إذا كانت الهمزة في أول كلمة والساكن في كلمة أخرى قبلها، وسواءً كان ذلك الساكن تنويناً أو غيره»، قال الشارح بعد ذلك: «اعلم أن الساكن الواقع قبل الهمزة يأتي على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون تنويناً كما ذكر. والثاني: أن يكون لام المعرفة، نحو ﴿الْأَسْمَاءُ﴾ و﴿الْإِنْسَانُ﴾ و﴿الْآخِرَةُ﴾ كما ذكر. والثالث: أن يكون سائر حروف المعجم، هذا مذهب ورش. اهـ. فقد فصل الشارح ما أجمله المؤلف في قوله: «أو غيره»، هذا مثاله من الأصول.

ومثاله من القرش قول صاحب الكتاب في سورة البقرة: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بالتشديد: الكوفيون سوى حفص»، قال الشارح: «تحريره أن تقول: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بتشديد الهاء والطاء مع فتحهما»، فقد فصل الشارح ما أجمله المؤلف في قوله: «بالتشديد».

ب- وَمَثَلٌ لما ترك المؤلف التمثيل له، من ذلك قول المصنف في باب وقف حمزة وهشام: «فصل: واعلم أن هشاماً يجعل الهمزة المنصوبة التي يصحبها التنوين في حكم المتوسطة فلا يتركها من أجل لزوم الألف التي هي بدلٌ من التنوين»، قال الشارح: «مثال ذلك: ﴿عطاء﴾ و﴿نداء﴾»، هذا مثال من الأصول.

ومن الفرش قول صاحب الكتاب في سورة البقرة: «﴿فمن اضطر﴾ بكسر النون: أبو عمرو وعاصمٌ وحمزة، وكذلك النون من ﴿أن﴾ و﴿لكن﴾ والذال من ﴿قد﴾ والتاء من ﴿قالت﴾ واللام من ﴿قل﴾ والواو من ﴿أو﴾ والتنوين إذا لقيهن ساكن بعد ضمة لازمة، إلا أن أبا عمرو خالف أصله في اللام من ﴿قل﴾ والواو من ﴿أو﴾ فضمهما. الباقيون: بضم هذه الحروف كلها، إلا أن ابن ذكوان خالفهم في التنوين فكسره حيث وقع، إلا موضعين خالف أصله فيهما فضم التنوين فيهما، وهما: ﴿برحمة ادخلوا﴾ في الأعراف، ﴿خبیثة اجتثت﴾ في إبراهيم. قال الشارح: أمثلة ذلك: أما مثال النون من أن فنحو قوله: ﴿أن اعبدوا﴾، و﴿أن اغدوا﴾. ومثال الذال من قد نحو قوله تعالى: ﴿ولقد استهزئ﴾. ومثال التاء: ﴿وقالت اخرج﴾. ومثال اللام من قل نحو قوله: ﴿قل ادعوا الله﴾. ومثال الواو نحو ﴿أو انقص منه قليلاً﴾. ومثال التنوين نحو قوله: ﴿مبين﴾ اقتلوا يوسف﴾، ﴿فتيلاً﴾ انظر﴾.

ج- نبه على ما أغفل المؤلف وأهمله، ومن ذلك ما ينبه عليه ولا يعتمد في كتابه، تبعاً لمنهجه الذي وضعه لنفسه بأنه لا يشرح إلا ما في الكتاب دون غيره، ومن ذلك تنبيهه على أن المصنف ذكر باب الإدغام الصغير ولم يذكر الإدغام الكبير ولم يتعرض له في كتابه، وقال: «وأنا أيضاً لم أتعرض له، لأنني شرطت ألا أشرح إلا ما في كتابه». ومن ذلك ما ينبه عليه ويعتمده في كتابه، ومثاله ما فعل بعد قول صاحب الكتاب في سورة آل عمران: «﴿بما وضعت﴾ بضم التاء وإسكان العين: ابن عامر وأبو بكر» فقال: «وقد ذكر عن أبي بكر فيه خلاف» ولم يتطرق المصنف لذلك.

د - أضاف إليه القراءات المشهورة والروايات المأثورة التي ذكرها الأئمة الأعلام في كتبهم. مثال ذلك من الأصول في باب مذهب الكسائي في إمالة ما قبل هاء التأنيث في الوقف، قال الشارح: «ذكر صاحب هذا الكتاب الإمالة في هذا الباب عن الكسائي وحده، وذكر جماعة من المصنفين الإمالة عن غير الكسائي، ذكر صاحب المبهج الإمالة عن قالون، وتلونا بذلك من طُرُقِهِ، وذكر صاحب المصباح كذلك عن قالون وعن الأعشى، وذكر صاحب المصباح أيضاً بإسناده إلى أبي مزاحم الخاقاني بإسناده إلى الكسائي أنه أمال الباب كله، يعني الحروف العشرة التي استثناها والخمسة عشر المجمع عليها».

ومثال ذلك من الفرش: ما ذكره بعد قول صاحب الكتاب في سورة آل عمران: «﴿التوراة﴾ بالإمالة حيث وقع: النحويان وابن ذكوان، وقرأها نافع وحزمة بين اللفظين، الباقيون: بالفتح»، قال الشارح: «ذكر صاحب التيسير عن قالون الفتح كالجماعة، وذكر صاحب المصباح عن حمزة وعن ورش الإمالة في ﴿التوراة﴾، وذكر صاحب المبهج عن ورش الإمالة، وذكر الفتح والإمالة عن حمزة».

هـ - علل كل قراءة بعللة تليق بها، سواء في الأصول أو الفرش. وهذا سائد في جميع كتابه، ولو أفردت القراءات مع توجيهها لاجتمع لدينا كتاب توجيه متكامل، ولا يقلُّ كتابه أهمية في مجال التوجيه عن كتاب الحجة للفارسي، والكشف لمكي، وشرح الهداية للمهدوي، التي هي من أوسع كتب التوجيه على الإطلاق. ومثال ذلك من الأصول قول الشارح: «أما علة ورش في نقله حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها هو أن الهمزة حرف ثقيل، فأراد بذلك تخفيف النطق بها، فألقى حركتها على ما قبلها من الساكن وحذفها، وبقي حركتها لتدلَّ عليها».

ومثاله من الفرش قوله - في سورة البقرة عند قراءتَي: ﴿جُزْءًا﴾ بالإسكان و﴿جُزْءًا﴾ بالضم -: «أما علة من قرأ بالضم أو بالإسكان فإنهما لغتان، حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن كل اسم أوله مضموم وهو على ثلاثة أحرف فالتثقيل فيه جائز

والتخفيف، والضم هو الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله: ﴿الْيُسْرُ﴾ و﴿الْيُسْرُ﴾، و﴿العُسْرُ﴾ و﴿العُسْرُ﴾ اهـ.

و- يذكر في أول كل سورة هل هي مكية أو مدنية، وعدد آياتها، والاختلاف بين أصحاب العدد، ويفعل ذلك في جميع القرآن. ومن ذلك قوله في أول سورة الفاتحة: «فاتحة الكتاب مكية، وقيل: مدنية، وهي سبع آيات في جميع العدد، واختلفوا، فمنهم من يعد ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ آية، ومنهم من لا يعدّها ويعدُّ ﴿أنعمت عليهم﴾، فهي سبع آيات على كل تقدير». ومنه أيضاً ما ذكره عند سورة الإخلاص قال: «هي مكية، وعدد آياتها أربع آيات كوفي ومدنيان وبصري، وخمس آيات مكّي وشامي، اختلفهما آية واحدة» اهـ.

ز- نثرَ بين ثنايا الشرح كثيراً من الفوائد واللطائف في مختلف الفنون، كالنفسير والعقيدة والفقه، وعلوم اللغة العربية والتاريخ وغيرها. وستأتي الإشارة إليها في قسم الدراسة.

رابعاً: كون الشارح من كبار القراء، ويدل على ذلك ترجمة الذهبي له في كتاب «معرفة القراء الكبار»، وترجمة ابن الجزري له في «غاية النهاية في طبقات القراء»^(١).

خامساً: كونه من البارعين في علم اللغة، وقد نص على ذلك جماعة من العلماء، منهم الحافظ الذهبي في كتابه: «معرفة القراء الكبار»، حيث قال في ترجمته له: «برع في العربية»^(٢). ونص على ذلك أيضاً الإمام ابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء»، حيث قال في ترجمته له: «كان ذا خبرة تامة بوجوه القراءات»^(٣). كما يدل على ذلك

١ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ١/٣٩١-٣٩٢، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي: ٢/٦٥٠.

٢ - معرفة القراء الكبار: ٢/٦٥٠.

٣ - غاية النهاية: ١/٣٩٢.

ترجمة الحافظ البيهقي له في «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»^(١). وهذا مما يؤهله لتوجيه القراءات توجيهاً متقناً.

ومن خلال ما تقدم تظهر أهمية هذا الكتاب لما حواه من فوائد شتى، ولما لمؤلفه من مكانة علمية تجلت فيما سطره في كتابه.

ب - سبب اختيار الكتاب

إنَّ مِنْ دواعي اختياري هذا الكتاب ما يلي:

أولاً: ما تقدم في أهمية الكتاب ومكانته من:

أ- ما للكتاب المشروح من علو إسناد ومكانة علمية مرموقة كما تقدم في كلام الإمام ابن الجزري قبل قليل.

ب - اعتبار أهل الأداء وأئمة الإقراء المعوّل عليهم في فن القراءات الكتاب المشروح مصدراً أصيلاً ومرجعاً لا يُستغنى عنه، ولا أدلّ على ذلك من اعتبار الإمام ابن الجزري له.

ج- كون الشارح من كبار القراء وأئمة الإقراء وعلماء اللغة البارعين فيها.

د- ما للشرح من محتويات في فنون شتى سبكت في قالب علمي متناسق متآلف، لا ينفر بعضها من بعض.

ثانياً: أن أصول النشر لا تزال في حاجة ماسة إلى خدمةٍ بإخراجها محققةً منقّحةً، وشروحها لا تقل أهمية عنها؛ لأنها عبارة عن نشر لما لُفَّ فيها.

ثالثاً: أن كتاب العنوان قد خرج محققاً - كما هو معلوم - فخرجه شرحه محققاً أيضاً خدمة جليلة ومنفعة عظيمة.

ثالثاً: مضمون الرسالة، وهو قسمان:

القسم الأول: قسم الدراسة

وهو فصلان:

الفصل الأول:

دراسة عن المؤلف

ويشتمل على مباحث:

المبحث الأول: اسمه وولادته ونشأته وحياته.

المبحث الثاني: رحلاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته.

المبحث الرابع: مؤلفاته وفنونه.

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: وفاته.

المبحث السابع: ترجمة موجزة للإمام أبي طاهر إسماعيل بن خلف

الأنصاري الأندلسي، مؤلف كتاب العنوان.

المبحث الأول:

اسمه، وولادته، ونشأته، وحياته^(١)

١ - اسمه:

عبدالظاهر بن نشوان بن عبدالظاهر - وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: «ابن عبد القاهر» - بن نجدة السعدي.

ويقال في نسبه: «الروحي» و«الزنباعي» و«الجذامي»؛ نسبة إلى روح بن زُبَاع الجذامي (ت ٨٤هـ)، إذ هو من ذريته. وذكر حاجي خليفة أنه: «الرومي»، ولعله تصحيف: «الروحي».

وكنيته: أبو محمد.

ولقبه: «رشيد الدين»، وقال أبو شامة المقدسي في ذيل الروضتين والذهبي في السير: «الرشيد».

٢ - ولادته:

لم تذكر المصادر عن ذلك شيئاً، إلا أنه يُحزَم أنها كانت قبل وفاة شيخه البوصيري سنة (٥٩٨هـ) بفترة، طالَّت تلك الفترة أو قصرت، إذ لم يُعلم هل أخذ عنه في صغره أو في كبره، وإنما عيَّنتُ البوصيري لأنه أول شيوخه وفاة.

١ - انظر في ترجمة المؤلف: بغية الوعاة للسيوطي: ٩٧/٢، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٤٢٢، ٤٢١/٤٧، وحسن المحاضرة للسيوطي: ٥٠٠/١، وذيل الروضتين لأبي شامة المقدسي: ص ١٨٧، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي: الجزء الأول، القسم الثاني ص ٣٨٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٣/٢٥٤، وشذرات الذهب لابن العماد: ٥/٢٤٥، والعبير للذهبي: ٣/٢٦٣، وغاية النهاية لابن الجزري: ١/٣٩١-٣٩٢، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ١١٧٧/٢، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة: ٢/١٥٥، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: ٢/٦٥٠، والنجوم الزاهرة لجمال الدين الاتابكي: ٧/٢٤، ونكت الهميان في نكت العميان للصفدي: ص ١٩٤، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي: ١/٥٧٥، والوفائي بالوفيات للصفدي: ١٨/٤٦٣، ٤٦٤.

٣- نشأته وحياته:

عاش (رحمه الله) في القرن السادس والسابع في مصر بالقاهرة، وتلقى فيها تعليمه، فقرأ القرآن على أبي الجود غياث بن فارس المصري، وسمع من أبي القاسم البوصيري المصري، ومن أبي عبد الله الأرتاحي الشامي ثم المصري - على احتمال أن يكون سمع منه بالشام، وسيأتي له مزيد بيان -، وعوضه الله سبحانه وتعالى عن فقد نور البصر - إذ كان رحمه الله ضريراً - نور البصيرة والعلم، فتعلم حتى تأهل للتدريس، وتصدر للإقراء، وانتهت إليه رئاسة فن القراءات في زمانه، فازدحم الناس عليه، وتخرجت على يديه جماعة، وكان مع مكاتته هذه متواضعاً لا يأنف أن يقول عما لا يعرف: «لا أعرف». استمع إليه حين يقول عن جواب سؤال أورده في باب الإمالة، وهو: «لم فتح أبو الحارث: ﴿لا تَقْضُ رُؤْيَاكَ﴾ في يوسف وأمال بقية الباب؟» فقال: «إنه اتبع في ذلك الرواية (أو أن بينهما فرقاً لم أدركه)، فهذا منه غاية في التواضع.

ويبدو أن حياته (رحمه الله) كانت متواضعة - لا أنه كان أميراً كما ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام - كما يظهر ذلك من مكان إقامته، حيث إنه كان يقيم بمسجد (باب الزهومة) كما ذكر أبو شامة المقدسي في ذيل الروضتين، وباب الزهومة: هو آخر أبواب القصر الكبير الشرقي في القاهرة، وسمي باب الزهومة؛ لأن اللحوم وحوائج الطعام التي تدخل للقصر تدخل منه، فسمي باب الزهومة أي: باب الزفر^(١). ولا شك أن هذا ليس مكان إقامة الأمراء، بل مكان إقامة من تواضع حال حياتهم. وإنما اعتمدت قول المقدسي وضعت قول الذهبي - مع أنهما سواء في الانفراد بما ذكره - لأن محل الإقامة يكفي أن ينص عليه في مصدر واحد، إذ هو أمر قد لا يعلم به أو لا ينص عليه، لعدم أهميته أحياناً، بخلاف الإمارة فهي أمر معلن ظاهر لا يخفي، وأمر مهم في جانب حياة المترجم له، فلما لم ينص عليه باستفاضة وكثرة أصبح قولاً غريباً فيه نظر. وقد يكون الذهبي إنما عنى بقوله: «الأمير» التفضيم والتعظيم، ولم يقصد الإمارة المعروفة.

وعلى الرغم من تواضع حاله إلى أنه «كان ذا حرمة وافرة وجلالة ظاهرة»^(١)،
«وكان وجيهاً عند الخاصة والعامة»^(٢).

واستمرت حياته بمصر، إلى أن توفي بها رحمه الله.

١ - هذا قول الذهبي في: معرفة القراء الكبار: ٢/٦٥٠.

٢ - هذا قول الذهبي في تاريخ الإسلام: ٤٧/٤٢١، ٤٢٢.

المبحث الثاني:

رحلاته

يمكن تقسيم رحلات رشيد الدين إلى: داخلية، وخارجية.

أما الداخلية: فإنه سنع من البوصيري، وهو وإن كان أصله من المنستير بالمغرب^(١)؛ إلا أنه مصريُّ المولد والدار^(٢)، وذلك معناه: أن رشيد الدين رحل إليه في بوصير موضع إقامته في ما يغلب على الظن وذلك لأنه لم يثبت لي كون البوصيري أقام في موضع غير بوصير، علاوة على أن العلم في غالب أمره إنما يؤتى إليه ولا يأتي. وبوصير بليدة من صعيد مصر^(٣).

ويحتمل أنه رحل إلى أبي الجود وقت أن كان في فسطاط مصر بالجامع العتيق بها^(٤) قبل أن يأتي إلى القاهرة ويُقرئ في مسجد الأمير موسك، والمدرسة الفاضلية^(٥). وعدم معرفة تاريخ دخول أبي الجود القاهرة، وتاريخ ميلاد رشيد الدين ليُقَابَلَا، ويُعلم هل رحل إليه أو لا؟ هو سبب التردد.

أما الخارجية: فلا يُمكن الجزم للإمام رشيد الدين بها، ولا يمكن الجزم له بعدمها، وذلك أن من شيوخه من سكن الشام، وهو الأرتاحي، فهو يُنسب إلى أرتاخ، وهي حصن في حلب بالشام^(٦)، لكنه سكن مصر واستقرَّ بها^(٧).

وعدم الوقوف على تاريخ ميلاد رشيد الدين وتاريخ دخول الأرتاحي مِصْرَ لِيُقَابَلَا، ويُعلم بذلك هل أخذ عنه في الشام أو في مصر؟ هو الأمر الذي جعلني أتردد.

١ - معجم البلدان لياقوت الحموي: ٥٠٩/١.

٢ - انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٦٧/٦.

٣ - انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٦٨/٦.

٤ - انظر: الخطط المقرية: ٢/٢٤٦، وغاية النهاية: ٤/٢.

٥ - انظر: الخطط المقرية: ٢/٣٦٦، ومعرفة القراء: ٥٩٠/٢.

٦ - انظر: معجم البلدان: ١/١٤٠.

فرحلات رشيد الدين إجمالاً هي إلى بوسير فيما يغلب على الظن، واحتمالاً إلى الشام وفِسْطَاط مصر.

المبحث الثالث:

شيوخه وتلامذته

أولاً: شيوخه:

كان لرشيد الدين شيوخ قرأ على بعضهم وسمع من بعضهم جزءاً، وأخذ النحو والعروض والأدب عن بعضهم احتمالاً. فقرأ على أبي الجود: غياث بن فارس جزءاً، وسمع جزءاً من أبي القاسم البوصيري وأبي عبد الله الأرتاحي، ويحتمل أنه أخذ عن أبي الجود النحو والعروض والأدب، ووجه الاحتمال أن أبا الجود كان نحوياً عروضياً بارعاً في الأدب، وكان رشيد الدين نحوياً مُلمّاً بالعروض والأدب، إلا أنني لم أجد من نصّ على أنه أخذ عنه النحو والعروض والأدب، فمن هنا حكمتُ بالاحتمال.

فمشاخه هم:

١- أبو الجود: غياث بن فارس بن مكي اللخمي المصري، المقرئ الفرضي التحوي الضَّرِير. ولد سنة ثمانى عشرة وخمسمائة، وقرأ القراءات على الشريف أبي الفتوح الخطيب، وعلى أبي يحيى: اليسع بن عيسى بن جزم، وقرأ عليه خلق كثير منهم: علم الدين السخاوي، وعبدالظاهر بن نشوان الجذامي، وإسماعيل بن هبة الله المليجي. توفي في تاسع رمضان سنة خمس وستمائة^(١).

٢- أمين الدين أبو القاسم هبة الله بن علي بن سعود بن ثابت بن هشام بن غالب الأنصاري المنستيرى الأصل، البوصيري المصري. ولد سنة ست وخمسمائة، وسمع من محمد بن بركات السعيدي، وأبي الحسن علي بن الفراء، والفقير سلطان المقدسي. حدث عنه أبو الحسن السخاوي، وأبو سليمان بن الحافظ. وتوفي في ثاني صفر سنة ثمان وتسعين وخمسمائة^(٢).

٣- محمد بن أبي الشاء حمد بن حامد بن مفرج بن غياث الأنصاري الشامي الأرتاحي، ثم المصري. ولد سنة سبع وخمسمائة، وأخذ إجازة عن أبي الحسن علي بن الحسين الفراء، وسمع في كبره من علي بن نصر الأرتاحي والمبارك بن الطباخ. حدّث عنه الكمال الضرير، والنظام عثمان بن عبدالرحمن. توفي في العشرين من شعبان سنة إحدى وستمائة^(١).

ثانياً: تلامذته:

قرأ على رشيد الدين جماعةً وتخرّجوا به، وروى عنه آخرون. فممن قرأ عليه:

١- رشيد الدين أبو بكر بن أبي الدر المكيئي المقرئ. قرأ على الزين الكردي، والعلم السخاوي (وبقراءة ابن كثير على عبد الظاهر بن نشوان الجذامي)^(٢). وقرأ عليه الرضي بن دوقا، وإبراهيم بن غالي البدوي. مات سنة ثلاث وسبعين وستمائة^(٣).

٢- سلامة بن ناهض بن ظافر الدين الأزدي. قرأ على عبدالظاهر بن نشوان وهو من جلة أصحابه. وقرأ عليه الزبير بن علي بن سيد الكل. مات قبل السبعمائة^(٤).

٣- علي بن عبد الله بن أبي بكر الإمام زين الدين أبو الحسن بن القلال. قرأ على الصفراوي، وعلي محمد بن عمر المصافري، وعبدالظاهر بن نشوان. وقرأ عليه علي بن يوسف الشطنوفي^(٥).

٤- علي بن موسى بن يوسف، أبو الحسن السعدي المصري الدهان. قرأ على أبي الفضل: حفص الهمداني، وعبدالظاهر بن نشوان الجذامي. وقرأ عليه محمد بن إسرائيل

١ - انظر: السير: ٤١٥/٢١، والعبر: ١٣٢/٣.

٢ - انظر: الغاية: ٣٩٢/١.

٣ - انظر: الغاية: ١٨١/١، والمعرفة: ٦٧٦/٢.

٤ - الغاية: ٣١٠/١.

٥ - انظر: الغاية: ٢٥٢/١، والمعرفة: ٦٦٢/٢.

القصاص، وإبراهيم بن إسحاق الوزيري، والشمس الحاضري. توفي في خمس وستين وستمائة^(١).

٥- محمد بن عبدالكريم بن علي نظام الدين التبريزي. قرأ على أبي القاسم الصفراوي، وعبدالظاهر بن نشوان (كلاهما قرأ عليه لأبي عمرو)، وأكمل القراءات علي السخاوي، وقرأ عليه الحافظ الذهبي ختمة لأبي عمرو. وقرأ عليه ولده محمد وغيره. توفي سنة أربع وسبعمائة^(٢).

وروى عن رشيد الدين جماعة من الحفاظ، منهم:

عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن، أبو أحمد الحافظ الدميّطي، قرأ على الكمال الضري، (وروى عن عبد الظاهر بن نشوان)^(٣). وحدث عنه غير واحد، توفي سنة خمس وسبعمائة^(٤).

وذكر الذهبي في تاريخ الإسلام^(٥) أنه قد روى عنه «الحدّاد»، ولم أعرفه. ولعله تصحيف «الحفاظ»، لأن العبارة الموجودة في تاريخ الإسلام: «روى عنه الدميّطي والحدّاد»، وقد وردت عند الصفدي في نكت الهميان^(٦)، وفي الوافي بالوفيات^(٧)، وعند السيوطي في بغية الوعاة^(٨): «روى عنه الدميّطي والحفاظ»، فهذا يُستأنس به على التصحيف المحتمل في تاريخ الإسلام، والله تعالى أعلم.

١ - انظر: الغاية: ٥٨٢/١، والمعرفة: ٦٧٢/٢.

٢ - انظر: الغاية: ١٧٤/٤، والمعرفة: ٦٩٦/٢.

٣ - انظر: الغاية: ٣٩٢/١.

٤ - انظر: الغاية: ٤٧٢/١، والمعرفة: ٧٢٩/٢.

٥ - تاريخ الإسلام: ٤٢٢/٤٧.

٦ - نكت الهميان: ص ١٩٤.

٧ - الوافي بالوفيات: ٤٦٣/١٨-٤٦٤.

المبحث الرابع:

فـنـونـهـ ومـؤلفـاتـهـ

يمكن القول إن فنون «رشيد الدين» كانت نوعين: نوع تخصص فيه، ونوع لم يتخصص فيه ولكنه تثقف فيه، ونال منه حظاً طيباً.

والذي تخصص فيه نوعان:

نوع اشتهر به، ونوع لم يشتهر به أو لم يصل لدرجة تخصصه في القراءات واللغة.

✽ فالذي اشتهر به: علم القراءات، وعلم اللغة.

ويدل على تخصصه فيهما واشتهاره بهما ما يلي:

١- ترجمة الذهبي له في «معرفة القراء الكبار»، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء».

٢- ترجمة السيوطي له في «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة».

٣- ما ذكر في كتابه - هذا - عن هذه العُلَمَين من بسط يدل على المعرفة التامة بهما.

٤- أن آثاره ومؤلفاته دارت حول هذين العلمين فقط، وهي:

أ - (شرح كتاب العنوان لأبي طاهر إسماعيل بن خلف)، وهو الذي بين أيدينا.

ب- كتاب (قبضة العجلان في مخارج الحروف)، وقد نصّ عليه الصفدي في الوافي بالوفيات^(١).

ج- كتاب شرح فيه بعض المفصل للزمخشري، وممن نصّ عليه: عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين^(٢)، وغيره.

١ - الوافي بالوفيات: ١٨/٤٦٤.

٢ - معجم المؤلفين: ٢/١٥٥.

٥- أنه كان شاعراً أديباً، ومن شعره ما كتبه لبعض ملوك أيوب يطلب حوض طين في منطقة يقال لها: بُهْتِيم، فقال:

يا أيها الملك الذي إنعامه للناس أنفع من سحابٍ مُمطِرٍ
بهْتيم فيها فضله في طينها جُدُّ لي به من فضلك المستثمر
حوض متى أعطيته لي منعماً فجزاك عند الله حوض الكوثر^(١)

واستمع إليه حين يقول - في شرح البيت الذي يجمع الحروف التي تدغم فيها تاء التأنيث

صَدَّ جَائِراً ظَهْراً ثُمَّ زَارَنِي سَحْراً -:

«ويجوز أن يكون الذي زاره في وقت السحر هو خياله لا شخصه»، فهذا التفسير يدل على سعة الخيال، ورقة الإحساس، والعاطفة التي لا يملكها إلا شاعر أو أديب. والنوع الذي لم يشتهر به أو لم يصل لدرجة تخصصه في القراءات واللغة: هو علم الرواية والتحديث.

ويدل على اهتمامه به وتخصصه فيه ما يلي:

- ١- تعدد مشايخه فيه، فلم يقتصر فيه على شيخ واحد.
- ٢- رحلته في طلبه، فقد رحل - في ما يغلب على الظن - إلى البوصيري في «بوصير».
- ٣- قصد الناس له في طلب هذا العلم، كالدمياطي وغيره من الحفاظ - كما تقدم.

والذي لم يتخصص فيه ولكنه تثقف فيه ونال منه حظاً طيباً: هو ما تطرَّق له في كتابه من علوم - على حدِّ الفائدة واللطفية - دون توسُّع وإسهاب، كعلم التفسير والعقيدة والتاريخ والفقه وغيرها.

ولم أجد من الأدلة على أنه لم يتخصَّص فيها إلا أنها لم تُذكر ولم تُنقل عنه كما
ذكر ونُقل عنه العُلَمَانِ المُتَقَدِّمَانِ، لا دراسة ولا تدريساً ولا تأليفاً، وهو يكفي إلى حدِّ ما،
لأنه يبعد أن يتخصَّص عالم في علمٍ ولا يُذكر عنه ذلك ولا يُنقل؛ لأنه إن لم يظهر في
دروسه ظَهَرَ في مؤلَّفاته، فيبعد جداً أن تخفى تخصصات العالم التي أفنى فيها عمره.

المبحث الخامس:

ثناء العلماء عليه^(١)

وَرَدَتْ عَنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ أَقْوَالٌ فِي «رَشِيدِ الدِّينِ»، تَدُلُّ عَلَى رَفِيعِ مَكَانَتِهِ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ:

١- قال الذهبي عنه: «كان ذا حُرْمَةٍ وافِزَةٍ، وَجَلَالَةٍ ظَاهِرَةٍ، وَخَبِيرَةٍ تَامَّةٍ بِوَجْهِهِ الْقَرَاءَاتِ»^(٢). وقال عنه: «كان وجيهاً عند الخاصة والعامة»^(٣).

٢- وقال السيوطي عنه: «برع في العربية وتصدّر للإقراء، وانتهت إليه رئاسة الفنِّ في زمانه»^(٤).

٣- وقال الصفدي عنه: «كان مقرئ الديار المصرية في زمانه»^(٥).

٤- وقال ابن العماد عنه: «شيخ الإقراء بالديار المصرية»^(٦).

٥- وقال محمد بن الجزري عنه: «إمام بارع، مصدر محقق»^(٧).

٦- وقال المقرئ عنه: «شيخ القراءات»^(٨).

١ - رتبهم حسب حروف المعجم.

٢ - المعرفة: ٢/٦٥٠.

٣ - تاريخ الإسلام: ٤٧/٤٢١-٤٢٢.

٤ - حسن المحاضرة: ١/٥٠٠.

٥ - انظر: نكت الهميان: ص ١٩٤، والوافي بالوفيات: ١٨/٤٦٣، ٤٦٤.

٦ - شذرات الذهب: ٥/٢٤٥.

٧ - الغاية: ٢/٣٩١.

وفاته (رحمه الله)

بعد حياة حافلة بالعلم دراسةً وتدریساً وتألیفاً، شاء الله أن تكون وفاة «رشيد الدين»، في يوم الأربعاء، سابع عشر من جمادى الأولى، سنة تسع وأربعين وستمائة بالقاهرة.

وذكر السيوطي في «حسن المحاضرة» وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» أنه توفي سنة ست وأربعين وستمائة، والأولى أن يُؤخذ بالأول لأمرين:
(١) أن عامة المصادر عليه.

(٢) أن السيوطي في «بغية الوعاة» وافقهم على ذلك، فلعل «ست» في «حسن المحاضرة» تصحيف «تسع»، أما ما في «هدية العارفين» فإنه شذوذ لا يُعول عليه، والله تعالى أعلم.

وقد رثاه ولده «محيي الدين» - الكاتب البليغ - بقوله:

فما ابن كثير الدَّمعُ إن ماتَ نافعٌ ولا نافعٌ حزنٌ عليه يحتمُّ
جزانةُ علمٍ قَبْرُهُ فلذا غداً بها كلُّ يومٍ بالتلاوةِ يَحْتَمُّ^(١)

فرحم الله «رشيد الدين»، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه الله عن المسلمين خيراً الجزاء. آمين.

المبحث السابع:

ترجمة موجزة لمؤلف كتاب «العنوان»^(١)

هو إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران، الشيخ أبو طاهر،
النحوي المقرئ الأنصاري الأندلسي ثم المصري.

ويقال في نسبته: «السرقسطي» نسبة إلى «سرقسطة»، مدينة في
شرق الأندلس من أحسن البلاد، وقد خرج منها جماعة من العلماء.

إمام عالم متصدّر متقن للقراءات، أخذ القراءات عن عبد الجبار
أحمد الطرسوسي، وتصدّر للإقراء وتعليم العربية زمنياً، وكان رأساً في
ذلك.

وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر، فقرأ عليه جماهير بن
عبدالرحمن الفقيه، وابنه جعفر بن إسماعيل، وأبو الحسين الخشاب، وعنه
انتشر طريقه.

❖ وقد صنّف أبو طاهر كتاب «الاكتفاء»، و«العنوان» في
القراءات السبع، وكتاب «إعراب القرآن»، واختصر كتاب «الحجة
للفارسي».

ولم يزل (رحمه الله) على اشتغاله وانتفاع الناس به، إلى أن توفي
يوم الأحد في مُستَهَلِّ الحَرَم، سنة خمس وخمسين وأربعمائة.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب^(١)

ويشتمل على تسعة مباحث:

- المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف ونسبة العنوان للكتاب.
- المبحث الثاني: وصف نسخ الكتاب المحقق.
- المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.
- المبحث الرابع: مصادر المؤلف في كتابه.
- المبحث الخامس: منهج المؤلف في كتابه.
- المبحث السادس: موقف المؤلف من القضايا التي تطرق لها في كتابه.

وتحتة مطالب:

- المطلب الأول: موقفه من القراءات.
- المطلب الثاني: موقفه من إيراد التفسير.
- المطلب الثالث: موقف المؤلف من اللغة.
- المطلب الرابع: موقف المؤلف من الاحتجاج للقراءات وأصول الاحتجاج عنده.
- المطلب الخامس: موقف المؤلف من الاستشكالات.
- المطلب السادس: موقف المؤلف من النقل عن العلماء.
- المطلب السابع: اعتراضات المؤلف على صاحب العنوان.
- المطلب الثامن: ترجيحات المؤلف.
- المطلب التاسع: استدلالات المؤلف.
- المطلب العاشر: ظاهرة الجمع بين الأقوال عند المؤلف.
- المطلب الحادي عشر: شخصية المؤلف في كتابه من حيث الاستقلالية والتقليد.
- المبحث السابع: بمن تأثر ابن نشوان في كتابه؟
- المبحث الثامن: بين ابن الجزري وابن نشوان.
- المبحث التاسع: المآخذ على كتاب «شرح العنوان».

المبحث الأول:

توثيق نسبة الكتاب للمؤلف

ونسبة العنوان للكتاب

أولاً: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف.

اعتمدت في توثيق نسبة الكتاب للمؤلف على ما يلي^(١):

١- ما ذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين^(٢) عن المؤلف: أنه صنف شرح العنوان.

٢- ما ذكره الحافظ ابن الجزري في مقدمة كتاب «تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان»^(٣)، حيث قال: «وقد وقفت على شرحه - يعني: العنوان - للإمام الحاذق المقرئ عبد الظاهر بن نشوان السعدي». وما قال عن المؤلف في غاية النهاية^(٤): «إنه شرح كتاب العنوان في مجلدات».

٣- ما ذكره حاجي خليفة في كتابه «كشف الظنون»^(٥) أن المؤلف ألف شرح العنوان، وذكر أول كتاب العنوان وأول الشرح، وسبب تأليفه، وبعضاً من المنهج الذي سار عليه الشارح، وما ذكره مطابقاً لما في الكتابين، وبه تزداد النسبة قوة.

٤- ما ذكره السيوطي في بغية الوعاة^(٦) عند ترجمة المؤلف، حيث ذكر أن من مؤلفاته شرح العنوان.

١ - رتبت العلماء على حروف المعجم.

٢ - هدية العارفين: ١/٥٧٥.

٣ - تحفة الإخوان: ورقة ١/أ.

٤ - غاية النهاية: ١/٣٩١، ٣٩٢.

٥ - كشف الظنون: ٢/١١٧٦، ١١٧٧.

٥- ما ذكره الصفدي عنه في الوافي بالوفيات^(١) قال: «وله - أي: عبد الظاهر - شرح العنوان».

٦- ما ذكره عمر رضا كحاله في معجم المؤلفين^(٢) أن من آثار المؤلف شرح كتاب العنوان في مجلدات.
ثانياً: توثيق نسبة العنوان للكتاب.

إن عنوان الكتاب الذي شرح فيه عبد الظاهر بن نشوان العنوان هو: «شرح العنوان»، وقد اعتمدت في هذا على أمرين:

الأول: ما ذكره بعض العلماء من عبارات تدلُّ على أنَّ اسم الكتاب «شرح العنوان»، من ذلك ما قاله إسماعيل باشا عن المؤلف أنه صنف «شرح العنوان»، وما قاله الصفدي عن المؤلف: «وله (شرح العنوان)»، فهاتان العبارتان من هذين العالمين تدل على أن الكتاب يحمل اسم شرح العنوان.

الثاني: ما حمّله غلاف الكتاب، إذ عليه: «كتاب شرح العنوان».

فكلُّ من الأمرين المذكورين يعضد الآخر في أن الكتاب موسوم بـ «شرح العنوان».

١ - الوافي بالوفيات: ١٨/٤٦٣، ٤٦٤.

٢ - معجم المؤلفين: ٥/٢٣٨.

المبحث الثاني:

وصف نسخ الكتاب المحقق

لهذا الكتاب - حسب اطلاعي - ثلاثُ نسخ، والذي يظهر أنها كلها منقولة من نسخٍ نُسخَت في عصر المؤلف، لأنه يتردد بين ثناياها عبارة: «قال الشارح أيده الله»، وهذه العبارة ونحوها لا تكون إلا فيما نُسخ في عصر المؤلف.

وهذه النسخ هي:

١- نسخة من جامعة كميردج وكلّيّاتها في بريطانيا.

الملحق الأول ١٣٢ [٦٦٧/١٢].

وفي تاريخ بروكلمان م١/ص٧٢١.

عدد أوراقها: ٢٤٥ ورقة.

عدد الأسطر: ٢٧ سطراً.

نوع الخط: مشرقي.

اسم الناسخ: عبد الله المالكي المصري.

تاريخ النسخ: ١٠٠١هـ.

وأولها: «الحمد لله المنعم بالآئته»، وآخرها: «فاعلم ذلك، وبالله التوفيق».

وهي التي اعتمدها أصلاً، وعبرت عنها عند المقابلة بـ «الأصل».

وإليك نماذج من هذه النسخة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
 الْحَمْدُ . بِمَدَدِ اللَّهِ بِأَلْيَةِ الْجَوَادِ بَعْطِيَّةِ الَّذِي أَخَذَ بِحَيْدِ لِقْدَمِهِ ذِكْرًا وَوَضَعَهُ مِنْ عِبَادِهِ
 شَرًّا وَشَرِّتَ لِقَدَمِهِ الْإِلَهَ الَّذِي لَا شَرِيكَ لَهُ شَاهِدَةً تَكُونُ لِي فِي الْقِيَامَةِ دُخْلًا
 وَخُجْرًا لِي لَدَيْهِ أَجْرًا ~~أَشْرَفًا~~ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِهِ أَرْسَلَهُ بِالْبَدِينِ الْقَدِيمِ وَهَدَى
 أَيْدِيَ الْعَرَبِ الْمُسْتَقِيمِ مَا تَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابَ الْمُدِيمُ وَخَصَّهُ بِالْعِلْمِ الْبَلِيغِ لِي بِالنُّورِ الْمَلِيحِ
 وَالْإِيمَانِ الصَّامِعِ كَمَا دَرَسَتْهُ أُمَّةُ الْبِلَادِ الْبَلِيغَةِ عَلَى اللَّهِ طَبِيعَةٌ وَعَلَى الْإِلَهِ الطَّامِعِينَ
 وَطَبِيعَةُ الْإِقْرَبِينَ وَسُلْطَانِ الْبَلَدِ بِمَدَدِ فَانِ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى شَرْحِ مَعْنَى الْكَلِمَاتِ
 الْمُسَوِّمِ بِكَلِمَاتِ الْعُنْوَانِ تَالِيَةً لِي ظَاهِرًا سَامِعًا لِي خَلْفَ صَوَانِدِ كِتَابِ سَيِّدِنَا الصَّدْرِ
 الْكَبِيرِ الْمُجْتَمِعِ بِشَيْخِ الْمَشَايِخِ أَبِي الْجَوَادِ عِيَّانَ فَارَسٍ وَجَدَانِ وَكَانَ كَذَلِكَ الْعُقُولِ فِي الْمَقْتَلِ
 طَبِيعَةٌ وَرَبِّ دُونَ الصَّنَائِفِ الْبِيدَةِ وَرَعْدَانِ الْفَرَسَاتِ عَلَى طَبِيعَةِ بِلَادِنَا بِرَأْفَتِهِ
 عَلَيْهِ وَأَيْدِيًا لِقَدَمَيْهِ قَصْدِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّدْرِ الْحَذَاقِ مِنْ لَمَسِ الْعِلْمِ الْعَمَانِيَّةِ وَطَبِيعَةِ
 سَعَادَةِ دَرِيَّةٍ وَشُكْرًا لِي بِصِفْرِ مَعْنَى الْكَلِمَاتِ وَبِنَيْفَتِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ لِي كَثِيرًا مِنَ الْإِيمَانِ
 فَأَخْبَتُ بِهِ ذَلِكَ بِرَأْفَتِهِ وَسَبَّحْتُ بِطَبِيعَتِهِ مَا أَجْلَهُ وَشَلَّتْ نَارُكَ فَاسْتَبَدَّ
 وَشَرَّفَتْ لِي أَيْدِيًا عَمَلًا وَأَمَلًا وَأَرْبَابًا فِيهِ مِنَ الْبُرْجَانِ الْبُرُورِ وَالرَّوَابِيَةِ الْمَأْتُورَةِ
 الَّتِي ذَكَرَ الْإِلَهَ الْإِلَهَ الْإِلَهَ وَكَيْتَهُ وَشَجِنُوا بِهَا مَصْنُفَاتِهِ وَطَلَّتْ كَأَنَّهُ لَعْلَةٌ بَلْبَلِقِي
 وَذُرَّتْ الْإِيمَةُ السَّبْعَةُ وَرَوَاتِهِمْ وَكَأَقْرَبُ وَرَوَاتِهِمْ وَأَسْمَاءِهِمْ وَمَلَدَاتِهِمْ وَأَمَّا حَقْرِي مِنْ سَيِّدِنَا
 لِحُبِّهِ وَذَكَرْتُ اشْتِمَالِ كُلِّ أَمَامٍ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَنَاتِ بَشْرِهِ الْإِسْوَلِ
 وَعَمْدَتِيَا وَبَلَدَتِيَا يَا أَبَا بَابَا إِلَى الْخُرْفَانِ نَادَى صَوْرَتِي إِلَى الْفُرْشِ الْجُرُوفِ سَمَّيْتُ كُلَّ نَارٍ وَذَكَرْتُ
 قُرْآنَهُ وَأَصْفَتِي إِلَهًا بِالْبَلْبَلِقِي بِذَلِكَ الْوَضْعِ بِمَا صَوَّرْتِي مِنْ السَّبْعَةِ وَأَذْكَرْتِي الْأَوْطَانِ
 مَا مَكَتِيهِ أَمَدَتِهِ وَعَدَدِ أَمَانَتِهِ وَالْإِحْتِلَافِ بَيْنَ أَصْحَابِ الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ وَالْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ
 ذَلِكَ فِي كُلِّ سُورَةٍ إِلَى الْخُرْفَانِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَانْتَهَدْتُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَرْعَافِ مَعْنَى الْكَلِمَاتِ
 الْتَطْوِيلِ الْمَلِّ وَالنَّعْتِ الْعَبْرَةِ الْمُجْتَمِعِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ أَمَّا عَمْرِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ بَلَّغْتُهُ الْإِسْتِزَادَ
 بِمَا وَفِيهَا عَمْدَتِي وَذُنُوبِي كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ رَأْفَتُ اللَّهِ وَمَا لِي بِهِ
 أَنْ يَعْصِمَنِي مِنَ الزَّلْزَلِ وَيَسُدَّ عَلَيَّ رِجْلَ الْوَالِدِ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ
 بِعُنْوَانِ لِنَظْمِ عَرَبِيٍّ جَاءَ فِيهِ اسْمُكَ يَا رَبَّ الْإِحْتِسَانِ مِنْ شَرِّابِ الشُّبْلِيِّ كَأَنَّ
 الْعُنْوَانَ مِنَ الرُّقِّ كَأَنَّ حَوْثِيَةً لَمَاتِ نَمَانٌ يُقَالُ عُنْوَانٌ وَعَيْنَانٌ دَعْلَوَانٌ وَعُلْوَانٌ
 عُمَيْيَانٌ وَعُمَيْيَانٌ وَعُمَيْيَانٌ وَأَمَّا اسْتِشْقَاقُ الْعُنْوَانِ فَتَدْبِيرٌ لِي بِمَشْرِقِي

صورة الورقة الأولى من نسخة (الأصل)

وخرقة م

اصداق لغوام كاذب فاضرب في فانه ليس عندنا احد فقال والله انه لسادق وما لرب
 قط رزعم بعض اصل اللغة ان يكذب بوزنك ويكذب بوزنك لغتان بمعنى واحد مسيئة
 قال صاحب الكتاب ارايتكم وارايت وارايتم بغير مزج حيث وقع الكساي الباقون ارايتكم
 وارايتم وارايت بهزة بعد التراجيح وقع الا ان ناعنا يلين العزمة فتصير كالن البسيرة
 في اللفظ قال الشارح يحتمل ان يقول ارايتكم وارايتم وارايت وان ارايت ان كان
 قبل الراءمة وقوله الا ان ناعنا يلين العزمة فتصير كالن البسيرة في اللفظ يحتمل ان
 تقول بتسهيل العزمة التي بعد الراءمة اذ وقت واقف ناعنا وقد روي بعض نسخة
 البصر من فافع ابدال هذه العزمة الناعنا لصفة فاعل في اندزتهم وقال بعض
 المصنفين في ذلك قرانا فاع ارايتكم وارايتم وما اشبه ذلك ما كان من الفعل باضمة
 وقال بعض المصنفين ايضا قرانا فاع ارايتكم وارايتم بالف بعد الراءمة من غير مزج ان كان الكلام
 استغناء ما مرده فليجرب المعنى واحد وان اختلفت عبارات المصنفين التقليل
 اما لغة الكساي في حذو هذه العزمة الثانية فله تقديران احدهما انه ارايتكم
 الكلمة ولا سيما وقبلها هزة اخرى وقد سمع ذلك من العرب قال الشاعر
 ارايت ان جات به املودا
 سرتيا قد يلين البسيرة
 والتمتد يراثا في ان يكون خفف ليكون في قافين ما يكون من روية العين وبين
 ما يكون من روية التلبس اما علة من بين العزمة فتوجه للتخفيف في العزمة
 المتحركة المتحركة ما قبلنا وجاز ذلك وان كان بعد ما سأل لان المنة بمنزلة المحتمة
 اما علة من مزج فانه كانه على الاصل ويسوى مع التواتر اجماعهم هل هو ما اذا
 كان الكلام جترا يمزج استغناء كقوله تعالى ورايت الناس يرحلون مسيله قال
 صاحب الكتاب فتحنا عليهم بالتشديد بين ما مر وشبه في الاعراب والانيب والقر
 بالشارح الباقون فتحنا عليهم بالتخفيف التقليل اما علة من قرأ بالفتح
 فالتشديد يدل على التكثر لان الابواب كفتح فشدد لما كثر الابواب الا ترى انه
 خفف ولم يشدد اذا كان من باب واحد في نحو قوله تعالى ولو فتحنا عليهم بابا من السما
 وكقوله تعالى حتى اذا فتحنا عليهم بابا اذا عذاب شديد واستأ علة من قرأ بالتخفيف
 فلان التخفيف يودي عن معنى التقليل والتكثر فكان اول العموم ومعنى قوله تعالى
 فتحنا عليهم ابواب كل شيء بمعنى من النعمة والسرور مسيله قال صاحب الكتاب
 بالعدوة والعش ان ما مر وشبه في الكهف قال الشارح يحتمل ان تقول في الراء

من امة وعبده وحن تونجة على يد العبد الفقير الى ربه ليدفع الى وجهه
 سعفاته عبد الله المالكى المصرى بحمد الله ليدفع يوم كرمه يوم
 ولوالديه وشايعه وسائر المسلمين واليهات في كل يوم
 من شهر ربيع الاخر من يوم الاحد المبارك خامس عشر
 شهر ربيع الاخر من سنة الف وستمائة الف
 وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم في يوم الاربعاء

(١٥٥١)

١٥٥١

صورة الورقة الأخيرة من نسخة (الأصل)

٢- نسخة أيا صوفيا باستانبول بتركيا. [٥٥].

وفي تاريخ بروكلمان: ١/ص ٢١٨، م ١/ص ٧٢١.

عدد أوراقها: ٢٢٨ ورقة.

عدد الأسطر: ٢٥ سطراً.

نوع الخط: مشرقى.

أما اسم الناسخ وتاريخ النسخ فلم أعثر عليهما.

وقد وضع قبيل انتهائها بأسطر قليلة علامة التصحيح والمقابلة (⊙).

وأولها: «الحمد لله المنعم بآلائه»، وآخرها: «فاعلم ذلك، وبالله التوفيق».

وهذه النسخة هي المشار إليها عند المقابلة بنسخة «ب».

وإليك نماذج من هذه النسخة:

عربية جي باپتي اغا فولاد

شرح العنوان للامام البارع المحقق عبد الظاهر بن عثمان

ابن عبد الظاهر بن محمد رشيد الدين ابو محمد الخدي

الرتباني المصري المقربى من ذرية روح بن

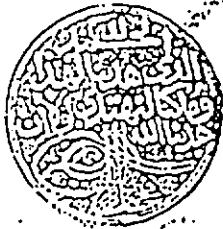
زبناغ مات في جمادى الآخرة سنة

تسع واربعين وستمئة

بالتفاهة رحمة الله

تعالى

تكملة السرايا
عبد الحميد
راية علمهما



مدون في بيت السقايا سنة ١٢٤٠
عبد الحميد بن محمد بن عثمان
الدارس محمد بن عثمان بن محمد بن عثمان
تعالى بالرافد في سنة ١٢٤٠
المعتمد بن عثمان بن عثمان
عمرهما



بسم الرحمن الرحيم اللهم

اللهم التعمير بالانه الجواد بعباده الذي اتخذ الحمد لنفسه ذكرا ورضي به من عباده
شكرا وشهد بان لا اله الا الله وحده لا شريك له بشهادة تكون لي في القيمة ذمرا
وتجزلة لي لله اجر وشهد بان محمد عبده ورسوله ارسله بالدين القويم وهذا
به اني الصراط المستقيم وانزل عليه الكتاب المبين ونخصه بالعلم المبين وارتن
بالقران الساطع والامر الصادع حتى كمل الدين واسماز الشك بين اليقين وبعد
نان الذي جعلني على شرح هذا الكتاب الموسوم بكتاب العزائم تاليف ابو طاهر اسمعيل
ابن خلف هروانته كتاب شيخنا الاصدر الكبير المحترم شيخ المشايخ ابو الجود غياث بن فارس
رحمه الله وكان كثيرا ما يعراني في النقل عليه وبركن دون المصنفات اليه ومع هذا فان
كثيرا اشتغال طلبه بلادنا به واعفاده عليه وايضا فقد صدق جماعة من القراء
المخالفين ممن لهم بهذا العلم اعناية ولهم فيه معرفة ودراسة وشكرا الى صغير هذا الكتاب
رضيقته وانه لم يمتز في كثير من الابواب فاجبت لذلك سؤالي وسنت طلبتهم
انفصلت ما انجمه وبثلت ما تركه فاشمله ونهت على ما اغفله واهله
واضفت فيه من القرائات المشهورة والروايات الماثورة التي ذكرها الائمة
الاغلام في كتبهم وشحنوا بها مصنفانهم وعلت كل قراءة بعلة يليق
بها وذكرت الائمة السبعة وروايتهم وكما هم ورفايتهم وانسابهم و
بلدانهم وما حضروا من مستحسن اخبارهم وذكرت اتصال كل امام برسوله
الله صلى الله عليه وسلم وبدأت بشرح الاصول وهذا فيها وعلتها بابا بابا
الى اخرها تاذا صرت الى فرش اللوف سميت كل قارئ وذكرت قرأته و
انفتت اليها ما يليق بذلك الموضع بما هو مروى عن السبعة واذا كرفي اول كل
سورة على مكية او مكية وعزدايا ابناء الاختلاف بين اصحاب العدد في
اعلمها وافعل ذلك في كل سورة الى اخر القران ان شاء الله ولتهدت في ذلك
على اعفاء هذا الكتاب على النظم بل الممل والبقصير الخلل ونجم الله امر اعتر
في هذا الكتاب على نفس اناسه بعله ارضى على عيب لا يفسخ عليه وشرف
سكنه في علمه واسئل الله ان يعصم من الزلل ويسدد في النقل والعمل

يشترط في منه كبر و الإسلام من ذواته من شرح إلى جانب الناس ولقنه لا
 الله إلا الله والله أكبر قالوا من أصحبت ابن كبران التكبير منفصل من القرآن
 أي منه ذواته كالم صاب من روفه صلحها لتكون بأسناده إلى
 مجاهد بن عبد الله بن علي بن عباس أصعبا وعشرين خمه كلها أمر في ابن كبر من الرفسج سز
 قال وحده "السناد من سنين قال راب حميد" لا يخرج يفترا والناس حوته فاذ بلغ
 في حجي كبر داختم كل يوم حجي بحميلة التكبير فانه روي من طرفه
 أن نوحى كان نال حجب من رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين صباحا فقال المشركون
 إن محمدا قد رد عمره وقلاه فانزل الله تعالى والخير فلما قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كبر حجي ختم شكر الله سبحانه ما أدت الله المستعينين بما زعموا فلذلك أخذوا يلقون
 ما يتكبرون غير موداة غيرهم في التكبير فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بأنه كبر في وقت وأمر ابن كبر بالتكبير كما روي ابن عباس عنه وترك التكبير في وقت
 آخر من أجل ذلك كان استعمال التكبير وترك استعماله صوابا على ما بيناه
 يعلم أن الفاري إذا وصل التكبير بانرا التون وان كان آخره أستا كما كبر الاستعانة
 بخوقوله يحدث الله أكبر وفارغب الله أكبر وان كان موقفا كسنة أيضا وشوا كان
 المحرف التون مفتوحا او مضمونا أو مكسورا أو نحو شرا بالله أكبر وخير الله أكبر
 ومن سدا الله أكبر وان كان آخر السورة مفتوحا فتحه وان كان مكسورا
 كس وان كان مضمونا ضمته نحو قوله بحمد الله أكبر والناس الله أكبر والابتد
 الله أكبر إلا ان شل هذا يستقيم وصله إلا ان عزرك اذا امتخت ان تقول
 ذلك فان كان آخر السورة هاء كناية موصولة بواد چون بت صلحتها لا لتع
 التاكين نحو شرايه الله أكبر واستطقت الودسل التي في اول اسم الله في حية ذلك
 استغنا عنها فاعلم ذلك وبالله التوفيق

تمت الكتاب

بحمد الله وحسن عونه وتأييدك وتصني
 وقصلي الله على محمد وآله وصحبه
 وعلم سلينا كثيرا

٣- نسخة نو عثمانية باستانبول بترکيا ٧ [٨٠].

وفي تاريخ بروکلمان م١/ص٧٢١.

عدد الأوراق: ٢٩٥ ورقة.

عدد الأسطر: ٢١ سطرًا.

نوع الخط: مشرقى.

أما اسم الناسخ وتاريخ النسخ فلم أعثر عليهما.

وقد وضع قبيل انتهائها بأسطر قليلة علامة التصحيح والمقابلة (⊙).

وأولها: «الحمد لله المنعم بالآئه»، وآخرها: «فاعلم ذلك، وبا لله التوفيق».

وهي المشار إليها عند المقابلة بنسخة «ج».

وإليك نماذج من هذه النسخة:

لا اله الا الله محمد رسول الله
صادق الوعد الامين

شون بن عبد ...
الذي انبأ ...

فات جماعة لا وقت سنة
١٤٩

التواضع
والتواضع
والتواضع

بسم الله
وبناء ابنه محمد
بفعله



وصف امام المسلمين سيدنا العلاء والمجاهدين الصالحين
التي وجود الكرام معون الوجاهت لتقدم الامارات السلطان
السلطان السلطان ابو الحسن والكاظم عثمان علي ابن السلطان
مروط حان حصل له من الميراث التي اذني سر سطنة
حالة اعلمه وانا الذي له دولة الكاخ ارام
بسم الله اذني سر
الحمد لله



صورة الورقة الغلاف من نسخة (ج)

1117	N. G.	31
	57	
	854	
Tasarruf	80	
	297.1(078)	= 927

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ اللَّهُمَّ سُبْحَانَكَ
 يَا مَنْ لَا يُغْنِي عَنْكَ الْجُودُ بَعْطَايَةَ الَّذِي اتَّخَذَ الْحَمْدَ
 لِنَفْسِهِ ذِكْرًا ۝ وَرَضِيَ بِهِ مِنْ عِبَادِهِ شُكْرًا ۝ إِنَّ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةٌ تَكُونُ لِي فِي الْقِيَمَةِ ذِكْرًا ۝
 وَتَجْرُلُ لِي لَدَيْهِ أَجْرًا ۝ وَأَشْبَهَ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ أَرْسَلَهُ
 بِالَّذِينَ الْقَوْمِ ۝ وَهَدَىٰ بِهِ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ۝ وَأَنْزَلَ عَلَيَّ
 الْكِتَابَ الْمُبِينِ ۝ وَخَصَّنِي بِالْعِلْمِ الْمُبِينِ ۝ وَأَيَّدَنِي بِالنُّورِ الطَّامِعِ
 وَالْإِيمَانِ الصَّادِعِ ۝ وَحَقَّقَ لِي الدِّينَ ۝ وَأَمَّا زَا الشُّكَّ مِنَ الْيَقِينِ
 وَبَعْدَ فَإِنَّ الَّذِي حَقَّقَ عَلَيَّ شَرَحَ هَذَا الْكِتَابِ الْمَوْسُومِ ۝
 بِكَلِمَاتِ الْعُنُونِ تَأَلَّفَ أَبُو طَاهِرٍ سَمْعِيلُ بْنُ خَلْفٍ هُوَ أَمْرٌ كِتَابٌ
 شَيْخُنَا الصَّنَدِ الْكَبِيرِ الْمُحَرَّمِ ۝ شَيْخِ الْمَشَاحِجِ إِلَى الْجُودِ غِيَاثِ مِنْ
 فَارِسِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَانَ كَثِيرًا مِمَّا يَعُولُ فِي النَّقْلِ عَلَيْهِ ۝
 وَبُرُكُنْ دُونَ الْمُصَنِّفَاتِ إِلَيْهِ وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الْكُتُبَ اشْتَعَالَ

طلبه

في وقت
 من غيرهم بترك التكبير اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكبير في وقت
 كعب بالتكبير كما روي ابن عباس عنه وترك التكبير في وقت آخر من اجل
 ذلك كان استعمال التكبير ترك استعماله صوابا على ما بيناه اعلم ان القارئ
 اذا وسلا التكبير بآخرة السورة وان كان آخرها كسا كسرة لا تقاها الساكنين
 نحو قوله فخرنا سعدا كبر وفاضل لتكبيره وان كان منونا كسرة الضم وسواء
 كان الحرف منون مفتوحا ومضموما او مكسورا نحو ترايا كبر ونجيرة كبر
 ومن سعدا كبر وان كان آخر السورة مفتوحا فتحه وان كان مكسورا كسره
 وان كان مضموما ضمه نحو قوله ارحم الراحمين من سعدا كبر والابتداء كبر
 اذا ان مثل هذا يتبعه وصله الا اني عرفتك اذا استجنت ان تقول ذلك
 وان كان آخر السورة هاء كناية موصولة بها وحذفت صلته لانفتحة
 الساكنين نحو شرايره سعدا كبر واسقطت الف الوصل التي
 في اول اسم سعد في جميع ذلك استتبه بها فاعلم

وباسم التوفيق كل انساب

بحمد الله وحسن عونه وتأييده

نصره وصلى الله على محمد

واله وصحبه وسلم

تسليما كثيرا

اليوم الخميس

وإنما اعتمدت النسخة الأولى أصلاً لأمرين:

- ١- أن تاريخ نسخها معلوم، بخلاف النسختين الأخرين.
- ٢- أن نسخها عربيٌّ مصريٌّ، الأمر الذي يجعله أعرف بما يكتب من غيره، إذ مؤلف الكتاب عربي مصري كذلك، ولم يُعرف ناسخا النسختين الأخرين.

○ وقد وقع الكتاب في أول أمره في مجلدات، نصَّ على ذلك ابن الجزري في غاية النهاية^(١)، وعمر رضا كحاله في معجم المؤلفين^(٢)، إلا أنه لم يصل إلينا مُجزَّأً.

المبحث الثالث:

سبب تأليف الكتاب

ذكر المؤلف سبب تأليفه كتابه في مقدمة الكتاب، وأنه يرجع لما يلي:

١- اعتناء شيخه أبي الجود بكتاب العنوان عناية فاقت عنايته بالكتب الأخرى.

٢- أن أكثر اشتغال طلاب بلاده به، وأكثر اعتمادهم عليه.

٣- طلب جماعة من القراء الحذاق منه أن يشرح كتاب العنوان.

وكان الأولى أن تكون كثرة اشتغال الطلبة به وسؤال من سأله من الحذاق السبب الرئيس في تأليف الشرح، لأنه قد يفهم من تعبير المؤلف في قوله بعد ذكر اعتناء شيخه: «ومع هذا فإن أكثر اشتغال طلبة بلادنا به... الخ»، جعلهما أمراً ثانوياً. وإنما كان الأولى كونه رئيساً، أنه أمرٌ عام، فهو متعلق بمصلحة الجماعة، أما ركون شيخه إليه وتعويله عليه فإنه أمرٌ خاص، فكان ينبغي أن يكون ثانوياً، وكان عليه قبل كل هذا أن يُبَيِّن قيمة الكتاب العلمية، حتى تكون مع اشتغال عموم الطلبة وسؤال الحذاق سبباً رئيساً متكاملًا والله أعلم.

ولعلَّ السبب في اهتمام الإمام أبي الجود بكتاب العنوان واشتغال الطلبة به ما يلي:

١- قيمة الكتاب العلمية، كما تقدم بيانه.

٢- علوُّ سنده كما تقدم، وقد وصل للإمام أبي الجود بسند عالٍ مسلسل بالمصريين^(١)، فهذا خير على خير.

٣- أن الكتاب كان متداولاً في مصر، لأن مؤلفه استوطن مصر، كما تقدم في ترجمته.

٤- أن صاحب الكتاب جعله مختصراً سهل العبارة، لا يعسر حفظه، بل قال القسطلاني في لطائف الإشارات^(٢): «كان أهل مصر كثيراً ما يحفظون العنوان».

١ - انظر: النشر: ٦٥/١.

٢ - لطائف الإشارات: ٨٩/١.

مصادر المؤلف في كتابه

لقد اعتمد المؤلف في كتابه على جملة من المصادر التي صرح أحياناً بها وأحياناً أخرى بمؤلفيها، وأحياناً أخرى باسم المؤلف والكتاب، وهي ما بين مصادر في «القراءات وتوجيهها» ومصادر في «التفسير والرسم» ومصادر في «اللغة». ودونكها مرتبةً على حروف المعجم:

✽ فمصادره في «القراءات وتوجيهها» هي:

- ١- «الإبانة» لمحمد بن علي بن أحمد الأذفوي، ولم أقف عليه ولم أعلم هل هو في القراءات أو في التوجيه، إلا أنه لا يخرج عن أحدهما.
- ٢- «إكمال الفائدة» لابن غلبون، ولم يتميِّز هل هو الأب أو الابن، ولم أقف عليه، ولم أعلم هل هو في القراءات أو في التوجيه، إلا أنه لا يخرج عن أحدهما.
- ٣- «إمام القراء» - ولم أقف على مؤلفه ولا عليه، والذي يظهر أنه في القراءات من خلال نقولات المؤلف عنه.
- ٤- «التبصرة في القراءات السبع» لمكي بن أبي طالب القيسي.
- ٥- «التجريد لبغية المرید في القراءات» لعبد الرحمن بن أبي بكر بن الفحام.
- ٦- «التذكرة في القراءات الثمان» لأبي الحسن طاهر بن غلبون.
- ٧- «التمهيد» - للحسن بن محمد المالكي، ولم أقف عليه.
- ٨- «اليسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني.
- ٩- «الجامع في القراءات» لأبي معشر الطبري، ويُعرف بـ «سوق العروس»، ولم أقف عليه.

- ١٠- «الحجة» - في توجيه القراءات - لأبي عليّ الفارسي.
- ١١- «الروضة في القراءات الإحدى عشر» للحسن بن محمد المالكي.
- ١٢- «شرح الهداية» لأبي العباس المهدي، في توجيه القراءات. والذي صرح به المؤلف في نقله عنه نصّ واحد في القراءات في باب الإمالة، ويحتمل أن يكون قد نقله من الهداية للمهدي، إلا أنه مفقود، والنص موجود في شرح الهداية، فلذلك جعلته من مصادره.
- ١٣- «الكافي في القراءات» لمحمد بن شريح الرّعيني.
- ١٤- «المبهبج في القراءات الثمان» لسبط الخياط.
- ١٥- «المحتوى في القراءات» لأبي عمر الدّاني - ولم أقف عليه.
- ١٦- «المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر» لأبي الكرم الشهرزوري.
- ١٧- «معاني القراءات» لمحمد بن أحمد الأزهرى - في توجيه القراءات -.
- ١٨- «الموضح في القراءات العشر» لمحمد بن عبد الملك بن جبرون - ولم أقف عليه.

❁ ومصادره في التفسير:

- ١- «تفسير عبد الله بن عمر البيضاوي البيضاوي».
- ٢- «تفسير محمد بن طيفور السجواني» - ولم أقف عليه.
- ٣- «مجاز القرآن» لأبي عبيده معمر بن المثنى.
- ٤- «معاني القرآن» للأخفش سعيد بن مسعدة.
- ٥- «معاني القرآن وإعرابه» لإبراهيم بن السري الزّجاج.
- ٦- «معاني القرآن» ليحيى بن زياد الفراء.

❁ ومصدر الرسم:

وهو: «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» لأبي عمرو الداني.

❁ ومصادره في اللغة:

- ١- «إصلاح المنطق» ليعقوب بن إسحاق بن السكيت.
 - ٢- «البارع في علوم العروض» لعلي بن جعفر بن القطّاع.
 - ٣- «الكافي في العروض والقوافي» للخطيب التبريزي.
 - ٤- «الكتاب» لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر.
- وهناك كتاب لم أطلع عليه، ولم أعرف في أي فن هو، ولم أعرف مؤلفه، وهو كتاب: «المنتخب» لأبي محمد.

منهج المؤلف في كتابه

يمكن إيجاز هذا المنهج فيما يلي:

- ✽ بدأ كتابه بمقدمة حمد الله تعالى فيها وأثنى عليه بما هو أهله.
- ✽ ثم ذكر سبب تأليفه كتابه.
- ✽ ثم عقد فصلاً يتضمن شرح معاني خطبة كتاب العنوان.
- ✽ ثم عقد فصلاً يتضمن ذكر الأئمة السبعة ورواتهم، وترجم لهم تراجم مختصرة.
- ✽ ثم عقد فصلاً في بيان اصطلاحات صاحب كتاب العنوان في إطلاقه على القراء بعض المسميات كالحرميان والأخوان وغيرهما.
- ✽ ثم بدأ بشرح الكتاب ونهج في ذلك:
- أ- تفصيل ما أحمله مؤلف كتاب العنوان.
- ب- ذكر ما لم يذكره صاحب العنوان من المثال.
- ج- التنبيه على ما أغفله صاحب العنوان.
- د- إضافة المشهور من القراءات والروايات.
- هـ - تعليل كل قراءة بما يناسبها.

و- يذكر في أول كل سورة: هل هي مكية أو مدنية وعدد آياتها والاختلاف بين أصحاب العدد.

وقد تقدم التمثيل على هذا كله عند الكلام على عمل الشارح في أهمية الكتاب وقيمته العلمية.

وربما خالف هذا المنهج أحياناً، ومثال ذلك: عدم تفصيله لإجمال «الهمزة المتوسطة الساكنة التي حكمها الإبدال لحمزة حال الوقف»، وذلك في باب وقف حمزة وهشام.

وكان ينبغي أن يفصل ذلك فيقول: سواء توسطت بنفسها أو بزائد، ولكنه لم يفعل. وقد ترك أيضاً التمثيل لهذه الهمزة ولم يذكر تعليلاً للتخفيف في حالة الوقف على الهمزة المتوسطة.

ومن ذلك أيضاً: أنه قد لا يذكر القراءة أصلاً، مع أن صاحب العنوان ذكرها^(١)، ومثال ذلك: عدم ذكره للقراءات الواردة في: ﴿برسالاتي﴾ و﴿الرُّشد﴾ و﴿حُليهم﴾ وقوله: ﴿برحمنا ربنا﴾ في سورة الأعراف، فعلى فرض أن الشارح اطّلع على نسخة ليس فيها هذه القراءات فهو بذلك لم يُنبّه على ما أُغفل.

وقد يذكر أحياناً تعليل القراءة دون ذكر من قرأ بها، كالقراءتين الواردتين في: ﴿ابن أم﴾ في سورة الأعراف.

وهذا يصدر منه نادراً، إذ الغالب أن يسير على منهجه الذي انتهجه.

وقد اعتمد في منهجه المتقدم كما قال «على إعفاء الكتاب عن التطويل المُملِّ، والتقصير المُحِلِّ»، إلا أنه قد يخالف هذا الإعفاء نادراً، فقد يصدر منه تطويل ممل كما فعل في باب الإدغام من إطالة في شرح الأبيات التي تجمع الحروف المدغم فيها، من ذكر وزنها وإعرابها بما لا فائدة كبيرة من ورائه. وقد يُقصر أحياناً تقصيراً مخللاً، كأن يترك تفصيلاً لإجمال، أو يترك ذكراً لمثال، ونحو ذلك مما تقدم قبل قليل.

المبحث السادس:

موقف المؤلف من القضايا التي تطرق لها في كتابه

وذلك فيما تطرّق له من قضايا في كتابه مما يحتاج لتفصيل القول فيه - مما تقدم في منهجه - وغيره.

وفيه مطالب:

المطلب الأول:

موقفه من القراءات

ويمكن إيجازه فيما يلي:

أولاً: أكثر ما تعرّض له في كتابه هو القراءات السبع المتواترة، وهو المصدر في كتابه ب «مسألة: قال صاحب الكتاب».

ثانياً: قد يتعرّض للقراءات العشر نادراً عَرَضاً لا أصالة. مثل تعرضه لقراءة أبي جعفر في: ﴿أستغفرت لهم﴾ في باب الهمزتين من كلمة.

ثالثاً: يذكر القراءات الشاذة نادراً، وينبّه على شذوذها حيناً، ولا ينبه عليها حيناً آخر.

فمما نبّه عليه: قراءة أبان عن عاصم: ﴿لا تُضارر﴾ في سورة البقرة - بالإظهار - فقال المؤلف: «إلا أنه يخالف خطأ المصحف، فلهذا ضعفت القراءة بها».

ومما لم ينبّه عليه قراءة ﴿القدوس﴾ في قوله تعالى: ﴿بروح القدس﴾ في سورة البقرة، فذكر القراءة الشاذة ولم ينبه على شذوذها.

رابعاً: يُضيف الروايات التي لم يذكرها المصنف في كتابه، وينصُّ غالباً على مصادرها وقد لا ينصُّ. وإيراده لهذه الروايات إنما هو للتنبيه على ورود الخلاف عن القارئ أو الراوي المذكور فيما ذكر عنه صاحب الكتاب. وهذه الروايات هي المعنية بقوله في المقدمة: «وأضفت فيه من القراءات المشهورة والروايات المأثورة التي ذكرها

الأئمة الأعلام في كتبهم وشحنوا بها مصنفاتهم»، وإن كانت هذه الروايات إنما يطلق عليها في اصطلاح القراء: «رواية»، ولا يطلق عليها: «قراءة»، إلا أن إطلاق القراءة عليها لا مشاحة فيه، إذ يبعد أن يكون عنى بقوله «القراءات»: القراءات العشر، وذلك لأن تعرضه لها نادر جداً، وأبعد منه أن يكون قد عنى القراءات الشاذة، وذلك لندرة ذكرها، ولأنه لا حظ لها في الشهرة. ويكون قوله: «القراءات المشهورة والروايات المأثورة» إنما هو من باب التوسع في الإطلاق، والتنويع في الأسلوب، والمراد واحد، إذ الروايات المذكورة يصح إطلاق القراءة عليها، والله أعلم.

ومثال ذلك: قال صاحب الكتاب: «**الصابين**» و«**الصابون**» في البقرة بغير همز حيث وقع: نافع».

قال الشارح: «ذكر صاحب المصباح: عن كردم عن نافع وعن المسيبي عن نافع بالهمز وترك الهمز في «**الصابين**» و«**الصابئون**»».

ومثال آخر: في قول صاحب الكتاب: «**بما وضعت**» في آل عمران بضم التاء وإسكان العين: ابن عامر وأبو بكر.

قال الشارح: «وذكر عن أبي بكر فيه خلاف».

خامساً: يقف من القراءة المتواترة موقف التضعيف، كموقفه من قراءة البزي «ولا تيمموا» في البقرة: بتشديد التاء.

قال الشارح: «وفي قراءته ضعف؛ لأنه أسكن التاء التي أدغمها وهي في أول الكلمة، والعرب لا تبدئ بساكن، ولا تقف على متحرك....» إلى آخر كلامه.

سادساً: يقف من القراءة المتواترة موقف المنافع المدافع. مثال ذلك: عند قراءة «**بارئكم**» في سورة البقرة. قال الشارح: «وكان - يعني سيبويه - ينكر الإسكان، والقراء بهذا الشأن أعرف، وروايتهم أثبت».

سابعاً: يقف من القراءات موقف المرجح بينها، كما وقع منه من ترجيح قراءة «**أن صدوكم**» في المائدة، بالفتح، على قراءة: «**إن صدوكم**» بالكسر.

المطلب الثاني:

موقفه من إيراد التفسير

- قد أورد المؤلف في كتابه كماً من التفسير، سلك فيه منهج - الفائدة واللطفية -
- ✽ تنبيهاً على حكم عقدي. كما عند قوله تعالى: ﴿ولا شفاعة﴾ في سورة البقرة، حيث قال: «فإن قلت: فقوله: ﴿ولا شفاعة﴾ فهذا شيء عام، وقد ورد أن الأنبياء تشفع والصالحين تشفع. فالجواب: أن المراد ههنا نفي الشفاعة عن الكافرين».
- ✽ أو بياناً لحكم شرعي. كما ورد عند قوله تعالى: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ في سورة الأنعام، قال المؤلف: «والحق الذي ذكره الله هو العُشر ونصف العُشر».
- ✽ أو وعظاً وإرشاداً. كما عند قوله تعالى: ﴿لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾ في سورة البقرة، قال المؤلف: «فأما تفسير ﴿يوم لا بيع فيه﴾ يعني: يوم القيامة، لا يؤخذ في ذلك اليوم بدل ولا عوض ولا ثمن ولا خلة ولا خلال..» إلى آخر ما قال.
- ✽ أو ذكراً لسبب نزول الآية، كما في قوله تعالى: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ في سورة آل عمران.
- قال المؤلف: «نزلت الآية حين افتخر كلُّ ذي دين بدينه، فقال: لا دين إلا ديني، فنزلت الآية تكذيباً لهم، فقال: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ لا دينكم».
- ✽ أو تطرُقاً للناسخ والمنسوخ، كما فعل عند قوله تعالى: ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾ في سورة البقرة، قال: «والآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾».
- ✽ أو بياناً لمعنى الغريب متعلقاً بتوجيه القراءة. كما عند قوله تعالى: ﴿فصرهن﴾ في سورة البقرة. قال الشارح: «أما علة من قرأ ﴿فصرهن﴾ بكسر الصاد، فله تقديران، أحدهما: أن يكون المعنى: قطعهن..» إلى آخر ما قال.
- أو غير متعلق بتوجيه القراءة، كما عند قوله تعالى: ﴿أرجه﴾ في الأعراف.
- قال المؤلف: «ومعنى ﴿أرجه﴾: أحره».

❖ أو تفصيلاً لإجمال في الآية. كما عند قوله تعالى: ﴿فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك﴾ في سورة البقرة.

قال المؤلف: «وأما تفسير الأربعة من الطير ما هن؟ فقيل: الحمام والطاووس والكركي والديك...» إلى آخر ما قال.

❖ أو بياناً لوجه الحسن التعبيري في الآية. كما عند قوله تعالى: ﴿كمثل جنة برية﴾ في سورة البقرة.

قال المؤلف: «فإن قلت: لم خصَّ الربوة بهذا؟ فالجواب: أن الشجر في المكان المرتفع أزركى وأتمى وأحسن.»
وقد سلك في ذلك جملةً.

○ إما النقل مع التصريح بالمنقول عنه. ومن ذلك ما نقله عن الحسن البصري عند قوله تعالى: ﴿منهم تقاة﴾ في سورة آل عمران. قال عن الحسن: «التقية إلى يوم القيامة.» وقال: التقا في الرّحم.

○ أو النقل مع عدم التصريح بالمنقول عنه. كما عند قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿أن يعمرُوا مساجد الله﴾. قال المؤلف: «وقيل: المراد المسجد الحرام وحده.»

○ أو الاستقلال برأي يختاره من جملة أقوال. كما عند قوله تعالى: ﴿والصابئين﴾ في سورة البقرة، قال المؤلف: «وسموا هؤلاء صابئة، لأنهم خرجوا من اليهودية إلى المجوسية، وصلوا إلى قبلتهم، وقرأوا كتبهم.» فقد اختار المؤلف (قوله هذا) من عدة أقوال.

المطلب الثالث:

موقف المؤلف من اللغة

(من حيث إيراد معنى الغريب، والنحو ومذهبه فيه، والشعر العربي، والعروض،
ولغات العرب)

○ أولاً: إيراد معنى الغريب

قد يتعرض المؤلف لبيان معنى الغريب، وذلك عند الحاجة إليه، وقد صدر منه ذلك في موقفين:

أ- عند بيان معنى الغريب الوارد في كتاب العنوان، كصنيعه في مقدمة كتابه، فقد عقد فصلاً يتضمّن شرح ما في خطبة كتاب العنوان من الغريب.

ب- عند بيان معنى الغريب في الآيات القرآنية، كصنيعه في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾، قال: «الربوة المكان المرتفع».

○ ثانياً: النحو ومذهبه فيه:

لقد أورد المؤلف في كتابه كمّاً من النحو، وغالباً ما يكون ذلك حين توجيه القراءات المتواترة.

فيورد مذهب البصريين والكوفيين وأئمة النحو المعتبرين.

ومن خلال تتبّع تلك المذاهب وحال المؤلف معها يظهر أنه كان يميل ميلاً شديداً لمذهب البصريين، وذلك لما يلي:

- ١- تقرير مذهب البصريين أكثر من غيرهم. ومن ذلك: تقريره مذهبهم في ﴿ميت﴾ في آل عمران، وأن أصلها: مَيُوت، ولم يذكر مذهب غيرهم.
- ٢- تقديمه مذهب البصريين عند عرض الخلاف - في أغلب الأحيان -.

ومن ذلك: تقديمه قول البصريين على قول الكوفيين في كلمة ﴿أَنَا﴾ في سورة البقرة، وهل الهمز الاسم، والنون والألف زيدت للتقوية كما قال البصريون، أو هي اسم بكما لها كما قال الكوفيون.

٣- أنه - في الغالب - إذا تعرّض لمذهب البصريين فصله وقوّاه وأستدلّ له، وإذا تعرّض لمذهب الكوفيين أجمله ولم يقوّه ويستدلّ له.

٤- بناء مذهبه في التفسير على مذهب البصريين، وذلك في قوله تعالى: ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾ فذكر أن «من» تبعيضية، وذلك لأنها لا تزداد في الإيجاب، وذكر أنه مذهب سيبويه - الذي هو من أساطين المذهب البصري -.

٥- أنه قد يضعف القراءة اعتماداً على مذهب البصريين. وذلك كتضعيفه قراءة البرّي ﴿ولا تيمموا﴾ في سورة البقرة بالتشديد، وقال - في سياق الرد - : «إنه ربما اجتمع في قراءته هذه ساكنان»، وبهذا رد البصريون هذه القراءة.

فكل هذا - الذي لم يجتمع إلا للمذهب البصريين وحدهم - يدل على ميله لهم أكثر من غيرهم.

وإنما قلت إنه «ميل» ولم أعبر بأنه بصري المذهب؛ لأنه ربما اعتمد قول الكوفيين دون غيرهم، كما فعل في باب الإمالة في أصل «بلى»، وأنه «بل»، وزيدت الألف للتأنيث. وربما استقلّ عن الكوفيين والبصريين برأي يختاره، كما قال في نعم: إنها فعلٌ ماضٍ يراد به المبالغة في المدح، في سورة البقرة عند قراءة ﴿نعماً﴾ كما تقدم. فلذلك عبرتُ بالميل، ولم أعبر بالاعتناق.

○ ثالثاً: موقفه من إيراد الشعر العربي:

وقف المؤلف من إيراد الشعر العربي الفصيح عدة مواقف، مصرّحاً باسم الشاعر، أو غير مصرّح - وهو الغالب -.

❖ فيورده حيناً لبيان معنى لغوي. كما فعل - في باب الإدغام عند ذكر المصنف للبيت الذي يجمع الحروف التي تدغم فيها دال «قد»، - وهو:

شهدتُ ضحىً ظباءً سأنحاتِ ذكرتُ زمانَ جردٍ صافناتِ

فقال في الاختلاف بين معنى الضحى والضحاء: «قال الشاعر:

أعجلها قدحي الضحَاءَ ضحىً وهي تناغي ذوائبَ السَّلَمِ»

❖ ويورده شاهداً للقراءة المتواترة - وهو الغالب. كما فعل - عند إيراد قراءة

«ييشر» في آل عمران - قال: «وأنشدوا في التخفيف:

بَشَرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابَهَا»

❖ ويورده شاهداً نحوياً. كما فعل عند قراءة «فيضاعفه» في البقرة، فقال:

«ويكون التقدير: من يكن منه إقراض فيضاعفه، فتكون الفاء عاطفة لا للجواب، عطفت مصدراً على مصدر، وهو المقدر، ومنه قول ميسون ابنة بحدل:

لَلْبَسِ عِبَاءَةَ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ»

❖ أو استشهاداً على أمور جانبية. كمثل استشهاده - في سورة آل عمران - على أن

زكريا عليه السلام قد بنى محراباً لا يُصعد إليها إلا بسلم، قال: «ومنه قول الشاعر:

رَبَّةٌ مِحْرَابٍ إِذَا جَنَّتُهَا لَمْ أَدُنْ حَتَّى أُرْتَقِي سَلْمًا»

○ رابعاً: موقفه من العروض:

قد يتعرض المؤلف لمسائل من العروض نادراً، وقد وقف في ذلك موقفين:

أ- موقف بيان وزن البيت الذي يذكره صاحب العنوان، كصنيعه في باب الإدغام

في أكثر من موضع، ومنه ذكره لوزن البيت الذي يجمع الحروف التي تدغم فيها تاء التأنيث، وهو:

صد جائراً ظهراً ثم زارني سحراً

قال الشارح: «وهو من بحر المقتضب، وهو مفعولات مستفعلن، مستفعلن مفعولات».

ب- في أثناء توجيه القراءة، كصنيعه عند توجيه قراءة ﴿أتحاجوني﴾ في شأن اجتماع الساكنين فيها، قال الشارح: «وقالوا: لا يقع مثل هذه الكلمة إلا في العروض، في بحر المتقارب خاصة».

○ خامساً: موقف المؤلف من لغات العرب

ذكر المؤلف جملة من لغات العرب عموماً، ولغات بعض القبائل خصوصاً مصرحاً بذكر القبيلة - وهو الأكثر - أو غير مصرح بذكرها، وقد وقف في ذلك ثلاثة مواقف:

١- موقف التوجيه للقراءة المتواترة، وهو الغالب. من ذلك: توجيهه لقراءة ﴿الدَّرْكُ﴾ و﴿الدَّرْكُ﴾ قال: «لغتان بمعنى واحد».

٢- موقف عزو القراءة الشاذة لمن يتكلم بها من العرب. من ذلك: قوله في سورة البقرة: ﴿وَحُسْنَانًا﴾ بضمين لغة أهل الحجاز، وكذا قراءة زيد بن ثابت، وهي قراءة شاذة.

٣- موقف إتمام الإفادة، بذكر ما ورد في الكلمة من لغات لا يقرباً بها، كما أورد في ﴿زكريا﴾ في سورة آل عمران، قال: «وفي زكريا أربع لغات: المد والقصر وبهما قرئ في السبعة، وهما لغتان لأهل الحجاز. واللغة الثالثة: لغة نجد، يقولون: زَكْرِيٌّ..» إلى أن قال: «واللغة الرابعة حكاها الأخفش: زَكَر، مثل عَمْرُو».

المطلب الرابع:

موقف المؤلف من الاحتجاج للقراءات، وأصول الاحتجاج عنده

لقد عرض المؤلف في كتابه عرضاً مبسوطاً مستقصياً في مجال الاحتجاج للقراءات، بل إن ثقل كتابه إنما هو مبني على ذلك، وهذه الحجج مقبولة في أكثرها، وقد يرد عليها بعض المآخذ نادراً، من ذلك: قوله: في باب الإمامة في شأن عدم إمالة ﴿كافر﴾ في قوله تعالى: ﴿أول كافر به﴾، قال... أن أول كافر به لا ياء فيه، والياء من موجبات الإمالة. فهذا يرد عليه أن ما بعد الألف مكسور، والكسرة من موجبات الإمالة أيضاً.

وقد اعتمد المؤلف في الاحتجاج للقراءات على أصول وأركان، بعد الأصل الأصيل الذي هو اتباع الرواية، وبعد ذكر ما جاء على الأصل مثل قراءة ﴿سراط﴾ بالسین، إذ ما جاء على الأصل لا يحتاج إلى تعليل، وإنما ذكر الأصالة فيه للتنبيه فقط.

ويمكن إيجاز أصول الاحتجاج عند المؤلف فيما يلي:

١- القرآن الكريم: واحتججه به على ضربين:

أ- ضرب النظائر: وهو تقوية القراءة بنظائرها في القرآن مما هو مُجمَع عليه.

من ذلك: احتججه لقراءة ﴿مالك﴾ «يوم الدين» في الفاتحة، بقوله تبارك وتعالى:

﴿قل اللهم مالك الملك﴾.

ب- ضرب السياق: وهو تقوية القراءة بما ورد في سياقها مماثلًا لها مما تقدمها أو

تأخر عنها.

من ذلك: احتججه لقراءة ﴿فيوفيهم﴾ - في آل عمران - بالياء، أن بعده: ﴿والله لا

يحب الظالمين﴾، فيكون التقدير: يوفيهم الله، ولا يُحبُّ الله.

٢- الحديث النبوي: من ذلك تقويته قراءة الجمع في ﴿الرياح﴾ - في البقرة - قال:

«وأما من قرأ بالجمع فلأن أكثر ما جاء الجمع مع ذكر الرحمة، ويقوي ما روي عن النبي

ﷺ أنه قال - لما هبَّت الرِّيحُ -: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً».

٣- آثار السلف: من ذلك ما حكى عن مجاهد قال: كنت مع ابن عباس بمنى، فقال: «هل ترى أحداً» فنطق بالإدغام. وذلك تقوية لإدغام «هل» في التاء.

٤- ما قيل في بيان معنى القراءة ومقاديرها - من تذكير أو تأنيث وغيبة أو خطاب -، دفعاً لما يتعلّق بها من إشكال، وليُعرف مدى مطابقتها لفظها لمعناها، ومناسبتها للسياق.

من ذلك: توجيهه قراءة ﴿قَرَّحٌ﴾ و﴿قَرَّحٌ﴾ - في آل عمران - فقال: «... فذهب الفراء إلى أن القرح - بالفتح -: الجرح، والقرح - بالضم -: ألم الجرح».

ومن ذلك توجيهه قراءة ﴿لَا تَفْتَحْ﴾ - في سورة الأعراف - بالياء والتاء والتشديد والتخفيف، قال: «أما علة من قرأ: ﴿لَا يُفْتَحْ﴾ بالياء فهو على التذكير، والتذكير يدلُّ على قلة الجمع له، لأن الواحد مذكّر، ويكون التذكير حينئذٍ على المعنى، التقدير: لا يُفْتَحْ لهم شيء من أبواب السماء. وأما علة من قرأ بالتاء والتخفيف أو بالتاء والتشديد فهو على تأنيث الأبواب، والتخفيف للقلّة، والتشديد يدلُّ على كثرة الأبواب».

ومن ذلك توجيهه قراءة: ﴿أَوْ لَا يَرُونَ﴾ بالياء والتاء - في آخر سورة التوبة -، فقال: «أما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب للنبي ﷺ وللمؤمنين. والمعنى: أولا ترون أن المنافقين يفتنون كل عام مرّةً أو مرّتين. وأما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، وهو على سبيل الخبر عن المنافقين، لأنهم يرون ذلك ويشاهدونه».

٥- التفسير وما يتعلق به من أحكام.

ومن ذلك: ما أورده في توجيهه قراءة ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ - في البقرة - حيث قال: «فمعناه: حتى يغتسلن بالماء، وهو الوجه؛ لأن الحائض لا يجوز وطؤها في قول أكثر أهل العلم حتى تغتسل بالماء إذا انقطع دمها».

٦- الرسم القرآني: كما في تقويته قراءة: ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضُرَاراً﴾ - في التوبة - بالواو ومن دون الواو، بأن كلَّ قراءة رُسمت كذلك في مصحف من قرأ بها.

٧- التاريخ والقصص: ومن ذلك تقويته لقراءة: ﴿أَنْ صَدُوكُمْ﴾ - في المائدة - بالفتح على قراءة الكسر، قال: «لأنه روي أن الصدّ كان بالحديبية سنة ست، ونزلت

هذه الآية سنة ثمان عام الفتح...»، إلى أن قال: «فالصدُّ قد وَقَعَ. فالفتوحة لما مضى، والكسر لما يُستقبل».

٨- لغات العرب، وهي على ضربين:

أ- الاحتجاج بلغة واحدة، كقوله - في سورة الأنعام -: «فالزُّعم بالفتح لغة أهل الحجاز، والزُّعم بالضم لغة أسد».

ب- الاحتجاج بالجمع بين لغتين: ومن ذلك قوله - احتجاجاً لقراءة ﴿قِيلَ﴾ وبابها في البقرة، بالإشمام -: «ومن قرأ بعض ذلك بالإشمام وبعضه بإخلاص الكسرة، فإنه جمع بين اللغتين».

٩- الشعر العربي: ومن ذلك تقويته قراءة ﴿الميت﴾ - في آل عمران - بالتخفيف والتشديد قال: «وقد جمعها الشاعر في بيت واحد، وهو قوله:

ليس من مات فاستراح بميتٍ إنما الميتُ ميتُ الأحياءِ

١٠- الوجه النحوي والإعرابي: كما فعل عند قراءة حمزة ﴿والأرحام﴾ بالخفض - في النساء- فقال: «فإنه عطف الظاهر على المضمرة المخفوض بغير إعادة الخافض، وهذه المسألة يميزها الكوفيون».

١١- الوجه الصرفي: كعلة الإمالة في ﴿خطايا﴾ في باب الإمالة. وأن أصل الألف التي بعد الياء: الياء، فأميلت لذلك.

١٢- الوجه العقلي والمنطقي: ومنه ما ذكره - في باب الإمالة- عن عدم إمالة ﴿الشاكرين﴾ وإمالة ﴿الكافرين﴾، قال: «لأن ﴿الشاكرين﴾ أقلُّ دَوراً في القرآن من ﴿الكافرين﴾، والإمالة تخفيف، فأمالوا ﴿الكافرين﴾ لكثرتهم، وفتحوا ﴿الشاكرين﴾ لقلته».

المطلب الخامس:

موقف المؤلف من الاستشكالات

أورد المؤلف في كتابه كثيراً من الاستشكالات، وأجاب عنها بأجوبة سليمة في أغلب حالها. وقد يرد عليها ما يضعفها نادراً.

وإيراد الاستشكال والجواب عنه يدل على عمق الفهم، والرؤية في الحكم، وعلى الإبداع في تنويع الأسلوب، ودفع الملل عن القارئ أو السامع.

وقد أورد المؤلف استشكالات في ما يلي:

❖ في سياق القراءة وتوجيهها، وهو الغالب. ومن ذلك: قوله - في سورة آل عمران -:

«فإن قلت: لم استثنى أبو بكر الموضع الذي في المائدة وهو قوله: ﴿رضوانه سبل السلام﴾ - يعني: فلم يضم راءه كما ضم هنا؟»

فقل: جمعاً بين اللغتين، واتباعاً منه لروايته التي رواها عن مشايخه.

❖ في سياق التفسير. ومن ذلك: قوله - في سورة البقرة -: «فإن قلت: لم خص الربوة بهذا - يعني في قوله تعالى: ﴿كمثل جنة بربوة﴾ -؟»

فالجواب: أن الشجر في المكان المرتفع أزكى وأسمى وأحسن.

❖ في سياق التطرق للقضايا اللغوية، كما قال - في باب همزة الساكنة التي هي فاء من الفعل -: «ولم اجتلبت هذه الهمزة - يعني همزة الوصل - من بين سائر حروف المعجم؟ ففي ذلك للنحويين مذهبان: فمذهب ابن كيسان أنها اجتلبت دون سائر حروف المعجم؛ لأنها أول الحروف خروجاً، لأن مخرجها من الحلق مما يلي الصدر. وقال غير ابن كيسان: إنما اجتلبت دون غيرها؛ لأنها أول حروف المعجم.»

وهذا مما يردُّ عليه ما يضعفه؛ إذ لو كان السبب في الاجتلاب اعتبار المخرج، فحروف الذلق أحق بالاجتلاب، إذ هي أقرب للخروج. والجواب الثاني يردُّ عليه أن ترتيب الحروف لا علاقة له بالنطق. والكلام فيه مفصّل في موضعه.

❁ في سياق شرحه لكلام صاحب العنوان. ومن ذلك قوله - في سورة آل عمران، عند الكلام على الإمامة في ﴿عمران﴾ -: «فإن قلت: لم قال صاحب العنوان: بإشمام الرء الكسر، ولم يقل: بالإمالة ولا بالكسر المحض؟

فالجواب: أن الرء تمنع الإمامة كما يمنعها المستعلي، فلما وليتها الكسرة أمالتها، ولم تقوَ عليها كقوتها على بقية الحروف فتميلها إمالة محضة، فأميلت إمالة متوسطة، فلهذا قال صاحب هذا الكتاب: بإشمامها الكسر، ولم يقل بإمالتها، ففيه مراعاة للكسرة من جانب، ومراعاة الرء من جانب آخر».

المطلب السادس:

موقفه من النقل عن العلماء

نقل المؤلف كثيراً من الأقوال عن جماعة من العلماء المقرئين والمفسرين واللغويين، وقد وقف من هذا الأقوال - مصرحاً بالمنقول عنه أو غير مصرح - ثلاثة مواقف:

أولاً: موقف الموافقة والتأييد للمنقول عنه.

كما فعل عندما نقل عن ابن غلبون: «إنكاره المدّ في مد البدل عن ورش» في باب المد والقصر. قال: «وهذا الذي قاله ابن غلبون جيّد».

ثانياً: موقف الاعتراض على المنقول عنه.

كما فعل عندما نقل عن سيوييه: «إنكاره قراءة الإسكان في ﴿بارئكم﴾ في سورة البقرة». قال الشارح: «والقراء بهذا الشأن أعرف وروايتهم أثبت».

ثالثاً: موقف السكوت، وهو الأكثر.

كما فعل عندما نقل قول ابن كيسان وغيره - ولم يصرح بهم - في موجب اجتهاب همزة الوصل دون غيرها من الحروف، لإمكان النطق بالساكن، في باب الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل.

وكما فعل عندما نقل قول من قال - في معنى ﴿فصرهن﴾ -: «قطّعهن.. إلى آخر ما قال في سورة البقرة. ولم يتعقب الأقوال هنا وهناك.

المطلب السابع:

اعتراضات المؤلف على صاحب العنوان

قد يصدر من المؤلف أحياناً اعتراضات على صاحب العنوان. ويمكن تقسيم هذه الاعتراضات إلى ثلاثة أقسام:

❖ قسم مسلم.

❖ قسم غير مسلم.

❖ وقسم فيه نظر.

فمثال الأول والثاني: اعترضه عليه في باب (الهمزة التي تترك من غير نقل في الكلمة الواحدة) قال الشارح: «اعلم أن صاحب هذا الكتاب قد صعب هذا الباب...» إلى آخر ما قال. فهذا مسلم له جملة، إلا في بعض المواطن فليس بمسلم، وذلك ما أورده عن الهمزة المتحركة، فليس له أن يعترض؛ إذ ما ذكره صاحب العنوان يفوق ما ذكره. فقد قال: «حَقَّقَ ورشٌ كل همزة متحركة إلا في موضعين: ﴿لثلا﴾ حيث وقع، أو كان الهمز مفتوحاً وما قبله مضموم»^(١). ولم يذكر الشارح سوى أمثلة دون تععيد، وهذا لا يكفي.

ومثال الثالث: قول الشارح - تعليقاً على قول صاحب الكتاب: «وقرأ نافع جميع ذلك بين اللفظين» في باب الإمالة:-

«وقول صاحب الكتاب: وقرأ نافع جميع ذلك بين اللفظين، لم يوافق عليه أكثر المصنفين» إلى أن قال - في سياق الاعتراض:- «وأما أهل المشرق فالغالب عليهم أنهم لا يذكرون ورشاً».

ففي قوله: «فالغالب أنهم لا يذكرون ورشاً» نظر، لأنه قد نُقِلَ الإجماع على إمالة ذوات الرءاء لورش بين بين^(٢)، وتتبع المصنفات لمعرفة هل أجمعت على هذا أو غالبها على ذلك أمرٌ لا تُدرَكُ غايته، لورود احتمالية فقدان على المصنفات، فهذا الذي جرّني للقول بأن فيه نظراً.

١ - انظر: العنوان: ص ٥٠.

٢ - انظر: النشر: ٥١/٢.

ونجد الشارح حيناً يعترض على المؤلف ويعتذر له، وهذا منه صنيع حسن، مثال

ذلك:

قول المصنف: «أجمعوا على الفتح في الأفعال الثلاثة من ذوات الواو».

قال الشارح: «وقول صاحب هذا الكتاب: أجمعوا على الفتح في الأفعال الثلاثة،

ليس بكلام مستقيم، لأنه قد ذكر بعد ذلك ما أميل من ذوات الواو...» إلى أن قال:

«والعذر لصاحب الكتاب في ذكره الإجماع أنه قصد الأعم الأكثر».

المطلب الثامن:

ترجيحات المؤلف

قد يصدر من المؤلف أحياناً ترجيحٌ فيما تطرَّق له من مسائل، إما بالتصريح أو بالتلميح وهو الأكثر، كأن يستشهد له مثلاً، أو يضعف القول المقابل له فيعلم بذلك ترجيحه، مُبَيَّنًا سبب ذلك الترجيح حيناً - وهو الأكثر - ومُغفِلاً له حيناً آخر.

ويمكن تقسيم ترجيحات المؤلف باعتبارين:

✽ باعتبار مجالها.

✽ باعتبار السلامة وعدمها.

○ أما مجالها فهو:

١- القراءات: ومن ذلك ترجيحه قراءة ﴿أَنْ صَدُوكُمْ﴾ في المائدة - بالفتح - على قراءة ﴿إِنْ صَدُوكُمْ﴾ بالكسر، مصرحاً بذلك.

٢- التفسير: ومن ذلك ترجيحه أن المنادى في قوله تعالى: ﴿فَنَادَاهُ الْمَلَأِكَةُ﴾ في آل عمران هو جبريل، على أن يكون الفريق من الملائكة، وذلك تلميحاً منه، لأنه قواه بقراءة ابن مسعود: (فناداه جبريل)، وأجاب عما يَرِدُ عليه من إشكالات، ولم يفعل ذلك مع القول الثاني.

٣- التوجيه: ومن ذلك ترجيحه أن توجيه قراءة ﴿وَأَرْجِلِكُمْ﴾ في المائدة بالكسر إنما هو للعطف على الرؤوس وإضمار ما يوجب الغسل؛ تلميحاً منه، وذلك لأنه قرره ثم أخذ يقوِّيه ويستشهد له بكلام العرب، ولم يفعل ذلك مع الأقوال الأخرى، فذلك منه يدلُّ على الترجيح.

٤- اللغة: ومن ذلك ترجيحه مذهب البصريين على مذهب الكوفيين في «كِلا»، وأنها اسم مفردٌ في اللفظ مثنى في المعنى في باب الإمالة، وذلك لأنه قدمه وأقربه واستدل له، بخلاف قول الكوفيين، فقد عرضه سريعاً ولم يقرِّ به.

○ أما من حيث السلامة وعدمها فهي نوعان:

✽ نوع سليم لا اعتراض عليه؛ وذلك لقوة سببه.

ومنه ترجيحه بأن الساقط من الهمزتين من كلمتين هي الأولى - على قراءة أبي عمرو-، وإنما ذلك لأن هذا اختيار أبي عمرو نفسه، وإن كان الشارح لم يبيِّن ذلك.

✽ نوع لا يسلم من الاعتراض؛ وذلك:

أ- لضعف سببه.

ب- أو لأنه لا يسوغ فيه الترجيح.

فمن الأول ترجيحه قول من قال بالتفريق بين الهمز والنَّبر في باب اختلافهم في الهمزتين من كلمة واحدة، على قول من قال: بأنهما سواء معتمداً على قول نافع: «قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ، سهلة جَزَلَةٌ، لا نهمز ولا نَنبِر»، وهو ضعيف باللفظ الذي أورده.

ومن الثاني: ترجيحه إحدى القراءتين المتواترتين على الأخرى، وذلك لا يسوغ فيه ترجيح؛ إذ القراءات المتواترة كلها سواء في ثبوتها وصحتها، وأن لكلِّ قراءة ما يقوِّبها من الوجوه، فلا يسوغ فيها الترجيح، وإنما الاختيار فقط.

المطلب التاسع:

استدلالات المؤلف

يمكن تقسيم استدلالات المؤلف إلى ثلاثة أقسام:

(١) قسم يستقيم الاستدلال به، وهو الغالب الكثير.

مثل الاستدلال على اختيار لفظ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» في الاستعاذة - في باب الاستعاذة - بقوله تعالى: ﴿فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾، وما روي عنه ﷺ أنه استعاذ بهذا اللفظ.

(٢) قسم لا يستقيم الاستدلال به، وهو نادر.

من ذلك الاستدلال على أن الهمز والنير مختلفتان بقول نافع المتقدم: «قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ سهلة جزلة، لا نهمز ولا ننير» في باب (اختلافهم في الهمزتين من كلمة واحدة).

قال المؤلف: «فجعل الهمز غير النير».

وإنما لم يستقيم الاستدلال به؛ لعدم صحته بهذا اللفظ، ولما يلزم منه من أمور فاسدة مبيّنة في موضعها.

(٣) قسم في الاستدلال به بُعد، وهو نادر كذلك.

من ذلك استدلاله على أن المراد بقوله: ﴿ولا شفاعة﴾ في سورة البقرة نفى الشفاعة عن الكافرين، بقوله: ﴿هم الظالمون﴾.

وإنما كان فيه بُعد؛ لأن قوله: ﴿ولا شفاعة﴾ عام، وإنما يخصّ بنحو قوله تعالى: ﴿ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع﴾، وهو ظاهر في التخصيص، بخلاف قوله تعالى: ﴿والكافرون هم الظالمون﴾، ففي تخصيصه له بُعد، والله تعالى أعلم.

المطلب العاشر:

ظاهرة الجمع بين الأقوال عند المؤلف

ظهرت في كتاب شرح العنوان ظاهرة بديعة، وهي ظاهرة الجمع بين الأقوال، لأمماً لصدع الخلاف بينها وإشارة إلى أن ما ورد من اختلاف إنما هو من قبيل التنوع، أو تليفاً بينها لحصول فائدة متكاملة من مجموعها، أو إبرازاً من المؤلف لاستقلالية رأيه في انتقائه منها. وقد ظهر ذلك في الكتاب في ثلاثة ميادين:

الأول: ميدان التفسير:

ومن ذلك قوله في معنى الإحاطة في قوله تعالى: ﴿وَأَحَاطَ بِهِ خَطِيئَتَهُ﴾ في سورة البقرة، قال: «إن الكفر قد احتوى على هذا الكافر كاحتواء الحائط على ما يحوزه، ويكون المعنى: أحاط بالكافر عقوبات كبائره التي كان يرتكبها بكفره حتى مات عليها». فقد جمع المصنف هنا بين ثلاثة أقوال، جمعاً يلائم صدعها، ويشير إلى أن ما ورد من خلاف بينها إنما هو من قبيل التنوع. وهذه الثلاثة الأقوال هي:

١- قول من قال في معنى ﴿وَأَحَاطَ بِهِ خَطِيئَتَهُ﴾: احتواء الكفر على الكافر.

٢- قول من قال في معنى ﴿وَأَحَاطَ بِهِ خَطِيئَتَهُ﴾: كلُّ ما تُوعَدُ عليه بالنار فهو الخطيئة المحيطة.

٣- وقول من قال في معنى ﴿وَأَحَاطَ بِهِ خَطِيئَتَهُ﴾: الذي يموت على خطاياها من قبل أن يتوب.

فأشار المصنف إلى القول الأول بقوله: «إن الكفر قد احتوى على هذا الكافر كاحتواء الحائط على ما يحوزه»، وإلى الثاني بقوله: «أحاط بالكافر عقوبات كبائره التي كان يرتكبها»، إذ الكبائر هي ما تُوعَدُ عليه بالنار. وإلى الثالث بقوله: «حتى مات عليها». الثاني: ميدان التوجيه، وهو الأكثر:

ومن ذلك قوله في توجيه قراءة: ﴿أَكْلَهَا﴾ و﴿أَكْلَهَا﴾ في سورة البقرة، قال: «أما علة من قرأ: ﴿أَكْلَهَا﴾ بالإسكان، أو ﴿أَكْلَهَا﴾ بضم الكاف فإنهما لغتان^(١)، فمن

أسكن فإنه أراد التخفيف، لأن من العرب من يستثقل الجمع بين ضمتين^(١)، قال: «فإن قلت: لم تابع أبو عمرو الحرمين فيما أضيف إلى مؤنث خاصة فأسكنه؟ فالجواب: أنه إنما تابعهما على الإسكان لما طالت الكلمة^(٢)، وثقلت بإضافتها إلى المؤنث، لأن المذكر أخف من المؤنث، فلما كان الضم يؤدي إلى الثقل أسكن طلباً للتخفيف^(٣)».

فانظر كيف جمع المؤلف بين هذه الأقوال بصياغة تجعل الفائدة مكتملة من مجموعها، في أسلوب متناسق، متآلف متطابق.

الثالث: ميدان اللغة:

ومن ذلك جمعه بين قول البصريين والكوفيين في «نعم»، في سورة البقرة عند قراءة: ﴿نِعْمًا﴾ حيث قال: «اعلم أن نعم فعل ماضٍ يُراد به المبالغة في المدح»، فإن قوله: «فعل ماضٍ» هو قول البصريين، وقوله: «يُراد به المبالغة في المدح» هذا قول الكوفيين. فانظر كيف استقل المؤلف برأي انتقاه من هذين القولين، دون أن يقلد أحدهما.

وظاهرة الجمع بين الأقوال تُنبئ عن سعة الفهم، وطول النفس في الاطلاع، والرؤية والأناة في إصدار الحكم واتخاذ القرار، فرحم الله المؤلف، ما أروع هذا الصنيع منه.

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٠٧/١.

٣ - انظر: الكشف: ٣١٤/١.

المطلب الحادي عشر:

شخصية المؤلف في كتابه من حيث الاستقلالية والتقليد

إن المتأمل المستقرئ لكتاب المؤلف يخرج بنتيجة هي: «استقلالته فيما يورده من قضايا». ودلائل ذلك هي:

١- اعتراضاته على المصنف - بغض النظر عن سلامتها أو عدم سلامتها- فذلك منه يدلُّ على عدم أخذه القضايا على علائها، بل يحقق فيها ويدقق.

٢- مخالفته للمذهب الذي يوافقه أحياناً، فمخالفته له أحياناً تدلُّ على أن ما ورد منه من موافقة له لم يكن مَبْنِيًّا على التقليد، بل عن اقتناع به، وتشير إلى أن ما ورد عنه من موافقة للمذاهب التي لم يَرِدْ منه مخالفة لها إنما هو مبنيٌّ على الاقتناع لا على التقليد.

ومثال الحالة الأولى: أنك تجده يوافق سيبويه أحياناً، كموافقته له في أن «مِن» لا تزداد في الإيجاب، وذلك لكونه بنى على ذلك معنى الآية التي تعرَّض لها، وهي قوله تعالى: ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾ في سورة البقرة، فقال: «ومن في قوله: ﴿من سيئاتكم﴾ للتبعيض..» إلى أن قال: «وهذا مذهب سيبويه».

وتجده يخالفه أحياناً، كاعتراضه عليه في إنكاره قراءة تحقيق الهمزتين في ﴿أئمة﴾ في سورة التوبة.

فهذا يدل على أن موافقته له لم تكن عن تقليد، بل عن اقتناع.

٣- ترجيحه واختياره بين الأقوال، فذلك يدل على «الملكة الفهمية» التي تحدد صاحبها إلى الاستقلالية ونبت التقليد.

بمن تأثر ابن نشوان في كتابه؟

ظهر لي من خلال دراسة كتاب «شرح العنوان» أن مؤلفه قد تأثر بأبي العباس المهدي في «شرح الهداية» كثيراً، ومن أبرز الدلائل على ذلك:

١- التوافق في اسم الكتاب وعمل المؤلف، فإن المتبصّر في كتاب «شرح العنوان» يجد ثقل عمل المؤلف فيه في جانب التوجيه وما يتعلق به، إذ يسهب فيه أكثر من غيره، وكتاب «شرح الهداية» إنما هو في توجيه القراءات. فمن هنا وافق ابن نشوان المهدي في اسم الكتاب - إذ كلاهما شرح كتاب في القراءات -، ووافق على العمل فيه، فكلاهما أثقل في جانب التوجيه.

٢- كثرة التوافق بينهما في إيراد العِلل، فإن أكثر كتاب وافق «شرح العنوان» في عِلله هو «شرح الهداية».

٣- موافقته له في الأسلوب غير المؤلف، مثل ما ذكر في توجيه قراءة ﴿خُطَوَاتٌ﴾ في سورة البقرة، حيث قال: «أما علة من قرأ ﴿خُطَوَاتٌ﴾ بضم الطاء، فهو أن فُعْلَةٌ إذا كانت اسماً (أَنْ يُجْمَع) على فُعْلَاتٍ، كظُلْمَةٌ وظُلُمَاتٍ». فقوله: «أَنْ يُجْمَع»، أسلوب غير مألوف، وإنما المؤلف أن يُقال: جَمَعُهُ، فيأتي بالمصدر صريحاً، وقد تابع في هذا الأسلوب غير المؤلف المهدي في شرح الهداية^(١).

٤- أن ابن نشوان كان ميّالاً للمذهب البصري في كتابه، وهو بذلك موافق للمهدي الذي أثبتت الدراسة ميله للمذهب البصري^(٢).

فمن خلال هذه الأمور يظهر تأثر ابن نشوان - الواضح - بأبي العباس المهدي. والعجَبُ منه كيف لم يصرِّح بالنقل عنه في أي موطن من المواطن التي يظهر فيها النقل عنه.

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٨.

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/١٥٢، قسم الدراسة للدكتور حازم حيدر.

المبحث الثامن:

بين ابن الجزري وابن نشوان

قال ابن الجزري في كتابه «تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان»: «وقد وقفتُ على شرحه - يعني العنوان - للإمام الحاذق المقرئ عبدالظاهر بن نشوان بن عبدالظاهر السعدي المصري..» إلى أن قال: «ولكنه لم يضع شيئاً، ولا حرّر لفظاً مُشكِلاً»^(١).

مناقشة هذا القول:

إن ابن الجزري من أعمدة علم القراءات الذين يعتبر بقولهم ويحكم برأيهم. إلا أنه قد أخطأ في الحكم على كتاب «شرح العنوان» لعبد الظاهر بن نشوان، وذلك لما يلي:

❁ أما قوله: «لم يضع شيئاً»:

فإن فيه نسفاً لجهد جبار يُعتدُّ فريداً في بابهِ.

ومن أراد الوقوف على ذلك فليستقرئ كتابه ويتأمل في عمله فيه، وينظر بم يرجع. فقل أن تجد كتاباً جمع بين القراءات والروايات وتعليقها تعليلاً مبسوطاً، ويذكر مكِّي السور ومدنيَّها، وعدد آيات السور والاختلاف بين أصحاب العدد، وترصيع ذلك بالفوائد واللطائف المتنوعة هنا وهناك.

❁ وأما قوله: «ولا حرّر لفظاً مشكِلاً»:

فیردُّ عليه بأن المؤلف قد فصل الإجمال، وذكر المثال، ونبّه على الإغفال، وذكر التعليل زيادة في التوضيح، ورفع الإشكال، فما هو الإشكال الذي لم يُحرّره إذن؟!!

ولم يخالف المؤلف منهجه هذا إلا فيما ندر مما لا بُدَّ للنفس البشرية منه، من تقصير وغفلة.

وإن ابن الجزري قد قال في «غاية النهاية»^(١):

«وقد شرح كتاب العنوان - يعني عبد الظاهر بن نشوان - في مجلِّداتٍ وقفتُ على الأول منها».

ولم يصرِّح في تحفة الإخوان إن كان قد اطَّلَع على بقية المجلِّدات أم لا.

فالظاهر أنه اطَّلَع على الأول فقط.

فمن هنا قد يُعتدَّر لابن الجزري في حكمه هذا؛ لأن حكم من اطَّلَع على الجزء ليس كحكم من اطَّلَع على الكلِّ. والله تعالى أعلم.

المبحث التاسع:

الماخذ على كتاب «شرح العنوان»

ما من جهد بشري إلا ويعتريه النقص والحلل، وتتخلله الأوهان والعلل.

وإن المأخذ على «شرح العنوان» أحياناً هي:

(١) غلظه، ومنه:

أ- الغلط في الآية القرآنية، كالتمثيل بـ ﴿بل ظنوا﴾ في باب لام هل وبل إذ ليس هذا اللفظ في القرآن.

ب- الغلط في الإسناد، ومن ذلك ذكره في آخر باب همزة الساكنة، قال: «وقوله -يعني المصنف-: كان شيخنا يخير لأبي عمرو في كلتا روايته..».

شيخه الذي ذكره هو أبو أحمد الطويل المعروف بالسامري.. إلى آخر الإسناد، ولم يثبت أخذ صاحب العنوان عن السامري.

ج- الغلط في المتن، كذكر الأثر المروي عن نافع في الاستدلال على الفرق بين الهمز والنبر، في باب اختلافهم في الهمزتين من كلمة واحدة، وهو لا يصح باللفظ المذكور.

(٢) غفلته، وهي نوعان:

أ- غفلة مألوفة، كقوله في باب الهمزتين من كلمتين: «وكننا قد قدمنا أن جملة الهمزات التي من كلمتين على ثمانية أضرب»، وقد غفل -رحمه الله- فلم يتقدم ذلك.

ب- غفلة غير مألوفة، كقوله في آخر سورة البقرة: «قال صاحب الكتاب: فيها ثمانني ياءات إضافة مختلف فيها»، قال الشارح: «الآيات جمع آية، وسميت الآية آية لأنها عبارة عن الإعلام..» إلى آخر ما قال: فهذه غفلة عجيبة غير مألوفة، إذ الكلام عن

(٣) تناقضه:

ومن ذلك تضعيفه قراءة البيزي في ﴿ولا تيمموا﴾ وبابه في سورة البقرة، بأنه ربما اجتمع فيها ساكنان، كقوله تعالى: ﴿شهرٍ تنزل﴾، ثم إنه وقع منه إمضاء بصحة قراءة: ﴿نعماً﴾ في سورة البقرة أيضاً مع كونها قد اجتمع فيها ساكنان، وهما العين والميم التي بعدها، فتناقض قولاه - رحمه الله - دون أن يشعر.

(٤) عدم التنسيق، من ذلك:

أ- تأخيره لما حقه التقديم (كتأخيره الفصل الذي ذكر فيه الهمز والنير وما الفرق بينهما) - في باب اختلافهم في الهمزتين من كلمة واحدة - عما هو أولى به، فكان عليه ذكره قبل التطرق للهمز عموماً؛ ليكون بمثابة التمهيد لأبواب الهمز.

ب- تقديم ما حقه التأخير. من ذلك: ما ورد في كلامه في المقدمة قال: «وذكرت الأئمة السبعة ورواتهم وكناهم «ووفاتهم» وأنسابهم...» إلى آخر ما قال. إذ كان حق الوفاة التأخير ترتيباً لتأخيرها واقعاً.

ج- تكراره ما يمكن ذكره في موطنه الأول والتنبيه على تقدمه بعد ذلك، مما يشبهه من النظائر، كتكرار توجيه ما جاء على لفظ الغيبة والخطاب في كتابه كثيراً.

(٥) خطأ تعقبي. وهو نوعان:

أ- خطأ في ذكر التعقب.

ب- وخطأ في إغفال التعقب.

فمن الأول: تعقبه لصاحب العنوان في باب الهمزة التي تترك من غير نقل في الكلمة الواحدة، وذلك في ذكر حكم الهمزة المتحركة لورش، فإنه اعترض على صاحب العنوان وتعقبه بما لا يُسلم.

ومن الثاني: عدم تعقبه لصاحب العنوان في قوله في المقدمة: «الحمد لله الذي أنشأنا بقدرته»، فهذا مخالفٌ لمذهب أهل السنة والجماعة، فإنما أنشأنا الله سبحانه وتعالى «بِيَدِهِ».

(٦) تضعيفه لبعض القراءات المتواترة الثابتة عن الأئمة الثقات، كتضعيفه قراءة

البيزي: ﴿ولا تيمموا﴾ في سورة البقرة.

(٧) مخالفته لمنهجه الذي اتتهجه، كترك تفصيل الإجمال، أو ذكر المثال، أو التنبيه على الإغفال، وغير ذلك مما خالف فيه منهجه، وقد تقدم ذكره في منهج المؤلف في كتابه إجمالاً.

والعذر لصاحب الكتاب في ذلك كله أن الكتاب خرج «مُسْوَدَّةً»، ولم يخرج منقحاً مصححاً. وأدلُّ شيء على ذلك: وقوع بعض الأخطاء منه، التي لو أعاد النظر فيها لأصلحها لأوّل وهلة، ومن أظهرها الخطأ المتقدم في استبدال لفظ «الياءات» بالآيات، وبسط الكلام بناء على ذلك، فمثل هذا الخطأ لا يمكن أن يتأتى مع التصحيح والتنقيح. هذا والله تعالى أعلم، والحمد لله رب العالمين.



فهرس الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع
٢	كلمة شكر
٤	خطة البحث
٨	أولاً: تمهيد.
	ثانياً: مقدمة، وتتضمن ما يلي:
١٠	أ- أهمية الكتاب وقيمه العلمية.
١٦	ب- سبب اختيار الكتاب.
	ثالثاً: مضمون الرسالة، وهو قسمان:
	القسم الأول: قسم الدراسة، وهو فصلان:
	الفصل الأول: دراسة عن المؤلف، ويشتمل على سبعة مباحث:
١٨	المبحث الأول: اسمه وولادته ونشأته وحياته.
٢١	المبحث الثاني: رحلاته.
٢٣	المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته.
٢٦	المبحث الرابع: فنونه ومؤلفاته.
٢٩	المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.
٣٠	المبحث السادس: وفاته.
	المبحث السابع: ترجمة موجزة للإمام أبي طاهر إسماعيل بن خلف
٣١	الأنصاري الأندلسي، مؤلف كتاب العنوان.
	الفصل الثاني: دراسة الكتاب ويشتمل على تسعة مباحث:
٣٣	المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف ونسبة العنوان للكتاب.
٣٥	المبحث الثاني: وصف نسخ الكتاب المحقق.
٤٨	المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.
٤٩	المبحث الرابع: مصادر المؤلف في كتابه.
٥٢	المبحث الخامس: منهج المؤلف في كتابه.

٥٤	المبحث السادس: موقف المؤلف من القضايا التي تطرق لها في كتابه. وتحتته مطالب:
٥٤	المطلب الأول: موقفه من القراءات.
٥٦	المطلب الثاني: موقفه من إيراد التفسير.
٥٨	المطلب الثالث: موقف المؤلف من اللغة.
٦٢	المطلب الرابع: موقف المؤلف من الاحتجاج للقراءات وأصول الاحتجاج عنده.
٦٥	المطلب الخامس: موقف المؤلف من الاستشكالات.
٦٧	المطلب السادس: موقف المؤلف من النقل عن العلماء.
٦٨	المطلب السابع: اعتراضات المؤلف على صاحب العنوان.
٧٠	المطلب الثامن: ترجيحات المؤلف.
٧٢	المطلب التاسع: استدلالات المؤلف.
٧٣	المطلب العاشر: ظاهرة الجمع بين الأقوال عند المؤلف.
٧٥	المطلب الحادي عشر: شخصية المؤلف في كتابه من حيث الاستقلالية والتقليد.
٧٦	المبحث السابع: بمن تأثر ابن نشوان في كتابه؟
٧٧	المبحث الثامن: بين ابن الجزري وابن نشوان.
٧٩	المبحث التاسع: المآخذ على كتاب «شرح العنوان».

ملحق مخارج الحروف وصفاتها

أولاً: مخارج الحروف

وهي سبعة عشر مخرجاً:

- ١- المخرج الأول: الجوف، ويخرج منه الألف والواو والياء المديّات، الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها.
- وتُسمّى: حروفاً جوفيةً لخروجها من الجوف. وتسمى كذلك: هوائية، لأنها تنتهي بانقطاع هواء الفم. وتسمى أيضاً: حروف علة، لتأوّه العليل بها.
- ٢- المخرج الثاني: أقصى الحلق، ويخرج منه همزة ثم الهاء، باعتبار الصدر.
- ٣- المخرج الثالث: وسط الحلق، ويخرج منه العين ثم الحاء، باعتبار الصدر.
- ٤- المخرج الرابع: أدنى الحلق، ويخرج منه الغين ثم الخاء، باعتبار الصدر.
- ٥- المخرج الخامس: أقصى اللسان من فوق - أي: مما يلي الحلق - مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، ويخرج منه القاف.
- ٦- المخرج السادس: أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى: ويخرج منه الكاف، إلا أن مخرجها أسفل من مخرج القاف قريباً من وسط اللسان.
- ٧- المخرج السابع: وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، ويخرج منه الجيم فالشين فالياء غير المديّة.
- ٨- المخرج الثامن: إحدى حافتي اللسان مع ما يليها من الأضراس اليسرى أو اليمنى، ويخرج منه الضاد، وخروجها من اليسرى أسهل وأكثر استعمالاً، ومن اليمنى أصعب، ومن الجانبين معاً أعز وأعسر.
- ٩- المخرج التاسع: أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفها مع ما يحاذيه من اللثة العليا. ويخرج منه اللام.
- ١٠- المخرج العاشر: طرف اللسان تحت مخرج اللام قليلاً وقبل مخرج الرء مع ما

يليله من لثة الأسنان العليا، ويخرج منه النون الساكنة المظهرة، والتنوين، والنون المدغمة في مثلها، والمتحركة مشددة كانت أو مخففة، وخرج بالقيود النون المخففة والمدغمة في غير مثلها، فإنهما يتحولان للخيشوم.

١١- المخرج الحادي عشر: طرف اللسان قريب إلى ظهره قليلاً بعد مخرج النون، ويخرج منه الراء.

وظهر اللسان: صفحته التي تلي الحنك الأعلى.

١٢- المخرج الثاني عشر: طرف اللسان مع ما بين الثنايا العليا والسفلى، قريب إلى طرف الثنايا السفلى، غير أنه يوجد انفراج قليل بينهما ويخرج منه: الصاد والزاي والسين.

١٣- المخرج الثالث عشر: طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، مصعداً للحنك الأعلى، ويخرج منه التاء والذال والطاء.

١٤- المخرج الرابع عشر: طرف اللسان مع فروع (أو أطراف) الثنايا العليا - مع إخراج اللسان عند النطق- ويخرج منه التاء والطاء والذال.

١٥- المخرج الخامس عشر: بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا، ويخرج منه الفاء.

١٦- المخرج السادس عشر: ما بين الشفتين معاً، ويخرج منه ثلاثة أحرف، وهي: الباء والميم والواو غير المدببة، مع انطباق عند الباء والميم، وانفراج قليل عند الواو.

١٧- المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو أقصى الأنف من الداخل، ومنه تخرج الغنة، فلو أمسك القارئ أنفه لم تخرج، وهذا برهان الغنة ودليها.

ثانياً: صفات الحروف

١- الهمس: وهو جريان النفس عند النطق بالحرف. وحروفه: «فحثة شخص

سكت». وضده الجهر.

- ٢- الجهر: وهو امتناع جريان النفس عند النطق بالحرف. وحروفه باقي الحروف.
- ٣- الشدة: امتناع جريان الصوت عند النطق بالحرف. وحروفها: «أجد قط بكت»، وضده الرخاوة.
- ٤- الرخاوة: جريان الصوت عند النطق بالحرف. وحروفها باقي الحروف ما عدا «لن عمر».
- ٥- التوسط: وهي صفة بين الشدة والرخاوة، وهي: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف. وحروفه: «لن عمر».
- ٦- الاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف. وحروفه سبعة: «خص ضغط قط». وضده الاستفال.
- ٧- الاستفال: انخفاض اللسان عند النطق بالحرف عن الحنك الأعلى. وحروفه باقي الحروف.
- ٨- الإطباق: انطباق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند النطق بالحرف. وحروفه أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء. وضده الانفتاح.
- ٩- الانفتاح: هو انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف. وحروفه باقي الحروف.
- ١٠- الإذلاق: مأخوذ من الذلق وهو الطرف، فحروفه تخرج من الطرف: إما من طرف اللسان، وإما من طرف الشفة أو من طرفيها. وحروفه: «فر من لب».
- والإذلاق اصطلاحاً: خفة الحرف وسرعة النطق به لخروجه من الطرف. وضده الإصمات.

١١- الإصمات: مأخوذ من الصمت وهو الامتناع عن الكلام.

واصطلاحاً: ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به لخروجه بعيداً عن الطرف. وحروفه باقي الحروف. وهذا يرد عليه أن الواو تخرج من الشفتين فلم لم تعتبر؟ ويجاب عنه بأن الواو وصفت بالإصمات لأن فيها بعض الثقل حال خروجها من مخرجها، بعكس الفاء

والباء والميم فخرجها أسهل، ويظهر ذلك بالنطق.

وقيل: سميت مصممة لأنها ممنوعة من الانفراد أصولاً في الكلمات الرباعية والخماسية، بمعنى أنه لا بد أن يكون معها حرف مذلق.

١٢- الصفير: وهو صوت زائد يخرج من بين الشفتين يشبه صوت الطائر. وحروفه ثلاثة: الصاد والزاي والسين.

١٣- القلقله: اضطراب اللسان بالحرف عند النطق به ساكناً حتى يسمع له نبرة قوية. وحروفها: «قطب جد».

١٤- اللين: خروج الحروف في عدم كلفة على اللسان. وحروفه: الواو والياء الساكتان المفتوح ما قبلهما.

١٥- الانحراف: الميل بالحرف بعد خروجه من مخرجه عند النطق به حتى يتصل بمخرج آخر. وله حرفان: اللام والراء، فاللام فيها انحراف إلى طرف اللسان، والراء فيها انحراف إلى ظهر اللسان وميل قليل إلى جهة اللام.

١٦- التكرير: ارتعاد اللسان عند النطق بالحرف. وله حرف واحد: وهو الراء. والغرض من معرفة هذه الصفة عدم المبالغة فيها.

١٧- التفشّي: انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف. وحرفه الشين.

١٧- الاستطالة: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها. وحرفها الضاد، فهي تستطيل حتى تتصل بمخرج اللام.

الصفات القوية:

الجهر، الشدة، الاستعلاء، الإطباق، الصفير، القلقله، الانحراف، التكرير، التفشّي، الاستطالة.

الصفات الضعيفة:

الهمس، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، اللين.

وصفات لا توصف بقوة ولا ضعف:

الإذلاق، الإصمات، التوسط. وقيل: الإذلاق صفة ضعف، والإصمات: صفة قوة.

فالحروف القوية تكون صفاتها كلها أو أكثرها قوية.

والحروف الضعيفة تكون صفاتها كلها أو أكثرها ضعيفة.

والحروف المتوسطة هي التي تساوت فيها صفات القوة وصفات الضعف^(١).

١ - انظر في كل ما تقدم: التمهيد لابن الجزري: ص ٨٦-١٥١، وشرح متن الجزرية للأنصاري:

ص ٣١-٥٥، وشرح الجزرية لملاّ قاري: ص ٤٤-٨٥، وغاية المرید لعطية قابل نصر: ص ٢٧-

القسم الثاني: قسم التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) ^(١)، [اللهم يسّر] ^(٢)

الحمد لله المنعم بالآلته، الجواد بعطائه، الذي اتخذ الحمد لنفسه ذكراً ^(٣)، ورضي به من عباده شكراً ^(٤). وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تكون لي في القيامة ذخراً، وتُجزل لي لديه أجراً. وأشهد ^(٥) أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالدين القويم، وهدى به إلى الصراط المستقيم، وأنزل عليه الكتاب المبين، وخصّه بالعلم المبين، وأيده بالنور الساطع، والأمر الصادع ^(٦)، حتى كمل الدين، وامتاز الشك من اليقين، (صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين، وصحابته الأكرمين، وسلم تسليماً كثيراً) ^(٧).

وبعد: فإن الذي حملني على شرح هذا الكتاب، الموسوم بكتاب «العنوان» تأليف أبي طاهر إسماعيل بن خلف ^(٨)، هو أنه كتاب شيخنا الصدر الكبير المحترم، شيخ المشائخ أبي الجود غياث بن فارس ^(٩) رحمه الله، وكان كثيراً ما ^(١٠) يُعَوّل في النقل عليه،

١ - ما بين القوسين ساقط من نسخة: (ب) و (ج).

٢ - ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو في: (ب)، و (ج).

٣ - أي: ذكراً يُذكرُ به كالتسييح والتهليل والتكبير.

٤ - أي: رضيه من عباده شكراً على نعمه المذرارة. وكون الحمد شكراً مبني على وجهين: الأول: أن الحمد بمعنى الشكر، أي: أنهما سواء. والثاني: أن الحمد أعم من الشكر، فكل شكر حمد، ولا عكس، وبكليهما قيل. انظر: البحر المحيط لأبي حيان: ١/١٨، والعمدة في غريب القرآن لمكي بن أبي طالب: ص ٦٧، والقاموس المحيط للفيروز أبادي: ١/٢٩٩، والكشاف للزمخشري: ١/٤٦ بتصرف، ولسان العرب لابن منظور: ٣/١٥٥.

٥ - في (ب): نشهد، وفي (ج) مترددة بين أن تكون: نشهد، أو: أشهد.

٦ - الصادع: الظاهر المعلن الحاكم بالعدل، المفرق بين الباطل والحق، الماضي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. انظر: تفسير الشوكاني: ٣/١٤٦، والعمدة في غريب القرآن لمكي: ص ١٧٤، والقاموس: ٣/٥٠، ومختار الصحاح للرازي: ص ٣٥٨، والمعجم الوسيط - بإخراج مجموعة من الأساتذة: ١/٥١٠.

٧ - ساقط من (ب) و (ج).

٨ - ينظر ترجمته في قسم الدراسة: ص ٣١.

٩ - انظر ترجمته في قسم الدراسة: ص ٢٣.

١٠ - في (ب) و (ج): «كثيراً مما».

ويركن دون المصنفات إليه، ومع هذا فإن أكثر اشتغال طلبة بلادنا به، واعتمادهم عليه، وأيضاً فقد قصدني جماعة من القراء الحذّاق ممن لهم بهذا العلم عناية، ولهم فيه معرفة ودراية، وشكوا إلي صغر هذا الكتاب، وضيقته، وأنه لم يُمثّل في كثير من الأبواب، فأجبت لذلك سؤالهم، وسنّيت^(١) طلبتهم، ففصلت ما أجمله، ومثّلت ما تركه فما مثله، ونبّهت على ما أغفله وأهمله، وأضفت فيه من القراءات المشهورة، والروايات المأثورة التي ذكرها الأئمة الأعلام في كتبهم، وشحنوا بها مصنفاتهم، وعلّلت كلّ قراءةٍ بعلّةٍ تليق بها، وذكرت الأئمة السبعة ورؤايتهم، وكُناهم، ووفاتهم^(٢)، وأنسابهم، وبلدانهم، وما حضرنى من مستحسن أخبارهم، وذكرت اتصال كل إمامٍ برسول الله ﷺ، وبدأتُ بشرح الأصول^(٣) وهذبّتها وعلّلتها باباً باباً إلى آخرها، فإذا صرتُ إلى فرش^(٤) الحروف سميت كل قارئٍ، وذكرت قراءته، وأضفتُ

١ - قوله: «سنّيت»، قد يكون من سنّ، بمعنى: بيّن، فيكون المعنى: بيّنت طلبتهم وهي شرح كتاب العنوان، وذلك بإخراجه لطلبة العلم. أو من سنّاء، بمعنى: سهّل ويسرّ، فيكون المعنى: يسّرت وسهّلت طلبتهم إياي (وهي شرح كتاب العنوان) فخرج مشروحاً في يسرٍ وسهولة. وكلاهما وقع. انظر: القاموس المحيط: ٤/٢٣٨ و ٤/٣٤٧، واللسان: ١٣/٢٢٦ و ١٤/٤٠٤، والمعجم الوسيط: ١/٤٥٥، ٤٥٧.

٢ - كان حق الوفاة التأخير ترتيباً لتأخرها واقعاً.

٣ - الأصول: جمع أصل، وهو ما يُبنى عليه غيره، والمراد به هنا: قاعدة كلية منطبقة على ما تحتها من مسائل جزئية، مثل الأحكام الواردة في: باب الهمزات وباب الإدغام ونحوهما. وقد يوجد في الأصول ما لا يطرّد، مثل الكلمات المعينة في باب الإمالة، وبياءات الإضافة والبياءات الزوائد. انظر فيما تقدم: تقريب المعاني من حرز الأمانى للشيخين سيّد لاشين وخالد الحافظ: ص ١٧٩، وشرح ملأ علي قاري على الشاطبية: ورقة ١٣٣، والقاموس: ٣/٣٣٨، والمعجم الوسيط: ١/٢٠.

٤ - معنى الفرش: البسط والنشر، وهو هنا: مسائل جزئية، مبسّطة ومنشورة في السُّور، وقد يوجد في الفرش ما يطرّد، ومن ذلك قول الشاطبي:

وَضُمُّ أُولَى السَّاكِنِينَ لِثَالِثٍ يُضْمُّ لِرُومًا كَسَرَهُ فِي نَدِّ حَلَا

انظر: سراج القاري: ص ١٥٩. وانظر فيما تقدم: تقريب المعاني: ص ١٨٠، وشرح ملأ علي قاري: ورقة ١٣٣، والقاموس: ٢/٢٩٣، والمعجم الوسيط: ٢/٦٣١.

إليها ما يليق بذلك الموضع، بما هو مروى عن السبعة، وأذكر في أول كل سورة هل هي
مكية أو مدنية، وعدد آياتها والاختلاف بين أصحاب العدد، ثم أعللها وأفعل ذلك في
كل سورة إلى آخر القرآن إن شاء الله [تعالى] ^(١).

واعتمدتُ في ذلك على إعفاء هذا الكتاب من ^(٢) التَّطْوِيلِ المُمِلِّ، والتَّقْصِيرِ المُخِلِّ،
فرحمَ اللهُ امرأً عثر في هذا الكتاب على نقصٍ إلا ستره بعلمه، أو وقف على عيبٍ إلا
صفح عنه ^(٣) بحلمه، وفوق كل ذي علمٍ عليمٌ، وأسأل الله -تعالى ذكره- أن يعصمني من
الزَّلَلِ، وَيُسَدِّدَنِي فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ. آمين (يا) ^(٤) ربَّ العالمين.

١ - زيادة من (ج).

٢ - في (ب): «على»، بدل: «من».

٣ - في (ب): «عليه».

٤ - ساقطة من (ب).

فصل (١):

«العنوان»: لفظة عربية، جاءت في الشعر الفصيح، قال [الأخنس بن شهاب

التغلي] (٢):

كما نَمَّقَ العنوانَ في الرِّقِّ كاتبٌ (٣)

وفيه لغات ثمان: يقال: عُنْوَانٌ (٤)، وَعِنْوَانٌ (٥)، وَعُلْوَانٌ (٦)، وَعِلْوَانٌ (٧)، وَعُنْيَانٌ (٨)،

وَعُنْيَانٌ (٩)، وَعُلْيَانٌ (١٠)، وَعِلْيَانٌ (١١).

١ - فصلٌ أي: قطعٌ بين شيئين. انظر: أساس البلاغة للزخشي: ٢/٢٠٢، وهي كلمة يستعملها المؤلفون إعلاماً بانتهاء مسائل معينة، وابتداء مسائل أخرى، وتوسَّعوا في معناها فصارت جامعة لما تحتها من مسائل، مانعةٌ لدخول غيرها فيها.

٢ - هذا الصواب، وقد تصحَّف في جميع النسخ بـ «الأخفش بن شهاب التغلي». والشاعر: هو الأخنس ابن شهاب بن ثمامة بن أرقم بن عدي التغلي، شاعر جاهلي من أشرف تغلب وشجعانها، حضر وقائع حرب البسوس، وله فيها شعر. انظر: الأعلام للزركلي: ١/٢٧٧، ومعجم الشعراء للمرزباني: ص ٢٧.

٣ - هذا عجز بيت، وصدرة: *لإبنة حطان بن عوف منازل* انظر: شسرغ المفضليات للأنباري: ص ٤١٠، والمفضليات للضي: ص ٢٠٣. ويروى: رَقَشَ وَنَمَّقَ، وهما بمعنى. انظر: شرح المفضليات للأنباري: ص ٤١٠، وانظر: مختار الصحاح: ص ٢٥٢ و ٦٨٠.

٤ - انظر: الصحاح للجوهري: ٢/١٧٠، والعين للفراهيدي: ١/٩٠، والقاموس المحيط: ٤/٢٥٢، ولسان العرب: ٩/٤٤١.

٥ - انظر: الصحاح نفس الصفحة، والقاموس نفس الصفحة.

٦ - انظر: الصحاح: نفس الصفحة، والقاموس: ٤/٢٥١، واللسان: نفس الصفحة.

٧ - انظر: المعجم الوسيط: ٢/٦٢٥.

٨ - انظر: القاموس: نفس الصفحة.

٩ - انظر: الصحاح: ٢/١٦٩، والقاموس: نفس الصفحة، واللسان: نفس الصفحة.

١٠ - انظر: القاموس: ٤/٣٦٨.

١١ - أما العليان - بالكسر - فلم أقف على تسمية العنوان به، وإنما يطلق على ذكر الضباع، والضخم والطويل، والناقسة المشرفة، والجهير من الأصوات. انظر: العين للفراهيدي: ٢/٢٤٧، والقاموس: ٤/٣٦٨، واللسان: ٩/٣٨٣. واللام في هذه اللغات مبدلة من النون؛ لكونها أخف وأظهر في النطق، انظر: اللسان: ٩/٤٤١. وإبدال النون لأمأ نسب إلى قيس وتميم وأسد وتيم الله وكلب وطيء، انظر: إبدال الحروف في اللهجات العربية للدكتور سلمان السحيمي: ص ٣١٢.

وأما اشتقاق العُنوان، فقد قيل: هو مُشتَقُّ من عَنَا [أ/١] يعنُو، إذا ذَلَّ^(١)، فكأنَّ الكتابَ يَعنُو^(٢) لقارئه، أي: يذِلُّ [عند]^(٣) رؤية عنوانه^(٤).

[وقيل: العُنوان مشتَقُّ من عَنَّ يَعِنُّ، إذا عرض^(٥)، (ف)^(٦) كَأَنَّ العُنوانَ عرضَ لقارئه قبل رؤية الكتاب]^(٧).

وقيل: العُنوان مشتَقُّ من العَوْن^(٨)، فإنَّ القارئ إذا وقف عليه قبل الكتاب، استعان به على معرفة ما في الكتاب^(٩).

١ - انظر: القاموس: ٤/٣٦٨، ومختار الصحاح: ص ٤٥٩، والمصباح المنير للفيومي: ص ٢٢٤.

٢ - في (ب) و(ج): «يعنُّ».

٣ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «عن».

٤ - الذي يخضع هو العُنوان، وليس الكتاب، فالعُنوان يخضع خضوع تيسيرٍ وتسهيلٍ لمعرفة محتوى الكتاب.

٥ - انظر: الصحاح: ٢/١٦٩، والعين للفراهيدي: ١/٩٠، والقاموس: ٤/٢٥١.

٦ - في (ج): «وكأنَّ».

٧ - ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وزيد من (ب) و(ج).

٨ - في (ب): «العنون».

٩ - ولا يخفى ما في العُنوان من العون على معرفة ما في الكتاب، ولكن كونه مشتَقُّ من العون لم أقف عليه، وفيه غرابة؛ لاختلاف المادتين، والله أعلم.

فصل: يتضمن شرح ما في الخطبة من الغريب.

قول صاحب الكتاب: «الذي أنشأنا بقدرته»^(١)، معنى أنشأنا أي: ابتدأ خلقنا^(٢)، والاسم^(٣) النشأة، والنشأة^(٤).

قوله: «للإسلام وفطرته»، الفطرة - بالكسر -: الخلق، يقال: فطره يفطره - بضم الطاء في المستقبل -، أي: خلقه^(٥).

قوله: «وشرعته»، الشرعة والشريعة: الطريقة^(٦)، قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرَعًا وَمِنْهَا جَاءَ﴾ [المائدة: ٤٨].

قوله: «وعترته»، عترة الرجل: نسله وأهله الأذنون^(٧)، والعترة - أيضاً -: الأصل^(٨).

قوله: «من أئمة الأمصار»، الأمصار: جمع مصر، ويريد بالأمصار - ههنا -: مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام. والمصر في اللغة: الحاجز بين الشيتين^(٩)، قال الشاعر^(١٠):

وَجَاعِلِ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلًا

١ - هذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة، فإن مذهب أهل السنة والجماعة أن الله ابتدأ خلقنا بيده حين خلق آدم، وهذا هو المذهب المستقى من كتاب الله عز وجل، كما في قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥] وكما في الحديث الصحيح في قول الناس لآدم: «أنت الذي خلقك الله بيده»، صحيح البخاري بشرح البدر العيني: ٢٠/٢٩١، وصحيح مسلم: ج ٤ برقم: ٢٦٥٢.

٢ - انظر: القاموس المحيط: ١/ص ٣١، ٣٢، واللسان: ١٤/١٣٦.

٣ - أي: اسم المصدر، لأن المصدر: إنشاء.

٤ - في (ب): «النشأ والنشأ».

٥ - الصحاح: ٢/٢٤٨، ومختار الصحاح: ص ٥٠٦، ٥٠٧.

٦ - القاموس: ٣/٤٥، واللسان: ٧/٨٦.

٧ - الصحاح: ٢/٧٧، والقاموس: ٢/٨٧، والمعجم الوسيط: ٢/٥٨٢.

٨ - نفس المصادر السابقة.

٩ - القاموس: ٢/١٣٩، واللسان: ١٣/١٢١.

١٠ - البيت ينسب لأمية بن أبي الصلت، ولعدي بن زيد العبادي، انظر: اللسان: ١٣/١٢١.

ومنه قولهم: اشترى منه^(١) الدار بمصورها، أي: بحدودها. ومصر: بلد معروف، يُصرف ولا يُصرف، يذكر ويؤنث^(٢).

قوله: «الأغمار»: جمع غُمُرٍ، وهو الجاهل الذي لم يجرب الأمور^(٣).

قوله: «ذي لُبٍّ»، اللُّبُّ: العقل، وجمعه ألباب^(٤).

قوله: «كالترجمة عنه»، الترجمة: التفسير، يقال: ترجم [كلامه]^(٥) إذا فسره بكلام آخر، ومنه الترجمان^(٦).

قوله: «وعُنِيَ بخدمته» يقال: عُنيت بحاجتك أعنى بها وأنا بها معنِيٌّ، إذا [اهتمت]^(٧) بقضائها^(٨).

١ - «منه»: ساقط من (ب).

٢ - انظر: الصحاح: ٤٤٩/٢، والقاموس: ١٣٩/٢، واللسان: ١٢١/١٣. وكونه يُصرف على أنه مذكّر، لأن الذي بناها مصر بن نوح فسميت به، وكونه لا يُصرف على أنه اسم للمدينة، فهو مذكّر في الأصل، ولكنه سمي به مؤنث، وعليه فلا يُصرف، انظر: تاج العروس للزبيدي: ٥٤٣/٣.

٣ - القاموس: ١٠٧/٢، ومختار الصحاح: ص ٤٨٠.

٤ - اللسان: ٢١٥/١٢، والمعجم الوسيط: ٨١١/٢.

٥ - في الأصل: «فلان»، وصححت من (ب) و(ج).

٦ - الصحاح: ١٣٩/٢، والقاموس: ٨٤/٤، واللسان: ٢٦/٢، والمعجم الوسيط: ٨٣/١.

٧ - كان في جميع النسخ: «تَهَمَّت»، وصحح كما تراه.

٨ - الصحاح: ١٧٠/٢، والقاموس: ٣٦٩/٤.

فصل: يذكر فيه الأئمة السبعة ورواتهم.

أما ابن كثير^(١)، فهو عبد الله بن كثير بن المطلب^(٢) يكنى أبا معبدٍ، وقيل: أبا بكر، وقيل: أبا عباد. داري^(٣)، اختلف في هذه النسبة، فقيل: هو منسوب إلى الدار، بطن من لحم^(٤)، وقيل: إنما قيل له داري؛ لأنه كان عطّاراً، والعرب تسمي العطّار دارياً؛ لأنه يبيع الطيب الذي يُجلب من دارين^(٥)، وهي قرية بالبحرين^(٦).

واختلف في ابن كثير، فقيل: هو مولى ابن علقمة الكناني^(٧)، وقيل: هو من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى إلى صنعاء اليمن^(٨)، وقيل: ليس بمولى، وإنه من لحم، وقيل: [قرشي]^(٩)، وليس العمل على هذا عند أهل العلم^(١٠).

١ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشرة لعبد الفتاح القاضي: ص ١٢، والتبصرة لمكي: ص ١٧٥، وتقريب التهذيب لابن حجر: ص ٢٦١، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٣٦٧/٥، والتيسير للداني: ص ٤، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٤٤/٥، والسبعة لابن مجاهد: ص ٦٤، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٣١٨/٥، وغاية النهاية لابن الجزري: ٤٤٣/١، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: ٨٦/١، والنشر لابن الجزري: ١٢٠/١، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٤١/٣.

٢ - قال ابن الجزري تعليقاً على هذا: «كذا رفع نسبه الداني، وزعم أنه تبع في ذلك البخاري، والبخاري إنما ذكر عبد الله بن كثير ابن المطلب القرشي، من بني عبد الدار، فنقله إلى القاري»، وصحح اسمه على ما ذكر الأهوازي فقال: «عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله». انظر: غاية النهاية: ٤٤٣/١.

٣ - «داري»، ساقطة من (ب).

٤ - هم رهط تميم الداري. وقيل: إنه قرشي من بني عبد الدار. انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: ٨٧/١.

٥ - في (ب): «دارن».

٦ - وكان يجلب إليها المسك من الهند، انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ٤٣٢/٢.

٧ - وهو عمرو بن علقمة الكناني.

٨ - وذلك عندما استحل الأجباش اليمن، فاستنجد أهلها بالفرس، وقاموا بمقاومة الأجباش حتى أجلوهم عن البلاد. انظر: البداية والنهاية لابن كثير: ١١٠-١١٢، والكامل لابن الأثير: ٢٥٨/١.

٩ - من (ب)، وفي الأصل: «فرس»، وفي (ج): «فرسي».

١٠ - وإنما العمل على أنه من أبناء فارس، وأنه عطّار، كما صحح ذلك الذهبي وابن الجزري.

وهو من التابعين^(١)، وكان واعظاً يعظ بمكة، روى عن عبد الله بن الزبير^(٢)، وسمع من عمر بن عبدالعزيز^(٣).

وتوفي ابن كثير بمكة سنة عشرين ومائة، في خلافة هشام بن عبد الملك^(٤).

ذِكْرُ رَاوِيهِ: الْبَزِّيُّ وَقَبِيلُ

أما البزِّيُّ^(٥) فاسمه أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، كان مؤذناً بالمسجد الحرام، يكنى أبا الحسن، وكان مولىً لبني مخزوم. توفي بمكة سنة سبعين ومائة^(٦)، وقيل: سنة أربعين، وكان عمره يوم مات ثمانين سنة.

- ١ - لأنه روى عن عبد الله بن الزبير وهو صحابي، انظر: السير: ٣١٨/٥.
- ٢ - هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، وهو ابن عمه رسول الله ﷺ، ولد بالمدينة سنة اثنتين للهجرة، وقتل سنة ثلاث وسبعين رضي الله عنه وأرضاه، انظر: الإصابة لابن حجر: ٣٠٨/٢، والسير: ٣٦٣/٣.
- ٣ - عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، أمير المؤمنين، الزاهد العابد، ولد سنة ثلاث وستين، ومات سنة إحدى ومائة. انظر: الأعلام للزركلي: ٥٠/٥، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ٢٢٨.
- ٤ - هو هشام بن عبد الملك بن مروان، أبو الوليد، الخليفة القرشي الأموي الدمشقي، ولد بعد السبعين، ومات في مائة ونيف وعشرين تقريباً وله أربع وخمسون سنة، انظر: الأعلام: ٨٦/٨، والسير: ٣٥١/٥.
- ٥ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ١٣، والتبصرة: ص ١٧٦، والتيسير: ص ٤، والسير: ٥٠/١٢، وغاية النهاية: ١١٩/١، ومعرفة القراء: ١٧٣/١، والنشر: ١٢١/١.
- ٦ - الصواب أن هذا تاريخ ميلاده؛ لأنه لو كان هذا تاريخ وفاته لأدرك ابن كثير، وهو لم يدركه قطعاً. والصحيح أن تاريخ وفاته سنة خمسين ومائتين، انظر: غاية النهاية: ١٢٠/١، ومعرفة القراء الكبار: ١٧٨/١.

وقرأ البيزي على عكرمة بن سليمان^(١)، وقرأ عكرمة على إسماعيل بن عبد الله القسطنط^(٢)، وقال إسماعيل: قرأت على ابن كثير نفسه [١/ب].

وأما قنبل^(٣) فاسمه محمد بن عبد الرحمن بن محمد^(٤) بن خالد^(٥) بن سعيد بن حَرَجة مكِّي، يكنى أبا عمرو، مخزومي، (كنيته أبو عمرو)^(٦)، وقنبل لقب، وقيل^(٧): بل اسمه قنبل، وقيل: هم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة. توفي بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين وعمره ست وتسعون سنة، وكان ترك الإقراء قبل موته بعشر سنين.

وقرأ قنبل على أبي الحسن أحمد بن محمد بن محمد بن عون النبال القوَّاس^(٨)، وقرأ القوَّاس على أبي الإخريط وهب بن واضح^(٩)، وقرأ وهب على شبل بن عباد^(١٠) وعلى معروف

١ - هو عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر، أبو القاسم المكِّي، قرأ على شبل بن عباد وإسماعيل القسطنط، وقرأ عليه أحمد البيزي وغيره، بقي إلى قبيل المائتين. انظر: غاية النهاية: ١/٥١٥، ومعرفة القراء الكبار: ١/١٤٦.

٢ - إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، أبو إسحاق المخزومي، عرض على ابن كثير وشبل ابن عباد ومعروف بن مشكان، قرأ عليه أبو الإخريط وهب بن واضح وعكرمة بن سليمان والإمام الشافعي، توفي سنة سبعين ومائة، انظر: غاية النهاية: ١/١٦٥، ومعرفة القراء الكبار: ١/١٤١.

٣ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ١٣، والتبصرة: ص ١٧٥، والتيسير: ص ٤، والسير: ١٤/٨٤، وغاية النهاية: ٢/١٦٥، ومعرفة القراء الكبار: ١/٢٣٠، والنشر: ١/١٢١.

٤ - «محمد»، ساقطة من (ج).

٥ - وقع في الغاية: «خالد بن محمد».

٦ - كرر أن كنيته أبو عمرو.

٧ - «وقيل»، ساقط من (ج).

٨ - أحمد بن محمد بن علقمة، قرأ على أبي الإخريط وهب بن واضح، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني وقنبل والبيزي، توفي بمكة سنة أربعين ومائتين. انظر: الغاية: ١/١٢٣، والمعرفة: ١/١٧٨.

٩ - وهب بن واضح، أبو القاسم المكِّي، قرأ على شبل بن عباد ومعروف بن مشكان وإسماعيل القسطنط، وقرأ عليه البيزي والقوَّاس، توفي سنة تسعين ومائة. انظر: الغاية: ٢/٣٦١، والمعرفة: ١/١٤٦.

١٠ - شبل بن عباد المكِّي، عرض على ابن كثير وابن محيصن وروى عنه القراء إسماعيل القسطنط، وعكرمة ابن سليمان، توفي بعد سنة خمسين ومائة. انظر: الغاية: ١/٣٢٣، والمعرفة: ١/١٢٩.

ابن مشكان^(١)، (وقرأ على ابن كثير)^(٢) وقرأ ابن كثير على عبد الله بن السائب المخزومي^(٣)
صاحب النبي ﷺ، وقرأ عبد الله على أبي بن كعب^(٤)، وقرأ أبي على النبي ﷺ.

وقرأ ابن كثير - أيضاً - على مجاهد بن جبر^(٥) أبي الحجاج، مولى قيس بن السائب
المخزومي^(٦)، وعلى درباس^(٧) مولى ابن عباس^(٨)، وقرأ مجاهد ودرباس على ابن عباس،

١ - هو أبو الوليد معروف بن مشكان المكي، عرض على ابن كثير، وقرأ عليه إسماعيل القسطنطيني، وتوفي سنة
خمس وستين ومائة. انظر: الغاية: ٣٠٣/٢، والمعرفة: ١٣٠/١.

٢ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٣ - هو عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي قرأ على أبي بن كعب، وعرض عليه القرآن بمجاهد
وعبد الله بن كثير، توفي رضي الله عنه في حدود سنة سبعين. انظر: الغاية: ٤١٩/١، والمعرفة: ٤٧/١.

٤ - هو أبي بن كعب بن قيس الأنصاري، عرض على النبي عليه الصلاة والسلام، وأخذ عنه القراءة ابن
عباس وأبو هريرة، توفي رضي الله عنه بالمدينة سنة عشرين للهجرة. انظر: الغاية: ٣١/١،
والمعرفة: ٢٨/١.

٥ - مجاهد بن جبر، أبو الحجاج، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، قرأ على ابن عباس، وقرأ عليه
ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن، توفي سنة ثلاثين ومائة. انظر: الغاية: ٤١/٢، والمعرفة: ٦٦/١.

٦ - هو قيس بن السائب بن عويمر بن عائذ بن عمران بن مخزوم، له صحبة، وكان شريك النبي ﷺ - في
قول بعضهم - وقيل: هو مولى مجاهد، وقيل: مولى عبد الله بن السائب. انظر: أسد الغابة في معرفة
الصحابة لابن الأثير: ٢١٤/٤، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ٢٤٨/٣.

٧ - درباس المكي، مولى عبد الله بن عباس، عرض على ابن عباس، وروى القراءة عنه ابن كثير، وابن
محيصن. انظر: الغاية: ٢٨٠/١.

٨ - عبد الله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله ﷺ، قرأ القرآن على أبي، وقرأ عليه مجاهد
وسعيد بن جبيرة والأعرج، وتوفي رضي الله عنه سنة ثمان وستين. انظر: الغاية: ٤٢٥/١، والمعرفة: ٤٥/١.

[وقرأ ابن عباس^(١) على أبي بن كعب وعلى زيد بن ثابت^(٢) وقرأ على النبي عليه الصلاة والسلام^(٣).

وأما نافع^(٤) فهو نافع بن عبد الرحمن^(٥) بن أبي نعيم، كنيته أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو رويم، وقيل: أبو عبد الله.

كان عالماً بوجوه القراءات، متبعاً لآثار أهل المدينة، قال مالك بن أنس^(٦): قراءة نافع سنة^(٧). وروي أن نافعاً كان إذا تكلم تُشَمُّ من فيه رائحة المسك، فقيل له: أنت تتطيب عند جلوسك للإقراء؟ فقال: لا إنما رأيت النبي ﷺ في منامي فتفل في فيّ، فمن حينئذ^(٨) يُشَمُّ من فيّ رائحة المسك^(٩).

١ - ساقطة من الأصل، وأثبتت من (ب) و(ج).

٢ - زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الأنصاري الخزرجي، جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ، وقرأ عليه أبو هريرة وابن عباس، توفي رضي الله عنه سنة خمس وأربعين. انظر: الغاية: ٢٩٦/١، والمعرفة: ٣٦/١.

٣ - انظر في إسنادي البزي وقنبل: التيسير للداني: ص ٨ و ١١.

٤ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٥، والتبصرة: ص ١٧٧، وتقريب التهذيب: ص ٤٩٠، وتهذيب التهذيب: ٤٠٧/١٠، والتيسير: ص ٤، والسبعة: ص ٥٣، والسير: ٣٣٦/٧، والغاية: ٣٣٠/٢، ومعرفة القراء الكبار: ١٠٧/١، وميزان الاعتدال للمزي: ٢٤٢/٤، والنشر: ١١٢/١، ووفيات الأعيان: ٣٦٨/٥.

٥ - في (ب): نافع بن عبد الله.

٦ - مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، إمام دار الهجرة، ولد سنة ثلاث وتسعين، ومات سنة تسع وسبعين ومائة، عن تسع وثمانين سنة. انظر: السير: ٤٨/٨، والوفيات: ١٣٥/٤.

٧ - ذكره ابن مجاهد عن الحسن بن أبي مهران عن أحمد بن يزيد عن ابن منصور. انظر: السبعة: ص ٦٢، وذكره ابن الجزري عن سعيد بن منصور عن مالك. انظر: الغاية: ٣٣١/٢.

٨ - في (ج): «فمن ح»، ولعله اختصار «حينئذ».

٩ - ذكره ابن الجزري عن علي بن الحسن المعدل عن محمد بن علي عن محمد بن سعيد عن أحمد بن هلال. انظر: الغاية: ٣٣٢/٢، وفيه: «يقراً»، بدل: «تفل»، ولفظ «تفل» في السير: ٣٣٧/٧، ولا مانع من اجتماعهما.

وكان مولى لجَعُونَةَ بن شَعُوبَ الليثي^(١) حليف حمزة^(٢) بن عبدالمطلب، وقيل^(٣):
كان حليف العباس^(٤)، قال^(٥) الأصمعي^(٦): قلت لنافع: من أين أصلك، [فقال]^(٧): من
أصبهان^(٨).

تصدَّر نافع في مسجد النبي ﷺ للإقراء سنة مائة من الهجرة. وتوفي نافع في خلافة
موسى الهادي^(٩) سنة تسع وستين ومائة، وقيل: بل توفي في زمن المهدي^(١٠) سنة تسع
وخمسين ومائة، والأول أشهر وأكثر^(١١).

١ - هو جعونة بن شعوب بن شجع بن عامر بن ليث، وينسب إلى شجع فيقال: شجعي، حليف العباس،
وقيل: حمزة؛ وقيل: حليف بني هاشم، انظر: وفيات الأعيان: ٣٦٩/٥.

٢ - هو حمزة بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، أبو عمارة، أسد الله القرشي
الهاشمي البدري الأحدي، عم رسول الله ﷺ، مات رضي الله عنه وأرضاه شهيداً في غزوة أخذ سنة
ثلاث من الهجرة. انظر: أسد الغابة: ٥١/٢، والسير: ١٧١/١.

٣ - ولا مانع من اجتماعهما.

٤ - هو العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، عم رسول الله ﷺ، أسلم قبل
الهجرة، وكنم إسلامه، توفي رضي الله عنه وأرضاه سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة. انظر: أسد
الغابة: ١٦٤/٣، والسير: ٨٧/٢.

٥ - أخرج نحوه ابن مجاهد عن محمد بن عيسى العباسي عن أبي حاتم السجستاني. انظر:
السبعة: ص ٥٣، ٥٤.

٦ - هو عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن علي بن أصمغ، حجة الأدب ولسان العرب، ولد في بضع
وعشرين ومائة، ومات سنة خمس عشرة ومائتين. انظر: الأعلام: ١٦٢/٤، والسير: ١٧٥/١٠.

٧ - في الأصل: «فقيل»، وصححت من (ب) و(ج).

٨ - مدينة من بلاد فارس قديماً، انظر: معجم البلدان: ٢٠٦/١.

٩ - موسى الهادي الخليفة أبو محمد، ابن المهدي محمد بن المنصور، كان شجاعاً فصيحاً، وكان فيه ظلم،
مات سنة سبعين ومائة وعمره ثلاث وعشرون سنة. انظر: الأعلام: ٣٢٧/٧، والسير: ٤٤١/٧.

١٠ - هو الخليفة أبو عبد الله محمد بن المنصور الهاشمي العباسي، كان جواداً معطاءً محبباً للرعية، مات سنة
تسع وستين ومائة للهجرة. انظر: الأعلام: ٢٢١/٦، والسير: ٤٠٠/٧.

١١ - في (ج): «أكثر وأشهر».

ذكر راوييه: ورش وقالون

أما ورش^(١) فاسمه عثمان بن سعيد بن عثمان، كنيته أبو سعيد، وقيل: أبو القاسم، وقيل: أبو عمرو، وورش لقبٌ لُقِّبَ به لشدة بياضه، شُبِّهَ بشيء يُتخذ من اللبن يقال له: الورش^(٢). وقيل: بل سمي ورشاً لقلّة أكله، يقال: ورش الرجل الطعام، إذا تناول منه شيئاً يسيراً^(٣).

وولد ورش بمصر سنة عشر ومائة، وهاجر إلى المدينة للقراءة على نافع سنة خمس وعشرين ومائة.

قال ورش: فلما قدمت المدينة وجدت الزحام على نافع، فتشقت إلى نافع بكبير الجعفرين، وكان صديقاً له، فأشار عليّ نافع أن أبيت في مسجد رسول الله ﷺ، ففعلتُ، وبتُّ في المسجد، فلما أصبح الناس، أقبل نافع، فلما جلس فقال: أين الفتى المصريّ الذي هاجر إلينا لا يريد الحج ولا التجارة؟ فقلت: لييك [٢/أ]، فقال: أبتُّ في المسجد؟ قلتُ: نعم، قال: اقرأ فأنت أحقّ بالقراءة، وكان كل طالب يقرأ ثلاثين آية، فقرأتُ، فلما بلغت ثلاثين آية أشار إليّ أن أقطع، وكنتُ حسن الصوت، إذا قرأتُ ملأتُ المسجد بصوتي، فلما أردت قطع القراءة قام ابن كبير المهاجرين، وقال: يا سيدي، نحن مقيمون، وهذا مسافر قد وهبته عشراً من حزبي، فقرأتُ عشراً، فلما أردت أن أقطع، قام ابن كبير الأنصار وقال: أنا أفعل كما فعل صاحبي، فقرأتُ عشراً أيضاً، ثم قطعت، حتى فرغ الناس، فقال لي الشيخ: اقرأ، فقرأتُ خمسين آية أخرى، فما زلت أفعل ذلك كل يوم حتى قرأت ختمات، ثم عدت إلى أهلي^(٤).

-
- ١ - انظر في ترجمته: تاريخ القراءة العشر: ص ٨، والتبصرة: ص ١٧٨، والتيسير: ص ٤، والسير: ٢٩٥/٩، والغاية: ٥٠٢/١، والمعرفة: ١٥٢/١، والنشر: ١١٣/١.
 - ٢ - انظر: القاموس: ٣٠٤/٢، والمعجم الوسيط: ١٠٢٥/٢.
 - ٣ - انظر: المعجم الوسيط: نفس الصفحة.
 - ٤ - ذكر هذه القصة الذهبي نقلاً عن الداني، انظر: المعرفة: ١٥٤/١، وأشار إليها ابن الجزري نقلاً عن يونس بن عبد الأعلى، انظر: الغاية: ٥٠٣/١.

وتوفي ورش في زمن المأمون بمصر، سنة سبع وتسعين ومائة، وعمره يومئذ سبع وثمانون سنة^(١).
وأما قالون^(٢) فاسمه عيسى بن مينا الزرقي مولى الزهرين، ومعلم العربية، جدّه رومي سبي
في زمن عمر بن الخطاب^(٣)، فاشتراه بعض الأنصار، فلهذا كان مولى لهم. يكنى: أبا موسى، وقالون
لقب، لقّبه به^(٤) نافع لجودة قراءته؛ لأن قالون - بلسان الروم -: جيّد. كان قالون ابن امرأة نافع.
وولد قالون في زمن هشام بن عبد الملك، سنة عشرين ومائة، في السنة التي مات فيها
ابن كثير، وقرأ على نافع سنة خمسين ومائة، وتوفي قريباً من سنة عشرين ومائتين، وقيل:
توفي في زمن المأمون^(٥)، وعمره خمس وثمانون سنة.

قرأ ورش وقالون على نافع نفسه، وقرأ نافع على جماعة من التابعين، منهم أبو جعفر
يزيد بن القعقاع^(٦)، ويزيد بن رومان^(٧)، وشيبة بن نصاح^(٨)، ومسلم بن جندب^(٩)، وأبو

١ - يعني أنه ولد في سنة عشر ومائة.

٢ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٧، والتبصرة: ص ١٧٨، والتيسير: ص ٤، والسير: ١/٣٢٦،
والغاية: ١/٦١٥، والمعرفة: ١/١٥٥، والنشر: ص ١١٢.

٣ - هو عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي، أبو حفص، أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين، أعز الله به
دينه، وأعلى به كلمته، وفرق به بين الحق والباطل، مات مقتولاً - رضي الله عنه وأرضاه - سنة ثلاث
وعشرين من الهجرة. انظر في ترجمته: أسد الغابة لابن الأثير: ٤/١٤٥، والإصابة لابن حجر: ٢/٥١٨.

٤ - في (ج): «لقب به».

٥ - هو أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العبّاسي، قرأ العلم
والأدب والعقليات وعرب كتب الأعاجم، حصل بينه وبين أخيه الأمين مقتلة، مات سنة ثمانى عشرة
ومائتين. انظر: الأعلام: ٥/٢٦٨، والسير: ١٠/٢٧٢.

٦ - هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع، قرأ على عبد الله بن عياش وأبي هريرة وابن عباس، وقرأ عليه نافع
وابن جهم وابن وردان، توفي سنة سبع وعشرين ومائة. انظر: الغاية: ٢/٣٨٢، والمعرفة: ١/٧٢.

٧ - هو يزيد بن رومان، أبو روح المدني، قرأ القرآن على عبد الله بن عياش، وقرأ عليه نافع وأبو عمرو،
توفي سنة عشرين ومائة. انظر: الغاية: ٢/٣٨١، والمعرفة: ١/٧٦.

٨ - هو شيبة بن نصاح بن سرجس المدني، قرأ القرآن على عبد الله بن عياش، وقرأ عليه نافع وإسماعيل بن
جعفر، وابن جهم، توفي سنة ثلاثين ومائة. انظر: الغاية: ١/٣٢٩، والمعرفة: ١/٧٩.

٩ - هو مسلم بن جندب، أبو عبد الله المدني، قرأ القرآن على عبد الله بن عياش، وقرأ عليه نافع، ومات
بعد سنة عشر ومائة. انظر: الغاية: ٢/٢٩٧، والمعرفة: ١/٨٠.

داود عبدالرحمن بن [هرمز] ^(١) الأعرج ^(٢)، وغيرهم. وأخذ هؤلاء القراءة على ابن عباس، وأبي هريرة ^(٣) وعبد الله بن عياش ^(٤)، وقرأ هؤلاء على أبي بن كعب، وقرأ أبي على رسول الله ﷺ ^(٥).

وأما ابن عامر ^(٦) فهو عبد الله بن عامر اليحصبي، ويحصب بطن من بطون حمير، ^(٧) كنيته أبو عمران ^(٨)، وقيل: أبو نعيم، وقيل: أبو موسى. لقي جماعة من صحابة رسول الله ﷺ، منهم معاوية بن أبي سفيان ^(٩)، وفضالة بن عبيد ^(١٠)، ووائل بن

١ - في جميع النسخ: «هرم» وهو خطأ.

٢ - هو عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، أخذ القراءة على أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش، قرأ عليه نافع، وروى عنه الحروف أسيد بن أبي أسيد، توفي سنة سبع عشرة ومائة. الغاية: ٣٨١/١، والمعرفة: ٧٧/١.

٣ - هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي رضي الله عنه، أسلم سنة سبع، وقرأ القرآن على أبي بن كعب، وقرأ عليه الأعرج وشيبة وأبو جعفر وغيرهم، توفي سنة سبع - وقيل: ثمان، وقيل: تسع - وخمسين. انظر: الغاية: ٣٧٠/١، والمعرفة: ٤٣/١.

٤ - عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، قيل: إنه رأى النبي ﷺ، قرأ القرآن على أبي بن كعب، وقرأ عليه أبو جعفر ويزيد بن رومان، وشيبة، مات بعد سنة سبعين. انظر: الغاية: ٤٣٩/١، والمعرفة: ٥٧/١.

٥ - انظر التيسير: ص ٨.

٦ - انظر في ترجمته: تاريخ القراءة العشر: ص ٢١، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ٢٧١/٢٩، والتبصرة: ص ١٩٢، وتقريب التهذيب: ص ٢٥١، وتهذيب التهذيب: ٢٧٤/٥، والتيسير: ص ٥، والجرح والتعديل: ١٢٢/٥، والسبعة: ص ٨٥، والسير: ٢٩٢/٥، والغاية: ٤٢٣/١، والمعرفة: ٨٢/١، وميزان الاعتدال: ٤٤٩/٢، والنشر: ١٤٤/١.

٧ - الوار ساقطة من (ج).

٨ - في (ج): «أبو عمر أبو عمران».

٩ - هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، مؤسس الدولة الأموية، وأحد دهاة العرب، رضي الله عنه وأرضاه، كان من كتاب الوحي، مات سنة ستين من الهجرة. انظر: الأعلام: ١٧٢/٨، والسير: ١١٩/٣.

١٠ - هو فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس الأنصاري، القاضي الفقيه، صاحب رسول الله ﷺ من أهل بيعة الرضوان، مات سنة ثلاث وخمسين رضي الله عنه. انظر: تقريب التهذيب: ص ٤٤٥، والسير: ١١٣/٣.

الأسقع^(١)، وغيرهم. وسمع من معاوية، وولي قضاء دمشق، بعد^(٢) بلال بن أبي الدرداء^(٣)، في زمن الوليد بن عبد الملك^(٤). وهو عربي صريح النسب.

وتوفي في خلافة هشام بن عبد الملك بدمشق سنة ثمانى عشرة ومائة.

ذكر راوييه: ابن ذُكْوَانَ وهِشَام

أما ابن ذكوان^(٥) فاسمه عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي، كنيته أبو عمرو، وقرأ على الكسائي حين قدم دمشق عدّة ختمات^(٦)، واشتهر بالرواية عن ابن عامر.

وُلد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، وتوفي يوم الاثنين السابع من شوال، سنة اثنتين وأربعين و[مائتين]^(٧)، وعمره تسع وستون سنة [٢/ب].

-
- ١ - هو وائلة بن الأسقع بن كعب بن عامر الليثي، أسلم سنة تسع، وشهد غزوة تبوك، وكان من فقراء المسلمين رضي الله عنه، توفي سنة ثلاث وثمانين. انظر: تقريب التهذيب: ص ٥٧٩، والسير: ٣/٣٨٣.
 - ٢ - قال ابن الجزري: «إنما تولى القضاء بعد أبي إدريس الخولاني»، انظر: الغاية: ١/٤٢٥، وذكر ذلك الذهبي في المعرفة: ١/٨٣. وقال ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق إن أبا إدريس الخولاني تولى بعد بلال بن أبي الدرداء ثم تولى ابن عامر، وبه يرتفع الإشكال، انظر: تاريخ مدينة دمشق: ٢٩/٢٧١.
 - ٣ - هو بلال بن أبي الدرداء الأنصاري، حدّث عن أبيه وأمه، وولي القضاء بعد النعمان بن بشير في دمشق، فلما استخلف عبد الملك عزله بأبي إدريس الخولاني، مات سنة ثلاث وتسعين. انظر: تاريخ مدينة دمشق: ١٠/٥٢٣، والسير: ٤/٢٨٥.
 - ٤ - هو الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي الدمشقي، أبو العباس الخليفة الذي أنشأ جامع بني أمية، وفتح الهند والأندلس، توفي سنة ست وتسعين. انظر: الأعلام: ٨/١٢١، والسير: ٤/٣٤٧.
 - ٥ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٢٣، والتبصرة: ص ١٩٣، والتهذيب: ص ٦، والسير: ١١/٤٩٨، والغاية: ١/٤٠٤، ومعرفة القراء الكبار: ١/٩٨، والنشر: ١/١٤٥.
 - ٦ - استبعد هذا الذهبي وابن الجزري - في أول أمره -، ثم رجع عن ذلك وقال: «ثم وقفت على ما يدل أن الكسائي دخل الشام وأقرأ بجامع دمشق»، انظر: الغاية: ١/٤٠٥ و ٥٣٧.
 - ٧ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «مائة».

وأما هشام^(١) فهو هشام بن عمّار بن نصير بن أبان بن ميسرة السلمى القاضي
الدمشقي، كنيته أبو الوليد. ولد هشام سنة ثلاث وخمسين ومائة وتوفي بخمس وأربعين
ومائتين، وقيل: سنة ست وأربعين.

فأما ابن ذكوان فقرأ على أيوب بن تميم التميمي^(٢)، وقرأ أيوب على يحيى بن
الحارث الذماري^(٣)، وقرأ يحيى على ابن عامر^(٤). (وأما هشام فقرأ على أيوب بن
تميم الداري^(٥)، وسويد بن عبدالعزيز^(٦)، وقرأ جميعاً على يحيى بن الحارث الذماري،
وذمار: كُورَة من كُورِ اليمن^(٧)، وقرأ يحيى على ابن عامر^(٨)، وقرأ ابن عامر^(٩)
على أبي الدرداء^(١٠) صاحب النبي ﷺ وقرأ أبو الدرداء على رسول الله ﷺ. وقرأ
ابن عامر - أيضاً - على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي^(١١)، وقرأ المغيرة على

-
- ١ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٢٢، والبصرة: ص ١٩٤، والتيسير: ص ٦، والسير: ١١/٤٢٠،
والغاية: ٢/٣٥٤، والمعرفة: ١/١٩٥، والنشر: ١/١٤٤.
 - ٢ - هو أيوب بن تميم، أبو سليمان الدمشقي، قرأ القرآن على يحيى بن الحارث الذماري، وقرأ عليه عبد الله
بن ذكوان، والوليد بن عتبة، وتوفي سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر: الغاية: ١/١٧٢، والمعرفة: ١/١٤٨.
 - ٣ - هو يحيى بن الحارث الذماري الغساني، أبو عمرو الدمشقي، قرأ على ابن عامر، وقرأ عليه عراق بن
خالد وأيوب بن تميم والوليد بن مسلم. انظر: الغاية: ٢/٣٦٧، والمعرفة: ١/١٠٥.
 - ٤ - انظر: التيسير ص: ١٣.
 - ٥ - لعل الصواب: التميمي.
 - ٦ - سويد بن عبدالعزيز أبو محمد السلمى الدمشقي، قرأ على يحيى بن الحارث، وقرأ عليه الربيع بن ثعلب،
وهشام بن عمّار، توفي سنة أربع وتسعين ومائة. انظر: الغاية: ١/٣٢١، والمعرفة: ١/١٥٠.
 - ٧ - على مرحلتين من صنعاء، انظر: معجم البلدان: ٧/٣. والكُورَة - بالضم -: المدينة والصُّقْع، والجمع:
كُور. انظر: القاموس المحيط: ٢/١٣٤.
 - ٨ - انظر: السبعة: ٨٦.
 - ٩ - ما بين القوسين ساقط من (ج).
 - ١٠ - هو عويمر بن زيد الأنصاري الحزرجي، قرأ القرآن على النبي ﷺ، عرض عليه عبد الله بن عامر، توفي
رضي الله عنه سنة اثنتين وثلاثين. انظر: الغاية: ١/٦٠٦، والمعرفة: ١/٤٠٠.
 - ١١ - هو المغيرة بن أبي شهاب بن عمرو، أبو هاشم المخزومي، قرأ القرآن على عثمان بن عفان، وقرأ
عليه عبد الله بن عامر، مات سنة إحدى وتسعين. انظر: الغاية: ٢/٣٠٥، والمعرفة: ١/٤٨.

عثمان^(١)، وروي عن الوليد بن مسلم^(٢) عن يحيى بن الحارث أن ابن عامر قرأ على عثمان نفسه^(٣)، وقرأ عثمان على رسول الله ﷺ.

وأما أبو عمرو^(٤) فهو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن جلهم بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وهو الذي يقول فيه الفرزدق^(٥):

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى آتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ

واختلف في اسم أبي عمرو^(٦)، فقيل: اسمه زبّان، وقيل: العريان، [وقيل: يحيى]^(٧)، وقيل: عثمان، وقيل: حميد، وقيل: محبوب، وقيل: عياد، وقيل: اسمه كنيته. واختلف في نسبه، فقيل: كان صريحاً صميم من بني مازن، وقيل: كان مولى لبني [العنبر]^(٨)، ويحكى

١ - هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي، جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ، قرأ عليه المغيرة المخزومي، وتوفي شهيداً رضي الله عنه وأرضاه سنة خمس وثلاثين. انظر: الغاية: ٥٠٧/١، والمعرفة: ٢٤/١.

٢ - هو الوليد بن مسلم، أبو العباس، وقيل: أبو بشر، الدمشقي، روى القراءة عن يحيى الذماري، ونافع بن أبي نعيم، وروى عنه القراءة إسحاق بن أبي إسرائيل وإسحاق المروزي، توفي سنة خمس وتسعين ومائة. انظر: الغاية: ٣٦٠/٢.

٣ - انظر: التيسير ص: ٩، قال الداني عما رواه الوليد بن مسلم: «ليس بصحيح».

٤ - انظر في ترجمته: البداية والنهاية لابن كثير: ١١٢/١٠، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢٣١/٢، وتاريخ القراء العشر: ص ١٥، والتبصرة: ص ١٨٨، وتهذيب التهذيب: ١٧٨/١٢، والتيسير: ص ٥، والسبعة: ص ٧٩، والسير: ٤٠٧/٦، والغاية: ٢٨٨/١، والمعرفة: ١٠٠/١، والنشر: ١٣٤/١، ووفيات الأعيان: ٤٦٦/٣.

٥ - «أبو» ساقطة من (ج).

٦ - هو همام بن غالب بن صعصعة، أبو فراس التميمي البصري، شاعر عصره، وسمي بالفرزدق لأن وجهه كان كالفرزدق، وهي الخبزة الكبيرة، مات سنة عشر ومائة. انظر: الأعلام: ٩٣/٨، والسير: ٥٩٠/٤. وانظر في البيت: الكامل للهدلي: ورقة ٢٧، والمعرفة: ١٠٤/١.

٧ - قال السيوطي: «سبب الاختلاف في اسمه أنه كان لجلالته لا يُسأل عنه». انظر: بغية الوعاة: ١٦٢/٢.

٨ - إضافة من (ب) و(ج) سقطت من الأصل.

٩ - في الأصل: «عنبر»، وصححت من (ب) و(ج).

أن رجلاً رأى أبا عمرو، فقال: ليت شعري من هذا الفتى؟ فالتفت إليه [أبو عمرو]^(١) فقال: أما النسب ففي بني مازن، وأما الولاء فلبنى العنبر^(٢). وقيل^(٣): رؤي مكتوب على قبر أم [أبي]^(٤) عمرو عائشة^(٥) بالكوفة: هذا قبر [أم أبي عمرو]^(٦) بن العلاء مولى [بني حنيفة]^(٧). وليس هذا بشيء، وإنما كانت أمه اسمها عائشة ابنة عبدالرحمن من بني حنيفة، فرمما توهم هذا الزاعم أنها كانت مولاة لبني حنيفة، فمن ههنا نسب أبو عمرو إلى ولاء بني حنيفة.

قرأ على أبي عمرو الأصمعي ويونس بن حبيب^(٨) واليزيدي^(٩) وشجاع بن أبي نصر^(١٠)، وخلق كثير.

ولد أبو عمرو سنة [ثمان]^(١١) وستين، وقيل: سنة سبعين، وقيل غير ذلك. ونشأ بالبصرة. وتوفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل: سنة خمسين.

١ - في الأصل: «عمرو»، وصححت من (ب) و(ج).

٢ - ذكره ابن مجاهد عن محمد بن سلام، انظر: السبعة: ص ٨١.

٣ - لم أقف على هذه الرواية، لكن الأولى أن يكون السبب في هذا ما رؤي مكتوباً على قبر أبي عمرو نفسه: «هذا قبر أبي عمرو بن العلاء مولى بني حنيفة» كما ذكر ذلك ابن مجاهد، انظر: السبعة: ص ٨٤؛ لأن المرء لا ينسب لأمه.

٤ - زيادة من (ب) و(ج).

٥ - هي عائشة ابنة عبدالرحمن بن ربيعة بن بكرة من بني حنيفة. انظر: المصباح لأبي الكرم الشهرزوري: ورقة ٩٢.

٦ - في الأصل: «أم عمرو»، وصححت من (ب) و(ج).

٧ - في الأصل: «أبي حنيفة»، وصححت من (ب) و(ج).

٨ - هو يونس بن حبيب، أبو عبدالرحمن الضبي مولاهم البصري النحوي، روى القراءة عن أبان بن يزيد العطار وأبي عمرو، وروى عنه القراءة ابنه: جرمي بن يونس وغيره، توفي بعد سنة اثنتين وثمانين ومائة. انظر: الغاية: ٤٠٩/٢.

٩ - هو يحيى بن المبارك اليزيدي، أبو محمد البصري، قرأ على أبي عمرو، وقرأ عليه الدوري والسوسي، توفي سنة اثنتين ومائتين. انظر: الغاية: ٣٧٥/٢، والمعرفة: ١٥١/١.

١٠ - هو شجاع بن أبي نصر البلخي، المقرئ، أبو نعيم، قرأ القرآن على أبي عمرو، وأخذ عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام والدوري وغيرهما، توفي سنة تسعين ومائة. انظر: الغاية: ٣٢٤/١، والمعرفة: ١٦٢/١.

١١ - في الأصل «ثلاث»، وصححت من (ب) و(ج).

ذكر راوييه: أبي عمر وأبي شعيب

أما أبو عمر^(١) فهو^(٢) حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن [صهبان]^(٣) الأزدي الدوري، والدور: موضع ببغداد^(٤)، نُسب إليه. قرأ على جماعة، منهم إسماعيل بن جعفر^(٥)، والكسائي، واليزيدي، وأبو بكر بن عياش، وسليم. وكان قد عمي على كبر. وتوفي في حدود سنة خمسين ومائتين.

وأما أبو شعيب السوسي^(٦) [ف] ^(٧) لاسمه صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم [الرسبي]^(٨) السوسي^(٩)، سكن الرقة^(١٠).

روى السنوسي والدوري^(١١) القراءة عن أبي محمد يحيى بن المبارك [أ/٣] العدوي، المعروف باليزيدي، وقيل له اليزيدي لصحبته يزيد بن منصور بحال المهدي^(١٢)، وقرأ

١ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ١٨، والتبصرة: ص ١٩٠، والتيسير: ص ٥، والسير: ٥٤١/١١،

والغاية: ٢٥٥/١، والمعرفة: ١٩١/١، والنشر: ١٣٤/١.

٢ - في (ب) و(ج): «فاسمه».

٣ - في الأصل: «صهبان»، وصححت من (ب) و(ج).

٤ - وهي سبعة مواضع بأرض العراق من نواحي بغداد. انظر: معجم البلدان: ٤٨١/٢.

٥ - هو إسماعيل بن جعفر بن أبي بكر الأنصاري، المدني، أخذ القراءة عرضاً على شيبة بن نصاح، ثم نافع وابن جهمز، أخذ عنه القراءة الكسائي وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو عمر الدوري، توفي سنة ثمانين ومائة. انظر: الغاية: ١٦٣/١، والمعرفة: ١٤٤/١.

٦ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ١٩، والتبصرة: ١٩١، والتيسير: ص ٥، والسير: ٣٨٠/١٢، والغاية: ٣٣٢/١، والمعرفة: ١٩٣/١، والنشر: ١٣٤/١.

٧ - زيادة لاستقامة الكلام.

٨ - في جميع النسخ: «الرسبي».

٩ - نسبة إلى السوس، وهي كورة من كور الأهواز، وهي مدينة الأهواز في القديم. انظر: الروض المعطار للحميري: ص ٣٢٩.

١٠ - ويقال له: الرقي نسبة إليها، وهي مدينة بالعراق مما يلي الجزيرة. انظر: الروض المعطار للحميري: ص ٢٧٠.

١١ - في (ب) و(ج): «الدوري والسوسي».

١٢ - هو يزيد المنصور بن عبد الله بن يزيد المهدي، كان مقدماً في بني العباس، ولي البصرة ثم اليمن، وولاه المهدي على سواد الكوفة، مات بالبصرة سنة خمس وستين ومائة. انظر: الأعلام: ١٨٩/٨، ووفيات الأعيان: ١٩٠/٦.

[اليزيدي]^(١) على أبي عمرو، وقرأ أبو عمرو على جماعة من أهل مكة، ومن أهل المدينة، ومن أهل البصرة، فمن أهل مكة: مجاهد بن جبر، وأبو الحجاج، وسعيد بن جبير^(٢)، وعطاء^(٣) بن (أبي رباح)^(٤)، وعكرمة بن خالد^(٥)، وعبدالله بن كثير، وابن محيصن^(٦)، وحميد بن قيس الأعرج^(٧). ومن أهل المدينة: يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة ابن نصاح. ومن أهل البصرة: الحسن بن أبي الحسن البصري^(٨)، ويحيى بن يعمر^(٩)، وغيرهما. وأخذ هؤلاء عن تقدم من الصحابة وغيرهم^(١٠).

١ - في الأصل: «اليزيدي»، وصُححت من (ب) و(ج).

٢ - هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، مولاهم الكوفي، قرأ على ابن عباس، وقرأ عليه أبو عمرو والمنهال بن عمرو، توفي سنة خمس وتسعين. انظر: الغاية: ٣٠٥/١، والمعرفة: ٦٨/١.

٣ - هو عطاء بن أبي رباح بن أسلم، أبو محمد القرشي مولاهم المكي، روى القراءة عن أبي هريرة، وعرض عليه أبو عمرو، مات سنة خمس عشرة ومائة. انظر: الغاية: ٣١٥/١.

٤ - في (ب) و(ج): «رباح».

٥ - هو عكرمة بن خالد بن العاص، أبو خالد المخزومي المكي، روى القراءة عرضاً عن أصحاب ابن عباس، قرأ عليه أبو عمرو وحنظلة بن أبي سفيان، مات سنة خمس عشرة ومائة. انظر: الغاية: ٥١٥/١.

٦ - هو محمد بن عبدالرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي، قرأ على سعيد بن جبير ومجاهد، وقرأ عليه شبل بن عباد وأبو عمرو، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة. انظر: الغاية: ١٦٧/٢، والمعرفة: ٩٨/١.

٧ - هو حميد بن قيس الأعرج، أبو صفوان المكي، قرأ على مجاهد، وقرأ عليه أبو عمرو وسفيان بن عيينة، توفي سنة ثلاثين ومائة. انظر: الغاية: ١٦٥/١، والمعرفة: ٦٧/١.

٨ - هو الحسن بن أبي الحسن، أبو سعيد البصري، قرأ على حطان الرقاشي، وروى القراءة عنه يونس بن عبيد وأبو عمرو بن العلاء وسلام الطويل، توفي سنة عشر ومائة. انظر: الغاية: ٢٣٥/١، والمعرفة: ٦٥/١.

٩ - هو يحيى بن يعمر، أبو سليمان العدواني، أخذ القراءة عن أبي الأسود الدؤلي، وقرأ عليه أبو عمرو وعبدالله الحضرمي، وتوفي قبل سنة تسعين. انظر: الغاية: ٣٨١/٢، والمعرفة: ٦٧/١.

١٠ - انظر في هذا الإسناد: التيسير: ص ٨ و ص ١٢.

وأما عاصم^(١) فهو عاصم بن أبي النجود، أبا النجود يروى بفتح النون وضمها فالفتح اسم على مذهب الضفة، مثل صنور وشكور وغفور^(٢)، وأما الضم^(٣) فهو جمع نجد، والنجد: الرجل الشجاع^(٤). وقيل: عاصم بن^(٥) بهدلة، وقيل: اسم أبي النجود عبد، وبهدلة اسم أمه. كنيته أبو بكر، وهو من التابعين، وهو مولى نصر بن قعين الأسدي^(٦)، وكان من كبار أصحاب الحديث^(٧)، روى عنه الحديث عطاء بن أبي رباح، والثوري^(٨)، وقرأ عليه أبو عمرو، وأبو حنيفة^(٩) وغير هؤلاء، توفي بالكوفة، وقيل: بطريق الشام سنة سبع وعشرين، وقيل: سنة ثمان وعشرين ومائة في زمن مروان ابن محمد^(١٠).

- ١ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٢٤، والتبصرة: ص ١٨١، وتقريب التهذيب: ص ٢٢٨، وتهذيب التهذيب: ص ٣٨/٥، والجرح والتعديل: ٣٤٠/٦، والتيسير: ص ٦، والسبعة: ص ٩٩، والسير: ٢٥٦/٥، والغاية: ٣٤٦/١، والمعرفة: ٨٨/١، والنشر: ١٥٥/١، ووفيات الأعيان: ٩/٣.
- ٢ - أي: الصفة الصريحة، ونوعها هنا صيغة مبالغة وزنها فَعُول.
- ٣ - قال ابن الجزري: «وقد غلط من ضم النون». انظر: الغاية: ٣٤٦/١.
- ٤ - انظر: القاموس: ٣٥٢/١.
- ٥ - وقع في جميع النسخ زيادة: «أبي» قبل «بهدلة» وهو خطأ.
- ٦ - هو نصر بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن ذودان بن أسد. انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ص ١٩٤.
- ٧ - في (ج): «من كبار الحديث».
- ٨ - هو سفيان بن سعيد بن مسروق، ولد سنة سبع وتسعين، وكان سيد العلماء العاملين في زمانه، توفي سنة ست وعشرين ومائة. انظر: الأعلام: ١٠٤/٣، والتقريب: ص ١٨٤.
- ٩ - النعمان بن ثابت بن زوطى الكوفي، الفقيه المعروف، ولد سنة ثمانين، وتوفي سنة ست وسبعين ومائة. التقريب: ص ٤٩٤، والسير: ٣٩٠/٦.
- ١٠ - هو مروان بن محمد بن عبد الملك بن مروان، الخليفة الأموي، يعرف بالحمار لصبره، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. انظر: الأعلام: ٢٠٨/٧، والسير: ٧٤/٦.

ذكر راوييه: أبي بكر وحفص

أما أبو بكر^(١) فهو أبو بكر بن عياش، واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً، ف قيل: اسمه سالم، [وقيل: شعبة]^(٢)، وقيل: عنزة^(٣)، وقيل: حسين، وقيل: عطاء، وقيل: حماد، وقيل: اسمه كنيته. مولى لبني أسد، كان مولده سنة أربع وستين من الهجرة^(٤)، ومات في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة، وقيل: سنة أربع وتسعين.

وأما حفص^(٥) فهو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي البزاز^(٦)، كنيته أبو عمرو، أصله من الري^(٧)، كان يعرف بحفيص، وهو ابن امرأة عاصم. توفي قريباً من سنة تسعين ومائة، وعمره ثلاث وسبعون سنة^(٨).

قرأ أبو بكر وحفص على عاصم نفسه، وقرأ عاصم على أبي عبدالرحمن السلمي^(٩)، وعلى أبي مريم زر^(١٠) بن حبيش، وقرأ أبو عبدالرحمن على أمير المؤمنين عثمان، وعلى

١ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٢٦، والتبصرة: ص ١٨٢، واليسير: ص ٦، والسير: ٤٨٥/٨، والغاية: ٣٢٥/١، والمعرفة: ١٣٤/١، والنشر: ١٥٦/١.

٢ - زيادة من (ب)، وفي (ج): «فقيل: شعبة».

٣ - في (ج): «عنزة».

٤ - ذكر الذهبي عن هارون بن حاتم قال: «سمعت أبا بكر يقول: ولدت سنة خمس وتسعين»، انظر: المعرفة: ١٣٤/١، وهذا هو الأقرب للصواب.

٥ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٢٦، والتبصرة: ص ١٨٢، والتقريب: ص ١٧٢، واليسير: ص ٦، والغاية: ٢٥٤/١، والمعرفة: ١٤٠/١، والنشر: ١٥٦/١.

٦ - نسبة إلى البزّ، وهو عمل من يبيع الثياب، انظر: تاريخ القراء: ص ٢٦.

٧ - مدينة مشهورة كثيرة الخيرات، بين بلاد الجبال ونيسابور. انظر: معجم البلدان: ١١٦/٣.

٨ - أما هذا فبعيد؛ لأن ميلاده كان في سنة تسعين، ف عمره بين التسعين والمائة. انظر: الغاية: ٢٥٤/١، والمعرفة: ١٤٠/١.

٩ - هو عبدالله بن حبيب بن ربيعة، عرض على عثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم، وأخذ عنه عاصم ويحيى بن وثاب وعطاء بن السائب، توفي في أربع وسبعين. انظر: الغاية: ٤١٣/١، والمعرفة: ٥٢/١.

١٠ - هو زرّ بن حبيش بن حباشة، أبو مريم الكوفي، عرض على ابن مسعود وعثمان وعلي، وعرض عليه عاصم والأعمش وأبو إسحاق السبيعي، توفي في اثنتين وثمانين. انظر: الغاية: ٢٩٤/١.

أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(١)، وعلى أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبدالله بن مسعود^(٢)، وقرأوا كلهم على رسول الله ﷺ.

وقرأ زرّ على عثمان وابن مسعود، وقرأ على رسول الله ﷺ^(٣).

وأما حمزة^(٤) فهو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات^(٥)، قيل: كان مولياً لبني تيم بن ربيعة، كنيته أبو عمارة.

وُلد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة^(٦)، وتوفي بجلوان^(٧) في خلافة أبي جعفر المنصور^(٨) سنة ست وخمسين ومائة وعمره ست وسبعون سنة.

١ - هو علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم، أحد السابقين الأولين، جمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ، قرأ عليه أبو عبدالرحمن السلمي، مات شهيداً سنة أربعين من الهجرة، رضي الله عنه وأرضاه. انظر: الغاية: ١/٥٤٦، والمعرفة: ١/٢٥.

٢ - هو عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبدالرحمن الهذلي، جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ، وقرأ عليه علقمة ومسروق والأسود وزرّ بن حبيش، مات سنة اثنتين وثلاثين رضي الله عنه وأرضاه. انظر: الغاية: ١/٤٥٨، والمعرفة: ١/٣٢.

٣ - انظر في هذا الإسناد: التيسير: ص ٩، ١٤، ١٥.

٤ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٢٨، والتبصرة: ص ١٨٤، والتقريب: ص ١١٩، وتهذيب التهذيب: ٣/٢٧، والتيسير: ص ٦، والجرح والتعديل: ٣/٢٠٩، والسبعة: ص ٧١، والسير: ٧/٩٠، والغاية: ١/٢٦١، والمعرفة: ١/١١١، والنشر: ١/١٦٦، ووفيات الأعيان: ٢/٢١٦.

٥ - لأنه كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان. انظر: السير: ٧/٩٠.

٦ - في (ج): «في الهجرة».

٧ - مدينة بالعراق في آخر حدود السواد. انظر: معجم البلدان: ٢/٢٩٠.

٨ - هو عبدالله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي، الخليفة المنصور، ولد سنة خمس وتسعين، وكان مهيباً شجاعاً حازماً، توفي سنة تسع وخمسين ومائة. انظر: الأعلام: ٤/١١٧، ومروج الذهب للمسعودي: ٣/٢٩٤.

ذكر راوييه: خلف وخلاد

أما خلف^(١) فهو خلف بن هشام البزار من أهل فَمِ الصُّلَح، وهو نهر عظيم بميسان^(٢)، كنيته أبو محمد [ب/٣] توفي ببغداد، وهو مختلف زمان الجهمية يوم السبت لسبع مَضِينٍ من جمادى الآخرة، سنة تسع وثمانين^(٣).

وأما خلاد^(٤) فهو خلاد بن خالد، ويقال: ابن خليد، ويقال: ابن عيسى، الصيرفي الكوفي، (و)^(٥) كنيته أبو عيسى، توفي سنة عشرين ومائتين.

روى خلف وخلاد عن سليم بن عيسى الكوفي الحنفي^(٦)، وولد^(٧) سليم سنة تسع عشرة ومائة، وتوفي سنة ثمان وثمانين ومائة. وقرأ سليم القرآن على حمزة عشر مرات^(٨). وقرأ حمزة على جماعة، منهم الأعمش^(٩)، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي القاضي^(١٠).

-
- ١ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٣١، والتبصرة: ص ١٨٤، واليسير: ص ٧، والسير: ٥٧٦/١٠، والغاية: ٢٧٢/١، والمعرفة: ٢٠٨/١، والنشر: ١٩١/١.
 - ٢ - وهو فوق مدينة واسط، وميسان: اسم كورة بين البصرة وواسط، ولعلّ النهر كان يمرُّ بها، لأنه يقع فوق واسط. انظر: معجم البلدان: ٢٧٦/٤، و٢٤٢/٥.
 - ٣ - هذا خطأ ظاهر، لأن ميلاده كان سنة خمسين ومائة، وإنما الصواب أنه توفي سنة تسع وعشرين ومائتين. انظر: المعرفة: ١٢/١.
 - ٤ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء: ص ٣٢، والتبصرة: ص ١٨٤، واليسير: ص ٧، والجرح والتعديل: ٣٦٨/٣، والغاية: ٢٧٤/١، والمعرفة: ٢١٠/١، والنشر: ١٦٦/١.
 - ٥ - سقطت من (ب) و(ج).
 - ٦ - في (ب) و(ج): «الحنفي الكوفي».
 - ٧ - في (ج): «ولد».
 - ٨ - انظر في ترجمته: الغاية: ٣١٨/١، والمعرفة: ١٣٨/١.
 - ٩ - هو سليمان بن مهران، أبو محمد الكوفي، قرأ على يحيى بن وثاب وأبي العالية وعاصم، قرأ عليه حمزة الزيات وغيره، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: الغاية: ٣١٥/١، والمعرفة: ٩٤/١.
 - ١٠ - هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي، أبو عبدالرحمن الأنصاري الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن الشعبي وطلحة بن مصرف والمنهال بن عمرو، روى القراءة عنه حمزة والكسائي، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: الغاية: ١٦٥/٢.

وحمران بن أعين^(١)، وأبو إسحاق السبيعي^(٢)، ومنصور بن المعتمر^(٣)، ومغيرة بن مقسم^(٤)، وجعفر الصادق^(٥)، وغيزهم. وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب^(٦)، وقرأ يحيى على جماعة من أصحاب ابن مسعود: علقمة^(٧) والأسود^(٨) وعبيد بن نضيلة الخزاعي^(٩)، وزر بن حبيش وأبي عبدالرحمن السلمي، وقرأ هؤلاء على عبدالله بن مسعود، وقرأ ابن مسعود على رسول الله ﷺ^(١٠).

- ١ - هو حمران بن أعين مولى بني شيبان، الكوفي، أخذ القراءة عرضاً وسمعاً عن عبيد بن نضلة ويحيى بن وثاب، وعرض عليه حمزة الزيات، توفي سنة ثلاثين ومائة أو قبلها. انظر: الغاية: ٢٦١/١، والمعرفة: ٧٠/١.
- ٢ - هو إسماعيل بن يونس بن ياسين، أبو إسحاق السبيعي البغدادي، روى القراءة عن الدوري، وزوى عنه القراءة عبدالواحد بن عمر. انظر: الغاية: ١٧٠/١.
- ٣ - هو منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي، عرض القرآن على الأعمش، وروى عنه إبراهيم النخعي، ومجاهد، وعرض عليه حمزة الزيات، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين ومائة. انظر: الغاية: ٣١٤/١.
- ٤ - هو مغيرة بن مقسم، أبو هشام الكوفي، روى القراءة عن عاصم بن أبي النجود، وعرض عليه حمزة، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين ومائة. انظر: الغاية: ٣٠٦/١.
- ٥ - هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبدالله المدني، قرأ على محمد الباقر، وزين العابدين، وقرأ عليه حمزة، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: الغاية: ١٩٦/١.
- ٦ - هو يحيى بن وثاب الكوفي، مولى بني أسد، أخذ القراءة عرضاً عن علقمة والأسود ومسروق، وقرأ عليه الأعمش وطلحة بن مصرف وحمران بن أعين، توفي سنة ثلاث ومائة. انظر: الغاية: ٣٨٠/٢، والمعرفة: ٦٢/١.
- ٧ - هو علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك، أبو شبل النخعي، قرأ على ابن مسعود، وقرأ عليه يحيى بن وثاب وعبيد بن نضلة وأبو إسحاق، توفي سنة اثنتين وستين. انظر: الغاية: ٥١٦/١، والمعرفة: ٥١/١.
- ٨ - هو الأسود بن يزيد النخعي، أخذ القراءة عن ابن مسعود، وقرأ عليه يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي، وأبو إسحاق السبيعي، توفي سنة خمس وسبعين. انظر: الغاية: ١٧١/١، والمعرفة: ٥٠/١.
- ٩ - هو عبيد بن نضلة الخزاعي، أبو معاوية الكوفي، أخذ القراءة عن عبدالله بن مسعود وعلقمة بن قيس، روى القراءة عنه يحيى بن وثاب وحمران بن أعين، مات في حدود سنة خمس وسبعين. انظر: الغاية: ٤٩٧/١.

وأما الكسائي^(١) [فهو]^(٢) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، مولى لهم، كنيته أبو الحسن، وقيل له: الكسائي من أجل أنه أحرم في كساء. ولد بالكوفة، ونشأ بها. وتوفي برَنْبُويه^(٣) قرية من قرى الري، حين توجه مع الرشيد^(٤) إلى خراسان^(٥) سنة تسع وثمانين ومائة، وقيل: سنة ثلاث وتسعين، وعمره قريباً من ستين سنة.

ذكر راويه: أبي عمر الدوري وأبي الحارث

أما أبو عمر فهو صاحب اليزيدي، وقد تقدم ذكره.

وأما أبو الحارث^(٦) فهو الليث بن خالد البغدادي، وكان يعرف بالحاجب^(٧)، توفي سنة أربعين ومائتين.

قرأ الدوري وأبو الحارث على الكسائي نفسه، وقرأ الكسائي على جماعة، منهم حمزة بن حبيب الزيات، وعليه اعتماده، قرأ عليه القرآن العظيم أربع ختمات، وقرأ على

١ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٣٣، وبغية الوعاة: ١٦٢/٢، والتبصرة: ص ١٨٦، والتهذيب: ٣١٣/٧، والتيسير: ص ٧، والجرح والتعديل: ١٨٢/٦، والسبعة: ص ٧٨، والسير: ١٣١/٩، والغاية: ٥٣٥/١، والمعرفة: ١٢٠/١، والنشر: ١٧٢/١، ووفيات الأعيان: ٢٩٥/٣.

٢ - في الأصل: «هو»، وصححت من (ب) و(ج).

٣ - هكذا بفتح أوله وسكون ثانيه ثم باء موحدة ثم واو فياءً مثناة مفتوحة، وهي قرية قرب الري. انظر: معجم البلدان: ٧٣/٣.

٤ - هو هارون بن المهدي محمد بن المنصور أبي جعفر، الخليفة العباسي، كان دينا ذا فصاحة وعلم، له فتوحات ومواقف مشهودة، مات سنة اثنتين ومائتين. انظر السير: ٢٨٦/٩، ومروج الذهب: ٣٤٧/٣، و٣١٦/٤.

٥ - بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند. انظر: معجم البلدان: ٣٥٠/٢.

٦ - انظر في ترجمته: تاريخ القراء العشر: ص ٣٦، والتبصرة: ص ١٨٧، والتيسير: ص ٧، والسير: ٤٧٤/١١، والغاية: ٣٤/٢، والمعرفة: ٢١١/١، والنشر: ١٧٢/١.

٧ - وهو غلط كما قال ابن الجزري، وإنما الحاجب رجلٌ غيره. انظر: الغاية: ٣٤/٢.

محمد بن أبي ليلي القاضي، وعلى عيسى بن عمر الهمداني^(١)، وغيرهم^(٢). فأما حمزة فقد تقدم اتصاله برسول الله ﷺ. وأما عيسى بن عمر فقرأ^(٣) على طلحة بن مصرف^(٤)، وقرأ طلحة على إبراهيم النخعي^(٥)، [وقرأ^(٦) إبراهيم النخعي على علقمة بن قيس^(٧)، وقرأ علقمة على عبد الله بن مسعود، وقرأ ابن مسعود على النبي ﷺ^(٨)].

١ - هو عيسى بن عمر الهمداني الكوفي، مولى بني أسد، كنيته أبو عمر، قرأ على عاصم بن أبي النجود وطلحة بن مصرف والأعمش، وقرأ عليه الكسائي وعبيد الله بن موسى، توفي سنة ست وخمسين ومائة. انظر: الغاية: ٦١٢/١، والمعرفة: ١١٩/١.

٢ - انظر: التيسير: ص ١٦٠، ١٦١.

٣ - انظر: الغاية: ٦١٢/١.

٤ - هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب، أبو محمد، قرأ على إبراهيم النخعي والأعمش ويحيى بن وثاب، وقرأ عليه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي وعيسى بن عمر الهمداني، مات سنة اثني عشرة ومائة. انظر: الغاية: ٣٤٣/١.

٥ - هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي الكوفي، قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس، وقرأ عليه سليمان الأعمش وطلحة بن مصرف، توفي سنة ست وتسعين. انظر: الغاية: ٢٩/١.

٦ - زيادة من (ب) و(ج)، وكان موضعها من الأصل «علقمة».

٧ - انظر: الغاية: ٢٩/١.

٨ - انظر: الغاية: ٤٥٨/١.

فصل:

قول صاحب الكتاب: «الحرميان»: هما منسوبان إلى حَرَمِ اللَّهِ^(١) وحَرَمِ نَبِيِّهِ^(٢)، فابن كثير منسوب إلى حرم الله وهو مكة^(٣)، و[نافع]^(٤) منسوب إلى حرم المدينة^(٥).

وقوله: «الابنان»، لأن كلاً منهما^(٦) مشهور باسم أبيه^(٧).

وقوله: «الأخوان» لحمزة والكسائي، هو لكثرة اتفاقهما في التراجم، ولا يكادان يختلفان إلا في مواضع يسيرة^(٨).

وقوله: «الأبوان» لأبي عمرو وأبي بكر، لأن كلاً منهما^(٩) يقال له: أبو فلان، ولأنهما لا يعرفان إلا [بكنيتيهما]^(١٠) [١١].

وقوله: «النحويان» لأبي عمرو والكسائي لاشتغالهما [وتقدمهما]^(١٢) في علم النحو دون [أ/٤] غيرهما^(١٣).

١ - لأن الله حَرَمَ مكة، كما في قوله ﷺ: «إن مكة حرمها الله، ولم يحرمها الناس»، انظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ١/١٩٧.

٢ - لأنها حُرِّمَتْ على لسانه، كما قال ﷺ: «حُرِّمَ ما بين لَابَتِي المدينة على لساني»، صحيح البخاري: برقم (١٨٦٩) كتاب فضائل المدينة.

٣ - لأنه أقام بها.

٤ - في الأصل: «والآخر»، والمثبت من (ب) و(ج).

٥ - لأنه أقام بها.

٦ - في (ب) و(ج): «كل واحد منهما».

٧ - فيقال: ابن كثير وابن عامر، وهو أكثر من أن يقال لهما: عبد الله.

٨ - إذ مادة قراءة الكسائي واعتماده في اختياره إنما هو على حمزة. انظر: التيسير: ص ١٠.

٩ - في (ب) و(ج): «كل واحد منهما».

١٠ - ولا أدل على ذلك من أن الاختلاف إنما وقع في اسميهما، أما الكنية فلم يختلف عليها اثنان، لأنها مشهورة.

١١ - في الأصل و(ب): «بكنيتيهما»، وصححت من (ج).

١٢ - زيادة من (ب) و(ج).

١٣ - هذا لا ينفي عن غيرهما من القراء علم النحو، إلا أنهما بلغا فيه ما لم يبلغه غيرهما.

وقوله: «الكوفيون»، لأنهم منسوبون إلى الكوفة، البلد المعروف، الذي نصره عمر
ابن الخطاب^(١). والكوفة في اللغة: [الرَّملة]^(٢) الحمراء، و(بها)^(٣) سميت الكوفة؛
لاستدارتها^(٤).

-
- ١ - لأن بلاد العراق فتحت في عهد عمر، ومن جعلتها الكوفة، فهذا وجه النصرة. أو أنه نصره بأن
مَصْرَهُ، وكان الذي مَصَّر الكوفة سعد بن أبي وقاص في عهد عمر. انظر: البداية والنهاية: ٥١/٧.
 - ٢ - في الأصل: «البلد»، وصححت من (ب) و(ج).
 - ٣ - سقطت من (ج).
 - ٤ - لأنها الرملة الحمراء المستديرة. انظر: الصحاح: ص ١٠٢٤، والقاموس: ١٩٩/٣، ومختار
الصحاح: ص ٥٨٣.

فصل: قال صاحب الكتاب:

«باب اختلافهم في الأصول المطردة»

﴿عليهم﴾ و﴿إليهم﴾ و﴿لديهم﴾ حمزة يضم الهاء في هذه الثلاثة في جميع القرآن^(١).

قال الشارح (أيده الله)^(٢): يعني بالمطردة: التي يتبع بعضها بعضاً^(٣)، وتجري على سنن واحد، تقول العرب: اطرد الأمر، إذا استقام، ومنه اطراد الأنهار^(٤).

وقوله: «عليهم وإليهم ولديهم»، إنما خص حمزة هذه الكلم الثلاث بالضم دون غيرهن؛ لأن الياء فيهن تكون مع الظاهر ألفاً، نحو قولك: على زيد، وإلى عمرو، ولدا الباب، فكره أن يكسر الهاء وقبلها ألف في بعض الأحوال^(٥)، على أنه قد حكى عن بعض العرب^(٦) أنهم يجعلونها ألفاً مع المضمّر والظاهر، فيقولون: علاك وإلاك ولداك، فهذا كله يقويّ الضم، فاخترته مع الرواية. والضم لغة قريش ومن والاهم^(٧). والضم الأصل، (الدليل)^(٨) على ذلك أنك إذا أفردت قلت: هم^(٩)، وإنما تكسر لجاورة كسرة أو ياء

١ - انظر: التيسير: ص ١٩، والسبعة: ص ١٠٨، والنشر: ٢٧٢/١، وذلك وصلاً ووقفاً.

٢ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٣ - أي: في الحكم، فيكفي التمثيل بأحدها عن الباقيات.

٤ - انظر: الصحاح: ص ٦٦٦، والقاموس: ٣٢١/١، والمعجم الوسيط: ٥٥٣/٢. ومعنى اطراد الأنهار: تتابع سيلان مائها.

٥ - انظر: الحجة للفارسي: ٦٠/١، وشرح الهداية للمهدوي: ٢٠/١.

٦ - هم بنو الحارث بن كعب، انظر: الكتاب لسيبويه: ٤١٣/٣، والنوادر في اللغة لأبي زيد: ص ٢٥٩. ومنه قول رؤبة بن العجاج:

شالوا عليهن فثيلٌ علاها

أي قلوصٍ راكبٍ تراها

انظر: مجموع أشعار العرب: ص ١٦٨.

٧ - انظر: الإنحاف: ٣٦٦/١، والحجة للفارسي: ٦٠/١.

٨ - سقطت من (ج).

٩ - لأن الأفراد هو الأصل، والإضافة عارضة.

ساكنة^(١)، مع أن الهاء حازر غير حصين، فكسروها لضعف الهاء عن الحجز، فلو ضموها بعد الياء والكسرة لكان ذلك خروجاً من كسر إلى ضم، وذلك ثقيل^(٢).

وقال صاحب الكتاب: «ووافق الكسائي على ضم الهاء فيهن، إذا لقي الميم ساكن^(٣)، نحو: ﴿عليهم الذلّة﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿إيهم اثنين﴾ [يس: ١٤]».

قال الشارح (أيده الله)^(٤): قوله: «ووافق الكسائي» يعني: وافق حمزة على ضم الهاء فيهن، يعني في: عليهم وإيهم ولديهم^(٥).

فقول صاحب الكتاب: «وكذلك يضمن جميعاً كل هاء اتصل بها ميم الجمع وقبلها ياء أو كسرة، نحو: ﴿في قلوبهم العجل﴾ [البقرة: ٩٣]، و﴿يريهم الله﴾ [البقرة: ١٦٧]، و﴿قبلتهم التي﴾ [البقرة: ١٤٢]، ونحو ذلك^(٦)».

قال الشارح أيده الله: قوله: «يضمن» يعني: حمزة والكسائي. والحجة لهما في ضم الهاء والميم عند التقاء الساكنين، أنهما لما احتاجا إلى تحريك الميم للتقاء الساكنين حركاها بالضم، الذي هو أصلها، وحركوا الهاء بالضم إبتاعاً لضممة الميم؛ ليتناسب اللفظ^(٧).

وقول صاحب الكتاب: «وأبو عمرو يكسر الهاء والميم في ذلك كله^(٨)».

١ - مجانسة الكسر للفظ الياء أو الكسرة.

٢ - قوله: «وإنما تكسر...»، إنما يستقيم هذا الكلام إذا عني به الميم، وهذا سابق لأوانه، إذ الكلام هنا على الهاء لا على الميم.

٣ - وذلك إن كان قبل الهاء كسرة أو ياء ساكنة.

٤ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٥ - انظر: التيسير: ص ١٩، وغاية الاختصار للهمداني: ٣٧٧/١، والنشر: ٢٧٤/١.

٦ - هو ذات الحكم المتقدم. انظر: الإقناع لابن بادش: ص ٣٧١، والتيسير: ص ١٩، والنشر: ٢٧٤/١.

٧ - انظر: الحجة للفارسي: ٦١/١، والكشف لمكي: ٣٧/١.

٨ - انظر: التلخيص لأبي معشر: ص ٢٠٤، والتيسير: ص ١٩، والنشر: ٢٧٤/١.

قال الشارح (أيده الله)^(١): إنما ذهب أبو عمرو إلى الكسر دون الضم؛ لأنه لما احتاج إلى تحريك الميم لالتقاء الساكنين - اللذان هما الميم واللام التي تصحبها همزة الوصل كقوله: ﴿عليهم الذلة﴾ [البقرة: ٦١] - حرّكها بالكسر على أصل التقاء الساكنين، والهاء مكسورة من أجل الياء الساكنة التي قبلها^(٢)، وأيضاً فإنه كره أن يخرج من كسر الهاء إلى ضم الميم؛ لأن ذلك ثقيل^(٣).

وقد ذهب بعض الناس إلى أن الكسر في الميم أصل، واحتج صاحب هذا القول بقراءة الحسن البصري: عليهم، بالكسر^(٤).

وقول صاحب الكتاب: «الباقون بكسر الهاء وضم الميم، فإذا وقفوا [ب/٤] أسكنوا الميم وكسروا الهاء، بلا خلاف بينهم في ذلك»^(٥).

قال الشارح (أيده الله)^(٦): وإنما ضموا الميم وكسروا الهاء؛ لأنهم ردوا الميم إلى أصلها، وهو الضم، وتركوا الهاء على كسرها، ولم يستثقلوا ما استثقله غيرهم، من الخروج من كسر إلى ضم^(٧)، مع أن الرواية قوّت ذلك وساعدته.

وقول صاحب الكتاب: «فإذا وقفوا أسكنوا الميم وكسروا الهاء بلا خلاف بينهم».

قال الشارح (أيده الله)^(٨): لأنهم لما وقفوا زال السبب الموجب لالتقاء الساكنين، فلم يضموا الميم، ولم يكسروها؛ لأنه لا موجب لذلك، ووقفوا بالسكون الذي هو

١ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٨٢، والموضح لابن أبي مریم: ٢٣٤/١.

٣ - الحجة للفراسي: ٦١/١، وشرح الهداية: ٢٢/١.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢٢/١.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في قراءة من تقدم.

٦ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٧ - انظر: الحجة للفراسي: ٦٠/١، والكشف: ٣٨/١.

٨ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

الأصل^(١)، لأن العرب إنما تقف على الساكن في الغالب^(٢)، [و]^(٣) كسر الهاء لما قبلها من الموجب لكسرها^(٤).

فصل: في هاء الضمير^(٥) نحو: عليهم، وعليه، وفيه، وفيهم.

اعلم أن الأصل في هذه الهاء الضم؛ لأنها تضم بعد الفتحة والضمّة والسكون^(٦)، نحو: إنه وله وعلامه ويسمعه ومنه، وإنما يجوز كسرها بعد الياء نحو: عليهم وأيديهم، وبعد الكسرة نحو: به وبداره، وضمها في الموضعين جائز؛ لأنه الأصل، وإنما [كُسرَت]^(٧) لتجانس ما قبلها من الياء والكسرة، وبكل^(٨) قرئ^(٩).

فأما عليهم ففيها عشر لغات، وكلها قد قرئ به، خمس مع ضم الهاء، وخمس مع كسرها، فالتى مع الضم: إسكان الميم^(١٠)، وضمها من غير إشباع، وضمها مع واو، وكسر الميم من غير ياء، وكسرها مع الياء^(١١). وأما التي مع كسر الهاء: فإسكان

١ - انظر: سراج القاري للبغدادي: ص ١٢٤.

٢ - لأنهم قد يقفون بالروم والإشمام أحياناً.

٣ - كان في جميع النسخ: «فكسر»، وصححت كما ترى.

٤ - أي: أن الكسرة التي قبل الهاء من موجبات كسرها، وذلك من أجل التجانس وقد تقدم.

٥ - وهي التي يكتفى بها عن الغائب، انظر: النشر: ٣٠٤/١، بتصرف.

٦ - وذلك أغلب حالها فجعل ذلك لها أصلاً، ولم يعتبر القليل.

٧ - زيادة لاستقامة الكلام، وموضعها بياض في الأصل.

٨ - في (ب) و(ج): «قد قرئ».

٩ - انظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري: ٩٩/١.

١٠ - وهي قراءة حمزة: ﴿عليهم﴾.

١١ - وكلها شاذة.

الميم^(١)، وكسرها من غير ياء، وكسرها مع الياء، وضمها من غير واو^(٢)، وضمها مع الواو^(٣).

والأصل في ميم الجمع أن يكون بعدها واو، كما قرأ ابن كثير (رحمه الله)^(٤). فمن ضم الميم دل بذلك على أن أصلها الضم، وجعل الضمة دليلاً على الواو المحذوفة. ومن كسر الميم وأتبعها ياءً فإنه حرك الميم بحركة [الهاء]^(٥) المكسورة قبلها، ثم قلب الواو ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها.

ومن حذف الياء جعل الكسرة دليلاً عليها، ومن كسر الميم بعد ضمة الهاء فإنه أراد أن يجانس بها [الياء]^(٦) التي قبل الهاء.

ومن ضم الهاء قال: إن الياء في «عليه» حقها أن تكون ألفاً، كما ثبتت الألف مع المظهر في نحو: على، وليست الياء أصل الألف، وكما أن الهاء تضم بعد الألف، فكذلك تضم بعد الياء المبدلة منها.

ومن كسر الهاء اعتبر اللفظ.

وأما كسر الهاء وإتباعها ياءً ساكنة فحائز على ضعف^(٧). أما جوازه فلخفاء الهاء بُيِّنَتْ بالإشباع. وأما ضعفه فلأن الهاء خَفِيَّةٌ، والخفي قريب من الساكن، والساكن غير حصين، فكأن الياء وليت الياء.

١ - وهي قراءة الجمهور: ﴿عليهم﴾.

٢ - وكلها شاذة.

٣ - هي قراءة ابن كثير وقالون بخلاف عنه، وستأتي. انظر فيما سبق: إعراب القراءات الشواذ للعكبري: ٩٩/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٧٤/١، والإملاء للعكبري: ٩/١، والبحر المحيط لأبي حيان: ٢٧، ٢٦/١، وزاد المسير لابن الجوزي: ١٦/١، والمختص لابن جني: ٤٤، ٤٣/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٧/١.

٤ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٥ - في الأصل: «الياء»، وصححت من (ب) و(ج).

٦ - في الأصل: «الهاء»، وصححت من (ب) و(ج).

٧ - بل جاز على قوة وصحة؛ لأنها قراءة ابن كثير، وهي قراءة متواترة صحيحة. انظر: التيسير: ص ٢٩، والنشر: ٣٠٥/١.

وإذا لقي الميم ساكن بعدها جاز ضمها، نحو قوله تعالى: ﴿عليهم
الذلة﴾ [البقرة: ٦١]، لأن أصلها الضم، وإنما سكنت تخفيفاً^(١).

فصل: وأجمع القراء كلهم على ضم الهاء والميم عند التقاء الساكنين، إذا تحرك ما
قبل الهاء بحركة غير الكسرة، أو وقع قبل الهاء ساكن غير الياء^(٢)، نحو قوله تعالى:
﴿ومنهم الذين يؤذون النبي﴾ [التوبة: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿وآخرين من دونهم لا
تعلمونهم الله يعلمهم﴾ [الأنفال: ٦٠].

فصل: قال صاحب الكتاب: «ابن كثير يضم^(٣) [أ/٥] ميم الجمع في الوصل،
ويتبعها واواً في اللفظ، نحو: عليهموا، وعلى سمعهموا، وعلى أبصارهموا، ونحو هذا،
هذا إذا لم يلقها ساكن^(٤)».

قال الشارح (أيده الله)^(٥): وكذلك روى^(٦) الحلواني^(٧) - واسمه أحمد بن يزيد - عن
قالون. وقال [ابن الشهرزوري]^(٨) -^(٩) وكان نافع يخيّر في ضم الميمات وإسكانها^(١٠)،

١ - انظر في جميع ما تقدم: إعراب القراءات الشواذ: ١٠٢/١، والإملاء للعكبري: ٩/١.

٢ - انظر: الثبيرة: ص ٢٥٣، والسبعة: ص ١٠٩، والنشر: ٢٧٤/١.

٣ - في الأصل: «بضم»، وصححت من (ب) و(ج).

٤ - انظر: التيسير: ص ١٩، والنشر: ٢٧٣/١، والكافي للرّعيني: ص ١٥.

٥ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٦ - انظر: النشر: ٢٧٣/١.

٧ - هو أحمد بن يزيد الحلواني، أبو الحسن المقرئ، قرأ على قالون وخلف البزار وهشام بن عمار، وقرأ
عليه الحسن بن أبي مهران، والفضل بن شاذان، وجعفر بن محمد بن الهيثم، توفي سنة خمسين ومائتين.
انظر: الغاية: ١٤٩/١، والمعرفة: ٢٢٢/١.

٨ - هو المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي، أبو الكرم الشهرزوري، مصنف كتاب المصباح الزاهر في
العشر البواهر، قرأ على رزق الله التميمي وعبدالقاهر العباسي، قرأ عليه محمد بن هارون ويحيى بن
الحسين، مات في سنة خمسين وخمسمائة. انظر: الغاية: ٣٨/٢، والمعرفة: ٥٠٦/١.

٩ - في الأصل: «ابن الشهروردي»، وصححت من (ب) و(ج).

١٠ - انظر: المصباح: ص ١٤٢٦.

والعلة في ذلك لمن ضم الميم وأتبعها واواً في اللفظ؛ أنه جاء بذلك على الأصل^(١)، والدليل على أنه الأصل أنهم رأوا للمؤنث علامتين، وهو قولهم: عليهنّ، فجعلوا للمذكر أيضاً علامتين، وهما الميم والواو، فالميم بإزاء النون الساكنة من عليهنّ، والواو بإزاء النون المتحركة من عليهن أيضاً. ويقوي ذلك إجماعهم على الصلة بواو مع المضمّر، في نحو قوله تعالى: ﴿فعميت عليكم أنلزمكموها﴾ [هود: ٢٨]، فالواو التي بين الهاء والميم هي التي تزداد على ميم الجمع^(٢).

وقول صاحب الكتاب: «وتابعه ورشٌ إذا جاءت بعد الميم همزة، نحو ﴿عليهمو﴾ [البقرة: ٦]، ﴿ومنها﴾^(٣) أميون﴾ [البقرة: ٧٨]، وما أشبه ذلك^(٤)».

قال الشارح (أيده الله)^(٥): إنما ضم ورش ميم الجمع عند لقاء الهمزة خاصة؛ لأن ورشاً لو أسكنها وبعدها الهمزة وهو ينقل الحركة للزِمَّة - على أصله في نقل الحركة - أن يلقي عليها حركة الهمزة، فكان يحرك الميم بحركات مختلفات، فتارة يحركها بالضم، وتارة بالكسر، وتارة بالفتح، على قدر حركة الهمزة، فلما كان ذلك يلزمه ردّها إلى الأصل، وهو الضم، مع أن ورشاً إذا ضم لزمه المدّ، فكان فيه تحسين القراءة^(٦)، مع أن الرواية في هذا كله هي الأصل، وعليها المعوّل.

وعلة الباقي أنهم أسكنوا طلباً للتخفيف حين أمنوا اللبس، وذلك أنهم قالوا للمذكر عليه، وللمؤنثة عليها، وللاثنتين عليهما، وفي جمع المؤنث عليهن، فلم يبق إلا جمع المذكورين، فلم يحتج إلى علامة^(٧)، وحذف الواو مستعمل في كلام العرب، يقصدون

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٨١.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٣/١.

٣ - في (ج): «منهم».

٤ - انظر: التيسير: ص ١٩، والكافي: ص ١٥، والنشر: ٢٧٤/١.

٥ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢٥/١.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢٤/١.

بذلك التخفيف^(١)، ألا ترى أنه ليس في كلامهم اسم معرب آخره واو قبلها ضمة؟ ومتى
أدّى إلى ذلك قياس رُفِض^(٢).

١ - وقد جمع الشاعر بين اللغتين - وهو زهير - في قوله:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتموا وما هو عنها بالحديث المرجم

انظر: فتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال للشيخ محمد علي الدرّة: ٣١٨/٢.

٢ - إذ ثقل الواو ياءً، وذلك نحو جمعهم دلو على أدل، الأصل: أدلّو، فقلبت إلى: أدلي، ثم حذفت الياء

فصارت: أدل. انظر: الأصول في النحو لابن السراج: ٢٥٥/٣، ٢٥٦، وشرح الهداية: ٢٤/١.

وقال صاحب الكتاب:

«فواتح السور

أجمع القراء على ترك المدِّ فيما كان من حروف فواتح السورِ على حرفين في التهججي، نحو: را، ويا، وطا، وحا. وعلى المد فيما كان منها على ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مدٍّ ولين، نحو لام، وميم [وقاف]^(١)، ونون. وعلى تمكين العين من ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١]، و﴿حم * عسق﴾ [الشورى: ١، ٢]..

قال الشارح (أيده الله)^(٢): حروف المدِّ واللين هي: الألف الساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وإنما اخترت^(٣) هذا التقييد؛ لئلاً يتوهَّم مُتَوَهَّمٌ أن الواو في قوله: ﴿ظن السوء﴾ [الفتح: ٦] من حروف المدِّ واللين، وأن الياء في قوله تعالى: ﴿كهينة الطير﴾ [آل عمران: ٤٩] من ذلك^(٤)، فلهذا قيِّدْتُ، وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله^(٥).

الراء تقصر لأنها على حرفين [ب/٥]، وليس فيها موجب للمد، وكذلك الياء، والطاء أيضاً كذلك (والحاء كذلك^(٦))^(٧).
فأما ما كان منها على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدٍّ ولين، نحو لام، وميم، وصاد، وقاف، ونون^(٨).

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٣ - في (ب) و(ج): «اخترت».

٤ - انظر: هداية الحيران في بعض أحكام تتعلق بالقرآن للطلبلاوي: ص ٦٢.

٥ - في باب المد والقصر.

٦ - قال الشاطبي:

* وفي نحو طه القصر إذ ليس ساكنٌ *

يعني: ليس فيه ساكنٌ يُمدُّ حرف المد لأجله. انظر: سراج القاري: ص ٦٠.

٧ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٨ - وكاف وسين، فهي سبعة أحرف.

اللام تمدُّ لأنها على ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مدُّ ولين (وهو الألف).
 والميم تمدُّ لأنها على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدُّ ولين^(١) وهي الياء الساكنة
 المكسور ما قبلها.
 والصاد تمدُّ لأنها على ثلاثة أحرف الأوسط حرف مدُّ ولين وهو الألف المفتوح ما
 قبلها.
 والقاف تمدُّ لأنها على ثلاثة (أحرف)^(٢) (أوسطها)^(٣) [حرف]^(٤) مدُّ ولين، وهو
 الألف.
 والنون تمدُّ لأنها على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدُّ ولين، وهي^(٥) الواو الساكنة
 المضموم ما قبلها^(٦).
 وإنما مكَّنوا العين، ولم يمدُّوها، وإن كانت على ثلاثة أحرف الأوسط ياء، فليست
 الياء فيها بحرف مدُّ ولين، لانفتاح ما قبل الياء، وقد تقدمت شروط حروف المد
 واللين^(٧).

١ - ما بين القوسين ساقط من (ب) و(ج)، ومعلّق على حاشية الأصل.

٢ - ساقطة من المتن في (ج) ومعلقة على الحاشية.

٣ - ما بين القوسين معلّق على حاشية الأصل.

٤ - زيادة من (ب) و(ج).

٥ - في (ب) و(ج): «وهو».

٦ - وسبب المدّ في هذا كلّهُ هو وجود الساكن الأصلي بعد حرف المد. قال الشاطبي:

* ومُدُّ له عند الفواتح مشبعاً *

وقصده بـ «له» أي: للسكون. انظر: سراج القاري: ص ٦٠.

٧ - فلم يتوفر فيها شرط المد المعروف، فعبر عن إطالة الصوت فيها بالتمكين؛ لأنه أدقُّ من التعبير بالمد.

وقد ذكر ابن الجزري عن أهل الأداء في عين الإشباع والتوسط والقصر، انظر: النشر: ٣٤٨/١.

فصل: قال^(١) صاحب الكتاب:

«بـباب هاء الكناية»

اختلفوا في هذه الهاء إذا كانت ضمير الواحد المذكّر، وكان قبلها ساكن، فإن كان الساكن ياءً وصلها ابن كثير بياء في جميع القرآن نحو ﴿فيه هدى﴾ [البقرة: ٢] و﴿نوحيه إليك﴾ [آل عمران: ٤٤]، وإن كان غير ياء - أي حرف كان - وصل الهاء بواو، نحو: ﴿لمن اشتراهو﴾^(٢) [البقرة: ١٠٢]».

قال الشارح (أيده الله)^(٣): أما هاء الكناية فهي الهاء التي يكتنّى بها عن الاسم الظاهر الغائب^(٤)، وإنما أتى بالكناية في الكلام للإيجاز والاختصار^(٥).

فحجة ابن كثير في وصله هاء الكناية [بياء]^(٦) إذا كان قبلها الياء، وبواو إذا كان قبلها غير الياء أنه جاء بذلك على الأصل^(٧)، ولم يراع ما راعاه غيره من التشبيه بالتقاء الساكنين، لأن الهاء خفيفة عندهم، فهي حاجز غير حصين، والهاء عند ابن كثير قوية كسائر الحروف، وقال: ألا تراها تقع في الشعر موقع الحروف القوية، كالضاد مع ما [فيها]^(٨) من الاستطالة، وموقع الراء مع الراء، مع ما في الراء من التكرير، فوقوعها في القوافي موقع هذه الحروف القوية دليل أيضاً على قوتها^(٩).

١ - ساقطة من (ج).

٢ - انظر: التيسير: ص ٢٩، والمستنير لابن سوار: ص ٤٤٤، والنشر: ١/٣٠٤، ٣٠٥.

٣ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٤ - انظر: إبراز المعاني لأبي شامة: ١/٣٠٣، وشرح الشاطبية لملاً قاري: ورقة ٥٦.

٥ - فالحرف الواحد وهو الضمير الدال على الاسم الظاهر أخصر في الكلام من الاسم الظاهر.

٦ - زيادة لاستقامة الكلام.

٧ - إذ الأصل الواو. انظر: الكتاب لسيبويه: ٤/١٨٩. وإنما وصلت بياء لسكون الواو وانكسار ما قبلها كما تقدّم.

٨ - في جميع النسخ: «قبلها»، وهو خطأ.

٩ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٨، والكشف: ١/٤٢، ٤٣.

وَعِلَّةُ بَقِيَّةِ الْقِرَاءِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ فِي حَذْفِهِمُ الصَّلَةَ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْهَاءِ سَاكِنًا [أَنَّهُمْ كَرِهُوا] ^(١) إِيْتَانِ الصَّلَةَ، لِأَنَّهُ يَشْبَهُ ^(٢) اجْتِمَاعَ السَّاكِنِينَ، لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ كَمَا قُلْنَا، فَهِيَ لَا تَحْجُزُ، فَحَذَفُوا الْبَاءَ فِي «فِيهِ»، وَأَبْقُوا الْكُسْرَةَ تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَحَذَفُوا الْوَاوَ فِي «مِنْهُ»، وَ«عَنْهُ»، وَأَبْقُوا الضَّمَّةَ تَدُلُّ عَلَيْهَا ^(٣).

وقول صاحب الكتاب: «فإن لقي هذه الهاء ساكن فإن ابن كثير يخلص حركتها كغيره».

قال الشارح (أيده الله) ^(٤): مثال ذلك قوله: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و﴿مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، ومثال ذلك في الكسر نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [غافر: ٣]، و﴿لَوْ جَدُوا اخْتِلَافًا﴾ ^(٥) [النساء: ٨٢]. وعلة حذف هذه الصلّة؛ لأنه لو وصل الهاء بواو أو ياء لكان قد جمع بين ساكنين، وذلك غير جائز ^(٦).

فأما إذا تحرك ما قبل هاء الكناية بالفتح أو الضم، ولم يلقَ الواو ساكن نحو ﴿مَنْ يَنْصُرْهُ وَرَسُولَهُ﴾ [٦/أ] [بالغيب] [الحديد: ٢٥]، فلا خلاف بينهم في إثبات الصلّة حينئذٍ ^(٧). وإنما فعلوا ذلك حرصاً على إخراجها من الخفاء إلى الإبانة ^(٨).

و(أما) ^(٩) متابعة حفص له في قوله تعالى: ﴿وَيُخَلِّدُ فِيهِ مَهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩] فللجمع بين اللغتين، وكذا رواه عن عاصم، والرواية سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ ^(١٠).

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - في (ب) و(ج): «يشبهُه».

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢٧/١.

٤ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٥ - انظر: التيسير: ص ٣٠، وغاية الاختصار: ٣٧٩/١، والنشر: ٣٠٤/١، ٣٠٥.

٦ - انظر: إبراز المعاني: ٣٠٤/١.

٧ - انظر: التيسير: ص ٣٠، والمصباح: ورقة ٢٣١، والنشر: ٣٠٤/١.

٨ - وذلك على الأصل. انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٣٧، والموضح: ٢٣٧/١.

٩ - «أما» بياض في (ج).

١٠ - انظر: الإيضاح للأهموزي: ورقة ٥٢/أ، والنشر: ٣٠٥/١.

وأما قول صاحب الكتاب: «فإذا وقفوا على هذه الهاء فكلهم يسكنها، إلا من يرى الرَّوْمَ والإِشْمَامَ»^(١).

قال الشارح: اختلف القراء في الوقف على هذه الهاء، فأكثر القراء يقفون عليها بالإسكان، ولا يرون فيها رَوْماً ولا إِشْمَاماً، وعلتهم في ذلك أن الرَّوْمَ والإِشْمَامَ إنما أتيا بهما لِيُسْتَدَلَّ بهما على حال الحرف الموقوف عليه، كيف كان في الوصل، وأما هاء الإِضْمَارِ فالقراءُ يجمعون على كسرها إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وعلى ضمها إذا كان قبلها سوى ذلك، فقد عَلِمَ حالها، فقد استغني عن الرَّوْمِ والإِشْمَامِ فيها^(٢).

ومنهم من يرومها ويشمها، ويُجرىها مجرى سائر الحروف^(٣).

وقول صاحب الكتاب: «وانفرد حفص بضم الهاء في موضعين ضمة مختلصة، أحدهما في الكهف: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان﴾ [الكهف: ٦٣]، والآخر: ﴿بما عاهد عليه الله﴾^(٤) [الفتح: ١٠]».

قال الشارح: فمذهب حفص في هاء الكناية مذهب عجيب، فتارة وافق ابن كثير، فوصل الهاء بياء في قوله: ﴿ويخلد فيها مهاناً﴾، وتارة ضمها في هذين الموضعين، وهما قوله: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان﴾، وقوله: ﴿بما عاهد عليه الله﴾، ووافق القراء في سائر القرآن، وذلك كله جمعاً بين اللغات^(٥). وله أن يقول: إنما ضمنت في قوله تعالى: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان﴾، وذلك أن سكون الياء عارض، وكان حقها أن تكون مفتوحة،

-
- ١ - وهو مذهب بعض أهل الأداء. وبعضهم يقف بالإسكان مطلقاً. وبعضهم يمتنع إذا كان قبلها كسر أو ضم أو ياء ساكنة أو واو ساكنة، ويجيزه في غير ذلك. انظر: النشر: ١٢٤/٢.
 - ٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٩/١، والكشف: ١٢٢/١، والنشر: ٣٠٤/١، ٣٠٥.
 - ٣ - وقد تقدم قبل قليل.
 - ٤ - انظر: التيسير: ص ١٤٤، والنشر: ٣٠٥/١، والوجيز للأهوازي: ورقة ٤٦/أ، وورقة ٦٩/أ.
 - ٥ - والجمع بين اللغات أصل من أصول الاحتجاج، سيأتي له نظائر في أكثر من موضع.

وهي لو كانت مفتوحة لم تكن الهاء إلا مضمومة، ففي ضمة الهاء نظرٌ إلى الفتحة التي هي حركة الياء في الأصل^(١).

وأما قوله تعالى: ﴿عليه الله﴾ إنما ضمَّها حفص وقبلها ياء ساكنة، فإن هذه الياء الساكنة أصلها الألف، فإن «على» متى أضيفت إلى الظاهر كانت بالألف، فتقول: على زيدٍ ثوبٌ، ومتى أضيفت إلى المضمَّر كانت بالياء، وفي بعض اللغات أنها متى أضيفت إلى المضمَّر كانت أيضاً بالألف، فيقولون: علاك ولداك. فلما كان أصل هذه الياء أن تكون ألفاً ضممتها، لأن الألف لو كانت موجودة لم تكن في الهاء (إلا الضمة^(٢))^(٣).

١ - هذا على أن الأصل في ياء الإضافة الفتح. انظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ٣٣٣/١، وقلائد الفكر للدجوي والقمحاوي: ص ١٠. فلما كان أصلها الفتح ضموا الهاء بعدها على الأصل. انظر: الحجة المنسوبة لابن خالويه: ص ٢٢٦.

٢ - وقد تقدم الكلام عليها.

٣ - ما بين القوسين معلق في حاشية الأصل، ومعلق في حاشية (ج): «إلا الضم»، وليست هذه الزيادة في (ب).

قال صاحب الكتاب:

«باب المد والقصر

قرأ الحرميان - إلا ورشاً - وأبو عمرو بإشباع المد في حروف المد واللين إذا كانت مع الهمزة في كلمة واحدة، نحو: أولئك، والملائكة^(١)».

قال الشارح (أيده الله)^(٢): قول صاحب الكتاب: «قرأ الحرميان إلا ورشاً وأبو عمرو»، تقدير الكلام: [قرأ]^(٣) أبو عمرو والحرميان إلا ورشاً، (فلاستثناء من الحرمين)^(٤) خاصة^(٥).

وقوله: «إذا [ب/٦] [كن]^(٦) مع الهمزة في كلمة واحدة»، الهمزة تقع في هذا النحو على ضربين: متوسطة، ومتطرفة. فالمتوسطة نحو: أولئك، والمتطرفة نحو قوله تعالى^(٧): ﴿من السماء﴾ [البقرة: ٢٢]، وهذا يسمى المتصل؛ لأن المد على ضربين: منفصل، ومتصل، فهذا المتصل. وأما المنفصل فهو أن تكون الهمزة في أول كلمة وحروف المد واللين في آخر كلمة، وذلك نحو قوله تعالى^(٨): ﴿وما لنا ألا نتوكل﴾ [إبراهيم: ١٢]، ﴿وفي أنفسكم﴾ [الذاريات: ٢١]، و﴿قالوا ءأمانا﴾^(٩) [المائدة: ٤١].

-
- ١ - وقد ذكر المصنف الإشباع لباقي القراء. انظر: العنوان: ص ٤٣، ولم ينبئ عليه الشارح، وانظر: غاية الاختصار: ٢٦١/١، والنشر: ٣٣٣/١.
 - ٢ - ما بين القوسين ساقط من (ج).
 - ٣ - مطموسة في الأصل، وأضيفت من (ب) و(ج).
 - ٤ - ما بين القوسين ساقط من (ج).
 - ٥ - لأن المراد بالحرميين: نافع وابن كثير، كما تقدم. وكان الأولى أن يُقال: فالمستثنى ورشاً خاصة.
 - ٦ - زيادة من (ب) و(ج).
 - ٧ - ساقطة من (ج).
 - ٨ - ساقطة من (ج).
 - ٩ - انظر: التبصرة: ص ٢٦٤، والتيسير: ص ٣٠، والنشر: ٣١٣/١.

وقد اختلفت أقوال المصنفين في هذا الباب اختلافاً كثيراً^(١)، وأقرب شيء يقال في هذا الباب^(٢)، ما ذكره صاحب^(٣) التيسير^(٤)، أن أطول القراء مداً ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق^(٥)، وقالون من طريق أبي نسيط^(٦)، ودونهما ابن كثير وأبو شعيب السوسي^(٧).

وروي أن عاصماً يمد مداً أقصر من ابن عامر^(٨)، وروي عن هشام أنه يمد مداً كحمزة^(٩).

فإن قلت: لم سمي المد مداً والقصر قصراً، فقل: إنما سُمِّيَ مداً؛ لأنه زيادة في الصوت^(١٠)، الدليل عليه قوله تعالى: ﴿يَمْدُدْكُمْ رَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، أي: يزدكم^(١١).

١ - قال ابن الجزري: «وقد اختلفت العبارات في مقدار مده - أي: المنفصل - اختلافاً لا يمكن ضبطه، ولا يصح جمعه، فقل من ذكر مرتبة لقارئ إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها»، انظر: النشر: ٣١٩/١. واختلف في المتصل أيضاً، فجعله بعضهم أربع مراتب كما في التيسير: ص ٣٠، وجعله بعضهم ثلاث مراتب: وسطى وفوقها ودونها، وجعله بعضهم مرتبتين: وسطى وطولى. انظر: شرح الشاطبية للضباع: ص ٤٩، والنشر: ٣١٦/١، ٣١٧.

٢ - بل أقرب ما يقال: إن التفاوت في مقدار المد راجع إلى قدر اختلافهم في التجويد والتحقيق. انظر: المصباح: ص ١٤٤٨.

٣ - ساقطة من (ج).

٤ - هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو عمر الداني القرطبي، قرأ على عبدالعزيز بن جعفر الفارسي وعلي خلف بن خاقان وأبي الفتح فارس وأبي الحسن بن غلبون، وقرأ عليه أبو بكر بن الفصيح وسليمان بن نجاح وأبو الحسين يحيى بن أبي يزيد، توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة. انظر: الغاية: ٥٠٣/١، والمعرفة: ٤٦/١.

٥ - وهي إحدى روايتي الدوري عنه في المنفصل.

٦ - هو محمد بن هارون، أبو نسيط المروزي، أخذ القراءة عن قالون، وروى القراءة عنه أبو حسان أحمد بن الأشعث، وعبد الله بن الفضيل، توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين، انظر: الغاية: ٢٧٢/٢، والمعرفة: ٢٢٢/١.

٧ - انظر: التيسير: ص ٣٠.

٨ - في غير رواية الأعشى، كما ذكر ذلك صاحب الروضة، انظر: الروضة: ص ٢٦٤، والنشر: ٣٣٢/١.

٩ - من طريق الحلواني عنه، كما ذكر صاحب التجريد ابن الفحاح: ورقة ٩ب، انظر: النشر: ٣٢٩/١.

١٠ - انظر: بجمع بحار الأنوار للصدقي الهندي: ٥٦٨/٤، والمعجم الوسيط: ٨٥٨/٢.

١١ - انظر: تفسير القرطبي: ٢٠٩/١.

وسُمِّيَ القصر قصراً؛ لأنَّ القارئ يجبس نفسه فيه^(١)، والقصر في اللغة: الحبس^(٢)،
ومنه سمي القصر قصراً، لأنه يجبس من فيه^(٣)، قال الشاعر كَثِيرٌ^(٤):

وَأَنْتِ [التي]^(٥) حَبَّيْتُ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ

عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قَصَارَ الْخَطَا شَرَّ النِّسَاءِ الْبِهَاتِرُ

ويروى: [البحاتر]^(٦).

التعليل: إنما كان المد في حروف المد واللين التي تقدم ذكرها وشروطها دون غيرها
من سائر حروف المعجم، [لأن]^(٧) هذه الحروف أصوات، والحركات مأخوذة منها،
فامتداد الصوت بها يمكن ويسوغ فيه التطويل والتقصير والتوسط، ولا يسوغ ذلك في
غيرهن^(٨). وسُمِّيَتْ حروف المد؛ لامتداد الصوت بهن، وسُمِّيَتْ حروف اللين؛ لضعفها
واتساع مخارجها، وخروجهن في اللفظ من غير كلفة على اللسان واللهوات^(٩).

١ - أي: يمنعه من إطالة الصوت.

٢ - انظر: أساس البلاغة للزمخشري: ٢/٢٥٦، واللسان: ١١/١٨٥.

٣ - أي: يحصنهم ويمنعهم من المخاطر. انظر: المعجم الوسيط: ٢/٧٣٨، ٧٣٩.

٤ - هو أبو صخر بن عبدالرحمن بن أبي جمعة بن خزاعة، كان رافضياً، وهو من عشاق العرب المشهورين،
وكَثِيرٌ تصغير كثير، وذلك لأنه كان شديد القصر، توفي في سنة خمس ومائة. انظر: الشعر والشعراء
لابن قتيبة: ص ٣٣٤، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٤/١٠٦. وانظر في البيتين: ديوان كثير: ٣٦٩،
واللسان: ١١/١٨٥.

والحجال: جمع حجلة، وهي مثل القبة، ومنه حجلة العروس. انظر: المعجم الوسيط: ١/١٥٨. والبحاتر:

جمع بُحْتَرَة، والبهاثر: جمع بُهْتَرَة، وهي: القصيرة المجتمعة الخلق. انظر: اللسان: ١/٣٢١، ٥١٤.

٥ - في الأصل: «الذي»، وصححت من (ب) و(ج).

٦ - في جميع النسخ: «المخاتر».

٧ - تصحيح لاستقامة الكلام، وكان في جميع النسخ: «أن».

٨ - انظر: الرعاية لمكي: ص ٩٨، وشرح الهداية: ١/٣٠. وقيل: إن الحروف مأخوذة من الحركات، ولكل أدلته، انظر:
التمهيد: ص ٧٨-٨١. والصواب أنه لم يأخذ أحد منهما من الآخر؛ لأنه لا يلزم من تجانس الصوتين أن يكون
أحدهما أخذ من الآخر، لأن لكل نطقه فيما لا يصحُّ النطق إلا به، فذلك دليل قاطع على أنه أصل بذاته.

٩ - انظر: التمهيد لابن الجزري: ص ٩٢، وسراج القارئ: ص ٤٠٩، ٤١٠.

وإنما مُدَّت هذه الحروف عند الهمزة أو عند المدغم الساكن، لأن الهمزة حرف جلدٌ قويٌّ بَعْدُ المخرج، وحروف المدّ خفية للينهنَّ فلولا المد الذي جعل فيهنَّ لكأنت تحفى عند لقاء الهمزة، ولا سيما عند سرعة التلاوة، وهذا كله إذا كانت حروف المد واللين قبل الهمزة. وأما مدُّهنَّ عند لقاء الساكن فنحو: الصاخَّة، ودأبَّة، وشابَّة^(١)، ونحو ذلك، فالمدُّ في ذلك لالتقاء الساكنين خاصَّة^(٢).

فصل: قال صاحب الكتاب: «وكان ورش يشبع المدّ في حروف المد واللين إذ وقع بعد الهمزة، كقوله: ﴿ءامنا﴾ و﴿ءادم﴾». إلى آخر الفصل.

قال الشارح (أيده الله)^(٣): الهمزة [أ/٧] الواقعة قبل حروف المد واللين سواء كانت محققة أو ألقى حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت^(٤)، فالمنقول عن ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق^(٥) أنه كان يزيد في تمكين المد في هذا النحو، زيادة متوسطة على مقدار التحقيق، من غير إفراط^(٦). وقد أنكر^(٧) طاهر بن غلبون^(٨) ذلك، وقال: هذا المدُّ يؤدِّي إلى أن يلتبس الخير بالاستخبار^(٩)، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿آمن

١ - هذا اللفظ ليس في القرآن.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٣٠/١، والكشف: ٤٦/١.

٣ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٤ - في (ج): «وأبدلت».

٥ - هو أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار المدني، ثم المصري، لزم ورشاً وقرأ عليه، وقرأ عليه إسماعيل بن عبد الله ومواس بن سهل ومحمد بن سعيد الأنماطي، توفي في حدود الأربعين ومائتين. انظر:

الغاية: ٤٠٢/٢، والمعرفة: ١٨١/١.

٦ - انظر: التيسير: ص ٣١، والموجز للأهوازي: ص ١٢٢، والنشر: ٣٣٨٩/١، ٣٣٩.

٧ - في (ب): «أنكره».

٨ - هو طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، أبو الحسن الحلبي، أخذ القراءات على والده، ومحمد بن يوسف وعلي بن محمد المالكي، قرأ عليه أبو عمرو الداني ومحمد بن أحمد القزويني، توفي سنة تسع وتسعين

وثلاثمائة. انظر: الغاية: ٣٣٩/١، والمعرفة: ٣٦٩/١.

٩ - أي: الاستفهام.

الرسول ﴿البقرة: ٢٨٥﴾ فهو خير، فلو بالغ مُبالغ في المدِّ فقال: آامن الرسول لصار لفظه لفظ الاستفهام.

وقال أيضاً: «هذه القراءة مَضَعٌ وَلَوْكٌ». وقد أنكر نافع ذلك في قوله: «قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ، سَهْلَةٌ، جَزَلَةٌ»^(١)، لا نَمَضَعٌ ولا نَلُوكٌ»^(٢). وهذا الذي قاله ابن غلبون جيد^(٣)، والرواية سنة متبعة، تُتَلَقَّى بالقبول، وعلته في ذلك: أن حروف المدِّ واللين تخفى بعد الهمزة، كما تخفى إذا كانت قبلها، بل [هي]^(٤) أشد خفاءً إذا تأخرت، ألا ترى أن من لا يعرف أوزان الكلام لا يفرق بين: أتى وآتى، لوجوده إياهما في الخط بألف واحدة، فلولا إشباع المدِّ لما تميز هذا من هذا؛ لأنَّ أتى بمعنى: جاء، وآتى - بالمدِّ - بمعنى: أعطى، فاعرفه^(٥).

وذكر صاحب المصباح أن المد ينقسم إلى عشرة أقسام^(٦):

أحدها: مدُّ الحجز، كقوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧]، لأنه أتى به ليحجز بين الساكنين.

والثاني: مدُّ العدل والتسوية^(٧)، كقوله تعالى: ﴿أنذرتهم﴾ [البقرة: ٦]، على مذهب أبي عمرو.

والثالث: مدُّ التمكين^(٨)، كقوله: ﴿أولئك﴾.

١ - في (ج): «سهلة وجزلة».

٢ - انظر: التذكرة لابن غلبون: ١/١٤٩.

٣ - بل إن الرواية تخالفه، فما دامت الرواية صحيحة متواترة فلا مجال معها لاستحسان مستحسن واستقباح مستقبح، على أنه ليس فيها مضغ ولوك، بل هو تمكين لذلك الإبدال الذي سببه التخفيف في النطق، ولا يلتبس فيه الاستفهام بالخير، بل يُفهم كلُّ من سياقه وكيفية نطق القارئ به.

٤ - في جميع النسخ: «هو».

٥ - انظر: شرح الهداية: ١/٣٠، ٣١، والكشف: ١/٤٦.

٦ - قد سماها ابن الشهرزوري في المصباح بالألقاب.

٧ - لأنه يعدل بين الهمزتين في النطق. انظر: سراج القاري بتصرف: ص ٤٨.

٨ - في (ب) و(ج): «أنذرتهم».

٩ - لأنه تتمكن به الكلمة عن الاضطراب، انظر: المصباح: ص ١٤٥٤.

والرابع: مدُّ الفصل^(١)، كقوله تعالى: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤].
والخامس: مدُّ الرَّوْمِ^(٢)، كقوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦].
والسادس: مدُّ الفرق^(٣)، كقوله تعالى: ﴿قُلْ آتَى اللَّهُ أُمَّةً لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].
والسابع: مدُّ النبوة^(٤)، كقوله تعالى: ﴿زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧] و﴿دَعَاءُ
وَنِدَاءٍ﴾ [البقرة: ١٧١].
الثامن^(٥): مدُّ المبالغة للتعظيم^(٦)، نحو قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُ﴾^(٧) [أنه لا إله إلا الله] [محمد: ١٩].
والتاسع: مدُّ البدل^(٨)، كقوله [تعالى] ^(٩): ﴿آدَمَ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿آخِرَ﴾.
والعاشر^(١٠): مدُّ الأصل، كقوله تعالى: ﴿جَاءَ﴾ و﴿شَاءَ﴾؛ لأن المدَّة والهمزة من
أصل الكلمة^(١١).

-
- ١ - لأنه يفصل بين الكلمتين، ومنهم من يسميه الفاصل. انظر: الإضاءة للضباع: ص ٢٤.
 - ٢ - سمي بذلك لأن القارئ يروم بعده الهمزة مسهلاً، فلا يحققها. انظر: المصباح: ص ١٤٥٥.
 - ٣ - في (ب): «هاتم».
 - ٤ - لأنه يفرق بين الاستفهام والخبر.
 - ٥ - لأن الكلمة مبنية على المد.
 - ٦ - في (ج): «والثامن».
 - ٧ - لأنه إنما مدُّ للتعظيم، ولا يمدُّ أصلاً.
 - ٨ - من (ب) و(ج)، وسقطت من الأصل.
 - ٩ - لأن المدَّ بدلٌ من الهمزة الثانية، لأن الأصل: آدم، وآخِر.
 - ١٠ - زيادة من (ج).
 - ١١ - في (ج): «والعاشر».
 - ١٢ - انظر فيما تقدم: المصباح: ص ١٤٥٥، ١٤٥٦.

وذكر بعض الناس أن لهذه الأقسام حادي عشر، وهو مدّ العَوْض، كقوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ﴾ [الحج: ٦٥]، و﴿أولياء أولئك﴾ [الأحقاف: ٣٢]، و﴿البغاء إن أردن﴾ [النور: ٣٣] على قراءة ورش، وقنبل^(١).

واعلم أن المدّ المشبع في تمكينه يقوم مقام ثلاث ألفات^(٢)، والمدّ المتوسط يقوم مقام اثنين^(٣)، وسُمِّيَ متوسطاً؛ لأنه توسّط بين الإشباع والقصر، [والقصر]^(٤) شطر المتوسط^(٥)، ويقوم مقام ألف في اللفظ.

١ - يشير في ذلك إلى ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير في قوله:

والاخرى كمد عند ورش وقنبل وقد قيل محض المد عنها تبدلاً

انظر: سراج القاري: ص ٧١، ٧٢. والعَوْض والبدل بمعنى واحد. وقول الشارح: «أقسام المد»، وقول غيره: «ألقاب المد»، ينبغي أن يجرّ؛ فيكون القسم باعتبار سبب المد وحكمه، واللقب باعتبار الصفة الموجودة في المد، ولا علاقة لها بمقداره، وذلك لئلا يظنّ ظانّ أن ما اشترك من المدود في صفة كان حكمهما سواء، كمثّل كلمة: إذا، وكلمة الضالين، كلاهما يطلق عليه مد الحجز. انظر: الإضاءة: ص ٢٣، والمصباح: ص ١٤٥٥، ١٤٥٦. ولا شكّ أنهما ليسا في المد سواء، فينبغي أن يُراعى ذلك ويتنبه له.

٢ - وهو المعبر عنه بستّ حركات، فكل حركتين تعدل ألفاً.

٣ - وهو المعبر عنه بأربع حركات، فكل ألف تعدل حركتين.

٤ - تأخر عن موضعه في جميع النسخ إلى ما بعد: «اللفظ».

٥ - أي: بمقدار حركتين.

قال صاحب الكتاب:

«باب اختلافهم في الهمزتين من كلمة واحدة

أما المفتوحتان نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ^(١)﴾ و﴿أَنْتَ^(٢) قَلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]،
و﴿أَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣] ونحو ذلك».

قال الشارح: اعلم أن الهمزتين من كلمة يجيئان على ثلاثة أضرب: مفتوحتين كما ذكر، ومفتوحة ومكسورة، ومفتوحة^(٣) ومضمومة في الثلاثة المواضع التي ذكرها^(٤). فأما المفتوحتان [٧/ب] فذكر صاحب هذا الكتاب أن الحرمين زأبا عمرو وهشاماً يقرأون بتحقيق الأولى، وتلين الثانية، فتصير كالمدة في اللفظ، غير أن أبا عمرو وقالون وهشاماً (يدخلون)^(٥) بينهما ألفاً^(٦). وقال صاحب التيسير: «وورش يبدها ألفاً»، ثم قال: «والقياس أن تكون بين بين»^(٧).

١ - في (ب) و(ج): «أَنْذَرْتَهُمْ».

٢ - في (ب) و(ج): «أَنْتَ».

٣ - ساقطة من (ج).

٤ - يشير إلى ذلك الإمام الشاطبي بقوله:

وأضرب جمع الهمزتين ثلاثة
أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أُنْزِلْنَا أَنْزِلًا

انظر: سراج القاري: ص ٦٧.

٥ - في (ب) و(ج): «يدخلان».

٦ - انظر: التيسير: ص ٣٢، والمنتهى للخزاعي: ص ٢٣٨، والنشر: ١/٣٦٣، ٣٦٤.

٧ - انظر: التيسير: ص ٣٢. وقوله: «والقياس أن تكون بين بين»؛ لأن الهمزة المتحركة لا تبدل بحرف

ساكن، فهذا يسمى: البديل على غير القياس. انظر: شرح الهداية: ١/٤٤. ولا قياس في القراءة ولا

أقيس، إذ الثبوت بالتواتر.

فصل: نذكر فيه الهمز والنبر، وما الفرق بينهما، واختلاف الناس فيه^(١).

ذهب^(٢) بعض القراء^(٣) والنحويين^(٤) إلى أن الهمز والنبر سواء، وبعضهم يطلق الهمز على المحقق، والنبر على المسهل^(٥)، وهو الصحيح^(٦)، يقوِّيه ما روي عن نافع أنه قال: «قرأتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ، سهلة جزلة، لا نهمز ولا نبر». فجعل النبر غير الهمز^(٧).

فأما الهمز، فقد قيل: هو جمع همزة^(٨)، وقيل: بل هو مصدر: همزت الشيء همزاً^(٩)، ومعنى الهمز: الغمز؛ لأنَّ الصَّوت به يغمز ويدفع^(١٠)، ومنه قوله تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١١]، أي: غَمَّاز^(١١).

- ١ - كان حقّ هذا الفصل التقديم؛ ليكون بمثابة التمهيد لأبواب الهمز عموماً.
- ٢ - في (ج): «مذهب».
- ٣ - ومنهم المهدي، لأنه قال عن الهمزة المسهّلة أنها زالت نبرتها، فدل ذلك على أنه يرى أن الهمزة المحققة منبورة، فإذا لا فرق عنده. انظر: شرح الهداية: ٤٤/١.
- ٤ - كسيبويه، لأنه قال عن الهمزة: «نبرة في الصدر»، فدل ذلك على أن الهمز والنبر عنده سواء. انظر: الكتاب: ٥٤٨/٣.
- ٥ - وهو مذهب أصحاب نافع من القراء، ومذهب الخليل. انظر: جامع البيان للداني: ورقة ١١٣/أ.
- ٦ - بل إنه ليس بصحيح، لأن النبر معناه يدور حول الارتفاع والضغط. انظر: القاموس: ١٤٢/٢، واللسان: ١٨/١٤ و ١٣٢/١٥. فإذاً معناه مستلزم للقوة والظهور، وهذا أمر يناهض التسهيل. والذي يظهر أن النبر أعمُّ من الهمز، لأنه رفع الصوت والضغط عليه حتى يظهر الحرف، فهو يشمل الهمزة وغيرها.
- ٧ - هذا أثر لا يصح بهذا اللفظ، لأمرين: ١- أن فيه نفى الهمز ونفي النبر المراد إثبات التفرقة بينهما، فما وجه الاستدلال به على التفرقة إذاً. ٢- أن اللفظ الثابت عند ابن غلبون في التذكرة: ١٤٩/١، والداني في جامع البيان: ١١٣/أ: «نَسْبِرُ وَلَا نَنْتَهِرُ»، هو الذي يتمشى مع سياق الأثر، فإن الأثر في إثبات سهولة القراءة وعدم الزجر والتعسف فيها، ولا يلزم من ذلك ترك الهمز، بل تركه زيادة في التخفيف.
- ٨ - أي: اسم جنس جمعي، يفرّق بينه وبين واحده بالتاء. انظر: الإضاءة للضباع: ص ٢٨، وكثر المعاني للجعيري: ٨٩/ب.
- ٩ - انظر: كثر المعاني: ٨٩/ب، واللسان: ١٣١/١٥.
- ١٠ - انظر: القاموس: ٢٠٣/٢، واللسان: ١٣٢/١٥، والمُشَوِّفُ المَعْلَمُ للعكبري: ٨١/٢.
- ١١ - انظر نحوه في: تفسير القرطبي: ١٥١/١٨.

وأما اشتقاق النبر فاشتقاقه^(١) من الارتفاع، ومنه اشتقاق المنبر، لعلوه وارتفاعه^(٢).
 اعلم - وَفَقْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ - أن الهمزتين إذا اجتمعتا، فإن العرب تستقل الجمع بينهما،
 وقد استقلوها وهي منفردة، حتى خَفَّفُوها، تارةً بالحذف^(٣)، وتارةً بالبدل^(٤)، وتارةً
 جعلوها بين بين^(٥)، فإذا استقلوها وهي منفردة، فأحرى وأولى أن تستقل مع غيرها^(٦).
 عِلَّةُ^(٧) من حقق الهمزة الأولى ولين الثانية، وأدخل بينهما ألفاً أن الهمزة المُلَيَّنَةُ
 المَجْعُولَةُ بين بين قريبة من المحققة^(٨)، وإذا كانت قريبة منها فالاستقلال موجود، ففصل
 بينهما بالألف^(٩) طلباً للتخفيف^(١٠)، وقد سمع ذلك منهم، قال الشاعر^(١١):

* فقلتُ له آنتَ زيدُ الأرقامِ *

وأما من لَيَّن ولم يدخل ألفاً، فلأنَّ الهمزة الثانية لما زالت نبرتها وقوتها بالتخفيف لم
 تستقل مع الهمزة الأولى، فلم تمدَّ لِحْفَةَ اللفظ^(١٢).

١ - ساقطة من (ج).

٢ - انظر: القاموس: ١٤٢/٢، واللسان: ١٤/١٨، ١٩، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٣٨٠/٥.

٣ - نحو: السما.

٤ - نحو: مؤمن.

٥ - نحو: أولئك. وكل ذلك في قراءة حمزة عند الوقف.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٤٢/١، والكشف: ٧٠/١.

٧ - في (ب) و(ج): «قوله»، بدلاً من: «علة».

٨ - بل في حكمها ووزنها، ويؤيده قول الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَّ بِهِ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرُ مَفِيدٍ خَبِلُ

انظر: ديوان الأعشى: ص ١٤٥، وشرح الهداية: ٤٤/١. فالهمزة المسهَّلة هنا في حكم المحققة، ولو لم

تكن كذلك لانكسر البيت.

٩ - في (ب) و(ج): «فصل بالألف بينهما».

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٤٤/١، والكشف: ٧٤/١.

١١ - بيت ينسب لذي الرمة، وأوله: *تطاولت فاستشرفته فعرفته*، ويروى: «زيد الأراقل»، و«زيد

الأرانب»، انظر: شرح الهداية: ٤٧/١، واللسان: ٣٢/١.

١٢ - انظر: شرح الهداية: ٤٤/١.

وأما من حقق وجمع بين الهمزتين فعلمته أن الهمزة حرف من حروف الخلق، فيجوز الجمع بينهما، كما يجوز الجمع بين حرفين من حروف الخلق، في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ [الحج: ٦٥]، فكذلك يجوز الجمع بين الهمزتين، ويقوِّي الجمع بينهما أنهم أدغموها في مثلها، نحو: رأسٌ وسألٌ^(١).

وأما من حقق الأولى وليّن الثانية ولم يجمع بين الهمزتين، فقال: الهمزة حرف ثقيل بعيد المخرج، فكرهوا أن يجمعوا بين حرفين هذه حالهما^(٢).

فصل: قال صاحب الكتاب: «وأما المفتوحة والمكسورة، كقوله تعالى: ﴿أءَلِهَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَنْ ذُكِرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]، ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾^(٣) [الرعد: ٥]، ونحو ذلك».

قال الشارح: الهمزة الأولى، داخلة للاستفهام، ومعناها الإنكار، والثانية همزة إليه وهي أصلية^(٤).

فذكر صاحب هذا الكتاب، أن من حقق إحدى الهمزتين جعلها كالياء المختلصة [الكسرة]^(٥)، أعني في اللفظ^(٦)، من أجل الهمزة المكسورة^(٧)، غير أن أبا عمرو وقالون

-
- ١ - والأصل: رأسٌ، وسألٌ، انظر: الحجة لأبي علي الفارسي: ٢٧٤/١، وشرح الهداية: ٤٣، ٤٢/١.
 - ٢ - انظر: شرح الهداية: ٤١/١، والكشف: ٧٢/١.
 - ٣ - في (ب): «إذا».
 - ٤ - ساقطة من (ب) و(ج).
 - ٥ - وكذلك الحال بالنسبة لـ «أئن، أئذا».
 - ٦ - في جميع النسخ: «الكبيرة»، وهو خطأ.
 - ٧ - وهم نافع وابن كثير وأبو عمر، والهمزة هي الثانية، والتخفيف فيها بالتسهيل. انظر: التيسير: ص ٣٢، والمبتهج: ص ٢٠٦، والنشر: ٣٧٠/١.
 - ٨ - لأن المسهّل يكون بينه وبين الحركة التي تحرك بها، قال الشاطبي:
هو الهمز والحرف الذي منه أشكالها..... والمسهّل بينما
انظر: سراج القاري: ص ٧٥.

يمدان، وابن كثير وورش [أ/٨] لا يُمدَّان^(١)، وقد تقدم علة التحقيق والتسهيل في المفتوحتين.

فأما من حقق الهمزتين في هذا الفصل أعني مع المفتوحة والمكسورة، فإنه لم يدخل ألفاً بين الهمزتين^(٢)، إلا هشام، فذكر صاحب هذا الكتاب أن هشاماً يدخلها في سبعة مواضع^(٣)، وذكر صاحب التيسير عن هشام مذهبين^(٤)، أحدهما: أنه يدخل الألف في سائر القرآن^(٥)، والمذهب الآخر: أنه يدخلها في سبعة مواضع^(٦)، كما (ذكر صاحب هذا الكتاب. وأما صاحب الروضة^(٧) فإنه لم يذكر عن هشام^(٨) إدخال الألف في شيء من ذلك، ولم يذكر عنه خلافاً^(٩). فعلة من حقق المفتوحة والمكسورة فإنه جاء بهما على الأصل، لأن الأولى همزة استفهام، والثانية همزة أصل^(١٠). وعلة من أدخل بين المحققتين ألفاً فإن ذلك قد سُمع من العرب، قال ذو الرمة^(١١):

١ - انظر: التيسير: ص ٣٢، والنشر: ٣٧٠/١، والهادي للقيرواني: ورقة أ/٥.

٢ - وهم الباقون، انظر: المصادر السابقة.

٣ - وهي: ﴿أننكم﴾ في الأعراف، ﴿أنذا﴾ في مريم، ﴿أنن لنا﴾ في الشعراء، ﴿أننك﴾ في أنفكاً، في الصفات، ﴿أننكم﴾ في فصلت. انظر: التيسير: ص ٣٢، والكافي: ص ٢٣، والنشر: ٣٧١/١.

٤ - في (ج): «موضعين».

٥ - من قراءته على أبي الفتح.

٦ - من قراءته على أبي الحسن. انظر: التيسير: ص ٣٢.

٧ - هو الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي، قرأ على أبي أحمد الفرضي وعلى عبد الملك النهرواني، قرأ عليه أبو القاسم الهذلي وأبو إسحاق الخياط، توفي سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة. انظر: الغاية: ٢٣٠/١، والمعرفة: ٣٩٦/١.

٨ - ما بين القوسين ساقط من (ج).

٩ - بل ذكر عنه الإدخال في موضعين: ﴿أنذا ما مست﴾ في مريم، ﴿أننا لتاركو﴾ في الصفات. انظر: الروضة للمالكي: ص ٢٣٩-٢٤٤.

١٠ - فهي في تقدير الانفصال من الثانية. انظر: الكشف: ٧٣/١.

١١ - هو غيلان بن عقبة بن نهس بن مسعود العدوي، شاعر من فحول الشعراء في الطبقة الثانية في عصره، كان شديد القصر، دميم الخلقة، أكثر شعره تشبُّباً وبكاءً أطلال. انظر: الأعلام: ٣١٩/٥، وخرانة الأدب للبيدادي: ٥١/١. وانظر في البيت: ديوان ذي الرمة: ص ٧٠٠.

هِيَ ظَبِيَّةٌ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَا جِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتَ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

فلما جاز^(١) ذلك في المفتوحتين، كان إدخال الألف بين المفتوحة والمكسورة أكثر، لأن المفتوحتين أخف من المفتوحة والمكسورة^(٢).

فصل: وأما المفتوحة والمضمومة في الثلاثة المواضع التي ذكرها، وهي ﴿أَوْ نَبِيَّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] في آل عمران، ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ﴾ [ص: ٨] في ص، ﴿أَلْقَى الذِّكْرَ عَلَيْهِ﴾ [القمر: ٢٥] في القمر، فذكر أن الحرميين وأبا عمرو بتحقيق الهمزة الأولى، ويجعلون الثانية كالواو المختلصة الضمة^(٣)، ولم يذكر عن أحد منهم - أعني ممن سهّل الثانية - إدخال الألف بين المحققة والمليّنة^(٤).

ثم قال بعد ذلك: «إلا أن هشاماً حقق الأولى وليّن الثانية، وأدخل بينهما ألفاً في ص، والقمر^(٥)».

قال الشارح: ذكر صاحب الروضة أن السوسيّ من طريق [ابن حبش^(٦)] ^(٧) أدخل ألفاً في الثلاثة المواضع^(٨). وحكى ابن غلبون أن ابن اليزيدي^(٩) عن أبيه عن أبي عمرو

١ - في (ب) و(ج): «جاء».

٢ - فالتخفيف في نطقهما أولى من التخفيف في نطق المفتوحتين. انظر: الروضة للمالكي: ص ٢٦٣. ومن الأدلة على أن الفتح أخف من الكسر عموماً أنه لم يُستقلّ في جميع أوزان الاسم الثلاثي المفتوح الفاء، على حين استقلّ الكسر مع الضم والعكس. انظر: تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي: ص ١١، ١٣.

٣ - انظر: التذكرة: ١/١٥٥، والتيسير: ص ٣٢، والنشر: ١/٣٧٤.

٤ - وهذا مذهب بعض أهل الأداء. انظر: النشر: ١/٣٧٤.

٥ - انظر: التبصرة: ص ٢٨٠، والتيسير: ص ٣٢، والنشر: ١/٣٧٦.

٦ - هو الحسين بن محمد بن حبش، أبو علي الدينوري، قرأ على أبي عمران موسى الرقيّ والعباس بن الفضل الرازي، وقرأ عليه محمد بن المظفر الدينوري ومحمد بن جعفر الخزاعي، توفي سنة ثلاث وسبعين وثلاث مائة. انظر: الغاية: ١/٢٥٠، والمعرفة: ١/٣٢٢.

٧ - في الأصل: «أبي حبش»، وهو خطأ.

٨ - انظر: الروضة: ورقة ٥٤.

٩ - هو عبد الله بن يحيى بن المبارك، أبو عبد الرحمن، أخذ القراءة عن أبيه، وروى القراءة عنه العباس وعبد الله ابنا أخيه محمد، وأحمد بن إبراهيم وجعفر بن محمد. انظر: الغاية: ١/٤٦٣.

أدخل الألف فيهن^(١). وذكر صاحب التيسير أن قالون وحده يدخل الألف في الثلاثة المواضع، ثم قال: «وهشام من قراءتي على أبي الحسن بتحقيق الهمزتين من غير ألف بينهما، في ﴿أَوْنبئكم﴾، ويدخل في الموضعين الأخيرين ألفاً كقالون^(٢).

وأما صاحب هذا الكتاب^(٣) [فلم]^(٤) يذكر عن قالون إدخال ألف في الثلاثة، إنما ذكر عن هشام إدخال الألف في ص والقمر فقط، أما ﴿قل أنبئكم﴾^(٥) [آل عمران: ١٥] فالهمزة الأولى فيها^(٦) للاستفهام، والثانية همزة المتكلم^(٧)، وأما في ص والقمر فالأولى منهما للاستفهام، والثانية همزة ما لم يُسمِّ فاعله^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بتحقيق الهمزتين، فإنه جاء بذلك على الأصل^(٩)، ومن قرأ بتحقيق الأولى وتليين الثانية سواء أدخل الألف أو لم يدخلها، فإنه فعل ذلك طلباً للتخفيف^(١٠). وقد تقدم الاحتجاج على التحقيق والتليين، وإدخال الألف، فأغنى عن إعادته.

فصل: قال صاحب الكتاب: «وأما قوله في الأنعام: ﴿آلذَّكرين﴾ [الأنعام: ١٤٣] في الموضعين [ب/٨] وفي يونس: ﴿آلئن﴾ [يونس: ٥١] في الموضعين، [و]^(١١) فيها ﴿قل﴾ آله آذن لكم﴾ [يونس: ٥٩]، وفي النمل: ﴿آله خير﴾ [النمل: ٥٩]، فكلهم يقرأ في هذا

١ - انظر: التذكرة: ١/١١٨.

٢ - انظر: التيسير: ص ٣٢.

٣ - في (ج): «قال صاحب هذا الكتاب».

٤ - في جميع النسخ: «لم»، وهو خطأ.

٥ - في (ب) و(ج): «أنبيكم».

٦ - في (ب) و(ج): «فيهما».

٧ - أي: همزة فعلٍ مستندٍ للواحد المتكلم.

٨ - أي: فعل مبني للمفعول.

٩ - كما تقدم في نظائره.

١٠ - كما تقدم في نظائره.

١١ - زيادة من (ب) و(ج).

الستة بهمزة مفتوحة بعدها مدّة^(١)، إلا أن ورشاً ينقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة التي قبلها، في قوله: ﴿قُلْ أَلذَّكَرِينَ﴾ في الموضعين، وقوله: ﴿قُلْ أَللَّهُ خَيْرٌ﴾، فحركها بحركتها، ويسقط الهمزة، فيلغظ بمد يسير من غير همز في هذه الثلاثة^(٢).

قال صاحب التيسير: وكلهم سهل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام في ذلك وشبهه، نحو: ﴿قُلْ أَلذَّكَرِينَ﴾، و﴿قُلْ أَللَّهُ أَذُنٌ لَكُمْ﴾، و﴿أَللَّهُ خَيْرٌ﴾، لم يحققها أحد منهم، ولا فصل بينها وبين التي قبلها بالألف؛ لضعفها، ولأن [البدل]^(٣) من قول أكثر القراء والنحويين يلزمها^(٤).

قال الشارح: إنما لم يحقق أحد من القراء وغيرهم الهمزتين في هذا الباب؛ لأن الهمزة الأولى همزة استفهام، فهي تثبت وصلًا ووقفًا^(٥)، والثانية همزة وصل، تثبت في الابتداء، وتسقط في الوصل، فهما لا يجتمعان في اللفظ^(٦)، أنشدنا القراء^(٧):

أَلْحَقَّ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ أَنْبَتَ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ^(٨)

-
- ١ - أي: بالتسهيل بين بين، وهناك وجه آخر وهو الإبدال. انظر: الإقناع لابن الباذش: ص ٢٢٤، والنشر: ١/٣٧٧، ٣٧٨.
 - ٢ - جرياً على قاعدته في الساكن الآخر الذي بعده همز. انظر: التذكرة: ١/١٥٦، والتيسير: ص ٣٥، والنشر: ١/٤٠٨.
 - ٣ - في جميع النسخ: «النون»، وصححت في حاشية الأصل: «البدل»، وهو الصواب.
 - ٤ - انظر: التيسير: ص ١٢٢.
 - ٥ - لأنها همزة قطع.
 - ٦ - أي: محقتين؛ لأن همزة الوصل لا تثبت في حال وصل ما قبلها بما بعدها. انظر: الأصول لابن السراج: ٢/٣٦٧، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٤/٢٠٧، وقطر الندى وبل الصدى لابن هشام: ص ٣٣١.
 - ٧ - هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، من مصنفاته: معاني القرآن، مات سنة سبع ومائتين. انظر: الأعلام: ٩/١٧٨، وبغية الوعاة: ٢/٣٣٣.
 - ٨ - البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه: «أحقاً لمن دار الرباب تباعدت» انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص ١٣٣، والكتاب لسبويه: ١/٤٦٨. ووجه الاستشهاد أن الهمزتين لا يجتمعان محقتين، وليس الاستشهاد على البدل، لأن البيت يُروى بالتسهيل لا بالإبدال. انظر: أوضح المسالك لابن هشام: ٤/٣٦٨.

وهما مفتوحتان إذا ابتدئ بهمزة الوصل^(١)، فلو أسقطت لم يُعلم هل الساقطة همزة الاستفهام أم همزة الوصل، فمدّوا همزة الوصل تنبيهاً عليها، وجعلوا المدّة فرقاً بين الاستفهام والخبر^(٢).

وورش ينقل الحركة على أصله، ويمد مدّاً يسيراً في هذه المواضع من غير همز^(٣)، ولم يحتاجوا إلى هذه المدّة في قوله: ﴿أستغفرت لهم﴾ [المنافقون: ٦]؛ لأنّ الهمزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل في ﴿استغفرت﴾ مكسورة، فلم يحتج إلى فرق بمدّة ولا غيرها^(٤)، على أن أبا جعفر يزيد بن القعقاع قد قرأ بذلك^(٥) مشبّهاً بقوله: ﴿قل آذكرين حرم﴾ تشبيهاً لفظياً^(٦).

١ - لأن هذه المواضع مبدوءة بلام التعريف، وهي من مواضع فتح همزة الوصل. انظر: علل النحو للورّاق: ص ٥٥٩.

٢ - انظر: النشر: ٣٧٧/١.

٣ - تقدم الكلام على ذلك.

٤ - لعدم التباس الاستفهام بالخبر. انظر: النشر: ٣٧٨/١.

٥ - من رواية ابن وردان.

٦ - فأجرى همزة الوصل المكسورة مجرى المفتوحة، فمدّ من أجل الاستفهام. انظر: النشر: ٣٨٨/٢.

قال صاحب الكتاب:

«باب اختلافهم في الهمزتين من كلمتين

أما المتفتقتا الحركتين نحو: ﴿جاء أجلهم﴾ [الأعراف: ٣٤]، و﴿تلقاء أصحاب النار﴾ [الأعراف: ٤٧]، و﴿هؤلاء إن كنتم﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿من النساء إلا﴾ [النساء: ٢٤]، و﴿أولياء أولئك﴾ [الأحقاف: ٣٢]...» إلى آخر كلامه.

قال الشارح: اعلم أن الهمزتين (من كلمتين)^(١) يجيئان على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكونا جميعاً مفتوحتين، نحو: ﴿جاء أحدهم﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و﴿تلقاء أصحاب النار﴾.

والثاني: أن يكونا مكسورتين، نحو قوله تعالى: ﴿هؤلاء إن كنتم﴾، و﴿من النساء إلا﴾.

والثالث: أن يكونا جميعاً مضمومتين، وذلك في موضع واحد، قوله تعالى: ﴿أولياء أولئك﴾ في الأحقاف لا غير. فهذه الأقسام الثلاثة كلها متفتقات الحركات^(٢)، ويأتي في بقية الباب المختلفات الحركات، فأما إذا اتفتقتا بالفتح فقال فيه صاحب هذا الكتاب: «فقبل وورش بتحقيق الأولى وتلين الثانية^(٣)، فيحصل في قراءتهما مدّتان: مدة قبل الهمزة^(٤)، ومدة بعدها^(٥)، غير أن المدة الأولى أطول؛ لأنها ألف محضة، والثانية ليست ألفاً محضة ولا ياء ولا واو، وإنما [أ/٩] هي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها^(٦)».

١ - سقطت من (ج).

٢ - انظر: التيسير: ص ٣٣، والنشر: ١/٣٨٢.

٣ - انظر: التلخيص: ص ١٧٤، والتيسير: ص ٣٣، والنشر: ١/٣٨٤.

٤ - وهي الموجودة أصلاً.

٥ - وليست مدّة اصطلاحاً، وإنما كالمدة في الصوت. فمن العلماء من اعتبر ذلك مدّاً فعبر عنه بالمد. انظر:

الروضة للمالكي: ١/٢٦٨.

٦ - انظر: التذكرة: ١/١٥٧.

قال الشارح: إنما كانت الأولى أطول، لأنها ألف محضة كما ذكر، والألف من حروف المد، فلهذا مدّت، والثانية ليست ألفاً محضة، وإنما هي بين الهمزة والألف، (فلذلك)^(١) قدروها بتقدير نصف المدّة الأولى^(٢).

وقال صاحب التيسير في هذا الموضوع: فورش وقبل يجعلان الثانية كالمدة^(٣).

فصل: وقول صاحب الكتاب: «وأما المكسورتان نحو: ﴿هؤلاء إن﴾... إلى آخر كلامه.

قال الشارح: تحرير^(٤) ذلك أن يقال: فورش وقبل يجعلان الثانية بين بين، فتصير [كالياء]^(٥) الساكنة في اللفظ^(٦)، ويحصل أيضاً في قراءتهما مدتان: مدة قبل الهمزة، ومدة بعدها، فالمدة الأولى أطول؛ لأنها ياء محضة، والثانية أقصر؛ لأنها ليست ياء محضة، وإنما هي بين الهمزة والياء الساكنة، فلذلك قدروها بتقدير نصف المدّة الأولى^(٧).

وذكر صاحب التيسير عن ورش أنه يجعل الثانية ياء مكسورة في البقرة، في قوله:

﴿هؤلاء إن كنتم﴾، وفي النور: ﴿على البغاء إن أردن﴾ [النور: ٣٣] فقط^(٨).

وأما المضمومتان فقال صاحب هذا الكتاب: «﴿أولياء أولئك﴾».

تحرير ذلك أن يقال: فورش وقبل يجعلان الثانية كالواو الساكنة^(٩)، فيحصل -

أيضاً - في قراءتهما مدتان: الأولى أطول، لأنها واو محضة، والواو من حروف المد، والثانية

١ - في (ج): «فلهذا».

٢ - انظر: التذكرة: ١٥٧/١.

٣ - انظر: التيسير: ص ٣٣.

٤ - التحرير معناه: التقويم والتجويد. انظر: القاموس: ٨/٢، والمعجم الوسيط: ١٦٥/١. فالشارح هنا قوم الإجمال بالتفصيل، وجوّد الحكم بالتعليل، فذلك تحريره.

٥ - هذا الصواب، وهو في (ب) و(ج)، وقد تداخل في الأصل.

٦ - انظر: التيسير: ص ٣٣، والمبهج: ص ٢١٦، والنشر: ٣٨٤/١.

٧ - انظر: التذكرة: ١٥٨/١.

٨ - انظر: التيسير: ص ٣٣.

٩ - انظر: التيسير: ص ٣٣، وغاية الاختصار: ٢٣٩/١، والنشر: ٣٨٤/١.

أقصر، لأنها ليست واواً محضة، وإنما هي بين الهمزة والواو الساكنة، فقدروها أيضاً بنصف المدّة^(١).

قال صاحب الكتاب: «وأبو عمرو بإسقاط الأولى، وتحقيق الثانية^(٢)».

قال الشارح: ذكر بعض الناس أن أبا عمرو كان يخير في إسقاط إحدى الهمزتين الأولى أو الثانية^(٣)، والصحيح أن الساقطة هي الأولى^(٤).

التعليل: أما علة من أسقط إحدى الهمزتين من المتفتحتين من الهمزتين من كلمتين، [هو]^(٥) أن الهمزة الأولى لما وقعت طرفاً والأطراف مواضع التغيير والحذف، وقوى ذلك اتفاق حركتها، فبقيت الثانية تدل على الأولى إذا سقطت، لأن حركتها كحركتها^(٦).

قال صاحب الكتاب: «وتابعه البزي وقالون في المفتوحين لا غير».

قال الشارح: يعني أن البزي وقالون تابعاً أبا عمرو في إسقاط الهمزة الأولى^(٧). وإنما تابعاه في مثل هذا؛ جمعاً بين اللغتين^(٨)، وأتباعاً منهما لروايتيهما اللتين رواهما عن إماميهما.

فصل: قال صاحب الكتاب: «وأما المختلفتا الحركتين فقرأ الحرميان وأبو عمرو بتحقيق الأولى وتليين الثانية^(٩)، فإن كانت الثانية مفتوحة وقبلها ضمة [أو]^(١٠) كسرة

١ - انظر: التذكرة: ١٥٩/١.

٢ - انظر: التيسير: ص ٣٣، والمنتهى: ص ٢٤٣، والنشر: ٣٨٢/١، ٣٨٣.

٣ - ذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وذهب بعض أهل الأداء والخليل بن أحمد وغيره من النحاة إلى أنها الثانية - ولم أقف على التخيير-، وتظهر ثمرة الخلاف في المد قبل، فمن قال بإسقاط الأولى كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بإسقاط الثانية كان عنده من قبيل المتصل. انظر: الكتاب: ٥٤٩/٣، واللسان: ٣٣/١، والنشر: ٣٨٩/١.

٤ - وهو قول أبي عمرو. انظر: الكتاب: ٥٤٩/٣. انظر: النشر: ٣٨٩/١.

٥ - كان في جميع النسخ: «وهو»، وصحح كما تراه.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٩٢، وشرح الهداية: ٤٦/١.

٧ - انظر: الإقناع: ص ٢٣٧، والنشر: ٣٨٢/١.

٨ - وهو أصل من أصول الاحتجاج، كما تقدم وسيأتي في أكثر من موضع.

٩ - يقصد بالتليين هنا: مطلق تخفيف النطق بالهمزة، فهو يتنوع، فتارة يكون بالإبدال، وتارة بالتسهيل.

١٠ - من (ب) و(ج)، وهو الأولى، وفي الأصل: «وكسرة».

قلبوها حرفاً من جنس حركة ما قبلها نحو: ﴿السفهاء ألا﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿ألو نشاء أصبناهم﴾ [الأعراف: ١٠٠] هذه واو محضة. و﴿من الشهداء أن تضل﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿هؤلاء أضلونا﴾ [الأعراف: ٣٨] هذه ياء محضة^(١).

فإن كانت الثانية مكسورة أو مضمومة جعلوها بين الهمزة [ب/٩] والحرف الذي منه حركتها، نحو: ﴿الشهداء إذا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿البغضاء إلى﴾ [المائدة: ١٤]، و﴿جاء أمة﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وما أشبه ذلك. الباقون بتحقيق الهمزتين في ذلك كله^(٢).

قال الشارح: قد ذكرنا [المُتَّفِقَتِي]^(٣) الحركة، وهي ثلاثة أقسام، وكنا قد قدمنا أن جملة الهمزات التي من كلمتين على ثمانية (أضرب^(٤))^(٥)، فبقيت خمسة أضرب. فالضرب الأول من الخمسة المختلفة الحركة: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿السفهاء ألا﴾، فهذه واو محضة مفتوحة.

والضرب الثاني: أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، نحو قوله تعالى: ﴿من الشهداء أن تضل﴾، فهذه ياء محضة مفتوحة.

والضرب الثالث: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، نحو ﴿شهداء إذ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، فالأولى محقة، والثانية كالياء المختلصة (الكسر)^(٦).

والضرب الرابع: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة، كقوله تعالى: ﴿ولا يَأب الشهداء إذا ما دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فهذه الهمزة الثانية اختلف الناس فيها على وجهين: منهم من يجعلها بين الهمزة والياء على حركتها، فيقول: ﴿الشهداء إذا﴾ وهذا

١ - انظر: التيسير: ص ٣٣، ٣٤، والمصباح: ص ١٢٣٨، ١٢٤٠، والنشر: ١/٣٨٦-٣٨٨.

٢ - انظر: التبصرة: ص ٢٩٢، ٢٩٣، والتيسير: ص ٣٤، والنشر: ١/٣٨٦-٣٨٩.

٣ - وهو الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «المقتضى».

٤ - هذا سهو من الشارح؛ فإنه لم يتقدم له ذكر.

٥ - سقطت من (ج).

٦ - في (ب) و(ج): «الكسرة».

مذهب النحويين. ومنهم من يجعلها واواً مكسورة على حركة ما قبلها، فيقول: ﴿الشهداءِ وذا﴾، وهذا مذهب القراء، وهو آثر، والأول مذهب والنحويين وهو أقيس.

والضرب الخامس: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، كقوله تعالى: ﴿كلما جاء أمة﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وليس في القرآن غيرها، فالهمزة الثانية كالواو المختلطة الضمة^(١)، وهذا كله مذهب من يسهل الثانية، وقد سماه صاحب هذا الكتاب تلييناً، وغيره سماه تسهياً^(٢)، وإنما سهلت الثانية دون الأولى، لأن الثقل إنما حصل بها^(٣). ولم يحذف أحد من القراء هاهنا إحدى الهمزتين؛ لأنهم لو حذفوا (إحداهما)^(٤) مع اختلافهما لم يبق ما يدل على المحذوفة، فكان التسهيل أولى من الحذف^(٥).

وقول صاحب الكتاب: ﴿السفهاءِ ألا﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿أن لو نشاء أصبناهم﴾ [الأعراف: ١٠٠] هذه واو محضة، وقوله أيضاً: ﴿من الشهداء أن تضل﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿هؤلاء أضلونا﴾ [الأعراف: ٣٨] هذه ياء محضة.

قال الشارح: أما إبدالهم الواو في ﴿أن لو نشاء أصبناهم﴾ وبابه^(٦)، وإبدالهم الياء من ﴿الشهداء أن تضل﴾ وبابه^(٧)؛ لأن معنًا همزة مفتوحة وقبلها همزة مضمومة أو مكسورة، فلو سهلت المفتوحة لقربت من الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً^(٨)، فلم يبق إلا

١ - انظر: التبصرة للبغدادى: ورقة ١٦/ب، و ١٧.

٢ - ولا مُشاحَّة في الاصطلاح. انظر في التليين: التذكرة: ١/١٦٠، والروضة: ورقة ٢٦٦-٢٩٦. وانظر في التسهيل: التيسير: ص ٣٤، والنشر: ١/٣٨٨.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٩٢.

٤ - في (ج): «إحديهما»، وبالألف لغة فيه.

٥ - انظر: شرح الهداية: ١/٤٦.

٦ - وهو كل همزتين من كلمتين الأولى منهما مضمومة والثانية مفتوحة.

٧ - وهو كل همزتين من كلمتين الأولى منهما مكسورة والثانية مفتوحة.

٨ - وما قبلها هنا مكسور أو مضموم.

إبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها، فهذا هو الموجب للبدلِ دون غيره^(١). وأما علة من
حقق الهمزتين، فإنه جاء بذلك على الأصل^(٢).

١ - انظر: الإملاء للعكبري: ١/١٩، وشرح الهداية: ١/٤٧.

٢ - وهم ابن عامر وأهل الكوفة. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٩١، والكشف: ١/٧٤، ٧٦.

قال صاحب الكتاب:

«باب نقل حركة الهمزة»

-باب نقل ورش حركة الهمزة إلى الساكن-

اعلم أن ورشاً كان ينقل حركة الهمزة إلى الساكن [أ/١٠] الذي قبلها، فيحركه بحركتها ويسقط الهمزة في جميع القرآن، هذا إذا كانت الهمزة في أول كلمة، والساكن في كلمة أخرى قبلها، سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو غيره».

قال الشارح: اعلم أن الساكن الواقع قبل الهمزة يأتي على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون تنويناً كما ذكر^(١).

والثاني: أن يكون لام المعرفة، نحو: الأسماء، والإنسان، والآخرة، كما ذكر^(٢).

والثالث: أن يكون سائر حروف المعجم^(٣)، هذا مذهب ورش^(٤)، وتابعه قالون على نقل الحركة في أربعة مواضع: ﴿الئن﴾ [يونس: ٥١، ٩١] في الموضعين في يونس^(٥)، والثالث قوله في القصص: ﴿رددأ يصدقني﴾^(٦) [القصص: ٣٤]، والرابع في النجم: ﴿عاداً الأولى﴾^(٧) [النجم: ٥٠]. ويأتي الاحتجاج على كل واحد من هذه المواضع في موضعه إن شاء الله.

١ - نحو: ﴿كفوأ أحد﴾.

٢ - فلام التعريف مستقلة عما بعدها، فهي وهمزتها كلمة نحو قد وهل، وإن اتصلت خطأ بما بعدها. انظر: إبراز المعاني: ٤٠٤/١.

٣ - مما اجتمع فيه شرطان وهما: كونه آخر الكلمة الأولى، وكونه ساكناً صحيحاً ليس بحرف مدّولين، نحو ﴿قد أفلح﴾، و﴿قالت أولاهم﴾.

٤ - انظر: التيسير: ص ٣٥، ٣٦، والكافي: ص ٣٦، والنشر: ٤٠٨/١.

٥ - انظر: الإرشاد للقلاسي: ص ٣٦٣، والتيسير: ص ١٢٢، والنشر: ٤٠٩، ٤١٠.

٦ - انظر: التيسير: ص ١٧١، والكافي: ص ٣٦، والنشر: ٤١٤/١.

٧ - ووافقه أبو عمرو هنا. انظر: التيسير: ص ٢٠٤، والسبعة: ص ٦١٥، والنشر: ٤١٠/١.

قال صاحب الكتاب: «اعلم أن ورشاً لا يلقي حركة الهمزة على الساكن إذا كان حرف مدّ ولين^(١) أو هاء السكت، (كقوله)^(٢) تعالى: ﴿كُتَابِيهِ﴾ ﴿إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] في الحاقة^(٣)».

فأما هاء السكت في إلقاء حركة الهمزة عليها خلاف بين القراء، قال صاحب التيسير: واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن ورش من ذلك حرفاً واحداً، وهو قوله: ﴿كُتَابِيهِ إِنِّي﴾، فسكنوا الهاء، وحققوا الهمزة بعدها، على مراد القطع والاستئناف^(٤).

وقال^(٥) ابن الفحام^(٦): «وقرأت على عبد الباقي^(٧) فيه بنقل الحركة على هاء السكت في قوله تعالى: ﴿كُتَابِيهِ﴾ ﴿إِنِّي﴾ في الحاقة من طريق أصحاب ابن هلال^(٨)».

فقول صاحب التيسير يشعر بأن فيه خلافاً. وأما ابن الفحام فقد صرح بنقل الحركة على هاء السكت^(٩).

- ١ - انظر: التيسير: ص ٣٥، والروضة: ص ٤٦٩-٤٧١، والنشر: ٤٠٩/١.
- ٢ - في (ب): «نحو قوله».
- ٣ - انظر: التلخيص: ص ١٥٨، والتيسير: ص ٣٦، والنشر: ٤٠٩/١.
- ٤ - انظر: التيسير: ص ٣٦.
- ٥ - انظر: التجريد: ورقة ١٠/أ.
- ٦ - هو عبدالرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف، أبو القاسم الصقلي، قرأ على أبي العباس أحمد بن سعيد بن أحمد وأبي الحسين نصر بن عبدالعزيز الفارسي وعبد الباقي بن فارس، قرأ عليه أبو العباس بن الخطيئة، ويحيى بن سعدون وأبو طاهر السلفي، توفي سنة ست عشرة وخمسمائة. انظر: الغاية: ٣٧٤/١، والمعرفة: ٤٧٢/١.
- ٧ - هو عبد الباقي بن فارس بن أحمد، أبو الحسن الجيمي ثم المصري، قرأ على والده وعمر بن عراق وعلى قسيم الظهراوي، وقرأ عليه ابن الفحام وأبو علي بن بليمة، توفي حدود الخمسين وأربعمائة. انظر: الغاية: ٣٥٧/١، والمعرفة: ٤٢٤/١.
- ٨ - هو أحمد بن عبدالله بن محمد بن هلال، أبو جعفر الأزدي المصري، قرأ على أبيه وعلى إسماعيل بن عبدالله النحاس، وقرأ عليه المظفر بن أحمد، ومحمد بن أحمد بن أبي الأصيف، توفي سنة عشر وثلاثمائة. انظر: الغاية: ٧٤/١، والمعرفة: ٢٧٢/١.
- ٩ - بل الذي يشعره قول ابن الفحام هو الخلاف أيضاً، لأنه قرأ بالنقل من طريق أصحاب ابن هلال فقط، فهذا يشعر أنه قرأ بالإسكان من طريق آخر، فهما إذاً سواء.

فأما مثال حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو، التي لا ينقل إليها ورش الحركة وبعدها الهمزة، فالألف كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧٠]. ومثال الواو الساكنة المضموم ما قبلها: ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ [المائدة: ١١١]. ومثال الياء الساكنة المكسور ما قبلها: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١]. هذا كله إذا كان حرف اللين من كلمة، والهمزة من كلمة أخرى^(١).

فأمّا إن كان الساكن مع الهمزة في كلمة فإنه لا ينقل إليه الحركة أيضاً، إلا أن يكون الساكن لام التعريف، نحو: الأرض، والأسماء^(٢)، ومثال الساكن الذي هو مع الهمزة في كلمة وليس هو بلام تعريف نحو: القراءن، والظمان^(٣).

التعليل: أما علة ورش في (نقل)^(٤) حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها هو أن الهمزة حرف ثقيل، فأراد بذلك تخفيف النطق بها، فألقى حركتها على ما قبلها من الساكن، وحذفها، وبقي حركتها لتدلّ عليها^(٥).

وأما امتناعه من [التقاء]^(٦) حركة الهمزة على حروف المد واللين هو أن حروف المد واللين في نية حركة، وهو لا يلقي الحركة إلا على الساكن، إذ لا تلقي حركة على متحرك، وأيضاً فإن حروف المد واللين كالأصوات، ففيها مد لا يصلح إلا مع السكون، فلو ألقيت عليها الحركة، لاختلت [وتغيرت]^(٧) بتحريكها، وأيضاً [ب/١٠] فإن الألف لا يتصور تحريكها، وإذا لم يصح تحريكها فلا يتصور نقل الحركة إليها، ولو نقل إلى الواو والياء لزال منهما المد لتحركهما^(٨).

١ - وكذلك إذا كان معه في كلمة واحدة نحو: السفهاء، السوء، جيء، فإنه لا ينقل حركة الهمز إليه.

٢ - وقد تقدم.

٣ - لأنه قد احتل فيه شرط أن يكون آخر الكلمة الأوّل. انظر: إبراز المعاني: ٤٠٣/١.

٤ - في (ب) و(ج): «نقله».

٥ - انظر: شرح الهداية: ٤٩/١، والكشف: ٨٩/١.

٦ - وهو الصواب بدل: «التقاء»، وهو خطأ في جميع النسخ.

٧ - وهو الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «وتحركت».

٨ - انظر: شرح الهداية: ٥٠/١.

وأما علته في نقل الحركة على لام التعريف وإن كانت مع الهمزة في كلمة وهو لا ينقل إلا إذا كان الساكن من كلمة والهمز من كلمة أخرى؛ فلأن لام التعريف منفصلة في الأصل^(١)، ألا ترى أن العرب تسكت عليها عند التذكُّر، فتقول: ال رَجُل، ثم تنطق بما بعد اللام منفصلاً، وفي ذلك أنشدوا:

دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَاً وَالْحَقْنَا بِأَلْ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلٍ^(٢)

(معناه)^(٣): حسب^(٤)، فقد نطق بلام التعريف منفصلة مما بعدها^(٥)، فلهذا نقل إليها حركة الهمزة، وأجراها بحرى المنفصل^(٦).

وأما هاء السكت في نحو: ﴿كُتَابِيهِ﴾ ﴿إِنِّي﴾ إنما لم تنقل إليها الحركة؛ لأن الهاء فيه للسكت، وهاء السكت إنما يؤتى بها للوقف^(٧)، فلا حظ لها في الحركة، فالهمزة منقطعة عن الهاء، فلهذا لم تنقل إليها الحركة.

وأما علة من روى عن ورش فيها نقل الحركة فإنه اعتمد على مذهب القراء في إثبات هذه الهاء وصلباً ووقفاً، فهي عندهم كاهاء الأصلية، فنقل إليها الحركة كما ينقل إلى الحرف الأصلي^(٨).

فصل: فإن قلت: التثوين نون ساكنة زائدة لا صورة لها في الخط^(٩)، فكيف قال صاحب الكتاب: «وسواء كان ذلك الساكن تثويناً أو غيره»، فكيف تنقل الحركة إلى حرف لا صورة له؟

١ - انظر: إبراز المعاني: ٤٠٤/١.

٢ - البيت يُنسب لذي الرمة، انظر: الكتاب: ١٤٧/٤، واللسان: ٦/١٥.

٣ - في (ب) و(ج): «معناها».

٤ - انظر: أساس البلاغة للزمخشري: ٣٢/١، والمحكم لابن سيده: ٣٠٩/٧، والمشوّف المعلم للعكبري: ٩٣/١.

٥ - وإنما أعادها لتتمام الوزن.

٦ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ٥١/١.

٧ - فليست بحرف أصلي من الكلمة.

٨ - انظر: إبراز المعاني: ٤٢٣/١، والكشف: ٩٣/١.

٩ - انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ص ٤.

فالجواب: هو وإن لم يكن له صورة في الخط إلا [أنه]^(١) يجري عندهم مجرى حرف أصلي^(٢)، الدليل على ذلك أنهم يركونه لالتقاء الساكنين، كقوله تعالى: ﴿مبينٌ ﴿ أن اعبدوا الله﴾^(٣) [نوح: ٢، ٣]، ويحذفونه لالتقاء الساكنين في نحو قوله تعالى: ﴿وقالت اليهود عزيرُ ابنُ الله﴾^(٤) [التوبة: ٣٠]. وإنما منعهم أن يجعلوا له صورة؛ لئلاً يشتبه بالنون الأصلية^(٥)، ولهذا سموه تنويناً، فرقاً بينه وبين النون الأصلية^(٦).

-
- ١ - وهو الصواب، كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «أنهم».
 - ٢ - ويسمى نون الصرف. انظر: الجمل في النحو للفراهيدي: ص ٣١٥.
 - ٣ - وذلك لجميع القراء؛ لأنه لا يجوز الجمع بين ساكنين.
 - ٤ - وذلك في قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة. انظر: التبصرة: ص ٥٢٧، والتيسير: ص ١١٨، والنشر: ٣٧٩/٢. وانظر: الإملاء للعكبري: ١٣/٢، وشرح الهداية: ٣٢٩/٢.
 - ٥ - فتلتبس الكلمة بغيرها، وذلك نحو: سُمُّ، إذا كتب بالنون تكون: سمن، فتشتبه بغيرها ونحو ذلك.
 - ٦ - انظر: شرح الهداية: ٨٩/١.

قال صاحب الكتاب:

«باب الهمزة التي تُتْرَكُ من غير نقلٍ في الكلمة الواحدة^(١)»

أما الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها فإن ورشاً يعتبر ما قبلها «...» إلى آخر الباب.
قال الشارح: اعلم أن صاحب هذا الكتاب قد صَعَّبَ هذا الباب على المبتدئين، فطوَّلَ فيه، وكَثَّرَ فصوله وأمثله من غير حاجة تدعوا إلى ذلك^(٢)، وأنا أقرِّبه وأهذبه، وأختصر وأحذف جميع ما مثل به وحشا به الكتاب؛ ليسهل ذلك على من أراده في أسرع وقت إن شاء الله.

وبعد: فإن أصحاب التخفيف هم ورش وأبو عمرو في إحدى روايتيه^(٣) وحمزة وهشام عند الوقف خاصة، وأنا أذكر ما تركه كل واحد منهم بحجته في موضعه إن شاء الله [تعالى]^(٤).

اعلم وفقنا الله وإياك أن هذه الهمزة تقع على ضريين: ساكنة، ومتحركة، ولا يكون الحرف الذي يليها من قبلها إلا متحركاً^(٥)، وهي تقع فاء الفعل وعينه [أ/١١] ولامه في الأسماء والأفعال، فمثالها في الاسم إذا كانت (الفاء)^(٦) كقوله تعالى: ﴿مَنْ تَأْوِيلُ﴾ [يوسف: ٦]، و﴿مَأْوَاهُ﴾^(٧). ومثالها إذا كانت عيناً في الاسم أيضاً نحو: ﴿الرَّأْسُ﴾ والكأس^(٨)، ولا أعلم جاءت الهمزة لأمّاً في اسم^(٩).

١ - يعني بذلك: الهمز المفرد الذي لم يُسبق بساكن آخر في كلمة قبله.

٢ - من ذلك أنه فرَّق أمثله في فصول، وكان يستطيع جمعها تحت قاعدة واحدة في فصل واحد، مثل:

متصرفات الإيواء، فإنه كرر عدة أمثلة لها. انظر: العنوان: ص ٤٩، ٥٠.

٣ - وهي رواية السوسي. انظر: النشر: ١/٣٩١، ٤٠٨، ٤٢٨، ٤٩١.

٤ - زيادة من (ج).

٥ - إذ لو كان ساكناً فإنه لا يدخل في هذا الباب، بل يكون من الباب السابق.

٦ - في (ب) و(ج): «فاء».

٧ - فوزن تأويل: تفعيل، ومأواه: مفعلة، فالهمزة فاء الكلمة.

٨ - فوزن الرأس والكأس: الفُعْل، فالهمزة عين الكلمة.

٩ - وقد جاءت نحو: لؤلؤ على وزن: فُعْل، فالهمزة لام الكلمة، والله أعلم.

وأما مثالها إذا كانت [فَاءٌ] ^(١) في فعل نحو: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ﴾ ^(٢) [التوبة: ٥٤]، وأما مثالها إذا كانت عيناً في الفعل نحو: ﴿بِئْسَ﴾، و﴿بِئْسَمَا﴾ ^(٣) [البقرة: ٩٠]، ومثالها إذا كانت لاماً من الفعل نحو: جئتم وجئنا ^(٤)، ونحو قوله تعالى: ﴿فَادَارَأْتُمْ﴾ ^(٥) [البقرة: ٧٢].

فأما مذهب ورشٍ في هذه الهمزات التي يتركها إذا كانت فاءً فلا يخلو: إما أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة ترك همزها في جميع القرآن، إلا ما كان من باب الإيواء، نحو: المسأوى، ومأواكم، ومأواهم، و﴿فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، فإنه يهمزه كله ^(٦)، وكذلك إن كانت ساكنة عيناً، فإنه همزها كلها في جميع القرآن، إلا أربعة مواضع فإنه يترك همزها، وذلك في فعلين: بئس، وبئس ما، وفي اسمين نحو: البئر والذئب.

فإن كانت الهمزة الساكنة لاماً همزها، ولم يترك منها شيئاً، نحو: ﴿فَادَارَأْتُمْ فِيهَا﴾ ^(٧).

وأما الهمزة المتحركة فنحو: ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و﴿المؤلفة﴾ [التوبة: ٦٠]، و﴿مُؤَذَّنٌ﴾ [يوسف: ٧٠]، فإنه ترك (ذلك أيضاً) ^(٨) كله، وقد استثني من المتحركة شيئاً فهمزه نحو: ﴿وَلَا يُؤْوِدُهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿تُؤْزِهِمْ﴾ [مريم: ٨٣]، وكذلك ﴿مَأْبَأٌ﴾ و﴿مَأْبٍ﴾ و﴿مَأْرَبٍ﴾ و﴿مَا تَأْخُرُ﴾ و﴿فَأَذِّنْ﴾ ^(٩).

١ - وهو الصواب كما في (ب) و(ج)، وكانت في الأصل: «لاماً».

٢ - فيأتون على وزن: يَفْعُونَ، فالهمزة فاء الكلمة.

٣ - فوزن بئس: فعل، فالهمزة عين الكلمة.

٤ - فوزن جئتم: فُلْتُمْ، وجئنا: فِلْنَا، فالهمزة لام الكلمة.

٥ - فوزن آدارأتم: إِفَاعَلْتُمْ، فالهمزة لام الكلمة.

٦ - انظر: التيسير: ص ٣٤، ٣٥، والنشر: ١/٣٩١، والهادي: ٦/ب.

٧ - انظر: الإقناع: ص ٢٥٦، والتيسير: ص ٣٤، ٣٥، والنشر: ١/٣٩١.

٨ - في (ب) و(ج): «أيضاً ذلك».

٩ - فترك الهمزة مفتوحة بعد ضم، وقد فاق صاحب العنوان الشارح في تععيد هذه القاعدة - أعني: الهمزة المتحركة - فقال ما مفاده: حقق ورش كل همزة متحركة إلا في موضعين: ﴿لَللَّاءِ﴾ حيث وقع، أو كان الهمز مفتوحاً وما قبله مضموم. انظر: العنوان: ص ٥٠، وهذا منطبق على ما مثل له الشارح، إلا أن التمثيل وحده لا يكفي في تععيد القواعد. وانظر فيما تقدم: التبصرة: ص ٢٩٥، والتيسير: ص ٣٤، ٣٥، والنشر: ١/٣٩٥.

التعليل: أما علته في ترك الهمزة فإنه أراد بذلك التخفيف^(١)، فأما استثناءه باب الإيواء، نحو: ﴿تَوَوِي إِلِيكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿الَّتِي تَوَوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]؛ لأن التسهيل فيه أثقل من الهمز، لاجتماع واوين، إحداهما مكسورة والأخرى مضموم ما قبلها، فلما كان تسهيلها يؤدي إلى الثقل همزه، وترك الهمز إنما المراد منه التخفيف، وحمل عليه بقية باب الإيواء، ليكون الحكم فيه واحداً^(٢).

وأما علته في استثناءه الهمزات التي همزها من الهمزة المتحركة، نحو: ﴿وَلَا يُؤُودُهُ﴾ و﴿تَوَزَّهُمْ﴾ لأنه لو سهله لجعله بين بين على أصل التسهيل، والتسهيل على هذه الصورة يقرب من الساكن، ولهذا فرَّ منه فهمزه، وكان التحقيق أولى به^(٣).

فصل: وصورة التخفيف أن تقلب الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها، فتقلبها مع الفتحة ألفاً كقوله تعالى: ﴿يَأْتِي﴾، ومع الضمة واواً نحو قوله: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَات﴾، ومع الكسرة ياءً نحو: ﴿الَّذِي أَوْقَمْنَ﴾^(٤) [البقرة: ٢٨٣].

واعلم أن التخفيف لغة أهل الحجاز^(٥).

وإنما سهل ورش الهمزة إذا كانت فاء من الفعل دون العين واللام أن من مذهب تسهيل الهمزة المبتدأة بنقل حركتها إلى ما قبلها، والهمزة التي هي فاء من الفعل في حكم المبتدأة، فسهلها دون غيرها، جرياً على أصله، وطرذاً لعادته، وتخفيف فاء الكلمة أولى، وهو الذي اعتمد عليه ورش، ولا سيما إذا كانت ساكنة، فإن سكونها قد زادها ثقلاً؛ لأنه أمسكها عن الخروج بسرعة^(٦).

١ - انظر: الإملاء للعكبري: ١/١٢، والموضح: ١/٢٤٠.

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/٥٥، والكشف: ١/٨٠، ٨١.

٣ - انظر: الكشف: ١/٨٢.

٤ - انظر: إبراز المعاني: ١/٣٨٧، ٣٨٨، وسراج القاري: ص ٧٥.

٥ - انظر: الكتاب: ٣/٥٤٣، والكشف: ١/٨١.

٦ - انظر: إبراز المعاني: ١/٣٨٨.

فأما مذهب قالون في بسس ومذهب [١١/ب] الكسائي في الذيب فنذكرهما في موضعهما إن شاء الله تعالى.

والذي يُعرف به أن همزة فاء من الفعل أحد ثلاثة أشياء:

أحدها: أن تقع بعد همزة وصل، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتُوا صَفًّا﴾ [طه:٦٤]، ﴿فَأَتُوا حَرثَكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣].

والثاني: أن تأتي ساكنة بعد ميم، نحو: ﴿مَأْمُونٌ﴾ [المعارج:٢٨]، و﴿مَأْكُولٌ﴾ [الفيل:٥].

والثالث: أن تأتي بعد حروف المضارعة الأربعة^(١)، نحو: ﴿نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا﴾ [الأنبياء:٤٤]، ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ﴾ [التوبة:٥٤].

أما قوله: «الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها فإن ورشاً كان يعتبر ما قبلها، فإن كان أحد ستة أحرف وهي هجاء: متوفين، فإنه قلب الهمزة الساكنة التي بعده ألفاً في الوصل والوقف، وحققتها فيما سوى ذلك، وإنما تركها لأنها فاء الكلمة، وقد ذكرنا أن فاء الكلمة (تركها)^(٢) كلها إلا باب الإيواء^(٣)».

وقوله: «وخالف أصله مع ثلاثة أحرف (منها)^(٤)، وهي هجاء موف»، فأما الميم فإنما خالف أصله معها لما ذكرناه من الاستثقال، لا لأجل الميم^(٥). وكذلك الواو إنما خالف أصله معها في قوله: ﴿بِئْسَ الْأَخْرَجُ﴾ [الحج:٢٦]، ليس من أجل الواو، إلا لأنها لام الكلمة^(٦)، وقد

١ - المجموعة في قولك: «أنيت»، انظر: شرح الأزهرى على الأجرومية: ص ٤٢.

٢ - انظر فيما تقدم: سراج القاري: ص ٧٥.

٣ - في (ب) و(ج): «بتركها».

٤ - قد تقدم قبل قليل.

٥ - سقطت من (ج).

٦ - وقد تقدم قبل قليل.

٧ - وقد تقدم قبل قليل.

ذكرنا أنه لم يترك شيئاً من الهمزات التي هي لام الكلمة. وأما الفاء في قوله: ﴿فأووا إلى الكهف﴾ [الكهف: ١٦]، فإنه داخل في باب الإيواء كذلك.

قوله: فأما الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها فإنه كان يعتبر ما قبلها، فإن كان أحد أربعة أحرف وهي هجاء متين، فإنه قلب الهمزة واواً في الوصل والوقف، وحققتها فيما سوى ذلك.

وقوله: «وخالف أضله مع التاء في قوله: ﴿تؤوي إليك﴾ في الأحزاب، و﴿تؤيه﴾ في المعارج»، فقد ذكرناه^(١).

وقوله: «وأما الهمزة الساكنة المكسور ما قبلها فإنه لا يتركها إلا في بئس وما تصرف منه»، وقد ذكرنا أنه لم يهمز من العين إلا فجلين واسمين، وهمز جميع الباب.

وقوله: «وأما الهمزة المتحركة فإنه كان يحققها كسائر القراء، إلا في موضعين: أحدهما: لئلاً حيث وقع. والآخر: إذا كانت الهمزة مفتوحة، وقبلها أحد أربعة أحرف مضموماً، وهي هجاء متين، فإنه أيضاً ترك الهمز معهن؛ لأن الهمزة فيه فاء الفعل^(٢)، لا لأجل هذه الحروف، وقد ذكرنا ما استثنى القراء مع هذه الهمزة المتحركة^(٣).

١ - كل ذلك تقدم قبل قليل.

٢ - فاء الفعل مفتوحة بعد ضم.

٣ - كل ذلك تقدم. والمستثنى هو ما سوى الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها. وقد تابع صاحب العنوان في تأصيله ابن غلبون. انظر: التذكرة: ١٧١/١ وما بعدها.

قال صاحب هذا الكتاب:

«باب الهمزة الساكنة التي هي فاءٌ من الفعل

هذه الهمزة أصلية، ولكن لا يمكن النطق بها؛ لسكونها، فتجتلب لها همزة الوصل، ليتوصل إلى النطق بها...» إلى آخر الباب.

قال الشارح: اعلم أن الهمزة الأصلية تكون ثابتة في الفعل الماضي والمستقبل، فمثال وقوعها في الماضي نحو قولهم: أكل، ومثال وقوعها في المستقبل كقولهم: يأكل، فتجدها ثابتة في الفعل كيف تصرف^(١).

وأما همزة الوصل فلا تدخل إلا إذا كان الحرف الثاني من المستقبل^(٢) ساكناً، فاجتلبوا همزة الوصل؛ لابتدأوا بها، ولتوصلوا بها إلى [أ/١٢] النطق بالساكن^(٣). [ولم]^(٤) اجتلبت هذه الهمزة من بين سائر حروف المعجم؛ ففي ذلك للنحويين مذهبان: فمذهب ابن كيسان^(٥) أنها اجتلبت دون سائر حروف المعجم؛ لأنها أول الحروف

١ - وفي الأمر مثل: إئت، وفي الاسم نحو: أمر، لأنها أصلية من بنية الكلمة.
٢ - وذلك عند صياغة فعل الأمر منه؛ فإنك تحذف حرف المضارعة، فإن كان ما بعده متحركاً نظقت به، وإن كان ساكناً أتيت بهمزة الوصل انظر: شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: ص ٣٥٦. وتدخل على الاسم نحو: ائنان، وتدخل على مصادر الأفعال نحو: استغفار، فلا تختص بالمستقبل فقط. انظر: الأصول في النحو لابن السراج: ٣٦٧/٢، ٣٦٨.

٣ - انظر: الكتاب: ١٤٤/٤.

٤ - كان في جميع النسخ: «وإنما»، وصحح كما ترى.

٥ - هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، كان أحد المذكورين بالعلم والمصوفين بالفهم، وكان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين، مات سنة تسع وتسعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد: ٣٣٥/١، ومعجم الأدباء: ١٣٧/٧.

خروجاً، لأن مخرجها من الحلق مما يلي الصدر^(١). وقال غير ابن كيسان: إنما اجتلبت دون غيرها؛ لأنها أول حروف المعجم^(٢).

واختلف النحويون فيها: هل هي همزة أم ألف؟ فقال بعضهم: هي همزة، لأنها متحركة، والألف لا تكون إلا ساكنة، وإنما سموها ألفاً وهي همزة؛ لأنها تكتب على صورة الألف في بعض أحوالها^(٣).

فإن قلت: لم سموها همزة وصل؟

فقل: إنها إنما اجتلبت ليتوصل بها إلى الساكن^(٤)، وكان الخليل^(٥) (رحمه الله)^(٦) يسمي همزة الوصل: سلم اللسان^(٧).

قال صاحب الكتاب: «(فإذا)^(٨) اتصل بهذه الهمزة شيء من قبلها فإن همزة الوصل تذهب للاستغناء عنها، ويقع في الأصلية الاختلاف».

١ - وسيأتي، وهذا القول يرد عليه أن حروف الذلق تخرج من الطرف، فهي أولى بالاجتلاب؛ لأن المفترض أن يراعى هنا في القرب والبعد الفم لا الصدر.

٢ - وهذا يرد عليه أن ترتيب الحروف لا علاقة له بالنطق. وأحسن ما قيل في ذلك ما ذكر ابن جنس في سر الصناعة: ١/١١٣، قال: «لما أرادوا حرفاً يُتَبَلَّغُ به في الابتداء ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله، أتوا بالهمزة التي تحذف في أكثر الأحوال، وهي أصل للتخفيف، فكيف بها إذا وهي زائدة».

٣ - ومن قال إنها همزة ابن جنس في سر الصناعة: ١/١١٣. ومن قال إنها ألف سيبويه في الكتاب: ٤/١٤٧. وانظر: التمهيد لابن الجزري: ص ٦٧، وشرح الأشموني: ٤/٢٧٣، وجمع الهوامع للسيوطي: ٢/٢١١. والحق إنها همزة لفظاً صورتها صورة الألف، وبه يجتمع شمل الخلاف.

٤ - انظر: المنح الفكرية على متن الجزرية لملا علي قاري: ص ٣٤٠.

٥ - هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمر الفراهيدي، كان إماماً في علم النحو، وهو مستنبط علم العروض، وهو شيخ سيبويه، كان رجلاً صالحاً عاقلاً حليماً وقوراً، توفي سنة سبعين ومائة. انظر: معجم الأدباء: ٣/٣٠٠، ووفيات الأعيان: ٢/٢٤٤.

٦ - سقطت من (ج).

٧ - لأنها توصله فتمكّنه من النطق بالساكن. انظر: شرح الأشموني: ٤/٢٧٣، والمنح الفكرية غلى متن الجزرية: ص ٣٤٠.

٨ - في (ج): «إذا اتصل».

قال الشارح: إن كان ما قبلها مفتوحاً أبدلوها^(١) ألفاً في اللفظ، كقوله: ﴿لقاءنا انت﴾ [يونس: ١٥]، و﴿إلى الهدى اتتنا﴾ [الأنعام: ٧١]. وإن كان مكسوراً أبدلوها ياءً ساكنة في اللفظ [كقوله: ﴿الذي أوْتَمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. وإن كان مضموماً أبدلوها واواً ساكنة في اللفظ^(٢)، كقوله: ﴿يا صالحُ اتتنا﴾ [الأعراف: ٧٧]، و﴿قال الملك اتوني به﴾^(٣) [يوسف: ٥٠]، وقد تقدم ذكر الاحتجاج على التسهيل والتحقيق^(٤) فيما تقدم.

١ - يعني ورشاً وأبا عمرو.

٢ - هذه زيادة من (ب) و(ج).

٣ - انظر: التذكرة: ١/١٨٣، ١٨٤، والتيسير: ص ٣٤، ٣٦، والنشر: ١/٣٩١، ٣٩٢.

٤ - لم يذكر علة التحقيق، ولكنها معلومة؛ لأنها جاءت على الأصل. انظر: شرح الهداية: ١/٥٦، والموضح: ص ٢٣٩.

قال صاحب الكتاب:

«باب مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن

روى السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يترك كل همزة ساكنة في القرآن، ويبدل منها حرفاً من جنس حركة ما قبلها، إلا في خمسة وثلاثين موضعاً خالف أصله، فهمزها: ما كان سكون الهمزة فيه علامة للجزم، نحو قوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿أَوْ نَسَأَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، و﴿إِنْ تَصْبِكُ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠]... إلى آخر الباب.

قال الشارح: اعلم أن المصنفين قد اختلفت أقوالهم في مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن، فمنهم من يرويها عن أبي عمرو بكماله^(١)، ومنهم من يرويها عن السوسي^(٢)، ومنهم من يرويها عن سبعة من أصحاب أبي عمرو^(٣). وقال صاحب التيسير: كان أبو عمرو إذا قرأ في الصلاة أو أدرج^(٤) قراءته أو قرأ بالإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة، سواء كانت فاء أو عيناً أو لاماً، إلا في خمسة وثلاثين موضعاً^(٥)، وصاحب العنوان ذكر ترك الهمز عن السوسي، ثم ذكر التخيير عن أبي عمرو في كلتا روايتيه، وذكر أيضاً أنه استثنى خمسة وثلاثين موضعاً^(٦)، وذكر غيره ثلاثة وثلاثين موضعاً، ولم يذكر الموضعين اللذين في الأنعام والشورى، وهما قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] و﴿إِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتَمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤].

قال الشارح: ويجمع هذه الخمسة وثلاثين موضعاً التي ذكرها خمسة مغان:

- ١ - انظر: الإرشاد للقلانسي: ص ١٦٨، والنشر: ٢٧٦/١.
- ٢ - انظر: الكافي: ص ٢٦، والنشر: ٢٧٦/١.
- ٣ - هم اليزيدي وأبو زيد ويعقوب وشجاع وأوقية والزيني والسوسي. انظر: الروضة: ص ٢٧١.
- ٤ - معنى الإدراج: الإسراع في التلاوة. انظر: النشر: ٣٩٢/١.
- ٥ - انظر: التيسير: ص ٣٧.
- ٦ - انظر: التلخيص: ص ١٤٨-١٥٠، والتيسير: ص ٣٧، والنشر: ٣٩٢/١.
- ٧ - هذا صنيع الإمام الهمداني في كتابه غاية الاختصار. انظر: غاية الاختصار: ١/١٩٨-٢٠٠. وإنما لم يعدّهما لأنهما في الوصل غير ساكنين، بل يتحركان لالتقاء الساكنين.

أحدها: أن يكون سكون الهمزة علامة للجزم، وجملته تسعة عشر موضعاً، كما ذكر، أول ذلك في البقرة قوله تعالى: ﴿أَوْ نَسَاهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، و﴿تَسْؤُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠] في آل عمران، و﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣] في النساء، و﴿تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] [١٢/ب] في المائدة، وفي الأنعام ثلاثة مواضع: ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩]، و﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، وفي التوبة: ﴿تَسْؤُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠]، وفي إبراهيم: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وفي سبحان موضعان: ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْهِمِكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، وفي الكهف: ﴿وَيَهَيِّئْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، وفي الشعراء: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ﴾ [الشعراء: ٤]، وفي سبأ: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ﴾ [سبأ: ٩]، وفي فاطر: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [فاطر: ١٦]، وفي يس: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ [يس: ٤٣]، وفي [حم عسق]^(١) موضعان: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٤] و﴿إِنْ يَشَأْ يُسَكِّنِ الرَّيْحَ﴾ [الشورى: ٣٣]، وفي النجم: ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ﴾ [النجم: ٣٦].

وأما قول صاحب هذا الكتاب: «مما (قد)^(٢) دخل عليه حرف جازم، أو كان جواباً لمجزوم^(٣)، أو معطوفاً على مجزوم».

فأما مثال ما دخل عليه الجازم، فنحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَصْبِكُ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠]، فإن شرطية، وتصبك مجزوم بالشرط^(٤)، وتسؤهم جواب الشرط، فسكونها علامة للجزم^(٥).

١ - وفي (ب) و(ج): «عسق»، وكان في الأصل: «جمعسق».

٢ - سقطت من (ج).

٣ - لعله يعني به قوله تعالى: ﴿وَيَهَيِّئْ لَكُمْ﴾ فهو معطوف على جواب الطلب المجزوم في قوله: ﴿فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ﴾، والمعطوف في حكم المعطوف عليه.

٤ - وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره.

٥ - لأن الشرط يقتضي فعلين، بمعنى أنه يجزم فعلين: الأول فعله، والثاني جوابه. انظر: شرح الوافية نظم الكافية: ص ٣٥٢ بتصرف.

وأما مثال ما كان معطوفاً على مجزوم، فنحو قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسْأُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فما شرطية، ونسخ جزم بها، و أو نساها معطوف عليه بأو، وعلامة جزمه سكون الهمزة^(١).

التعليل: أما علة أبي عمرو في استثنائه التسعة عشر موضعاً أنه كره أن تترك الهمزة فيما كان سكونه علامة الجزم؛ كراهة أن يلتبس المعنى، وأن يخرج من معنى إلى معنى آخر، ألا ترى إلى قوله: ﴿أَوْ نَسْأُهَا﴾ أنه لو ترك همزه فقراً: أو نساها، لالتبس بما يكون من النسيان الذي هو ضد الذكر، وإذا حصل الالتباس صار الفعل كأنه معرب بالحركات، إلا أن الحركة لا تظهر، بل هي مقدره، لأنه لو كان مجزوماً لكان علامة جزمه سقوط الألف^(٢)، والكلمة على قراءته من الترك، أي: نتركها^(٣) ثم لا ننسخها^(٤).

وعلة نشأ ونظائره أنه همزه كراهية توالي الإعلاجات وكثرتها، لأن الكلمة قد اعتلت، [ألا ترى أن نشأ قد اعتلت]^(٥) بانقلاب يائها ألفاً^(٦)، وبسقوطها لالتقاء الساكنين^(٧)، و(قد)^(٨) اعتل بحذف الحركة لدخول الجازم^(٩)، فاجتمع فيه ثلاثة إعلاجات،

١ - لأن أو من حروف العطف، وحروف العطف تتبع ما بعدهن ما قبلهن في الإعراب. انظر: الأصول في النحو: ٢/٥٥.

وانظر في المواضع السابقة: التيسير: ص ٣٧، وجامع البيان: ورقة ١٠١، ١٠٢، والنشر: ١/٣٩٢، ٣٩٣.

٢ - لأنه فعل معتل ناقص، قال ابن مالك عن المعتل الآخر بالواو أو الياء أو الألف:

..... واحذف جازماً ثلاثهن تقض حكماً لازماً

انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ١٩.

٣ - لأن الإنشاء معناه: الترك، انظر: تفسير الطبري: ١/٣٨١.

٤ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٦٤، وشرح الهداية: ١/٥٤.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - فإن أصل الألف في شاء ياءً، لأن مصدرها شيء، والتصريف يرد الأشياء لأصلها، وتبدل الألف من الياء بشروط عشرة كلها متوافرة في شيئاً التي هي أصل شاء. انظر: أوضح المسالك لابن هشام: ٤/٣٩٤، ٣٩٦.

٧ - وهما الهمز للجزم، والألف الذي قبله.

٨ - سقطت من (ب) و(ج).

٩ - فإن أصل حركة الهمزة الضمة، فحذفت لأجل الجزم.

فلو خفف لا كان ذلك إعلالاً رابعاً، وهم يستثقلون اجتماع إعلالين، فهذا أولى بالاستثقال، فلذلك همزه^(١).

فصل:

والمعنى الثاني من معاني الهمز: وهو ما كان سكون الهمزة فيه علامة للبناء^(٢)، وجملته أحد عشر موضعاً، في البقرة: ﴿أَنِبْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، وفي الأعراف: ﴿أَرْجِنَهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، وفي يوسف: ﴿نَبْتْنَا﴾ [يوسف: ٣٦]، وفي الحجر: ﴿نَبِيٌّ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩] و﴿نَبِيَّهُمْ﴾ [الحجر: ٥١]، وفي سبحان: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٤]، وفي الكهف: ﴿وَهَيئَ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠]، وفي الشعراء: ﴿أَرْجِنَهُ﴾ [الشعراء: ٣٦]، وفي القمر: ﴿وَنَبِيَّهُمْ﴾ [القمر: ٢٨]، وفي العلق موضعان: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، و﴿أَقْرَأْ وَرَبِّكَ﴾^(٣) [العلق: ٣].

التعليل: إنما همز هذا الفصل أيضاً لأن فعل الأمر المواجه^(٤) إذا لم يكن فيه حرف المضارعة^(٥) مبني عند البصريين^(٦)، فإن كان كذلك فسكون الهمزة فيه (علامة للبناء، فلو تركها لا اختل هذا المعنى^(٧))^(٨).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٨٥، وشرح الهداية: ص ٥٤.

٢ - أي: أنه يلزم حالة واحدة، وهي السكون في جميع أحواله.

٣ - لأنها كلها أفعال أمر، وهو مبني دائماً، قال ابن مالك: * وفعل أمرٍ ومضي بُنيًا * انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٨. وانظر في المواضع: التيسير: ص ٣٧، والسبعة: ص ١٣٣. وقد عبّر عن البناء بالجزم، فألحق مواضع البناء بمواضع الجزم، وهذا رأي الخليل بن أحمد، انظر: الجمل في النحو: ص ١٩٠، وانظر: النشر: ٣٩٣/١.

٤ - أي: المواجه للأمر بنفسه، دون لام الأمر الداخلة عليه في نحو: ليتفعل.

٥ - وعليه لا بد أن يخلو من لام الأمر؛ لأن الفعل المضارع لا يدل على الأمر إلا باللام.

٦ - وقال الكوفيون: هو معرب بالجزم. انظر: شرح الوافية نظم الكافية: ص ٣٥٧.

٧ - أي: لا اختل كونه مبنياً على السكون الظاهر على الهمز، فحافظ على هذا المعنى حتى لا يختل بمحافظته على الهمز وسكونه. انظر: إبراز المعاني: ٣٩٣/١، والتذكرة: ١٨٧/١.

٨ - سقط من (ج).

فصل:

والمعنى الثالث: أن يكون ترك الهمز فيه أثقل من الهمز، وذلك [١٣/أ]. [في] (١)

موضعين: ﴿تؤوي إليك﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿تؤويه﴾ [المغارج: ١٣].

التعليل: وجه الثقل في ذلك أنه لو خفف الهمزة لأبدلها واو أو ساكنة، وبعدها واو مكسورة، وذلك أثقل من الهمزة، وترك الهمز إنما هو للتخفيف، فلما كان هذا يؤدي إلى الثقل لم يتركه (٢).

والمعنى الرابع: الالتباس، وذلك في موضع واحد، وهو قوله تعالى في مريم: ﴿أثأثاً

ورثياً﴾ (٣) [مريم: ٧٤]، لأنه لو ترك [همزه] (٤) لالتبس بما لا أصل له في الهمز، لأنه عنده من الرُّؤاء، وهو ما يظهر على الإنسان من الحسن وزبي المنظر، فلو ترك همزه لالتبس بالرِّي، الذي هو ضد العطش، فكان همزه أولى. ولهذا المعنى كره بعض القراء الوقف لحمزة بغير همز، ووقف عليه بالهمز (٥).

والمعنى الخامس: أن يكون ترك الهمز فيه يخرج من لغة إلى لغة، وذلك نحو:

﴿مؤصدة﴾ [البلد: ٢٠] في الموضعين (٦).

وعلة همزه أن مؤصدة فيها لغتان: الهمز وعدم الهمز، تقول: أصدتُ الباب وأوصدته، إذا أطبقته، فالهمز لغة قوم، وترك الهمز لغة أخرى، فلو ترك همزه لالتبست إحدى اللغتين بالأخرى (٧).

١ - كما في (ب) و(ج) وحاشية الأصل.

٢ - انظر: التلخيص: ص ١٥٠، والتيسير: ص ٣٧، والنشر: ٣٩٣/١.

٣ - انظر: سراج القاري: ص ٧٧، وشرح الهداية: ٥٥/١.

٤ - انظر: التيسير: ص ٣٧، والسبعة: ص ٤١١، والنشر: ٣٩٣/١.

٥ - تصحيح من (ب) و(ج) وكان في الأصل: «أصله».

٦ - انظر: شرح الهداية: ٦٩، ٥٥/١، والكشف: ٨٦/١.

٧ - انظر: التيسير: ص ٣٧، والغاية لابن مهران: ص ٢٩٢، والنشر: ٣٩٣/١.

٨ - لأنها عنده من أصدتُ، فلو أبدل همزها ههنا لظنَّ أنها من لغة أوصدتُ كما يقرأ غيره. انظر:

إبراز المعاني: ٣٩٦/١، وشرح الهداية: ٥٥/١.

ذكر التعليل لأبي عمرو في تركه الهمزة الساكنة دون المتحركة:

فالجواب: أن الساكنة أثقل من المتحركة. الدليل على ذلك أنهم أجمعوا على إبدالها إذا اجتمعت مع همزة أخرى، نحو: آدم وآخر، ولم يجمعوا على إبدالها إذا كانت متحركة في نحو: أئمة، فدل ذلك على أن الساكنة أثقل من المتحركة، فلهذا سهّل الساكنة دون المتحركة^(١).

وقوله: «كان شيخنا يخير لأبي عمرو في كلتا روايتيه»^(٢).

شيخه الذي ذكره هو: أبو أحمد الطويل، المعروف بالسامري^(٣)، وقرأ شيخه بذلك على أبي الحسن علي بن الحسن الرّقّي الوزان^(٤)، وعلى أبي عمران موسى بن جرير النحوي^(٥)، وقرأ على أبي شعيب السوسي^(٦).

-
- ١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٨٥، وشرح الهداية: ١/٥٤، ٥٥.
 - ٢ - في ترك الهمزات السواكن وتحقيقتها. انظر: العنوان: ص ٥٢.
 - ٣ - هو عبد الله بن الحسين بن حسنون، أبو أحمد السامري، أخذ القراءة عن محمد بن حمدون، ويموت ابن المزرع، وابن مجاهد، وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي ويوسف بن رباح وعبد الجبار الطرسوسي، توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة. انظر: الغاية: ١/٤١٥، والمعرفة: ١/٣٢٧.
 - ٤ - هو علي بن الحسين، أبو الحسن الرّقّي الوزان، روى القراءة عن السوسي وقبل، وروى عنه القراءة عبد الله السامري. انظر: الغاية: ١/٥٣٤، والمعرفة: ١/٢٤٦.
 - ٥ - هو موسى بن جرير، أبو عمران الرّقّي، قرأ على السوسي، وقرأ عليه عبد الله السامري والحسين الدينوري، توفي في حدود عشر وثلاثمائة. انظر: الغاية: ٢/٣١٧، والمعرفة: ١/٢٤٥.
 - ٦ - هذا الإسناد لا يصح من وجهين: الأول: أن السامري لم يثبت أنه شيخ لأبي طاهر، وإنما شيخ شيخه: عبد الجبار الطرسوسي، وقد صرح أبو طاهر في العنوان بقوله: «وكان شيخنا...»، فلا يحتمل شيخ شيخه. ولعل شيخه الذي يقصده هنا: هو عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي، الذي لم يذكر الذهبي في معرفة القراءة: ١/٤٢٤، ومحمد بن الجزري في غاية النهاية: ١/١٦٤ شيخاً لأبي طاهر غيره. الثاني: أن التخيير هنا لأبي عمرو من روايته، وهذا الإسناد إلى السوسي فقط. وانظر في التخيير لأبي عمرو: المستنير: ص ٣٦٦، ٣٦٧.

قال صاحب الكتاب:

«باب مذهب حمزة وهشام في الوقف»

أما الهمزة الساكنة فإن حمزة يبذل منها في الوقف حرفاً من جنس حركة ما قبلها متوسطة كانت أو متطرفة، نحو: ﴿يَأْكُلُ﴾ و﴿الذئب﴾ و﴿يؤمنون﴾.

قال الشارح: اعلم أن هذا الباب يرويه أكثر المصنفين^(١) عن حمزة، ولا يترجمون لهشام فيه شيئاً^(٢)، وذكر بعضهم عن هشام فيه خلافاً^(٣).

فأما قول صاحب الكتاب: «أما الهمزة الساكنة...»، إلى آخر كلامه، أما قوله: ﴿يَأْكُلُ﴾ فإنه يبذل من الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها. وقوله: و﴿الذئب﴾، فإنه يبذل منها ياءً لانكسار ما قبلها. وقوله: يؤمنون، فإنه يبذل منها واواً لانضمام ما قبلها. ولم يأت في القرآن همزة متطرفة ساكنة قبلها ضمة^(٤). هذا مثال الهمزة الساكنة المتوسطة^(٥).

فأما مثال الساكنة المتطرفة [ولا]^(٦) يكون ما قبلها أبداً إلا متحركاً نحو: ﴿اقرأ﴾ و﴿إن نشأ﴾ وهذه قبلها مفتوح، فحمزة وهشام يبذلانها ألفاً، فإن انكسر [ب/١٣] ما قبلها أبدلاها ياءً نحو: ﴿نبي﴾ و﴿هي﴾^(٧).

١ - في هذا نظر، لأن التسهيل عنه رواية جمهور الشاميين والمصريين والمغاربة قاطبة، أما التحقيق فهي رواية سائر العراقيين. انظر: النشر: ٤٦٨/١. فالأكثر يروون عنه التسهيل كما ترى.

٢ - وإنما حمل بعضهم على ذلك أن حمزة عندهم قد اختص بهذا الباب؛ لأنه اشتهر عنه وحده، من حيث إن قراءته اشتملت على شدة التحقيق والترتيل والمد والسكت، فناسب التسهيل في الوقف. انظر: النشر: ٤٢٩/١، ٤٣٠.

٣ - في المتطرفة فقط. انظر: الروضة للمالكي: ٣٢٢/١، والنشر: ٤٦٨/١.

٤ - هذا سابق لأوانه؛ لأن الكلام لا يزال على المتوسطة.

٥ - وحكمها كما ذكر، سواء توسطت بنفسها كما مثل، أو بزائد نحو: ﴿فأووا﴾. انظر: الإقناع: ص ٢٦٤، والتيسير: ص ٣٩، والنشر: ٤٣٠/١، ٤٣١.

٦ - كما في (ب) و(ج) وهو الأولى.

٧ - ولم يأت في القرآن همزة متطرفة ساكنة سكوناً أصلياً قبلها ضم. انظر: التذكرة: ٢١٠/١، والتيسير: ص ٣٨، ٣٧، والنشر: ٤٣٠/١، ٤٣١، ٤٦٨.

ومثال المتطرفة المتحركة قد مثله صاحب (الكتاب^(١))^(٢).

فصل: فأما قول صاحب الكتاب: ﴿تَوَوِي﴾ و﴿تَوِيه﴾ فلحمزة في الوقف عليه هنا مذهبان:

أحدهما: أن يقف بواو واحدة مشددة، فيقول: تُوِي وتُوِيه؛ اتباعاً لخط المصحف، لأنهما كتبا فيه بواو واحدة، لأنهم قلبوا من الهمزة واوا ساكنة لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم أدغموها في الواو التي بعدها للمائلة^(٣).

والوجه الثاني: أن يقف عليهما بواوين، الأولى منهما ساكنة، والثانية مكسورة، فيقول: تُوَوِي تُوَوِيه؛ لأنهم أيضاً أبدلوا من الهمزة واوا ساكنة، ولم يدغموها في الواو التي بعدها، لأنها عارضة في الوقف غير لازمة^(٤).

والوجه الأول أجود؛ لوجهين: أحدهما: أنه أخف، والآخر: أن فيه اتباع المصحف^(٥).

فصل: قوله تعالى: ﴿وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]، قال صاحب الكتاب: «ويقف عليه بياء مشددة، هذا هو الاختيار في هذين الموضعين».

قال الشارح: أما قوله تعالى: ﴿وَرِيًّا﴾ في مريم، ففيه أيضاً مذهبان لحمزة:

أحدهما: أن تقف (عليه)^(٦) بياء مشددة، وهو المختار، فتقول: رِيًّا.

١ - أي: ما مثل به هو هنا أمثلة المتطرفة الساكنة وصلاً ووقفاً، أما المتطرفة المتحركة في الوصل التي تسكن

عند الوقف فقد مثل لها المصنف فذكر: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِي بِهِمْ﴾ و﴿يَتَفَيَّؤُ﴾ و﴿إِنْ أَمْرُو﴾ و﴿لَوْلُو﴾.

انظر: العنوان: ص ٥٣، وحكمها حكم المتطرفة الساكنة وصلاً ووقفاً. انظر: المصادر المتقدمة.

٢ - في (ب) و(ج): «هذا الكتاب».

٣ - انظر: التذكرة: ١/١٩٩، والتيسير: ص ٣٩، والكافي: ص ٢٩، والنشر: ١/٤٧١.

٤ - أي: لأن سكونها عارض للوقف وليس بلازم وصلاً ووقفاً. انظر: التبصرة: ص ٣١١،

والتذكرة: ١/١٩٩، والتيسير: ص ٣٩، والنشر: ١/٤٧١.

٥ - انظر: التذكرة: ١/١٩٩، وجامع البيان: ورقة ١٠٦/أ. ورجح الإظهار مكّي في التبصرة: ص ٣١١،

والرعيبي في الكافي: ص ٢٩.

٦ - سقطت من (ب) و(ج).

وقوله: «هو الاختيار»، إنما كان هذا هو الاختيار؛ لأنه كتب في المصحف بياء واحدة، وكان الأصل فيه ياءين، لأنهم أبدلوا من الهمزة ياءً ساكنة لسكونها، وانكسار ما قبلها، ثم أدغموها في الياء التي بعدها للمائلة^(١).

والمذهب الثاني: أن تقف بياءين: الأولى ساكنة، والثانية خفيفة مفتوحة، فتقول: ربيّاً؛ لأنهم - أيضاً - قبلوا من الهمزة الساكنة [ياءً ساكنةً]^(٢)، وإنما لم يدغموها في الياء التي بعدها لأنها عارضة في الوقف، فهي غير لازمة، فلذلك لم يدغموها^(٣).

التعليل: أما علة حمزة وهشام في تسهيل الهمزة المتطرفة دون غيرها في الوقف: أن الوقف موضع استراحة، ومن شأن الواقف في غالب الأمر أن لا يقف إلا وقد فتر: صوته، وضعف نفسه، فإذا حاول أن يقف على الهمزة، وهي حرف قويٌّ جلد، بعيد المخرج، بصوت فاتر منقطع تعذر (ذلك)^(٤) عليه، فسهلاً ليخف ذلك عليه، ويكون قد وافق أصحاب التخفيف، هذا في حال الوقف خاصة^(٥).

قال صاحب الكتاب:

«فصل: (فإن)^(٦) الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ساكن متوسطة كانت أو متطرفة فإنه يعتبر ذلك الساكن، فإن كان أصلياً نقل إليه حركة الهمزة أي حركة كانت، فحركه بها، وأسقط الهمزة، كقوله: النشأة... وما بعده من الأمثلة. وقوله: «إلا أن المتطرفة إذا نقل حركتها إلى ما قبلها حذفها، وأسكن الحرف المتحرك بحركتها للوقف، نحو: ﴿ذفء﴾ [النحل: ٥] و﴿الخبء﴾ [النمل: ٢٥]، وله أن يروم الحركة ويشمها في الجرور والمضموم».

١ - انظر: التذكرة: ١/١٩٩، والتيسير: ص ٣٩، والنشر: ١/٤٧١.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - انظر: التبصرة: ص ٣١١، والتيسير: ص ٣٩، والنشر: ١/٤٧١.

٤ - سقطت من (ج).

٥ - وأتبع المتوسطة المتطرفة في الحكم لقربها منها. انظر: شرح الهداية: ١/٥٧، ٥٦، والكشف: ١/٩٥، ٩٦.

٦ - في (ب) و(ج): «فأما».

قال الشارح: اعلم أن الهمزة على ضربين: [أ/١٤] تكون ساكنة ومتحركة، فالساكنة قد تقدم ذكرها، وأما المتحركة فما قبلها على ضربين: يكون ساكناً ومتحركاً، فإن كان متحركاً جعلت الهمزة بعده بين بين في كل القرآن^(١) إلا في موضع واحد، وهو أن تكون الهمزة مفتوحة وما قبلها مخالف لإعرابها، فإنها تقلب واواً إذا [فُتِحَتْ وَضُمَّ مَا قَبْلَهَا نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿يُؤَدُّهُ﴾]^(٢)، وإن انكسر ما قبلها قلبت ياءً نحو قوله: ﴿مُلِثْتُ﴾ وما (أشبهها)^(٣)، هذا حكمها إذا تحرك ما قبلها^(٤).

وأما إذا سكن ما قبلها فلا يخلو ذلك الساكن: إما أن يكون حرف مدّ ولين، أو غير حرف مدّ ولين، فإن كان غير حرف مدّ ولين حذف الهمزة وألقى حركتها على ذلك الساكن، نحو: ﴿النشأة﴾ فالشين ساكنة، والهمزة مفتوحة، فإذا وقف ألقى حركة الهمزة على الشين، فقال: النشأة، فتحركت الشين بالفتح بعد أن كانت ساكنة^(٥).

وأما قوله: «وله أن يروم الحركة ويشمها في المجرور والمضموم»^(٦).

قال الشارح: الروم والإشمام إنما [جازا]^(٧) في مثل هذا؛ لأن الحرف المتحرك بحركة الهمزة [حكمه]^(٨) كحكمها، وأنت لو وقفت على الهمزة المتحركة لجاز لك فيه الروم

١ - سواء كانت متوسطة بنفسها أو بزائد.

٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «إذا انفتح ما قبلها نحو قوله: ﴿يُؤَدُّهُ﴾».

٣ - في (ب) و(ج): «أشبهه».

٤ - انظر: التيسير: ص ٤٠، والنشر: ١/٤٣٨، ٤٣٩، والهادي: ورقة ٦/ب و٧/أ. وهذا حكم المتوسطة المتحرك ما قبلها، سواء كانت متوسطة بنفسها أو بزائد نحو: ﴿فبأي﴾. فأما المتطرفة المتحرك ما قبلها فهي الساكنة عروضا للوقف، وقد تقدم حكمها.

٥ - سواء في هذا الحكم المتوسطة - كما ذكر - أو المتطرفة نحو: ﴿دفء﴾. انظر: الإقناع: ص ٢٥٩، ٢٦٥، والتيسير: ص ٣٨، ٣٩، والنشر: ١/٤٣٢، ٤٣٣.

٦ - هذا الحكم خاص بالمتطرفة. انظر: التبصرة: ص ٣١٩، والتيسير: ص ٣٨، والنشر: ١/٤٦٣، ٤٦٤. والروم والإشمام يكونان في المرفوع والمضموم، ويختص الروم بالمجرور والمكسور. انظر: سراج القاري: ص ١٢٥.

٧ - هذا الصواب، كما في نسخة (ب)، وكان: «جاء».

٨ - زيادة من (ب) و(ج).

والإشمام، فكذلك ما حرك بحركتها من الحروف^(١)، ألا ترى أنك في الهمزة الساكنة إذا أبدلت منها حرفاً من جنس حركتها لم يجر لك في ذلك الحرف الروم والإشمام لكونه ساكناً محضاً^(٢).

وقوله: «والإسكان جائز، وهو الأصل».

وإنما كان الوقف بالإسكان هو الأصل لأن الوصل يكون بحركة^(٣)، وضده الوقف، فهو بغير حركة، فلهذا كان الأصل^(٤).

قال صاحب الكتاب: «وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة زائداً فلا يكون إلا أحد حروف المد واللين، فإن كان ياء أو واو أو قلب الهمزة التي بعده حرفاً من جنسه، بأي حركة تحركت، وأدغم ذلك الزائد فيه، كقوله تعالى: ﴿خَطِيئَةٌ﴾ و﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]، و﴿النسيء﴾ [التوبة: ٣٧] و﴿ثلاثة قروء﴾ [البقرة: ٢٢٨]».

قال الشارح: اعلم أن الواو والياء اللذين يقعان قبل الهمزة يكونان أصليتين وزائدتين، فإن كانتا أصليتين فحكمهما كحكم الحرف الصحيح، (مثاله)^(٥) قوله تعالى: ﴿بالسوء﴾ فإنه ألقى حركة الهمزة على الواو، فينطق بواو مكسورة بعد أن كانت ساكنة، فيقول: بالسو. وأما مثال الياء الأصلية فكقوله تعالى: ﴿كهية الطير﴾ [آل

١ - لأن حركته تدل على حركة الهمزة المخففة. انظر: الإقناع: ص ٢٥٩، والكشف: ١/١٢٤. وأولى من

هذا أن يقال: إنه جائز على القاعدة الأصلية: أن الروم والإشمام يجوزان في الحرف الساكن للوقف.

٢ - فكما لا يجوز في الحرف المبدل من الهمز الساكن الروم والإشمام - قال الشاطبي:

وأشتم ورؤم فيما سوى متبدل بها حرف مد

يعني: الهمز الساكن. انظر: سراج القاري: ص ٩٠ - كذلك لا يجوز في المبدل منه، ولكن هذا قياس مع

الفارق، فهذا حرف مد مبدل عن الهمز، وذلك حرف نقلت إليه حركة الهمزة.

٣ - يقصد حالة الوصل للحرف الموقوف عليه بالروم والإشمام، وإلا فالحرف الساكن يمكن وصله.

٤ - انظر: سراج القاري: ص ١٢٤.

٥ - في (ب) و(ج): «مثال ذلك».

عمران: ٤٩] فهو أيضاً يلقي حركة الهمزة على الياء فتفتح الياء بعد أن كانت ساكنة، فتقول: كهَيْئة، هذا حكمهما إذا كانتا أصليتين^(١).

فإن كانت الياء والواو زائدتين زيدال للمد لم يلق عليها حركة الهمزة، بل تبدل الهمزة مع الياء ياءً، نحو: ﴿حَطِيئَةٌ﴾، وتدغم الياء في الياء، وتقلب الهمزة مع الواو واواً، [وتدغم الواو]^(٢) في الواو نحو: ﴿قَرَوٌ﴾^(٣).

فأما قول صاحب الكتاب: «وإن كان الزائد ألفاً جعل الهمزة التي بعده [١٤/ب] بين بين؛ لأن الألف لا تدغم، نحو ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ [إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ]﴾^(٤) [الأنفال: ٣٤]».

قال الشارح: إن كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفاً سواء كانت الألف مبدلة من حرف أصلي^(٥)، أو كانت الألف زائدة للمد^(٦)، فإنك تبدل الهمزة التي بعدها ألفاً بأي حركة تحركت في الوصل، وتمد مداً من أجل اجتماع الألفين، وإن شئت حذفتم إحدى

١ - سواء كانتا حرفي مدّ نحو: ﴿بِالسُّوءِ﴾ و﴿لَيْسُوْءُوا﴾ و﴿سِيءٌ﴾ و﴿سَيْتٌ﴾، أو حرفي لين نحو: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ و﴿مَوْتَلَأَ﴾ و﴿شَيْءٌ﴾ و﴿كَهَيْئَةٍ﴾. انظر: التيسير: ص ٣٨-٤٠، والكافي: ص ٣١، والنشر: ١/٤٣٢، ٤٣٣. وكان على الشارح أن يلحق هذا النوع بما هو في حكمه؛ لأن قول صاحب العنوان: «فإن كان ساكناً أصلياً نقل إليه حركة الهمز» يشمل هذا النوع، فلا داعي لإرجائه إذاً.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - سواء كان الهمز متوسطاً نحو: ﴿حَطِيئَةٌ﴾، أو متطرفاً نحو: ﴿النسيء﴾، هذا بالنسبة للهمزة مع الياء، أما مع الواو فلم تأت إلا متطرفة نحو: ﴿قَرَوٌ﴾. انظر: التذكرة: ١/٢٠٤، ٢١٢، والتيسير: ص ٣٨، ٤٠، والنشر: ١/٤٣٢، ٤٣٣.

٤ - كما في (ب) و(ج).

٥ - نحو: ﴿دَعَاءٌ﴾ فإن الألف مبدلة من الواو، لأن دَعَاً أصلها: دَعَوَ، لأنك تقول عند إسناد الفعل إليك: دَعَوْتُ، أو من الياء لأنك تقول في إسناد الفعل إليك: دَعَيْتُ، فهما لغتان. انظر: القاموس: ٤/٣٢٩، ٣٣٠.

٦ - نحو: ﴿الشهداء﴾.

الألفين لأجل التقاء الساكنين، والجيد المدّ وإبقاء الألفين^(١)، وإنما أبدلت ألفاً ههنا؛ لأنها لما وقعت طرفاً (موقوفاً)^(٢) عليها سكنت على الأصل الذي يجب في كل موقوف عليه، فلذلك أبدلت ألفاً على كل حال، لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها؛ لأن الألف ليست بحاجز حصين، فكان الفتحة قد وليتها، أعني الهمزة الموقوفة عليها، فلذلك أبدلت ألفاً^(٣).

وقد ذهب قومٌ من القراء إلى أنهم يجعلون الهمزة الواقعة بعد الألف في حال الوقف بين بين، فإذا كانت مفتوحة جعلوها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مكسورة جعلوها بين الهمزة والياء إذا كانت الياء ساكنة، وتجعل بين الهمزة والواو الساكنة إذا كانت مضمومة^(٤)، والقول الأول أجود في العربية^(٥).

فصل: والذي تعرف به الزائد من الأصلي في هذا الباب أنك تعتمد إلى الكلمة، فترنها بفعل، فإن كانت الياء والواو والألف عين الكلمة، فهي أصلية، وذلك نحو قوله

١ - انظر: التذكرة: ٢١١/١، ٢١٢، والتيسير: ص ٣٨، والنشر: ٤٣٢/١، ٤٦٦، قال ابن الجزري: فإن حذف إحداهما فإما أن تقدرها الأولى أو الثانية، فإن قدرتها الأولى فالقصر ليس إلا؛ لفقد الشرط، وإن قدرتها الثانية جاز المد والقصر، فهو حرف مدّ قبله همز معيّر، وقد يجوز أن يكون متوسطاً لما ورد في سكون الوقف. انظر: النشر: ٤٦٦/١ بتصرف. ويجوز فيه أيضاً التسهيل بالروم مع المد والقصر في المضمومة والمكسورة، قال الشاطبي:

وما قبله التحريك أو ألفاً محرّ
ركاً طرفاً فالبعض بالروم سهلاً
انظر: سراج القاري: ص ٩١. وأما المد والقصر فلأنه همز معيّر قبله حرف مد، قال الشاطبي:
وإن حرف مد قبل همز معيّر
يخز قصره والمد ما زال أعدلاً
انظر: سراج القاري: ص ٧٣.

٢ - سقط من (ج).

٣ - انظر: التذكرة: ٢١١/١، ٢١٢، والنشر: ٤٣٢/١.

٤ - ولا يمكن التسهيل إلا بالروم، وعليه فلا يتأتى ذلك في المفتوحة. انظر: الإقناع: ٢٦١/١، والنشر: ٤٦٤/١.

٥ - انظر: الإقناع: ٢٦١/١، والصواب صحة الوجهين جميعاً لورود الرواية. انظر: النشر: ٤٦٤/١، ٤٦٥.

تعالى: ﴿بِالسَّوِّءِ﴾ الألف واللام فيه زائدتان للتعريف^(١)، والاسم منه سَوِّء على وزن فعل، فالسين فاء الكلمة، والواو عينها، والهمزة لامها، فهذا أصلي، وكذلك الواو في السَّوِّءِ، لأنها (فَعْلَةٌ)^(٢) (٣).

وأما الواو الزائدة فتعرفها إذا جاءت زائدة على عين الفعل، وذلك الواو في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ على وزن فعول، فالقاف فاء الكلمة، والراء عينها، والهمزة لامها، فالواو زائدة.

وأما مثال الياء الأصلية في قوله تعالى: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ فوزنه فَعْلَةٌ، والكاف زائدة للتشبيه، فالهاء فاء الكلمة، والياء عينها، والهمزة لامها.

وأما الياء الزائدة التي ليست (بأصلية)^(٤)، فهي الياء في قوله تعالى: ﴿خَطِيئَةٌ﴾ فوزن خطيئة: فعيلة، فالحاء فاء الكلمة، والطاء عينها، والهمزة لامها، والياء زائدة^(٥).

قال الشارح - أيضاً - : وقد أجرى قوم الأصلي في هذا الباب مجرى الزائد، فقلبوا الهمزة واواً، وأدغموا ما قبلها فيها، فقالوا: ﴿بِالسَّوِّءِ﴾، كما فعلوا مع الزائد في قوله تعالى: ﴿قُرُوءٌ﴾ بواو واحدة مشددة، وكذلك قلبوا أيضاً ياء مع الياء الأصلية، وأدغموا الأولى في الثانية، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَهَيْئَةِ﴾ وقفوا عليه بواو مشددة أجروا [ه] (٦) أيضاً مجرى الزائد نحو ﴿خَطِيئَةٌ﴾، وكذلك فعلوا في ﴿شَيْءٍ﴾، فقلبوا الهمزة منه ياء،

١ - والباء زائدة للخفض.

٢ - والألف واللام زائدتان للتعريف.

٣ - في (ب) و(ج): «لأن وزنها فعلة».

٤ - في (ب) و(ج): «بأصلي».

٥ - انظر فيما تقدم: الروضة للمالكي: ص ٢٣٦-٢٣٨.

فالذي يعرف به الزائد من الأصلي أن الأصلي يوزن بالفاء والعين واللام من «فعل»، فالذي يقابل هذه

الثلاثة هو الأصلي، والزائد ما خرج. انظر: شرح التصريف لعمر بن ثابت الثماني: ص ٢٢٥.

٦ - زيادة على جميع النسخ.

وأدغموا الياء التي قبلها فيها، والياء فيه [أ/١٥] أصلية، فقالوا: ﴿شيئاً﴾ بياءٍ واحدة مشددة^(١).

قال صاحب الكتاب:

«فصل: فإن كان ما قبل الهمزة المتحركة متحركاً فإنه يعتبر هذه الهمزة، فإن كانت مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة قلبها حرفاً من جنس حركة ما قبلها، نحو: ﴿يؤيد﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿فئة﴾، وما أشبه ذلك».

قال الشارح: قد قدمت الكلام على الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها، ومثل منها صاحب هذا الكتاب ما مثل^(٢)، وقد بقي منها أمثلة نحن نذكرها. أما إذا انفتحت الهمزة وانضم ما قبلها أو انكسر فهو يدل الهمزة المفتوحة مع الضمة واواً، ومع الكسرة ياء كما ذكر^(٣).

التعليل: وذلك أن تخفيف الهمزة لا يخلو من أحد ثلاثة أشياء: إما أن تخفف الهمزة بحذفها، أو تقلب حرفاً من جنس ما قبلها، أو تلين، فهذه وجوه التخفيف. فأما حذفها في هذا الموضع فلا يجوز؛ لأنها إنما تحذف إذا كان ما قبلها ساكناً، وقبلها ههنا متحرك، فلو كان ساكناً لألقيت حركتها عليه وحذفتها.

وأما تخفيفها في هذا الموضع (أيضاً)^(٤) فلا يجوز؛ لأنها إذا خففت (جعلت)^(٥) بين الهمزة والألف لأنها مفتوحة في نفسها، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً ولا مكسوراً

١ - انظر: الكافي: ص ٣٢، والنشر: ١/٤٤٠.

٢ - فمثل بقوله: ﴿يؤيد﴾ و﴿فيء﴾، ولا علاقة لـ ﴿فيء﴾ بهذا الباب، ولعلها ﴿فئة﴾، وسيأتي ذلك. انظر: العنوان: ص ٥٥.

٣ - تقدم الكلام عليه فلا داعي لإعادته.

٤ - سقط من (ج).

٥ - سقط من (ج).

أبدأ، وما قرُب من الألف فله حكم الألف، فلم يبق من وجوه التخفيف إلا قلبها مع الضمة واواً نحو: ﴿يؤيد﴾، ومع الكسرة ياءً نحو: ﴿فئة﴾^(١).

قال صاحب الكتاب:

«فصل: واعلم أن هشاماً يجعل الهمزة المنصوبة التي تصحبها (النون)^(٢) في حكم المتوسطة، فلا يتركها من أجل لزوم الألف التي هي بدل من التنوين...» الفصل.

قال الشارح: مثال ذلك: ﴿عطاء﴾ و﴿نداء﴾^(٣).

التعليل: اعلم أن هشاماً إنما ترك الهمزة إذا كانت متطرفة خاصة، وهذه [الهمزة]^(٤) صارت متوسطة، أو في حكم المتوسطة، فلذلك لم يترك همزها، [ولذلك]^(٥) لا يترك هشام أيضاً الهمزة التي يصحبها هاء الضمير، نحو قوله تعالى: ﴿وما كانوا أولياءه﴾ [الأنفال: ٣٤]، وكذلك لا يترك (الهمزة)^(٦) إذا كان مع الهمزة تاء التأنيث، كقوله تعالى: ﴿فإن

١ - انظر: شرح الهداية: ١/٥٩، ٦٠، والكشف: ١/١٠٤.

٢ - في (ب) و(ج): «التنوين».

٣ - يفعل ذلك في كل همزة يصحبها زائد لا يجوز انفصاله من الكلمة التي فيها الهمز، لأنه لا يقوم بنفسه.

انظر: التذكرة: ١/٢١٩، والتيسير: ص ٣٩، ٤٠، والنشر: ١/٤٧٦، ٤٧٧، والهادي: ورقة ٧/أ.

وأما همزة فله في ذلك ونحوه - مما كان متوسطاً وقبله حرف الألف - التسهيل مع المد والقصر، قال الشاطبي:

سوى أنه من بعد ما ألف جرى يُسهِّله مهما توسط مدخلا

انظر: سراج القاري: ص ٨٥. وقال:

وإن حرف مد قبل همز مغير يسجن قصره والمد ما زال أعدلا

انظر: سراج القاري: ص ٧٣.

٤ - كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الهمز».

٥ - كما في (ب) و(ج)، وهو الأولى، وكان في الأصل: «وكذلك».

٦ - في (ب) و(ج): «الهمز».

فَاءت [الحجرات: ٩] و﴿تَوَاعَتْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وكذلك يهمز الهمزة التي يصحبها واو الضمير، كقوله: ﴿جاءوا﴾ و﴿شاءوا﴾، وكذلك ما أشبهه مما تكون الهمزة متوسطة لدخوله^(١).

وحمزة يترك ذلك على أصله^(٢)، وإنما فعل ذلك هشام؛ اتباعاً منه لروايته التي رواها عن مشايخه^(٣)، وقد ذكرنا اختصاصه المتطرفة دون المتوسطة وتعليه.

فصل: يذكر فيه أمثلة يستعين بها الطالب على معرفة الوقف لحمزة وهشام، قد ذكر العلماء فيها غير ما أصلناه^(٤)، فمن ذلك:

إذا قيل لك: كيف تقف لهما على قوله تعالى: ﴿إِنَّا بُرَءَاؤُا مِنْكُمْ﴾ [المتحنة: ٤]، وفيه همزتان، متوسطة ومتطرفة؟

فقل: أما هشام فيقف على الأولى بالهمز [ب/١٥] لأنها متوسطة^(٥) كما يصل، ويقف على الثانية بجعلها ألفاً، [ويمد]^(٦) مدة^(٧).

وأما حمزة فله في الوقف على الهمزة الأولى مذهبان: أحدهما: أنه يقلبها واواً مفتوحة، فيقول: بُرَءَاؤُا؛ لأنها كتبت في المصحف بواو بعدها ألف^(٨). والمذهب الثاني -

١ - لأن الزيادة في بنية الكلمة معتبرة، فلذلك تؤثر في توسط الهمز وكأنها من بنية الكلمة.

٢ - تقدم ذلك.

٣ - انظر: التذكرة: ٢١٩/١، والتيسير: ص ٣٩، ٤٠، والنشر: ٤٧٦، ٤٧٧، والهادي: ورقة ٧/أ.

٤ - أي: قد ذكر العلماء فيه غير ما ذكرنا من الأوجه. وطريقة المصنف هذه غاية في الحسن، وذلك بتطبيق القواعد الماضية على أمثلة أخرى حتى يرسخ الفهم وتتسع دائرته، إلا أن تأخيره لبعض الأوجه السوارة عن أهل الأداء، كان الأولى تقليده، والله أعلم. وقد نهج على نهجه ابن الجزري في النشر: ٤٦٩/١.

٥ - ولا شيء له في المتوسطة كما تقدم.

٦ - كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل غير واضح تماماً.

٧ - لأنها متطرفة وقبلها ألف، فيبدها ألفاً ويمد من أجل النقاء الساكنين، ويجوز المد والقصر والتوسط مع التسهيل بالروم، وقد تقدم.

٨ - هذا مذهب التخفيف الرسمي، وقد ذهب إليه جماعة من أهل الأداء. انظر: التذكرة: ٢١٧/١، والكافي: ص ٣٥، والنشر: ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٧٤، ٤٧٥. وقال ابن الجزري: «هذا الوجه ضعيف جداً»،

وهو أجود وأقيس^(١) - وهو أن يجعلها بين الهمزة والألف، فيمد من أجل ذلك^(٢) مدًّا مشبعاً في تقدير ألفين^(٣).

وأما الهمزة الثانية فوقه عليها كوقف هشام^(٤)، وقد ذكر.

مسألة: قوله تعالى: ﴿مَوَّلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، إذا قيل لك: كيف تقف لحمزة عليه؟

فقل: في ذلك ثلاثة أوجه: [أحدها]^(٥) أن تلقي حركة الهمزة على الواو، فتنتطق بواو مكسورة من غير تشديد^(٦)، فتقول: مويلا. والوجه الثاني: أن تبدل من الهمزة واوًا، وتدغم الواو الأولى فيها، فتقول: موّلاً، بواوٍ مشددة^(٧). والوجه الثالث: أن تقف بسكون الواو والإشارة إلى كسر الياء، فتقول: مويلا^(٨).

مسألة: إذا قيل لك: كيف تقف على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]؟

- ١ - وافقه عليه ابن غلبون. انظر: التذكرة: ٢١٦/١، إلا أنه قال: «وكلا الوجهين جيد»، والصواب أن كلا الروایتين صحيحتان، ولا قياس مع الرواية ولا أقيس.
- ٢ - ليس المد من أجل التسهيل، وإنما هو ثابت قبل التسهيل وبعده.
- ٣ - انظر: التذكرة: ٢١٦/١، والتيسير: ص ٤٠، ٤١، والنشر: ٤٧٤/١.
- ٤ - وقد تقدم.
- ٥ - إضافة من (ب) و(ج).
- ٦ - لأنها همزة متحركة وقبلها ساكن غير الألف.
- ٧ - إجراء للأصلي بجرى الزائد في الحكم، فالواو في ﴿مَوَّلًا﴾ أصلية لأنها فاء الكلمة، فوزن ﴿مَوَّلًا﴾: مفعلا، ومن أهل الأداء من يُجرىها بجرى الزائد في الحكم، قال الشاطبي:
وما واو اصليّ تسكّن قبله
أو اليا فعن بعض بالادغام حُملاً
انظر: سراج القاري: ص ٩٠.
- ٨ - على وجه اتباع الرسم، وضعفه ابن الجزري. انظر: التذكرة: ٢٠٢/١، والنشر: ٤٨٠/١.

فقل: في الوقف فيه حمزة أربعة أوجه، فالأول: أن تقول: المؤودة، بواو مضمومة، لأنك ألقيت حركة الحمزة المضمومة على الواو، فحركتها بحركتها^(١). والوجه الثاني: أن تقف بواوين، الأولى مشددة، والثانية ساكنة، لأنك أبدلت من الحمزة واواً، وأدغمت الأولى في الثانية المبدلة من الحمزة^(٢). والوجه الثالث: أن تقف بواو واحدة من غير تشديد ولا همز، فتقول: المؤدة، على وزن: الموزة، حُكي هذا الوجه عن القراء^(٣). والوجه الرابع: أن تقف بثلاث واوات^(٤)، فتقول: المؤودة^(٥)، لأن الحمزة المخففة عنده في حكم المتحركة، فلذلك لم يجمع بين ساكنين^(٦).

مسألة: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]، لك في الوقف عليه حمزة مذهبان، أحدهما: أن تقف بحذف الحمزة، وتلقي حركتها على الياء، فتقف بياء مفتوحة، فتقول: استيسس^(٧). والوجه الثاني: أن تقف بياء واحدة، فتقول: استيسس، وذلك أنك قلبت الحمزة ياء، وأدغمت الياء الأولى في الثانية المبدلة من الحمزة^(٨).

مسألة: قوله تعالى: ﴿هَزَوًا﴾ و﴿كفوا﴾ [الإحلاص: ٤]، لحمزة في الوقف عليهما مذهبان: أحدهما: أن يلقي حركة الحمزة على الزاي في ﴿هزوا﴾ وعلى [الفاء]^(٩) في ﴿كفوا﴾، فيقول: هزاً، وكُفأً، لأنه يصلهما بالإسكان، أو لأنهما ساكنان على قراءته في

-
- ١ - وهذا الوجه في الساكن الأصلي، لأن الواو أصلية، فوزن ﴿مؤودة﴾: مفعولة، فالواو فاء الكلمة.
 - ٢ - إجراء للأصلي بجرى الزائد كما تقدم.
 - ٣ - رواه منصوفاً عن حمزة: أبو أيوب الضبي، وقال ابن الجزري عنه إنه ضعيف. انظر: الروضة: ص ٣٣٠، ٣٣١، والنشر: ٤٨١/١.
 - ٤ - الأولى: هي الواو الساكنة، والثانية: هي صوت تخفيف الهمز بينها وبين الضم، والثالثة: هي المدية. انظر: الروضة: ص ٣٣١ بتصرف.
 - ٥ - انظر: الإقناع: ص ٢٧٣، ٢٧٤، والروضة: ص ٣٣١، والنشر: ٤٨١/١.
 - ٦ - انظر: الروضة: ص ٣٣١.
 - ٧ - لأن الياء ساكنة أصلية، فوزن ﴿استيسس﴾: استفعل، فالياء فاء الكلمة.
 - ٨ - إجراء للأصلي بجرى الزائد.
 - ٩ - تصحيح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الواو».

الوصل^(١). والوجه [الثاني]^(٢): أن تقف هزواً وكفوياً بالواو^(٣)، وهو الأليق بمذهبه، لأنه يتبع في وقفه أبداً خط المصحف^(٤)، وهما مكتوبان في المصحف بالواو^(٥).

نَجَزَ باب الوقف لحمزة وهشام مُعَلَّلاً مُمَثَّلاً على حسب الطاقة.

-
- ١ - مؤدى العبارتين واحد، لأنه لا يقرأ بالإسكان إلا في الوصل، ومقصوده أن الأصل فيهما السكون، فصار حكمهما حكم نظائرهما، وإنما فعل ذلك؛ لأن الزاي والفاء ساكنان أصليان، فوزن ﴿هَزُءًا﴾ و﴿كَفُوءًا﴾: فُعُلاً، فالزاي والفاء واقعان عين الكلمة.
 - ٢ - كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الثالث».
 - ٣ - انظر: التذكرة: ٢٠٢/١، والنشر: ٤٨٢/١.
 - ٤ - ليس هذا على إطلاقه، وإنما يفعل ذلك فيما يسوغ فيه مما لم يخالف القياس العربي. انظر: إبراز المعاني: ١٩/٢، والنشر: ٤٤٦/١.
 - ٥ - انظر: التبصرة: ص ٣٢٨، والكافي: ص ٣٢.

قال صاحب الكتاب:

«باب الإدغام»^(١)

أما ذال إذ إذا وقع بعدها [أحد]^(٢) [١٦/أ] ستة أحرف يجمعها قولك: سجزُ صدتْ، وقد جمعها غيره فقال: صدَّ سَتَجَزُ، فقرأ الحرميان وعاصم بالإظهار فيها كلها، وأبو عمرو وهشام بالإدغام فيها كلها، وابن ذكوان بالإدغام عند الدال فقط، وخلف بالإدغام عند التاء والدال فقط، وخلاد والكسائي بالإظهار عند الجيم فقط^(٣)، زاد خلاد إظهارها عند الزاي في قوله: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠] لا غير^(٤).

قال الشارح: الإدغام على ضربين: صغير وكبير^(٥)، فصاحب هذا الكتاب ذكر الإدغام الصغير، ولم يذكر الإدغام الكبير المروي عن أبي عمرو، ولم يتعرض له في كتابه، وأنا أيضاً لم أتعرض له؛ لأنني شرطت ألا أشرح إلا ما في كتابه^(٦).

أما ذال إذ فقد جمعها الناس وحصروها في كلمات؛ يريدون بذلك التسهيل والتقريب على المتعلمين، فذكر صاحب هذا الكتاب سجز صدت، وذكر غيره: «ستصدَّ جز»^(٧)، وقال غير هذا: يجمعها «تجد» وحروف الصفير الثلاثة^(٨)، وصاحب هذا الكتاب لم يمثل هذه الحروف الواقعة بعد إذ، وأنا أمثلها إن شاء الله.

- ١ - انظر فيما يردُّ من مخارج الحروف وصفاتها: ملحق مخارج الحروف والصفات في آخر قسم الدراسة.
- ٢ - تصحيح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «بأحد».
- ٣ - انظر: التيسير: ص ٤١، ٤٢، والموجز: ص ١٣٣، ١٣٤، والنشر: ٢/٢، ٣.
- ٤ - قال ابن الجزري: «هذا مما انفرد به صاحب العنوان». انظر: النشر: ٢/٣.
- ٥ - الصغير: هو الذي يكون فيه الأول من الحرفين ساكناً. والكبير: ما كان الأول فيه من الحرفين متحركاً، سواء كانا متماثلين أو متجانسين أو متقاربين. انظر: سراج القساري: ص ٣٣، والنشر: ١/٢٧٤، ٢٧٥ بتصرف.
- ٦ - ووافق المصنف على عدم ذكر باب الإدغام الكبير جماعة من أهل الأداء، منهم: أبو عبيد وابن مجاهد ومكي والطلمنكي وغيرهم. انظر: النشر: ١/٢٧٥.
- ٧ - انظر: الكشف: ١/١٤٧.
- ٨ - وهي الزاي والسين والصاد. انظر: المصباح: ورقة ١٢٢، والنشر: ٢/٢.

أما وقوعها عند التاء فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾ [المائدة: ١١٠]. وعند الجيم كقوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ﴾ [البقرة: ١٢٥] ونحو ذلك. وعند الدال في أربعة مواضع فقط: في الحجر: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ [الحجر: ٥٢]، وفي ص: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ﴾ [ص: ٢٢]، وفي الذاريات: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٥]، والموضع الرابع في الكهف: ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩]. وعند الزاي في موضعين فقط لا ثالث لهما، وهما قوله: ﴿وَإِذْ زَيْنٌ﴾ [الأنفال: ٤٨] و﴿إِذْ زَاغَتْ﴾ [الأحزاب: ١٠]. وعند السين: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢] في موضعين ولا ثالث لهما. وعند الصاد: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩] ولا ثاني له.

وقد ذكر صاحب هذا الكتاب أن ابن ذكوان أدغمها عند الدال حيث وقعت، وذكر صاحب الروضة أن ابن ذكوان أدغمها عند الدال في سورة الكهف فقط^(١)، وروى عنه أن ابن ذكوان أدغمها عند التاء في ثلاثة مواضع: ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٢٤] في سورة آل عمران، ﴿إِذْ تَفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١] في سورة يونس، ﴿إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] في الأحزاب^(٢).

وذكر عنه صاحب المصباح عن الوليد بن عتبة^(٣) عن ابن ذكوان أنه أدغمها في التاء و[الدال]^(٤) حيث وقعت، إلا في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتِكَ﴾ [طه: ٤٠]. وذكر صاحب المصباح عن نافع أنه أدغم عند الدال في قوله: ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩]، و﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾^(٥) [الحجر: ٥٢].

١ - من رواية هبة الله والداجوني عنه. انظر: الروضة: ورقة ٨٥.

٢ - وهذه رواية الداغوني عنه. انظر: الروضة: ورقة ٨٥.

٣ - هو الوليد بن عتبة الأشجعي، أبو العباس الدمشقي، قرأ على أيوب بن تميم، وروى عن الوليد بن مسلم وبقيّة بن الوليد، وقرأ عليه أحمد بن نصر بن شاكر والحلواني، توفي سنة أربعين ومائتين. انظر: الغاية: ٣٦٠/٢، والمعرفة: ٢٠١/١.

٤ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الذال».

٥ - من رواية كردم عنه. انظر: المصباح: ورقة ١٢٢.

التعليل: أما قولنا الإدغام الصغير فهو إدغامهم الساكن في المتحرك، وأما إدغامهم الكبير فهو إدغامهم المتحرك في المتحرك بعد أن تحذف حركته، فيسكن، فيدغم بعد ذلك^(١).

واعلم - وفقك الله - أنهم إنما يدغمون الأنقص في الأزيد ولا يدغمون الأزيد في الأنقص إلا في مواضع (تراها^(٢))^(٣) إن شاء الله.

فمثال الأزيد: الضاد لا تدغم في غيرها، وإن قاربها في المخرج؛ من أجل الاستطالة [١٦/ب] التي فيها والاستعلاء والإطباق، وكذلك الشين لا تدغم في غيرها من أجل الزيادة التي فيها، وهو التنفي^(٤).

واعلم أن الموجب للإدغام إنما هو طلب التخفيف؛ لأنه أخف على اللسان من اللفظ بحرفين ظاهرين^(٥).

وأصل الإدغام إنما هو لتقارب الحروف بعضها من بعض، والإظهار لتباعدها^(٦).

١ - وقد تقدم، وليس ما ذكره المؤلف هنا تعليلاً وإنما هو تعريف. وإنما سمي الكبير كبيراً؛ لكثرة وقوعه، لأن الحركة أكثر من السكون، وذلك هو أيضاً وجه تسمية الصغير صغيراً. انظر: سراج القاري: ص ٣٣، والنشر: ١/٢٧٤، ٢٧٥.

٢ - قالوا: لأن الصوت الزائد الذي يكون في الحرف يذهب في الإدغام. انظر: التكملة للفارسي: ص ٦١٦، والكتاب: ٤/٤٤٧-٤٤٩، والموضح: ١/٢٠٠-٢٠١.

٣ - في (ب) و(ج): «ستراها».

٤ - انظر: شرح الهداية: ١/٧٥، ٧٤. بل تدغم الضاد في غيرها، وذلك في قوله تعالى: ﴿لبعض شأنهم﴾، وتدغم الشين في غيرها وذلك في قوله تعالى: ﴿إلى ذي العرش سيلاً﴾، وذلك كله للسوسي عن أبي عمرو. قال الشاطبي:

وعند سيلاً شين ذي العرش مدغم وضاد لبعض شأنهم مدغم تلا

انظر: سراج القاري: ص ٤١. وبهذا يرد على من قال: إن الأزيد لا يدغم في الأنقص.

٥ - انظر: الكشف: ١/١٣٤.

٦ - انظر: شرح الهداية: ١/٧٥، ٨٠.

وأما اشتقاق الإدغام فهو من قول العرب: أدغمت اللحم في فم الفرس، إذا أدخلته فيه وغيبته^(١).

وأما حد الإدغام فهو: أن تصل حرفاً ساكناً بحرف متحرك، فتصيرهما حرفاً واحداً، يرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة، ويكون بزنة حرفين^(٢).

فأما علة من أدغم ذال إذ في الدال والتاء أن لام التعريف تدغم فيهما، فيقال: الدال والتاء، ولتقارب مخرجهما أيضاً؛ لأنهما يخرجان من طرف اللسان، والإظهار هو الأصل.

وأما إدغام ذال إذ في الصاد؛ لأن الصاد أقوى من الذال بالصفير الذي فيها والاستعلاء والإطباق، ولتقارب المخرج أيضاً، ولأن لام التعريف تدغم في [الصاد]^(٣) كما تدغم في الذال، فتقول: الذال [الصاد]^(٤).

وعلة من أدغم ذال إذ في الدال؛ لاشتراكهما في الجهر، وأنها من حروف اللسان والذال [أضعف]^(٥) من الدال، لأن الذال رخوة، والدال شديدة، فهي أنقص منها فلهذا أدغمت، وهذه العلة انفرد ابن ذكوان بإدغام الذال في الدال خاصة.

وأما من أدغم ذال إذ في الجيم، فالجيم أقوى منها؛ لما في الجيم من الجهر والشدة، والذال رخو لِمَا قدمنا، والإظهار في مثل هذا أقوى؛ لتباعد مخرجيهما، ولأن لام التعريف لا تدغم في الجيم كما تدغم في غيرها.

وعلة من أدغم ذال إذ في الزاي؛ لاشتراكهما في الجهر إلا أن الزاي أقوى من الذال بالصفير الذي فيها.

وأما من أدغم ذال إذ في السين، فكان حقه أن لا يدغمها^(٦)؛ لأن الذال مجهورة، والسين مهموسة، والمجهور أقوى من المهموس، وقد قرّرنا أن الأزيد لا يدغم في الأنقص،

١ - انظر: الصحاح: ١/٤٠٥، والمهادي إلى لغة العرب: ٢/٤٢.

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/٧٤.

٣ - في الأصل: «الضاد»، بدل «الصاد»، وهو خطأ، وصحح من (ب) و(ج).

٤ - في الأصل: «الضاد»، بدل «الصاد»، وهو خطأ، وصحح من (ب) و(ج).

٥ - طمس في الأصل، وهي في (ب) و(ج).

٦ - كان الأولى ألا يقول هذا؛ احتراماً لمقام الرواية.

وكان الذي قوى الإدغام في مثل هذا أن السين فيها صغير، فكأنه قد قابله الجهر الذي في
الذال، ويقوي الإدغام أيضاً أن الذال فيها رخاوة تضعفها، فهذا كله سهل الإدغام،
والإظهار أقوى وأحسن^(١).

١ - انظر فيما تقدم من تعليقات: الكشف: ١/١٤٧-١٤٩.

قال صاحب الكتاب:

«باب دال قد

وذلك عند ثمانية أحرف، وهي أول كل حرف من كلمات هذا البيت:

شَهِدْتُ ضُحَىٰ ظِبَاءَ سَائِحَاتٍ ذَكَرْتُ زَمَانَ جُرْدٍ صَافِنَاتٍ^(١)

وقد جمعهن غيره (فقال)^(٢):

صَلَّ ظُلُومَ ذَمِّ زَاهِدِينَا صَامَ شُهُورًا جَائِدًا سِينِينَا^(٣)

فقرأ الحرميان وعاصم بالإظهار فيها كلها، وخالفهم ورش في الظاء [والضاد]^(٤) فأدغم فيهما^(٥). وأظهر ابن ذكوان عند أربعة أحرف [أ/١٧] وهي: [شص جس]^(٦)، وأدغم فيما بقي^(٧). وقرأ الأخوان وأبو عمر بالإدغام فيها كلها. وأظهر هشام ﴿لقد ظلمك﴾ [ص: ٢٤] في ص^(٨).

قال الشارح: لم يمثل صاحب الكتاب، و[هَأَنْدًا]^(٩) أمثل. أما دال قد عند الشين كقوله تعالى: ﴿قد شغفها﴾ [يوسف: ٣٠] ولا ثاني له. وأما الضاد فنحو قوله (تعالى)^(١٠): ﴿ولقد ضربنا﴾ [الروم: ٥٨] و﴿قد ضلوا﴾ [المائدة: ٧٧] ونحوه. وأما الظاء فنحو قوله: ﴿لقد ظلمك﴾ [ص: ٢٤] ونحوه. وأما السين فنحو قوله تعالى: ﴿لقد سمع الله﴾ [آل

١ - لم أقف فيه على نسبة، ومثل هذه الآيات يُحكى ولا يُنسب.

٢ - في (ج): «فقد».

٣ - فهي ثمانية أحرف: الذال والطاء والضاد والجيم والشين وحروف الصفيير. انظر: التبصرة: ص ٣٥٣، والنشر: ٣/٢.

٤ - وهو الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «والضاد».

٥ - انظر: الإيضاح: ورقة ٦/ب، والتيسير: ص ٤٢، والنشر: ٤/٢.

٦ - في الأصل: «سص حص»، وهو خطأ، وفي (ب) و(ج): «سص جس».

٧ - انظر: التيسير: ص ٤٢، والمستنير: ص ٣٤٥، والنشر: ٤/٢.

٨ - انظر: التبصرة: ص ٣٥٤، والتيسير: ص ٤٢، والنشر: ٣/٢-٤.

٩ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «هأنا».

١٠ - سقط من (ج).

عمران: ١٨١] و﴿قد سألتها﴾ [المائدة: ١٠٢] ونحوه. وأما الذال فتحو قوله تعالى: ﴿ولقد ذرأنا﴾ [الأعراف: ١٧٩] ولا ثاني له. وأما الزاي فتحو قوله: ﴿ولقد زيننا﴾ [الملك: ٥] ولا ثاني له. وأما الجيم فتحو قوله تعالى: ﴿قد جاءكم﴾ [النساء: ١٧٠] و﴿قد جاءتكم﴾ [يونس: ٥٧] ونحوه. وأما الصاد فتحو قوله تعالى: ﴿ولقد صرفنا﴾ [الإسراء: ٤١] ونحو ذلك.

وأما البيت الذي ذكره فهو من بحر الوافر، وهو على ستة [أجزاء]^(١)، والوافر له عروضان، وثلاثة أضرب^(٢).

إعراب البيت: «شهدت»: فعل وفاعل^(٣). «ضحى»: ظرف زمان^(٤). «ظباء»: مفعولات لشهدت^(٥). «سائحات»: نعت الظباء، والكسرة علامة النصب^(٦). «ذكرت»: فعل وفاعل^(٧). «زمان»: مفعول بذكرت^(٨). «جرد»: خفض بإضافة زمان إليه^(٩). «صافنات»: نعت للجرد^(١٠).

تفسير غريب البيت: تقول العرب: سنج لي رأي في كذا، أي: عرض^(١١). والظباء^(١٢) السائحات يعني: الظاهرات. والجرد: جمع أجرد، وهو: الفرس القصير الشعر.

١ - غير واضحة في الأصل.

٢ - انظر تفصيله في: الكافي في العروض والقوافي للتبريزي: ص ٥١-٥٧.

٣ - شهد: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بباء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

٤ - منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.

٥ - منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

٦ - لأنه جمع مؤنث سالم.

٧ - ذكر: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بباء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

٨ - منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

٩ - وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة على آخره.

١٠ - مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

١١ - انظر: اللسان: ٣٨٦/٦، وبجمل اللغة لابن فارس: ٤٧٤/١.

١٢ - الظباء: جمع ظبي وظبية، والظبي: حيوان معروف، والظبية تطلق على الأنثى وعلى الشاة والبقرة.

انظر: القاموس: ٣٦٠/٤، ومختار الصحاح: ص ٤٠٣.

دقيقه، وهو مما تمدح به الخيل^(١). والصفات: الخيل، والشافن من الخيل: هو الذي يقوم على ثلاثة قوائم وقد أقام الرابعة على طرف الحافر^(٢). وأما الضحى - بالقصر وضم أوله - فهو: عند ارتفاع الشمس قيد رمح^(٣)، وأما الضحَاء بالفتح والمد، فهو عند ارتفاع النهار، وهو وقت غداء الإبل^(٤)، قال الشاعر^(٥):

أعجلها قدحي الضحَاء ضحىً وهي تُناغي ذوائب السَّلمِ

التعليل: اعلم أن الإدغام والإظهار في الحروف على ثلاثة أضرب^(٦):

فضرب يجب إدغامه، ولا يجوز إظهاره، نحو: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾^(٧) [البقرة: ١٦] ﴿وقالت طائفة﴾^(٨) [آل عمران: ٧٢] ﴿وقد تبين﴾^(٩) [العنكبوت: ٣٨] ونحوه؛ وذلك لشدة تقارب المخارج^(١٠)، وقد شبهه الخليل بمشي المقيد الذي يرفع رجله ثم يضعها في موضعها^(١١).

١ - انظر: جمهرة اللغة لابن دريد: ٦٤/٢، واللسان: ٢٣٥/٢.

٢ - انظر: اللسان: ٣٦٩/٧.

٣ - هذا هو الضحى الشرعي، وهو وقت حلّ النفل، انظر: شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد: ١٥١/١، وصحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٦١/٢. أما الضحى اللغوي فهو أعم، لأنه من حين تشرق الشمس إلى أن يرتفع النهار. انظر: الصحاح: ٧/٢، واللسان: ٢٨/٨.

٤ - أي: وقت غداء أصحابها. وقيل: وقته عند قرب انتصاف النهار. انظر: الصحاح: ٧/٢، والقاموس: ٣٥٦/٤، واللسان: ٢٨/٨.

٥ - الشاعر هو النابغة الجعدي. انظر: جمهرة اللغة لابن دريد: ٢٣٣/٣، واللسان: ٢٨/٨.

٦ - كان حق هذا التأصيل التقديم ليكون مع التعريف مقدمةً وتمهيداً لباب الإدغام.

٧ - لأنهما متماثلان.

٨ - لتقارب المخرج.

٩ - لاتفاقهما في المخرج.

١٠ - انظر: التبصرة: ص ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٩، وانظر: شرح الهداية: ٨٠/١، والموضح: ٢٠٤، ٢٠٥.

١١ - انظر: السبعة: ص ١٢٥، وشرح الملوكي لابن يعيش في التصريف: ص ٤٥١، وشرح الهداية: ٨١/١.

وضرب يجب إظهاره ولا يجوز إدغامه، نحو: ﴿قد نرى﴾ [البقرة: ١٤٤] ﴿ولقد عهدنا﴾ [طه: ١١٥] و﴿لا ترغ قلبونا﴾ [آل عمران: ٨] ونحوه^(١).

والقسم الثالث: ما جاز إدغامه وإظهاره، وهو هذا الذي نشرحه، الذي ذكره صاحب الكتاب.

أما علة إدغام دال قد في الشين هو (أن)^(٢) لام التعريف تدغم في كل واحدة منهما، فتقول: الدال الشين، والذي قوى الإدغام أن الشين فيها تفسح تصل به إلى مخرج الدال^(٣). أما علة من أظهر الدال عند الشين فلأن الدال مجهورة والشين مهموسة، والمجهور أقوى من المهموس، وقد تقرر أن الأقوى لا يدغم في الأضعف^(٤).

وأما من أدغم [ب/١٧] الدال عند الضاد والطاء فلتقارب المخرج، لأنهن من حروف (طرف)^(٥) اللسان^(٦)، وأيضاً فإن لام المعرفة تدغم فيهن، ولأن الضاد والطاء أقوى من الدال بالاستعلاء الذي فيهما.

وأما علة من أدغم الدال عند السين؛ فلأن في السين صفيراً قويت به، فعادلت قوة الدال، فحسن الإدغام^(٧). وأما من أظهر فهو أحسن لقوة الدال بالجهر الذي فيها والشدّة، وضعف السين بالهمس^(٨).

وأما من أدغم الدال عند الذال فلتقارب المخرج، ولتعادلهما بالاشتراك بالجهر، وأيضاً فلام المعرفة تدغم فيهما، وكذلك الحجة لمن أدغمها عند الزاي^(٩).

١ - وذلك لتباعد المخرج. انظر: شرح الهداية: ١/٧٥، ٨٠.

٢ - في (ب) و(ج): «لأن».

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/٨٢، والكشف: ١/١٤٥.

٤ - انظر: التمهيد: ص ٧٨، ٨٦، والكشف: ١/١٤٦.

٥ - سقط من (ج).

٦ - الضاد ليست من حروف طرف اللسان، وإنما تقرب من مخرج الدال بسبب الاستطالة التي فيها.

٧ - انظر: الكشف: ١/١٤٥، ١٤٦.

٨ - انظر: المرجع السابق - نفسه.

٩ - انظر: شرح الهداية: ١/٨١، والكشف: ١/١٤٤.

(وأما من أدغم الدال عند الجيم؛ فلما بينهما من المؤاخاة، لأنهما من حروف الجهر، ومن حروف الشدة، والإظهار في مثل هذا أحسن^(١))^(٢).

وأما من أدغم الدال عند الصاد فلتقارب المخرج، ولأن لام المعرفة تدغم فيهما، والصاد أقوى من الدال بالاستعلاء الذي فيها والصفير^(٣).

ذكر صاحب الروضة عن ابن ذكوان أن ابن ذكوان أدغم الذال عند الزاي^(٤)، ولم يذكر الإظهار عن هشام في ذلك^(٥). وذكر صاحب التيسير الخلاف عن ابن ذكوان في الزاي أيضاً^(٦). وذكر صاحب المصباح عن هشام الوجهين: الإظهار والإدغام^(٧). وذكر إمام القراء^(٨) عن ابن عامر بكماله أنه أدغم عند الزاي، ولم يذكر عنه خلافاً.

١ - انظر: شرح الهداية: ٨٣/١، والكشف: ١٤٤/١. وكلا القراءتين متعادلتان.

٢ - العبارة سقطت من (ج).

٣ - انظر: شرح الهداية: ٨٢، ٨١/١، والكشف: ١٤٦/١.

٤ - من رواية الداجوني عنه.

٥ - انظر: الروضة: ورقة ٨٣، ٨٤.

٦ - فرواية الإظهار هي رواية النقاش عن الأخفش عنه، والإدغام رواية غيره. انظر: التيسير: ص ٤٢.

٧ - فالإظهار من طريق الوليد بن عتبة والوليد بن مسلم، والإدغام من طريق غيرهما عنه. انظر: المصباح: ورقة ١٢١.

٨ - هذا اسم كتاب وليس اسم مؤلف كما سيأتي في مواضع متأخرة، ولم أقف عليه. انظر في الوجه المذكور: التذكرة: ٢٢٩/١، والنشر: ٣/٢-٤.

قال صاحب الكتاب:

«باب تاء التانيث

وذلك عند ستة أحرف، وهي أوائل كلمات هذا البيت:

صَدَّ جَائِرًا ظَهْرًا ثُمَّ زَارَنِي سَحْرًا

وقد جمعها غيره:

جَابِرُ زَارَنِي سَحْرًا ثُمَّ صَلَّى ظَهْرًا^(١)

فقرأ الحرميان وعاصم بالإظهار فيها كلها، وخالفهم ورش عند الظاء فقط، فأدغم فيها^(٢)، وأظهر ابن ذكوان عند ثلاثة أحرف منها، وهي: سحر، وأدغم فيما بقي^(٣)، وقرأ الأخوان وأبو عمرو وهشام بالإدغام فيها كلها^(٤)..

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير الإظهار في «سحر» عن ابن عامر بكماله^(٥). وذكر صاحب الروضة أن ابن ذكوان أظهر التاء عند الظاء في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهُمْ﴾^(٦) [الأنعام: ١٣٨]. وذكر صاحب المبهج^(٧) أن ابن ذكوان أظهرها عند الثاني في ﴿كذبت ثمود﴾^(٨) [الشعراء: ١٤١].

- ١ - المؤدى واحد، لأن المقصود جمع هذه الأحرف، ومثل هذه الأبيات يحكى ولا ينسب. والحروف هي: الجيم والزاي، والسين والتاء والصاد والظاء. انظر: التبصرة: ص ٣٥٧، والنشر: ٤/٢.
- ٢ - انظر: الإيضاح: ورقة ٧/أ، والتيسير: ص ٤٢، ٤٣، والنشر: ٦، ٥/٢.
- ٣ - انظر: الموجز: ص ١٣٥، والنشر: ٥/٢.
- ٤ - التلخيص: ص ١٣٩، والنشر: ٥/٢.
- ٥ - انظر: التيسير: ص ٤٣.
- ٦ - من رواية هبة الله عنه. انظر: الروضة: ورقة ٨٦.
- ٧ - هو عبد الله بن علي بن أحمد، أبو محمد البغدادي، سبط أبي منصور الخياط، قرأ على عبد القاهر العباسي وابن سوار، وأبي العز القلانسي، وقرأ عليه عبد الوهاب بن سكينه ومحمد بن يوسف الغزنوي وغيرهم، توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة. انظر: الغاية: ٤٣٤/١، والمعرفة: ٤٩٤/١.
- ٨ - انظر: المبهج: ص ١٦٨، ١٦٩.

أمثلة ذلك: أما عند الصاد في نحو قوله تعالى: ﴿حَصْرَتِ صُدُورَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] و﴿لَهَدَمْتَ صَوَامِعَ﴾ [الحج: ٤٠] ولا ثالث لهما. وعند الجيم فنحو قوله تعالى: ﴿نَضَجْتَ جَلُودَهُمْ﴾ [النساء: ٥٦] و﴿وَجِبَتْ جَنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] ولا ثالث لهما. وأما الظاء فنحو قوله تعالى: ﴿حَرَمْتَ ظُهُورَهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿حَمَلْتَ ظُهُورَهُمَا﴾ [الأنعام: ١٤٦] و﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١] ولا رابع لهن. وأما الثاء ففي ستة مواضع فنحو قوله تعالى: ﴿رَحِبْتَ ثَمَّ﴾ [التوبة: ٢٥]، و﴿بَعَدْتَ ثُمُودَ﴾ [هود: ٩٥]، و﴿كَذَبْتَ ثُمُودَ﴾ في أربعة مواضع، وهي في الشعراء والقمر والحاقة والشمس. وأما عند الزاي فنحو: ﴿خَبِتْ زِدْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧] ولا ثاني له. وأما عند السين فنحو قوله تعالى: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١] ﴿حَتَّى إِذَا أَقْلَتِ سَحَابًا﴾ [الأعراف: ٥٧] ونحو ذلك.

وأما البيت الذي جمع فيه هذه الحروف [أ/١٨] لا أعلم هو له أم لغيره^(١)، وهو من بحر المقتضب، وهو مفعولات مستفعلن، مستفعلن مفعولات^(٢).

إعرابه: «صدَّ»: فعل ماضٍ^(٣) مستقبلي يصد، مصدره صدوداً^(٤)، وهو مضاعف، أصله: صدَدَ، فأدغمت الدال في الدال^(٥). «جائراً»: نصب على الحال^(٦). «ظهراً»: ظرف زمان^(٧). «ثمَّ»: حرف عطف معناه المهلة والتراخي^(٨). «زارني»: فعل ومفعول^(٩)، والفاعل مضمّر^(١٠) في الفعل، يعني: هو. «سحراً»: ظرف زمان^(١١).

- ١ - ولا يهم كان له أم لغيره، بل المهم في هذا جمع الحروف، إذ لا يتعلق به استشهاد حتى تكون نسبته مهمة.
- ٢ - انظر تفصيل القول فيه في: العيون الغامزة على حبايا الرامزة للدماميني: ص ٢١٠، والكافي للتريزي: ص ١٢٠.
- ٣ - مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.
- ٤ - انظر: مختار الصحاح: ص ٣٥٧.
- ٥ - ويدل على ذلك أنه ينفك الإدغام فيه عند إسناده في نحو: صددت وصددنا.
- ٦ - علامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
- ٧ - منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
- ٨ - وقد عطفت فعل زار على فعل صدَّ. انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٢٠٣، ٢٠٥.
- ٩ - زار: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
- ١٠ - أي: مستتر. وقد استتر جوازاً.
- ١١ - منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

تفسير البيت: صدّ أي: أعرض^(١)، جائراً: مائلاً حائفاً عليه^(٢). ظهرًا يعني: وقت الظهر، والظهيرة الهاجرة^(٣)، يعني أنه أعرض عنه وقت الظهر، ثم (زاره)^(٤) في وقت السحر حقيقة، ويجوز أن يكون الذي زاره في وقت السحر هو خياله لا شخصه^(٥).

أما علة من أدغم تاء التانيث في هذه الحروف الستة التي ذكرها هو، أن التاء حرف مهموس وهذه الحروف الستة مجهورة ما خلا الصاد والسين، فإنهما مهموستان، إلا أنهما لما قويا بالصفير الذي فيهما حسن إدغام التاء فيهما، مع أن الصاد فيها إطباق، ولما بين التاء والسين والصاد من المشاركة في الهمس، وكل ذلك يحسن الإدغام ويقويه.

وأما علة من أظهر فلأن التاء وهذه الحروف من كلمتين منفصلتين، ولأن الإظهار هو الأصل^(٦)، وإن كان الإدغام لغة مشهورة والقراءة سنة متبعة إلا أن الإظهار في مثل هذا أقوى^(٧).

١ - انظر: مختار الصحاح: ص ٣٥٧، والمعجم الوسيط: ٥٠٩/٢.

٢ - انظر: مختار الصحاح: ص ١٦٦، والمعجم الوسيط: ١٤٦/١.

٣ - وهي ساعة الزوال، ووقتها نصف النهار. انظر: القاموس: ١٦٤، ٨٥/٢، ومختار الصحاح: ص ٤٠٦، ٦٩٠.

٤ - في (ب) و(ج): «زارني».

٥ - وهو أظهر، لأنه يبعد أن يجتمع الوصل والمجران في وقت واحد.

٦ - انظر: الكشف: ١٥٠/١، ١٥١.

٧ - لأنه الأصل، كما تقدم.

قال صاحب الكتاب:

«باب لام هل وبل»

وذلك عند ثمانية أحرف وهي أوائل كلمات هذا البيت:

تقولُ سلمى ضاع طابوكا نأيت ظلماً ثم زائلوكا^(١)

فقرأ الكسائي بالإدغام فيها^(٢)، وزاد أبو الحارث عنه إدغام اللام الساكنة في الذال، نحو: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ حيث وقع^(٣). وقرأ حمزة بإدغامها عند التاء والتاء والسين. وقرأ هشام بالإظهار عند الضاد والنون، وخالف أصله عند التاء في سورة الرعد: ﴿أم هل تستوي﴾ [الرعد: ١٦] فأظهره. الباقي بالإظهار فيها كلها، وخالفهم أبو عمرو عند التاء في موضعين: في الملك والحاقة ﴿هل ترى﴾ [الحاقة: ٣] فأدغم فيهما^(٤).

قال الشارح: ذكر صاحب الروضة أن العجلي^(٥) عن حمزة قرأ بالإدغام فيهن كلهن مثل الكسائي، إلا عند النون، فإنه أظهر^(٦)، وذكر أيضاً عن بعض أصحاب الكسائي أنه أظهر في قوله تعالى: ﴿بل تكذبون بالدين﴾ [الانفطار: ٩] في الانفطار^(٧). وذكر أيضاً

١ - وهذه الحروف هي: التاء والسين والضاد والطاء والنون والظاء والتاء والزاي. منها خمسة تختص ببل، وهي: الزاي والسين والضاد والطاء والظاء، وواحد يختص بهل وهو التاء، واثنان مشتركان بينهما، وهما التاء والنون. انظر: النشر: ٦/٢، ٧.

٢ - بعد كلمة: «فيها»، إضافة: «كلها»، في (ب) و(ج).

٣ - قوله: «زاد أبو الحارث» الخ، لا علاقة له بهذا الباب، وقد تابع المصنف فيما ذكر هنا صاحب التذكرة، انظر: التذكرة: ١/٢٣٤، ٢٣٤، وانظر: التيسير: ص ٤٤، والنشر: ١٣/٢.

٤ - انظر فيما تقدم: التذكرة: ١/٢٣٣، ٢٣٤، والتيسير: ص ٤٣، والنشر: ٦/٢-٨.

٥ - هو عبد الله بن صالح، أبو أحمد العجلي الكوفي، قرأ على حمزة وشعبة وحفص، وأخذ عنه ابنه أحمد والحلواني ومحمد بن شاذان، توفي قبل العشرين ومائتين أو في حدودها. انظر: الغاية: ١/٤٢٣، والمعرفة: ١/١٦٥.

٦ - انظر: الروضة: ورقة ٨٦.

٧ - وهو قتيبة. انظر: الروضة: ورقة ٨٦.

صاحب الروضة عن حمزة أنه أدغم في التاء والتاء والسين والطاء في قوله: ﴿بَلْ طَبَعٌ﴾^(١) [النساء: ١٥٥]، وكذلك حكى الإدغام عنه في الطاء صاحب التيسير^(٢).

وذكر أيضاً صاحب الروضة أنه لم يقرأ لهشام بالإدغام في شيء من هذه الحروف الثمانية^(٣).

وذكر صاحب المصباح عن الوليد بن عتبة والوليد بن مسلم كلاهما عن ابن عامر أنه أدغم عند السين في: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨] في الموضعين، وعند التاء في: ﴿بَلْ تَوَثَّرُونَ﴾^(٤) [الأعلى: ١٦].

أمثلة لام هل وبـل:

أما مثالها عند التاء فكقوله تعالى: ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأنبياء: ٤٠]، ﴿بَلْ تَحْسَدُونَنَا﴾ [الفتح: ١٥]، [ب/١٨] وشبهه.

ومثالها عند السين: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] في الموضعين.

ومثالها عند الضاد: ﴿بَلْ ضَلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ولا ثاني له.

وعند الطاء: ﴿بَلْ طَبَعٌ﴾ [النساء: ١٥٥].

وعند النون: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وعند الظاء نحو قوله: (بَلْ ظَنُّوا)^(٥) و﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ [الفتح: ١٢].

وعند الزاي: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: ٤٨] و﴿بَلْ زَيْنٌ﴾ [الرعد: ٣٣].

وعند التاء: ﴿هَلْ ثَوَّبَ﴾ [المطففين: ٣٦].

١ - وذلك من رواية العيسى عنه. انظر: الروضة: ورقة: ٨٦.

٢ - من رواية خلاد بخلاف عنه. انظر: التيسير: ص ٤٣.

٣ - انظر: الروضة: ورقة: ٨٦.

٤ - انظر: المصباح: ورقة: ١٢٥.

٥ - ليس هذا اللفظ في القرآن.

وهذا البيت أيضاً الذي تضمن هذه الحروف لا أعلم هل هو له أم لغيره^(١). وهذا البيت من الرجز، والرجز على ستة أجزاء: مستفعلن ستّ مرات، وللرجز أربع أعاريض وخمسة أضرب^(٢)، وذكر التبريزي^(٣) أن له أربع أعاريض^(٤)، وذكر ابن القطاع^(٥) أن له عروضين^(٦).

إعراب البيت: «تقول»: فعل مضارع^(٧). «سلمى»: فاعلة^(٨) بتقول، ولا يظهر فيها إعراب؛ لأنه اسم مقصور^(٩)، والمقصور: كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة^(١٠). «ضاع»: فعل ماض^(١١). «طالبوكا»: [فاعل^(١٢)] في موضع خفض^(١٤)،

-
- ١ - والمهم أنه يجمع الحروف التي تدغم فيها هل وبِل.
 - ٢ - انظر تفصيل الكلام في: العيون الغامزة للدماميني: ص ١٨٢.
 - ٣ - هو يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، أبو زكريا النحوي، له مصنفات عديدة، منها: شرح الحماسة وشرح المفضليات والكافي في العروض والقوافي، مات سنة اثنتين وخمسمائة. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: ٤/٢٨، وشذرات الذهب لابن العماد: ٤/٥.
 - ٤ - انظر: تفصيل الكلام في: الكافي في العروض والقوافي للتبريزي: ص ٧٧-٧٩.
 - ٥ - هو علي بن جعفر بن علي الصقلّي، المعروف بابن القطاع، اللغوي النحوي الكاتب، قال الشعر في صغره، من تصانيفه: شرح الأمثلة والمجموع الأدبي والبارع في علم العروض، توفي سنة أربع عشرة وخمسمائة. انظر: إنباه الرواة: ٢/٢٣٦، وشذرات الذهب: ٤/٤٥.
 - ٦ - انظر تفصيل الكلام في: البارع في علم العروض لابن القطاع: ص ١٥١-١٥٦.
 - ٧ - مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
 - ٨ - مرفوعة وعلامة رفعها الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.
 - ٩ - انظر: أوضح المسالك: ١/٩٠.
 - ١٠ - انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/٢١٥. وقوله: «مفردة» احترازاً من ألف التثنية، والله أعلم.
 - ١١ - مبني على الفتح.
 - ١٢ - مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف.
 - ١٣ - صححت من (ب) و(ج)، وكانت في الأصل: «والكاف».
 - ١٤ - بالإضافة، مبني على الفتح.

وقد حذفت النون للإضافة^(١)، وكان أصله طالبون لك^(٢). «نأيت»: فعل وفاعل^(٣)، والتاء تاء الخطاب، وهي مفتوحة أبداً^(٤). «ظلماً»: مفعول من أجله^(٥)، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال، أي: ظالماً^(٦)، «ثم»: حرف عطف^(٧). «زأيلوكا»: فعل وفاعل^(٨).

تفسير البيت: سلمى: اسم امرأة. وضاع: ذهب^(٩). ونأيت: بعُدت^(١٠). وزأيلوكا: فارقوك^(١١).

التعليل: علة من أدغم لام هل ولام بل عند هذه الحروف الثمانية أن لام هل وبل تشبه لام التعريف، ووجه المشابهة بينها وبين لام التعريف^(١٢) أن هذه اللام لا تكون إلا

١ - فإن النون والإضافة لا يجتمعان. انظر: أوضح المسالك: ٣١٩/١.

٢ - الأظهر أن أصله: طالبون إياك، لأن إياك ضمير النصب في الانفصال، قال ابن مالك:

وذو انتصاب في انفصال جعلاً إياي والتفريع ليس مشكلاً

انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٢٣.

٣ - فنأى: فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بتاء الخطاب، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: أنت.

٤ - أي: إذا كانت لمفرد مذكر، لأنها تكسر إذا كانت لمؤنث، وتضم إذا كانت لمثنى أو جمع.

٥ - منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

٦ - قال ابن مالك:

ومصدر منكرٌ حالاً يقع بكثرة كبعثة زيدٌ طلغ

انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ١٢٦.

٧ - وقد تقدم.

٨ - فزأيل: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون

في محل رفع فاعل، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، والألف للإطلاق،

وهي تلحق أواخر القوافي، من ذلك قول الشاعر:

أقلّي اللوم عاذلَ والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصاباً

٩ - بمعنى: هلك. انظر: أساس البلاغة: ٤٥٥/١، والصحاح: ص ٦٥٥.

١٠ - انظر: أساس البلاغة: ٤١١/٢، والصحاح: ص ١١٣٢.

١١ - انظر: الصحاح: ص ٤١٥، والمصباح المنير للفيومي: ص ٣٦٦.

١٢ - انظر: شرح الهداية: ٨٧/١، والكشف: ١٥٣/١.

ساكنة، كما أن لام التعريف كذلك، ويقوي المشابهة بينهما أنهم لم يدغموا لام قل، لأن أصلها الحركة، فلم يجز إدغامها؛ إذ لا مشابهة بينها وبين لام التعريف.

وأما علة من أدغم بعضاً وأظهر بعضاً، فذلك اتباعاً للرواية، والرواية سنة متبعة، ولأنه أيضاً جمع بين اللغتين^(١).

وأما علة من أظهر الكل فهو الأصل، ولأن المشابهة التي بينها وبين لام التعريف التي احتج بها من أدغم تزول من وجهين: أحدهما أن لام التعريف متصلة، ولم هل وبل منفصلة، فقد فارقتها. والوجه الثاني [من]^(٢) المخالفة بينهما أن لام المعرفة كثرت في الكلام فوجب فيها الإدغام طلباً للتخفيف، وأما لام هل وبل فهي أقل منها في الكلام فكان الإظهار فيها أحسن^(٣).

وأما اختصاص أبي عمرو بالموضعين اللذين في الملك وفي الحاقة و[هما]^(٤): ﴿هل ترى من فطور﴾ [الملك: ٣] و﴿فهل ترى لهم من باقية﴾ [الحاقة: ٨]، فإنه اتبع في ذلك الأثر، فقد حكي عن مجاهد أنه قال: كنت مع ابن عباس (عنى)^(٥)، فقال لي: هل ترى أحداً؟ فنطق بالإدغام. وكان أبو عمرو كثيراً ما يتبع الآثار^(٦)، ويقوى إدغام أبي عمر أيضاً تقارب المخارج في: ﴿هل ترى من فطور﴾ و﴿فهل ترى لهم من باقية﴾؛ لأن التاء واللام متقاربتا المخرج^(٧)، فهذا كله يحسن الإدغام، ألا ترى أنه لما تباعدت المخارج لم تدغم في نحو: [أ/١٩] قوله: ﴿هل تعلم﴾ [مريم: ٦٥] و﴿هل تحس﴾^(٨) [مريم: ٩٨]. وقيل:

١ - انظر: الكشف: ١٥٤/١.

٢ - زيادة لاستقامة الكلام.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٨٨/١، والكشف: ١٥٤/١.

٤ - كان في جميع النسخ: «هو»، وصحح كما تراه.

٥ - سقطت من (ج).

٦ - انظر في الأثر وفي التوجيه: شرح الهداية: ٨٨/١، ٨٩.

٧ - وقد تقدم أن الإدغام إنما هو لتقارب الحروف، واللام والتاء كلاهما تخرج من اللسان، وقد تقدم.

٨ - لا فرق بين التاء في: تعلم وتحس، وفي ترى، فعلة التقارب في المخرج موجودة، إلا أن الرواية لم ترد بالإدغام عن أبي عمرو فيهما.

إن التغيير يؤنس بالتغيير، فلما كان الإدغام تغييراً وإيمالة تغييراً [آثر]^(١) أبو عمرو الإدغام في قوله: ﴿هل ترى﴾ لهذا المعنى^(٢).

وأما قول صاحب الكتاب: «وزاد أبو الحارث عنه إدغام اللام الساكنة في الذال نحو قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ [البقرة: ٢٣١]».

قال الشارح: وجملة ذلك ستة مواضع أولهن في البقرة ﴿ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه﴾ [البقرة: ٢٣١]، والثاني في آل عمران ﴿ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء﴾ [آل عمران: ٢٨]، وفي النساء موضعان: ﴿ومن يفعل ذلك عدواناً﴾ [النساء: ٣٠]، ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله﴾ [النساء: ١١٤]، وفي الفرقان: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾ [الفرقان: ٦٨]، وفي المنافقين: ﴿ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون﴾ [المنافقون: ٩].

قال الشارح: هذا إذا كانت من شرطاً، فإذا كانت غير شرط نحو قوله تعالى: ﴿ما جزأ من يفعل ذلك منكم﴾ [البقرة: ٨٥] لا يدغمه؛ لأن من ليست شرطاً، فهو لا يدغم لذلك^(٣). وروى صاحب المصباح - أيضاً - الإدغام عن الدوري عن الكسائي في هذه الستة^(٤).

التعليل: أما علة أبي الحارث في الإدغام أنه لما وجد اللام ساكنة في اللفظ [أدغمها]^(٥) كما أدغم لام هل، وأيضاً فإنه اتبع في ذلك الرواية، وفيها ضعف^(٦).

- ١ - كان في جميع النسخ: «فآثر»، وضح كما تراه.
- ٢ - هذا مبني على أن الإدغام تقريب كما أن الإيمالة تقريب، انظر: الكتاب: ١١٧/٤. فلما قرّب الألف من الياء إيمالة، قرّب اللام من التاء إدغاماً.
- ٣ - انظر: التيسير: ص ٤٤، والمصباح: ص ٨٠٥، والنشر: ١٣/٢.
- ٤ - من رواية علي بن سليم عنه، من طريق عبد السيد بن عتاب. انظر: المصباح: ص ٨٠٦.
- ٥ - كان في جميع النسخ: «فأدغمها»، وضح كما تراه.
- ٦ - ووجه الضعف عندهم هنا أنه شبه اللام المتحركة العارضة السكون باللام اللازمة السكون، وأنه كان يلزمه على ذلك إدغام اللام في النون في: ﴿من يسئل نعمة الله﴾ لأن اللام أقرب إلى النون منها إلى الذال. انظر: شرح الهداية: ١/٨٧، ٨٨، والكشف: ١/١٥٣، ١٥٤. ولا يثبت بمثل هذا قوة ولا ضعف، وإنما معيار القوة والضعف الرواية.

وأما علة الإظهار فإن أصل اللام الحركة، والإدغام إنما يكون للساكن دون المتحرك، (ألا ترى) ^(١) أنه لم يدغم عند النون وهي أقرب إلى اللام من الدال في [نحو] ^(٢) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُدَّالْ (نِعْمَتَ اللَّهِ)﴾ [البقرة: ٢١١] و﴿قُلْ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٨١]، فهذا دليل على حسن الإظهار ^(٣).

قال صاحب الكتاب:

«فصل:

فأما قوله ﴿أَخَذْتُمْ﴾ و ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ و ﴿لَاتَّخَذْتُمْ﴾ حيث وقع فأظهر الدال فيه ابن كثير وحفص، وأدغم الباقون ^(٤)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبي بكر أنه أظهر مثل حفص ^(٥)، وذكر عن ورش - طريق هبة الله ^(٦) - أنه أظهر أيضاً ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ ^(٧).

التعليل: أما علة من أظهر ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ و ﴿أَخَذْتُمْ﴾ فهو على الأصل. وأما الإدغام فلما بين الدال والتاء من المشابهة؛ لأن [لام] ^(٨) المعرفة تدغم في كل واحدة منهما، ولأن حروف الكلمة أيضاً قد قلت فحسُن الإدغام، ويقوّي الإظهار تباعد مخرج الدال من التاء،

١ - في (ج): «ألا أن ترى».

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - انظر: المرجعين السابقين.

٤ - انظر: التيسير: ص ٤٤، والمنتهى: ص ١٥٠، والنشر: ١٥/٢.

٥ - من طريق البرجمي عنه. انظر: المصباح: ص ٨٠٠.

٦ - هو هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم، أبو القاسم البغدادي، قرأ على أبيه وعلى الأصبهاني وأحمد بن فرح، وقرأ عليه عبد الملك النهراوي وعلي بن عمر الحماصي وجماعة. انظر: الغاية: ٣٥٠/٢، والمعرفة: ٣١٤/١.

٧ - وبابه. انظر: المصباح: ص ٨٠٠.

٨ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «اللام».

لأن التاء مما بين طرف اللسان والثنايا والذال مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا^(١)،
وأيضاً فإن التاء مهموسة والذال مجهورة، والمجهور أقوى من المهموس^(٢)، فهو أحسن،
والإدغام أخف على اللسان^(٣)، وليس [ما]^(٤) بينهما من البعد في المخرج بكثير.

١ - وليس التباعد هنا كثيراً، وقد تقدم.

٢ - فعند إدغام الذال في التاء ستفقد الذال قوتها بإدغامها في الحرف المهموس، على ما هو مقررٌ عندهم:
أن الأزيد لا يُدغم في الأنقص، وقد تقدم.

٣ - من الإظهار. انظر: الموضح: ١/١٩٣.

٤ - إضافة لاستقامة الكلام، ليست في جميع النسخ.

قال صاحب الكتاب:

«باب النون الساكنة والتنوين»

أجمع القراء على إظهارهما عند حروف الحلق وعلى إدغامهما في حروف يرملون، إلا أن تكون النون مع الواو والياء في كلمة واحدة، نحو: ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] و﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] و﴿بِنْيَانٌ﴾ [الصف: ٤] ^(١) فإنهم يظهرونها بإجماع، وكذلك اتفقوا على إبداهما عند الباء ميماً في اللفظ من غير إدغام، وعلى إخفائهما [١٩/ب] عند باقي حروف المعجم ^(٢)، والإخفاء: هو حال بين الإظهار والإدغام ^(٣)..

قال الشارح: اعلم أن النون الساكنة التي ذكرها تكون في الأسماء ^(٤) والأفعال ^(٥) والحروف ^(٦)، وتكون متوسطة ^(٧) ومتطرفة ^(٨)، والتنوين أبداً لا يكون إلا في الأسماء ^(٩)، ويكون أبداً في الآخر تابعاً للحركة ^(١٠)، والتنوين: هو نون ساكنة زائدة لا صورة لها في الخط، تلحق الاسم بعد كماله، تفصله مما بعده ^(١١)، وسمي تنويناً؛ فرقاً بينه وبين النون الأصلية ^(١٢).

-
- ١ - ﴿ذُنْيَا﴾، فهي أربع كلمات فقط.
 - ٢ - انظر: التبصرة: ص ٣٦٦-٣٧٠، والتيسير: ص ٤٥، والنشر: ٢٢/٢-٢٧.
 - ٣ - انظر: التيسير: ص ٤٥، والنشر: ٢٧/٢، والوجيز: ورقة ٨/أ.
 - ٤ - نحو: ﴿الْمُنْحَنِقَةُ﴾.
 - ٥ - نحو: ﴿يَنْسَى﴾.
 - ٦ - نحو: ﴿مِنْ قَبْلِ﴾.
 - ٧ - نحو: ﴿الْإِنْسَانِ﴾.
 - ٨ - نحو: ﴿مَنْ جَاءَ﴾.
 - ٩ - إذ هو من علاماتها التي تتميز بها، انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٤.
 - ١٠ - فإن كانت فتحة وضعت فتحةً أخرى فيكونان فتحتين علامة للتنوين، وكذلك الحال في الضم والكسر. وكونه في الآخر هذا يستفاد من تعريفه، وقد تقدم.
 - ١١ - أي: تكون بين الاسم وبين ما بعده كالفاصلة، لأنها ليست من بنية الاسم ولا تابعة لما بعده، فصارت كالفاصلة.
 - ١٢ - وقد تقدّم.

واعلم - وفقنا الله [تعالى] ^(١) وإياك - أن للنون الساكنة والتنوين أربعة أحوال، فحال يظهران فيهما لا غير، وهو عند حروف الحلق الستة ^(٢)، وهي الهمزة والهاء والحاء والعين والحاء والغين.

فالهمزة تخرج من أقصى الحلق، مما يلي الصدر ^(٣)، ومثال ذلك في كتاب الله ﴿من آمن﴾ [البقرة: ٦٢]، ولم تقع هذه النون قبل الهمزة في كلمة واحدة في كتاب الله تعالى إلا قوله: ﴿يَسْتَوُونَ﴾ [الأنعام: ٢٦] في هذا الموضع خاصة.

الهاء تخرج من مخرج الهمزة، والهمزة قبلها في الرتبة ^(٤)، مثال ذلك في كتاب الله: ﴿من هلك﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿من هاجر﴾ [الحشر: ٩]، ﴿جرف هار﴾ [التوبة: ١٠٩].

والعين مخرجها من وسط الحلق، والحاء قبل العين في الرتبة ^(٥)، ومثال الحاء نحو قوله: ﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿تصلى ناراً حامية﴾ [الغاشية: ٤]، ومثال العين: ﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [النحل: ٩٧]، و ﴿أنعمت﴾ [الفاتحة: ٧].

[و] ^(٦) الخاء والغين مخرجهما من آخر الحلق من (آخر الفم) ^(٧)، والحاء قبل الغين في الرتبة ^(٨)، ومثال الخاء: ﴿وجوه يومئذ خاشعة﴾ [الغاشية: ٢]، و ﴿من خزري يومئذ﴾ [هود: ٦٦]، ومثال الغين نحو قوله تعالى: ﴿فسينغضون﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿من ماء غير آسن﴾ [محمد: ١٥].

١ - زيادة من (ج).

٢ - وقد تقدمت.

٣ - وقد تقدم.

٤ - تقدم ذلك.

٥ - هذا باعتبار القرب للفم. وقد تقدم.

٦ - تأخرت عن موضعها إلى ما قبل: «ومخرجهما».

٧ - في (ب) و(ج): «مما يلي الفم».

٨ - هذا باعتبار القرب للفم، وقد تقدم.

وإنما وجب لهما الإظهار عند^(١) الحروف الستة لما بينهما وبينهن من تباعد المخرج؛ لأن هذه الحروف كما قلنا من الحلق والنون والتنوين مخرجهما من طرف اللسان^(٢).

واعلم أن الإظهار يكون بمقدار، فينبغي للقارئ أن يعطي كل حرف حقه من الإظهار من غير إفراط^(٣)؛ لأن القارئ إذا أفرط في الإظهار كاد يحرك الساكن وذلك خطأ^(٤)، والإظهار فيها يكون سواء كن من كلمة واحدة^(٥)، أو في كلمتين^(٦).

وقد روي عن المسيبي^(٧) أنه كان لا يظهر عند الخاء والغين^(٨)، وحجته في ذلك أن الخاء والغين يخالطان حروف اللسان، فلذلك أخفاهما عندهما، كما يخفيهما عند حروف اللسان^(٩).

والحال الثانية من أحوال النون الساكنة والتنوين: أنهما يدغمان عند حروف «يرملون» كما ذكر، وهي الياء والراء والميم واللام والواو والنون. فأما الإدغام وحده واشتقاقه فقد تقدم ذكره في أول الباب.

-
- ١ - بعد: «عند»، زيادة: «هذه»، في (ب) و(ج).
 - ٢ - انظر: شرح الهداية: ٨٩/١، والكشف: ١٦١/١.
 - ٣ - وبحسب بعد مخرج الحرف - من النون - يكون حقه في الإظهار قوةً وضعفاً، فما بعد مخرجه كان أقوى ظهوراً مما قرب مخرجه، وهذا مفرعٌ على القاعدة المتقدمة: أن الإدغام للمتقاربين والإظهار للمتباعدين.
 - ٤ - لأن الساكن ضعيف، فالمبالغة في إظهاره وتقويته تؤدي به إلى تحريكه.
 - ٥ - مثل: «المنخقة»، و«فسيغضون».
 - ٦ - مثل: «من غل»، و«من هاد». انظر: التبصرة: ص٣٦٦، ٣٦٧، والنشر: ٢٢/٢.
 - ٧ - هو إسحاق بن محمد بن عبدالرحمن، أبو محمد المسيبي الخزومي، قرأ على نافع وهو من جلة أصحابه، أخذ القراءة عنه ولده محمد وخلف بن هشام وأحمد بن جبير، توفي سنة ست ومائتين. انظر: الغاية: ١٥٧/١، والمعرفة: ١٤٧/١.
 - ٨ - انظر: جامع البيان: ورقة ١٢٤/أ، والنشر: ٢٣/٢.
 - ٩ - يقصد أنهما قاربا مخرج أقصى اللسان الذي يخرج منه الكاف والقاف الذين تخفى عندهما النون، لأن الخاء والغين تخرج من أدنى الحلق مما يلي الفم، فهي قريبة جداً من أقصى اللسان، فهذا وجه مخالطتهما حروف اللسان. انظر: النشر: ٢٣/٢.

وإنما يجب إدغام النون الساكنة والتنوين في هذه الحروف إذا كانا في كلمة وحروف يرملون في كلمة أخرى فأما إذا كانت النون الساكنة مع الياء والواو في كلمة واحدة فهي مظهرة بإجماع^(١)، فأما الياء فهي تخرج من المخرج الثالث من مخارج اللسان وما يليه من الحنك^(٢)، كقوله: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿مَنْ يَعْلَمُ﴾. والراء تخرج من طرف اللسان بينه وبين مقدم [٢٠/أ] الحنك داخله إلى ظهر اللسان قليلاً، وهي حرف مكرر^(٣)، ومثال ذلك: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، ﴿مَنْ رَسُولٍ﴾ [إبراهيم: ٤].

وأما الميم فهي من حروف الشفة، وحروف الفم أربعة: الفاء والباء والميم والواو، (والميم)^(٤) تخرج من بين الشفتين^(٥)، ومثال ذلك: ﴿ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِي﴾ [الأنبياء: ٢٤]، و﴿مِّنْ مَّلْجِ﴾ [الشورى: ٤٧].

(اللام)^(٦) تخرج من المخرج الخامس من مخارج اللسان، وهي: تخرج من حافته إلى منتهى طرفه^(٧)، مثال ذلك: ﴿مُسْلِمَةً لَّا شَيْءَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿مِّنْ لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]. (الواو)^(٨) - أيضاً - من حروف الفم، وهي تخرج من بين الشفتين^(٩)، غير أنها تهوي في الفم، حتى تتصل بمخرج الألف^(١٠)، مثال ذلك: ﴿مِّنْ وَآلٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿مِّنْ وَّاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤].

١ - وقد تقدم.

٢ - وقد تقدم.

٣ - وقد تقدم. وذكر الشارح هنا لصفة التكرير خاصة إنما هو لأنها صفة في الراء ينبغي التحرز من المبالغة فيها وخصوصاً عند الإدغام، لأن المكرر المشدّد أقوى من المكرر المخفّف.

٤ - في (ب): «فالميم».

٥ - مطبقتين.

٦ - في (ج): «واللام».

٧ - وقد تقدم.

٨ - في (ج): «والواو».

٩ - وقد تقدم.

١٠ - وذلك إذا كانت مدية. وقوله: «تهوي في الفم» أي: تمتد فيه، وذلك بسبب اتساع مخرجها وهو الجوف، كما تقدم.

(النون)^(١) مخرجها من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، بين مخرج اللام والراء^(٢)، مثال ذلك: ﴿مِنْ نَارٍ﴾ [الحج: ١٩].

فعلة الإدغام في هذه الستة هو تقارب المخارج^(٣)، فأما في الراء واللام فيدغمان بغير غنة، لأن الراء واللام لا غنة فيهما، ولا يشبهان حرفاً فيه غنة^(٤)، وأما في الأحرف الأربعة فيدغمان (مع الغنة)^(٥)، والغنة: صوت يخرج من الخياشيم، ولا عمل للسان في الغنة^(٦)، وتعرف الغنة إذا أمسكت أنفك، فذاك الصوت المنقطع^(٧) [هو]^(٨) الغنة.

والحالة الثالثة: أن يُقلب التنوين والنون ميماً في اللفظ عند لقاء الباء، كقوله: ﴿مِنْ بَعْدٍ﴾، و﴿مِنْ بَيْنِهِمْ﴾، و﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ﴾ [نوح: ١٧]، و﴿لَنْسَفَعًا بِالْأَنْصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، ولا يدغمان بل يُقلبان كما ذكر، فلما امتنع الإدغام قلبا حرفاً مجانساً لها - أعني النون - بالغنة التي فيها، وتشبه الباء في المخرج فلهذا كانت أولى من سائر الحروف، والباء حرف مجهور شديد^(٩).

١ - في (ج): «والنون».

٢ - قوله: «وأصول الثنايا العليا» فيه تجوُّز، لأنها إنما تقارب أصول الثنايا ولا تصل إليها، إذ هي من لثة الأسنان العليا، كما تقدم.

٣ - هذا بالنسبة للام والراء، أما الميم فإنها تشارك النون في صفة الغنة، وأما النون فالإدغام فيها للمماثلة. وأما الواو والياء فقد ضارعتا النون باللين الذي فيهما، لأن الغنة شبيهة باللين في الخروج يسر وسهولة من غير كلفة. انظر: شرح الهداية: ٩٠/١، والكشف: ١٦٤/١.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٩٠/١، ٩١.

٥ - في (ب) و(ج): «بغنة».

٦ - انظر: النشر: ٢٧/٢.

٧ - أي: بعد إمساك الأنف، وهذا برهان الغنة كما تقدم.

٨ - كان في جميع النسخ: «هي»، وصحح كما تراه.

٩ - والباء توأخي الميم في الجهر فقط دون الشدة، فلا موجب لذكر الشدة هنا. وإنما كانت الميم أولى الحروف لأنها حرف يناسب أن يكون بديلاً للباء لقربه من مخرجه ومشاركته له في صفته، وهو أيضاً مجانس للنون لما بينهما من الاشتراك في الصفة، فكان بذلك أولى الحروف.

والحال الرابعة: أن تخفى النون والتنوين عند باقي حروف المعجم، وهي خمسة عشر حرفاً، فالتاء حرف مهموس، وهي تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا متصعداً إلى الخنك^(١)، مثال إخفائها: ﴿مَنْ تَكُونُ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿مَنْ تَنْزَلُ﴾ [الشعراء: ٢٢١].

الثاء حرف مهموس أيضاً، وهي تخرج من طرف اللسان أيضاً، وأطراف الثنايا العليا خارجاً عنهما شيئاً يسيراً^(٢)، مثال ذلك قوله: ﴿مثل حظ الإنثيين﴾ [النساء: ١١].

الجيم حرف شديد مجهور، وهي تخرج من مخرج الياء، وقد تقدم، ومثال ذلك: ﴿من جهنم﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿من جاء﴾ [الأنعام: ١٦٠].

الدال حرف شديد مجهور، ومخرجها من مخرج التاء وقد تقدم، مثال ذلك: ﴿وممن دُونَهُمَا﴾ [الرحمن: ٦٢]، ﴿مِن دُونِي أَوْلِيَاءٍ﴾ [الكهف: ١٠٢].

الذال حرف مهجور رخو، وهو من مخرج الثاء، وقد تقدم، مثال ذلك، (من ذلك)^(٣): ﴿من ذا الذي يُقرض الله﴾ [البقرة: ٢٤٥] ونحوه.

الزاي حرف مجهور من حروف الصفيير ومن حروف الشدة، ومخرجها من طرف اللسان أيضاً إلى فرجة بينها وبين أطراف الثنايا، ومثال ذلك: ﴿مَا لَكُمْ مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ﴿أَقْمَنَ زَيْنٌ﴾ [فاطر: ٨].

السين من حروف الصفيير وهي مهموسة، مخرجها من مخرج الزاي، مثال ذلك: ﴿مَنْسَكًا﴾ [الحج: ٣٤]، ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ [سبأ: ١٤].

الشين حرف مهموس أيضاً، وفيه تفسُّ، ومخرجه من مخرج الجيم والياء وقد تقدم، مثال ذلك: ﴿من شاء الله﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿من شيء﴾ [الحجر: ٢١].

١ - وقد تقدم.

٢ - وقد تقدم.

٣ - سقط من (ج).

الصاد أيضاً حرف مهموس، [رخو:]^(١) مطبق فيه صغير، مخرجه من مخرج السين والزاي^(٢)، مثال ذلك: [ب/٢٠] ﴿وَلَمَّنْ صَبْرٌ وَعَفْرٌ﴾ [الشورى: ٤٣]، ﴿وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣].

الضاد مخرجها من حافة اللسان وما يليها من الأضراس في [أي]^(٣) الجانبين شئت وفي الأيسر أكثر^(٤)، مثال ذلك: ﴿لَمَّنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الحج: ١٣].

الظاء حرف مطبق مستعل، مخرجه مخرج الذال، مثال ذلك: ﴿مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَمَا كَانُوا مِنْظَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٩].

الفاء حرف مهموس، وفيها تفش^(٥)، وهي تخرج من باطن الشفة السفلى وبين أطراف الثنايا العليا^(٦)، مثال ذلك: ﴿مِنْ فَرْعٍ﴾ [النمل: ٨٩]، ومثالها: ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ [ص: ١٥]، و﴿مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٧) [النحل: ٢٦].

[القاف]^(٨) من حروف القلقة، ومن حروف الاستعلاء، مخرجها من أول مخارج اللسان^(٩) وما فوقه من الحنك^(١٠)، مثال ذلك: ﴿مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٥٩].

١ - تصحيح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «وهو».

٢ - وقد تقدم.

٣ - زيادة لاستقامة الكلام.

٤ - وقد تقدم.

٥ - الحق أنه لا تفشي في الفاء، وإنما فيها همس ورخاوة، وهما وإن كانا شبيهين بالتفشي في جريان الصوت والنفس إلا أنهما لا يصلان لدرجة الانتشار الذي في التفشي، والذي لا يكون إلا مع الشين.

٦ - وقد تقدم.

٧ - وقعت زيادة: «من فوق» بين «من فواق»، و«من فوقهم» في نسخة (ج).

٨ - وهو الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الكاف».

٩ - لأنه من أقصاه فوق الكاف.

١٠ - وقد تقدم.

الكاف حرف مهموس، مخرجها أسفل من مخرج القاف قليلاً^(١)، مثال ذلك: [٣] «أن كانَ ذَا مالٍ وَبَيْنَ» [القلم: ١٤]، «إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ» [مريم: ٩٣]، «أَنْكَالاً وَجَحِيمًا» [الزمل: ١٢].

وإنما أخفيتا عند هذه الحروف - أعني النون والتنوين -؛ لأنهما لم يبعدا من هذه الحروف كبعد جروف الحلق، فيجب لهما الإظهار، ولم يقربا منها كقرب حروف يرملون، فيجب لهما الإدغام، فجعل لهما حال بين حالين وهو الإخفاء، والإخفاء هو حال بين الإظهار وبين الإدغام، وهو عارٍ من التشديد^(٢).
قال صاحب الكتاب:

«فصل: فأما الغنة التي فيهما إذا أدغما في هجاء يرملون، فإن القراء أجمعوا على إظهارها مع أربعة أحرف منها، وهي: هجاء يومن، إلا خلفاً، فإنه أذهبها مع الياء والواو فقط، وأجمعوا على إذهابها مع الراء واللام^(٤)».

قال الشارح: أما قوله: فإنهم أجمعوا على إذهاب الغنة مع اللام والراء، فليس له أن يدعي الإجماع في ذلك، فقد روي عن جماعة تبقية الغنة مع اللام والراء^(٥)، وذكر صاحب المصباح أن الزينبي^(٦) عن قبل، وأحمد بن صالح^(٧) عن قالون، واليزيدي طريق

١ - وقد تقدم.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - قوله: «عارٍ عن التشديد» حتى يفرق بينه وبين المدغم؛ لأن المدغم مشدّد والخفي مخفّف. انظر: التيسير: ص ٤٥، وجامع البيان: ورقة ١٢٨/ب، والنشر: ٢٧/٢.

٤ - انظر: التيسير: ص ٤٥، والكافي: ص ٤٠، ٤١، والنشر: ٢٣/٢-٢٤.

٥ - قال ابن الجزري: «وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل القراء، وصحّت من طريق كتابنا نصّاً وأداءً عن أهل الحجاز والشام والبصرة». انظر: النشر: ٢٤/٢.

٦ - هو محمد بن موسى بن سليمان الزينبي، أبو بكر البغدادي، قرأ على قبل وإسحاق الخزازي وجماعة، قرأ عليه أحمد بن عبدالرحمن وأحمد بن نصر، توفي قريباً من سنة عشرين وثلاثمائة. انظر: الغاية: ٢/٢٦٧، والمعرفة: ١/٢٨٥.

٧ - هو أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري، أخذ القراءة عن ورش وقالون، وروى عنه القراءة أحمد بن محمد الرشيد والحسن بن القاسم، توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين. انظر: الغاية: ١/٦٢، والمعرفة: ١/١٨٤.

السوسي، والمسيبي طريق المروزي^(١)، وذكر عن جماعة غير هؤلاء^(٢) أنهم يبقون الغنة في الراء واللام، وقد ذكرنا تعليل قوله إن الراء واللام لا غنة فيهما، ولا يشبهان حرفاً فيه غنة^(٣).

وأما قوله: «فإن خلفاً أذهب الغنة مع الياء والواو فقط»، مثال ذلك: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿مَنْ يُؤْمِنُ﴾ [يونس: ٤٠]، ﴿مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ﴾ [هود: ٣٩]، ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، ﴿يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦].

ذكر صاحب [المبهج]^(٤) عن قنبل من طريق ابن شنبوذ^(٥) أنه أذهب الغنة عند الياء فقط^(٦)، مثل خلف، وذكر أيضاً عن قنبل أنه أذهب الغنة عند الياء فقط^(٧)، وذكر أيضاً أن الدوري عن الكسائي أذهب الغنة عند الياء فقط^(٨)، وذكر أيضاً عن أكثر أصحاب حمزة^(٩) أنهم أذهبوها عند الياء والواو، وذكر عن بعضهم أنه أذهب الغنة عند الياء فقط^(١٠).

١ - هو أبو نشيط، وقد تقدمت ترجمته.

٢ - ذكر ذلك صاحب المصباح، انظر: المصباح: ورقة ١٢٦.

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/٩٠، ٩١.

٤ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «المنهج».

٥ - هو محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن بن شنبوذ، قرأ على قنبل وهارون بن موسى الأخفش، وقرأ عليه محمد الشنبوذي وغزوان بن القاسم ومحمد بن صالح، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر:

الغاية: ٢/٥٢، والمعرفة: ١/٢٧٦.

٦ - من غير طريق المطوَّعي عنه. انظر: المبهج: ص ١٧٦.

٧ - هو الوجه المتقدم.

٨ - انظر: المبهج: ص ١٧٧.

٩ - يُفهم هذا من كلامه، فإنه أطلق لحمزة الإدغام عند الواو والياء، واستثنى بعضهم من الواو، والاستثناء إنما يكون للقليل من الكثير.

١٠ - وهم ابن لاحق وابن قلوفا وابن زربي. انظر: المبهج: ص ١٧٦.

وذكر صاحب الروضة خلافاً عن خلف وخلاد في إذهاب الغنة وتركها عند الياء والواو^(١)، وذكر أيضاً عن جماعة من أصحاب الكسائي أنهم أذهبوا الغنة عند الياء خاصة^(٢). والاختلاف في هذا الفصل^(٣) كثير، وليس هذا موضع إيراد كلاً.

التعليل: أما علة من أذهب الغنة [أ/٢١] فإن الإدغام هو إماتة الحرف الأول في الثاني، وإذا كان كذلك فهو يذهب الحرف والصوت الذي فيه وهو الغنة، وأيضاً كان الياء والواو لا غنة فيهما، وإنما يشبهان حرفاً فيه غنة، وهو الميم، فلم يجعل [لهما]^(٤) غنة لئلاً يشبها الأصل.

وأما علة من أبقى الغنة عند الياء والواو فإنه كره أن تذهب الغنة التي تخرج من الخياشيم مع إذهاب النون باللسان، لأن النون لها نطق من اللسان، وصوت من الخياشيم، فلو أذهبت الغنة مع إدغام النون لكان المدغم كأنه أدغم حرفين، فهذا الموجب لتبقي الغنة^(٥).

١ - فقال: «أدغمها خلف في غير رواية السامري، وخلاد في رواية السامري وأبي حمدون ومحمد بن سعدان وأحمد بن زرارة»، فدل ذلك على أن الوجهين مرويان عنهما للاستثناء المذكور عن خلف وذكر بعض الرجال عن خلاد دون بعض. انظر: الروضة: ص ٣٦٢.

٢ - وهم قتيبة ونصير والدوري من طريق أبي طاهر بن أبي هاشم. انظر: الروضة: ص ٣٦٢.

٣ - أي: فصل النون الساكنة والتنوين. وانظر في الاختلاف: السبعة: ص ١٢٥-١٢٧، والكامل: ورقة ٢١٠، ٢١١، والنشر: ٢/٢٢-٢٧.

٤ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «لهما».

٥ - انظر: شرح الهداية: ١/٩٠، ٩١.

قال صاحب (الكتاب)^(١):

«باب الإمالة^(٢)»

(أجمعوا على الفتح)^(٣) في الأفعال [الثلاثية]^(٤) من ذوات الواو نحو: دَعَا وَعَفَا ونجاء، وما أشبه ذلك، إلا أربعة أفعال منها، وهي: ﴿طَحَاهَا﴾ [الشمس: ٦]، و﴿ذَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠] و﴿تَلَاهَا﴾ [الشمس: ٢] و﴿سَجَى﴾ [الضحى: ٢]، فإن الكسائي أمالها^(٥). وكذلك الأسماء [الثلاثية]^(٦) من ذوات الواو أجمعوا أيضاً على فتحها نحو: ﴿الصَّفَا﴾ و﴿عَصَى﴾ و﴿شَفَا جُرْفٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وما أشبهه إلا ثلاثة أسماء منها: ﴿الربا﴾ و﴿الضحى﴾ حيث وقعا نكرتين كانا أو معرفتين، والثالث: قوله: ﴿أو كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] في سبحان، فإن الأخوين أمالا هذه الثلاثة^(٧).

قال الشارح: إنما بدأ صاحب هذا الكتاب بالفتح قبل الإمالة؛ لأن التفخيم هو الأصل، والإمالة فرع عليه، وإلى هذا القول ذهب سيبويه^(٨) والأخفش^(٩)، والدليل على

١ - سقط من (ج).

٢ - الإمالة في اللغة: الإضجاع والبطح، واصطلاحاً: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء. انظر: الأصول في النحو: ١٦٠/٣، والنشر: ٣٠/٢.

٣ - في (ج): «على أن الفتح».

٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «الثلاثة».

٥ - انظر: الإرشاد: ص ١٩٠، والتيسير: ص ٤٦-٤٧.

٦ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «الثلاثة».

٧ - انظر: التلخيص: ص ١٨٥، ١٨٦، والتيسير: ص ٤٦-٤٩. وتعرّف ذوات الياء أو الواو من الأسماء بالثنوية، ومن الأفعال بإسناد الفعل لثناء الفاعل، فإذا ظهرت الياء فهي الأصل، وإذا ظهرت الواو فهي الأصل. انظر: النشر: ٣٦/٢.

٨ - هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ النحو على الخليل بن أحمد ولازمه، وكان أعلم المتقدمين والمتأخرين في النحو، وكتابه من أشهر الكتب في ذلك، وهو عمدة المتقدمين والمتأخرين، من أشهر تلاميذه الأخفش النحوي، توفي سنة ثمانين ومائة. انظر: إنباه الرواة: ٣٤٦/٢، ووفيات الأعيان: ٥٠٤/٣.

٩ - هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، أخذ النحو على سيبويه، وكان أكبر منه، وصحب الخليل قبله، وكان معلماً لولد الكسائي، من مؤلفاته: معاني القرآن، ومعاني الشعر، وكتاب التصريف، وغيرها، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين. انظر: إنباه الرواة: ٣٦/٢، ووفيات الأعيان: ٣٨٠/٢. وانظر في قول سيبويه والأخفش: المبهج: ص ٢٢٤.

أن التفخيم هو الأصل: أنه يكون بغير موجب له ولا سبب، والإمالة لا تكون إلا بسبب وموجب^(١).

وقول صاحب هذا الكتاب: «أجمعوا على الفتح في الأفعال الثلاثة» ليس بكلام مستقيم؛ لأنه قد ذكر بعد ذلك ما أميل من ذوات الواو^(٢)، وقد روى أبو حمدون^(٣) عن الكسائي أنه أمال ﴿عصاي﴾^(٤) [طه: ١٨] وهي من ذوات الواو أيضاً، فروى عن الكسائي إمالة: زكا يزكو^(٥)، والعذر لصاحب هذا الكتاب: أنه قصد الأعمّ الأكثر.

وعلة الكسائي في استثنائه الأفعال الأربعة التي أمالها وهي من ذوات الواو، وهي: ﴿دحاها﴾ و﴿طحها﴾ و﴿تلاها﴾ و﴿سجا﴾: أن قبل كل واحد من هذه الأفعال وبعدها ما أصل ألفه الياء، فأمالها لاتباعها بما قبلها وبما بعدها، من الألفات الممالات^(٦). وقد حكى أن بعض العرب يحمل الإمالة في ذوات الواو على حكم ذوات الياء في الأفعال خاصة، وقد حكى في بعض اللغات أنهم يقولون: دحيت الأرض، فعلى هذا يكون دحاها من ذوات الياء.

١ - هذا قول لأهل العلم، وقيل: إن الإمالة والفتح كلاهما أصل، فكما أنه لا تكون إمالة إلا بسبب، كذلك لا يكون فتح إلا بسبب، ووجود السبب لا يقتضي الأصلية ولا الفرعية. انظر: شرح الهداية: ٩٢/١، والنشر: ٣١/٢، ٣٢. والأولى أن يقال: إن الفتح هو الأصل، لأنه ليس فيه إنحاء بالفتحة نحو الكسرة ولا الألف نحو الياء، بل فيه فتح خالص وألف خالصة، والأصيل في الفتحة والألف أن يكونا خالصين، فهذا الوجه يجعل الفتح أصلاً، والله أعلم.

٢ - بل مستقيم؛ لأنه ذكرها على سبيل الاستثناء.

٣ - هو أبو حمدون الطيب بن إسماعيل البغدادي، قرأ على الزبيدي والكسائي وسليم، وقرأ عليه الفضل بن مخلد والحسين بن شريك، مات في حدود سنة أربعين ومائتين. انظر: الغاية: ٣٤٣/١، والمعرفة: ٢١١/١.

٤ - انظر: الإرشاد: ص ١٩٣. ولم يذكر هذا ابن الجزري في النشر.

٥ - انظر: جامع البيان: ورقة ١٣٢/أ، وقال ابن الجزري: إنه غير مُمالٍ. انظر: النشر: ٣٧/٢.

٦ - انظر: شرح الهداية: ١٠٦/١.

وقيل: إنما أمالها الكسائي لأنها قد ترجع [٢١/ب] في بعض الأحوال إلى الياء، إذا بني الفعل لما لم يُسمَّ فاعله [أ^(١)] وُنقلته إلى الرباعي، إذا قلت: دُحِّي وتُلي، فلما كانت ترجع إلى الياء في بعض أحوالها حسنت عنده إمالتها مع تقوية الرواية لها^(٢).

وقول صاحب الكتاب: «إلا ثلاثة أسماء منها: الربى والضحي حيث وقعا نكرتين كانا أو معرفتين، والثالث: قوله ﴿أَوْ كَلَاهِمَا﴾ في سبحان، فإن الأخوين أمالا هذه الثلاثة^(٣)، قال الشارح: أما مثال النكرة، فكقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا﴾ [الروم: ٣٩]، ومثال المعرفة فكقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ومثال الضحي معرفة كقوله تعالى: ﴿وَالضَّحَىٰ * وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١، ٢]، ومثال النكرة كقوله تعالى: ﴿وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضَحَىٰ﴾ [طه: ٥٩].

أما علة إمالتها: الربا والضحي - وإن كانا من ذوات الواو - فإنه قد نقل عن بعض العرب أنهم يكتبون ما كان من الأسماء من ذوات الواو بالياء إذا كان الاسم مضموم الأول، أو مكسور الأول، كقولهم: ضحى وربى، فيقولون: في تثنية ربا: ربيان، وضحي: ضحيان، وإذا كان كذلك فالإمالة فيه سائغة جائزة، والعرب أبداً تفرُّ من ذوات الواو إلى ذوات الياء في كثير من الكلام طلباً للتخفيف، نحو: ميت، وأصله: ميوت، وسيد، وأصله: سيود^(٤)، فأمالا هذين الاسمين وإن كانا من ذوات الواو؛ فراراً من ذوات الواو إلى ذوات الياء، وأتوا بلفظ يدل على الياء وهو الإمالة^(٥).

وأما قول صاحب الكتاب: ﴿أَوْ كَلَاهِمَا﴾ في سبحان، فإنه جعله من ذوات الياء، وفيه خلاف بين النحويين، منهم من يجعله من ذوات الواو كما ذكر، ومنهم من يجعله من

١ - زيادة لاستقامة الكلام.

٢ - انظر: الكشف: ١/١٨٩، ١٩٠.

٣ - وقد تقدم ذلك.

٤ - انظر: أوضح المسالك: ٤/٣٨٩.

٥ - انظر فيما تقدم: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/٢٣١، والكشف: ١/١٩٠، ١٩١، والنشر: ٢/٣٧.

ذوات الياء، قال: وهذا الموجب لإمالة^(١)، فأما من قال: إنها من ذوات الواو قال:
الموجب لإمالة كسرة الكاف في كِلا وِكِلتا^(٢).

وقال بعض النحويين: إنها أميلت لما فيها من معنى التأنيث، فعلى هذا القول يقف
الأخوان على قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣] بالإمالة.

وقيل: أُلِف كِلتا منقلبة عن واو، وأصلها كِلوآ، فأبدلوا من الواو تاءً، وقالوا:
كلتا^(٣)، كما قالوا: تُرَاث وأصله: وُرَاث، وتُحَمَّة وأصلها: وُحَمَّة^(٤).

واعلم أن كلا اسم مفرد في اللفظ مثني في المعنى، هذا مذهب البصريين، والدليل
على ذلك أنهم يقولون: كلا أخويك قائم، فيأتون بالخبر عنه مفرداً. وقال الكوفيون: هو
مثني اللفظ والمعنى^(٥)، والكلام في كِلا كثير، وليس هذا موضع إيراد^(٦).

قال صاحب الكتاب: «وكذلك أمالا كل ألف منقلبة من ياء أو في حكم المنقلبة
في الأفعال والأسماء، فالأفعال نحو [أ/٢٢] ﴿أَبَى﴾، و﴿سَعَى﴾، و﴿كَفَى﴾،
و﴿هَذَاكُمْ﴾، و﴿قَدْ نَرَى﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿يَسْعَى﴾، و﴿يَرْضَى﴾، و﴿ثُمَّ تُوَفَّى﴾،
و﴿لَا يُلْقَاهَا﴾ [القصص: ٨٠]، و﴿حَتَّى نُوتِيَ مِثْلَ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، و﴿تُوَفَّى﴾،
و﴿يَغْشَاهَا﴾، و﴿يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتَ﴾ [النساء: ١٥]، و﴿تَتَلَقَّاهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]،

١ - لأن الألف تنقلب عن الياء في حالتي النصب والجر، تقول: رأيتُ الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين

كليهما. انظر: شرح الهداية: ١١٠/١.

٢ - انظر: الكشف: ١٧٣/١.

٣ - انظر: شرح الهداية: ١١٠/١.

٤ - انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٨٤/٤، وشرح الشافية للرضي: ٢١٩/٣، ٢٢٠،

والنشر: ٧٩/٢. فعلى هذا القول يُقرأ بالإمالة. وقيل: إن الألف للتثنية، وعليه لا يُوقَف بالإمالة، قال

ابن الجزري: «والوجهان جيدان»، وإنما تكون الإمالة في حالة الوقف؛ لأنها في الوصل يكون بعدها

ساكن فلا تُمال، قال الشاطبي: *وقبل سكون قِف بما في أصولهم* انظر: سراج الفاري: ص ١١٦،

إشارة إلى أنه في الوصل لا يتأتى ذلك.

٥ - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ٢٣٥/١، ودليل الحيران: ص ٢٦٧.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ١٤.

و﴿تَتَجَافَى﴾ [السجدة: ١٦]، و﴿مَا وَلَا هُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]، و﴿إِنِّي أَرَاكَ﴾ [الأنعام: ٧٤]،
و﴿كَيْفَ ءَأَسَى﴾ [الأعراف: ٩٣]، و﴿اسْتَسْقَى﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿اسْتَغْنَى﴾، و﴿تَعَالَى﴾،
و﴿فَتَعَاطَى﴾ [القمر: ٢٩]، ونحو ذلك».

وقال أيضاً صاحب الكتاب: «والأسماء نحو: ﴿وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ﴾ [المجادلة: ٧]،
و﴿أَزَكَّى لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و﴿أَرَبِي مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]، و﴿أَعْمَى﴾، و﴿مَنْ أَوْفَى﴾
بعهده [آل عمران: ٧٦]، و﴿الْأَعْلَى﴾، و﴿أَبْقَى﴾، و﴿أَتَقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]،
و﴿أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥]، و﴿أُخْرَى﴾، و﴿أَشْقَاهَا﴾ [الشمس: ١٢]، و﴿الْيَتَامَى﴾،
و﴿الْخَوَايَا﴾ [الأنعام: ١٤٦]، و﴿الْأَيَامَى﴾ [النور: ٣٢]، و﴿كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢]،
و﴿سُكَارَى﴾ [الحج: ٢]، و﴿فُرَادَى﴾ [الأنعام: ٩٤]، و﴿مُوسَى﴾، و﴿عَيْسَى﴾، و﴿يَحْيَى﴾،
و﴿أَنْثَى﴾، و﴿الدُّنْيَا﴾، و﴿القُرْبَى﴾، و﴿الْوَسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، و﴿الْوَتْقَى﴾، و﴿فِي﴾
أَحْرَاكُمْ [آل عمران: ١٥٣]، و﴿طُوبَى﴾ [الرعد: ٢٩]، و﴿الْعَلِيَا﴾،
و﴿السُّوَاى﴾ [الروم: ١٠]، و﴿السَّلْوَى﴾، و﴿المُوتَى﴾، و﴿نُجُوَاهُمْ﴾، و﴿إِحْدَى﴾ كيف
تصرفت، و﴿بَسِيْمَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، و﴿الثَّرَى﴾، و﴿الْهُدَى﴾، و﴿الرِّبَا﴾ حيث وقع.
[و﴿المَوْلَى﴾ و﴿المَاوَى﴾ كيف تصرفا، و﴿مَثْنَى﴾ حيث وقع^(١)]. و﴿يَا﴾
و﴿يَلْتَنَى﴾ [هود: ٧٢]، و﴿يَا أَسْفَى﴾ [يوسف: ٨٤]، و﴿بِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ﴾ [يوسف: ٨٨]،
و﴿مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، و﴿مَتَى﴾، و﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، و﴿أَنَّى﴾
يُؤْفَكُونَ، ونحو ذلك».

قال الشارح: أما قوله: «وكذلك أمالا»، فإنه يعني الأخوين^(٢)، واعلم أن أصحاب
الإمالة هم الأخوان وأبو عمرو^(٣)، وقدّم صاحب هذا الكتاب الأخوين؛ لكثرة اجتماعهما
على الإمالة.

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - انظر: التيسير: ص ٤٦، والكافي: ص ٤٢، ٤٣، والنشر: ٣٥/٢-٣٧.

٣ - وورش، قال الشاطبي: * وورشٌ جميعُ البابِ كان مقلداً*. وبعضُ القراء لهم إمالة في بعض الأحرف.

انظر: التيسير: ص ٤٩-٥٢.

واعلم أن أصل الإمالة للأسماء والأفعال. أما الأسماء فلقوتها^(١)، وأما الأفعال فلتصرفها^(٢)، والإمالة في الأفعال أمكن وأقوى؛ لأن الأفعال ثقيلة، والإمالة خفيفة^(٣)، (ولذلك)^(٤) بدأ صاحب هذا الكتاب وقدم الأفعال على الأسماء، والدليل على أن الإمالة في الأفعال أمكن أنها تمال وهي من ذوات الواو^(٥)، وتمال أيضاً وفيها أحد الحروف التي تمنع الإمالة^(٦).

١ - مقصوده بقوتها أي: تمكُّنها، ومعنى أن يكون الاسم متمكناً أي: كونه معرباً. انظر: حاشية الصبان: ٥٠/١. لأنه إنما يُمال من الأسماء المتمكِّن، وإنما أُميل المتمكِّن لتصرفه بالتكسير والتصغير، انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧، ٢٦/٣، وشرح الهداية: ١١١/١. على أنه قد يمال غير المتمكِّن أحياناً نحو ﴿متى﴾.

٢ - بالماضي والمضارع وما أشبه ذلك، والإمالة تصرفٌ كما قال الرضي في شرح الشافية: ٢٦/٣. وإنما كان التصرف سبباً للإمالة؛ لأنه به يظهر أصل الألف، وعليه فإن الحرف لا يمال، لأنه لا يُعرف أصل ألفه إذ لا يتصرف.

٣ - لعله إنما قصد بثقل الأفعال كونها تضمَّنت الحدث والزمن، أما الأسماء فخفيفة لأنها مضمَّنة معناها فقط. وإنما كانت الإمالة خفيفة؛ لأنها إضجاع، والإضجاع أخف من الإقامة، ولذلك قالوا للفتح: تفخيم، وللإمالة: ترقيق. انظر: الإضاءة: ص ٣٥. والحق أنه لا فرق بين الأسماء والأفعال في الإمالة، لأن الإمالة إنما هي في اللفظ ولا دخل لها بالمعنى، ولذلك كانت الإمالة فيما تناسق فيه صوت الترقيق مع اللفظ كما هو الحال في حروف الاستفحال، والفتح فيما لم يتناسق فيه صوت الترقيق مع اللفظ كما هو الحال مع حروف الاستعلاء، وسيأتي ذلك. ولو كان لها دخل في المعنى للزم أن يطرأ في الثقل المعنوي بعد الإمالة خفة، وذلك لم يحدث قطعاً.

٤ - في (ب) و(ج): «وكذلك».

٥ - نحو: ﴿زكى﴾ و﴿خاف﴾.

٦ - والحروف التي تمنع الإمالة هي الحروف المستعلية، سواء وقعت قبل الألف أو بعده، والراء المفتوحة قبل الألف أو بعده. انظر: الأصول لابن السراج: ١٦٣/٣-١٦٩، والموضح: ٣١١/١-٣١٣. والأسماء تُمال كذلك وهي من ذوات الواو، نحو: ﴿الضحى﴾ و﴿الربا﴾، وتمال وفيها حرف يمنع من الإمالة نحو: ﴿أنصاري﴾ في قراءة الدوري عن الكسائي، وستأتي، فلا فرق إذاً.

فأما الحروف فلا تستحق الإمالة لجمودها وقلة تصرفها، ولأن ألفها غير منقلبة عن ياء ولا واو. فأما ما أميل منها فلمشابهته الاسم ومضارعتة له^(١)، وستراه في موضعه إن شاء الله [تعالى]^(٢).

فأما قول صاحب الكتاب: «وكذلك أمالا كل ألف منقلبة عن ياء، أو في حكم المنقلبة في الأسماء والأفعال».

قال الشارح: أما قوله أتى وسعى، فإن ألفهما منقلبة عن ياء، لأن أصل أتى: أتى، وسعى: سعى، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، وكذلك باقيةا^(٣).

فأما الألف التي بمنزلة المنقلبة من الأفعال، فنحو ألف: تعالى، وتعاطى، صارت بمنزلة المنقلبة؛ لانتقالها بالزيادة إلى ذوات الياء^(٤).

وأما الألف التي بمنزلة المنقلبة من الأسماء نحو: أدنى، وأزكى، لأنها من دنا يدنو، وزكا يزكو، ثم انقلبت بالزيادة إلى ذوات الياء فصارت أزكى (يزكي)^(٥)، ومثله [أدنى]^(٦)، أصله من ذوات الواو، فألفه بمنزلة المنقلبة، وليست منقلبة عن ياء^(٧)، وكذلك سائرهما [٢٢/ب]، تقيسه على هذا، إن كان فعلاً عرّفته بالتصريف وترده إلى نفسك، فإن كان من ذوات الياء قلت: هذا يهدي وهديت، فتظهر لك الياء، فتميله. وإن كان من ذوات الواو قلت: زكا يزكو وزكوت، فتظهر لك الواو، فتمتّع من إمالته لذلك. وأما

١ - مثل: ﴿بلى﴾. انظر: شرح الشافية لابن الحاجب: ٢٦/٣، وشرح الهداية: ١١١/١، والكشف: ١٩٣/١.

٢ - زيادة من (ج).

٣ - وقد توافرت باقي شروط الإبدال فيها، انظر: أوضح المسالك: ٣٥١/٤، وشرح الأشموني: ٣١٤/٤.

٤ - وذلك لغلبة الياء على هذه الكلمات إذا جاوزت ثلاثة أحرف. انظر: الأصول في النحو: ١٦٢/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢٨٢/٤.

٥ - سقطت من (ج).

٦ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «أنى».

٧ - لأنك تقول في تثنيته: أدنيان وأزكيان، فصارت ألفه ياء في المثني. انظر: الأصول في النحو: ١٦١/٣، وشرح الشافية للرضي: ١٢/٣.

الأسماء تعتبرها بالثنائية، فإن جازت تثنيها بالياء أملتها، فنقول: الأزكيان والأعليان والأدنيان والأربيان، وإن كان من ذوات الواو قلت في عصا: عصوان، وفي صفا: صفوان، فتظهر لك الواو في الثنية، فتمتنع الإمالة لذلك^(١).

واعلم أن هذه الأسماء التي مثل بها صاحب هذا الكتاب على ثلاثة أضرب: مقصورة، وصفة، وما ألفه للتأنيث.

فالمقصور^(٢): نحو ﴿الهدى﴾ و﴿الزنى﴾^(٣)، فألفهما منقلبة عن ياء، وهما مقصوران، وهما في الأصل مصدران^(٤)، وجملة ما جاء في كتاب الله [تعالى]^(٥) من الأسماء المقصورة واحد وثمانون اسماً^(٦). وسميت مقصورة؛ لأنها قصرت عن الإعراب، أي: حبست^(٧)، والقصر في اللغة: الحبس^(٨).

والصفات: نحو الأعلى والأدنى، فالأعلى صفة للربّ جل جلاله، في قوله عز وجل: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وهي في موضع خفض^(٩)، وهو اسم مقصور أيضاً. وأما الأدنى فهو أيضاً صفة وأولى كلها صفات^(١٠).

١ - انظر: الكشف: ١/١٨٠، ١٨١.

٢ - تقدم الكلام على تعريفه.

٣ - لأنك تقول: هُدَيَانِ وَزِنَيَانِ.

٤ - لأن مصدر: هَدَى: هُدَى، ومصدر زَنَى: زَنَى.

٥ - زيادة من (ج).

٦ - انظر: الاستكمال لابن غلبون: ص ٣٣٣.

٧ - لأن علامة الإعراب لا تظهر عليها، كما تقدم.

٨ - قد تقدم.

٩ - لأنه صفة للربّ، وهو في موضع خفض بحرف الجر.

١٠ - فهي على وزن أفعل، وهي من أنواع الأشياء التي يُنعت بها. انظر: أوضح المسالك: ٣/٢٧١.

وأما ما ألفه للتأنيث: فنحو إحدى وأخرى^(١)، وألف التأنيث أبداً لا تكون إلا زائدة^(٢)، ولا تكون منقلبة عن شيء^(٣)، وهي تأتي على ثلاثة أضرب: فَعَلَى^(٤)، وَفَعَلَى^(٥)، وَفَعَلَى^(٦). وَفَعَلَى في كتاب الله منها مائتا موضع واثنان و(عشرون)^(٧) موضعاً^(٨). وأما فَعَلَى في كتاب الله منها ثمانية وستون موضعاً^(٩). وأما فَعَلَى في كتاب الله منها خمسة وثلاثون موضعاً^(١٠).

وقوله: ﴿أَنى لكَ هذا﴾ يميلان أَنى إذا كانت استفهماً^(١١)، فقوله: ﴿أَنى لكَ هذا﴾ أي: من أين لك هذا. و﴿أَنى يُوفكون﴾ بمعنى: كيف^(١٢).

- ١ - وهي ألف التأنيث المقصورة. انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٢٩٤.
- ٢ - أي: زائدة على بنية الكلمة في جميع أوزانها. انظر: شرح الأشموني: ٩٨/٤-١٠٢ بتصرف.
- ٣ - لأنها زائدة، وإنما تُبدل الألف من الياء والواو إذا كانتا عينين أو لامين، فهي تحلُ بذلك محلَّهما، فتكون عيناً أو لاماً. انظر: شرح التصريف: ص ٢٩١ بتصرف. وألحقت ألف التأنيث بهذا الباب؛ لأنها تقلب ياء في التثنية، نحو: حبلان. انظر: الأصول في النحو: ١٦١/٣.
- ٤ - نحو: ﴿أَنى﴾، ﴿الحسنى﴾.
- ٥ - نحو: ﴿تقوى﴾، ﴿نجوى﴾.
- ٦ - نحو: ﴿إحدى﴾، ﴿شعري﴾.
- ٧ - في (ب) و(ج): «عشرين».
- ٨ - انظر: الاستكمال: ص ٣٠٢-٣١٣.
- ٩ - ذكر منها ابن غلبون في الاستكمال خمسة وستين موضعاً: ص ٣٢٠، والشارح هنا زاد: ﴿تترأ﴾ المنون. انظر فيه: الموضح في الفتح والإمالة للداني: ورقة ٣٥/أ. وزاد لفظ ﴿يجى﴾ على أنه على وزن: فَعَلَى لا على: يَفْعَل، انظر في الخلاف فيه: الاستكمال: ص ٣١٤. وزاد: ﴿أَنى﴾ على أنها على وزن: فَعَلَى لا على: أَفْعَل. انظر في الخلاف فيها: الإقناع: ص ١٨٧، هذا الذي يظهر والله أعلم.
- ١٠ - انظر: الاستكمال: ص ٣٢٧-٣٣١.
- ١١ - انظر: الإقناع: ص ١٨٧، والتيسير: ص ٤٦، والنشر: ٣٧/٢.
- ١٢ - انظر: اللُّمَع في العربية لابن جنِّي: ص ٢٩٧، ومختار الصحاح: ص ٣١.

وقوله: ﴿يا ويلتي﴾ فإنهما يميلانه، وأصله: يا ويلتي، وكذلك: ﴿يا حسرتي﴾ [الزمر: ٥٦] أصله: يا حسرتي^(١)، ولم يذكر في التمثيل: يا حسرتا، وهو مثل: يا ويلتا^(٢)، حكاه صاحب التيسير، «وقرأت من طريق أهل العراق يا ويلتا ويا حسرتا وأنى إذا كانت استفهاماً: ما بين اللفظين عن أبي عمرو، ويا أسفا: بالفتح»، ثم قال: «وقرأت ذلك من طريق أهل الرقة - يعني السوسي - بالفتح»^(٣)، وذكر ابن الفحام في التجريد في فعلى وفعلى وفعلى، عن أبي عمرو الفتح وبين اللفظين، وبالإمالة المحضة كالأخوين^(٤).

اعلم - أرشدنا الله وإياك - أنا قد ذكرنا أن الفتح هو الأصل، وأن الإمالة داخله عليه^(٥)، ولا تكون إلا بموجب وعلة، فنذكر ههنا ما يوجب الإمالة إذ هي فرع، والعلل الموجبة للإمالة ست:

أحدها: أن تكون الألف منقلبة عن ياء مثال [أ/٢٣] ذلك في الفعل نحو: أتى، وقد ذكرناه، وفي الاسم نحو: الزنى، وقد ذكر أصل ذلك، وأن ألفه منقلبة عن ياء. والثاني: أن تكون الألف بمنزلة الألف المنقلبة عن (ياء)^(٦)، كألف حُبلى.

والثالث: أن تكون الألف ترجع إلى الياء في بعض الأحوال، نحو ألف الربا، ألا ترى أنك تقول: ربا يربو، فيكون الفعل ثلاثياً كانت ألفه منقلبة عن واو، ثم تقول: أربي يربي، فتصير ألفه ياء، وهذا الموجب لإمالة حمزة والكسائي له.

١ - وحسرتا وويلتا جائزان، وهما لغتان في المنادى المضاف لياء المتكلم، قال ابن مالك:

واجعل منادى صحَّ إن يُضَفَّ لِيَا كعبدِ عبدِي عبدًا عبدِيَا

انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٢٢٥.

٢ - فهما مُنمَلاَن لحمزة والكسائي. انظر: التيسير: ص ٤٨، وغاية الاختصار: ٢٩٧/١، والنشر: ٣٦/٢، ٣٧.

٣ - انظر: التيسير: ص ٤٨.

٤ - فالإمالة من طريق الفارسي، والفتح من طريق ابن نفيس، وبين اللفظين من طريق عبد الباقي. انظر: التجريد: ورقة ١٥/ب. وانظر: النشر: ٥٢/٢-٥٤.

٥ - وقد تقدم.

٦ - في (ب) و(ج): «الياء».

والرابع: الكسرة، وتكون قبل الألف وبعدها، فالتّي قبلها نحو قوله تعالى: ﴿ضِعَافًا﴾^(١) [النساء: ٩].

والخامس: التي بعدها نحو: ﴿النار﴾ و﴿الناس﴾ و﴿الدار﴾^(٢).

والسادس: هي الإمالة للإمالة، نحو قول العرب: عماد بالإمالة، وكقوله تعالى: ﴿رَأَى﴾، وأما مذهب من أمال الراء والهمزة، فإنهم أمالوا الراء إبتاعاً لإمالة الهمزة^(٣).

واعلم أن الإمالة على ضربين: إمالة صغرى، وإمالة كبرى، فالكبرى: هي الإمالة المحضة، والصغرى: هي إمالة بين بين، ويقال لها أيضاً: بين اللفظين^(٤).

[أما]^(٥) اشتقاق الإمالة: فهي من: أمَلْتُ الرمح وشبهه، والألف تشبه الرمح في استقامته، فلما عوّجت عن استقامتها في النظر سُمِّيَ ذلك: إمالة^(٦).

وأما حد الإمالة فهو: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء لضربٍ من تجانس الصوت^(٧).

والإمالة لغة تميم، والفتح لغة أهل الحجاز^(٨).

-
- ١ - وهي قراءة خلف وخلاد بخلاف عنه. انظر: النشر: ٦٣/٢.
 - ٢ - اختلف في الناس عن أبي عمرو من رواية الدوري، وأما ﴿الدار﴾ و﴿النار﴾ ونحوهما فأماله أبو عمرو ودوري الكسائي. انظر: النشر: ٦٢، ٥٥، ٥٤/٢.
 - ٣ - وأمالوا الهمزة إبتاعاً للألف. انظر: شرح الهداية: ٩٣/١. وقد أمالها حمزة والكسائي ووافقهما شعبة في ﴿رَأَى كوكباً﴾. انظر: النشر: ٤٤/٢. وانظر في الأسباب المتقدمة: الأصول في النحو: ١٦٠/٣، والإقناع: ص ١٦٧، وشرح الهداية: ٩٣، ٩٢/١.
 - ٤ - ويقال لها: التقليل والتلطيف، والفرق بينهما: أن الإمالة الكبرى بمبالغة، والتقليل بدون مبالغة. انظر: شرح الشافية للرضي: ٤/٣. والنشر: ٣٠/٢.
 - ٥ - زيادة لاستقامة الكلام.
 - ٦ - انظر: الإضاءة: ص ٣٥.
 - ٧ - أي: لقصد المناسبة لكسرة أو ياء. انظر: شرح الأشموني: ٢٢٠/٤، وشرح الشافية: ٤/٣.
 - ٨ - انظر: الإتحاف: ٢٤٧/١، والمساعد: ٢٨١/٤.

وإنما أَمال من أَمال أتباعاً منه لروايته عن مشايخه^(١)، وأيضاً فإن في الإمامة دلالة على الألف المنقلبة عن الياء^(٢)، وأمالوا أيضاً؛ ليفرقوا بين ما هو من ذوات الياء وبين ما هو من ذوات الواو^(٣)، فأما يا ويلتا ويا أسفاً. ويا حسرتاً فأصله: يا ويلتي ويا أسفي ويا حسرتي، فأبدلوا من الياء ألفاً، والعرب تفعل هذا كثيراً، ألا ترى أنهم يقولون في غلامي: يا غلاماً أقبل، فيبدلون من الياء ألفاً، وكذلك فعلوا في يا ويلتا ويا حسرتاً ويا أسفاً؛ فأمالا هذه المواضع ليدلاً على أن أصل الألف الياء^(٤). وأما أني فقال بعضهم: وزنها: [فعلى]، ولذلك أمالها الأخوان، وقرأها أبو عمرو بين اللفظين من طريق (أهل)^(٥) العراق، وقال بعضهم: [وزنها]^(٦) (أفعل)^(٧)، ولذلك فتحها السوسي^(٨).

وأما أعمى فهو أيضاً من ذوات الياء^(٩). وأما الذي في سبحان فنذكره في موضعه بتعليقه إن شاء الله [تعالى]^(١٠).

وأما موسى وعيسى ففيهما قولان: أحدهما: أن وزن موسى: فُعلَى، ووزن عيسى: فَعَلَى، فعلى هذا ألفهما للتأنيث، فالإمالة فيهما من أجل ذلك. الثاني: أنهما يثنيان بالياء فتقول: موسيان وعيسيان، وهما اسمان أعجميان، والإمالة في الأسماء الأعجمية حسنة^(١١).

١ - إذ الرواية سُنَّة متبعة.

٢ - انظر: الموضح: ٢٥١/١.

٣ - لأن الإمالة إنما تقع لتدلُّ على الياء، فما كان من ذوات الياء فإنه يُمال، وما كان من ذوات الواو فلا يُمال، إلا ما رجع للياء في بعض الأحوال، فالإمالة إذاً إنما هي للياء إما بالأصالة، أو التبعية، والفتح إنما هو للواو. انظر: الكشف: ١٦٨/١، ١٦٩، بتصرف، والموضح: ٢٥١/١ بتصرف.

٤ - انظر: شرح الهداية: ١٠٩/١.

٥ - سقط من (ج).

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - سقط من (ج).

٨ - انظر: الإقناع: ص ١٨٧.

٩ - لأنك تقول في تثنيته: أعميان.

١٠ - زيادة من (ج).

١١ - القول الأول منسوب للكوفيين، والقول الثاني منسوب للبصريين وسيبويه. انظر: شرح

الهداية: ١٠٩/١، ١١٠، والكتاب: ٣/٣١٣، والموضح للداني: ورقة ٤١/ب، ٤٢/أ.

وأما أنى ومتى وذكره إياهما مع الأسماء فهما ظرفان، والظروف أسماء، فأميلاً كما
تمال الأسماء^(١).

قال صاحب الكتاب: «وكذلك أمالاً جميعاً ﴿بلى﴾، وهو حرف^(٢)».

قال الشارح: اعلم أن ﴿بلى﴾ جاء في [٢٣/ب] كتاب الله منها اثنان وعشرون
موضعاً في ست عشرة سورة^(٣)، أمالاً يعني الأخوين، وقد تقدم أن [أصل]^(٤) الإمالة
للأسماء والأفعال، والعلة في إمالتهما ﴿بلى﴾ - وإن كان حرفاً - أنه لما كان على ثلاثة
أحرف، وكانت بلى تقع في الجواب مجردة، كما تقع الأسماء، فأميلت كما تمال الأسماء،
ألا ترى أن القائل إذا قال: أليس زيد عندك، فتقول: بلى، فتكتفي بذلك جواباً.

وقال الكوفيون: أصل بلى: بل، زيدت عليها الألف للتأنيث، وقالوا: لا ينكر ذلك؛
لأن تاء التأنيث قد دخلت على حروف المعاني^(٥)، فقالوا في رُبَّ: رُبَّتْ، وفي ثمَّ: ثَمَّتْ^(٦).
وأما الحروف فإنها لا تمال لبعدها من الاشتقاق والصرف، لأنها لا تردّ إلى أصل
معلوم فيبنى عليه ما يرجع إليه انقلاب ألف عن ياء أو واو.

(قال صاحب الكتاب^(٧)): «فأما ﴿أحيا﴾ (و)^(٨) ﴿فأحياكم﴾ و﴿أحيا به﴾ كيف
تصرف فإن حمزة لم يعمل منه إلا ما كان قبله واو فقط، ماضياً كان أو مستقبلاً، فإن

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١١٢.

٢ - انظر: الكافي: ص ٤٢، والنشر: ٣٧/٢.

٣ - انظر: الاستكمال لابن غلبون: ص ٢٨٨-٢٩١.

٤ - هذا الأولى كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الأصل».

٥ - حروف المعاني: هي الحروف التي يكون لها معنى تستعمل له فيما يناسبه من أساليب، وقد صنفت
فيها مصنّفات خاصة، منها: الجني الداني في حروف المعاني للمراذي، ورصف المباني في شرح حروف
المعاني للمالقي، وكتاب حروف المعاني للزجاجي.

٦ - انظر: شرح الأشموني: ٤/٢٣٢، وشرح الهداية: ١/١١١، والكشف: ١/١٩٨. والمذكور هنا مذهب
الكوفيين، ومذهب البصريين أن بلى حرف بكما لها. انظر: شرح كلاً وبلى ونعم لمكي: ص ٨٠.

٧ - كانت هذه العبارة متقدمة في الأصل قبل: «وأما الحروف»، والصواب ما تراه، وهو في (ب) و(ج) كذلك.

٨ - سقط من (ج).

كان قبله فاء أو ثم أو لم يكونا قبله فتح. وأمال الكسائي الباب كله على أصله^(١)،
وقرأ أبو عمرو ما كان من ذلك كله رأس آية وليس في آخره راء بعدها ياء في الخط
بين اللفظين. وأمال منه ما كان فيه راء بعدها ياء في الخط رأس آية كان أو غيره^(٢)،
وفتح الباقي^(٣)».

قال الشارح: أما إمالة الكسائي هذا الباب، أعني: ﴿أحيا﴾ و﴿فأجياكم﴾ وبابه،
فإنه أماله ليدل على أنه من ذوات الياء^(٤)، مع صحة روايته له، وقد ذكرنا علة ما كان
من ذوات الياء، وعلة الإمالة فيه.

وقول صاحب الكتاب: «فإن حمزة لم يمل منه إلا ما كان قبله واو فقط، ماضياً كان
أو مستقبلاً»، فمثال الماضي: ﴿أمات وأحيا﴾ [النجم: ٤٤]، ومثال المستقبل كقوله
(تعالى)^(٥): ﴿ثم لا يموت فيها ولا يحيى﴾ [الأعلى: ١٣]. فأما موافقة حمزة الكسائي في مثل
هذا فلا علة له إلا اتباع الرواية، وجمعاً بين اللغتين^(٦).

١ - وافقه على هذا صاحب التذكرة: ٢٥٢، ٢٥١/١، أما صاحب التيسير وابن الجزري فإنهما لم يذكر
العطف بضم. انظر: التيسير: ص ٤٨، والنشر: ٣٧/٢.

٢ - انظر: التبصرة: ص ٣٨٧، ٣٨٦، والتيسير: ص ٤٧، والنشر: ٥٢، ٤٠/٢. قال ابن الجزري: واختلف عنه
في ﴿بشراي﴾ فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح، ورواه عنه بعضهم بين اللفظين، وروى آخرون عنه
الإمالة المحضة، انظر: النشر: ٤٠/٢ بتصرف. وقال ابن الجزري: «وأجمعوا على تقييد رؤوس الآي
بالسور الإحدى عشرة المذكورة» - يعني: طه والنجم والشمس والأعلى والليل والضحى والعلق
والنازعات وعنبي والقيامة والمعارج - «إلا ما انفرد به صاحب العنوان بإطلاقه في جميع رؤوس الآي»
قال: «والصواب تقييده بما قيده الرواة». انظر: النشر: ٥٢/٢.

٣ - انظر: النشر: ٥٢/٢، والهادي: ورقة ٩.

٤ - وهذه فائدة الإمالة: أنها تدل على أن أصل الألف ياء. انظر: الموضح: ٢٥١/١ بتصرف.

٥ - سقط من (ج).

٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣٨٧/١، والموضح: ٢٥٥/١.

«وقرأ أبو عمرو...»: قال الشارح: مثال ذلك - يعني قول صاحب العنوان: «ما كان فيه راء بعدها ياء في الخط رأس آية أو غيره»-: ﴿مَنْ مَنِيَّ يُمْنِي﴾ [القيامة: ٣٧]، ﴿خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الأعلى: ٢]، و﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣]، ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢].

وذكر صاحب التيسير أن أبا عمرو قرأ من ذلك ما كان فيه راء بعدها ياء بالإمالة، وما كان رأس آية في سورة أو آخر آية^(١) على ياء أو هاء ألف^(٢)، ك﴿الشمس وضحاها﴾ والقمر إذا تلاها﴾ [الشمس: ١، ٢]، وقال أيضاً ما كان على وزن فعلى أو فعلى بين اللفظين^(٣).

وأما قوله: «ما كان من ذلك رأس آية بين اللفظين»، وذلك في إحدى عشرة سورة، وهي طه والنجم وسأل سائل والقيامة والنازعات وعبس وسبح والشمس والليل والضحى وقرأ باسم ربك^(٤).

فعله أبي عمرو في قراءته بين بين هذا الذي ذكره أنه ربما وقع مع هذه الآيات ما فيه راء كقوله: ﴿الذكري﴾ [٢٤/أ] و﴿بشري﴾، فأراد بقراءته بين بين التقريب من الإمالة؛ لأن الراء تحسن الإمالة ولتحصل المشاكلة بذلك ويجري اللفظ كله على سنن واحد^(٥).

وعلة أخرى وهو أن رؤوس الآي تحتمل التغيير دون غيرها؛ لأنها مشبهة بالقوافي^(٦).

وأما قوله: «وأمال منه ما كان في آخره راء بعدها ياء في الخط» مثال ذلك:

﴿بشري﴾ و﴿ذكري﴾ و﴿القرى﴾. وإنما خص أبو عمرو هذا النوع بالإمالة المحضة،

١ - هذا شرح لقوله: «رأس آية»، لأنه لا فرق بينهما.

٢ - أي: الهاء التي يكون معها ألف.

٣ - انظر: التيسير: ص ٤٧.

٤ - انظر: النشر: ٣٧/٢. إلا أنه تقدم أن ابن الجزري قال إن صاحب العنوان قد أطلق السور ولم يقيد بها، والشارح هنا حمل إطلاق المصنف على تقييد أهل الأداء لها بالإحدى عشرة سورة المتقدمة.

٥ - انظر: شرح الهداية: ١٠٦/١.

٦ - بجامع الوقف عليها، والوقف موضع التغيير. انظر: الحجة لأبي علي: ٣٨٢/١، والموضح: ٢٥٣/١.

لأن الإمامة المحضة مع الرأء حسنة^(١)، وروي عن أبي عمرو أنه كان يقول: أدركت أصحاب [مجاهد]^(٢) وهم لا يكسرون في القرآن إلا ما فيه الرأء، فهذا دليل على قوة الإمامة المحضة فيما فيه الرأء، مع ما عضد ذلك من صحة الرواية^(٣).

وأما علة من فتح ذلك كله فعلى الأصل^(٤).

قال صاحب الكتاب: «وقرأ نافع جميع ذلك بين اللفظين، وفتح الباقون جميع ذلك كيف تصرّف، إلا مواضع يسيرة ربّما اختلفوا فيها على غير هذا الترتيب، نحن نذكرها في مواضعها من السور إن شاء الله تعالى».

قال الشارح: وقول صاحب الكتاب: «وقرأ نافع جميع ذلك بين اللفظين» لم يوافقه عليه أكثر المصنفين، لا سيما [تصانيف]^(٥) المغاربة^(٦)، وأما أهل المشرق فالغالب عليهم أنهم لا يذكرون ورشاً^(٧)، وإذا ذكروه ذكروا بعض قراءته^(٨).

والمشهور عن ورش وحده أنه يقرأ جميع ذلك بين اللفظين، ذكره صاحب التيسير^(٩) وغيره^(١٠)، ولم يذكر صاحب الروضة عن ورش ولا عن قالون لا فتحاً ولا إمالة، ولا

١ - إنما كانت الإمامة في الرأء حسنة لأن الرأء وإن كانت مانعة من الإمامة فهي هنا لا تمنع من الإمامة؛ لأن الألفاظ في ذلك منقلبة عن الياء، أو في حكم المنقلبة، وهذا السبب أقوى من المانع. انظر: الموضح: ١/٢١٣، ٢٥٣.

٢ - هذا الصواب وكان في جميع النسخ: «ابن مجاهد».

٣ - انظر في الأثر والتوجيه: شرح الهداية: ١/١٠١.

٤ - لأن الفتح هو الأصل، وقد تقدم.

٥ - هذا الصواب، وكان خطأ في جميع النسخ: «تصانيف».

٦ - بل قال ابن الجزري إنه انفرد بالتقليل عن قالون صاحب المبهج فقط. انظر: النشر: ٢/٥٠.

٧ - في هذا نظر، لأنه قد نُقل الإجماع على إمالة ذوات الرأء لورش بين بين، انظر النشر: ٢/٥١، وتتبع المصنّفات لمعرفة هل أجمعت على هذا أو غالبها على ذلك أمرٌ لا تدرك غايته، لورود احتمالية الفقدان على المصنّفات، فهذا الذي جرّني للقول بأن فيه نظراً.

٨ - مما رووه، ويدخل في هذا بالأصالة ذوات الرأء المتعقد عليها الإجماع.

٩ - انظر: التيسير: ص ٤٧.

١٠ - انظر: الإقناع: ص ١٧٧، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥.

تعرّض لهما في باب الإمالة^(١). وأما صاحب المبهج فذكر عن قالون بين بين^(٢)، ولم يذكر عن ورش شيئاً، ولا تعرّض له^(٣). وأما ابن الفحّام -صاحب التجريد- فلم يذكر في هذا الفصل عن ورش ولا عن قالون شيئاً^(٤).

فأما أواخر آي والنازعات وأواخر آي والشمس وضحاها فإن صاحب التيسير ذكر عن ورش أنه أخلص الفتح فيه على خلاف بين أهل الأداء، ثم قال: هذا ما لم يكن في ذلك راء، فإن كانت فيه الراء أمالها بلا خلاف، أعني: بين بين^(٥)، وأكثر مشيخة المصريين يأخذون لورش في الباب كله بإمالة بين بين^(٦)، نصّ على ذلك الأذفوي^(٧) وابن أبي [طيبة]^(٨) وغيرهما من علماء هذا الفنّ، إلا ابن غلبون، فإنه يأخذ له بالفتح في الباب كله^(٩).

- ١ - يقصد أنه لم يذكرهما في الأصول المطّردة في باب الإمالة، لأنه ذكر أن ورشاً أمال التوراة. انظر: الروضة: ص ٥٠٤.
- ٢ - المبهج: ص ٢٤٤.
- ٣ - يقصد أنه لم يذكره فيما يطرد من أصول الإمالة، لأنه ذكر عنه إمالة التوراة. انظر: المبهج: ص ٢٣٨.
- ٤ - يقصد في فصل: أواخر الآي لأنه ذكرهما في غير ذلك. انظر: التجريد: ورقة ١٦/ب، وورقة ١٧.
- ٥ - انظر: التيسير: ص ٤٧، ٤٨.
- ٦ - إذا لم يكن آخر الآية هاء وألف فإنهم فتحوها، انظر: الاستكمال لعبد المنعم بن غلبون: ص ١٠٢، ١٠٣، والتذكرة لطاهر بن غلبون: ١/٢٤١، ٢٥٤، والمصباح: ص ٩٩٥، ٩٩٦.
- ٧ - هو محمد بن علي بن أحمد، أبو بكر الأذفوي المصري، قرأ على أبي غالب المظفر بن أحمد، وسمع الحروف من أحمد بن إبراهيم، روى القراءة عنه محمد بن الحسين بن النعمان، والحسن بن سليمان، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة. انظر: الغاية: ٢/١٩٨، والمعرفة: ١/٣٥٣.
- ٨ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «(طبية)». وهو داود بن أبي طيبة، أبو سليمان بن هارون المصري، قرأ على ورش، وقرأ عليه ابنه عبدالرحمن ومواس بن سهل، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين. انظر: الغاية: ١/٢٧٩، والمعرفة: ١/١٨٢.
- ٩ - تقدم مذهب ابن غلبون، سواء قصد الأب أو الابن، وهو موافق لمذهب صاحب المصباح.

وقد تقدم في صدر الباب [من] ^(١) علة الإمالة وبين اللفظين والفتح ما أغنى عن إعادته ههنا ^(٢).

قال صاحب الكتاب:

«فصل:

أمال أبو عمرو والدوري عن الكسائي ﴿الكافرين﴾ و﴿كافرين﴾ في موضع الجر والنصب حيث وقعا، وفتح الباقون ^(٣)».

قال الشارح: مثلها في موضع الجر قوله تعالى: ﴿إنها كانت من قوم كافرين﴾ [النمل: ٤٣]، و﴿للكافرين أمثالها﴾ [محمد: ١٠]، الياء في موضع خفض ^(٤). ومثال (الياء) ^(٥) إذا كانت في موضع النصب كقوله تعالى: [٢٤/ب] ﴿ولا تطع الكافرين والمنافقين﴾ [الأحزاب: ١]، الياء علامة النصب، وهو منصوب بتطع ^(٦).

وقال صاحب التجريد: «[أمالا] ^(٧) ﴿الكافرين﴾ إذا كان مجموعاً جمع السلامة بالياء والنون في النكرة والمعركة» ^(٨).

التعليل: أما علة الإمالة في ﴿الكافرين﴾ و﴿كافرين﴾ فهو ما توالى بعد الألف من الكسرات، وهي كسرة الفاء وكسرة الراء، والياء عندهم في تقدير كسرتين ^(٩)، والراء

١ - زيادة لاستقامة الكلام.

٢ - فيلحق ما ههنا بنظائره مما تقدم.

٣ - انظر: النشر: ٢٦٢/٢، وقال: «وانفرد بالفتح عن ورش من طريق الأزرق صاحب العنوان، فخالف جميع الناس».

٤ - أي: علامة للخفض، لأن كافرين الأولى: صفة لقوم المخفوض بمن، والثانية مخفوضة بلام الجر.

٥ - في (ب) و(ج): «الكافرين».

٦ - لأنه مفعول به.

٧ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «أما».

٨ - انظر: التجريد: ورقة ١٧/أ.

٩ - بل في تقدير كسرة، وإلا لكانت العدة خمس كسرات. انظر: شرح الهداية: ٩٤/١.

حرف مكرر، فهي عندهم في تقدير كسرتين، فكأنه قد توالى بعد الألف أربع كسرات، فقويت الكسرات على الألف فأمالتها، وإن كان أبو عمرو قد أمال هذا أعني الكافرين وهو لا يميل هذا الباب كله لأنه من باب الشاكرين والذاكرين^(١)، وإنما أتبع في ذلك الرواية والأثر^(٢).

فإن قلت: إنما أمال الكافرين لأن بعد ألفه أربع كسرات متواليات، فكذلك اجتمع في الشاكرين أربع كسرات، فهلاً أماله كما أمالا الكافرين؟

فالجواب: أنه وإن كان مثله إلا أنه ينفصل عنه، وذلك أن اللام مدغمة في الشين من الشاكرين، وليست مدغمة في الكاف من الكافرين، فكرهوا إمالته مع الإدغام؛ لأنه إعلال، فلو أمالوه لاجتمع فيه إعلالان وهما الإدغام والإمالة.

وجواب آخر: أن الشاكرين أقل دوراً في القرآن من الكافرين، والإمالة تخفيف، فأمالوا الكافرين لكثرتهم، وفتحوا الشاكرين لقلته مع صحة الرواية.

وجواب ثالث: أن الشين من مخرج الياء، والياء لم تكثر إمالتها^(٣) فكذلك ما قاربها في المخرج. ذكر هذه الوجوه ابن غلبون في إكمال الفائدة^(٤).

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُعْمَلْ أَبُو عَمْرٍو ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]، وفيه كسرة الفاء، وكسرة الراء [ككسرتين]^(٥)؟

فالجواب: أن الكسرات في ﴿الكافرين﴾ متوالية لازماً في الوصل والوقف، فقويت على إمالة الألف؛ للزومها في الحالين جميعاً، وليس في قوله: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ كسرة

١ - فهو أصل لم يُعْمَلْ أَبُو عَمْرٍو، لأنه من باب فاعِل، لكن إمالة فاعِل حَسَنَةٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِذَا جَاءَ بَعْدَ الْأَلْفِ رَاءً مَكْسُورَةً، لِأَنَّهَا تَغْلِبُ الْمُسْتَعْلِيَّ فِي نَحْوِ: قَارِبٌ وَغَارِمٌ، فَكَيْفَ بِالْمُسْتَفْلِ وَهُمَا الْكَافُ وَالْفَاءُ هُنَا. انظر: الأصول في النحو: ١٦٧/٣ بتصرف، وشرح الهداية: ٩٤/١ بتصرف.

٢ - انظر في التوجيه المذكور: شرح الهداية: ٩٤/١، ٩٥، والكشف: ١٧٢/١، والموضح: ٢٥٧/١، ٢٥٨.

٣ - بل لم تُعْمَلْ أصلاً، لأنه لا تتأني فيها الإمالة.

٤ - لم أقف على هذا الكتاب. وانظر في جميع ما تقدم: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٧٣.

٥ - هذا هو الأولى كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «كسرتين».

لازمة سوى كسرة الفاء، ألا ترى أن كسرة الراء تذهب في الوقف، إذ لا يوقف على المتحرك، فلما كانت الكسرة تذهب في الوقف ضعفت في الوصل^(١). وعلة أخرى تمنع من الإمالة في ذلك: أن ﴿أول كافر به﴾ لا ياء فيه، والياء من موجبات الإمالة^(٢)، ومع هذا كله، فالرواية لم ترد عنه بإمالة ﴿أول كافر به﴾، فاعلمه^(٣).

١ - انظر: الحجة لأبي علي: ١/٣٩٠، وشرح الهداية: ١/٩٥.

٢ - هذا يرد عليه أن الكسرة أيضاً من موجبات الإمالة.

٣ - وهذا هو الموجب الحقيقي.

قال صاحب الكتاب:

«باب ما انفردَ بِإِمَالَتِهِ الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ

من ذلك ﴿بارئكم﴾ [البقرة: ٥٤] في الموضعين، و﴿البارئ﴾ و﴿طغيانهم﴾ حيث وقع، و﴿في آذانهم﴾، و﴿آذاننا﴾ حيث وقع، و﴿هُدَاي﴾ حيث وقع، و﴿محيي﴾ [الأنعام: ١٦٢] و﴿مثنوي﴾ و﴿مَن أنصاري﴾ [آل عمران: ٥٢] في آل عمران والصف، و﴿الجارِ ذِي القُرْبَى والجَارِ الجُنْب﴾ [النساء: ٣٦]، و﴿جبارين﴾ [المائدة: ٢٢] في المائدة والشعراء، و﴿الجواري﴾ حيث وقع، و﴿سارعوا﴾ [آل عمران: ١٣٣] و﴿يسارعون﴾ و﴿نُسارع﴾ حيث وقع. و﴿كمشكاة﴾ [النور: ٣٥] في النور^(١).

قال الشارح: جميع ما في القرآن من البارئ [٢٥/أ] ثلاثة مواضع: موضعين في البقرة، قوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿خير لكم عند بارئكم﴾ [البقرة: ٥٤]. والثالث في الحشر: ﴿البارئ المصور﴾ [الحشر: ٢٤].

وأما ﴿طغيانهم﴾ فحملته خمسة مواضع، في البقرة^(٢) والأنعام^(٣) والأعراف^(٤) ويونس^(٥) والمؤمنين^(٦)، وهو يميله إذا كان في موضع خفض^(٧).

١ - ما كان من ذلك في موضع خفض. انظر: التبصرة: ص ٣٧٩، والتيسير: ص ٤٩، ٥٠، والكافي: ص ٤٤، ٤٨.

٢ - في قوله تعالى: ﴿ويعدهم في طغيانهم يعمهون﴾ آية: ١٥.

٣ - في قوله تعالى: ﴿ونذرهم في طغيانهم يعمهون﴾ آية: ١١٠.

٤ - في قوله تعالى: ﴿ونذرهم في طغيانهم يعمهون﴾ آية: ١٨٦.

٥ - في قوله تعالى: ﴿فندر الذين لا يرجون لقاءنا في طغيانهم يعمهون﴾ آية: ١١.

٦ - في قوله تعالى: ﴿لليجوا في طغيانهم يعمهون﴾ آية: ٧٥.

٧ - وذلك لأن حالة الخفض فيها موجب للإمالة لأجل الكسرة، والكسرة من موجبات الإمالة كما تقدم.

وأما ﴿آذانهم﴾ و﴿آذاننا﴾ فحملته ثمانية مواضع: في البقرة^(١) والأنعام^(٢) وبني إسرائيل^(٣) وفي الكهف موضعان^(٤) وفي فصلت^(٥) وفي سورة نوح^(٦) يميله إذا كان في موضع جَرٍّ^(٧).

وأما ﴿هداي﴾ فهما موضعان: في البقرة^(٨) وطه^(٩)، وشرطه أن يكون هداي مضافاً إلى ياء المتكلم، فإن أضيف إلى غير ياء المتكلم نحو ﴿هداهم﴾ و﴿هداك﴾، فإن حمزة والكسائي - في روايته - يُميلانه^(١٠).

وأما ﴿محياي﴾ و﴿مثواي﴾ إن أضيفا أيضاً إلى ياء المتكلم انفرد بإماتهما الكسائي في رواية الدوري، فإن اتصلا أيضاً بضمير غير المتكلم نحو: ﴿مثواكم﴾ و﴿مثواهم﴾ تابعه أيضاً حمزة^(١١) وأبو الحارث على إماتته^(١٢).

وأما ﴿الجواري﴾ ففي ثلاثة مواضع: في الشورى^(١٣) والرحمن^(١٤) وكوَّرت^(١٥).

- ١ - في قوله تعالى: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾ آية: ١٩.
- ٢ - في قوله تعالى: ﴿وفي آذانهم وقرأ﴾ آية: ٢٥.
- ٣ - في قوله تعالى: ﴿وفي آذانهم وقرأ﴾ آية: ٤٦.
- ٤ - في قوله تعالى: ﴿فضربنا على آذانهم﴾ آية: ١١، وقوله: ﴿وفي آذانهم وقرأ﴾ آية: ٥٧.
- ٥ - في قوله تعالى: ﴿وفي آذاننا وقر﴾ آية: ٥.
- ٦ - في قوله تعالى: ﴿جعلوا أصابعهم في آذانهم﴾ آية: ٧.
- ٧ - وقد تقدم.
- ٨ - في قوله تعالى: ﴿فمن تبع هداي﴾ آية: ٣٨.
- ٩ - في قوله تعالى: ﴿فمن اتبع هداي﴾ آية: ١٢٣.
- ١٠ - لأنه من ذوات الياء المتقدم حكمها، وإنما نصت المصادر المتقدمة وغيرها على استثناء هداي خاصة للدوري عن الكسائي.
- ١١ - فيما عدا: ﴿محياهم﴾ في الجاثية، لأنه مما انفرد بروايته الكسائي. انظر: النشر: ٣٧/٢.
- ١٢ - لأنه من ذوات الياء المتقدم حكمها. وإنما نصت المصادر المتقدمة وغيرها على استثناء ﴿مثواي﴾ خاصة.
- ١٣ - في قوله تعالى: ﴿ومن آياته الجوار﴾ آية: ٣٢.
- ١٤ - في قوله تعالى: ﴿وله الجوار﴾ آية: ٢٤.
- ١٥ - في قوله تعالى: ﴿الجوار الكنس﴾ آية: ١٦.

وأما ﴿سارعوا﴾ و﴿يسارعون﴾ و﴿نسارع﴾ فجملته تسعة مواضع^(١).
 التعليل: أما علة الدوري في إمالته ﴿آذانهم﴾ و﴿آذاننا﴾ و﴿سارعوا﴾ و﴿يسارعون﴾
 و﴿الباري﴾ و﴿وبارئك﴾ و﴿الجواري﴾ (فهي)^(٢) مجيء الكسرة بعد الألف في هذه المواضع
 كلها، وقد قدمنا أن الكسرة بعد الألف أحد الأسباب الموجبة للإمالة، فهو يميلها لذلك^(٣).

وأما إمالته ﴿كمشكاة﴾ فمن أجل كسرة الميم^(٤).

وأما إمالته ﴿طغيانهم﴾ فإن الإمالة قد اكتنفها من قبلها ومن بعدها شيئان، كل
 واحد منهما موجب للإمالة على انفرادِهِ، فإلياء من قبلها والكسرة من بعدها، فإذا اجتمعا
 كانت الإمالة أقوى وأحسن^(٥).

[فأما ﴿أنصاري﴾ في الموضعين فقد ذكرنا أن سبب إمالته إنما هي الكسرة التي بعد الألف^(٦)، فأما
 الراء منه فهي (في)^(٧) موضع رفع خير مبتدأ، وهو من^(٨)، والكسرة فيها للبناء وليست للإعراب^(٩)].^(١٠)

١ - أولها في آل عمران: ﴿يسارعون في الخيرات﴾ آية ١١٤، والثاني: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾
 في آل عمران: ١٣٣، والثالث: ﴿ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر﴾ في آل عمران: ١٧١، الرابع:
 ﴿لا يحزنك الذين يسارعون﴾ في المائدة: ٤١، الخامس: ﴿يسارعون فيهم﴾ في المائدة: ٥٢، السادس:
 ﴿يسارعون في الإثم﴾ في المائدة: ٦٢، السابع: ﴿يسارعون في الخيرات﴾ في الأنبياء: ٩٠، الثامن:
 ﴿نسارع لهم﴾ في المؤمنون: ٥٦، التاسع: ﴿يسارعون في الخيرات﴾ في المؤمنون: ٦١.

٢ - في (ب) و(ج): «فهو».

٣ - انظر: شرح الهداية: ١١٩/١، والكشف: ١٧١/١.

٤ - وقد تقدم أن الكسرة قبل الألف من موجبات الإمالة.

٥ - انظر: فيما تقدم: شرح الهداية: ١١٩/١.

٦ - انظر: الكشف: ١٧١/١. وقوله: «وقد ذكرنا...» الخ، أي: أنه داخل في حكم ما سبب إمالته وقوع
 الكسرة بعد الألف فيه، الذي تقدم ذكره.

٧ - سقط من (ج).

٨ - لأن مَنْ اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خير مبتدأ، وخيره: أنصاري، وهو مرفوع،
 وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الراء، منع من ظهورها مناسبة الكسرة للياء.

٩ - والإمالة مع كسرة البناء أقوى، لأنها لازمة لا تتغير.

١٠ - زيادة من (ب) و(ج).

وأما قوله أيضاً: ﴿جَبَّارِينَ﴾ في الموضعين أمالهما أيضاً لأجل الكسرة^(١) والراء فهما في موضع نصب، أما في المائة فإن ﴿جَبَّارِينَ﴾ في موضع نصب نعتاً لقوم^(٢)، وأما في الشعراء فالراء في موضع نصب على الحال من ﴿بطشتم﴾^(٣)؛ ولهذا خالف أبو عمرو أصله في هذه المواضع الثلاثة، لم يعملها لأنه لا يميل إلا إذا كانت الراء في موضع جر^(٤). وكذلك ﴿الجار﴾ أماله أيضاً لأجل الكسرة^(٥) كما قلنا، وكان حق أبي عمرو أن يميلها، إذ لا علة تمنعه إلا أنه أتبع في ذلك الرواية، وقد اعتذر له، قالوا: إنما ترك الإمالة في ﴿الجار﴾ لقلّة دوره في الكلام، والإمالة إنما هي تخفيف^(٦).

-
- ١ - انظر فيما تقدم: الكشف: ١٧١/١.
 - ٢ - لأن قوم: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
 - ٣ - أي: بطشتم حالة كونكم جبارين، فهو حال منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، وصاحب الحال ضمير المخاطبين الواقع فاعلاً في بطشتم.
 - ٤ - انظر: شرح الهداية: ٩٨/١.
 - ٥ - انظر: الكشف: ١٧٠/١.
 - ٦ - فما كثر دوره أولى بالتخفيف مما قلّ دوره، وقد اعتذر له بذلك أبو طاهر البغدادي، انظر: شرح الهداية: ٩٩/١، ولا موجب للاعتذار مع ورود الرواية.

قال صاحب الكتاب:

«باب ما انفرد بإمالته الكسائي في [كلتا] (١) روايته

من ذلك ﴿مرضاة الله﴾ [النساء: ١١٤] و﴿مرضاتي﴾ [المتحنة: ١] و﴿مرضات أزواجك﴾ [التحریم: ١] حيث وقع، و﴿خطاياكم﴾ و﴿خطاياهم﴾ و﴿خطيانا﴾ حيث وقع، و﴿حق تقاته﴾ [آل عمران: ١٠٢] في آل عمران، و﴿قد هدان﴾ [الأنعام: ٨٠] في الأنعام، و﴿من عصاني﴾ [إبراهيم: ٣٦] في إبراهيم، و﴿ما أنسانيه﴾ [الكهف: ٦٣]، و﴿وأوصاني بالصلاة﴾ [مريم: ٣١] في مريم، وفيها: ﴿آتاني الكتاب﴾ [مريم: ٣٠]، وفي النمل: [٢٥/ب] ﴿فما آتاني الله﴾ [النمل: ٣٦]، و﴿محياهم﴾ [الجاثية: ٢١] في الجاثية، والأربعة الأفعال التي تقدم ذكرها (٢)، و﴿الرؤيا﴾ [يوسف: ٤٣]، إلا أن أبا الجارث خالف أصله في قوله: ﴿لا تقصص رؤياك﴾ [يوسف: ٥] في يوسف ففتحه وحده (٣).

قال الشارح: أما قول الله عز وجل: ﴿مرضات الله﴾ و﴿مرضاتي﴾ وذلك في أربعة مواضع: في البقرة (٤) والنساء (٥) والمتحنة (٦) والتحریم (٧). (وأما) (٨) الوقف عليها فمذكور في البقرة (٩).

- ١ - هذا الصواب كما في (ب)، وكان في الأصل: «إحدى».
- ٢ - وهي ﴿فأحياكم﴾، ﴿فأحيا به﴾، ﴿إن الذي أحياها﴾، ﴿ثم أحياهم﴾، أي: مما كان من باب الأحياء، غير منسوق بالواو، وقد تقدم. انظر: الاستكمال لابن غلبون: ص ٣٥١.
- ٣ - انظر: التذكرة: ٢٤٥/١، و٢٥١-٢٥٣، و٢٥٦، و٢٥٩-٢٦٠، و٢٦٣، و٢٦٥، و٢٧٢، والتيسير: ص ٤٨، ٤٩، والنشر: ٢/٣٧، ٣٨.
- ٤ - موضعان: ﴿ابتغاء مرضات الله﴾ آية: ٢٠٧، ٢٦٥.
- ٥ - قوله تعالى: ﴿ابتغاء مرضات الله﴾ آية: ١١٤.
- ٦ - قوله تعالى: ﴿ابتغاء مرضاتي﴾ آية: ١.
- ٧ - قوله تعالى: ﴿تبتغي مرضات أزواجك﴾ آية: ١.
- ٨ - سقط من (ج).
- ٩ - وسيأتي.

التعليل: أما علة الإمالة في ﴿مرضاة﴾ أنهم مفعلة من الرضا، وألفها ترجع إلى الياء في الجمع والتثنية^(١) مرضيان، و(في الجمع)^(٢): مرضيات، فأملت لذلك^(٣).

وعلة قراءة الباقيين بالفتح أنه عندهم من الرضوان فهو من الواو، وإنما قلبت الواو ياءً للكسرة التي قبلها^(٤)، كما قلبت في المستقبل ألفاً للفتحة التي قبلها^(٥)، فالتفخيم أحسن؛ لأنه على الأصل.

وأما ﴿خطاياكم﴾ و﴿خطاياهم﴾ و﴿خطايانا﴾ حيث وقع فجملته خمسة مواضع: في البقرة: ﴿نغفر لكم خطاياكم﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي العنكبوت: ﴿ولنحمل خطاياكم﴾ [العنكبوت: ١٢]. و﴿خطايانا﴾ في موضعين في طه^(٦) والشعراء^(٧)، وفي العنكبوت: ﴿من خطاياهم من شيء﴾ [العنكبوت: ١٢].

التعليل: أما علة الإمالة في خطايا وبابه، هو أن الألف التي بعد الياء أصلها الياء، فأماها تنبيهاً على أصلها^(٨)، وأصل خطايا عند الخليل: خطايي، مثل: خطايع، فالهمزة عنده لام الفعل، فهمزت الياء لوقوعها بعد الألف (زائدة)^(٩)، فصار خطائي، ثم قلبوا الكلمة، فقدّموا همزة مكان الياء، والياء مكان الهمزة، فقالوا: خطائي مثل فعال^(١٠)،

١ - وقع في نسخة (ج) زيادة: «(نحو)»، قبل: «(مرضيان)».

٢ - سقط من (ج).

٣ - وقدم تقدم، لأن أصلها الياء وذلك من موجبات الإمالة. انظر: الكشف: ١/١٧٧، ١٧٨.

٤ - لأن السكون ليس بحاجز حصين، فكان الكسرة وليت الواو، فقلبت الواو ياءً لمناسبة الكسرة للياء،

وهذه المسألة من المسائل التي تبدل فيها الياء من الواو. انظر: أوضح المسالك: ٤/٣٦٩، ٣٧٠.

٥ - في: يرضى، لمناسبة الفتحة للألف، وقد توفرت فيه شروط إبدال الألف من الواو الأخرى. انظر:

أوضح المسالك: ٤/٣٨٨-٣٩٤. وأصل مرضاة: مرضوة بفتح الضاد والواو، من الرضوان، فلما

تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت: مرضاة. انظر: الاستكمال لابن غلبون: ص ٣٨٦.

٦ - ﴿ليغفر لنا خطايانا﴾ آية: ٧٣.

٧ - ﴿أن يغفر لنا ربنا خطايانا﴾ آية: ٥١.

٨ - انظر: شرح الهداية: ١/١١٦، والكشف: ١/١٧٩.

٩ - في (ج): «(الزائدة)».

١٠ - هذا بعد أن قلبوا الهمزة فصارت خطائي، وإلا فهي قبل القلب: فعال، وليست: فعال.

قلبوا^(١) الهمزة ياء فصار: خطائي، ثم قلبوا الياء ألفاً قلباً لازماً فصار: خطاء، [فكرهوا
الجمع بين همزة وألفين، فقلبوا الهمزة ياءً، فصار: خطايا^(٢)] ^(٣). وأصل خطايا عند الفراء
وأصحابه: جمع خَطِيئة بغير همز، كَهَدِيَّةً وَهَدَايَا^(٤).

وأما ﴿حق ثقاته﴾ فإن ثقاة وزنها فُعَلَةٌ^(٥) تُقِيَةٌ^(٦) فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها
قلبت ألفاً^(٧)، وأماها الكسائي ليذلَّ على أن أصلها الياء^(٨).

فإن قلت: لِمَ أمال حمزة ﴿منهم ثقاة﴾ وفتح ﴿حق ثقاته﴾ وهما سواء؟

فالجواب: أن ﴿منهم ثقاة﴾ رسم في المصحف بالياء، فأماله حمزة، و﴿حق ثقاته﴾
رسم بالألف فلم يُملئه، فعل ذلك ليفرق بين ما رسم بالياء وبين ما رسم بالألف^(٩).

وأما ﴿قد هداني﴾ و﴿من عصاني﴾ و﴿وأوصاني بالصلاة﴾ و﴿آتاني الكتاب﴾
و﴿فما آتاني الله﴾ فعلة الإمالة في هذه المواضع كلها أنها كلها من ذوات الياء، فهداني
من هديت، وعصاني من عصيت، وأنساني من أنسيت، وأوصاني من أوصيت، وآتاني
من آتيت^(١٠).

-
- ١ - وقع في جميع النسخ قبل «قلبوا»: «ثم»، وحذفت تصحيحاً.
 - ٢ - فهو فعّالاً، مقلوب عن فعالي، مقلوب عن فعائل، وهذا رأي الكوفيين، ويرى البصريون أنها على وزن: فعائل. انظر: الإنصاف: ٨٠٥/٢، وشرح الهداية: ١/١٦٦، والموضح للداني: ورقة ٤٧.
 - ٣ - زيادة من (ب) و(ج).
 - ٤ - انظر: الموضح: ورقة ٥١/ب.
 - ٥ - أي: في الأصل، وإلا فوزن ثقاة: فُعَلَةٌ تُقَوَّة، ثم فُعَلَةٌ تُقَاه.
 - ٦ - أصل تقيّة: وقية، قلبت الواو تاء كما قلبت في تحمة وتراث، وذلك لأن الواو فاءٌ للافتعال في: إوتيقاء، فُتبدل تاء في الافتعال، وما تصرف منها. انظر: أوضح المسالك: ٣٩٥/٤، وشرح الهداية: ١/١١٥.
 - ٧ - لمناسبة الفتحة للألف. انظر: المساعد: ١٦٠/٤.
 - ٨ - انظر: شرح الهداية: ١/١١٥، والكشف: ١/١٧٩.
 - ٩ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٧، وانظر: دليل الحيران: ص ٢٦٨.
 - ١٠ - انظر: الإقناع: ص ١٧٨، ١٨٠، وقد تقدم أن ما كان من ذوات الياء فإنه يُمال للدلالة على أن أصله الياء.

فإن قلت: لِمَ فتحها حمزة وخالف الكسائي في هذه المواضع؟

فالجواب: أن هذه المواضع قد اتصل بها ياء المتكلم التي هي ضمير المفعول، فقد صارت الألف عنده في حكم المتوسطة، والأطراف عندهم أولى بالإمالة^(١)، فلذلك خالفه حمزة مع صحة الرواية^(٢).

وأما ﴿محياهم﴾ في [٢٦/أ] الجاثية فهو مثل ما تقدم^(٣)، وألفه منقلبة عن ياء.

وأما الأربعة الأفعال التي ذكرها [فقد]^(٤) شرحتها في صدر هذا الباب^(٥).

وأما رؤيا فوزنها فُعَلَى، وألفها للتأنيث، وقد تقدم الكلام على فُعَلَى^(٦).

فإن قلت: لِمَ فتح أبو الحارث ﴿لا تقصص رؤياك﴾ في أول سورة يوسف وأمال

بقية الباب؟

فالجواب: أنه أتبع في ذلك الرواية، أو يكون بينهما فرق لم أذكره^(٧).

فصل: قال صاحب الكتاب: «واختلفوا في عشرة أفعال ثلاثية ماضية، وهي: جاء وشاء

وزاد وضاق وخاف وخاب وحاق وطاب وزاغ وبل ران. فأمالها كلها كيف تصرفت حمزة

إلا قوله: ﴿وإذ زاغت الأبصار﴾ [الأحزاب: ١٠] في الأحزاب، و﴿أم زاغت عنهم

الأبصار﴾ [ص: ٦٣] في ص، فإنه فتحهما، وأمال منها ابن ذكوان شاء وجاء كيف تصرفا

و﴿فزادهم الله مرضاً﴾ [البقرة: ١٠] في البقرة لا غير. وأمال منها الكسائي وأبو بكر: ﴿بل

ران﴾ [المطففين: ١٤] فقط والباقون بالفتح فيها كلها كيف تصرفت.

١ - لأن الأطراف مواضع التغيير، وقد تقدم ذلك.

٢ - يردُّ على هذا أن حمزة أمال ﴿جاءهم﴾ و﴿جاءكم﴾ و﴿جاءني﴾، فلم يمتنعها في حكم المتوسطة،

فلم يبق إلا أن يقال: إنه أتبع الرواية، وفي الرواية جمع بين اللغتين.

٣ - مثله في العلة، إلا أنه يختص بالكسائي كما تقدم، وألفه منقلبة عن ياء، لأنك تقول: محييان، وتقول:

حييت، فيظهر لك بالتصريف أن أصل الألف الياء.

٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «وقد».

٥ - وأنها من ذوات الياء، فلذلك أمالها الكسائي.

٦ - أنها ملحقة بذوات الياء، لأن ألفها تنقلب في الثنية ياءً، وقد تقدم.

٧ - وكفى بالرواية علة للقراءة. ويمكن أن يقال: إن في الرواية الجمع بين اللغتين، فهذه علة أخرى، والعلم عندنا لله.

فأما المستقبل من هذه الأفعال والرباعي فغير مُمائلين (بإجماع^(١))^(٢)».

قال الشارح: اعلم أن أصل هذه الأفعال العشرة وأوزانها أن تقول في جاء: أصله جِيأً، وزاغ زَيَغٌ، وخاب خَيَّبٌ، وضاق ضَيَّقٌ، وحاك حَيَّقٌ، وطاب طَيَّبٌ، وران رَيِّنٌ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت ياءات هذه الأفعال ألفات.

فأما شاء وخاف فهما على غير هذا الأصل، فأصل شاء: شِيأٌ، وأصل خاف خَوْفٌ يَخْوُفُ على: فَعَلَ يَفْعُلُ^(٣)، جاء من أعجب الأفعال، لأنه كثير الدور في القرآن، ولأنه أيضاً عليه الأمر^(٤) [في]^(٥) الظاهر^(٦) والمضمر^(٧)، والجمع^(٨) والمفرد^(٩)، والمذكر^(١٠) والمؤنث^(١١)، والفاعل^(١٢) والمفعول^(١٣)، والصادر^(١٤) والمكني^(١٥)، وغير ذلك^(١٦).

١ - وإنما تُمال الألف في هذه العشرة إن كانت عيناً من الفعل الماضي الثلاثي، سواء اتصلت بضمير أم لا. انظر: التبصرة: ص ٣٧٣، ٣٧٤، والتيسير: ص ٥١، ٥٠، والنشر: ٢/٥٩، ٦٠.

٢ - سقط الباء من (ب) و(ج).

٣ - لا فرق بين ﴿شاء﴾ وما تقدم من أفعال، وأصل شاء: شِيأً، قلبت ياءها ألفاً لما تحركت وانفتح ما قبلها. انظر: شرح التصريف: ص ٢٩١، ٢٩٢ بتصريف، وشرح الهداية: ١/١١٤.

٤ - يقصد أنه لما اتصلت به هذه الأشياء تكفل بإعرابها من حيث الرفع والنصب، لأنها إما فاعلة له، أو مفعولة به. ٥ - زيادة على جميع النسخ ليتبين الكلام.

٦ - نحو قوله تعالى: ﴿كلما جاء أمةً رسولها﴾.

٧ - نحو قوله تعالى: ﴿قد جاءكم﴾.

٨ - نحو قوله تعالى: ﴿جاءتهم رسالهم﴾.

٩ - نحو قوله تعالى: ﴿جاء أمرنا﴾.

١٠ - نحو قوله تعالى: ﴿جاء رجل﴾.

١١ - نحو قوله تعالى: ﴿فجاءته إحداهما﴾.

١٢ - نحو قوله تعالى: ﴿فلما أن جاء البشر﴾.

١٣ - نحو قوله تعالى: ﴿جاء آل فرعون النذر﴾.

١٤ - يعني: الاسم الظاهر وقد تقدم مثاله، أو البارز من الضمائر، نحو قوله تعالى: ﴿جاءوا بالبينات﴾.

١٥ - أي: المستتر من الضمائر، نحو قوله تعالى: ﴿من جاء بالهدى من عنده﴾، أو هو الضمير الظاهر نفسه وقد تقدم مثاله.

١٦ - كأن يتعلق به الجار والمجرور نحو قوله تعالى: ﴿وجاء من أقصى المدينة﴾.

أما جاء وشاء فذكر صاحب الروضة أن حمزة وهشاماً والداجوني^(١) عن ابن ذكوان أمالوهما^(٢). وعلة إمالتهما أنهما من ذوات الياء، وعلة أخرى أنك لو أخبرت عن نفسك لقلت: جئتُ وشئتُ، وهذا كله يوجب الإمالة^(٣).

وأما زاد فذكر صاحب هذا الكتاب أن ابن ذكوان أمال ﴿فزادهم الله﴾ في البقرة وحده، وذكر صاحب التيسير خلافاً عن ابن ذكوان في القرآن كله^(٤)، وذكر صاحب الروضة كذلك عن ابن ذكوان وعن هشام الإمالة في القرآن كله^(٥).

والعلة في إمالته كالعلة في إمالة شاء وجاء.

وأما ضاق فهي من ذوات الياء، والعلة في إمالتها كالعلة في شاء وجاء.

وأما خاف فهي (من)^(٦) ذوات [الواو]^(٧)، أصلها: خَوفٌ يخوفُ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فصارت خاف.

فإن قلت: فليم أميل وهو من ذوات الواو؟

١ - هو محمد بن أحمد بن عمر، أبو بكر الرملي الداجوني، قرأ على هارون الأحمش ومحمد بن موسى الصوري والعباس بن الفضل الرازي، وقرأ عليه ابن مجاهد وأحمد العجلي وزيد بن أبي بلال الكوفي، توفي بعد العشرين وثلاثمائة. انظر: الغاية: ٧٧/٢، والمعرفة: ٢٦٨/١.

٢ - ذكر صاحب الروضة ابن ذكوان ولم يحدد الطريق عنه. انظر: الروضة: ص ٤٩٨.

٣ - وقد تقدم، وهذه علة إمالة الأفعال المتقدمة، ما عدا خاف، فلا يتوفر فيها إلا العلة الثانية، تقول: خِفتُ إذا أخبرت عن نفسك، وقد تقدم أن الكسرة من أسباب الإمالة. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٨٨، والحجة لأبي علي: ٣٢٨/١، وشرح الهداية: ١/١١٣، ١١٤.

٤ - في غير موضع البقرة، فروى ابن الأجرم عن الأحمش عنه الفتح، وررى غيره عنه الإمالة في جميع القرآن. انظر: التيسير: ص ٥٠، ٥١.

٥ - انظر: الروضة: ص ٤٩٨، وقد أطلق الحكم، فيفهم منه أنه في القرآن كله.

٦ - سقط من (ج).

٧ - هذا الصواب، كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الياء».

فقل: إنما أميل؛ لأنك إذا أخبرت عن نفسك قلت: خِفت^(١)، والأفعال لقوتها وتصرفها تمال وإن كانت من ذوات الواو^(٢).

وأما خاب فذكر صاحب [٢٦/ب] الروضة الإمالة فيه عن هشام وعن الداجوني عن ابن ذكوان^(٣). والعلّة في إمالته كالعلة في نظائره.

وأما حاق فالعلة في إمالته كالعلة في إمالة جاء وشاء^(٤).

وأما طاب فهو في موضع واحد وهو قوله: ﴿ما طاب لكم من النساء﴾ [النساء: ٣]، وأصله: طَيَّبَ يَطَيِّبُ من ذوات الياء، والعلة فيه كأخواته^(٥).

وأما زاغ الذي ذكر أنه يُمال فهما موضعان، وهما: زاغ في والنجم وهو قوله: ﴿ما زاغ البصر﴾ [النجم: ١٧]، والثاني في الصفّ قوله: ﴿فلما زاغوا﴾ [الصف: ٥]. فأما استثناءه ﴿وإذ زاغت الأبصار﴾ في الأحزاب، و﴿أم زاغت عنهم الأبصار﴾ في ص، فقد روى العبسي^(٦) عن حمزة أنه أمالهما كبقية الباب، وروى العجلي عنه أنه فتح الذي في الأحزاب، وأمال الذي في ص كالموضعين الممالين^(٧)، فلا علة له في ذلك إلا اتباع الرواية، وجمعاً بين اللغتين^(٨).

١ - تقدم ذلك.

٢ - إنما الذي يمال من ذوات الواو من الأفعال ما يرجع للياء في بعض الأحوال، وليس ﴿خاف﴾ من هذا النوع، وإنما العلة فيه المتقدمة فقط، لكن الشارح أراد أن يُلحقه بهذا الباب بجامع الفعلية، وهو بعيد. والله أعلم.

٣ - انظر: الروضة: ص ٤٩٨.

٤ - وقد تقدمت.

٥ - وقد تقدمت.

٦ - هو عبيدا لله بن موسى بن باذام، أبو محمد الكوفي، قرأ على عيسى بن عمر وعلي بن صالح، وأخذ الحروف عن حمزة والكسائي، قرأ عليه أحمد الأنطاكي وأيوب بن علي وإبراهيم بن سليمان، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين. انظر: الغاية: ٤٩٣/١، والمعرفة: ١٦٨/١.

٧ - انظر: الروضة: ص ٤٩٨، وانظر: النشر: ٦٠/٢.

٨ - انظر: شرح الهداية: ١١٤/١.

فأما ﴿أزاع﴾ فهو من قبيل الرباعي^(١)، وهو لا يميل من هذا الجنس إلا ما كان ثلاثياً^(٢).

وأما ﴿بل ران﴾ فهو أيضاً من ذوات الياء؛ لأنك تقول: ران يرين، ورنت، وزاد إمالته حسناً الراء التي فيه^(٣).

ذكر صاحب المبهج عن هشام إمالة ﴿بل ران﴾^(٤). ذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب نافع عن نافع أنه قرأ هذه الأفعال العشرة كلها بين بين^(٥). وذكر جماعة عن قالون في ذلك الفتح وبين اللفظين^(٦).

وأما مثال الأفعال المستقبلية التي استثناها نحو: ﴿لو يشاء الله﴾ [الرعد: ٣١]، و﴿يخافون يوماً﴾ [النور: ٣٧]، و﴿يزيدهم من فضله﴾ [النساء: ١٧٣]، و﴿لا يحيق المكر السيء إلا بأهله﴾ [فاطر: ٤٣].

وأما مثال الرباعي نحو قوله تعالى: ﴿فأجاءها المخاض﴾ [مريم: ٢٣] و﴿أزاع الله قلوبهم﴾ [الصف: ٥]، ونحو ذلك.

١ - لأنه على وزن أفعل.

٢ - وقد تقدم.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٧٥٤، والموضح: ٣/٣٤٩١.

٤ - وذلك من طريق الداجوني عن هشام. انظر: المبهج: ص ٢٦٤.

٥ - ذكر ذلك عن أبي عثمان المؤدّب عن الدوري عن إسماعيل بن جعفر عن نافع. انظر: المصباح: ص ٩٨٥، ٩٨٦. ولم يذكر هذا ابن الجزري في النشر.

٦ - وذلك من رواية إسماعيل القاضي عنه. انظر: الموضح للداني: ورقة ٦٧/أ و ٦٧/ب، وإن كان ظاهر كلام الداني لا يدل عليه، لأنه قال: اختلف عن نافع، ثم ذكر الخلاف عن إسماعيل، فجملة الخلاف عن نافع، وفيه إبهام أن إسماعيل يروي عن نافع، إلا أنه لم يلق نافعاً، لأن ولادته متأخرة عن وفاة نافع، فقد ولد في تسع وتسعين ومائة كما في الغاية: ١/١٦٢، وتقدم أن وفاة نافع في تسع وستين ومائة، لكنه إنما روى عن نافع بواسطة قالون، كما نص عليه صاحب المبهج: ص ٢٦. وانظر: الغاية: ١/١٦٢.

وإنما لم يميلوا هذه الأفعال المستقبلية والرباعية؛ لأن العلة التي ذكرناها في الماضي هي الكسرة في أوائلها، نحو: (خِفت)^(١) وطِبت وضِقت لا تتقدَّر في المستقبل ولا في الرباعي، وهي العلة الموجبة للإمالة، فلما امتنع دخول الكسرة فيه امتنعت الإمالة^(٢).

فصل:

قال صاحب الكتاب: «فأما ما كان في آخره راء مكسورة قبلها ألف من الأسماء على أيّ وزن كان، مفرداً أو جمعاً، نحو: ﴿على أبصارهم﴾ [البقرة: ٧] و﴿من أنصاري﴾ [آل عمران: ٥٢] و﴿بالأسحار﴾ [آل عمران: ١٧] و﴿مع الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿النار﴾ و﴿الغار﴾ [التوبة: ٤٠] و﴿آثارهم﴾ ونحو ذلك، فقرأ أبو عمرو والدوري عن الكسائي جميع ذلك كيف تصرف بالإمالة^(٣).

وقرأ نافع وحمزة وأبو الحارث بين اللفظين، وهم إلى الفتح أقرب^(٤)، إلا ما تكررت فيه الراء نحو: ﴿الأبرار﴾ و﴿الأشرار﴾ و﴿قرار﴾، فإن حمزة وأبا الحارث قرآه بالإمالة^(٥)، وقرأه نافع وابن ذكوان بين اللفظين^(٦). الباقون بالفتح في جميع ذلك^(٧).

-
- ١ - سقط من (ج).
 - ٢ - لأن الكسر هو المطرد في الرواية، أما الانقلاب عن الياء فليس مطرداً بدليل ﴿خاف﴾، وقد تقدم. انظر: شرح الهداية: ١١٤/١ بتصرف.
 - ٣ - انظر: الإقناع: ص ١٦٨، ١٦٩، والتيسير: ص ٥١، والنشر: ٥٤/٢، ٥٥.
 - ٤ - قال ابن الجزري في النشر: انفرد صاحب العنوان عن حمزة - يعني بالقراءة بين بين - وكذلك رواه عن أبي الحارث، إلا أن روايته عن أبي الحارث ليست من طرقنا ولا على شرطنا. انظر: النشر: ٥٥/٢.
 - ٥ - انظر: التلخيص: ص ١٧٨، والنشر: ٥٨/٢، ٥٩.
 - ٦ - أما روايته عن نافع بكماله فوافقه عليها ابن مجاهد في السبعة: ص ١٤٩، والمشهور أنها عن ورش وحده. انظر: التيسير: ص ٥١، والنشر: ٥٥/٢. وقال ابن الجزري في النشر: «وانفرد صاحب العنوان عن ابن ذكوان بسبين بين، فخالف سائر الرواة. انظر: النشر: ٥٩/٢.
 - ٧ - انظر: النشر: ٥٩/٢.

ترجم ابن الفحاح هذا الفصل فقال: اختلف القراء في إمالة الألف المجهولة^(١) التي تكون [بين]^(٢) الفعل ولامه، [والراء]^(٣) في محل الخفض^(٤). وقال صاحب التيسير: كل ألف بعدها راء مجرورة هي لام الفعل^(٥).

قال الشارح: أما قول صاحب الكتاب: «على أي وزن كان مفرداً أو جمعاً^(٦)» فقد مثله، وأنا أزيده [أ/٢٧] لك إيضاحاً.

أما الجمع فنحو ﴿أبصارهم﴾ فهو جمع بصر، وبصر وزنه فَعَلَ، وَقَعَلَ يجمع على أفعال، كجبل وأجبال^(٧). وأما ﴿أنصار﴾ فواحد نصير، وجمعه أنصار^(٨). وأما ﴿الأبرار﴾ فواحدهم برّ، وقيل: بار^(٩).

وأمالَ المفرد نحو: ﴿النار﴾ و﴿الغار﴾.

ذكر صاحب التيسير^(١٠) عقب هذا الفصل: وأمال أبو عمرو الدوري عن الكسائي كل ألف بعدها راء مجرورة، وهي لام الفعل، ولم يذكر عن قالون ولا عن ابن ذكوان ولا

١ - أي: التي لا يعلم أصلها، وليست عيناً من الفعل ولا لاماً، فلا يُعلم أصلها ولو تصرفت الكلمة التي وقعت فيها. إلا أن هذا الوصف لا يَطْرُد؛ فمن هذا الباب ما يُعلم أصل ألفه لكونها وقعت عيناً من الكلمة، مثل: «نار»، فهي على وزن: فَعَلَ، وألفها منقلبة عن واو، لأن تصغيرها: نُورَة، وجمعها: نُورٌ وأنوّر. انظر: مختار الصحاح: ص ٦٨٥.

٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «عين».

٣ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «واللام».

٤ - انظر: التجريد: ورقة ١٦/ب.

٥ - انظر: التيسير: ص ٥١.

٦ - إذ العبرة ليست بالوزن ولا بالمفرد والجمع، وإنما بالراء المجرورة التي قبلها ألف في أي حال كانت.

٧ - إذ «أفعال» يطرد فيما ليس على وزن: فَعَلَ. انظر: أوضح المسالك: ٤/٢٧٨.

٨ - لأن أفعال يطرد فيه كما تقدم.

٩ - تقدم أن «أفعال» لا يَطْرُد في فَعَلَ، وبَسَرَ على وزن: فَعَلَ، وإنما بَسَرَ مفرد بَرَزَة، واطراده في بارّ صحيح، لأنه على وزن فاعل. انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني: ص ٤١ بتصرف.

١٠ - وقع قبل قوله: «عقب» زيادة: «في»، في (ب) و(ج).

عن حمزة في الباب كله إمالة، [و] ^(١) قال: وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين وتابعه حمزة، يعني: تابع ورشاً على ما تكررت فيه الراء، وعلى قوله: ﴿القهار﴾ و﴿دار البوار﴾ لا غير، ولم يذكر عن ابن ذكوان إمالة إلا إمالة ﴿همارك﴾ و﴿الحمار﴾، وقوله يشعر فيه عن ابن ذكوان خلافاً ^(٢)، ولم يذكر عن أبي الحارث إمالة [ولا] ^(٣) بين بين، إلا ما تكررت فيه الراء فإنه أماله كالدوري وأبي عمرو، وأخلص الفتح فيما عداه ^(٤).

وذكر صاحب المصباح إمالة الباب كله عن قالون، إلا ما كانت فيه الحاء نحو: ﴿سحار﴾، والباء نحو: ﴿جبار﴾، والعين نحو: ﴿أشعارها﴾ ^(٥). وذكر عن هشام بين في الباب كله ^(٦)، واضطرب قوله في بقية القراء، فأمسكتُ عنه ^(٧).

وذكر صاحب الروضة في هذا الفصل عن أبي عمرو الإمالة والفتح ^(٨) وذكر ابن الفحام عن السوسي في الوقف إذا وقع ذلك رأس آية التفخيم، نحو: ﴿فما أصبرهم على النار﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿وما عند الله خير للأبرار﴾ ^(٩) [آل عمران: ١٩٨]. وذكر أيضاً عن الدوري عن حمزة الإمالة [كأبي عمرو] ^(١٠) ^(١١).

١ - كان في جميع النسخ: «الإا»، وصحح كما تراه.

٢ - لأنه قال: «أمال ابن ذكوان من قراءتي على فارس بن أحمد على أبي القاسم الفارسي ﴿إلى همارك﴾ و﴿الحمار﴾»، فدل على أنه من رواية أخرى له الفتح مطلقاً. انظر: التيسير: ص ٥١.

٣ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «إلا».

٤ - انظر: التيسير: ص ٥١.

٥ - وما كان فيه الزاي، مثل: ﴿أوزار﴾، وذلك من رواية أبي سليمان عنه. انظر: المصباح: ص ١٠٠٥.

٦ - من رواية ابن مامويه عنه. انظر: المصباح: ص ١٠٠٦.

٧ - مقصوده بالاضطراب: الاختلاف. انظر: المصباح: ص ١٠٠٣-١٠١٦.

٨ - فالإمالة من جميع طرقه، والفتح من طريق ابن زيد عنه. انظر: الروضة: ورقة ١٢٧، ١٢٨.

٩ - انظر: التجريد: ورقة ١٧/أ.

١٠ - انظر: الروضة: ورقة ١٢٧، ١٢٨.

١١ - هذا الصواب، وكان في الأصل: «عن»، وصحح من (ب) و(ج).

التعليل: أما علة من قرأ هذا الفصل بالإمالة فهو أن الراء وقعت لاماً من الفعل، وهي حرف تكريز، فلما وقعت بعد الألف وهي مكسورة فكأن الكسر فيها ككسرتين فقويت الراء بتكثيرها على الألف، فأماقتها. والدليل على قوة الراء أن حروف الاستعلاء التي تمنع الإمالة إذا وقعت بعدها النراء أمالوها، ولم يحفلوا بحرف الاستعلاء، كقولهم: مررت بضارب، فأمالوا، فقوّتُها على الألف مع عدم حرف الاستعلاء أولى وأمكن.

فهذه علة هذا الفصل^(١)، وقد تقدّمت أصول الإمالة وجدها والموجب لها في صدر هذا الباب.

١ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣٩٩/١، ٤٠٠، وشرح الهداية: ٩٨/١، والموضح: ٢٥٩/١.

«باب مذهب ورش في ترقيق الرء المفتوحة

إذا كانت الرء مفتوحة وكان قبلها كسرة أو ياء قرأها ورش بين اللفظين^(١)، سواء كانت الكسرة قبل الرء بلا حائل بينهما أو حال بينهما ساكن نحو: ﴿خَيْرًا﴾ [الأنفال: ٧٠] و﴿غَيْرِكُمْ﴾، و﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾ [فاطر: ١] و﴿خَسِرَ الدُّنْيَا﴾ [الحج: ١١] و﴿الذِّكْرُ﴾، و﴿وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء: ١٥] وما أشبهه^(٢)».

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير في صدر هذا الباب عبارة مُحرَّرةً، فقال: «اعلم أن ورشاً كان يُميل فتحة الرء قليلاً بين اللفظين، إذا وليها من قبلها كسرة لازمة، أو ساكن قبله كسرة أو ياء ساكنة، وسواء [٢٧/ب] لِحَقِّ الرَّاءِ تَنْوِينٌ أَوْ لَمْ يَلْحَقْهَا»^(٣).

وذكر صاحب التجريد ترقيق الرءات عن ورش من طريق الأزرق ويونس^(٤)

فقط^(٥).

١ - هذه عبارة لبعض المصنفين كابن غلبون في الاستكمال: ص ٤٠٣، ٤٠٤، والداني في التيسير: ص ٥٥، والمصنف هنا أدخل باب ترقيق الرء لورش بين باب الإمالة عموماً، وباب إمالة ما قبل هاء التأنيث، وذلك بجامع أن الترقيق حال بين الفتح والكسر كما قالوا، كما أن الإمالة حال بين الفتح والكسر، وقد تابع المصنف صاحب المصباح في هذا. انظر: المصباح: ص ١٠٥٦. ويُرد على هؤلاء بأن الترقيق يكون بفتح خالص، ولا يلزم من كونه تخفيفاً أن يكون حالاً بين الفتح والكسر، وهذا ظاهر في النطق، وقد رد عليهم بردود أخرى، انظر فيها: كنز المعاني: ورقة ١٧٠، والنشر: ٩٠/٢.

٢ - انظر: الكافي: ص ٥٦، والنشر: ٩٣/٢.

٣ - انظر: التيسير: ص ٥٥.

٤ - هو يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة، قرأ على ورش ومعللاً بن دحية، وقرأ عليه أحمد الواسطي، وروى القراءة عنه ابن خزيمة ومحمد بن جرير، توفي سنة أربع وستين ومائتين. انظر: الغاية: ٤٠٦/٢، والمعرفة: ١٨٩/١.

٥ - انظر: التجريد: ورقة ١٨، و١٩/أ.

وذكر صاحب هذا الكتاب الترقيق في الرء المفتوحة فقط^(١)، وقال صاحب التيسير :
وحكم الرء المضمومة مع الكسرة والياء في مذهب ورش كحكم المفتوحة سواء، نحو:
﴿يُسْرُونَ﴾ و﴿قَدِيرٌ﴾ و﴿خَبِيرٌ﴾ و﴿بَصِيرٌ﴾^(٢).

وقال صاحب التذكرة: وورش وحده يقرأ هذه الرء بين اللفظين في المنون^(٣)
والمضاف^(٤).

التعليل: أما علة ورش في ترقيق هذه الرء على هذه الشروط التي ذكرها؛ فلأنَّ
الترقيق ضربٌ من الإمالة، والغرض به نوع من الغرض بالإمالة، وهو اعتدال اللفظ،
وتقريب بعضه من بعض، وتشاكل الألفاظ بتجانس الصوت، وقد تقدم في باب الإمالة أن
الكسرة قويّة توجب الإمالة^(٥).

فإن قيل: فما الترقيق؟

١ - ولعله إنما فعل ذلك لأنه ألحقه بباب الإمالة، والإمالة لا تدخل الضمّ والكسر، وقد وافق في ذلك
صاحب التذكرة. انظر: التذكرة: ٢٧٧/١ وما بعدها. وقال ابن الجزري: «والترقيق في المضمومة هو
الأصح نصّاً ورواية وقياساً والله أعلم»، وقال: «أما المكسور فإنه مرقق للجميع». انظر:
النشر: ١٠٠/٢. وفي هذا أيضاً ردٌّ على من قال: إن الترقيق حال بين بين، فإن المكسورة لا تدخله
الإمالة، وهو مرقق للجميع، فكيف يقال إن الترقيق إمالة والباب في المفتوح والمكسور واحد.

٢ - انظر: التيسير: ص ٥٦.

٣ - مثل: ﴿خَيْرًا﴾.

٤ - مثل: ﴿عَشِيرَاتِكُمْ﴾. وزاد: فيما كانت الرء فيه غير طرف في الوصل والوقف جميعاً، لوجود حركة
الرء فيهما نحو: ﴿مِيرَاثٍ﴾، وما كانت الرء فيه طرفاً في الوصل فقط، لسكون الرء منه في الوقف،
نحو ﴿قَدِيرٍ﴾، هذا كله مع الياء، ثم ذكر ضروب الكسرة، وهي إما أن تلي الرء أو يحول بينهما
ساكن. انظر: التذكرة: ٢٧٧/١، ٢٧٨. وكل ذلك لا يخرج عن الياء والكسرة، فوافق ما في التيسير
والنشر.

٥ - الحق أن العلاقة بين الإمالة والترقيق إنما هي في السبب وهو الكسرة أو الياء، والمانع كحروف
الاستعلاء، ولا يلزم من ذلك أن يكون الترقيق ضرباً من ضروب الإمالة، لما تقدم. انظر: كنز المعاني:

(يُقَل) ^(١): هو تقريب الفتحة من الكسرة ^(٢)، وأيضاً فإن الموجب لترقيق هذه الراء التي قبلها الكسرة اللازمة أو الياء أن الكسرة تطلب التسفل والانحدار، والراء فيها تفخيم، فكان ترقيها معها أحسن وأخف ^(٣).

قال صاحب الكتاب: «وقد خالف أصله مع الكسرة في مواضع، فأما ما وُلِّيت الكسرة فيه الراء فخالف أصله فيه في خمسة مواضع ففتح الراء فيها:

أحدها: أن يكون الحرف المكسور بياء الخفض أو لامه، نحو: ﴿بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠] و﴿لِرَسُولِهِ﴾ ^(٤).

والثاني: ﴿الصراط﴾ و﴿صراط﴾ حيث وقعا ^(٥).

والثالث: إذا كان بعد الراء ألف بعدها راء مفتوحة أو مضمومة نحو:

﴿فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣] و﴿الفرار﴾ [الأحزاب: ١٦] ^(٦).

والرابع: إذا كان بعد الراء ألف بعدها قاف مضمومة نحو: ﴿هَذَا فِرَاقٌ﴾ ^(٧) [الكهف: ٧٨].

والخامس: إذا كان بعد الراء ألف بعدها عين مفتوحة، نحو:

﴿سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣] و﴿سبعون ذِرَاعًا﴾ ^(٨) [الحاقة: ٣٢]. وقد ذكر عنه اختلاف في غير هذه المواضع ^(٩)، والاختيار عندي ما ذكرته.

١ - في (ب) و(ج): «فقل».

٢ - انظر: المصباح: ص ١٠٥٦. والصواب أنه: إنحاف صوت الحرف. انظر: النشر: ٩٠/٢. لأنه يلزم من ذلك ألا يدخل الترقيق على المضموم والساكن، وذلك خلاف الإجماع والصواب. انظر: النشر: ٩١/٢ بتصرف.

٣ - ليتوافق اللفظ، انظر: شرح الهداية: ١/١٣٥، ١٤٢، ١٤٦.

٤ - مما وقعت الراء فيه بعد حرف جر زائد.

٥ - ونحو ذلك مما يقع فيه حرف الراء وبعده حرف استعلاء.

٦ - مما تكررت فيه الراء.

٧ - هذا داخل في حكم ما وقع بعد الراء فيه حرف استعلاء. وانظر فيما تقدم: الإقناع: ص ٢٠٣، والتيسير: ص ٥٥، ٥٦، والنشر: ٩٢/٢-٩٤.

٨ - هذا الأصل اختلف فيه، فمنهم من رواه بالترقيق، ومنهم من رواه بالتفخيم. انظر: الكافي: ص ٥٨، والنشر: ٩٦/٢.

٩ - انظرها مبسوطة في: النشر: ٩٤/٢-١٠٤.

قال الشارح: فأما قوله: « [وقد]^(١) تحالف أصله مع الكسرة في خمسة مواضع»، فقد ذكر صاحب التذكرة أنه خالف أصله مع الكسرة في ثمانية مواضع، فزاد أن تقع بعد الراء ألف وبعد الألف همزة، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا مِرَاءً﴾ [الكهف: ٢٢] و﴿افْتَرَاءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨] و﴿افْتَرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠]. وزاد أيضاً أنه استثنى كل راء وقع بعدها ألف تدل على الاثنين، سواء كانت تلك الألف تدل على اسم أو حرف، فالاسم كقوله: ﴿أَنْ طَهَّرْنَا﴾^(٢) [البقرة: ١٢٥]، والحرف كقوله: ﴿سَاحِرَانِ﴾^(٣)، وهو مراد صاحب هذا الكتاب في قوله: «وقد ذكر عنه اختلاف^(٤)».

[وقوله:]^(٥) «والرابع: إذا كان (بعد)^(٦) الراء ألف بعدها قاف مضمومة، نحو: ﴿هَذَا فِرَاقٌ﴾»، فقد ذكر ابن غلبون وغيره في [هذا]^(٧) الوجهين: الترقيق والتفخيم، وذكر أنه تلا به^(٨)، وتلونا به أيضاً.

وقوله: «والخامس: إذا كان بعد الراء ألف بعدها عين مفتوحة نحو: ﴿سِرَاعًا﴾ و﴿سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾»، فقد ذكر ابن غلبون أيضاً فيه الترقيق، وأنه تلا [٢٨/أ] به^(٩) وتلونا به أيضاً. وأما صاحب التيسير فذكر في ﴿سِرَاعًا﴾ الترقيق وجهاً واحداً، ولم يستثنه في جملة ما استثناه عنه^(١٠).

- ١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «فقد».
- ٢ - لأن الألف ضمير رفع وقع فاعل فهو اسم.
- ٣ - لأن الألف علامة للرفع، فهي حذوف. وقول الشارح: «في ثمانية مواضع»، وهو إنما زاد موضعين، فصارت العدة سبعة مواضع، يُجاب عنه أن صاحب التذكرة جعل حرف الجر الزائد نوعين، نوع للباء ونوع للام، وقد جعلهما صاحب العنوان موضعاً واحداً. انظر: التذكرة: ٢٧٩/١-٢٨١.
- ٤ - الصواب أن يُحمَل على أعم مما ذكره ابن غلبون، مما تقدم أنه مبسوط في النشر، والله تعالى أعلم.
- ٥ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٦ - سقط من (ج).
- ٧ - كان في جميع النسخ: «هذين»، وصحح كما تراه.
- ٨ - انظر: التذكرة: ٢٨٠/١، والكافي: ص ٥٩، وقد أطلق الخلاف في كل ما فيه حرف استعلاء، وقال ابن الجزري: «ولم يُختلف في تفخيم الراء من هذه الألفاظ المذكورة»، انظر: النشر: ٩٤، ٩٣/٢.
- ٩ - انظر: التذكرة: ٢٨٠/١.
- ١٠ - فعدم استثنائه يدل على أنه داخل في حكم المرقق عنده. انظر: التيسير: ص ٥٥-٥٦.

التعليل: أما علة استثنائه ما فيه باء الخفض، أو لامه، نحو ﴿برازقين﴾ و﴿لرسوله﴾ فلأن الكسرة فيه عارضة، والترقيق لا يجب إلا مع الكسرة اللازمة، والدليل على أن الكسرة في اللام [عارضة]^(١) أنها تفتح مع المضمر، فتقول: المال له^(٢)، وأصل الحروف كلها أن تبنى على السكون^(٣)، ولا تُحرَّك إلا لعلَّة^(٤)، وليس هذا موضع ذكرها.

وقوله: والثاني: ﴿الصراط﴾ و﴿صراط﴾ حيث وقعا، إنما استثنى ﴿الصراط﴾ لوقوع الطاء بعدها، والطاء من حروف الاستعلاء، وحروف الاستعلاء تمنع الإمالة، وكذلك تمنع الترقيق، ولا يعتدُّ بالألف التي بين الراء والطاء، لأنها ساكنة، والساكن حاجز غير حصين، لأنه عندهم كالميت^(٥).

وأما قوله: والثالث: إذا كان بعد الراء ألف بعد [ها]^(٦) راء مفتوحة أو مضمومة، إنما استثنى هذا الفصل أيضاً [لأن]^(٧) الراء تعد من أجل التكرير الذي فيها منزلة راءَيْنِ، فكأن الراء قد تكررت مفتوحة ومضمومة، ففتحتها كفتحتين، وضممتها كضمتين، فلما

١ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «عارض».

٢ - الصواب أن يقال: إن هذا العُرُوض لكون حرف الجرِّ زائداً يجوز تقدير حذفه. انظر: شرح

الهداية: ١/١٤٧، ١٤٨. والتعبير الدقيق في هذا أن يقال: إنه كسرٌ منفصل، وأما العارض فنحو: ﴿إمام

ارتابوا﴾ لأن الميم في الأصل ساكنة، وإنما تحركت لعُرُوض التقاء الساكنين، وفي ذلك يقول الشاطبي:

وما بعد كسرٍ عارضٍ أو مفصَّلٍ ففخَمَ فهذا حكمه متبَدِّلاً

انظر: سراج القاري: ص ١٢١.

٣ - انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٩.

٤ - وهي: إن منع من البناء على السكون مانع، فيُلجأ حينئذٍ للحركة. انظر: المصدر السابق.

٥ - انظر: شرح الهداية: ١/١٤٨، والكشف: ١/٢١٠، ٢١١. وذلك لأنه لا يتحرك ولا يحول بين ما قبله

وما بعده، فكأنه لا وجود له.

٦ - زيادة على جميع النسخ.

٧ - كان في جميع النسخ: «هو أن»، وصحح كما تراه.

قدّرت بهذا التقدير قويت على الكسرة، فمنعت الإمالة كما يمنع المستعلي^(١)، وأيضاً فإن التفخيم أحسن لتناسب اللفظ واستوائه واعتداله، فلو رقق لم يكن اللفظ متفقاً^(٢).

وأما قوله: والرابع إذا كان بعد الراء ألف بعدها قاف مضمومة نحو ﴿هذا فراق﴾ العلة فيه كالعلة في الصراط، وهو وقوع حرف الاستعلاء الذي هو القاف بعد الراء^(٣)، وحروف الاستعلاء سبعة يجمعها قولك: ضغط خصّ قطّ^(٤).

وقوله: والخامس إذا كان بعد الراء ألف بعدها عين مفتوحة نحو: ﴿سراعاً﴾ و﴿سبعون ذراعاً﴾، فإنما استثناه لأجل حرف الحلق وهي العين الواقعة بعد الراء^(٥)، وحروف الحلق يفتح لها ما لم يكن يفتح لغيرها، كقولهم سأل يسأل^(٦)، وأيضاً فإن العين قريبة من حروف الاستعلاء التي هي الخاء والغين، ففخم لیتناسب اللفظ، ويتشاكل^(٧).

قال صاحب الكتاب: «وأما ما حال بين الكسرة والراء فيه ساكن فإنه خالف أصله فيه في أربعة مواضع ففتحها، أحدها: الأسماء (الأعجمية)^(٨) (نحو)^(٩): إبراهيم وإسرائيل وعمران، حيث وقعت. والثاني: ﴿إعراضاً﴾ [النساء: ١٢٨] (و﴿إن كان

١ - أي: منعت التزيق لأنه عندهم إمالة، أو لما منعت الإمالة منعت التزيق، لأن عِلْمَهُما واحدة كما تقدم.
٢ - لأنه يكون فيه راء مرققة وراء مفخمة، وهذا غير متناسب. انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١/٩٨، ١٤٨.

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/١٤٨، والكشف: ١/٢١٠، ٢١١.

٤ - قد تقدمت.

٥ - انظر: النشر: ٢/٩٦.

٦ - وذلك أن الفعل الثلاثي الذي على وزن فعل لا تفتح عينه في المضارع إلا مع حروف الحلق إذا كانت عيناً أو لاماً نحو: زأر يزأر، وذبح يذبح، ولا تفتح مع غيرهما. انظر: شرح التصريف: ص ٤٣٢، ٤٣٣ بتصرف. فما دامت من موجبات الفتح والتزيق عندهم إنحاء الفتحة نحو الكسرة، فهو يتنافى إذا مع التزيق، ويتناسب مع التفخيم.

٧ - أي: قريبة منها في المخرج كما تقدم، فأعطيت حكم ما قاربت، وحروف الاستعلاء تمنع التزيق كما تقدم.

٨ - في (ج): «الاسمية».

٩ - في (ب) و(ج): «وهي».

كبر^(١) عليك إعراضهم» [الأنعام: ٣٥]. والثالث: إذا كان بعد الراء ألف بعدها راء مفتوحة نحو: ﴿إسراءاً﴾ [نوح: ٩] و﴿مدراراً﴾ [هود: ٥٢]. والرابع: إذا كان الساكن الحائل بينهما صاد أو طاء نحو: ﴿إصراً﴾ و﴿مبصراً﴾ [النمل: ٦٨] و﴿قطراً﴾ و﴿فطرة الله﴾. الباقيون: يفتحون الراء في جميع ذلك^(٢)».

قال الشارح: أما قوله: «أحدها الأسماء الأعجمية»، إنما استثنى الأسماء الأعجمية [٢٨/ب]؛ لعلتين:

(إحدَيْهِمَا)^(٣): أن الأسماء الأعجمية ثقيلة، لأن العجمة داخلية على العربية^(٤)، والدليل على ثقلها أنهم منعوها الصرفَ إذا اجتمع [معها]^(٥) التعريف^(٦)، وقد تقرّر وثبت أن الإمالة تخفيف، فلو أمالوا هذه الأسماء أوردقوها لكان في ذلك دليل على تخفيفها وهي ثقيلة، كما قلنا^(٧).

والعلة الثانية: أن الكسرة التي في هذه الأسماء في حروف الحلق وحروف الحلق مخارجها بعيدة من مخرج الراء، فكأنه قد بُعد ما بين الكسرة والراء، فلذلك استثنائها^(٨).

وأما قوله: «والثاني: ﴿أو إعراضاً﴾ و﴿إن كان كبر عليك إعراضهم﴾».

- ١ - سقط من (ج).
- ٢ - انظر: التذكرة: ٢٨١/١، ٢٨٢، والتيسير: ص ٥٥، ٥٦، والنشر: ٩٣/٢، ٩٤.
- ٣ - في (ب) و(ج): «أحدهما».
- ٤ - وكل دخيل يقل دورانه، وما قل دورانه فهو ثقل على اللسان.
- ٥ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «فيها».
- ٦ - ويقصد بالتعريف هنا: العلمية، لأن العلم معرفة، فإذا اجتمعت هاتان العلتان - العلمية والعجمة - منع الاسم من الصرف، وذلك لشبهه بالفعل في الثقل. انظر: أوضح المسالك: ١٠٦، ١١٥. وقد تقدّم الكلام على الثقل والخفة وأن ذلك راجع للحروف لا للمعاني، وعليه فإنما صُرف الاسم لا لشبهه بالفعل، وإنما لعلة أخرى.
- ٧ - ويرد على هذا أن الخفة إنما تدخل على الثقيل، وقد دخلت على الفعل الذي تعدونه ثقيلًا - كما تقدم في باب الإمالة في غير موضع -، فلم تدخل على المشبه به وهو العلم الأعجمي، فلم يبق إلا أن يقال: إنه لم يُرَقَّق للمحافظة على الصيغة المنقولة كما قال الجعيري، انظر: الكنز: ورقة ١٧٢/ب، أو أن ذلك لقلّة دورانه كما تقدم، والله أعلم.
- ٨ - انظر: الكشف: ٢١٢/١، ٢١٣.

قال الشارح: أما استثنائه ﴿أو إعراضاً﴾؛ فلأجل وقوع حرف الاستعلاء الذي هو الضاد بعد الراء، وقد استدللنا في غير موضع على أن حروف الاستعلاء تمنع الإمالة والترقيق ضرب من الإمالة، فلذلك استثناه^(١).

وأما قوله: «نحو: ﴿إسراراً﴾ و﴿مدراراً﴾»، وإنما استثنى هذا الفصل أيضاً؛ لأن الراء المفتوحة تمنع الإمالة كما يمنعها المستعلي^(٢)، ولأن الساكن الذي بينهما حاجز غير حصين، وهو الألف، فلا يعتدُّ به^(٣).

وأما قوله: «والرابع: إذا كان الساكن الحائل بينهما صاداً أو طاءً نحو: ﴿صراطاً﴾ و﴿مصراً﴾ و﴿قطراً﴾ و﴿فطرة الله﴾».

قال الشارح: إنما استثنى أيضاً هذه المواضع التي ذكرها - وإن كان فيها خلاف^(٤) - لأنَّ الراء التي ترقق من أجل الكسرة التي قبلها، قد حال بينها وبين الكسرة أحد حروف الاستعلاء، والإطباق، و﴿إصراً﴾ و﴿مصراً﴾ فيها الصاد التي هي من حروف الإطباق والاستعلاء، وكذلك ﴿قطراً﴾ فيه الطاء، وكذلك ﴿فطرة الله﴾ فيه الطاء والقاف قبلها، وكلاهما من حروف الاستعلاء، فلما كان ذلك كذلك ضعف الترقيق، ففتحهما على الأصل الذي يجب لهما^(٥).

وأما علة التفخيم في مثل هذا؛ فلأن الراء قد اكتنفها ساكنان: ساكن من قبلها والتونين من بعدها، فقويت أسباب التفخيم على الكسرة، ففتحوا الراء^(٦).

١ - فهو مثل ﴿صراطاً﴾ و﴿فراقاً﴾ ونحوهما في الحكم.

٢ - فهي مثل ﴿فراراً﴾ و﴿ضراراً﴾، ونحوهما في الحكم.

٣ - أي: الساكن الذي بين الراءين، فكأن الراء وليت الراء، وهذا مما يزيد التفخيم قوة، والله أعلم. انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١/١٤٩، ١٥٠.

٤ - قال ابن الباذش: «وأخذ بعضهم بترقيق ما فيه حرف استعلاء للزوم الكسرة». انظر: الإقناع: ص ٢٠٤.

٥ - أي: فتحها، لأن الترقيق عندهم إمالة، وضده التفخيم، فهو عندهم فتح، وذلك حتى يتناسب اللفظ. انظر: شرح الهداية: ١/١٤٩، ١٥٠.

٦ - إنما أفرد هذه العلة لأنها لا تتعلق بـ ﴿فطرة﴾، بل هي متعلقة بـ ﴿مصراً﴾ و﴿إصراً﴾ و﴿قطراً﴾،

انظر: شرح الهداية: ١/١٥١.

فصل: يتضمن راءاتٍ فيهنَّ خلافٌ عن ورشٍ لم يذكرها صاحبُ هذا الكتاب
فمن ذلك قوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فجاء عن ورش ترقيقه وتفخيمه^(١)،
فعلّة الترقيق: أنهم قدّروا كسرة الهمزة من المرءِ على الراء الساكنة، فرقوها من أجل
ذلك^(٢).

ومن ذلك أيضاً: ﴿قُورِيَّةٌ﴾ و﴿مَرِيْمٌ﴾ جاء فيهما عنه وعن غيره والترقيق
والتفخيم^(٣)، فمن فخمها فعلى الأصل^(٤)، ومن رققها؛ فلأجل الياء التي بعد الراء، ليتناسب
الكلام^(٥)؛ لأن التفخيم يطلب التصعّد، فطلب التسفّل، فكان الترقيق فيه أنسب^(٦).

ومن ذلك ﴿صَهْرًا﴾^(٧) [الفرقان: ٥٤] جاء عنه فيه الوجهان^(٨). [فعلّة]^(٩) من روى
التفخيم قال: لأن الراء قد اكتنفها ساكنان: الساكن الذي قبلها [أ/٢٩] والتنوين الذي

١ - فالترقيق مذهب الأذفوي، والتفخيم مذهب جماعة من أهل الأداء، ومنهم من يرى ترقيقها لجميع
القراء، وقال ابن الجزري: «التفخيم هو الأصح والأقيس لورش وجميع القراء». انظر: الإقناع: ص ٢٠٤،
والكافي: ص ٥٩، والنشر: ١٠٢/٢.

٢ - أي: قدّروا إلقاء حركة الهمزة عليها. انظر: شرح الهداية: ١٤٢/١.

٣ - فنصّ على الترقيق فيها لجميع القراء جماعةً من أهل الأداء، وقال ابن الجزري: «وذهب المحققون
وجهور أهل الأداء إلى التفخيم فيها، وهو الذي لا يوجد نصّ عن أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه،
وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح». انظر: الإقناع: ص ٢٠٥،
والنشر: ١٠١/٢، ١٠٢.

٤ - وفي هذا خلاف: هل الأصل التفخيم وإنما ترقق لسبب، أو أنها عارية عن وصفي الترقيق والتفخيم،
فتفخّم لسبب وترقق لآخر. انظر: النشر: ١٠٨/٢، ١٠٩، والقول الثاني هو الأظهر، لأنها ترقق بسبب
الكسرة أو الياء، وتفخّم لأجل حروف الاستعلاء أو غير ذلك من الأسباب. فإن قيل: ألا ترى أنها إذا
أفردت كانت مفخّمة، فهذا يدل على أن أصلها التفخيم؟ قيل: ليس الأصل الإفراد في الحروف وإنما
الأصل التركيب، لأن الكلام مبني على الإفادة، وإذا كان الأصل التركيب كان القول الثاني هو الأظهر
والأولى بالصواب.

٥ - انظر: شرح الهداية: ١٣٧/١.

٦ - أي: أنه خرج من تصعّد القاف إلى تسفّل في الراء، والتسفّل يناسبه الترقيق.

٧ - وبابه، وهو: ﴿ذِكْرًا﴾ و﴿سَيْرًا﴾ و﴿وَوَزْرًا﴾ و﴿إِمْرًا﴾ و﴿حِجْرًا﴾.

٨ - انظر: النشر: ٩٤/٢، ٩٥.

٩ - كان مكانه في الأصل بياض، وهو في (ب) و(ج).

بعدها ولزمتها الفتحة ولا سيما أن الكسرة في حرف الاستعلاء، وهو الصاد، ففخّم
لذلك، ولم يُعتدَّ بالكسرة^(١). وأما من رقق فإنه اعتدَّ بالكسرة، ولم يلتفت للساكن
الحاجز بينها وبين الراء^(٢)، ولا الساكن الذي بعدها، وهو التنوين، قال: لأنه عارض^(٣).

١ - انظر: شرح الهداية: ١٥١/١.

٢ - وهو الهاء، وذلك لخفض الهاء وضعفها عن الحجز، فكأن الكسرة وليت الراء. انظر: شرح

الهداية: ١٥١/١.

٣ - إذ لا يكون التنوين إلا زائداً على بنية الكلمة، وما كان كذلك فهو عارض قطعاً.

قال صاحب الكتاب:

«باب مذهب الكسائي في إمالة ما قبل هاء التانيث في الوقف

اعلم أن الكسائي يقف على ما قبل هاء التانيث بالإمالة، سواء كان في الكلمة قبلها كسرة أو ياء أو غيرهما، إلا أن يَقَعَ قَبْلَ الهاءِ أَحَدُ عَشْرَةَ أَحْرَفٍ، يجمعها أو آخر كلمات هذا البيت:

يَرُوغُ أَخٌ لِقَرَطٍ حَرِيْقٍ غَيْظٍ يُمَضُّ لِنَصِّ دَاعٍ زاحٍ يَلْحَا^(١)

فإنه يقف حينئذٍ بالفتح، وكذلك يقف على ما قبل هاء السكت بالفتح أيضاً،

نحو: ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿كِتَابِيهِ﴾^(٢) [الحاقة: ٢٥].

قال الشارح: ذكر صاحب هذا الكتاب الإمالة في هذا الباب عن الكسائي وحده، وذكر جماعة من المصنفين الإمالة عن غير الكسائي^(٣)، وذكر صاحب المبهج الإمالة عن قالون^(٤)، وتلونا بذلك من طريقه. وذكر صاحب المصباح كذلك (عن قالون^(٥))^(٦) وعن الأعشى^(٧). وذكر صاحب المصباح أيضاً بإسناده إلى أبي مزاحم الخاقاني^(٨) بإسناده إلى

١ - انظر: التبصرة: ص ٤٠٢-٤٠٥، والتيسير: ص ٥٤، والنشر: ٨٢/٢-٨٥.

٢ - انظر: الكافي: ص ٤٩، والنشر: ٨٨/٢، ٨٩.

٣ - فذكروها عن حمزة وعن نافع وابن عامر وأبي عمرو وعاصم. انظر: جامع البيان: ورقة ١٤٨/أ وورقة ١٥٠. وانظر: النشر: ٨٦/٢، ٨٧، وقال ابن الجزري: «والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة والله تعالى أعلم».

٤ - انظر: المبهج: ص ٢٦٥.

٥ - من رواية أبي سليمان.

٦ - سقط من (ج).

٧ - هو يعقوب بن محمد بن خليفة الكوفي أبو يوسف الأعشى، قرأ على أبي بكر بن عياش، وقرأ عليه محمد بن غالب الصيرفي ومحمد بن حبيب الشموني، توفي في حدود المائتين. انظر: الغاية: ٣٩٠/٢، والمعرفة: ١٥٩/١. ورواية الأعشى من طريق القاضي أبي العلاء وأبي علي العطار. انظر: المصباح: ص ١٠٧٩، ١٠٨٠.

٨ - هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الإمام أبو مزاحم، قرأ على الحسن بن عبد الوهاب صاحب الدوري، وبرع في قراءة الكسائي، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي وأبو الفرج الشيبودي وغيرهم، توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. انظر: الغاية: ٣٢٠/٢، والمعرفة: ٢٧٤/١.

الكسائي أنه أمال الباب كله، يعني الحروف العشرة التي استثناها، والخمسة عشر المجمع عليها^(١).

وقال صاحب التيسير في آخر الباب: والنص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم، فهذا يدل على أنه قرأ الباب كله بالإمالة، ولم يستثن من ذلك شيئاً^(٢).

أمثلة: الحروف التي استثناها في البيت الذي أنشده: مثال الغين: ﴿الحجة البالغة﴾ [الأنعام: ١٤٩]. ومثال الخاء: ﴿فإذا جاءت الصاخة﴾^(٣) [عبس: ٣٣]. ومثال الطاء نحو: ﴿بسطة﴾ [الأعراف: ٦٩]. ومثال القاف: ﴿الحاقة﴾ [الحاقة: ١]. ومثال الظاء: ﴿موعظة﴾. ومثال الضاد: ﴿قبضة﴾. ومثال الصاد نحو: ﴿خصاصة﴾ [الحشر: ٩]. ومثال العين نحو: ﴿القارعة﴾ [القارعة: ١]. ومثال الحاء نحو: ﴿الطريحة﴾ [المائدة: ٣]. ومثال الألف نحو: ﴿الزكاة﴾. وأما البيت الذي ذكره فهو من بحر الوافر، مبني على مفاعلتن [مفاعلتن]^(٤) فعولن، استعملته العرب (سنة أجزاء)^(٥)، استعمل مقطوف العروض والضرب^(٦).

وأما إعراب البيت:

«يروغ»: فعل مضارع^(٧). «أخ»: فاعل وعلامة رفعه الضمة^(٨)؛ لأنه أحد الأسماء الستة المعتلة المضافة^(٩)، وإنما أعرب بالحركة؛ لأنه قطع عن الإضافة، والأسماء الخمسة

١ - باستثناء الألف، لأنها لا تمال. انظر: المصباح: ص ١٠٨٠.

٢ - إلا ما كان قبل الهاء فيه ألف، فلا تجوز الإمالة فيه. انظر: التيسير: ص ٥٤، ٥٥.

٣ - سقط من (ج).

٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «مفاعلتن».

٥ - سقط من (ب).

٦ - وأصله على ستة أجزاء: مفاعلتن ست مرات، ومن مقطوف العروض والضرب قول الشاعر:

لنا غنم نسوقها عزاراً كأن قرون جلتها عيصي

انظر: الكافي في العروض والقوافي: ص ٥١.

٧ - مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

٨ - الظاهرة على آخره.

٩ - وهي: أخ، وحم وأب وذو وفو وهن. وقوله: المعتلة المضافة، لأنها تعرب بالحروف، فالألف لنصبها،

والياء الجرّها، والواو لرفعها، وهذه حروف العلة، فلما اتصلت بها صارت معتلة، وهي لا تكون

كذلك إلا إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، فهذا وجه قوله: «المعتلة المضافة»، وكل هذا على لغة القصر

فيها. انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ١٠-١٢ بتصرف.

المعتلة المضافة متى أضيفت أعربت بالحروف، ومتى أفردت^(١) أو صُغرت^(٢) أو كُسرت^(٣) أعربت بالحركات^(٤). «لفرط»: جار ومجرور^(٥)، واللام متعلقة بيروغ^(٦). «حريق»: مخفوض بإضافة فرط إليه^(٧). «غيظ»: إضافة بعد إضافة^(٨). «يُمض»: فعل مضارع أيضاً، وأصله يَمضض لأنه مضاعف^(٩). «لنص»: جار ومجرور^(١٠) متعلق بيمض. «داع»: في موضع خفض بالإضافة^(١١)، وكان أصله داعي، فحذفت الكسرة لثقلها^(١٢) على الياء، فسكنت، والتنوين بعدها ساكن، فحذف الياء لالتقاء الساكنين^(١٣) [٢٩/ب]. «زاح»: فعل ماض^(١٤)، وأصله زَوَحَ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً^(١٥). «يلحا»: فعل مضارع، ولا يظهر فيه إعراب؛ لأنَّ آخره ألف، والألف لا تقبل الحركة لأنها حرف هوائي^(١٦)، وموضع يلحا نصبٌ على الحال، كأنه^(١٧) قال: لاحقاً^(١٨).

١ - أي: قُطعت عن الإضافة.

٢ - نحو: أُخِي.

٣ - أي: جُمعت جمع تكسير، نحو: آباء.

٤ - أي: الضمة والكسرة والفتحة. انظر: شرح ابن عقيل: ١/٥٣، ٥٤.

٥ - فاللام حرف جر، وفرط: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

٦ - لأنه جرٌّ معناه للاسم بعده وهو فرط. انظر: شرح الوافية لابن الحاجب: ص ٣٨٠.

٧ - وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

٨ - مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

٩ - فقد أدغم فصار: يَمضضٌ، بعد أن كان: يَمضض.

١٠ - فاللام حرف جر، ونص: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

١١ - بل هو مخفوض، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة على آخره.

١٢ - وذلك لأن الرفع والخفض مستقلان على الياء، فلا يظهر الإعراب فيها إلا في حالة النصب، نحو: رأيت داعياً.

١٣ - فصارت: داع. انظر فيما تقدم: الممتع في التصريف لابن عصفور: ٢/٥٥٣.

١٤ - مبني على الفتح.

١٥ - وتبدل الألف من الواو بشروط كلها متوفرة هنا. انظر: أوضح المسالك: ٤/٣٥١، ٣٥٢.

١٦ - فلا تظهر حركة الإعراب عليه للتعذر، فهو إذاً فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على

الألف منع من ظهورها التعذر.

١٧ - وقع قبل: «قال» زيادة: «قد»، في (ب) و(ج).

١٨ - فجملة يلحى: جملة حالية، والحال قد يأتي جملة فعلية، انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ١٣٤.

شرح البيت: يروغ أي: يميل، يقال: راغ إلى كذا، أي: مال إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فراغ عليهم ضرباً باليمين﴾ [الصفات:]، أي: أقبل^(١).

وقوله: يَمْضُ، أي: يُحَرِّقُ وَيؤَلِّمُ، وَالْمَضُّضُ: وجع المصيبة، يقال منه: مَضُضْتُ أَمْضُ^(٢).

فهذه أمثلة الحروف التي لا تميل الهاء معها، فأما الحروف التي تميل الهاء معها بلا خلاف فهي خمسة عشر حرفاً، يجمعها قوله: «فَجَحَّتْ زَيْنَبُ لِدُودِ شَمْسٍ»^(٣).

التعليل: أما علة الكسائي في إمالته هذه الهاء قال: لأنها تشبه ألف التأنيث، نحو ألف شتى، ووجه المشابهة بينهما أن كل واحدة منهما دليل التأنيث، وأنها زائدتان، وأنها ساكتتان، وأنها يشتبهان في الضعف والخفاء^(٤).

واختلفت عبارات المصنفين، فبعضهم يقول: كان الكسائي يقف على هاء التأنيث بالإمالة^(٥)، وصاحب هذا الكتاب وغيره يقول: يقف على ما قبل هاء التأنيث^(٦). والصحيح أن المال إنما هو الهاء لمشابتها بألف التأنيث كما قلنا، وما قبلها إنما يمال بطريق التبعية لها^(٧)، وأنا أجمع لك تصحيح القولين، وذلك أن هذه القراءة تحتاج إلى

١ - انظر: البحر المحيط: ٣٦٦/٧، ومختار الصحاح: ص ٢٦٤. وهذا الإقبال بميل، أي: مال عليهم يضربهم. انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ص ٣٧٢.

٢ - انظر: مختار الصحاح: ص ٦٢٦، والمعجم الوسيط: ٨٧٤/٢.

٣ - انظر: النشر: ٨٢/٢، ٨٣.

٤ - انظر: شرح الهداية: ١٢٠/١، والكشف: ٢٠٣/١.

٥ - وهو مذهب طائفة من أهل الأداء. انظر: النشر: ٨٨/٢، والهادي: ورقة ١/١.

٦ - وهو مذهب طائفة من أهل الأداء أيضاً. انظر: الإرشاد: ص ١٧٦، والنشر: ٨٨/٢.

٧ - قال ابن الجزري: «وهو أقرب إلى القياس، وهو ظاهر كلام سيوييه، حيث قال: شَبَّهَ الهَاءَ بِالْأَلْفِ، يعني في الإمالة» قال: «والثاني أظهر في اللفظ وأبين في الصورة». انظر: النشر: ٨٨/٢.

عملين، أحدهما: أنك إذا أملتَ قرَّبتَ الفتحة التي قبلها من الكسرة وأملت^(١). والعمل الثاني: أنك تميل الهاء فتقرَّبها هي في نفسها من الياء؛ تشبيهاً لها بالألف كما قلنا^(٢).

وأما علة استثنائه هذه الحروف التي استثناهَا، فهي حروف الاستعلاء، وقد قدَّمنا في باب الإمالة أن حروف الاستعلاء تمنع الإمالة، ولأن الفتح معها أحسن؛ لأنها مستعلية، والفتح فيه استعلاء فيتناسب اللفظ بالفتح معها، ولأنك تُعْمِلُ اللسان عملاً واحداً، فهو أسهل^(٣).

فأما استثناءه الحاء والعين فإنهما وإن لم يكونا من حروف الاستعلاء فهما يقربان من بعض حروف الاستعلاء في المخرج، وهما الحاء والغين، فامتنتع الإمالة معهما، كما تمتنع من حروف الاستعلاء^(٤). وإنما لم يُمِيلْ مع الألف أيضاً؛ لأن المناسبة التي بينها وبين الألف، وهي الفتحة قد زالت^(٥) وصار ما قبلها ساكناً وهو الألف، فلذلك لا يُمِيلُ الهاء مع الألف^(٦).

١ - وهذا لا خلاف فيه.

٢ - قال ابن الجزري: «هذه الهاء لا يمكن أن يُدَّعى تقربها من الياء، ولا فتحة فيها فتقرُّب من الكسرة» وقال: «وباعتبار أن الهاء أملت فلا بُدَّ أن يصحبها في صوتها حال من الضعف خفيٌّ يُخالف حالها إذا لم يكن قبلها مُمَالاً، وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء، فيُسمى ذلك المقدار إمالة». انظر: النشر: ٨٨/٢. والذي يظهر والعلم عند الله - أن هذا الضعف الذي يطرأ على الهاء على فرض التسليم به إنما هو ضربٌ من التجانس الصوتي، ولا يمكن أن يسمى إمالة، ولو سمي إمالة لَلزم منه تسمية التزيق في الرء للإمالة التي قبلها: إمالة في نحو: ﴿بشرى﴾ - والتزيق ليس بإمالة على الصحيح كما تقدم، - والحق أن الصوت لا يتغيَّر، فالهاء ضعيفة قبل الإمالة كضعفها بعدها ولا فرق، ويظهر ذلك بالنطق، فالممال إذاً هو ما قبل الهاء لا الهاء، والله تعالى أعلم.

٣ - انظر: شرح الهداية: ١٢٠/١، والكشف: ٢٠٤، ٢٠٥.

٤ - انظر: شرح الهداية: ١٢٠/١، ١٢١.

٥ - لأن الألف التي قبلها أصلها الواو، وهي مفتوحة، فلما تحرك ما قبلها قلبت ألفاً على أصول الاعتلال، فزالت الفتحة وصارت الألف ساكنة، لأنها لا تكون متحركة أبداً.

٦ - انظر فيما تقدم: الكشف: ٢٠٦، ٢٠٧.

فأما قوله: «ويقف على هاء السكت بالفتح»، فقد ذكر المهدي^(١) إِمالتها عن الخاقاني وابن الأنباري^(٢) كهاء التأنيث^(٣)، فأما علة فتحها وامتناع إِمالتها لأننا قد قلنا: إن الموجب لإمالة هاء التأنيث هو مشابهتها لألف التأنيث، فأما هاء السكت فلا مشابهة بينها وبين ألف التأنيث فتعال، وإنما أتى بهاء السكت؛ لبيان الحركة^(٤).

فأما قوله تعالى: ﴿وَيَلْ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لَمْزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] و﴿بَصِيرَةٍ﴾^(٥) [القيامة: ١٤] و﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]، فإنه أماله وإن لم تكن الهاء فيه للتأنيث، بل هي هاء المبالغة^(٦)، فأماها للمشابهة بينها وبين هاء التأنيث؛ لأنها تقلب في الوقف [٣٠/١] هاءً، وفي الوصل تاءً، فأشبهتها^(٧). وقد قال صاحب التيسير: اعلم أن الكسائي يقف على هاء التأنيث وما ضارعها في اللفظ بالإمالة^(٨)، بخلاف هاء السكت، فإنها ليست لها هذه المشابهة^(٩).

فإن قلت: فهل يُميل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُ هَذِهِ﴾ [البقرة: ٣٥]؟

١ - هو أحمد بن عمار، أبو العباس المهدي، قرأ بالروايات على أبي عبد الله محمد بن سفيان وأبي بكر الميراثي، وأخذ عنه غانم بن وليد الملقى وأبو عبد الله الطرقي وغيرهما، توفي بعد الثلاثين وأربعمئة. انظر: الغاية: ٩٢/١، والمعرفة: ٣٩٩/١.

٢ - هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري، روى القراءة عن أبيه وإسماعيل القاضي، وسليمان الضبي، وروى عنه عبد الواحد بن أبي هاشم وأحمد بن نصر الشذائي، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر: الغاية: ٢٣٠/٢، والمعرفة: ٢٨٠/١.

٣ - انظر: شرح الهداية: ١٢٣/١، ١٢٤. وليس العمل على هذا. انظر: النشر: ٨٨/٢.

٤ - وهي الفتحة التي قبلها، فإذا أميلت كُسر ما قبلها، ففي إِمالتها مخالفة للحكمة التي اجتلبت من أجلها. انظر: الكشف: ٢٠٦/١، والنشر: ٨٨/٢.

٥ - والهاء تمال بعد الراء بشرط أن يتقدمها ياء ساكنة أو كسرة، والإسكان لا يحجز عن الكسرة، هذا على رأي الجمهور، وسيأتي. انظر: النشر: ٨٤/٢.

٦ - وهي التي تدخل للمبالغة والتفخيم والتكثير، نحو: نَسَابَةٌ وحَسَابَةٌ ونحو ذلك. انظر: الجمل للفراهيدي: ص ٢٦٨، ٢٦٩. بتصرف.

٧ - ولذلك تسمى بالهاء، انظر: الجمل في النحو: ص ٢٦٤، وتسمى بالتاء، انظر: أوضح المسالك: ٢٥٩/٤. وإنما ذلك باعتبار الوصل والوقف، وانظر: النشر: ٨٤، ٨٢/٢.

٨ - انظر: التيسير: ص ٥٤.

٩ - فهي لا تنقلب تاء في الوصل. انظر: الكشف: ٢٠٦/١.

فَقُلْ: لا تُمَال؛ لأنها بدل من الياء، وأصلها: هذي^(١)، فلذلك لا تجوز إمالتها؛ لأنها بدل من ياء^(٢).

فصل:

قال صاحب الكتاب: «فإن وقع قبل الهاء أحد أربعة أحرف وهي هجاء: أكره، فلهن أحكام على غير هذه الرتبة. أما الهمزة فإنه إن وقع قبلها كسرة وقف بالإمالة، نحو: ﴿سَيِّئَةٌ﴾، وإن وقع قبلها ألف أو فتحة يليانها وقف بالفتح، نحو: ﴿سُوؤَةٌ﴾ و﴿النشأة﴾.

وأما الكاف فإن وقع قبلها كسرة أو ياء وقف بالإمالة نحو: ﴿الملائكة﴾ و﴿الأيكة﴾، وإن وقع قبلها فتحة أو ضمة وقف بالفتح نحو: ﴿التهلكة﴾ و﴿مباركة﴾.

وأما الراء فإن وقع قبلها كسرة أو ياء -سواء وليتاها أو حال بينهما ساكن- وقف بالإمالة نحو: ﴿الآخرة﴾ و﴿عبرة﴾ و﴿كبيرة﴾، وإن وقع قبلها فتحة أو ضمة -سواء وليتاها أو حال بينهما ساكن- وقف بالفتح، نحو ﴿شجرة﴾ و﴿نضرة﴾ و﴿حفرة﴾ و﴿محشورة﴾.

وأما الهاء فإن كان قبلها كسرة وقف بالإمالة نحو: ﴿آلهة﴾ و﴿فاكهة﴾، وإن لم يكن قبلها كسرة وقف بالفتح نحو: ﴿سفاهة﴾.

الباقون: يقفون على ما قبل هاء التانيث بالفتح في جميع القرآن^(٣).

١ - انظر: الكشف: ٢٠٣/١.

٢ - والياء لا تمال، فكذلك ما أبدل منها.

٣ - هذا مذهب الجمهور من أهل الأداء، وهو الإمالة إذا كان قبل هاء التانيث: «أكهر» وكان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وإن فصل ساكن بينهما فلا يجمع الإمالة. انظر: التبصرة: ص ٤٠٤، ٤٠٥، والنشر: ٨٥، ٨٤/٢. فأما عدم ذكره للياء قبل الهمزة في نحو ﴿خطيئة﴾ فلا يدل على أن مذهبه فيها الفتح، وإنما مذهبه فيها الإمالة بدليل أنه إنما ذكر الفتح مع الفتحة والألف، وأن ابن الجزري ذكر أن مذهبه فيها الإمالة، يفهم ذلك من إطلاق الحكم له ولغيره. انظر: النشر: ٨٥، ٨٤/٢. وأما عدم ذكره للساكن الفاصل وعدم اعتباره في الأحرف الباقية غير الراء ففيه تفصيل، أما الهمزة والكاف فلم يرد قبلهما كسرة فصلت عنهما بساكن، انظر: النشر: ٨٤/٢ بتصرف. وأما الهاء فقال ابن الجزري: «وظاهر عبارة العنوان بالفتح إذا فصل بينهما ساكن نحو ﴿وجهه﴾»، انظر: النشر: ٨٦/٢ بتصرف، ويشهد له قول أبي طاهر: «وإن لم يكن قبلها كسرة وقف بالفتح» فما كان قبله الساكن يدخل في حكم الفتح إذا، والله تعالى أعلم. وقد ذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة عند جميع الحروف، ولم يستثنوا شيئاً سوى الألف. انظر: النشر: ٨٦/٢.

قال الشارح: أما قوله: «وهي هجاء أكره»، فقد قال غيره: هجاء «أكهر»^(١)، وهما سواء في جميع هذه الأربعة، وإن كان معناهما يختلف؛ لأن معنى أكره: أبغض، ومعنى أكهر: الشدة والعبوس، يقولون: فلان أكهر، أي: شديد العُبسة^(٢). والكهر -أيضاً-: ارتفاع النهار مع شدة الحر^(٣).

إنما استثنى الكسائي الهاء مع هذه الأحرف الأربعة وجعلها تُمال تارةً معها وتفتح معها أخرى كما ذكرها وفصلها؛ لأن هذه الحروف الأربعة ليست من حروف الاستعلاء فتقوى على منع الإمالة بالكلية، ولم تبعد من حروف الاستعلاء بُعداً كلياً [فلا يجب]^(٤) معها الفتح، فتقوى الإمالة معها كما قويت مع غيرها، فجعلوها تُمال مع الكسرة وتفتح مع ما سواها^(٥).

فأما قول صاحب الكتاب: «الباقون يقفون على ما قبل هاء التانيث بالفتح في جميع القرآن».

قال الشارح: إنما فتح بقية القراء سوى الكسائي هذه الهاء؛ لأنها مخالفة لألف التانيث، وذلك أن هذه تكون هاء في الوقف فإذا وصلتها صارت تاءً، فبُعدَ شبهها من الألف، لأن التاء لا تشبه الألف، فلماذا فتحوا هذه الهاء ولم يُميلوها^(٦).

١ - انظر: سراج القاري: ص ١١٨.

٢ - وهو كالفهر، انظر: مجمع بحار الأنوار: ٤/٤٥٨، ومختار الصحاح: ص ٥٨١.

٣ - انظر: القاموس المحيط: ٤/١٣٥.

٤ - كان في جميع النسخ: «فيجب»، وصحح كما تراه.

٥ - فجعل لها بذلك حكماً متوسطاً. انظر: شرح الهداية: ١/١٢١.

٦ - ولذلك لا يميل الكسائي وصلماً كما ذكروا. انظر: الكشف: ١/٢٠٣.

قال صاحب الكتاب:

«باب الروم والإشمام»

الذين روي عنهم الروم والإشمام في الوقف النحويّان وهمزة، وأما سائر القراء فلم يُرو عنهم في ذلك شيء، والمختار لهم الروم والإشمام^(١). والروم يكون في المضموم والمكسور، سواء كانت الضمة والكسرة حركتي إعراب أو بناء، وهو إشارة إلى الحركة [ونطق^(٢)] بعضها [٣٠/ب]. وأما الإشمام فلا يكون إلا في المضموم، معرباً كان أو مبنياً، لأنه ضم الشفتين من غير صوت يُسمع، فلذلك لا يسمعه الأعمى^(٣).

وأما المفتوح المنون فإنهم يعوضون فيه من التنوين ألفاً في الوقف بلا خلاف، والمفتوح غير المنون لا يصح فيه الروم؛ لخفة الفتحة واعتياص النطق ببعضها. والوقوف بالإسكان في ذلك كله جائز، وهو الأصل، والاختيار ما بدأنا به^(٤).

قال الشارح: أما قوله: «الروم يكون في المضموم والمكسور»، مثاله في المضموم نحو: ﴿من قبل ومن بعد﴾ [الروم: ٤]، ومثاله في المكسور نحو ﴿هؤلاء﴾ و﴿تمنوا مكانه بالأمس﴾ [القصص: ٢٨].

وأما المُعْرَب^(٥) فهو على ضربين: منون وغير منون، فمثال غير المنون: ﴿وإذ قال إبراهيم﴾ [البقرة: ١٢٦]، ومثال المنون نحو: ﴿ونادى نوح﴾ [هود: ٤٥].

١ - هذا بإجماع أهل النقل. انظر: التذكرة: ١/٣٠٢، ٣٠٣، والنشر: ١٢٢/٢، وجاء الخلاف عن عاصم، فمنهم من رواه عنه ومنهم من لم يروه، أما غيره فلم يأت عنه نص في ذلك، إلا أن أهل الأداء اختاروهما لهم. انظر: النشر: ١٢٢/٢.

٢ - كان في جميع النسخ: «فنتطق»، وصحح كما تراه.

٣ - الصواب: لا يراه الأعمى.

٤ - انظر: التحديد في الإتيان والتسديد للداني: ص ٣٦٧-٣٧٠، والتيسير: ص ٥٨، ٥٩، وسراج القاري: ص ١٢٤، ١٢٥.

٥ - لأن ما تقدم مثال المبني، فقبل وبعد وأمس كلها ظروف وهي مبنية، إلا أن أمس معرب لأن عرف بالألف. انظر: أوضح المسالك: ٣/٣٨٤. وهؤلاء اسم إشارة وهو مبني أيضاً، انظر فيما تقدم: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٩.

وأما المجرور نحو قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١]. ومثال المفتوح المنوّن الذي ذكره: ﴿دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ﴾ [البقرة: ١٧١]. ومثال المفتوح غير المنوّن نحو: ﴿جَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [الإسراء: ١٢]، وصوابه أن يقول: المنصوب المنوّن وغير المنوّن، فأما المفتوح فنحو: ﴿أَيْنَ﴾ و﴿كَيْفَ﴾^(١)؛ لأنّ الفتح من ألقاب البناء، والنصب من ألقاب الإعراب^(٢).

ذكر صاحب الكتاب الرّوم عن النجويّان وحمة، وأما صاحب التيسير فذكر الرّوم والإشمام عن الكوفيين وأبي عمرو^(٣)، واستحب بعض القراء الرّوم والإشمام لجميع السبعة؛ لما فيه من البيان عن كَيْفِيَّةِ الحركة^(٤).

فأما حد الروم فهو: تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صَوْتِيًّا خَفِيًّا يدركه الأعمى، وكذلك يدركه البصير بحاسّة سمعه^(٥).

وأما حدّ الإشمام فهو: ضمُّك شفّتيك بعد سكون الحرف، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إمَاءٌ بالعضو^(٦) إلى الحركة^(٧).

فأما قول صاحب الكتاب: «فلذلك لا يسمعه الأعمى»، فهو خطأ، وكان حقه أن يقول: لا يبصره الأعمى، فإن الأعمى يسمع، ولا يبصر^(٨).

١ - وكلاهما مبني، إذ الفتح علامة بناء. انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٩.

٢ - ويدل عليه قول ابن مالك:

والرفع والنصب اجعلن إعرابا	لاسم وفعلٍ نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما	قد خصص الفعل بأن ينجزما

وقوله:

.....	والأصل في المبني أن يُسْكُنَا
ومنه ذو فتح وذو كسرٍ وضم	كأين أمس حيث والساكن كم

انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٩، ١٠.

٣ - انظر: التيسير: ص ٥٩.

٤ - انظر: التذكرة: ٣٠٣/١، والتيسير: ص ٥٩.

٥ - انظر: التحديد: ص ٣٦٩، والتيسير: ص ٥٩.

٦ - أي: الشفتين.

٧ - انظر: المصدرين السابقين.

٨ - ولأن الإشمام لا علاقة له بالسمع، وإنما بالبصر، وذلك من المصنّف زلة قلم.

وأما قوله: «سواء كانت الضمّة أو الكسرة حركتي إعراب أو بناء»، فليس بكلام مستقيم؛ لأن حركات البناء غير حركات الإعراب، فحركات الإعراب ثلاثة: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ، وحركات البناء ثلاثة: ضمّةٌ وفتحةٌ وكسرةٌ، فعلى هذا يقال للمعرب: مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، ويقال للمبني: مضمومٌ ومفتوحٌ ومكسورٌ^(١).

التعليل: فإن قلت: فلم جيء بالروم والإشمام؟ و(ما)^(٢) فاندتهما؟ وهلاً وقفتم على السكون الذي هو الأصل؟

فالجواب: إنما جيء بالروم والإشمام ليدلاً على حال الحرف الموقوف عليه كيف كان في الوصل^(٣)، فأما المنصوب والمفتوح فالقراء لا يُجيزون فيه روم الحركة؛ لخفتها، ولسرعة ظهور خروج كلّها متى حاول الإنسان خروج بعضها^(٤)، والنحويون يجيزون (خروج)^(٥) ذلك^(٦)، وقد فرق سيبويه بين الروم والإشمام بأن جعل علامة الروم خطأً بين يدي الحرف^(٧)، وجعل علامة الإشمام نقطة إذ كانت النقطة أقلّ ما يستدلُّ بها على الإشمام^(٨).

١ - وقد تقدم ذلك، والشارح إنما تكلم عن الحركات، فلا يُستشكَل عدم ذكره للسكون، لأن السكون لا يتأتى مع الروم والإشمام.

٢ - سقط من (ج).

٣ - انظر: شرح الهداية: ٧٢/١، والموضح: ٢١٦، ٢١٧.

٤ - أي: سرعة خروج الحركة، كأنها تسابق الناطق بها. انظر: التحديد: ص ٣٦٩.

٥ - سقط من (ب) و(ج).

٦ - وذلك إذا لم يكن منوناً، فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الروم إلا لغة ربيعة القليلة، وأما إذا لم يكن منوناً ففيه خلاف، فأجازه سيبويه وغيره من النحاة، ومنعه الفراء. انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧٥/٢.

٧ - نحو: (جاء زيدٌ-)، انظر: الموضح: ٢١٦/١.

٨ - وذلك لضعفه، لأن الإشمام أضعف من الروم، فجعل للإشمام نقطة وللروم خطأً، لأن النقطة أنقص من الخط. انظر: الكتاب: ١٦٩/٤ بتصرف.

وأما قول صاحب الكتاب: «الوقف بالإسكان في ذلك (كله)^(١) جائز [٣١/أ] وهو الأصل»، لأن الوصل يكون بحركة، والوقف هو نقيض الوصل، فإذا كان الوصل بحركة كان الوقف بسكون^(٢)، وأيضاً فإن العرب لا تبتدئ بالساكن^(٣).

١ - سقط من (ب) و(ج).

٢ - انظر: سراج القاري: ص ١٢٤.

٣ - هذا الكلام ليس من تمام العلة، وإنما هو استئناف فائدة جديدة، وهي أن العرب كما لا تقف على متحرك في الأصل، كذلك لا تبتدئ بساكن، وانظر في هذا: الأصول في النحو ٣٦٧/٢.

قال صاحب الكتاب:

«فصل:

قرأتُ على شيخنا (رحمه الله)^(١) حمزة بالسكت على كل ساكن بعده همزة سكتة [خفيفة]^(٢) أي حرف كان، نحو: ﴿الآخرة﴾ و﴿من آمن﴾ و﴿خاشعة أبصارهم﴾ ونحو ذلك^(٣).

قال الشارح: اعلم أن صاحب هذا الكتاب ذكر السكت عن حمزة بكماله في جميع القرآن، ولم يذكر إن كان الساكن حرف مد أو غيره^(٤). وأما صاحب التيسير^(٥) وغيره^(٦) فذكروا السكت عن خلف وحده^(٧)، وذكر صاحب التيسير عن خلاف أنه كان يوافق خلفاً في السكت على: شيء وشيئاً حيث وقع، وعلى لام المعرفة^(٨)، وقال: وكان يسكت على الساكن إذا كان غير حرف مد ولين وأتت الهمزة بعده سكتة لطيفة^(٩).

١ - سقط من (ج).

٢ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «خفية».

٣ - انظر: جامع البيان: ورقة ١١٣/ب، ١١٤/أ، والنشر: ٤٢٠/١، ٤٢١.

٤ - وأغنى عن ذكر حرف المد ما تقدم في باب المد والقصر من أن له المد المشيع، وإنما المأخذ على صاحب العنوان هو فصل هذا عن فصول الهمز، وقد وافق في ذلك صاحب التذكرة: ٣٠٨/١، وصاحب التيسير: ص ٦٢. ولعل المصنف إنما أحره للشبه بين الوقف والسكت، وشيخه الذي ذكر لعله هو عبد الجبار الطرسوسي كما تقدم.

٥ - انظر: التيسير: ص ٦٢.

٦ - انظر: الكافي: ص ٥٢.

٧ - فيما عدا ﴿شيء﴾ و﴿شيئاً﴾ ولام التعريف.

٨ - وذلك من قراءته على أبي الحسن.

٩ - هذا فيما يخص خلفاً. انظر: التيسير: ص ٦٢.

وقال صاحب المبهج: «وأما الوقف على الساكن هو الذي يحلّ قبل الهمزات سواء كان هو والهمزة في كلمة أو في كلمتين، ويختص ذلك بالإدراج^(١)، فكان حمزة وقتيبة^(٢) يقفان عليه وقفة يسيرة من غير قطع^(٣)، ثم قال: وقرأت لابن ذكوان بالوقف والإدراج^(٤)».

وذكر صاحب المصباح السكّت عن أبي بكر^(٥) وعن هشام^(٦) بوقفة يسيرة^(٧)، وقال: «عن أصحاب حمزة أنهم كانوا يقفون بوقفة مشبّعة، حتى يظنّ من سمع القارئ أنه نسي الوصل»^(٨).

التعليل: وجه السكوت على الساكن الذي قبل الهمزة أنهم أرادوا بذلك بيان الهمزة؛ وحرصاً على النطق بنبرتها [لأنها]^(٩) ربّما إذا وصلها القارئ وأدرج القراءة خفيت نبرتها، فإذا سكت على الساكن الذي قبلها ثم أتى بها، كان ذلك بياناً لهما^(١٠).
وعلة الباقيين: أنهم جاءوا بذلك على الأصل^(١١).

- ١ - يعني فيما كان من كلمتين، لأنه لا يتأتى فيه الحكم إلا مع وصل آخر الكلمة الأولى بأول التي تليها.
- ٢ - هو قتيبة بن مهران الأزدي، قرأ على الكسائي وصحبه أربعين سنة، وقرأ عليه العباس بن مرداس، وأحمد بن محمد بن حوثة وزهير الزهراني، مات بعد المائتين. انظر: الغاية: ٢/٢٦، والمعرفة: ١/٢١٢.
- ٣ - قال في المبهج: «أي: من غير مهلة».
- ٤ - مقصوده بالوقف أي: السكّت، وبالإدراج أي: الوصل من غير سكت. انظر: المبهج: ص ٣٢٥.
- ٥ - من رواية أبي العلاء عن العليمي عنه.
- ٦ - من رواية أبي حازم عنه.
- ٧ - أي: دون مذهب حمزة.
- ٨ - أورد هذا القول عن حماد عن الشموني. انظر: المصباح: ص ١٢٨٨. قال ابن الجزري بعد أن ساق الخلاف في مقدار السكّت: «أجمعت ألفاظهم على أن السكّت زمنه دون زمن الوقف عادة، وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق والحدرد والتوسط، حسبما تحكّم المشافهة». انظر: النشر: ١/٢٤١.
- ٩ - كان في جميع النسخ: «بأنها»، وصحح كما تراه.
- ١٠ - انظر: الموضح: ١/٢٦١، والنشر: ١/٤١٩.
- ١١ - فالأصل أن ينطق بالكلمة تامة دون تجزئة.

قال صاحب الكتاب:

«فصل:

اعلم أن ورشاً كان يفخم اللام المفتوحة إذا وقع قبلها صاد أو ظاء مفتوحين أو ساكتين، نحو ﴿الصلاة﴾ و﴿مصلّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿سيصلون﴾ و﴿ظلموا﴾ وما أشبهه^(١)».

قال الشارح: اعلم أن صاحب هذا الكتاب ذكر تفخيم اللام المفتوحة مع الصاد والطاء. وذكر صاحب التيسير تفخيمها مع الصاد والطاء والطاء^(٢).

وأجمعوا على التفخيم في اسم الله عز وجلّ، إذا وقع قبل اللام فتحة أو ضمة نحو: ﴿قال الله﴾ [المائدة: ١١٥]، و﴿رسلاً الله﴾. وعلى ترقيقها إذا انكسر ما قبلها نحو قوله: ﴿بسم الله﴾ و﴿الحمد لله﴾^(٣).

التعليل: اعلم أن اللام أصلها أن تكون مرّقة؛ لأنها ليست حرف استعلاء، ولا تشبه حروف الاستعلاء^(٤)، فأصلها الترقيق، والتفخيم إنما يكون لموجب أو لعلّة^(٥)، فعلة ورش في تفخيم اللام مع الحروف التي ذكرها وهي الصّاد والطاء؛ لأنهما حرفا استعلاء، وشرطه أن تكون اللام مفتوحة، فإنه أراد بذلك أن يعامل اللسان معاملة واحدة، ألا ترى أن هذه الحروف لو انكسرت لم يفخمها لا اختلاف اللفظ [٣١/ب]، لأن الكسر تَسْفَلُّ

١ - انظر: التذكرة: ٣٠٧/١، والنشر: ١١٢/٢.

٢ - انظر: التيسير: ص ٥٨.

٣ - انظر: التيسير: ص ٥٨، والكافي: ص ٥٤، ٥٣، والنشر: ١١٥/٢.

٤ - في منع الترقيق والتخفيف.

٥ - انظر: النشر: ١١١/٢. وقال ابن الجزري: «وذلك أن اللام لا تُغَلِّظُ إلا لسبب، وهو مجاورتها جرف استعلاء، وليس تغليظها إذ ذلك بلازم»، والحق أنه لا يحكم لها بأصالة في التفخيم ولا في الترقيق، لأنها إنما تفخم بموجب وهو مجاورتها حرف استعلاء، وترقق بموجب وهو عدم مجاورتها حرف استعلاء، فإن قيل: ألا ترى أنها إذا أفردت رقت فدل ذلك على أن أصلها الترقيق، قيل: قد تقدم أن الأصل في الحروف التركيب لا الإفراد، إلا أن الأغلب في اللام هو الترقيق.

والتفخيم تَصَعَّدُ، والخروج من التسفل إلى التصعد ثقيل، فلذلك لم يفحّم إلا مع اللام المفتوحة إذا تحركت الصاد والظاء بالفتح أو سبكتا^(١). (والله أعلم)^(٢).

مسألة:

إذا وقف القارئ على قوله: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] فيه وجهان لورش: (الترقيق والتفخيم)^(٣)، والترقيق أحسن، لمشكلة اللفظ^(٤).

مسألة:

إذا وقف القارئ على قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٥] فلورش فيه وجهان: التفخيم والترقيق، والتفخيم أحسن بناء على الوصل^(٥).

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٣٠، والكشف: ١/٢١٩.

٢ - سقط من (ج).

٣ - في (ب) و(ج): «التفخيم والترقيق».

٤ - أي: لمناسبة رؤوس الآي بعده، فهي مرققة في ذوات الياء المقللة لورش.

٥ - فهو ليس مكان وقف، لأنه ليس رأس آية، علاوة على أن الوصل فيه أولى، لذلك وضعت فوقه علامة

الوصل أولى (صلى)، فلم يراعى فيه التناسب كما روعي في رؤوس الآي. انظر فيما تقدم:

النشر: ١١٣/٢. ورجح ما رجّحه المصنف مكّي في التبصرة: ص ١١٥، والشاطبي في قوله:

..... والمفحّم فضلاً

وحكم ذوات الياء منها كهذه وعند رؤوس الآي ترقيقها اعتلى

انظر: سراج القاري: ص ١٢٣.

قال صاحب الكتاب:

«بَابُ الْإِسْتِعَاذَةِ»

المختار من لفظ الاستعاذة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لا غير.

قال الشارح: قد ذكر الناس في الاستعاذة أقوالاً كثيرة^(١)، [والمختار منها]^(٢): «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، لأنه موافق للكتاب، لقول الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٣) [النحل: ٩٨]، وَيُقَوِّيه أَيْضاً مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ أَنَّهُ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لِي: قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَقَالَ: «هَكَذَا أَقْرَأَنِي جَبْرِيلُ»^(٤).

ومن ذلك ما روي عن نافع بن جبير بن مطعم^(٥) عن أبيه^(٦) عن النبي ﷺ أنه استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه^(٧).

١ - فقد وردت الزيادة عليه والنقص منه، وورد غير هـ. انظر: التذكرة: ٨٣/١، والنشر: ٢٤٦/١، ٢٤٩، ٢٥١.

٢ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «منها والمختار».

٣ - انظر: التيسير: ص ١٦، ١٧.

٤ - هذا الأثر روى نحوه ابن الجزري عن أبي الفضل الخزاعي عن المطوّعي عن الفضل بن الحباب عن روح ابن عبدالمؤمن قال: قرأت على يعقوب الحضرمي، وساق الإسناد إلى عاصم. انظر: النشر: ٢٤٤/١. وقد ضعف هذا الحديث الإمام الشاطبي، انظر: سراج القاري: ص ٢٧، وقال أبو شامة: لا أصل له في كتب الحديث. انظر: إبراز المعاني: ١/٢٢٢، ٢٢٣.

٥ - هو نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبدمناف، روى عن أبيه والعباس بن عبدالمطلب والزبير بن العوام وغيرهم، وروى عنه عمرو بن الزبير والزهري وغيرهما، مات سنة تسع وتسعين. انظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٨/٨٢، وتهذيب التهذيب: ١٠/٤٠٥.

٦ - هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبدمناف القرشي، أسلم عام خيبر، وروى عن رسول الله ﷺ وكان ممن يؤخذ عنه النسب، روى عنه سليمان بن سرد وابناه محمد ونافع وسعيد بن المسيب، توفي سنة تسع وخمسين بالمدينة، رضي الله عنه وأرضاه. انظر: التاريخ الكبير: ٢/٢٢٣، وتهذيب التهذيب: ٢/٦٣.

٧ - أخرجه ابن ماجه في السنن: ١/٤٤٣، وأبو داود في السنن: ٢/٤٨٦، وعندهما زيادة: «مِنْ نَفْحِهِ وَنَفْسِهِ وَهَمْزِهِ»، وضعفه الألباني - رحمه الله - في إرواء الغليل: ٢/٥٤.

ومن ذلك ما زوي عن أنس بن مالك أنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول مرة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ومرة «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»^(١)، وهذا النحو كثير^(٢).

فاعلم أن المشهور أن يجهر بالاستعاذة قبل القراءة^(٣)، وذكر صاحب التيسير عن أبي إسحاق المسيبي عن نافع أنه كان يخفيها في جميع القرآن، وذكر أيضاً عن سليم عن حمزة أنه كان يجهر بها في أول أم القرآن خاصة، ويخفيها بعد ذلك في سائر القرآن^(٤)، وذكر أيضاً عنه أنه كان يُجيز الجهر والإخفاء جميعاً^(٥).

والمقصود بالاستعاذة قبل القراءة: الدعاء والاعتصام بالله من الشيطان (الرجيم)^(٦)، والاستعاذة دعاءً، والقارئ داعٍ^(٧). الشيطان اسم للجنس لا يراد به شيطان بعينه، بدلالة قوله [تعالى]^(٨): ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾^(٩) [المؤمنون: ٩٧].

وأصل أعوذ: أَعُوذُ، على وزن أَفْعُلْ، فَاسْتَثَقَلَتِ الضَّمَّةُ فِي الْوَاوِ، فَنُقِلَتْ إِلَى الْعَيْنِ، وَبَقِيَتِ الْوَاوُ سِبَاكَةً^(١٠). والهمزة فيه همزة المتكلم^(١١).

١ - ذكر هذا الأثر الجعيري في كنز المعاني: ورقة ٤٢/أ، ولم أقف عليه في كتب الحديث.

٢ - فقد وردت عدة ألفاظ للاستعاذة، أنظر فيها: تفسير ابن كثير: ١/١٣، ١٤، وتفسير القرطبي: ١/٦٢. وهذه الأحاديث والآثار - على تقدير صحتها أو ضعفها - ليس فيها نصٌّ صريح يقصر التعوذ على لفظ معين دون غيره، مما يدل على أن الأمر واسع، وبأي لفظ تعوذ القارئ فلا حرج عليه، لأن المقصود الوارد في الآية متحقق بأي لفظ، والعلم عند الله.

٣ - انظر: التلخيص: ص ١٣٣، والنشر: ١/٢٥٢.

٤ - انظر: التيسير: ص ١٧.

٥ - ذكر ذلك خلاد عنه. انظر: نفس المصدر السابق.

٦ - سقط من (ب) و(ج).

٧ - انظر: إبراز المعاني: ١/٢١٩.

٨ - زيادة من (ب) و(ج).

٩ - انظر: كنز المعاني: ورقة ٤١/أ.

١٠ - انظر: تفسير القرطبي: ١/٨٩، والكشف: ١/٧.

١١ - أي: الهمزة الواقعة في الفعل المسند للمتكلم.

واشتقاق الشيطان من : شطن يشطن إذا بَعُد، تقول العرب: بثر شَطُون، إذا كانت بعيدة القَعْرِ^(١)؛ سمي بذلك لبعده من رحمة الله^(٢).

وقيل: اشتقاق الشيطان من: شاط يشيط، إذا هلك^(٣)، كأنه هلك بكُفْرِهِ. قال الأعشى^(٤):

* وَقَدْ يَشِيْطُ عَلٰى أَرْمَاحِنَا الْبَطْلُ *^(٥)

أي: يهلك^(٦).

وأما الرجيم فهو: فعيل بمعنى مفعول، سُمِّيَ بذلك؛ لأن الله تعالى جعل النجوم رجوماً للشياطين^(٧) [٣٢/أ]. وقيل سمي بذلك؛ لأنه مشتوم، قال [الله عز وجل حكاية عن أبي إبراهيم لإبراهيم: ﴿لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني ملياً﴾ [مريم: ٤٦]، أي^(٨): لأشتمنك^(٩).

فأما علة من أخفى التعوذ ولم يجهر به، فقال: إن المتعوذ داع، وقد أمر الله تعالى بإخفاء الدعاء، فقال تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقد مدح الله

١ - انظر: مجمل اللغة: ١/٥٠٢.

٢ - يبعده عن الخير. انظر: تفسير ابن جرير: ١/٣٨، وتفسير ابن كثير: ١/١٥٠.

٣ - بالاحتراق، انظر: جمهرة اللغة: ٣/٥٩.

٤ - هو ميمون بن قيس بن سعد بن ضبيعة، يعرف بأعشى قيس، جاهلي قديم، سلك في الشعر كل مسلك، وليس أحد قبله أكثر منه شعراً، كان أعمى، ويكنى بأبي بصير، أدرك الإسلام ومات ولم يسلم، انظر: الأعلام: ٧/٣٤١، والشعر والشعراء: ص ١٥٤.

٥ - هذا عجز بيت، وأوله: * قد نخضب العير من مكنون فائله * انظر: ديوان الأعشى: ص ٦٣.

٦ - انظر: تفسير القرطبي: ١/٩٠.

٧ - انظر: تفسير الطبري: ١/٣٨.

٨ - زيادة من (ب) و(ج).

٩ - انظر: تفسير القرطبي: ١/٩٠.

زكريا حين (أخفى)^(١) الدعاء فقال: ﴿ذَكَرَ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ إذ نادى ربه
نداء خفياً ﴿[مريم: ٢، ٣]، أي: دعاه دعاء سرّاً^(٢)﴾.

وقيل: إنه أخفى التعوذ ليفرق بينه وبين البسملة^(٣).

وعلة حمزة في الجهر بها في أول القرآن وإخفائه إياها في سائر القرآن: أن البسملة
عنده آية من الفاتحة، والتعوذ ليس من القرآن بإجماع، ففعل ذلك ليفرق بين ما هو من
القرآن وبين ما ليس من القرآن^(٤).

١ - في (ب) و(ج): «خفاء».

٢ - انظر: شرح الهداية: ٩/١.

٣ - وهذه العلة يختص بها حمزة، لأن البسملة آية في أول الفاتحة في العد الكوفي والمكي فقط، بخلاف نافع،
فإن البسملة ليست آية من أول الفاتحة على مذهبه. انظر: شرح المخللاتي على ناظمة الزهر
للشاطبي: ص ١٦١.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٩، ٨/١.

باب التَّسْمِيَةِ

قال صاحب الكتاب: «لا خلاف بين القراء في قراءة: بسم الله الرحمن الرحيم، في أول الحمد، وفي تركها في أول براءة^(١). واختلفوا فيما عداهما من السور، فقرأ أبو عمرو وحمزة وورش بغير فصل بين السورتين بسم الله الرحمن الرحيم في جميع القرآن. الباقون: بالفصل بينهما في القرآن كله^(٢)».

قال الشارح: ذكر صاحب الكتاب ترك البسمة عن ورش وأبي عمرو وحمزة، فأما أبو عمرو فأكثر أصحابه يرؤون عنه البسمة^(٣).

وأما ورش فذكر ابن الفحّام أن ورشاً يسمّل بين كل سورتين، إلا بين القريتين، يعني: الأنفال وبراعة، هذه رواية عبد الباقي عن أصحاب ابن هلال عن ورش^(٤). وقال صاحب المصباح: روى الأزرق عن ورش ترك التسمية بين السور، إلا في خمسة مواضع، وهي: [بين^(٥) المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، والفجر والبلد، وبين العصر والمهمزة، والقدر ولم يكن^(٦). ثم قال بعد ذلك: كان شيخنا يأخذ لورش بالتسمية في القرآن كله أتباعاً للمصحف^(٧). وروى صاحب المبهج التسمية^(٨) عن نافع^(٩).

١ - وفي الإتيان بها أول القراءة لأي سورة ابتداء بها، انظر: الإرشاد: ص ٢٠٠، والتيسير: ص ١٧، ١٨، والنشر: ١/٢٦٣، ٢٦٤.

٢ - يعني: بالبسمة. انظر: النشر: ١/٢٥٩-٢٦١، والوجيز: ١/١٢٨. وذكر الشاطبي عن أبي عمرو وابن عامر وورش ثلاثة أوجه: الوصل والسكت والبسمة، وعن حمزة: الوصل، وعن البقية: البسمة. انظر: إبراز المعاني: ١/٢٢٧، ٢٣١، وسراج القاري: ص ٢٨، ٢٩.

٣ - انظر مفاده في: التبصرة: ص ٢٤٨، وانظر النشر: ١/٢٦٠، قال ابن سفيان: «وأما البغداديون فإنهم يأخذون في قراءة أبي عمرو بالتعوذ والبسمة - يعني في الابتداء - ويصلون السورة بالسورة، ويسكتون بينهما بسكتة خفيفة وهم يريدون الوصل». انظر: الهادي: ورقة ٣/ب.

٤ - انظر: التحريد: ورقة ٢٠/أ.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - لم يذكر القدر ولم يكن، وإنما ذكر: الأحقاف والقتال.

٧ - ذكر ذلك عن شيخه أبي عبد الله التميمي المغربي، وقد قرأ بذلك على ابن نفيس، ويُفهم من إطلاقه التسمية أنها في جميع القرآن، وإلا فهو لم يُصرّح. انظر: المصباح: ص ١٥٩١، ١٥٩٢.

٨ - إلا بين الأنفال وبراعة. انظر: المبهج: ص ٣٤٦.

٩ - بعد «نافع»: في (ب) و(ج): «بكماله».

وروى صاحب المصباح عن حمزة رواية عجيبه، ذكر عن الشذائي^(١) أنه قال:
وقرأت لحمزة على جميع من قرأت عليه له من جميع طرق الكوفيين بالتسمية في أول
الفاتحة وفي أول الأجزاء، وبتركها بين السور^(٢).

فصل:

التعليل: يقال: التسمية والبسملة، فأما التسمية فهي مصدر قولك سميت أسمي
تسميةً، وأما البسملة، فهي مركبة من اسمين، وهما: «بسم»^(٣) ومن «الله»، فبسم^(٤)
ملفوظ بها، واللام من «الله»، وهذه عادة العرب يقولون: حمدل الرجل، إذا قال: الحمد
لله، وبسمل، إذا قال: بسم الله، وسبحل إذا قال: سبحان الله^(٥).

فأما قول صاحب الكتاب: «لا خلاف في التسمية في أول فاتحة الكتاب».

قال الشارح: القراء مجتمعون على الإتيان بالبسملة في أول الحمد^(٦)، وكذلك هي
ثابتة في أول المصاحف كلها^(٧)، والناس فيها على ضربين: [ضرب]^(٨) يعتقد أنها آية من
الفاتحة، فلا بد من الإتيان بها كبعض السورة^(٩).

١ - هو أحمد بن نصر بن منصور بن عبدالمجيد، أبو بكر الشذائي البصري، قرأ على عمر بن محمد بن نصر
الكاغدي والحسن بن بشار وأبو بكر بن مجاهد، قرأ عليه أبو الفضل الخزازي ومحمد النهاوندي، وتوفي
سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة. انظر: الغاية: ١/١٤٤، والمعرفة: ١/٣١٩.

٢ - في المصباح: «(إلا في أوائل السور)»، وهو أعم مما ههنا، لأنه يشمل الابتداء والوصل. انظر:
المصباح: ص ١٥٩٤. أما عن وجه العجب فقد قال ابن الباذش: «فإذا كان أصحاب أبي عمارة -
يعني: حمزة- يحافظون على التسمية في رؤوس الآي وإن لم تكن أول السورة، فهم عليها أول السورة
أشدّ محافظة». انظر: الإقناع: ص ٩٧.

٣ - وقع في الأصل بعد قوله: «بسم» زيادة لفظ الجلالة: «الله»، وضح الكلام من (ب) و(ج).

٤ - وقع في الأصل بعد قوله: «بسم» زيادة لفظ الجلالة: «الله»، وضح الكلام من (ب) و(ج).

٥ - وذلك للاختصار، فعبروا بكلمة واحدة عن كلمتين وأكثر. انظر: إبراز المعاني: ١/٢٦٦،
والكشف: ١/١٤.

٦ - وقد تقدم ذلك.

٧ - انظر: دليل الخيزان: ص ٤٤، والموضح: ١/٢٢٧.

٨ - زيادة من (ب) و(ج).

٩ - وهم: ابن كثير والكوفيون، وقد تقدم ذلك.

وضرب^(١) لا يعتقد [ب/٣٢] أنها آية، وإنما يأتي بها على سبيل التبرُّك والتمنُّن^(٢)، وليس هذا الكتاب مما يُحتجُّ به على أنها آية، أوليست بآية، إنما ذلك يلزم الفقهاء^(٣).

فعلة من ترك البسملة بين السور قال: إنها ليست من القرآن، ولو كانت من القرآن لوجب أن يكون قبلها بسم الله الرحمن الرحيم أخرى^(٤)، وإنما ثبتت في المصحف علماً لانقضاء آخر السورة من أول الأخرى^(٥)، ويقويُّ هذا المذهب أن مصاحف أهل البصرة وبعض مصاحف أهل الكوفة ليس فيها بسم الله الرحمن الرحيم إلا في أول الفاتحة خاصة^(٦).

وأما من فصل بين كل سورتين ببسم الله الرحمن الرحيم [ف]^(٧) فإنه أتبع في ذلك خط المصحف المجمع عليه^(٨)، ويقويُّه ما روي عن عائشة^(٩) رضي الله عنها أنها قالت:

- ١ - وقع قبل كلمة: «ضرب»، زيادة: «بعض»، في الأصل، وصحح من (ب) و(ج).
- ٢ - وهم نافع وأبو عمرو وابن عامر. انظر فيما تقدم: جمال القراء للسخاوي: ١/١٩٠، وشرح الهداية: ١/٩، ١٠.
- ٣ - وقد اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال: أنها ليست بآية من الفاتحة ولا غيرها، وهو قول مالك. أو أنها آية من كل سورة وهو قول ابن المبارك، وقال الشافعي: إنها آية في الفاتحة، وتردد قوله في سائر السور، فمرة قال: هي آية من كل سورة، ومرة قال: ليست بآية إلا في الفاتحة وحدها. ولا خلاف بينهم أنها بعض آية من القرآن في سورة النمل، ولكل حجة. انظر بسط القول فيما تقدم في: أحكام القرآن لابن العربي: ١/٢-٤، وتفسير ابن كثير: ١/١٦، ١٧، وتفسير القرطبي: ١/٩٢، ٩٦. وأقرب الأقوال للصواب قول من قال: إنها ليست آية من القرآن، بدليل اختلاف الناس فيها، والقرآن لا يُختلف فيه. وقول الشارح: «يلزم الفقهاء» أي: أن هذه المسألة اختلف فيها الفقهاء، وإنما القراء مجمعون على أنها ليست آية فيما عدا الفاتحة، فالجانب الأغلب فيها فقهية، إلا أنه كان عليه أن يذكر الأدلة والترجيح في: (هل هي آية من الفاتحة أو لا؟) لأن هذا الجانب يمسُّ القراء.
- ٤ - بدليل أن القارئ لو ابتدأ ب﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في سورة النمل لم تجزئه عن التسمية، لأن هناك فرقاً بين الكلامين، فالأولى للاستفتاح والثانية من القرآن.
- ٥ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١/١٢.
- ٦ - لأنه لا خلاف أنها في أول الفاتحة. انظر: الموضح: ١/٢٢٧. أما حذف التسمية المذكور فانظر شاهده في: الروضة للمالكي: ورقة ١٨٣، ١٨٤.
- ٧ - زيادة لاستقامة الكلام.
- ٨ - انظر: الموضح: ١/٢٢٧. وفي قوله: «المجمع عليه» ردُّ للحجة السابقة، لأن فيها مخالفة للإجماع.
- ٩ - هي عائشة بنت أبي بكر الصديق، هاجر بها أبوها، وتزوجها النبي ﷺ قبل الهجرة، ودخل بها في شوال سنة اثنتين من الهجرة، وهي أحب نسائه إليه، وقد روت عنه علماً كثيراً طيباً مباركاً، توفيت رضي الله عنها وأرضاها سنة سبع وخمسين. انظر: البداية والنهاية: ٨/٩١، والسير: ٢/١٣٥ وما بعدها.

«اقرأوا ما في المصحف»^(١)، وفي الإتيان بها أيضاً إزالة اللبس عند السامع؛ لئلا يتوهم متوهمٌ ممن لا يعرف القراءة أن السورتين سورة واحدة، فإذا فصل بها بينهما عَلِمَ أنه شرع في الأخرى^(٢)، مع أن بعض الأئمة قد اعتقد أنها آية من كل سورة^(٣). وحجة من فصل بالتسمية ما روي عن ابن عباس أنه قال: [ما]^(٤) كان رسول الله ﷺ يعرف آخر السورة من أول الأخرى حتى يقول جبريل: بسم الله الرحمن الرحيم^(٥).

وأما علة إجماعهم على ترك البسمة بين الأنفال وبراءة فإنهم أتبعوا في ذلك رسم المصحف فإنها كتبت فيه بغير بسمة بينهما^(٦)، وقد روي عن عثمان أنه قال: «ما كنت أعرف فراغ السورة من الأخرى إلا ببسم الله الرحمن الرحيم، ولما رأيت آخر الأنفال مشتبهاً بأول براءة ولم أكن سألت رسول الله ﷺ عن ذلك كما كنت أسأله عن غيرهما، فقدرتهما سورة واحدة؛ فلذلك لم أكتبها في المصحف»^(٧).

وروي عن مالك بن أنس (رحمه الله)^(٨) أنه قال: «ما ترك من مضى أن يكتبوا البسمة في أول براءة [إلا أن]^(٩) أولها قد نُسخ، فهي كبعض سورة»^(١٠).

١ - انظر: إبراز المعاني: ٢٢٨/١، والكشف: ١٥/١.

٢ - وعلى هذه العلة فرعوا الإتيان بالبسمة بين المدثر والقيامة، لأنك إذا قلت: ﴿أهل التقوى والمغفرة لا﴾ ظن السامع أنك تنفي، وكذلك الحال بين الانقطار والمطففين إذا قلت: ﴿والأمر يومئذ لله ويل﴾ فإن ذلك مستقبح أيضاً. انظر: شرح الهداية: ١٤/١ بتصرف.

٣ - انظر: الكشف: ١٥/١.

٤ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «لما».

٥ - أخرجه الواحدي في أسباب النزول: ص ١٥، وأبو داود في السنن: ٤٩٩/٢، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود: ١٤٩/١.

٦ - انظر: الكشف: ١٩/١.

٧ - أخرجه نحوه أحمد في المسند: ٥٧/١، وأبو داود في السنن: ٤٩٢/٢، والترمذي في السنن: ٤٦٣/٨، وقال: حديث حسن، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود: ص ٨٧.

٨ - في (ج): «رضي الله عنه».

٩ - كان في جميع النسخ: «لأن»، وضح كما تراه.

١٠ - يعنى: أنه لما سقط أولها سقطت معه البسمة. انظر: تفسير القرطبي: ٤١/٨.

وقيل: إن سورة براءة نزلت بنقض العهود التي كانت بين رسول الله ﷺ وبين المشركين، وأن ينبذ إلى كلِّ ذي عهدٍ عهده، والعرب تستعمل مثل هذا بالغلظة والشدة، وبسم الله الرحمن الرحيم آية رحمة، فلما نزلت براءة أمر النبي ﷺ علياً - كرم الله وجهه^(١) - أن يقرأها على الناس بمنى، ولم يأمره أن يقرأ فيها^(٢) بسم الله الرحمن الرحيم، فلذلك لم تثبت في المصحف، ولم تُقرأ في التلاوة، والله أعلم^(٣).

١ - ينبغي أن يُترَضَى عنه كغيره من الصحابة، ولا يخص بصيغة دون غيره.

٢ - في (ج): «يقرأها فيها».

٣ - انظر: شرح الهداية: ١٣/١-١٤. والأثر رواه البخاري، انظر: فتح الباري: ١٦٨/٨.

قال صاحب الكتاب:

«سباب اختلافهم في قرش الحروف»

قال الشارح: أما تسمية القراء لهذا فرشاً؛ فلأنه قلّ دوره^(١)، فكأنه انفرش، أي: انتشر^(٢)، وهو بخلاف الأصول، لأن الواحد منها ينطوي على عدة مسائل، فكأنه مطوي^(٣).

وقول صاحب العنوان:

«فاتحة الكتاب»

قال الشارح: فاتحة [أ/٣٣] الكتاب مكية، وقيل: مدنية^(٤)، وهي سبع آيات في جميع العدد^(٥). واختلفوا، فمنهم من يعدُّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية^(٦)، ومنهم من لا يعدُّها ويعدُّ^(٧) ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية^(٨)، فهي سبع آيات على كل تقدير. وهي أم الكتاب وفاتحة الكتاب^(٩).

وقول صاحب الكتاب: «ممالك يوم الدين» [الفاتحة: ٤] بالألف: عاصم والكسائي^(١٠).

- ١ - لأن الفرش مسائل جزئية متفرقة لا تتكرر كتكرّر الأصول في الغالب.
- ٢ - ولا يُشكل على كونه منتشراً قلة دوره، لأن الانتشار باعتبار الجملة، لا باعتبار حرف بعينه.
- ٣ - أي: يحوي تحته مسائل متفرقة، وهذا شأن القواعد. وقد تقدم تعريف الأصول والفرش، وفي تعريفهما دلالة على ما ذكر هنا من معنييهما.
- ٤ - انظر: أسباب النزول: ص ٥٦، ٥٥، وتفسير القرطبي: ١/١١٥.
- ٥ - وقد انعقد الإجماع على ذلك. انظر: شرح المخللاتي: ص ١٦١.
- ٦ - وهم الكوفي والمكي.
- ٧ - كان في جميع النسخ قبل «بعد»: «لا»، وهو خطأ.
- ٨ - وهم المدني والشامي والبصري. انظر: المصدر السابق، وانظر: المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز للمتولي: ص ٦٥.
- ٩ - انظر: تفسير ابن كثير: ٩/١.
- ١٠ - انظر: التلخيص: ص ٢٠٠، التيسير: ص ١٨، والنشر: ١/٢٧١.

قال الشارح: قد ورد الاختلاف عن الكسائي، قال مكّي^(١): كان الكسائي يخيّر بين ﴿ملك﴾ و﴿مالك﴾^(٢).

وذكر صاحب المصباح عن الأصمعي ويونس عن أبي عمرو: «﴿مالك﴾ بالألف^(٣).

وذكر صاحب المبهج عن الوليد بن عتبة عن ابن عامر كذلك^(٤).

وجميع ما اتفق عليه عاصم والكسائي^(٥) في كتاب الله موضعان، أحدهما: ﴿مالك﴾

يوم الدين، والآخر: في التوبة قوله تعالى: ﴿عزيرٌ ابن الله﴾ [التوبة: ٣٠] بالتنوين^(٦).

التعليل: علة من قرأ: ﴿مالك يوم الدين﴾ [بالألف]^(٧) قوله تعالى: ﴿قل اللهم مالك

الملك﴾^(٨) [آل عمران: ٢٦].

وهو عند من قرأ بهذه القراءة أعمّ من ﴿ملك﴾ بغير ألف^(٩)، لأن مالكا تحسن

إضافته إلى جميع الأشياء، فتقول: مالك الناس، ومالك الدار، ولا يحسن أن تقول: ملك

١ - هو مكّي بن أبي طالب (حموش) ابن محمد بن مختار، الإمام أبو محمد القيسي، قرأ على أبي الطيب بن غلبون وابنه طاهر، وسمع من الأذفوي، وقرأ عليه جماعة منهم محمد بن أحمد الكناني، ويحيى بن إبراهيم البيهقي وموسى بن سليمان الفهمي، توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. انظر: الغاية: ٣٠٩/٢، والمعرفة: ٣٩٤/١.

٢ - انظر: التبصرة: ص ٢٥٠.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٢٧٥.

٤ - وذلك من طريق ابن شاکر عنه. انظر: المبهج: ص ٣٤٨.

٥ - يقصد بقوله: «اتفقا عليه»، أي: ما انفردا به عن بقية السبعة.

٦ - انظر: التيسير: ص ١١٨، وغاية الاختصار: ٥٠٧/٢، والنشر: ٢٧٩/٢.

٧ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «بالدين».

٨ - ووجه الاستشهاد أن المالك يحوي الملك ويشتمل عليه، فصار مالكا، انظر: الحجة النسوب لابن خالويه: ص ٦٢.

٩ - لا سيما وأنه يشتمل على الملك ويحتوي عليه كما تقدم.

الدار، ولا ملك الدواب، فوصفه [تبارك]^(١) تعالى بالصفة التي تحسن إضافتها إلى كل شيء أعم من الصفة التي تضلف إلى بعض الأشياء دون بعض^(٢)...

وحجة أخرى: وذلك أن مالكا صفة جارية على الفعل، تقول: ملك [يملك]^(٣) فهو مالك، فهذه الصفة هي اسم الفاعل، وهي تجمع الاسم والفعل^(٤)، وملك صفة غير جارية على فعل، فهي لا تجمع الاسم والفعل، فكان وصفه تعالى بما يجمع الاسم والفعل أولى^(٥).

وأما علة من قرأ ﴿ملك﴾ بغير ألف، قوله تعالى: ﴿فتعالى الله الملك الحق﴾ [طه: ١١٤]، و﴿ملك الناس﴾^(٦) [الناس: ٢]، وهذه القراءة عند من قرأ بها أعم من ﴿مالك﴾ لأنه لا يقال: ملك إلا لمن ملك أشياء كثيرة، وأعمالاً كثيرة، وأيضاً فإن الرب هو المالك، فإذا قال: ﴿رب العالمين﴾ ثم قال: ﴿مالك يوم الدين﴾ صار كأنه تكرير؛ لأن الرب هو المالك في لغة العرب^(٧)، وإذا قال: ﴿ملك﴾ بغير ألف فقد أتى بكلمتين مختلفتي المعنى، وذلك أبلغ في النظم^(٨). والقراءتان جيدتان قويتان، ثابتتان في المصحف^(٩).

فإن قيل: لم يختلفوا في قوله تعالى: ﴿ملك يوم الدين﴾ فقري: ﴿ملك﴾ و﴿مالك﴾، ولم يختلفوا في قوله تعالى: ﴿ملك الناس﴾؟

فالجواب من أوجه:

- ١ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٧٩.
- ٣ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «ملك».
- ٤ - لأنها في ذاتها اسم، وهي تعمل عمل الفعل. انظر: الكتاب: ١٦٤/١.
- ٥ - انظر: شرح الهداية: ١٦/١.
- ٦ - فهما يقويان القراءة كما قال أبو منصور الأزهري. انظر: معاني القراءات له: ص ٢٧.
- ٧ - انظر: مختار الصحاح: ص ٢٢٨.
- ٨ - انظر: شرح الهداية: ١٦، ١٥/١.
- ٩ - وقد أُسِّسَ في المصحف بغير ألف، احتمال القارئين انظر: دليل المصنفين: ٤٤، ٧٨، ٧٩.

أحدها - وهو أولها - : عدم الأثر واتصال الرواية من طريق التواتر، كمثله بقية الروايات^(١).

والثاني: أن المالك هو الربُّ، فلو قرئ به لكان تكراراً^(٢).

فإن قلت: ففي الفاتحة تكرار، وهو قوله: ﴿رب العالمين ﴿ الرحمن الرحيم ﴿ مالك يوم الدين﴾﴾ [الفاتحة: ٢، ٣، ٤]^(٣).

فالجواب: أن هذا يخالف ما في الفاتحة من وجهين:

أحدهما: أن التكرار خصوص من عموم، فالعموم قوله: ﴿رب العالمين﴾ لأن العالمين [ب/٣٣] يُعمُّ الخلائق كلهم، ويوم الدين خصوص، لأنه يخص به يوم من [كلها]^(٤)، بخلاف ما في الناس؛ لأن قوله [فيها]^(٥): ﴿قل أعوذ برب الناس ﴿ ملك الناس﴾﴾ [الناس: ١، ٢]^(٦).

الوجه الثاني: أن قوله تعالى: ﴿ملك يوم الدين﴾ قد (فصل)^(٧) بينه وبين ﴿رب العالمين﴾ آية أخرى كاملة^(٨)، وفي ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ لا فصل بينهما^(٩).

١ - انظر فيما يدل على ذلك: النشر: ٤٠٥/٢.

٢ - وقد تقدم ما يدل على ذلك قبل قليل.

٣ - لأن المالك بمعنى الرب كما تقدم.

٤ - انظر فيما تقدم: تفسير القرطبي: ١/١٤٠، والحجة لأبي علي: ١٠، ١٨، ١٩.

٥ - هذا الصواب وكان في جميع النسخ: «قبلها».

٦ - زيادة لاستبانة الكلام.

٧ - سقط من (ج).

٨ - فليس فيها عموم يليه خصوص كما ههنا، وهذا مما يؤيد عدم قراءته ﴿مالك﴾.

٩ - في (ب) و(ج): «حصل».

١٠ - وهي قوله تعالى: ﴿الرحمن الرحيم﴾ فكان الإتيان بها بعد الفاصل كأنه ابتداء، فأنعدم التكرار إذا، والله تعالى أعلم.

١١ - وإنما هما متواليتان، وهذا مما يؤيد عدم قراءتها ﴿مالك﴾ بالألف أيضاً.

وجواب آخر: أن ﴿ملك﴾ في الموضعين كتب بغير ألف^(١)، فحمله على ظاهره وخطه أولى^(٢)، وإنما خولف هذا في الفاتحة لثبوت الرواية وصحتها، وبقي هذا على الأصل، فاعلم^(٣).

قال صاحب الكتاب:

«مسألة:

﴿الصراط﴾ و﴿صراط﴾ بالسین حيث وقعا: قبل. والباقون بالصاد. وكان خلف يشم الصاد الزاي. وأشم خلاد في هذه السورة فقط^(٤)».

قال الشارح (وفقه الله)^(٥): قال صاحب الكتاب إن قبلاً قرأ بالسین، ولم يذكر عنه خلافاً. وقد روي عن قنبل فيه خلاف، روى الزيني عنه بالصاد مثل الجماعة، وروي عن الكسائي بالسین مثل قنبل، رواه أبو حمدون عنه^(٦).

وقول صاحب الكتاب: «وكان خلف يشم الصاد الزاي، وأشم خلاد في هذه السورة فقط».

قال الشارح: اختلف المصنفون في هذا الموضع اختلافاً كثيراً^(٧)، أما صاحب هذا الكتاب فإنه ذكر أن خلاداً أشم الصاد الزاي في هذه السورة، يعني في الموضعين. أما صاحب التيسير فقال: «وخلاد ياشمها الزاي في قوله: ﴿الصراط المستقيم﴾ هنا خاصة»، يعني ما فيه الألف واللام في هذه السورة فقط^(٨).

١ - وذلك باتفاق المصاحف. انظر: المنع في رسم مصاحف الأمصار للداني: ص ٣٠.

٢ - بل لا يجوز غيره، لأن موافقة المصحف ركنٌ من أركان القراءة الصحيحة، فلا يسوغ الإخلال به. انظر: النشر: ٩/١.

٣ - لعدم ورود الرواية المتواترة فيه كما تقدم.

٤ - انظر: النشر: ١/٢٧١، ٢٧٢، والوجيز: ص ٢١٨، ٢١٩.

٥ - سقط من (ج).

٦ - انظر: المستتر: ص ٤٤١.

٧ - أي: عن خلاد، فاختلف عنه في: هل الإشمام في الأول فقط، أو في حرفي الفاتحة خاصة، أو المعروف باللام في جميع القرآن، أو لا إشمام له في شيء. انظره مبسوطاً في النشر: ١/٢٧٢.

٨ - انظر: التيسير: ص ١٨.

وقال صاحب التذكرة: (وقرأ خلف)^(١) بإشمام الصاد الزاي. ولم يذكر خلافاً عن خلاد لا في هذه السورة ولا في غيرها^(٢).

وقال صاحب الروضة: واختلف عن حمزة في إشمام الصاد الزاي، فروى عنه خلاد والدوري ﴿الصراط﴾ بإشمام الصاد الزاي فيما كان فيه ألف ولام، فإذا كان بغير ألف ولام فبالصاد الخالصة في جميع القرآن^(٣)، ولم يذكر عن خلف شيئاً لا في هذا الموضع ولا في غيره^(٤).

فصل: التعليل:

أما من قرأ بالسين فإنه جاء به على الأصل، وما جاء على الأصل (لا يحتاج)^(٥) إلى علة، والدليل على أن الأصل السين (أن)^(٦) السراط هي الطريق، فكأنها تَسْتَرِطُ^(٧) سالكها^(٨).

وأما من قرأ بالصاد ففي قراءته مجانسة ومشاكلية، وليكون اللسان عاملاً عملاً واحداً، وهو أخف، وذلك أن الصاد تشبه السين في الصفير والهمس والمخرج، وتجانس الطاء بالاستعلاء والإطباق، فكانت بالبدل أولى من سائر الحروف^(٩)، وهي لغة أهل الحجاز^(١٠).

١ - كان بعده في الأصل: «وخلاد»، وهو خطأ صحح من (ب) و(ج).

٢ - انظر: التذكرة: ٨٥/١.

٣ - انظر: الروضة: ورقة ١٨٥.

٤ - لم يذكر عنه شيئاً صراحةً، ولكن دل قوله: «وروى بقية أصحابه إلا العجلي والوزان: ﴿الصراط﴾ و﴿صراط﴾ بإشمام الصاد الزاي فيما كان فيه ألف ولام أو لم يكن، في جميع القرآن» على أن الحكم من رواية خلف أيضاً. انظر: الروضة: ورقة ١٨٥.

٥ - في (ب) و(ج): «فلا يحتاج».

٦ - وقع في (ب) و(ج): «وأن».

٧ - أي: تبتلع. انظر: القاموس: ٣٧٧/٢، والمعجم الوسيط: ٤٢٧/١.

٨ - انظر فيما تقدم: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٨/١، والكشف: ٣٤/١.

٩ - انظر: الإملاء: ٧/١، وشرح الهداية: ١٦٦/١، ١٧.

١٠ - يعني قريشاً. انظر: الإنحاف: ٢٦٥/١، واللسان: ٢٤٠/٦.

وأما من أشمَّ الصاد الزاي فللمشاكله أيضاً وللمجانسة، وكانت عنده أولى من
الصاد الخالصة؛ لأن الزاي حرف مجهور يناسب السين في الصغير والمخرج، ويناسب الطاء
في الجهر والشدة [أ/٣٤] فكان الإشمام عنده أولى ممن قرأ بالصاد الخالصة^(١).

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

قال صاحب الكتاب: «﴿وَمَا يُخَادِعُونَ﴾ [البقرة: ٩]: بالألف الحرميّان وأبو عمرو. ولاخلاف في الأول أنه بالألف^(١)».

قال الشارح: سورة البقرة مدنية، إلا آية واحدة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فإنها نزلت بمنى يوم النحر^(٢). وعدد آياتها مائتا آية وثمانون آية وست آيات في المكي والكوفي^(٣).

وقول صاحب الكتاب: «قرأ الحرميّان وأبو عمرو: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ﴾ بالألف».

قال الشارح - أيده الله - : وقد روى الوليد بن مسلم عن ابن عامر [مثل]^(٤) قراءة الحرميّان وأبي عمرو^(٥)، وجميع ما اتفق عليه الحرميّان وأبو عمرو في كتاب الله من الخلف ثلاثة وثلاثون موضعاً هذا أحدها.

التعليل: اعلم أن الخَدَع في لغة العرب: هو الاختفاء، ومنه اشتقاق المَخْدَع^(٦) في البيت، ثم استعمل في التّمويه والمكر وما يخالف النصح^(٧). فعَلَّة من قرأ بالألف أنه فيه مشاكلة لما قبله؛ لأن الأول لا خلاف فيه أنه بالألف^(٨)، ويقوي هذه القراءة أن اليزيدي روى عن [أبي]^(٩) عمرو أنه كان يقول: الإنسان لا يَخْدَع نفسه، إنما يخادعها^(١٠).

١ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ١٦/ب، والتيسير: ص ٧٢، والنشر: ٢٠٧/٢.

٢ - انظر: تفسير القرطبي: ١٥٢/١.

٣ - انظر: تفسير ابن كثير: ٣٢/١، والروضة للمالكي: ورقة ١٣٧.

٤ - سقط من الأصل وهو في (ب) و(ج).

٥ - انظر: المبهج: ص ٣٥١.

٦ - وهي الخزانة، لأنها تكون في اختفاء عن عيون الناس، لما فيها من مكنوز ثمين. انظر: مختار الصحاح: ص ١٧١.

٧ - الذي هو: الوضوح، انظر: المعجم الوسيط: ٩٢٦/٢. وذلك لأن المخادع يريد بصاحبه المكروه من حيث لا يعلم، انظر: القاموس: ١٦/٣.

٨ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٦٨.

٩ - سقط من الأصل، وهو في (ب) و(ج).

١٠ - وقد حمل على المفاعلة بينه وبين نفسه. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٨٧، وشرح الهداية: ١٥٣/١.

وإنما أجمعوا على الأول واختلفوا في الثاني؛ لأن الله عز وجل لا يجوز أن يخدعه خادع، إنما يُخَادَع، فقد أخبر الله عز وجل عن المنافقين بأنهم يخادعون، والمفاعلة في أغلب الأمر لا تكون إلا من اثنين، تقول: ضاربت وخاصمت وخاطبت، فمعنى مخادعتهم الله عز وجل أنهم يُظهرون للنبي ﷺ وللمؤمنين خلاف ما يعتقدون، ومخادعة الله تعالى لهم هي مجازاته لهم على خداعهم، فصار من باب المفاعلة، فلهذا أجمع عليه^(١).

وأما من قرأ: ﴿يخادعون﴾ بغير ألف، فإنه من واحد^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿فزادهم الله مرضاً﴾ [البقرة: ١٠]: أمال ابن ذكوان هذا الحرف وحده».

قال الشارح: قد تقدم ذكر من قرأ هذا الحرف، وذكر تعليقه في باب الإمالة، فأعنى عن إعادته، إلا أنا نذكر ههنا نبذة من التعليل، ومعنى ﴿فزادهم الله مرضاً﴾ أي: في قلوبهم شك ونفاق بما أنزل من القرآن، فشكوا فيه، كما شكوا في الذي قبله^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿يكذبون﴾ [البقرة: ١٠]: بالتخفيف: الكوفيون^(٤)».

قال الشارح: اتفق الكوفيون في خمسة وخمسين موضعاً.

فعلته من قرأ بالتخفيف: أنه أشبه بما قبله وبما بعده، فالذي قبله قوله عز وجل: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ [البقرة: ٨]، فقد أخبر

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٥٣.

٢ - لأن فَعَلَ أحصً بالواحد من فاعَل. انظر: الكشف: ١/٢٢٤، والموضح: ١/٢٤٥.

٣ - معنى الكلام: أن المنافقين شكوا أولاً في نبوة محمد ﷺ، فزادهم الله بما أحدث من حدوده وفرائضه التي لم يكن فرضها قبل. انظر: تفسير الطبري: ١/٩٥. فمعنى قول الشارح: «في قلوبهم شك ونفاق بما أنزل من القرآن» أي: بسبب ما أنزل من القرآن، مما زادهم شكاً، «فشكوا فيه» أي: في القرآن، «كما شكوا في الذي قبله» أي: نبوة محمد ﷺ، والله تعالى أعلم.

٤ - انظر: التيسير: ص ٧٢، والغاية: ص ٩٧، والنشر: ٢/٢٠٧.

عنهم بأنهم يكذبون، والذي بعده [٣٤/ب] قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، فأحير أيضاً عنهم بالكذب، فإن كان ذلك في حق المنافقين فقد أحير الله [تعالى] ^(١) عن المنافقين بالكذب في غير موضع، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. وإن كانت الآية في حق الكفار، فقد أحير الله [تعالى] ^(٢) أيضاً عنهم بالكذب، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿﴾ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴿﴾﴾ [المؤمنون: ٩٠، ٩١].

وأما حجة من قرأ بالتشديد فهي قوية؛ لأنها تجمع المعنيين: معنى الكذب والتكذيب، لأن من كذب الله ورسوله فقد كذب، وليس كل كاذب مكذباً؛ لأن الإنسان يجوز أن يكذب في نفسه ولا يكذب غيره ^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قيل﴾ و﴿غيض﴾ [هود: ٤٤] و﴿جىء﴾ بالإشمام في هذه الثلاثة حيث وقعت: الكسائي وهشام.

﴿حيل﴾ و﴿سيق﴾ [و﴿سيء﴾] ^(٥) و﴿سيت﴾ بالإشمام في هذه الأربعة: ابن عامر والكسائي وتابعهما نافع في ﴿سيء﴾ و﴿سيت﴾ حيث وقعا ^(٦).

قال الشارح: جميع ما اجتمع ^(٧) عليه الكسائي وهشام في باب لام هل وبل في ثلاثة أحرف، في الطاء والظاء والزاي، واجتمعا أيضاً (في الإشمام) ^(٨) في ﴿قيل﴾ و﴿غيض﴾ و﴿جىء﴾. وجميع ما اجتمع عليه ابن عامر والكسائي تسعة مواضع ولم نشتغل بعدها

١ - زيادة من (ج).

٢ - زيادة من (ج).

٣ - انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٣٣٧، ٣٣٨، وشرح الهداية: ١٥٤، ١٥٥. والذي يؤيده سياق النص القرآني أن المعنى هم المنافقون، والله تعالى أعلم.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٨٩، والموضح: ١/٢٤٧.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - انظر: التلخيص: ص ٢٠٧، ٢٠٨، والتيسير: ص ٧٢، ١٢٥، ١٨١، والنشر: ٢/٢٠٨.

٧ - أي: مما تفرّدا بالاتفاق عليه.

٨ - في (ب) و(ج): «على الإشمام».

لئلا يطول الكتاب، وإنما الطالب إذا نُبّه على مثل هذا تنبّه وأمكنه أن يعدّها. وجميع ما اجتمع عليه نافع وابن عامر والكسائي خمسة مواضع.

فأما أصحاب نافع فقد اختلف عن قالون في ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾، فذكر صاحب المصباح أن قالون يكسّر ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾ كسائر القراء^(١).

التعليل: أما ﴿قيل﴾ وما بعده من الأفعال التي جاء فيها الخلاف، فإنها أفعال معتلات العين، وكلها مبنية للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله. (أما)^(٢) قيل فإن أصلها: قول، وحيل: حول، وسبق: سوق، وسيء: سوء، فهذه الأربع من ذوات الواو، فاستثقلوا الكسرة على الواو، فنقلوها إلى ما قبلها، فسكنت الواو وانكسر ما قبلها [ف]^(٣) قلبت ياء فصار: قيل، فهذا فيه نقل وقلب، وكذلك أخواتها.

فأما جيء فأصله: جيء، وغيض: غيَضَ فهذان من ذوات الياء، فاستثقلت الكسرة في الياء، فنقلوها إلى ما قبلها، وبقيت الياء ساكنة، (فهذا)^(٤) نقل بلا قلب، والموجب لهذا كله أنك إذا بنيت الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ضمنت أوله وكسرت ما قبل آخره، نحو ضُربَ، وإن كان لما يُستقبلُ ضمنت أوله وفتحت ما قبل آخره، نحو: يُضربُ، هذا حكم الصحيح، فلما جاءوا إلى هذه الأفعال المعتلة لم يمكنهم أن يفعلوا فيها كما فعلوا في الصحيح، فأشتموا تنبيهاً على أن الفعل مبني لما لم يُسمَّ فاعله^(٥).

وأما علة من أخلص الكسرة ولم يُسمَّها أن الواو التي كانت في قيل وأخواتها انقلبت ياءً كما قلنا، إذ ليس في كلام العرب [أ/٣٥] (ياء ساكنة)^(٦) قبلها ضمة، ولا واو ساكنة قبلها كسرة، فأخلصوا الكسرة من أجل الياء الساكنة التي بعدها، وفيها أيضاً دلالة على

١ - وذلك من طريق أبي سليمان عنه. انظر: المصباح: ورقة ٢٧٩.

٢ - سقط من (ب) و(ج).

٣ - زيادة لاستقامة الكلام.

٤ - في (ب) و(ج): «ففي هذا».

٥ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١/١٥٥، ١٥٦، وشرح الوافية نظم الكافية: ص ٣٥٨، ٣٥٩،

والكشف: ١/٢٢٩، ٢٣٠.

٦ - في (ج) قيل «ياء ساكنة»: «كلمة»، وفي (ب): «كلامهم».

حركة عين الفعل المعتلة^(١). ومن قرأ بعض ذلك بالإشمام وبعضه بإخلاص الكسرة فإنه جمع بين اللغتين^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «على كل شيء قدير» بالمد في هذه الكلمة كيف تصرفت: حمزة وورش^(٣).

قال الشارح: اعلم أن جميع ما اتفق عليه حمزة وورش في ثلاثة مواضع، أحدها: هذا الموضع. الثاني: إمالتهما^(٤) «الأشرار» و«الأبرار» و«دار البوار» [إبراهيم: ٢٨] ^(٥) على رأي صاحب التيسير^(٦). الثالث: الوقف بترك الهمزة في نحو قوله تعالى: «لا تؤاخذنا» و«تؤخركم»^(٧).

واعلم أن صاحب هذا الكتاب ذكر تمكين الياء من «شيء» عن ورش وحمزة كما ذكره ابن غلبون^(٨)، وذكر صاحب التيسير السكت في «شيء» عن حمزة بكماله^(٩)، والتمكين عن ورش فقال: «ورش يمكن الياء من «شيء» و«شيئاً» و«كهيئة» وشبهه، وكذلك الواو من «السوء» و«سوءة» وشبهه إذا انفتح ما قبلها وكانا مع الهمزة في

١ - انظر: شرح الهداية: ١٥٦/١.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٦٩.

٣ - وقد ذكر ابن الجزري أن طريق العنوان في «شيء» عن ورش بالإشباع، وعن حمزة بالتوسط. انظر: النشر: ١/٣٤٧، ٣٤٨ بتصرف. إلا أن ظاهر العبارة هنا يجعلهما سواء في المد.

٤ - أي: بين اللفظين.

٥ - وقد وافقه على كل ما تكرر فيه الراء وعلى قوله تعالى: «القهار».

٦ - انظر: التيسير: ص ٥١.

٧ - لأنه تقدم أن ورشاً يبدل الهمزة المفتوحة بعد ضمٍّ، وقد تقدم أن حمزة يحذف الهمزة ويبدل منها واواً إذا انفتحت وضمٍّ ما قبلها إذا وقف عليها، فقد اتفقا إذاً على النطق بترك الهمز.

٨ - حكماً ومجلاً. انظر: التذكرة: ٣١١/٢.

٩ - وذلك من قراءته على أبي الحسن. انظر: التيسير: ص ٦٢.

كلمة واحدة حاشا ﴿موتلاً﴾ و﴿الموؤودة﴾، وحمزة يقف على الياء في ﴿شيء﴾ و﴿شيئاً﴾ في الوصل خاصة^(١).

وإنما لم يذكر صاحب العنوان التمكين في الواو من ﴿السوء﴾ و﴿سوءة﴾ أنه لما اجتمع في الكلمة مدتان^(٢) مدّ أولاهما بالمدّ وهي الألف التي بعد الهمزة، إذ المد للألف من الأصل، وإنما مُدَّت الياء والواو لتضارُعِهما للألف^(٣)، فمدّ أولاهما بالمد، وترك الآخر. وعلّة أخرى: أن^(٤) الواو من ﴿سوءاتهما﴾ و﴿سوءاتكم﴾ أصلها الحركة، كما نقول في الفصيح: جَفَنَة وَجَفَنَات، وكذلك كان يلزمك في ﴿سوءة﴾ و﴿سوءات﴾، وإنما استثقلوا الحركة في الواو فسكّنها^(٥).

وإنما استثنى صاحب التيسير ﴿موتلاً﴾ و﴿الموؤودة﴾، أما موتلاً فإن الواو تسقط منه في [التصريف]^(٦) إذا قلت: وَالْ يِل، والأصل يُول، فلما سقطت الواو ضعف المدّ لما لم يلزم في جميع تصاريف الكلمة. وأما تركه ﴿الموؤودة﴾ فلم يمدّه؛ لأن فيها لغات، قيل فيها المودة على وزن الموزة، فلما سقطت الهمزة التي من أجلها يمدّ الواو ضعف مدها^(٧).
وإنما خصّ صاحب هذا الكتاب هذا الموضع وأفرده من باب المد والقصر، لأن الياء التي هي من حروف المد واللين الموجبة للمد من شرطها أن ينكسر ما قبلها، وهذه الياء

١ - قوله: «يقف» أي: يسكت، وقوله: «في الوصل» لأن حكمها في الوقف يتغير وقد تقدم، فحكمها هو حكم الهمزة التي قبلها ياء أصلية، وقد تقدم في باب وقف حمزة وهشام. وانظر فيما تقدم: التيسير: ص ٧٢.

٢ - يعني في قوله تعالى: ﴿سوءاتهما﴾ و﴿سوءاتكم﴾ ونحوه مما اجتمع فيه الهمزة والألف بعد الواو، فقد اجتمع مدان: مد اللين، ومد البدل.

٣ - والحق أنه لا فرق بينها، فمتى ما جاء حرف المد وبعده السبب مُدّ، فكلها إذاً أصول في المد.

٤ - وقع في جميع النسخ قبل «الواو»: «أصل»، فحذفت تصحيحاً.

٥ - وإن كان أصلها الفتحة زال سبب المد، لأن حرف المد هنا هو الواو الساكنة المفتوح ما قبلها. انظر في كل ما تقدم: شرح الهداية: ٣٧/١. وهاتان العلتان اللتان ذكرهما المؤلف إنما تقتصران على سوءات، ولا تشمل سوءة، لأنه ليس بعد الهمزة فيها حرف الألف، ولا أصلٌ وارهها الفتح.

٦ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «التعريف».

٧ - انظر: شرح الهداية: ٣٧/١.

التي في ﴿شيء﴾ قبلها فتحة، ففارقت بذلك باب المد والقصر، فهذا الموجب لإفرادها منه^(١). وكذلك ابن غلبون^(٢) بتمكين الياء التي قبل الهمزة من قوله ﴿شيئاً﴾، فيكون مداً وسطاً تقوية على النطق بالهمزة في هذا الاسم وحده^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «و﴿هو﴾ و﴿فهو﴾ و﴿لهو﴾ و﴿ثم هو﴾ يأسكان الهاء حيث وقعت: النحويان وقالون، وخالف أبو عمرو أصله في ﴿ثم هو﴾ [القصص: ٦١] [٣٥/ب] فضمَّ الهاء بعدها، وهو موضع واحد في القصص لا غير^(٤)».

قال الشارح: لم يتفق النحويان وقالون إلا في هذا الموضع خاصّة، واعلم أن هذا^(٥) يكون للمذكر والمؤنث، فمثال المذكر نحو: ﴿وهو على كل شيء قدير﴾، ومثال المؤنث: ﴿فهي كالحجارة﴾ [البقرة: ٧٤]، ومن شرط هذا الفصل أن يكون معه واو أو فاء أو لام أو ثم، ولا خلاف في غير ذلك نحو: ﴿قل هو نبي﴾ [ص: ٦٧] و﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾ [الأنعام: ٢٩] ونحو ذلك^(٦).

التعليل: أما علة من أسكن الهاء أن هذه الهاء لما اتصلت بها هذه الحروف - أعني: الواو والفاء واللام وثم - أشبهت باتصالها بها ما هو من نفس الكلمة، فصار قولك: وَهُوَ يشبه في اللفظ قولك: عَضُدًا وَسَبْعًا، وصار قولك: وَهِيَ تشبه في اللفظ كَيْفًا وَفَجِدًا،

١ - ويرد على هذا أنه أورد تمكين «عين» في باب فواتح السور، وأورد معها «ميم» ونحوها، مما فيه الياء ساكنة مكسور ما قبلها، ولم يُفرّق بينهما، فعلم من ذلك أن منهجه غير مبني على التفريق بين ما فيه الياء حرف مد ولين، وما فيه الياء حرف لين فقط، فلم يبق إلا أن يقال: إنه تابع في ذلك ابن غلبون في التذكرة، كما تابعه في غير هذا الموضع.

٢ - وقع في (ب) و(ج) بعد ابن غلبون: «فيه».

٣ - انظر: التذكرة: ٣١١/٢.

٤ - انظر: التيسير: ص ٧٢، والكافي: ص ٦٠، ٥٩، والنشر: ٢/٢٠٩.

٥ - أي: الضمير المذكور.

٦ - ولم يذكر الخلاف إلا في ﴿يُيَمَّلُ هُو﴾ عن قالون من السبعة. انظر: النشر: ٢/٢٠٩.

والعرب تخفف مثل ذلك بالإسكان، تقول في كَتَف: كَتَف، وفي فَخَذ: فَخَذ، وفي سَبُع: سَبُع، فلما أشبهته هذه الكلمات لفظاً خَفَّفَت بالإسكان^(١).

وأما علة من ضَمَّ الهاء من هُو وكسر الهاء من هِيَ فإنه جاء بذلك على الأصل، وما جاء على الأصل فهو مستغن عن التعليل^(٢).

فإن قلت: لِمَ استثنى أبو عمرو ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فضمَّ الهاء بعد ثُمَّ؟
فالجواب: أن ثُمَّ وإن كانت من حروف العطف، فإنها تنفصل منها؛ لأنها يجوز أن يُسكت عليها، فيقال: ثُمَّ، قال أبو عمرو: فلو سكتنا عليها ثُمَّ ابتدأنا: هو، فكأننا قد ابتدأنا بالساكن، والابتداء بالساكن لا يجوز، لأن العرب إنما تبتدأ بالمتحرك، وتقف على الساكن. فأما قالون والكسائي فإنَّ ثَمَّ عندهما كالفاء والواو، فكما يجوز الإسكان مع الفاء والواو، فكذلك مع ثَمَّ؛ لاشتراكها في العطف^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فَأَزَاهِمَا﴾ [البقرة: ٣٦] بألف حمزة.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿فَأَزَاهِمَا﴾ بألف بعد الزاي وتخفيف اللام، الباقون: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بتشديد اللام من غير ألف [قبلها^(٤)] ^(٥).
وحكى الداني في كتاب المحتوى^(٦) عن أبي عبيدة^(٧) عن حمزة إمالة ﴿فَأَزَاهِمَا﴾، وقد أمالها غير حمزة من غير السبعة^(٨).

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٥٧، والكشف: ١/٢٣٤.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٧٣، وشرح الهداية: ١/١٥٧.

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ١/٤٠٧-٤١٠، وشرح الهداية: ١/١٥٨.

٤ - انظر: التيسير: ص ٧٣، والنشر: ٢/٢١١، والهادي: ورقة ١/٤.

٥ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «بعدها».

٦ - هذا الكتاب في حكم المفقود.

٧ - لعله: أبو عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي، وقد روى القراءة عن الأعمش، وهو أحد الثلاثة الذين ختموا عليه. انظر: الغاية: ١/٦١٨.

٨ - ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر، وقد ذكرها عن غير أبي عبيدة عن حمزة الهذلي في

التعليل: أما علة قراءة حمزة ﴿فأزلهما﴾^(١)، فإن معناه: نحاهما عن الجنة. وقوله: ﴿فأخرجهما مما كانا فيه﴾ [البقرة: ٣٦] يعني: من النعمة، وهذه القراءة أشبه بما قبلها، وهو قوله: ﴿اسكن أنت وزوجك﴾ [البقرة: ٣٥]، لأن معنى اسكنا: اثبتنا وأقيما، فقابل الإثبات بالزوال.

فإن قلت: فقد جاء بعده ﴿فأخرجهما﴾ والخروج يدلّ على الزوال، فكأن في ذلك تكريراً.

فالجواب: أنه لا تكرير فيه؛ لأنه يجوز أن يزيلهما عن المكان الذي هما فيه ولا يخرجهما مما كان فيه من النعيم [إلى] ^(٢)خَفِضَ الْعَيْشِ^(٣).

وأما علة من قرأ ﴿فأزلهما﴾ بالتشديد فمعناه [أ/٣٦] أكسبهما الزلل، لأن إبليس على الحقيقة لم يخرجهما، وإنما تسبب في إخراجهما بما أكسبهما، بدلالة قوله تعالى: ﴿فوسوس لهما الشيطان﴾ [الأعراف: ٢٠]. وقيل: معنى أزلهما مأخوذ من زلتَ عن المكان، إذا لم يثبت فيه^(٤)، ويقوي هذه القراءة أن الإزلال أعمُّ من الإزالة؛ لأن كل إزلالٍ إزالة، وليس كل إزالة إزلالاً^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿فتلقى آدم﴾ [البقرة: ٣٧] بالنصب ﴿كلمات﴾ بالرفع: ابن كثير».

١ - سقط من (ج).

٢ - زيادة على جميع النسخ، وكان «وخفض».

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/١٦٢، ١٦٣.

٤ - انظر: شرح الهداية: ١/١٦٣، والموضح: ١/٢٦٨، ٢٦٩.

٥ - وذلك لأنه تقدم أن معنى أزال: نحى، وأحد معنيي أزل: نحى، فقد اتفقت مع القراءة الأولى، وزادت بمعنى آخر وهو إكساب الزلل، فصارت ﴿أزل﴾ أعم من أزال.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿آدم﴾ بنصب الميم ﴿كلمات﴾ برفع التاء. الباقون:
﴿آدم﴾ برفع الميم ﴿كلمات﴾ بكسر التاء^(١). ولم أعلم أن أحداً وافق ابن كثير على هذه
القراءة إلا ابن محيصة^(٢).

التعليل: أما علة ابن كثير فإنه جعل الفعل [للکلمات]^(٣)، فأدم مفعول، وكلمات
فاعلة^(٤)، قال: لأن من تلقاك فقد تلقيت، ومن استقبلك فقد استقبلته^(٥)، ويقوي ذلك
قراءة ابن مسعود: ﴿لا ينال عهدي الظالمون﴾ [البقرة: ١٢٤]^(٦) ومثل ذلك قول الشاعر:

قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعماً^(٧)

لأن الحيات قد سالمت القدم فسالمتها القدم أيضاً^(٨)، وهذا النحو كثير^(٩).

وأما علة الباقيين: فإن آدم فاعل، ولم ينصرف للتعريف^(١٠) والوصف^(١١)، أو
للتعريف والعجمة، عند من لم يجعله مشتقاً^(١٢)، وكلمات مفعولات، وعلامة نصبها

١ - انظر: التيسير: ص ٧٣، والسبعة: ص ١٥٤، والنشر: ٢/٢١١.

٢ - انظر: الإتحاف: ١/٣٨٨، والمبهج: ص ٣٦٠.

٣ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «الكلمات».

٤ - انظر: شرح الهداية: ١/١٦٣.

٥ - وهذا يسميه النحويون: المشاركة في الفعل. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٧٥.

٦ - لأن تقدم المفعول فيها على الفاعل كما ههنا. انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٤٢.

٧ - البيت ينسب لشاعر يقال له: «الأحمر»، انظر: اللسان: ٧/٣٨، والشجعم: الشديد الغليظ، وهو من نعت الحية.

٨ - وفي البيت شاهدان: تقدم المفعول على الفاعل، والمفاعلة.

٩ - وهو في كل ما دل على المفاعلة أو ما في حكمها، نحو: تقابل، وسلم فلان على فلان، وما أشبه ذلك.

١٠ - أي: العَلَم، لأن العلم معرفة.

١١ - هذا على رأي الأخفش، وقال سيبويه: لا يُصرف سواء كان صفة أو لم يكن صفة. انظر: إعراب

القرآن للنحاس: ١/٢٠٨، ٢٠٩ بتصرف، والكتاب: ٢/٢-٦. وعلى هذا القول فآدم مشتق، بمعنى أنه

عربي، واختلف في اشتقاقه، هل هو من أدمة الأرض أي: وجهها، أو من الأدمة بمعنى السُمر، أو غير

ذلك. انظر: تفسير القرطبي: ١/٢٧٩، والمفردات: ص ١٤.

١٢ - والعلمية والعجمة تمنع من الصرف. انظر: أوضح المسالك: ٤/١١٥، والكشاف للزخشري: ١/٢٧٢.

كسرة التاء لأنه جمع كلمة، فهو جمع مؤنث سالم^(١)، وهذا هو الجيد؛ لأن آدم هو المتلقي الكلمات على الحقيقة^(٢)، ويقويّه ﴿فتلقى﴾ ولم يقل: فتلقّيت^(٣).

وقال بعض المفسرين: الكلمات التي تلقاها آدم من ربه [هي]^(٤) قوله في سورة الأعراف: ﴿قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾^(٥) [الأعراف: ٢٣].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ولا يقبل منها﴾ [البقرة: ٤٨] بالتاء: ابن كثير وأبو عمرو^(٦)».

قال الشارح: جميع ما اتفق عليه ابن كثير وأبو عمرو سبعة وأربعون موضعاً، وذكر ابن الشهرزوري عن أبي بكر بالتاء مثل ابن كثير وأبي عمرو^(٧).

الباقون: ﴿ولا يقبل منها﴾ بالياء^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء، فهو على تأنيث لفظ الشفاعة، ومن قرأ بالياء فإنه أتى به على لفظ التذكير؛ لأن تأنيث الشفاعة غير حقيقي، ولا سيما وقد فصل بين الفعل

١ - قال ابن مالك:

وما بتا وألف قد جُمعا يكسر في الجرّ وفي النصب معا

انظر: شرح ابن عقيل: ٧٣/١.

٢ - انظر: الكشف: ٢٣٧/١، والموضح: ٢٦٩/١.

٣ - لأن كلمات يجوز فيها التذكير والتأنيث، لكونها مؤنثاً مجازياً، بخلاف آدم فلا يجوز فيها إلا التذكير، فصارت بذلك أصل في التذكير من كلمات. انظر: أوضح المسالك: ٩٧/٢-١٠٤ بتصرف.

٤ - كان في جميع النسخ: «هو»، وصحح كما تراه.

٥ - انظر: تفسير الكشاف: ٢٧٤/١، والمحرّر الوجيز لابن عطية: ٢٦٠/١.

٦ - انظر: التيسير: ص ٧٣، وغاية الاختصار: ٤٠٨/٢، والنشر: ٢١٢/٢.

٧ - وذلك من طريق الجعفي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٢٨١.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة الأولى.

والفاعل، والفصل يزيد التذكير حُسناً^(١)، وقد سمع منهم التذكير مع الفصل في التأنيث الحقيقي، قال الشاعر:

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مَنْكَنٌ وَاحِدَةٌ .. بعدي وبعذك في الدنيا لَمَغْرُورٌ^(٢)

ولم يقل: غرته، فتذكير الشفاعة أولى، لأن تأنيثها غير حقيقي، وأيضاً فإن الشفاعة بمنزلة الشفع، كما أن الموعظة بمنزلة الوعظ، فهذا كله يقوي التذكير^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا (موسى)﴾ [البقرة: ٥١] بغير ألف أبو عمرو، وكذلك في الأعراف وطه^(٥).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن عاصم أنه تابع أبا عمرو في سورة البقرة خاصة، فقرأ بغير ألف^(٦) [٣٦/ب].

الباقون: ﴿وَاعِدْنَا﴾ بالألف^(٧).

التعليل: أما علة أبي عمرو فإن الله عزَّ وجلَّ منفردٌ بالوعد والوعيد، ويقوي قراءته إجماعهم على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعْدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٨].

١ - لأنه يكون قد اجتمع فيه سببان: كونه مجازي التأنيث، وأنه قد فصل بينه وبين فاعله بفواصل، وهذا الفصل يجوز التذكير مع الحقيقي، فكيف به مع المجازي. انظر: شرح ابن عقيل: ٨٩، ٨٨/٢.

٢ - لم أقف على نسبه، وهو في اللسان: ٤١/١٠.

٣ - انظر في العلتين: شرح الهداية: ١٦٤/١، والموضح: ٢٧٣/١، ٢٧٤.

٤ - سقط من (ب) و(ج).

٥ - انظر: الإرشاد: ص ٢٢١، والتيسير: ص ٧٣، والنشر: ٢/٢١٢.

٦ - وذلك من طريق أبان بن يزيد العطار عنه. انظر: المصباح: ورقة ٢٨١.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة الأولى.

٨ - ونحوها من الآيات التي فيها الوعد من الله سبحانه وتعالى. انظر: الحجة المنسوب لابن

خالويه: ص ٧٦، ٧٧، والحجة لأبي علي: ٦٧/٢، والكشف: ١/٢٣٩.

وأما علة من قرأ بالألف، فهو على الأصل لأن المفاعلة لا تكون إلا من اثنين في الأغلب، فالمواعدة من الله عز وجل لموسى أن يكلمه على الجبل، والمواعدة من موسى أن يمثل أمر الله في الذهاب حيث أمره، وكذلك جرت عادة العرب، يقولون: واعد فلان فلاناً ليلقاه وليكلمه، فإذا قيل: وعده ليعطيه كذا قيل: وعده، بغير ألف. وقيل: إن المواعدة كانت من موسى وحده، والمفاعلة قد تكون من واحد، كقولهم: طارقت النعل، وعاقبت اللص، وعافاه الله، ونحو ذلك^(١). والوجه الأول أجود وأقوى^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿بارئكم﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿يشعركم﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿ينصركم﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿يأمركم﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿يأمرهم﴾ [الأعراف: ١٥٧]»^(٣) ونحو ذلك، بالاختلاس في ذلك كله: أبو عمرو^(٤).

قال الشارح: ذكر صاحب هذا الكتاب (الاختلاس)^(٥) في ﴿بارئكم﴾ وبابه عن أبي عمرو بكماله. وذكر صاحب التيسير عن أبي عمرو الاختلاس في الباب كله أيضاً من طريق البغداديين، قال: وهو اختيار سيبويه، وذكر من طريق الرقيين وغيرهم الإسكان في الباب كله عن السوسي^(٦)، ثم قال: وهو المروي عن أبي عمرو [دون غيره]^(٧). وذكر صاحب المبهج أن أبا عمرو إلا اليزيدي في اختياره، والقصي^(٨) عن عبد الوارث^(٩) وابن

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٦٤، ١٦٥، والموضح: ١/٢٧٤.

٢ - لأنه ما دام قد جاز حمله على أصل المفاعلة التي تكون من اثنين غالباً، كان ذلك أقوى من حمله على الفعل من الواحد الذي لا يكون في المفاعلة إلا بقلّة.

٣ - سقط من الأصل، وسقط: ﴿يأمركم﴾ من (ب) و(ج).

٤ - أي: اختلاس كسرة الهمزة في ﴿بارئكم﴾، واختلاس ضمة الراء في: ﴿يأمركم﴾ و﴿يأمرهم﴾ و﴿تأمرهم﴾ و﴿ينصركم﴾ و﴿يشعركم﴾. انظر: السبعة: ص ١٥٥، ١٥٦، والنشر: ٢/٢١٢.

٥ - سقط من (ج).

٦ - لم يصرّح بذلك، ولكنه يفهم من قوله: الرقيين، لأن السوسي من الرقة.

٧ - انظر: التيسير: ص ٧٣.

٨ - محمد بن عمر القصي البصري، أخذ القراءة عن عبد الوارث عن أبي عمرو، روى عنه أحمد بن يحيى بن زهير بن حرب، وأحمد بن محمد الشماس، ويموت بن المزرع. انظر: الغاية: ٢/٢١٦.

٩ - عبد الوارث بن سعيد التنوري، أبو عبيدة العنبري، مولاهم البصري، قرأ القرآن على أبي عمرو بن العلاء، وقرأ عليه محمد القصي وأبو معمر المنقري، وعمران بن موسى القزاز، مات سنة ثمانين ومائة. انظر: الغاية: ١/٤٧٨، والمعرفة: ١/١٦٣.

بجاهد^(١) ﴿بارئكم﴾ بإسكان الهمزة فيهما، واختلس حركتها السوسى عن اليزيدى^(٢).
وقال صاحب المصباح: زاد أبو أيوب الخياط^(٣) عن اليزيدى تخفيف الهمزة مع الإسكان،
واختلس كسرة الهمزة السوسى^(٤).

وقال صاحب التذكرة: قرأ السوسى عن أبي عمرو^(٥) ﴿وبارئكم﴾ و﴿ينصركم﴾
و﴿يأمركم﴾ و﴿يأمرهم﴾^(٦) و﴿يشعركم﴾ هذه الخمس كلمات بإسكان الهمزة من ﴿بارئكم﴾،
وإسكان الراء فيما بقي، إذا كان بعد الراء كاف وميم أو هاء وميم، وجملته اثنا عشر موضعاً. ثم قال
أيضاً: وقرأ الدورى عن أبي عمرو بالاختلاس لحركة الهمزة والراء في هذه المواضع كلها^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ بالاختلاس في ﴿بارئكم﴾ أو بالإسكان، فإنه أراد التخفيف
لما ثقلت الكلمة بتوالي الحركات^(٨).

وأما الاختلاس فمعناه: إخفاء الحركة^(٩)، والاختلاس أحسن وأقوى في العربية.
وأما من اختلس الراء في ﴿يأمركم﴾ ونحوه أو أسكنها، فهو أيضاً لتوالي الحركات
وهي الضمات^(١٠)، وزاد ذلك ثقلاً أن الراء حرف مكرر، والضممة فيها كضمتين،
فالاختلاس فيها أحسن وأخف.

١ - هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر البغدادي، قرأ على أبي الزعراء بن عبدوس، وعلى
قنبل، وقرأ عليه صالح بن إدريس، وأبو بكر الشذائي، وأبو الفرج الشنبوذى، توفي سنة أربع وعشرين
وثلاثمائة. انظر: الغاية: ١/١٣٩، والمعرفة: ١/٢٦٩.

٢ - انظر: المبهج: ص ٣٦٥.

٣ - هو سليمان بن الحكم، أبو أيوب الخياط البغدادي، قرأ على يحيى اليزيدى، وقرأ عليه أحمد بن حرب
المعدل، وإسحاق بن مخلد الدقاق، وبكر بن أحمد السراويلي. انظر: الغاية: ١/٣١٢، والمعرفة: ١/١٩٤.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٢. وقال ابن الجزرى عن وجه التخفيف أنه غير مرضي. انظر:
النشر: ١/٣٩٣، ٣٩٤ بتصرف.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «ويأمركم».

٧ - انظر: التذكرة: ٢/٣١٣، ٣١٤.

٨ - أي: الكسرتين، وهي ثقيلة كما تقدم.

٩ - وهو النطق ببعضها، ويعبر عنه بالاختلاس، وهو النطق بثلاثي الحركة، ولا ينضب إلا بالتلقّي. انظر:
إبراز المعاني: ١/٣٠٠، وتقريب المعاني: ص ١٨٣.

١٠ - وهي ثقيلة كما تقدم.

وأما من أسكن الهمزة فعلته ما روي عن اليزيدي أنه كان يقول: العرب تستغني بإحدى الحركتين عن الأخرى^(١). وكان الفراء يقول: الإسكان لغة تميم وأسد^(٢)، وأنشدوا في ذلك:

وَنَاعٍ يُخَبِّرُنَا بِمِيتَةِ سَيِّدٍ فَقُطِعَ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ^(٣)

وأنشدوا أيضاً في الراء المكسورة:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَتْ لَنَا سَوِيْقًا وَاشْتَرَتْ وَعَجَّلَ خَادِمًا لَبِيْقًا^(٤)

وإنما خصَّ من ذلك ما كان معه ضمير جماعة المخاطبين نحو: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾، وضمير جماعة الغُيِّبِ نحو: ﴿يَأْمُرْهُمْ﴾^(٥)، لأن الكلمة قد طالت باتصال الضمائر بها، فأسكنت تارة، واختلست أخرى لتخفيف^(٦).

واختار بعض الناس اختلاس الراء مع الكاف في نحو: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾^(٧)، وقال: هو أحسن منه [أ/٣٧] مع الهاء في نحو: ﴿يَأْمُرْهُمْ﴾ لقوة (الكاف)^(٨)، ألا ترى أن الهاء تكسر لمجاورة الياء، فالكسر في نحو: فيهم وعليهم، ولا تكسر الكاف لمجاورتها في نحو: عليكم

١ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١/١٦٥، ١٦٦.

٢ - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٢.

٣ - البيت في معاني القرآن للفراء، ولم أقف فيه على نسبة. والشاهد فيه في: «يخبرنا» حيث سكنت الراء تخفيفاً، والأصل: يخبرنا.

٤ - البيت ينسب لعذافر الكندي. انظر: اللسان: ١/٣٣١ و ٤/٥٦. والشاهد فيه: «اشترت» في الموضعين، لأن الأصل فيه: اشترت، فأسكنت الراء تخفيفاً.

٥ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «يأمركم».

٦ - انظر: شرح الهداية: ١/١٦٧.

٧ - وهو مذهب جمهور العراقيين. انظر: النشر: ٢/٢١٣، وهو ظاهر كلام أبي معشر في التلخيص: ص ٢٠٩. وبعضهم لم يذكر ﴿يشعركم﴾، انظر: الموجز: ٢/٢٢٩، والنشر: ٢/٢١٣، والذي نص عليه ابن الجزري في النشر ست كلمات: ﴿بارئكم﴾ و﴿يأمركم﴾ و﴿يأمرهم﴾ و﴿تأمرهم﴾ و﴿ينصركم﴾ و﴿يشعركم﴾. انظر: النشر: ٢/٢١٢، ٢١٣.

٨ - وقع بعد «الكاف» في (ب) و(ج): «الهاء».

ولديكم^(١)، إلا على لغة بعيدة^(٢)، والاختلاس عند النحويين أقيس وأقوى في العربية، وهو اختيار سيبويه^(٣)، وكان ينكر الإسكان^(٤)، والقراء بهذا الشأن أعرف، وروايتهم أثبت^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] بالياء: نافع. ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالتاء: ابن عامر: الباقون: بالنون مفتوحة».

قال الشارح: تحريره أن تقول: قرأ نافع ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بياء مضمومة، وقرأ ابن عامر بتاء مضمومة، واتفقا على فتح الفاء.

الباقون: بنون مفتوحة وكسر الفاء^(٦). وتفرّد نافع بياء واحدة وهي يغفر، وتفرّد ابن عامر بتسع تاءات.

ذكر صاحب المصباح عن ورش الياء والتاء^(٧)، وذكر أيضاً عن ابن عامر بالياء مثل نافع^(٨)، وذكر عن أبان^(٩) عن عاصم بالياء مثل نافع^(١٠).

١ - مراده: أن الكاف لما قويت بالشدة التي فيها ثقلت بخلاف الهاء التي جميع صفاتها ضعيفة، فلا حظ لها في النقل، فاحتلست الحركة مع الثقيل، ولم تختلس مع الخفيف.

٢ - لم أقف على هذه اللغة، إلا أن لها بعض الآثار في بلاد الشام، فإن منهم من يكسر الكاف عند إضافتها لبعض الضمائر.

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/١٦٦.

٤ - ويقول: كان أبو عمرو يختلس الحركة من بارئكم ويأمركم وما أشبه ذلك مما توالى فيه الحركات، فيروي من يسمعه أنه قد أسكن، ولم يكن يُسكن. انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٠، والسبعة: ص ١٥٥، ١٥٦.

٥ - لا سيما وأن كلام سيبويه مبني على الظن، فلا تردُّ به الرواية المتواترة المقطوع بثبوتها.

٦ - انظر: التبصرة: ص ٤٢٢، والتيسير: ص ٧٣، والنشر: ٢/٢١٥.

٧ - فالياء من غير طريق أبي الأزهر عنه، والتاء من طريق أبي الأزهر عنه. انظر: المصباح: ورقة ٢٨٢، ٢٨٣.

٨ - لم أجده فيه.

٩ - هو أبان بن يزيد العطار، قرأ على عاصم، وروى الحروف عن قتادة، روى عنه القراءة بكار بن عبد الله العودي، وحرمي بن عمار، وشيبان بن فروخ، توفي بعد الستين ومائة. انظر: الغاية: ١/٤١.

١٠ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٢.

التعليل: قد تقدم أن التأنيث على ضربين، حقيقي وغير حقيقي، فالخطايا تأنيثها غير حقيقي، فمن أنث فعلى لفظ الخطايا^(١)، ومن ذكر فإنه جاء به على المعنى، لأن معنى الخطايا و(معنى)^(٢) الخطأ واحد، كأنه قال: يغفر لكم خطاكم^(٣). ولم يختلف في ﴿خطاياكم﴾ هنا، وقد ذكرت من أمالها في بابه، هذا قول ابن شريح^(٤) في الكافي^(٥)، و[من]^(٦) قرأ بالنون، فهو على إخبار الله عز وجل عن نفسه بنون العظمة، ويقوي ما جاء قبله وبعده من نون العظمة، فأما الذي قبله فهو قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا ادخلوا﴾ [البقرة: ٥٨]، والذي بعده: ﴿وسنزيد المحسنين﴾^(٧) [البقرة: ٥٨].

وقول صاحب الكتاب: «وأدغم أبو عمرو الراء في اللام، وكذلك تدغم الراء الساكنة في اللام في جميع القرآن»^(٨).

قال الشارح: ذكر صاحب هذا الكتاب الإدغام عن أبي عمرو بكماله. وقال صاحب التذكرة: «روى السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو إدغام الراء الساكنة في اللام، كقوله ﴿يغفر لكم﴾»، ثم قال بعد ذلك: «وروى أحمد بن جبير^(٩) عن اليزيدي

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٦٩، والكشف: ١/٢٤٣.

٢ - سقط من (ج).

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/١٦٩.

٤ - هو محمد بن شريح بن أحمد الرعيبي، قرأ على أبي العباس بن نفيس بمصر، وأحمد بن محمد القنطري بمكة، ولقي مكياً بن أبي طالب وأجازته، تلا عليه ابنه أبو الحسن: شريح، وعيسى بن حزم، مات سنة ست وسبعين وأربعمائة. انظر: الغاية: ١/١٥٣، والمعرفة: ١/٤٣٤.

٥ - انظر: الكافي: ص ٦١. وقول الشارح: «هذا قول ابن شريح»، أي: هذا القول الذي ذكرته ذكر مثله ابن شريح، لأنني قد وافقته في العمل، فاتفقنا في القول.

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - انظر فيما تقدم: الحجة لابن زنجلة: ص ٩٨، والحجة لأبي علي: ٢/٨٥، وشرح الهداية: ١/١٦٩.

٨ - انظر: الكافي: ص ٣٩، والنشر: ٢/١٢، ١٣.

٩ - هو أحمد بن جبير بن محمد، أبو جعفر الكوفي، أخذ القراءة عرضاً وسمعاً عن الكسائي وعن سليمان وعن اليزيدي، وروى عنه القراءة عبد الله بن صدقة ومحمد بن العباس بن شعبة وموسى بن جهور وغيرهم، توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين. انظر: الغاية: ٢/٤٢، والمعرفة: ١/٢٠٧.

عن أبي عمرو إظهارها»^(١). وقال صاحب الروضة: «أدغم هذه الراء في اللام حيث وقعت أبو عمرو في غير رواية الزيني، وغير شجاع^(٢) عنه»^(٣). وقال صاحب التيسير: «وأدغم أبو عمرو الراء الساكنة في اللام بخلاف بين أهل العراق في ذلك»، ثم قال: حدث ابن مجاهد^(٤) عن أصحابه عن اليزيدي بالإدغام، ولم يذكر خلافاً عنه ولا اختياراً^(٥).

التعليل: قد قدّمنا في باب الإدغام أن الحرف لا يُدغم في الحرف إلا إذا كان أنقص منه، ولا يدغم الأزيد في الأنقص^(٦)، فعلى هذا الراء أزيد من اللام بالتكرير الذي فيها، فكان حقها أن لا تدغم في اللام لزيادتها ونقصان اللام عنها^(٧)، والعدر لأبي عمرو في ذلك أن الرواية سنة متبعة، ويقوّي عنده الإدغام ويسهّله^(٨) ما بين الراء واللام من قرب المخرج، والدليل على تقارب الراء من اللام إدغامهم إياها في الراء [ب]^(٩) إجماع، كقوله تعالى: ﴿قل رب احكم﴾^(١٠) [الأنبياء: ١١٢]، ولم يدغموها في شيء من الحروف [٣٧/ب] غير الراء، ألا ترى أنهم لم يدغموها في النون مع تقارب مخرجهما في نحو قوله: ﴿قل نار جهنم﴾ [التوبة: ٨١] ونحوه، وبذلك على تقارب مخرجيهما أن الألتغ^(١١) يُصير

١ - انظر: التذكرة: ٣١٤/٢.

٢ - هو شجاع بن أبي نصر البلخي، قرأ القرآن على أبي عمرو، وقرأ عليه أبو عبيد: القاسم بن سلام، ومحمد بن غالب، والدوري، توفي سنة تسعين ومائة. انظر: الغاية: ٣٢٤/١، والمعرفة: ١٦٢/١.

٣ - انظر: الروضة: ورقة ٨٨.

٤ - إنما قال الداني: «حدثنا محمد بن أحمد بن علي، قال: حدثنا ابن مجاهد». انظر: التيسير: ص ٤٤.

٥ - انظر: التيسير: ص ٤٤، ٤٥.

٦ - تقدم الكلام عليه في باب الإدغام.

٧ - لا ينبغي أن يقال هذا في حق رواية ثابتة عن الله تعالى.

٨ - وقع في جميع النسخ هنا: «هو»، وحذفت تصحيحاً.

٩ - زيادة على جميع النسخ.

١٠ - إنما المجمع على إدغامه هو: ﴿قل ربّ إما ترين ما يوعدون﴾ في المؤمنين آية: ٩٣. انظر: التمهيد

لابن الجزري: ص ١٤٢. لأن ما في الأنبياء مختلف فيه، فقرأه الجمهور: ﴿قل رب﴾ وقرأه حفص:

﴿قال رب﴾ ولم يدغم، فمن هنا لم يكن هذا المجمع عليه. انظر: التلخيص: ص ٣٣٣،

والتيسير: ص ١٥٦، والنشر: ٣٢٥/٢.

١١ - اللتغة: هو العدول بالحرف إلى حرف غيره، والألتغ: الذي لا يستطيع أن ينطق بالراء، وقيل: هو

الذي يجعل الراء غنياً أو لهماً. انظر: اللسان: ٢٣٥/١٢.

الراء لأمًا، والذي يقوِّي إدغام أبي عمرو الراء في اللام - [مع^(١)] ما فيها من الزيادة على اللام - إدغامهم الطاء في التاء في نحو قوله: ﴿لئن بسطت﴾ [المائدة: ٢٨]، مع ما في الطاء من الإطباق والاستعلاء، وإدغامهم أيضاً النون وفيها غنة في نحو قوله: ﴿من يقول﴾^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿النبيين﴾^(٣) و﴿الأنبياء﴾ و﴿النبوة﴾ بالهمز حيث وقع: نافع، إلا أن قالون قرأ في الأحزاب ﴿للنبي إن أراد﴾ [الأحزاب: ٥٠] و﴿بيوت النبي﴾ [الأحزاب: ٥٣] بتشديد الياء فيهما من غير همز».

قال الشارح: الباؤون: بترك الهمز في ذلك كله^(٤).

التعليل: أما علة نافع في قراءته بالهمز أنه جاء بذلك على الأصل، لأن أصله عنده من: أنبأ وتبأ، إذا أخبر، [فالهمز]^(٥) عنده لام الفعل، ووزن نبي فعيل، والدليل على أن أصلها الهمز قول العباس بن مرداس^(٦) في مدح النبي ﷺ:

يا خاتم النبأ إنك مرسلٌ بالحق كل هدى السبيل هداكا
إن الإله بنا عليك محبةً في خلقه ومحمدًا سَمًاكا^(٧)

فأخرجه على الأصل.

فإن قلت: لم يخالف قالون أصله في الموضعين اللذين في الأحزاب، فترك الهمز فيهما؟

- ١ - زيادة على جميع النسخ.
- ٢ - فكما جاز إدغام الطاء والنون وفيهما زيادة جاز إدغام الراء وفيها زيادة. انظر في جميع ما تقدم: شرح الهداية: ١/٨٣، ٨٤.
- ٣ - سقط من (ج).
- ٤ - انظر: النشر: ١/٣٨٣، ٤٠٦، والهادي: ورقة ١٤/أ.
- ٥ - في (ب) و(ج): «والهمزة».
- ٦ - هو العباس بن مرداس بن أبي عامر، أبو الهيثم السلمي الحجازي، له صحبة، وقد شهد مع النبي ﷺ الفتح وحينئذ. انظر: الإصابة: ٢/٣١، والتاريخ الكبير: ٧/٢.
- ٧ - انظر في البيتين ونسبتهما: الحجة لابن زنجلة: ص ٩٨، ٩٩، والحجة لأبي علي: ٢/٩١، ٩٢، وشرح الهداية: ١/١٦٩، واللسان: ٤/٩.

فالجواب: أن مذهب قالون في الهمزتين المكسورتين من كلمتين أن تجعل الأولى منهما كالياء المكسورة، وقبلها ياء فعيل والمسهّلة كالياء الساكنة، فقلب الهمزة ياء وأدغم فراراً من اجتماع الساكنين^(١).

وأما علة من لم يهمز ﴿النبيين﴾ فله تقديران، أحدهما: أن يكون أصله عنده الهمز، كقراءة نافع، فحففوا بأن أبدلوا الهمزة ياءً وأدغموها في الياء. والتقدير الثاني: أن يكون لا أصل له في الهمز، وهو عندهم من نبا ينبو، إذا ارتفع وعلا^(٢)، فكأن النبي نبا عن منازل الخلق، أي: ارتفع عنها^(٣). وقال الكسائي وقطرب^(٤): النبي: الطريق والعلم^(٥)، والنبي ﷺ طريق الهدى وعلمه^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿الصابين﴾ [البقرة: ٦٢] و﴿الصابون﴾ [المائدة: ٦٩] بغير همز حيث وقعا: نافع^(٧).

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٦٩، ١٧٠، والموضح: ١/٢٧٩، ٢٨٠.

٢ - انظر: المفردات للراغب: ص ٤٨٢.

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٩٢، وشرح الهداية: ١/١٦٩.

٤ - هو محمد بن المستنير، أبو علي مولى سلمة بن زياد، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأي المعتزلة النظامية، له من التصانيف: المثلث، والنوادر، والصفات، والأصوات. توفي سنة ست ومائتين. انظر: بغية الوعاة: ١/٢٤٢، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ص ٩٩.

٥ - انظر: كثر المعاني: ورقة ١٣٤/أ.

٦ - بمعنى أنه بلغ للخلق طريقهم إلى الله تعالى قولاً وفعلاً، فكان بذلك طريق الهندي، وكان علماً على الهدى لدلالته عليه. انظر: الإملاء للعكبري: ١/٤٠ بتصرف، والبيان للعكبري: ١/٦٩ بتصرف.

٧ - انظر: التيسير: ص ٧٤، والمنتبه: ص ٢٥٤، والنشر: ١/٣٩٧.

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن كردم^(١) عن نافع وعن المسيبي عن نافع بالهمز وترك الهمز في ﴿الصابين﴾ و﴿الصابون﴾^(٢). وذكر صاحب المبهج^(٣) وصاحب المصباح عن عبدالوارث عن أبي عمرو ﴿والصابين﴾ بغير همز، كنافع^(٤).

الباقون: ﴿الصابين﴾ و﴿الصابون﴾ بالهمز^(٥).

التعليل: أما علة قراءة نافع بغير همز، فإنه عنده من صبا إلى الشيء يصبو صبواً، إذا مال إليه، فلا أصل له في الهمز على هذا.

وأما من قرأ بالهمز، فإنه عنده من صبا يصبو مهموزاً، إذا خرج، تقول العرب: صباً ناب البعير، إذا خرج، وصبأت النجوم إذا طلعت^(٦)، وسموا هولاء صابئة؛ لأنهم خرجوا [٣٨/أ] من اليهودية إلى المحوسية^(٧)، وصلوا إلى قبلتهم^(٨)، وقرأوا كتبهم^(٩)، واختلفوا في معبودهم، فقيل: يعبدون الملائكة، وقيل: يعبدون الكواكب^(١٠).

١ - هو كردم بن خالد المغربي، عرض على نافع، وروى عنه أحمد بن جبير، قال الداني: «ولا أعلم أحداً روى عنه غيره». انظر: الغاية: ٣٢/٢.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٣. وعبارة المصباح التي وقفت عليها هي: «بالهمز وجهان»، فلعل هناك سقطاً بين قوله: بالهمز، وقوله: وجهان، وهو: «وتركه»، وذلك بدليل قوله: «وجهان»، إذ لا يحتمل إلا الهمز وتركه، والله أعلم.

٣ - انظر: المبهج: ص ٣٦٩.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٣.

٥ - المصادر السابقة في القراءة الأولى.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٠، ومعاني القراءات: ص ٥٢، والمفردات: ص ٢٧٤.

٧ - ويدل عليه قول ابن أبي نجيح ومجاهد والحسن: هم قوم تركب دينهم من اليهودية والمحوسية، لا تؤكل ذبائحهم. انظر: تفسير القرطبي: ٤٣٤/١. فقولهم: لا تؤكل ذبائحهم، يدل على أنهم خرجوا عن دينهم، ولو كانوا على ملتهم لأكلت ذبائحهم.

٨ - وهي مهب النجوم في قول الخليل. انظر: تفسير ابن كثير: ١٠٠/١.

٩ - بل زادوا على ذلك، فقد أخذوا من كل دين شيئاً. انظر: روح المعاني للألوسي: ٢٧٩/١.

١٠ - انظر: تفسير الفتوحات الإلهية للجمل: ٦٠/١. والذي يظهر أن هذا القول الذي أورده المصنف إنما هو ملّفق من عدة أقوال، استنبطه المصنف واستوحاه من هذه الأقوال السابقة، فصاغه في قول واحد، لأنني لم أقف عليه متكاملًا في كتب التفسير بالمأثور، فذلك يدل على أنه مجموع من عدة أقوال، والله أعلم. وفي الصابين خلاف كثير، انظره في: زاد المسير لابن الجوزي: ٩٢، ٩١/١، والمحرم الوجيز: ٢٤٦/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿هُزُوا﴾ بإسكان الزاي حيث وقع: حمزة. الباقون: بضمها، إلا أن حفصاً يقلب الهمزة واوا^(١).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن نافع^(٢) وعن القزّاز^(٣) عن عبدالوارث عن أبي عمرو: ﴿هُزُوا﴾ بالإسكان مثل حمزة^(٤)، هذا في الوصل، فإذا وقف حمزة على هذه الكلمة فله في الوقف وجهان، أحدهما: أن يلقي حركة الهمزة على الزاي، فيحركها بحركة الهمزة، فيقف ﴿هُزَا﴾ بزاي مفتوحة^(٥). والوجه الثاني: أن يبدل من الهمزة واواً اتباعاً للخط، فيقول: ﴿هُزُوا﴾^(٦).

التعليل: أما غلة حمزة في إسكان الزاي من ﴿هُزُوا﴾ في الوصل، فإنه أراد التخفيف؛ لأن أصله ﴿هُزُوا﴾ كقراءة الجماعة^(٧). وحكي عن الأخفش^(٨) أنه قال: كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم^(٩)، ففيه لغتان: التخفيف والتثقيب^(١٠)، فعلى هذه الرواية التي رواها الأخفش تكون قراءة حمزة لغة مستعملة^(١١).

١ - يعني أن القراء كلهم ما عدا حفص قرأوا بالهمز، إلا أن حمزة أسكن الزاي، والباقون يضمّون، وحفص يقرأ بضم الزاي وإبدال الهمزة واواً. انظر: الإقناع: ص ٣٧٣، والتيسير: ٧٤، والنشر: ٤٨٢/١ و ٢١٥/٢.

٢ - من رواية إسماعيل بن جعفر عنه.

٣ - هو عمران بن موسى القزّاز، روى القراءة عرضاً عن عبدالوارث، وروى القراءة عرضاً عنه موسى بن جمهور ومحمد بن إسحاق بن خزّمة. انظر: الغاية: ٦٠٥/٢.

٤ - انظر: المصباح: وقعة ٢٨٤.

٥ - على ما تقرر من حكم الهمز المتحرك الذي قبله ساكن.

٦ - انظر في الوجهين: التذكرة: ٢٠١/١، ٢٠٢، والنشر: ٤٨٢/١.

٧ - انظر: الحجة المنسوبة لابن خالويه: ص ٨١، والكشف: ٤٤٨/١.

٨ - عن عيسى بن عمر.

٩ - مثل: العُسْرُ واليُسْرُ والعُدْرُ.

١٠ - انظر فيما تقدم: معاني القرآن للأخفش: ٢٧٨/١.

١١ - وهي لغة تميم، والتثقيب لغة أهل الحجاز. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٠، ١٠١.

وأما علة حفص في قلب الهمزة وأواً فإنه طلب بذلك التخفيف على ما يجب للهمزة المفتوحة إذا انضم ما قبلها، فإنها تبدل واواً.

وأما علة الجماعة فإنهم جاءوا به على الأصل، وهي اللغة المستعملة^(١).

(مسألة^(٢)):

قال صاحب الكتاب: «﴿عما يعملون﴾ [البقرة: ٧٤] بالياء: ابن كثير، بعده:

﴿أفتطمعون﴾ [البقرة: ٧٥]».

قال الشارح: الباقيون: ﴿عما تعملون﴾ بالتاء^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، فإنه قد تقدم ذكرهم حين قصّ الله على نبيّه أخبارهم، ثم قال بعد قصصهم: يا محمد: وما الله بغافل عما يعمل هؤلاء الذين تقدم ذكرهم وخبرهم.

وأما علة من قرأ بالتاء فإنه على الخطاب، ويقويّه أن قبله خطاباً، وهو قوله: ﴿ثم

قست قلوبكم﴾ [البقرة: ٧٤]، فجاء ما بعده مشاكلاً لما قبله^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿خطيآته﴾ [البقرة: ٨١] على الجمع: نافع^(٥)».

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج أن الوليد بن مسلم عن ابن عامر قرأ مثل نافع

على الجمع^(٦). الباقيون: ﴿خطيئته﴾ واحدة^(٧).

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٠، والكشف: ١/٢٤٧، ٢٤٨.

٢ - سقط من (ج).

٣ - انظر: التيسير: ص ٧٤، والغاية: ص ١٠٢، والنشر: ٢/٢١٧.

٤ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧١، ومعاني القراءات: ص ٥٣، والموضح: ١/٢٨٣، ٢٨٤.

٥ - انظر: الإيضاح: ورقة ٢١/أ، والتيسير: ص ٧٤، والنشر: ١/٢١٨.

٦ - انظر: المبهج: ص ٣٧٣.

٧ - انظر: المصادر المقدمة في القراءة الأولى.

التعليل: أما علة من قرأ ﴿خطيآته﴾ على الجمع فهو جمع خطيئة، ويريد به الكبائر الموبقات. ومن قرأ بالتوحيد أراد بالسيئة ههنا: الشرك، والخطيئة: الكبيرة^(١)، والآية في حق الكفار^(٢).

فإن قلت: ما معنى هذه الإحاطة؟

فالجواب: أن الكفر احتوى على هذا الكافر^(٣) كاحتواء الحائط على ما يحوزه^(٤)، ويكون المعنى: أحاط بالكافر عقوبات كباثره التي كان يرتكبها بكفره حتى مات عليها^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لا يعبدون إلا الله﴾ [البقرة: ٨٣] بالياء: ابن كثير والأخوان^(٦).

قال الشارح: جميع ما اتفق عليه ابن كثير والأخوان في كتاب الله تعالى ثلاثة عشر موضعاً. الباقون: ﴿لا تعبدون﴾ بالتاء^(٧) [٣٨/ب].

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة^(٨)، وفي قوله: ﴿لا يعبدون﴾^(٩) إعرابه ثلاثة أوجه:

- ١ - يعني: الشرك، لأنه أكبر الخطايا والآثام.
- ٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٢، وشرح الهداية: ١/١٧٢، والكشف: ١/٢٤٩.
- ٣ - أورد ابن كثير عن أبي هريرة وأبي وائل وعطاء والحسن نحوه. انظر: تفسير ابن كثير: ١/١١٤.
- ٤ - إذ الإحاطة مأخوذة من الحائط المحدق بالشيء. انظر: المحرر الوجيز: ١/٢٧٥.
- ٥ - والمصنف هنا جمع بين ثلاثة أقوال: أحدها المتقدم عن أبي هريرة ومن معه، في قوله: «أحاط بالكافر».. والآخر: عن الحسن والسدي في معنى الآية وهو: كل ما توعد الله عليه بالنار فهو الخطيئة المحيطة، انظر: المحرر الوجيز: ١/٢٧٥، وقد أشار إليه المصنف بقوله: «عقوبات كباثره التي كان يرتكبها»، إذ ما توعد عليه بالنار فهو كبيرة. والقول الثالث: عن أبي رزين عن الربيع بن خيثم في معنى الآية وهو: «الذي يموت على خطاياها من قبل أن يتوب»، انظر: تفسير ابن كثير: ١/١١٤، وذلك في قوله: «حتى مات عليها»، وقد جمعها المصنف في عبارة واحدة متألفة لا ينفر بعضها من بعض.

٦ - انظر: التبصرة: ورقة ١٨/أ، والتيسير: ص ٧٤، والنشر: ٢/٢١٨.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٨٣، والموضح: ١/٢٨٦.

٩ - كان في جميع النسخ هنا: «في»، وحذفت تصحيحاً.

أحدها: أن يكون تقديره: أن لا يعبدوا، فلما سقطت أن ارتفع الفعل^(١)، وعلامة رفعه ثبات نونه^(٢).

والوجه الثاني: أن يكون «لا يعبدون» في موضع الحال، التقدير: أخذنا ميثاق بني إسرائيل موحدّين، فالحال من بني إسرائيل.

والوجه الثالث: أن يكون لفظه لفظ الخبر، ومعناه النهي، والتقدير: لا تعبدوا إلهاً إلا الله، ومما جاء لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر قوله تعالى: ﴿تؤمنون بالله ورسوله﴾^(٣) [الصف: ١١] معناه: آمنوا بالله.

وفيه وجه رابع: وهو أن يكون جواب قسم؛ لأن [معنى]^(٤) أخذنا ميثاق بني إسرائيل، أي: [استحلفناهم]^(٥)، فيكون «لا تعبدون» جواب القسم، ويكون في الكلام إضمار القول، التقدير: أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله^(٦)، وقلنا لهم: أحسنوا بالوالدين إحساناً^(٧).

وأما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب، وهي حكاية حال الخطاب في وقته. وكان أبو عمرو يحتج لهذه القراءة بقوله تعالى: ﴿وقولوا للناس حسناً﴾ [البقرة: ٨٣]، ويقول: قد دلت المخاطبة على التاء^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾ [البقرة: ٨٣] بالفتح: الأخوان.

- ١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١/٣٠٧، ٣٠٨.
- ٢ - انظر: شرح ابن عقيل: ١/٧٨، ٧٩.
- ٣ - انظر: روح المعاني: ١٤/٨٩، وزاد المسير: ٨/٢٥٤.
- ٤ - كان في جميع النسخ: «معناه»، وصحح كما تراه.
- ٥ - كان في جميع النسخ: «استحلفهم»، وصحح كما تراه.
- ٦ - التقدير المفترض بعد إضمار القول: قلنا لهم لا تعبدون إلا الله.
- ٧ - انظر في الأوجه المتقدمة: الإملاء: ١/٤٦، ٤٧، والبيان: ١/٨٣، ٨٤، والمحزر الوجيز: ١/٢٧٦، ٢٧٧.
- ٨ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٢، والكشف: ١/٢٤٩. أما استدلال أبي عمرو خاصة بهذه الآية فلم أقف عليه.

قال الشارح: تحريره أن تقول: قرأ الأخوان ﴿حَسَنًا﴾ بفتح الحاء والسين^(١). وجميع ما اتفق عليه الأخوان مائة موضع و[أربعة]^(٢) وعشرون موضعاً، ولهذا الاتفاق كله سُمياً: الأخوان.

ذكر صاحب المصباح عن الكسائي: ﴿حَسَنًا﴾ و﴿حُسْنًا﴾^(٣). وذكر أيضاً عن المفضل^(٤) عن عاصم أنه قرأ: ﴿حَسَنًا﴾ مثل الأخوين^(٥)، وكذلك ذكره صاحب التذكرة عنه^(٦).

الباقون: ﴿حُسْنًا﴾ بضم الحاء وإسكان السين^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿حَسَنًا﴾ فهو نعتٌ لمصدر محذوف، التقدير: قولوا للناس قولاً حَسَنًا^(٨).

وأما علة من قرأ ﴿حُسْنًا﴾ فهو مصدر، كالكُفْر والشُّكْر. وقيل: هو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: قولاً ذا حُسْنٍ^(٩). وقيل: بل الحُسْنُ والحَسَنُ لغتان، كالرُّشْد والرُّشْد، والبُخْل والبُخْل^(١٠)، وحُسْنًا بالإسكان لغة تميم، وحُسْنًا بضمين لغة أهل الحجاز^(١١).

١ - انظر: التيسير: ص ٧٤، والمبسوط في القراءات لابن مهران الأصبهاني: ص ١١٩، والنشر: ٢/٢١٨.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - ف ﴿حَسَنًا﴾ من رواية غير الشيرازي عنه، والشيرازي عنه: ﴿حُسْنًا﴾. انظر: المصباح: ورقة ٢٨٤، ٢٨٥.

٤ - هو المفضل بن محمد بن إبراهيم الضبي الكوفي، أبو محمد كان من جلة أصحاب عاصم، وقد شدَّ عنه بأحرف، أخذ عنه التلاوة الكسائي وأبو زيد الأنصاري وجبلة بن مالك البصري وغيرهم، توفي سنة ثمان وستين ومائة. انظر: الغاية: ٢/٣٠٧، والمعرفة: ١/١٣١.

٥ - انظر: المصباح: ورقة: ٢٨٤، ٢٨٥.

٦ - انظر: التذكرة: ٢/٣١٦.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٢، ١٧٣.

٩ - وهذا القول مفرَّع على الأول، انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٨٤، والحجة لأبي علي: ٢/١٢٧، وشرح الهداية: ١/١٧٣، والموضح: ١/٢٨٦.

١٠ - وهذا رأي الأخفش. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، وانظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٣٠٨، ٣٠٩.

١١ - وهو ذات الحكم المتقدم في ﴿هزأ﴾ لأن حُسْن اسم مضموم الأول على ثلاثة أحرف.

وكذا قراءة زيد بن ثابت^(١)، وتفسيره: وقولوا للناس صدقاً وحقاً في أمر محمد كما عندكم في التوراة^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥] بالتخفيف: الكوفيون، وكذلك ﴿تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤] في التحريم».

قال الشارح: تحريره أن يقول: بتخفيف الظاء الكوفيون. الباقون: بتشديدها^(٣).

ذكر صاحب المحتوى عن الجعفي^(٤) عن أبي عمرو: «﴿تَظَهَّرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ بتشديد الظاء والهاء من غير ألف^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ تظاهرون بالتخفيف فالأصل عنده: تتظاهرون، بتاءين، فحذفت إحدى التاءين للتخفيف، واختلف في المحذوفة: هل هي الأولى أو الثانية؟^(٦) [أ/٣٩].

فعند سيويه أنها الثانية؛ لأن الأولى تدل على المضارعة، فلو حذفت لذهبت دلالتها^(٧). وقال الكوفيون: التاء الأولى هي المحذوفة؛ لأنها زائدة^(٨).

١ - لم أرَ فيما اطّلت عليه نسبتها له، وإنما تنسب إليه قراءة ﴿حَسَنًا﴾ انظر: تفسير الشوكاني: ٩١/١. وقراءة ﴿حُسْنًا﴾ تنسب لعطاء بن أبي رباح وعيسى بن عمر، انظر: البحر المحيط: ٢٨٤/١، ٢٨٥، ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

٢ - هذا مروى عن ابن جريج. انظر: تفسير القرطبي: ١٣/٢.

٣ - انظر: التيسير: ص ٧٤، وجامع البيان للداني: ورقة: ١٧٣، والنشر: ٢١٨/٢.

٤ - هو الحسين بن علي بن فتح الإمام، أبو عبد الله الجعفي مولاهم، قرأ على حمزة وشعبة وأبي عمرو، وقرأ عليه أيوب بن المتوكل، وروى عنه القراءة خلاد وهارون بن حاتم وغيرهم، مات سنة ثلاث ومائتين. انظر: الغاية: ٢٤٧/١، والمعرفة: ١٦٤/١.

٥ - لم أطلع على هذه الرواية عن الجعفي، وهي مروية عن عبد الوارث من طريق إسحاق بن إسرائيل، انظر: الكامل للذهلي: ورقة ٣١٩. وأوردها ابن عطية في المحرر الوجيز عن أبي عمرو، دون أن ينص على من رواها عنه، انظر: المحرر الوجيز: ٢٨٢/١. ولم يذكر هذه الرواية ابن الجزري في النشر.

٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٣٤/٢، ١٣٥، وشرح الهداية: ١٧٣/١.

٧ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٣٥/٢، والكتاب: ٤٧٦/٤، والكشف: ٢٥٠/١، ٢٥١.

٨ - انظر: الكشف: ٢٥١/١.

وأما من قرأ بالتشديد فإنه أدغم التاء الثانية في الظاء، وقوّى الإدغام قرب مخرجهما^(١)، ومعنى ﴿تظاهرون﴾: تتعاونون على أهل ملتكم بالمعصية والظلم^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أسرى﴾ [البقرة: ٨٥] على وزن فعلى: حمزة. الباقون على فعلى^(٣)، وأماله الباقون وأبو عمرو^(٤).

قال الشارح:

التعليل: أما علة من قرأ ﴿أسرى﴾ فهو جمع أسير، جمع على أسرى، مثل: جريح وجرحى، وقتيل وقتلى، وما كان على فعيل فهو يجمع على فعلى.

وأما علة من قرأ ﴿أسارى﴾ فهو جمع أسارى شبه بكسلان وكسالى، ووجه المشابهة بينهما أن الكسلان لما كان كسله يجنبه عن التصرف والحركة، والأسير يجنبه أسره ووثاقه عن التصرف، فلما أشبهه جمع كما جمع^(٥).

وحكى عن أبي عمرو أنه فرق بين الأسرى والأسارى، فقال: الأسرى: ما كان في أيديهم عند الأخذ، فإذا تمادى ذلك وطالت مدته سُموا: أسارى^(٦). وحكى عن أبي

١ - انظر: معاني القراءات: ص ٥٥، والموضح: ٢٨٨/١.

٢ - فمعنى التظاهر: التعاون. انظر: تفسير القرطبي: ١٦٦/٢، والمحرر الوجيز: ٢٨٢/١. وتفسير الإثم بالمعصية، والعدوان بالظلم، تفسير مقاتل، انظر: زاد المسير: ١١١/١.

٣ - أي: ﴿أسارى﴾. انظر: التيسير: ص ٧٤، والسبعة: ص ١٦٤، والنشر: ٢١٨/٢.

٤ - تحريه أن يقال: أماله أبو عمرو والكسائي (أي: أماله الباقون ممن تقدم عنهم الإمالة). وبالتقليل ورش، وقد أمال حمزة: ﴿أسرى﴾ أيضاً، انظر: التيسير: ص ٤٦، ٤٧، والكافي: ص ٤٢، ٤٣، والنشر: ٥١، ٤٠، ٣٥/٢.

٥ - انظر: شرح الهداية: ١٧٣/١، ١٧٤، والكشف: ٢٥٢، ٢٥١/١.

٦ - روى نحو هذا عنه الأصمعي، قال: «الأسارى ما شدوا، والأسرى في أيديهم إلا أنهم لم يشدوا».

انظر: زاد المسير: ١١١/١. فشدهم للأسارى إيدان منهم بالتمادى، وطول المدة، والله أعلم.

عبيدة^(١) أنه قال: ما كان في أيديهم فهم الأسارى^(٢)، وما كان مستأسراً^(٣) فهم الأسرى^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿تفادوهم﴾» [البقرة: ٨٥] بالألف نافع وعاصم والكسائي. قال الشارح: تحريره أن تقول: «﴿تفادوهم﴾» بضم التاء وفتح الفاء وألف [بعد]^(٥) الفاء^(٦).

ذكر صاحب المصباح عن أبي عمرو تفادوهم مثل نافع ومن تابعه^(٧).

الباقون: «﴿تفدوهم﴾» بفتح التاء وإسكان الفاء من غير ألف^(٨). وروى أيضاً صاحب المصباح عن أبان عن عاصم «﴿تفدوهم﴾» كالجماعة^(٩)، ولم يتفق^(١٠) نافع وعاصم والكسائي إلا في هذا الموضع فقط.

١ - هو معمر بن المثنى التميمي، كان من أجمع الناس للعلم، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها، صنّف بحاز القرآن، وأيام العرب، ومعاني القرآن، مات سنة ثمان - أو تسع - عشرة ومائتين. انظر: بغية الوعاة: ٢/٢٩٤، وطبقات النحويين للزبيدي: ص ١٧٥.

٢ - أي: ما وقع في أيديهم أسراً قهراً.

٣ - طالباً للأسر من الأعداء استسلاماً. والله أعلم.

٤ - وقد حكى أبو عبيدة هذا القول عن أبي عمرو. انظر: تفسير القرطبي: ١٦/٢، والدر المصون للسمين الحلبي: ١/٤٨١، ٤٨٢. وقال القرطبي: «ولا يعرف أهل اللغة ما قاله أبو عمرو، وإنما هو كما تقول: سكارى وسكرى».

٥ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «بعدها».

٦ - انظر: التيسير: ص ٧٤، والمبسوط: ص ١١٩، والنشر: ٢/٢١٨.

٧ - وذلك من رواية اللؤلؤي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٢٨٥.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٥.

١٠ - أي: لم ينفردوا بالاتفاق دون السبعة.

التعليل: أما علة من قرأ ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ بالألف فهو على بابه؛ لأنه من باب المفاعلة التي لا تكون إلا من اثنين، وذلك أن الذي في يده الأسير يطلقه^(١)، وربّ الأسير يعطى المال، فهو من اثنين.

وأما علة من قرأ ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ فهو أيضاً مثل ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ لأن ربّ الأسير يعطى المال، والذي في يده الأسير يطلقه كما قلنا.

وقد فرّق بين القراءتين قومٌ فقالوا: فداه: إذا أعطى الفداء، وفاداه إذا أعطى به أسيراً مثله من غير مال، يقولون: كان فلانٌ أسيراً ففاديته بأسيرٍ مثله، ويقوي هذا القول قول الشاعر^(٢):

وَلَكِنِّي فَادَيْتُ أُمَّي بَعْدَمَا

عَلَا الرَّأْسَ مِنْهَا كِبْرَةٌ وَمَشِيْبُ

بَعْبِدِينَ مِنْ صَبِيَيْنِ لَمْ يَكُ فِيهِمَا

لَيْنَ عُرْضًا لِلنَّاطِرِينَ مَعْيِبُ

وقيل: معنى فديتهم: خلّصتهم من الأسر، كقوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾^(٣) [الصفّات: ١٠٧].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿عَمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥] بالياء: الحرميان وأبو بكر، بعده ﴿أُولَئِكَ﴾^(٤).

قال الشارح [٣٩/ب]: ذكر صاحب المصباح عن الشنبوذي^(٥) عن الكسائي أنه قرأ بالياء مثل الحرميين وأبي بكر^(٦).

١ - انظر في معناه: شرح الهداية: ١٧٤/١.

٢ - هذا البيت ينسب لشاعر اسمه نُصَيْب، انظر: اللسان: ١٥٠/١٥، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٦.

وانظر في البيتين: الدر المصون: ٤٨٣/١، وكنز المعاني للجعيري: ورقة ١٣٦/أ.

٣ - انظر: كنز المعاني للجعيري: ورقة ١٣٦/أ، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٦.

٤ - انظر: التيسير: ص ٧٤، وغاية الاختصار: ٤١٢/٢، والنشر: ٢١٨/٢.

٥ - هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الفرج الشنبوذي، غلام ابن شنبوذ، قرأ عليه وعلى ابن مجاهد

وإبراهيم (نفظويه) وغيرهم، وقرأ على الشنبوذي الهيثم بن أحمد الصباغ ومحمد بن ياسين وأبو علي

الأهوازي وغيرهم، مات سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة. انظر: الغاية: ٥٠٠/٢، والمعرفة: ٣٣٣/١.

٦ - انظر: الدر المصون: ٤٨٣/١، وكنز المعاني للجعيري: ورقة ١٣٦/أ.

الباقون: ﴿عما تعملون﴾ بالتاء^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، ويقوّيه أن قبله: ﴿ويوم القيامة يردّون إلى أشد العذاب﴾^(٢) [البقرة: ٨٥]، فهو أشبه بما قبله.

وأما^(٣) من قرأ بالتاء فهو على الخطاب، ويقوّي الخطاب أن قبله أيضاً: ﴿فما جزاء من يفعل ذلك منكم﴾^(٤) [البقرة: ٨٥]، على الخطاب، فهو أشبه^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بروح القدس﴾ [البقرة: ٨٧] ساكنة الدال: ابن كثير^(٦).

قال الشارح: وحكى صاحب المحتوى ﴿القدوس﴾ بالواو^(٧).

الباقون: ﴿القدس﴾ بإسكان الدال من غير واو^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بضم الدال فهو على الأصل، وهي لغة أهل الحجاز.

وأما علة من قرأ ﴿القدس﴾ فهو تخفيف من القدس، وهي لغة تميم، وكذا عادة

العرب، يطلبون بذلك التخفيف^(٩).

و[روح]^(١٠) (القدس)^(١١): جبريل. والقدس في اللغة: الطهارة^(١٢).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - وما هو مثله مما جاء على لفظ الغيبة.

٣ - وقع في (ب) و(ج): «علة»، بعد «وأما».

٤ - وما هو مثله مما جاء على لفظ الخطاب.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٥، والكشف: ٢٥٢/١، ٢٥٣.

٦ - انظر: التلخيص: ص ٢١١، واليسير: ص ٧٤، والنشر: ٢/٢١٦.

٧ - هذه القراءة أوردها ابن عطية عن أبي حيوة. انظر: المحرر الوجيز: ١/٢٨٦. ولم يذكرها ابن الجزري في النشر.

٨ - هذا سهو من المؤلف، إنما قراءة السابقين بالضم في الدال. انظر: التيسير: ص ٧٤، والسبعة: ص ١٦٤،

والنشر: ٢/٢١٥. وعبارة التيسير والسبعة: «بالثقل» بدل الضم، والثقل معناه: الضم، ويؤيده ما ذكر في النشر.

٩ - لأنه كحكم ﴿هزأ﴾ ونحوها. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، ١٠٥، ١٠٦.

١٠ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «وروي».

١١ - سقط من (ج).

١٢ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٤، ١٧٥.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «يُنزَلُ» و«تُنزَلُ» و«نُنزَلُ» بالإسكان في ذلك كله حيث وقع: ابن كثير وأبو عمرو، وخالف أبو عمرو أصله في الأنعام ﴿قادر على أن ينزل آية﴾ [الأنعام: ٣٧] فشدده لا غير، وخالف ابن كثير أصله في موضعين: ﴿وننزل من القرآن﴾ [الإسراء: ٨٢] و﴿حتى تنزل علينا﴾ [الإسراء: ٩٣] في سبحان، فشددهما لا غير، ولا خلاف في تشديد الذي في الحجر^(١).

قال الشارح: ضابط هذا أن يقول: يُنزل وتُنزل ونُنزل إذا كان فعلاً مستقبلاً مضموم الأول^(٢).

وقول صاحب الكتاب: «وخالف أبو عمرو أصله في الأنعام»، ذكر صاحب المصباح عن [يونس بن حبيب]^(٣) عن أبي عمرو أنه خففه مثل ابن كثير، ولم يستثن شيئاً^(٤)، فعلى هذا يكون أبو عمرو يخفف الباب كله^(٥).

التعليل: التشديد والتخفيف في هذا لغتان مستعملتان، قد نزل بهما القرآن، قال الله تعالى: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب﴾ [آل عمران: ٧]، فمستقبله يُنزل، وقال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر﴾ [النحل: ٤٤]، فمستقبل هذا أيضاً نُنزل، فهذا كله يقوي التخفيف. وأما التشديد فنحو قوله تعالى: ﴿ما نزل الله بها من سلطان﴾ [الأعراف: ٧١]، فمستقبل هذا يُنزل، وقال [الله]^(٦) تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾ [الحجر: ٩]، فمستقبله نُنزل بالتشديد^(٧). وقد يكون التشديد للتكرير والتكثير^(٨)، ويقوي هذا القول إجماعهم

١ - انظر: التيسير: ص ٧٥، والكافي: ص ٦٢، والنشر: ٢/٢١٨، ٢١٩.

٢ - هذه عبارة الداني في التيسير: ص ٧٥.

٣ - كان في جميع النسخ: «عن ابن حبيب عن يونس»، وضح كما تراه.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٥، ٢٨٦.

٥ - من هذه الرواية خاصة.

٦ - زيادة من (ج).

٧ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٥.

٨ - انظر: التيسير: ص ٧٥.

على تشديد الذي في الحجر: ﴿وما نزلّه إلا بقدر معلوم﴾ [الحجر: ٢١]؛ لأن التكرير والتكثير فيه ظاهر، لقوله: ﴿وإن من شيء﴾^(١) [الحجر: ٢١]. وأنزل في القرآن أكثر من نزل، وبذلك كان محتج أبو عمرو لقراءته بالتخفيف، مع صحة الرواية^(٢).

فإن قلت: لم شدّد أبو عمرو قوله تعالى في الأنعام: ﴿قادر على أن ينزل آية﴾ ومذهبه التخفيف؟

فالجواب: أن الذي حمّله على ذلك أن قبله تشديداً، وهو قوله: ﴿لولا نزل عليه﴾ [٤٠/أ] آية من ربه﴾ [الأنعام: ٣٧]، وتشديده إجماع، فشدد ليتشاكل الكلام ويتناسب، مع صحة الرواية وثبوتها^(٣).

وعلة مخالفة ابن كثير أيضاً أصله في الموضعين من سبحان وهما قوله [تعالى]^(٤): ﴿وننزل من القرآن﴾ و﴿حتى تنزل علينا﴾، فلأن القرآن إنما (أنزل)^(٥) مفرقاً شيئاً بعد شيء، مُنَجِّماً في كل وقت أو في كل واقعة، وهذا كله يدل على التكثير والتكرير^(٦).

وأما أبو عمرو فلم يعوّل على هذه العلة ومضى على أصله فيهما.

وقد خالف الأخوان أصليهما في موضعين: في لقمان والشورى، وهو قوله: ﴿ينزل الغيث﴾^(٧) [لقمان: ٣٤]. ذكر صاحب هذا الكتاب [ذلك]^(٨) في سورتيهما، ونحن نذكر تعليلهما ههنا وإنما خالفا أصليهما في هذين الموضعين فحفظا فيهما دون غيرهما؛ لأن أكثر ما جاء في ذكر الغيث جاء على أنزل، كقوله تعالى: ﴿وأنزلنا من السماء ماء

١ - فقوله: ﴿وإن من شيء﴾ يدل على الكثرة، وكونه ينزل من عند الله متفرقاً شيئاً بعد شيء يدل على التكرير، فحسُنْ بذلك مجيئه على: فَعَلَّ، انظر: شرح الهداية: ١/١٧٦.

٢ - يلمح لهذا ظاهر كلام مكي في الكشف. انظر: الكشف: ١/٢٥٣.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦، وشرح الهداية: ١/١٧٥، ١٧٦.

٤ - زيادة من (ج).

٥ - في (ب) و(ج): «نزل».

٦ - انظر: الكشف: ١/٢٥٣، ٢٥٤.

٧ - انظر: التيسير: ص ٧٥، والكافي: ص ٦٢، والنشر: ٢/٢١٨، ٢١٩.

٨ - زيادة على جميع النسخ.

طهوراً ﴿الفرقان: ٤٨﴾ و﴿أنزل من السماء ماء﴾ [النحل: ١٠]، فمستقبل هذا يُنزل، فحففاً لذلك^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿جَبْرَيْل﴾ [البقرة: ٩٨] مثل جَبْرَعِيل: أبو بكر، ﴿جَبْرَيْل﴾ مثل جَبْرَعِيل: الأخوان، الباقون: ﴿جبريل﴾ بغير همز، إلا أن ابن كثير فتح الجيم، وكسرها الباقون^(٢).

قال الشارح: ذكر جماعة من المصنفين عن أبي بكر ﴿جَبْرَيْل﴾ مثل الأخوين^(٣). وقال صاحب الكتاب أيضاً: ﴿ميكال﴾ [البقرة: ٩٨] أبو عمرو وحفص، ﴿ميكائيل﴾ بالهمز نافع. الباقون: ﴿ميكائيل﴾ بياء [بعد] الهزمة^(٤).

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج أن ابن شنبوذ روى عن قنبل أنه قرأ مثل نافع: ﴿ميكائيل﴾^(٦)، وكذلك ذكر صاحب المصباح إلا أنه قال: (ذكر)^(٧) ابن شنبوذ وابن الصباح^(٨) عن قنبل مثل نافع^(٩).

التعليل: جبريل وميكائيل: اسمان أعجميان، فجميع ما فيهما من القراءات لغات استعملتها العرب فيهما حين نطقت بالأسماء الأعجمية، ولا اشتقاق لهما في العربية^(١٠).

١ - انظر: شرح الهداية: ١٧٦/١.

٢ - انظر: الإرشاد: ص ٢٩٩، والتيسير: ص ٧٥، والنشر: ٢١٩/٢.

٣ - وهي رواية العليمي عنه. انظر: المبهج: ص ٣٧٨، والمستير: ص ٤٦٢، والمصباح: ورقة ٢٨٦، والنشر: ٢١٩/٢.

٤ - هذا الصواب كما في (ب)، وكان في الأصل: «مثل»، وسقط من (ج).

٥ - انظر: الإقناع: ص ٣٧٥، والتيسير: ص ٧٥، والنشر: ٢١٩/٢.

٦ - انظر: المبهج: ص ٣٧٩.

٧ - في (ب) و(ج): «قرأ».

٨ - هو أبو عبد الله محمد بن عبدالعزيز بن الصباح، قرأ على قنبل وأبي ربيعة: محمد بن إسحاق بن أعين، وقرأ عليه علي بن محمد الحجازي، ومحمد بن زريق البلدي، وعبد الله بن الحسين السامري. انظر:

الغاية: ١٧٢/٢، والمعرفة: ٢٨٣/١.

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٦.

١٠ - إلا أن منها ما ألحق بكلام العرب، مثل: جبريل، فهو على وزن قنديل. انظر: شرح الهداية: ١٧٦/١،

والمحرم الوجيز: ٣٠٠/١.

وقد تلاعبت العرب^(١) بهذين الاسمين كثيراً، فقالت: جَبْرَالُ وَجَبْرَائِلُ^(٢) وَجَبْرَيْلُ^(٣) وَجَبْرَيْنُ^(٤)، وهو كثير، والمشهور منه ما قرأت به السبعة، وهو الذي نتكلم عليه، وذكر بعض المصنفين أن جَبْرُ معناه: عبد^(٥)، وإيل: اسم من أسماء الله عز وجل^(٦)، وأنكر ذلك بعض العلماء إنكاراً شديداً، وقال: لا نعرف في أسماء الله عز وجل إيلاً قط^(٧). وقد جاءت أشعار العرب كثيرة تقوي هذه القراءات المرويَات في السبعة، فما أنشدوه في جَبْرَيْلِ قول كعب بن مالك^(٨):

نُصِرْنَا فَمَا تُلْفَى لَنَا مِنْ كَتِيْبَةٍ مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَيْلُ إِمَامُهَا^(٩)

وأنشد [اليزيدي]^(١٠) حجةً لقراءة [أبي عمرو وحفص]^(١١):

- ١ - أي: لم يستقرُّوا على لفظ واحد فيهما، ونقل القاسمي عن ابن جني قال: «العرب إذا نطقت بالأعجمي خلطت فيه»، انظر: محاسن التأويل للقاسمي: ٢٠١/٢.
- ٢ - وهي قراءة عكرمة، ولم يذكرها ابن الجزري في النشر.
- ٣ - وهي القراءة المتقدمة لابن كثير.
- ٤ - انظر في اللغات المتقدمة: تفسير القرطبي: ٢٧/٢، وزاد المسير: ١١٧/١، ١١٨، والمحرم الوجيز: ٣٠٠/١.
- ٥ - وقع في جميع النسخ زيادة لفظ الجلالة «الله» بعد «عبد»، وصححت كما تراه.
- ٦ - وهذا القول قول ابن عباس، وليس له من المفسرين مخالف. انظر: تفسير الطبري: ٣٤٦/١، ٣٤٧، وتفسير ابن كثير: ١٢٤/١، ١٢٥، وتفسير النكت والعيون للماردي: ١٤٠/١. ففي قول الشارح: «بعض المصنفين» بُعد.
- ٧ - نسب هذا القول الفخر الرازي في تفسيره لأبي علي السوسي، انظر: تفسير الفخر الرازي: ١٩٦/٣. وهذا تعجُّلٌ في الحكم، لأن المقصود أن «إيل» معناه: الله، في العبرانية، ونحن نعلم من العربية أن «الله» اسم للمعبود بحق سبحانه وتعالى، فالقضية إذاً قضية ترجمة، وليست في إثبات اسم جديد لله تعالى.
- ٨ - هو كعب بن مالك بن أبي كعب الخزرجي، شاعر رسول الله ﷺ، وأحد السبعين الذين بايعوا بالعقبة، مات -رضي الله عنه وأرضاه- في خلافة علي رضي الله عنه. انظر: تجريد أسماء الصحابة للذهبي: ٣٣٣/٢، ومعجم الشعراء للمرزباني: ص ٣٤٢.
- ٩ - انظر في نسبة البيت لكعب: كنز المعاني: ورقة ١٣٧/ب، والبيت يُنسب لحسان كما في البحر المحيط: ٣١٨/١، وروح المعاني: ٣٣٢/١. وانظر في البيت: تفسير القرطبي: ٢٧/٢، والحجة لأبي علي: ١٦٨/٢.
- ١٠ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «اليزي».
- ١١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «أبي حفص وعمرو».

فِيهِ مَعَ النَّصْرِ جَبْرِئِيلَ وَمِيكَالَ^(١)

وَيَوْمَ بَدَرَ لَقِينَاكُمْ لَنَا مَدَدٌ

وَأَنشُدُ الْأَخْفَشَ الدَّمِشْقِيَّ^(٢) فِي مِثْلِ ذَلِكَ:

مُؤَيَّدَاتٍ بِمِيكَالٍ وَجَبْرِئِيلَ^(٣)

أَنْتَ الَّذِي جِئْتَ بِالرَّايَاتِ نَاشِرَهَا

[٤٠/ب] وَأَنشُدُ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي الْمُنْتَخَبِ^(٤):

وَجَبْرِئِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالًا^(٥)

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ

وَأَنشَدُوا لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ^(٦):

وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ^(٧)

وَجَبْرِئِيلَ رَسُولَ اللَّهِ فِينَا

مَسْأَلَةٌ:

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: «﴿وَلَكِنْ﴾ بِكَسْرِ النُّونِ وَتَخْفِيفِهَا ﴿الشَّيَاطِينِ﴾» [البقرة: ١٠٢]

بِالرَّفْعِ: ابْنُ عَامِرٍ وَالْأَخْوَانُ.

قَالَ الشَّارِحُ: الْبَاقُونَ: بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَفَتْحِهَا، وَنَسَبِ الْأَسْمَاءِ^(٨) بَعْدَهَا^(٩).

١ - الْبَيْتُ يُنْسَبُ لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ كَمَا فِي اللِّسَانِ: ٢٩٠/١٥، وَيُنْسَبُ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَمَا فِي تَفْسِيرِ

الْقُرْطُبِيِّ: ٢٨، ٢٧/٢، وَالْحِجَّةُ لِأَبِي عَلِيٍّ: ١٦٨/٢.

٢ - هُوَ هَارُونَ بْنُ مُوسَى الْأَخْفَشِ الدَّمِشْقِيِّ، الْقَارِئِ النَّحْوِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، خَاتَمَةُ الْأَخْفَشِيِّينَ، كَانَ قِيَمًا

بِالْقِرَاءَةِ السَّبْعِ، عَارِفًا بِالتَّفْسِيرِ وَالنَّحْوِ، لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ فِي الْقِرَاءَاتِ وَالْعَرَبِيَّةِ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ

وَمِائَتَيْنِ. انظُرْ: الْأَعْلَامُ: ٦٣/١، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٣٢٠/٢.

٣ - لَمْ أَقْفِ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ.

٤ - لَمْ أَعْرِفِ الْمُؤَلِّفَ، وَلَمْ أَطَّلِعْ عَلَى الْكِتَابِ.

٥ - الْبَيْتُ يُنْسَبُ لَجَرِيرِ كَمَا فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ: ٣٤٦/١، وَزَادَ الْمَسِيرُ: ١١٨/١.

٦ - هُوَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذَرِ بْنِ حِرَامِ الْخَزْرَجِيِّ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، عَاشَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، ذُبَّ عَنْ

الْإِسْلَامِ بِشِعْرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعُمِّرَ طَوِيلًا، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَلَهُ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً. انظُرْ:

تَجْرِيدُ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ: ١٢٩/١، وَمَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ لِلْمَرْزُبَانِيِّ: ص ٣٤٢.

٧ - انظُرْ فِي نِسْبَةِ الْبَيْتِ: الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ٣١٨/١، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: ٢٧/١.

٨ - أَيُّ الشَّيَاطِينِ.

٩ - انظُرْ: التِّيْسِيرُ: ص ٧٥، وَالْغَايَةُ: ص ١٠٥، وَالنَّشْءُ: ٢١٩/٢.

التعليل: أما علة من خُفِّ فإنه أبطل عمل لكن، لأنه إنما كان يعملها لأنها مشددة تشبه الفعل، فهي تعمل كما يعمل الفعل، فلما بطلت المشابهة التي بينها وبين الفعل ارتفع ما بعدها بالابتداء، فتكون ﴿الشياطين﴾ مرفوعة بالابتداء، وما بعدها خبرها^(١)، ولكن حينئذٍ من حروف الابتداء^(٢)، وكذلك ﴿ولكن الله قتلهم﴾ [الأنفال: ١٧] ﴿ولكن الله رمى﴾ [الأنفال: ١٧] ﴿ولكن الناس أنفسهم يظلمون﴾^(٣) [يونس: ٤٤].

وأما علة من قرأ بالتشديد والنصب من ﴿ولكن الشياطين﴾ فإنه جاء به على الأصل^(٤)، ويكون لكن حرفاً ينصب الاسم ويرفع الخبر، و﴿كفروا﴾ في موضع الخبر، ويُقوَّى قراءة التشديد أن معها الواو^(٥)، قال الفراء: إذا خُفِّت لكن كانت بمعنى بل، هذا إذا لم تكن معها الواو، فإن كانت معها الواو بُعدت عن شبه بل، فالواو تقوَّى التشديد فيها^(٦). ولكن حرف استدراك^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ما ننسخ﴾ [البقرة: ١٠٦] بالضم ابن عامر».

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿ننسخ﴾ بضم النون مع كسر السين^(٨). قال صاحب الروضة: «قرأ ابن ذكوان من جميع طرقه: ﴿ما ننسخ﴾»، ثم قال: «وقد اختلف عن هشام في هذه المسألة»^(٩).

- ١ - في محل رفع، انظر: الموضح: ٢٩٤/١.
- ٢ - بمعنى أنه يُبتدأ بما بعده. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٨٦.
- ٣ - فقرأ ابن عامر وحمة والكسائي الموضعين في الأنفال، بالتخفيف والرفع، وقرأ حمزة والكسائي موضع يونس بالتخفيف والرفع. انظر: النشر: ٢١٩/٢.
- ٤ - انظر: الكشف: ٢٥٧/١.
- ٥ - انظر: شرح الهداية: ١٧٧/١.
- ٦ - لأن الواو لا تصلح مع بل كما قال الفراء. انظر في معنى الكلام: معاني القرآن للفراء: ٤٦٥/١.
- ٧ - ولا تعمل إذا خُفِّت، انظر: مختار الصحاح: ص ٦٠٣، ٦٠٤.
- ٨ - انظر: التيسير: ص ٧٦، والمنتهى: ص ٢٥٩، والنشر: ٢١٩/٢.
- ٩ - انظر: الروضة: ورقة ١٩٧.

وقال صاحب المبهج^(١) وصاحب المصباح: قرأ ابن عامر إلا الداجوني عن هشام:
﴿مان نُنسخ﴾ بضم النون^(٢).

الباقون: ﴿نُنسخ﴾ بفتح النون والسين^(٣).

التعليل: أما علة قراءة ابن عامر، فقد نقل عن جماعة منهم أحمد بن يحيى^(٤) وأبو عبيد^(٥): ﴿ما نُنسخ﴾ أي: ما ننسخك يا محمد، فيكون ذلك من: نسخت الكتاب وأنسخته غيري، فعلى هذا يتعدى لمفعولين، فالمفعول الأول منهما محذوف، وهو الكاف في ننسخك، والمفعول الثاني: مِنْ آية، ويكون النسخ على هذا من اللوح المحفوظ، أو من الذكر الذي نسخت منه جميع الكتب المنزلة^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿نُنسخ﴾ بالفتح، فلها تقديران، أحدهما: أن يكون معنى نُنسخ: نرفع تلاوتها وحكمها. والتقدير الثاني: أن يكون معناه نرفع حكمها والعمل بها، ونُبقي تلاوتها^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أو نَسأها﴾ بالفتح والهمز: ابن كثير وأبو عمرو.

١ - ص: ٣٨١.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٧.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - هو أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني مولا هم، العلامة المحدث، شيخ اللغة والعربية، وإمام الكوفيين فيهما، وهو المعروف بشعلب، صنف معاني القرآن، ومعاني الشعر، والقراءات، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. انظر: بغية الوعاة: ٣٩٦/١، وطبقات المفسرين للداوودي: ٩٦/١.

٥ - هو القاسم بن سلام، أبو عبيد البغدادي، الأديب الفقيه، صاحب التصانيف المشهورة، والعلوم المذكورة، صنف غريب القرآن، وغريب الحديث، والقراءات، ومعاني القرآن، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين. انظر: بغية الوعاة: ٣٧/٢، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢٥٣/٢. ولم أقف على القول منسوباً لهما، إلا أنه ورد في شرح الهداية: ١٧٧/١ ما يوافقه دون نسبة.

٦ - انظر فيما تقدم: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٨٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٩، وشرح الهداية: ١٧٧/١.

٧ - انظر: شرح الهداية: ١٧٨/١، والكشف: ٢٥٧/١، ٢٥٨.

قال الشارح: تحريره أن تقول [أ/٤١]: بفتح النون الأولى وفتح السين وبعدها همزة ساكنة^(١). ذكر صاحب المصباح عن أبان عن عاصم: ﴿نَسَّأَهَا﴾ مثل ابن كثير وأبي عمرو^(٢).

الباقون: بضم النون الأولى وكسر السين من غير همز^(٣).

التعليل: أما علة من قرأها^(٤) بالفتح والهمز فله تقديران، أحدهما: أن يكون معناه: نؤخرها^(٥)، أي: نؤخر نزولها من اللوح المحفوظ. والتقدير الثاني: أن يكون معنى نؤخرها: نرفعها بعد نزولها، فلا يُعمل بها، ولا تتلى، فيكون ذلك تأخيراً لها. وقيل: نَسَّأَهَا: نبقي تلاوتها ونرفع حكمها، فنؤخره فلا يُعمل به^(٦).

وأما علة من قرأ ﴿نَسَّأَهَا﴾ بغير همز (فله أيضاً تقديران، أحدهما: أن يكون نَسَّأَهَا من النسيان الذي هو ضدُّ الذُّكْر^(٧). والتقدير الثاني: أن يكون معنى نَسَّأَهَا: نتركها^(٨)، وحقيقته: نأمركم بترك العمل بها^(٩)، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى﴾ [طه: ١٢٦] أي: تُتْرَك^(١٠)، يقال: نسيت الشيء، أي: تركته، وأنسيته أيضاً^(١١)، وأنشد ابن الأعرابي^(١٢) في ذلك:

١ - انظر: التيسير: ص ٧٦، والنشر: ٢/٢٢٠، والمهادي: ورقة ١٥/أ.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٧.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - في (ب) و(ج): «من قرأ: ﴿نَسَّأَهَا﴾».

٥ - انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى: ص ٤٩.

٦ - انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٢/١٧٨، ١٨٨، وشرح الهداية: ١/١٧٨.

٧ - انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ص ٤٩، والموضح: ١/٢٩٥.

٨ - سقط من (ج).

٩ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٨، والموضح: ١/٢٩٥.

١٠ - انظر: تفسير الجلالين: ص ٤١٨.

١١ - انظر: المفردات للراغب: ص ٤٩١.

١٢ - هو محمد بن زياد، أبو عبد الله الكوفي، الراوية النسابة العلامة، من مصنفاته: تاريخ القبائل، وال نوادر، مات سنة ثلاثين ومائتين. انظر: الأعلام: ٦/١٣١، وبغية الوعاة: ١/١٠٥.

إِنَّ عَلِيَّ عُقْبَةَ أَقْضِيهَا لست بناسيها ولا منسيها^(١)

معناه: لا تاركها، ولا أمراً بتركها^(٢). وقد تكلم الناس في هذا الموضع كلاماً كثيراً^(٣)، فلنقتصر منه على هذا المقدار.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**قالوا اتخذ الله**» [البقرة: ١١٦] بغير واو: ابن عامر.

قال الشارح: وتفرّد ابن عامر بإسقاط الواو في موضعين، أحدهما: هذا الموضع^(٤)، والثاني: في سورة الأعراف **«ما كنا لنهتدي»**^(٥) [الأعراف: ٤٣].

الباقون: **«وقالوا اتخذ الله ولداً»** بالواو^(٦)، **«وما كنا لنهتدي»** أيضاً بالواو^(٧).

التعليل: أما علة ابن عامر في إسقاط الواو في الموضعين فإنها هكذا مكتوبة في مصاحف أهل الشام بغير واو^(٨)، ويقوي قراءته أيضاً أن الجملة الثانية ملتبسة^(٩) بالجملة الأولى التي قبلها، وإذا كان ذلك فإسقاط الواو وإثباتها سواء. ووجه التباس الجملتين أن قوله تبارك وتعالى: **«ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه»** [البقرة: ١١٤] هو في حق الكفار، والجملة التي بعدها هي قوله: **«اتخذ الله ولداً»** هم أيضاً كفار^(١٠)،

١ - نسب هذا البيت ثعلب لابن الأعرابي. انظر: اللسان: ٣٢٣/١٥، والبيت في تفسير القرطبي: ٤٧/٢، والموضح: ٢٩٥/١.

٢ - انظر: الدر المصون: ٦٠/٢.

٣ - انظر فيه: تفسير القرطبي: ٤٧/٢، ٤٨، والحجة لأبي علي: ١٨٠/٢-٢٠٢.

٤ - انظر: التيسير: ص ٧٦، والإيضاح: ورقة ٢٢٢/أ، والنشر: ٢٢٠/٢.

٥ - انظر: التيسير: ص ١١٠، والميسوط: ص ١٨٠، والنشر: ٢٦٩/٢.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة الأولى.

٧ - انظر فيه مصادر قراءة موضع الأعراف.

٨ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والمقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني: ص ١٠٦، ١٠٧، والنشر: ٢٦٩، ٢٢٠/٢.

٩ - أي: مشتبهة. انظر: مختار الصحاح: ص ٥٩٠ بتصرف.

١٠ - فالذين بعدهم من جملتهم، وإذا التبتت الجملة الأولى بالثانية، جاز حذف الواو وإثباتها. انظر:

وقد جاء مثل هذا في كتاب الله، قال الله عز وجل: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] بغير واو، وقال فيما بعده: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامَنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] فجاء بالواو، فهذا كله يؤيد حذف الواو وإثباتها^(١).

وأما من أثبت الواو فعلته أيضاً ثبوتها في بقية المصاحف^(٢)، وأيضاً فإن الواو جاءت عاطفة جملة على جملة، فهو أحسن في النظم^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾» [البقرة: ١١٧] بالنصب: ابن عامر، ومثله في آل عمران والنحل ومريم، ويس والطول، تابعه الكسائي على الذي في النحل ويس فقط».

قال الشارح: الباقون: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالرفع [٤١/ب] في الستة^(٤).

التعليل: أما علة ابن عامر في نضبه المواضع الأربعة التي أحدها ههنا، والأول من آل عمران^(٥) ومريم والطول، أنه نصبه لأنه عنده جواب الأمر بالفاء، والأمر إذا كان جوابه بالفاء كان منصوباً^(٦)، كقول الشاعر^(٧):

يا ناقُ سيري عَنقاً فسيحاً
إلى سليمانَ فنستريحاً^(٨)

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٨، ١٧٩.

٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والمقنع: ص ١٠٦، ١٠٧، والنشر: ٢/٢٢٠.

٣ - انظر: معاني القراءات: ص ٦٠، والموضح: ١/٢٩٦.

٤ - انظر: التبصرة: ص ٤٢٨، ٤٢٩، والتيسير: ص ٧٦، والنشر: ٢/٢٢٠.

٥ - وهو قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ الحق من ربك ﴿فَهُوَ مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ قَوْلُهُ الْحَقُّ فِي الْأَنْعَامِ. أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فِي آلِ عِمْرَانَ فَهُوَ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ وَنَعْلَمُهُ، انظر: النشر: ٢/٢٢٠.

٦ - انظر: روح المعاني للألوسي: ١/٣٦٩، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٦٢.

٧ - البيت ينسب لأبي النجم العجلي. انظر: عدة السالك لمحمد محي الدين عبد الحميد: ٤/١٨٢.

٨ - البيت شاهد لوقوع جواب الأمر منصوباً. وانظر فيه: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٦٦، ٢٦٧، ومعاني القرآن للفراء: ١/٤٧٨.

وقد ضعّف النحويّون هذه القراءة، وقالوا: كُن ليس بأمر على الحقيقة. وإنما نصبه ابن عامر أتباعاً منه لزوايته التي رواها عن ثقافته، ولأن لفظه لفظ الأمر^(١). وأما علته في نصب الموضوعين اللذين في النحل ويس، فإنهما منصوبان بالعطف على ما قبلهما، أما الذي في النحل فهو قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [النحل: ٤٠]، فعطف عليه ﴿فِيَكُونُ﴾ بالفاء، وكذلك الذي في يس: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [يس: ٨٢]، فعطف عليه ﴿فِيَكُونُ﴾ فالفاء للعطف لا للجواب، وهذه العلة - أعني: العطف - تابعه الكسائي على نصبهما^(٢).

فإن قلت: لِمَ اختلف في هذه الستة ولم يختلف في الثلاثة المواضع الباقية التي لا خلاف فيها، وهي الثاني من آل عمران: ﴿فِيَكُونُ طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩]، (والثالث)^(٣) منها أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ الحق من ربك [آل عمران: ٥٩، ٦٠]، والموضع الثالث في الأنعام: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ [الأنعام: ٧٣]؟

١ - انظر: الإملاء: ٦٠/١، والحجة لأبني علي: ٢/٢٠٥، وشرح الهداية: ١٧٩/١، ١٨٠، والكشف: ٢٦٠، ٢٦١، والموضح: ١/٢٩٧. والحق أن هذا أمر لفظاً ومعنى، أما وجه اللفظ فلا إشكال فيه لكونه بكنّ الدالّ على صيغة الأمر. وأما وجه المعنى: فهو أن الله تعالى إذا أراد شيئاً من الأحداث التي قدرها وقضى كينونتها أمرها بأن تتحقّق وتظهر على مسرح الواقع، فتحدّث وتتحقّق. وقد قال مضعّفو هذه القراءة: إن النصب بالفاء في جواب الأمر حقّه أن يُنزل منزلة الشرط والجزاء، فإن صحّ فيه معنى الشرط والجزاء صحّ النصب فيه، فتقول: قم فأكرمك، أي: إن تقم أكرمك، قالوا: ولو قدرته فيما نحن فيه فقلت: إن يكن يكن، لم يكن مستقيماً. انظر: إبراز المعاني لأبني شامة: ٢/٣١٧. والحق أنه يصحّ أن يكون بمعنى الشرط، فكينونة الشيء معلقة على قول الله تعالى له: كُنْ، ويشهد لهذا سياق الآية، فإن سياقها في بيان عظمة الله تعالى، ونفاذ أمره في الكون، فحدوث الأشياء كلها أو انعدامها معلق على قول الله تعالى لها: كُنْ، فتحقّق إذاً معنى الشرط فيه، ويكون التقدير: إذا قال الله له كُنْ كَانَ. وبعد كلّ هذا فإنه لا ينبغي أن يُقال لما قُطِع بتواتره: ضعيف أو خطأ، بل يؤخذ على أنه وجه صحيح في لسان العرب الذي نزل القرآن به. والله تعالى أعلم.

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٠، ومشكل إعراب القرآن: ١/٤١٨، ٤٢٠.

٣ - في (ب) و(ج): «والثاني».

فالجواب: أما قوله تعالى: ﴿فَأَنْفَخَ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] فالفاء فيه للعطف^(١)، وهو معطوف على قوله: ﴿فَأَنْفَخَ فِيهِ﴾^(٢)، وليس ثمَّ شيء يُحْمَلُ عليه^(٣) النصب، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى^(٤)، فلهذه العلة لم يُخْتَلَفْ فيه.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] فقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ فعل مضارعٌ في اللفظ، وماضٍ في المعنى، والدليل على ذلك أن خلق آدم وعيسى قد تقدما، فيكون التقدير: قال له كن فكان^(٥)، والأمر إنما يكون بما يستقبل لا بما مضى^(٦)، فليس آدم وعيسى مما يُخْلَقَانِ الآن ولا فيما يُسْتَقْبَلُ، بل تقدم خلقهما، فلهذا لم يُخْتَلَفْ فيه في المشهور، إلا أن صاحب المحتوى عزا قراءة النصب إلى أمير المؤمنين على (بن أبي طالب)^(٧) - كرم الله وجهه - ومجاهد^(٨)، وهذا لا ينقض علينا الأصل.

وأما قوله [تعالى]^(٩) في سورة الأنعام: ﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ إنما لم يُخْتَلَفْ فيه أيضاً فيقرأ بالنصب؛ لأن المستقبل فيه^(١٠) أيضاً بمعنى الماضي، التقدير: ويوم قال كن فكان، فهو أيضاً مما قد مضى^(١١)، وقد ذكرنا أن الأمر لا يكون من الماضي، إنما

١ - انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحبي الدين الدرويشي: ٥١٥/١.

٢ - وهو مرفوع؛ لأنه معطوف على قوله تعالى: ﴿أَخْلَقْ﴾ وهو مرفوع؛ لأنه لم يتقدمه ناصب ولا جازم.

٣ - كان في الأصل قبل قوله: «النصب» كلمة: «اللفظ»، وحذفت تصحيحاً من (ب) و(ج).

٤ - فليس فيما تقدمه دلالة على الأمر لفظاً، ولا فيه معنى الأمر فينصب على أنه جواب له.

٥ - انظر في الجواب المذكور مختصراً: النشر: ٢٢٠/٢.

٦ - وذلك لأن الأمر: طلب إحداث شيء ما، وذلك لا يتصور إلا في المستقبل القريب أو البعيد، فالماضي قد انصرم ومضى، والحال بالنسبة لزمان فعل المأمور به يُعتبر ماضياً، فلا يتصور فيه ذلك أيضاً.

٧ - سقط من (ب) و(ج).

٨ - وهذا الوجه مروى عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر. انظر: كنز المعاني: ورقة ١٣٩/أ، ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

٩ - زيادة من (ج).

١٠ - وهو الإخبار عن الآخرة.

١١ - لأنه لما كان واقعاً لا محالة، أصبح كأنه قد كان وانقضى. ويؤيد ذلك أن كثيراً مما يذكر عن القيامة

يرد بلفظ الماضي، نحو: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ وانشقت السماء، ونحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرَ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، فلما كان الاستقبال هنا مشابهاً للماضي في

كون وقوعه متحققاً رُفِعَ الفعل. انظر في معنى ما تقدم: النشر: ٢٢٠/٢.

يكون من المستقبل، ومع هذا فهو لو قرئ لم يُنكر^(١)، لأن الاستقبال فيه حسن^(٢)،
والقراءة سنة متبعة^(٣).

وأما علة من قرأ بالرفع في المواضع الستة فرفعه على أحد ثلاث تقديرات: أحدها
[٤٢/أ]: أن يكون^(٤) عطفاً على موضع كُن، لأن معناه يكونه فيكون. والتقدير الثاني:
أن يكون قوله: ﴿فيكون﴾ في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون.
والتقدير الثالث: أن يكون معطوفاً على قوله: ﴿يقول﴾^(٥).

قال صاحب الكتاب: «﴿ولا تسأل﴾ [البقرة: ١١٩] في النهي: نافع».

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿ولا تسأل﴾ بفتح التاء، وحزم اللام.

الباقون: ﴿ولا تسأل﴾ بضمهما^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿ولا تسأل﴾ على النهي فله تقديران، أحدهما: أن يكون
على النهي كما ذكر صاحب هذا الكتاب، ويكون مجزوماً وعلامة جزمه سكون اللام^(٧).
والتقدير الثاني: أن يكون لفظه لفظ النهي، ومعناه تفخيم الأمر وتعظيمه، كما يقول
القائل: لا تسأل عن فلان، المعنى: أنه قد صار إلى أعظم ما تظنه به^(٨). ويقوي النهي ما

١ - وقد قرئ، فهي قراءة الحسن البصري. انظر: الإنحاف: ٤١٣/١، ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

٢ - ووجه الحسن فيه أن ذلك ماضٍ إلى الأبد، إذ نفاذ أمره سبحانه وتعالى لا يحد بزمن.

٣ - وهذا على فرض أنه قرئ بها في المتواتر.

٤ - وقع في (ج) زيادة قوله: «مثل عطفاً».

٥ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٠، والموضح: ١/٢٩٧.

٦ - انظر: التلخيص: ص ٢١٣، والتيسير: ص ٧٦، والنشر: ٢/٢٢١.

٧ - لأنه فعل مضارع مجزوم بلا الناهية. انظر: أوضح المسالك: ٤/١٧٩، والجمل في النحو للفرهيدي: ص ١٩٠.

٨ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٠، والموضح: ١/٢٩٧.

روي عن محمد بن كعب^(١) أن النبي ﷺ قال ذات يوم: «يا ليت شعري ما فعل أبواي»،
فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾، فما سأل عنهما حتى مات
ﷺ^(٢).

وأما علة من قرأ بالرفع، فله أيضاً تقديران أحدهما: أن يكون ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ في
موضع الحال، التقدير: أرسلناك غير مسئول عن أصحاب الجحيم. والثاني: أن يكون
مرفوعاً اللفظ والموضع على الاستئناف، ويكون التقدير: ولست تُسأل^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] ساكنة الراء: ابن كثير،
وكذلك: ﴿أَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿أَرْنَا﴾. أبو عمرو: بالاختلاس فيهما^(٤).

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير عن ابن كثير وأبي شعيب الإسكان، ثم قال:
وأبو عمر^(٥) عن يزيد بالاختلاس^(٦). وقال صاحب التجريد: إن السوسي روى عنه
الاختلاس والإسكان، وعن الدوري الاختلاس فقط^(٧). وذكر صاحب التذكرة الإسكان
عن السوسي، والاختلاس عن الدوري^(٨). وصاحب هذا الكتاب لم يذكر عن السوسي

١ - هو محمد بن كعب بن سليم، أبو حمزة القرظي، الكوفي ثم المدني، ولد سنة أربعين، وكان من حلفاء
الأوس، وكان أبوه كعب من سبي بني قريظة، سكن الكوفة ثم المدينة، وكان ثقة عالماً كثير الحديث
ورعاً، توفي سنة عشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب: ص ٥٠٤، والسير: ٦٥/٥.

٢ - انظر في تخريج هذا الأثر تفسير الطبري: ٤٠٩/١، وقال: «لا تقوم به حجة»، وتفسير ابن
كثير: ١٥٤/١، ١٥٥، وقال: «مُرسل»، والدر المنثور للسيوطي: ١١١/١، وقال: «هذا مرسل ضعيف
الإسناد»، وقد أورد صاحب شرح الهداية: ١٨١/١ وغيره الاحتجاج بهذا الأثر على قراءة الجزم، ولا
تقوم له حجة لعدم صحته.

٣ - انظر: الإملاء: ٦٠، ٦١، والتبيان: ١١٠/١، والموضح: ٢٩٨/١.

٤ - انظر: غاية الاختصار: ٤١٧/٢، والنشر: ٢٢٢/٢.

٥ - يعني: الدوري.

٦ - انظر: التيسير: ص ٧٦.

٧ - انظر: التجريد: ورقة ٢٢.

٨ - انظر: التذكرة: ٣٢٢/٢.

إسكاناً، إنما ذكر الاختلاس فقط عن أبي عمرو بكماله. وذكر صاحب الروضة عن جماعة من أصحاب أبي عمرو الإسكان مثل ابن كثير^(١).

التعليل: أصل أرنا: أرنا، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة، فصار: أرنا^(٢) كَفَخِذِ، ثم خفف لتوالي الحركات^(٣) ولا سيما [أن]^(٤) حركته حركة بناء، فهي أثقل من حركة الإعراب^(٥)، هذه علة من سکن، وكذلك من اختلس، فإنه أيضاً طلب التخفيف.

ومن أشبع الحركة في أرنا فإنه جاء به على الأصل، ولم يُراعِ ما راعاه غيره من الثقل^(٦)، ويُذكر الذي في السجدة ﴿[أرنا]^(٧) اللذين أضلانا﴾ [فصلت: ٢٩] في موضعه إن شاء الله [تعالى]^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامٍ﴾ [البقرة: ١٢٥] بفتح الخاء: نافع وابن عامر^(٩).

قال الشارح: جميع ما اتفق عليه نافع وابن عامر خمسة وثلاثون موضعاً، هذا أولها.

- ١ - وهم اليزيدي وشجاع وأوقية وأبو زيد الأنصاري. انظر: الروضة: ورقة ١٩٨.
- ٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، والمحرم الوجيز: ٣٥٩/١.
- ٣ - انظر: الكشف: ٢٤١/١.
- ٤ - زيادة على جميع النسخ.
- ٥ - وحركة البناء هنا هي الكسرة التي على الراء، وقد بُني على الكسر لاتصاله بنا الدالة على الفاعلين. وكون حركة البناء أثقل من حركة الإعراب، يشهد له أن حركات البناء لازمة لا تتغير. انظر: الأصول لابن السراج: ٤٥/١. فلا يمكن إزاحتها في جميع أحوال الكلمة الإعرابية، وذلك بخلاف حركة الإعراب التي تتغير تلقائياً حسب حال الكلمة الإعرابي، وهذا يدل على ثقل البناء، فما لا يمكن إزاحته ثقیل ولا شبك.
- ٦ - انظر: شرح الهداية: ١٦٨/١.
- ٧ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٨ - زيادة من (ج).
- ٩ - انظر: التيسير: ص ٧٦، والسبعة: ص ١٧٠، والنشر: ٢٢٢/٢.

ذكر صاحب المصباح عن أبان عن عاصم أنه [٤٢/ب] قرأ مثل نافع وابن عامر^(١).

الباقون: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بكسر الخاء^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء، فهو على الخبر، أخبرنا الله عز وجل أن الناس المذكورين اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، فهي عامة فيهم وفينا، ويكون معطوفاً على قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ﴾ [البقرة: ١٢٥] فيكون عطف خبر على خبر^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بكسر الخاء فهو على الأمر^(٤)، ويقوي الأمر فيه ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، أفلا نتخذ من مقام إبراهيم مصلى؟ فنزل: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(٥)، والقراءتان جيدتان قويتان.

التفسير: مقام إبراهيم: هو الحجر الذي كان إبراهيم يقوم عليه^(٦)، وفيه أثر قدميه^(٧)، وقال ابن عباس: مقام إبراهيم: الحج كله^(٨). وقال عطاء: مقام إبراهيم عرفة والمزدلفة^(٩). وقال مجاهد: الحرم كله مقام إبراهيم^(١٠)، صلى الله على نبينا وعليه. [روي أنه رضي الله عنه أخذ بيد عمر رضي الله عنه فقال: «هذا مقام إبراهيم»، فقال عمر رضي الله عنه: أفلا نتخذ [ه] مصلى؟ فقال

١ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٩.

٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة ص: ١١٣، وشرح الهداية: ١/١٨٢، والموضح: ١/٢٩٨، ٢٩٩.

٤ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨١، والكشف: ١/٢٦٣، ٢٦٤.

٥ - أخرج نحوه البخاري ومسلم، انظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٨/١٨، وصحيح

مسلم: ٤/١٨٦٥. وانظر: تفسير ابن كثير: ١/١٦١، والدر المنثور: ١/١١٨، ١١٩.

٦ - حين ضعف رضي الله عنه عن رفع الحجارة التي كان إسماعيل رضي الله عنه يناوله إياها لبناء البيت.

٧ - انظر: المحرر الوجيز: ١/٣٥٣.

٨ - انظر: تفسير الطبري: ١/٤٢٢.

٩ - انظر: زاد المسير: ١/١٤١، وزاد: «والجمار».

١٠ - انظر: تفسير ابن كثير: ١/١٦٠.

١١ - زيادة لاستقامة المعنى.

عليه الصلاة والسلام: «لَمْ أَوْمَرُ بِذَلِكَ»، فلم تَغِبِ الشمس حتى نزلت. من [تفسير]^(١)
البيضاوي^(٢) [٣]^(٣) ٤^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿فَأَمْتَعُهُ﴾» [البقرة: ١٢٦] بالتخفيف: ابن عامر.

قال الشارح: الباقون: «﴿فَأَمْتَعُهُ﴾» بالتشديد^(٥).

التعليل: أما علة ابن عامر فهو من: أَمَتَعَ يُمَتِّعُ^(٦)، وأنشد الأصمعي حجة لابن عامر:

خَلِيلَيْنِ مِنْ شِعْبَيْنِ شَتَّى تَجَاوَرَا قَلِيلًا وَكَانَا بِالتَّفْرِقِ أَمْتَعَا^(٧)

وأما علة من قرأ «﴿فَأَمْتَعُهُ﴾» بالتشديد، فهو من مَتَعَ يُمَتِّعُ، ويقويّه ما جاء من ذلك في كتاب الله عز وجل: «﴿فَمَتَّعَهُمْ قَلِيلًا﴾» [لقمان: ٢٤] و«﴿يَمَتِّعُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا﴾» [هود: ٣] و«﴿مَتَّعُوهُمْ﴾» [البقرة: ٢٣٦]، وما أشبه ذلك^(٨)، والتشديد يدل على التكثر.

فإن قلت: إن التشديد يدل على التكثر، وقوله: «﴿قَلِيلًا﴾» يدل على التقليل، فلا يستقيم أن يكون الشيء قليلًا كثيرًا.

١ - كان في (ج): «التفسير»، وصحح كما تراه.

٢ - هو عبد الله بن عمر بن علي البيضاوي، إمام علامة عارف بالفقه والتفسير والعربية، قد صنف مختصر الكشاف، والمنهاج في الأصول، وشرح الكافية لابن الحاجب، وصنف في التفسير «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، توفي سنة خمس وثمانين وستمائة. انظر: التفسير والمفسرون للذهبي: ١/٢٩٦، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/٢٤٨.

٣ - زيادة من (ج).

٤ - انظر: تفسير البيضاوي: ١/٢٦.

٥ - انظر: التيسير: ص ٧٦، والمستير: ص ٤٦٦، والنشر: ٢/٢٢٢.

٦ - انظر: الموضح: ١/٣٠١.

٧ - البيت ينسب للراعي النميري، وقد فسره الأصمعي بقوله: ليس من أحد يفارقه صاحبه إلا أمتعته بشيء يذكره به، فكان ما أمتع به كل واحد من هذين صاحبه أن فارقه. انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٢/٢٢١، ٢٢٢، وشرح الهداية: ١/١٨٢.

٨ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، وشرح الهداية: ١/١٨٣، والموضح: ١/٣٠١.

فالجواب: فإنه وإن كان كثيراً فوصفه بالقليل أولى؛ لأنه ينفد وينقضي وينقطع، فهو قليل؛ لأنه لا بقاء له وعيش الآخرة هو الباقي، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قل متاع الدنيا قليل﴾ [النساء: ٧٧].

وقيل: إن متّع وأمتع لغتان بمعنى واحد، ومثله أكرم وكرم^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «قرأ هشام: ﴿إبراهيم﴾ بالألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً، منها كل ما في البقرة وجملته خمسة عشر موضعاً، ونذكر سائرهما في مواضعها. وقرأ ابن ذكوان هذه التي في البقرة كلها بالوجهين: بالألف وبالياء، ففي البقرة خمسة عشر موضعاً لا غير».

قال الشارح: وفي النساء ثلاثة أحرف وهي الأخيرة، وفي الأنعام الحرف الأخير، وفي التوبة الحرفان الأخيران، وفي إبراهيم حرف^(٢)، وفي النحل حرفان^(٣)، وفي مريم ثلاثة أحرف^(٤)، وفي العنكبوت الحرف الأخير، وفي الشورى حرف^(٥)، وفي الذاريات حرف^(٦)، وفي النجم حرف^(٧)، وفي الحديد حرف^(٨)، وفي المتحنة الحرف الأول^(٩).

١ - انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٢/٢٢٢.

٢ - وهو: ﴿واذ قال إبراهيم﴾ [إبراهيم: ٣٥].

٣ - وهما: ﴿إن إبراهيم كان أمة﴾ [النحل: ١٢٠] و﴿ملة إبراهيم حنيفاً﴾ [النحل: ١٢٣].

٤ - وهي: ﴿واذكر في الكتاب إبراهيم﴾ [مريم: ٤١] و﴿عن آلهي يا إبراهيم﴾ [مريم: ٤٦] و﴿ومن ذرية إبراهيم﴾ [مريم: ٥٨].

٥ - وهو: ﴿وما وصينا به إبراهيم﴾ [الشورى: ١٣].

٦ - وهو: ﴿حديث ضيف إبراهيم﴾ [الذاريات: ٢٤].

٧ - وهو: ﴿وإبراهيم الذي وفى﴾ [النجم: ٣٧].

٨ - وهو: ﴿نوحاً وإبراهيم﴾ [الحديد: ٢٦].

٩ - انظر: الإقناع: ص ٣٧٦، والتيسير: ص ٧٦، ٧٧، والنشر: ٢/٢٢١.

ذكر صاحب التيسير الوجهين عن ابن ذكوان، كما ذكرهما صاحب هذا الكتاب^(١). وقال ابن الفحّام: قرأ ابن عامر في رواية [٤٣/أ] الفارسي^(٢) إلا النقاش^(٣) [إبراهيم] في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ثم قال بعد ذلك عن عبد الباقي: «قرأت في ذلك لهشام بالوجهين، وخيرني فاخترت المعروف في الأداء وهي الياء»، ثم قال: «وقرأت لابن ذكوان بألف في الثلاثة والثلاثين موضعاً كهشام»^(٤).

وقال صاحب التذكرة: وروى الأخفش^(٥) عن ابن ذكوان [بالألف] في سورة البقرة فقط، وكان يأخذ له بالياء فيها وفي غيرها، ويقول: هي لغة شامية لا تدخل في القراءة^(٦)، وذكر أبو معشر^(٧) عن ابن بكار^(٨) عن ابن عامر كل ما في القرآن من إبراهيم

١ - انظر: التيسير: ص ٧٧.

٢ - هو عبدالعزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق الفارسي، قرأ على أبي بكر النقاش وعبدالواحد بن أبي هاشم، وقرأ عليه أبو عمرو الداني وغيره، توفي سنة ثلاث عشرة وأربعمائة. انظر: الغاية: ٣٩٢/١، والمعرفة: ٣٧٤/١.

٣ - هو محمد بن الحسن بن محمد بن هارون النقاش الموصلي البغدادي، قرأ على الحسن بن العباس بن أبي مهران، وعلى إدريس بن عبدالكريم، وأحمد بن فرح وغيرهم، روى عنه القراءة عبدالعزيز بن جعفر الفارسي ومحمد بن عبدالله بن أشته ومحمد بن أحمد الشنبوذي، توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة. انظر: الغاية: ١١٩/٢، والمعرفة: ٢٩٤/١.

وقوله: «إلا النقاش» أي: إلا ما رواه الفارسي عن النقاش، لأن النقاش شيخ الفارسي، وهو الذي روى عنه قراءة ابن عامر، وهي طريق التجريد. انظر: التجريد: ورقة ٣/ب.

٤ - زيادة لاستقامة الكلام.

٥ - انظر: التجريد: ورقة ٢٢/أ.

٦ - هو الأخفش الدمشقي، وقد تقدمت ترجمته.

٧ - زيادة من (ب) و(ج).

٨ - انظر: التذكرة: ٣٢٤/٢.

٩ - هو عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد الطبري، قرأ على أبي القاسم الزبيدي وابن نفيس وإسماعيل الحداد، ومن قرأ عليه أبو علي بن العرجاء والحسن بن خلف بن بليمة، توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. انظر: الغاية: ٤٠١/١، والمعرفة: ٤٣٥/١.

١٠ - هو عبدالحميد بن بكار، أبو عبدالله الكلاعي الدمشقي، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم القاري،

وعن الوليد بن مسلم، وروى عنه العباس بن الوليد السمرقندي. انظر: الغاية: ٣٦٠/١.

بالألف، ولم يستثن شيئاً، وجملته تسعة وستون موضعاً^(١). وذكر مواضع متفرقة عن ابن ذكوان أضربنا عنها؛ لئلاً يطول الكتاب بذكرها^(٢).

التعليل: أما علة ابن عامر في قراءته: ﴿إبراهيم﴾ بالألف فإنه أتبع في ذلك الأثر، ألا تراه قرأ ذلك في ثلاثة وثلاثين موضعاً وترك ذلك في ستة وثلاثين موضعاً، والدليل على ذلك أنه يقرأ في السورة الواحدة بالياء في موضع، وبالألف في موضع^(٣)، وإبراهيم اسم أعجمي، وقال بعضهم: تفسيره: أبٌ راحم^(٤)، فمن قرأ بعض ذلك بالياء و[بعضه]^(٥) بالألف فإنه جمع بين اللغتين^(٦)، ومن قرأها كلها بالياء فإنه أتبع خط المصحف^(٧) والأثر^(٨).

وفي إبراهيم أربع لغات: إبراهيم بالياء. وإبراهيم بالألف، وقد قرئ بهما. وإبراهيم بغير ألف، قال الشاعر^(٩):

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلَدَتِهِ لَمْ يَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ آبِرِهِمْ^(١٠)

- ١ - لم أقف على هذا في التلخيص، ولعله في الجامع، ولم أقف عليه، إلا أن هذا الوجه موجود في الكامل للذهلي: ورقة ٣٢٣ عن عبد الله بن عبد الحكم وعباس بن الوليد البيروتي والأحفش عن ابن عامر. وانظر في رواية العباس بن الوليد: النشر: ٢/٢٢٢. وذكر رواية ابن بكار أبو شامة في إبراز المعاني: ٢/٣٢٥.
- ٢ - ذكر ابن الباذش جملة من المواضع عن ابن ذكوان، فذكر في رواية عنه مسأ في البقرة، وفي رواية جميع المواضع، وفي رواية الأعلى وإبراهيم، وهو يعضد ما ههنا. انظر: الإقناع: ص ٣٧٦، ٣٧٧.
- ٣ - انظر فيما يدل على هذا: الإقناع: ص ٣٧٦، والتيسير: ص ٧٦، ٧٧، والنشر: ٢/٢٢١.
- ٤ - انظر: المحرر الوجيز: ١/٣٤٧، والموضح: ١/٣٠١.
- ٥ - كان في جميع النسخ: «وبعضها»، وصحح كما تراه.
- ٦ - إذ كلٌّ منهما لغة مستعملة. انظر: شرح الهداية: ١/١٨٢.
- ٧ - انظر: الكشف: ١/٢٦٣.
- ٨ - هذا معلوم من الرواية.
- ٩ - البيت ينسب لعبدالمطلب. انظر: زاد المسير: ١/١٣٩.
- ١٠ - انظر في البيت: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٨٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، والدر المصون: ٢/٩٨، وزاد المسير: ١/١٣٩.

واشتقاقه من البرهمة^(١)، وهي شدة النظر^(٢). وإبراهم بالألف من غير ياء^(٣)، قال الشاعر:

مَهْمَا تُجَشِّمْنِي فَإِنِّي جَاشِمٌ غَدْتُ بِمَا عَاذَ بِهِ إِبْرَاهِمُ^(٤)

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وأوصى﴾ [البقرة: ١٣٢] بالألف: نافع وابن عامر».

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿أوصى بها﴾ بالألف مخففاً.

الباقون: ﴿ووصى﴾ بغير ألف مشدداً^(٥).

التعليل: وصى وأوصى لغتان، وقد نزل بهما القرآن، قال الله عز وجل: ﴿يُوصِيكُمُ

اللَّهُ﴾ [النساء: ١١] فهذا من أوصى، وقال تعالى في مثله: ﴿إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا﴾ [الأنعام: ١٤٤] فهذا

أيضاً من وصى يوصي^(٦). ويؤيد قراءة كل قارئ أنه مكتوب في مصحفه كما قرأ، وهو في مصحف

أهل المدينة والشام بالألف، وفي بقية المصاحف: وصى بغير ألف^(٧). و﴿أوصى بها﴾ معناه: أمر بها^(٨).

فإن قلت: على أي شيء تعود هذه الهمزة في قوله: ﴿بها﴾؟

ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن تعود على اللمة المقدّمة^(٩).

والثاني: أن تعود على كلمة الإخلاص، و(هي)^(١٠) قوله: «لا إله إلا الله»^(١١).

١ - انظر: مختار الصحاح: ص ٥٠.

٢ - أي: إدامته. انظر: اللسان: ٤٨/٢.

٣ - انظر فيما تقدم من لغات: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٨٩، وزاد المسير: ١٣٩/١، والموضح: ٣٠١/١.

٤ - البيت ينسب لزيد بن عمرو بن نفيل. انظر: السيرة النبوية لابن هشام: ١/٢٣٠، وفيه تقديم وتأخير،

وفي اللسان: ٤٨/١٢ نسبه لعبدالمطلب دون الشطر الأول.

٥ - انظر: الإرشاد: ص ٢٣٤، والتيسير: ص ٧٧، والنشر: ٢/٢٢٢.

٦ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٣.

٧ - انظر: المقنع للداني: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٢٢، ٢٢٣.

٨ - انظر: تفسير الطبري: ١/٤٣٨.

٩ - انظر: تفسير أبي السعود: ١/٢٦٣، والمحرم الوجيز: ١/٣٦٣.

١٠ - في (ب) و(ج): «وهو».

١١ - أي: كلمة الإخلاص المفهومة من قوله: ﴿أسلمت لرب العالمين﴾. انظر: تفسير الطبري: ١/٤٣٨.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أم تقولون﴾ [البقرة: ١٤٠] بالتاء: ابن عامر والكوفيون سوى أبي بكر^(١)».

قال الشارح: وجميع ما اجتمع عليه ابن عامر والأخوان وحفص ستة مواضع: ﴿أم تقولون﴾ أحدها [٤٣/ب].

الباقون: ﴿أم يقولون﴾ بالياء^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فإنه عنده على الخطاب؛ لأنه موافق لما قبله ولما بعده، فأما الخطاب الذي قبله، فهو قوله تعالى: ﴿قل أتجاجوننا في الله﴾ [البقرة: ١٣٦]، وأما الذي بعده فهو قوله تعالى: ﴿قل أنتم أعلم أم الله﴾ [البقرة: ١٤٠].

وأما علة من قرأ: ﴿أم يقولون﴾ بالياء فهو على الغيبة؛ لأن الخطاب لليهود، وهم في وقت الخطاب غيبٌ، ويقويه أيضاً أن قبله ذكر غيبة، وهو قوله تعالى: ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾^(٣) [البقرة: ١٣٧].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿لرؤف﴾ [البقرة: ١٤٣] بغير واوٍ حيث وقع: أبو عمرو والكوفيون سوى حفص^(٤)».

١ - انظر: التيسير: ص ٧٧، والنشر: ٢/٢٢٣، والمهادي: ورقة ١٥/ب.

٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٣ - انظر فيما تقدم: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، ١١٦، والكشف: ١/٢٦٦.

٤ - انظر: التبصرة: ص ٤٣٢، والتيسير: ص ٧٧، والنشر: ٢/٢٢٣.

قال الشارح: جميع ما اجتمع عليه الأبوان^(١) والأخوان ثمانية مواضع، هذا أحدها. ذكر صاحب الروضة عن البرجمي^(٢) عن أبي بكر ﴿لرؤوف﴾ بالإشباع^(٣)، وكذلك ذكر صاحب المصباح عنه، ثم قال: وكذلك قرأ الجهضمي^(٤) عن أبي عمرو بالإشباع أيضاً^(٥).
الباقون: ﴿لرؤوف﴾ بالمد^(٦).

التعليل: أما غلة من قرأ ﴿لرؤف﴾ بغير واو و﴿رؤوف﴾ بالواو فإنهما لغتان مستعملتان، فمن قرأ ﴿رؤف﴾ فهو على وزن^(٧) [حَدْرٍ وَيَقْطِرُ]^(٨) ونَدَسٌ^(٩)، قال الشاعر في رؤف:

تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقًّا كَفَعَلَ الْوَالِدِ الرَّؤْفِ الرَّحِيمِ^(١٠)

وقال آخر في مثل ذلك:

٢٨ - *يُقَاتِلُ عَمَّةَ الرَّؤْفِ الرَّحِيمَا*^(١١)

- ١ - يعني: أبا بكر وأبا عمرو.
- ٢ - هو عبد الحميد بن صالح بن عجلان البرجمي الكوفي، أبو صالح المقرئ، قرأ على أبي بكر بن عياش، وقرأ عليه جعفر بن عنبسة، وإسماعيل بن علي الخياط، توفي سنة ثلاثين ومائتين. انظر: الغاية: ١/٣٦٠، المعرفة: ١/٢٠٢.
- ٣ - وعبارة الروضة: «مثقلًا» بدل «الإشباع» وهو في معناه، لأنه في مقابل التخفيف بحذف الواو. انظر: الروضة: ورقة ١٩٨.
- ٤ - هو علي بن نصر بن صهبان، أبو الحسن الجهضمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو والمعلّاب بن عيسى وأبان بن يزيد العطار، وغيرهم روى عنه القراءة ابنه نصر بن علي ومحمد بن يحيى القطعي وعطار بن عكرمة، مات سنة تسع وثمانين ومائة. انظر: الغاية: ١/٥٨٢.
- ٥ - انظر: المصباح: ورقة ٢٨٩.
- ٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ٧ - وما في وزنها. انظر: معاني القراءات: ص ٦٥، والموضح: ١/٣٠٤.
- ٨ - لعل هذا هو الصواب، وكان في جميع النسخ: «حدد ويقض».
- ٩ - النُدَسُ: الرجل السريع الاستماع للصوت الخفيّ والفهم. انظر: القاموس: ٢/٢٦٣.
- ١٠ - البيت ينسب لجرير، كما في الحجة لأبي علي: ٢/٢٣٠.
- ١١ - هذا عجز بيت، وأوله: *وشرُّ الطالبين فلا تَكُنْهُ* وينسب لعقبة بن أبي معيط، كما في الحجة لأبي علي: ٢/٢٣٠، وشرح الهداية: ١/١٨٤.

وأما علة من قرأ ﴿رؤوف﴾ بالإشباع فهي أيضاً لغة فصيحة، وهي أكثر من الأولى، لأنها على وزن غفور وشكور^(١)، قال الشاعر:

نَطِيعُ نَيْبِنَا وَنُطِيعُ رَبِّنا هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رُؤُوفاً^(٢)
وقال أمية بن أبي الصلت^(٣):

* رؤوفٌ رحيمٌ بوصلِ الرَّحِمِ*^(٤)

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤] [بالتاء: ابن عامر والأخوان، بعده ﴿ولئن أتيت﴾^(٥)].

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح^(٦) عن الكسائي الياء والتاء^(٧).

الباقون: بالياء^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب؛ لأن قبله خطاباً، وهو قوله: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ [البقرة: ١٥٠]. ومن قرأ بالياء فهو على الغيبة؛ لأن قبله لفظ غيبة، وهو قوله: ﴿ليعلمون أنه الحق﴾^(٩) [البقرة: ١٤٤].

- ١ - فبابُ فَعُولٍ أكثر من بابِ فَعَلٍ في الاستعمال. انظر: الكشف: ١/٢٦٦، ٢٦٧.
- ٢ - البيت ينسب لكعب بن مالك. انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٢٣٠، واللسان: ٩/١١٢.
- ٣ - هو أمية بن أبي الصلت بن ربيعة بن عبد عوف، من قيس عيلان، قرأ الكتب المتقدمة من كتب الله جل وعلا، فرغب عن عبادة الأوثان، وكان علم أن نبياً سيخرج من العرب، فأمل أن يكون ذلك النبي، فلما بلغه خروج النبي ﷺ كفر؛ حسداً له. انظر: الأعلام: ٢/٢٣، والشعر والشعراء لابن قتيبة: ص ٣٠٠.
- ٤ - هذا عجز بيت، وأوله: *نَبِيٌّ هَدَى طَيْبٌ صَادِقٌ*. انظر في البيت ونسبته: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٨٩، وخزانة الأدب: ١/٢٥٢.
- ٥ - انظر: التيسير: ص ٧٧، والكافي: ص ٦٥، والنشر: ٢/٢٢٣.
- ٦ - سقط من الأصل وهو زيادة من (ب) و(ج).
- ٧ - فالياء من رواية الشيرازي عنه، والتاء من غير روايته عنه، انظر: المصباح: ورقة ٢٨٩.
- ٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة الأولى.
- ٩ - انظر فيما تقدم: الحجة لابن زنجلة: ص ١٦٦، ١٦٧، وشرح الهداية: ١/١٧١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «هو مُوَلَّاهَا» [البقرة: ١٨٤]: ابن عامر:

قال الشارح: تحريره أن تقول: «مُوَلَّاهَا» بفتح اللام وألف بعدها.

الباقون: «مُؤَلِّيَهَا» بكسر اللام وياء ساكنة مكان الألف^(١).

التعليل: أما علة قراءة ابن عامر، فإن الفعل عنده مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعله^(٢)، وهو يتعدى إلى مفعولين، فأحد المفعولين مستتر في الفعل^(٣)؛ لأنه أقيم مقام ما لم يُسَمَّ فاعله، والمفعول الثاني هي [الهاء]^(٤) والألف^(٥)، والهاء عائدة على الوجهة، ويكون التقدير: الله يُؤَلِّيهِ إياها^(٦).

وأما علة من قرأ «مُؤَلِّيَهَا» بالياء فمؤَلِّيَهَا اسم الفاعل من وُلِّيَ يُوَلِّي، فهو مول^(٧)، وله تقديران، أحدهما: قول الزَّجَّاج^(٨) قال: يكون التقدير: ولكُلِّ فِرْقَةٍ وَجْهَةٌ [٤٤/أ] الله مؤَلِّيهِمْ إياها^(٩). والتقدير الثاني: يكون وجهه هو مؤَلِّيَهَا نفسه، أي: صاحب

١ - انظر: التلخيص: ص ٢١٤، والتيسير: ص ٧٧، والنشر: ٢/٢٢٣.

٢ - أي أنه اسم مفعول مأخوذ من فعل مبني للمفعول، وهو: وُلِّيَ، وعمله عمل الفعل الذي أخذ منه.

انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٢٠٧-٢٠٩.

٣ - تقديره: هو.

٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «الياء».

٥ - وهو ضمير المؤنث: «ها» في مُوَلَّاهَا. ومعنى الكلام أن المفعول الأول: (المؤلَّى)، والمفعول الثاني:

(الوجهة والجهة). انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١/١٨٤.

٦ - انظر: الكشف: ١/٢٦٧.

٧ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٤.

٨ - هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، من أهل الفضل والدين، وكان يخرط الزجاج،

ثم مال للنحو، صنف: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، والنوادر، والقوافي. توفي سنة

إحدى عشرة وثلاثمائة. انظر: بغية الوعاة: ١/٤١١، وطبقات المفسرين للداوودي: ٩/١.

٩ - انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٢٢٥. وحكاية الزجاج لهذا القول لا تدل على أنه يأخذ به،

لأنه قال عند إيراده: «وقال قومٌ علي ما يزعمون».

الوجهة^(١) ^(٢). وقال المفسرون: التقدير: لكل أهل دين ﴿وجهة﴾ قبلة^(٣) ومتوجّه إليه في الصلاة، وهو مولّيها وجهه، أي: مستقبلها^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿عما يعملون﴾ [البقرة: ١٤٩] بالياء: أبو عمرو. بعده: ﴿ومن حيث خرجت﴾^(٥).

(قال الشارح)^(٦): ذكر صاحب المصباح عن أبي عمرو فيه: الياء والتاء^(٧).

الباقون: بالتاء، وجميع ما انفرد به أبو عمرو من الياءات خمس عشرة ياءً، هذا أحدها.

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، ويقوّي ذلك أن قبله ذكر غيبة، وهو قوله: ﴿ليعلمون أنه الحق من ربهم﴾ [البقرة: ١٤٤].

وأما علة من قرأ بالتاء، فهو على الخطاب، ويؤكّده أن قبله أيضاً خطاباً، وهو قوله تعالى: ﴿وحيث ما كنتم فولّوا وجوهكم شطره﴾^(٨) [البقرة: ١٥٠].

١ - في (ب) و(ج) زيادة: «موليها نفسه» بعد: «الوجهة».

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٤، والكشف: ١/٢٦٧.

٣ - كذا فسره ابن عباس، أي أنه فسر الوجهة بالقبلة. انظر: زاد المسير: ١/١٥٩.

٤ - انظر: المصدر السابق - نفسه.

٥ - انظر: التيسير: ص ٧٧، وغاية الاختصار: ٢/٤١٨، والنشر: ٢/٢٢٣.

٦ - سقط من (ب) و(ج).

٧ - فالياء من غير رواية عبد الوارث عنه، والتاء من روايته. انظر: المصباح: ورقة ٢٨٩.

٨ - فما كان قبله خطاب جعل بالتاء ليكون خطاباً معطوفاً على خطاب، وما كان قبله غيبة جعل بالياء ليكون غيبة معطوفة على غيبة. انظر في هذه القاعدة: الحجة لأبي علي: ١١٣/٢.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لَيْلًا﴾ [البقرة: ١٥٠] بياء مفتوحة بعد اللام حيث وقع ورش^(١).

قال الشارح: وجملة ذلك ثلاثة مواضع: ههنا^(٢)، وفي النساء^(٣)، وفي الحديد^(٤). وذكر صاحب المصباح^(٥) وصاحب المبهج ﴿لَيْلًا﴾ في الثلاثة بغير همزٍ عن أبي عمرو^(٦)، ولم يذكر عن ورش فيه همزاً ولا غيره.

التعليل: أما علة من قرأ ﴿لَيْلًا﴾ بياء مفتوحة فإنه طلب بذلك التخفيف، وقوى ذلك عنده أنها مرسومة في المصحف بالياء، وكتابتهم لها بحذف النون وإثبات الياء اصطلاح قديم، فأصلها: «لأن لا»، فكتبت على لفظ الإدغام فحذفت النون في الخط، كما حذفت في اللفظ^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَمَنْ يَطْوَع خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨] بالياء والجزم: الأخوان، وكذلك الحرف الثاني قوله: ﴿وَمَنْ تَطْوَع خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤].

قال الشارح: تحريره أن يقول: ﴿يَطْوَع﴾ بالياء وتشديد الطاء وسكون العين في الحرفين.

الباقون: بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين^(٨).

١ - انظر: التذكرة: ٣٢٥/٢، والتيسير: ص ٣٥، والنشر: ٣٩٧/١.

٢ - في قوله تعالى: ﴿لئن لا يكون للناس عليكم حجة﴾ [آية: ١٥٠].

٣ - في قوله تعالى: ﴿لئن لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ [آية: ١٦٥].

٤ - في قوله تعالى: ﴿لئن لا يعلم أهل الكتاب﴾ [آية: ٢٩].

٥ - وقال: «من رواية عبدالوارث إلا القزاز» وقال: «هنا وفي الحديد». انظر: المصباح: ورقة ٢٨٩.

٦ - وذلك من رواية عبدالوارث عنه. انظر: المبهج: ص ٣٩٣.

٧ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٥.

٨ - انظر: التيسير: ص ٧٧، والمبسوط: ص ١٢٣، ١٢٤، والنشر: ٢/٢٢٣.

التعليل: أما علة من قرأ ﴿يَطَّوَعُ﴾ فَمَنْ: شرط، ويَطَّوَعُ: مجزوم به^(١)، وجواب الشرط الفاء من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾^(٢) [البقرة: ١٥٨]، وأصله عنده: يَطَّوَعُ، فأدغمت التاء في الطاء، والعين ساكنة للجزم^(٣).

وأما من قرأ: ﴿وَمَنْ تَطَّوَعُ﴾ فله تقديران:

أحدهما: أن تكون مَنْ شرطاً كالقراءة الأولى، وتَطَّوَعُ: فعلٌ ماضٍ ومعناه الاستقبال، إلا أن العامل لا يعمل في لفظه^(٤)، ويكون جواب الشرط [الفاء]^(٥) كما قلنا^(٦).

والتقدير الثاني: أن تكون مَنْ مِنْ قوله: ﴿مَنْ تَطَّوَعُ﴾ اسماً ناقصاً^(٧) خبرية^(٨)، تطلب الصلة والموصول^(٩)، فيكون تطوع صلتها، وتكون من بصلتها في موضع رفع بالابتداء^(١٠)، ويكون الخبر قوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾^(١١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [البقرة: ١٦٤] على التوحيد: الأخوان، ويُذكر جميع ما اختلفوا فيه من هذه الكلمة، وجملته أحد عشر موضعاً».

- ١ - حملاً على لفظ الاستقبال ومعناه. انظر: الكشف: ٢٦٩/١.
- ٢ - قوله: «[الفاء جواب الشرط]» أي: ما في حيزها، ودخلت الفاء على جواب الشرط لأنه جملة اسمية. انظر: أوضح المسالك: ٤/١٨٩، ١٩٠.
- ٣ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٥، والموضح: ١/٣٠٥.
- ٤ - وإنما في محله وموضعه.
- ٥ - أي: حيزها.
- ٦ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٧ - أي: مفتقراً إلى صلة. انظر: شرح ابن عقيل: ١/١٥٢، ١٥٣.
- ٨ - أي: مفادها الإخبار، لا الإنشاء الذي هو في معنى الشرط.
- ٩ - قوله: «[والموصول]» لا معنى له، لأن الشيء لا يطلب نفسه لتوافره.
- ١٠ - وصلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
- ١١ - انظر في التقديرين: الحجة لأبي علي: ٢/٢٤٥، وشرح الهداية: ١/١٨٥، ١٨٦، والموضح: ١/٣٠٦.

قال الشارح: الرِّيح المختلف فيه في أحد عشر موضعاً كما ذكر، وهي ههنا، وفي الأعراف [٤٤/ب]، وفي إبراهيم، وفي الحجر، وفي الكهف، وفي الفرقان، وفي النمل، وفي الثاني من سورة الروم، وفي فاطر، وفي عسق، وفي الجاثية.

فقرأها كلّها بالألف نافع، وتابعه ابن كثير على النذّي في البقرة والحجر و(في)^(١) الكهف والجاثية فقط.

وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو بغير ألف في إبراهيم وعسق فقط، لأنه لم يُثبت الألف فيهما إلا نافعٌ وحدّه. (وقرأ حمزة بغير ألف في الكلّ إلا في الفرقان، فإن ابن كثير تفرّد بالتوحيد.

وقرأ الكسائي بالتوحيد في الكلّ إلا في الحجر والفرقان، فإن حمزة تفرّد بالذي بالحجر^(٢) فقط^(٣).^(٤)

التعليل: أما علة من قرأ الريح على التوحيد فهو عنده اسم للجنس يقع على القليل والكثير، فهو يعني عن لفظ الجمع^(٥).

وأما من قرأ بالجمع فلأنّ أكثر ما جاء الجمع مع ذكر الرّحمة^(٦)، ويقوّيه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال لما هبت الرّيح: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»^(٧)، والتوحيد أكثر ما جاء مع العذاب نحو قوله تعالى: ﴿إذ أرسلنا عليهم الرّيح العقيم﴾ [الذاريات: ٤١] و﴿ريحاً صرصراً﴾ [القمر: ١٩] ونحو ذلك. ويقوّي الجمع أيضاً اختلاف هبوب الرياح،

١ - سقط من (ب) و(ج).

٢ - في (ب): «في الحجر».

٣ - ما بين القوسين سقط من (ج).

٤ - انظر: التيسير: ص ٧٨، والكافي: ص ٦٥، ٦٦، والنشر: ٢/٢٢٣.

٥ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٦، والكشف: ١/٢٧١.

٦ - وأكثر هذه المواضع للرحمة، فناسب أن تكون مجموعة. انظر: شرح الهداية: ١/١٨٦.

٧ - رواه الطبراني في المعجم الكبير: ١١/٢١٣، والمهشمي في مجمع الزوائد: ١٠/١٣٦، وقال: «فيه حسين

ابن قيس الملقب بمجنش، وهو متزوك».

فتارة تأتي جنوباً، وتارة تأتي صبا، وتارة تأتي شمولا، وتارة تأتي دبوراً، فهي [رياح] ^(١) لاختلاف مجاريها ^(٢).

وجميع الرياح المذكورة في القرآن ثمان، أربع رحمة، وأربع عذاب. فأما التي للرحمة فالمبشرات والمرسلات والذاريات والناشرات. والذي للعذاب الصرصر والعقيم في البر، والعاصف والقاصف في البحر ^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «ولو ترى الذين ظلموا» [البقرة: ١٦٥] بالتاء: نافع وابن عامر ^(٤).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن الجعفي وعن محبوب ^(٥) عن أبي عمرو بالتاء مثل نافع وابن عامر، وذكر أيضاً عن أبي بكر عن عاصم بالتاء مثل نافع وابن عامر ^(٦).
الباقون: «ولو يرى الذين ظلموا» بالياء ^(٧).

التعليق: أما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب للنبي ﷺ، والمراد الأمة، وقيل: بل الخطاب للظلمة ^(٨)، فترى ههنا من رؤية العين، فهو يطلب مفعولاً واحداً، وهو الذين

١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «ريح».

٢ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١٨٦/١.

٣ - انظر: معالم التنزيل للبعوي بحاشية تفسير الخازن: ص ٣٦.

٤ - انظر: التيسير: ص ٧٨، والنشر: ٢٢٤/٢، والهادي: ورقة ١٥/ب.

٥ - هو محمد بن الحسن بن هلال، أبو بكر، ومحبوب لقبه، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وشبل بن عباد وسليم بن خالد، وروى عنه القراءة خلف بن هشام وروح بن عبدالمؤمن ومحمد بن يحيى القطعي.
انظر: الغاية: ١٢٣/٢.

٦ - انظر: المصباح: ورقة ٢٩٠.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - على تقدير: قل يا محمد ﷺ للظالم. انظر: الكشف: ٢٧٢/١. لأن الخطاب هنا لكل من يصلح له، انظر: روح المعاني: ٣٥/٢.

بصلته، وجواب لو محذوف، ويكون التقدير: لو رأيت ذلك لرأيت أمراً فظيماً^(١)، وأن من قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ في موضع نصبٍ بالفعل المقدّر، الذي هو لرأيت^(٢).

وأما علة من قرأ بالياء فهو أيضاً من رؤية العين، يطلب مفعولاً واحداً، والذين ظلموا: (فاعله)^(٣)، ومفعوله: أن القوة [لله]^(٤)، وجواب لو أيضاً محذوف، والتقدير، ولو يرى الذين ظلموا قوة الله وشدة عذابه لعلموا مضرّة اتخاذهم للشركاء والأنداد^(٥). والعامل في إذ: ترى أو يرى على القولين، وإنما جاءت إذ ههنا وهي ظرف لما مضى من الزمان وهو لما يستقبل، فالجواب: أن المخبر هو الله عز وجل، فكأنها لصحة وقوعها قد وقعت [٤٥/أ] لصدق المخبر لا إله إلا هو، فكأنه قد وقع ومضى. والعامل في إذ الثانية^(٦): ﴿شديد العذاب﴾ أي: أن الله شديد العذاب حين تبرأ الذين ظلموا^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إِذ يُرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٥] بضم الياء: ابن عامر^(٨).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبي زيد الأنصاري^(٩) عن أبي عمرو: ﴿إِذ يُرُونَ﴾ مثل ابن عامر^(١٠).

١ - ذكر نحو هذا التقدير الألويسي في روح المعاني: ٣٥/٢.

٢ - انظر - فيما عدا «الخطاب للظلمة» والتقدير المذكور - : شرح الهداية: ١٨٧/١.

٣ - في (ب) و(ج): «فاعلون».

٤ - زيادة من (ب).

٥ - انظر: شرح الهداية: ١٨٧/١.

٦ - من قوله تعالى: ﴿إِذ تَبَرَأَ﴾ الذي قبله: ﴿شديد العذاب﴾.

٧ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١١٦/١.

٨ - انظر: الإقناع: ص ٣٧٨، والتيسير: ص ٧٨، والنشر: ٢٢٤/٢.

٩ - هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، النحوي، روى القراءة عن المفضل عن عاصم، وعن أبي عمرو بن العلاء، وعن أبي السماك: قعب العدوي، وروى عنه القراءة خلف بن هشام البزار، ومحمد بن يحيى القطعي، وأبو حاتم السجستاني، توفي سنة خمس عشرة ومائتين. انظر: الغاية: ٣٠٥/١.

١٠ - من رواية أبي أيوب عنه. انظر: المصباح: ورقة ٢٩٠.

الباقون: ﴿يُرُونَ﴾ بفتح الياء^(١).

التعليل: أما علة ابن عامر فإنه بنى ﴿يُرُونَ﴾ لما لم يُسَمَّ فاعله، واسم ما لم يُسَمَّ فاعله الضمير^(٢) في يرون، والتقدير: يريهم الله^(٣).

وأما علة من قرأ ﴿يُرُونَ﴾ بفتح الياء فالفعل مسمّى الفاعل، ويرى فعل مستقبل، والذين (فاعله^(٤))^(٥)، ويقوِّيه أن قبله ﴿ولو يرى الذين ظلموا﴾^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿خُطُوات﴾ [البقرة: ١٦٨] بضم [الطاء]^(٧) حيث وقع: ابن عامر والكسائي وقنبل وحفص^(٨)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح^(٩) وصاحب المبهج عن أبي عمرو ﴿خُطُوات﴾ بالإسكان، و﴿خُطُوات﴾ بالضم^(١٠). وحكى صاحب الروضة عن أبي بكر^(١١) وعن البرزّي^(١٢) ﴿خُطُوات﴾ بالضم^(١٣).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - وهو واو الجماعة. وقوله: «واسم ما لم يُسَمَّ فاعله» أي: الاسم الذي أسند إليه الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

٣ - انظر: الكشف: ٢٧٣/١، والموضح: ٣٠٨/١.

٤ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢٦٤/٢.

٥ - في (ب) و(ج): «فاعلون».

٦ - انظر: شرح الهداية: ١٨٨/١.

٧ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الخاء».

٨ - انظر: التبصرة: ص ٤٣٤، والتيسير: ص ٧٨، والنشر: ٢١٦/٢.

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٢٩٠، ٢٩١.

١٠ - انظر: المبهج: ص ٣٩٦.

١١ - من رواية البرجمي.

١٢ - من رواية ابن فرح.

١٣ - انظر: الروضة: ورقة ٢٠٠. وقد قال: «مَثَقَلًا» ومعناه: مضمومًا.

الباقون: ﴿خَطُوات﴾ بالإسكان^(١)، وفي كتاب الله منه خمسة مواضع، أحدها: هذا الموضع^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿خَطُوات﴾ بضم الطاء، فهو أنَّ فُعْلَةً إذا كانت اسماً (أَنَّ يُجْمَع)^(٣) على فُعَلات، كظُلْمَة وظُلُمات.

وأما من قرأ ﴿خَطُوات﴾ بالإسكان فإنهم أرادوا التخفيف لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو، وذلك ثَقِيل فأسكنوا طلباً للتخفيف^(٤)، والإسكان لغة تميم وبعض قيس^(٥).

ومعنى لا تتبعوا خطوات الشيطان: لا تتبعوا طريقه ولا تسلكوا مسالكه^(٦)، فالخَطُوات والخَطُوات جمع، إمَّا جمع خَطُوة بالفتح، ويكون مصدر خَطًا يَخْطُو خَطُوة^(٧)، أو جمع خَطُوة بالضم، وهي اسم لما بين القدمين^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] بكسر النون: أبو عمرو وعاصم وحمزة، وكذلك النون من «أن» و«لكن»، والذال من قد، والتاء من قالت، واللام من قل، والواو من أو، والتنوين إذا لقيهن ساكن بعده ضمة لازمة، إلا أن أبا عمرو خالف أصله في اللام من قل والواو من أو، فضمَّهما. الباقون: بضم هذه الحروف كلها، إلا أن ابن ذكوان خالفهم في التنوين فكسره حيث وقع إلا (في)^(٩)

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - وهي: ﴿ولا تتبعوا خطوات الشيطان﴾ في البقرة موضعان [آية: ١٦٨، ٢٠٨]، وفي الأنعام [آية: ١٤٢]، وفي النور: ﴿لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان﴾ [آية: ٢١].

٣ - أي: جَمْعُهُ. وهذا الأسلوب مستعمل في شرح الهداية: ١/١٨٨.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، ١٢١، وشرح الهداية: ١/١٨٨.

٥ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٤٣.

٦ - انظر نحوه في: الحجة لأبي علي: ٢/٢٦٥، وزاد المسير: ١/١٧٢.

٧ - ففيه معنى المصدر ومعنى اسم المرأة.

٨ - انظر: تفسير القرطبي: ٢/١٤٠، والمفردات: ص ١٥٢.

٩ - سقط من (ب) و(ج).

موضعين خالف أصله فيهما فضم التنوين فيهما، وهما ﴿برحمة ادخلوا﴾ [الأعراف: ٤٩] في الأعراف، و﴿خبیثة اجتثت﴾ [إبراهيم: ٢٦] في إبراهيم^(١)..

قال الشارح: أمثلة ذلك: أما مثال النون من أن فتحوا قوله: ﴿أن اعبدوا﴾ [النحل: ٣٦]، و﴿أن اغدوا﴾ [القلم: ٢٢]. ومثال الدال من قد نحو قوله تعالى: ﴿ولقد استهزئ﴾ [الأنعام: ١٠]. ومثال التاء: ﴿وقالت اخرج﴾ [يوسف: ٣١]. ومثال اللام من قل نحو قوله [تعالى]^(٢): ﴿قل ادعوا الله﴾ [الإسراء: ١١٠]. ومثال الواو [ب/٤٥] نحو ﴿أو انقص منه قليلاً﴾ [المزمل: ٣]. ومثال التنوين نحو قوله: ﴿مبين﴾ اقتلوا يوسف﴾ [يوسف: ٩٠، ٨]، ﴿فتيلاً﴾ انظر﴾ [النساء: ٥٠، ٤٩].

(ذكر صاحب المصباح عن خارجة^(٣) عن نافع أن كسر التاء من ﴿وقالت اخرج﴾، وذكر عن الأصمعي عن أبي عمرو كسر اللام والواو من قوله: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾^(٤)، وذكر عن العباس^(٥) عن أبي عمرو كسر اللام وحدها^(٦).)

وذكر صاحب المصباح^(٧) أيضاً وصاحب المبهج عن قبل كسر التنوين^(٨). وذكر صاحب الروضة عن ابن ذكوان كسر التنوين وضمه، وقال: روى الداجوني وروى

١ - انظر: التذكرة: ٢/٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، والتيسير: ص ٧٨، ٧٩، والنشر: ٢/٢٢٥.

٢ - زيادة من (ج).

٣ - هو خارجة بن مصعب، أبو الحجاج الضبي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى أيضاً عن حمزة حروفاً، وروى عنه القراءة العباس بن الفضل، وأبو معاذ النحوي، ومغيث بن بديل، توفي سنة ثمان وستين ومائة. انظر: الغاية: ١/٢٦٨.

٤ - ليس في هذين الحرفين خاصة، وإنما في كل ما شابههما. انظر: المصباح: ورقة ٢٩١.

٥ - هو العباس بن الفضل بن عمرو الواقفي، قرأ القرآن على أبي عمرو بن العلاء، ولم يجلس للإقراء، وروى عنه عامر بن عمر الموصلي المعروف بأوقية، وحمزة بن القاسم وعبدالرحمن البيروتي، توفي سنة ست وثمانين ومائة. انظر: الغاية: ١/٣٥٣، والمعرفة: ١/١٦١.

٦ - انظر: المصباح: ورقة ٢٩١.

٧ - من رواية بن شنبوذ عن قبل. انظر: المصباح: ورقة ٢٩١.

٨ - من رواية بن شنبوذ أيضاً، إلا أنه قيده بالتنوين المحرور. انظر: المبهج: ص ٢٩٨، ٢٩٩.

الأخفش^(١) عنه كسرة^(٢). وروى صاحب التيسير عن ابن ذكوان كسر التنوين^(٣)
وضمه^(٤) من ﴿رحمة ادخلوا﴾، و﴿خبثة اجثت﴾^(٥)،^(٦)

التعليل: أما علة من قرأ بالكسر في هذه المواضع كلها فإنه جاء به على الأصل، لأن أصل
كل ساكنين إذا التقيا أن يكسر أحدهما^(٧)، وإنما كان الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر،
لأن الفعل يسكن آخره إما للجزم أو للوقف، ويلقاه بعده ساكن آخر فلا بد من تحريك
أحدهما، وكانت الكسرة أحقَّ به، لأنها حركة لا تكون للفعل إعراباً؛ لأن الفتح والضم
يدخلان الفعل إعراباً، فحرك بالكسر ليفرق بين حركة الإعراب وحركة التقاء الساكنين، ثم
حمل على الفعل جميع ما التقى فيه ساكنان على هذه الصورة من اسم أو حرف^(٨).

وأما علة من قرأ بالضم فإنه أتبع الضم بالضم، وكره أن يخرج من كسر إلى ضم
لأنه ليس في كلامهم ما هو على وزن فعل^(٩)، وإنما لم يقل ذلك؛ لأنه ثقل فضم ليخرج
من ضم إلى ضم، ليتشاكل الكلام ويتناسب^(١٠).

وعلة أبي عمرو في ضمه اللام من ﴿قل ادعوا الله﴾ والواو من ﴿أو ادعوا
الرحمن﴾ أنه لما احتاج إلى تحريكهما لالتقاء الساكنين رأى أن تحريكهما بالضم أولى من
كسرهما^(١١) لأن الواو بعدها [ضمة]^(١٢)؛ لأن الساكن الذي بينهما حاجز غير

١ - هو الدمشقي.

٢ - انظر: الروضة: ورقة ٢٠١.

٣ - من رواية النقاش.

٤ - من رواية ابن الأخرم عن الأخفش.

٥ - انظر: التيسير: ص ٧٩.

٦ - سقط من (ج).

٧ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٨، ١٨٩، ومعاني القراءات: ص ٦٩، والموضح: ١/٣١٨.

٨ - انظر: الكشف: ١/٣٨.

٩ - قد تقدم.

١٠ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٢، وشرح الهداية: ١/١٨٩، والموضح: ١/٣١١.

١١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٢، وشرح الهداية: ١/١٨٩.

١٢ - كان في جميع النسخ: «ضمه»، وصحح كما تراه.

حصين^(١)، وأما اللام فإنه ضمّها لانضمام القاف قبلها، ليتجانس الكلام، فهذا الذي أوجب له الضم فيها^(٢) مع صحة الرواية.

وأما علة ابن ذكوان في كسره التنوين خاصة أن التنوين حرف إعراب، فجاء به على أصل التقاء الساكنين، كما أن كسره في قوله تعالى - إذا وصلت - ﴿رَحِيمًا﴾ النبي أولى ﴿الأحزاب: ٥، ٦﴾ إجماع. (وأما ما روي عنه من ضم الموضعين الذي ذكرهما فلا أعلم له علة إلا الجمع بين اللغتين^(٣))^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿ليس البر﴾ [البقرة: ١٧٧] بالنصب: حفص وحزمة^(٥).

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿البر﴾ بنصب الراء.

الباقون: ﴿ليس البر﴾ برفعها.

التعليل: أما علة من قرأ ﴿ليس البر﴾ بنصب الراء فليس ترفع الاسم وتنصب الخبر، فمن نصب البر فهو خبر ليس مقدم على اسمها، و﴿أن تولوا﴾ اسمها، ويكون التقدير: ليس البر توليتكم^(٦)، ورجح قوم هذه القراءة، لأن البر معرف بالالف [٦/٤٦] واللام، وتعريف الألف واللام فيه ضعف^(٧)، (و)^(٨) لأنه قد ينكر^(٩)، وأن وما

١ - فكان الضمة وليت الواو، وهذا مما يزيد التجانس قوة.

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٩، والكشف: ١/٢٧٥.

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/١٨٩، ١٩٠.

٤ - سقط من (ج).

٥ - وهو الموضع الأول الذي بعده: ﴿أن تولوا﴾، ولا خلاف في الثاني الذي بعده: ﴿بأن أتوا﴾. انظر: التيسير: ص ٧٩، والغاية: ص ١١١، والنشر: ٢/٢٢٦.

٦ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٣.

٧ - لأنه يدل على الجنس، ولا يدل على شخص بعينه، وتعريف الجنس ضعيف لأن إفادته كإفادة النكرة. انظر: الكشف: ١/٢٨١. وإنما كان كالككرة لأنه شائع في أفراده كشيوع النكرة في أفرادها الصادقة عليهم.

٨ - سقط من (ج).

٩ - والمصدر لا يتنكر. انظر: الكشف: ١/٢٨٠.

اتصل بها مضافة إلى المضمرة^(١)، والمضمرة أعرف المعارف^(٢)، فكان أحق أن يكون اسماً^(٣).

وأما علة من قرأ ﴿ليس البر﴾ بالرفع، فالبر اسم ليس، وأن تولوا: في موضع نصب خيراً لها، والتقدير: ليس البر توليتكم^(٤)، وهذه عند من قرأ بها (أولى)^(٥) من غيرها، يقوِّيه أن ليس واسمها مشتبهان بالفعل والفاعل، ورتبة الفاعل أن يلي فعله^(٦).

فإن قلت: لم يختلف في هذا ولم يختلف في قوله: ﴿وليس البر بأن تأتوا﴾ [البقرة: ١٨٩]؟

فالجواب: أن النحويين لا يُدخلون الباء إلا على خير ليس^(٧)، فيقولون: ليس زيدٌ بقائم، فإذا كان كذلك، فبأن تأتوا: الخير، فقد تعيَّن أن يكون البر اسمها، فلذلك لم يختلف في هذا واختلف في الأول^(٨).

١ - لأنهما يؤوِّلان بمصدر صريح هو: توليتكم. ويحتمل أن يكون الشارح قصد بالإضافة هنا التشبيه، بمعنى الإلحاق، وذلك أنهم شبهوا أن بالمضمرة في أنها لا توصف كما لا يوصف المضمرة، فيكون على هذا كأنه قد اجتمع مضمَّر ومظهر، وإذا اجتمع مضمرة ومظهر كان الأولى أن يكون المضمرة الاسم والمظهر الخير. انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٢٧٠، ٢٧١، وشرح الهداية: ١/١٩٠.

٢ - أعرف المعارف هو الضمير، والمضاف في رتبة ما أضيف له عند بعض النحاة، فكان كالضمير هنا. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٠٧.

٣ - هذا مفرَّع على قاعدة: «إذا اجتمع بعد ليس وأخواتها نكرة ومعرفة، تُجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخير». انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٢. فلما اجتمع هنا معرفتان، كان الأعراف أحق بالاسمية مما هو دونه.

٤ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٢، ومشكل إعراب القرآن: ١/١١٧.

٥ - في (ب) و(ج): «أقوى».

٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٢٧٠، وشرح الهداية: ١/١٩٠، والموضح: ١/٣١٣.

٧ - أي: لا يدخلونه على اسمها، لا أنهم لا يدخلونه على غير خير ليس من الأخبار، بدليل دخوله على خير ما ولا وكان. قال ابن مالك:

*وبعد ما وليس جرَّ الباء الخبرُ وبعد لا ونفي كان قد يجزَّ

انظر: شرح ابن عقيل: ١/٣٠٨.

٨ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٣، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٢٣، والنشر: ٢/٢٢٦.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ولكن البر من آمن﴾» [البقرة: ١٧٧]، «﴿ولكن البر من اتقى﴾» [البقرة: ١٨٩] بتخفيف لكن ورفع البر فيهما: نافع وابن عامر.

قال الشارح: وذلك حال الوصل^(١).

الباقون: بتشديد النون وفتحها ونصب البر فيهما^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: «﴿ولكن﴾» بالتخفيف، فلأنّ لكن إذا خُفِّت بطل عملها، وصار البرّ مرفوعاً بالابتداء^(٣)، والتقدير: ولكن البرّ برّ من آمن بالله، ويجوز أن يكون التقدير: ولكن ذو البرّ من آمن. وقيل: البرّ بمعنى البارّ، وإنما احتيج إلى هذه التقديرات الثلاثة ليصحّ أن يكون الابتداء هو الخبر؛ لأن البرّ مصدر، و﴿مَنْ آمَنَ﴾ جثة، والجُثُّ لا تكون أخباراً عن المصادر، فلهذا احتيج إلى هذه التقديرات^(٤).

وأما علة من قرأ: «﴿ولكن﴾» بالتشديد فإنّ لكنّ تنصب الاسم وترفع الخبر، فالبرّ اسمها، ومن آمن: خبرها^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿من مُوصٍ﴾» [البقرة: ١٨٢] بالتشديد: الكوفيون سوى حفص.

قال الشارح: تحريره أن تقول: «﴿من مُوصٍ﴾» بتشديد الصاد، والواو على هذه القراءة مفتوحة^(٦).

١ - لأن الوقف يكون بالسكون.

٢ - انظر: التيسير: ص ٧٩، والموجز: ص ٢٤٨، والنشر: ٢/٢١٩، ٢٢٦.

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٧.

٤ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١١٨.

٥ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٧.

٦ - انظر: التيسير: ص ٧٩، وجامع البيان: ورقة ١٨٠/ب، والنشر: ٢/٢٢٦.

وذكر صاحب المصباح عن ابن الجباب^(١) عن أبي معمر^(٢) عن عبد الوارث كقراءة الكوفيين سوى حفص^(٣).

الباقون: ﴿من موصٍ﴾ بسكون الواو وتخفيف الصاد^(٤).

[التعليل]^(٥): وأما علة من قرأ: ﴿من موصٍ﴾ بالتشديد فهو اسم الفاعل من وصّى يوَصِّي فهو مَوْصٌ^(٦)، ويقوي التشديد أن الوصية قد تكون من الإنسان^(٧)، ويقويه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾ [العنكبوت: ٨]، ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمَ﴾^(٨) [البقرة: ١٣٢].

وأما علة من قرأ ﴿من موصٍ﴾ بالتخفيف فهو أيضاً اسم الفاعل من أوصى يُوصي فهو مَوْصٍ^(٩). وقيل: إن مَوْصٌ ومَوْصٍ لغتان^(١٠).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فدِيَةٌ طَعَامٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] بالإضافة نافع وابن ذكوان^(١١).

١ - هو الفضل بن الجباب، أبو خليفة الجمحي، قرأ على أبي معمر: عبد الله بن عمرو، وروى القراءة عن روح بن عبد المؤمن، وقرأ عليه أبو القاسم عمر بن محمد المالكي والحسن بن سعيد المطوعي، مات سنة أربع وثلاثمائة. انظر: الغاية: ٩/٢.

٢ - هو عبد الله بن عمر بن الحجاج المنقري البصري، روى القراءة عن عبد الوارث، وروى عنه القراءة أحمد بن علي بن هاشم البصري، وأحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن عيسى الأصبهاني، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين. انظر: الغاية: ٤٣٩/١.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٢٩٢.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - طمس في الأصل وكانت الواو قبله فرُتِبَ الكلام كما ترى، وهو كذلك في (ب) و(ج).

٦ - انظر: شرح الهداية: ١٩٠/١، والكشف: ٢٨٢/١.

٧ - الوصية من الإنسان على القراءتين، فلا وجه لتقوية إحداهما على الأخرى بكون الوصية من الإنسان، على أنه ليس في كون الوصية من الإنسان تقوية للتشديد.

٨ - وما هو من لفظ: وَصَّى في القرآن. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤.

٩ - انظر: شرح الهداية: ١٩٠/١، والكشف: ٢٨٢/١.

١٠ - وهو قول الكسائي. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤.

١١ - انظر: التيسير: ص ٧٩، والنشر: ٢/٢٢٦، والوجيز: ورقة ٢٣/أ.

قال الشارح: جميع ما (اتفق)^(١) عليه نافع وابن ذكوان [أربعة]^(٢) مواضع، [هذا أحدهن]^(٣).

تحريه أن تقول: على الإضافة بغير تنوين.

الباقون: بتنوين ﴿فدية﴾ [٤٦/ب] ورفع ﴿طعام﴾^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿فدية طعام﴾ على الإضافة، ففدية: مبتدأ، وخبره محذوف، التقدير: فعليه فدية^(٥)، وطعام: مخفوض بإضافة فدية إليه، وهذه الإضافة تسمى إضافة الشيء إلى بعضه، ويكون من باب: ثوب خبز، وخاتم حديد^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿فدية﴾ بالتنوين و﴿طعام﴾ بالرفع، ففدية: مرتفع بالابتداء، وطعام: عطف بيان، بين الفدية ماهي. ويجوز أن يكون الطعام بدلاً^(٧).^(٨)
(مسألة)^(٩):

قال صاحب الكتاب: «﴿مَسَاكِين﴾ [البقرة: ١٨٤] على الجمع: نافع وابن عامر».

قال الشارح: الباقون: ﴿مسكين﴾ على التوحيد^(١٠).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿مساكين﴾ على الجمع فإن الذين يطبقونه جماعة، فلذلك جمع المساكين.

١ - في (ب) و(ج): «اجتمع».

٢ - في الأصل وفي (ب): «أربع»، وصححت من (ج).

٣ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وقد اشتبك في الأصل.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: الكشف: ٢٨٣/١.

٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢٧٣/٢، ٢٧٤، وشرح الهداية: ١٩١/١.

٧ - وقع بعد قوله: «بدلاً»، في (ج): «لأن».

٨ - انظر: شرح الهداية: ١٩١/١.

٩ - سقط من (ب) و(ج).

١٠ - انظر: الإيضاح: ورقة ٢٣/أ، والتيسير: ص ٧٩، والنشر: ٢٢٦/٢.

وأما علة من قرأ^(١) ﴿مسكين﴾ على التوحيد، فإن التقدير: على كل واحد من الذين يطيقونه فدية طعام مسكين^(٢)، والآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾^(٣) [البقرة: ١٨٥].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿القرآن﴾»^(٤) و﴿قرآن﴾ بغير همز حيث وقعا: ابن كثير، وهمز الفعل منه كيف تصرف^(٥)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح [عن أبي زيد]^(٦) عن أبي عمرو مثل ابن كثير^(٧). وذكر صاحب الروضة عن شجاع عن أبي عمرو أنه قرأ مثل ابن كثير^(٨). وذكر صاحب التذكرة قال: قرأ ابن كثير ﴿القرآن﴾ و﴿قرآن﴾ مما فيه الألف واللام وما ليستا فيه مما هو اسم: بغير همز حيث وقع^(٩)، [وأما الفعل]^(١٠) الذي لم يترك همزه [فـ]^(١١) نحو: ﴿فإذا قرأت﴾ [النحل: ٩٨]، ﴿كتاباً نقرؤه﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿اقرأ كتابك﴾ [الإسراء: ١٤]، ونحو ذلك.

الباقون: ﴿القرءان﴾ بالهمز^(١٢).

- ١ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٢ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩١.
- ٣ - والمنسوخ جواز الفطر للمطيق الصوم ولزوم الإطعام عليه. انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ١/٧٩، والنكت والعينون: ١/١٩٩.
- ٤ - سقط من (ج).
- ٥ - انظر: التبصرة لابن فارس البغدادي: ورقة ١٩/أ، والتيسير: ص ٧٩، والنشر: ١/٢١٤ و ٢/٢٢٦.
- ٦ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٧ - انظر: المصباح: ورقة ٢٩٢.
- ٨ - انظر: الروضة: ورقة ٢٠٢.
- ٩ - انظر: التذكرة: ٢/٣٣٠.
- ١٠ - هذا الصواب وكان في جميع النسخ: «(وَأَمَّا الْفِعْلُ)».
- ١١ - زيادة لاستقامة الكلام.
- ١٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القاموس السابقة

التعليل: [القرآن بالهمز، وزنه فُعْلان، من قرأت^(١)، فالألف والنون فيه زائدتان^(٢)، وقراءة ابن كثير (مشتقة^(٣)) من قرنت الشيء إذا جمعت بعضه إلى بعض^(٤)، فالنون أصلية والألف زائدة [فيكون وزنه فعلاً^(٥)] [٦] (٧).

أما علة ابن كثير ومن تابعه^(٨)، فإنه ألقى حركة الهمزة على الراء وحذف الهمزة طلباً للتخفيف، لكثرة دَوْرِ هذا الاسم وتكراره في القرآن.

وأما علة الباقيين فإنهم قرأوه على الأصل؛ لأنه مشتق من قولك: قرأت القرآن، إذا جمعت بعضه إلى بعض، ولهذا سُمِّي القرآن قرآناً لاجتماع حروفه، ومنه قولهم: ما قرأت الناقة سلاً قط، أي: لم يجتمع رَحْمُها على ولد^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَلِتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ﴾» [البقرة: ١٨٥] بالتشديد أبو بكر.

قال الشارح: تحريره أن تقول: بتشديد الميم، والكاف مفتوحة على هذه القراءة^(١٠). وقد روي عن أبي عمرو التشديد والتخفيف، رواه عنه جماعة من المصنفين وشحنوا فيه كتبهم^(١١).

- ١ - بمعنى أنه مصدر له.
- ٢ - على أصل الكلمة، كغفران وشكران. انظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان: ص ١٥، ١٦.
- ٣ - في (ب): «مستقلة».
- ٤ - هذا أحد أقوال من قال: إن القرآن غير مهموز في أصل اشتقاقه. انظر: مباحث في علوم القرآن: ص ١٦.
- ٥ - حكى هذا التوجيه بمعناه ابن عطية في المحرر الوجيز: ١١٢/٢.
- ٦ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٧ - تقدمت هذه العبارة عن موضعها في جميع النسخ، فكانت قبل قراءة ﴿مساكين﴾ مباشرة.
- ٨ - وهو حمزة عند الوقف، لأن هذا الهمز متحرك وقبله ساكن، وحكمه النقل كما تقدم في باب وقف حمزة وهشام.
- ٩ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩١.
- ١٠ - انظر: الإرشاد: ص ٢٣٩، والتيسير: ص ٧٩، والنشر: ٢/٢٢٦.
- ١١ - ذكر أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿ولتكمّلوا﴾ مشددة ومخففة، وقيل: كان يُنقلها ثم رجع إلى التخفيف. انظر: جامع البيان: ورقة ١٨١/أ، والسبعة: ص ١٧٧، والروضة: ورقة ٢٠٢.

الباقون: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ بسكون الكاف وتخفيف الميم^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بالتشديد فهو من كَمَّلَ يُكَمِّلُ^(٢). [والتشديد يدل على التكثير^(٣)].

و[أما]^(٤) قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ فهو من أَكْمَلَ يُكْمِلُ^(٥)، وهما سواء، يقال: كَمَّلَهُ يُكَمِّلُهُ^(٦) إذا أَتَمَّهُ^(٧)، ويقوَّى قراءة من قرأ بالتخفيف قوله تعالى: ﴿[اليوم]^(٨) أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٩) [المائدة: ٣].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿الْيُيُوت﴾ بضم الباء حيث وقع: أبو عمرو وورش وحفص. فأما العين من ﴿العيون﴾ والغين من ﴿الغيوب﴾ والجيم من الجيوب والشين من ﴿شيوخاً﴾ فكسرها كلها حمزة، وكذلك ابن كثير وابن ذكوان [٤٧/أ] والكسائي إلا الغين من ﴿الغيوب﴾ فإنهم ضمُّوه، وكذلك أبو بكر أيضاً، إلا الجيم من الجيوب فإنه ضمَّها. الباقيون: بالضم فيها كلها^(١٠)».

قال الشارح: تلخيص هذه المسائل الخمس أن تقول: ضم الباء من ﴿الْيُيُوت﴾ حيث وقع: ورش وأبو عمرو وحفص.

وكسر الغين من ﴿الغيوب﴾: أبو بكر وحمزة.

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٦.

٣ - ففيه معنى تكرير فعل الصيام. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٣.

٤ - زيادة لاستقامة الكلام.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - الأولى أن يقال: كَمَّلَهُ وَأَكْمَلَهُ.

٧ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩١، ١٩٢، والكشف: ١/٢٨٣، ومعاني القراءات: ص ٧٢.

٨ - من (ب) و(ج).

٩ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٣، والحجة لأبي علي: ٢/٢٧٤، والكشف: ١/٢٨٣.

١٠ - انظر: التذكرة: ٢/٣٣٠، ٣٣١، والتبسم: ص ٨٠، ١٠١، ١٣٦، ١٦١، ١٩٢، والنشر: ٢/٢٢٦.

وضم العين من ﴿العيون﴾ والشين من ﴿شيوخاً﴾: نافع وأبو عمرو وحفص وهشام.

وضم الجيم من الجيوب: نافع وأبو عمرو وعاصم وهشام^(١).

وقد ذكر بعض المصنفين في هذه المواضع اختلافاً عنهم، فذكر بعضهم عن أبي بكر أنه ضمَّ الغين من ﴿الغيوب﴾^(٢)، وروي عن أبي بكر أيضاً أنه كسر الجيم من الجيوب^(٣). وذكر صاحب المصباح عن نافع بكماله كسر الباء من ﴿البيوت﴾ والعين من ﴿العيون﴾ والشين من ﴿شيوخاً﴾ والغين من ﴿الغيوب﴾^(٤).

التعليل: أما علة من ضم الباء من ﴿البيوت﴾ فإن البيوت واحدها بيتٌ، ووزنه فَعْلٌ، فهو يجمع على فُعُول، كفلس وفُلُوس، فمن قرأه بالضم فإنه جاء به على الأصل. ومن كسر الباء فلأن بعدها ياء، والكسرة من جنس الياء، فكسر ليتجانس الكلام ويتطابق، لتلا يخرج من ضمة إلى ياء، لأنه عندهم ثقيل^(٥).

وأما علة من قرأ ﴿الغيوب﴾ بالضم دون غيره؛ فلأجل حرف الاستعلاء وهي الغين، لأنها تطلب الاستعلاء، والكسرة تطلب التسفل، فكره كسرها لذلك^(٦). وأما من قرأها بالكسر فلمجاورة الياء^(٧)، وعلته ما قلناه في البيوت.

وأما من كسر بعض هذه المواضع وضمَّ بعضها، فإنه جمع بين اللغتين، وأتباعاً منه لروايته التي رواها عن أئمتها^(٨).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - وذلك من رواية البرجمي عنه. انظر: المستنير: ص ٤٧٣. وانظر في هذه الرواية: المصباح: ورقة ٢٩٣.

٣ - وذلك من رواية أبي حمدون عن يحيى عنه. انظر: النشر: ٢/٢٢٦.

٤ - الذي ذكره صاحب المصباح إنما هو من رواية كردم عن نافع، وعن المسيبي عن نافع، من طريقين عنهما. انظر: المصباح: ورقة ٢٩٣.

٥ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩٤، والموضح: ١/٣١٨، ٣١٩.

٦ - انظر في معناه: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٣.

٧ - هو ذات الحكم المتقدم في ﴿بيوت﴾. انظر: معاني القراءات: ص ٧٢.

٨ - انظر: الكشف: ١/٢٨٥.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «ولا تقتلوهم» [البقرة: ١٩١]، «حتى يقتلوكم» [البقرة: ١٩١]، «فإن قتلوكم» [البقرة: ١٩١] بغير ألف في الثلاثة الأحرف: الأخوان»..

قال الشارح: الباقون: بالألف في الثلاثة، من القتال^(١). وروي عن أبي عمرو^(٢) من طريق ابن سعدان^(٣) بغير ألف، مثل الأخوين^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بغير ألف في الثلاثة فهو عنده من القتل^(٥)، ويكون المعنى: لا تبدؤوهم بقتل حتى يستدؤوكم به^(٦)، ويكون التقدير: فإن قتلوا بعضكم فاقتلوا بعضهم^(٧)، ونظير هذا قول الشاعر:

[سقيناهم]^(٨) كأساً سقوناً بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبراً^(٩)

- ١ - انظر: التيسير: ص ٨٠، والميسوط: ص ١٢٩، والنشر: ٢/٢٢٧.
- ٢ - وقع في الأصل زيادة الواو بعد: «أبي عمرو»، والصواب ماترى كما في (ب) و(ج).
- ٣ - هو محمد بن سعدان أبو جعفر الضري، الكوفي النحوي، أخذ القراءة عرضاً عن سليم عن حمزة، وعن اليزيدي، وعن إسحاق المسيبي، وروى عنه القراءة أحمد بن محمد بن واصل، وجعفر الآدمي، ومحمد بن يحيى المروزي، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين. انظر: الغاية: ٢/١٤٣، والمعرفة: ١/٢١٧.
- ٤ - هذا الوجه أورده صاحب الكامل محتملاً عن أبي عمرو، لأنه قال: «بغير ألف كوفي غير قاسم وعاصم وابن سعدان»، ورقة ٣٣١. وقد أورد ابن سعدان في الرواة عن أبي عمرو: ورقة ١٢٧، وأورده في رواية حمزة: ورقة ١٥٠، ولم يُبين هنا هل دخل في الاستثناء من الكوفيين أو أن الواو عاطفة على الكوفيين. ولم أجد هذا الوجه إلا محتملاً في الكامل.
- ٥ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩٤.
- ٦ - انظر: معاني القراءات: ص ٧٣.
- ٧ - انظر نحوه في: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٨، وهذا لا يستقيم، وإنما التقدير الصحيح هو: فإن قتلوا بعضكم فاقتلوا من قدرتم عليه منهم. انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: ٢/٢٠٤.
- ٨ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «سقيناهم».
- ٩ - نسب هذا البيت الجعيري للحماسة، ولم أعرف هل هو شاعر أم ديوان. انظر فيه وفي نسبته والاستشهاد به: كتب المعاني للجعيري: ورقة ١٤٦/١.

وأما علة من قرأ: ﴿تقاتلوهم﴾ بالألف فهو من القتال^(١)، ويكون المعنى: لا تبتدؤوهم بقتال حتى يبدؤوكم^(٢) به^(٣)، وكان ذلك قبل الحديبية، (ونزلت هذه الآيات بعد صلح الحديبية^(٤))، حين [صدّهم]^(٥) المشركون عن البيت، [وأرادوا]^(٦) في السنة الثانية العودَ إلى مكة لعمره القضاء، فخافوا غدر قريش، فعزموا على قتالهم، فنزلت الآيات^(٧)^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فلا رفاً ولا فسوقاً﴾ [البقرة: ١٩٧] بالرفع فيهما: ابن كثير وأبو عمرو.

قال الشارح [٤٧/ب]: الباقون: بالنصب فيهما من غير تنوين^(٩).

التعليل: أما علة من قرأهما بالرفع فله تقديران، أحدهما: أن تكون لا بمعنى ليس، وليس ترفع الاسم وتنصب الخبر، فيكون رفاً: اسم لا، ولا فسوقاً: معطوفاً عليه، والخبر محذوف، ويكون التقدير: فليس فيه رفاً ولا فسوقاً^(١٠). والتقدير الثاني: أن تكون لا

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩٤.

٢ - في (ب) و(ج) زيادة: «هم» بعد «يبدؤوكم».

٣ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٤.

٤ - لا يمكن أن يجتمع نزولها قبل الحديبية وبعدها، وإنما نزلت بعدها كما يدل عليه الكلام بعده، ولو نزلت قبلها فلا معنى لخوفهم أن يغدر بهم المشركون.

٥ - كان في الأصل و(ب): «صدّه»، وضح كما تراه.

٦ - كان في الأصل و(ب): «أراد»، وضح كما تراه.

٧ - الأليق بمقامهم أنهم أمروا بالقتال فعزموا، لا أنهم قدّموا العزم بين يدي أمر الله تعالى. انظر فيما تقدم: أسباب النزول للواحدى: ص ٨٧، ٨٨، والتحرير والتنوير: ٢/٢٠٠.

٨ - سقط من (ج).

٩ - ظاهر كلامه أن ابن كثير وأبي عمرو يقرآن بالتثوين، وهو كذلك. انظر: التيسير: ص ٨٠، والكافي: ص ٦٨، والنشر: ٢/٢١١.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩٤، والكشف: ١/٢٨٦.

نافية، وفلا رフト: مبتدأ، ولا فسوق: معطوفاً عليه، والخبر محذوف^(١)، التقدير: فلا رフト ولا فسوق في الحج^(٢). وهذا خبرٌ معناه النهي، معناه: فلا ترفثوا ولا تفسقوا في الحج^(٣).
وأما قوله تعالى: ﴿في الحج﴾ فهو خبر ﴿ولا جدال﴾^(٤).

فإن قلت: لِمَ لا قرأ من قرأ ﴿فلا رフト ولا فسوق﴾ بالرفع قوله: ﴿ولا جدال﴾ أيضاً كما قرأ الاسمين اللذين قبله؟

فالجواب: أن قوله: ﴿ولا جدال﴾ فإنه يفارقهما في المعنى، لأن معنى الأولين: لا ترفثوا ولا تفسقوا على النهي كما قلنا، ومعنى ﴿ولا جدال﴾ أي: لا ممارسة أن الحج في شهر ذي الحجة، بخلاف قول المشركين: إنه في غيره^(٥)، فلما فارقهما في المعنى فرق بينه وبينهما في اللفظ^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿فلا رフト ولا فسوق﴾ بالفتح من غير تنوين، فلا: نافية^(٧)، ورفث: اسم لا^(٨)، ولا فسوق: معطوف عليه، وهي مبنية مع لا كخمسة عشر، ما دامت تليها^(٩)، ولا جدال معطوف عليها، وخير الثلاثة في الحج، ويكون هذا نفيًا عاماً لجميع

١ - انظر: الكشف: ٢٨٦/١.

٢ - وعدم التقدير هنا أولى، لأن خبر ﴿ولا جدال﴾ في محل رفع، وخبر ﴿فلا رフト ولا فسوق﴾ في محل رفع أيضاً، فلما جاز أن يكون خبر ﴿ولا جدال﴾ وهو: ﴿في الحج﴾ خيراً للثلاثة، أغنى ذلك عن التقدير، والله تعالى أعلم.

٣ - انظر: تفسير القرطبي: ٢٧٢/٢.

٤ - انظر: شرح الهداية: ١٩٤/١، ١٩٥.

٥ - فكانوا يجعلونه في غير ذي الحجة بسبب النسيء.

٦ - فمعنى ﴿فلا رフト ولا فسوق﴾: النهي، ومعنى ﴿ولا جدال﴾: النفي، على هذا القول. انظر: تفسير القرطبي: ٢٧٢/٢، وشرح الهداية: ١٩٥/١.

٧ - انظر: الكشف: ٢٨٦/١.

٨ - انظر: الحجة المتسوب لابن خالويه: ص ٩٤.

٩ - لأن عملها عمل إن، فإن فصل عنها اسمها أهملت، ووجب تكرارها، نحو قوله تعالى: ﴿لا فيها غولٌ

ولا هم عنها يتزفون﴾. انظر: أوضح المسالك: ٣٥١/١، ٣٥٣.

الجنس^(١)، وهو جواب لمن سأل: هل في الحج من رفته أو فسوق أو جدال؟ ف قيل له: لا رفته ولا فسوق ولا جدال في الحج^(٢).

والرفث: الجماع، وما يريد الرجل من المرأة^(٣). والفسوق: [السَّبَاب^(٤)]-^(٥). والجدال: الممارة^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿مَرْضَاةُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] بالإمالة: الكسائي.

قال الشارح: قد ذكرت في باب الإمالة في كم موضع جاءت هذه اللفظة، وذكرت علة إمالتها هناك، فأغني عن إعادته.

فأما الوقف عليها فأنا أذكره لك ههنا، فكان الكسائي يقف عليها بالهاء^(٧)، وجاء عن حمزة أنه كان يقف عليها بالهاء والتاء معاً^(٨).

[مسألة^(٩)]:

قال صاحب الكتاب: ﴿فِي السَّلْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٨] بالفتح: الحرميان والكسائي.

قال الشارح: تحريره أن تقول^(١٠): بفتح السين. الباقون: بكسرها^(١١).

١ - انظر: الكشف: ٢٨٦/١.

٢ - ف «مَنْ» دخلت للعموم، و «لا» دخلت لنفي العموم، فلم يُرخص في أي ضرب من الرفث أو الفسوق أو الجدال. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٩.

٣ - انظر: زاد المسير: ٢١١/١.

٤ - انظر: تفسير أبي السعود: ٣٢٥/١، وتفسير القرطبي: ٢٧١/٢.

٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «النسيان».

٦ - انظر: تفسير الشوكاني: ٢٥٤/١.

٧ - انظر: التبصرة: ص ٤٣٨، والتيسير: ص ٦٠، والنشر: ١٣٢/٢.

٨ - قال ابن الجزري: «والصواب التاء». انظر: النشر: ١٣٢/٢.

٩ - زيادة من (ب) و(ج).

١٠ - في (ب) و(ج): «أن تقول: ﴿السلم﴾».

١١ - انظر: التيسير: ص ٨٠، وغاية الاختصار: ٤٢٧/٢، والنشر: ٢٢٧/٢.

وقد روي عن نافع وابن كثير كسر السين كالجماعة^(١).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿السَّلْم﴾ بفتح السين، [ف]^(٢) قال ابن السكيت^(٣): السَّلْم بالفتح: الصُّلح^(٤).

وأما علة من قرأ بالكسر [ف]^(٥) حكى يونس عنهم أن السلم بالكسر: الاستسلام والانقياد^(٦)، شاهد الكسر:

٣٣- وقد قلنا إن ندرك السَّلْمَ واسعاً بمالٍ ومعروفٍ من السَّلْمِ [نَسَلَمَ]^(٧)-(٨)
وقال آخر^(٩):

دعوت عَشِيرَتِي بالسَّلْمِ [لَمَّا]^(١٠) رأيتهم [تولوا]^(١١) مدبرينا

فليس مجاوبي شيئاً سويّاً بما قال النبي [مكذبوناً]^(١٢)-(١٣)

١ - لم أقف على هذه الرواية، وقد نقل الأزهري إجماع أهل الحرمين على الفتح، وهو ظاهر كلام الهذلي:

انظر: الكامل للهذلي: ورقة ٣٣٢، ومعاني القراءات: ص ٧٤.

٢ - زيادة لاستقامة الكلام.

٣ - هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، كان من أهل الفضل والدين، وإماماً في اللغة والأدب، من كتبه: إصلاح المنطق، والأضداد، والقلب والإبدال، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين.

انظر: الأعلام: ١٩٥/٨، وإنباه الرواة: ٥٦/٤.

٤ - انظر: كنز المعاني للجعبري: ورقة ١٤٧/ب، ومعاني القراءات: ص ٧٤.

٥ - زيادة لاستقامة الكلام.

٦ - بمعنى الإسلام، وهو قول الأخفش وأبي عبيد. انظر: كنز المعاني: ورقة ١٤٧/ب.

٧ - البيت ينسب لزهير بن أبي سلمى، انظر فيه وفي نسبه: تفسير الطبري: ٣٢٣/٢، وتفسير القرطبي: ٢٣/٣.

٨ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «تسليماً».

٩ - البيت ينسب لأخي كندة (امرئ القيس بن عامر الكندي). انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: ٢٧٦/٢، وتفسير الطبري: ٣٢٣/٢، واللسان: ٢٩٥/١٢. ولم أقف على البيت الثاني.

١٠ - زيادة لا ستقامة الوزن.

١١ - في الأصل و(ب): «ولوا»، فصح للوزن.

١٢ - في الأصل و(ب): «مكذيينا»، فصح للإعراب.

١٣ - سقط الشاهد من (ج).

وحكى ثعلب عن أبي عمرو أنه كان يكسر التي في البقرة، ويذهب إلى أن معناها: الإسلام [٤٨/أ] ويفتح السين في الأنفال والقتال، ويذهب إلى أن معناهما: المسألة^(١).
وقيل معناهما في الموضوعين: الصلح^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾» [البقرة: ٢١٠] بفتح التاء وكسر الجيم: الأخوان وابن عامر».

قال الشارح: الباقون: ﴿تَرْجِعُ﴾ بضم التاء وفتح الجيم^(٣)، وشرط هذه القراءة أن يكون معها ﴿الأمور﴾^(٤)، وجملة ما وقع في كتاب الله من هذه اللفظة ستة مواضع^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿تَرْجِعُ﴾ بفتح التاء وكسر الجيم، فإن معنى ترجع: تصير، فلما كان قوله [تعالى]^(٦): ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] بالفتح، فتح أيضاً ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ لما اتفقتا بالفتح^(٧)، فترجع على هذا: فعل مستقبل، والأمور: فاعله^(٨).

ومن قرأ ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ فترجع: فعلٌ لم يُسَمَّ فاعله^(٩)، والأمور: مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله^(١٠)، ويقويها أنها لا تَرْجِعُ حتى تُرْجِعَ، ويؤكدها أيضاً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(١١) [البقرة: ٢٨].

١ - انظر: كتر المعاني: ورقة ١٤٧، ومعاني القراءات: ص ٧٤. وانظر في قول أبي عمرو: التحرير والتنوير: ٢٧٦/٢، وتفسير الشوكاني: ٢٦٦/١.

٢ - انظر: التحرير والتنوير: ٢٧٥/٢، ٢٧٦.

٣ - انظر: التيسير: ص ٨٠، والسبعة: ص ١٨١، والنشر: ٢٠٨/٢، ٢٠٩.

٤ - احترازاً عما ليست فيه، نحو: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ و﴿يُرْجِعُ الْأُمُورُ﴾.

٥ - في البقرة آية: ٢١٠، وآل عمران آية: ١٠٩، والأنفال آية: ٤٤، وفي الحج آية: ٧٦، وفي فاطر آية: ٤، وفي الحديد آية: ٥.

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٠، ١٣١، وشرح الهداية: ١٩٦/١.

٨ - انظر: الكشف: ٢٨٩/١، ومعاني القراءات: ص ٧٤.

٩ - انظر: معاني القراءات: ص ٧٤.

١٠ - أي: الأمور وقع عليها فعلٌ فاعلٌ لم يُسَمَّ، فهي نائب فاعل.

١١ - ونظائرها في القرآن. انظر: شرح الهداية: ١٩٦/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «حتى يقول الرسول» [البقرة: ٢١٤] بالرفع: نافع».

قال الشارح: تحريره أن تقول: «يقول» برفع اللام^(١). وروى الوليد بن مسلم عن ابن عامر مثل نافع^(٢)، وقد روي أيضاً عن ابن كثير مثل نافع، وكذلك روي عن الكسائي^(٣).

الباقون: «حتى يقول» بنصب اللام^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بالرفع، فإن حتى لا تعمل إلا في المستقبل خاصة^(٥)، فإن وقع بعدها فعلُ الحال كقولهم: مرض زيدٌ حتى لا يرجونه، التقدير: حتى لا يرجونه الآن^(٦)، أو وقع بعدها فعل لفظه لفظ المستقبل ومعناه الماضي، فإنها أيضاً لا تعمل فيه^(٧)، وهو مثل هذا الموضع^(٨)، فمعنى «حتى يقول الرسول» تقديره: وزلزلوا حتى قال^(٩) الرسول يقول الآن^(١٠)، أي: حتى هذه حاله؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة وهو غير منقطع منها^(١١).

١ - انظر: التيسير: ص ٨٠، والغاية: ص ١١٤، والنشر: ٢/٢٢٧.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٢٩٥.

٣ - روي ذلك عن ابن كثير من رواية أبي حاتم عن شبل، وروي عن الكسائي من رواية أبي حيوة والفراء عنه، والشيرازي والثغري عنه. انظر: الكامل للهدلي: ورقة ٣٣٣، ٣٣٤.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - أي: لا تعمل النصب إلا في فعلٍ مستقبل. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣١.

٦ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٦.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣١.

٨ - أي: يمكن حملُ هذا الموضع على أنه ماضي وانقضى، ويمكن حمله على أنه على الحال التي هي الآن. انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٢٦.

٩ - على أنه حكاية عن الماضي، فيكون الفعلان قد مضيا.

١٠ - على أنه على الحال التي هي الآن، وهي محكية أيضاً. انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٢/٣٠٦، ٣٠٧.

١١ - بمعنى أنه لا يمكن أن ينقطع عن زمن الزلزلة فيكون مستقبلاً، فإما أن يحمل على الماضي، أو يحمل على حكاية الحال الآتية، وعليهما لا يمكن النصب بحال.

وأما علة من قرأ: ﴿يَقُولُ﴾ بالنصب، [ف] ^(١) يقال أبو عبيدة: النصب هو المختار،
الدليل على ذلك اختلاف الفعلين؛ لأن قوله: ﴿وَزُلْزِلُوا﴾ ماضٍ، و﴿يَقُولُ الرَّسُولُ﴾:
مستقبلٌ، فلما اختلف الفعلان كان الوجه النصب ^(٢). وقيل: إنما نُصِبَ لأن الفعل الماضي
إذا أُطلق عند العرب كان بمنزلة المستقبل، وإذا كان بمنزلة المستقبل كان النصب الوجه ^(٣).

واعلم أنَّ حَتَّى لا تعمل بنفسها، إنما تعمل بإضمار أن ^(٤)، قال الشاعر ^(٥) في النصب:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنُ بِأَرْسَانِ ^(٦)

ويكون تقدير الكلام: زلزلوا إلى أن قال الرسول، فجعل قول الرسول غايةً لخوفهم.
ومعنى زُلْزِلُوا: خُوفُوا وَحُرِّكُوا ^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالثاء: الأخوان.

قال الشارح: الباقون: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ بالباء ^(٨)، وقد روي عن حمزة الباء كالجماعة ^(٩).

١ - زيادة لاستقامة الكلام.

٢ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٤/١، وقد نسبه إلى أبي عبيد، فلعلَّ ما ههنا أو ما هناك تصحيف،
أو أنه نُسِبَ إليهما.

٣ - قال الفراء: «فإذا طال ما قبل حتى ذهبَ بما بعدها إلى النصب إن كان ماضياً بتطاؤله». انظر: معاني القرآن
للفراء: ١٣٣/١. وحكي عن أبي عبيد عن الكسائي: «إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل»، انظر:
إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٤/١. وهذا هو مقصود المؤلف بالإطلاق، وتطاول ما قبل حتى مستلزمٌ لتطاول
ما بعدها، لأن الأول إذا طالت مدة وجوده طالت مدة غياب الثاني، فصار بمنزلة المستقبل لتأخر زمنه.
ووجه طول المدة هنا يتبين باستنباط المسلمين النصرة، كما حكي عنهم القرآن: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾.

٤ - وهذا رأي البصريين. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٤/١، والحجة المنسوبة لابن خالويه: ص ٩٦،
ومشكل إعراب القرآن: ١٢٧/١.

٥ - البيت يُنسب لامرئ القيس كما في اللسان: ٢٨٤/١٥.

٦ - والبيت في: معاني القرآن للفراء: ١٣٣/١.

٧ - انظر: شرح الهداية: ١٩٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٧/١.

٨ - انظر: الإرشاد: ص ٢٤٢، والتيسير: ص ٨٠، والنشر: ٢٢٧/٢.

٩ - ذكر الهذلي في الكامل: ورقة ٣٣٤، عن ابن مقسم بالثاء، وهو من رواية حمزة كما في الكامل:
ورقة ١٤٧، فدل على أن غيره من الرواة عن حمزة وردت عنهم الرواية بالباء، والله تعالى أعلم.

التعليل: أما علة من قرأ ﴿إثم كثير﴾ بالثاء فقد قال بعض العلماء: هي أقوى من قراءة الباء؛ لأن معناه الكثرة [٤٨/ب]، وذلك أن شارب الخمر إذا شرب فسكر صدرت منه مآثم كثيرة، فذكر الفاحشة في سكره، وذكر الكفر وارتكاب المحرمات وترك ما أمر به من الصلوات والعبادات، وإذا كان ذلك كذلك فوصف الاسم ههنا بالكثرة أولى من وصفه بالكبر^(١)، وقد بالغ بعض الناس في الخمر حتى سمّاها إثمًا، فقال:

نَشْرَبُ الْإِثْمَ بِالْكَوُوسِ جِهَارًا وَتَرَى الْمُتَمَكَّ بَيْنَنَا مُسْتَعَارًا^(٢)

وقال آخر:

شَرِبْتُ الْإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَلِكَ الْإِثْمُ تَذْهَبُ بِالْعُقُولِ^(٣)

وأما علة من قرأ: ﴿إثم كبير﴾ بالباء، فهو عند من قرأه أقوى ممن قرأ بالثاء؛ لأنه من الكبير، ويقويّه قوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، فقابل الكبير بالكبر^(٤)، ويقوي هذه القراءة أيضاً وصفه للحوب - الذي هو الإثم - بالكبر^(٥) في قوله تعالى: ﴿حُبُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قل العفو﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرفع: أبو عمرو^(٦)».

قال الشارح: قد روي عن ابن كثير ﴿قل العفو﴾ بالرفع مثل أبي عمرو^(٧).

والباقون: ﴿قل العفو﴾ بالنصب^(٨).

١ - انظر: الكشف: ٢٩١/١.

٢ - لم أقف له على قائل، وهو في اللسان: ٧/١٢. والمتك: الأترج، انظر: القاموس: ٣٢٨/٣.

٣ - لم أقف له على قائل، وهو في اللسان: ٦/١٢.

٤ - انظر: الموضح: ٣٢٥/١.

٥ - ولكلّ ذنب موبق، نحو قوله تعالى: ﴿الذين يجتنبون كبائر الإثم﴾. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٣، والحجة لأبي علي: ٣١٣/٢.

٦ - انظر: التيسير: ص ٨٠، والنشر: ٢٢٧/٢، والهادي: ورقة ١٦/أ.

٧ - انظر: الكامل: ورقة ٣٣٤.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

التعليل: أما علة من قرأ بالرفع، فإن «ما» تكون على قراءته استفهامية في موضع رفع، و «ذا» بمعنى: الذي، والعائد على الذي من صلته محذوف، فيكون التقدير على هذا: أي شيء ينفقونه، ويكون المعنى: الذي ينفقونه هو العفو، فالعفو: خبرٌ مبتدئٌ محذوفٌ^(١).
وأما^(٢) من قرأ بالنصب فإنه جعل «ما وذا» اسماً واحداً في موضع نصب بينفقون، مفعولاً به، والتقدير: أي شيء ينفقون، فقيل: ينفقون العفو بالنصب، فجاء الجواب مطابقاً للسؤال^(٣).

والعفو - ههنا-: الفضل، كان الرجل يأخذ من كسبه ما يكفيه، ثم يتصدق بباقيه^(٤)، ثم [نسخه]^(٥) الله تعالى بآية الزكاة^(٦)، وهو قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(٧) [التوبة: ١٠٣]، وَنَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةَ كُلَّ صَدَقَةٍ أُمِرُوا بِهَا^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿حَتَّى يَطْهَّرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بالتشديد: الكوفيون، سوى حفص.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿يَطْهَّرْنَ﴾ بتشديد الطاء والهاء مع فتحهما.

الباقون: بسكون الطاء وضم الهاء مع تخفيفها^(٩).

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩٧، ١٩٨، والكشف: ١/٢١٩.

٢ - في (ب) و(ج): «وأما علة من».

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩٨، والموضح: ١/٣٢٦.

٤ - انظر: التحرير والتنوير: ٢/٣٥١، وزاد المسير: ١/٢٤٢.

٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «نسخ».

٦ - على القول بأن الإنفاق هنا للوجوب. انظر: البحر المحيط: ٢/١٥٨، وتفسير الشوكاني: ١/٢٨٠.

٧ - يشهد له ظاهر كلام الواحدي في سياق قصة ثعلبة بن حاطب: ص ٢٩٠، ٢٩١. وهذا على القول بأن هذه الصدقة هي صدقة الفرض. انظر: تفسير القرطبي: ٧/١٥٥.

٨ - على سبيل الفرض، فإن الزكاة كانت موضوعة أولاً في الأقربين ثم نسخت بآية الزكاة، وبين الله مصارف الزكاة الثمانية. انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ١/١٤٥.

٩ - انظر: التيسير: ص ٨٠، والمستتير: ص ٤٧٧، والنشر: ٢/٢٢٧.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ فمعناه حتى يغتسلن بالماء، وهو الوجه؛ لأن الحائض لا يجوز وطؤها في قول أكثر أهل العلم حتى تغتسل بالماء إذا انقطع دمها^(١). وأصله على هذا: يَطْهَرْنَ^(٢)، فأدغمت التاء في الطاء^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بالتخفيف فمعناه: ينقطع دمهن، ويقويه أن بعده: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ أي: اغتسلن^(٤)، وهذا كما يقال: لا تُكَلِّمُ زَيْدًا حَتَّى يَجْلِسَ، فإذا طابت نفسه فكلمه، أي: فإذا جلس وطابت نفسه فكلمه^(٥). وقيل معنى ﴿يَطْهَرْنَ﴾ أي: يغتسلن بالماء، ويكون معنى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾: اغتسلن أيضاً، كما تقول لمن اغتسل من الجنابة: قد طَهَّرْتَ^(٦)، يقال: طَهَّرْتَ^(٧) المرأة [أ/٤٩] فَطَهَّرْتَ^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا أَلَّا﴾ [البقرة: ٢٢٩] بضم الياء: حمزة^(٩).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن المفضل عن عاصم مثل حمزة^(١٠).

الباقون: ﴿يُخَافَا﴾ بفتح الياء^(١١).

١ - انظر: شرح الهداية: ١/١٩٨.

٢ - وهي قراءة أبي وابن مسعود. انظر: الكشف: ١/٢٩٤.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٥، والكشف: ١/٢٩٤.

٤ - فكون بعده: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بمعنى يغتسلن، يجعل الأول لانقطاع الدم، لأن الثاني به تتم الفائدة، فلا بد إذا من اجتماع الطهر - الذي هو الانقطاع - مع الاغتسال. انظر: الكشف: ١/٢٩٣.

٥ - فلا بد من اجتماعهما، فيكون المعنى: فإذا طهرن واغتسلن حَلَلْنَ لكم، انظر في معناه: كنز المعاني للجعيري: ورقة ١/٤٩.

٦ - انظر: تفسير القرطبي: ٣/٨٩، والحجة لأبي علي: ٢/٣٢٢.

٧ - من الدم.

٨ - بالاغتسال.

٩ - انظر: الإيضاح: ص ٤٣/ب، والتيسير: ص ٨٠، والنشر: ٢/٢٢٧.

١٠ - من طريق أبي زيد عنه. انظر: المصباح: ورقة ٢٩٥.

١١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

التعليل: أما علة من قرأ بضم الياء فَتَعَلَّمَ أن خاف في أصله يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: خِفتُ الله، وهو على قراءة حمزة قد عُدِّيَ إلى مفعول آخر بحرف جر قبل أن يُبنى لما لم يُسمَّ فاعله، فيكون التقدير: إلا أن يُخافا - الرجل والمرأة-، (فالرجل والمرأة)^(١) قاما مقام ما لم يسم فاعله^(٢)، وقوله [تعالى]^(٣): ﴿أَنْ لَا يُقِيمَا﴾ في موضع المفعول الثاني^(٤)، والتقدير: بأن لا^(٥). وقد اختار أبو عبيدة قراءة حمزة، قال: وهي عندي الوجه، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا﴾، فجعل الخوف لغيرهما، ولم يقل: فإن خافا^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿يُخَافَا﴾ فيخافا: فعل مضارع يطلب [مفعولاً]^(٧) واحداً^(٨)، (وحذف)^(٩) نونه بأن^(١٠)، والمفعول: أن لا يقيما^(١١)، والخوف قيل: هو بمعنى الظن، والتقدير: فإن ظننتم أن لا يقيما حدود الله^(١٢)، ويقويّه قراءة أبي: (إلا أن يُظَنَّا)^(١٣). وقيل هو بمعنى اليقين، قاله أبو عبيدة. وقيل: هو بمعنى: يعلما^(١٤)، قال الشاعر:

- ١ - في (ج): «قوله» بدل هذه العبارة.
- ٢ - لأنهما المفعول الأول، فالتقدير أصلاً: إلا أن تخافوا الرجل والمرأة على أن لا يُقيما.
- ٣ - زيادة من (ج).
- ٤ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١/١٩٨، ١٩٩.
- ٥ - أو: من ألا، أو على ألا. انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٣٠.
- ٦ - انظر: البحر المحيط: ١/١٩٨، وفي إعراب القرآن للنحاس: ١/٣١٤، وتفسير القرطبي: ٣/١٣٧، ١٣٨، يُنسب لأبي عبيد.
- ٧ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «فعلاً».
- ٨ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٣٢٩.
- ٩ - في (ب) و(ج): «حذفت».
- ١٠ - لأنه فعل من الأفعال الخمسة يُنصب بحذف النون. انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: ص ٧٥.
- ١١ - انظر: الكشف: ١/٢٩٥.
- ١٢ - انظر: تفسير أبي السعود: ١/٣٥٢، والحجة لأبي علي: ٢/٣٢٨، ٣٢٩.
- ١٣ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٤٩/أ.
- ١٤ - انظر: البحر المحيط: ٢/١٩٧.

أَتَانِي كَلَامٌ عَن نُّصَيْبٍ يَقُولُهُ وَمَا خَفْتُ يَا سَلَامٌ أَنَّكَ عَائِبِي^(١)

أي: ما علمت^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لَا تُضَارُّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع: ابن كثير وأبو عمرو^(٣).

[قال الشارح:]^(٤) ذكر صاحب المصباح عن عاصم [كأبي عمرو]^(٥) وابن كثير^(٦).

وتحريه أن تقول: ﴿لَا تُضَارُّ﴾ برفع الراء. الباقون: بفتحها^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ بالرفع فلا عنده نافية، وليست بناهية^(٨)، وهو خير معناه

الأمر^(٩)، ويقوي هذه القراءة أنها تابعة لما قبلها، وهو قوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا﴾ فأتبع

الرفع الرفع نسقاً عليه. والنهي كثيراً ما يأتي بلفظ الخير، قال الله تعالى: ﴿والمطلقات

يتربصن﴾^(١٠) [البقرة: ٢٢٨].

وأما علة من قرأ: ﴿لَا تُضَارُّ﴾ بالفتح فلا: ناهية، وتضار: مجزوم به^(١١)، وأصله

عنده: تضارر، فادغمت الراء في الراء، وفتحت لالتقاء الساكنين^(١٢)، وكان الفتح أولى،

لأجل الألف التي قبلها ليتشاكل الكلام ويتجانس^(١٣).

١ - البيت ينسب لأبي الغول الطهوي، انظر: النوادر لأبي زيد: ص ٢٣٥. والبيت في البحر المحيط: ١٩٧/٢،

والدر المصون: ٤٥١/٢، ومعاني القرآن للفراء: ١٤٦/١.

٢ - انظر: المصادر السابقة.

٣ - انظر: التيسير: ص ٨١، والكافي: ص ٦٩، والنشر: ٢٢٧/٢.

٤ - زيادة من (ب) و(ج)، وكان مكانها يياض في الأصل.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - من رواية أبان بن يزيد عنه. انظر: المصباح: ورقة ٢٩٥.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - انظر: الكشف: ٢٩٦/١.

٩ - انظر: شرح الهداية: ١٩٩/١.

١٠ - انظر فيما تقدم: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٦، والحجة لأبي علي: ٣٣٣/٢.

١١ - انظر: الكشف: ٢٩٦/١.

١٢ - انظر: شرح الهداية: ١٩٩/١.

١٣ - انظر: البحر المحيط: ٢١٥/٢، والكشف: ٢٩٦/١.

وقد اختلف في تقدير هذه الكلمة، ف قيل: أصلها تُضَارَرُ كما قلنا، فعلى هذا ﴿والدة﴾: فاعلة وهي مرفوعة بفعالها^(١)، وقد قرأ أبان عن عاصم كذلك بالإظهار^(٢)، إلا أنه يخالف خطأ المصحف؛ فلهذا ضعفت القراءة (بها)^(٣) (٤). وقيل: أصلها: لا تُضَارَرُ، فعلى هذا تكون الوالدة مرفوعة لأنها في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله^(٥)، والإدغام كما قلنا في التقدير الأول^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿ما أتيتم بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالقصر: ابن كثير^(٧).

قال الشارح: قد رويت هذه القراءة عن جماعة من التابعين^(٨).

الباقون: ﴿آتيتم﴾ بالمد^(٩).

١ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٣١.

٢ - ﴿لا تُضَارَرُ﴾. انظر: البحر المحيط: ٢/٢١٥، ومعاني القراءات: ص ٧٧. وكان الأولى ذكر هذه القراءة بعد التقدير الثاني، لأن الفعل على هذه القراءة مبني للمفعول.

٣ - ولم يذكرها ابن الجزري في النشر.

٤ - سقط من (ج).

٥ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٣٠، ١٣١.

٦ - أي: والإدغام الذي حصل على هذا التقدير هو ذات الإدغام المتقدم في التقدير الأول.

٧ - انظر: التيسير: ص ٨١، والمبسوط: س ١٣٠، والنشر: ٢/٢٢٨.

٨ - إذ قد روى ابن كثير قراءته جُمْلَةً عن مجاهد، وهو من التابعين، وقال ابن مجاهد في السبعة: «ولم يخالف ابن كثير مجاهداً في شيء من قراءته»، وقال: «والذي أجمع أهل مكة على قراءته إلى اليوم ابن كثير»، انظر: السبعة: ص ٦٤، ٦٥، فلا شك أن هذا الإجماع مسبق بشهرة وشيوع عن جماعة من التابعين.

٩ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

التعليل: أما علة من قرأ ﴿آتيتم﴾ بالقصر - هنا وفي الروم^(١) - فإنها لغة حُكيت عن العرب، (يقولون)^(٢): آتيتُ فلاناً إحساناً [ب/٤٩]، وأتيته جميلاً^(٣)، قال الشاعر في مثل ذلك - وهو زهير^(٤):-

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا [تَوَارَثَهُ]^(٥) آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ^(٦)

(وأما علة من قرأ: ﴿ما آتيتم﴾ [ف-] يجوز أن تكون ما بمعنى الذي، ويكون التقدير: الذي آتيتموه، فالعائد محذوف^(٧)، وحذفه كثير إذا كان في موضع نصب^(٨). ويجوز أن تكون ما مصدرية، التقدير: إذا سلّمتم الإتيان^(٩) (١٠)^(١١).

وأما علة من قرأ: ﴿آتيتم﴾ بالمد فهي القراءة الجيدة، [ومعناه]^(١٢): أعطيتم، يقولون: آتيت زيداً مالاً، إذا أعطيته^(١٣)، قال الله عز وجل: ﴿وآتيتم إحداهن قنطاراً﴾ [النساء: ٢٠] أي: أعطيتم^(١٤).

١ - في الموضع الأول: ﴿وما آتيتم من رباً﴾ آية: ٣٩، إذ حكمه حكم ما في البقرة. انظر: النشر: ٢٢٨/٢.

٢ - في (ج): «يقول».

٣ - انظر: البحر المحيط: ٢١٨/٢.

٤ - هو زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن قرط الغطفاني، جاهلي لم يُدرك الإسلام، وشاعر من فحول الشعراء، ومن شعراء المعلقات، أدرك ابنه كعبٌ وبجيرٌ - رضي الله عنهما - الإسلام. انظر: الأعلام: ٢٢/٣، والشعر والشعراء لابن قتيبة: ص ٦٩.

٥ - في الأصل: «توارثهم»، وصحح من (ب) و(ج).

٦ - انظر في البيت ونسبته: البحر المحيط: ٢١٨/٢، والحجة لأبي علي: ٣٣٥/٢، وشرح الهداية: ١٩٩/١.

٧ - زيادة لاستقامة الكلام.

٨ - انظر: البحر المحيط: ٢١٨/٢، والكشف: ٢٩٧/١.

٩ - أي: إذا كان مفعولاً، وذلك لقوة الدلالة عليه، ومنه قراءة: ﴿ما تشتهي النفس﴾. انظر: شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: ص ٢٨٨، ٢٨٩.

١٠ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢٣٦/٢، وشرح الهداية: ٢٠٠/١.

١١ - سقط من (ج).

١٢ - طمس في الأصل، وصحح من (ب) و(ج).

١٣ - انظر: الكشف: ٢٩٧/١، ومعاني القراءات: ص ٧٨.

١٤ - فالإتياء في لغة العرب بمعنى الإعطاء. انظر: مختار الصحاح: ص ٥، والمفردات: ص ٩.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قَدْرُهُ﴾ و﴿قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] بالفتح فيهما: الأخوان وحفص وابن ذكوان».

قال الشارح: تحريره أن تقول: بفتح الدال. الباقون: ﴿قَدْرُهُ﴾ بإسكان الدال^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿قَدْرُهُ﴾ أو ﴿قَدْرُهُ﴾، فإنهما لغتان^(٢)، وقيل: القَدْرُ بالإسكان المصدر، والقَدْرُ بالفتح الاسم^(٣)، ومثله العَدُّ والعَدْدُ، قال الله عز وجل في المصدر: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُم عَدًّا﴾ [مريم: ٨٤]، وقال تعالى في الاسم: ﴿عَدَدٌ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، ومثله أيضاً في المصدر قوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، وقال في الاسم: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]. وتقدير الكلام: هو ينفق على قدره، أي: على وسعه^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿تَمَاسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] بالألف وضم التاء فيهما: الأخوان، ومثله في الأحزاب. الباقون: ﴿تَمَسَّوهُنَّ﴾ بفتح التاء من غير ألف فيهن^(٥)».

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿تَمَاسُوهُنَّ﴾ فهو من باب المفاعلة التي لا تكون إلا من اثنين، فتكون المماسَّة على هذا من الرجل والمرأة معاً^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿تَمَسَّوهُنَّ﴾ بغير ألف، فالمَسُّ من الرجل وحده، ويقويُّه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشْرًا﴾^(٧) [مريم: ٢٠].

١ - انظر: التيسير: ص ٨١، والموجز: ص ٢٥٥، والنشر: ٢/٢٢٨.

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٠، والموضح: ١/٣٣١.

٣ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٨.

٤ - انظر: البحر المحيط: ٢/٢٣٣، ٢٣٤.

٥ - انظر: الإقناع: ص ٣٨٠، والتيسير: ص ٨١، والنشر: ٢/٢٢٨.

٦ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٠، والكشف: ١/٢٩٨.

٧ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٨، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٨.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَصِيَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٠] بالرفع: الحرميان والكسائي وأبو بكر».

قال الشارح: يعني: بضم التاء. الباقون: بنصبها^(١). وقد رُوِيَ الرفع عن أبي عمرو^(٢) وابن عامر^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ بالرفع فهو مبتدأ وخبره محذوف، التقدير: فعليهم وصية^(٤)، قال أبو علي^(٥): «وجاز الابتداء بالنكرة كما جاز في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، و﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزمر: ٧٣]، وكقولهم: خير بين يديك^(٦). وقيل^(٧): هو مرفوعٌ على أنه خبر مبتدأ محذوف، التقدير: هذه وصية^(٨)، ويكون كقوله تعالى: ﴿بَلَاغٌ فَهَلْ يَهْلِكُ﴾ [الأحقاف: ٣٥] و﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٩) [محمد: ٢١].

وأما علة من قرأ: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ بالنصب، فهو منصوب على المصدر^(١٠)، التقدير: فليُوصِ وصيةً^(١١).

١ - انظر: الإيضاح: ورقة ٢٣/ب، والتيسير: ص ٨١، والنشر: ٢/٢٢٨.

٢ - من رواية حسين الجعفي عنه.

٣ - من رواية الوليد بن مسلم عنه. انظر: المصباح: ورقة ٢٩٥.

٤ - انظر: الإملاء: ١/١٠١، وشرح الهداية: ١/٢٠٠.

٥ - هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، صاحب المصنفات العجيبة التي لم يسبق لمثلها، صنف كتاب: التذكرة، والإيضاح، والتكملة، والحجة، قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرّد، من تلامذته ابن جني وعلي بن عيسى الربيعي. توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. انظر: إنباه الرواة: ١/٣٠٨، وبغية الوعاة: ١/٤٩٩.

٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٣٤١، ٣٤٢.

٧ - في (ب) و(ج): «وقيل: بل هو».

٨ - الأولى أن يكون التقدير: وحكم الذين يُتَوَفَّونَ منكم وصيةً. انظر: كثر المعاني للجعيري: ورقة ١٥١/أ. لأن الكلام به يستقيم.

٩ - في عدم جواز الابتداء بها، لأن النكرة لا يصح الابتداء بها إلا بمسوغات كأن يتقدم عليها خبر أو نفي أو استفهام. انظر تفصيل القول في: شرح ابن عقيل: ١/٢١٥-٢٢٧.

١٠ - أي: المفعول المطلق.

١١ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠١، والموضح: ١/٣٣١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] بفتح الفاء: ابن عامر وعاصم ومثله في الحديد، إلا أن ابن عامر حذف الألف وشدّد العين فيهما على أصله. ﴿فِيضَعَفَهُ﴾ و﴿مُضَعَفَهُ﴾ و﴿يُضَعِّفُ﴾ بغير ألف كيف تصرف الابنان^(١). قال الشارح:

التعليل: أما علة من قرأ ﴿فِيضَاعِفُهُ لَهُ﴾ بالنصب، فهو منصوب على الجواب بالفاء [٥٠/أ] وهو جواب الاستفهام على المعنى لا على اللفظ، والتقدير على هذه القراءة: من يكن منه قرضٌ فيضاعفه الله له، فالاستفهام عن صاحب القرض لا عن القرض^(٢)، فلذلك قلنا: إنه جواب على المعنى^(٣)، ولو كان جواباً [عن]^(٤) القرض لقليل: [أقرضُ الله مِنْ أَحَدٍ]^(٥)، فكان الجواب حينئذٍ على اللفظ^(٦). ويجوز أن تكون مَنْ شرطية للمجازاة، ويكون التقدير: مَنْ يكن منه إقراضٌ فيضاعفه^(٧)، فتكون الفاء عاطفة لا للجواب^(٨)، عطفتُ مصدرًا على مصدر، وهو المقدر^(٩)، (ومنه قول ميسون ابنة بحدل^(١٠)):

- ١ - أي: ابن كثير وابن عامر. انظر: التيسير: ص ٨١، والنشر: ٢/٢٢٨، والهادي: ورقة ١٦/ب.
- ٢ - وإذا كان عن صاحب القرض لم يجز أن ينصب، نظيره لو قلت: أزيدُ بقرضني فأشكره، فلا يجوز النصب. انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٣٣.
- ٣ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠١.
- ٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «على».
- ٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «أيقرض الله أحدهم».
- ٦ - ولا حاجة لحملة على المعنى.
- ٧ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٥١/ب.
- ٨ - ولو كانت للجواب لجزم الفعل بعدها، فيكون التقدير: مَنْ يكن منه قرضٌ فمضاعفة.
- ٩ - انظر: الدر المصون: ٢/٥٠٩. قال أبو البقاء في الإملاء: ١/١٠٢: «ولا يصح ذلك إلا بإضمار أن» أي: بعد الفاء العاطفة.
- ١٠ - وهي امرأة من أهل البادية، تزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، ونقلها إلى الحاضرة - وهي أم ولده يزيد - وكانت تكثير الحنين إلى أهلها، ويشتدُّ بها الوجد إلى حالتها الأولى، فكان مما قالته في ذلك البيت المذكور. انظر فيما تقدم: عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك لمحبي الدين عبد الحميد: ٤/١٩٢، ١٩٣. والبيت في الدر المصون: ٢/٥٠٩، والشاهد فيه: «وَتَقَرَّ» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الواو، ليكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق «ليس».

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّقُوفِ^(١)

وأما علة من قرأ: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ بالرفع فله تقديران، أحدهما: أن يكون عَطَفَ فَيضَاعَفَ عَلَى مَا فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ يُقْرَضُ. وَالتَّقديرُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ رَفَعَهُ عَلَى الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّقديرُ: فَهُوَ يَضَاعِفُهُ، فَهُوَ خَيْرٌ مَبْتَدَأُ مَحذُوفٍ^(٢).

فَأَمَّا التَّشْدِيدُ [والتَّخْفِيفُ]^(٣) فِي [يَضَعْفُهُ] وَ[يَضَاعِفُهُ]^(٤) فَهِيَمَا لَفْتَانٌ، حَكَهُمَا ابْنُ السَّكَيْتِ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ^(٥)، وَالتَّشْدِيدُ يَدُلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ^(٦)، وَالتَّخْفِيفُ يُؤَدِّي عَنْ مَعْنَاهُ^(٧)، وَقَوْلُهُ ﴿قَرَضًا﴾: اسْمٌ نَابَ عَنِ الْمَصْدَرِ^(٨)، لِأَنَّ مَصْدَرَ أَقْرَضَ يَقْرَضُ: إِقْرَاضًا^(٩)، فَنَابَ الْاسْمُ عَنِ الْمَصْدَرِ^(١٠). [فَأَمَّا قَوْلُ]^(١١) صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِلَّا ابْنُ عَامِرٍ حَذَفَ الْأَلْفَ وَشَدَّدَ الْعَيْنَ مِنْهُمَا عَلَى أَصْلِهِ»، وَهُوَ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ أَصْلٌ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، فَربَّما كَانَ (ذَلِكَ مِنْهُ)^(١٢) عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ، فَسَبَحَانَ مِنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ^(١٣).

١ - سقط ما بين القوسين من (ج):

٢ - انظر: الموضح: ٣٣٤/١.

٣ - زيادة لاستقامة الكلام.

٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «مضعفة ومضعفة».

٥ - قال ابن السكيت في إصلاح المنطق: ص ١٤٤: «ضاعفت وضعت بمعنى واحد».

٦ - انظر: الدر المنون: ٥١١/٢.

٧ - وذلك لأنهما بمعنى كما تقدم.

٨ - فهو اسم مصدر. انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١.

٩ - لأنه على وزن أفعل، ومصدر أفعل: إفعالاً. انظر: شرح الشافية: ١٦٣/١.

١٠ - فكأنه قيل: إقراضاً. انظر: البحر المحيط: ٢٥٢/٢.

١١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «فقول».

١٢ - في (ب) و(ج): «منه ذلك».

١٣ - أو يكون قصده على أصله المروي عنه، ولا يشترط أن يكون متقدماً في موضع مضي.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿ويصط﴾ [البقرة: ٢٤٥] بالصاد: نافع والكسائي وأبو بكر وابن ذكوان^(١).

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير^(٢)، وغيره^(٣) عن البزي بالصاد، وهو مشهور عنه^(٤)، ولم يتعرض له صاحب العنوان، وذكر أيضاً صاحب التيسير عن خلاد^(٥) السين والصاد^(٥).

وأما تعليقه فهو كعلة الصراط في إبدال الصاد من السين، لمجانستها مع الطاء في الإطباق، والسين في الصغير والهمس^(٦)، وأشبعنا القول فيه هناك، (فأغنى)^(٧) عن (التطويل)^(٨) فيه ههنا.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بصطة﴾ [الأعراف: ٦٩] بالصاد: أبو بكر بخلف عنه^(٩).

١ - انظر: جامع البيان: ورقة ١٨٤/ب، ١٨٥، وقد ذكر خلافاً في الروايات المذكورة. وذكر ابن الجزري عن حمزة، والدوري عن أبي عمرو، وهشام: بالسين، وقال: «واختلف عن قبيل والسوسي وابن ذكوان وحفص وخلاد»، وقال: «وقرأ الباقون - وهم نافع والكسائي والبزي وأبو بكر - بالصاد»، ولم يذكر عن البزي الرواية بالسين. انظر: النشر: ٢٢٨/٢ - ٢٣٠.

٢ - انظر: التيسير: ص ٨١.

٣ - انظر: الإقناع: ص ٣٨١.

٤ - ولا أدل عليه من أن صاحب النشر لم يذكر غيره.

٥ - في ﴿يسط﴾ هنا، و﴿بصطة﴾ في الأعراف. انظر: التيسير: ص ٨١.

٦ - انظر: شرح الهداية: ١٦-١٧.

٧ - سقط من (ج).

٨ - في (ج): «التعليق».

٩ - انظر: المستير: ص ٤٨١. فذكر الصاد عن النقاش وحماد عن الشموني، وهما من رواة رواية أبي بكر عن عاصم. انظر: المستير: ص ٢١٧، فدل ذلك على أن بقية الرواة عنه بالسين، وهو الخلاف المشار إليه هنا.

قال الشارح: هذا الخُلف الذي ذكره صاحب العنوان في ﴿وزاده بسطة﴾ عن أبي بكرٍ لم يوافق عليه أكثر المصنفين^(١)، [وذكره^(٢)] صاحب التذكرة^(٤) عن الأعشى والهاشمي^(٥)، وذكر صاحب المصباح عن ابن كثير^(٦) وعن الأعشى^(٧) و[العيسي]^(٨) عن حمزة بالصاد^(٩).

فأما التعليل في الصاد والسين، فهو كما قلنا في الصراط ويسط، لأنَّ الجميع من باب واحد، فتكراره عيٌّ.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٦] بكسر السين: نافع، ومثله في القتال.

قال الشارح: الباقون: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بفتح السين^(١٠).

١ - ويشهد له قول ابن الجزري: «وانفرد صاحب العنوان عن أبي بكر بالصاد فيها بخلاف -أي: بسطة- وهي رواية الأعشى عن أبي بكر». انظر: النشر: ٢٣٠/٢. وقول ابن الجزري يحمل على أن أكثر المصنفين لم يوافقوه، لأنه قد تقدم موافقة صاحب المستنير له، ولما سيأتي من موافقة صاحب التذكرة له.

٢ - أي: الخلاف المتقدم، انظر: التذكرة: ٣٣٦/٢. إذ ذكره عن أبي بكر وعن نافع، إذ الأعشى من رواية أبي بكر، انظر: التذكرة: ٤٠، ٣٩/١، والهاشمي من رواية إسماعيل عن نافع، انظر: التذكرة: ٤٦/١، فاقتصره على بعض الرواة دون بعض دليل على الخلاف.

٣ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «وذكر».

٤ - فذكر عن الأعشى والهاشمي الصاد.

٥ - هو سليمان بن داود بن علي الهاشمي، روى القراءة عن إسماعيل بن جعفر، وروى عنه القراءة محمد بن الجهم والحسن بن علي بن حماد ومحمد بن عيسى الأصبهاني، توفي سنة تسع عشرة ومائتين. انظر: الغاية: ٣١٣/١.

٦ - من طريق الخزاعي عن ابن فليح عنه.

٧ - من روايته عن أبي بكر طريق النقاش وحماد الشموني.

٨ - هذا الصواب، وقد تصحفت في جميع النسخ إلى «القيسي».

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٢٩٦.

١٠ - انظر: التيسير: ص ٨١، والغاية: ص ١١٧، والنشر: ٢٣٠/٢.

التعليل: اعلم أن عسى: فعل ماضٍ غير متصرفٍ [ب/٥٠]، من أفعال المقاربة^(١).
فأما مَنْ كسر السين فهي لغة أهل الحجاز، يكسرون السين مع المضمّر^(٢)، ويفتحونها مع
الظاهر^(٣)، وغيرهم من العرب يفتحونها مع الظاهر والمضمّر^(٤)، وفتح السين وكسرها
لغتان مشهورتان للعرب^(٥)، والرواية سنة متبعة.

و[الـ]^(٦) معنى ﴿عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾: أن تجبنوا وتفشلوا عن
القتال^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿غُرْفَةٌ بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بفتح الغين: الحرميان وأبو
عمرو.

قال الشارح: الباقون: ﴿غُرْفَةٌ﴾ بالضم^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿غُرْفَةٌ﴾ بفتح الغين فغرفة مصدر، ويكون المفعول محذوفاً
تقديره إلا من اغترف ماءً غُرْفَةً^(٩)، وكان اليزيدي يحكي عن أبي عمرو أن الغُرْفَةَ بالفتح
المصدر، وبالضم الاسم^(١٠).

- ١ - انظر فيما يدل على هذا: البحر المحيط: ٢/٢٥٥، وتفسير القرطبي: ٣/٢٤٤. وتأتي عسى بمعنى الرجاء أيضاً. انظر: شرح ابن عقيل: ١/٣٢٣، ٣٣٨.
- ٢ - إذا كان تاء التكلم، أو المخاطب، أو «نا»، أو نون الإناث، ولا يصح مع غير ذلك. انظر: البحر المحيط: ٢/٢٥٥، والدر المصون: ٢/٥١٥.
- ٣ - إذ لم يرد فيها مع الظاهر إلا لغة واحدة وهي الفتح. انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٢.
- ٤ - قال أبو علي: «الأكثر فتح السين، وهي المشهورة»، انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٣٥٠.
- ٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، وشرح الهداية: ١/٢٠١.
- ٦ - زيادة لاستقامة الكلام.
- ٧ - فهو استفهامٌ عن مقاربتهم ترك القتال والتولي والفرار إن كتب عليهم. انظر: البحر المحيط: ٢/٢٥٥، وتفسير القرطبي: ٣/٢٤٤.
- ٨ - انظر: الإرشاد: ص ٢٤٦، والتيسير: ص ٨١، والنشر: ٢/٢٣٠.
- ٩ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٢، والموضح: ١/٣٣٦.
- ١٠ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٥٢/أ.

وأما علة من قرأ: ﴿غُرْفَةٌ﴾ بالضمّ فهو اسم للشيء المعروف، وليس بمصدر؛
(لأنه)^(١) لو كان مصدراً لجاء على لفظ الفعل، فكان يكون: إلا من اغترف اغترافاً، فلمّا
لم يجئ كذلك علّم أنه اسم لا مصدر^(٢). وقال بعضهم: الغُرْفَةُ بالفتح: ما غرفته بيدك،
والغُرْفَةُ بالضم: ما غرفته ياناء^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لولا دفاع الله﴾ [البقرة: ٢٥١] بالألف: نافع ومثله في

الحج.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿دِفَاعٌ﴾ بكسر الدال وألف بعد الفاء^(٤).

وذكر صاحب المصباح عن عاصم^(٥) وعن أصحاب أبي عمرو^(٦) عن أبي عمرو

﴿دِفَاعٌ﴾ مثل نافع، ثم قال: «وروي الجعفي عن أبي عمرو مثل نافع في الحج

خاصة^(٧)». ^(٨)

(و)^(٩) أما علة من قرأ: ﴿دِفَاعٌ﴾ بالألف أو ﴿دَفْعٌ﴾ بغير ألف فهما مصدران، إلا

أن من قرأ بالألف فهو مصدر دافع يدافع، ويكون من اثنين، ويكون أيضاً من واحد، كما

قالوا: عافاه الله، وسافر^(١٠).

١ - سقط من (ج).

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/١٠٢.

٣ - حكاه الزبيدي عن أبي عمرو. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠، وشرح الهداية: ١/٢٠٢.

٤ - الباقون يقرأون: ﴿دَفْعٌ﴾. انظر: التبصرة: ص ٤٤٢، والتيسير: ص ٨٢، والنشر: ٢/٢٣٠.

٥ - من رواية أبان بن تغلب وأبان بن يزيد العطار عنه.

٦ - عن الأصمعي منهم خاصة.

٧ - انظر: المصباح: ورقة ٢٩٦.

٨ - في (ب) و(ج) زيادة: «التعليل».

٩ - سقط من (ج).

١٠ - ونحو ذلك مما تكون المفاعلة فيه من واحد. انظر: الكشف: ١/٣٠٤.

[قال الشاعر^(١)]:

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أَدْفِعَ عَنْهُمْ فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ^(٢)

وأما من قرأ: ﴿دَفَع﴾ فهو مصدر دَفَع يَدْفَعُ دَفْعاً^(٣)، وكان أبو عبيدة يرجح هذه القراءة، ويقول: لا يدافعه أحد ولا يغالبه، إنما هو الدافع وحده^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لَا بِيَعٌ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بالفتح فيهن: ابن كثير وأبو عمرو^(٥).

قال الشارح: الباقون: ﴿لَا بِيَعٌ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ بالرفع فيهن^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ بالفتح فيهن فلا نافية، وبيع: اسم لا^(٧)، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر ما دامت [تليه^(٨)] ^(٩)، ويبنى معها على الفتح كخمسة عشر^(١٠)،

- ١ - زيادة من (ب)، وطمس في (ج) والأصل.
- ٢ - البيت ينسب لأبي ذؤيب الهذلي، والشاهد فيه استعمال أدافع محل: أدفع. انظر في البيت ونسبته والشاهد: شرح الهداية: ٢٠٢، ٢٠٣، وكنز المعاني: ورقة ١٥١/ب.
- ٣ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٩٩، والموضح: ٣٣٦/١، ٣٣٧.
- ٤ - انظر: تفسير القرطبي: ٢٥٩/٣.
- ٥ - من غير تنوين.
- ٦ - مع التنوين. انظر: التيسير: ص ٨٢، والكافي: ص ٧٠، والنشر: ٢١١/٢.
- ٧ - مبني على الفتح. انظر: الكشف: ٣٠٥/١، والموضح: ٣٣٧/١.
- ٨ - أي: مادام اسمها متصلاً بها، وإن كانت عبارة الشارح لا تؤدي هذا المعنى، إلا أنه يشهد له قوله بعد قليل في شروط عملها: «أن تلي الاسم من غير فصل». انظر: أوضح المسالك: ٣١٣/١. وولاؤها للاسم مقتضى لولاها للخبر، وإنما هو في كل بحسبه.
- ٩ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «تليها».
- ١٠ - أي يبنى اسمها الذي يليها على الفتح، فيكون لاتصاله بها كالتركيب في خمسة عشر. انظر: مشكل إعراب القرآن: ٧٤/١.

وإنما نصبت ورفعت تشبيهاً بياناً^(١)، فتقول: لا رجل أفضل منك^(٢)، ولا خلة
ولا شفاعة: عطف عليها^(٣)، والخبر: فيه^(٤)، وخبر لا قلماً يظهر^(٥).

ولا تعمل لا النفي إلا بثلاث شرائط، إحداهن: أن تلي [الاسم]^(٦) من غير فصل.
الثاني: أن يكون الاسم الذي تعمل [أ/٥١] فيه لا نكرة. الثالث: أن تكون تلك النكرة
جنساً عاماً^(٧). وإنما عملت لا النصب؛ لأنها أشبهت إنَّ التي تنصب الاسم وترفع الخبر^(٨)،
ولا تكون للنفي العام حتى تكون جواباً لمن سأل فقال: هل ثمَّ من بيع؟ فقيل له: لا بيع
فيه ولا خلة ولا شفاعة، فأجيب بجواب عام كما سأل سؤالاً عاماً^(٩).

وأما علة من قرأ بالرفع والتنوين، فإنه جعل لا بمعنى ليس، وبيع: اسم ليس، وما
بعده معطوف عليه، والخبر: فيه، كما قلنا، وعلى هذا يكون التقدير: كأن سائلاً سأل
فقال: هل فيه بيع؟ فسأل سؤالاً غير عام، فأجيب بجواب غير عام أيضاً، فقيل: لا بيع فيه.
أي: ليس فيه بيع^(١٠).

ويجوز أن يكون بيعٌ مرفوعاً بالابتداء، ولا خلة ولا شفاعة معطوفين عليه، والجملة
في موضع رفع نعتاً ليوم^(١١) من قوله: ﴿أن يأتي يومٌ لا بيع فيه﴾.

١ - في التوكيد. انظر: شرح الكافية الشافية: ٥٢٢/١.

٢ - فتفتح رجل، كما لو كان بعد إنَّ فإنه يُفتح نصباً.

٣ - وحروف العطف تتبع ما بعدهن ما قبلهن في الحكم. انظر: الأصول في النحو: ٥٥/٢.

٤ - انظر: الكشف: ٣٠٥/١.

٥ - انظر: الأصول في النحو: ٣٧٩/١.

٦ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «اللام».

٧ - وأن لا يدخل عليها جارٌّ، وأن يكون خبرها نكرةً أيضاً. انظر: أوضح المسالك: ٣١٣/١.

٨ - تقدم قبل قليل.

٩ - ولو لم يكن السؤال عاماً كنحو: هل رجلٌ في الدار؟ فقيل له: لا رجلٌ في الدار، فاحتمل أن يكون في

الدار أكثر من رجل، لم تقد النفي العام. انظر: شرح الهداية: ٢٠٣/١.

١٠ - انظر: الكشف: ٣٠٦، ٣٠٥/١.

١١ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٢٩/١.

فأما تفسير ﴿يوم لا بيع فيه﴾ يعني: يوم القيامة، لا يؤخذ في ذلك اليوم بدل ولا عوض ولا ثمن حلة ولا خلال من قوله: ﴿لا بيع فيه ولا خلال﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: لا صداقة ولا مخالّة ولا شفاعة^(١).

فإن قلت: فقوله: ﴿ولا شفاعة﴾ فهذا شيء عام، وقد ورد أن الأنبياء تشفع والصالحين تشفع^(٢).

فالجواب: أن المراد ههنا نفي الشفاعة [عن]^(٣) الكافرين^(٤)، لأنه عقّب به بذكرهم في قوله: ﴿والكافرون هم الظالمون﴾ [البقرة: ٢٥٤]^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أنا أحیی﴾ [البقرة: ٥٨] بالمد: نافع، وكذلك ما أشبهه إلا أن يكون بعده همزة مكسورة فإنه لا يمدّ كغيره.

قال الشارح: قوله «بالمد» يعني: في الوصل، فأما في الوقف فلا خلاف في إثبات الألف في الوقف.

١ - انظر في معناه: البحر المحيط: ٢٧٦/٢.

٢ - والملائكة أيضاً تشفع، ولنبينا ﷺ شفاعة خاصة به. انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ٢٢٩-٢٣٥.

٣ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «غير».

٤ - أي أن النص عام مراد به الخصوص، فالمراد: ولا شفاعة للكفار. انظر: البحر المحيط: ٢٧٦/٢.

٥ - النص هنا إنما يدلُّ على أن كلَّ كافر ظالم لنفسه. انظر: تفسير الشوكاني: ٣٤٢/١. وفي استدلال المؤلف به على ما أراد بُعْدُ، وإنما يؤخذ هذا الاستدلال من نحو قوله تعالى: ﴿ولا يشفعون إلا لمن ارتضى﴾ وقوله: ﴿ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع﴾، والله تعالى أعلم.

وقوله: «وكذلك ما أشبهه» يعني: إذا أتى بعد ﴿أنا﴾ همزة مضمومة أو مفتوحة^(١)، وجملته اثنا عشر موضعاً، منها ما بعده همزة مفتوحة، وجملته عشيرة مواضع^(٢)، واثان منها بعده همزة مضمومة، وهما: ﴿أنا أحبي﴾ و﴿أنا أنبئكم﴾ [يوسف: ٤٥]. وأما ما أتى بعده همزة مكسورة فلم يذكره صاحب هذا الكتاب، وذكر صاحب التيسير^(٣) وغيره^(٤) عن أبي نسيط عن قالون مَدَّةً، وجملته ثلاثة مواضع، وهي: ﴿إن أنا إلا نذير﴾ [الأعراف: ١٨٨] و﴿ما أنا إلا نذير﴾ [الشعراء: ١١٥، الأحقاف: ٩] في الموضعين.

الباقون: بالقصر في ذلك كله^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بالمدِّ في الوصل، فهي لغة قيس وربيعة^(٦)، قال الشاعر:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا^(٧)

وقال الأعشى في مثل ذلك:

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ [عَارَا]^(٨)

١ - انظر: التيسير: ص ٨٢، والنشر: ٢/٢٣١، والهادي: ورقة ١٦٦/ب.

٢ - زهي: ﴿وأنا أول المسلمين﴾ في الأنعام: ١٦٣، و﴿وأنا أول المؤمنين﴾ في الأعراف: ١٤٣، و﴿أنا أخوك﴾ في يوسف: ٦٩، و﴿أنا أكثر منك﴾، و﴿أنا أقل منك﴾ الكهف: ٣٤، ٣٩، و﴿أنا آتيك به﴾ النمل: ٣٩، و﴿وأنا أدعوكم﴾ غافر: ٤٢، و﴿فأنا أول العابدين﴾ الزخرف: ٨١، و﴿وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم﴾ المتحنة: ١.

٣ - ص ٨٢.

٤ - انظر: التذكرة: ٢/٣٣٧، والنشر: ٢/٢٣١.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة الأولى.

٦ - انظر: كثر المعاني: ورقة ١٥٢/ب.

٧ - البيت ينسب لحميد بن مجدل الكلبي كما في خزنة الأدب: ٢/٣٩٠، ولحميد بن ثور كما في ديوانه: ص ١٣٣، وهو في: تفسير القرطبي: ٣/٢٨٧، والدر المصون: ٢/٥٥٣.

٨ - كان في جميع النسخ: «عابا»، وصححت كما ترى. انظر: في البيت ونسبته: البحر المحيط: ٢/٢٨٨،

والحجة لأبي علم: ٢/٣٦٥، والدر المصون: ٢/٥٥٣، وكثر المعاني: ورقة ١٥٢/ب.

وقيل: إن من قرأ بالمد فإنه حمل الوصل على الوقف. وإنما اختص نافع بالمد مع الهمزة المضمومة والمفتوحة؛ جمعاً بين اللغتين، وأتباعاً منه لروايته التي رواها عن مشيخته [ب/٥١] الثقة^(١).

واختلف النحويون في «أنا» ما الاسم منه، فقال البصريون: [الاسم]^(٢) الهمزة والنون، والألف زيدت للتقوية، وقال بعضهم: زيدت لبيان الحركة في الوقف. وقال الكوفيون: الاسم الهمزة والنون والألف. فعلة من حذف الألف في الوصل: أما على رأي البصريين فإنها عندهم لبيان الحركة، والنون في الوصل تتحرك، فقد استغنوا عن الألف فحذفوها للاستغناء عنها في الوصل. وأما على رأي الكوفيين، فإنهم حذفوها وإن كانت من جملة الاسم استخفافاً لأن الفتحة تدلّ عليها^(٣). وإنما مدّ نافع ذلك عند الهمزة المفتوحة والمضمومة جمعاً بين اللغتين، وأيضاً فإن القراءة سنة متبعة^(٤). وأما من قرأ بحذف الألف فإنه جاء به على الأصل^(٥)، والأصل الوصل^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿لبثت﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿لبثتم﴾ [المؤمنون: ١١٤] بالإظهار حيث وقع: الحرمين وعاصم^(٧)».

(التعليل)^(٨): تعليل الإظهار والإدغام المذكور في باب^(٩).

- ١ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٣، ٢٠٤.
- ٢ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٣ - انظر: الكشف: ١/٣٠٦، ٣٠٧.
- ٤ - هذا تكرار لما قد تقدم.
- ٥ - وهو عدم لحاق الألف لـ «أنا» في حالة الوصل. انظر: الموضح: ١/٣٣٩.
- ٦ - لأن الوقف في نحو هذا لا يكون إلا بسبب، كاختبار واضطرار ونحوهما، فهو إذا طارئ، وما كان طارئاً لا يكون أصلاً، فدل ذلك على أن الأصل الوصل.
- ٧ - انظر: التلخيص: ص ١٤٣، والتيسير: ص ٤٤، والنشر: ٢/١٦.
- ٨ - في (ب) و(ج): «قال الشارح» بدل «التعليل».
- ٩ - على وجه الإجمال، وهو أن الإدغام للتقارب، والإظهار الأصل، وإلا فلم يتقدم ذكر ﴿لبثت﴾ وما تصرف منها قبل هذا الموضع.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «لم يتسنَّ وانظر» [البقرة: ٢٥٩] بغير هاء في الوصل:
الأخوان، ولا خلاف في الوقف أنه بالهاء^(١).

قال الشارح: «يتسنَّ»، الهاء فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون زائدة للسكت، ويكون أصل الكلمة على هذا يتسنن، على
يتفعل بثلاث نونات، فأبدلوا من النون الثالثة ألفاً^(٢)؛ طلباً للتخفيف، فصار: يتسناً،
فلما دخل الجازم - وهو «لم» - حذف الألف، فبقي: لم يتسن^(٣)، فجيء بالهاء
للسكت، لينبئوا بها حركة النون في الوقف^(٤)، وهذه علة من حذفها في الوصل
وأثبتها في الوقف.

وأما علة من أثبتها في الحالين [ف] يكون معنى الكلمة عندهم: «لم يتسنَّ» أي:
لم يُغيَّر السنون^(٥).

وأما علة من أثبتها في الوصل والوقف [ف] هي عنده أصلية، وليست لبيان الحركة
وهي لام الكلمة، ويكون أصلها عنده: سنَّهه، ويكون سكونها عندهم علامة للجزم، ولا
يجوز حذفها (عندهم)^(٦) وصللاً ولا وقفاً، ومعنى «لم يتسنَّ»: لم يتغيَّر أيضاً^(٧).

١ - انظر: التيسير: ص ٨٢، والمبسوط: ص ١٣٣، والنشر: ١٤٢/٢.

٢ - أبدلت أولاً ياءاً، كما قالوا في تظنن: تظني، ثم أبدلت الياء ألفاً بعد ذلك لتحركها وانفتاح ما
قبلها. انظر: الدر المصون: ٥٦٣/٢.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢٠٤/١.

٤ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٠.

٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «و».

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٣.

٧ - زيادة لاستقامة الكلام.

٨ - سقط من (ج).

٩ - انظر: الكشف: ٣٠٨/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿نَشْرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] بالزاي: ابن عامر والكوفيون.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿نَشْرُهَا﴾ بضم النون وكسر الشين^(١)، وذكر جماعة عن المفضل عن عاصم: ﴿نَشْرُهَا﴾ بفتح النون وضم الشين، وبالراء^(٢).

الباقون: ﴿نَشْرُهَا﴾ بضم النون وكسر الشين وبالراء^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿نَشْرُهَا﴾ بالزاي، فإنه عنده من الارتفاع، معناه: نرفع العظام بعضها فوق بعض، ثم نحییها بعد ذلك، واشتقاقه من النَّشْر والنَّشْر هو ما ارتفع من الأرض، ومنه نشوز المرأة وهو ترفعها على زوجها^(٤)، والدليل على ذلك قوله بعده: ﴿ثم نكسوها لحمًا﴾^(٥).

وأما علة من قرأ: ﴿نَشْرُهَا﴾ بالراء فمعناه: نحییها، كقوله تعالى: ﴿قال من يحيي العظام وهي رميم﴾ قل يحييها الذي أنشأها أول مرة﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾ [عبس: ٢٢] أي: أحياه [أ/٥٢] تقول العرب: أنشر الله الموتى فنشروا^(٦)، قال الشاعر:

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيِّتًا إِلَى نَحْرِهَا عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ
حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ^(٧)

١ - انظر: التيسير: ص ٨٢، والموجز: ص ٢٦٠، والنشر: ٢/٢٣١.

٢ - من طرق متعددة. انظر: الكفاية الكبرى للقلانسي: ص ٢٦٩. ولم يذكر هذه الرواية ابن الجزري في النشر.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٦.

٥ - فعلم بذلك أنه لم يُحْيِها قبل أن يَكْسُوها اللحم. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٤. وعليه فالنشر هو الملائم للسياق، وهذا هو المراد الاستدلال له.

٦ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٦.

٧ - البيت ينسب للأعشى كما في ديوانه: ص ١٣٩، ١٤١، والحجة لأبي علي: ٢/٣٩٧، وشرح الهداية: ١/٢٠٦.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**قال اعلم**» [البقرة: ٢٥٩] [على الأمر]^(١): «الأخوان».

قال الشارح: تحريره أن تقول: **قال اعلم** بوصل الألف وحزم الميم.

الباقون: **قال اعلم** بقطع الألف ورفع الميم، فإذا ابتدأت به على قراءة الأخوين

ابتدأت بكسر الهمزة^(٢)، وعلى قراءة الجماعة الألف مفتوحة في الحالين^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ: **اعلم** على الأمر، فإن عزيزاً أقام نفسه مقام أجنبي، فأمرها

كما يأمر الأجنبي، وذلك كثير في أشعار العرب وكلامها^(٤)، فمن ذلك قول الأعشى:

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٥)

وإنما يعني بذلك نفسه، وكقوله أيضاً:

هَرِيرَةَ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَأَمْ لَائِمٌ غَدَاةَ غَدٍ [أَوْ]^(٦) أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ^(٧)

وإنما يعني بذلك نفسه^(٨).

وأما علة من قرأ: **قال اعلم** [ف-]^(٩) هو على الخير^(١٠)، وأعلم فعل مضارع،

والهمزة فيه همزة المتكلم^(١١)، قال ذلك لما شاهد قدرة الله [تعالى]^(١٢).^(١٣)

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٠/أ، والتيسير: ص ٨٢، والنشر: ٢٣١/٢، ٢٣٢.

٣ - لأنها همزة قطع.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢٠٦/١.

٥ - انظر في البيت ونسبته: ديوان الأعشى: ص ٥٥، وشرح الهداية: ٢٠٦/١.

٦ - كان في جميع النسخ: «وإلا»، وصححت كما ترى.

٧ - انظر: ديوان الأعشى: ص ٧٧.

٨ - عني في الموضوعين نفسه لأن هريرة صاحبة. انظر: شرح ديوان الأعشى لدكتور محمد حسين: ص ٥٤.

٩ - زيادة لاستقامة الكلام.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢٠٧/١.

١١ - إخباراً عن نفسه. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٠.

١٢ - زيادة من (ج).

١٣ - انظر: الكشف: ٣١٢/١.

قال صاحب الكتاب: «﴿فصرهن﴾ [البقرة: ٢٦٠] بكسر الصاد: حمزة^(١)».

قال الشارح: ذكر أبو معشر عن أبي بكر^(٢) وعن الكسائي^(٣): بكسر الصاد كحمزة، وذكر جماعة عن المفضل كذلك^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿فصرهن﴾ بكسر الصاد فله تقديران، أحدهما: أن يكون المعنى: قَطَّعْنَهُنَّ (إليك)^(٥)، ويكون التقدير على هذا: خذ أربعة من الطير إليك، فقطَّعْنَهُنَّ. والتقدير الثاني: أن يكون المعنى: أَمْلَهْنَّ إِلَيْكَ، (ثم قَطَّعْنَهُنَّ)^(٦)، ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً^(٧).

الباقون: ﴿فصرهن﴾ بضم الصاد^(٨)، والتعليل: أما علة من قرأ بضم الصاد فهو من صَارَهُ يَصُورُهُ^(٩)، واختلف العلماء في تفسيره على هذه القراءة، فقليل: معناه: قَطَّعْنَهُنَّ^(١٠)، وقليل معناه: انتف ريشهنَّ وقطعهنَّ بلحومهنَّ^(١١)، وقال بعضهم: صرهنَّ، أي: اجمعهنَّ^(١٢)، وقليل: صرهن: أملهنَّ وضمهنَّ إليك^(١٣).

وأما تفسير الأربعة من الطير ما هنَّ، فقليل: هنَّ الحمام والطاووس والكركي والديك، وقليل: هي الغراب والديك والطاووس والحمام^(١٤).

-
- ١ - انظر: التيسير: ص ٨٢، والمتهى: ص ٢٧٩، والنشر: ٢/٢٣٢.
 - ٢ - انظر في هذه الرواية: جامع البيان: ورقة ١٨٨/أ.
 - ٣ - انظر في هذه الرواية: الكامل للهدلي: ورقة ٣٤١.
 - ٤ - من رواية ابن يزداد وأبي زيد طريق المظني. انظر: الكفاية الكبرى: ص ٢٦٩.
 - ٥ - سقط من (ب) و(ج).
 - ٦ - سقط من (ج).
 - ٧ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٧.
 - ٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
 - ٩ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠١.
 - ١٠ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٧.
 - ١١ - انظر: نحوه عن قتادة في البحر المحيط: ٢/٣٠٠.
 - ١٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٥.
 - ١٣ - انظر: تفسير القرطبي: ٣/٣٠١، والحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠١.
 - ١٤ - فالقول الأول منسوب لابن عباس، والثاني ذكره ابن إسحاق عن بعض أهل العلم، وقال به مجاهد وابن جريج وعطاء بن يسار وابن زيد، انظر: تفسير القرطبي: ٣/٣٠٠، وتفسير النسفي: ١/١٣٢.

شاهدٌ على «أَمْلَهُنَّ» قول لبيد^(١):

مِنْ فَقْدِ مَوْلَى يَصُورُ الْحَيَّ جَفْنَتَهُ أَوْ رُزْءِ مَالٍ وَرُزْءِ السَّمَالِ يُجْتَبَرُ^(٢)

شاهد لقراءة الكسر:

وَفَرَعٌ يُصِيرُ الْجَيْدَ خِفًّا كَأَنَّهُ عَلَى الْبَتِّ قِنْوَانُ الْكُرُومِ الدَّوَالِحِ^(٣)

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿جزؤا﴾ [البقرة: ٢٦٠] بضم الزاي: أبو بكر، ومثله في الحجر والزخرف^(٤)»، [٥٢/ب].

قال الشارح: ذكر أبو معشر عن السعدي^(٥) عن أبي عمرو [و]^(٦) عن جماعة من أصحاب عاصم - غير أبي بكر - ﴿جزؤا﴾ بضم الزاي مع الهمز، مثل أبي بكر^(٧)، وذكر عن حفص^(٨) كذلك إلا أنه بغير همز.

- ١ - هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، من عشيرة ذات سيادة وشرف في بني كلاب العامرين، أحد الشعراء المخضرمين، قد أدرك الإسلام، وهو من شعراء المعلقات، مات في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه. انظر: شرح الطوسي لديوانه: ص ٢٨٩، والعصر الإسلامي لشوقي ضيف: ص ٨٩.
- ٢ - وقع في البيت بعض التصحيفات، وضححت من ديوان الشاعر، انظر في البيت ونسبته: ديوان لبيد: ص ٨٤. ورزء المال: هو إعطاء مال يعود به بعد ذهابه.
- ٣ - البيت أنشده الكسائي عن رجل سلمي. انظر: كنز المعاني: ورقة ١٥٣/ب، وهو في الحجة لأبي علي: ٣٩٢/٢، قال أبو علي: «فمعنى هذا: يُمِيلُ الجيد من كثرته».
- ٤ - انظر: التلخيص: ص ٢٢٠، والتيسير: ص ٨٢، والنشر: ٢١٦/٢.
- ٥ - هو علي بن جعفر السعدي، أبو الحسن، قرأ على أبي بكر النقاش وأحمد بن نصر الشاذلي والحسن المطوعي، وقرأ عليه نصر بن عبدالعزيز الشيرازي وعلي بن الحسن النسوي، توفي في حدود الأربعمائة. انظر: الغاية: ٥٢٩/١، والمعرفة: ٣٧٠/١.
- ٦ - زيادة على جميع النسخ.
- ٧ - أما بالنسبة لأبي عمرو فيشهد لما روي عنه ما أورده ابن مجاهد عن جماعة من أصحابه أنه خير بين الثقل والتخفيف، انظر: السبعة: ص ١٥٨. وانظر في الرواية عن عاصم: جامع البيان: ورقة ١٧٣/أ.
- ٨ - لم أظن على هذا الوجه، بل ذلك ما كان الجزى في النشر.

الباقون: ﴿جُزْؤًا﴾ بإسكان الزاي مع الهمز^(١)، إلا ما كان من مذهب حمزة فإنه يلقى حركة الهمزة على الزاي، فتفتح^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ بالضم أو بالإسكان، فإنهما لغتان^(٣)، حكى الأخفش عن عيسى بن عمر^(٤) أن كل اسم أوله مضموم وهو ثلاثة أحرف، فالتثقيل فيه جائز والتخفيف^(٥)، والضمُّ هو الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله ﴿الْيُسْرُ﴾ و﴿الْيُسْرُ﴾ و﴿العُسْرُ﴾ و﴿العُسْرُ﴾^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿بِرُبُوءَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥] بالفتح: ابن عامر وعاصم، ومثله في قد أفلح».

قال الشارح: الباقون: ﴿بِرُبُوءَةٍ﴾ بضم الراء^(٧)، وذكر أبو معشر عن جماعة من أصحاب ابن عامر^(٨)، وعن جماعة من أصحاب عاصم بالضم كالجماعة^(٩)، وذكر ابن الشهرزوري عن أصحاب عاصم الضمَّ خاصة^(١٠).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - لأنها همزة متحركة وقبلها ساكن، وذلك في حالة الوقف خاصة، وقد تقدم ذلك في باب وقف حمزة وهشام.

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٠.

٤ - هو عيسى بن عمر، أبو عمر الثقفي، إمام البصريين، مصنف كتاب: الإكمال، والجامع، وكان صاحب افتخار بنفسه، قال مرة لأبي عمرو: «أنا أفصح من معد بن عدنان»، مات سنة تسع وأربعين ومائة. انظر: السير: ٧/٢٠٠، ووفيات الأعيان: ٣/٤٨٦.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠١.

٦ - انظر: الكشف: ١/٢٤٨.

٧ - انظر: التيسير: ص ٨٣، والغاية: ص ١١٨، ١١٩، والنشر: ٢/٢٣٢.

٨ - انظر: الكامل: ورقة ٣٤١.

٩ - انظر: جامع البيان: ورقة ١٨٨/أ.

١٠ - ذكر صاحب المصباح عن عاصم من رواية أبي بكر طريق الحسن، وعن الوليد بن عتبة عن ابن عامر بالضم في الموضعين، ورؤى عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر ههنا بالضم، وفي الموضعين بالفتح. انظر: المصباح: ورقة ٢٩٨. فليس قول المصنف: «خاصة». بمستقيم.

التعليل: الرّبوة بالضم والفتح والكسر، لغات كلها فيها^(١).

قوله [تعالى]^(٢): ﴿كَمْثَلْ جَنَّةِ بَرَبِوَةٍ﴾ الرّبوة: المكان المرتفع^(٣).

فإن قلت: لِمَ خصّ الرّبوة بهذا؟

فالجواب: أن الشجر في المكان المرتفع أزكى وأنى وأحسن^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أكلها﴾ [البقرة: ٢٦٥] و﴿الأكل﴾ [الرعد: ٤]

و﴿أكله﴾ [الأنعام: ٢٤١] يأسكان الكاف الحريميان، وتابعهما أبو عمرو على ما اتصل

بمؤنث لا غير^(٥)».

قال شارح:

التعليل: أما علة من قرأ ﴿أكلها﴾ بالإسكان أو ﴿أكلها﴾ بضم الكاف، فهما

لغتان^(٦)، فمن أسكن فإنه أراد التخفيف؛ لأن من العرب من يستثقل الجمع بين

ضمتين^(٧).

فإن قلت: لِمَ تابع أبو عمرو الحريميين فيما أضيف إلى مؤنث خاصة فأسكنه؟

فالجواب: أنه إنما تابعهما على الإسكان لما طالت الكلمة^(٨) وثقلت بإضافتها إلى المؤنث؛

لأن المذكر أخف من المؤنث، فلما كان الضم يؤدي إلى الثقل أسكن طلباً للتخفيف^(٩).

١ - انظر: الدر المصون: ٥٩٢/٢.

٢ - زيادة من (ج).

٣ - هذا تفسير ابن عباس لها. انظر: البحر المحيط: ٣١١/٢، وتفسير القرطبي: ٣١٥/٣.

٤ - انظر: تفسير النسفي: ١٣٤/١.

٥ - انظر: التيسير: ص ٨٣، والمستنير: ص ٤٨٤، والنشر: ٢١٦/٢.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢٠٧/١.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦.

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢٠٧/١.

٩ - لئلا يجتمع على الاسم ثقل التانيث وثقل الضم. انظر: الكشف: ٣١٤/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] بتشديد التاء: البزّي، وكذلك يشدد التاء في واحدٍ وثلاثين موضعاً، هذا أحدها، ونذكر باقيها في مواضعها إن شاء الله».

قال الشارح: أنا أذكر لك كله ههنا ليحفظ بجملاً، وهي ههنا وفي آل عمران: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾ [آل عمران: ٢]، وفي النساء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ﴾ [النساء: ٩٧]، وفي المائدة: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ [المائدة: ٢]، وفي الأنعام: ﴿فَتَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وفي الأعراف: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ [الأعراف: ١١٧]، ومثله في طه والشعراء، وفي الأنفال: ﴿وَلَا تُولُوا﴾ [الأنفال: ٢٠]، ﴿وَلَا تَنَازَعُوا﴾ [الأنفال: ٤٦]، وفي التوبة: ﴿هَلْ تَرَبُّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢]، وفي هود: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾^(١) [هود: ٣]، ﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥]، وفي الحجر: ﴿مَا تَنْزِلُ﴾ [الملائكة] [الحجر: ٨]، وفي النور: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥]، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [النور: ٥٤]، وفي الشعراء: ﴿عَلَىٰ مَنْ تَنْزَلَ الشَّيَاطِينُ﴾ [تنزل] ^(٢) [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢]، في الموضعين، وفي الأحزاب: ﴿وَلَا تَبْرَجْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، وفي الصافات: ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٥٢]، وفي الحجرات: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾ [الحجرات: ١١]، ﴿لَا [أ/٥٣] تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢]، ﴿وَلْتَعَارِفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، وفي المتحفة: ﴿أَنْ تُولُوهُمْ﴾ [المتحفة: ٩]، وفي الملك: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨]، وفي نون: ﴿لَمَّا تَخَيَّرُون﴾ [القلم: ٣٨]، وفي عبس: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠]، وفي الليل: ﴿نَاراً تَلْظَى﴾ [الليل: ١٤]، وفي القدر: ﴿شَهْرٌ﴾ [تنزل] ^(٣) [القدر: ٤، ٣].

١ - وكذلك: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ فيها آية: ٥٧.

٢ - سقط من الأصل، وزيد من (ب) و(ج).

٣ - انظر: التذكرة: ٢/٣٤٠، ٣٤١، والتميز: ص ٨٣، ٨٤، والنشر: ٢/٢٣٢.

وذكر صاحب التيسير أيضاً موضعين: أحدهما في آل عمران: ﴿ولقد كنتم تمنون الموت﴾ [آل عمران: ١٤٣]، وفي الواقعة: ﴿فظلتم تفكهون﴾^(١) [الواقعة: ٦٥].

وتحرير ذلك أن تقول: البزّي يشدّد التاء في أوائل الأفعال المستقبلية في الوصل خاصة، فإن ابتدئ بهذه التاءات خُفّفن لا غير^(٢). وذكر أبو معشر عن البزّي في ذلك الخلاف^(٣)، وذكر التشديد عن غير البزّي من أصحاب ابن كثير^(٤).

التعليل: أما علة البزّي فإن الأصل عنده: ولا تَتِمُّوا بتاءين، فأدغم إحدى التاءين في الأخرى^(٥)، وفي قراءته ضعف، لأنه أسكن التاء التي أدغمها وهي في أول الكلمة، والعرب لا تبدئ بساكن^(٦)، ولا تقف على متحرك^(٧)، وأيضاً فإنه ربّما اجتمع في قراءته

١ - انظر: التيسير: ص ٨٤.

٢ - انظر: المصادر المتقدمة.

٣ - يُفهم من قوله في التلخيص: ص ٢٢٢: «شدّدهن في الوصل خاصة: الخزاعي عن البزّي»، وقد ذكر في كتابه عن البزّي طريقين: طريق الخزاعي وطريق الربيعي: ص ٩٥، ٩٦، ففهم من ذلك الخلاف عن البزّي.

٤ - ذكر ذلك عن ابن فليح. انظر: الكفاية الكبرى: ص ٢٧٠.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦، والموضح: ١/٣٤٥.

٦ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٠٨. وهذا الرد لا يستقيم، لأن البزّي لا يتدئ بها ساكنة، وإنما مفتوحة مخففة.

٧ - هذه زيادة للفائدة لا علاقة لها بهذا الموطن.

هذه ساكنان (في قوله)^(١) تعالى: ﴿شَهْرٌ نَزَلَ﴾^(٢)، ولأن مذهبه في ذلك كله ينتقض في الابتداء، إذ [الابتداءُ بها مشددةٌ خلافٌ للسان العربي]^(٣) [٢٧١]^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] ساكنة العين مع كسر النون: الأبوان وقالون. ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ بفتح النون وكسر العين: ابن عامر والأخوان. الباقون: بكسرهما جميعاً^(٥).

قال الشارح: ذكر جماعة من المصنفين عن قالون بكسر النون والعين كورش^(٦)، وقال صاحب التيسير: بإخفاء حركة العين^(٧). وذكر جماعة عن أبي بكر أنه قرأ مثل ابن

١ - في (ب) و(ج): «كقوله».

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٠٨/١. وهذا ما رد به البصريون هذه القراءة، لاجتماع الساكنين فيها، وليس الأول حرف مدٍّ ولين. انظر: البحر المحيط: ٣١٧/٢. وما أحسن ما ردَّ به أبو حيان عليهم حيث قال: «وقراءة البيزي ثابتة، تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ مَحْضُورًا وَلَا مَقْصُورًا عَلَى مَا نَقَلَهُ وَقَالَه الْبَصْرِيُّونَ». انظر: البحر المحيط: ٣١٧/٢، ٣١٨.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢٠٨/١. وبهذا الرد يُنْقَضُ الرَّدُّ الْأَوَّلُ، لِأَن فِيهِ تَقْرِيرٌ بِأَنَّهُ لَا يَبْتَدِئُ بِسَاكِنٍ، حَيْثُ لَمْ يُشَدَّدْ. عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِذْ قَدْ يَصْحَحُ الْوَجْهَ وَصَلًّا، وَلَا يَصْحَحُ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ.

٤ - وقع في جميع النسخ تصحيف هذه العبارة بـ «إذ لا يتدئ بها مشددةً خلافًا للسلافي المغربي». وقد صححت العبارة اعتماداً على أمرين: الأول: أنه لم يرد في شأن الابتداء بنحو هذا إلا قولان: قول صحيح، وقول شاذ، أما الصحيح فهو الابتداء بهن مخففات، فما كسب منها بناءً واحدةً ابتدئ به بناءً واحدةً، وما كسب بناءً ابتدئ به بناءً، انظر: النشر: ٢٣٣/٢. وأما الشاذ فهو قول ابن مالك وظاهر كلام ابنه: أنك إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزةً وصلٍ يُتَّوَصَّلُ بِهَا إِلَى النَّطْقِ بِالنَّاءِ الْمَسْكُونَةِ لِلدَّغَامِ. انظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٨٥/٤، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٢٥٢. قال ابن الجزري في النشر: «فلا نعلم أحداً تقدمه إلى ذلك». انظر: النشر: ٢٣٤/٢. الثاني: أن الكلام - فيما يبدو - منقول بالمعنى من شرح الهداية، لأنه وافقه من قوله: «وفي قراءته ضعف» إلى قوله: «في الابتداء»، وفي شرح الهداية العبارة المذكورة في المتن بعد قوله «في الابتداء». انظر: شرح الهداية: ٢٠٨/١. فلم يرد القول بالابتداء بها مشددةً؛ لعدم تأتية أصلاً. والله تعالى أعلم.

٥ - انظر: التلخيص: ص ٢٢٣، والنشر: ٢٣٥/٢، ٢٣٦.

٦ - يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِ الْخَزَاعِيِّ فِي الْمُنْتَهَى: ص ٢٨٢، ٢٨٣، فَقَدْ أورد ذلك عن «سالم» وهو أبو سليمان هارون، وهو من رواة قالون في المنتهى. انظره: ص ٦٥، ٦٤.

٧ - عن قالون وأبي عمرو وأبي بكر. انظر: التيسير: ص ٦٤.

عامر والأخوين^(١)، ويجوز الإسكان^(٢)، وهو أقيس^(٣)، والإسكان أيضاً مسموع^(٤)، إلا أن أهل الأداء^(٥) يابونه؛ لأنه جمع بين ساكنين.

التعليل: اعلم أن نعم: فعل ماضٍ^(٦) يراد به المبالغة في المدح^(٧)، وهو فعل غير متصرف^(٨)، ولا يكون فاعل نعم إلا معرفة بالألف واللام تعريف الجنس^(٩)، أو مضمراً على شريطة التفسير^(١٠)، و«ما» من قوله: فنعمًا، هي في موضع نصب على التفسير^(١١).

وفي نعم أربع لغات: نِعِمًا هي بفتح النون وكسر العين، ونِعِمًا هي بكسرهما، ونَعْمًا بفتح النون وإسكان العين، [ونَعْمًا بكسر النون وإسكان العين]^(١٢). فمن قرأ (بكسر)^(١٣)

١ - انظر: جامع البيان: ورقة ١٩٠/أ.

٢ - وهي رواية العراقيين والمشرقيين عنهم. انظر: النشر: ٢٣٦/٢.

٣ - وقال الداني: «والإخفاء أقيس»، انظر: التيسير: ص ٨٤. ولا قياس في القراءة ولا أقيس، وإنما الاعتبار بالرواية في إثبات الحكم ونفيه.

٤ - وبه ورد النصُّ عنهم. انظر: النشر: ٢٣٦/٢.

٥ - وهم المغاربة قاطبة. انظر: النشر: ٢٣٥/٢.

٦ - على مذهب البصريين والكسائي. انظر: أوضح المسالك: ٢٤٢/٣.

٧ - هذا مذهب الكوفيين، انظره في: الإنصاف: ١٤٣/١، وقد جمع المصنف بين مذهب الكوفيين والبصريين في رأي مستقل. وقيل: «نعم» فعلٌ لإنشاء المدح، انظر: شرح الوافية نظم الكافية: ص ٣٧٥، وهذا هو الصواب، فماذا في «نعم» من معنى المبالغة؟

٨ - فلا يستعمل منه إلا الماضي. انظر: شرح ابن عقيل: ١٦١/٣.

٩ - نحو: ﴿نعم العبد﴾.

١٠ - أي: أن يكون مفسراً بتمييز، نحو: ﴿بنس للظالمين بدلاً﴾. انظر فيما تقدم: أوضح المسالك: ٢٤٢/٣-٢٤٤.

١١ - أي: التمييز. وهذا مذهب بعض النحاة في كلمة «ما» بعد نعم ونس، انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤١/١. وقيل: هي موصولة فاعل، انظر: أوضح المسالك: ٢٥٠/٣، ٢٥١، وشرح ابن عقيل: ١٦٦/٣.

١٢ - إضافة من حاشية الأصل، وهي في (ب) و(ج).

١٣ - صوب في حاشية الأصل: «بكسر»، وهو كذلك في (ب) و(ج)، وكان: «بسكون».

النون والعين فالأصل عنده: نَعْم بكسر النون وسكون العين، فلما اتصل بما بعده أدغمت الميم في الميم (و) ^(١) كسرت العين لا لتقاء الساكنين ^(٢).

وأما من قرأ بفتح النون وكسر العين فالأصل عنده أيضاً نَعْم بسكون العين، فلما أدغمت الكلمة أيضاً كسرت العين لالتقاء الساكنين وكسرهما لغة هذيل، لأنهم يقولون في شَهْد: شَهِد ^(٣). ومن قرأ بإخفاء حركة العين أو بسكونها فإنه طلب التخفيف ^(٤)، ويقوَّى هذه القراءة إجماعهم على ذلك في قوله تعالى: ﴿فِنِعْمِ أَجْرَ الْعَامِلِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، ﴿وَلِنِعْمِ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿يَكْفُرْ عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] بالياء [٥٣/ب]: ابن عامر وحفص. الباقون: بالنون، وجَزَمَ الرءاء نافع والأخوان، ورفعها الباقون ^(٦)».

قال الشارح: ذكر أبو معشر عن حسين عن أبي عمرو بالياء كحفص وابن عامر ^(٧)، وذكر أبو معشر أيضاً عن نافع أنه قرأ برفع الرءاء ^(٨)، وذَكَرَ عن ابن كثير جزم الرءاء ^(٩).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَيَكْفُرْ﴾ بالياء فهو على الغيبة ^(١٠)، والضمير يعود على الله عز وجل، أي: وَيُكْفِّرُ اللهُ ^(١١).

١ - سقط من (ب) و(ج).

٢ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٣٣/١، وشرح الهداية: ٢٠٨/١، ٢٠٩.

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣٩٨/٢، والكشف: ٣١٦/١.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، وشرح الهداية: ٢٠٩/١.

٥ - انظر: ما يؤيده في: كنز المعاني: ورقة ١٥٥/ب. وإمضاء الشارح وتقويته لقراءة الإسكان يُناقض تضعيفه لقراءة البزي في ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ وبابه، في كونها ربما اجتمع فيها ساكنان، لأنه قد اجتمع في قراءة ﴿نِعْمًا﴾ بإسكان العين ساكنان، ولم يتنبه الشارح - رحمه الله - لذلك.

٦ - انظر: التيسير: ص ٨٤، وغاية الاختصار: ٤٣٨/٢، والنشر: ٢٣٦/٢.

٧ - انظر في هذه الرواية: المصباح: ورقة ٢٩٩.

٨ - ورد ذلك عنه من رواية ابن خلد، انظر: المصباح: ورقة ٢٩٩.

٩ - ورد ذلك عنه من رواية عبيد. انظر: الكامل: ورقة ٣٤٣.

١٠ - انظر: الكشف: ٣١٧/١.

١١ - انظر: الموضح: ٣٤٩/١.

وأما علة من قرأ بالنون فهي نون العظمة^(١)، ومن رفع الفعل فهو على الاستئناف،
والتقدير: ونحن نكفر^(٢)، وقيل: بل هو عطف على موضع الفاء^(٣) لو كان الجواب فعلاً؛
لأن الفعل في جواب الشرط يرتفع بعد الفاء كقوله تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله
منه﴾^(٤) [المائدة: ٩٥]، وهذه علة من قرأ بالياء أو بالنون ورفع الراء.

وأما علة من قرأ بجزم الراء فهو معطوف على موضع الفاء^(٥)، ألا ترى أنه لو كان
فعلاً لظهر فيه الجزم، كقولك: إن تقم أقم، فعلى هذا يكون التقدير: إن تبدوا الصدقات
فنعمنا هي، وإن تخفوها يكُ خيراً لكم، ويكفر عنكم^(٦).

التفسير: قوله: ﴿إن تبدوا الصدقات﴾ [البقرة: ٢٧٣] يعني: الزكوات، وتخفوا الصدقة
غير الزكاة، وذلك لدفع التهمة^(٧). و«من» في قوله: ﴿من سيناتكم﴾ للتبعيض^(٨). ويريد
بالسينات ههنا: الصغائر^(٩)، وهذا مذهب سيويه، لأن من لا تزداد عنده في الواجب^(١٠)،
وهي عند الأخفش زائدة^(١١).

١ - انظر: الدر المصون: ٦١١/٢.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٠٩/١.

٣ - أي: ما في حيزها.

٤ - انظر: البحر المحيط: ٣٢٥/٢.

٥ - أي: حيزها، وهو في قوله تعالى: ﴿فهو خير لكم﴾. انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤١/١.

٦ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٣٩/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١.

٧ - أي: عدم دخول زكاة الفرض في حكم الإحفاء؛ حتى لا يُتهم من وجبت عليه الزكاة فأحفاها بعدم
دفعها، فإن أراد المتطوع أن يُقتدى به كان إظهارها أفضل في حقه. انظر: تفسير النسفي: ١٣٦/١.

٨ - انظر: البحر المحيط: ٣٢٦/٢.

٩ - لأن الصغائر تكفر بالطاعة دون الكبائر. انظر: النكت والعيون: ٢٨٦/١.

١٠ - أي: الإثبات، إذ يفهم ذلك من ظاهر كلام سيويه في الكتاب: ٣١٥-٣١٧، و٢٢٥/٤. وهو
مذهب البصريين أيضاً، انظر: شرح الوافية: ص ٣٨١.

١١ - انظر: تفسير أبي السعود: ٤٠٨/١، وهو مذهب الكوفيين، انظر: شرح الوافية: ص ٣١٧.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾» [البقرة: ٢٧٣] بفتح السين حيث وقع:
ابن عامر وعاصم وحمزة، وكذلك: ﴿يَحْسَبُ﴾ و﴿تَحْسَبُ﴾ و﴿تَحْسَبُونَ﴾ حيث وقع». قال الشارح: تحريره أن يقول: ﴿يَحْسَبُ﴾ و﴿تَحْسَبُ﴾ إذا كان فعلاً مستقبلاً، ولا خلاف فيه أنه إذا كان ماضياً نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾^(١) [الكهف: ٩].

وذكر أبو معشر عن أبي عمرو أنه قرأ بفتح السين، وذكر عن أبي بكر أنه قرأ بكسر السين^(٢).

الباقون: بكسرهما حيث وقعت^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يَحْسَبُ﴾ بالفتح أو بالكسر فهي لغة [في المستقبل خاصة^(٤)، والكسر مروى عن النبي عليه السلام^(٥)، وهي لغة أهل الحجاز، والفتح لغة^(٦) تميم^(٧)، فمن قرأ: ﴿يَحْسَبُ﴾ بالكسر فإنه جاء في الصحيح: فَعَلَّ يَفْعَلُ^(٨) كما جاء في المعتل^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿فَاذِنُوا لِمَنْ يَجْرِبُ﴾» [البقرة: ٢٧٩] بالمد وكسر الذال^(١٠): أبو بكر وحمزة».

١ - انظر: التيسير: ص ٨٤، والموجز: ص ٢٦٤، والنشر: ٢/٢٣٦.

٢ - انظر في الروايتين: المصباح: ورقة ٢٩٩.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - انظر: شرح الهداية: ١/٢١٠.

٥ - انظر: الكشف: ١/٣١٨، والفتح أيضاً مروى عنه رضي الله عنه، فليست الرواية عنه رضي الله عنه خاصة بالكسر فقط.

٦ - سقط من الأصل، وهي زيادة من (ب) و(ج).

٧ - انظر: معاني القراءات: ص ٨٩.

٨ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٤٠٣، والموضح: ١/٣٤٩.

٩ - نحو: رَمَى يَرْمِي، وَقَضَى يَقْضِي.

١٠ - انظر: التلخيص: ص ٢٢٣، والتيسير: ص ٨٤، والنشر: ٢/٢٣٦.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿فَأَذِنُوا﴾ بفتح الهمزة وبعدها مدة وكسر الذال.
وذكر جماعة من المصنفين عن الكسائي^(١) وأبي عمرو^(٢): ﴿فَأَذِنُوا﴾ بالمد وكسر الذال
مثل حمزة وأبي بكر.

الباقون: ﴿فَأَذِنُوا﴾ بهمزة ساكنة من غير مد وفتح الذال^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿فَأَذِنُوا﴾ بالمد فمعناه: أَعْلِمُوا غيركم أن الله قد وعد
المحاربة على الربا.

ومن قرأ ﴿فَأَذِنُوا﴾ (بغير المد)^(٤) فتقديره: إَعْلَمُوا أنتم بذلك أيها المخاطبون أنكم
حربُ الله على الربا^(٥)، وهذا أعم؛ لأنه يدل على أن الإعلام لهم ولمن كان مثلهم، وعلى
القراءة الأولى يكون الإعلام [أ/٥٤] لغيرهم، ولا يدخلون فيه^(٦).

ومعنى المحاربة للمرابي هو ما جاء في التفسير: أنه إذا كان يومُ القيامةُ أتى بالمرابي،
وقيل له: خذ سلاحك للحرب؛ تهكماً به^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «إلى ميسرة» [البقرة: ٢٨٠] بالضم نافع.

قال الشارح: يعني بضم السين.

الباقون: «إلى ميسرة» بفتح السين^(٨).

١ - انظر: الكامل: ورقة ٢٣٤.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٢٩٩.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - كما هو مصحح في حاشية الأصل، وهو في (ب) و(ج): «بالأمر».

٥ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٣، وشرح الهداية: ١/٢١٠.

٦ - بل المد هو المتضمن للقصر، لأنه إذا أعلموا غيرهم بالحرب من الله ورسوله فذلك مستلزم لعلمهم،

وليس علمهم ذلك مستلزماً لإعلامهم غيرهم. انظر: الكشف: ١/٣١٨. والقراءة بالقصر وإن كانت

أخص؛ إلا أنها تتناول جميع المتعاملين بالربا، ويكون على حد: ﴿يا أيها الناس﴾، فالقراءتان بمعنى،

وهذا من إعجاز القرآن.

٧ - هذا مروى عن ابن عباس. انظر: البحر المحيط: ٢/٣٣٩.

٨ - انظر: التيسير: ص ٨٥، والكافي: ص ٧٢، والنش: ٢/٢٣٦.

التعليل: الضم والفتح لغتان^(١)، فالضم مصدر: أَيَسَرَ إِيسَاراً وَمَيَسَّرَهُ، مثل: أَكْرَمَ إِكْرَاماً وَمَكْرَمَةً^(٢)، والفتح أكثر، ومَفْعَلَةٌ قليل في الكلام^(٣).

ومعنى ﴿فَنَظَرُوهُ إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾^(٤) أي: أَنظَرُوهُ إِلَى [مَيْسُورِهِ]^(٥)، وعند ابن عباس أن الإِنظَارَ واجبٌ في كل دَيْنٍ^(٦)، ويقوِّيه قراءة من قرأ: ﴿فَنَظَرُوهُ إِلَى مَيْسُورِهِ﴾^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ [البقرة: ٢٨٠] خفيفة الصاد: عاصم».

قال الشارح: الباقيون: ﴿تَصَدَّقُوا﴾ بتشديد الصاد^(٩).

وذكر أبو معشر عن أبي عمرو^(١٠) وحمزة^(١١) بتخفيف الصاد مثل عاصم.

التعليل: أصل ﴿تَصَدَّقُوا﴾ أو ﴿تَصَدَّقُوا﴾: تَصَدَّقُوا بِتَاءَيْنِ، فمن قرأ بتخفيف الصاد، فإنه حذف التاء الثانية تخفيفاً^(١٢)، ولم يحذف الأولى؛ لأنها حرف المضارعة^(١٣)،

١ - انظر: شرح الهداية: ١/٢١٠.

٢ - ويكون مصدراً ميبياً.

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢/٤١٤، ٤١٥، والدر المصون: ٢/٦٤٧.

٤ - كان في الأصل: «ميسرة»، وصحح من (ب) و(ج).

٥ - فهو حكمٌ في ذوي العُسرة بأن يُنظَرُوا إلى إِيسَارِهِم. والنَّظَرَةُ: التأخير. انظر: تفسير الشوكاني: ١/٣٧٧.

٦ - كان في الأصل: «ميسرة»، وصحح من (ب) و(ج).

٧ - انظر: تفسير الطبري: ٣/٧٤. وعنه أنه خاص في دين الربا، انظر: تفسير القرطبي: ٣/٣٧٢.

٨ - انظر في هذه القراءة: البحر المحيط: ٢/٣٤٠، والدر المصون: ٢/٦٤٦، ٦٤٩، ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر. وليس فيها تقوية للقول المذكور عن ابن عباس على القول الآخر.

٩ - انظر: التيسير: ص ٨٥، والنشر: ٢/٢٣٦، والهادي: ورقة ١٧/أ.

١٠ - انظر هذه الرواية عن عبد الوارث عن أبي عمرو في: الكفاية الكبرى: ص ٢٧٤.

١١ - انظر: جامع البيان: ورقة ١٩١/ب.

١٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٩، وشرح الهداية: ١/٢١٠.

١٣ - هذا مذهب سيبويه، انظر: الكتاب: ٤/٤٧٦. وعند الكوفيين أن الأولى هي المحذوفة، انظر: الكشف: ١/٢٥٠، ٢٥١.

ومن شدّد أدغم التاء الثانية في الصاد تخفيفاً^(١)، وقراءة عاصم ظاهرة (في)^(٢) الصّحة؛ لأن الحذف أولى من الإدغام، لأنه أخف، وأيضاً فإن عاصماً مذهبه في مثل هذا الإظهار^(٣).

فإن قلت: لِمَ أدغم أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ وأظهروا: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّقُ﴾ [عبس: ٦] فخففوه ولم يدغموه؟

فالجواب: أن الإدغام في ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ أولى؛ لأنه يدل على (التكثير)^(٤) وتكرير الفعل مرة بعد مرة^(٥)، وهو المراد^(٦)، وأما ﴿تَصَدَّقُ﴾ فليس المراد في ﴿تَصَدَّقُ﴾ تكثير الفعل^(٧)، فكان تخفيفه أولى.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] بفتح التاء وكسر الجيم: أبو عمرو.

قال الشارح: الباقون: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء وفتح الجيم^(٨)، وذكر أبو معشر عن أبي عمرو كالجماعة^(٩)، وذكر أيضاً عن الكسائي كأبي عمرو^(١٠).

١ - انظر: معاني القراءات: ص ٩٠، ٩١، والموضح: ٣٥١/١.

٢ - سقط من (ب) و(ج).

٣ - وقراءة الباقيين ظاهرة في الصحة لورود الرواية الثابتة المتواترة، فلا يثبت بما قوّى به الشارح حجة لتقوية إحدى القراءتين على الأخرى، بل معيار القوة هو الرواية.

٤ - في (ب): «الكثير».

٥ - ففي الإدغام تشديد، والتشديد فيه معنى التكثير. انظر: الكشف: ٣١٩/١.

٦ - لأن مقصود الشارع دوام فعل الصدقة المتحقق بالتكرير والتكثير اللذين يدل عليهما لفظ التشديد.

٧ - وإنما حكاية فعل النبي ﷺ تنفيراً له عن العود إليه. انظر: تفسير أبي السعود: ٤٧٨/٥.

٨ - انظر: التيسير: ص ٨٥، والكفاية الكبرى: ص ٢٧٥، والنشر: ٢/٢٠٨، ٢٣٦.

٩ - انظر هذه الرواية في: جامع البيان: ورقة ١٩١/ب.

١٠ - انظر: هذه الرواية عن الكسائي.

التعليل: أما ﴿تَرْجِعُونَ﴾ و﴿تُرْجَعُونَ﴾ فإنهما متقاربان^(١)، إلا أن ﴿تَرْجِعُونَ﴾: فعل وفاعل^(٢)، والرجوع مسندٌ إليهم^(٣)، وأما ﴿تُرْجَعُونَ﴾ فهو فعلٌ (لما)^(٤) لم يُسَمَّ فاعله^(٥)، وفيه ضمير ما لم يُسَمَّ فاعله^(٦)، يقال: رجع زيد، ورجعت (زيداً)^(٧) بغير ألف لازم، ومتعدُّ^(٨)، وهذه القراءة أحسن؛ لأن بعدها (فعل ما لم يُسَمَّ فاعله)^(٩) وهو قوله: ﴿ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾^(١٠) [البقرة: ٢٨١] فكان مناسباً له، فلذلك صار أولى^(١١).

قيل: إن هذه الآية آخر ما نزل من القرآن، وأقام النبي ﷺ أياماً، ومات ﷺ^(١٢). والمراد باليوم ههنا: يوم القيامة^(١٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿إِنْ تَضِلْ إِحْدَهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] بكسر الهمزة: حمزة^(١٤)».

- ١ - انظر: شرح الهداية: ١/٢١٠.
- ٢ - ف «ترجع» فعل، وواو الجماعة فاعل.
- ٣ - انظر: الكشف: ١/٣١٤.
- ٤ - سقط من (ب) و(ج).
- ٥ - انظر: الموضح: ١/٣٥٢.
- ٦ - على تقدير: تُرْجَعُونَ أَنْتُمْ، والضمير في محل رفع نائب فاعل.
- ٧ - سقط من (ج).
- ٨ - انظر: الموضح: ١/٣٥٢.
- ٩ - في (ب): «فعل مبني لما لم يسم فاعله»، وفي (ج): «فعل مبني لما يسم فاعله».
- ١٠ - سقط من (ب) و(ج).
- ١١ - هذا مبنيٌّ على قاعدة إلحاق النظر بنظيره، ليتناسب الكلام ويتألف، وهي قاعدة مطردة تقدمت أمثلتها وستأتي.
- ١٢ - انظر: البحر المحيط: ٢/٣٤١، وتفسير الطبري: ٣/٧٥، ٧٦، وتفسير النسفي: ١/١٣٩.
- ١٣ - انظر: تفسير الشوكاني: ١/٣٧٧.
- ١٤ - انظر: التيسير: ص ٨٥، وجامع البيان: ورقة ١٩١/ب، والنشر: ٢/٢٣٦.

قال الشارح: وذكر جماعة من المصنفين عن المفضل [٥٤/ب] عن عاصم كذلك^(١).
وتحريه أن تقول: ﴿إن تَضِلَّ﴾ بهمزة مكسورة خفيفة^(٢).

التعليل: أما علة حمزة فإنَّ «إن» عنده: شرطية، وتَضِلُّ: مجزوم بالشرط، وأصله: تَضَلَّ، ففتحت اللام لالتقاء الساكنين^(٣)، وجواب الشرط الفاء^(٤) في ﴿فتذكَّر﴾ [البقرة: ٢٨٢] فلذلك ارتفع الفعل بعد الفاء كقوله تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾، ويكون المعنى: فأحدهما تُذَكَّر، فهو خبرٌ مبتدأٌ محذوف^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «الباقون: ﴿أن تَضِلَّ﴾ بفتح الهمزة^(٦).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿تُذَكِّر﴾ مخفف. الباقون: ﴿فتذكَّر﴾ (مشدداً)^(٧).

[قال الشارح: ذكر أبو معشر عن الكسائي: ﴿فتذكَّر﴾ مثل ابن كثير وأبي عمرو^(٨)] ^(٩).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿أن تَضِلَّ﴾ بفتح الهمزة فهو مفعول من أجله، ويكون التقدير: فرجلٌ وامرأتان ممن ترضون من الشهداء يشهدون لأن تَضِلَّ إحداهما فتذكَّر (إحداهما)^(١٠) الأخرى، والتقدير: لتلا تَضِلَّ، ففضلٌ منصوب بأن، وقوله: ﴿فتذكَّر﴾ معطوف عليه، والسلام من قوله: لتلا متعلة بخبر الابتداء الذي هو: يشهدون، وهذا

١ - لم أقف على هذه الرواية.

٢ - لا مفهوم لقوله: «خفيفة».

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢١١/١.

٤ - أي: حيزها.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢١١/١، والكشف: ٣٢٠/١.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - في (ب) و(ج): «مشدد». انظر: التيسير: ص ٨٥، والموجز: ص ٢٦٧، والنشر: ٢٣٦/٢، ٢٣٧.

٨ - أورد هذه الرواية صاحب الكفاية الكبرى عن قتيبة عن الكسائي: ص ٢٧٥.

٩ - زيادة من (ب) و(ج).

١٠ - سقط من (ج).

كقولهم: أعددت الخشبة أن يميل الحائط، التقدير: لئلا يميل الحائط، لأن الشهادة إنما أتت بها للإذكار، والنسيان سبب له^(١)، وتُذَكِّرُ وتُذَكِّرُ متقاربان، لأن تُذَكِّرُ من أذَكَّرْتُ، وتُذَكِّرُ من ذَكَّرْتُ^(٢)، والتشديد يدلُّ على تكثير الفعل وتكريره^(٣).

وقوله: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أي: من أهلِ مِلَّتِكُمْ من الأحرار البالغين^(٤).

وقوله: ﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٨٢٨] أي: من أهل الخير والدين والفضل^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالنصب فيهما: عاصم». قال الشارح: تحريه^(٦) أن تقول: فيهما، يعني: في ﴿تِجَارَةٌ﴾ و﴿حَاضِرَةٌ﴾^(٧). وذكر أبو معشر عن حمزة مثل عاصم^(٨).

الباقون: ﴿تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ﴾ برفعهما^(٩). وذكر أبو معشر عن أبي بكر مثل الجماعة^(١٠).

التعليل: أما علة من قرأ بنصبهما فكان عنده: ناقصة تطلب اسماً وخيراً، فاسمها مضمراً فيها^(١١)، وتقديره: إلا أن تكون الأموال^(١٢) تجارةً، فتجارةٌ: خير كان، وحاضرةٌ: نعت لتجارة^(١٣).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢١١/١.

٢ - فكلاهما بمعنى، انظر: شرح الهداية: ٢١١/١، ٢١٢، والموضح: ٣٥٤، ٣٥٣/١.

٣ - انظر: الكشف: ٣٢١/١.

٤ - انظر: تفسير النسفي: ١٤٠/١.

٥ - انظر نحوه في: تفسير الطبري: ٨١/٣.

٦ - هذا التحرير لا موجب له.

٧ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٠/ب، والتيسير: ص ٨٥، والنشر: ٢٣٧/٢.

٨ - انظر هذه الرواية في: جامع البيان: ورقة ١٩٢/أ.

٩ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

١٠ - انظر هذه الرواية في: جامع البيان: ورقة ١٩٢/أ.

١١ - انظر: الموضح: ٣٥٤/١.

١٢ - أي: تقليبها الذي هو التجارة والتبايع في المعنى. انظر: الكشف: ٣٢١/١ بتصرف. وذكر نحو هذا

التقدير العكبري في الإملاء: ١٢٠/١.

١٣ - انظر: الكشف: ٣٢١/١.

وأما علة من قرأ برفعهما فكان ههنا: تامّة لا تطلب خيراً منصوباً^(١)، فتجارة ههنا: فاعلة^(٢)، والتقدير: إلا أن تقع تجارة، أو تحدث تجارة^(٣)، وحاضرة: نعت لها أيضاً^(٤)، وعليه قول الشاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ^(٥)

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿فَرُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]: ابن كثير وأبو عمرو». قال الشارح: تحريره أن تقول: «﴿فَرُهْنٌ﴾ بضم الراء^(٦). وذكر أبو معشر عن ابن كثير وأبي عمرو بإسكان الهاء^(٧).
الباقون: «﴿فَرِهَانٌ﴾ بكسر الراء وفتح الهاء والألف ساكنة بعدها^(٨).
التعليل: أما علة من قرأ: «﴿فَرُهْنٌ﴾ بضم الراء والهاء، فهو عنده جمع رَهْنٍ، كسَقْفٍ وسُقْفٍ. وقيل: بل هو [أ/٥٥] جمع الجمع كثمار وثُمر^(٩)».

١ - فهي بمعنى وَقَعَ وَحَدَّثَ، انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٣، والكشف: ٣٢٢/١، والموضح: ٣٥٤/١.

٢ - وذلك لأن كان التامة عند أكثر البصريين تدلُّ على الحدث والزمن، فهي بذلك تعمل عمل الفعل التام. انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: ص ١٣٧.

٣ - انظر: الدر المصون: ٦٧٣/٢.

٤ - انظر: الإملاء: ١٢٠/١، ومعاني القراءات: ص ٩٢.

٥ - لم أقف على قائله، وهو في: تفسير القرطبي: ٤٣/٥، واللسان: ١٩٣/١٢.

٦ - والهاء. انظر: التجريد: ورقة ٢٤/أ، والتيسير: ص ٨٥، والنشر: ٢٣٧/٢.

٧ - انظر في هاتين الروايتين: الكامل: ورقة ٣٤٥، ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢، والموضح: ٣٥٤/١.

وأما علة من قرأ: ﴿فَرِهَانٌ﴾ فهو أيضاً جمع رهن، كبغل وبغال، وكباش وكباش^(١). وقيل: إن الرهن: في الرهن المعروف، والرّهان: في سباق الخيل^(٢).

ومعنى الكلام أن الله عز وجل أمر عند عدم الكاتب بأخذ الرهون ليكون الرهن وثيقةً بالمال، وهو قوله عز وجل: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ أي: بالوثيقة رهن مقبوضة^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالرفع فيهما: ابن عامر وعاصم. الباقون: بالجزم^(٤)، وأظهر الباء من ﴿يعذب﴾ ورش وحمزة^(٥).

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿فَيَغْفِرُ﴾ برفع الراء و﴿يُعَذِّبُ﴾ برفع الباء. الباقون بجزم الراء والباء^(٦). وذكر أبو معشر عن بعض أصحاب ابن عامر الجزم كالجماعة^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ برفع الفعلين فإنه قَطَعَهُ مما قبله، وجعله كلاماً مُسْتَأْنَفًا في موضع خبرٍ مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يغفر لمن يشاء^(٨)، ويعذب: معطوفٌ عليه^(٩)، والدليل على استئنافه وقطعه مما قبله أنه لم يقل: [فَيَغْفِرُ]^(١٠) لكم وَيُعَذِّبُكُمْ؛ لأن قبله

١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٤، والكشف: ١/٣٢٢.

٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢، ومعاني القراءات: ص ٩٣.

٣ - هذا على رأي بعض العلماء، وذهب جماعة من العلماء إلى جواز الرهن في الحضر ومع وجود الكاتب. انظر: البحر المحيط: ٢/٣٥٤، ٣٥٥.

٤ - انظر: التيسير: ص ٨٥، والنشر: ٢/٢٣٧، والوجيز: ورقة ٢٤/ب.

٥ - انظر: النشر: ١٠/٢-١١.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة الأولى.

٧ - وردت هذه الرواية من رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر. انظر: المصباح: ورقة ٣٠١.

٨ - انظر: شرح الهداية: ١/٢١٣، والكشف: ١/٣٢٣.

٩ - بالواو، وحرروف العطف تُتْبَعُ ما بعدهن ما قبلهن في الحكم، وقد تقدم ذلك.

١٠ - هذا الأولى، وهو في (ب) و(ج) كذلك، وكان في الأصل: «ويغفر».

خطاباً، وهو قوله: ﴿يَحَاسِبُكُمْ﴾، فلو كان معطوفاً عليه لجاء مثله^(١)، والفاء على هذه القراءة: للاستئناف^(٢).

وأما علة من قرأ: ﴿فِيغْفِرُ﴾ و﴿يُعَذِّبُ﴾ بالجزم، فهو عطف على ﴿يَحَاسِبُكُمْ﴾ المجزوم بجواب الجزاء^(٣) [لقوله]^(٤): ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا﴾، فإن: شرطية جازمة، وتبدوا: [مجزوم بها]^(٥)، علامة الجزم فيه حذف النون^(٦)، ويحاسبكم: جواب الجزاء^(٧)، وفيغفر: عطف عليه، وكذلك يعذب، والفاء فيه للعطف^(٨).

وقد قرئ في غير السبعة: «فِيغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ»^(٩) بالنصب فيهما، فالفاء على هذا: للجواب^(١٠)، والنصب فيها بإضمار أن دون العطف^(١١)، فقد صارت الفاء لها ثلاثة معان^(١٢).

وأما قوله: «﴿وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ﴾ فأظهر الباء منه حمزة وورش».

قال الشارح: (قد اختلف)^(١٣) أقوال المصنفين في هذا الموضوع، فذكر صاحب الكتاب الإظهار عن ورش وعن أصحاب ابن كثير، ولم يذكر عن حمزة شيئاً^(١٤). وذكر

١ - انظر في هذا المعنى: الموضح: ٣٥٥/١.

٢ - انظر: الإملاء: ١٢١/١، والكشف: ٣٢٣/١.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢١٣/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٤٦/١، ومعاني القراءات: ص ٩٣.

٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «لأن قوله».

٥ - هذا الصواب كما في (ج)، وقد اشتبك في الأصل و(ب).

٦ - لأنه من الأفعال الخمسة. انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: ص ٧٥.

٧ - لأن إن تجزيم فعلين: الأول فعلها، والثاني جوابها ويسمى الجزاء. انظر: شرح ابن عقيل: ٢٧/٤.

٨ - فالفاء في «فيغفر» عطفت الفعل على «يحاسبكم»، والواو في: «ويعذب» عطفت الفعل على «فيغفر».

٩ - وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة. انظر: الإملاء: ١٢١/١، والبحر المحيط: ٣٦٠/١، والدر

المصون: ٦٨٧/٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٤٦/١، ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر:

١٠ - إنما الفاء للسببية، لأن جواب الشرط قد تقدم، والنصب فيها يُبعد الجواب أيضاً.

١١ - عند البصريين. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٥٠/١، وأوضح المسالك: ١٩٣/٤.

١٢ - معنى العطف على قراءة الجزم، ومعنى الاستئناف على قراءة الرفع، ومعنى السببية على قراءة النصب.

١٣ - في (ب) و(ج): «اختلفت».

١٤ - هذا خطأ ظاهراً، إنما ذكره عن ورش وحمزة، ولم يذكر عن ابن كثير شيئاً.

صاحب التذكرة الإظهار عن ورش وحده^(١). وذكر صاحب التمهيد^(٢) الإظهار عن ورش، ونظيف^(٣) عن قبل. وأما إمام القراء^(٤) فقال: قرأ الكسائي وأبو عمرو وخلاد ويعقوب^(٥): ﴿ويعذب من يشاء﴾ بالإدغام، وقرأ الباقون بالإظهار^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ بالإظهار، فإنه جاء به على الأصل^(٧)، ولأن الباء فيها جهرٌ وشدة^(٨).

وأما علة من أدغم فلقرب الباء من الميم؛ لأنهما من حروف الشفّة، والغنة (التي في الميم)^(٩) التي قابلت الشدة التي في الباء^(١٠).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿كِتَابِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] على التوحيد: الأخوان. الباقون: على الجمع.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿وَكِتَابِهِ﴾ بكسر الكاف والألف على التوحيد.

١ - انظر: التذكرة: ٣٤٥/٢.

٢ - لم أقف عليه، وهذه الرواية في التجريد: ورقة ١٣/ب.

٣ - هو نظيف بن عبد الله، أبو الحسن الكسروي، قرأ القرآن على عبد الصمد بن محمد العينوني، ولم يكمل عليه، وقرأ على موسى بن جرير الرقي، وأحمد بن محمد اليقطيني، وقرأ عليه عبد الباقي بن الحسن وعبد المنعم بن غلبون وعلي بن محمد بن إسماعيل، قال الذهبي: «وقد وهم ابن الفحام، فذكر أنه قرأ على قبل»، قال ابن الجزري: «وقراءته على قبل تحتمل». انظر: الغاية: ٣٤١/٢، والمعرفة: ٣٥٠/١.

٤ - لم أطلع عليه.

٥ - هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، قرأ على أبي المنذر: سلام بن سليم، وعلى أبي الأشهب العطاردي، ومهدي بن ميمون، وقرأ عليه روح بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل المعروف برويس، توفي سنة خمس ومائتين. انظر: الغاية: ٣٨٦/٢، والمعرفة: ١٥٧/١.

٦ - يفهم ما ذكره الشارح من كلام الهذلي في الكامل، مع اختلاف في الروايات ذكره، انظره: ورقة ٢٠٨.

٧ - انظر: الكشف: ١٥٦/١.

٨ - بخلاف الميم، فليس فيها شدة، وهذا مقررٌ على قاعدة: أن الأزيد لا يُدغم في الأنقص، وقد تقدمت وتقدم نقضها في باب الإدغام.

٩ - سقط من (ج).

١٠ - انظر في هذا المعنى: الكشف: ١٥٦/١.

الباقون: ﴿وَكُتِبَ﴾ بضم الكاف والتاء من غير الألف على الجمع^(١). وذكر أبو
 معشر عن اللؤلؤي^(٢) عن أبي عمرو: ﴿وَكُتِبَ﴾ بإسكان التاء^(٣).
 التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَكُتِبَ﴾ على التوحيد فإنه [٥٥/ب] أراد الجنس^(٤)،
 والجنس يدل على الجمع^(٥)، لأن كلَّ كتاب منها لله تعالى^(٦).
 وأما علة من قرأ: ﴿وَكُتِبَ﴾ فهو جمع كتاب وكتب، كعماد وعمد^(٧)، لأن كل
 كتاب منها يُخبر أن الرسول والمؤمنين قد آمنوا به وبجميع كتبه ورسله^(٨).
 وجميع الكتب المنزلة مائة كتاب وأربعة كتب، فعلى آدم عشر صحائف، وعلى
 شئت خمسون صحيفة، وعلى إدريس ثلاثون صحيفة، وعلى إبراهيم عشر صحائف،
 فهذه مائة صحيفة، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان^(٩) (١٠).

- ١ - انظر: التيسير: ص ٨٥، والكفاية الكبرى: ص ٢٧٦، والنشر: ٢/٢٣٧.
- ٢ - هو الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب، أبو حمدون الذهلي، قرأ على السيزيدي والكسائي وسليم، وقرأ
 عليه الفضل بن مخلد والحسين بن شريك والحسن الصواف، توفي في حدود سنة أربعين ومائتين. انظر:
 الغاية: ١/٣٤٣، والمعرفة: ١/٢١١.
- ٣ - وردت هذه الرواية عن أبي جعفر الرواسي عن أبي عمرو، انظر: كثر المعاني: ورقة ١٥٨/أ، ولم يذكر
 هذه القراءة ابن الجزري في النشر.
- ٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٣، ومعاني القراءات: ص ٩٣.
- ٥ - انظر: الكشف: ١/٣٢٣.
- ٦ - فهي جنس واحد، والمفرد منها يدل على الجمع. انظر: شرح الهداية: ١/٢١٣.
- ٧ - انظر: معاني القراءات: ص ٩٣.
- ٨ - إن صحَّ ذلك فوجه الدلالة فيه: أن هذه الكتب المتضمنة لذلك شتى، فهي جمع، فلذلك جُمعت.
- ٩ - هذا طرفٌ من حديث طويلٍ مروى عن أبي ذر رضي الله عنه، إلا أنه ليس فيه صحف آدم ﷺ، وإنما
 هي مثبتة لموسى ﷺ. وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه، انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان
 لعلاء الدين الفارسي: ٢/٧٦، ٧٩، وفي إسناده إبراهيم بن هشام وهو كذابٌ كما قال أبو حاتم في
 الجرح والتعديل: ٢/١٤٣، وقال الذهبي في الميزان: ٤/٣٧٨ عنه: «أحد المتروكين الذين مشاهم ابن
 حبان فلم يُصِب»، فتبين بهذا أن إسناده ضعيف جداً كما قال شعيب الأرنؤوط الذي حقق كتاب
 الإحسان وخرج أحاديثه: ٢/٧٩.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «أبو عمرو يسكن السين من ﴿الرسل﴾ والباء من ﴿السبل﴾ إذا كان بعد اللام منها حرفان كيف تصرفاً».

قال الشارح: قول صاحب الكتاب: «إذا كان بعد اللام منها حرفان»، يعني: كافاً وميماً نحو ﴿رسلكم﴾، أو هاء وميماً نحو: ﴿رسلهم﴾، أو نوناً وألفاً نحو: ﴿رسلنا﴾ و﴿سبلنا﴾^(١).

التعليل: أما علة أبي عمرو في إسكانه ما جاء على فُعل من هذا النحو، فإن العرب تخفف بالإسكان ما جاء من نحو ذلك، وكان حقّ أبي عمرو أن يخفف الباب كلّه لأنه جائز، إلا أنه اتبع في ذلك الرواية.

فإن قلت: لم خصّ بذلك ما اتصل بضمير الجمع دون غيره؟
فالجواب: إنما فعل ذلك أبو عمر لطول الكلام، فهو أولى بالتخفيف^(٢).

(مسألة)^(٣):

قال صاحب الكتاب: «فيها ثمانى [يباءات]^(٤) إضافةً مختلفٍ فيها^(٥)».

١ - انظر: الإيضاح: ورقة ٢٥/أ و ٤٢/أ، والتيسير: ص ٨٥، والنشر: ٢/٢١٦.

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/٢١٣.

٣ - سقط من (ب) و(ج).

٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «آيات».

٥ - وهي: ﴿إني أعلم﴾ في الموضوعين: فتحها الحرميان وأبو عمرو. و﴿عهدى الظالمون﴾: سكنها حفص وحمزة. و﴿بيتى للطائفين﴾: فتحها نافع وحفص وهشام. و﴿فاذكرونى أذكركم﴾: فتحها ابن كثير. و﴿بسى لعلهم﴾: فتحها ورش. و﴿منى إلا من اغترف﴾: فتحها نافع وأبو عمرو. و﴿ربى الذى﴾: سكنها حمزة. انظر: الإقناع: ص ٣٨٥، ٣٨٦، والتيسير: ص ٨٥، ٨٦، والنشر: ٢/٢٣٧.

قال الشارح: (الآيات) ^(١) جمع آية ^(٢)، وسميت الآية آية؛ لأنها عبارة عن الإعلام ^(٣)، وقيل: الآية الجماعة، تقول العرب: جاء القوم بآيتهم، أي: بجماعتهم، وسميت آية القرآن (آية) ^(٤)؛ لأنها حروف مجتمعة ^(٥).

وسميت هذه مضافة؛ لأن الاسم الذي قبلها يضاف إليها ^(٦)، والإضافة في اللغة: هي الإسناد ^(٧)، تقول العرب: أضفت ظهري إلى الحائط، إذا أسندته إليه ^(٨)، فإذا كان كذلك فياء الإضافة التي ذكرها اسم للمتكلم، نحو: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾، و﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ^(٩) فلما كانت اسماً على حرف واحد حركوها لتقوى بالحركة ^(١٠)، واختاروا لها الفتحة؛ لأنها أخف الحركات ^(١١)، هذا قول من قال: إن أصل ياء الإضافة الإسكان ^(١٢).

فإن قلت: لم جاء الفتح والإسكان في ياء الإضافة إذا جاءت بعدها الهمزة خاصة؟

- ١ - في (ب) و(ج): «الياءات».
- ٢ - إنما الكلام عن الياءات لا عن الآيات، وهذه غفلة غير مألوفة من المؤلف.
- ٣ - أي: وضع العلامة، بمعنى أن من استخدمها فقد أعلم بعلامة على صدق ما يدعي.
- ٤ - سقط من (ج).
- ٥ - انظر فيما تقدم: مختار الصحاح: ص ٣٧.
- ٦ - فهي مضاف إليه. انظر: الكشف: ٣٢٤/١.
- ٧ - بمعنى القرب والميل والدنو. انظر: القاموس: ٣١٤/١، ومختار الصحاح: ص ٣٨٦، والمعجم الوسيط: ٥٤٧/٢.
- ٨ - ومنه قول امرئ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا
إلى كل حاريٍّ جديدٍ مُشْطَبٍ

فقوله: «أضفنا ظهورنا»، بمعنى: أسندنا ظهورنا. انظر: عدة السالك محمد محي الدين: ٧٣/٣.

- ٩ - وهي تضاف للحرف كما هنا، والاسم نحو: ﴿عَذَابِي﴾، والفعل نحو: ﴿لِيَحْزَنِي﴾. انظر: إبراز المعاني: ٢٢٢/٢.
- ١٠ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١١٥/ب.
- ١١ - انظر: الكشف: ٣٢٤/١.

١٢ - انظر: النشر: ١٦٢/٢. وأما من قال: إن أصلها التحريك فلا يحتاج لتعليل لكونها محركة، فتكون بذلك قد جاءت على الأصل، وما جاء على الأصل لا يُعَلَّل. والذي يظهر أنه لا أصل للإسكان فيها ولا الفتح، وإنما

فالجواب: أن الياء خفيّة، والهمزة حرفٌ جلدٌ قويٌّ بعيد المخرج، فالياء تخفى عند ما هذه صفتها، فحرّكوها لتخرجها الحركة من الخفاء إلى الإبانة، هذه علة من فتحها^(١).
وأما علة من أسكنها فإنه أراد التخفيف^(٢)، وجاء بها على الأصل^(٣)، لأن الإسكان لا يغيّر من المعنى شيئاً^(٤)، ومن أسكن بعضها وفتح بعضها فإنه جمع بين اللغتين^(٥)، وكل ذلك قد جاء عن العرب، قال امرؤ القيس^(٦):

فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِني صَبَابَةً عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مَحْمَلِي^(٧)

فأسكن ياء الإضافة وفتحها في بيت واحد^(٨).

وأما علة من فتح ياء الإضافة إذا لقيها الساكن خاصة نحو ﴿عَهْدِي الظالمين﴾ [البقرة: ١٢٤] فإنه كره أن يسكنها لئلا يجتمع في [قراءته]^(٩) ساكنان: الياء [٥٦/أ] والواو^(١٠)، ففتح فراراً من ذلك، فيلزمها الحذف لالتقاء الساكنين ففتحها ليأمن ذلك^(١١).

١ - انظر: كتر المعاني: ورقة ١١٦/ب.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٧٤، والموضح: ٣٥٩/١.

٣ - انظر: كتر المعاني: ورقة ١١٦/ب، والنشر: ١٦٢/١.

٤ - فلذلك جاز فيها اللغتان.

٥ - انظر: الموضح: ٣٥٩/١.

٦ - هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث، شاعر جاهلي مشهور، طرده أبوه لِمَا كان منه من تشبُّبٍ بالنساء وبجون، ولما جاءه خبر مقتل أبيه استنصر بالقبائل لتعيّنه على أخذ الثأر حتى كان من آخر أمره أن استنصر بقيصر فأهداه حلة مسمومة كانت سبب وفاته. انظر: في ترجمته: أشعار الشعراء الستة الجاهليين للشَّنَمَرِي: ص ٥، والأعلام: ١١/٢.

٧ - انظر في البيت ونسبته: إبراز المعاني: ٢٢٢/٢، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ص ٣٧.

٨ - فقال: «مِني» بالإسكان، و«دمعي» بالفتح. انظر: إبراز المعاني: ٢٢٢/٢.

٩ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «قراءة».

١٠ - إنما هي الياء ولا م التعريف.

١١ - انظر: إبراز المعاني: ٢٣١/٢.

وأما علة من أسكنها فلهجواز إسكان ياء الإضافة طلباً للتخفيف^(١)، ولم يلتفت
للساكن الذي بعدها، والمعنى مفهوم^(٢)، وهذا جائز؛ لأن الساكن الأول حرف علة كما
قالوا: الصَّاحَّةُ والدَّابَّةُ^(٣).

وهذا الاحتجاج الذي ذكرناه في ياءات الإضافة ههنا هو في كل ياء إضافة وردت
في سائر القرآن، ولم نُعده، وإنما نذكر في آخر كل سورة ما ذكره صاحب الكتاب وما
خالفه فيه غيره من غير تعليل^(٤).

مسألة: قال صاحب الكتاب: «وفيها ثلاثٌ محذوفات:

﴿الداع﴾ [البقرة: ١٨٦]: ورش وأبو عمرو يياء في الوصل فقط.
﴿دعان﴾ [البقرة: ١٨٦]: نافع وأبو عمرو يياء في الوصل فقط. ﴿واتقون يا
أولى﴾ [البقرة: ١٩٧]: أبو عمرو [بياء]^(٥) في الوصل فقط.
الباقون: بغير ياء في الحالين في الثلاثة^(٦)».

قال الشارح - أيده الله - : ذكر صاحب المصباح في ﴿الداع﴾ أن ابن شنبوذ عن
قبل أثبتها في الحالين^(٧)، وذكر أيضاً عن جماعة من أصحاب نافع غير ورش أنهم أثبتها
في الوصل^(٨)، وذكر أيضاً عن أبي مروان^(٩) عن قالون كورش^(١٠). وذكر أيضاً في قوله:

١ - وقد تقدم قبل قليل.

٢ - أي أن عدم تغير المعنى قوى جواز الإسكان كما مر قبل قليل.

٣ - هذا علي مذهب البصريين، وهو أنه لا يجوز الجمع بين ساكنين، إلا إذا كان الأول منهما حرف مد
ولين، وقد تحقق هنا. انظر: معاني القراءات: ص ٨٩، والموضح: ٣٤٦/١.

٤ - وهذا هو منهج مكي في الكشف. انظر: الكشف: ٣٢٥/١.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - انظر: التجريد: ورقة ٢٤/أ، والنشر: ١٨٣/٢، ٢٣٧.

٧ - انظر: المصباح: ورقة ٣٠١.

٨ - وهم: إسماعيل بن جعفر وأبو خليل وخارجة وابن جهمز وكردم كلهم عن نافع. انظر: المصباح: ورقة ٣٠١، ٣٠٢.

٩ - هو محمد بن عثمان بن خالد بن محمد القرشي، روى الحروف عرضاً وسماعاً عن قالون عن نافع، وله
عنه نسخة، روى عنه الحروف أحمد بن نصر الترمذي وأحمد بن الهيثم وأحمد بن عبد الله بن الغلاء،
مات سنة إحدى وأربعين ومائتين. انظر: الغاية: ١٩٦/٢.

﴿إِذَا دَعَان﴾ أن ابن شنبوذ عن قنبل أثبتتها في الحالين، وذكر أيضاً عن قالون أنه أثبتتها في الوصل كورش^(١). وأما صاحب التيسير فلم يذكر عن قالون فيهما إلا الحذف^(٢).

وأما قوله: ﴿اتَّقُونَ يَا أُولَى الْأَلْبَاب﴾ ذكر أيضاً صاحب المصباح عن ابن شنبوذ عن قنبل أنه أثبتتها في الحالين^(٣)، وذكر أيضاً عن قالون وعن جماعة^(٤) من أصحاب نافع إثباتها في الوصل كأبي عمرو^(٥). وذكر صاحب المبهج أيضاً عن قنبل في الثلاث أنه أثبتتها في الحالين^(٦).

التعليل: اعلم أن جملة الياءات المحذوفات المختلف فيهن بين القراء السبعة: إحدى وستون ياء^(٧)، وتسمى زوائد؛ لأنها زيدت على رسم المصحف^(٨)، وتسمى محذوفات؛ لأنها حذفت من المصحف^(٩)، وهي تنقسم إلى: أصليّ وزائد^(١٠).

فالأصلي سبع عشرة ياء، في الأسماء من ذلك ثلاث عشرة ياء، وفي الأفعال أربعة.

فالذي في الأسماء ﴿الداعي﴾ [البقرة: ١٨٦] في البقرة، و﴿المتعال﴾ [الرعد: ٩] في الرعد، و﴿فهو المهتد﴾ [الاسراء: ٩٧] في الكهف والإسراء، و﴿الباد﴾ [الحج: ٢٥] في الحج، و﴿كالجوابي﴾ [سبأ: ١٣] في سبأ، و﴿التلاق﴾ [غافر: ١٥] و﴿التناد﴾ [غافر: ٣٢] في الطول، و﴿الجوار﴾ [الشورى: ٣٢] في الشورى، و﴿المناد﴾ [ق: ٤١] في ق، و﴿الداع﴾ [القمر: ٦] في القمر، و﴿بالواد﴾ [الفجر: ٩] في والفجر.

- ١ - انظر: المصدر السابق.
- ٢ - يفهم ذلك من ظاهر كلامه. انظر: التيسير: ص ٨٦.
- ٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٠٢.
- ٤ - هم: إسماعيل بن جعفر وخارجه وابن جهم وأبو خليل وكردم كلهم عن نافع.
- ٥ - انظر: المصباح: ورقة ٣٠٢.
- ٦ - كلام صاحب المبهج محتمل في: هل الحكم في ﴿الداع﴾ و﴿دعان﴾ أو في ﴿الداع﴾ فقط. وقد ذكر عن ابن شنبوذ - من طريق الشذائي - عن قنبل في ﴿واتقون﴾ إثباتها في الحالين. انظر: المبهج: ص ٤٢٤.
- ٧ - انظر: التيسير: ص ٦٩.
- ٨ - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٥٦.
- ٩ - انظر في هذا المعنى: الإقناع: ص ٣٨٦، والتيسير: ص ٦٩، والموضح لابن أبي مريم: ١/٣٥٩.
- ١٠ - انظر: سراج القاري: ص ١٤٠.

وأما الذي في الأفعال في هود ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾ [هود: ١٠٥]، وفي الكهف: ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [الكهف: ٦٤]، وفي يوسف: ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، وفي الفجر: ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾^(١) [الفجر: ٤].

وما بقي من جملة الياءات المحذوفات فكلُّها زوائد غير أصول^(٢). وجملة ما بقي أربع وأربعون، وتنقسم أيضاً إلى: ما هو رأس آية، وإلى ما هو ليس رأس آية، فرؤوس الآي [منها]^(٣) سبعة وعشرون^(٤).

وأما^(٥) علة من أثبت هذه المحذوفات في الوصل وحذفها في الوقف [ف]ـ^(٦) لأنها في الوصل في تقدير متحركة^(٧)، فلو حذفها قدر كآته قد حذف شيئين، وهما الحرف [ب/٥٦] والحركة^(٨). (وأما)^(٩) من حذفها في الوقف خاصة [ف]ـ^(١٠) لأنها عنده في تقدير حرف ساكن^(١١)، فحذفها كما يحذف التنوين في الوقف^(١٢)، قال الكسائي: والعرب تقول: القاضِ بغير ياء

١ - انظر هذه المواضع في التيسير عند أواخر السور التي وردت فيها ياءات محذوفات.

٢ - أي أنها ياء المتكلم، وهي زائدة على بنية الكلمة. انظر في الياءات المتقدمة وفي عدتها وتقسيمها: كثر المعاني: ورقة ٢١٧/ب، و٢١٨/أ.

٣ - هذا الصواب كما في (ج)، وكان في الأصل و(ب): «ههنا».

٤ - قد تتبع المواطن التي ذكرت في الكتاب فوجدتها موافقة لما ذكر الجعبري في الكنز، وعليه تكون عدتها كما ذكر صاحب الكنز ثلاث وعشرون فاصلة، وإحدى وعشرون غير فاصلة. انظر: كثر المعاني: ورقة ٢١/أ. وليست المواضع التي ذكر الجعبري أنها غير فاصلة من المواضع التي اختلف في عدتها، حتى يكون للشارح مندوحة عن الخطأ. والله تعالى أعلم.

٥ - في (ب) و(ج): «فأما».

٦ - زيادة لاستقامة الكلام.

٧ - هذه العلة ليست مستقيمة، إذ ليس الثبوت وصلأً خاصاً بالمتحرك دون الساكن، فكلاهما يثبت وصلأً، وإنما تكون العلة في ذلك أنه محكي عن العرب، وسنأتي قريباً، في حكاية الكسائي عنهم ذلك.

٨ - هذا مبني على العلة المتقدمة، وقد تقدم أنها غير سليمة.

٩ - في (ب) و(ج): «وعلة».

١٠ - زيادة لاستقامة الكلام.

١١ - بل هي ساكنة، ولا تحتاج إلا تقدير.

في الوقف، والقاضي في الوصل، والوال في الوقف بغير ياء، والوالي في الوصل بالياء، والراقي في الوقف بغير ياء، والراقي في الوصل بياء^(١). وحكي عن الفراء أنه قال: سمعت العرب تقول: لا أذر، بال حذف^(٢).

وأما علة من أثبت هذه المحذوفات في الحاليين فإنه جاء بها على الأصل، ولم يراع خطَّ المصحف، وقال: لا يلزم من حذفها في الرسم حذفها في التلاوة، كما لا يلزم ذلك في حذف الألف من ﴿العالمين﴾ ونحوه^(٣)، وإثبات الياء لغة أهل الحجاز^(٤).

وأما علة من حذفها في الحاليين فإنه أتبع رسم المصحف^(٥). حكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: الحذف لغة هذيل^(٦). [وأنشده الفراء في الحذف]:^(٧)

كفَّاكَ كَفُّ مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدَّمَ^(٨)

وإنما ذكر القراء ياءات الإضافة والمحذوفات في آخر كل سورة؛ لأن السورة ربما كان فيها آية^(٩) لم يُختلف فيها، فذكروا ذلك لدفع اللبس^(١٠) وإزالة الإشكال.

والله الموفق للصواب، [وإليه المرجع والمآل]^(١١).

١ - نص الأثر الذي وقفت عليه عن الكسائي: «يقول العرب: الوال والوالي، والقاض والقاضي، والرام والرامي». انظر: كنز المعاني: ورقة ٢١٨/أ. وظاهره عموم الحذف وصلًا ووقفًا والإثبات وصلًا ووقفًا، وهو أعم مما ذكره الشارح.

٢ - انظر: كنز المعاني: ورقة ٢١٨/أ.

٣ - انظر: الكشف: ٣٣٣/١.

٤ - انظر: إبراز المعاني: ٢٥٧/٢.

٥ - انظر: الكشف: ٣٣٣/١.

٦ - انظر: إبراز المعاني: ٢٥٨/٢.

٧ - زيادة من (ب) و(ج).

٨ - انظر في إنشاد الفراء وفي البيت: إبراز المعاني: ٢٥٨/٢، وكنز المعاني: ورقة ٢١٨/أ. ولم أهتم إلى قائله. والبيت في: اللسان: ٣٧٨/١٢. ومعنى «تليق»: تحمس وتُمسك.

٩ - أي: آية فيها ياء.

١٠ - إذ الاقتصار على قاعدة عامة ربما يوهم بإلحاق النظائر التي لم يُختلف فيها، بنظائرها المختلف فيها.

١١ - زيادة من (ج).

قال صاحب الكتاب:

«سورة آل عمــــرآن»

قال الشارح: هي مدنية^(١)، وعدد آيها مائتا آية في جميع العدد^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «التوراة» [آل عمران: ٣] بالإمالة حيث وقع: النحويان وابن ذكوان، وقرأها نافع وحمزة بين اللفظين. الباقون: بالفتح^(٣).

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير عن قالون الفتح كالجماعة^(٤). وذكر صاحب المصباح عن حمزة وعن ورش الإمالة في التوراة^(٥). وذكر صاحب المبهج عن ورش الإمالة^(٦)، وذكر الفتح والإمالة عن حمزة^(٧).

التعليل: اعلم أن «التوراة» أصلها: فَوْعِلَةٌ وَوَرِيَّةٌ^(٨)، واشتقاقها من: وَرِيَ الزَّند، إذا أضاء عند القدح، فكأن هذه التوراة نورٌ وضياء، وهي من ذوات الياء^(٩)، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً^(١٠). قال أبو علي: من أمال التوراة فلأن ألفها رابعة، فقد

١ - انظر: تفسير الشوكاني: ٣٩٤/١، والنكت والعيون: ٣٠٣/١.

٢ - متفقة في الإجمال، مختلفة في التفصيل، أي أنهم اتفقوا على أنها مائتا آية، واختلفوا في مواضع وهي سبعة، انظرها في: شرح المخللاتي: ص ١٧٤، ١٧٥.

٣ - انظر: التيسير: ص ٨٦، والكافي: ص ٧٣، والنشر: ٦٢، ٦١/٢.

٤ - انظر: التيسير: ص ٨٦.

٥ - انظر: المصباح: ورقة ٣٠٦.

٦ - انظر: المبهج: ص ٤٢٥.

٧ - فالإمالة من غير رواية الدوري عنه، والفتح من روايته عنه. انظر: المبهج: ص ٤٢٥.

٨ - فقلبت الواو الأولى تاء، هذا عند البصريين.

٩ - أي: تَوْرِيَّة.

١٠ - انظر فيما تقدم: تفسير القرطبي: ٥/٤، وشرح الهداية: ١/١١٥، ١١٦.

أشبهت ألف التانيث، وألف التانيث تُمال^(١). وبعد هذا كُلُّه فالتوراة اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق^(٢)، والإمالة فيه مسموعة^(٣). وقيل: أصل توراة: تَوْرِيَّة، على (وزن)^(٤) تَفْعَلَة، فنقل من الكسر إلى الفتح^(٥)، كما قالوا: جارية وجاراه، وناصية وناصاه^(٦).

وأما علة من فتح فإنه جاء به على الأصل، لأن الأصل التفخيم^(٧). وجمع توراة: تَوَارٍ^(٨)، ووقف حمزة عليها بالتاء^(٩)، وروي أنها بالعبرانية: تَوْرُوت، فعربتها العرب فقالوا: تَوْرَاة^(١٠).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿سيغلبون﴾ و﴿يخشرون﴾ [آل عمران: ١٢] بالياء فيهما: الأخوان».

قال الشارح: الباقون: بالتاء^(١١).

- ١ - اقتصر الشارح هنا على بعض كلام أبي علي، وإنما قوله: «إن الألف لما كانت رابعة لم تحل من أن تشبه ألف التانيث أو الألف المنقلبة عن الياء أو عن الواو، وألف التانيث تمال...» إلى آخر كلامه. انظر: الحجة لأبي علي: ١٥/٣.
- ٢ - انظر نحو هذا في: تفسير النسفي: ١٤٥/١.
- ٣ - لأن ألفه حينئذ ليست ملحقة بألف التانيث، ولا المنقلبة عن الياء أو الواو، فلا وجه للقياس فيه ما دام خارجاً عن العربية.
- ٤ - سقط من (ب) و(ج).
- ٥ - وهذا قول الكوفيين. انظر: شرح الهداية: ١١٦/١.
- ٦ - انظر: تفسير القرطبي: ٥/٤.
- ٧ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٦.
- ٨ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٥٩/ب.
- ٩ - انظر: التذكرة: ١/٢٦٦، ولم يذكر هذا الوجه ابن الجزري في النشر.
- ١٠ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٥٩/ب.
- ١١ - انظر: التيسير: ص ٨٦، والنشر: ٢/٢٧٣، والهادي: ورقة ١٧/ب.

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، والضمير للكفار، أمر الله نبيه أن يقول [ذلك]^(١) لليهود والذين يريدون نصره الكفار، فالضمير في ﴿سِغْلَبُونَ﴾ و﴿يَحْشُرُونَ﴾ [أ/٥٧] للكفار.

و﴿الذين كفروا﴾: هم اليهود^(٢)، يدل على صحّة ذلك ما روي أنه لما ظهر النبي ﷺ على المشركين يوم بدرٍ قالت اليهود: هذا النبي المبعوث الذي لا تردُّ رأيتهُ، فلما كان يوم أحد وظهر المشركون على المؤمنين فرح اليهود، وأنكروا ما قالوا يوم بدرٍ من إقرارهم بنبوته؛ حسداً وبغياً، كما أخبر الله تعالى، فنزلت الآية^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿سِغْلَبُونَ﴾ بالتاء فهو على الخطاب، ويكون على هذا المخاطبون هم المغلوبون، ويكون الخطاب لليهود والمشركين جميعاً^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ترونها﴾ [آل عمران: ١٣] بالتاء: نافع^(٥)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن بعض أصحاب عاصم عن عاصم: بالتاء مثل نافع^(٦).
الباقون: بالياء^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب لليهود^(٨)، ويكون التقدير: ترونها لو رأيتموهم^(٩)، وكان المسلمون يوم بدرٍ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً، وكان المشركون

١ - زيادة لاستقامة الكلام.

٢ - انظر: الكشف: ٣٣٥/١.

٣ - انظر: البحر المحيط: ٣٩٢/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٥٤، ومعاني القراءات: ص ٩٦.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢١٤/١، والكشف: ٣٣٥/١.

٥ - انظر: التيسير: ص ٨٦، والموجز: ص ٢٧٣، والنشر: ٢٣٨/٢.

٦ - ذكر ذلك عن أبان بن تغلب وأبان بن يزيد كلاهما عن عاصم، والفضل بن شاهي عن حفص، انظر: المصباح: ورقة ٣٠٦.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - انظر: تفسير الطبري: ١٣٠/٣.

٩ - الصواب أن يكون التقدير: ترونها إذ رأيتموهم، لأن لو تفيد معنى الاحتمال، والآية فيها تقرير وقوع القصة وتحققها.

تسعمائة وخمسين، وقيل: بل كانوا ألفاً^(١)، فهم أكثر من ثلاثة أمثالهم، فقللهم الله في أعينهم؛ ليشجع المسلمين^(٢). وقيل: الخطاب للفئة المقابلة^(٣)، فالضمير المرفوع في ﴿ترونها﴾ للمسلمين، والضمير المنصوب للمشركين، والضمير المخفوض في ﴿مثليهم﴾ أيضاً للمؤمنين^(٤).

وأما علة من قرأ بالياء، فهو على الغيبة، ويقوي أنه قبله ذكر غيبة وهو قوله: ﴿فئةٌ تقاتل في سبيل الله﴾ [آل عمران: ١٣]، وبعده ذكر غيبة أيضاً وهو ﴿مثليهم﴾ فهو أشبه بما بعده وبما قبله، ويكون التقدير: ترى الفئة المقابلة الأخرى الكافرة^(٥)، وذلك أن الله عز وجل كان أعلم المسلمين أن المائة منهم تغلب المائتين من الكفار^(٦)، فأراهم الله ذلك وإن كانوا ثلاثة أمثالهم، لأن الواحد يغلب الاثنين، وقد يعجز عن الثلاثة^(٧)، فلذلك أراهم إياهم مثليهم لا غير، ولم يُرهم عدتهم على الحقيقة^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿رُضْوَانٌ﴾ [آل عمران: ١٥] بضم الراء حيث وقع: أبو بكر، إلا موضعاً واحداً في المائدة: ﴿رُضْوَانَهُ سَبِيلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦] فإنه فتحه^(٩).

١ - انظر: تفسير الطبري: ١٣١/٣، ١٣٢.

٢ - انظر: تفسير الشوكاني: ٤٠٨/١، وتفسير القرطبي: ٢٦/٤.

٣ - أي: المؤمنون.

٤ - والتقدير: ترون أيها المؤمنون الكافرين مثلي المؤمنين. انظر: البحر المحيط: ٣٩٤/٢.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢١٤/١، والكشف: ٣٣٧/١.

٦ - انظر: تفسير الشوكاني: ٤٠٨/١، وتفسير القرطبي: ٢٦/٤.

٧ - لقوله تعالى: ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله﴾، ونزل ذلك بعد قوله تعالى: ﴿إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً﴾.

٨ - نصرته منه سبحانه وتعالى ورحمة.

٩ - الصواب: كسره. انظر: التيسير: ص ٨٦، والروضة: ورقة ٢١٣، والنشر: ٢٣٨/٢.

قال الشارح: ذكر صاحب هذا الكتاب وغيره ضم الراء في ﴿رضوان﴾ حيث وقع
إلا في سورة المائدة: ﴿رضوانه سبيل السلام﴾ فإنه كسرة^(١)، وقد ذكر جماعة عن أبي
بكر ضمّه كسائر [القرآن^(٢)] ^(٣).

التعليل: قيل إن رُضوان بضم الراء ورضوان بكسرها لغتان^(٤)، فالضم لغة بني تميم،
والكسر لغة أهل الحجاز^(٥). وقيل: إن علّة من ضم الراء إنما ضمّها ليفرّق بين المصدر
والاسم، لأن الضم مصدر، تقول العرب: رضي يرضى رضياً ورضواناً ورضواناً، فأما
رضوان بالكسر فهو اسم، ويقوّه أن رضوان خازن الجنة^(٦) لا يقال فيه إلا بالكسر، فهذا
دليل على أن الاسم يكون بالكسر، والمصدر بالضم^(٧)، (وقد حكى سيويه)^(٨) الضم^(٩).

فإن قلت: لم استثنى أبو بكر الموضع الذي في المائدة [٥٧/ب] وهو قوله:
﴿رضوانه سبيل السلام﴾؟

فقل: جمعاً بين اللغتين، واتباعاً منه لروايته التي رواها عن مشائخه^(١٠).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ [آل عمران: ١٩] بفتح الألف الكسائي^(١١).

- ١ - هذا يضحّ الخطأ الأول.
- ٢ - من رواية أبي عون الواسطي عن شعيب عن يحيى بن آدم عنه. انظر: النشر: ٢٣٨/٢.
- ٣ - هذا الصواب، وقد كان في جميع النسخ: «القراء».
- ٤ - انظر: معاني القراءات: ص ٩٦.
- ٥ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٦٠/ب.
- ٦ - قال ابن كثير في البداية والنهاية: ٥٠/١: «جاء مصرحاً به في بعض الأحاديث».
- ٧ - انظر فيما تقدم من توجيه: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٧.
- ٨ - في (ج): «وقد حكى عن سيويه».
- ٩ - ظاهر كلام سيويه إنما هو حكاية الكسر في «رضوان»، ولم يصرح بالضم. انظر: الكتاب: ٨/٤.
- ١٠ - انظر: الكشف: ٣٣٧/١.
- ١١ - انظر: التيسير: ص ٨٧، والنشر: ٢٣٨/٢، والوجيز: ورقة ٢٥/أ.

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن يونس بن حبيب عن أبي عمرو مثل الكسائي^(١).

الباقون: ﴿إِنَّ الدِّينَ﴾ بكسر الهمزة^(٢).

التعليل:

فإن قلت: لِمَ سَمَّاهَا صاحب هذا الكتاب ألفاً وهي همزة، والألف لا تكون إلا ساكنة، والهمزة تكون متحركة؟

فالجواب: أنها لما كانت على صورتها سَمَّاهَا باسمها لما اتفقا في الشكل^(٣).

وأما علة قراءة الكسائي، له تقديران، أحدهما: أن تكون أن في موضع نصب بدلاً من أن الأولى في قوله: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ويكون هذا البديل بدل الاشتمال؛ لأن الإسلام يشتمل على شرائع كثيرة منها التوحيد الذي تقدّم ذكره^(٤).

والتقدير الثاني: أن يكون ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ في موضع خفض من قوله تعالى: ﴿بِالْقِسْطِ﴾، وهو أيضاً بديل الشيء من الشيء، وهو هو؛ لأن القسط هو العدل، وكذلك ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ هو العدل أيضاً^(٥).

نزلت الآية حين افتخر كل ذي دينٍ بدينه، فقال: لا دين إلا ديني، فنزلت الآية تكديماً لهم، فقال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ لا دينكم^(٦).

وأما علة من قرأ ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ﴾ بالكسر، فهو على الاستئناف، ويكون ما قبله تاماً غير متعلقٍ به^(٧).

١ - انظر: المصباح: ورقة ٣٠٧.

٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٣ - ويشهد لذلك أن بعض علماء اللغة يسمي همزة القطع ألفاً. انظر: الجمل في النحو: ص ٢٢٨. وإنما ساغ له ذلك لأجل صورتها.

٤ - انظر: الكشف: ٣٣٨/١.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢١٥/١، والكشف: ٣٣٨/١.

٦ - انظر نحو هذا في: زاد المسير: ٣٦٢/١.

٧ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٧، والموضح: ٣٦٤/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَيَقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: ٢١]: حمزة..

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: قرأ حمزة: ﴿وَيَقَاتِلُونَ﴾ بضم الياء وألفٍ بعد القاف وكسر التاء، من القتال.

الباقون: بفتح الياء وسكون القاف وضم التاء من غير ألف، من القتل^(١).

ذكر صاحب المصباح عن الكسائي كحمزة^(٢).

التعليل: أما علة قراءة حمزة فإنه جعله من القتال، ويقوي قراءته ما روي عن ابن

مسعود أنه قرأ: «وَقَاتِلُوا الَّذِينَ»^(٣)، فأمرهم بالقتال، لأن القتال قبل القتل، فإذا قاتلوا قتلوا^(٤).

وأما علة من قرأ ﴿وَيَقْتُلُونَ﴾ فهو من القتل، كما قبله، وهو أشبه بما قبله من قوله

تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ﴾ ففيه مشاكلة للفظ والمعنى^(٥).

وروي أن بني إسرائيل قتلوا في ساعة^(٦) ثلاثة وأربعين نبياً، فقام مائة واثناعشر

رجلاً من عبّادهم فأمروا من قتل الأنبياء بالمعروف والكف عن القتل، ونهوه عن المنكر،

وهو تعدّيهم، فقتلوا جميعاً من آخر ذلك اليوم، فهم الذين ذكرهم الله في هذه الآية^(٧).

١ - انظر: التحريد: ورقة ٢٤/ب، والتيسير: ص ٨٧، والنشر: ٢/٢٣٨، ٢٣٩.

٢ - من رواية نصير عنه، انظر: المصباح: ورقة ٣٠٧.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٨، وشرح الهداية: ١/٢١٥.

٤ - القراءة إنما هي: «قاتلوا» كما هي في المصادر المتقدمة، ويؤيدها السياق، لأن السياق في الإخبار لا في

الإنشاء، فيمتنع إذا أمرهم بالقتال بتاتاً، ثم إنه إن كان الأمر الله عز وجل - كما هو ظاهر كلام

المصنف - فذلك مستحيل، إذ كيف يأمر الله بقتال أوليائه؟! وإنما وجه التقوية أن كلا الفعلين من

القتال.

٥ - انظر: شرح الهداية: ١/٢١٦، والكشف: ١/٣٣٨.

٦ - في (ب) و(ج): «ساعة واحدة».

٧ - انظر: تفسير الطبري: ٣/١٤٥.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿الحي من الميت﴾ و﴿الميت من الحي﴾» [آل عمران: ٢٧] و﴿إلى بلدٍ ميّت﴾ [فاطر: ٩] بالتشديد حيث وقع: نافع والأخوان وحفص، ولا خلاف في تخفيف قوله: ﴿بلدةً ميتاً﴾ [الزخرف: ١١] حيث وقع، وفي تشديد قوله: ﴿وما هو بميّت﴾ [إبراهيم: ١٧] و﴿ثم إنكم بعد ذلك لميِّتون﴾ [المؤمنون: ١٥] و﴿إنك ميّت وإنهم ميِّتون﴾ [الزمر: ٣٠].»

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿الحي من الميت﴾ و﴿الميت من الحي﴾ بتشديد الياء [أ/٥٨] وكسرها^(١). قال صاحب التيسير: ﴿الحي من الميت﴾ و﴿الميت من الحي﴾ [و﴿لبلدٍ ميّت﴾ [الأعراف: ٥٧]،^(٢) بالتشديد إذا كان قد مات^(٣). وذكر صاحب المصباح عن هارون^(٤) عن أبي عمرو التشديد في ﴿بلدةً ميتاً﴾ إذا كان بالهاء^(٥). وذكر [ه]^(٦) صاحب المبهج عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر في يونس والروم وفاطر فقط^(٧).

الباقون: بالتخفيف في القرآن كله^(٨).

التعليل: الميت بالتشديد وميتاً بالتخفيف لغتان، وقد جمعهما الشاعر في بيت واحد، وهو قوله:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَا حَ بَمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ^(٩)

١ - انظر: التيسير: ص ٨٧، والمبهج: ص ٤٢٧، ٤٢٨، والنشر: ٢/٢٢٤، ٢٢٥.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - انظر: التيسير: ص ٨٧.

٤ - هو هارون بن موسى الأعور، أبو عبد الله البصري، روى القراءة عن عاصم الجحدري وعاصم بن أبي النجود وأبي عمرو بن العلاء، وقرأ عليه علي بن نصر وشهاب بن شرفة. انظر: الغاية: ٢/٣٤٨.

٥ - انظر: المصباح: ورقة ٣٠٧. وهي قراءة أبي جعفر، انظر: النشر: ٢/٢٢٤.

٦ - زيادة لاستقامة الكلام.

٧ - انظر: المبهج: ص ٤٢٨.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - البيت يُنسب لعدي بن الرعلاء، انظر فيه وفي نسبه: اللسان: ٩١/٢، وبجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/١٤٨، ١٤٩. والبيت في شرح الهداية: ١/٢١٦، ومعاني القراءات: ص ٩٩.

وأصل ميّت عند البصريين: ميّوت، فقلبت الواو ياءً، فصار: ميّيت يباءين، ثم أدغمت الياء في الياء، فصار: ميّت^(١)، ومثله: سيّد وهين، أصلهما: سيود وهيون، ففعل بهما من القلب والإدغام ما ترى^(٢)، والتثقيب الأصل^(٣).

(وَأما)^(٤) علة من خففه فإنه طلب التسهيل^(٥).

فإن قلت: لِمَ حذف من خفف الأصلي وهي الواو، وأبقى الزائد وهي الياء؟^(٦)

فالجواب: لأنهم لو بقوا الواو لوجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٧)، ولو فعلوا هذا لكان إعلالاً في الكلمة بعد إعلال^(٨).

ولا خلاف^(٩) في تخفيف قوله: ﴿المَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ [البقرة: ١٧٧] و﴿بِلْدَةٌ مَيْتًا﴾^(١٠) [الزخرف: ١١].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿منهم تقاة﴾ [آل عمران: ٢٨] بالإمالة: الأخوان^(١١).

قال الشارح: وقد ذكرت لِمَ أمال حمزة ﴿منهم تقاة﴾ وفتح ﴿حق تقاته﴾، وهو أن ﴿منهم تقاة﴾ رسم بالياء فأماله حمزة مع الكسائي، و﴿حق تقاته﴾ رسم بالألف فلم

١ - انظر: الكشف: ٣٣٩/١.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٧.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٩.

٤ - في (ب) و(ج): «فأما».

٥ - انظر: الكشف: ٣٣٩/١.

٦ - لأن ميّوت على وزن: فَيْعِل، وميّت بالتخفيف على وزن: فَيْل. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٩.

٧ - وتوافر بقية شروط إبدال الواو ألفاً فيها. انظر: أوضح المسالك: ٣٥٢، ٣٥١/٤.

٨ - انظر: كثر المعاني: ورقة ١٦٢/أ. وكثرة الإعلاّلات غير محمودة لغةً.

٩ - يعني: بين السبعة باعتبار روايتهم المذكورين في كتاب العنوان، لأنه قد تقدم التشديد عن أبي عمرو من رواية هارون في ﴿بِلْدَةٌ مَيْتًا﴾.

١٠ - يشهد لهذا ظاهر كلام ابن الجزري في النشر: ٢٢٤/٢، ٢٢٥.

١١ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢١/أ، والتيسير: ص ٤٩، والنشر: ٣٥/٢.

عمله، وذكرت أن أصل هذه الكلمة: تَقِيَّةٌ على وزن فُعْلَةٌ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصار: تقاة^(١).

وأما التفسير: قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ هذا في حق المؤمن إذا كان في قوم كفَّار وخافهم على نفسه وماله فله أن يخالفهم ويداريهم باللسان، وقلبه مطمئن بالإيمان، دفعاً له عن نفسه^(٢). وقد قرئ: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقِيَّةً﴾^(٣) فقال من فسرها: التقية باللسان^(٤)، وقال الحسن: التقية إلى يوم القيامة^(٥)، وقال: التَّقَى في [الرحم]^(٦) [٧].

والذي حمّله على إمالته هو أنه مرسومٌ في المصحف بالياء^(٨)، فأدغم التاء في التاء^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ [آل عمران: ٣٦] بضم التاء وإسكان العين: ابن عامر وأبو عامر^(١٠)».

قال الشارح: وقد ذكر عن أبي بكر فيه خلاف^(١١).

الباقون: بفتح العين وإسكان التاء^(١٢).

١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٧.

٢ - انظر: البحر المحيط: ٤٢٣/٢، وتفسير الشوكاني: ٤٢١/١.

٣ - وهي قراءة يعقوب الحضرمي. انظر: والنشر: ٢٣٩/٢.

٤ - انظر: تفسير الشوكاني: ٤٢١/١، وتفسير الطبري: ١٥٣/٣.

٥ - انظر: تفسير القرطبي: ٥٧/٤.

٦ - انظر: تفسير الطبري: ١٥٣/٣.

٧ - سقط من الأصل، وزيد من (ب) و(ج).

٨ - وقد تقدم.

٩ - ليس في ﴿تَقِيَّةً﴾ تاءان متجاورتان حتى يُدغمَا، وفي كلام الشارح هنا عدم تنظيم ظاهر.

١٠ - انظر: التيسير: ص ٨٧، والمبسوط: ص ١٤٢، والنشر: ٢٣٩/٢.

١١ - لم أطلع على الخلاف عنه.

١٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَضَعْتُ﴾ فهو حكاية كلام حنة أم مريم^(١) - فهي تاء المتكلم، وتاء المتكلم مضمومة أبداً^(٢) - قاله على سبيل الشكاية والاعتذار؛ لأنها وجدت المولود على خلاف غرضها ومناقضاً لما أرادت، لأنها كانت تريد أن تلد ذكراً، حتى يصلح لخدمة البيت المقدس، وهذا كما يقول القائل: رب قد مسني الضرُّ وأنت أَعْلَمُ به، فلا يحتاج إلى شرح حال^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿وَضَعْتُ﴾ فهو خير من الله عز وجل، أخبرنا بأنها وضعت أنثى^(٤)، ويكون على هذه القراءة في الكلام [٥٨/ب] تقديم وتأخير، التقدير: قالت ربّ إني وضعتها أنثى وليس الذكر كالأنثى، فقال الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾^(٥)، فلا يحتاج إلى إعلامها، لأنه يعلم الأشياء قبل كونها^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ [آل عمران: ٣٧] بالتشديد: الكوفيون.

قال الشارح: الباقون: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ بالتخفيف^(٧). وحكى بعض المصنفين عن أبان عن عاصم التخفيف كالجماعة^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ بالتشديد فهو يطلب مفعولين، أحدهما: الهاء في ﴿كَفَّلَهَا﴾، والثاني: ﴿زكريا﴾، والتقدير: كفّلها الله زكريا، ويقوي هذه القراءة أنه أشبه بما قبله، وهو قوله: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا﴾ [آل عمران: ٣٧]

١ - انظر: تفسير أبي السعود: ٤٦٨/١، وتفسير النسفي: ١٥٤/١.

٢ - انظر: الجمل في النحو: ص ٢٧٧.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢١٦/١، ٢١٧.

٤ - انظر: معاني القراءات: ص ١٠٠.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٦١.

٦ - قالت هي ذلك أم لم تقله. انظر: شرح الهداية: ٢١٧/١، والكشف: ٣٤٠/١.

٧ - انظر: الإرشاد: ص ٢٦١، والتيسير: ص ٨٧، والنشر: ٢٣٩/٢.

٨ - يفهم من ظاهر كلام القلانسي في الكفاية الكبرى: ص ٢٨٣.

﴿وكفلها﴾^(١). وتكفيله إياها، أنه أخرج قلمه حين اقترع عليها بنو إسرائيل أيهم يكفلها، فأخرج الله قلم زكرياً قبل أقلامهم، فهذا تكفيله إياها^(٢).

وأما علة من قرأ: ﴿وكفلها﴾ فكفل: فعل ماضٍ متعدّد إلى مفعول واحد، وهي الهاء في كفلها، وزكرياً فاعله^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿زكرياً﴾ [آل عمران: ٣٧] مقصور حيث وقع: الأخوان وحفص. ﴿زكرياء﴾ بالنصب: أبو بكر، بعده ﴿كلماً﴾». قال الشارح: الباقون: بالمدّ ورفع الهمزة^(٤).

التعليل: قد ذكرنا أن من قرأ: ﴿كفلها﴾ فإنه يطلب مفعولين، فالهاء هي المفعول الأول، وزكريا المفعول الثاني، وكذلك هو في قراءة من قرأه بالقصر، هو المفعول الثاني أيضاً، إلا أنه لا يظهر فيه الإعراب؛ لأنه مقصور^(٥)، والمقصور ما وقعت في آخره ألف^(٦)، فالألف فيه للتأنيث على قراءة من قرأه بالقصر^(٧)، وكذلك الهمزة أيضاً فيه للتأنيث على قراءة من مدّ وهمز^(٨)، إلا أن الإعراب يتبين في قراءة من همز^(٩)؛ لأن الهمز حرف جلد^(١٠) يقبل الحركة، بخلاف الألف الهوائية التي لا تقبل الحركة^(١١).

١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٨، وشرح الهداية: ٢١٧/١.

٢ - انظر: البحر المحيط: ٤٤٢/٢.

٣ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٨، والموضح: ٣٦٨/١.

٤ - انظر: الإقناع: ص ٣٨٧، واليسير: ص ٨٧، والنشر: ٢٣٩/٢.

٥ - انظر: الموضح: ٣٦٩/١.

٦ - لازمة. انظر: شرح ابن عقيل: ٨١/١.

٧ - بمعنى أنها ألف مقصورة، وهي من علامات التأنيث.

٨ - إذ الألف الممدودة من علامات التأنيث. انظر: أوضح المسالك: ٢٥٧/٤، والموضح: ٣٦٩/١.

٩ - انظر: معاني القراءات: ص ١٠٠.

١٠ - أي: قوي، وقد تقدم في أبواب الهمزات.

١١ - لكونها خفيفة، ويدل على ذلك اعتبارهم لها حرف لين، وقد تقدم. ومعنى كلام الشارح هنا: أن ما كان ثابتاً راکزاً فإنه يقبل الثقل الذي هو الحركة - إذ هي أثقل من السكون، فسميت ثقيلة بهذا الاعتبار -، وما لم يكن ثابتاً راکزاً فإنه لا يقبل الثقل، والله تعالى أعلم.

وأما علة من قرأ: ﴿زكرياء﴾ بالمد والهمز، فقد قرّرنا أن كفل: فعل ماضٍ، والهاء فيه مفعوله، وزكريا: فاعل، ويتبين فيه الإعراب، لأن آخره همزة^(١).

وفي زكريا أربع لغات: المد والقصر، وبهما قرئ في السبعة وهما لغتان لأهل الحجاز. واللغة الثالثة لغة نجد يقولون: زَكْرِيٌّ، فيحذفون الألف منه، ويُنوّنونه كأنه على لفظ النسب. واللغة [الرابعة]^(٢) حكاهما الأخفش: زَكْر مثل عَمْرٍو^(٣).

ومعنى كفلها: ضمّنه القيام بأمرها^(٤)، وكفلها هو: ضمها إليه، و[ضمين]^(٥) القيام بأمرها^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فناداه الملائكة﴾ [آل عمران: ٣٩] بألف مماله: الأخوان.

قال الشارح: تحريره أن تقول: فناداه بألف مماله، يعني: الألف التي بين الدال والهاء.

والباقون: ﴿فنادته﴾ بباء مكان الألف، على لفظ التأنيث^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿فناداه﴾ فله تقديران:

أحدهما: أن يكون المنادي جبريل وحده^(٨)، ويقوي ما روي عن ابن مسعود أنه قرأ:

﴿فناداه جبريل﴾^(٩).

١ - وقد تقدم.. وإنما ذكر الشارح ﴿زكرياء﴾ بالمد مع ﴿كفلها﴾ بالتخفيف ولم يذكر القصر لأنه لم يجمع

أحد من السبعة بين التخفيف في ﴿كفلها﴾ والقصر في ﴿زكرياء﴾.

٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «الثالثة».

٣ - انظر في هذه اللغات: تفسير القرطبي: ٧٠/٤، وكنز المعاني: ورقة ١٦٢/ب.

٤ - انظر: تفسير أبي السعود: ٤٧٢/١، ومعاني القراءات: ص ١٠٠.

٥ - كان في الأصل: «ضم»، وصحح من (ب) و(ج).

٦ - انظر: تفسير الشوكاني: ٤٢٥/١، وتفسير النسفي: ١٥٥/١.

٧ - انظر: التذكرة: ٣٥٢/٢، والتيسير: ص ٨٧، والنشر: ٢٣٩/٢.

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢١٨/١.

٩ - انظر: البحر المحيط: ٤٤٦/٢.

والتقدير الثاني: أن يكون [أ/٥٩] [التذكير]^(١) على من قال: فناداه، يعني: الفريق من الملائكة^(٢).

فإن قلت: لِمَ جاء بعده الملائكة وهو جمع، والمنادي كما قلت جبريل؟

فالجواب: أن هذا لا يُنكر؛ لأنه يقال: ركب فلان السفن، وهو لا يركب إلا سفينة واحدة، ويكون التقدير: جعل ركوبه هذا الجنس، كذلك ههنا: جعل المنادي له من هذا الجنس^(٣).

وجواب ثاني: أنه إنما ذكر جبريل بصيغة الجمع على سبيل التفخيم لشأنه والتعظيم له^(٤)، قال تعالى: ﴿وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]، قال بعض المفسرين: يعني به: المسجد الحرام^(٥)، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٥٤] قال المفسرون: الناس -ههنا-: النبي عليه السلام^(٦)، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ﴾ [آل عمران: ٢٧٣]، فالناس الأول: هو^(٧) نعيم بن مسعود^(٨)، وهذه عادة العرب أبداً، أنهم يفخمون الأمور المفخمة، ويبجلون الأشياء المجللة^(٩).

١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «التقدير».

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/٢١٨.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٦٢.

٤ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١/١٦٣.

٥ - انظر: تفسير الكشاف للزمخشري: ٤/١٧٠.

٦ - انظر: النكت والعيون: ١/٣٩٨.

٧ - انظر: تفسير القرطبي: ٤/٢٧٩.

٨ - هو نعيم بن مسعود الأشجعي، أعرابي جعل له أبو سفيان جُعلاً على مقالته التي أراد منها تضييق المؤمنين، ولكن دون جدوى. انظر في ذكره وقصته: تفسير القرطبي: ٤/٢٧٩، وتفسير النسفي: ١/١٩٥.

٩ - ومنه قول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ

وهو إنما يخاطب الخليفة. انظر: شرح ديوان جرير لمهدي محمد ناصر الدين: ص ٧٤.

وأما من قرأ: ﴿فنادته﴾ فنادى: فعل ماضٍ^(١)، والتاء: علامة التأنيث، والهاء مفعوله^(٢)، والملائكة فاعله^(٣)، فهو على الأصل، كما قال تعالى: ﴿قالت الأعراب أماناً﴾^(٤) [الحجرات: ١٤]، فعلى هذا تكون جماعة من الملائكة بشرت زكرياً بالولد^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿المحراب﴾ [آل عمران: ٣٩] بين اللفظين حيث وقع: ورش^(٦)، وقرأ ابن ذكوان ما كان منه في موضع خفض بالإمالة، وهما موضعان: ههنا ﴿يصلي في المحراب﴾، وفي مريم: ﴿فخرج على قومه من المحراب﴾ [مريم: ١١] وفتح الباقي.

الباقون: بالفتح فيه حيث وقع^(٧).

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير أن ابن ذكوان قرأ المحراب بالإمالة حيث وقع، سواء كان في موضع جرّ أو غيره^(٨)، ثم قال: قرأتُ على أبي الحسن يامالة الرء من ﴿المحراب﴾ في موضع الخفض^(٩)، وهما موضعان اثنان ذكرهما صاحب هذا الكتاب. وذكر صاحب المصباح: قرأت لابن ذكوان [و]^(١٠) عن أهل مصر عن ورش، وقتيبة^(١١): ﴿في المحراب﴾ وفي مريم: ﴿من المحراب﴾ بالإمالة، ثم قال: وروى

١ - مبني على الفتح.

٢ - مبني على الضم في محل نصب.

٣ - مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢١٨/١، والموضح: ٣٦٩/١، ٣٧٠.

٥ - انظر: البحر المحيط: ٤٤٥/٢، ٤٤٦.

٦ - أي: «مرفقة». وذلك لأن الرء قبلها ساكن قبله كسرة. انظر: التيسير: ص ٥٥، والكافي: ص ٥٦، والنشر: ٩٣/٢.

٧ - انظر: التلخيص: ص ١٨٢، والنشر: ٩٤/٢.

٨ - من قراءته على الفارسي عن النقاش.

٩ - انظر: التيسير: ص ٥٢، ٥٣.

١٠ - زيادة لاستقامة الكلام.

١١ - عن الكسائي.

الإسكندراني^(١) عن ابن عامر إمالته في حال النصب، في قوله: ﴿زكريّا المخراب﴾ [آل عمران: ٣٧] و﴿إذ تسوّروا المخراب﴾^(٢) [ص: ٢١]^(٣).

أما علة إمالة ﴿المخراب﴾ إذا كان في موضع خفض: فإنّ الألف لما اكتنفها كسرتان: كسرة قبلها وكسرة بعدها، فالتى قبلها كسرة الميم، والتى بعدها كسرة الباء، [قويت]^(٤) الكسرتان على الراء، فأميلت^(٥).

وأما علة من أمال: ﴿المخراب﴾ إذا كان في موضع نصب [في نحو قوله]^(٦): ﴿كلما دخل عليها زكريّا المخراب﴾ فلأجل الكسرة التي قبل الراء، ولم يعتدّ بالحاء حائلاً^(٧)، لأنها ساكنة والساكن عندهم كالميت^(٨)، فهو حاجز غير حصين^(٩).
[والمخراب]^(١٠): الغرفة، وكان زكريا قد بنى لمريم محراباً [لا]^(١١) يصعد إليها (إلا)^(١٢) بسلم^(١٣)، ومنه قول الشاعر:

رَبَّةٌ مِخْرَابٍ إِذَا جِئْتَهَا
لَمْ أَدُنْ حَتَّى أُرْتَقِي سُلْمًا^(١٤)

١ - هو محمد بن القاسم بن يزيد، أبو علي الإسكندراني، أخذ القراءة على عبد الله بن ذكوان، وروى عنه القراءة الحسن بن سعيد الفارسي المطوعي. انظر: الغاية: ٢/٢٣٢.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣٠٨.

٣ - في (ب) و(ج) بعد ﴿المخراب﴾ زيادة: «التعليل».

٤ - كان في جميع النسخ: «فقويت»، وصحح كما ترى.

٥ - انظر: الكشف: ١/١٧٢.

٦ - كان في جميع النسخ: «فقوله»، وصحح كما ترى.

٧ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٦٤/ب.

٨ - لأنه لا يتحرك في حالة سكونه، ولا يحجز ما بعده عما قبله، فكأنه لا وجود له.

٩ - وقد تقدم باب الأصول المطردة.

١٠ - كان في الأصل: «والجواب»، وصحح من (ب) و(ج).

١١ - زيادة لاستقامة الكلام.

١٢ - سقط من (ج).

١٣ - انظر: تفسير القرطبي: ٤/٧١، وتفسير النسفي: ١/١٥٥.

١٤ - البيت ينسب لوضّاح اليمن، انظر فيه وفي نسبه: تفسير القرطبي: ٤/٧١، وقيل: ينسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر: الدر المصون: ٣/١٤٥.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿عمران﴾ [آل عمران: ٣٣] ياشتم الرء الكسر حيث وقع: ابن ذكوان».

قال الشارح [ب/٥٩]: الباقون: ﴿عمران﴾ بالفتح^(١).

التعليل: أما علة الإمالة في ﴿عمران﴾ فكسرة العين، والكسرة من الأسباب التي توجب الإمالة^(٢).

فإن قلت: لِمَ قال صاحب العنوان: ياشتم الرء الكسر، ولم يقل: بالإمالة ولا بالكسر المحض.

فالجواب: أن الرء تمنع الإمالة كما يمنعها المستعلي، فلما وليتها الكسرة أمالتها، ولم تقو عليها كقوتها على بقية الحروف فتميلها إمالة محضة، فأميلت إمالة متوسطة، فلهذا قال صاحب هذا الكتاب: ياشتمها الكسر، ولم يقل يامالتها، ففيه مراعاة للكسرة من جانب، ومراعاة الرء من جانب آخر، وهذا التعليل تعضده الرواية^(٣).

وقد حكى صاحب التيسير^(٤) وغيره^(٥) الإمالة المحضة في ﴿عمران﴾. وحكى سيويه إمالة عمران، وقال: الرء لا تمنعهُ من الإمالة^(٦).

١ - عبّر الشارح عن إشتم الكسر - الذي ذكره المصنف - بالإمالة المتوسطة، ولم أقف على من ذكر الإمالة المتوسطة لابن ذكوان في ﴿عمران﴾. وقد عدّ ابن الجزري صاحب العنوان ممن ذكر الإمالة المحضة، انظر: النشر: ٦٤/٢، فهو بذلك قد فهم من «إشتم الكسر» الإمالة المحضة. ولفظ الإشتم يفهم منه الإمالة المحضة، لأن الإمالة ليست قلباً خالصاً حتى يكون معنى الإشتم التقليل، فالتعبير بإشتم الرء الكسر هو ذات التعبير بإنحاء الفتحة نحو الكسرة، فأفاد الإشتم إذاً معنى الإمالة مطلقاً، والإمالة إذاً أطلقت فإنما يعنى بها الإمالة المحضة. وانظر في الإمالة المحضة لابن ذكوان: التيسير: ص ٥٢، والمبهج: ص ٤٢٩.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٩٨/١.

٣ - هذا الكلام لا يستقيم، لما تقدم، ولأن الكسرة سبب للإمالة، فهي تلغ أثر الرء تماماً، فلا وجه لقوله: «فلم تقو عليها كقوتها على بقية الحروف».

٤ - انظر: التيسير: ص ٥٢.

٥ - انظر: المبهج: ص ٤٢٩.

٦ - انظر: الكتاب: ٤/١٤١، ١٤٢.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَشْرِكُ﴾ [آل عمران: ٣٩، ٤٥] بكسر الألف: ابن عامر وحمزة.

قال الشارح: الباقون: ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ بفتحها^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بالكسر فله تقديران، أحدهما: أن يكون النداء بمعنى القول، والتقدير: فنادته الملائكة، أي: قالت^(٢)، وأنَّ تكسر بعد القول كقوله تعالى: ﴿قال الله إني منزلها﴾ [المائدة: ١١٥]، هذا مذهب النحويين^(٣) ولغات العرب كلهم إلا بني سليم، فإنهم يفتحون أنَّ بعد القول^(٤).

والتقدير الثاني: أن يكون القول مضمراً، ويكون التقدير: فنادته الملائكة فقالت له: إن الله^(٥).

وأما علة من قرأ بالفتح فله تقديران أيضاً، أحدهما: أن تكون أنَّ في موضع نصب بناداه، قاله سيبويه^(٦). الثاني: أن يكون في موضع جر، قاله الخليل^(٧)، ولأنه في كلا التقديرين^(٨) تقدير حرف الجر، التقدير: فنادته بأنَّ الله، أو لأنَّ الله^(٩).

- ١ - المختلف فيه ﴿إِنَّ اللَّهَ يَشْرِكُ بِبِحْيٍ﴾، وقد اتفقوا على كسر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَشْرِكُ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾، انظر: التيسير: ص ٨٧، والمبسوط: ص ١٤٢، والنشر: ٢/٢٣٩.
- ٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٦٣، ومعاني القراءات: ص ١٠١.
- ٣ - وهو مذهب الكوفيين منهم، انظر: البحر المحيط: ٢/٤٤٦، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ص ١٦٣، والمساعد: ١/٣١٥.
- ٤ - لم أقف على هذه اللغة.
- ٥ - وهذا مذهب البصريين. انظر: البحر المحيط: ٢/٤٤٦، وشرح الهداية: ١/٢١٩، والموضح: ١/٣٧٠.
- ٦ - بدون تقدير حرف الجر، انظر فيما يدل على أن هذا مذهب سيبويه وقوع أنَّ في موضع نصب بدون تقدير حرف الجر: الكتاب: ٣/١٦٣.
- ٧ - انظر: شرح الهداية: ١/٢١٩، والكشف: ١/٣٤٣.
- ٨ - كان في جميع النسخ بعد قوله «التقديرين» زيادة: «(من)»، وحذفت تصحيحاً.
- ٩ - انظر: شرح الهداية: ١/٢١٩.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَبْشُرُكَ﴾ [آل عمران: ٣٩، ٤٥] بالتخفيف في الموضعين: الأخوان. وقد اختلفوا في هذا الفعل في سبعة مواضع.

قال الشارح: قال صاحب هذا الكتاب: «سبعة»، وهي تسعة، منها موضعان في هذه السورة^(١)، وموضع في سبحان^(٢)، وموضع في الكهف^(٣)، فحذف هذه الأربعة: الأخوان.

ومنها أربعة مواضع: انفرد بتخفيفهن حمزة، وهي في التوبة: ﴿يَبْشُرُهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [التوبة: ٢١]، وفي الحجر: ﴿إِنَّا نَبْشُرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣]، وفي مريم موضعان: ﴿إِنَّا نَبْشُرُكَ﴾ [مريم: ٧]، ﴿لَتَبْشُرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٩٧].

والموضع التاسع: في حم عسق، وهو قوله: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يَبْشُرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، فقرأ هذا الموضع بالتخفيف: ابن كثير وأبو عمرو والأخوان، فهذا جميع ما اختلفوا فيه من هذا الفعل، ولم يختلفوا فيما عداه، نحو قوله تعالى: ﴿أَبْشُرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمِ تَبْشُرُونَ﴾ قالوا بَشْرُنَاكَ [الحجر: ٥٤، ٥٥] ونحوه^(٤).

التعليل: اعلم أن بَشَرَ وَبَشَّرَ بمعنى واحد^(٥)، إلا أن في التشديد معنى (التكثير^(٦))^(٧)، والتخفيف يؤدي عن معناه^(٨)، وأنشدوا في التخفيف [٦٠/أ]:

بَشَّرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً
أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا^(٩)

١ - ﴿يَبْشُرُكَ﴾ آية: ٣٩، و﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ﴾ آية: ٤٥.

٢ - ﴿وَيَبْشُرُكَ﴾ آية: ٩.

٣ - ﴿وَيَبْشُرُكَ﴾ آية: ٢.

٤ - انظر: التيسير: ص ٨٧، ٨٨، ١٩٥، والهادي: ورقة ١٧/ب.

٥ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٨، ١٠٩، وشرح الهداية: ٢١٩/١.

٦ - وقد تقدم نظيره.

٧ - سقط من (ج).

٨ - لأن في كليهما معنى التعدية، فَيَبْشُرُ متعد بنفسه، وَيَبْشُرُ متعد بالتضعيف.

٩ - لم أقف على قائله، وهو في: البحر المحیط: ٤٤٧/٢، وتفسير الطبري: ١٧٠، ١٧١، وتفسير

القرطبي: ٧٥/٤، وشرح الهداية: ٢٢٠/١.

وقال آخر:

فَأَعْنِهِمْ وَأَبَشِّرْ بِمَا بَشَرُوا بِهِ وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضَنْكَ فَانزِلْ^(١)

ويقويه قوله تعالى: ﴿وَأَبَشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠]، فهذا من أَبَشَرَ يُبَشِّرُ^(٢)، قال الشاعر في مثله:

ثُمَّ أَبَشَّرْتُ إِذْ رَأَيْتُ سَوَامًا وَبُيُوتًا مَبْثُوثَةً وَحِرَالًا^(٣)

ويقوي قراءة من شدد إجماعهم على قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ نَاهَا يَا سَحَاقَ﴾ [هود: ٧١]، ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٤) [التوبة: ٣٤]، ومعنى بَشَرَ وَبَشَّرَ أَي: سُرَّ وَفَرِحَ^(٥)، والبشارة تكون في الخير والشر، وإنما سميت بشارة؛ لأن الإنسان إذا بَشَّرَ بشيء من ذلك ظهر في بشرته، إن كان خيراً ظهر فيها الابتهاج، وإن كان شراً ظهرت فيها الكآبة^(٦).

فإن قلت: لِمَ تابع ابن كثير وأبو عمرو أصحاب التخفيف في سورة الشورى خاصة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يَبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾؟

فالجواب: أنه روى بعض العلماء عن أبي عمرو أنه قال: «لما لم تأت بعده الباء كما جاءت في بقية المواضع (كما)^(٧) في قوله تعالى: ﴿نَبَشِّرْكَ بِغُلَامٍ﴾ [مريم: ٧]، ﴿يَبَشِّرْكَ بِبَيْحٍ﴾ [آل عمران: ٣٩]، خَفَّفْتَهُ؛ لأن الباء تدل على زيادة تأكيد ومبالغة^(٨)، فكان هذا

١ - البيت ينسب لعطية بن زيد، وقيل: لعبد القيس البرجمي، انظر: اللسان: ٤/٦١، ٦٢، والبيت في: تفسير الطبري: ٣/١٧١، وتفسير القرطبي: ٤/٧٥، وشرح الهداية: ١/٢١٩.

٢ - وهي لغة نائلة، انظر: الكشف: ١/٣٤٤. ووجه التقوية فيها أنها مخففة، فقوت التخفيف.

٣ - لم أقف على قائله، وهو في اللسان: ٤/٦٢. والشاهد فيه: «أَبَشَّرْتُ» حيث خَفَّفَت الشين فقوت التخفيف.

٤ - وما أشبه ذلك، انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٦٣، وشرح الهداية: ١/٢١٩.

٥ - انظر: معاني القراءات: ص ١٠٢.

٦ - انظر في معناه: النكت والعيون: ١/٧٨.

٧ - في (ب) و(ج): «كقوله».

٨ - لأنها زائدة، وهي بذلك تكون مؤكدة. انظر: أوضح المسالك: ٣/٣٥، وكونها زائدة لأن بَشَّرَ غير متعد بالحرف.

أولى بالتخفيف، لخلوه من الباء^(١)، ويكون معنى الكلمة: يُنصّر الله وجوهمهم، فترى النصرة فيها^(٢)، وهي النعيم^(٣)، ومع هذا فإن القراءة سنة متبعة.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ويعلمه﴾ [آل عمران: ٤٨] بالياء نافع وعاصم».

قال الشارح: الباقون: بالنون^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: «﴿ويعلمه﴾» بالياء فهو على لفظ الغينة، ويقويه أن قبله: «﴿يشرك بكلمة﴾»، والتقدير: يشرك الله، ويعلمه الله^(٥).

وأما من قرأ بالنون فهي نون العظمة^(٦)، فعلمه: فعل مضارع^(٧)، والهاء مفعوله^(٨)، والفاعل مضمّر، أي: نحن^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿إني أخلق﴾ [آل عمران: ٤٩] بكسر الألف: نافع^(١٠)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن نافع كسر الهمزة وفتحها^(١١).

١ - المتضمن التأكيد، فلما زال موجب التأكيد خفف.

٢ - انظر في هذا المعنى: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٠٩، وشرح الهداية: ٢٢٠/١، وكنز المعاني: ورقة ١٦٣/ب.

٣ - أي: هي من آثار النعيم، قال تعالى: «﴿تعرف في وجوهم نصرة النعيم﴾».

٤ - انظر: التيسير: ص ٨٨، وجامع البيان: ورقة ١٩٩/أ، والنشر: ٢٤٠/٢.

٥ - انظر: الكشف: ٣٤٤/١.

٦ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٦٣/ب.

٧ - مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

٨ - مبني على الضم في محل نصب.

٩ - وقد أضمّر وجوباً.

١٠ - انظر: التيسير: ص ٨٨، والغاية: ص ١٢٥، والنشر: ٢٤٠/٢.

١١ - فالكسر من غير رواية أبي خلود وكردم، والفتح من روايتهما. انظر: المصباح: ورقة ٣٠٨.

الباقون: بفتح الهمزة^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بكسر الهمزة فله تقديران، أحدهما: أن يكون على الاستثناف. التقدير الثاني: أن يكون ﴿إني أخلق لكم﴾ مكسورة على التفسير، كأنه لما قال: ﴿أني قد جنتكم بآية من ربكم﴾ [آل عمران: ٤٩] فسّر الآية، فقال: ﴿إني أخلق لكم﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿إن مثل عيسى عندنا الله كمثل آدم﴾ [آل عمران: ٥٩]، ثم فسر ذلك فقال: ﴿خلقه من تراب﴾^(٢).

وأما علة من فتح الهمزة، فله تقديران، (أحدهما)^(٣): أن تكون أن في موضع خفض بدلاً من قوله: ﴿بآية﴾، ثم فسّر الآية فقال: ﴿أني أخلق﴾، تقديره: بأني أخلق^(٤). والتقدير الثاني: أن تكون أن في موضع نصب^(٥)، فيكون معناه^(٦): رسولاً بأني^(٧) قد جنتكم [٦٠/ب] بآية أني أخلق^(٨). ويجوز أن تكون أن في موضع رفع خير مبتدأ محذوف، التقدير: هو^(٩) أني أخلق^(١٠).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فيكون طائراً﴾ [آل عمران: ٤٩] بألف: نافع، ومثله في المائدة^(١١).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٢٠/١.

٣ - في (ب) و(ج): «تقديران أيضاً».

٤ - انظر: الكشف: ٣٤٤/١.

٥ - انظر: البحر المحيط: ٤٦٥/٢.

٦ - وقع في جميع النسخ قبل «رسولاً» زيادة «ويكلمه» ولا موجب لها.

٧ - الصواب: أني، لأن التقدير على أن «أن» في موضع نصب.

٨ - أي على أنه بدل من ﴿أني قد جنتكم﴾ لأنها في موضع نصب، انظر: البحر المحيط: ٤٦٥/٢.

٩ - الأولى أن تكون: «هي» لأن الضمير يعود على الآية.

١٠ - انظر: الدر المصون: ١٩٢/٣، والموضح: ٣٧٣/١.

١١ - انظر: التبصرة: ص ٤٦٠، والتيسير: ص ٨٨، والنشر: ٢٤٠/٢.

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبي بكر مثل نافع^(١). قال صاحب التيسير: قرأ نافع: ﴿طائراً﴾ بألف وهمز على التوحيد، والباقون بغير ألف ولا همز على الجمع^(٢).
 التعليل: أما علة من قرأ: ﴿طائراً﴾ فهو عنده واحد، و﴿طييراً﴾ جمع، وهذا على مذهب الأخفش، لأنه عنده كتاجر وتجر، وراكب وركب، وأما سيبويه فإنه يقول: لا يكون فَعْل جمع فاعلٍ، إنما فَعْل اسم للجنس، فليس هو جمع طائرٍ، فَطِير (وطائر)^(٣) متقاربان^(٤).

فإن قلت: لِمَ جاء ههنا ﴿فأنفخ فيه﴾ [آل عمران: ٤٩] على التذكير، وجاء في سورة المائدة: ﴿فتنفخ فيها﴾ [المائدة: ١١٠] على لفظ التأنيث؟

فالجواب: أن التذكير ههنا يدلُّ على المهيأ؛ لأنه لما قال: ﴿كهيفة﴾ دل على المهيأ، فالضمير يعود عليه. وقيل: بل التذكير يعود على الكاف في ﴿كهيفة﴾ لأنها بمعنى: مثل، والمثل مذكر. وقيل: بل الهاء تعود على المخلوق، لأن ﴿أخلق﴾ يدل على المخلوق^(٥).
 وأما في المائدة فإن التأنيث يدل على لفظ الهيئة ﴿فيها﴾ أي: في الهيئة^(٦). (وقيل: التأنيث يعود على الطير؛ لأن الطير يذكَّر ويؤنَّث^(٧))^(٨). وقيل: التأنيث يعود على الصورة ﴿فتنفخ﴾ في الصورة^(٩).

١ - من طريق المطي عنه. انظر: المصباح: ورقة: ٣٠٨.

٢ - لأنه اسم جنس، فهو يدل على الجمع. انظر: التيسير: ص: ٨٨.

٣ - سقط من (ج).

٤ - لأن طير اسم جنس، وهو يصدق على الجمع وعلى الواحد، فصاروا بذلك متقاربين. انظر: الدر المصون: ٣/١٩٧، وكنز المعاني: ورقة ١٦٤/أ.

٥ - انظر فيما تقدم: الدر المصون: ٣/١٩٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٦١.

٦ - انظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢١٤.

٧ - انظر: تفسير القرطبي: ٤/٩٤.

٨ - ما بين القوسين سقط من (ج).

٩ - لفظ الصورة غير مذكور، ولكن يدل عليه لفظ ﴿كهيفة﴾ فيكون الضمير إذا عانداً على المفهوم من هيئة، وهو مؤنث أيضاً، وفي هذا تكلف.

والدليل على أن الطير جمع (قوله)^(١) تعالى: ﴿وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ﴾^(٢) [النور: ٤١].
 واستدل بعضهم أيضاً على أن طائراً جنسٌ بما بعده من قوله تعالى: ﴿وَأَبْرَى الْأَكْمَه
 وَالْأَبْرَصَ﴾ [آل عمران: ٤٩] ومعناهما: الكُمه والبُرص^(٣)، لكنهما أكثر وقوعاً موقع اسم
 الجنس من طائراً، لكونهما معرفتين بالألف واللام، ونقص طائر عنهما لعدم الألف واللام
 فيه^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ [آل عمران: ٥٧] بالياء: حفص^(٥).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن البرجمي عن أبي بكر بالياء مثل حفص^(٦)،
 وذكر بعض المصنفين عن هارون عن ابن كثير مثل حفص، وذكر أيضاً هذا المصنف عن
 أبي عمرو عن الكسائي كذلك^(٧).

الباقون: ﴿فَنُوفِيهِمْ﴾ بالنون^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة^(٩)، ويقوّيه أن بعده: ﴿وَاللَّهُ لَا يَجِبُ
 الظالمين﴾، فيكون التقدير: يوفيه الله، ولا يجب الله...^(١٠).

١ - في (ج): «في قوله».

٢ - وذلك لورود الوصف بالجمع «صافات» فدل على أن الموصوف جمع.

٣ - وذلك لأن «ال» فيهما للجنس، ووجه الاستدلال هنا أن الجمع وقع في سياق واحد، فتكون دلالتها
 واحدة.

٤ - تؤدي العرب معنى الجنس بدون الألف واللام، نحو: جن وإنس وبقر وغنم ونحو ذلك، وتؤدي معناه
 بأل الجنسية، نحو: الإنسان والحيوان ونحو ذلك، فما دام كلا الاستعمالين موجود، فادعاء التكثر هنا
 فيه نظر.

٥ - انظر: تلخيص العبارات لابن بليمة: ص ٧٦، والتيسير: ص ٨٨، والنشر: ٢/٢٤٠.

٦ - انظر: المصباح: ورقة ٣٠٨.

٧ - لم أقف على هاتين الروايتين.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - انظر: الدر المصون: ٣/٢١٦.

١٠ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٦٤.

وأما من قرأ بالنون فعلى إخبار الله عز وجل عن نفسه^(١) بنون العظمة^(٢)، ويقوّيه أن بعده: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ (من الآيات)﴾^(٣) ﴿٤﴾ [آل عمران: ٥٨].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿هَاتِمٌ﴾» [آل عمران: ٦٦] مثل: هَعْنَمٌ حيث وقع: قبيل.

﴿هَاتِمٌ﴾ ممدود غير مهموز: نافع وأبو عمرو.

الباقون: بالمد والهمز حيث وقع^(٥).

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير هذه المسألة أحسن من ذكر صاحب هذا الكتاب، وأنا أوردتها لك على صورتها، وهي:

قرأ نافع وأبو عمرو: ﴿هَاتِمٌ﴾ حيث وقع بالمد من غير همز [أ/٦١] وورش أقلّ مدًّا. وقبيل بالهمز من غير ألف بعد الهاء. الباقون: بالمد والهمز، والبيزي يقصر المدّ على أصله. فالهاء على مذهب أبي عمرو وقالون وهشام يحتمل أن تكون للتنبية، ويحتمل أن تكون مبدلة من همزة^(٦). وعلى مذهب قبيل وورش لا تكون إلا مبدلة لا غير^(٧). وعلى

١ - انظر: الموضح: ٣٧٤/١.

٢ - انظر: الدر المصون: ٢١٦/٣.

٣ - سقط من (ب) و(ج).

٤ - انظر: الكشف: ٣٤٥/١.

٥ - انظر: الكافي: ص ٧٦، والنشر: ٤٠٠/١ - ٤٠٤، وزاد في قراءة نافع وأبي عمرو: التسهيل.

٦ - انظر: التيسير: ص ٨٨. وذلك لأنهم يقرأون بالمد، وهذا المد محتمل أن يكون مدًّا إدخال بين الهمزتين، فتكون الهاء على هذا مبدلة أصلها أنتم، ومن مذهبه الإدخال بين الهمزتين المفتوحتين في كلمة. ويحتمل أن يكون مدًّا للهمز الذي بعده - وكل على مذهبه - وتكون الهاء حينئذٍ للتنبية.

٧ - لأنها على مذهب قبيل على وزن فَعَلْتُمْ (هَاتِمٌ)، وهاء التنبية تكون ممدودة هكذا: «ها»، فدل على أن الهاء المقصورة إنما هي بدل عن همزة وليست للتنبية. أما مذهب ورش ففيه إشكال، لأنه قرأ بالمد وليس من أهل الإدخال حتى يقال إن هذا مدٌّ بين الهمزتين، ولكن يزيل هذا الإشكال ما ذكره ابن الجزري «أن الداني إنما ذكر في التيسير لورش: التسهيل»، انظر: النشر: ٤٠٠/١، فيكون المد المذكور لورش هنا إنما هو من قبيل التعبير عن التسهيل بالمد، فإن في التسهيل صوتاً كاملاً، وقد تقدم، وعلى هذا يتفق وزن الكلمة في قراءته مع الوزن المذكور في قراءة قبيل، فيقال فيها ما قيل في قراءة قبيل.

مذهب الكوفيين والبيزي وابن ذكوان لا تكون إلا للتبنيه فقط^(١). فمن جعلها للتبنيه وميّز بين المنفصل والمتصل في حروف المد لم يزد في تمكين الألف، سواء حقق الهمزة بعدها أو سهلها^(٢)، ومن جعلها مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين، سواء أيضاً حقق الهمزة أو لئنها^(٣). انتهى كلام صاحب التيسير^(٤).

قال صاحب المصباح: إن أبا عمرو^(٥) وورش^(٦) يقرآن: ﴿هَأَنْتُمْ﴾ على وزن هعنتم كقنبل^(٧). وروى جماعة من المصنفين عن ورش أنه يبذل الهمزة ألفاً خالصةً، قالوا: فعل ذلك لوقوع النون الساكنة بعدها^(٨)، وقال صاحب التذكرة: واعلم أن أبا عمرو ورجال نافع يتفاضلون في مدّ ﴿هَأَنْتُمْ﴾ إذا جعلت [الهاء]^(٩) بدلاً من همزة الاستفهام، على ما بيناه من تفاضلهم في المد في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وبابه^(١٠)، فأما إذا جعلت الهاء للتبنيه، فإنهم

- ١ - لأنهم يقرأون بالمد وليسوا من أهل الإدخال، فدل ذلك على أن الهاء للتبنيه لا غير.
- ٢ - لأنها على هذا الوجه، تكون من قبيل المنفصل، فمن كان من مذهبه قصر المنفصل - ممن جعل الهاء للتبنيه - فلا يزيد في تمكينه؛ لئلا يُظنَّ أنه من أهل الإبدال، وأنه يفصل بين الهمزتين بألف، لأن الألف على هذا الوجه قد تكون من قبيل المتصل كما قال ابن الجزري، انظر: النشر: ٤٠٢/١. وأما من كان من مذهبه المد فيعلم من هذا المد أنه مذهبه أصلاً، ولا إشكال فيه.
- ٣ - قال ابن الجزري: «من حقق الهمزة فلا خلاف عنه في المد، لأنه يصير كـ ﴿السَّمَاءِ﴾ و﴿مَاءِ﴾، ومن سهل فله المد والقصر من حيث كونه حرف مد قبل همز مغير»، انظر: النشر: ٤٠٢/١، ٤٠٣.
- ٤ - وقال الداني: «وهذا كله مبني على أصولهم ومحصل من مذاهبهم».
- ٥ - من رواية خارجة.
- ٦ - من رواية الأصبهاني.
- ٧ - انظر: المصباح: ورقة ٣٠٩.
- ٨ - قال ابن الجزري: «إبدال الهمزة ألفاً محضة، فيجتمع مع النون وهي ساكنة، فيمد لالتقاء الساكنين»، انظر: النشر: ٤٠٠/١. وقد حكاه عن جماعة من المصنفين. فقول الشارح: «فعل ذلك...» أي: المد، لأ، النون الساكنة ليست سبباً في الإبدال وإنما في المد.
- ٩ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «الفها».
- ١٠ - انظر: التذكرة: ٣٥٥/٢.

يستوون في المد في ﴿هَاءَ أَنْتُمْ﴾ لأنه ليس أحد منهم يدخل بين [الهاء] ^(١) وبين المليئة ألفاً، كما فعل ذلك من فعله منهم في قوله: ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وبابه العدل ^(٢).

التعليل: أما علة قراءة قبيل: ﴿هَاتِمٌ﴾ فالأصل عنده أنتم بهمزتين، الأولى همزة الاستفهام، والثانية همزة أنتم، فأبدل من همزة الاستفهام هاء، والعرب تفعل ذلك كثيراً، يقولون: إياك وهَيَّاك ^(٣)، قال الشاعر:

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ (مصدره ^(٤)) ^(٥)

التعليل: أما علة نافع وأبي عمر في مدها من غير همز، أن الأصل عندهما أنتم بهمزتين، فأبدلا من الأولى هاء، وأدخلا ألفاً ^(٦)، فصار: ها أنتم، ثم حذفا همزة ^(٧) طلباً للتخفيف، كما فعلاً في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ قَلْتَ لِلنَّاسِ﴾ ^(٨) [المائدة: ١١٦].

فإن قلت: ﴿وَأَنْتَ قَلْتَ لِلنَّاسِ﴾ همزة فيه موجودة، وهمزة ههنا قد صارت هاء، فهو يفارق: أنتم.

فالجواب: أنها وإن كانت هاء فاهاء في تقدير همزة، فكأن همزة موجودة ^(٩).

١ - كان في جميع النسخ: «الهمزة»، وهو في التذكرة: «الألف»، والصواب أن يكون: «الهاء»، ولا يُشكّل عليه كون الألف بعدها مدّاً، إذ ليس هذا المد من قبيل الإدخال، وإنما هو من قبيل المد المنفصل.
٢ - دمج الشارح كلامه بكلام صاحب التذكرة فجعل العبارة: «وبابه العدل»، وقد تقدم أن المد بين همزتين يسمى مد العدل. وحاصل الكلام هنا أن من جعل الهاء مبدلة عن همزة الاستفهام وكان من أهل الفصل مدّاً، ومن جعلها للتثنية لم يفصل، لأن الفصل إنما ورد بين همزتين لا بين الهاء والهمزة.
٣ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٢١.

٤ - لم أقف على قائله، وهو في اللسان: ١٥/١٨٧.

٥ - في (ب) و(ج): «مصدر».

٦ - هذا بالنسبة لقالون وأبي عمرو.

٧ - بل لئيتوها على مذهبه في همزتين المفتوحتين من كلمة، وهي همزة الثانية.

٨ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٢١، ٢٢٢، والكشف: ١/٣٤٦.

٩ - انظر: الكشف: ١/٣٤٦.

وأما علة الباقيين وهم البزري والكوفيون وابن ذكوان، وهم الذي قرأوا بالمدّ [والهمز]^(١) فالهاء عندهم للتنبية، وليست مبدلةً من همزة؛ لأنهم ليس من مذهبهم أن يفصلوا بين [الهمزتين]^(٢) بالألف^(٣)، ويكون الأصل عندهم: أنتم، إلا أنهم فصلوا بالألف على لغة من قال:

وبين النقا آنت^(٤) أم أمُّ سالم^(٥)

وهولاء فإن لم يكن من مذهبهم [ب/٦١] أن يفصلوا بين الهمزتين بألف، ولكن فعلوا ذلك جمعاً بين اللغتين^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿آن يؤتى أحد﴾ [آل عمران: ٧٣] بالمدّ [ابن كثير].»

قال الشارح: تحريره أن تقول: «﴿آن يؤتى﴾ بالمدّ^(٧) في همزة آن، وذلك على لفظ

الاستفهام. الباقون: «﴿آن يؤتى﴾ بغير مدّ على لفظ الخبر^(٨).

التعليل: أما علة قراءة ابن كثير فهي على الاستفهام، وتكون أن في موضع رفع بالابتداء، ويكون الخبر محذوفاً، التقدير: أن يؤتى أحدٌ مثلما أوتيتم من النبوة والعلم تُصدقون به^(٩). وذلك أن اليهود اجتمعوا ووبّخ بعضهم بعضاً، وقالوا: أتصدقون بما عندكم من علم محمد ونبوته وصفته - ﷺ - وهو مخالف لدينكم ومناقض لأغراضكم،

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «الهمزتين».

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٢٢.

٤ - في (ج): «آنت ظبية».

٥ - البيت لذي الرمة في ديوانه، انظر: ديوان ذي الرمة: ص ٧٠٠. وأوله: *فيا ظبية الوعساء بين جلاجل*.

٦ - هذا الكلام لا يستقيم، إذ ليست الهاء على مذهبهم مبدلة من همزة، وإنما هي للتنبية.

٧ - زيادة من (ب) و(ج).

٨ - انظر: التيسير: ص ٨٩، والسبعة: ص ٢٠٧، والنشر: ١/٣٦٥، و٢/٢٤٠، وزاد: «بالتسهيل على أصله من

غير فصل».

٩ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٢٣.

وتظهرون ذلك لقريش وغيرهم من المشركين، فيكون ذلك عوناً لهم على أتباعه وإجابة دعوته^(١)، فيكون على هذا التقدير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أِهْدَى اللهُ الْبَشَرَ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ قُوَّةٌ وَمَا كُنْتُمْ لَهَا شُكُورًا﴾ [آل عمران: ٧٣] اعتراضاً من أول كلامهم وآخره.

ويجوز أن يكون قوله (تعالى)^(٢): ﴿أَنْ يَأْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ على قراءة ابن كثير أيضاً من كلام الله عز وجل فيكون متصلاً بقوله: ﴿قُلْ إِنْ أِهْدَى اللهُ الْبَشَرَ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ قُوَّةٌ وَمَا كُنْتُمْ لَهَا شُكُورًا﴾، فكأنهم لما قالوا: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا مَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنْ أِهْدَى اللهُ الْبَشَرَ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ قُوَّةٌ وَمَا كُنْتُمْ لَهَا شُكُورًا﴾ تدفعون نبوته^(٣) ولا تؤمنون به حسداً وبغياً^(٤).

وأما علة قراءة الجماعة فهي على الخبر^(٥)، وأن في موضع نصب بتؤمنوا، فأن مفعولة بتؤمنوا، وتؤمنوا بمعنى: تصدقوا^(٦)، ويكون التقدير: ولا تؤمنوا - أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم - إلا من تبع دينكم، (فتكون)^(٧) اللام على هذا التقدير زائدة، ومن في موضع نصب استثناء ليس من الأول^(٨).

وقيل: فيه تقدير آخر، وهو أن يكون المعنى: ولا تصدقوا إلا من تبع دينكم، فمن مفعولة، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنْ أِهْدَى اللهُ الْبَشَرَ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ قُوَّةٌ وَمَا كُنْتُمْ لَهَا شُكُورًا﴾. وقيل: اللام غير زائدة، وتعلق بما دل عليه الكلام؛ لأن معنى الكلام: ولا تقرّوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، إلا لم تبع

١ - انظر نحوه في: البحر المحيط: ٤٩٦/٢.

٢ - سقط من (ج).

٣ - سقط من (ج).

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢٢٣/١.

٥ - انظر: الحجة المنسوبة لابن خالويه: ص ١١٠، ١١١.

٦ - انظر: الموضح: ٣٧٦/١.

٧ - في (ب) و(ج): «وتكون».

٨ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٨٦/١.

دينكم، فيتعلق الحرفان بتقرّوا، كما تقول: أقررت لزيد، بألف، وجاز ذلك، لأن الأول كالظرف، فصار بمنزلة قولك: مررت في السوق بزيد^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «يؤدّه إليك» [آل عمران: ٧٥] ساكنة الهاء في الموضعين: الأبوان وحمزة. قالون: بكسرة مختلصة^(٢) فيهما. الباقون: بوصل الهاء بياء، وكذلك اختلافهم في قوله: «نؤته منها» [آل عمران: ١٤٥] في الموضعين من هذه السورة، وفي النساء قوله: «ونصله جهنم» [النساء: ١١٥]، وفي عسق «نؤته منها»^(٣) [الشورى: ٢٠].

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير عن الحلواني عن هشام الاختلاس مثل قالون في السبعة المواضع^(٤). وذكر صاحب التمهيد عن هشام [٦٢/أ] الإسكان في الباب كلّه كأبي عمرو^(٥). وذكر صاحب المبهج عن أبي عمرو أنه وصلها بياء^(٦). وذكر عن ابن ذكوان^(٧) وهشام^(٨) الاختلاس، وذكر عن قالون الإشباع كورش^(٩).

التعليل: اعلم أن هذه الهاء في «يؤدّه» (ونظائره)^(١٠) هاء الإضمار، وهاء الإضمار حقها أن لا تسكن^(١١)، وقد عاب ذلك جماعة من النحويين على أبي عمرو^(١٢)، وقالوا:

١ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٦٢، ١٦٣.

٢ - أي: من غير صلة.

٣ - انظر: التذكرة: ٢/٣٦٥، والتيسير: ص ٨٩، والنشر: ١/٣٠٥، والوقف للجمع بالإسكان.

٤ - الموضع السابع هو: «ونصله» في النساء. انظر: التيسير: ص ٨٩.

٥ - انظر هذا الوجه في: التحريد: ورقة ٧٤/ب.

٦ - من رواية العباس عنه. انظر: المبهج: ص ٤٣٤.

٧ - من رواية الداجوني.

٨ - من رواية الأخفش. انظر: المبهج: ص ٤٣٤.

٩ - من طريق أبي نشيط وأبي سليمان، انظر: المبهج: ص ٤٣٤.

١٠ - في (ب) و(ج): «فنظائره».

١١ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٣٨٨.

١٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١١.

إسكان هذه الهاء لا يجوز إلا في الشعر، وكان بعضهم لا يميزه لا في شعر ولا في غيره^(١)،
والرؤاة الذين رووا الإسكان أثبات عدول ثقة^(٢)، ومع صحة الرواية فقد سمع من العرب
الإسكان، قال الشاعر:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَالِي دُونَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ (سأل) ^(٣) وَاِدِيهَا ^(٤)

فأسكن الهاء من عيونه، وهي هاء الإضمار، وقال قطرب: هي لغة لبعض العرب^(٥)،
وقال أيضاً الشاعر:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَبَعٌ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَاضْطَجَعَ ^(٦)

فأسكن الهاء من لا دعة، ويقوي الإسكان أن هاء الإضمار مشبهة بياء الإضمار،
فكما أسكنوا الياء في: يا غلامي ونظائره، كذلك أسكنوا هاء الإضمار؛ لاشتراكهما في
الإضمار^(٧). وقال بعضهم: إنما أسكنت هذه الهاء على نية الوقف^(٨). وقيل: إن أصل
﴿يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾: يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ، بإثبات الياء، فلما دخل الجازم حذف الياء، فسدت الهاء

١ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٣٨٨.

٢ - قال أبو حيان: «وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلطٌ ليس بشيء، إذ هي قراءة في
السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح،
وسامع لغة وإمام في النحو». انظر: البحر المحيط: ٢/٤٩٩.

٣ - في (ب) و(ج): «سيل».

٤ - لم أقف على قائله، وهو في: الدر المصون: ٣/٢٦٢، وشرح الهداية: ١/٢٢٤، واللسان: ١٥/٧.

٥ - انظر ما يدل على هذا في: اللسان: ١٥/٦، ٧.

٦ - لم أقف على قائله، وهو في تفسير القرطبي: ٤/١١٦، والدر المصون: ٣/٢٦٣، وشرح الهداية: ١/٢٢٥،
واللسان: ٨/٢٢.

٧ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٢٥.

٨ - انظر: التبيان للعكبري: ١/٢٧٢.

مسدّها، وحصلت في مكانها [ف] ^(١)أسكنت تنبيهاً على ذلك ^(٢)، ألا ترى أن الهاء تبدل من الياء في قوله: هذه الشجرة، والأصل: هذي الشجرة ^(٣).

وأما علة من قرأ بالاختلاس فإنه كان أصله يؤديه إليك، فلما دخل الجازم (حذفت) ^(٤)الياء فبقيت الهاء على كسرها ^(٥).

وأما من وصلها بياء فإنه جاء بذلك على الأصل ^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٧٩] بالتشديد: ابن عامر والكوفيون».

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ بضم التاء وفتح العين وكسر اللام مع تشديدها.

الباقون: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ بفتح التاء وسكون العين، وبفتح اللام مع تخفيفها ^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ بالتشديد فهو اسم الفاعل ^(٨) من علّم يعلم، فهو معلّم، وهو أقوى من قراءة التخفيف، إذ لا يكون المعلم معلماً حتى يكون عالماً ^(٩).

وأما علة من قرأ بالتخفيف، فهو من العلم، ويقويّه أن بعده ﴿تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] ولم يقل: تدرسون ^(١٠).

-
- ١ - زيادة لاستقامة الكلام.
 - ٢ - انظر: الكشف: ٣٤٩/١.
 - ٣ - تقدم الكلام على هذا.
 - ٤ - في (ب) و(ج): «حذف».
 - ٥ - وذلك أن الأصل: يؤديه، فلما ضعفت الهاء عن الحجز بين الياءين حذفت الثانية، وبقيت الهاء مكسورة، ثم حذفت الأولى للحزم، وبقيت الهاء على ما كانت عليه، انظر: الكشف: ٣٥٠/١.
 - ٦ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١١.
 - ٧ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٧٧، والتيسير: ص ٨٩، والنشر: ٢/٢٤٠.
 - ٨ - إنما هو فعل مضارع من علّم.
 - ٩ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٦٧، والكشف: ٣٥١/١.
 - ١٠ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٢، وشرح الهداية: ١/٢٢٦.

وأما الربانيون فهم العلماء، سموا بذلك؛ لأنهم يُربُّون الناس بالتعليم، كما قال محمد بن الحنفية^(١) يوم مات ابن عباس: «مات رباني هذه الأمة». أي: كونوا ربانيين بفعلكم هذا.

وقيل: الربانيون [ب/٦٢] منسوبون إلى الربِّ، والنون فيه زائدة للمبالغة^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ولا يأمرُكم﴾ [آل عمران: ٨٠] بضم الراء: الحرميان والنحويان^(٣)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن عاصم الرفع والنصب^(٤)، وذكر أيضاً عن محبوب عن أبي عمرو كذلك^(٥)، ولا خلاف في قوله تعالى: ﴿أيامرُكم بالكفر﴾ [آل عمران: ٨٠] أنه بالرفع، إلا ما روي عن أبي عمرو أنه أسكن الراء، واختلسها.

الباقون: ﴿ولا يأمرُكم﴾ بنصب الراء^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ بضم الراء، فإنه قطعه مما قبله واستأنفه، وتقديره: ولا يأمرُكم الله^(٧)، وقال الأخفش: تقديره: وهو لا يأمرُكم، فأعاده على ما تقدمه^(٨).

وأما علة من قرأ بالنصب، فإنه معطوف على قوله: ﴿أن يؤتِيه﴾ من قوله: ﴿ما كان لبشرٍ أن يؤتِيه الله﴾ [آل عمران: ٧٩] ولا أن يأمرُكم، ويقوي هذه القراءة ما جاء في

١ - هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أخو الحسن والحسين رضي الله عنهما، وأمه خولة بنت جعفر الحنفية، ينسب لها تميزاً له عن الحسن والحسين، وهو أحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام، وقد كان عالماً ورعاً، توفي - رحمه الله - سنة إحدى وثمانين للهجرة. انظر: الأعلام: ٢٧٠/٦، ووفيات الأعيان: ٤/١٦٩.

٢ - انظر: تفسير القرطبي: ٤/١٢٢، ١٢٣.

٣ - انظر: التيسير: ص ٨٩، والنشر: ٢/٢٤٠، ٢٤١، والهادي: ورقة ١٨/أ.

٤ - فالرفع من رواية أبي بكر، طريق الأعشى والبرجمي والجعفي، والنصب عن الباقيين. انظر: المصباح: ورقة ٣٠٩.

٥ - ذكر عن محبوب عن أبي عمرو بنصب الراء. انظر: المصباح: ورقة ٣٠٩.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - انظر: الكشف: ٣٥١/١.

٨ - قال الأخفش: «وإن شئت رفعت، تقول: ولا يأمرُكم، لا تعطفه على الأول، تريد: هو لا يأمرُكم، فلم يعده على الأول». انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤١٢/١.

التفسير أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه [وآله]^(١) وسلم: أتريد يا محمد أن نتخذك رباً؟ فأنزل الله الآية^(٢) تبرئةً لنبيه ﷺ مما نسبوه إليه^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿لِما آتَيْتَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] بكسر اللام: حمزة^(٤)».

قال الشارح: وذكر صاحب المصباح عن حفص كسر اللام كحمزة^(٥).

الباقون: ﴿لِما آتَيْتَكُمْ﴾ بفتحها^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ بكسر اللام فهي لام الجرّ داخلة على ما، وهي متعلقة بأخذ، وما بمعنى: الذي، والضمير محذوف، والتقدير: للذي آتيناكموه، فقوله: ﴿ثم جاءكم﴾ جملة معطوفة على صلة الذي^(٧).

ومعنى القراءة: أن الله أخذ الميثاق عليهم للذي آتاهم، كما تقول أخذت الميثاق على زيد لعمرو، فيكون أخذ الميثاق [عليهم]^(٨)، أو يكون أخذ الميثاق للذي آتاهم،

١ - زيادة من (ب).

٢ - في (ب) و(ج): «هذه الآية».

٣ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٧٧.

٤ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢١/ب، والتيسير: ص ٨٩، والنشر: ٢/٢٤١.

٥ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٠.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٢٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٦٥.

٨ - فيكون التقدير: «أخذتُ الميثاق على النبيين للكتاب والحكمة»، وذلك أن يوفوا بما أخذ عليهم فيهما من المواثيق، ومنها أن يؤمنوا بمحمد ﷺ. وذكر نحو هذا صاحب الدر المصون: ٣/٢٦٩.

٩ - هذا الأولى، وكان في جميع النسخ: «لهم».

أي: من أجله^(١)، لأن العلماء^(٢) هم الذين يؤخذ عليهم ذلك من أجل ما لديهم من العلم^(٣).

وأما علة من قرأ بفتح اللام ففيها وجهان أعني اللام، وفي «ما» أيضاً وجهان، أحدهما: أن تكون اللام للقسم، وما: اسماً موصولاً بمعنى الذي، ويكون موضعها رفعاً بالابتداء^(٤). والوجه الآخر: أن تكون اللام للتأكيد، وما: شرطية في موضع نصب بآيتيكم، وجاءكم: عطف على آيتيكم^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿آيتناكم﴾ [آل عمران: ٨١] على الجمع: نافع.

قال الشارح: تحريره أن تقول: قرأ نافع: بنون وألف على لفظ الجمع.

الباقون: ﴿آيتيكم﴾ بياء مضمومة من غير نون ولا ألف على لفظ التوحيد^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿آيتناكم﴾ على الجمع فهي نون العظمة، أخرج الله عز وجل عن نفسه بها^(٧). ومن قرأ: ﴿آيتيكم﴾ فهي تاء المتكلم، وهو الله عز وجل المخبر عن نفسه، هو الذي أتى الكتاب والحكمة^(٨)، وكل شيء منه هو الذي يؤتیه ويُحوّله ويؤليه^(٩). وهما سواء.

١ - انظر: تفسير أبي السعود: ٥٠٧/١، والمحرر الوجيز: ١٤٣/٣.

٢ - من أنبياء ومن ورث عنهم من العلماء.

٣ - ولا يختص ذلك بالعلماء وحدهم، وذلك لأن العلماء مأمورون بتبليغ علمهم. انظر ما يدل على هذا في: تفسير الطبري: ٣٣٨/٣.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢٢٨/١.

٥ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٦٦/١.

٦ - انظر: التحرير: ورقة ٢٥/أ، والتيسير: ص ٨٩، والنشر: ٢٤١/٢.

٧ - انظر: إبراز المعاني: ٣٢/٣، والكشف: ٣٥٢/١.

٨ - انظر: إبراز المعاني: ٣٢/٣، والموضح: ٣٧٩/١.

٩ - لأنه المالك وحده، والمعطي بفضله، والمانع بعدله سبحانه وتعالى.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] بالياء [أبو عمرو وحفص]».

قال الشارح: الباقون: بالتاء^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء^(٢) فهو على الغيبة، يعني: هؤلاء الذين تقدم ذكرهم يَبْغُونَ غير [أ/٦٣] دين الله. ومن قرأ بالتاء فهو على الخطاب، وهذا الخطاب يجوز أن يكون للكفار، ويجوز أن يكون لليهود؛ لأن كلاً منهما مخاطب^(٣) مقصود بالتوبيخ^(٤)، والتقدير: أفعير دين الله تطلبون^(٥) مع أن مرجعكم إليه^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وإليه يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] بالياء: حفص^(٧)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن اللؤلؤي عن أبي عمرو بالياء كحفص^(٨).

الباقون: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء^(٩).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة؛ لأن في الآية: ﴿وله أسلم من في السموات والأرض﴾^(١٠) [آل عمران: ٨٣]. والتاء على الخطاب^(١١).

١ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٧٧، والتيسير: ص ٨٩، والنشر: ٢/٢٤١.

٢ - سقط من الأصل، وهو زيادة من (ب) و(ج).

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٧٠، وشرح الهداية: ١/٢٢٩.

٤ - فلاستفهام هنا للإنكار، انظر: تفسير أبي السعود: ١/٥٠٨، وتفسير الشوكاني: ١/٤٥٢.

٥ - انظر: المحرر الوجيز: ٣/١٤٨.

٦ - انظر نحوه في: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٢.

٧ - انظر: التيسير: ص ٨٩، والكافي: ص ٧٧، والنشر: ٢/٢٤١.

٨ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٠.

٩ - انظر: المصادر المقدمة في القراءة السابقة.

١٠ - انظر: الدر المصون: ٣/٢٩٧.

١١ - انظر: الكشف: ١/٣٥٣.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «حَجُّ البيت» [آل عمران: ٩٧] بكسر الحاء: الأخوان وحفص».

قال الشارح: الباقون: «حَجُّ البيت» بفتح الحاء^(١).

التعليل: الكسر والفتح لغتان^(٢)، فالكسر - قال أبو عمرو - هو لغة تميم، وقال الفراء: «الكسر لغة بعض قيس». والفتح لغة أهل الحجاز، ولغة بني أسد، وقال الكسائي: الكسر لغة أهل نجد، والفتح لغة أهل العالية^(٣). وقيل: الحَجُّ بالفتح: المصدر من قولهم: حَجَّ بِحَجِّ حَجًّا، وهو بالكسر: الاسم^(٤)، وأكثر ما جاء الحَجُّ في القرآن بالفتح، كقوله: ﴿الحَجُّ أشهرٌ معلوماتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿وأذن في الناس بالحج﴾^(٥) [الحج: ٢٧].

وأما^(٦) قوله: ﴿حقَّ تقاته﴾ [آل عمران: ١٠٢] قد ذكرته في باب الإمالة، وذكرت لِمَ فتحه حمزة، وأشبع القول فيه، فأغنى عن إعادته ههنا^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «وما يفعلوا من خير فلن يكفروه» [آل عمران: ١١٥] بالياء فيهما: الأخوان [و]^(٨) حفص^(٩)».

١ - انظر: التيسير: ص ٩٠، والنشر: ٢/٢٤١، والهاي: ورقة ١٨/أ.

٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٧٠.

٣ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٦٧/ب.

٤ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٢، وشرح الهداية: ١/٢٢٩.

٥ - إذ لم يختلف إلا في هذا الموضع فقط.

٦ - في (ب) و(ج): «مسألة: ﴿حقَّ تقاته﴾».

٧ - انظره في موطنه في باب الإمالة.

٨ - زيادة من (ب) و(ج).

٩ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٧٧، والتيسير: ص ٩٠، والنشر: ٢/٢٤١.

قال الشارح: قال صاحب التمهيد: «وكان أبو عمرو يخيّر بين الياء والتاء فيهما»^(١). وذكر صاحب المصباح عن حمزة الباء والتاء^(٢)، وذكر عن أبي عمرو أنه كان يختار الياء فيهما، ثم قال: «وقال ابن سعدان: عن الزبيدي قال: ربما قرأهما بالياء، والتاء أحب إليه»^(٣). وقال صاحب المبهج: «عبدالوارث والعباس عن أبي عمرو بالياء فيهما»^(٤).

الباقون: ﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾ بالتاء فيهما^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء، فهو على الغيبة، لأن قبله ذكر غيبة، فهو أشبه به، وهو قوله تعالى: ﴿من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون﴾^(٦) [آل عمران: ١١٣].

وأما من قرأ بالتاء فهو على الخطاب، لأن قبله خطاباً، وهو قوله: ﴿كنتم خير أمة﴾ [آل عمران: ١١٠]، لأنه لما انتهى القول في أهل الكتاب الغيب رجع إلى المخاطبين من هذه الأمة، فقال: ﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾^(٧). ومعنى ﴿فلن تكفروه﴾: فلن تُجحدوه^(٨) (٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿لا يضرُّكم كيدهم﴾» [آل عمران: ١٢٠] من ضارَّ يضرُّ: الحرميان وأبو عمرو. الباقون: ﴿لا يضرُّكم﴾ من ضرَّ يضرُّ.

١ - انظر في هذا: التجريد: ورقة ٢٥/أ.

٢ - فالياء من غير رواية الأزرق عنه، والتاء من روايته. انظر: المصباح: ورقة ٣١٠.

٣ - انظر: المصدر السابق.

٤ - انظر: المبهج: ص ٤٣٧.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٣٠، والموضح: ١/٣٨٠، ٣٨١.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٧١، والكشف: ١/٣٥٤.

٨ - انظر: تفسير القرطبي: ٤/١٧٧.

٩ - في (ج): «تجدوه».

قال الشارح (أيده الله)^(١): تحرير ذلك أن تقول: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ بكسر الضاد وإسكان الراء مع تخفيفها^(٢). وذكر صاحب المصباح عن حمزة ﴿يَضُرُّكُمْ﴾ مثل الحرمين وأبي عمرو^(٣).

الباقون: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ بضم الضاد والراء مع تشديدها^(٤). وذكر صاحب المصباح عن هارون [ب/٦٣] عن أبي عمرو: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ بضم الضاد وفتح الراء^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ فهو من ضار يضير، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠]. قال الأعشى:

فَانظُرْ إِلَى كَفِّ وَأَسْرَارِهَا هَلْ أَنْتَ إِنْ أَخْلَقْتَنِي ضَائِرِي^(٦)

وأصله: لا يضيركم^(٧)، فلما كان مجزوماً جواباً للشرط الذي هو قوله: ﴿وإن تصبروا﴾^(٨) وتيقوا^(٩) [آل عمران: ١٢٠] سكنت الراء للحزم، والياء قبلها ساكنة، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين^(١٠)، وكانت أحق بالحدف؛ لأن قبلها كسرة تدل عليها^(١١)، ولأنها أيضاً حرف علة^(١٢).

وأما علة من قرأ: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ فله أيضاً ثلاث تقديرات:

- ١ - سقط من (ج).
- ٢ - انظر: التيسير: ص ٩٠، والمبسوط: ص ١٤٧، والنشر: ٢/٢٤٢.
- ٣ - من رواية العجلي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣١٠، ٣١١.
- ٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ٥ - انظر: المصباح: ورقة ٣١١. ولم يذكر فتح الراء ابن الجزري في النشر.
- ٦ - انظر: ديوان الأعشى: ص ١٤٥، وانظر: شرح الهداية: ١/٢٣٠.
- ٧ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١/٢٣٠.
- ٨ - سقط من (ب) و(ج).
- ٩ - انظر: الكشف: ١/٣٥٥، والموضح: ١/٣٨١.
- ١٠ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٧١.
- ١١ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٦٧/ب.
- ١٢ - وحرف العلة يُحذف للحزم، وذلك إذا كان الفعل ناقصاً. انظر: شرح ابن عقيل: ١/٨٤، ٨٥. فشابهت الياء المتوسطة الياء المتطرفة بجامع المثلية.

أحدهن: أن يكون مجزوماً جواباً للشرط^(١)، كما كان في القراءة الأخرى، وأصله: لا يضرركم، فأدغم إحدى الراءين في الأخرى، وضمت الراء وإن كانت في موضع جزم؛ إتباعاً لضمة الضاد، وإنما حركت لالتقاء الساكنين^(٢).

والتقدير الثاني: أن ﴿لا يضرركم﴾ ليس بمجزوم، وإنما هو مرفوع، وحركته حركة إعراب، وأن «لا» بمعنى: ليس^(٣)، والفاء^(٤) مضمرة جواباً للشرط^(٥)، كما قال الشاعر:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *^(٦)

تقديره: فالله يشكرها، فحذف الفاء وهي جواب الشرط^(٧)، هذا قول الكسائي والفرّاء^(٨).

والتقدير الثالث: يكون ﴿لا يضرركم﴾ مرفوعاً أيضاً، وهو مقدم على الشرط، فيكون تقدير الآية: لا يضرركم كيدهم شيئاً إن تصبروا وتتقوا^(٩)، ومثله قول الشاعر:

* إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعِ أَخُوكَ تُصْرَعُ *^(١٠)

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] بالتشديد: ابن عامر».

- ١ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٧٢.
- ٢ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٣٠.
- ٣ - انظر: البحر المحيط: ٣/٤٣.
- ٤ - أي: حيزها.
- ٥ - انظر: الدر المصون: ٣/٣٧٥.
- ٦ - هذا صدر بيت، وعجزه * والشر بالشر عند الله مثلان*، والبيت ينسب لحسان بن ثابت رضي الله عنه، انظر: الكتاب: ٣/٦٤، ٦٥، وهو في الدر المصون: ٣/٣٧٥.
- ٧ - انظر: الدر المصون: ٣/٣٧٥.
- ٨ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٦٨/أ.
- ٩ - انظر: الدر المصون: ٣/٣٧٤.
- ١٠ - هذا عجز بيت، وصدرة: * يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ*، وهو ينسب لجرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، انظر: الكتاب: ٣/٦٧. والبيت في: الدر المصون: ٣/٣٧٤، وكنز المعاني: ورقة ١٦٨/أ.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿مُنزَلِينَ﴾ بفتح النون وتشديد الزاي^(١). وذكر صاحب المصباح^(٢) وصاحب المبهج^(٣) عن أبي عمرو مثل ابن عامر، وذكر بعض المصنفين عن الكسائي مثل ابن عامر^(٤).

الباقون: ﴿مُنزَلِينَ﴾ بسكون النون وتخفيف الزاي، ومثله في العنكبوت^(٥).
التعليل: أما علة من قرأ بالتشديد أو بالتخفيف فهما لغتان، إلا أن التشديد يؤدي معنى (التكثير^(٦))^(٧)، فمُنزَلِينَ: اسم المفعول من نَزَلَ يُنزَلُ فهو مُنَزَّلٌ، ومنزَلين أيضاً: اسم المفعول من أنزَلَ يُنزلُ فهو مُنزلٌ^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥] بكسر الواو: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم^(٩).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن حفص فتح الواو كالجماعة^(١٠).
الباقون: بفتحها^(١١).

التعليل: أما علة من قرأ بكسر الواو فله تقديران، أحدهما: أن يكون معنى ﴿مُسَوِّمِينَ﴾: مُعَلِّمِينَ، والسيماء: العلامة^(١٢)، وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال

- ١ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٧٧، والتيسير: ص ٩٠، والنشر: ٢/٢٤٣.
- ٢ - من رواية أبي معمر عن أبي عمرو: ورقة ٣١١.
- ٣ - من رواية أبي معمر عن عبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: المبهج: ص ٤٣٨.
- ٤ - لم أقف على هذه الرواية.
- ٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ٦ - لتضمنه معنى التكرير. انظر: الكشف: ١/٣٥٥، والموضح: ١/٣٨٢.
- ٧ - في (ب) و(ج): «الكثير».
- ٨ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٣، وشرح الهداية: ١/٢٣١.
- ٩ - انظر: التيسير: ص ٩٠، وغاية الاختصار: ٢/٤٥٣، والنشر: ٢/٢٤٢.
- ١٠ - من رواية الأزرق عنه، انظر: المصباح: ورقة ٣١١.
- ١١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ١٢ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٣١.

يوم بدرٍ: «سَوِّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوِّمَتْ»^(١)، وروى أن الملائكة يوم بدرٍ سَوِّمَتْ بالصوف الأبيض في نواصي الخيل وأذنانها^(٢).

والتقدير الثاني: أن يكون معنى ﴿مَسُومِينَ﴾: مرسلي الخيل إلى نحو العدو^(٣) (و) سائقها [٦٤/أ]، تقول العرب: سَوِّمْتَ الخيل، إذا أرسلتها^(٤).

وأما علة من قرأ: ﴿مَسُومِينَ﴾ بفتح الواو فله أيضاً تقديران، أحدهما: أن يكون المعنى: مُعَلِّمِينَ، فيكونوا مفعولين، ويقوِّيه أن قبله: ﴿بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَنْزِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، فمَنْزِلِينَ مفعول بهم، وكذلك مسومين، فهو أشبه بما قبله^(٥)، (ومنه قول عنزة^(٦)):

وَمُسُومٍ كَرَّةِ الْكُمَاةِ نِزَالُهُ لَا مُمَعِّنٌ هَرَبًا وَلَا مُسْتَسْلِمٌ^(٧) (٨)

[والتقدير الثاني: يكون معنى ﴿مَسُومِينَ﴾: مرسلين^(٩)، أرسلهم الله لنصرة نبيه ونصرة المؤمنين^(١٠)] (١١).

١ - أخرجه ابن جرير عن عمير بن إسحاق بلفظ: «تسوموا فإن الملائكة قد تسومت»، وقد رجح ابن جرير قراءة الكسر بناء على هذه الرواية، مما يدل على صحتها عنده. انظر: تفسير الطبري: ٥٤، ٥٣/٤.

٢ - انظر هذه الرواية في: تفسير الطبري: ٥٤/٤، ووصف الصوف بالبياض مروى عن ابن عباس، انظر: تفسير القرطبي: ١٩٦/٤.

٣ - سقط من (ب) و(ج).

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢٣١/١، والموضح: ٣٨٢/١.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢٣١/١.

٦ - هو عنزة بن شداد العبسي، أحد شعراء العرب وفرسانهم، حضر حرب داحس والغبراء وحسن بلاؤه فيها، وحُمدت مشاهدته، عاش طويلاً حتى مات سنة خمس عشرة وستمئة ميلادية. انظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ١٠٧/٢، والشعر والشعراء لابن قتيبة: ص ١٤٩.

٧ - انظر في البيت ونسبته: أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ١١٨/٢، وشرح الهداية: ٢٣١/١، ٢٣٢.

٨ - ما بين القوسين سقط من (ج).

٩ - انظر: شرح الهداية: ٢٣٢/١.

١٠ - بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا بَشَرِي﴾ أي: لتبشروا بأنكم تنصرون. انظر: تفسير الشوكاني: ٤٧٧/١.

١١ - زيادة من (ب) و(ج)، وهو في حاشية الأصل وفي بعضه طمس.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿سار عوا﴾ [آل عمران: ١٣٣] بغير واو: نافع وابن عامر، وأماله الدوري عن الكسائي».

قال الشارح: تحريره أن تقول: «﴿سار عوا﴾ بغير واو قبل السين. الباقون: بواو قبل السين^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بغير واو فإنها ثابتة في مصاحف أهل المدينة والشام، فقرآها أتباعاً منهما لرسم المصحف^(٢). وأما من جهة (العربية)^(٣) فعلة من حذفها أنه إما أن يكون استأنف الجملة ولم يعطفها على ما قبلها^(٤)، ويجوز أن يكون لما كانت الجملة الأولى^(٥) ملتبسة بالثانية حذفها إذ لا يخل حذفها (بالمعنى^(٦))^(٧).

وأما علة من أثبت الواو فإنه عطف الجملة الثانية على الأولى^(٨)، ولأن الواو أيضاً ثابتة في بقية المصاحف^(٩)، والرواية بعد هذا الاعتماد عليها لا على التعليل.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قُرْخُ﴾ [آل عمران: ١٤٠] و﴿الْقُرْخُ﴾ [آل عمران: ١٧٢] بالضم حيث وقع: الكوفيون سوى حفص^(١٠)».

١ - انظر: التلخيص: ص ١٧٩، ٢٣٥، والتيسير: ص ٤٩، ٩٠، والنشر: ٢/٣٨، ٢٤٢.

٢ - انظر: المقنع للداني: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٤٢.

٣ - في (ج): «العرب».

٤ - انظر: الكشف: ١/٣٥٦.

٥ - وهي: «﴿وأطيعوا الله والرسول﴾».

٦ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٣٢، والموضح: ١/٣٨٣.

٧ - في (ب) و(ج): «لمعنى».

٨ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٣٢، والكشف: ١/٣٥٦.

٩ - انظر: المقنع: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٤٢.

١٠ - انظر: الإقناع: ص ٣٨٨، والتيسير: ص ٩٠، والنشر: ٢/٢٤٢.

قال الشارح: قال صاحب المصباح: قرأ عاصم^(١): ﴿إِنْ يَمْسِكُمْ قَرْحٌ﴾ بفتح القاف مثل أبي عمرو، ﴿فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ﴾ بضم القاف^(٢).

الباقون: ﴿قَرْحٌ﴾ بالفتح^(٣)، وجملة ذلك ثلاثة مواضع، وكلها في آل عمران^(٤).

التعليل: أما من قرأ: ﴿قَرْحٌ﴾ أو ﴿قَرْحٌ﴾ ففي ذلك خلاف بين اللغويين، فذهب القراء إلى أن القَرْح بالفتح: الجرح، والقَرْح بالضم: ألم الجرح^(٥). وقيل القَرْح بالفتح: ما كان جراحة، والقَرْح بالضم: ما كان من القروح التي تجرح في الجسد بغير آلة، قال ذلك الكسائي والأخفش^(٦). وقيل: هما لغتان بمعنى واحد، كفقير وفقر^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وكائن﴾ [آل عمران: ١٤٦] على وزن كاعين حيث وقع: ابن كثير.

قال الشارح: تحريره أن تقول: وقرأ ابن كثير: ﴿وكائن﴾ بألف بعدها همزة مكسورة^(٨). وذكر صاحب المصباح عن حسين الجعفي وهارون ويونس عن أبي عمرو

١ - من رواية أبيان بن تغلب عنه.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣١١.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - وهي: ﴿إِنْ يَمْسِكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلَهُ﴾ آية: ١٤٠، ﴿مَنْ بَعْدَمَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ آية: ١٧٢.

٥ - انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٣٤/١.

٦ - لم أطلع على نسبه للكسائي والأخفش، وقد ذكره المهدي في شرح الهداية: ٢٣٢/١.

٧ - هذا القول هو الذي ذكره الأخفش في معاني القرآن له: ٤٢١/١، وينسب له وللكسائي، انظر: تفسير القرطبي: ٢١٧/٤، وكنز المعاني: ورقة ١٦٨/ب، والمحرم الوجيز: ٢٤٢/٣.

٨ - انظر: التيسير: ص ٩٠، والنشر: ٢٤٢/٢، والهادي: ورقة ١٨.

مثل ابن كثير^(١). وقال صاحب المبهج: «قرأ التمار^(٢) عن يونس عن أبي عمرو مثل ابن كثير^(٣)».

الباقون: ﴿وكأين﴾ بهمزة مفتوحة مكان الألف وبعد الهمزة ياء مشددة^(٤)، وكل (القرء)^(٥) وقفوا على ﴿وكأين﴾ بالنون، إلا أبا عمرو فإنه وقف على الياء^(٦)؛ لأن النون عنده تنوين، أعني: النون تنوين ثبت في المصحف، فهو يحذفه كما يحذف التنوين إذا وقف^(٧).

التعليل: [٦٤/ب] الأصل في كأى: أي، دخلت عليها الكاف التي للتشبيه فصار: كأى، ثم نون فصار: كأين^(٨)، وأنكر^(٩) ابن غلبون هذا القول، وقال: وقرأ الباقر ﴿وكأين﴾ بهمزة مفتوحة وبعدها (ياء)^(١٠) مشددة مكسورة وبعد الياء نون ساكنة من غير ألف، ولا خلاف بينهم أنه بالنون في الوقف، كما كان في الوصل؛ لأنه بالنون مكتوب في المصحف، لأن هذه الكلمة يراد بها التكرير بمعنى: كم، لا خلاف في هذا بين النحويين. ثم ذكر عن جماعة من القرء أنهم يقفون عليه بالنون، ثم قال عن ابن مجاهد: إنه يقول: إنها أي دخلت عليها الكاف، [وهذا]^(١١) غلط لا يجوز، لأنه لا معنى له، ولا

١ - انظر: المصباح: ورقة ٣١١.

٢ - هو محمد بن هارون بن نافع التمار، قرأ على رويس، وقرأ عليه أبو بكر بن الأنباري وأبو بكر النقاش وأبو الفرج الشنبوذي، توفي بعد سنة عشر وثلاث مائة. انظر: الغاية: ٢٧١/٢، والمعرفة: ٢٦٦/١.

٣ - إنما ذكر رواية التمار عن رويس من طريق الشنبوذي، انظر: المبهج: ص ٤٣٩، ولم يذكر رواية يونس عن أبي عمرو أصلاً في أسانيد كتابه.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - سقط من (ج).

٦ - انظر: التيسير: ص ٦٠، ٦١، والنشر: ١٤٣/٢، والهادي: ورقة ١٨.

٧ - انظر: المبهج: ص ٤٤٠.

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢٣٢/١. وانظر في أن الكاف للتشبيه: معاني القراءات: ص ١١٠.

٩ - في (ب) و(ج): «وقد أنكروا».

١٠ - سقط من (ج).

١١ - كان في جميع النسخ: «فغلط»، وصحح كما ترى.

ذكره أحد من العرب في نثره ولا في شعره، ولا ذكره أحد من أئمة النحويين، كالخليل وسيبويه وغيرهما، وقد أشبع القول فيه، فاختصرناه^(١).

وعلة ابن كثير أنه عنده مقلوب من كآين، فقدمت الياء المشددة في موضع الهمزة، وأخرت الهمزة موضعها^(٢)، ثم خَفَّفَ بحذف الياء المدغمة فيها^(٣)، وأعطيت كل واحدة منهما حركة الأخرى^(٤)، ثم قلبوا الياء ألفاً، فصار: كائن، كما ترى^(٥)، وقد جاء مثل هذه القراءة في الشعر، قال الشاعر:

وَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا^(٦)

وأما علة من قرأ: ﴿وَكَايِنٌ﴾ فالأصل عنده: أي، كما قلنا، ثم دخلت عليه كاف التشبيه فصار: كأي^(٧). وثبتت النون وصلماً ووقفاً؛ لأنها ثابتة في المصحف^(٨).

١ - انظر: التذكرة: ٣٦٠/٢-٣٦٢. وقول الشارح: «وقد أشبع القول فيه» يُلمح للتأييد، والذي أراد ابن غلبون إنكاره هو: أن يكون الأصل أي ودخلت الكاف للتشبيه، وقد بنى عليه أنه لا يجوز الوقف بالياء، وقال: «إنما روي عن أبي عمرو والكسائي أنهما كانا يقفان على الياء، معناه: أنهما يقرآن بالياء المشددة، فيقفان على المدغمة منهما لأنها ساكنة. أو أن الرواة غلطوا»، انظر: التذكرة: ٣٦١/٢، ٣٦٢. والحق أن العرب استخدمت هذه الكلمة مقصوداً بها التكثير، بمعنى: كم، وليست الكاف فيها للتشبيه، إذ لو كانت للتشبيه للزم من ذلك أن يكون لـ«أي» معنى، ومعلوم أن «أي» ليس لها أيُّ إفادة تستقل بها عن الكاف، فعلم من ذلك أن هذه الكلمة غير متجزئة، وعليه فليست الكاف للتشبيه. إلا أنه لا يجوز إنكار الرواية على هذا الأساس، أعني رواية الوقف على الياء، بل يؤخذ منها أن ذلك وجه ثابت صحيح، ويشهد لصحة الرواية وعدم غلط الرواة فيها أنها رُويت عن شيخين مختلفين، وهما مع ذلك من أئمة اللغة وأعيانها الذين يستشهد بكلامهم.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٣٣/١.

٣ - وهي الياء الساكنة.

٤ - فانفتحت الياء وانكسرت الهمزة.

٥ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٦٨/ب، و١٦٩/أ.

٦ - البيت ينسب لجرير، انظر فيه وفي نسبته: تفسير القرطبي: ٢٢٨/٤، والدر المصون: ٤٢٢/٣، والمحرم الوجيز: ٢٥١/٣.

٧ - انظر: الكشف: ٣٥٨/١.

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢٣٣/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**مَنْ نَبِيٌّ قَاتِلٌ مَعَهُ**» [آل عمران: ١٤٦] ابن عامر والكوفيون^(١)».

قال الشارح: قال صاحب المصباح^(٢) وصاحب المبهج^(٣): قرأ ابن عامر: **مَنْ نَبِيٌّ قَاتِلٌ** مثل ابن كثير وأبي عمرو. وتحريره أن تقول: **قاتلٌ** بفتح القاف والتاء وألف بينهما. الباقون: **قَاتِلٌ** بضم القاف وكسر التاء من غير ألف^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: **قاتلٌ** فله تقديران، وهو على التقديرين من القتال. فالتقدير الأول: أن يكون في **قاتلٌ** ضمير يعود على **نبيٌّ**، فيكون **رَبِّيُّونَ** مرفوعاً بالابتداء ومعه الخبر. والتقدير الثاني: أن لا يكون في **قاتلٌ** ضمير يعود على **نبيٌّ**، ويكون قاتل: فعل ماضٍ، وربيون: فاعلون به، وأثنى الله [عليهم]^(٥) كما أثنى على المقتولين، فقال تعالى: **وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا**^(٦) [آل عمران: ١٩٥].

وأما علة من قرأ: **قَاتِلٌ** فله أيضاً تقديران، أحدهما: أن يكون في **قاتلٌ** ضمير، وقتل: فعل لم يُسَمَّ فاعله، واسمه: مستتر فيه، فعلى هذا تكون الأنبياء قد قُتِلُوا في المعركة، والرَّبِّيُّونَ مرتفعون أيضاً بالابتداء. والتقدير الثاني: أن يكون قُتِلَ فعل أيضاً لم يُسَمَّ فاعله، والرَّبِّيُّونَ مفعول لما لم يُسَمَّ فاعله، ولا يكون على هذا التقدير في قُتِلَ ضمير، وتقدير الكلام: فما وهن من بقي من الرَّبِّيِّينَ^(٧)، أي: ما ضعفوا^(٨).

١ - انظر: الإيضاح: ورقة ٢٧/أ، والتيسير: ص ٩٠، والنشر: ٢/٢٤٢.

٢ - من طريق الكارزبني عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر: ورقة ٣١١.

٣ - من رواية الوليد بن مسلم عنه. انظر: المبهج: ص ٤٤٠.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «عليه».

٦ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٣٤، والكشف: ١/٣٥٩.

٧ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٣٣، ٢٣٤، والكشف: ١/٣٥٩، ٣٦٠.

٨ - انظر: تفسير القرطبي: ٤/٢٣٠.

والرَّبِّيُّون: الجماعات، واحدهم رَبِّيُّ^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «الرُّعْبُ» [آل عمران: ١٥١] و«رُعْبُ» [٦٥/أ] [الكهف: ١٨] بضم العين: ابن عامر والكسائي.

قال الشارح: الباقون: بإسكان العين^(٢).

التعليل: الرُّعْبُ والرُّعْبُ لغتان^(٣)، واختلفوا في أي اللغتين الأصل، فذهب بعضهم إلى أن التحريك هو الأصل، والإسكان تخفيف. وذهب بعضهم إلى أن الإسكان هو الأصل، والضم للاتباع، ضموا العين إتباعاً لضممة الراء^(٤).

ومعنى: «سنلقى في قلوب الذين كفروا الرُّعْبُ» [آل عمران: ١٥١] أي: الخوف حتى لا يرجعوا إليكم^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «تَغْشَى» [آل عمران: ١٥٤] بالتاء والإمالة: الأخوان.

قال الشارح (أيده الله)^(٦): الباقون: بالياء^(٧) والتفخيم، وقد ذكرت الإمالة وبين بين في بابها^(٨).

٢ - انظر: النكت والعيون: ١/٣٤٧.

٢ - انظر: التيسير: ص ٩١، والكفاية الكبرى: ص ٢٩١، والنشر: ٢/٢١٦.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٧٦.

٤ - انظر: الدر المصون: ٣/٤٣٤، ٤٣٥.

٥ - لأن عدم رجوعهم ليس عن ضعف، وإنما للرعب والخوف الذي قذف في قلوبهم. انظر: تفسير أبي السعود: ١/٥٧٦، ٥٧٧، وتفسير النسفي: ١/١٨٧.

٦ - سقط من (ج).

٧ - انظر: التيسير: ص ٩١، والغاية: ص ١٢٩، والنشر: ٢/٢٤٢.

٨ - انظر: باب الإمالة.

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو على التأنيث، لإسناد الفعل إلى الأمانة، وهي مؤنثة، التقدير: أمانة تغشى طائفة منكم. ومن قرأ بالياء فهو على التذكير؛ لأنه أسند الفعل إلى النعاس، والنعاس مذكر، والتقدير: [يغشى] ^(١) النعاس طائفة منكم ^(٢)، وأمنة: مفعولة بأنزل، ونعاساً: (بدل) ^(٣) منها ^(٤). والأمنة هي النعاس: ولذلك أبدل منها ^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾** [آل عمران: ١٥٤] بالرفع: أبو عمرو».

قال الشارح: يعني برفع اللام.

الباقون: بنصبها ^(٦)، وذكر بعض المصنفين عن أبي عمرو خلافاً ^(٧)، وذكر أيضاً عن الكسائي أنه قرأ كأبي عمرو ^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بالرفع فإن «إن» - كما علمت - تنصب الاسم، وترفع الخبر ^(٩)، فالأمر: اسمها، وكله: مبتدأ، والله: الخبر، والجملة في موضع خبر إن ^(١٠).

١ - هذا الصواب، وقد كان في جميع النسخ: «يعني».

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٤، ١١٥، وشرح الهداية: ٢٣٤/١، ٢٣٥.

والكشف: ٣٦٠/١، والموضح: ٣٨٧/١.

٣ - في (ب) و(ج): «بدلاً».

٤ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٧٧/١.

٥ - بدل اشمال، لأن كل من الأمانة والنعاس يشتمل على الآخر. انظر: الدر المصون: ٤٤٤/٣.

٦ - انظر: التيسير: ص ٩١، والمنتهى: ص ٣٠٦، والنشر: ٢٤٢/٢.

٧ - يفهم من ظاهر كلام الخراعي في المنتهى: ص ٣٠٦.

٨ - لم أقف على هذه الرواية.

٩ - انظر: أوضح المسالك: ٢٧٣/١.

١٠ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٧٧/١.

[وأما علة من قرأ بالنصب فإن كلاً تؤكد للأمر، والجار والمجرور في موضع خبر إنَّ] ^(١). قال الأخفش: ﴿كله﴾ منصوب على البدل من الأمر ^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بما يعملون [بصير] ^(٣)﴾ [آل عمران: ١٥٦] بالياء: ابن كثير والأخوان، بعده: ﴿ولئن قُتِلْتُمْ ^(٤)﴾ [آل عمران: ١٥٧].

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن الكسائي الياء والتاء ^(٥)، وذكر أيضاً عن جماعة ^(٦) من أصحاب أبي عمرو (الياء) ^(٧) كابن كثير والأخوين ^(٨).

الباقون: بالتاء ^(٩).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، لأن قبله ذكر غيبة وهو قوله: ﴿كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم﴾ [آل عمران: ١٥٦] فهو أشبه بما قبله.

ومن قرأ بالتاء فهو على الخطاب، لأن قبله لفظ خطاب، وهو قوله: ﴿لا تكونوا كالذين كفروا﴾ ^(١٠).

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - أو على الصفة. انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٢٥/١.

٣ - زيادة من (ب) و(ج).

٤ - انظر: التيسير: ص ٩١، والكافي: ص ٧٨، والنشر: ٢٤٢/٢.

٥ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٢.

٦ - وهم عبد الوارث وعباس وهارون وأبو زيد ويونس ومحبوب والجهضمي وخارجة، كلهم عن أبي عمرو.

٧ - سقط من (ج).

٨ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٢.

٩ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢٣٦/١، والموضح: ٣٨٨/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿مِتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤] و﴿مُتُّم﴾ [آل عمران: ١٥٧، ١٥٨] و﴿مِتْنَا﴾ [الصفات: ١٦] بكسر الميم حيث وقع: نافع والأخوان وحفص، إلا أن حفصاً خالف أصله في الموضوعين ههنا، و﴿مُتُّم﴾ (و) ضمَّ الميم فيهما، وهما: قوله: ﴿أَوْ مُتُّم﴾ [آل عمران: ١٥٧]، ﴿وَلئن مُتُّم﴾ [آل عمران: ١٥٨].»

وجميع ما اجتمع عليه نافع والأخوان وحفص سبعة مواضع، أول ذلك في هذه السورة وهو قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [آل عمران: ٢٧]، وثانيهما^(٣) هذا الموضع. (قال الشارح)^(٤): أما علة من قرأ [بكسر] الميم من ﴿مِتَّ﴾ ونظائره فالكسر لغة أهل الحجاز^(٥)، واختلف النحويون في المستقبل من هذا الفعل على هذه اللغة، فزعم سيويه [٦٥/ب] أن المستقبل من يَمُوتُ على (وزن) يَفْعُلُ، مثل: فَضَلَ يَفْضُلُ، وتابع سيويه جماعة من البصريين على هذا القول، وهذا الوزن قليل جداً على هذا القول^(٦). وزعم الكوفيون أن المستقبل منه يَمَاتُ، مثل خفت تَخَافُ^(٧).

وأما علة من قرأ بضم الميم فإنه جاء به على الأصل^(٨)، لأن ما كان من الأفعال على فَعِلَ فمستقبله: يَفْعُلُ^(٩)، قال الشاعر:

١ - سقط من (ب) و(ج).

٢ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٧٨، والتيسير: ص ٩١، والنشر: ٢/٢٤٢، ٢٤٣.

٣ - في (ب) و(ج): «وثانيها».

٤ - في (ب) و(ج) بدل هذه العبارة: «التعليل».

٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «بضم».

٦ - انظر: البحر المحيط: ٣/٩٦.

٧ - سقط من (ج).

٨ - انظر: الدر المصون: ٣/٤٥٩، وكنز المعاني: ورقة ١٧٠/أ.

٩ - انظر: الكشف: ١/٣٦٢.

١٠ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٥.

١١ - إنما السبب في كونه على الأصل، أن فَعَلَ هنا من ذوات الواو، وكل ما كان كذلك فقياسه إذا أسند إلى ياء المتكلم وأحواته أن تُضم فاؤه، نحو: قال: قُلْتُ، وطال: طُلْتُ. انظر: الدر المصون: ٣/٤٥٨، وشرح الهداية: ١/٢٣٥. وانظر في كون مات أصله: مَوَاتَ على فَعِلَ ومضارعه يَفْعُلُ: الحجة لابن زنجلة: ص ١٧٩.

إِنَّمَا مُتُّ غَيْرَ أَنِّي حَيٌّ يَوْمَ بَانَتْ بُوْدُهَا الْخِنْسَاءُ^(١)

وإنما شُدِّدَتِ التَّاءُ مِنْ مُتُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا تَاءَانٌ، الْأَوَّلَى: لَامُ الْفِعْلِ، وَالثَّانِيَةَ: لِلْمَخَاطِبِينَ^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ خَالَفَ حَفْصٌ أَصْلَهُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ؟

فالجواب: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، وَاتَّبَعَ فِي ذَلِكَ الرَّوَايَةَ الَّتِي رَوَاهَا عَنْ مَشَائِخِهِ. وَقِيلَ: إِنَّمَا ضُمَّ هَهُنَا دُونَ سَائِرِ الْقُرْآنِ؛ لِضَرْبٍ مِنَ الْمَعَادِلَةِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ ﴿قُتِلْتُمْ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٥٧] مَضْمُومٌ، فَضُمَّ ﴿أَوْ مُتُّمُ﴾ لِتَشَاكُلِ الْفِظِ وَيُتَّبَعُ الضَّمُّ الضَّمَّ^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٥٧] بِالْيَاءِ: حَفْصٌ^(٤)».

قال الشارح: ذَكَرَ بَعْضُ الْمَصْنُفِينَ عَنِ اللَّؤْلُؤِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو بِالْيَاءِ مِثْلَ حَفْصِ^(٥)، وَذَكَرَ أَيْضاً صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ كَذَلِكَ عَنْهُ^(٦).

الباقون: بِالتَّاءِ^(٧).

التعليل: أَمَا عِلَّةُ مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ فَهُوَ عَلَى الْغَيْبَةِ، التَّقْدِيرُ: خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُ الْجَامِعُونَ^(٨).

١ - لم أقف على هذا البيت ولا على قائله. والشاهد فيه: «مُتُّ» حيث ضُمَّت الميم، فكان ذلك شاهداً على قراءة الضم.

٢ - فأدغمت التاء في التاء. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٧٨.

٣ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٧٠/أ.

٤ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٢/أ، والتيسير: ص ٩١، والنشر: ٢/٢٤٣.

٥ - لم أطلع على هذه الرواية إلا في المصباح.

٦ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٢.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - انظر نحوه في: الكشف: ١/٣٦٢.

وأما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب، لأن قبله خطاباً، وهو قوله تعالى: ﴿وَلئن قتلتهم في سبيل الله﴾ [آل عمران: ١٥٧] فهو أشبه بما قبله^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أن يَغْلَ﴾ [آل عمران: ١٦١] بفتح الياء وضم الغين: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم.

قال الشارح: الباقون: بضم الياء وفتح الغين^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ بفتح الياء وضم الغين فإنه نفى عن النبي ﷺ الغُلُولَ، جاء في التفسير أنه كان في غنائم بدرٍ قطيفة حمراء، فالتُمِسَتْ فلم تُوجَدْ في الغنائم؛ فقال المنافقون: غلّها محمدٌ. فأكذبهم الله بقوله: ﴿وما كان لِنبي أن يَغْلَ﴾^(٣) أي: يخون^(٤). وقيل إن سبب نزولها هو أن النبي ﷺ بعث طلائع، فغزوا المشركين، فغنموا منهم، فأراد النبي (عليه السلام)^(٥) أن يقسم لمن حضر، ولا يقسم لمن غاب، فنزلت الآية، فقسم لمن حضر ولمن غاب^(٦)، ومعنى ﴿يَغْلَ﴾ - على هذا التقدير - يمنع، ومنه الغلول في الزكاة، وهو منعها^(٧).

وأما علة من قرأ: ﴿يَغْلَ﴾ فله تقديران، أحدهما: أن يكون المعنى: ما كان لنبي أن يُخَانَ، أي: ما كان لنبي أن تخونه أمته في الغنيمة، جاء في التفسير أن قوماً غلّوا: بعض

١ - انظر: شرح الهداية: ١/٢٣٦، والموضح: ١/٣٨٩.

٢ - انظر: التيسير: ص ٩١، والروضة: ورقة ٢١٨، والنشر: ٢/٢٤٣.

٣ - انظر في التوجيه المذكور: شرح الهداية: ١/٢٣٦. والأثر المذكور أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٣/٨٠٣، وابن جرير في تفسيره: ٤/١٠٢، والواحدي في أسباب النزول: ص ١٥٩،

٤ - انظر: زاد المسير: ١/٤٩١.

٥ - في (ج): ﴿ﷺ﴾.

٦ - انظر في التوجيه: شرح الهداية: ١/٢٣٦، ٢/٢٣٧. والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٣/٨٠٣، والطبري في تفسيره: ٤/١٠٢، ١٠٣، والواحدي في أسباب النزول: ص ١٦٠.

٧ - انظر في أن من معاني الغل المنع: مجمع بحار الأنوار: ٤/٦٠-٦٢.

الغنائم، فلما نزلت الآية ردُّوا ما أخذوه^(١). والتقدير الثاني: أن يكون معنى ﴿أَنْ يُغْلَبَ﴾ أي: يوجد غالباً، كما تقول: أكرمت زيداً، (أي: وجدته)^(٢) كريماً، وحمدته إذا وجدته [أ/٦٦٦] محموداً^(٣)، ويدل على صحة ذلك قول النبي ﷺ لما أَلْحُوا عليه: «والله لو كان لي ملء الأرض ذهباً لقسمته عليكم، ثم لا تجدوني جباناً ولا بخيلاً»^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨] ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٩] بالتشديد فيهما: هشام، وتابعه ابن ذكوان على الثاني منهما. قال الشارح: فيكون على هذا هشام يقرأ وحده: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾^(٥)، وقد ذكر جماعة عنه أنه شدَّده من طريق الداجوني فقط، وهذا يشعر بالخلاف عنه^(٦)، ويكون ابن عامر بكماله يقرأ ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ بتشديد التاء. الباقون: بالتخفيف فيهما^(٧). وذكر صاحب التيسير أن هشاماً قرأ: ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بالياء^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بالتشديد فإنه يدل على التكثير؛ لأن المقتولين كثيرٌ. والتخفيف يؤدِّي عن معنى التقليل والتكثير^(٩).

-
- ١ - أخرج نحوه الطبري في تفسيره: ١٠٣/٤. وانظر نحوه في: زاد المسير: ٤٩٠/١. وانظر في الأثر والتقدير: شرح الهداية: ٢٣٧/١.
 - ٢ - سقط من (ج).
 - ٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٨١، والكشف: ٣٦٤/١.
 - ٤ - وكان ذلك حين أقبل ﷺ من حنين، وقد أخرج نحوه هذا البخاري، انظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٢٨٩/٦.
 - ٥ - انظر: التحريد: ورقة ٢٥/ب، والتيسير: ص ٩١، والنشر: ٢٤٣/٢.
 - ٦ - انظر: الكفاية الكبرى: ص ٢٩٢، والنشر: ٢٤٣/٢.
 - ٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
 - ٨ - انظر: التيسير: ص ٩١.
 - ٩ - انظر: شرح الهداية: ٢٣٧/١، والكشف: ٣٦٤/١.

وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية، نزلت في شهداء قتلى أحد^(١).
مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ﴾ [آل عمران: ١٧١] بالكسر: الكسائي.
قال الشارح: تحريره أن تقول: بكسر الهمزة^(٢). وذكر صاحب المصباح عن المفضل
عن عاصم^(٣) مثل الكسائي. وذكر بعض المصنفين عن الكسائي فيه فتح الهمزة^(٤).
الباقون: بفتح الهمزة^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بكسر الهمزة فإنه استأنفه وقطعه مما قبله^(٦)، وروي عن
الكسائي أنه قال: إنما اخترت الكسر؛ لأنني رأيت في مصحف عبدا لله: والله لا يضيع،
فهو على الاستئناف^(٧).

وأما علة من فتح الهمزة فإنه عطفها على ما قبلها، وهي في موضع خفض، وإن
كانت مفتوحة، لأنها معطوفة على قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ﴾ [آل
إمران: ١٧١] وبأن الله لا يضيع أجر المؤمنين^(٨)، وفي هذا القول نظر، لأنه يقال: كيف
يصح الاستبشار بأن الله لا يضيع أجر المؤمنين ونحن نقطع بهذا^(٩).

١ - انظر: أسباب النزول للواحدي: ص ١٦١، ١٦٢، والبحر المحيط: ١١٢/٣.

٢ - انظر: التيسير: ص ٩١، والموجز: ص ٢٩٠، والنشر: ٢٤٤/٢.

٣ - من طريق ابن ملاعب: انظر: المصباح: ورقة ٣١٢.

٤ - لم أطلع على هذه الرواية.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - انظر: معاني القراءات: ص ١١٣، والموضح: ٣٩١/١.

٧ - انظر ما يشهد لهذا في: تفسير القرطبي: ٢٧٦/٤، والحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٦.

٨ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٨١، ومعاني القرآن للفراء: ٢٤٧/١.

٩ - ويُجاب عن هذا بأنه لا يلزم من القطع به عدم الاستبشار به، والدليل على ذلك أننا نقطع ونجزم أن
نعمة الله وفضله في الآخرة إنما هي للمؤمنين، ومع ذلك فقد بشر الله بهما فقال تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ
بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. والحكمة من الاستبشار زيادة اطمئنان، فهو
خير على خير ونور على نور، تقتضيه سعة رحمة الله وكرمه.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَلَا يُحْزِنُكَ﴾» [آل عمران: ١٧٦] بضم الياء وكسر الزاي: نافع، وكذلك ما تصرف منه، إلا قوله: «﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفِرْعُ الْأَكْبَرُ﴾» [الأنبياء: ١٠٣]، فإنه فتح الياء وضم الزاي^(١)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن خارجة عن أبي عمرو أنه قرأ بضم الياء وكسر الزاي كنافع^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ بضم الياء وكسر الزاي وقرأ بفتح الياء وضم الزاي كنافع وغيره فإنه يقال: حزني الأمر يَحْزُنُنِي، وأحزني يُحْزِنُنِي^(٣)، لغتان صحيحتان^(٤)، وفرق بينهما بعضهم، فروي عن الخليل أنه قال (رحمه الله)^(٥): معنى حَزَنْتَهُ: جعلت فيه حُزناً كما تقول: ذَهَنْتَهُ، إذا جعلت فيه دُهناً، فإذا قلت: أَحْزَنْتَهُ فمعناه: جعلته حزينا^(٦)، فحذف الجمع بين اللغتين^(٧).

فإن قلت: لم خالف نافع أصله في الأنبياء في قوله: «﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفِرْعُ الْأَكْبَرُ﴾» فوافق الجماعة فيه، مع أنه قرأ أبو جعفر وابن محيصن فيه كقراءة نافع [٦٦/ب] في غيره^(٨)؟

فالجواب: أنه لما خالف جميع ما جاء من هذا اللفظ في المعنى خالف نافع أيضاً بين لفظيهما؛ لأن جميع ما جاء في القرآن من هذا اللفظ معناه الحزن في الدنيا، والذي في الأنبياء يعنى به: حزن الآخرة. واختلف المفسرون في قوله: «﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفِرْعُ الْأَكْبَرُ﴾»

١ - انظر: التبصرة: ص ٤٦٨، والتيسير: ص ٩٢، والنشر: ٢/٢٤٤.

٢ - وكذلك عن هارون عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣١٢.

٣ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٦، والموضح: ١/٣٩١، ٣٩٢.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٨١، ومعاني القراءات: ص ١١٣.

٥ - في (ج): «(رحمة الله عليه)».

٦ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٧١/أ.

٧ - أي: حذف الجمع بينهما تحت معنى واحد، بمعنى: ألغاه، وهو تعبير غريب.

٨ - انظر: الإتحاف: ورقة ٤٩٥، وانظر في قراءة أبي جعفر: النشر: ٢/٢٤٤.

فقال بعضهم: الفزع الأكبر: هو ذبح الموت بين الجنة والنار. وقيل: الفزع الأكبر إغلاق باب النار على أهلها، نعوذ بالله [تعالى] (١) من سكنها. وقيل: بل الفزع الأكبر: هو البعث (٢)، فلما اختلف معناهما خالف بين لفظيهما تنبيهاً على هذا المعنى (٣)، والرواية تؤكد ذلك وتصححه، وهي الإمام المتنبع، وإليها المرجع (٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا**» [آل عمران: ١٧٨] **﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾** [آل عمران: ١٨٨] بالتاء فيهما: حمزة. قال الشارح: الباقون: بالياء (٦).

التعليل: أما علة حمزة في قراءته بالتاء هذا الموضع - وقد ضعفها النحويون، وقالوا: إنما تجوز هذه القراءة لو كسرت أن من **﴿أَمْثًا﴾**، وقرأ **﴿خَيْرًا﴾** بالنصب، وهو لا يقرأ شيئاً من ذلك (٧) - [فقد] (٨) عللوا قراءته، وقالوا: إن «تحسبن» تطلب مفعولين، فأحدهما:

- ١ - زيادة من (ج).
- ٢ - الذي يبدأ بالنفخة الأخيرة، قال تعالى: **﴿وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾**. انظر: المعاني الثلاثة في: الكشاف: ٥٨٥/٢.
- ٣ - هذا الكلام فيه بُعْدٌ، لأن الحزن معناه واحد، فلا يختلف باختلاف الوقت، فإن قيل: إن الحزن في الآخرة ليس كالحزن الذي في الدنيا، فما في الآخرة أشد وأعظم، قيل: هذا معلوم لا من لفظ: أحزن، وإنما من أن الآخرة أمرها عظيم، فما تعلق بها فهو عظيم، فلا وجه لجعل العلة في التفريق الفرق بين الزمنين؛ لأن «أحزن» ليس فيها معنى زيادة الحزن وشدته على «حزن». وأقرب ما يقال في ذلك: هو الجمع بين اللغتين. انظر: شرح الهداية: ٢٣٨/١.
- ٤ - ليس في الرواية تأييد للمذهب الذي ذهب إليه في تعليل تفريق نافع بين الحرف الذي في الأنبياء وباقي الأحرف، والله تعالى أعلم.
- ٥ - الصواب: «يبيخلون»، ونيأتي.
- ٦ - انظر: الإرشاد: ص ٢٧٢، والتيسير: ص ٩٢، والنشر: ٢٤٤/٢.
- ٧ - هذا على رأي البصريين. انظر: شرح الهداية: ٢٣٨/١.
- ٨ - هذا الأولى، وكان في جميع النسخ: «وقد».

الذين كفروا، والفاعل مضمَر، التقدير: لا تحسبن يا محمد، وكفروا: صلة (الذي، والذي)^(١) بصلته: مفعول أول لتحسبن، وإنما وما بعدها: بدل من الذين، وقد سدت مسدً مفعول تحسبن^(٢)، وتقدير البدل أي: ولا تحسبن حال الذين كفروا الإملاء، و[خير]^(٣) خير مبتدأ محذوف، والتقدير: هو خير لهم، فالجمله في موضع المفعول الثاني لتحسبن^(٤).

وقال الكسائي والفراء: إنما تجوز هذه القراءة على التكرير والتأكيد، والتقدير: ولا تحسبن الذين كفروا، ولا تحسبن أنما نملي لهم، ومثله قوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة﴾ [الزخرف: ٦٦]، التقدير: هل ينظرون إلا أن تأتيهم^(٥). وفي ما وجهان، أحدهما: أن تكون مصدرية كما قلنا، تقديره: أن [إملاءنا]^(٦)، والوجه الثاني: أن تكون ما بمعنى الذي، التقدير: أن الذي نمليه لهم، وكان حق هذه أن تكتب منفصلة، إلا أنها جاءت في رسم المصحف متصلة^(٧).

وأما علة من قرأ بالياء فيحسبن: فعل مستقبل، ولا: ناهية^(٨)، والنون فيه للتأكيد، وهي النون الشديدة^(٩)، والذين كفروا بصلته: فاعلون، وأن سدت مسدً مفعولي حسب^(١٠).

١ - في (ج): «الذين، والذين»

٢ - الثاني. انظر: كثر المعاني: ورقة ١٧١. وانظر وجه البدل في: البحر المحيط: ١٢٢/٣، وقال أبو حيان: «والمصدر لا يكون الذات، فخرُج ذلك على حذف مضاف من الأول أي: ولا تحسبن شأن الذين كفروا، أو من الثاني أي: ولا تحسبن الذين كفروا أصحاب أن الإملاء خير لأنفسهم؛ حتى يصح كون الثاني هو الأول». وما ذكره أبو حيان هو أوضح ما يقال في الآية، وهو الذي يفهم لأول وهلة، ومن ردَّ هذه القراءة فإنه لم يحاول فهمها، وإلا فهي واضحة بأدنى تأمل.

٣ - زيادة من (ب) و(ج).

٤ - انظر: الدر المصون: ٤٩٩/٣.

٥ - انظر: البحر المحيط: ١٢٣/٣.

٦ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الإملاء».

٧ - انظر: الدر المصون: ٤٩٦/٣، ٤٩٧.

٨ - فلا: ناهية جازمت الفعل المضارع، فهو في محل جزم مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وهذه الإعراب يجري على القراءة بالتاء.

٩ - وهي نون تلحق الفعل المضارع، فيسبى معها. انظر: الأصول لابن السراج: ١٩٩/٢.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢٣٩/١.

وأما قوله: ﴿ولا تحسبن (الذين)^(١) ييخلون﴾ [آل عمران: ١٨٠] بالثاء على قراءة حمزة، فالمخاطب هو الفاعل، والذين: هو المفعول الأول لتحسب، وييخلون: صلته، وهو فاعله، وخيراً: مفعول ثاني لحسب^(٢)، والتقدير: (و)^(٣) لا تحسبن يا محمد بئجل الذين ييخلون خيراً لهم^(٤).
وأما علة من قرأ بالياء فالذين كفروا^(٥): فاعلون بحسب، وكفروا: صلته، وأحد مفعولي حسب محذوف لدلالة [٦٧/أ] الكلام عليه^(٦)، وهو (فاصلة)^(٧) أيضاً^(٨)، وخيراً: مفعول ثاني، وتقدير الكلام: ولا يحسبن الذين ييخلون البخل خيراً لهم^(٩).
والبخل: هو أن يمنع الإنسان الحق الواجب عليه^(١٠).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿حتى يُمَيِّزَ الخيث﴾ [آل عمران: ١٧٩] بالتشديد: الأخوان، (و)^(١١) مثله في الأنفال.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿حتى يُمَيِّزَ﴾ بضم الياء الأولى وفتح الميم وتشديد الياء الثانية وكسرها.

الباقون: ﴿حتى يَمَيِّزَ﴾ بفتح الياء الأولى وكسر الميم وتخفيف الياء الثانية وإسكانها^(١٢).

- ١ - سقط من (ج).
- ٢ - انظر: الكشف: ٣٦٧/١.
- ٣ - سقط من (ب) و(ج).
- ٤ - انظر: الإملاء: ١٦٠/١.
- ٥ - الصواب: ييخلون.
- ٦ - وهو المفعول الأول كما يظهر من الكلام بعده.
- ٧ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «فاعله».
- ٨ - قوله في الموضوعين: «وهو فاصلة» هذا على رأي البصريين. وعند الكوفيين هي عماد. انظر: تفسير القرطبي: ٢٩١/٤.
- ٩ - انظر: إعراب القرآن لِقوام السنة: ص ٨٤، وشرح الهداية: ٢٣٩/١.
- ١٠ - انظر نحو هذا التعريف في: المفردات للراغب: ص ٣٨.
- ١١ - سقط من (ج).
- ١٢ - انظر: التيسير: ص ٩٢، والسبعة: ص ٢٢٠، والنشر: ٢٤٤/٢.

التعليل: قالوا: إن يُمَيِّز وَيَمِيز سواء، وفرَّق بعض العلماء بينهما بفرق حسن، فقال: إذا كان يُمَيِّز مثقلاً فهو تَمِييز كثير من كثير، وإذا كان يَمِيز فمعناه: يعزل واحداً من واحد، ويحكى هذا القول عن أبي عمرو بن العلاء^(١)، وإنما معنى الآية وتقديرها: ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه من اختلاط المؤمنين بالكافرين حتى يميز الخبيث من الطيب، أي: ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم (عليه)^(٢) من اختلاط المؤمنين (بالكافرين)^(٣) حتى يميز بينهم بالمحنة والتكليف، فتعرفون المؤمنين من المنافقين^(٤). وقيل: ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه من الإيمان فقط، حتى يفرض عليهم فرائض^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] بالياء: ابن كثير وأبو عمرو، بعده: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾^(٦) [آل عمران: ١٨٠].

قال الشارح: وقد ذكر صاحب المصباح عن العبسي عن حمزة بالياء مثل ابن كثير وأبي عمرو^(٧).

الباقون: بالتاء^(٨).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٨٢، ١٨٣، وشرح الهداية: ١/٢٤٢.

٢ - سقط من (ب) و(ج).

٣ - في (ب): «بالمنافقين». ووقع في (ج) بعد «الكافرين» تكرار لبعض الكلام السابق، وإضافة: «المنافقين» بدل «الكافرين».

٤ - انظر: تفسير ابن كثير: ١/٤٣٢، وتفسير القرطبي: ٤/٢٨٩، والنكت والعيون: ١/٣٥٤.

٥ - وينسب هذا القول لابن كيسان. انظر: البحر المحيط: ٣/١٢٥.

٦ - انظر: التيسير: ص ٩٢، والمستنير: ص ٥٠٨، ٥٠٩.

٧ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٢.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة لأن قبله لفظ غيبة وهو قوله: ﴿سَيَطُوقُونَ ما يَخْلُوا بِهِ﴾ [آل عمران: ١٨٠] فهو أشبه [به] ^(١). ومن قرأ بالتاء فهو على الخطاب، وقد تقدم قبله لفظ الخطاب، هو قوله: ﴿وما كان الله لِيُطَلِّعَكُم على الغيب﴾ ^(٢) [آل عمران: ١٧٩].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿سَيُكْتَبُ﴾ [آل عمران: ١٨١] على ما لم يُسَمَّ فاعله، و﴿قَتَلَهُمْ﴾ بالرفع، و﴿يَقُولُ ذُوقُوا﴾ بالياء: حمزة.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿سَيُكْتَبُ﴾ بضم الياء، و﴿قَتَلَهُمْ﴾ برفع اللام، و﴿يَقُولُ﴾ بالياء.

الباقون: ﴿سَنُكْتَبُ﴾ بالنون مفتوحة، و﴿قَتَلَهُمْ﴾ بنصب اللام، و﴿نَقُولُ﴾ أيضاً بالنون ^(٣).

التعليل: أما علة قراءة حمزة، فسيُكْتَبُ: فعل (ما) ^(٤) لم يُسَمَّ فاعله، وما: في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله ^(٥)، وفي ما وجهان، أحدهما: أن تكون ما بمعنى: الذي، والتقدير: سيُكْتَبُ الذي قالوه. الثاني: أن تكون ما مصدرية، التقدير: سيُكْتَبُ قولهم ^(٦)، وقتلهم: معطوف عليه ^(٧)، وفي قراءة حمزة قوة؛ لأن فيها ﴿سَيُكْتَبُ ما قالوا﴾ يعني في الدنيا، و﴿يَقُولُ ذُوقُوا﴾ يعني في الآخرة، فلما تغير المعنى (غاير) ^(٨) بين اللفظين، فبنى الفعل الأول لما لم يُسَمَّ فاعله، وبنى الثاني للمفعول ^(٩).

١ - زيادة على جميع النسخ.

٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٨٤، وشرح الهداية: ٢٤٢/١.

٣ - انظر: التيسير: ص ٩٢، والمبسوط: ص ١٥٠، والنشر: ٢٤٥/٢.

٤ - في (ب) و(ج): «فعل لم يسم فاعله».

٥ - انظر: الكشف: ٣٦٩/١.

٦ - انظر: الدر المصون: ٥١٤/٣.

٧ - انظر: الإملاء: ١٦٠/١.

٨ - في (ب) و(ج): «غير».

٩ - بل بناء للفاعل، ووجه القوة أنه لما كان أمر الكتابة غير معلوم فاعله معانية ناسب بناؤه للمفعول، ولما

كان القول في الآخرة مباشراً معانية ناسب بناء الفعل فيه للفاعل، والله تعالى أعلم.

وأما علة الباقيين فإن سنكتبُ: فعل مستقبل^(١)، والنون فيه للعظمة^(٢)، والفاعل: نحن المقدر^(٣) [٦٧/ب]، وما: مفعول^(٤) بنكتب، وقتلهم: معطوف عليه، ونقول: معطوف على سنكتب^(٥)، وما على الوجهين المذكورين سواء^(٦).

ومعنى ﴿سنكتب﴾ أي: سنحصى ما قالوا^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بالبينات وبالزبر وبالكتاب﴾ [آل عمران: ١٨٤] يثبت الباء فيهما: هشام، وتابعه ابن ذكوان على إثباتها في الزبر فقط.

قال الشارح: أما ﴿بالبينات﴾ فلا خلاف بين القراء في إثبات الباء فيه، وأما ﴿الزبر﴾ فإن ابن عامر بكمالها قرأه بزيادة باء^(٨). وأما ﴿بالكتاب﴾ فإن الحلواني روى

١ - والأول: ﴿سَيُكْتَبُ﴾ مستقبل كذلك.

٢ - انظر: البحر المحيط: ١٣١/٣.

٣ - أي: المستتر، وقد استتر هنا وجوباً.

٤ - في (ب) و(ج): «مفعوله».

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢٤٣/١.

٦ - أي: على الوجهين المذكورين على التسوية، أي: تماماً. انظر: الدر المصون: ٥١٤/٣. أو «ما» على الوجهين المذكورين سابقاً سواء في المعنى، لأن (الذي قالوه) هو نفس المصدر (مقاتلهم أو قولهم).

٧ - قيل بهذا القول، وعليه تكون الكتابة هنا مجازاً. انظر: البحر المحيط: ١٣٠/٣. والحق أن الكتابة للأعمال على ظاهرها لقول الله تعالى: ﴿هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون﴾، والاستنساخ يتضمن معنى الكتابة. انظر: المفردات للراغب: ص ٤٩٠ بتصرف. ويدل على هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً﴾، وقوله تعالى على لسان المحرمين: ﴿مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها﴾ فالكتابة إذاً على ظاهرها.

٨ - انظر: التيسير: ص ٩٢، والكافي: ص ٧٩، والنشر: ٢/٢٤٥.

عن هشام [إثبات الباء فيه، وعن هشام] ^(١) فيه خلاف ^(٢)، قال صاحب التيسير: شك الحلواني في إثبات الباء، فكتب إلى هشام، فأجابته أن الباء ثابتة في الحرفين ^(٣).

التعليل: أما علة من أثبت الباء في الحرفين فإنها في مصاحف أهل الشام ثابتة في الحرفين، كذا قال الداني أبو عمرو في المقنع ^(٤)، وزعم مكِّي بن أبي طالب أن الباء ثابتة في ﴿الزبر﴾ في الرسم، وغير ثابتة في قوله: ﴿والكتاب﴾ ^(٥)، وهي في بقية المصاحف غير ثابتة في الحرفين ^(٦).

وأما علة إثبات الباء فالمراد به التأكيد، كما تقول: مررت بزيد وبعمر، ولو قلت مررت بزيد وعمر وكان حسناً ^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لِيُبَيِّنَنَّهٗ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] بالياء فيهما: ابن كثير والأبوان.

قال الشارح: الباؤون بالتاء فيهما ^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب، ويقوي الخطاب قوله تعالى: ﴿لما آتيناكم﴾ ^(٩).

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - فروى الحلواني عنه إثبات الباء، وروى عنه الداجوني حذفها. انظر: النشر: ٢/٢٤٥، ٢٤٦.

٣ - انظر: التيسير: ص ٩٢.

٤ - انظر: المقنع للداني: ص ١٠٦.

٥ - ظاهر كلام مكِّي يفهم منه أنهما في مصاحف أهل الشام بالياء فيهما، انظر: الكشف: ١/٣٧٠، وإنما الذي قال ما ذكر الشارح هو هارون بن موسى الأحفش، انظر: المقنع: ص ١٠٦.

٦ - انظر: المقنع: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٤٦.

٧ - انظر: شرح الهداية: ١/٣٤٣.

٨ - انظر: التيسير: ص ٩٣، والغاية: ص ١٣١، والنشر: ٢/٢٤٦.

٩ - ومن قرأ بالياء فهو على الغيبة. انظر: الكشف: ١/٣٧١.

واختلفوا في هذا الضمير من قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ على أي شيء يعود. فقال بعض العلماء: يعود على النبي عليه السلام، قاله سعيد بن جبير، والمعنى: لَتُبَيِّنُنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١). وقال قتادة^(٢): الهاء تعود على العلم، أخذ الله على العلماء، فقال: فمن علم شيئاً فليعلمه، وإياكم وكتمان العلم^(٣). وقال بعضهم: هي تعود على الكتاب من قوله: ﴿مِثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] أي: يُبَيِّنُنَّ كِتَابَهُمْ^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُتُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالتاء: الكوفيون». وقال أيضاً: «﴿فَلَا يَحْسَبُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالياء وضم الباء: ابن كثير وأبو عمرو. الباقون: بالتاء^(٥)».

قال الشارح:

التعليل: أما علة من قرأ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ بالتاء، وقرأ ﴿فَلَا تَحْسَبُنَّهُمْ﴾ أيضاً بالتاء فهو على الخطاب، والمخاطب هو النبي (عليه السلام)^(٦)، وهو الفاعل^(٧)، والذين يفرحون بصلته مفعول أول لتحسب، وحذف الثاني لدلالة ما بعده عليه وهو: ﴿بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٨) [آل عمران: ١٨٨]، ويكون (فلا)^(٩) تحسبهم: بدلاً من

١ - انظر: النكت والعيون: ١/٣٥٥.

٢ - هو قتادة بن دعامة السدوسي، البصري، أبو الخطاب الضري، المفسر والمحدث الكبير، توفي بواسط في الطاعون سنة ثمان عشرة ومائة. انظر: الجرح والتعديل: ٧/١٣٣، والسير: ٥/٢٦٩.

٣ - انظر: تفسير الطبري: ٤/١٣٥.

٤ - انظر: تفسير القرطبي: ٤/٣٠٥.

٥ - وفتح الباء. انظر: التيسير: ص ٩٢، ٩٣، والنشر: ٢/٢٤٦، والهادي: ورقة ١٨/ب.

٦ - في (ج): «صلى الله عليه وسلم».

٧ - انظر: الكشف: ١/٣٧١.

٨ - انظر: الإملاء: ١/١٦٢، والدر المصون: ٣/٥٢٥، ٥٢٨.

٩ - في (ب) و(ج): «ولا».

لا تحسبن الذين كفروا لإتِّفاق الفاعلين والخطابين^(١)، والفاء: زائدة^(٢) لا تمنع من البدل^(٣)، وهذه قراءة الكوفيين، لأنهم جمعوا بين الخطابين.

فأما من قرأهما بالياء وهما ابن كثير وأبو عمرو فإنهما جعلوا الفعل غير متعد^(٤)، والذين يفرحون: (فاعل)^(٥) تحسب، وجعل فلا تحسبنهم: بدلاً [أ/٦٨] من تحسبن، والفاء أيضاً زائدة كما قلنا، فلا تمنع البدل، و(مفعولاً)^(٦) حسب^(٧) أحدهما: محذوف وهو أنفسهم، والمفعول الثاني: بمفازة من العذاب، وجاز أن يتعدى فعل الفاعل إلى ضمير نفسه؛ لأنه جائز في ظننت وأخواتها خاصة، تقول: حسبتني قائماً، وظننتني ذاهباً، ولو قلت في غير هذه الأفعال: ضربتني وقتلتني لم يحجز^(٨).

وأما من قرأ الأول بالياء والثاني بالتاء و[هما]^(٩) نافع وابن عامر، فلا يكون الثاني بدلاً من الأول، لاختلاف فاعليهما، إلا أن مفعولي حسب الأول حذفاً لدلالة مفعولي الثاني عليهما^(١٠).

ولم يقرأ أحد الأول بالتاء والثاني بالياء، فاعرفه^(١١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥] الأخوان. الباقون:

بعكسهما، وشدد التاء الابنان».

١ - انظر: الكشف: ٣٧٢/١.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٤٠/١.

٣ - لأن زيادتها تقتضي عدم العطف والجواب، وذلك سوغ البدل.

٤ - لأن مفعولي محذوفان اكتفاء بمفعولي: تحسبنهم. انظر: الإملاء: ١٦١/١.

٥ - في (ب) و(ج): «فاعلون».

٦ - في (ب) و(ج): «مفعول».

٧ - وهي الثانية.

٨ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ٢٤٠/١، ٢٤١.

٩ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج) وكان في الأصل: «هو».

١٠ - انظر: البحر المحيط: ١٣٨/٣.

١١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: قرأ الأخوان ﴿وَقَاتِلُوا﴾، يبدآن بالمفعول قبل الفاعل.

الباقون: يبدأون بالفاعل قبل المفعول^(١).

أما علة تقديم الأخوان المفعول على الفاعل فعلى أحد تقديرين، أحدهما: أن يكون قَتَلَ بعضهم وبقي بعضهم [فقاتل]^(٢)، فعَبَّرَ بالبعض عن الكل. والتقدير الثاني: أن يكون المعنى قاتلوا وقتلوا، والواو لا تقتضي الترتيب، فيكون كقوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ واسْجُدِي [واركعي]^(٣)﴾ [آل عمران: ٤٣].

وأما علة قراءة الجماعة فهو الوجه، لأن القتل إنما يكون بعد القتال^(٤)، وهو على قراءة الأخوين أمدح، لأنهم إذا كثر فيهم القتل وشاهدوا ذلك ثم قاتلوا - مع مشاهدتهم ذلك - كان أمدح لهم^(٥). والتشديد في ﴿قَاتِلُوا﴾ يدل على التكثير، والتخفيف يؤدي عن معناه^(٦).

قال صاحب الكتاب: «فيها ست ياءات إضافة: ﴿ووجهي لله﴾ [آل عمران: ٢٠] فتحها نافع وابن عامر وحفص.

﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ﴾ [آل عمران: ٣٥] و﴿اجعل لي آية﴾ [آل عمران: ٤١]: فتحهما نافع وأبو عمرو.

﴿وإني أعيذها﴾ [آل عمران: ٣٦]، و﴿من أنصاري إلى الله﴾ [آل عمران: ٥٢] فتحهما نافع وحده.

١ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٨٠، والتيسير: ص ٩٣، والنشر: ٢/٢٤٣، ٢٤٦.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - زيادة من (ب) و(ج).

٤ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ١/٢٤٣. وقوله: «الوجه» أي: الوجه المعهود.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٨٧، والكشف: ١/٣٧٣.

٦ - انظر: الموضح: ١/٣٩٨.

﴿أَنْتَى أَخْلَقُ﴾ [آل عمران: ٤٩] فتحها الحرميان وأبو عمرو^(١) .

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن بعض أصحاب نافع [عن نافع]^(٢) أنه أسكن الياء^(٣) الباقون: يأسكانها^(٤) .

قال صاحب الكتاب: «وفيها محذوفتان: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ [آل عمران: ٢٠]: نافع وأبو عمرو يياء في الوصل فقط.

﴿وَوَخَّافُونَ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٠]: أبو عمرو يياء في الوصل.

الباقون: بغير ياء في الحالين^(٥) .

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح أن قبلاً من طريق ابن شنبوذ أثبت الياء فيها^(٦) في الحالين.

قوله: ﴿وَوَخَّافُونَ﴾ ذكر صاحب المصباح عن ابن شنبوذ عن قبيل أنه أثبتا في الحالين^(٧)، وذكر عن ورش من [غير]^(٨) طريق [المصريين]^(٩) وعن قالون أنهما أثبتا الياء في الوصل كأبي عمرو^(١٠) .

١ - انظر: الإقناع: ص ٣٩٠، والتيسير: ص ٩٣، والنشر: ٢/٢٤٧.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - ذكر صاحب المصباح عن أبي خليل وكردم الإسكان في ﴿وَجِئِىَ لِلّٰهِ﴾ فقط. انظر: المصباح: ورقة ٣١٣.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: التذكرة: ٢/٣٧٠، والتيسير: ص ٩٣، والنشر: ٢/٢٤٧.

٦ - أي قوله: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ .

٧ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٤.

٨ - زيادة من (ب) و(ج).

٩ - هذا الصواب وكان في جميع النسخ: «البصريين» .

١٠ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٤.

قال صاحب الكتاب [رحمة الله تعالى رحمة واسعة] ^(١):

«سورة النساء»

قال الشارح: هي مدنية، وعدد آياتها مائة وسبعون آية وست آيات كوفي، وخمس مدني وبصري، اختلافها آية ^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب [ب/٦٨]: «﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ [النساء: ١] بالتخفيف: الكوفيون ^(٣)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو التخفيف [كالكوفيين] ^(٤) ^(٥)، ثم قال أيضاً: «وروى محبوب عن أبي عمرو التشديد والتخفيف ^(٦)».

الباقون: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ بتشديد السين ^(٧). وروى صاحب المصباح عن أبي بكر التشديد كأصحاب التشديد ^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بالتخفيف أو بالتشديد فالأصل عندهم: تتساءلون، فمن حَفَّفَ حذف إحدى التاءين ^(٩) لدلالة الأولى عليها، ومن شدد أدغم التاء الثانية في السين،

١ - زيادة من (ج).

٢ - على أن الخلاف بين المدني والبصري وبين الكوفي، أما على أن الخلاف فيه الشامي فإنه يكون الخلاف آيتان، لأنها عند الشامي سبع، والخلاف في ﴿أَنْ تَضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ عده الشامي والكوفي، والثاني: ﴿فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا

أليماً﴾ الأخير، عده الشامي. انظر: التلخيص لأبي معشر: ص ٢٤٢، وشرح المخللاتي: ص ١٨١.

٣ - انظر: التلخيص: ص ٢٤٢، والتيسير: ص ٩٣، والنشر: ٢/٢٤٧.

٤ - يفهم من ظاهر كلامه. انظر: المصباح: ورقة ٣١٦.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - انظر: المصدر السابق.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - من رواية البرجمي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣١٦.

٩ - وهي الثانية، كما يدل عليه قوله: «لدلالة الأولى عليها»، وهذا مذهب سيويه كما تقدم، ومذهب

الكوفيين أنها الأولى. انظر: شرح الهداية: ٢/٢٤٤، والكشف: ١/٢٥٠، ٢٥١، ٣٧٥.

وحسن الإدغام تقارب مخرج التاء من مخرج السن؛ لأنهما من حروف طرف اللسان، ولاشتراكهما أيضاً في الهمس، وزاد الإدغام تحسیناً أن التاء أضعف من السين؛ لأن السين فيها زيادة وهو الصفير الذي فيها^(١).

ومعنى ﴿تساءلون به﴾ أي: تطلبون حقوقكم^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿والأرحام﴾ [النساء: ١] بالخفض^(٣): حمزة^(٤)».

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج^(٥) وصاحب المصباح^(٦) عن عبد الوارث عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿والأرحام﴾ بالخفض كحمزة.

الباقون: ﴿والأرحام﴾ بالنصب^(٧).

التعليل: أما علة حمزة في خفضه الأرحام فإنه عطف الظاهر على المضمرة المخفوض، بغير إعادة الخافض، وهذه المسألة يجيزها الكوفيون ويمتنع منها البصريون^(٨)، وأنشد الكوفيون حجة لهم:

فاليومَ قد بتَّ تهجوناً وتشتمناً فاذهبَ فما بكِ والأيامِ من عجبٍ^(٩)

١ - فإذا أدغمت التاء فيها قويت، انظر: الكشف: ٣٧٥/١، والموضح: ٤٠١/١.

٢ - انظر: معاني القراءات: ص ١١٨.

٣ - سقط من (ج).

٤ - انظر: الإيضاح: ورقة ٢٨/أ، والتيسير: ص ٩٣، والنشر: ٢٤٧/٢.

٥ - ص: ٤٤١.

٦ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٦.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٨، ١١٩.

٩ - لم أقف على قائله، وهو في: تفسير القرطبي: ٤/٥، والحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١١٩، والدر

المصون: ٣٩٦/٢، والمحرر الوجيز: ٩/٤.

وقال آخر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وما بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوْطٌ وَفَانْفٌ^(١)
(وَأَنشَدُوا أَيْضاً لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ:
أَشَدُّ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا^(٢))^(٣)

والذي احتج به البصريون على منع هذه القراءة أنك لو قلت: مررت بزيد وك، من غير إعادة الجازم لم يجز، لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، فما جاز في أحدهما جاز في الآخر، وما لم يجز فيه لم يجز في الآخر^(٤). وقد اعتذر عن هذه القراءة بعذر حسن، وهو أن الواو ليس فيه للعطف، وإنما هي للقسم والخفض بها^(٥)، لأن العرب تعظم الأرحام وتقسم بها، ويكون جواب القسم: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا﴾^(٦) [النساء: ١].
وأما علة من قرأ: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصب، فهو معطوف على اسم الله عز وجل، والتقدير: اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها^(٧)، وقيل التقدير: وعليكم الأرحام فصلوها^(٨).

- ١ - البيت ينسب لمسكين الدارمي، وهو في ديوانه: ص ٥٣، وتفسير القرطبي: ٥/٤، والدر المصون: ٢/٣٩٥، ومعاني القرآن للفراء: ١/٢٥٣، والموضح: ١/٤٠٢.
- ٢ - انظر في البيت ونسبته: إبراز المعاني: ٣/٦٠، والبحر المحيط: ٢/١٤٨، وتفسير القرطبي: ٥/٦، والدر المصون: ٢/٣٩٤. وفي الروايات بعض الاختلاف إلا أن الشاهد متكرر في جميعها.
- ٣ - ما بين القوسين سقط من (ج).
- ٤ - انظر: البحر المحيط: ٣/١٥٨، وشرح الهداية: ٢/٢٤٤.
- ٥ - أي: بحرف الباء المقسم به.
- ٦ - انظر في هذا الوجه: تفسير القرطبي: ٥/٥، والدر المصون: ٣/٥٥٥. ولا حاجة لهذا الاعتذار لصحة ورود ذلك في لغة العرب في الشعر كما تقدم. فإن قيل: هو ضرورة وضيق، قيل: قد ورد في نثرها أيضاً، من ذلك قوله: ما فيها غيره وفسره، بدون إعادة الجار، انظر: البحر المحيط: ٢/١٤٧، ومنه قولهم: أسألك بالله والرحم، بدون إعادة الجار، انظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٥٢، فدل كل هذا على أنها لغة مستعملة عن العرب، علم بها من علم، وجهلها من جهل.
- ٧ - انظر: الإملاء: ١/١٦٥، وشرح الهداية: ١/٢٤٤.
- ٨ - بمعنى أنه نُصِبَ على الإغراء مع حذف العامل، وقد قدره المصنف هنا بعلكيم، والأولى فيه أن يكون: الزموا، ويكون المعنى: الزموا صلة الأرحام. انظر في النصب على الإغراء وجواز حذف العامل: الجمل في النحو: ص ٥٤، ٥٥، وأوضح المسالك: ٣/٣١٣.

وقد قرئ: (والأرحام) بالرفع على الاستئناف^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قِيَمًا﴾ [أ/٦٩] [النساء: ٥] بغير ألف: نافع وابن عامر».

قال الشارح (أيده الله)^(٢): الباقون: ﴿قِيَامًا﴾ بالألف^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿قِيَمًا﴾ بغير ألف، فهو عند البصريين جمع قِيَمَة، كدِيَمَة وديَم، وقال الأخفش والكسائي والفرّاء: القِيم والقِيَام واحد^(٤).

وأما علة من قرأ: ﴿قِيَامًا﴾ فله تقديران، أحدهما: أن يكون قِيَامًا مصدرًا من قام يقوم قِيَامًا، وأصله: قوامًا، فلما أعل في الفعل أعلّ في المصدر أيضاً. التقدير الثاني: أن يكون قِيَامًا [اسمًا]^(٥) من أقام^(٦).

ويتوجه سؤال على من قال: إن قِيَمًا جمع قِيَمَة، فهلاً جاء ولا تؤتوا السفهاء أموالكم اللاتي أو اللاتي؟

فالجواب: أن هذا السؤال لا يلزم؛ لأن هذا الجمع جمع لما لا يعقل^(٧)، فجرى على لفظ الواحد، كما قال تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٠١]، ولم يقل: اللاتي ولا اللاتي لَمَّا كان لِمَا لا يعقل، ولو كان لمن يعقل لم يجز حتى تقول: اللاتي أو اللاتي، كما قال تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللّٰتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللّٰتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللّٰتِي﴾

١ - وهي قراءة عبد الله بن يزيد. انظر: الدر المصون: ٥٥٥/٣، والمحرم الوجيز: ٨/٤. ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

٢ - سقط من (ج).

٣ - انظر: التيسير: ص ٩٤، وغاية الاختصار: ٤٥٩/٢، والنشر: ٢٤٧/٢.

٤ - انظر: البحر المحيط: ١٧٠/٣، والدر المصون: ٥٨١/٣، ٥٨٢.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢٤٥/٢.

٧ - في (ب) و(ج): «جمع فلا يعقل».

لا يرجون نكاحاً» [النور: ٦٠]، و(اللاء)^(١) كقولهِ: ﴿واللاء ينسن من المحيض﴾^(٢) [الطلاق: ٤].

وأما تفسير هذه الآية فقد اختلف العلماء فيه، فروي عن سعيد بن جبير أنه قال: معنى ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم اللاتي جعل الله لكم قياماً﴾ [النساء: ٥] قال: السفهاء ههنا: اليتامى المحجور عليهم، أي: لا تؤتوهم أموالهم التي تحت أيديكم^(٣)، وهذا أحسن ما قيل فيه^(٤)، وإنما أضيف الأموال للأوصياء مجازاً، وتوسعاً لجَوْلان أيديهم فيها^(٥).

وقيل: السفهاء: النساء والصبيان^(٦). والكلام فيها كثير وليس هذا موضع إيراده^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿ضِعَافاً﴾ [النساء: ٩] بالإمالة: خلف».

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج إمالة ضعافاً عن حمزة بكماله^(٨)، وذكر صاحب التيسير وغيره الوجهين عن خلاد^(٩).

١ - سقط من (ج).

٢ - قال الفراء: «والعرب تقول في جمع النساء: (اللاتي)، أكثر مما يقولون: التي، ويقولون في جمع الأموال وسائر الأشياء سوى النساء: (التي) أكثر مما يقولون فيه: (اللاتي)». انظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٥٧. وانظر فيما تقدم: الدر المصون: ٣/٥٨٠.

٣ - انظر: تفسير ابن كثير: ١/٤٥٢، وتفسير الطبري: ٤/١٦٥، والنكت والعيون: ١/٣٦٣.

٤ - والأولى حمل الآية على أعم من ذلك، لأن كل من كان سفيهاً فقد نهت الآية عن إيثائه المال، فكل من تحققت فيه العلة صدر في حقه النهي المذكور، والله تعالى أعلم.

٥ - انظر: تفسير القرطبي: ٥/٢١.

٦ - انظر: زاد المسير: ٢/١٢.

٧ - انظر فيه: تفسير الطبري: ٤/١٦٤-١٦٦، وتفسير القرطبي: ٥/٢٠-٢٢، وزاد المسير: ٢/١٢-١٣.

٨ - ذكر صاحب المبهج الإمالة عن حمزة من رواية سُلَيْم: ص ٤٥٠، ففهم من ذلك أنه بكماله باعتبار أن العنوان لم يُذكر فيه عن حمزة إلا رواية خلف وخلاد اللذين يرويان عن سُلَيْم عنه، كما تقدم هنا، وهو كذلك في المبهج: ص ٦٧، ٦٩، ٧٠.

٩ - انظر في الإمالة عن خلف والخلاف عن خلاد: التذكرة: ٢/٣٧٢، والتيسير: ص ٥١، والنشر: ٢/٦٣، ٢٤٧.

التعليل: أما علة الإمالة والموجب لها، فالموجب لها كسرة الضاد^(١)، وقد ذكرنا ذلك في باب الإمالة، فأغنى عن إعادته.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَسَيُصَلُّونَ﴾ [النساء: ١٠] بضم الياء ابن عامر وأبو بكر».

قال الشارح: الباقيون: بفتحها^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ بالضم - ﴿وَسَيُصَلُّونَ﴾ بضم الياء - فسيُصلون: فعيل لم يُسَمَّ فاعله^(٣)، وحسن هذه القراءة أنهم لا يُصلون حتى يُصلوا، أي: يُصليهم غيرهم^(٤).
وأما علة من قرأ: يُصلون بفتح الياء فهي من: صَلَّى يَصَلِّي، فالفعل مسند إليهم^(٥)، ويقوي هذه القراءة إجماعهم على قوله (تعالى)^(٦): ﴿جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا﴾^(٧) [ص: ٥٦].

ومعنى يَصَلُّونَ: يقاسون حرَّها وشدَّتْها^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١١] بالرفع: نافع^(٩)».

- ١ - انظر: شرح الهداية: ٩٣/١.
- ٢ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٨١، والتيسير: ص ٩٤، والنشر: ٢٤٧/٢.
- ٣ - انظر: الكشف: ٣٧٨/١.
- ٤ - بمعنى أن هذه القراءة تحكي الحال الحقيقية لهم، وهي أنهم يُصلون، وهي مع ذلك تتضمن معنى القراءة الثانية، فكانت بهذا الاعتبار أحسن.
- ٥ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٢٠.
- ٦ - سقط من (ب) و(ج).
- ٧ - انظر: شرح الهداية: ٢٤٥/٢، والموضح: ٤٠٥/١.
- ٨ - انظر نحوه في: معاني القراءات: ص ١٢٠.
- ٩ - انظر: التيسير: ص ٩٤، والنشر: ٢٤٧/٢، ٢٤٨، والوجيز: ورقة ٢٦/ب.

قال الشارح: ذكر ابن الشهرزوري عن بعض أصحاب أبي عمرو [٦٩/ب] عن أبي عمرو أنه قرأ بالرفع مثل نافع^(١).

الباقون: ﴿وإن كانت واحدة﴾ بالنصب^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ بالرفع فكان ههنا تامّة^(٣)، وهي فعل ماض، وواحدة: رُفِعَ بفعله^(٤)، كقول الشاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرَمُهُ الشِّتَاءُ^(٥)

وأما علة من قرأ بالنصب، فكان عنده هي الناقصة^(٦) التي تطلب اسماً وخبراً، فواحدة: خبرها، واسمها مستتر فيها، (والتقدير)^(٧): وإن كانت المتروكة واحدة^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فَلَا مِثْلَهُ﴾ [النساء: ١١] بكسر الهمزة في الموضعين: الأخوان، وكذلك في القصص والزخرف.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿فَلَا مِثْلَهُ﴾ إذا كان قبل الهمزة كسرة أو ياء ساكنة، وذلك في حال الوصل خاصة، فإن ابتدئ بهذه الهمزة فلا خلاف في ضمها للجميع، وإنما الخلاف في الوصل^(٩).

١ - وهم خارجة واللؤلؤي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣١٦.

٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٣ - انظر: الكشف: ٣٧٨/١.

٤ - هذا رأي أكثر البصريين، وهو أن كان إذا كانت تامة تدل على الحدث والزمن، فتكون حينئذ فعلاً ماضياً، وما بعدها فاعل. انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ص ١٣٧ بتصرف.

٥ - تقدم.

٦ - في (ب) و(ج): «الناقصة المفتقرة».

٧ - سقط من (ج).

٨ - انظر: الكشف: ٣٧٨/١، والموضح: ٤٠٥/١.

٩ - انظر: التيسير: ص ٩٤، والنشر: ٢٤٨/٢، والهادي: ورقة ١٩/أ.

التعليل: أما علة من قرأ بكسر الهمزة فلأن قبلها إما كسرة أو ياء ساكنة، فكسر ليتناسب الكلام ويتشاكل، ويكون قد خرج من كسر إلى كسر، أو من ياء إلى كسر، قال من قرأ بهذه القراءة: فلو خرجنا من كسرة إلى ضمة لثقل الكلام. والكسر لغة هذيل وقريش وهوازن، وقد حكي كسر الهمزة على كل حال^(١)، قال قطرب: إن ناساً من بني أسد يكسرون هذه الهمزة في كل موضع، فيقولون: هذه إمّه، ورأيت إمّه^(٢).

فإن قلت: لم كسروا همزة إمّ ولم يكسروا همزة أفّ وهي مثلها؟

فالجواب: أن لفظ إمّ يكثر دورها واستعمالها، فلما كثرت كسرت، ولما قلت همزة أفّ لم تستقل^(٣)، والرواية تحقق ذلك كله.

وأما علة من قرأ بالضم فإنه جاء به على الأصل، وهي اللغة (المشهورة)^(٤) المستعملة^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿يُوصَىٰ بِهَا﴾ [النساء: ١١، ١٢] بالفتح في الموضعين: الابنان وأبو بكر، وتابعهم حفص على الثاني منهما فقط».

قال الشارح: الباقيون: بكسر الصاد فيهما^(٦)، وذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو: «﴿يُوصَىٰ﴾ بفتح الصاد في الموضعين كالابنان ومن تابعهما^(٧)، وذكر أيضاً عن أبي بكر أنه فتح الأول وكسر الثاني^(٨).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٤٥، ٢٤٦.

٢ - لم أقف على حكاية قطرب أو النسبة للقبيلة، وقد حكى هذه اللغة المهدي في: شرح الهداية: ٢/٢٤٦، بدون ذكر الحاكي أو نسبة اللغة لقبيلة معينة.

٣ - انظر: المصدر السابق.

٤ - سقط من (ج).

٥ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٧٥/أ، ومعاني القراءات: ص ١٢١.

٦ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٢/ب، والتيسير: ص ٩٤، والنشر: ٢/٢٤٨.

٧ - وهم خارجة واللؤلؤي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣١٦، ٣١٧.

٨ - من رواية الأعشى عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣١٧.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يُوصَى﴾ فيوصى: (فعل لم يسم فاعله^(١))^(٢)، والتقدير: يوصى هو^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿يُوصَى﴾ بالكسر، فيوصي: فعل مستقبل، والفاعل مضمّر، التقدير: من بعد وصية يوصي بها الميت^(٤).

فإن قلت: لم قيل: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾ [النساء: ١١، ١٢]؟ ولم قدم الوصية والدين مقدّم عليها وقد ثبت ذلك في السنة^(٥)؟

فالجواب: أن [أو]^(٦) ههنا للإباحة، كما تقول: جالس الحسن أو ابن سيرين، وقرأ نحواً أو فقهاً [أ/٧٠]، فالكلام على هذا: من بعد دين أو وصية^(٧)، وليست أو هنا بمعنى الواو^(٨).
[مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿ندخله جنات﴾ [النساء: ١٣]، ﴿ونُدخله ناراً﴾ [النساء: ١٤]، بالنون فيهما: نافع وابن عامر^(٩)...».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن عاصم بالنون مثل نافع وابن عامر^(١٠).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٤٦.

٢ - في (ج): «فعل ما لم يسم فاعله».

٣ - لأن نائب الفاعل مرفوع، فناسب أن يكون الضمير: «هو»، لأن «هو» ضمير رفع. قال ابن منالك: *وذو ارتفاع وانفصال أنا هو* انظر: شرح ابن عقيل: ١/٩٧، ٩٨.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٩٣، والكشف: ١/٣٨٠.

٥ - أورد القرطبي في تفسير جملة من الأحاديث في ذلك. انظر: تفسير القرطبي: ٥/٤٩. ولهذه الآثار قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية». انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ١/٣٤٣.

٦ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الواو».

٧ - انظر: البحر المحيط: ٣/١٨٦، والدر المصون: ٣/٦٠٢.

٨ - لأن أو إنما تكون بمعنى الواو عند أمن اللبس، واللبس هنا غير مأمون. انظر: شرح ابن عقيل: ٣/٢٣٣.

٩ - انظر: التجريد: ورقة ٢٦/أ، واليسير: ص ٩٤، والنشر: ٢/٢٤٨.

١٠ - من رواية أبان بن تغلب عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣١٧.

الباقون: ﴿يدخله﴾ بالياء فيهما^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بالنون فهي نون العظمة^(٢)، أخبر الله عز وجل (بها)^(٣)، لأنه (أهل)^(٤) لها^(٥).

وأما (علة)^(٦) من قرأ بالياء فهو أشبه بما قبله؛ لأن قبله: ﴿ومن يطع الله﴾ [النساء: ١٣]، وتقديره: ويدخله الله^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «واللذان يأتیانها﴾ [النساء: ١٦] بالتشديد: ابن كثير».

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿اللذان﴾ بتشديد النون وتمكين مدّ الألف في موضع الألف، وتمكين الياء في موضع الياء، وجملته خمسة مواضع: ههنا، وفي طه: ﴿إن هذان﴾ [طه: ٦٣]، وفي الحج: ﴿هذان خصمان﴾ [الحج: ١٩]، وفي القصص: ﴿هاتين﴾ [القصص: ٢٧]، وفي فصلت: ﴿الذين﴾ [فصلت: ٢٩].

الباقون: بتخفيف النون من غير تمكين الألف ولا مدّ الياء^(٨).

التعليل: أما علة من شدد النون فلأنّ الألف لما حذفت من «هذا» والياء من الذي لدخول ألف التثنية^(٩) خيفة التقاء الساكنين؛ [زادوا]^(١٠) نوناً عوضاً من هذا الحرف، فلما

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - انظر: الدر المصون: ٦١٦/٣.

٣ - كان في (ب) و(ج): «عنها»، فصحّح.

٤ - اشتك في (ب) و(ج).

٥ - زيادة من (ب) و(ج)، وسقط من الأصل.

٦ - سقط من (ب) و(ج).

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢٤٧/٢.

٨ - انظر: التيسير: ص ٥٤، ٥٥، والكافي: ص ٨١، والنشر: ٢٤٨/٢.

٩ - أو يائها.

١٠ - كان في جميع النسخ: «فزادوا»، وحذفت الفاء تصحيحاً.

اجتمعت مع النون أدغموا النون في النون^(١). وقيل: إنما شددت هذه النون فرقا بينها وبين نون التثنية؛ لأن نون التثنية تسقط في الإضافة، وهذه النون لا تسقط في الإضافة، نحو: غلاما زيدا، لأن المبهم^(٢) لا يضاف ولا تسقط نونه^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿كُرْهًا﴾ [النساء: ١٩] بضم الكاف: الأخوان، ومثله في التوبة.

قال الشارح: الباقون: ﴿كُرْهًا﴾ بفتح الكاف، وجملة ما اختلف فيه أربعة مواضع: ههنا، وفي التوبة وفي الأحقاف موضعان^(٤)، قُرئت هذه الأربعة بالفتح والضم، وأجمعوا على فتح الكاف في آل عمران [في]^(٥) قوله: ﴿طَوْعًا وَكُرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣]، وكذا في الرعد والسجدة، وأجمعوا أيضاً على ضم الكاف في سورة البقرة [في]^(٦) قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

التعليل: الكره والكُره بالفتح والضم لغتان، قاله البصريون والكسائي^(٨)، وذهب الفراء إلى أن الكُره بالضم: ما فعلته من نفسك كارهاً، والكُره بالفتح: ما أكرهك غيرك عليه^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ [النساء: ١٩] بفتح الياء حيث وقع: ابن كثير وأبو بكر. ﴿آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ﴾ [النور: ٣٤] بفتح الياء حيث وقع: الحرميان والأبوان.

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٤٧، والموضح: ١/٤٠٩.

٢ - أي: ما يحتاج إلى توضيح، وهو هنا الاسم الموصول واسم الإشارة.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٤٧، والكشف: ١/٣٨٢.

٤ - قرأهما بالضم: ابن ذكوان والكوفيون.

٥ - زيادة لاستقامة الكلام.

٦ - هذا الأولى، وكان في جميع النسخ: «وهو».

٧ - فلم يُختلف إلا في المواضع الأربعة فقط. انظر: التبصرة: ص ٤٧٦، والتيسير: ص ٩٥، والنشر: ٢/٢٤٨.

٨ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٧٥/ب.

٩ - انظر نحو هذا عنه في: كنز المعاني: ورقة ١٧٥/ب.

قال الشارح: وجميع ما اتفق عليه ابن كثير وأبو بكر خمسة مواضع، هذا أحدها.
فأما ﴿بفاحشة مبينة﴾ إذا كان على لفظ التوحيد، فجملته ثلاثة مواضع: ههنا،
وفي الأحزاب والطلاق^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿بفاحشة مبينة﴾ فهو اسم المفعول من قولهم: بُيِّنْتَ
الفاحشة فهي مبينة^(٢)، أي بيَّنها من يدعيها ويوضحها ويظهرها^(٣).

وأما علة من قرأ بالكسر فهو اسم الفاعل من قولك: بيَّنتِ الفاحشة فُحْشها، فهي
مبيِّنة له، والبيان ههنا هو: [الظهور^(٤)] ^(٥).

واختلفوا في الفاحشة ههنا، فقيل (هي)^(٦): الزنا، وقيل: هي النشوز^(٧).

وأما [قوله: قرأ]^(٨) [٧٠/ب] الحرميان والأبوان: ﴿آيات مبينات﴾، فجملته أيضاً
ثلاثة مواضع، موضعان في سورة النور^(٩)، والثالث في سورة الطلاق، وهو الثاني منها
وهو قوله: ﴿يتلو عليكم آيات الله مبينات﴾ [الطلاق: ١١].

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿آيات مبينات﴾ بالفتح فهي آيات الحلال والحرام التي
بيَّنها، لأن الله عز وجل بينها، أي: بيَّن ما فيها من الأحكام والشرائع^(١٠).

وأما علة من قرأ: ﴿آيات مبينات﴾ بالكسر لأنها قد بيَّنت الحق وأوضحته، وهو
اسم الفاعل من بيَّنت تُبيِّن فهي مبينة^(١١).

١ - انظر: الإقناع: ص ٣٩١، والتيسير: ص ٩٥، والنشر: ٢/٢٤٨، ٢٤٩.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٤٨.

٣ - انظر في معناه: الحجة لابن زنجلة: ص ١٩٦.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٤٨.

٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «الظاهر».

٦ - في (ب) و(ج): «هو».

٧ - انظر: تفسير القرطبي: ٥/٦٣.

٨ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «وأما علة قراءة».

٩ - ﴿آيات مبينات﴾ آية: ٣٤، ٤٦.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٤٩.

١١ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٧٦/أ.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿المحصنات﴾ [النساء: ٢٤] و﴿محصنات﴾ [النساء: ٢٥] بكسر الصاد حيث وقع: الكسائي إلا الحرف الأول من هذه السورة فإنه فتحه. قوله: ﴿والمحصنات من النساء﴾ [النساء: ٢٤] ولا خلاف في ﴿محصنين﴾ [النساء: ٢٤]».

قال الشارح: الباقون: بفتح الصاد^(١).

التعليل: الإحصان على أربعة أضرب، الإحصان: الإسلام والحرية والعفة، يقال: رجل محصن إذا كان عفيفاً، والإحصان: التزويج، يقال إذا تزوج الرجل: أحصن فهو مصحن، وأحصنت المرأة فهي محصنة. فعلة الكسائي في كسر الصاد أن النساء أحصن أنفسهن بالإسلام أو بالحرية أو بالعفة فهن محصنات بالكسر؛ لأنه اسم الفاعل من أحصنت فهي محصنة، قال الله عز وجل: ﴿ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها﴾ [التحريم: ١٢].

فإن قلت: لم كسر الكسائي ما جاء في القرآن من ذلك إلا قوله: ﴿والمحصنات من النساء﴾ في أول السورة وهو رأس الحزب؟

فالجواب: أن معناه: الإحصان الذي هو التزويج خاصة، لأن الأزواج أحصنهن، فهن محصنات لا محصنات، فالتقدير: حرمت عليكم أمهاتكم إلى آخر الآية وما بعده، والمحصنات ذوات الأزواج، ثم استثنى منهن - بقوله: ﴿إلا ما ملكت أيمنكم﴾ [النساء: ٢٤] - الإماء اللاتي ملكن بالسي، ولهن أزواج من المشركين، فوطهن حلال بالسي بعد استيرائهن وإن كن ذوات أزواج، فلهذه العلة لم يكسره الكسائي كما كسر بقية المواضع^(٢).

١ - انظر: الإرشاد: ص ٢٨١، والتيسير: ص ٩٥، والنشر: ٢/٢٤٩.

٢ - فلما كان الإحصان ههنا التزويج كان فتح الصاد فيه أولى بهذا الاعتبار، لأن الزوج هو الذي أحصنها، فهي محصنة. انظر في كل ما تقدم: شرح الهداية: ٢/٢٤٩.

وأما علة من قرأ: ﴿المحصنات﴾ بالفتح، فإنه يقال: أحصن الرجل المرأة، وأحصنها الإسلام، فهي محصنة بالفتح^(١)، وهو أولى؛ لأنه اسم المفعول^(٢). وإنما لم يُختلف في ﴿محصنين﴾ لأنه للمذكرين، وهو اسم الفاعل من أحصن يحصن فهو محصن، وهو جمع مُحَصِّن لا مُحَصَّن^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] بضم الألف وكسر الحاء: الأخوان وحفص.

قال الشارح: الباقون: بفتح همزة و[الحاء^(٤)]-^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بضم همزة وكسر الحاء، فإن أُحِلَّ: فعل لم يسم فاعله^(٦)، وفي هذه القراءة توفيق بين الكلامين، لأن قبله أيضاً فعل لم يسم فاعله وهو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فجاء بعده: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ﴾، ففيه مشاكلة ومطابقة بين [أ/٧١] الألفاظ، ويكون معناه: حُرِّمَ عَلَيْكُمْ كَذَا وَأَحِلَّ لَكُمْ كَذَا^(٧)، و«ما» في قوله: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] في موضع رفع مفعول (ما)^(٨) لم يُسم فاعله^(٩)، وهي بمعنى: الذي^(١٠).

١ - انظر: المصدر السابق.

٢ - لا معنى لقوله «أولى»، لأن كلاً من الزوجين يُحصن الآخر، هذا إذا كان الإحصان بمعنى التزويج.

٣ - وإنما لم يُختلف في ﴿محصنين﴾ لعدم الرواية، أما ما ذكر المصنف فلا معنى له، لأن الأزواج يُحصن ويُحصن، فيصدق عليه اسم الفاعل واسم المفعول.

٤ - انظر: التيسير: ص ٩٥، والمبسوط: ص ١٥٦، والنشر: ٢/٢٤٩.

٥ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الهاء».

٦ - سقط من (ج).

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٤٩، ٢٥٠، والكشف: ١/٣٨٥.

٨ - سقط من (ب) و(ج).

٩ - انظر: الدر المصون: ٣/٦٥٠.

١٠ - انظر: الإملاء: ١/١٧٥.

وأما علة من قرأ بفتح الهمزة والحاء، فأحلّ: فعل ماضٍ، والفاعل مقدرٌ، أي: أحلّ الله لكم^(١)، وما: في موضع نصب مفعولة بأحلّ^(٢). وحسن هذه القراءة أن قبلها: ﴿كتاب الله عليكم﴾ [النساء: ٢٤] فجاء بعده: وأحلّ الله لكم^(٣).

ومعنى ﴿ما وراء ذلكم﴾: ما سوى ذلكم من النساء^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فإذا أحصن﴾ [النساء: ٢٥] بفتح الألف والصاد: الأخوان وأبو بكر^(٥).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر بفتح الهمزة والصاد مثل الأخوين وأبي بكر^(٦)، وكذا ذكرها صاحب المبهج عنه^(٧).

الباقون: بضم الهمزة وكسر الصاد^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بفتح الهمزة والصاد، فلأنهن فاعلات؛ لأنه قد جاء في التفسير أن معنى ﴿أحصن﴾: أسلمن وتزوَّجن^(٩).

وأما علة من قرأ: ﴿فإذا أحصن﴾ بضم الهمزة وكسر الصاد، فإنه بناء لما لم يُسم فاعله، ومعناه: أحصنهن الأزواج أو الأولياء بالتزويج والنكاح^(١٠).

١ - انظر: الكشف: ٣٨٥/١.

٢ - انظر: الدر المصون: ٦٥٠/٣.

٣ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٢٢، والموضح: ٤١٢/١.

٤ - انظر: البحر المحیط: ٢١٥/٣. باستثناء ما ورد به التحريم في السنة، انظر: تفسير القرطبي: ٨٢/٥.

٥ - انظر: التيسير: ص ٩٥، وغاية الاختصار: ٤٦٢/٢، والنشر: ٢٤٩/٢.

٦ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٧.

٧ - انظر: المبهج: ص ٤٥٤.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٩٨، والكشف: ٣٨٥/١.

١٠ - انظر: الكشف: ٣٨٥/١.

ومعنى الآية: ﴿فإذا أحصن﴾: تزوجن، ﴿فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾ التقدير: ﴿فإن أتين بفاحشة﴾، أي: زنا، ﴿فعليهن نصف ما على المحصنات﴾ الأبقار الحرائر ﴿من العذاب﴾ أي: من الحد^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿تجارة﴾ [النساء: ٢٩] بالنصب: الكوفيون^(٢)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن يونس عن أبي عمرو بالنصب مثل الكوفيين^(٣).

الباقون: ﴿تجارة﴾ بالرفع^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بالنصب أن كان عنده الناقصة التي تطلب اسماً وخبراً^(٥)، وتجارة: خبرها، واسمها: مستتر فيها، والتقدير: إلا أن تكون الأموال تجارة، وتقديره: أموال تجارة، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه^(٦)، كما قال تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهل القرية^(٧). وقال بعضهم: تقديره: إلا أن تكون التجارة تجارة^(٨)، والتقدير الأول أحسن؛ لتقدم ذكر الأموال^(٩).

١ - انظر: تفسير القرطبي: ٩٤/٥.

٢ - انظر: التلخيص: ص ٢٤٤، والتيسير: ص ٩٥، والنشر: ٢٤٩/٢.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٧.

٤ - انظر: المصادر المقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: الموضح: ٤١٣/١.

٦ - انظر: الكشف: ٣٨٦/١.

٧ - لأن القرية لا تعقل فلا يستقيم سؤاها.

٨ - انظر: الإملاء: ١٧٧/١، والدر المصون: ٦٦٣/٣.

٩ - في قوله تعالى: ﴿لا تأكلوا أموالكم﴾ فما تقدم ذكره أولى بعود الكلام عليه مما لم يتقدم له ذكر، إلا أنه يقوي التقدير الأول أن التجارة مفهومة من قوله تعالى: ﴿لا تأكلوا أموالكم بينكم﴾ لأن التجارة نوع من أنواع أكل الأموال بين الناس.

وأما علة من قرأ بالرفع فإن كان عنده تامة، لا تطلب اسماً ولا خبراً^(١)، وهي بمعنى الحدوث والوقوع^(٢)، والأموال: مرفوعة لأنها فاعلة بكان^(٣)، التقدير: إلا أن تقع تجارة، أو تحدث تجارة^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿مَدْخِلاً﴾ [النساء: ٣١] بفتح الميم: نافع، ومثله في الحج^(٥).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبان^(٦) عن عاصم وعن الجعفي عن أبي بكر

﴿مَدْخِلاً﴾ بالفتح مثل نافع^(٧).

الباقون: مُدْخِلاً بضم الميم^(٨).

التعليل: أما علة نافع ومن تابعه، فله تقديران، أحدهما: أن يكون مَدْخِلاً: مصدرًا منصوبًا بإضمار فعل، ويكون التقدير: فتدخلون مَدْخِلاً. والتقدير الثاني: أن يكون مَدْخِلاً اسماً [ب/٧١] للمكان، والدليل على ذلك أنه وصف بكريم، كما وصف به المقام في قوله: ﴿ومقام كريم﴾ [الدخان: ٢٦]، فهو على هذا: مفعول به^(٩).

وأما علة من قرأ: ﴿مَدْخِلاً﴾ بالضم فيجوز أن يكون مصدرًا للفعل الرباعي الذي

قبله وهو ﴿يدخلكم﴾ والمفعول على هذا التقدير محذوف، التقدير: يدخلكم الجنة، [فتدخلون]^(١٠) مُدْخِلاً، ومَدْخِلاً وإدخالاً سواء^(١١).

١ - انظر: الموضح: ٤١٣/١.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٥٠/٢.

٣ - على رأي أكثر البصريين، وقد تقدم في أول السورة.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٩٩، والكشف: ٣٨٦/١.

٥ - انظر: التيسير: ص ٩٥، والنشر: ٢٤٩/٢، والهادي: ورقة ١٩/أ.

٦ - ابن يزيد العطار.

٧ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٨.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - انظر: شرح الهداية: ٢٥١/٢.

١٠ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «فيدخلكم».

١١ - انظر: الكشف: ٣٨٧/١، ومعاني القراءات: ص ١٢٦، والموضح: ٤١٤/١.

فإن قلت: لِمَ اختلفوا في ﴿مدخلًا﴾ في النساء والحج، ولم يختلفوا في سبحان في قوله: ﴿وقل رب أدخلني مدخل صدق﴾ [الإسراء: ٨٠] بل أجمعوا على ضم الميم منه؟
 فالجواب: إنما أجمعوا على ضمّه ولم يفتحوه لأن بعده ﴿مخرج صدق﴾ [الإسراء: ٨٠] مضمومًا، فضمّوه على طريق الإتياع له، ولم يفتحوه لئلا تختلف الألفاظ، فضموه لهذه العلة^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وسألوا الله﴾ [النساء: ٣٢] بغير همز: ابن كثير والكسائي، وكذلك كل أمر للمخاطب من هذا الفعل إذا كان قبله واو أو فاء^(٢).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبان^(٣) عن عاصم كابن كثير والكسائي^(٤)، وذكر صاحب التذكرة عن إسماعيل عن نافع كذلك^(٥). وتحريره أن تقول: ﴿وسألوا الله﴾ من غير همز مع فتح السين، إذا كان قبل السين واو أو فاء.

الباقون: ﴿واسألوا الله﴾ بالهمز وإسكان السين^(٦).

التعليل: أما علة ابن كثير والكسائي فإنهما ألقيا حركة الهمزة على السين وحذفا الهمزة، وبقيت حركتها المنقولة إلى السين تدلُّ عليها.

فإن قلت: لم خصًا من ذلك ما كان أمراً (للمواجهة)^(٧)؟

١ - وهذا أصل من أصول الاحتجاج تقدم نظيره عند قوله تعالى: ﴿ولئن مُتّم أو قتلتم﴾، وهو قاعدة طرد السياق على نسق واحد.

٢ - انظر: التيسير: ص ٩٥، والكفاية الكبرى: ص ٣٠١، والنشر: ٢/٢٤٩.

٣ - ابن يزيد العطار.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٨.

٥ - انظر: التذكرة: ٢/٣٧٥.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - في (ج): ﴿للمواجهة﴾.

فقل: لأنه كثير، والشيء إذا كثُر خُفِّفَ وسُهِّلَ، فإن لم يكن قبل السين واوٌ ولا فاءٌ نحو قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، فلا خلاف بين القراء في نقل حركة الهمزة إلى السين^(١).

فأما علة الباقيين فإن الواو والفاء لما اتصلتا بالكلمة أمكن معهما سكون السين، وجاز النطق بذلك، فهمزوا، وهو الأصل^(٢). فإن لم يكن هذا الفعل لمخاطب فلا خلاف بينهم أيضاً في همزه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ أَلْوَأُ مَا أَنْفَقُوا﴾^(٣) [المتحنة: ١٠].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿عَقَدْتُ أَيْمَانَكُمْ﴾ [النساء: ٣٣] بغير ألف: الكوفيون».

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿عَقَدْتُ﴾ بغير ألف بعد العين.

الباقون: بالألف. ولا خلاف في تخفيف القاف في القراءتين^(٤)، إلا ما روي عن

الأعمش، فإنه روي عنه التشديد^(٥).

التعليل: أما علة من [قرأ]^(٦) ﴿عَقَدْتُ﴾ بغير الف فإن عقد: فعل ماض^(٧)، والتاء

للتأنيث^(٨)، وأيمانكم: فاعلة. ونسب الفعل إلى الأيمان وهو في الحقيقة لأصحابهم^(٩).

والمراد بالأيمان الحلف^(١٠)، وإنما سُمِّي الحلف يمينا؛ لأن الحالف يمدّ يمينه إلى يمين صاحبه

عند الحلف كما يفعل في العقود كالبيعات ونحوها^(١١).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢٥١/٢.

٢ - انظر: الكشف: ٣٨٨/١.

٣ - إذ الأمر فيه للغائب. انظر: معاني القراءات: ص ١٢٦.

٤ - انظر: التيسير: ص ٩٦، والكافي: ص ٨٢، والنشر: ٢٤٩/٢.

٥ - من رواية المطوعي عنه. انظر: الإتحاف: ٥١٠/١. ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - مبني على الفتح.

٨ - والتأنيث هنا جائز، لأن الفاعل جمع تكسير. انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ص ١٨٢، ١٨٣.

٩ - انظر: الكشف: ٣٨٩/١.

١٠ - وقيل: هي الجارحة. انظر: الدر المصون: ٦٧٠/٣.

١١ - انظر: مختار الصحاح: ص ٧٤٥، والمفردات: ص ٥٥٣.

وأما علة من قرأ: ﴿عاقدت أيمانكم﴾ فإنه يكون من الفريقين [٧٢/أ] والقبيلين، أي: صافح كل فريق الفريق الآخر، فهو من باب المفاعلة التي تكون من اثنين^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ [النساء: ٣٧] بفتح الباء والخاء: الأخوان، ومثله في الحديد^(٢).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن عاصم^(٣) وعن عبدالوارث عن أبي عمرو ﴿بِالْبُخْلِ﴾ مثل الأخوين^(٤).

الباقون: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ بضم الباء وإسكان الخاء^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بـ [بفتح]^(٦) الباء والخاء فهو مصدر في الأصل، مصدر: بخل يبخل بخلاً، والفتح لغة بني أسد.

وأما علة من قرأ: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ فأصله: بِالْبُخْلِ، فأسكن تخفيفاً، والضم لغة أهل الحجاز، وقيل: البُخْل لغة قريش، والبُخْل لغة الأنصار، والبُخْل بفتح الباء وإسكان الخاء لغة بكر بن وائل^(٧)، ولم يجئ في السبعة إلا لغتان: البُخْل والبُخْل، وقد قرئ ببقية اللغات في خارج السبعة^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠] بالرفع: الحرميان.

١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٢٣، وشرح الهداية: ٢/٢٥٢، والكشف: ١/٣٨٨.

٢ - انظر: التيسير: ص ٩٦، والمنتهى: ص ٣١٩، والنشر: ٢/٢٤٩.

٣ - من رواية المفضل طريق جبلة.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٨.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - انظر: فيما تقدم: كنز المعاني: ورقة ١٧٧/أ.

٨ - فقري: «البُخْل» وهي قراءة الحسن وعيسى بن عمر، وقرئ: «البُخْل»، وهي قراءة قتادة وابن الزبير.

انظر: البحر المحيط: ٣/٢٤٦، والدر المصون: ٣/٦٧٨. ولم يذكر هاتين القراءتين ابن الجزري في النشر.

قال الشارح: الباقون: بالنصب^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿حسنة﴾ بالرفع فتكُّ عنده تامة بمعنى حدث ووقع^(٢)، وحسنة: فاعلة بتكُّ^(٣)، وأصل تكُّ: تكون، فدخل الجازم [فأسكنت]^(٤) النون، والواو قبلها ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فبقي تكن، ثم حذفت النون تخفيفاً^(٥).

وأما علة من قرأ: ﴿حسنة﴾ بالنصب فأصله عنده أيضاً: تكون كما قلنا، وتكون: ناقصة تطلب اسماً وخبراً، فحسنة: خبرها، واسمها: مضمراً فيها^(٦)، والتقدير: وإن تكُّ الذرة حسنة^(٧).

فإن قلت: لم أنت الضمير في ﴿تكُّ﴾ وهو المثقال، والمثقال مذكّر؟

فالجواب: أن المثقال لما أضيف إلى مؤنث وهي الذرة اكتسب منها التأنيث^(٨)، كما قرئ: (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)^(٩) [يوسف: ١٠] كما قال الشاعر:

* كَمَا نَهَلَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ *^(١٠)

وقيل: إن الصدر مُقْحَمٌ، والتقدير: كما نهلت القناة^(١١)، (ومثله قول الشاعر:

١ - انظر: التيسير: ص ٩٦، والروضة: ورقة ٢٢٣، والنشر: ٢/٢٤٩.

٢ - انظر: الكشف: ١/٣٨٩.

٣ - على رأي أكثر البصريين، وقد تقدم في أكثر من موضع.

٤ - كان في جميع النسخ: «أسكن»، وصحح كما ترى.

٥ - انظر: البحر المحيط: ٣/٢٥١، والدر المصون: ٣/٦٨١.

٦ - انظر: الكشف: ١/٢٨٩، ٢٩٠.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٥٢.

٨ - انظر: الدر المصون: ٣/٦٨٢.

٩ - وهي قراءة الحسن وقتادة ومجاهد وأبي رجاء. انظر: البحر المحيط: ٥/٢٨٤.

١٠ - هذا عجز بيت ينسب للأعشى، وأوله: * وَتَشْرُقُ لِلْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتَهُ * انظر في البيت ونسبته

فهرس: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٨٠١. وانظر في البيت: كنز المعاني: ورقة ١٧٧،

والمساعد: ٢/٣٣٨.

١١ - فيصح الاستغناء عنه مع إرادته، نحو: قطعت أصابعه، تريد: بعض أصابعه. انظر:

المساعد: ٢/٣٣٩.

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلِ^(١)

فأنتَ الصدر لما أضيف إلى القناة^(٢). وقيل: إن التأنيث للذرة^(٣)، فعلى هذا لا يرد عليه سؤال^(٤) (٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿لَوْ تَسَوَّى﴾» [النساء: ٤٢] بفتح التاء وتشديد السين: نافع وابن عامر. «﴿تَسَوَّى﴾» بفتح التاء خفيفة السين مع الإمالة: الأخوان. الباقون: «﴿تَسَوَّى﴾» بضم التاء خفيفة السين^(٦).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن عبد الوارث^(٧) عن أبي عمرو والمفضل^(٨) عن عاصم كقراءة نافع وابن عامر^(٩)، وذكر أيضاً عن محبوب عن أبي عمرو أنه قرأ كحمزة والكسائي^(١٠).

١ - البيت ينسب لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحيي الدين عبد الحميد: ٢٧٢/٣. والبيت في: والمساعد: ٥١٨/٢، ٥١٩. وقول الشارح: «ومثله» أي: في الإقحام، لأن «زيد» الثاني مقحّم بين «زيد» الأول المضاف، و«اليعملات» المضاف إليه، انظر: المساعد: ٥١٨/٢، ٥١٩.

٢ - واكتسب منها التأنيث. انظر: الدر المصون: ٦٨٢/٣.

٣ - المتقدم ذكرها، على تقدير: وإن تكن المذكورة حسنة، انظر: كتر المعاني: ورقة ١٧٧/ب.

٤ - لأنه لا إشكال حينئذ، فهو تأنيث الفعل ما فاعل مجازي التأنيث، وذلك جائز. انظر: أوضح المسالك: ١٠٠/٢-١٠٤.

٥ - ما بين القوسين سقط من (ج).

٦ - انظر: التيسير: ص ٩٦، والنشر: ٢٤٩/٢، والوجيز: ورقة ٢٧/أ.

٧ - إلا القرزاز عنه.

٨ - من طريق أبي زيد.

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٨.

١٠ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٨.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿تَسَوَّى﴾ بالتشديد أو ﴿تَسَوَّى﴾ بالتخفيف، فالأصل عنده: تتسوى، فمن شدد أدغم التاء الثانية في السين ومن خَفَّفَ [٧٢/ب] حذف التاء التي أدغمها من شدد، والأرض: فاعلة على هاتين القراءتين^(١).

وأما من قرأ: ﴿تُسَوَّى﴾ فتُسَوَّى: فعل لم يسم فاعله^(٢)، والأرض: مفعول لم يسم فاعله^(٣).

ومعنى ﴿تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ قيل معناه: ودَّوا في ذلك الوقت لو تسوى بهم الأرض كما تسوى بالموتى^(٤). وقيل معنى ﴿تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ هو من المقلوب، ومعناه: لو يسوون بالأرض في عدم البعث، وهو كقوله تعالى: ﴿ويقول الكافر ياليتني كنت تراباً﴾^(٥) [النبا: ٤٠].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أَوْ لَمَسْتُمْ﴾ [النساء: ٤٣] بغير ألف: الأخوان، ومثله في المائدة^(٦)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن ابن عامر^(٧) وعن عاصم^(٨): ﴿لمستم﴾ بغير ألف كالأخوين^(٩).

الباقون: ﴿لا مستم﴾ بالألف^(١٠).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٥٢.

٢ - انظر: الكشف: ١/٣٩٠.

٣ - فبنى الفعل له. انظر: الدر المصون: ٣/٦٨٦.

٤ - أي: يدفنون فيها. انظر: معاني القراءات: ص ١٢٨.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٥٢، ومعاني القراءات: ص ١٢٨. وانظر في المعنيين: تفسير القرطبي: ٥/١٢٩.

٦ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٢/ب، والتيسير: ص ٩٦، والنشر: ٢/٢٥٠.

٧ - من رواية الوليد بن عتبة عنه.

٨ - من رواية المفضل عنه.

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٨.

١٠ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿لمستم﴾ بغير ألف فالأحسن أن يراد به ضروب
اللمس^(١)، وقد حمّله بعض الصحابة على أنه الجماع، وكذلك بعض الفقهاء^(٢).

وأما علة من قرأ: ﴿لا مستم﴾ بالألف فهو من المفاعلة، والمفاعلة لا تكون إلا من
اثنين، وهو الجماع^(٣). وقيل: يراد به الجماع وملاقة البشرة والجس^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿إلا قليلاً منهم﴾ [النساء: ٦٦] بالنصب ابن عامر».

قال الشارح: الباقون: بالرفع^(٥).

التعليل: أما علة ابن عامر فهو^(٦) منصوب على أصل الاستثناء^(٧)، يقولون: ما قام
أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً، فزيدٌ: بدلٌ من أحدٍ على من رفع. ومن نصب فهو على أصل
الاستثناء، ويقوي قراءة ابن عامر أنها مكتوبة في مصاحف أهل الشام بالألف^(٨)، فإذا
وقفت على قراءته قلت: ﴿إلا قليلاً﴾ بالألف^(٩).

وأما من قرأ بالرفع فقليل: مرفوع على البدل من الضمير في ما فعلوه^(١٠)، فإذا وقفت
أيضاً على هذه القراءة قلت: ﴿إلا قليل﴾ بغير ألف^(١١).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢٥٣/٢.

٢ - فمن الصحابة: عليٌّ وابن عباس رضي الله عنهما، ومن فقهاء التابعين: الحسن وقادة. انظر: البحر المحيط: ٢٥٨/٣.

٣ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٢٤، والموضح: ٤١٩/١.

٤ - بمعنى أنه لضروب اللمس كله. انظر: شرح الهداية: ٢٥٣/٢. ولا فرق بينهما، إذ القول الأول مستلزم

للثاني. والجسُّ: المسُّ باليد، انظر: القاموس: ٢٠٤/٢.

٥ - انظر: التجريد: ورقة ٢٦/ب، والتيسير: ص ٩٦، والنشر: ٢٥٠/٢.

٦ - أي: ﴿قليلاً﴾.

٧ - انظر: الإملاء: ١٨٦/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٢٠٦.

٨ - انظر: الكشف: ٣٩٢/١، والنشر: ٢٥٠/٢.

٩ - انظر: التيسير: ص ٩٦.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢٥٤/٢.

١١ - انظر: التيسير: ص ٩٦.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ [بينكم]﴾^(١) [النساء: ٧٣] بالتاء: ابن كثير وحفص^(٢)». قال الشارح: ذكر صاحب المصباح: روى جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو بالتاء مثل ابن كثير وحفص^(٣). وذكر أيضاً عن البرجمي عن أبي بكر كذلك^(٤).
الباقون: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ﴾ بالياء^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو على تأنيث لفظ المودّة^(٦).

وأما علة من قرأ بالياء فهو على التذكير؛ لأن تأنيث المودّة غير حقيقي، وتذكيره جائز. وقيل: المراد بالمودة الودّ، فالتذكير على هذا التقدير للودّ، (والذي)^(٧) حسن التذكير الفصل بالظرف بين الفعل والفاعل^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤] بالإدغام: النحويان وخلاد، وكذلك في الرعد: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ﴾ [الرعد: ٥]، وفي سبحان: ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾ [الإسراء: ٦٣]، وفي طه: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾ [طه: ٩٧]، وفي الحجرات: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ﴾ [الحجرات: ١١]، إلا أن خلاداً خالف أصله في الحجرات فأظهر^(٩).

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - انظر: التلخيص: ص ٢٤٥، والتيسير: ص ٩٦، والنشر: ٢/٢٥٠.

٣ - وهم هارون وخارجة واللؤلؤي. انظر: المصباح: ورقة ٣١٩.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٩.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - انظر: الموضح: ١/٤٢١.

٧ - في (ب) و(ج): «بالذي».

٨ - انظر: الإملاء: ١/١٨٦، والكشف: ١/٣٩٢.

٩ - انظر: الإقناع: ص ١٦٢، ١٦٣، والتيسير: ص ٤٣، ٤٤، والنشر: ٢/٨-١٠.

قال الشارح: قال صاحب التيسير: وخير خلاد في قوله: ﴿ومن لم يتسب فأولئك﴾^(١). وذكر صاحب المصباح عن هشام عن ابن عامر الإدغام كرواية من أدغم^(٢).

التعليل [٧٣/أ]: أما علة من أدغم فلتقارب المخرج، لأن الباء والفاء من حروف الفم^(٣)، والفاء مخرجها من باطن الشفة السفلى، والباء تخرج من بين الشفتين^(٤)، فلما تقارب مخرجهما أدغما.

فإن قلت: إن الأزيد لا يدغم في الأنقص، والباء فيها جهر وشدة فهي أزيد من الفاء لأن الفاء مهموسة فهي أضعف من الباء.

فالجواب: أن الذي قوى الإدغام وحسنه أمران، أحدهما: أن الفاء - وإن كانت مهموسة - ففيها تفش^(٥) يقابل ما في الباء من الجهر والشدة. والأمر الثاني: أن الفاء والباء يشتركان في أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما^(٦).

وأما علة من قرأ بالإظهار فهو ما قدمناه من أن الأزيد لا يدغم في الأنقص^(٧)، وقد بينا قوة الباء^(٨) وضعف الفاء^(٩).

وأما علة قراءة خلاد فإنه جمع بين اللغتين^(١٠)، مع صحة روايته.

١ - انظر: التيسير: ص ٤٤.

٢ - من طريق الحلواني والداجوني عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣١٩.

٣ - انظر: الكشف: ١/١٥٥.

٤ - وقد تقدم في مخارج الحروف.

٥ - الصواب أنه ليس في الفاء تفش، وإنما فيها جريان نفس وجريان صوت بسبب الهمس والرخاوة التي فيها، ولا يصل لدرجة التفشي الذي لا يكون إلى في الشين.

٦ - انظر: الكشف: ١/١٥٥.

٧ - وهذه قاعدة عند بعضهم. انظر: الموضح: ١/٢٠٠، وقد تقدم الكلام عليها في باب الإدغام.

٨ - بالجهر والشدة.

٩ - بالهمس.

١٠ - وهو أصل مطرد من أصول الاحتجاج في كل ما ورد فيه عن القارئ وجهان مختلفان، وقد تقدمت نظائره في غير موضع.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَلَا يُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا﴾ [النساء: ٤٩] بالياء: ابن كثير والأخوان، بعده: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ [النساء: ٥٠].»

قال الشارح: إنما قيد صاحب هذا الكتاب هذا الموضوع بقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ احتراماً من قوله تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا﴾ [النساء: ٧٨]، لأنه لا خلاف فيه (أنه)^(١) بالياء، ولم يقرأه أحد من السبعة بالتاء^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، لأن قبله ذكر غيبة وهو قوله: ﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٧٧] فهو أشبه بما قبله.

وأما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب، ويقويّه أن بعده خطاباً وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]^(٣). والمعنى: قل لهم يا محمد: ولا تظلمون فتيلاً^(٤)، وهذا يسمى الاستعارة^(٥). والفتيل: هو الفتيلة التي تكون في شق النواة^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿بَيْتٌ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ٨١] بالإدغام: أبو عمرو وجمزة^(٧).»
قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن جماعة^(٨) من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو أنه قرأ بالإظهار^(٩).

- ١ - سقط من (ج).
- ٢ - انظر: التيسير: ص ٩٦، والكافي: ص ٨٢، والنشر: ٢/٢٥٠.
- ٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٠٨، والكشف: ١/٣٩٣.
- ٤ - والخطاب للنبي ﷺ خطاب لأُمَّته. انظر: الكشف: ١/٣٩٣.
- ٥ - لأن فيها كناية عن أحقر شيء. انظر: البحر المحيط: ٣/٢٧٠، وتفسير القرطبي: ٥/١٦٠. ونوع الاستعارة هنا تصریحية، للتصريح بالمشبه به.
- ٦ - وهو خيط رقيق في شق النواة. انظر: الدر المصون: ٣/٧٠٢، وانظر المفردات: ص ٣٧١.
- ٧ - انظر: التيسير: ص ٩٦، والنشر: ٢/٢٥٠، والهادي: ورقة ١٩/ب.
- ٨ - وهم خارجة واللؤلؤي والجعفي.
- ٩ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٩.

والباقون: بفتح التاء من غير إدغام^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بالإدغام فلتقارب المخرج، لأن التاء من مخرج الطاء، ويقوي الإدغام أن التاء أضعف من الطاء، لأنها مهموسة، والطاء فيها جهر واستعلاء وإطباق فهي أقوى منها، فلذلك حسن الإدغام^(٢) بعد أن ألقى حركة التاء وأدغمها، وإلا فالمتحركة لا تدغم^(٣).
وأما علة من أظهر فهو على الأصل^(٤) لأن المتحرك لا يدغم، إنما يدغم الساكن^(٥)، وهذه التاء أصلها الحركة ولا موجب لسكونها^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ومن أصدق من الله﴾ [النساء: ٨٧] يا شمام الصاد النزاي: الأخوان، وكذلك كل صاد ساكنة بعدها دال حيث وقع».

قال الشارح: الباقون: بالصاد خالصة في الكل، وجملته اثنا عشر موضعاً، في هذه السورة موضعان^(٧)، وفي الأنعام ثلاثة مواضع^(٨)، والباقي سبعة في سبع سور: [٧٣/ب] في الأنفال^(٩) ويونس^(١٠) ويوسف^(١١) والحجر^(١٢) والنحل^(١٣) والقصص^(١٤) والزلزلة^(١٥).

١ - انظر: المصادر المقدمة في القراءة السابقة.

٢ - لأن التاء تنتقل بالإدغام من الضعف إلى القوة. انظر: الكشف: ٣٩٣/١.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢٥٤/٢، ٢٥٥.

٤ - انظر: الموضح: ٤٢٣/١.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢٥٥/٢.

٦ - لأنها آخر الفعل الماضي، وحكم الفعل الماضي البناء على الفتح في الأصل. انظر: شرح قطر الندى: ص ٢٧.

٧ - ﴿أصدق﴾ آية: ٨٧، و ١٢٢.

٨ - ﴿يصدفون﴾: الأول آية: ٤٦، والثاني والثالث آية: ١٥٧.

٩ - ﴿تصدية﴾ آية: ٣٥.

١٠ - ﴿تصديق﴾ آية: ٣٧.

١١ - ﴿تصديق﴾ آية: ١١١.

١٢ - ﴿فاصدع﴾ آية: ٩٤.

١٣ - ﴿قصد السبيل﴾ آية: ٩.

١٤ - ﴿يصدر الرعاء﴾ آية: ٢٣.

١٥ - ﴿يصدر الناس﴾ آية: ٦. انظر: التجريد: ورقة ٢٠/أ، والتيسير: ص ٩٧، والنشر: ٢٥٠/٢، ٢٥١.

وقد روى ابن لاحق^(١) عن حمزة بالصاد خالصة^(٢).

الباقون: بالصاد خالصة من غير إشمام ولا غيره^(٣).

وأما علته فَكَتَعْلِيل ﴿الصراط﴾ [الفاتحة:٦] وبابه، وذلك أن السدال مجهورة والزاي مجهورة، فمن أشم فإنه أراد المقابلة والمشاكلة بين الألفاظ^(٤)، وقد أشبعنا القول فيه هناك.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾ [النساء:٩٤] بالشاء من التثبت في الموضعين: الأخوان، ومثله في الحجرات. الباقون: بالباء في الثلاثة^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ: تثبتوا، فهو عنده من الثبات، ومعنى التثبت ههنا: التأنى والتوقف عند تصديق خبر الفاسق^(٦)، ويقويهم أنهم يقولون: تثبت في أمرك، ولا يقولون: تَبَيَّنْ فِيهِ^(٧).

وأما علة من قرأ: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [النساء:٩٤] فهو عنده من التبيين، والتبيين: هو الكشف والإيضاح، وليس وراءه شيء لأن الإنسان قد يتثبت ولا يتبين^(٨).

١ - هو محمد بن لاحق الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن سُلَيْم، وروى عنه القراءة عرضاً الحسن بن داود النقار، وتفرد بالأخذ عنه. انظر: الغاية: ٢/٢٣٣.

٢ - انظر: المبهج: ص ٤٦١، ٤٦٢.

٣ - أي: ولا قلب خالص. انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - انظر: الكشف: ١/٣٩٤.

٥ - والياء والنون. أي: ﴿تَبَيَّنُوا﴾. انظر: التيسير: ص ٩٧، والنشر: ٢/٢٥١، والوجيز: ورقة ٢٧/ب.

٦ - كما في سورة الحجرات، والتأنى والتوقف في حالة الجهاد في سبيل الله عند التباس العدو بالصدق، كما في هذه السورة.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٥٥، والموضح: ١/٤٢٣.

٨ - انظر: الكشف: ١/٣٩٤. والصواب أنهما سواء، لأن من تثبت فقد ظهر له ثبوت أمرٍ ما حقيقة أو بطلاناً، وهذا هو عين التبيين، ولا يخفى هذا بأدنى تأمل.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إليكم السلم﴾ [النساء: ٩٤] بغير ألف: نافع وابن عامر وحمزة.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿السلم﴾ الذي بعده: ﴿فتبينوا (أن)﴾^(١) [النساء: ٩٤].

الباقون: ﴿السلام﴾ بالألف^(٢). قال صاحب المصباح: وقد اختلف عن عاصم، فروي عنه بغير الألف وبالألف^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿السلم﴾ بغير ألف فمعنى ألقى السلم أي: استسلم وانقاد إليكم، تقول العرب: ألقى فلان السلم إذا استسلم وانقاد، يقويه قوله تعالى: ﴿وَألقوا إلى الله يومئذ السلم﴾ [النحل: ٨٧].

وأما علة من قرأ: ﴿السلام﴾ بالألف فمعناه: التحيّة^(٥)، ويقويه أن الآية نزلت في رجل انحاز بغنيمة له، فجاءه أسامة بن زيد ومن معه من المسلمين، فلما رأهم قال: سلام عليكم، لا إله إلا الله محمد رسول الله، قال أسامة: ما قالها إلا متعوّذاً فاقتلوه، فقتلوه واستاقوا غنمه، فنزلت الآية في النهي عن مثل ذلك الفعل^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿غير أولى الضرر﴾ [النساء: ٩٥] بالنصب: نافع وابن عامر والكسائي.

قال الشارح: تحريره أن تقول: بنصب الرأء^(٧)، وذكر صاحب المصباح عن المفضل عن عاصم وعن يونس عن أبي عمرو بنصب الرأء أيضاً^(٨).

١ - ساقطة من (ب) و(ج).

٢ - احترازاً من الموضع الأول: ﴿ويلقوا إليكم السلم﴾.

٣ - انظر: النشر: ٢٥١/٢، والهادي: ورقة ١٩/ب.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣١٩، ٣٢٠.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٠٩، وشرح الهداية: ٢٥٥/٢.

٦ - انظر: تفسير الطبري: ١٤٢، ١٤١/٥، والدر المنثور: ٢٠٢/٢.

٧ - انظر: التبصرة: ورقة ٢٣/أ، والتيسير: ص ٩٧، والنشر: ٢٥١/٢.

٨ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢٠.

الباقون: برفع الراء^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿غَيْرَ أَوْلَى الضَّرْرِ﴾ بالنصب ففي نصبه وجهان:

أحدهما: أن يكون على الاستثناء، ويقوي ما جاء في التفسير عن زيد بن ثابت كاتب وحي رسول الله ﷺ أنه قال: أُملى عليّ رسول الله ﷺ وأنا أكتب: (لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) فقام ابن أم مكتوم الأعمى فقال: يا رسول الله، أرأيت من لا يستطيع الجهاد، فأوحى الله [تعالى] ^(٢) إلى (رسول الله) ^(٣) ﷺ، فغمّ عليه حتى أحسست ثقله، فلما سُرّي عنه قال: ما «كتبت؟» [٧٤/أ] فقلت: ﴿لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ من المؤمنين﴾ فقال: «اكتب: ﴿غَيْرَ أَوْلَى الضَّرْرِ﴾». فهو على هذا استثناء^(٤).

والوجه الثاني: أن يكون منصوباً على الحال، ويكون التقدير: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم^(٥).

فإن قلت: كيف يصحُّ نصب «غير» على الحال من القاعدين، وقد وصفتهم بغير التي هي يوصف بها النكرة في قولهم: مررت برجل غيرك؟ فالجواب: أن غير - وإن كان فيها شياع وعموم - إلا أن الكلام لفظه لفظ المعرفة^(٦)، فلهذا جاز نصبه على الحال^(٧).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - في (ب) و(ج): «الني».

٤ - انظر في الوجه والأثر: شرح الهداية: ٢/٢٥٦. والأثر أخرجه البخاري في كتاب التفسير، انظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٨/١٠٨.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٥٦، ومعاني القراءات: ص ١٣٢.

٦ - ومعناه النكرة، إذ لا يُقصد بالقاعدين أشخاصاً بأعيانهم. انظر: الكشف: ١/٣٩٦، ٣٩٧.

٧ - الإشكال المتقدم يرد في حالة كونها وصفاً، والحال إنما هو وصف، و«غير» لا يوصف بها إلا النكرة أو معرفة كالنكرة. انظر: أوضح المسالك: ٢/٢٤٣، ٢٥٧. فألحق المصنف الحال بالوصف في ورود الإشكال بجامع الوصفية، والله تعالى أعلم.

وأما علة من قرأ ﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرْرِ﴾ برفع الراء فغير: نعت للقاعدين، وجاز وصفهم بغير لأنه لم يقصد بهم قوم بأعيانهم^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤] بالياء: أبو عمرو وحمزة، بعده: ﴿ومن يشاقق﴾^(٢) [النساء: ١١٥].

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب الكسائي عن الكسائي بالياء مثل أبي عمرو وحمزة^(٣).

الباقون: ﴿فسوف تؤتيه﴾ بالنون^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يؤتيه﴾ بالياء فلأن قبله: ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله﴾ [النساء: ١١٤] فجاء: ﴿فسوف يؤتيه﴾ مطابقاً له^(٥).

وأما علة من قرأ بالنون فهو على إخبار الله عز وجل عن نفسه بنون العظمة^(٦)، ويقويه إجماعهم على النون في قوله تعالى: ﴿ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف يؤتيه أجراً عظيماً﴾ [النساء: ٧٤]، فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يُدْخِلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [النساء: ١٢٤] على ما لم يسم فاعله: ابن كثير والأبوان، ومثله في مريم والطول.

١ - انظر: الكشف: ٣٩٦/١، والموضح: ٤٢٦/١.

٢ - انظر: التيسير: ص ٩٧، والكافي: ص ٨٣، والنشر: ٢٥٢، ٢٥١/٢.

٣ - وهم قتيبة والشيرازي. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٠.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - لتقدم لفظ الجلالة، فجعل الفعل بعده على لفظ ما تقدم. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢١١، وشرح

الهداية: ٢٥٧، ٢٥٦/٢.

٦ - انظر: البحر المحيط: ٣٤٩/٣.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢١٢.

قال الشارح: تحريره أن تقول: بضم الياء وفتح الخاء: ابن كثير والأبوان.

الباقون: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء وضم الخاء^(١).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿يَدْخُلُونَ﴾ فهو فعل لم يسم فاعله^(٢)، وفيه ضمير ما لم يسم فاعله^(٣)، والجنة: مفعول ثان^(٤) لما لم يُسم فاعله، ويقوي هذه القراءة أن بعده في هذه السور الثلاث التي ذكرها فعل أيضاً لم يُسم فاعله فالذي في هذه السورة: ﴿وَلَا يُظَلِّمُونَ نَفْسًا﴾ [النساء: ١٢٤]، وفي مريم: ﴿وَلَا يُظَلِّمُونَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٠]، وفي غافر: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا﴾ [غافر: ٤٠]، فلما كان بعده هذا قرأه أيضاً كذلك لضرب من المشاكلة والمعادلة^(٥).

وأما علة من قرأ: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ فإنه أسند الفعل إليهم؛ لأنهم الداخلون^(٦)، ويقوي هذه القراءة ما جاء مثله في القرآن كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وكقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، فلما أمرهم الله بالدخول فكأنه أسند الفعل إليهم؛ لأنهم الداخلون، فهو يقوي هذه القراءة^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ١٢٨] مضارع أصلح:

الكوفيون».

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾ بضم الياء وإسكان الصاد مع

تخفيفها وكسر اللام من غير ألف: الكوفيون [٧٤/ب].

١ - انظر: الإقناع: ص ٣٩٣، والتيسير: ص ٩٧، والنشر: ٢/٢٥٢.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٢٧.

٣ - وهو واو الجماعة وهو في محل رفع نائب فاعل.

٤ - منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢١٢، وشرح الهداية: ٢/٢٥٧.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٥٧، والموضح: ١/٤٢٧.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢١٣، والكشف: ١/٣٩٧، ٣٩٨.

الباقون: بفتح الياء وتشديد الصاد مع فتحها وألف بعدها وفتح اللام^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يُصْلِحًا﴾ فهو من أصلح يصلح^(٢)، وصالِحاً: مصدر^(٣)، وأجراه مجرى التصالح^(٤)، ويقويه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] فهو من أصلح^(٥)، ويقويه أيضاً أن «بين» يصحب الإصلاح لا التصالح^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿يُصَالِحًا﴾ فالأصل عنده: يَتَصَالِحُ، فأدغمت التاء في الصاد^(٧)، والتصالح ههنا أولى لأن التصالح يقع عند الاختلاف، والإصلاح يقع عند الفساد. وهذا نزل فيما وقع بين المرأة والرجل من الاختلاف فالتصالح أولى به^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَإِنْ تَلَّوْا﴾ [النساء: ١٣٥] بضم اللام مضارع وليتم: ابن عامر وحزمة.

قال الشارح: تحريه أن تقول: قرأ ابن عامر وحزمة: ﴿تَلَّوْا﴾ بضم اللام وبعدها واوً واحدة ساكنة^(٩)، وكذلك روى الجعفي عن أبي بكر^(١٠).

الباقون: ﴿تَلَّوْا﴾ بسكون اللام وبعدها واوان: الأولى مضمومة، والثانية ساكنة^(١١).

١ - انظر: التذكرة: ٣٧٩/٢، والتيسير: ص ٩٧، والنشر: ٢٥٢/٢.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٢٦.

٣ - إنما هو اسم مصدر، انظر: الكشف: ٣٩٨/١. لأن المصدر: إصلاح.

٤ - انظر: الإملاء: ١٩٧/١، والأولى أن يكون بمعنى الإصلاح، لأن مصدر يُصْلِحُ: إصلاحاً.

٥ - فالإصلاح يستعمل عند التنازع والتشاجر كما يستعمل التصالح، ونظائره في القرآن متعددة. انظر: الكشف: ٣٩٨/١، والموضح: ٤٢٧/١، ٤٢٨.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢١٣، وهذا لا يستقيم، لأن القراءة الثانية من التصالح ومعها «بين»:

٧ - انظر: معاني القراءات: ص ١٣٣.

٨ - انظر: تفسير الطبري: ١٩٩/٥، والكشف: ٣٩٨/١، ٣٩٩.

٩ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٨٤، والتيسير: ص ٩٧، والنشر: ٢٥٢/٢.

١٠ - من طريق الملطي. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٠.

١١ - انظر: المصادر المقدمة في القراءة السابقة.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿تَلَوْا﴾ بضم اللام فله تقديران، أحدهما: أن يكون من الولاية، ويكون المعنى: وإن تقبلوا أو تعرضوا؛ لأن ولاية الشيء هي إقبال عليه، ولكن اللِّي: هو (إعراض^(١))^(٢) (عنه)^(٣)، فلو حملناه على بابه لكان كالتكرير^(٤). والتقدير الثاني: أن يكون أصل تَلَوْا: تَلَوْوا من اللِّي لا من الولاية، فأبدلت الواو الأولى همزة لما انضمت، فصار: تَلَوْوا، كما قالوا في وجوه: أجهه، ثم أُلقيت حركة الهمزة على اللام الساكنة، ثم حذفت^(٥) الهمزة فصار: تَلَوْا كما ترى^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿تَلَوْوْا﴾ بواوين فمعناه: تميلوا، فهو خلاف الإعراض^(٧)، ويدل على تلوا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدُوْا﴾^(٨) [النساء: ١٣٥]، ولا يجوز على هذا حذف الواو الأولى لأنها لام الفعل^(٩)، ولا حذف الواو الثانية لأنها ضمير الجمع^(١٠).
فإن قلت: أي فائدة في قوله: ﴿تَلَوْوْا أو تعرضوا﴾؟ وهل هما بمعنى واحد أو بمعنيين؟

- ١ - انظر: الكشف: ٣٩٩/١، والموضح: ٤٢٨/١، ٤٢٩.
- ٢ - في (ب) و(ج): «الإعراض».
- ٣ - سقط من (ب) و(ج).
- ٤ - أي: لتكرر الإعراض، وهو غير مستقيم في الكلام.
- ٥ - في (ب) و(ج): «وحذفت».
- ٦ - انظر: شرح الهداية: ٢٥٨/٢.
- ٧ - لأنه ميلٌ لأحد الخصمين. انظر: تفسير القرطبي: ٢٦٦/٥، فهو بالنسبة له -أي: للممال له- ضد الإعراض، إلا أنه مستلزم للإعراض، لأنه إذا مال لأحدهما أعرض عن الآخر.
- ٨ - والعدل أن تلي الشيء بالحق، وضده الإعراض عن الحق. انظر: الكشف: ٤٠٠/١. ووجه الدلالة أنه خلاف الإعراض، كما أن الميل إلى الشخص خلاف الإعراض.
- ٩ - إنما هي عين الفعل، لأن الأصل: تَلَوْوْا، فاستقلت الضمة على الياء فحذفوها، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الواو مجاورة الواو الثانية. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٢٧، والحجة لابن زنجلة: ص ٢١٥، ٢١٦، ووزن تَلَوْوْا: تَفَعَّلُوا، فالواو الأولى عين الفعل، ولو حذفت لاحتلت الكلمة.
- ١٠ - والكلام كله في سياق الجمع سابقه ولاحقه، فحذف الواو محلًّا بالكلام.

فالجواب: أنهما بمعنىين مختلفين، وليس هو تكريراً، فمعنى ﴿تَلَوُوا﴾ أي: تلووا
ألسنتكم عن شهادة الحق والقضاء به. كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ
بِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٨]. ومعنى: ﴿أَوْ تَعْرَضُوا﴾ أي: تعرضوا عن الشهادة فتمنعوها
أولا تسمعوها^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابَ الَّذِي أَنْزَلَ
مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] على ما لم يُسَمَّ فاعله: الابنان وأبو عمرو.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ﴾ بضم النون وكسر
الزاي، و﴿الَّذِي أَنْزَلَ﴾ بضم الهمزة وإسكان النون وكسر الزاي^(٢). وذكر صاحب
المصباح عن أبي بكر كذلك^(٣).

الباقون: ﴿وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ﴾ بفتح النون والزاي، و﴿أَنْزَلَ﴾ بفتح الهمزة
والزاي^(٤). وقد روى خارجه عن أبي عمرو مثل الكوفيين ونافع^(٥).

التعليل: أما [٧٥/أ] علة من قرأ: ﴿نَزَّلَ﴾ فنزّل: فعل لم يسم فاعله، والمفعول
الذي لم يسم فاعله محذوف، والتقدير: هو، [و]^(٦) كذلك ﴿الَّذِي أَنْزَلَ﴾ «هو» أيضاً:
مفعول لم يسم فاعله^(٧).

وأما علة من قرأ: ﴿وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ
قَبْلُ﴾ فنزّل: فعل ماض، وكذلك أنزل هو أيضاً فعل ماض^(٨)، وهو أشبه بما قبله، لأن

١ - انظر: البحر المحيط: ٣/٣٧١، وتفسير القرطبي: ٥/٢٦٦.

٢ - انظر: التيسير: ص ٩٨، والمبسوط: ص ١٥٩، والنشر: ٢/٢٥٢، ٢٥٣.

٣ - من رواية ابن جبير والكسائي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢١.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - إلا أنه جحف الزاي من ﴿نَزَلَ﴾، انظر: المصباح: ورقة ٣٢١.

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - والمفعول هو الكتاب، لأنه المنزّل، والضمير «هو» ضميره. انظر: الكشف: ١/٤٠٠ بتصرف.

٨ - وكلاهما مبني على الفتح.

قبله: ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾^(١).

و[أَمَّا]^(٢) ﴿الْكِتَابِ الَّذِي نَزَلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ فهو القرآن، نزل على محمد، ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ يعني: التوراة والإنجيل والكتب المنزلة من عند الله^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] مسمى الفاعل:

عاصم».

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: بفتح النون والزاي: عاصم.

الباقون: بضم النون وكسر الزاي^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بفتح النون والزاي، فنَزَّلَ: فعلٌ ماضٍ^(٥)، والفاعل

مضمر، والتقدير نَزَّلَ اللهُ^(٦)، و﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]: في موضع المفعول لنَزَّلَ^(٧).

وأما علة من قرأ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ﴾ فإنه بناه لما لم يسم فاعله^(٨)، واسم ما لم يسم فاعله

في قوله: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ فموضعه رفع^(٩). وقوله: ﴿فِي الْكِتَابِ﴾ أي: في القرآن^(١٠).

١ - فيكون التقدير: نَزَّلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ، طرداً للسياق على نسق واحد. انظر: شرح الهداية: ٢٥٨/٢.

٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «يعني».

٣ - قبل القرآن، انظر: زاد المسير: ٢٢٤/٢.

٤ - انظر: التبصرة: ص ٤٨٣، والتيسير: ص ٩٨، والنشر: ٢٥٣/٢.

٥ - مبني على الفتح.

٦ - انظر: الكشف: ٤٠١/١.

٧ - انظر: تفسير القرطبي: ٢٦٨/٥.

٨ - انظر: الكشف: ٤٠١/١.

٩ - انظر: تفسير القرطبي: ٢٦٨/٥.

١٠ - لأنهم نُهوا عن القعود في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى

يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ فهذا النهي نزل قبل ما ههنا. انظر: البحر المحيط: ٣٧٤/٣.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ [النساء: ١٤٥] يَأْسِكُن الرِّاء: الكُوفِيُونُ.
قال الشارح: الباقون: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ بتحريك الراء^(١)، وذكر صاحب المصباح عن حفص^(٢) كذلك^(٣).
وقيل: إن الدَّرَكَ والدَّرَكُ لغتان بمعنى واحد^(٤). وقيل: إن الدَّرَكَ بالفتح: جمع دَرَكَة،
مثل: بَقْرَة وبَقَر، ولو صح هذا القول لم يجرى: ﴿فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ﴾ وكان يكون: فِي
الدركة السفلى، فمجيؤه على هذا يدل على أنه لغة^(٥). والأدراك في اللغة: المنازل^(٦). فأما
قوله تعالى: ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧] فلا خلاف فيه.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُم﴾ [النساء: ١٥٢] بالياء حفص^(٧).
قال الشارح: قال صاحب المصباح: عن العباس عن أبي عمرو بالياء مثل حفص^(٨).
الباقون: ﴿نُؤْتِيهِمْ﴾ بالنون^(٩).
التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على لفظ الغيبة، لأن قبله ذكر الله، فكأنه قال: يُؤْتِيهِمُ اللهُ^(١٠).
وأما علة من قرأ بالنون فهو على إخبار الله عز وجل عن نفسه^(١١) بنون العظمة،
وهو أهل العظمة^(١٢).

١ - انظر: التيسير: ص ٩٨، وغاية الاختصار: ٤٦٨/٢، والنشر: ٢٥٣/٢.

٢ - من رواية ابن شاهي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢١.

٣ - بعده في (ب) و(ج): «التعليل».

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢١٨، ومعاني القراءات: ص ١٣٥.

٥ - انظر: الكشف: ٤٠١/١، وكنز المعاني: ورقة ١٨٠/ب.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢٥٩/٢.

٧ - انظر: الإرشاد: ص ٢٩٠، والتيسير: ص ٩٨، والنشر: ٢٥٣/٢.

٨ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢١.

٩ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

١٠ - انظر: الكشف: ٤٠١/١.

١١ - انظر: شرح الهداية: ٢٦٠/٢.

١٢ - وقد تقدم نظيره في غير موضع.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**لَا تَعْدُوا**» [النساء: ١٥٤] بفتح العين وتشديد الدال: ورش. الباقون: بإسكان العين، إلا أن قالون شدد الدال وخففها الباقون^(١)..»

قال الشارح: قال صاحب التيسير: وقالون بإخفاء حركة العين والنص عنه بالإسكان^(٢)، فعلى هذا يكون القراء بإسكان العين إلا ورشاً، والقراء كلهم بتخفيف الدال إلا نافعاً^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ: **تَعْدُوا** فأصله عنده: تعدوا، فألقى حركة [التاء]^(٤) على العين، وأدغم التاء في الدال، ويقوي هذه القراءة قوله تعالى: **وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ**^(٥) [البقرة: ٦٥].

وأما علة [ب/٧٥] قالون فإنه أدغم التاء فيها؛ لأنه أراد: تعدوا من الاعتداء، وترك العين على سكونها^(٦)، لأن الساكن المدغم بمنزلة المعدوم، وليس يلتقي على هذا التقدير في ظاهر اللفظ ساكنان^(٧).

١ - انظر: التلخيص: ص ٢٤٧، والتيسير: ص ٩٨، والنشر: ٢/٢٥٣.

٢ - انظر: التيسير: ص ٩٨.

٣ - يفهم هذا من المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - كان في جميع النسخ: «الفاء»، وصحح كما ترى.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٠.

٦ - انظر: الموضح: ١/٤٣١، ٤٣٢.

٧ - بل يلتقي ساكنان، لأن المشدّد مكوّن من جزأين أولهما ساكن والثاني متحرك، ولا يتأتى التشديد إلا بهذين الجزأين، وما دام ذلك كذلك، فإن العين ساكنة والدال المشددة مكونة من حرف ساكن يلي العين مباشرة وحرف متحرك، وعليه فإنه يلتقي ساكنان، وهذا ينفي أيضاً ما قرّر المصنّف من كون الحرف الساكن المدغم بمنزلة المعدوم، لأن الحرف الساكن ركن من أركان الحرف المشدّد، فكيف يكون الركن معدوماً؟! وفي هذه الرواية دليل لجواز اجتماع الساكنين أحياناً، لأنها تواترت وصحت عن الأئمة الثقات الأئبات، فلا يلتفت بعد هذا لمن طعن فيها.

وأما ما رواه صاحب التيسير من أن قالون أخفى حركة العين فهو حسن، لأنه يساعده من الجمع بين ساكنين^(١)، قال^(٢) الأذفوي في كتاب الإبانة له: الذي يقرأ بالإسكان إنما يروم الحركة ولا يصل إليها^(٣).

وأما من قرأ بالتخفيف فإنه جعله من: عدا يعدوا، إذا ظلم وتجاوز الحد^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿سَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا﴾ [النساء: ١٦٢] بالياء حمزة^(٥).

قال الشارح: (ذكر)^(٦) صاحب المصباح عن الكسائي بالياء مثل حمزة^(٧).

الباقون: ﴿سَيُؤْتِيهِمْ﴾ بالنون^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء [فـ] سِنَّ الياء تدل على الغيبة، يقويه أن بعده:

﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٦٥]، كأنه قال: سيؤتيهم الله وكان الله^(٩).

وأما علة من قرأ بالنون فالنون على إخبار الله عز وجل عن نفسه^(١١) بنون

العظمة^(١٢).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٠.

٢ - في (ب) و(ج): «وقال».

٣ - انظر نحو هذا في: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٢٨.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢١٨، ومعاني القراءات: ص ١٣٥.

٥ - انظر: الإقناع: ص ٣٩٣، والتيسير: ص ٩٨، والنشر: ٢/٢٥٣.

٦ - في (ج): «قال».

٧ - من رواية قتيبة طريق الأهوازي، ورواية الشيرازي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢١.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - زيادة لاستقامة الكلام.

١٠ - الأولى حمله على لفظ الجلالة المتقدم في قوله ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ﴾. انظر: الكشف: ٤٠١/١، لأنه ألصق

بلسياق، وأما قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ فهو في سياق آخر.

١١ - انظر: الكشف: ٤٠١/١.

١٢ - انظر: الدر المصون: ٤/١٥٦.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿زُبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣] بضم الزاي حمزة».

قال الشارح: جملة ذلك ثلاثة مواضع: ههنا، وفي سبحان^(١) وفي الأنبياء^(٢).

الباقون: بفتح الزاي^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿زُبُورًا﴾ بضم الزاي فله تقديران، أحدهما: أن يكون جمع زَبْرٍ كَقَدْرٍ وَقُدُورٍ، وإنما جمع فَعْلٍ على فُعُولٍ لأن زَبْرًا بمعنى: مزبور. والتقدير الثاني: أن يكون زُبُور: جمع زُبُورٍ، على حذف الزيادة^(٤)، فأصله أن يكون مصدرًا^(٥)، وإنما جمع وهو مصدرٌ لأنه وقع موقع الأسماء^(٦)، لأنك تقول: زَبَرْتُ الكتابَ زَبْرًا^(٧).

وأما علة من قرأ بفتح الزاي فالزُبُور: الكتاب^(٨)، وهو فَعُولٌ بمعنى مفعول^(٩)، فكأنه قال: مزبور، أي: مكتوب^(١٠).

وليس في هذه السورة ياءٌ إضافة ولا محذوفة^(١١).

-
- ١ - ﴿زُبُورًا﴾ آية: ٥٥.
 - ٢ - ﴿الزُبُور﴾ آية: ١٠٥.
 - ٣ - انظر: التيسير: ص ٩٨، والنشر: ٢/٢٥٣، والهادي: ورقة ٢٠/أ.
 - ٤ - وهي الواو.
 - ٥ - على وزن: فَعْلٌ (زَبْرٌ). انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٠، والكشف: ١/٤٠٢.
 - ٦ - انظر: الموضح: ١/٤٣٣.
 - ٧ - فزَبْرًا مصدر في الأصل، إلا أنه لما كان بمعنى المَزْبُور - الذي هو اسم - صح وساغ جمعه، والله تعالى أعلم.
 - ٨ - أي أنه على هذا اسم للكتاب الذي أنزله الله على داود عليه الصلاة والسلام. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢١٩.
 - ٩ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦١.
 - ١٠ - انظر: تفسير القرطبي: ٦/١٣.
 - ١١ - انظر: التيسير: ص ٩٨.

قال صاحب الكتاب:

«سورة المائدة»

قال الشارح: هي مدنية كلها إلا آية واحدة^(١) نزلت بعرفة يوم الجمعة بعد العصر، وهو قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] الآية^(٢). وقيل: هي مدنية كلها^(٣). وعدد آياتها مائة وعشرون كوفي، وثلاث بصري، واثنان في عدد الباقيين، اختلفا ثلاث آيات^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿شَنَّانُ قَوْمٍ﴾» [المائدة: ٨، ٢] يأسكان النون في الموضعين: ابن عامر وأبو بكر.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: يأسكان النون الأولى^(٥). وذكر صاحب المصباح عن نافع^(٦) وأبي عمرو^(٧) مثل ابن عامر^(٨).
الباقيون: بفتح النون^(٩).

١ - انظر: شرح المخللاتي: ص ١٨٥، وكنز المعاني: ورقة ١٨١/أ.

٢ - انظر: أسباب النزول للواحدي: ص ٢٢٠.

٣ - انظر: البحر المحيط: ٤٠٩/٣، وتفسير النسفي: ص ٢٦٨.

٤ - ﴿بالعقود﴾، ﴿ويعفوا عن كثير﴾: عدما غير الكوفي، و﴿فإنكم غالبون﴾: عداه البصري. انظر: شرح المخللاتي: ص ١٨٥.

٥ - انظر: المبسوط: ص ١٦١، والنشر: ٢٥٣/٢، ٢٥٤.

٦ - من رواية إسماعيل والمسيبي وخارجه والأصمعي.

٧ - من رواية اللؤلؤي وهارون.

٨ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢٣.

التعليل: الشَّنَانُ - بالإسكان - والشَّنَانُ - بالفتح - مصدران، فالشَّنَانُ بالإسكان مثل: لَوَيْتَهُ لَيَّاناً، والشَّنَانُ بالتحريك مثل: الغَلِيَانُ و(النَّزْوَانُ^(١))^(٢). وقيل: الشَّنَانُ بالتسكين: اسم، وبالتحريك: مصدر^(٣).

والشَّنَانُ [أ/٧٦]: البغض^(٤). وفعل الشَّنَانُ: شَنَيْتَ، ومعنى ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [المائدة: ٨٠، ٢]: لَا يُكْسِبَنَّكُمْ بَغْضَ قَوْمٍ الْاِعْتِدَاءَ^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إِنْ صَدُّوَكُمْ﴾ [المائدة: ٢] بالكسر: ابن كثير وأبو عمرو..
قال الشارح: تحريره أن تقول: ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة^(٦)، وكذلك ذكر صاحب المصباح عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر^(٧).
الباقون: بفتح الهمزة^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بكسر الهمزة فإنَّ [إِنْ]^(٩) عنده للشرط، وحذفت النون للجازم^(١٠)، وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه قوله: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ﴾ ويكون تقدير الكلام: فلا يكسبنكم صدهم الاعتداء^(١١).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٢، والموضح: ١/٤٣٥، ٤٣٦.

٢ - في (ج): «السروان».

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٢٠، والكشف: ١/٤٠٤.

٤ - انظر: مجاز القرآن: ١/١٤٧.

٥ - انظر: الدر المصون: ٤/١٨٩.

٦ - انظر: التيسير: ص ٩٨، والكافي: ص ٨٥، والنشر: ٢/٢٥٤.

٧ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢٣.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «قال».

١٠ - إنما تدخل النون على الفعل المضارع لا على غيره. انظر: شرح ابن عقيل: ١/٧٨-٨٠.

١١ - هذا تقدير الجواب، والتقدير كله: إن صدوكم فلا يكسبنكم صدهم الاعتداء. انظر: شرح

الهداية: ٢/٢٦٢.

وأما علة من قرأ بفتح الهمزة فإنَّ «أنَّ»: مفعول من أجله، وحذف النون علامة
النصب^(١)، والكاف والميم^(٢): مفعول أول، وأن تعتدوا: مفعول ثاني^(٣)، والقراءة بالفتح
أرجح؛ لأنه روي أن الصدَّ كان بالحديبية سنة ست، ونزلت هذه الآية سنة ثمان عام
الفتح، حين همَّ المسلمون أن يصدُّوا المشركين عام [الفتح]^(٤)، فالصدُّ قد وقع، فالمفتوحة
لما مضى، والمكسورة لما يُستقبل، وذلك كقول الرجل لامرأته: إن دخلت الدار فإنت
طالق - بكسر الهمزة - فالطلاق لا يقع حتى تدخل الدار، ولو قال لها: أنت طالق أن
دخلت الدار - بفتح الهمزة - طلقت في الحال^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بكسر اللام: ابن كثير والأبوان
وهزة.

قال الشارح: الباقون: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بفتح اللام^(٦). وذكر صاحب المصباح عن أبي
بكر فتح اللام^(٧).

١ - يقال فيه ما قيل في نظيره المتقدم.

٢ - من ﴿بِجُزْئِكُمْ﴾.

٣ - والتقدير: لا يُكسبنكم شأن قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداء. انظر: شرح
الهداية: ٢/٢٦٢، والموضح: ١/٤٣٦، ٤٣٧.

٤ - وقع في جميع النسخ: «الحديبية»، وصحح كما تراه.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٢، ٢٦٣، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢١٨. قال أبو حيان: «والمعنى صحيح
على قراءة الكسر، والتقدير: إن وقع صدٌّ في المستقبل مثل ذلك الصد الذي كان زمن الحديبية. وهذا
النهي تشريع في المستقبل، وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعاً غلية، بل ذكر البيهقي أنها نزلت
قبل أن يصدوهم، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحاً». انظر: البحر المحیط: ٣/٤٢٢. وبهذا

تساوى القراءتان، فقراءة الفتح باعتبار أن الصد متقدم، وقراءة الفتح على أن النهي ممتد للمستقبل.

٦ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٨٥، واليسير: ص ٩٨، والنشر: ٢/٢٥٤.

٧ - من رواية الجعفي: طريق الملتزم عنه. انظر: المصباح: ص ٣٢٤.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَأَرْجِلِكُمْ﴾ بكسر الهمزة وإدخال اللام فإنه عطفه على الرؤوس^(١)، وأضمر ما يوجب الغسل، كأنه قال: وأرجلكم غسلًا^(٢)، ومثله قول الشاعر:

يَأَلَيْتَ بَعْلَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا^(٣)

ومعلوم أن الرمح لا يُتَقَلَّدُ به، إنما التقدير: حاملاً رُمحاً^(٤)، أو معتقلاً رُمحاً^(٥)، وكقول

الآخر:

* فَعَلَّفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *^(٦)

والماء لا يعلف، إنما التقدير: فعلفتها تبنًا وسقيتها ماءً بارداً، وهذا كثير في كلام

العرب^(٧).

وقيل: إن جبريل عليه السلام نزل بالمسح والغسل بالسُّنَّة.

وقال أبو زيد^(٨): المسح خفيف الغسل^(٩)، والتحديد يدل على أن المسح في معنى

الغسل؛ لأن التحديد إنما جاء في المغسول دون الممسوح^(١٠).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٢٣.

٢ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٨١/ب.

٣ - البيت ينسب لعبد الله بن الزبير، انظر: الكامل للمبرد: ٣٣٤/١، وانظر في البيت: تفسير القرطبي: ٦/٦٤، والحجة لابن زنجلة: ص ٢٢٢، وشرح الهداية: ٢/٢٦٣.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٣.

٥ - اعتقل الرجل رُمحه إذا وضعه بين ساقه وركابه. انظر: مختار الصحاح: ص ٤٤٧، ٤٤٨.

٦ - قال محمد محيي الدين: «هذا البيت من الأبيات التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تمته، فقيل: صدرٌ وعجزه: * حتى شتت همالة عينها * وقيل: عجز وصدرة: * لما حططت الرجل عنها وراداً *». انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٧. والبيت في: تفسير القرطبي: ٦/٦٤.

٧ - انظر: تفسير القرطبي: ٦/٦٤.

٨ - هو أبو زيد الأنصاري. تقدمت ترجمته.

٩ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٣، ٢٦٤، وكنز المعاني: ورقة ١٨١/ب.

١٠ - انظر: البحر المحيط: ٣/٤٣٨، والدر المصون: ٤/٢١٥.

وقال الأخفش^(١) وأبو عبيدة^(٢): الخفض فيه على الجوار^(٣)، وهذا قبيحٌ جداً^(٤)؛ لأن ذلك بابُه الشعر^(٥)، كقول امرئ القيس:

كأنَّ تُبَيْراً في عَرَائِنِ وَبِلِهِ
كَبِيرُ أَنَاسٍ في بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(٦)

وقول الآخر:

أَطُوفُ بِهَا لا أرى غَيْرَهَا
كما طَافَ بِالْبَيْعَةِ الرَّاهِبِ^(٧) [٧٦/ب]

وأما علة من قرأ بنصب اللام فإنه عطف على الوجوه والأيدي، ويكون في الكلام تقديم وتأخير، التقدير: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قلوبهم قسيّة﴾» [المائدة: ١٣] بالتشديد: الأخوان.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: «﴿قلوبهم قسيّة﴾» بغير ألف مع تشديد الياء^(٩).

وذكر صاحب المصباح عن عاصم كذلك^(١٠).

١ - انظر: معاني القرآن له: ٤٦٦/٢.

٢ - انظر: مجاز القرآن له: ص ١٥٥.

٣ - أي: الإتياع، نحو قوله: هذا حجرٌ ضبٌ حَرِبٍ. انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٦٦/٢.

٤ - لضعف الجوار من حيث الجملة، انظر: الدر المصون: ٤/٢١١، ٢١٢. ولأن الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف.

٥ - أما كون ذلك كونه الشعر فغير صحيح، لأنه ورد في النثر أيضاً كما تقدم.

٦ - انظر في البيت ونسبته: أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٤٠/١، والبيت في: الدر المصون: ٤/٢١١، وكنز المعاني: ورقة ١٨١/ب.

٧ - لم أقف على هذا البيت ولا على قائله. والشاهد فيه: «(الراهب)» حيث خُفضت على الجوار، لأن ما قبلها - وهو «(البيعة)» - مخفوض.

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٣.

٩ - انظر: التيسير: ص ٩٩، والسبعة: ص ٢٤٣، والنشر: ٢/٢٥٤.

١٠ - من رواية المفضل عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٤.

الباقون: ﴿قاسية﴾ بالألف وتخفيف الياء^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿قسيّة﴾ بالتشديد فوزنها فعيلة وهي بمعنى فاعلة^(٢)، وفعيلة أبلغ في ذمهم^(٣). وقيل: معنى ﴿قسيّة﴾: رديّة، واشتقاقه من قولهم: درهم قسيّ، أي: رديّ، وهو الذي قد خالط فضّته غشّ، فلما خالط قلوبهم الكفر قيل لها: قسيّة^(٤).

وأما علة من قرأ: ﴿قاسية﴾ بالألف فالمعنى: أنها غليظة بعيدة عاتية عن الإيمان والتوفيق^(٥). وقيل: إن قسيّة وقاسية بمعنى واحد^(٦)، ويقويّ قراءة من قرأ بالألف إجماعهم على قوله تعالى: ﴿فويلٌ للقاسية قلوبهم من ذكر الله﴾^(٧) [الزمر: ٢٢].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿السُّحْتُ﴾» [المائدة: ٤٢] بضم الحاء حيث وقع: ابن كثير والنحويان».

قال الشارح (أيده الله)^(٨): وجميع ما اجتمعوا عليه سبعة مواضع، هذا أحدها.

الباقون: بإسكان الحاء، وجملة ذلك ثلاثة مواضع^(٩).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - انظر: الموضح: ٤٣٨/١.

٣ - انظر: الكشف: ٤٠٧/١.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٢٤.

٥ - انظر: الكشف: ٤٠٨/١.

٦ - انظر: معاني القراءات: ص ١٤٠.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢٦٤/٢.

٨ - سقط من (ج).

٩ - وهي: ﴿للسُّحْتِ﴾ آية: ٤٢، و﴿السُّحْتِ﴾ آية: ٦٢، ٦٣، وكلها في هذه السورة. انظر: التيسير: ص ٩٩، والروضة: ورقة ٢٢٨، والنشر: ٢١٦/٢.

التعليل: السُّحْتُ والسُّحْتُ: لغتان^(١)، والإسكان تخفيفاً، والأصل فيه الضم^(٢)،
فأما المصدر منه فهو السُّحْتُ بالفتح^(٣)، تقول العرب: مال مسحوت، أي: مستأصل^(٤).
وقيل: السحت: كسب ما لا يحل^(٥). وقيل: السحت: الرُّشَا^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿[العَيْنُ بِالْعَيْنِ]﴾^(٧) وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ
بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ ﴿[المائدة: ٤٥]﴾ برفع الخمسة: الكسائي، وتابعه الابنابن وأبو عمرو على
رفع ﴿[الجروحُ]﴾ فقط^(٨).

قال الشارح: ولا خلاف في ﴿[أَنْ النَّفْسُ]﴾ أنه بالفتح؛ لأنه اسمٌ «أَنَّ»^(٩).
التعليل: أما علة الكسائي في رفعه هذه الأسماء الخمسة فرفعها من أحد ثلاثة
أوجه:

أحدها: أن تكون الواو في قوله: ﴿[وَالْعَيْنُ]﴾^(١٠) عاطفة جملة على جملة، ولا تكون
للاشتراك، وهي وإن كانت معطوفة إلا أنها في تقدير الاستئناف^(١١).

١ - انظر: معاني القراءات: ص ١٤٠.

٢ - انظر: الدر المصون: ٤/٢٦٩.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٤.

٤ - انظر في أن معنى السحت الاستئصال: تفسير القرطبي: ٦/١١٩.

٥ - انظر: مجاز القرآن: ص ١٦٦.

٦ - انظر: زاد المسير: ٢/٣٦٠.

٧ - الصواب: ﴿[العَيْنُ بِالْعَيْنِ]﴾، كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «العَيْنُ بِالْفَتْحِ».

٨ - انظر: التيسير: ص ٩٩، والنشر: ٢/٢٥٤، والوجيز: ورقة ٢٨/أ.

٩ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٠.

١٠ - كان في جميع النسخ: «الأذن»، وصحح كما تراه.

١١ - انظر: التيسير: ص ٩٩، والنشر: ٢/٢٥٤، والوجيز: ورقة ٢٨/أ.

والوجه الثاني: أن يكون مرفوعاً على أنه مقطوع مما قبله^(١) مرفوعاً بالابتداء^(٢)،
ويكون التقدير: كتبنا عليهم، قلنا لهم: العينُ بالعين^(٣).

والوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على الضمير الذي في ﴿بالنفس﴾، وإن كان لم
يؤكد إلا أنه جائز^(٤).

وأما علة من رفع ﴿الجروح﴾ خاصة فله تقديران، أحدهما: أن تكون معطوفة على
ما قبلها كالوجوه التي ذكرناها عن الكسائي. والتقدير الثاني: لا تكون معطوفة بل تكون
مقطوعة [٧٧/أ] مما قبلها مستأنفة، (فتكون)^(٥) مما لم يكتب عليهم في التوراة، ولكنه
ابتدئ بشريعة تُعبّدوا بها^(٦).

وأما علة من نصب الكُلِّ فإنه عطفه على اسم أن، وهي ﴿النفس﴾، وخبر الكل:
﴿قصاص﴾، ويكون الكل مكتوباً عليهم في التوراة^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿﴿الأذن﴾﴾ [المائدة: ٤٥] يأسكان الذال في جميع القرآن:
نافع.

قال الشارح: الباقون: بضم الذال^(٨).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٢٧. وهو ذات الوجه الأول.

٢ - انظر: معاني القراءات: ص ١٤١.

٣ - إذا كان مقطوعاً مستأنفاً فإنه غير متعلق بقوله: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ من ناحية
اللفظ، فلا داعي إذاً لتقدير: ﴿وكتبنا﴾ أنه بمعنى: قلنا، وإنما يأتي التقدير المذكور على كونه معطوفاً
على المعنى، فيكون التقدير: قلنا لهم النفس بالنفس وقلنا لهم العينُ بالعين، على أن ﴿كتبنا﴾ بمعنى:
قلنا. انظر: الإملاء: ٢١٦/١، وشرح الهداية: ٢٦٥/٢.

٤ - انظر: الكشف: ٤٠٩/١.

٥ - في (ب) و(ج): «وتكون».

٦ - انظر: الموضح: ٤٤١/١.

٧ - لأنه لم ينقطع فيه بعض الكلام عن بعض. انظر: الكشف: ٤٠٩/١.

٨ - انظر: التجريد: ٧٧/أ، والتيسير: ص ٩٩، والنشر: ٢١٦/٢.

التعليل: أما علة من قرأ بالإسكان فإنه طلب التخفيف لما توالى فيه ضمّتان، استثقلوا ذلك فحففوه بالإسكان.

وأما علة من ضمّ الذال فهو على الأصل^(١)، وقيل: بل الأصل الإسكان، والضم للإتباع، أتبع ضمة الذال ضمة الهمزة^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَلِيَحْكَمْ﴾» [المائدة: ٤٧] بكسر اللام وفتح الميم على أنها لام كي: حمزة».

قال الشارح: الباقون: بإسكان اللام وجزم الميم^(٣)، غير أن ورشاً يحذف الهمزة ويلقي حركتها على الميم فتنتفتح، على أصله من نقل الحركة على ما قبلها^(٤).

التعليل: أما علة قراءة حمزة فهي لام كي على ما ذكر، والفعل منصوب بها بإضمار^(٥)، لأنها في الأصل لام الجر^(٦)، ولام الجر مختصة بالأسماء فلا يجوز عملها في الأفعال^(٧)، فلذلك قدرت بأن^(٨)، واللام متعلقة بآتيناه الإنجيل، والتقدير: آتيناه الإنجيل؛ ليعمل به وليحكم به^(٩).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٢٧.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٣.

٣ - انظر: التيسير: ص ٩٩، والموجز: ص ٣١٤، والنشر: ٢/٢٥٤.

٤ - لأنه تقدم أن من أصله إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذف الهمز في بابه.

٥ - انظر: الدر المصون: ٤/٢٨٥.

٦ - انظر: شرح ابن عقيل: ٤/٨.

٧ - انظر: لأنها تختص بالأسماء. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: ١/٣٥.

٨ - وإنما قدرت أن لأنها تظهر أحياناً في نحو: جئتُك لئلا تضرب زيداً. انظر: شرح ابن عقيل: ٤/٨.

بتصرف. فأصل: لئلا: لأن لا، فلما نصبت بعد حرف الجر ظاهرةً علم بأنها هي التي نصبت مضمرةً.

مقدرة دون غيرها من النواصب. والله تعالى أعلم.

٩ - انظر: الموضح: ١/٤٤٢.

وأما من قرأ بالإسكان فاللام لام الأمر، فجزمت الفعل^(١)، ولا تعلق لها بما قبلها، لأنها استئناف أمر^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿تَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالتاء: ابن عامر^(٣)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن عاصم بالتاء مثل ابن عامر^(٤).

الباقون: بالياء^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو خطاب، ومعناه: قل لهم يا محمد: تبغون حكم الجاهلية^(٦) التي لا ترجع أحكامها إلى كتاب، إنما ترجع إلى الجهل والهوى وتفعلون مثل هذا وأنتم أهل كتاب وعلم، وهذا عين الجهل^(٧).

وأما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، لأن قبله ذكر غيبة^(٨)، وهو قوله: ﴿فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم﴾ [المائدة: ٤٩]، وقيل أيضاً: ﴿وإن كثيراً من الناس لفاسقون﴾^(٩) [المائدة: ٤٩]. والمراد أيضاً به: اليهود حين جاءوا بهما النبي ﷺ فتوهّموا أنه يحكم على الزانين بخلاف الرجم، ويجلدهما، فأعلمه الله بما أضمره وأرادوه^(١٠).

١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣١، وشرح الهداية: ٢/٢٦٥.

٢ - انظر: الكشف: ١/٤١١.

٣ - انظر: التبصرة: ورقة ٢٣/ب، والتيسير: ص ٩٩، والنشر: ٢/٢٥٤.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢٥.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - انظر: الكشف: ١/٤١١.

٧ - انظر: البحر المحيط: ٣/٥٠٤، وزاد المسير: ٢/٣٧٦.

٨ - انظر: الموضح: ١/٤٤٣.

٩ - انظر: الكشف: ١/٤١١.

١٠ - فحكمم بالرجم، وقالوا: لا نرضى بقضائك ولا نطيع أمرك، فنزلت الآية. انظر: زاد

المسير: ٢/٣٥٨، ٣٧٦.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «يقول الذين آمنوا» [المائدة: ٥٣] بغير واو: الحرميان وابن عامر. الباقون^(١): بالواو، ونصب أبو عمرو اللام، ورفعها الباقون^(٢).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن محبوب عن أبي عمرو رفع اللام من «يقول»^(٣)، وروي عن نافع إثبات الواو: «ويقول» ونصب اللام^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ «يقول» بغير واو فإنه لما كانت الجملة الثانية ملتبسة بالأولى ومشاكلة لها حذف الواو؛ لأن الذين آمنوا هم المسارعون فيهم^(٥) [٧٧/ب].
وأما علة من أثبت الواو ورفع «ويقول» [وهم الكوفيون فإنه قطعه مما قبله وأتى بالواو ليكون ذلك عطف جملة على جملة.

وأما علة من قرأ: «ويقول»^(٦) الذين آمنوا بالواو ونصب^(٧) «يقول»، فإنه عطفه على قوله تعالى: «فعسى الله أن يأتي بالفتح» [المائدة: ٥٢]، وتكون «أن» بدلاً من اسم الله، ويكون التقدير: عسى أن يأتي الله بالفتح وأن يقول^(٨)، واحتيج إلى تقدير «أن» لتكون مصدراً مع القول ليكون ذلك عطف اسم على اسم، كقول الشاعر:

للبس عباءة وتقر عيني
أحب إلي من لبس الشفوف^(٩)

والواو ثابتة من قوله: «ويقول» في مصاحف أهل العراق، وبه قرأوا وهي [ساقطة من]^(١٠) مصاحف أهل الحجاز والشام، وبه قرأوا أيضاً^(١١).

١ - في (ب) و(ج): «ويقول» بالواو.

٢ - انظر: التيسير: ص ٩٩، والمنتهى: ٣٢٨/٢، والنشر: ٢٥٤/٢، ٢٥٥.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢٥.

٤ - من رواية خارجة والأصمعي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٥.

٥ - انظر: الموضح: ٤٤٣/١.

٦ - سقط من الأصل، وزيد من (ب) و(ج).

٧ - صححت العبارة، وكانت في جميع النسخ: «ويقول بالواو الذين آمنوا ونصب».

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢٦٦/٢.

٩ - تقدم هذا الشاهد في سورة البقرة.

١٠ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «ثابتة في».

١١ - انظر: النشر: ٢٥٤/٢.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**من يرتد منكم**» [المائدة: ٥٢] بدالين: نافع وابن عامر».

قال الشارح: تحريره أن تقول: «**من يرتد**» بدالين الأولى مكسورة، والثانية مجزومة.

الباقون: بدال واحدة مفتوحة مشددة^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: «**يرتد**» بدالين فإنه الأصل، وكذا هو مرسوم في مصاحف أهل المدينة والشام بدالين. والإظهار لغة أهل الحجاز، والذي قوى الإظهار أن الأولى لا تدغم في الثانية حتى تحذف حركتها، فكره الإدغام لالتقاء الساكنين فأظهر، مع صحة الرواية.

فإن قلت: لم أجمعوا على قوله: «**ومن يرتد منكم عن دينه**» [البقرة: ٢١٧] في البقرة؟

(فالجواب: ما ذكرناه^(٢)، وهو^(٣) أيضاً مرسوم في المصاحف بدالين^(٤).)

وأما علة من قرأ^(٥) بالإدغام فإنه شَبَّهه بالمعرب^(٦) في نحو قولك: هو يرتد^(٧)، فأسكن الأول وحرك الثاني، لالتقاء الساكنين^(٨)، كما أنهم يفعلون ذلك في المعرب [بـ]^(٩) إجماع، فكذلك ما أشبهه^(١٠). والإدغام لغة تميم^(١١).

١ - انظر: التبصرة: ص ٤٨٦، والتيسير: ص ٩٩، والنشر: ٢/٢٥٥.

٢ - أي: ما تقرر مما تقدم هو العلة التي من أجلها أجمعوا على الإظهار.

٣ - حذف «أنها» تصحيحاً من (ب) وكانت في الأصل بعد «وهو».

٤ - بدليل الإجماع.

٥ - ما بين القوسين سقط من (ج).

٦ - الخالي من أداة الجزم.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٧.

٨ - انظر: الكشف: ١/٤١٣.

٩ - زيادة لاستقامة الكلام.

١٠ - ووجه شبهه بالمعرب الخالي من علامة الجزم أن الحركات تتعاقب على آخره، نحو قولك: لم يرتد

القوم، ونحو: لم يرتد أبوك، ولم ترتد أمك. انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٧. فلما كانت الحركات

تلتحقه شَبَّه به فأدغم كما يدغم.

١١ - انظر: الموضح: ١/٤٤٥.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿والكفارِ [أولياء]﴾^(١) [المائدة: ٥٧] بالخفض: النحويان^(٢)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبي عمرو: «﴿والكفارِ﴾»، «﴿والكفارِ﴾» بالجر والنصب، وذكر عنه أيضاً - أعني عن أبي عمرو - غير إمالة في الكفار^(٣).

الباقون: «﴿والكفارِ﴾» بالنصب^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: «﴿والكفارِ﴾» بالخفض، فإنه عطفه على قوله: «﴿من الذين أتوا الكتاب من قبلكم﴾»^(٥) [المائدة: ٥٧]، فعلى هذا يكون الكفار هم المشركون وليسوا أهل الكتاب^(٦)، ومعناها: وصف أهل الكتاب كلهم والكفار كلهم^(٧). وكان أبو عبيد يختار قراءة الخفض^(٨).

وأما علة من قرأ: «﴿والكفارِ﴾» بالنصب فإنه عطفه على الذين من قوله: «﴿لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم﴾» ولا تتخذوا «﴿الكفارِ﴾»^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وعبُد﴾» [المائدة: ٦٠] بضم الباء والإضافة: حمزة».

قال الشارح: تحريره (أن تقول)^(١٠): بضم الباء وكسر التاء من «﴿الطاغوت﴾».

- ١ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٢ - انظر: التيسير: ص ١٠٠، والمبسوط: ص ١٦٣، والنشر: ٢/٢٥٥.
- ٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢٥.
- ٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ٥ - انظر: الكشف: ١/٤١٣.
- ٦ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٧.
- ٧ - وهذا التفريق من حيث إن الغالب في اسم الكفر أن يقع على المشركين بالله إشراك عبادة الأوثان، لأنهم أبعد شأواً في الكفر. انظر: البحر المحيط: ٣/٥١٥.
- ٨ - لم أقف على هذا الاختيار.
- ٩ - انظر: الدر المصون: ٤/٣١٦.
- ١٠ - سقط من (ج).

الباقون: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ بفتح الباء ونصب التاء^(١).

التعليل: أما علة قراءة حمزة فإنه [٧٨/أ] جعله اسماً للمبالغة مبنياً، كقولهم: رجلٌ يَقُظٌ وَحَدُرٌ، ويكون المعنى: أنه ذهب في عبادة الطاغوت كل مذهب، وهو واحد يراد به جمع، ويكون معناه: عبّاداً للطاغوت. وهو منصوب؛ لأنه معطوف على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾^(٢) [المائدة: ٦٠]. وقد أنكر جماعة من النحويين قراءة حمزة، حتى قال نصير النحوي^(٣): هو وهمٌ فليتق الله من قرأ به، وليسأل عنه العلماء حتى يوقف على أنه غير جائز^(٤).

وأما علة من قرأ: ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠] بالنصب فعبد: فعل ماض معطوف على قوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، وإنما وحّد عَبَدَ وإن كان للجمع؛ فإنه وحّد على لفظ «مَنْ» دون معناها، والطاغوت: [مفعول]^(٥) بعبد^(٦)، ويكون التقدير: منهم من لعنه الله وغضب عليه، ومنهم من عبد الطاغوت^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بَلَّغْتَ رِسَالَاتِهِ﴾ [المائدة: ٦٧] جماعة: نافع وابن عامر وأبو بكر.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿رِسَالَاتِهِ﴾ بكسر التاء.

الباقون: ﴿رِسَالَتِهِ﴾ بالتوحيد ونصب التاء^(٨).

١ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٨٦، والتيسير: ص ١٠٠، والنشر: ٢/٢٥٥.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٧.

٣ - هو نصير بن أبي نصير الرازي، كان علامة نحويًا، جالس الكسائي وأخذ عنه النحو وقرأ عليه القرآن، كان صدوق اللهجة، كثير الأدب حافظًا، وله مؤلفات حسان. انظر: بغية الوعاة: ٢/٣١٦.

٤ - انظر: معاني القراءات: ص ١٤٣. وقراءة حمزة هي قراءة عبد الله بن عباس رضي الله عنه. انظر: البحر المحيط: ٣/٥١٩، وتفسير القرطبي: ٥/١٥٢. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

٥ - زيادة على جميع النسخ.

٦ - منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

٧ - انظر: الكشف: ١/٤١٤، ٤١٥.

٨ - انظر: التيسير: ص ١٠٠، والكفاية الكبرى: ص ٣٨٣، والنشر: ٢/٢٥٥.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿رسالاته﴾ على الجمع، فرسالات: [منصوبة]^(١) لأنها مفعولة بِلَبَّغَتْ، وعلامة نصبها كسرة التاء لأنها جمع مؤنث سالم^(٢).

فإن قلت: لِمَ جمع ﴿رسالة﴾ وهي مصدر^(٣) والمصادر لا تُثَنَّى ولا تُجَمَع؟

فالجواب: أنه لما كان الوحي ينزل على النبي ﷺ شيئاً بعد شيء، وكان يبلغ أمته على ترتيب التنزيل، فليس يخلو ذلك من معنى الجمع^(٤)، وقد (أخبرت)^(٥) العرب عن المصادر بالجمع (أيضاً)^(٦)، فإن المصادر إذا اختلفت أنواعها جاز تثنيها وجمعها^(٧).

وأما علة من قرأ: ﴿رسالاته﴾ فالرسالة: مفعولة بِلَبَّغَتْ^(٨)، ووحد لأن الواحد يدل على الكثرة والجنس، ولأنه في الأصل مصدر^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿ألا تكون فتنة﴾ [المائدة: ٧١] بضم النون: الأخوان وأبو عمرو^(١٠).

قال الشارح: قال صاحب المصباح روى عبدالوارث عن أبي عمرو النصب^(١١)، وروى جبلة^(١٢) عن عاصم الرفع كأبي عمرو.

١ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «منسوب».

٢ - انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ص ٦٨.

٣ - إنما هي اسم مصدر، وهي بمنزلة المصدر. انظر: معاني القراءات: ص ١٤٤، والموضح: ٤٤٨/١.

٤ - انظر: تفسير القرطبي: ١٥٨/٥.

٥ - في (ب) و(ج): «خبرت».

٦ - في (ب) و(ج): «وأيضاً».

٧ - انظر: الموضح: ٤٤٨/١.

٨ - منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

٩ - بل اسم مصدر، وهو بمنزلة المصدر كما تقدم. انظر: الكشف: ٤١٥/١، والموضح: ٤٤٨/١.

١٠ - انظر: التيسير: ص ١٠٠، والميسوط: ص ١٦٣، والنشر: ٢٥٥/٢.

١١ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢٥.

١٢ - من روايته عن الفضل، انظر: المصباح: ورقة ٣٢٥. وهو جبلة بن مالك بن جبلة بن عبدالرحمن، أبو

أحمد الكوفي، قرأ على الفضل الضميم، وروى القراءة عنه أبو زيد النمري، انظر: الغاية: ١٩٠/١.

الباقون: بنصب النون^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿أَلَا تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١] بالرفع، فأنَّ عنده مخففة من الثقيلة، وليست أنَّ الناصبة للفعل المستقبل، والتقدير: وحسبوا أنه لا تكون، ولهذا زادوا لا، لتكون عوضاً من الضمير المحذوف؛ لئلاً يلي «أن» الفعل، إذ ليس ذلك من شرطها^(٢)، وهي من خواص الأسماء^(٣)، كما زادوا السين معها في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، وكقول عنزة:

أَيَقَنْتُ أَنْ سَيَكُونُ عِنْدَ لِقَائِنَا ضَرْبٌ يُطِيرُ عَنِ الْفِرَاحِ الْجُثْمُ^(٥)

وأما علة من نصب ﴿تَكُونُ﴾ فأنَّ عنده الخفيفة الناصبة للفعل، فتكون منصوبة بأن، و«لا» لا تمنع العمل، لأنها تحول بين العامل والمعمول كثيراً^(٦)، فمن قرأ هذا الفعل بالرفع [٧٨/ب] فحقق «أن» أن تُكْتَبَ منفصلة؛ لأن الهاء مضمرة بين «أن» و«لا» في المعنى. ومن قرأه بالنصب فحقق «أن» أن تُكْتَبَ متصلة؛ لأنه لا ضمير بينهما.

وقاعدة هذا الفعل: أن الفعل الذي يكون قبل «أن» إن كان للعلم واليقين [فلا]^(٧) يجوز فيما بعدها إلا الرفع كقوله تعالى: ﴿لئن لا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون على شيء﴾ [الحديد: ٢٩]. وإن كان الفعل الذي قبل «أن» للشك المحض فليس فيما بعدها إلا النصب^(٨)، وإن كان يحتمل الأمرين جاز الرفع والنصب^(٩).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٨.

٣ - أي أن الجملة الاسمية تلي أن المخففة، ولا تحتاج لفاصل، كقوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾، ولا تلي الفعل إلا بفاصل.

٤ - انظر في هذه الإحالة وسابقتها: الدر المصون: ٤/٣٦٧.

٥ - انظر في البيت ونسبته: شرح ديوان عنزة: ص ١٢٦.

٦ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٤.

٧ - كان في جميع النسخ: «ولا».

٨ - انظر: الكشف: ١/٤١٦.

٩ - انظر: الدر المصون: ٤/٣٦٩.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩] خفيفة القاف: الكوفيون، سوى حفص. ﴿عَاقَدْتُمْ﴾: ابن ذكوان. الباقون: ﴿عَقَّدْتُمْ﴾ مشددة.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿عَقَّدْتُمْ﴾ خفيفة القاف من غير ألف، وأن تقول أيضاً: ﴿عَاقَدْتُمْ﴾ بالألف: ابن ذكوان^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿عَقَّدْتُمْ﴾ خفيفة القاف، فمعناه: هو أن يحلف الإنسان على الشيء غير غالطٍ ولا ناس^(٢). وقال الكسائي: معنى ﴿عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ أو جبتموها^(٣). وكان ابن جريج^(٤) يقول: معنى ﴿عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾: هو أن يقول الراجل: والله الذي لا إله إلا هو لأفعلن^(٥).

وأما من قرأ: ﴿عَاقَدْتُمْ﴾ بالألف فله تقديران، أحدهما: أن يكون من اثنين، ويكون معناه: تحاقتتم^(٦). وقيل: هو من واحد، وجاء على فاعلت مثل عاقبت اللص، وسافر، وعافاه الله^(٧).

وأما من قرأ: ﴿عَقَّدْتُمْ﴾ بالتشديد فله أيضاً تقديران: أحدهما: أن يكون شديداً لأن الفعل لجماعة؛ لأن باب فَعَّلْت يراد به ترديد [الفعل]^(٨) مرة بعد أخرى. والتقدير الثاني: أن معنى التشديد التوكيد، فكما يقال: وكَدَّت الشيء، فكذا يقال: عَقَّدْتَهُ^(٩).

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٠، والكافي: ص ٨٦، ٨٧، والنشر: ٢/٢٥٥.

٢ - انظر في معناه: النكت والعيون: ١/٤٨١.

٣ - انظر: معاني القراءات: ص ١٤٥.

٤ - هو عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج، أبو خالد الأموي المكي، صاحب التصانيف، وأول من دون العلم بمكة، مات سنة تسع وأربعين ومائة. انظر: الأعلام: ٤/١٦٠، والسير: ٦/٣٢٥.

٥ - ذكر السمين الحلبي هذا المعنى دون نسبة ضمن معاني قراءة التشديد، وهو الأليق، لتضمنه معنى التوكيد الذي يفيد التشديد دون التخفيف. انظر: الدر المصون: ٤/٤٠٣.

٦ - من إبرام اليمين بمعنى التأكد. انظر: الموضح: ١/٤٤٩ بتصرف.

٧ - انظر: الكشف: ١/٤١٧، والموضح: ١/٤٤٩.

٨ - كان في جميع النسخ: «القول»، وصحح كما ترى.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿فَجَزَاءُ﴾ [المائدة: ٩٥] مَنْوُنٌ ﴿مِثْلُ﴾ [المائدة: ٩٥] رَفَعٌ: الكوفيون».

قال الشارح: الباقون: ﴿فَجَزَاءُ﴾ بغير تنوين، ﴿مِثْلُ﴾ بالخفض^(١). وذكر صاحب المصباح عن عاصم كالجماعة^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿جَزَاءٌ مِثْلُ﴾ برفع ﴿مِثْلُ﴾ فجزاء: مبتدأ وخبره محذوف، التقدير: فعلية جزاءٌ مثلٌ، ومثل: مرفوع على أحد تقديرين، أحدهما: أن يكون ﴿مِثْلُ﴾ صفة بجزاء. التقدير الثاني: أن يكون مثلاً بدلاً من جزاء، فعلى هذين التقديرين لا يجوز أن يتعلق قوله: ﴿مِنَ النِّعَمِ﴾ بجزاء، لأنها من صلته، لأن البدل والصفة لا يأتيان إلا بعد تمام الموصوف [والمبدل منه^(٣)] ^(٤).

وأما علة من قرأ: ﴿جَزَاءٌ مِثْلِ﴾ فجزاء أيضاً: مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف كما قلنا في القراءة الأولى، ومثل: مخفوض بإضافة (جزاء)^(٥) إليه^(٦)، ويكون التقدير فعلية جزاء مثله - أن يجزيه بمثله من النعم - أي: جزاء المقتول بمثله من النعم في الخلقة، ففي النعمة بدنة، وفي الحمار الوحشي بقرة، وفي الضبع كبش، على مثل ما قتل من النعم^(٧). وقوله: ﴿يُحْكَمُ بِهِ ذُوا عَدْلٍ [٧٩/أ] مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] [أي: بالصيد، ﴿يُحْكَمُ بِهِ ذُوا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾] ^(٨) أي: رجلاً صالحان^(٩).

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٠، والنشر: ٢/٢٥٥، والهادي: ورقة ٢٠/أ.

٢ - من رواية المفضل طريق جبلة عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٦.

٣ - انظر: التبيان للعكبري: ١/٤٦٠، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٣٦.

٤ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وقد اشتبك في الأصل.

٥ - سقط من (ج).

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٩.

٧ - انظر: تفسير القرطبي: ٦/١٩٩، ٢٠٠.

٨ - زيادة من (ب) و(ج).

٩ - فقيهان عالمان. انظر: تفسير الطبري: ٧/٣١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**أو كَفَّارَةٌ طَعَامٌ**» [المائدة: ٩٥] بالإضافة: نافع وابن عامر».

قال الشارح: الباقون: بتنوين: **كفارة** ورفع **طعام**، ولا خلاف في قوله: **مساكين** أنه بالجمع ههنا^(١). وذكر صاحب المصباح عن هشام بالتنوين والرفع كالجماعة^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: **طعام** بالخفض، فكفارة: معطوفة على جزاء^(٣)، وطعام: مخفوض بإضافة كفارة إليه^(٤)، و«أو»: للتخيير^(٥)، وجازت الإضافة لأن الكفارة تكون على ضروب: كفارة بالطعام، وكفارة بالصيام، وكفارة مماثلة من النعم، فالإضافة ههنا أحسن، لأن بها يُعلم أن الكفارة ههنا كفارة طعام لا كفارة هدي ولا صيام^(٦).

وأما من قرأ: **كفارة** بالتنوين والرفع، فالكفارة أيضاً: معطوفة على جزاء كما قلنا^(٧)، وفي رفع طعام وجهان، أحدهما: أن يكون عطف بيان. الوجه الثاني: أن يكون بدلاً^(٨)، لأن الطعام هو الكفارة^(٩).

١ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٨٦، والتيسير: ص ١٠٠، والنشر: ٢/٢٥٥.

٢ - من رواية الأخفش عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٦.

٣ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٣٨.

٤ - انظر: الموضح: ١/٤٢٥.

٥ - وقيل: للترتيب. انظر: الدر المصون: ٤/٤٢٤، والتكت والعيون: ١/٤٨٨.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٩، والكشف: ١/٤١٩.

٧ - انظر: الإملاء: ١/٢٢٧.

٨ - انظر: الدر المصون: ٤/٤٢٥.

٩ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٦٩.

وإنما لم يُختلف هنا في جمع ﴿مساكين﴾ لأنه في كل المصاحف بالألف^(١). واختلف في الذي في البقرة، لأنه في بعضها بالألف، وبعضها بغير ألف^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] بغير ألف: ابن عامر.

قال الشارح: الباقون: ﴿قِيَامًا﴾ بالألف^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿قِيَمًا﴾ أو ﴿قِيَامًا﴾ فهما مصدران، وأصله: قواماً، فأُعِلَّ^(٤) (٥).

وفي تفسير ﴿قِيَامًا﴾ قولان: أحدهما: أن الناس يقومون بها، ويقومون بأركانها وحقوقها. والقول الثاني: أنهم يقومون بشرائعها^(٦). وقيل: معنى ﴿قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ أي: قِيَامًا لدينهم^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ [المائدة: ١٠٧] بفتح التاء والحاء:

حفص^(٨).

- ١ - بل ورد فيه الخلاف بين الحذف والإثبات، انظر: دليل الحيران: ص ٧١.
- ٢ - المعروف أنه لا خلاف في أنه بالحذف. انظر: جملة أرباب المراسد شرح عقيلة أتراب القوائد للجعيري: ورقة ٥٢/أ، ودليل الحيران: ص ٧١، والمقنع للداني: ص ٢٠، فقد وهم المصنف فذكر الخلاف في محل الاتفاق، والاتفاق في محل الخلاف. والعلة المستقيمة - إن شاء الله - أنه أُفرد في البقرة وجُمع لأن الأفراد يُراد به الإطعام عن كل يوم، والجمع يراد به الإطعام عن أيام كثيرة. وجُمع هنا ولم يُفرد لأنه لا يُطعم في قتل الصيد مسكين واحد، بل جماعة مساكين. انظر: النشر: ٢٥٥/٢.
- ٣ - انظر: التيسير: ص ١٠٠، والمبسوط: ص ١٦٤، والنشر: ٢٤٧/٢.
- ٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٣٧.
- ٥ - في (ج): «وأعلَّ».
- ٦ - انظر: تفسير القرطبي: ٦/٢١٠.
- ٧ - انظر: تفسير الطبري: ٥٠/٧، وتفسير النسفي: ٣٠٤/١.
- ٨ - انظر: الإقناع: ص ٣٦٥، والتيسير: ص ١٠٠، والنشر: ٢٥٦/٢.

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبي بكر مثل حفص^(١).

الباقون: ﴿استَحِقَّ﴾ بضم التاء وكسر الحاء. وإذا ابتدأت بـ ﴿استَحِقَّ﴾ على قراءة حفص ابتدأت بهمزة مكسورة، وعلى قراءة الجماعة تبتدئ بهمزة مضمومة^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿استَحِقَّ﴾ بالفتح، فاستَحَقَّ: فعل ماضٍ^(٣)، والأوليان: فاعل به، والمفعول محذوف، والتقدير: استَحَقَّ عليهم الأوليان الوصية^(٤). والأوليان: تنبيه أولي^(٥)، ويكون المعنى: من الورثة الذين استَحَقَّ عليهم الأوليان^(٦)، ومعنى الأوليان: الحقيقتان بالشهادة^(٧).

وأما علة من قرأ: ﴿استَحِقَّ﴾ فاستَحِقَّ: فعل (لما)^(٨) لم يسم (فاعله)^(٩)، والأوليان: مرفوعان، لأنهما اسم ما لم يسم فاعله، والتقدير: من الذين استَحِقَّ عليهم إثم الأوليان، فلما حذف المضاف أقام المضاف إليه مقامه^(١٠). وقيل: إن اسم ما لم يسم فاعله محذوف، والتقدير: من الذين استَحِقَّ عليهم الإيضاء^(١١)، ويكون الأوليان مرفوعين على أحد وجهين: إما على البدل من قوله: ﴿فأخراهم﴾^(١٢)، أو على البدل من المضمرة في قوله: ﴿يقومان﴾^(١٣).

١ - من رواية الكسائي والأعشى طريق ابن غالب والشموني عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٦.

٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٣ - مبني على الفتح.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٠، والموضح: ١/٤٥٢، ٤٥٣.

٥ - انظر: البحر المحيط: ٤/٤٥.

٦ - انظر: النكت والعيون: ١/٤٩٥.

٧ - انظر: تفسير النسفي: ١/٣٠٧.

٨ - سقط من (ب) و(ج).

٩ - سقط من (ج).

١٠ - انظر: الكشف: ١/٤٢٠.

١١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٠.

١٢ - انظر: الدر المصون: ٤/٤٧٣.

١٣ - انظر: الموضح: ١/٤٥٣.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿[الأولين]^(١)﴾ [المائدة: ١٠٧] على الجمع: حمزة وأبو بكر.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿[الأولين]﴾ بغير ألف والواو مشددة [٧٩/ب]

وفتح النون على أنه جمع^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿[الأولين]﴾ فهو جمع أول، وهو في موضع خفض، وعلامة

خفضه الياء^(٣)، وهو مخفوض على البدل من الذين، أو من الهاء والميم في: عليهم^(٤). وقيل:

هو منصوب - علامة نصبه الياء^(٥) - بفعل مقدر، وتقديره: أعني الأولين^(٦). والكلام في

هذه الآية كثير، فليس بسطه مما يحتمله هذا المختصر، وهي^(٧) أشكل آية في القرآن،

وسمعت العلماء يستصعبونها جداً^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿[إلا ساحر مبين]﴾ [المائدة: ١١٠] على وزن فاعل: الأخوان،

ومثله في هود والصف.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿[ساحر]﴾ بالألف.

الباقون: ﴿[سحر]﴾ على وزن فعل، بغير ألف^(٩).

١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الأولان».

٢ - انظر: التيسير: ص ١٠٠، والنشر: ٢/٢٥٦، والوجيز ورقة ٢٨/ب.

٣ - لأنه جمع مذكر سالم. انظر: شرح الواقية نظم الكافية: ص ١٣٢.

٤ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٤٣.

٥ - لأنه جمع مذكر سالم. انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ١٤.

٦ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٨٥/أ.

٧ - وقع هنا في جميع النسخ زيادة: «من» بعد «هي»، وحذفت تصحيحاً.

٨ - قال مكّي: «وهذه الآية - في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها - أصعب آية في القرآن

وأشكلها». انظر: الكشف: ١/٤٢٠.

٩ - انظر: التجريد: ورقة ٢٧/ب، والتيسير: ص ١٠١، والنشر: ٢/٢٥٦.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿ساحر﴾ بالألف فالإشارة في هذا إلى رجل، وهو اسم
الفاعل من: سحر يسحر فهو ساحر، يعنون بذلك النبي ﷺ^(١)، ومعنى ﴿مبين﴾ -على
هذه القراءة-: ظاهر السحر، لأن المبين الظاهر الواضح^(٢).

وأما علة من قرأ: ﴿سحر﴾ بغير ألف فإنه عنده مصدر: سحر يسحر سحراً^(٣)،
وهو إشارة إلى ما جاء به النبي ﷺ من قرآن ونبوة^(٤)، وروي عن أبي عمرو بن العلاء أن
كان يقول: إذا كان معه ﴿مبين﴾ فهو ﴿سحر﴾، وإذا كان معه ﴿عليم﴾ فهو
﴿ساحر﴾، لأن عليمًا من صفات الأشخاص^(٥). وقيل: المراد بالسحر: الساحر، ويقدر
فيه حذف ذو، ويكون التقدير: ذو سحر^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «هل تستطيع» [المائدة: ١١٢] بالتاء ﴿ربك﴾ بالنصب:
الكسائي. وأدغم اللام في التاء على أصله^(٧).

(و)^(٨) ذكر صاحب المصباح عن أبي بكر أنه قرأ مثل الكسائي^(٩) إلا أنه أظهر اللام
عند التاء^(١٠).

الباقون: ﴿هل يستطع﴾ بالياء ﴿ربك﴾ بالرفع، ولا خلاف في رفع العين^(١١).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢٧١/٢.

٢ - انظر: معاني القراءات: ص ١٤٧.

٣ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٥.

٤ - انظر: الموضح: ٤٥٥/١.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٠، وشرح الهداية: ٢٧١/٢.

٦ - انظر: الكشف: ٤٢١/١.

٧ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٣/ب، والتيسير: ص ١٠١، والنشر: ٢٥٦/٢.

٨ - سقط من (ب) و(ج).

٩ - من رواية ابن غالب والشموني عن الأعشى عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٦.

١٠ - انظر: المصباح: ورقة ١٢٥.

التعليل: أما علة قراءة الكسائي فإنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والتقدير: هل تستطيع سؤال ربك، فتستطيع: عامل في سؤال النصب، ولا يجوز أن يكون عاملاً في ﴿أَنْ يُنْزَلَ﴾، لأنه لا يجوز أن يقال: هل تستطيع أن يفعل غيرك كذا^(١)، ويقوي قراءة الكسائي ما روي عن معاذ بن جبل^(٢) أنه كان يقول: أقرأنا رسول الله ﷺ: ﴿هل تستطيع ربك﴾، بالتاء والنصب^(٣)، وروي أيضاً أنها قراءة علي^(٤) وعائشة^(٥)، لأن الحوارين كانوا لا يشكون في أن الله عز وجل يقدر على أن ينزل عليهم مائدة، وكانوا أعلم بالله عز وجل أن يقولوا: هل يستطيع ربك^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿هل يستطيع﴾ بالياء والرفع، فيستطيع: فعل مضارع^(٧)، وربك فاعل به، وأن ينزل: في موضع المفعول، ويكون التقدير: هل يطيعك ربك^(٨) فيستجيب لك^(٩) إن سألته، كما يقول الإنسان لصاحبه: هل تستطيع أن تأتينا، وهو عالم أنه يستطيع لذلك^(١٠)، ويكون المعنى: هل تنزل [المائدة]^(١١) [بممكنك]^(١٢) [١٣]، وإنما قال

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧١.

٢ - هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس، أبو عبدالرحمن الأنصاري الخزرجي، الإمام المقدم في علم الحلال والحرام، شهد المشاهد كلها، وروي عن النبي ﷺ علماً كثيراً طيباً، توفي رضي الله عنه بالطاعون في الشام سنة سبع عشرة. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر بهامش الإصابة: ١٠/١٠٤، والإصابة: ٩/٢١٩.

٣ - أخرجه الترمذي في السنن: ٤/٢٥٨، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشد بن سعد، وليس إسناده بالقوي، وفي إسناده عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وهو ورشد بن سعد مضعفان في الحديث. انظر: سنن الترمذي: ٤/٢٥٩ بتصرف. ولا شك أن متن الحديث صحيح لثبوت القراءة بالتواتر.

٤ - انظر: تفسير القرطبي: ٦/٢٣٥.

٥ - انظر: تفسير الطبري: ٧/٨٤.

٦ - هذا مروي عن عائشة رضي الله تعالى عنها. انظر: الكشف: ١/٤٢٢.

٧ - مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

٨ - انظر: الإملاء: ١/٢٣٢.

٩ - سقط من (ج).

١٠ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤١.

١١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «الملائكة».

١٢ - انظر في معناه: المصدر السابق.

١٣ - هذا الصواب وكان في جميع النسخ: «بممكنك».

الحواريون ذلك؛ ليزدادوا بصيرةً و يقيناً، لا أنهم شاكون في ذلك، وكان قصدهم بذلك أن يستدلوا به على نبوة عيسى [على نبينا وعليه الصلاة والسلام]^(١)، وكان [٨٠/أ] ذلك قبل أن يبرئ الأكمه والأبرص (ويأتيهم)^(٢) بالمعجزات^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿مُنزَّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾» [المائدة: ١١٥] بالتشديد: نافع وابن عامر وعاصم.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: بفتح النون وتشديد الزاي.

الباقون: بإسكان النون وتخفيف الزاي^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: «﴿مُنزَّلُهَا﴾» بالتشديد، فهو اسم الفاعل من نَزَلَ يُنَزِّلُ فهو مُنَزَّلٌ.

ومن قرأ: منزَّلًا بالتخفيف فهو اسم الفاعل من أَنْزَلَ يُنَزِلُ فهو مُنَزَّلٌ^(٥)، وهما متقاربان^(٦).

واختلف الناس في المائة، فجُلَّهم يقول: إنها نزلت، إلا الحسن ومجاهد، فإنهما قالا:

لم تنزل^(٧)، لأن الله عز وجل قال: «﴿إِنِّي مُنَزَّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾»، ولم يقل: أنزلتها^(٨).

١ - زيادة من (ج).

٢ - في (ب) و(ج): «وَأَنْ يَأْتِيَهُمْ».

٣ - انظر: البحر المحيط: ٥٣/٤، وشرح الهداية: ٢٧٢/٢.

٤ - انظر: التيسير: ص ١٠١، والسبعة: ص ٢٥٠، والنشر: ٢٥٦/٢.

٥ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٦، والكشف: ٤٢٣/١.

٦ - انظر: الموضح: ٤٥٦/١.

٧ - انظر: تفسير الطبري: ٨٧/٧، وتفسير القرطبي: ٢٣٨/٦.

٨ - هذا التعليل لا تقوم به حجة، ويبعد نسبه لعالمين جليلين من أئمة الإسلام، إذ لا فرق بين أن يقول

الله عز وجل: منزَّلًا، وأن يقول: أنزلتها، إذ تحقَّق الوقوع بما وعدَّ الله تعالى به كتحقَّق ما وقع وانتهى

أمره. وإنما الورد عنهما أن مجاهدًا قال: «هو مثل ضربه الله تعالى لخلقه ينهاهم به عن مسألة الآيات

لأنبيائه»، وقال الحسن: «إنه لما أوعدهم عذاب من كفر استعفوا منها فلم تنزل»، انظر: النكت

والعيون: ٥٠٢/١. ومؤدى كلام مجاهد يرمي لما صرح به الحسن، فمعنى أنه مثل ضرب للنهي عن

طلب الآيات: أن بني إسرائيل لما هُذِّدوا ارتدعوا واستعفوا عن طلبهم، ولو لم ينتهوا لنزلت، فضرب

الله قصتهم مثلاً لعباده لينتهوا عن مثل فعلهم، ولا معنى لكلام مجاهد إلا بأن يُحمَل على ما صرَّح به

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿هذا يوم﴾» [المائدة: ١١٩] بفتح الميم: نافع. الباقون: بضمها^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يَوْمٌ﴾ بالنصب فإنه جعله ظرف زمان^(٢)، ويكون هذا إشارة إلى ما تقدم من القصص، ويكون التقدير: قال الله هذا في يوم ينفع الصادقين صدقهم^(٣). وقيل: المعنى: قال الله: هذه الأشياء [تقع]^(٤) يوم ينفع الصادقين صدقهم، أي: [تقع]^(٥) يوم القيامة^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿يَوْمٌ﴾ بالرفع، فهذا: مبتدأ، ويومٌ: خبره^(٧)، وهذا: إشارة إلى اليوم^(٨)، والتقدير: هذا اليوم يوم ينفع^(٩)، ويقوي الرفع إجماعهم على رفع ﴿يَوْمٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿هذا يوم لا ينطقون﴾^(١٠) [المرسلات: ٣٥]، ويقويه أيضاً قول سيبويه: إن العرب إذا أضفت الأوقات^(١١) أعربت بها بإعراب ما بعدها، فترفعها مع المستقبل والجمل^(١٢)، وتنصبها مع الماضي^(١٣). وقد قرأ ابن هرمز^(١٤) والأعمش^(١٥): هذا يوم لا

١ - انظر: التبصرة: ص ٤٨٩، والتيسير: ص ١٠١، والنشر: ٢/٢٥٦.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٦.

٣ - انظر: الكشف: ١/٤٢٣.

٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «تنفع».

٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «تنفع».

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٢.

٧ - انظر: التبيان: ١/٤٧٧، وشرح الهداية: ٢/٢٧٣.

٨ - انظر: الكشف: ١/٤٢٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٤٤.

٩ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٢، وكنت المعاني: ورقة ١٨٦/أ.

١٠ - على قاعدة إلحاق النظر بنظيره، وقد تقدمت أمثلتها في غير موضع.

١١ - ومعنى ضيقها: إضافتها، لأن الإضافة تخصُّ الوقت بزمن محدد، فتُضيقه بالاختصاص بعد أن كان واسعاً.

١٢ - أي: الجمل الاسمية.

١٣ - لم أقف على هذا القول منسوباً لسبويه، وهو مذهب البصريين، وعند الكوفيين جواز الوجهين

مطلقاً. انظر: شرح ابن عقيل: ٣/٦٠.

١٤ - انظر: تفسير القرطبي: ١٩/١٦٦.

١٥ - انظر: الكشاف: ٤/٢٠٥.

ينطقون، بالنصب^(١)، قال النحويون: (النصب)^(٢) لغة سفلى مُضَرَّ^(٣). وقيل: بل هو نصب على الطرف معرب غير مبني^(٤)، وبهذه العلة أجمعوا على رفعه، أعني لقلّة العرب التي نطقت به، فكأنه شاذٌّ، فلذلك أجمعت السبعة على رفعه^(٥).

(مسألة^(٦)):

قال صاحب الكتاب: «فيها ست [يَاءات]^(٧) إضافة: ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٢٨]: فتحها نافع وأبو عمرو وحفص».

﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [المائدة: ٢٨]، ﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾ [المائدة: ١١٦]: فتحهما الحرمين وأبو عمرو.

﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [المائدة: ٢٩]، ﴿فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥]: فتحهما نافع.

﴿وَأَمَى إِلَهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]: أسكنها ابن كثير والكوفيون سوى حفص^(٨).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح في: ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ الإسكان عن نافع^(٩)، وذكر في: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ و﴿إِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾ بالإسكان عن نافع أيضاً فيهما^(١٠).

١ - لم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

٢ - في (ب) و(ج): «الفتح».

٣ - لم أقف عليه منسوباً لهم.

٤ - انظر: الإملاء: ٢٧٩/٢.

٥ - لأنه أضيف إلى فعل مستقبل (ينطقون)، وحكم ما أضيف إلى المستقبل الرفع على الإعراب، وهذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين جواز الوجهين: البناء والإعراب، انظر: شرح ابن عقيل: ٥٩/٣، ٦٠. فخلصنا إلى أن الرفع بإجماع، أما البناء ففيه خلاف، فمن هنا يحكم بأن الرفع أشهر وأكثر. والله تعالى أعلم.

٦ - سقط من (ب) و(ج).

٧ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «آيات».

٨ - انظر: الإقناع: ص ٣٩٥، ٣٩٦، والتيسير: ص ١٠١، والنشر: ٢٥٦/٢.

٩ - من رواية كردم عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٦.

١٠ - من رواية كردم عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٦.

قال صاحب الكتاب [رحمه الله]^(١): «وفيها زيادة واحدة: ﴿واخشونِ ولا تشترؤا﴾ [المائدة: ٤٤] أبو عمرو بياء في الوصل فقط، الباقون: بغير ياء في الحالين^(٢)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن قبل^(٣) وعن جماعة من أصحاب نافع عن نافع بياء في الوصل، كأبي عمرو^(٤).

١ - زيادة من (ج).

٢ - انظر: التذكرة: ٣٩٤/٢، والتيسير: ص ١٠١، والنشر: ٢/٢٥٦.

٣ - من رواية بن شنبوذ عنه.

٤ - وهم إسماعيل وابن جهمز وخارجة وأبو خليلد وكردم، كلهم عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٧.

قال صاحب الكتاب:

«سورة الأنعام»

قال الشارح: هي مكيّة إلا ثلاث آيات نزلن بالمدينة، وهنّ قوله تعالى: ﴿قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم﴾ [الأنعام: ١٥١]، إلى ﴿لعلكم تتقون﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وعدد آياتها مائة وستون آية وخمس آيات [٨٠/ب] في عدد الكوفيّ، وست في البصريّ، وسبع في المدني^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَصْرِفُ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ١٦] بفتح الياء: الكوفيون سوى حفص.

قال الشارح: تحريره أن تقول: بفتح الياء وكسر الراء.

الباقون: من ﴿يَصْرِفُ﴾ بضم الياء وفتح الراء^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يَصْرِفُ﴾ فيصْرِفُ: فعل مستقبلٌ مِنْ: صَرَفَ يَصْرِفُ^(٣)، فهو مجزوم بمن^(٤)، والفاعل مضمّر به^(٥)، التقدير: من يَصْرِفُ الله عنه العذاب^(٦).

فإن قلت: لِمَ جاز إضمار الفاعل مع المفعول به؟

فالجواب: أنه لما تقدم ذكرهما في قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتَ رَبِّي

عَذَابَ﴾ [الأنعام: ١٥] جاز إضمارهما، ويقوّي هذه القراءة أن بعده: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾، ولا راحم إلا الله^(٧).

١ - انظر: شرح المخللاتي: ص ١٨٨، ١٨٩.

٢ - انظر: التيسير: ص ١٠١، والغاية: ص ١٤٣، والنشر: ٢/٢٥٧.

٣ - أي: مبني للفاعل. انظر: الإملاء: ١/٢٣٧.

٤ - لأن مَنْ شرطية، وأدوات الشرط جازمة. انظر: الدر المصون: ٤/٥٥٩، وشرح الوافية: ص ٣٥٢.

٥ - أي: ضمير مستتر. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٦.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٣.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٤.

وأما علة من قرأ: ﴿يُصْرَفُ﴾ فيُصْرَفُ: فعل (لما) ^(١) لم يسم فاعله ^(٢)، وهو أيضاً مجزوم بالشرط ^(٣)، وعلامة جزمه سكون الفاء ^(٤) كما قلنا في القراءة الأولى، و[مفعول] ^(٥) ما لم يسم فاعله محذوف، والتقدير: من يُصْرَفُ عنه العذابُ فقد رحمه الله، وهذه القراءة اختيار سيويه، لأنه قال: وكلما قلَّ الإضمار كان أولى، لأنك على هذه القراءة إنما تضرر اسماً واحداً وهو العذاب، وعلى القراءة الأولى تضرر الفاعل والمفعول ^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾ [الأنعام: ٢٣] بالياء: الأخوان ^(٧)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن عاصم ^(٨) وأبي عمرو ^(٩) أنهما قرآ بالياء مثل الأخوين ^(١٠).

الباقون: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء ^(١١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿فَتَنَّتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣] بالرفع: الابنان وحفص».

-
- ١ - سقط من (ب) و(ج).
 - ٢ - انظر: الموضح: ٤٦١/١.
 - ٣ - لأن مَنْ شرطية. انظر: الدر المصون: ٥٥٩/٤.
 - ٤ - الظاهر على آخره.
 - ٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «وفعل».
 - ٦ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٤٧/١.
 - ٧ - انظر: التيسير: ص ١٠١، والمستنير: ص ٥٣٦، والنشر: ٢٥٧/٢.
 - ٨ - من رواية المفضل وحماد وأبان بن يزيد عنه.
 - ٩ - من رواية هارون ويونس.
 - ١٠ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢٩.
 - ١١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

قال الشارح: الباقون: ﴿فَتَنَّتْهُمْ﴾ بالنصب^(١). ذكر صاحب المصباح عن الأزرق^(٢) عن حمزة مثل الابنين وحفص^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يَكُنْ﴾ بالياء ونصب ﴿فَتَنَّتْهُمْ﴾ فيكون: فعل مضارع^(٤)، (ويكون)^(٥) للتذكير^(٦)، ويكون: ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان، لأن أكان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وكذلك ما تصرف منها^(٧)، وفتنتهم: خبر كان مقدم على اسمها، و﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾: اسمها^(٨).

فإن قلت: [لَمْ] ^(٩) ذَكَرَ الفتنه وهي مؤنثة؟

ففي ذلك جوابان: أحدهما: أن الفتنه وإن كان لفظها مؤنثاً فهي مذكرة في المعنى؛ لأن الفتنه ههنا قول، والقول مذكر^(١٠)، والتقدير: ما فتنتهم إلا قولهم كذا وكذا^(١١) الجواب^(١٢) الثاني: أن تأنيث الفتنه غير حقيقي، فجاز تذكيره لذلك^(١٣).

١ - انظر: الإرشاد: ص ٣٠٦، والتيسير: ص ١٠١، ١٠٢، والنشر: ٢/٢٥٧.

٢ - هو إسحاق بن يوسف بن يعقوب الأزرق، أبو محمد الواسطي، قرأ على حمزة وأبي عمرو وعاصم، وروى عنه القراءة إسماعيل بن إبراهيم، والحسن بن علي، وأبو محمد اليشكري. انظر: الغاية: ١/١٥٨.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٢٩.

٤ - مجزوم وعلامة جزمه السكون.

٥ - في (ب) و(ج): «والياء».

٦ - انظر: الكشف: ١/٤٢٦.

٧ - انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٥٠، ٥٢.

٨ - انظر: الإملاء: ١/٢٣٨.

٩ - زيادة من (ب) و(ج).

١٠ - انظر: الكشف: ١/٤٢٦.

١١ - الأولى أن يكون التقدير: ما كان قولهم إلا أن قالوا، تأييداً للكلام السابق.

١٢ - في (ب) و(ج): «والجواب».

١٣ - انظر: الإملاء: ١/٢٣٨.

وأما علة من قرأ: ﴿تكن﴾ بالتاء و﴿فتنتهم﴾ بالرفع، ففِتْنَتُهُمْ: اسم كان، و﴿أن قالوا﴾: الخبر، والتقدير: ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم^(١)، وجاء مؤنثاً على لفظ الفتنة^(٢).

وأما علة من قرأ بالتاء ونصب الفتنة، ففِتْنَتَهُمْ: خبر كان مقدم عليها، واسمها: إلا أن قالوا^(٣)، والتقدير: [ثم]^(٤) لم تكن فتنتهم إلا قولهم^(٥). ويقوي هذه القراءة إجماعهم على قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حِجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٦) [الجاثية: ٢٥]، والذي قوي هذه القراءة^(٧) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ لأنَّ «أن» إذا وُصِلت لم توصف، فأشبهت لامتناع وصفها بالمضمر^(٨) [أ/٨١]، فكما أن المضمر إذا كان مع المظهر فكونه اسماً أحسن، لأن المضمر أعرف المعارف والاسم ينبغي أن يكون أعرف من الخبر (فكذا ما في حكمه)^(٩)، فهذا كله يقوي قراءة من جعل ﴿فتنتهم﴾: الخبر، (و﴿أن قالوا﴾)^(١٠): الاسم^(١١).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٣.

٢ - انظر: الدر المصون: ٥٧٢/٤.

٣ - انظر: الموضح: ٤٦٢/١.

٤ - زيادة من (ب) و(ج).

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٣.

٦ - وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، ووجه ذلك أن المعرفة أولى بالاسم من النكرة، لأن الفتنة قد تكون نكرة، وقوله: ﴿أَنْ قَالُوا﴾ لا يكون إلا معرفة. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٧. ومثل (الفتنة): «الحجة» و«الجواب». والله أعلم.

٧ - في (ب) و(ج): «أن قوله».

٨ - في (ب) و(ج): «المضمر».

٩ - زيادة من حاشية الأصل، وقد سقط من (ب) و(ج).

١٠ - في (ب) و(ج): «فأن قالوا».

١١ - وذلك لأن «أن» لما أشبهت المضمر في عدم الوصف ألحقت به في كونها أعرف من غيرها. انظر:

الكشف: ٤٢٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٤٨/١.

وأما معنى الآية فقال فيه أبو إسحاق: هو لطيفٌ جداً، وتقديره: أن الله عز وجل
أخبر بقصص المشركين وافتتانهم بشركهم، ثم أخبر أن فتنهم لم تكن حين رأوا الحقائق
إلا أن انتفوا من الشرك بهذا القول^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ [الأنعام: ٢٣] بالنصب: الأخوان^(٢).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن بعض أصحاب عاصم [عن عاصم]^(٣) بنصب الباء^(٤).

الباقون: ﴿رَبَّنَا﴾ بجرها^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿رَبَّنَا﴾ (بنصبها)^(٦) فهو منصوب على النداء المضاف،

وحُذِفَ حرف النداء^(٧) كما حذف من قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تَوَاخِدْنَا﴾^(٨) [البقرة: ٢٨٦].

فإن قلت: لِمَ فصل [بالنداء]^(٩) بين القسم وجوابه، فالقسم قوله ﴿وَاللَّهُ﴾ وجوابه

﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ و﴿رَبَّنَا﴾ اعتراض بينهما.

فالجواب: أن هذا غير مُنْكَرٍ في العربية، وقد فصل بين الفعل والمفعول في قوله تعالى:

﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنِ

سَبِيلِكَ﴾^(١٠) [يونس: ٨٨].

١ - قال: «ومثل ذلك أن ترى إنساناً يحب غاوباً، فإذا وقع في هلكة تبرأ منه، فتقول له: ما كانت محبتك

لفلان إلا أن انتفيت منه». انظر: معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج: ٢/٢٣٥، ٢٣٦.

٢ - انظر: التلخيص: ص ٢٥٥، والتيسير: ص ١٠٢، والنشر: ٢/٢٥٧.

٣ - زيادة من (ب) و(ج).

٤ - من رواية المفضل طريق جيلة عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٢٩.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - في (ب) و(ج): «بنصب الباء».

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٥.

٨ - لأنه في تقدير: يا ربنا، كما هنا تماماً.

٩ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «(بين النداء)».

١٠ - والمعنى: آتيتهم زينة وأمألاً لئلا يضلوا فلا يبرأ منه. انظر: الحجة لأبى علي: ٣/٢٩١.

وأما علة من قرأ: ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا﴾ بالخفض فهو مخفوض على أحد ثلاثة معان: إما على البدل^(١)، أو على عطف البيان^(٢)، أو على الوصف لاسم الله عز وجل من قوله: ﴿وَاللَّهُ﴾^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَلَا نَكْذِبُ﴾ [الأنعام: ٢٧] بالنصب: حفص وحمزة^(٤)، و﴿نَكُونُ﴾ بالنصب: ابن عامر وحفص وحمزة».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن بعض أصحاب حمزة عن حمزة أنه قرأ بالرفع فيهما^(٥).

الباقون: بالرفع فيهما^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ بالنصب فيهما، فإن «ليت» فيها بمعنى التمني^(٧)، فعلة النصب أن الفعلين منصوبان بالواو على جواب التمني، والجواب يكون بالواو كما يكون بالفاء^(٨).

وأما علة من قرأ برفع الأول ونصب الثاني - وهو ابن عامر - ففي رفع الأول وجهان: أحدهما: أن يكون داخلاً في التمني، فكأنهم تمنّوا أن يُروثوا ولا يكذبوا، ثم

١ - انظر: الكشف: ٤٢٧/١.

٢ - انظر: الدر المصون: ٥٧٥/٤.

٣ - انظر: الموضح: ٤٦٣/١.

٤ - انظر: التيسير: ص ١٠٢، وغاية الاختصار: ٤٧٧/٢، والنشر: ٢٥٧/٢.

٥ - ذكر عن العجلي عنه الرفع في ﴿نَكْذِبُ﴾، انظر: المصباح: ورقة ٣٢٩، ولم أطلع في النسخة التي بين يدي على قراءة ﴿وَنَكُونُ﴾ لأي من القراء.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - انظر: تفسير النسفي: ٨/٢. وانظر: مختار الصحاح: ص ٦١٠.

٨ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٧، والحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٥.

نصب ﴿ونكون﴾ على جواب التمني. والوجه الثاني: أن يكون رفع ﴿ولا نكذب﴾ على القطع من التمني، ويكون التقدير: يا ليتنا نردّ ونحن لا نكذب^(١).

وأما علة من رفع الفعلين فله تقديران، أحدهما أن يكون عطفه على نردّ وجعله كلاً مما تمنّاه الكفار، فيكونون حيث قد تمنّوا ثلاثة أشياء. والتقدير الثاني: أن يكون رفع الفعلين على القطع من التمني واستأنفهما، ويكون التقدير: يا ليتنا نردّ ونحن لا نكذب ونحن نكون. وكان أبو عمرو يستدلّ على انقطاعهما عن التمني بقوله عز وجل: ﴿وإنهم لكاذبون﴾ [الأنعام: ٢٨]، ويقول لو كان من التمني لم يُخبر الله عز وجل عنهم بالكذب في قوله: ﴿وإنهم لكاذبون﴾، لأن الكذب لا يكون في التمني، إنما [٨١/ب] يكون الكذب في الأخبار التي تحتمل الصدق والكذب، ويكون قد استأنف ذمهم بالكذب الذي هو عادتهم ودأبهم، كقولهم: أساطير الأولين ونحوه^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٣٢] بالإضافة: ابن عامر.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ بلام واحدة على الإضافة.

الباقون: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ بلامين، الثانية منهما مدغمة في الدال في «الدار»، ورفع

﴿الآخرة﴾^(٣).

التعليل: أما علة قراءة ابن عامر، فإنه أضاف الدار إلى الآخرة، وخفضها بها، وفي

الكلام حذف، التقدير: ولدار الساعة الآخرة خير^(٤)، وهذا يُسمّى إضافة الموصوف إلى

صفته، ومنه قوله تعالى: ﴿حق اليقين﴾ [الواقعة: ٩٥]، ومسجد الجامع، و﴿جانب

١ - انظر: شرح الهداية: ٤٧٥/٢.

٢ - انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٢٩٣، ٢٩٤، والكشف: ٤٢٨/١.

٣ - انظر: التيسير: ص ١٠٢، والكافي: ص ٨٨، والنشر: ٢٥٧/٢.

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢٧٦/٢.

الغربي ﴿[القصص:]، وهو كثير^(١)، وكذا هي في مصاحف أهل الشام بلام واحدة^(٢)، ويقوي هذه القراءة إجماعهم على إضافة الدار إلى الآخرة في سورة يوسف^(٣).

وأما علة من قرأ ﴿وَلِلدَّارِ الآخِرَةِ﴾ فالدار: مبتدأ^(٤)، واللام لام الابتداء^(٥)، والآخرة: نعت للدار، وخير: خير المبتدأ^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿﴿أفلا تعقلون﴾﴾ [الأنعام: ٣٢] بالتاء: نافع وابن عامر وحفص.

[قال الشارح:]^(٧) الباقون: بالياء، ومثله في الأعراف وكذا في يوسف، إلا أن أبا بكر تابعهم في يوسف^(٨). وجملة ما اختلف فيه من هذا الفعل خمسة مواضع: ههنا وفي الأعراف ويوسف والقصص ويس^(٩). وضابط هذا الفعل: أنه إذا كان قبل ﴿يعقلون﴾: ﴿لعلكم﴾ فهو بالتاء بلا خلاف، وإذا كان قبل ﴿يعقلون﴾: ﴿لعلهم﴾^(١٠) فهو بالياء^(١١).

١ - فيقدر محذوف فيها على رأي البصريين، وذلك لئلا يُتوهم أن فيه إضافة الموصوف للصفة، التي يلزم منها إضافة الشيء إلى نفسه، وهو ممتنع، والكوفيون يميزون ذلك إذا اختلف لفظ الموصوف عن الصفة كما هنا. انظر: الدر المصون: ٤/٦٠٠.

٢ - انظر: المنع: ص ١٠٧.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٦.

٤ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٥١.

٥ - انظر: الموضح: ١/٤٦٥.

٦ - انظر: البحر المحيط: ٤/١٠٩.

٧ - زيادة من (ب) و(ج).

٨ - انظر: النشر: ٢/٢٥٧، والهادي: ورقة ٢٠.

٩ - والخلاف في القصص ويس يُذكر في موضعه.

١٠ - هذا الصواب، وكان في الأصل: ﴿لعلكم﴾، وصح من (ب) و(ج).

١١ - لأن ﴿لعلكم﴾ لا يصلح معها إلا الخطاب، لأن الكاف فيها للخطاب، فلا يناسبها إلا التاء التي هي للخطاب. و﴿لعلهم﴾ لا يصلح معها إلا الغيبة، لأن الهاء فيها للغيبة، فلا يناسبها إلا الياء التي للغيبة.

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب، والتقدير قل لهم يا محمد: أفلا تعقلون^(١)، وهذا الاستفهام معناه التوبيخ والتفريع^(٢).

وأما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، لأن قبله لفظ غيبة وهو قوله: ﴿[خَيْر]^(٣) للذي يتقون أفلا يعقلون﴾^(٤) [الأنعام: ٣٢]، على سبيل الإنكار^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣] بالتخفيف: نافع والكسائي^(٦). قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبي بكر كناعف والكسائي^(٧). وتحريره أن تقول: بتخفيف الذال وإسكان الكاف. الباقون: بفتح الكاف وتشديد الذال^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بالتخفيف فالتقدير: فإنهم لا يجدونك كاذباً^(٩). وقال قطرب: معناه لا يكذبونك أي: لا يقدر أن يستدلوا على كذبك الذي قالوه ببرهان، ولا بدليل يبطل ما جئتهم به^(١٠). وقيل الإكذاب في بعض حديث الرجل، والتكذيب في جميعه^(١١). وقال الكسائي^(١٢) والفرّاء^(١٣): الإكذاب يكون في موقع حديث الرجل

١ - انظر: الموضح: ٤٦٦/١.

٢ - انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: ١٩٥/٧.

٣ - زيادة من (ب) و(ج).

٤ - انظر: شرح الهداية: ٢٧٦/٢.

٥ - أي: الإنكار عليهم ما هم فيه من الركون إلى الدنيا وقد علموا أنها لعب وهو ودار فناء.

٦ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٨٧، والتيسير: ص ١٠٢، والنشر: ٢٥٨، ٢٥٧/٢.

٧ - من رواية الجعفي طريق الملقط والأعشى عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٠.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - انظر: شرح الهداية: ٢٧٦/٢.

١٠ - ذكر نحوه ابن عاشور عن الزجاج قال: «معنى أكذبت: أريته أن ما أتى به كذب». انظر: التحرير والتنوير: ١٩٩/٧.

١١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٧.

١٢ - انظر: الدر المصون: ٦٠٤/٤.

١٣ - انظر: الدر المصون: ٦٠٤/٤.

وأخباره التي يرويها، والتكذيب يكون في كل ما يحدث به الرجل ويخبر به، فيكون التقدير على هذا: أكذبت الرجل، إذا أخبرت أنه جاء بكذب، وكذبت، إذا أخبرت أنه كذاب^(١).

وأما علة من قرأ بالتشديد فالتقدير: فإنهم لا ينسبونك إلى الكذب^(٢)، والتقدير: إنهم لا يعتقدون أنك كاذب، بل صادق^(٣). وروي أن الأحنس بن شريق^(٤) قال لأبي جهل: [٨٢/أ] أصادق هو أم كاذب، فأخبرني فإنه ليس عندنا أحد، فقال: والله إنه لصادق وما كذب قط^(٥). وزعم بعض أهل اللغة أن يُكذِّبونك ويُكذَّبونك لغتان بمعنى واحد^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أرايتكم﴾ [الأنعام: ٤٠] و﴿أرايت﴾ و﴿أرايتم﴾ بغير همز حيث وقع: الكسائي. الباقون: ﴿أرايتكم﴾ و﴿أرايتم﴾ و﴿أرايت﴾ بهمزة بعد الراء حيث وقع، إلا أن نافعاً يُلينُ الهمزة فتصير كالمدة اليسيرة في اللفظ».

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿أرايتكم﴾ و﴿أرايتم﴾ و﴿أرايت﴾ و﴿أفرايت﴾ إذا كان قبل الراء همزة.

وقوله: «إلا أن نافعاً يلين الهمزة فتصير كالمدة اليسيرة في اللفظ» تحريره أن تقول: بتسهيل الهمزة التي بعد الراء^(٧)، وهمزة إذا وقف وافق نافعاً^(٨).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٤٧.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٧، والموضح: ١/٤٦٦.

٣ - انظر: معاني القرآن للزجاج: ٢/٢٤٢.

٤ - هو الأحنس بن شريق بن عمرو بن وهب بن عبدالعزيز، واسمه أبي، وإنما سمي أحنس، لأنه رجع بيني زهرة من بدر، وقد أسلم بعد، وشهد حنيناً، ومات في أول خلافة عمر. انظر: الإصابة: ١/٢٣٠.

٥ - أخرجه ابن جرير بإسناده عن السدي، انظر: تفسير الطبري: ٧/١١٥، ١١٦.

٦ - انظر: البحر المحيط: ٤/١١١، والدر المصون: ٤/٦٠٣.

٧ - انظر: التذكرة: ٥/٣٩٨، والتيسير: ص ١٠٢، والنشر: ١/٣٩٧، ٣٩٨.

٨ - لأن الهمزة هنا متوسطة متحركة متحرك ما قبلها، فحكمها إذا التسهيل بين بين. وقد تقدم في باب وقف حمزة وهشام.

وقد روى بعض مشيخة [المصريين] ^(١) عن نافع إبدال هذه الهمزة ألفاً خالصة، كما فعل في ﴿ءأنذرتهم﴾ ^(٢). وقال بعض المصنفين في ذلك: قرأ نافع ﴿أرايتكم﴾ و﴿أرايتم﴾ وما أشبه ذلك ما كان من الفعل ماضياً ^(٣). وقال بعض المصنفين أيضاً: قرأ ﴿أرايتكم﴾ و﴿أرايتم﴾ بألف بعد الراء من غير همز إذا كان الكلام استفهاماً ^(٤). وهذا كله يرجع إلى معنى واحد، وإن اختلفت عبارات المصنفين ^(٥).

التعليل: أما علة الكسائي في حذفه الهمزة الثانية، فله تقديران، أحدهما: أنه أراد تخفيف الكلمة ولا سيما وقبلها همزة أخرى، وقد سمع ذلك من العرب ^(٦)، قال الشاعر:

أرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودًا مَزِينًا قَدْ (يَلْبَسُ) ^(٧) الْبُرُودَا ^(٨)

والتقدير الثاني: أن يكون خفف ليكون فرقاً بين ما يكون من رؤية العين وبين ما يكون من رؤية القلب ^(٩).

١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «البصريين».

٢ - روي ذلك عن الأزرق عن ورش عن نافع، وذلك مع المد المشبع لأجل التقاء الساكنين. انظر: سراج القاري: ص ٢٠٨، والنشر: ١/٣٩٨.

٣ - انظر: نحوه في إبراز المعاني: ١١٣/٣.

٤ - كما قال الشاطبي:

رأيت في الاستفهام لآعين راجعٌ وعن نافع سهّلٌ وكم مبدلٌ جلا

انظر: سراج القاري: ص ٢٠٧.

٥ - إذ في كلا التعبيرين ما يوضح الضابط.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٧.

٧ - في (ب) و(ج): «لبس».

٨ - البيت ينسب لرجل من هذيل، انظر: الخزانة: ٤/٥٧٤، والبيت في: الحجة لأبي علي: ٣/٣٠٨، والدر المصون: ٤/٦١٦، وشرح الهداية: ٢/٢٧٧.

٩ - لأن الهمز لا يكون إلا لرؤية العين، وتركه لا يكون إلا بمعنى: أخبرني - التي تحتل رؤية العين والرؤية القلبية. انظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٣٣. ووقوع أخبرني هنا في مقابل رؤية العين حصر لها في معنى الرؤية القلبية. فهذا وجه التفريق.

وأما علة من لَيِّن الهمزة فهو وجه للتخفيف في الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها^(١)،
وجاز ذلك وإن كان بعدها ساكن؛ لأن الملية بمنزلة المحققة^(٢).

وأما علة من همز فإنه جاء به على الأصل، ويقوي هذه القراءة إجماعهم على همزها
إذا كان الكلام خيراً غير استفهام، كقوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾^(٣) [النصر: ٢].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ٤٤] بالتشديد: ابن عامر، ومثله
في الأعراف والأنبياء والقمر.

قال الشارح: الباقون: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ﴾ بالتخفيف^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بالتشديد فالتشديد يدلُّ على التكثير، لأن الأبواب كثيرة،
فشدد لما كثرت الأبواب، ألا ترى أنه خفف ولم يشدد إن كان من باب واحد في نحو
قوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَاباً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الحجر: ١٤]، وكقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا
فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَاباً ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾^(٥) [المؤمنون: ٧٧].

وأما علة من قرأ بالتخفيف فلأن التخفيف يؤدِّي عن معنى التقليل والتكثير، فكان
أولى لعمومه^(٦).

ومعنى قوله تعالى: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤] يعني: من النعمة
والسرور^(٧).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٧، والموضح: ١/٤٦٨.

٢ - المتحركة فلا يجتمع ساكنان إذا. انظر: الكشاف: ١/٤٣١ بتصرف، والذي جز إلى هذا أن المسهل
صوته كالمد، والمد ساكن فيجتمع حينئذٍ ساكنان.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٠.

٤ - انظر: التيسير: ص ١٠٢، والروضة: ورقة ٢٣٣، والنشر: ٢/٢٥٨.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٨، ومعاني القراءات: ص ١٥٣.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥١، والموضح: ١/٤٦٨.

٧ - انظر نحوه في: تفسير القرطبي: ٦/٢٧٤.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ**» [الأنعام: ٥٢]: ابن عامر، ومثله في الكهف».

قال الشارح: تحريره أن تقول: قرأ ابن عامر [٨٢/ب]: «**بِالْغُدْوَةِ**» بضم الغين وإسكان الدال وبعد الدال واو من غير ألف.

الباقون: بفتح الغين والدال وألف بعدهما من غير واو في الموضعين^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: «**بِالْغُدْوَةِ**» أو «**بِالْغُدَاةِ**»، فالغدوة: مقصودة^(٢)، والغداة شائعة^(٣)، ففي الألف واللام على قراءة ابن عامر تقديران، أحدهما: أن تكون الألف واللام لغير التعريف ودخلتا على غدوة كما دخلتا في العباس والحارث^(٤). والتقدير الثاني: أن يكون إدخال الألف واللام لضرب من المشاكلة، كما قالوا: هو يأتينا بالغدايا والعشايا^(٥). ويقوي هذه القراءة أن غدوة كتبت في المصاحف كلها بالواو في الموضعين^(٦).

وأما علة من قرأ: «**بِالْغُدَاةِ**»، فالغداة عنده نكرة، ولهذا دخل عليها الألف واللام^(٧)، لأن الألف واللام يدخلان على التكرات لا المعارف، والدليل على ذلك قول سيبويه: غدوة وبكرة جعلتا اسمين (للحين)^(٨)، كما جعلوا أم حنين^(٩) اسماً لدابة معروفة^(١٠).

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٢، والموجز: ص ٣٢٤، والنشر: ٢/٢٥٨.

٢ - أي: معرفة وهي علم صيغ لهذا الوقت.

٣ - أي: نكرة، وتعرف بالألف واللام. انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣١٩.

٤ - فيقدر شيوعها، فيعرض لها ما يعرض للنكرة من التعريف والإضافة. انظر: كثر المعاني: ورقة ١٨٨/ب.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥١.

٦ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ٢٥١.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٨، والموضح: ١/٤٧٠.

٨ - سقط من (ج).

٩ - أم حنين بالحاء المهملة: دُوبية كالحرباء عظيمة البطن، إذا مشت تطأطئ رأسها كثيراً وترفعة لعظم بطنها، فهي تقع على رأسها وتقوم. انظر: مجمع بحار الأنوار: ١/٤٣٢.

١٠ - انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٣/٣١٩، والكشف: ١/٤٣٢.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**أنه من عمل**» [الأنعام: ٥٤]، «**فأنه غفور**» [الأنعام: ٥٤] بالفتح فيهما: ابن عامر وعاصم، وفتح [نافع]^(١) الأول وكسر الثاني. الباقون بكسرهما جميعاً^(٢)».

قال الشارح: قال صاحب المصباح: قرأ اللؤلؤي والجعفي عن أبي عمرو في «أنه من عمل منكم» بالفتح مثل نافع^(٣).

التعليل: أما علة من فتح الهمزتين فإن الأولى عنده بدل من الرحمة، ويكون التقدير: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة. وأما الثانية فلها تقديران، أحدهما: أن تكون مبتدأة، ويكون الخبر محذوفاً، تقديره: فله غفرانه. والتقدير الثاني: أن تكون أن في موضع خبر مبتدأ محذوف تقديره: فأمره أنه غفور رحيم^(٤).

وأما علة من كسرهما جميعاً فإنه كسر الأولى على الاستئناف، وتكون مفسرة للرحمة، وكسر الثانية على الاستئناف أيضاً، لأن الفاء يبتدأ بما بعدها^(٥).

وأما علة من فتح الأولى وكسر الثانية - وهو نافع وأحد وجهي أبي عمرو - فإنه فتحها لأنها تفسر للرحمة، فهي بدلٌ منها كما قلنا^(٦)، وكسر الثانية على الاستئناف لوقوعها بعد الفاء التي هي جواب الشرط^(٧).

وأما معنى قوله: «**كتب ربكم على نفسه الرحمة**» [الأنعام: ٥٤] ففيه قولان:

أحدهما: أن معنى «**كتب**»: أوجب، فخاطب العباد على ما يعرفون؛ تفضلاً منه ونعمة.

١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «عاصم».

٢ - انظر: التجريد: ورقة ٢٨/أ، والتيسير: ص ١٠٢، والنشر: ٢/٢٥٨.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٠.

٤ - انظر فيما تقدم: الدر المصون: ٤/٦٥٠، ٦٥١.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٧٩، والموضح: ١/٤٧١.

٦ - انظر: البحر المحيط: ٤/١٤١، والكشف: ١/٤٣٣.

٧ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٠، والموضح: ١/٤٧٠، ٤٧١.

والقول الثاني: أن ﴿كتب﴾ أي: كتب ذلك في اللوح المحفوظ^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وليستين﴾ [الأنعام: ٥٥] بالياء: الكوفيون سوى حفص».

وقال صاحب الكتاب أيضاً: «﴿سبيلَ المجرمين﴾ [الأنعام: ٥٥] بالنصب: نافع^(٢)».

قال الشارح: ^(٣) السبيل يذكر ويؤنث^(٤)، فمن قرأ بالياء فحجته قوله تعالى: ﴿وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلاً﴾^(٥) [الأعراف: ١٤٦]، ويكون عنى بالتذكير: المذهب والمسلك، والمعنى: لِيَبِينَ ويتضح مذهب المجرمين^(٦).

وحجة من قرأ بالتاء [أ/٨٣] فإنه أنث على اللفظ، وحجته في التأنيث قوله تعالى: ﴿قل هذه سبيلي﴾^(٧) [يوسف: ١٠٨]، ومعنى السبيل - على من أنث-: الطريقة^(٨)، فالتاء في ﴿لتستبين﴾ علامة التأنيث^(٩)، ويجوز أن تكون التاء للخطاب^(١٠).

وأما علة من قرأ: ﴿سبيل﴾ بالرفع فسبيل: فاعلة. ومن قرأ بالتاء ونصب اللام فسبيل: مفعولة^(١١)، والفاعل النبي ﷺ^(١٢). والتقدير: لَتَتَبَيَّنَ يا محمد سبيلَ المجرمين وسبيل

‡

- ١ - انظر: البحر المحيط: ١٤٠/٤، وتفسير القرطبي: ٢٨٠/٦، والنكت والعيون: ٥٢٨/١.
- ٢ - انظر: التيسير: ص ١٠٣، والنشر: ٢٥٨/٢، والوجيز: ورقة ٢٩/ب.
- ٣ - في (ب) و(ج): «التعليل: السبيل».
- ٤ - انظر: معاني القراءات: ص ١٥٤.
- ٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٣.
- ٦ - وذلك بإسناد الفعل إليه. انظر: الموضح: ٤٧١/١. والسبيل: كل ما يتوصل به إلى شيء خيراً كان أو شراً. انظر: المفردات: ص ٢٢٣، وهذا عين المذهب وعين المسلك، فمن هنا ساغ التعبير بالمذهب والمسلك في معنى السبيل.
- ٧ - انظر: شرح الهداية: ٢٨٠/٢.
- ٨ - لأن السبيل معناه الطريق. انظر: مختار الصحاح: ص ٢٨٤. فإذا أنث كان معناه الطريقة.
- ٩ - على قراءة الرفع.
- ١٠ - على قراءة النصب. انظر: الحجة لأبي علي: ٣١٥، ٣١٤/٣.
- ١١ - انظر: شرح الهداية: ٢٧٩/٢، ٢٨٠.
- ١٢ - انظر: الكشاف: ٤٣٤/١.

المؤمنين، فحذف لدلالة الكلام عليه، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةِ لَهُ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ٢٦]، يعني: والشرّ، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣] يعني: وتحرك^(١). ويكون المعنى على من رفع سواء ذكر أو أنث [أنه]^(٢) جعل البيان للمجرمين^(٣)، والفعل مسند إلى السبيل مجازاً، ويكون المعنى: ليتبين للمجرمين مذهبهم ومسلكهم (ولتبين)^(٤) لهم طريقته^(٥)، واللام في ﴿ولتستبين﴾: لام كي^(٦)، وهي متعلقة بقوله: لك، تقديره: لتبين لك ولتستبين^(٧). وقيل: هي متعلقة بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾، فصّلناها ﴿ولتستبين سبيل المجرمين﴾^(٨).

ومعنى ﴿نفصل الآيات﴾: نأتي بها متفرقة شيئاً بعد شيء، ولا ننزلها متصلةً جملةً^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَقْصُّ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] من القصص: الحزميان وعاصم.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿يَقْصُّ﴾ بضم القاف وصاد مشددة مرفوعة غير معجمة.

- ١ - لأن أحد القبليين يدل على الآخر. انظر: تفسير القرطبي: ٢٨١/٦، والموضح: ٤٧٢، ٤٧١/١.
- ٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «فإنه».
- ٣ - بل هو أعم من ذلك، فاستبانة سبيل المجرمين من أجل أن يعلموا خطر ما هم فيه فيقبلعوا عنه، ويعلم المؤمنون ذلك فيزدادوا بعداً عن سبيلهم والله أعلم.
- ٤ - في (ب) و(ج): «أو لتبين».
- ٥ - كون المجرمين يتنون مذهبهم ومسلكهم لا ينفي كون المذهب والمسلك يتبين في نفسه، وعليه فإسناد الفعل للسبيل على وجه الحقيقة لا المجاز.
- ٦ - انظر: الدر المصون: ٦٥٦/٤.
- ٧ - لام كي حرف جر، وحروف الجر تقضي بالفعل أو معناه إلى ما يليه. انظر: شرح الوافية نظم الكافية: ص ٣٤٧، ٣٨٠، وهذا معنى التعلق، والله أعلم. و«لك» ليست فعلاً ولا في معناه، وإنما اللام متعلقة بفعل مقدر كما هو ظاهر في التقدير: لتبين لك ولتستبين. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٧٠/٢، وتفسير القرطبي: ٢٨١/٦.
- ٨ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٧٠/٢.
- ٩ - انظر: البحر المحيط: ١٤١/٤، وتفسير القرطبي: ٢٨١/٦.

الباقون: بسكون القاف وبضاد مخففة مكسورة معجمة^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يَقْصُ﴾ فهو من الْقَصَصِ^(٢)، والحق: منصوب به مفعول^(٣)، لأنه يتعدى بنفسه ولا يحتاج إلى معدٍّ، كأنه قال: يقول الحق^(٤). وقيل: بل الحق منصوب لأنه نعت لمصدر محذوف، كأنه قال: يقص القصص الحق^(٥)، ويقوي هذا القول قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقِصَصَ الْحَقَّ﴾^(٦) [آل عمران: ٦٢]. ويقوي هذه القراءة أيضاً أن بعده ﴿وهو خير الفاصلين﴾ [الأنعام: ٥٧] لأن القصص قول، ولأن الفصل لا يكون إلا في القول، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾^(٧) [الطارق: ١٣]، ويقويها أيضاً قوله عز وجل: ﴿وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ﴾ [هود: ١٢٠] وقوله: ﴿فَنَحْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقِصَصِ﴾^(٨) [يوسف: ٣].

وقد احتج بعض العلماء لهذه القراءة بأمرين:

أحدهما: أنها لو كانت: يقضي لكانت في رسم المصحف بالياء، لأنك تقول: قضى يقضي. والأمر الثاني: أنها لو كانت: يقضي لقال: بالحق، فعدم هذين يدل على أنها ﴿يَقْصُ﴾ لا يقضي^(٩).

١ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٤/ب، والتيسير: ص ١٠٣، والنشر: ٢٥٨/٢.

٢ - انظر: الكشف: ٤٣٤/١.

٣ - انظر: التحرير والتنوير: ٢٦٨/٧، والحجة لأبي علي: ٣١٩/٣، وشرح الهداية: ٢٨٠/٢.

٤ - انظر: كثر المعاني: ورقة ١٨٩/ب.

٥ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣١٩/٣، وشرح الهداية: ٢٨٠/٢.

٦ - ووجه ذلك أن ما يقصه الله عز وجل من الأخبار ورد تسميته بالقصص الحق، فالحق صفة للمقصود، فورود الحق هنا يحمل على أنه صفة للمقصود أيضاً من باب إلحاق النظر بنظيره والله تعالى أعلم.

٧ - والفصل يكون في الحكم أيضاً. انظر: الحجة لأبي علي: ٣١٨/٣، ٣١٩، والدر المصون: ٦٥٩/٤، فقوله: «لا يكون إلا في القول» تحجير لواسع.

٨ - وما أشبهها من الآيات التي فيها ذكر القص. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٤، والكشف: ٤٣٤/١.

٩ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣١٩/٣، ٣١٨/٣، ٣١٩، والدر المصون: ٦٥٩/٤.

وأما علة من قرأ: ﴿يقضي﴾ فهو عنده من القضاء، ويقويه أن بعده: ﴿وهو خير الفاصلين﴾، لأن الفصل يكون في القضاء لا في القصص^(١). فأما نصب ﴿الحق﴾ على هذه القراءة فله تقديران:

أحدهما: أن يكون الحق: نعتاً لمصدر محذوف تقديره: يقضي القضاء الحق.

والتقدير الثاني: أن يكون الحق منصوباً بإسقاط حرف الجر، فلما سقطت الباء انتصب^(٢)، كما قال تعالى [٨٣/ب]: ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: على عقدة النكاح^(٣)، وكما قال الشاعر:

أمرتكَ الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ بِهِ فقد تركتكَ ذا مالٍ وذا نَشَبٍ^(٤)

وأما حذف الياء من ﴿يقض﴾ فهكذا كتبت في رسم المصحف^(٥)، والرسم متبع غير معلل؛ لأنه على لفظ المُملي^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿تَوْفَاهُ رُسُلَنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، و﴿اسْتَهْوَاهُ﴾ [الأنعام: ٧١] بألف مماله: حمزة».

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿تَوْفَاهُ﴾ و﴿اسْتَهْوَاهُ﴾ بألف فيهما على لفظ التذكير، والألف مماله فيهما.

١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٠، ١٤١، والكشف: ٤٣٤/١.

٢ - انظر: التحرير والتنوير: ٢٦٨/٧، والدر المصون: ٦٥٨/٤.

٣ - انظر: تفسير النسفي: ١٢٠/١.

٤ - البيت ينسب لعمر بن معديكرب الزبيدي، انظر: الكتاب: ٣٧/١، والشاهد فيه: انتصاب «الخير» بعد حذف حرف الجر.

٥ - انظر: المقنع: ص ٣٨.

٦ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٨٩/ب. ومنهم من علله فقال: كتبت بطرح الياء لاستقبالها الألف واللام، كما كتبت ﴿سندع الزبانية﴾ بغير واو، وكما كتبت ﴿فما تغن النذر﴾ بغير ياء على اللفظ، وذلك لالتقاء الساكنين. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤١، ومعاني القراءات: ص ١٥٦، ومعاني القرآن للفراء: ٣٣٨/١.

الباقون: ﴿تَوَفَّتَهُ﴾ و﴿اسْتَهْوَتْهُ﴾ بالتاء فيهما على لفظ التأنيث^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿تَوَفَّاهُ﴾ و﴿اسْتَهْوَاهُ﴾ فهو على التذكير، والتذكير ههنا للجمع، لأنه يقال: قام الرجال، وقد جاء التذكير في التأنيث الحقيقي، فقال تعالى: ﴿وقال نسوة في المدينة﴾^(٢) [يوسف: ٣٠] وهو كثير^(٣). وقيل: إن التذكير ههنا يدل على قلة الجماعة، والتأنيث يدل على كثرتها^(٤).

وأما علة من قرأ: ﴿تَوَفَّتَهُ﴾ و﴿اسْتَهْوَتْهُ﴾ بالتاء فيهما فإنه أنث على لفظ الملائكة، لأنها جماعة، كما قال تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنا﴾^(٥) [الحجرات: ١٤].

فإن قلت: لِمَ قرأ الكسائي: ﴿فناداه الملائكة﴾ [آل عمران: ٣٩] على لفظ التذكير، وقرأ هذين الموضعين: ﴿تَوَفَّتَهُ﴾ و﴿اسْتَهْوَتْهُ﴾ على لفظ التأنيث؟

فالجواب: هو ما روي في التفسير أن المنادي هناك جبريل وحده^(٦)، فقرأ بالتذكير تنبيهاً على هذا المعنى، كما قرئ: ﴿الذين قال لهم الناس﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ولم يُقرأ: قالت لهم؛ لأن الناس ههنا رجل واحد وهو نعيم بن مسعود^(٧). وأما في هذين الموضعين فليس فيه شيء يحمل عليه التذكير^(٨)، وهذه كله تعضده الرواية وصحة النقل.

١ - انظر: التبصرة: ص ٤٩٦، والتيسير: ص ١٠٣، والنشر: ٢/٢٥٨.

٢ - انظر: الكشف: ١/٤٣٥.

٣ - بل هي قاعدة مطردة عند النحويين. انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٨٦.

٤ - لم أقف على قائل بهذا القول، وهو لم يُبين على قاعدة ثابتة معتبرة من وجهين: أ- أن قلة الجماعة وكثرتها لا تنضبط، فما من جماعة قليلة إلا وهي كثيرة بالنسبة لما هو أقل منها عدداً، وما من جماعة كثيرة إلا وهي قليلة بالنسبة لما هو أكثر منها عدداً، وإنما الذي ينضبط الجمع في مقابل المثنى والمفرد. ب- أن كلام العرب المنقول عنهم ورد بالوجهين في الجمع، ولم يقيّد النقلة مستنبط القواعد المعتر قولهم ذلك بقلة في الجمع أو كثرة.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨١، والكشف: ١/٤٣٥.

٦ - انظر: المحرر الوجيز: ٣/٧١.

٧ - انظر: زاد المسير: ١/٥٠٤.

٨ - لأن التوفي جماعة، وهم ملك الموت وأعوانه، والمستهوي جماعة، وهم مرده الجن والغيلان. انظر: البحر المحيط: ٤/١٤٩، ١٥٧. أما في الموضعين الأولين فعني به فرد واحد، فقرأ كل موضع بما يناسبه، وهذا على اعتبار

«الجماعة» دون «الجمع» إذ لفظ الجماعة لا يناسب إلا التأنيث، أما إذا اعتد الجمع معه فسوف حثذ الهمجان.

ومعنى ﴿استهوته﴾ أي: ذهبت به كل مذهب^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿تَضْرَعًا وَخَفِيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣] بكسر الخاء: أبو بكر، ومثله في الأعراف.

قال الشارح: الباقون: ﴿وَخَفِيَةً﴾ بضم الخاء، ولا خلاف بينهم في قوله: ﴿تَضْرَعًا وَخَفِيَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥] في آخر الأعراف أنه بالكسر^(٢).

التعليل: أما علة من كسر الخاء فإنه أجرى الاسم - وهو الخفية - مجرى الفعل في قولك: خِفت^(٣).

وأما علة من ضم فإنه جاء به على الأصل؛ لأنه من الخوف^(٤)، وقد قيل: إن خفية و[خفية]^(٥) لغتان^(٦).

ومعنى ﴿تَضْرَعًا وَخَفِيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣] فالتضرع: إظهار الدعاء مع انكسار، والخفية: إسرار الدعاء^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لئن أنجانا من هذه﴾ [الأنعام: ٦٣] بألف: الكوفيون، وأماله الأخوان وفتح عاصم.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿أنجانا﴾ بألف بعد الجيم من غير ياء ولا تاء.

١ - انظر: تفسير النسفي: ١٨/٢، وزاد المسير: ٦٦/٣.

٢ - انظر: التيسير: ص ١٠٣، والكافي: ص ٩٠، والنشر: ٢٥٩/٢.

٣ - ليست الخفية من خفت، وإنما من أخفيت، فهي من الخفاء لا من الخوف.

٤ - تقدم أنه من الخفاء لا من الخوف.

٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «خيفة».

٦ - وهذا هو الصواب. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٥، والحجة لأبي علي: ٣١٧/٣.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢٨١/٢، ومعاني القرآن للزجاج: ٢٥٩/٢.

الباقون: ﴿أُنجيتنا﴾ بالياء والتاء من غير ألف، ولا خلاف بينهم في يونس في قوله (تعالى) ^(١): ﴿لئن أُنجيتنا﴾ [يونس: ٢٢] أنه بالياء والتاء من غير ألف ^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿أُنجانا﴾ فهو على لفظ الغيبة [٨٤/أ] لأن قبله: ﴿تَدْعُونَهُ﴾ ^(٣)، فالفاعل في هذا مضمَر، التقدير: لئن أُنجانا اللهُ ^(٤).

وأما علة الإمالة فهي ههنا حسنة؛ لأن الفعل إذا كان على أربعة أحرف استمرت الإمالة فيه واطردت، لانقلاب الألف ياء ^(٥)، وقد ذكر ذلك في باب الإمالة.

وأما علة من قرأ: ﴿لئن أُنجيتنا﴾ فهو على الخطاب، والتقدير: لئن أُنجيتنا يا ربنا، ويقوي الخطاب إجماعهم على الذي في سورة يونس ^(٦). وهذه حكاية ما قالوه في حال دعائهم ^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٤] بالتشديد: الكوفيون وهشام».

قال الشارح: الباقون: ﴿يُنَجِّيكُمْ﴾ بالتخفيف ^(٨). وروى العبسي عن حمزة كذلك بالتخفيف ^(٩). وأكثر المصنفين لم يذكروا عن هشام التشديد، بل يقول: الكوفيون ^(١٠). ولا

١ - سقط من (ج).

٢ - انظر: التيسير: ص ١٠٣، والنشر: ٢/٢٥٩، والهادي: ورقة ٢١/أ.

٣ - انظر: الكشف: ٤٣٥/١.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٥، ومعاني القراءات: ص ١٥٦.

٥ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٢٣.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٥، وشرح الهداية: ٢/٢٨١.

٧ - إذ لو كان على عدم الحكاية لكان: لئن أُنجانا.

٨ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٨٨، والتيسير: ص ١٠٣، والنشر: ٢/٢٥٩.

٩ - انظر: الكفاية الكبرى: ص ٣٢٢.

١٠ - في هذا بُعد، إذ التخفيف عن هشام رواية عزيزة، انظر ما يدل على هذا في: النشر: ٢/٢٥٩، وما

دام ذلك كذلك فيبعد معه أن يكون أكثر المصنفين علم التخفيف.

خلاف^(١) في تشديد قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٣]، و﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِيَدِنَا﴾ [يونس: ٩٢]، و﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ [يونس: ١٠٣].

التعليل: أما علة من قرأ بالتشديد فإنه من: نَجَّى يُنَجِّي^(٢)، فالفعل معدى بالتضعيف إلى الكاف والميم^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿يُنَجِّيكُمْ﴾ بالتخفيف فهو من: أُنَجِّي يُنَجِّي^(٤)، والفعل معدى بالهمزة^(٥).

وأما هذه المواضع التي لم يُختَلَف في تشديدها فإن قوله: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظِلْمَاتٍ﴾ لأن الظلمات كثيرة^(٦)، فالتشديد يدل على الكثرة فيها^(٧). وأما قوله: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِيَدِنَا﴾ فالتشديد فيه يدل على تقوية الفعل^(٨)، لأن بني إسرائيل كان يقولون: إن فرعون كان أعظم [مِنْ أَنْ]^(٩) يغرق، ولما وقع من عظمته وهيبته في نفوسهم، فجعله الله على فجوة من الأرض بدأً بلا روح ليتحققوا موته^(١٠)، فالتشديد فيه طمأنينة لبني

١ - أي: عند السبعة، فقد ورد الخلاف عن غيرهم. انظر: النشر: ٢٥٨/٢، ٢٥٩.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤١.

٣ - انظر: الموضح: ٤٧٣/١، ٤٧٤.

٤ - انظر: الكشف: ٤٣٥/١.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢٨١/٢.

٦ - لذلك جُمعت.

٧ - لتضمنه معنى التكرير والمداومة، على معنى: نجاة بعد نجاة. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤١، والكشف: ٤٣٦/١.

٨ - ووجه التقوية أن التشديد يدل على التكرير والتكثير، فهذا الفعل لتحقق وقوعه أصبح كأنه الشيء الذي تكرر مراراً حتى أصبح لا مرية فيه ولا شك.

٩ - هذا الأولى، وكان في جميع النسخ: «ممن».

١٠ - انظر: تفسير الشوكاني: ٤٨٤/٢.

إسرائيل وتصديق لغرق فرعون^(١)، وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ التشديد فيه يدل على كثرة الرسل الذين نجَّاهم الله^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ﴾ [الأنعام: ٦٨] بالتشديد: ابن عامر.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ﴾ بفتح النون الأولى وتشديد

السين.

الباقون: ﴿يُنْسِيَنَّكَ﴾ بإسكان النون وتخفيف السين^(٣).

التعليل: التشديد من: نَسِيَ يَنْسِي^(٤)، فيكون الفعل متعدياً بالتضعيف^(٥).

وأما علة من قرأ: ﴿يُنْسِيَنَّكَ﴾ فهو من: أنسى يُنْسِي^(٦)، والتقدير: وإما

يُنْسِيَنَّكَ الشيطان المأمور به^(٧)، ويكون الفعل متعدياً بالهمزة^(٨)، والمفعول على القراءتين محذوف^(٩).

١ - وذلك لتضمنه معنى يدفع كل الشكوك.

٢ - فقد حكى الله تعالى في كتابه جماعة من الرسل نجَّاهم، من ذلك قوله تعالى عن نوح: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنُ حَادِثُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنُ صَادِقُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنُ شَاقِقُونَ﴾ وغيرها من الآيات الدالة على ذلك. على أن فعل نَجَّى أيضاً متضمنٌ لمعنى التكنير الذي يفيد معنى تحقق الوقوع وانقطاع المربة فيه والريب. والله تعالى أعلم.

٣ - انظر: التيسير: ص ١٠٣، والمبسوط: ص ١٧٠، والنشر: ٢/٢٥٩.

٤ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٢.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨١.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٦.

٧ - المفهوم من قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾.

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨١.

٩ - أي: المفعول الثاني، وتقديره: الذكر. انظر: الدر المنصون: ٤/٦٧٥.

ومعنى الآية: أن الله عز وجل نبه نبيه لَمَّا كان يقعد إلى قوم من المشركين لِيَعْظَهُمْ وَيَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ فَيَسْتَهْزِئُونَ بِهِ، فنهاه اللهُ أن يُعْرَضَ عَنْهُمْ إِعْرَاضَ مَنْكَرٍ^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿رَأَى كَوَكْبَأً﴾ [الأنعام: ٧٦] بكسر الراء والهمزة: الأخوان وأبو بكر في رواية أهل بغداد. وفتح أبو عمرو الراء وكسر الهمزة^(٢)، وكذلك أبو بكر في رواية أهل [٨٤/ب] واسط^(٣). نافع: بين اللفظين^(٤). الباقون: بالفتح، وكذلك ﴿رَأَى﴾ و﴿رَأَاهُ﴾ و﴿رَأَاكَ﴾ حيث وقع^(٥).

﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿رَأَى الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨] بكسر الراء وفتح الهمزة: حمزة وأبو بكر. الباقون: بفتحهما، وكذلك ما أشبهه مما لَقِيَهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ^(٦)..

قال الشارح: قال صاحب التيسير: واستثنى النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان من المسألة الأولى أعني ﴿رَأَى كَوَكْبَأً﴾ ما اتصل بمكني من ذلك نحو: ﴿رَأَاهَا﴾ و﴿رَأَاهُ﴾

١ - أي: أمره بالإعراض عنهم فقط، دون أن ينكر عليهم باللسان أو باليد، بل يترك مجالستهم فقط. انظر: تفسير الشوكاني: ١٣٣/٢. وهذا مع كونه إنكاراً بالقلب، إلا أنه ليس فيه إنكار ظاهر، بل هو إنكار مستتر بالنسبة لهم، وهذا توجيه كلام الشارح في قوله: «نهاه أن يعرض عنهم إعراض منكر»، وفي الإنكار بالقلب هنا فائدتان: الأولى: إنكار المنكر بطريقة حكيمة تتناسب مع الموقف. الثانية: أن عدم ظهور ذلك لهم فيه استحلاب قلوبهم وتهيتها مستقبلاً لقبول الحق، والله تعالى أعلم.

٢ - وهي رواية يحيى بن آدم عنه، انظر: التذكرة: ٤٠٢/٢، والنشر: ٤٤/٢.

٣ - وهي رواية القافلاتي عن الأصم عن شعيب عن يحيى عنه. انظر: النشر: ٤٥/٢.

٤ - أما بالنسبة لقالون فقد ذكر صاحب التلخيص عنه ذلك، انظر: التلخيص: ص ٢٥٧. وذكر صاحب النشر الإمامة المحضة عن قالون من طريق أبي نسيط، وعدها انفراداً. انظر: النشر: ٤٥/٢. وأما بالنسبة لورش فانظر في التقليل عنه: التيسير: ص ١٠٤، والكافي: ص ٩٠، والنشر: ٤٦/٢.

٥ - انظر: التذكرة: ٤٠٢/٢، والنشر: ٤٤/٢، ٤٦.

٦ - انظر: التيسير: ص ١٠٤، والسبعة: ص ٢٦٠، ٢٦١، والنشر: ٤٦/٢.

﴿رَأَى﴾ ففَتَحَهُ^(١). وذكر أيضاً عن السوسي أنه أمال الراء والهمزة مثل حمزة^(٢). وذكر أيضاً عن ورش الراء والهمزة بين يين^(٣).

وذكر صاحب المصباح عن ورش من طريق المصريين إمالة الراء والهمزة إمالة محضة. وذكر أيضاً الإمالة عن الداجوني عن هشام، وعن عبدالوارث عن أبي عمرو^(٤).

وجملة المواضع التي اختلف فيها من ذلك ستة عشر موضعاً: ههنا ﴿رَأَى كوكباً﴾، وفي هود: ﴿فلما رأى أيديهم﴾ [هود: ٧٠]، وفي (يوسف)^(٥) موضعان: ﴿رَأَى قميصه﴾ [يوسف: ٢٨] و﴿رَأَى برهان ربه﴾ [يوسف: ٢٤]، وفي طه: ﴿رَأَى ناراً﴾ [طه: ١٠]، وفي الأنبياء: ﴿وإذا رءاك﴾ [الأنبياء: ٣٦]، وفي النمل موضعان: ﴿رءاها تهتز﴾ [النمل: ١٠]، ﴿فلما رءاه مستقراً (عنده)^(٦)﴾ [النمل: ٤٠]، وفي القصص موضع: ﴿فلما رءاها تهتز﴾ [القصص: ٣١]، وفي فاطر موضع^(٧)، وفي الصافات موضع^(٨)، وفي التجم موضعان^(٩): ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾ [النجم: ١١]، ﴿ولقد رءاه﴾ [النجم: ١٣]، وفي التكوير: ﴿ولقد رءاه﴾ [التكوير: ٢٣]، وفي العلق: ﴿أن رءاه﴾^(١٠) [العلق: ٧].

وأما قوله: ﴿رَأَى القمر﴾ و﴿رَأَى الشمس﴾ مما لقيه الألف واللام فجملة ذلك ستة مواضع: أولهن هذان الموضعان اللذان في هذه السورة، ﴿فلما رأى القمر﴾، ﴿فلما رأى

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٣.

٢ - أمالهما إذا لقيهما ساكن مثل حمزة إذا لم يلقهما ساكن.

٣ - انظر: التيسير: ص ١٠٤.

٤ - من طريق القزاز عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣١.

٥ - في (ب) و(ج): «سورة يوسف».

٦ - سقط من (ب) و(ج).

٧ - ﴿فراءه حسناً﴾ آية: ٨.

٨ - ﴿فاطلع فراءه﴾ آية: ٥٥.

٩ - بل ثلاثة مواضع حتى تكون العدة ستة عشر موضعاً. والموضع الثالث هو: ﴿لقد رأى من آيات ربه

الكبرى﴾ آية: ١٨.

الشمس ﴿﴾، وفي سورة النحل موضعان: ﴿وإذا رأى الذين ظلموا العذاب﴾ [النحل: ٨٥]،
﴿وإذا رأى الذين أشركوا شركائهم﴾ [النحل: ٨٦]، وفي سورة الكهف: ﴿ورأى المجرمون
النار﴾ [الكهف: ٥٣]، وفي سورة الأحزاب: ﴿ولما رأى المؤمنون الأحزاب﴾^(١) [الأحزاب: ٢٢].

قال الشارح: وهذا في حال الوصل، فإن وقف عليه [و] انفصل منه الساكن الذي
من أجله امتنعت الإمالة كان الخلف فيه كالخلف في ﴿رأى كوكباً﴾^(٢). وحكى صاحب
التيسير إمالة الراء عن أبي بكر وعن أبي شعيب السوسي كأول^(٤).

التعليل: أما علة من أمال الراء والهمزة فإن الهمزة أمالوها تنبيهاً على الأصل لتصحَّ
إمالة الألف التي بعدها، لأنها منقلبة عن ياء^(٥)، وأما إمالتهم فتحة الراء، فلإمالة الهمزة التي
بعدها، ليكون عمل اللسان واحداً، وهذا يسمى إمالة لإمالة^(٦).

وأما إمالة أبي بكر وحمزة الراء من ﴿رأى الشمس﴾ ونحوه وفتحهم الهمزة؛
[فإنهم]^(٧) إنما أمالوا الهمزة لإمالة الألف، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين -هي ولام
التعريف- بطلت الإمالة^(٨). وإمالة أبي بكر وحمزة في الراء دون الهمزة فإن العرب تتلعب
في الراء في الإمالة دون غيرها^(٩).

١ - انظر: النشر: ٤٦/٢.

٢ - زيادة لاستقامة الكلام.

٣ - انظر: إبراز المعاني: ١٢٥/٣، ١٢٦، والتيسير: ص ١٠٤، والنشر: ٤٨/٢.

٤ - انظر: التيسير: ص ١٠٤.

٥ - انظر: إبراز المعاني: ١٢٣/٣، والموضح: ٤٧٨/١.

٦ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٣، والحجة لأبي علي: ٣/٣٢٧، وشرح الهداية: ١٠٥/٢.

٧ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «لأنهم».

٨ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٣٠، والموضح: ٤٨٠/١.

٩ - أي: أن من عادة العرب ودأبهم أنهم لا يسلكون في الراء مسلماً منضبطاً، فتارة يجعلونها تمتع من الإمالة إن
كانت مفتوحة نحو: «راشد»، وتارة لا تمتع من الإمالة رغم فتحها نحو: «عمران» و«قران»، وتارة يجعلونها تمتع
من الإمالة رغم كسرتها نحو «خارجين» و«الطارق»، وتارة لا تمتع من الإمالة وهي مكسورة نحو: «همارك».
انظر: فيما تقدم: الأصول في النحو: ١٦٧/٣-١٦٩، والموضح: ١/٢٥٩، ٢٦٠ بتصرف. فهذا المسلك غير
المنضبط في الراء هو عادة العرب، ومنه إمالة الراء من ﴿رأى الشمس﴾ ونحوها، وكان الشارح هنا يشير إلى
أن الإمالة لا تخضع في نحو هذا لسبب من أسباب الإمالة التي ترتكز على الكسرة والياء، وهي كذلك.

وأما علة من قرأ بالفتح في المواضع [أ/٨٥] كلها فهو على الأصل^(١)، وقد ذكرنا ذلك كله في باب الإمالة، وذكرنا أن علة الإمالة^(٢): انحراف الفم عن الاستقامة إلى الاعوجاج بالحرف الممال^(٣)، وهي لغة تميم، وذكرنا أن الإمالة تنقسم إلى: كبرى وصغرى، وذكرنا أن الفتح: استقامة النطق بالحرف المفتوح^(٤) وإخراجه من مخرجه^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**أَتَحَاجُونِي**» [الأنعام: ٨٠] مخففة النون: نافع وابن عامر^(٦).

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير^(٧) وصاحب التمهيد وصاحب المصباح^(٨) وغيرهم: كلهم عن هشام الوجهين في تخفيف النون وتشديدها، وأجمعوا على تشديد الجيم وإثبات الياء^(٩).

التعليل: أصل **أَتَحَاجُونِي** في القراءتين: أتجاجونني بنونين، فعلة من قرأ بتخفيف النون فإنه حذف إحدى النونين وهي الأخيرة، لأنها نون الوقاية، والأولى نون الإعراب فلا يجوز حذفها، لأنها علامة الرفع^(١٠)، وقد قيل: إن حذف نون الوقاية لغة غطفان^(١١)، وقد جاء حذفها كثيراً في الشعر، قال الشاعر - وهو عنزة -:

أبالموت الذي لا بُدَّ أني مُلاقٍ لا أبالِ تَخَوِّفِي^(١٢)

- ١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٢، والحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٧.
- ٢ - أي: علة تسميتها إمالة.
- ٣ - تقدم ما يدل على هذا في أن الإمالة مشتقة من: أَمَلْتُ الرمح.
- ٤ - تقدم في باب الإمالة ما يدل عليه.
- ٥ - قوله: «وإخراجه من مخرجه» يُفهم منه أن الألف المفتوح يخرج من مخرجه تماماً دون اعوجاج عنه، أما الممال فإنه ليس ألفاً خالصاً بل هو بين الياء والألف، فمخرجه يكون بهذا الاعتبار لا بكونه ألفاً خالصاً.
- ٦ - انظر: التبصرة: ص ٤٩٨، والتيسير: ص ١٠٤، والنشر: ٢/٢٥٩.
- ٧ - ص: ١٠٤.
- ٨ - ذكر التشديد من رواية الداجوني عن هشام، والتخفيف من رواية الباقيين. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٢.
- ٩ - لم يُذكر عنهم الخلاف فيهما، فدل ذلك على اتفاق النطق فيهما.
- ١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٢.
- ١١ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٣٥.
- ١٢ - انظر في البيت ونسبته: شرح الهداية: ٢/٢٨٢، ونسبه أبو عبيدة لأبي حية التميمي، انظر: مجاز القرآن: ١/٣٥٢. وانظر فيه: الحجة لأبي علي: ٣/٣٣٤.

أراد: تخوفيني، وقال آخر:

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يَعْلُ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(١)

يريد: فَلَّيْنِي. وذكر هذه القراءة سيويوه^(٢) وأبو عبيد^(٣)، قال سيويوه: وقرأ بعض الموثوق بهم: ﴿أَتَحَاجُونِي فِي اللَّهِ﴾، و﴿فَبِمَ تَبَشِّرُونَ﴾^(٤) [الحجر: ٥٤] بالتخفيف، وهي لغة أهل المدينة^(٥). قال أبو بكر: ولا ينكر الجمع بين ساكنين في مثل هذا إذا كان الأول حرف مدّ ولين والثاني مدغماً^(٦)، وقالوا: لا يقع مثل هذه الكلمة إلا في العروض في بحر المتقارب خاصة^(٧)، نحو قول الشاعر:

فَرُمْنَا الْقِصَاصَ وَكَانَ [التَّقَاص] ^(٨) فَرُضاً وَحَتَمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ

وكان التَّقَاص ^(٩).

- ١ - البيت ينسب لعمر بن معديكرب، انظر: الكتاب: ٥٢٠/٣، وجماز القرآن: ١/٣٥٢. وانظر في البيت: الحجة لأبي علي: ٣/٣٣٤، وشرح الهداية: ٢/٢٨٢. والثغام: نبت له نور أبيض، ويعل بالمسك: يطيب به. انظر: شرح الكتاب لعبد السلام هارون: ٣/٥٢٠.
- ٢ - انظر: الكتاب: ٥١٩/٣.
- ٣ - لم أقف على ذكره لها.
- ٤ - ستأتي في سورة الحجر.
- ٥ - انظر: الكتاب: ٥١٩/٣، ٥٢٠.
- ٦ - لم أعرف من عَنَى بأبي بكر هنا، والكلام مبني على أنه يجوز اجتماع الساكنين عند جميع النحاة في هذا الموضع، سواء من قال منهم باشتراط كون الأول حرف مد ولين - وهم نحاة البصرة - أو من لم يشترط. انظر في هذا المعنى: معاني القراءات: ص ٨٩، والموضح: ١/٣٤٦.
- ٧ - أي: لا يقع التقاء الساكنين في وزن الشعر إلا في بحر المتقارب، والمتقارب بحر مبني من ثمانية أجزاء: «فعلولن فعلولن فعلولن فعلولن فعلولن فعلولن». انظر تفصيل القول فيه في: العيون الغامزة على خبايا الرامزة: ص ٢١٥.
- ٨ - كان في جميع النسخ: «القصاص»، والأولى: «القصاص» حتى يكون في البيت شاهد.
- ٩ - هذا الشاهد من البيت، حيث التقى ساكنان: الألف والصاد الأولى الساكنة. والبيت أملاه أبو العلاء المعري على الخطيب التبريزي، ولا يُعلم أهو له أم لا، انظر في جميع ما تقدم: العيون الغامزة: ص ١٢٩، والكافي للتبريزي: ص ١٨، والكامل للمبرد: ١/١٧، وكنز المعاني: ورقة ١٩١/أ.

وأما علة من شدد: ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ فإنه أدغم النون الأولى في الثانية لما اجتمع نونان؛ كراهة التضعيف^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿درجاتٍ مَن نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣] مُنَوَّنٌ: الكوفيون، ومثله في يوسف^(٢).

قال الشارح: قال صاحب المصباح: وقرأ الجعفي وهارون عن أبي عمرو مثل الكوفيين^(٣).

الباقون: بغير تنوين فيهما^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بالتنوين فـ«مَنْ» على قراءته في موضع نصب ينوى بها التقديم، لأن المرفوع في الحقيقة إنما هو الإنسان لا الدرجات^(٥)، فَمَنْ على هذا: مفعولة^(٦) بمعنى الذي^(٧)، ونرفع: صلتها^(٨)، التقدير: نرفع من نشاء إلى درجات^(٩)، الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(١٠) [المجادلة: ١١]، وقوله [تعالى]^(١١): ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾^(١٢) [البقرة: ٢٥٣].

١ - انظر: شرح الهداية: ٢٨٢/٢.

٢ - انظر: الإرشاد: ص ٣١٣، والتيسير: ص ١٠٤، والنشر: ٢٦٠/٢.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٢.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٨.

٦ - انظر: معاني القراءات: ص ١٥٩.

٧ - فالمعنى: نرفع درجات الذين نشاء.

٨ - بل صلتها: نشاء.

٩ - انظر: شرح الهداية: ٢٨٣/٢. وانظر نحوه في: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٤،

والموضح: ٤٨٢/١.

١٠ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٨.

١١ - زيادة من (ب) و(ج).

١٢ - انظر: الحجة لأبي جعفر: ٣٣٦/٣، الكشاف: ٤٣٧/١.

وأما علة من قرأ [ب/٨٥] بغير تنوين، فمن: في موضع خفض بإضافة الدرجات إليها^(١)، فالرفوع ههنا إنما هي الدرجات، والحقيقة لصاحبها، لأن من رَفَع درجته على درجة غيره فقد رفعه هو وفضَّله على غيره^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَالْيَسَع﴾ [الأنعام: ٨٦] بالتشديد: الأخوان، ومثله في ص^(٣)».

قال الشارح: وذكر صاحب المصباح عن عبد الوارث عن أبي عمرو كذلك^(٤).

وتحريره أن تقول: ﴿الْيَسَع﴾ بلامين الأولى منهما مدغمة في الثانية، وبسكون الياء. الباقون: بلام واحدة، وفتح الياء فيهما^(٥). وزن اليسع على قراءة شفاء^(٦): لَيْسَع على وزن لَحْمَر، فأدخلوا عليه الألف واللام^(٧) فاجتمعت لام التعريف مع اللام الأصلية، فأدغمت^(٨). ووزنه على قراءة غيرهما: يَسَع على وزن يَضَع، وهو اسم أعجمي^(٩) لا ينصرف للعليمة والعجمة^(١٠).

فإن قيل: فما وجه دخول الألف واللام عليه؟

- ١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٣، ومعاني القراءات: ص ١٥٩.
- ٢ - انظر: الكشف: ١/٤٣٧، والموضح: ١/٤٨٢.
- ٣ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ١٢٤/ب، والتيسير: ص ١٠٤، والنشر: ٢/٢٦٠.
- ٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٢.
- ٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ٦ - الشين من «شفاء»: رمز استخدمه الشاطبي لحمزة والكسائي، وقد أتى بهذه الكلمة عند ذكره هذه القراءة عنهما، قال:

ووالْيَسَع الحرفان حرك مثقلا

..... وسكَّن شفاء

انظر: سراج القاري: ص ٢١٢.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٣.

٨ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٤.

٩ - انظر: الكشف: ١/٤٣٨.

١٠ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٩٢/أ.

قيل: زائدتان أو معرفتان على تقدير تنكيره^(١). وقيل: بل هو عربيٌّ، أو نقل عن الفعل مجرداً عن ضمير^(٢)، ثم قوي تنكيره فعرف بالألف واللام^(٣).

وقوله: شفاء يشير بذلك أيضاً إلى الردّ على من أنكر هذه القراءة^(٤)، وهو أبو عبيد قال: وجدنا اسم هذا النبي عليه السلام في الأحاديث كلها: اليّسع، ولم نسمع أحداً قال: اللّيسع^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بالتشديد فإن الاسم عنده ليّسع، بلام واحدة، ثم أدخل [عليه]^(٦) الألف واللام وهو علم^(٧) كما تدخل على اللات، وليس بصفة^(٨)، فلذلك لم ينصرف عند دخول الألف واللام لأنهما فيه لغير التعريف^(٩)، ومثله^(١٠) قول الشاعر:

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا
شَدِيداً بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(١١)

١ - انظر: الكشف: ٤٣٨/١.

٢ - فأصله: يوسع. انظر: كنز المعاني: ورقة ١٩٢/أ.

٣ - انظر: الإملاء: ٢٥١/١، والبحر المحيط: ١٧٤/٤.

٤ - أي: قول الإمام الشاطبي المتقدم وإن لم يصرح الشارح به، والمعنى: أن هذا الوجه ذو شفاءٍ وعافية مما نُسب إليه من طعن، لأن شفاء حال، أي: ذا شفاء. انظر: إبراز المعاني: ١٣٠/٣.

٥ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٩٢/أ.

٦ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «عليها».

٧ - فالألف واللام فيه زائدتان، وليست للتعريف. انظر: الموضح: ٤٨٣/١.

٨ - فليست اللام فيه للتعريف. انظر: الحجة لأبي علي: ٣٥٠، ٣٤٩/٣.

٩ - هذا استدلال لا يستقيم، لأن الألف واللام من حيث هما لا يتأتى معهما التنوين، انظر: شرح الألفية

لابن الناظم: ص ١٨. واليسع ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، انظر: كنز المعاني: ورقة ١٩٢/أ.

ويجوز في اليسع أن يجر بالكسرة ولو كان ممنوعاً من الصرف لدخول الألف واللام عليه، انظر: أوضح

المسالك: ٧٤/١، والبحر المحيط: ١٧٤/٤.

١٠ - في زيادة الألف واللام.

١١ - البيت ينسب للرمّاح بن أبرد المعروف بابن ميادة. انظر: ضياء المسالك إلى أوضح المسالك

للنحار: ٧٤/١. والبيت في: الحجة لأبي علي: ٣٥٠/٣، والمحزر الوجيز: ٩٩/٦، ومعاني

القراءات: ص ١٦٠. والأحناء: المشكلات.

وأما علة من قرأ بلام واحدة فالأصل عنده: [يَسَع] ^(١)، والألف واللام فيه زائدتان ^(٢)، وهو اسم غير صفة ^(٣)، وإنما لم ينصرف للتعريف ^(٤) والعجمة ^(٥)، ووزن الفعل ^(٦)، ولم ينصرف عند دخول الألف واللام، لأنهما فيه زائدتان كما قلنا ^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿فبهدهم اقتدِ قل﴾ [الأنعام: ٩٠] بحذف الهاء في الوصل: الأخوان. ﴿اقتدهي﴾ بياء بعد الهاء: ابن ذكوان. ﴿اقتدهِ قل﴾ بكسرة مختلصة هشام. الباقون: بهاء ساكنة في الوصل، ولا خلاف في الوقف أنه بالهاء ^(٨)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبي بكر ﴿اقتدِ قل﴾ بحذف الهاء في الوصل كالأخوين، وذكر أيضاً عن اليزيدي كذلك ^(٩). وذكر صاحب المبهج عن ابن ذكوان خلافاً أيضاً في الصلة والاختلاس ^(١٠).

الباقون: بإسكانها في الوصل، ولا خلاف في إثباتها في الوقف ^(١١).

التعليل: أما علة من حذف الهاء في الوصل فله تقديران، أحدهما: أنها عنده هاء السكت، فلا تثبت إلا في الوقف لبيان الحركة، فإذا وصل استغنى بالحركة عنها

١ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «ليسع».

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٣، والموضح: ١/٤٨٣.

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٤٩.

٤ - المكتسب من العلمية، إذ العلم معرفة. انظر: أوضح المسالك: ١/٨٥.

٥ - وقد تقدم ذلك.

٦ - وذلك على أنه فعل مستقبل سُمي به، وأصله: يوسع، ثم حذفت الواو كما حذفت في يَعدُّ، لوقوعها

بين ياء وكسرة، انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٥٩، ٢٦٠.

والعلمية ووزن الفعل بمنعان الصرف. انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص ٢٥٥.

٧ - وقد تقدم ذلك.

٨ - انظر: الإيضاح: ورقة ٣٢/أ، والتيسير: ص ١٠٥، والنشر: ٢/١٤٢.

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٢.

١٠ - انظر: المبهج: ص ٤٩١.

١١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

فحذفها^(١). والتقدير الثاني: أن من حذفها في الوصل فإنه شبهها [أ/٨٦] بهمزة الوصل، فكما لا تثبت همزة الوصل في الوصل^(٢)، لا تثبت الهاء في الوصل^(٣)؛ لأنهما حرفا جلق^(٤).
وأما علة ابن ذكوان في صلة الهاء بياء فإنه جاء بها على الأصل؛ لأنها كناية كسائر أسماء الكنايات^(٥)، وهي كناية عن المصدر الذي دلّ عليه الاقتداء^(٦).

وأما علة هشام فلها أيضاً تقديران، أحدهما: أن تكون الهاء عنده كناية عن المصدر، كما كانت في قراءة ابن ذكوان^(٧). والتقدير الثاني: أن تكون هاء السكت فشبهت بهاء الضمير، فكسرت كما تكسر هاء الكناية^(٨).

وأما علة من أثبتها في الحاليين فله أيضاً تقديران، أحدهما: أنها هاء السكت، فأثبتها في الوصل حملاً على الوقف^(٩)، ويقوّي هذه القراءة أنها ثابتة في المصاحف^(١٠)، وأتباع المصاحف واجب. والتقدير الثاني: أنها هاء الكناية، وهي كناية عن المصدر كما قلنا، فأسكنها كما أسكن الهاء من: ﴿يُؤَدُّهُ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ونظائره^(١١).
ومعنى اقتد: أتبع^(١٢).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٠، والكشف: ٤٣٩/١.

٢ - في (ب) و(ج) زيادة: «كذلك».

٣ - انظر: الكشف: ٤٣٩/١، والموضح: ٤٨٤/١.

٤ - فالهمزة والهاء تخرجان من أقصى الحلق وقد تقدم، وهذا مما يزيدهما شبهاً.

٥ - لأن هاء الكناية تُكسر إذا كان قبلها كسر، وتوصل بما يُزيل خفاءها ويقويها وهي الياء. انظر: الموضح: ٢٣٧/١، ٢٣٨ بتصرف.

٦ - والصواب: دل عليه ﴿اقتد﴾ لأن الفعل هو الذي يدل على مصدره. انظر: الكشف: ٤٣٩/١، وكرر المعاني: ورقة ٢٩٢/أ.

٧ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٥٢.

٨ - كما أن هاء الكناية تُشبه بها فتُسكن. انظر: إبراز المعاني: ٣/٣٣١.

٩ - انظر: الكشف: ٤٣٩/١، والموضح: ٤٨٤/١.

١٠ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٠، والكشف: ٤٣٩/١.

١١ - انظر: الكشف: ٤٣٩/١.

١٢ - انظر: تفسير تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي: ١/٢٠٠.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَجْعَلُونَهُ قِرَاطِيسَ يَبْدُونَهَا وَيَخْفَوْنَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١] بالياء في الثلاثة: ابن كثير وأبو عمرو.

قال الشارح: الباقون: بالتاء فيهن^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء، فالياء للغيبة^(٢)، لأن قبله ذكر غيبة وهو قوله تعالى:

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١].

وأما علة من قرأ بالتاء، فالتاء للخطاب، ويقويّه أن بعده: ﴿وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا﴾

ففيه مشاكلة لفظية^(٣)، فأما ﴿تَبْدُونَهَا وَيَخْفَوْنَ كَثِيرًا﴾ فيكون صفة للقراطيس^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لِيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾ [الأنعام: ٩٢] بالياء: أبو بكر.

قال الشارح: الباقون: بالتاء^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فإنه أراد: ولينذر الكتاب، لأن فيه إنذاراً، فكأنه المنذر^(٦).

وأما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب للنبي ﷺ، والتقدير: لتنذر يا محمد أم القرى

ومن حولها، يقويّه قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

وأما القرى: مكة. ومن حولها: أهل جميع الآفاق^(٨).

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٥، والغاية: ص ١٤٧، والنشر: ٢/٢٦٠.

٢ - انظر: معاني القراءات: ص ١٦١.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٤.

٤ - انظر: التبيان: ١/٥١٨.

٥ - انظر: النشر: ٢/٢٦٠، والوجيز: ورقة ٣٠/أ.

٦ - لتضمنه آيات الوعيد والتهديد.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦١، والكشف: ١/٤٤٠، والموضح: ١/٤٨٦، ٤٨٧.

٨ - انظر: النكت والعيون: ١/٥٤٣، ٥٤٤.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالنصب: نافع والكسائي وحفص.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ بنصب النون.

الباقون: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ برفع النون^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بنصب النون فإنه جعله ظرفاً وأضمر فاعل ﴿تَقَطَّعَ﴾، فيكون التقدير: لقد تقطَّع أمرُكم بينكم^(٢)، كما قال: ﴿فَتَقَطَّعُوا﴾^(٣) أمرهم بينهم^(٤) [المؤمنون: ٥٣].
وقيل: التقدير: لقد تقطَّع وصلكم بينكم^(٥). قال ابن الأعرابي: (و)^(٦) تقديره: لقد تقطَّع الذي كان بينكم^(٧). وقال أبو إسحاق: التقدير: لقد تقطَّع ما كنتم فيه من الشرك بينكم^(٨).

وأما علة من قرأ: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ بالرفع، فتقطع: فعل ماضٍ^(٩)، وبينكم: فاعل، لأنهم نقلوه من الظرفية إلى الاسمية فرفعوه، كما قال [الله]^(١٠) تعالى: ﴿وَمَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، و﴿ذَاتَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، فنقلوه من [ب/٨٦] الظرفية وحفضوه خفض الأسماء^(١١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]: الكوفيون.

١ - انظر: التجريد: ورقة ٢٨/ب، والتيسير: ص ١٠٥، والنشر: ٢/٢٦٠.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٤.

٣ - في (ب) و(ج): «وتقطعوا».

٤ - فهو يشهد لهذا التقدير من باب إلحاق النظير بنظيره.

٥ - انظر: الكشف: ١/٤٤١.

٦ - سقط من (ب) و(ج).

٧ - انظر: معاني القراءات: ص ١٦١.

٨ - انظر: معاني القرآن للزجاج: ٢/٢٧٣.

٩ - مبني على الفتح.

١٠ - زيادة من (ج).

١١ - انظر: الحجة لأبي جعفر: ٣/٣٥٨، ٣٥٧، الكشف: ١/٤٤٠.

قال الشارح: (تحريره)^(١) أن تقول: ﴿جعل﴾ بغير ألف في ﴿جعل﴾، مع فتح العين واللام، (و)^(٢) ﴿الليل﴾ نصباً.

الباقون: ﴿وجاعل﴾ بألف وكسر العين من ﴿جاعل﴾ ورفع اللام، (و)^(٣) ﴿الليل﴾ خفض^(٤).
التعليل: أما علة من قرأ: ﴿جعل﴾ فإن جعل عنده فعل ماضٍ^(٥)، والليل: مفعول به^(٦)، وهو معطوف على فالتق في المعنى، لأن فالتق بمعنى فلتق، ويقوي ذلك أن بعده: ﴿والشمس والقمر حُسباناً﴾ [الأنعام: ٩٦] فهما منصوبان بإضمار فعلٍ على قراءة من قرأ: ﴿وجاعل﴾^(٧)، وإنما عمل اسم الفاعل وإن كان لما مضى لهذا المعنى الذي ذكرناه^(٨)، وهو في كل يوم يحدث وينقضي^(٩). وهذا مذهب^(١٠) أبي سعيد السيرافي^(١١).

١ - في (ب) و(ج): «تحرير ذلك».

٢ - سقط من (ب) و(ج).

٣ - سقط من (ب) و(ج).

٤ - انظر: التيسير: ص ١٠٥، والكافي: ص ٩١، والنشر: ٢٦٠/٢.

٥ - مبني على الفتح.

٦ - منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. انظر فيما تقدم: الدر المصون: ٦٠/٥، ومعاني القراءات: ص ١٦٢.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢٨٤/٢، ٢٨٥.

٨ - أي: بإضمار الفعل، لأنه لما مضى، فلا يعمل عند البصريين إلا مع أل، فلا بد حينئذٍ من إضمار فعل ينصبهما. انظر: الدر المصون: ٦١/٥. وقول الشارح: «إنما عمل اسم الفاعل» يُتَوَوَّلُ بأنه عمل في ظاهر اللفظ.

٩ - فهو دال على فعلٍ مستمر في الأزمنة لا يتقيد بزمن خاص، وإنما هو للاستمرار فلا يجوز له أن يعمل، فلا بد من تقدير فعل إذاً. انظر: البحر المحيط: ١٨٧/٤، والدر المصون: ٦٢/٥.

١٠ - ومذهبه أن اسم الفاعل المتعدي إلى اثنين يجوز أن يعمل في الثاني وإن كان ماضياً، قال: «لأنه لما أضيف إلى الأول تعدت إضافته للثاني، فتعين نصبه له». انظر: الدر المصون: ٦١/٥. فمقصود الشارح أن الإعمال هو مذهب أبي سعيد السيرافي الإشارة إلى أنه لا تعارض بين المذهبين، فالبصريون أعملوه ظاهراً على إضمار فعل، والسيرافي أعمله بدون إضمار، والنتيجة واحدة هي الإعمال في ظاهر اللفظ.

١١ - هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي، درس العلم ببغداد، ووكي القضاء بها، صنّف كتاب: شرح كتاب سيويه، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة. انظر: إنباه الرواة: ٣٤٨/١، والبيغة: ٥٠٧/١.

وأما علة من قرأ: ﴿وجاعل﴾ فهو اسم الفاعل من: جَعَلَ يجعل فهو جاعل، وهو عطف على ﴿فالق الإصباح﴾ وهو أولى؛ لأنه عطف اسم على اسم^(١)، وأما نصب الشمس على هذه القراءة فهو منصوب على [العطف]^(٢) على موضع الليل، لأن موضعه نصب^(٣) على مذهب أبي سعيد السيرافي^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فمستقر﴾ [الأنعام: ٩٨] بالكسر: ابن كثير وأبو عمرو.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿فمستقر﴾ بكسر القاف.

الباقون: ﴿فمسقر﴾ بفتحها، وأجمعوا على فتح الدال من ﴿مستودع﴾^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بكسر الكاف فهو اسم الفاعل من: استقرَّ يستقرُّ فهو مستقر، وهو مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، التقدير: فمنكم مستقرُّ في الأرحام، ومنكم مستودع في الأصلاب^(٦)، والمستودع إنما لم يُختلف فيه؛ لأنه اسم المفعول فلا يصحُّ فيه إلا فتح الدال^(٧).

وأما علة من قرأ: ﴿فمستقر﴾ بفتح القاف، فإنه جعلها اسم مكان^(٨)، وهو مرفوع بالابتداء أيضاً، والخبر محذوف، التقدير: فلكم مستقرُّ في الأرحام ومستودع في الأصلاب^(٩). ويشهد لهذه القراءة قوله تعالى: ﴿ويعلم مستقرَّها

١ - انظر: الموضح: ٤٨٨/١.

٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «الموضع».

٣ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٦٣/١.

٤ - لأن من مذهبه إعمال اسم الفاعل وإن كان ماضياً، انظر: الدر المصون: ٦١/٥، وذلك يستلزم كون ما أضيف له اسم الفاعل في موضع نصب.

٥ - انظر: التيسير: ص ١٠٥، والمنتهى: ص ٣٤٦، والنشر: ٢٦٠/٢.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢٨٥/٢.

٧ - لأن المعنى: أن الله استودعه. انظر: والنشر: ٢٦٠/٢.

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢٨٥/٢.

٩ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٦٣/١.

ومستودعها^(١) [هود:٦]. وقيل: بل التقدير: ولكم مكان استقرار ولكم مكان استيداع^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿إِلَى ثَمْرِهِ﴾ [الأنعام:٩٩] و﴿كَلُوا مِنْ ثَمْرِهِ﴾ [الأنعام:١٤١] بالضم فيهما: الأخوان، ومثله في يس^(٣)».

قال الشارح: وروى القصبى والقزاز عن عبدالوارث عن أبي عمرو كذلك^(٤).

وتحريره أن تقول: بضم الثاء والميم.

الباقون: بفتحهما في الكل^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بضميتين فهو عنده جمع ثمرة، كخشبة وخشب، ويجوز أن يكون جمع ثمار، ككتاب وكتب.

وأما علة من قرأ بفتحيتين فهو جمع ثمرة، كشجرة وشجر^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَحَرِّقُوا لَهُ﴾ [الأنعام:١٠٠] بالتشديد: نافع».

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿حَرِّقُوا﴾ بتشديد الراء.

الباقون: بتخفيفها^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَحَرِّقُوا﴾ بالتشديد، فمعناه: تَفَعَّلُوا [٨٧/أ] وتَقَوَّلُوا،

ويقوي قراءة من قرأ هذه القراءة أن الذين فعلوا كثير، لأن التشديد يدل على الكثير،

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٣.

٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٦٥.

٣ - انظر: التيسير: ص ١٠٥، والنشر: ٢/٢٦٠، والهادي: ورقة ٢١/أ.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٣.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٤، وشرح الهداية: ٢/٢٨٥.

٧ - انظر: التيسير: ص ١٠٥، والموجز: ص ٣٣١، والنشر: ٢/٢٦١.

فاليهود قالوا: عزيز ابن الله، والنصارى قالت: المسيح ابن الله، وقال مشركو العرب:
الملائكة بنات الله، فلما كثر القائلون لذلك شدد^(١).

وأما علة من قرأ: ﴿خَرَقُوا﴾ بالتخفيف فمعناه: تخرَّصوا^(٢) واختلقوا^(٣). وقال أحمد
ابن يحيى - ثعلب -: خَرَقُوا واختَرَقُوا واحد^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿درست﴾ [الأنعام: ١٠٥] ساكنة التاء: ابن عامر.
﴿دارست﴾ بألف وفتح التاء: ابن كثير وأبو عمر. الباقون: ﴿درست﴾ بغير ألف.

قال الشارح: تحريره أن تقول: قرأ ابن عامر: ﴿درست﴾ بغير ألف مع فتح السين
وسكون التاء. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دارست﴾ بألف بين الدال^(٥) والراء
(و)^(٦) سكون السين وفتح التاء.

الباقون: ﴿درست﴾ بغير ألف بين الراء والدال وفتح التاء وإسكان السين^(٧).

التعليل: أما علة قراءة ابن عامر: ﴿درست﴾ فهو كناية عن الأخبار، أي: درست
هذه الأخبار التي أتيت بها يا محمد^(٨)، وهو من الدروس الذي هو: تَعْفِيَةُ الآثَارِ^(٩)، والمعنى
أنهم قالوا: إن هذه الأخبار التي تتلوها علينا قد مُحِيتْ آثارها وَعَفَتْ وباد من يعرفها^(١٠)،
فاللام على هذه القراءة من قوله: ﴿وليقولوا﴾ متعلقة بمحذوف، التقدير: كرامة أن

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٦، والموضح: ١/٤٩٠.

٢ - الصواب: خَرَّصُوا، ليناسب التخفيف.

٣ - انظر: معاني القراءات: ص ١٦٤.

٤ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٧٣.

٥ - في (ب) و(ج): «بألف بعد الدال».

٦ - في (ب) و(ج): «مع».

٧ - انظر: التيسير: ص ١٠٥، والمستنير: ص ٥٤٤، والنشر: ٢/٢٦١.

٨ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٤، ٢٦٥.

٩ - انظر: الموضح: ١/٤٩١.

١٠ - انظر نحوه في: الحجة لأبي علي: ٣/٣٧٥، ومعاني القراءات: ص ١٦٤.

يقولوا، ولئلاً يقولوا^(١)، وهو كقولهم في [غير]^(٢) هذا الموضع: ﴿أساطير الأولين﴾^(٣) [الفرقان: ٥].

وأما علة [قراءة]^(٤) ابن كثير وأبي عمرو: ﴿دارست﴾ فهو من باب المفاعلة^(٥)، ومعناه: قارأت العلماء من أهل الكتاب^(٦).

وأما علة الباقيين وهم نافع والكوفيون: ﴿درست﴾ فمعناه قرأت الأخبار وحفظتها عن اليهود والأخبار^(٧)، وجئنا بما تعلمته، لا أنك أوحى إليك ولا أنزل عليك^(٨). فاللام على قراءة من قرأ: ﴿دارست﴾ أو ﴿درست﴾ من قوله: ﴿وليقولوا﴾ كاللام في قوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ [القصص: ٨]، لأنهم لم يلتقطوه لذلك، كما أن الآيات لم يفصلها ليقولوا: درست، ولكن لما قالوا ذلك أطلق هذا عليه في الاتساع^(٩)، وتسمى هذه اللام لام العاقبة ولام الصيرورة^(١٠).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وما يشعركم إنها﴾ [الأنعام: ١٠٩] بالكسر: ابن كثير وأبو عمرو^(١١).

١ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٧٥.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - انظر: الكشف: ١/٤٤٤.

٤ - زيادة من (ب) و(ج).

٥ - انظر: الموضح: ١/٤٩١.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٤، وشرح الهداية: ٢/٢٨٦.

٧ - انظر نحوه في: معاني القراءات: ص ١٦٤، والموضح: ١/٤٩١.

٨ - انظر نحوه في: الكشف: ١/٤٤٤.

٩ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٧٥.

١٠ - انظر: التبيان: ١/٥٢٨.

١١ - انظر: التيسير: ص ١٠٦، والكافي: ص ٩٢، والنشر: ٢/٢٦١.

قال الشارح: قال صاحب التيسير^(١) وغيره^(٢): الكسر عن أبي بكر [و]الفتح^(٣).
 وقال ابن الشهرزوري: «[يحيى]^(٤) والجعفي والاحتياطي^(٥) قالوا كلهم: شك أبو بكر
 كيف قرأ هذه الكلمة على عاصم، أبالفتح أم بالكسر^(٦). وذكر صاحب إمام القراء
 الوجهين: الفتح والكسر عن الكسائي^(٧) وعن أبي بكر^(٨). وذكر صاحب التذكرة^(٩) عن
 الأعشى^(١٠) ونصير^(١١) الكسر.

الباقون: بالفتح^(١٢).

التعليل: أما علة من قرأ بالكسر فهو على الاستئناف، كأنه قال: وما يدريكم
 بذلك، ثم استأنف الإخبار عنهم أنهم لا يؤمنون إذا جاءتهم الآيات^(١٣). وقيل: يكون
 التقدير: أي: لو جاءت الآيات التي اقترحوها لم يؤمنوا^(١٤) [٨٧/ب]، والدليل على أن

- ١ - انظر: التيسير: ص ١٠٦.
- ٢ - انظر: الهادي: ورقة ٢١/أ.
- ٣ - زيادة على جميع النسخ.
- ٤ - كان في جميع النسخ: «وابن يحيى»، وصحح كما تراه. وهو يحيى بن آدم بن سليمان، روى حروف
 عاصم عن أبي بكر، وأخذ عنه القراءة إسحاق بن راهويه، وأحمد بن عمر الوكيعي، وأبو جلدون،
 توفي سنة ثلاث ومائتين. انظر: الغاية: ٣٦٣/٢، والمعرفة: ١٦٦/١.
- ٥ - هو الحسين بن عبدالرحمن بن عباد الاحتياطي، روى القراءة عن أبي بكر، وروى عنه القراءة علي بن
 أحمد المسكي، وإبراهيم بن حميد الكلابذي، وعلي بن أحمد بن محمد بن زياد. انظر: الغاية: ٢٤٢/١.
- ٦ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٣.
- ٧ - ذكر ذلك عن الكسائي صاحب المنتهى، انظر المنتهى: ص ٣٤٧.
- ٨ - وقد تقدم الخلاف عنه.
- ٩ - انظر: التذكرة: ٤٠٧/٢.
- ١٠ - عن أبي بكر.
- ١١ - عن الكسائي. وهو نصير بن يوسف بن أبي نصير الرازي، قرأ على الكسائي، وقرأ عليه محمد بن
 عيسى الأصهباني، وعلي بن أبي نصر النحوي، ومحمد بن إدريس، مات سنة أربعين ومائتين. انظر:
 الغاية: ٣٤٠/٢، والمعرفة: ٢١٣/١.
- ١٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ١٣ - انظر: شرح الهداية: ٢٨٦/٢.
- ١٤ - انظر: الحجة لأبي علم: ٣٧٨/٣.

مجيء الآية لا يكون سبباً لإيمانهم وأنهم كانوا كاذبون في ذلك قوله تعالى: ﴿ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله﴾ [الأنعام: ١١]، فهذا كله يدل على انقطاع الهمزة مما قبلها، وأنها للاستئناف لا غير^(١).

وأما علة من فتح الهمزة فإنه أعمل الفعل الذي هو يُشعركم، لأن يشعركم يتعدى تارة بحرف جرّ وتارة بغير حرف جرّ، لأن شَعَرْتُ مثل دَرَيْتُ، فعلى هذا تكون «أن» في موضع نصب لتعدي الفعل إليها، وتكون على هذا «لا»: زائدة، والتقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون^(٢)، كما قال تعالى: ﴿وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون﴾ [الأنبياء: ٩٥]، وكما قال الشاعر:

وَمَا أَلْوَمُ الْبَيْضَ أَنْ لَا تَسْخَرَا وَقَدْ رَأَيْنَ الشَّمَطَ الْقَفْنَدْرَا^(٤)

والوجه الثاني: أن تكون «أن» بمعنى: لعلّ، وقد جاء ذلك عن العرب، يقولون: إيت السوق أنك تشتري لنا، أي: لعلك، قال هذا الخليل^(٥) والأخفش^(٦) والفراء^(٧) وقطرب^(٨). [قال الشاعر:]^(٩)

قُلْتُ لِشَيْبَانَ أَدُنْ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ^(١٠)

- ١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٥، ٢٦٦.
- ٢ - انظر: الكشف: ٤٤٤/١.
- ٣ - والمعنى: أنهم يرجعون. انظر: شرح الهداية: ٢٨٧/٢.
- ٤ - البيت ينسب لأبي النجم العجلي، انظر فيه وفي نسبته: شرح الهداية: ٢٨٧/٢، ومجاز القرآن: ٢٦/١. والمعنى: أن تسخر به. انظر: شرح الهداية: ٢٨٧/٢. والشمط: بياض شعر الرأس يخالطه سواد، انظر: مختار الصحاح: ص ٣٤٦. والقفندر: القبيح المنظر، انظر: القاموس: ١٢٥/٢.
- ٥ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٠/٢.
- ٦ - انظر: معاني القرآن له: ٥٠١/٢.
- ٧ - انظر: معاني القرآن له: ٣٥٠/١.
- ٨ - لم أقف على نسبه له.
- ٩ - زيادة من (ب) و(ج).
- ١٠ - البيت ينسب لأبي النجم العجلي، انظر: الكتاب: ١١٦/٣، والبيت في تفسير الطبري: ٢١٣/٨، وشرح الهداية: ٢٨٧/٢، والموضح: ٤٩٢/١. ومعنى أنا: لعلنا، انظر: الموضح: ٤٩٢/١.

قال الخليل: التقدير - على هذا القول-: وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون^(١).

ومعنى الآية: أن الكفار سألوا محمداً ﷺ أن يأتيهم بالآية التي (وعدهم بها)^(٢) في سورة الشعراء، وهو قوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ...﴾ [الشعراء: ٤] الآية، وحلفوا أنها إذا نزلت يؤمنون، فقال المؤمنون: يا رسول الله، سل ربك أن ينزلها لعلهم يؤمنون، فأنزل الله جواباً للمؤمنين: ﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ [الأنعام: ١٠٩].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إذا جاءت لا تؤمنون﴾ [الأنعام: ١٠٩] بالتاء: ابن عامر وجمرة.

قال الشارح: الباقون: بالياء^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب؛ لأن قبله خطاباً وهو قوله: ﴿وما يشعركم﴾^(٥)، ويكون الضمير في ﴿يشعركم﴾ للمؤمنين، والضمير في ﴿تؤمنون﴾ للكفار أيضاً^(٦).

وأما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة^(٧)، ويكون الضمير في ﴿يشعركم﴾ أيضاً للمؤمنين، والضمير في ﴿لا يؤمنون﴾ أيضاً للكفار، وهو على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة^(٨).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٦.

٢ - في (ب) و(ج): «وعدهم الله بها».

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٧، ومعاني القرآن للفراء: ١/٣٤٩، ٣٥٠.

٤ - انظر: التيسير: ص ١٠٦، والمبسوط: ص ١٧٣، والنشر: ٢/٢٦١.

٥ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٤٧.

٦ - انظر: الموضح: ١/٤٩٣. والأقرب جعل الخطاب للمشركين في ﴿يشعركم﴾ وفي ﴿تؤمنون﴾، انظر: الكشف: ١/٤٤٦، لاستقامة السياق على نسق واحد.

٧ - انظر: معاني القراءات: ص ١٦٥.

٨ - على تقدير: وما يشعركم أيها المؤمنون لعلهم إذا جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا. انظر: الحجة

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «كل شيء قَبْلًا» [الأنعام: ١١١] بكسر القاف وفتح الباء:

نافع وابن عامر».

قال الشارح: الباقون: بضمها^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿قَبْلًا﴾ فمعناه: معاينة، وهو مصدر في موضع الحال^(٢)، ومعناه: ﴿وحشرنا عليهم كل شيء قَبْلًا﴾ أي: جمعنا لهم كل شيء في الدنيا والآخرة^(٣) فرأوه عياناً لم يؤمنوا^(٤)، لما سبق في علم الله من عدم إيمانهم إلا من قدر الله إيمانه منهم^(٥). والقَبْلُ يكون على ضروب، أحدها: هذا الذي ذكرناه. والثاني: أن القَبْلُ: الناحية والجهة، قال محمد بن يزيد^(٦): تقول العرب: لي قَبْل فلان دين^(٧). والقَبْل أيضاً: الطاقة، قال الله [٨٨/أ] (عز وجل)^(٨): ﴿فلنأتينهم بجنودٍ لا قِبَل لهم بها﴾ [النمل: ٣٧] أي: لا طاقة لهم بها^(٩).

وأما علة من قرأ: ﴿قُبْلًا﴾ بضمين فهو جمع قَبِيل الذي هو الكفيل، ويكون تقدير الكلام: وحشرنا عليهم كل شيء صِينًا صِينًا^(١٠)، وهو من قولهم: أتيتُه قُبْلًا ولم آتِه دُبْرًا^(١١).

١ - انظر: الإرشاد: ص ٣١٦، والتيسير: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٦١، ٢٦٢.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٨.

٣ - للعموم الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿كل شيء﴾.

٤ - انظر: فيما تقدم: تفسير أبي السعود: ٢/٢٦٨.

٥ - وهم أهل السعادة الذين سبق لهم في علم الله أن يدخلوا في الإيمان. انظر: تفسير الشوكاني: ٢/١٩٣.

٦ - هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرّد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، كان فصيحاً مفوهاً أخبارياً ثقة، له: معاني القرآن، والكامل، والمقتضب، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر: الإنباه: ٣/٢٤١، والبغية: ١/٢٦٩.

٧ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٩١.

٨ - في (ج): «تعالى».

٩ - انظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/٥٠١، ٥٠٢.

١٠ - إنما التقدير: وحشرنا عليهم كل شيء كقبلاً، أي: يكفل لهم ما يريدون. انظر: الكشف: ١/٤٤٦.

أما التقدير المذكور، فعلى أن قُبْلًا: جمع قَبِيل الذي هو بمعنى الصنف، انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٨،

وانظر في التقدير المذكور على أن القبيل بمعنى الصنف: تفسير أبي السعود: ٤/٢٦١.

١١ - أي: من معانيه المواجهّة، التي منها هذا المثال. انظر: الدر المصون: ٥/١١٣.

فإن قلت: لم وافق ابن كثير وأبو عمرو نافعاً وابن عامر في سورة الكهف فقراً:
﴿قَبْلًا﴾ مثلهما^(١)؟

فالجواب: أنا قد قدمنا أن معنى ﴿قَبْلًا﴾ معانية، والذي في الكهف من هذا الباب وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قَبْلًا﴾ [الكهف: ٥٥]. وأما قُبْلًا فهو جمع قَبِيلٍ كما قلنا، فلو ضمّ لكان قد جعل العذاب كقبلاً، وهو لا يصح منه ذلك^(٢)، وأما الملائكة فإن ذلك قد يصح منهم^(٣)، فلذلك وافق نافعاً وابن عامر في الكهف.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿مُنزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤] بالتشديد ابن عامر وحفص».

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿مُنزَّلٌ﴾ بفتح النون وتشديد الزاي.

الباقون: بسكون النون وتخفيف الزاي^(٤).

التعليل: التشديد من: نُزِّلَ يُنزَلُ فهو مُنَزَّلٌ^(٥). والتخفيف من أنزَلَ يُنزلُ فهو مُنَزَّلٌ^(٦)، وقد تقدم نظائره.

١ - سيأتي ذكره في سورة الكهف.

٢ - فلما توهمت الكفالة على الضمّ لم يُقرأ به. انظر في معناه: شرح الهداية: ٢/٢٨٨.

٣ - إنما عبر الشارح بقوله: «قد يصح ذلك منهم» لأن ما ورد عنهم في سورة الإسراء في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قَبْلًا﴾ ليس بمعنى الكفيل، بل بمعنى المعانية والمواجهة، فلا يحسن فيه معنى الكفيل، لأنه كان يلزم أن يُجمع على فعلاء لأنه في الأصل صفة. انظر: الكشف: ١/٤٤٧. إلا أن الملائكة قد يصح منهم ذلك لإمكان تحقق الكفالة منهم - بإذن الله ورضاه - بخلاف العذاب فلا يمكن أن يكون كقبلاً إذ لا يُتصور أن يكفل العذاب للناس ما يريدون.

٤ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩٠، والتيسير: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٦٢.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٨.

٦ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٣٦.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وقمت كلمة ربك﴾ [الأنعام: ١١٥] على التوحيد الكوفيون».

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿كلمة ربك﴾ بغير ألف على التوحيد.

الباقون: بألف على الجمع^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿كلمة ربك﴾ على التوحيد فإنه أفرد، وهو يريد الجنس، وهذه عادة العرب، يقولون: قال زهير في كلمته، يعنون: في قصيدته، وأبكى الخطيب الناس في كلمته، يعنون: في خطبته. وذكر المفسرون في قوله (تعالى)^(٢): ﴿وقمت كلمة ربك الحسنی علی بنی اسرائیل بما صبروا﴾ [الأعراف: ١٣٧] قالوا: الكلمة المذكورة ههنا (قوله)^(٣) في سورة القصص: ﴿ونريد أن نؤمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾ [القصص: ٥] إلى قوله تعالى: ﴿ما كانوا يحذرون﴾ [القصص: ٦]، فهذه الآية مشتملة على كلمات كثيرة، وقد سماها كلمة^(٤).

وأما علة من قرأ: ﴿كلمات ربك﴾ بالجمع فهو على الأصل^(٥)، وهو جمع كلمة؛ لأن كلمات الله كثيرة^(٦)، ويقوي قراءة الجمع أنه مرسوم في المصاحف بالتاء، ويقوي

١ - انظر: التلخيص: ص ٢٦٠، والتيسير: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٦٢.

٢ - سقط من (ب) و(ج).

٣ - سقط من (ج).

٤ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٨٩، وشرح الهداية: ٢/٢٨٩.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٩، والكشف: ١/٤٤٨.

٦ - انظر: الكشف: ١/٤٤٧، والموضح: ١/٤٩٦.

الجمع أيضاً أن بعده: ﴿لَا مَبْدَلٌ لِكَلِمَاتِهِ﴾ جمع [إجماع^(١)] وقوله: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾
ينتصبان على الحال من كلمات، أي: صادقة عادلة^(٢).

و﴿كَلِمَاتِ رَبِّكَ﴾ - ههنا-: أفضيته وعدله^(٤).

واعلم أن هذا الضرب يأتي في كتاب الله على ثلاثة أضرب:

ضرب مُجْمَع فيه على الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَلَا مَبْدَلٌ لِكَلِمَاتِ
اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣٤]، و﴿لَا مَبْدَلٌ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥]، و﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ
اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤]، و﴿الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، و﴿لِكَلِمَاتِ
رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، و﴿قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتِ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، و﴿مَنْ رَبُّهُ
كَلِمَاتِ﴾ [البقرة: ٣٧]، و﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿وَيُحَقِّقُ اللَّهُ
الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [يونس: ٨٢]، [٨٨/ب].

وضرب مُجْمَع على توحيد كقوله تعالى: ﴿وَمَتَّ كَلِمَةَ رَبِّكَ لِأَمَلَانِ
جَهَنَّمَ﴾ [هود: ١١٩]، و﴿وَمَتَّ كَلِمَةَ رَبِّكَ الْحَسَنَى﴾ [الأعراف: ١٣٧]، و﴿كَبُرَتْ
كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥]، و﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً﴾ [الزحرف: ٢٨]، و﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ
التَّقْوَى﴾ [الفتح: ٢٦]^(٥).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٦٨.

٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «إجماع».

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٨٨، والدر المصون: ٥/١٢٤.

٤ - هذا المعنى فيه قصور، إذ المعنى الملائم للآية: وممت كلمة ربك صدقاً في وعده ووعيده وما حكاه،
وعدلاً في أمره ونهيه وما قضاها. انظر: تفسير النسفي: ٢/٣٠، والمحزر الوجيز: ٦/١٣٦، والنكت
والعيون: ١/٥٥٦. فهو أعم مما اقتصر عليه الشارح والله أعلم.

٥ - يفهم هذا الضربان من كون المواضع المختلف فيها - على الإجمال - ثلاثة: ﴿كَلِمَتِ رَبِّكَ﴾ في الأنعام
ويونس وغافر. - وسيأتي التفصيل في موضعه، - انظر: إبراز المعاني: ٣/١٤١، والنشر: ٢/٢٦٢. فدل
ذلك على أن غريزها محل إجماع، ومنها مواضع أفراد ومواضع جمع.

وأما الضرب الثالث: فهو الذي اختلف فيه، فقرأه بعضهم بالتوحيد، وقرأه بعضهم بالجمع، وذلك أربعة مواضع: هذا الذي ذكرناه في سورة الأنعام، وموضعان في سورة يونس، وموضع في سورة [المؤمن^(١)] ^(٢)، وسنذكر ذلك في موضعه إن شاء الله (تعالى) ^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «وقد فَصَّلَ لَكُمْ» [الأنعام: ١١٩] بالضم: الابنان وأبو

عمرو.

﴿مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ بالفتح: نافع وحفص ^(٤).

قال الشارح: وقد روى عبدالوارث عن أبي عمرو: ﴿فَصَّلْ﴾ بالفتح مثل نافع ومن تابعه ^(٥).

وتحريه أن تقول: ﴿فَصَّلْ﴾ بضم الفاء وكسر الصاد.

الباقون: بفتحهما.

وأما ﴿حَرَّمَ﴾ فتحريه أن تقول: ﴿حَرَّمَ﴾ بفتح الحاء والراء ^(٦).

الباقون: بضم الحاء وكسر الراء. وروى عبدالوارث ويونس عن أبي عمرو بالفتح

مثل نافع وحفص ^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿فَصَّلْ﴾ بالضم فإنه بناه لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو كقوله

تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ ^(٨) [المائدة: ٣]، لأن [هذا] ^(٩) المفصَّل هو ذلك المحرَّم ^(١٠)،

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٦، ١٢٢.

٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «المؤمنين».

٣ - سقط من (ب) و(ج).

٤ - انظر: التبصرة: ص ٥٠٢، والتيسير: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٦٢.

٥ - من رواية القزاز عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٤.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٤.

٨ - انظر: الكشف: ١/٤٤٨، ٤٤٩.

٩ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «ذلك».

١٠ - انظر: الموضح: ١/٤٩٧.

ولأن قبله: ﴿وما لكم ألا تأكلوا بما ذُكر اسم الله عليه﴾ فهو مبني أيضاً لما لم يُسمَّ فاعله^(١).

وأما علة من قرأ: ﴿فَصَلِّ﴾ بالفتح فحجته قوله تعالى: ﴿قد فصلنا الآيات﴾^(٢) [الأنعام: ١٢٦]، وقوله تعالى: ﴿قل تعالوا أتْلُ ما حَرَّمَ ربكم عليكم﴾^(٣) [الأنعام: ١٥١].

فإن قلت: لِمَ قرأ الكوفيون إلا حرفاً ﴿فَصَلِّ﴾ بالفتح، و﴿حُرِّمَ﴾ بالضم؟

فالجواب: أن كل ما جاء في الغالب من لفظ التحريم فهو مبني لما لم يُسمَّ فاعله كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير﴾ [المائدة: ٣] و﴿حُرِّمَتْ عليكم أمهاتكم﴾ [النساء: ٢٣]، وهو كثير، فحملوه على الأغلب^(٤) مع صحة الرواية؛ وأما التفصيل فإنه قد جاء مسمّى الفاعل كثيراً، كقوله: ﴿قد فصلنا الآيات﴾^(٥)، فكان حمله عليه أولى^(٦).

١ - فبني ما بعده على ما لم يُسمَّ فاعله، حملاً للسياق على نسق واحد، وحمل السياق على نسق واحد قاعدة من قواعد الاحتجاج، تقدمت أمثلتها في غير موضع.

٢ - على فتح: ﴿فَصَلِّ﴾.

٣ - على فتح: ﴿حُرِّمَ﴾. انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٩١. أو أنهما حجتان لفصل، لأن المفصل هو المحرم في المعنى، انظر: الكشف: ١/٤٤٨.

٤ - بل الأغلب أن يُبنى للفاعل، وذلك باستقراء ألفاظ القرآن. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي: ص ٢٥١، ٢٥٢.

٥ - وهو الأغلب، انظر: المصدر السابق: ص ٦٦١.

٦ - وإنما الأولى والأقرب أن يقال: إنه قرئ ﴿فَصَلِّ﴾ لقربه من قوله تعالى: ﴿وما لكم ألا تأكلوا بما ذُكر اسم الله عليه﴾، فلما قرُب اسم الله من الفعل، قرئ: ﴿فَصَلِّ﴾.

وقرئ: ﴿حُرِّمَ﴾ لأن الكلام أتى بعده بترك تسمية الفاعل، وهو قوله تعالى: ﴿إلا ما اضطررتم إليه﴾، فألحق به قوله تعالى: ﴿حُرِّمَ﴾ ليكون فعلُ المستثنى والمستثنى منه متفقين. انظر: الحجة لأبي زنجلة: ص ٢٦٩. وأما علة من قرأ ﴿حُرِّمَ﴾ فهو محمول على نظائره مما جاء على بناء الفعل للفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ما حَرَّمَ ربكم عليكم﴾، و﴿أن الله حَرَّمَ هذا﴾. وعلة قرأ ﴿حُرِّمَ﴾ فهو محمول على نظائره مما جاء على بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عليكم الميتة﴾. انظر:

الكشف: ١/٤٤٨، ٤٤٩، والموضح: ١/٤٩٧، ٤٩٨.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿لِيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] بالضم: الكوفيون».

قال الشارح: وتحرير ذلك أن تقول: بضم الياء.

الباقون: ﴿لِيُضِلُّونَ﴾ بفتحها^(١)، وجملة المواضع المختلف فيها من هذا الفعل ستة مواضع، أحدها: هذا الموضع. والثاني: في يونس، وهو قوله: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨]، وفي إبراهيم: ﴿لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِهِ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، وفي الحج^(٢) ولقمان^(٣) والزمر^(٤). وسيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله (تعالى)^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بضم الياء فهو فعل^(٦) وفاعل^(٧)، والمفعول محذوف، تقديره: لِيُضِلُّوا غيرهم^(٨)، فهو من: أضلَّ يُضِلُّ^(٩) وهذا أقوى لأن المضيلَّ أعظم ذنباً من الضالِّ، لأنه يتحمَّل ذنبه وذنوب من أضله^(١٠).

وأما علة من قرأ بفتح الياء فمعناه ﴿لِيُضِلُّوا﴾ في أنفسهم، ويكون معنى ﴿بِأَهْوَاءِهِمْ﴾: أي باتباع أهوائهم^(١١)، ويكونون ضالِّين في أنفسهم غير [أ/٨٩] مضلِّين لغيرهم^(١٢).

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٦٢، والوجيز: ورقة ٣٠/ب.

٢ - ﴿لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ آية: ٩.

٣ - ﴿لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ آية: ٦.

٤ - ﴿لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِهِ﴾ آية: ٨. انظر فيما تقدم: النشر: ٢/٢٦٢.

٥ - سقط من (ب) و(ج).

٦ - مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

٧ - وهو واو الجماعة، وهو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع.

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٨٩.

٩ - انظر: الدر المصون: ٥/١٣٠.

١٠ - فالوصوف بأنه يُضِلُّ يكون في الضلال أذهب، ومن الهدى أبعد. انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٣٩٧.

١١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٠.

١٢ - انظر: الكشف: ١/٤٤٩.

واعلم أن هذا الفعل أيضاً على ثلاثة أضرب: ضرب مختلف [فيه]^(١) في ضم الياء وفتحها، وهو ما ذكرناه. وضرب مجمع [فيه]^(٢) على ضم الياء، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا﴾ [التوبة: ١١٥]، و﴿يُضِلُّوا عِبَادَكَ﴾ [نوح: ٢٧]. وضرب مجمع فيه على فتح الياء، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧]، وكقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦] ونحوه^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢] بالتشديد: نافع».

قال الشارح: يعني: بتشديد الياء.

الباقون: بتخفيفها^(٤).

التعليل: قد تقدم أن المَيِّتَ والمَيِّتَ لغتان، وأصل مَيِّت: مَيِّوت، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها، فمن خفَّفَ فالياء المنقلبة من الواو هي المحذوفة. وهذا الفصل أيضاً على ثلاثة أضرب: ضرب مجمع فيه على التخفيف كقوله (تعالى)^(٥): ﴿بَلَدَةٌ مَيِّتًا﴾ [الزخرف: ١١]، و﴿الميتة والدم﴾ [المائدة: ٣]. وضرب مجمع فيه على التثقيل: كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]. وضربٌ اختلفوا في تشديده وتخفيفه، فمنهم من شدَّدَ ومنهم من خفَّفَ^(٦). وقد ذكر بأشبع من هذا في سورة آل عمران.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤] على التوحيد: ابن كثير وحفص».

١ - زيادة لاستقامة الكلام.

٢ - زيادة لاستقامة الكلام.

٣ - القول في هذا كالقول في الكلمة والكلمات، وقد تقدم قبل قليل.

٤ - انظر: التيسير: ص ١٠٦، والسبعة: ص ٢٦٨، والنشر: ٢/٢٤٤، ٢٦٢.

٥ - سقط من (ج).

٦ - القول في هذا كالقول في الكلمة والكلمات، وقد تقدم

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿رسالته﴾ بفتح التاء.

الباقون: بالألف على الجمع وكسر التاء^(١).

وتعليه قد ذكرناه في سورة المائدة، وأنه مصدر، ومن جمع فلاختلاف أنواع

الرسالة؛ لأن المصادر إذا اختلفت أنواعها جاز تثنيها وجمعها.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿صدره ضيقاً﴾ [الأنعام: ١٢٥] مخففاً: ابن كثير، ومثله في

الفرقان.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿ضيقاً﴾ بتخفيف الياء مع سكونها^(٢). وذكر

ابن الشهرزوري^(٣) وغيره^(٤) عن جماعة من أصحاب^(٥) أبي عمرو عن أبي عمرو:

﴿ضيقاً﴾ بالتخفيف مثل ابن كثير.

الباقون: بكسر الياء وتشديدها فيهما^(٦).

التعليل: أما علة من خفف الياء وأسكنها فأصله عنده: ضيق، فعل ذلك طلباً

للتخفيف، وحذف إحدى الياءين كما حذف من الميِّت^(٧)، والقياس يقتضي أن المحذوفة

هي الثانية، لأن الاستئصال بها وقع^(٨).

وأما^(٩) من شدد فإنه جاء به على الأصل، كهين وميِّت^(١٠).

١ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٥/أ، والتيسير: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٦٢.

٢ - انظر: التجريد: ورقة ٢٨/ب، والتيسير: ص ١٠٦، والنشر: ٢/٢٦٢.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٤.

٤ - انظر: الكامل: ورقة ٣٧٩.

٥ - وهم عبيدة ويونس والجعفي والجهمي والقزاز عن عبدالوارث عنه، وعقبة بن سنان.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٠.

٨ - انظر: الكشف: ١/٤٥٠.

٩ - في (ب) و(ج): «وأما علة».

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٠، ومعاني القراءات: ص ١٦٨، والموضح: ١/٥٠١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «حَرَجًا» [الأنعام: ١٢٥] بالكسر: نافع وأبو بكر.

قال الشارح: يعني بكسر الراء^(١). وذكر الشهرزوري عن عصمة^(٢) عن أبي عمرو مثل نافع وأبي بكر^(٣).

الباقون: بفتح الراء^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بكسر الراء فإنه اسم الفاعل من: حَرَجَ يَحْرَجُ فهو حَرَجٌ^(٥)، ومعناه: ضيقاً كارهاً^(٦). وقيل: آثماً^(٧).

وأما علة من قرأ بفتح الراء فهو مصدر: حَرَجَ يَحْرَجُ حَرَجاً^(٨)، والتقدير: يجعل صدره ذا حَرَجٍ^(٩)، والحَرَجُ: الضيقُ أيضاً^(١٠). وقد قيل: إن الفتح^(١١) جمع حرجة، وهو ما التفَّ من الشجر، فشبه بها صدر الكافر لا نسداده والتفافه، فلا يفهم ولا يعي شيئاً من الخير^(١٢). وضييقاً: مفعول [٨٩/ب] ثاني ليجعل^(١٣)، وحرجاً: نعت له^(١٤). قال أبو

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٦، والمستتر: ص ٥٤٧، والنشر: ٢/٢٦٢.

٢ - هو عصمة بن عروة القيمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو وعاصم وأبي بكر، روى عنه الحروف يعقوب الحضرمي والعباس بن الفضل ومحمد بن يحيى القطعي. انظر: الغاية: ١/٥١٢.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٤.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٠.

٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٤٠١.

٧ - انظر: الكشف: ١/٤٥٠.

٨ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٤٠١.

٩ - انظر: الدر المصون: ٥/١٤٣، وشرح الهداية: ٢/٢٩٠.

١٠ - انظر: معاني القراءات: ص ١٦٨.

١١ - كان في جميع النسخ بعد «الفتح»: «والكسر»، وحذف تصحيحاً.

١٢ - انظر في معناه: الكشف: ١/٤٥٠، ٤٥١.

١٣ - لأن يجعل ينصب مفعولين أصلهما المتبدا والخبر. انظر: حاشية الصبان: ٢/٢٤، ٢٥.

١٤ - على قراءة فتح الراء. أما على قراءة كسر الراء فيكون حالاً. انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٤٠١، والدر

زيد: تقول العرب: حَرَجَ عَلَيْهِ السُّحُورُ يَحْرَجُ حَرَجًا إِذَا أَصْبَحَ قَبْلَ أَنْ يَتَسَحَّرَ، وَحَرَجَ بِالْفَتْحِ، إِذَا هَابَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْأَمْرِ، أَوْ قَاتَلَ فَصِيرَ وَهُوَ كَارِهِ^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَصْعَدُ﴾ [الأنعام: ١٢٥] بالتخفيف: ابن كثير. ﴿يَصَاعِدُ﴾
بألف: أبو بكر. الباقون: ﴿يَصْعَدُ﴾ بالتشديد.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: قرأ ابن كثير: ﴿يَصْعَدُ﴾ بسكون الصاد
وتخفيف العين من غير ألف^(٢)، وقد روي أيضاً عن أبي بكر مثل ابن كثير^(٣).

وتقييد قراءة أبي بكر المشهورة أن تقول: ﴿يَصَاعِدُ﴾ بتشديد الصاد وألف بعدها
وتخفيف العين.

الباقون: بتشديد الصاد والعين من غير ألف^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يَصْعَدُ﴾ بالتخفيف فهو فعل مستقبل ثلاثي من: صَعَدَ
يَصْعَدُ، ومعناه: أنه فيما يكلفه الإسلام كالذي يكلف أن يصْعَدُ إلى السماء وهو لا يقدر
على ذلك^(٥)، فكما أن صعود السماء لا يُستطاع، فكذلك ما يكلفه هذا الكافر من
الإسلام^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿يَصَاعِدُ﴾ و﴿يَصْعَدُ﴾ فالأصل عنده: يتصاعد^(٧)، فأدغمت التاء
في الصاد^(٨)، وهما متقاربان مثل: تفعل وتفاعل^(٩).

١ - انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٤٠١/٣.

٢ - انظر: التيسير: ص ١٠٦، ١٠٧، والنشر: ٢/٢٦٣، والهادي: ورقة ٢١/ب.

٣ - من غير ألف إلا أنه بتشديد الصاد والعين كالجماعة. انظر: جامع البيان: ورقة ٢٢٦/ب.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٠.

٦ - فشيبه الثاني بالأول لذلك. انظر: الكشف: ٤٥١/١.

٧ - ويتصعد.

٨ - انظر: معاني القراءات: ص ١٦٩.

٩ - انظر: الموضح: ١/٥٠٣.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿ويوم يحشرهم﴾ [الأنعام: ١٢٨] بالياء: حفص، وكذلك الثاني من سورة يونس.

قال الشارح: ﴿ويوم يحشرهم﴾ هو الثاني من هذه السورة، ومثله في سبأ: ﴿ويوم يحشرهم﴾، ﴿ثم يقول﴾ [سبأ: ٤٠]، بالياء حفص أيضاً، وكذلك الذي في سورة الفرقان: ﴿ويوم يحشرهم﴾ [الفرقان: ١٧]، إلا أن ابن كثير تابعه في سورة الفرقان، (هكذا)^(١) حكمه إذا كان بعده: «هُم»^(٢)، [فإن لم يكن بعده هم]^(٣). كقوله تعالى: ﴿نحشر المتقين﴾ [مريم: ٨٥]، و﴿نحشر من كل أمة﴾ [النمل: ٨٣]، و﴿نحشر المجرمين يومئذ زرقاً﴾ [طه: ١٥٢] ونحو ذلك فلا خلاف في ذلك أنه بالنون^(٤). (وأما)^(٥) قوله تعالى: ﴿ويوم يحشر أعداء الله إلى النار﴾ [فصلت: ١٩] فيجيء في موضعه إن شاء الله.

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة^(٦)، لأن قبله ذكر غيبة وهو قوله تعالى: ﴿وهو وليهم اليوم﴾ [الأنعام: ١٢٧]، فهو أشبه بما قبله^(٧).

فإن قلت: لم تابع ابن كثير حفصاً في سورة الفرقان خاصة؟

فالجواب: أن بعده: ﴿فيقول﴾ [الفرقان: ١٧] بالياء، فقرأ أيضاً بالياء لضرب من المشاكلة والمطابقة، وهو أبلغ^(٨).

١ - في (ب) و(ج): «هذا».

٢ - انظر: التيسير: ص ١٠٧، والكافي: ص ٩٣، والنشر: ٢/٢٦٢، ٣٣٣.

٣ - زيادة من (ب) و(ج).

٤ - انظر: الهادي: ورقة ٢١/ب.

٥ - في (ب) و(ج): «فأما».

٦ - انظر: الدر المصون: ٥/١٤٨.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩١.

٨ - وهذا مبني على قاعدة حمل السياق على نسق واحد، وهي قاعدة من قواعد الاحتجاج، تقدمت

وأما علة من قرأ بالنون فهو إخبار الله عز وجل عن نفسه بنون العظمة^(١)، ويقويه أن قوله تعالى: ﴿وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً﴾^(٢) [الكهف: ٤٧].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿عما تعملون﴾ [الأنعام: ١٣٢] بالتاء ابن عامر^(٣).

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج عن ابن عامر الياء والتاء^(٤). وذكر صاحب المصباح عن أبي عمرو مثل ابن عامر بالتاء^(٥).

الباقون: بالياء^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب^(٧)، لأن بعده خطاباً وهو قوله

تعالى: ﴿إن يشأ يذهبكم﴾^(٨) [الأنعام: ١٣٣].

وأما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، لأن قبله ذكر غيبة وهو قوله تعالى [٩٠/أ]:

﴿ولكل درجات مما عملوا﴾^(٩) [الأنعام: ١٣٢].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿مكاناتكم﴾ [الأنعام: ١٣٥] و﴿مكاناتهم﴾ بالألف حيث

وقع: أبو بكر^(١٠).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩١.

٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٤٠٦.

٣ - انظر: التلخيص: ص ٢٦١، والتيسير: ص ١٠٧، والنشر: ٢/٢٦٣.

٤ - فالياء من رواية الوليد بن مسلم عنه، والتاء من رواية غيره عنه، انظر: المبهج: ص ٤٩٨.

٥ - من رواية الأصمعي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٤.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٧٢.

٨ - انظر: الكشف: ١/٤٥٢.

٩ - انظر: الموضح: ١/٥٠٣.

١٠ - انظر: الإرشاد: ص ٣١٩، والتيسير: ص ١٠٧، والنشر: ٢/٢٦٣.

قال الشارح: وتابع أبا بكر ههنا هارون عن أبي عمرو فقرأ: ﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾ في هذه السورة على الجمع فقط^(١).

الباقون: ﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾ بغير ألف على التوحيد^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾ بالجمع، فهو جمع مكانة^(٣)، والمكانة المنزلة، كأنه قال: اعملوا على قدر منازلكم^(٤)، وهو تهديد^(٥)، وهو في الأصل مصدر^(٦)، [وجُمع^(٧)] وحقُّ المصادر أن لا تُثنى ولا تُجمع إلا أن تختلف أنواعها فحينئذٍ تُثنى وتجمع^(٨).

وأما علة من قرأ: ﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾ بالتوحيد، فهو يريد المنزلة كما قلنا، كأنه قال: اعملوا على قدر منزلتكم وتمكنكم في أديانكم، فإنكم لن تضرونا بذلك شيئاً. ويقال في فعله: مَكَّنَ مكانةً^(٩)، أي: بلغ غاية التمكُّن^(١٠). وقيل^(١١): إن المكانة بمعنى: المكان، يقال: مكان ومكانة. قال الأزهري^(١٢): المكان والمكانة يكونان لكَيْنُونَةَ الشيء^(١٣).

- ١ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٥.
- ٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ٣ - انظر: الكشف: ٤٥٢/١.
- ٤ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤٠٧/٣.
- ٥ - أي: هذا الأمر معناه التهديد. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٥٠.
- ٦ - انظر: الموضح: ٥٠٤/١.
- ٧ - كان في جميع النسخ: «وإنما جمع»، وصحح كما ترى.
- ٨ - فلما كانوا على أحوال مختلفة من أمر دنياهم ساغ الجمع. انظر: الكشف: ٤٥٢/١.
- ٩ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤٠٧/٣.
- ١٠ - انظر: كنز المعاني: ورقة ١٩٦/ب.
- ١١ - في (ب) و(ج): «وقد».
- ١٢ - هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهرى، اللغوي الأديب، أخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه وابن السراج، وهو صاحب: التهذيب في اللغة، والتقريب في اللغة، ومعاني القراءات. مات سنة سبعين وثلاثمائة. انظر: البغية: ١٩/١، والسير: ٣١٥/١٦.
- ١٣ - انظر: معاني القراءات: ص ١٦٩.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**من يكون له عاقبة**» [الأنعام: ١٣٥] بالياء: الأخوان».

قال الشارح: ومثله في القصص^(١). ذكر ابن الشهرزوري في الموضع الذي في

القصص عن عاصم فيه الياء^(٢) والتاء^(٣).

الباقون: «**من تكون له**» بالتاء فيهما^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على التذكير^(٥)، وجاز تذكير العاقبة وهي مؤنثة؛

لأن تأنيثها غير حقيقي فذكر، كما جاء قوله تعالى: «**فمن جاءه موعظة من**

ربه»^(٦) [البقرة: ٢٧٥].

وأما علة من قرأ بالتاء فإنه جاء به على لفظ العاقبة^(٧).

وأما «من» من قوله: «**من تكون**» [الأنعام: ١٣٥] ففيها وجهان، أحدهما: أن تكون

استفهامية، فتكون على هذا: في موضع رفع^(٨)، لأن الاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل

فيه ما قبله^(٩)، وخبر المبتدأ ما بعدها^(١٠). والوجه الثاني: تكون «من» بمعنى الذي^(١١) اسماً

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٧، والموجز: ص ٣٣٦، والنشر: ٢/٢٦٣.

٢ - من رواية المفضل عنه.

٣ - من رواية غير المفضل عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٤.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: الموضح: ١/٥٠٥.

٦ - انظر: الكشف: ١/٤٥٣.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٧٢، وشرح الهداية: ٢/٢٩١.

٨ - مبتدأ. انظر: الدر المصون: ٥/١٥٨.

٩ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٩٧.

١٠ - وهي جملة: تكون له عاقبة الدار، وهي في محل رفع. انظر: الدر المصون: ٥/١٥٨.

١١ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٩٧.

ناقصاً يحتاج إلى صلة وعائد^(١)، فتكون من على هذا: في موضع نصب بتعلمون^(٢)، وما بعدها صلتها^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿بِزُعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦] بالضم في الموضعين: الكسائي».

قال الشارح: يعني بضم الزاي فيهما.

الباقون: بفتح الزاي^(٤).

التعليل: الزعم - بالفتح - المصدر، والزعم - بالضم - الاسم^(٥). وقيل: الزعم والزعم لغتان^(٦)، فالزعم بالفتح لغة أهل الحجاز، والزعم بالضم لغة أسد^(٧)، وتميم وبعض قيس^(٨).

والزعم يكون رأياً^(٩)، وهو من المتهم كذب^(١٠)، يقال: زعم زِعماً وزِعماً أي: قال^(١١). وقال أبو سعيد السيرافي في الزعم: قولٌ يقتزن به اعتقادٌ، وقد يصحُّ أو لا يصحُّ^(١٢).

١ - والعائد: ضمير تشتمل عليه الصلة يطابق الموصول قبلها. انظر: أوضح المسالك: ١٧٤/١.

٢ - انظر: الدر المصون: ١٥٨/٥.

٣ - وهي جملة: تكون له عاقبة الدار.

٤ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩١، والتيسر: ص ١٠٧، والنشر: ٢٦٣/٢.

٥ - انظر: الكشف: ٢٥٣/١.

٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤٠٩/٣.

٧ - انظر: البحر المحيط: ٢٢٧/٤، والدر المصون: ١٥٩/٥، وكتر المعاني: ورقة ١٩٦/ب.

٨ - لم أقف على الضم منسوباً لهم، وإنما يُنسب لهم الكسر. انظر: المصادر المتقدمة.

٩ - انظر في معناه: اللسان: ٤٧/٦.

١٠ - وإنما قال المصنف وهو من المتهم كذب، لأن الزعم يطلق على الصدق والكذب في لغة العرب.

انظر: القاموس: ١٢٦/٤. ولا شك أن إطلاق الزعم بمعنى الصدق على من عهد عليه الصدق، وإطلاقه

بمعنى الكذب على من اتهم بالكذب.

١١ - انظر: مختار الصحاح: ص ٢٧٢.

١٢ - لم أقف على هذا القول منسوباً للسيرافي، وهذا القول في معنى الرأي المتقدم.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿زَيْنٌ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بالضم ﴿قتلٌ﴾ بالرفع ﴿أولادهم﴾ نصباً ﴿شركائهم﴾ خفضاً: ابن عامر».

قال (الشارح)^(١): الباقون: ﴿زَيْنٌ﴾ بفتح الزاي ﴿قتلٌ﴾ بنصب اللام ﴿أولادهم﴾ بجر الدال [٩٠/ب] ﴿شركاؤهم﴾ برفع الهمزة^(٢).

التعليل: أما علة ابن عامر، فزَيْنٌ: فعل لم يُسمِّ فاعله، وقتلٌ: مفعول لم يسم فاعله^(٣)، وأولادهم: مفعول، وشركائهم: خفض بالإضافة بإضافة قتلٌ إلى الشركاء، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول^(٤)، ويكون تقدير الكلام: وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين أن قتل أولادهم شركاؤهم^(٥). وقد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في الشعر، أنشد سيويه^(٦):

فَزَجَجْتَهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ القلوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٧)

[إلا أن السيرافي قال^(٨): البيت لمولد، فلا يكون حجة]^(٩).

١ - سقط من (ج).

٢ - انظر: التيسير: ص ١٠٧، والمبسوط: ص ١٩٥، والنشر: ٢/٢٦٣، ٢٦٥.

٣ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٧١.

٤ - انظر: التبيان: ١/٥٤١.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٢.

٦ - انظر: الكتاب: ١/١٧٦.

٧ - البيت ينسب لبعض المدنيين المولدين، انظر: الخزانة: ٢/٢٥١. والبيت في: الحجة لأبي علي: ٣/٤١٣،

والدر المصون: ٥/١٦٤، ١٦٥، وشرح الهداية: ٢/٢٩٢. والتقدير: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ القلوصَ. والقلوص:

الناقة الفتيّة. انظر: شرح عبدالسلام هارون على الكتاب: ١/١٧٦.

٨ - انظر نحوه في: الخزانة: ٢/٢٥١.

٩ - كانت هذه العبارة متأخرة في جميع النسخ فقدّمت لأن هذا الموضع بها أنسب.

[و] ^(١) لعمر بن أبي ربيعة ^(٢):

تَسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمَسْوَاكِ رِيْقَتِهَا كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمُرْتَةِ الرَّصِيفِ ^(٣)

وقد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل، قال الشاعر - وهو الأعشى وهو ميمون بن قيس -:

أُنْجَبَ أَرْمَانَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا ^(٤)

وأما الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف فهو كثير، قال الشاعر - وهو عمرو بن قميئة ^(٥) -:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرْتُ اللَّهُ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا ^(٦)

وقال آخر:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ ^(٧)

وفي قراءة ابن عامر بُعد، لفصله بين المضاف والمضاف إليه ^(٨)؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الموصول والصلة، فكما لا تجوز التفرقة بين الصلة والموصول ^(٩)، كذلك لا تجوز

١ - زيادة على جميع النسخ.

٢ - هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، كان فاسقاً يتعرض للنساء الحواجج في الطواف وغيره من المشاعر، ويُشَبَّبُ بهنَّ، ثم بعد ذلك سيره عمر بن عبدالعزيز إلى منطقة يقال لها الذهلِك للجهاد فحُتِمَ له بالشهادة إن شاء الله. انظر: الأعلام: ٥٢/٥، والشعر والشعراء: ص ٣٦٧.

٣ - لم أجد هذا البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة، وهو ينسب لجرير، انظر: ضياء السالك: ٣٥٣/٢، والمساعد: ٣٦٩/٢. وانظر في البيت: الدر المصون: ١٧٥/٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ص ١٥٩. والتقدير: تسقي امتيحا ندى ريقتها المسواك. والرصيف: الحجارة المرصوفة.

٤ - انظر في البيت ونسبته: ديوان الأعشى: ص ٢٣٥، والمساعد: ٣٧/٢. والتقدير: أنجب والداه به أزمان إذ نجلاه.

٥ - هو عمرو بن قميئة، من قيس بن ثعلبة، جاهلي قديم، كان مع حجر والد امرئ القيس، وصحب امرأ القيس إلى بلاد الروم عند خروجه، وقد كان من المنصفين الصادقين في أشعارهم. انظر: الشعر والشعراء: ص ٢٣٨.

٦ - انظر في البيت ونسبته: الدر المصون: ١٦٥/٥، والكتاب: ١٧٨/١. وانظر في البيت: تفسير القرطبي: ٦١/٧. وساتيدما: اسم جبل من الجبال. والتقدير: لله درُّ من لامها اليوم.

٧ - البيت ينسب لأبي حية النميري، انظر: الخزانة: ٢٥٣/٢، والكتاب: ١٧٨/١، ١٧٩، والبيت في: شرح ابن عقيل: ٨٣/٣، والمساعد: ٣٦٨/٢. والتقدير: بكفَّ يهودي يوماً.

٨ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٧٢/١.

٩ - بأجنبي. انظر: المساعد: ١٧٥/١.

التفرقة بين المضاف والمضاف إليه^(١)، ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول
(قال الشاعر - وهو عمر بن أبي ربيعة-:

تَسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِبْقَتِهَا كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمِرْزَةِ الرَّصِيفُ^(٢)
وقال الطرماح^(٣):

يَطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَانِ^(٤)^(٥)

والذي قوى قراءة ابن عامر أن الشركاء مكتوب في مصاحف أهل الشام بالياء^(٦)،
وقد روي عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بجر الأولاد والشركاء، جعل
الشركاء بدلاً من الأولاد، فعلى هذا يكون الشركاء اسماً للأولاد، لمشاركتهم الآباء في
النسب والميراث^(٧).

١ - انظر: معاني القراءات: ص ١٧١.

٢ - تقدم هذا الشاهد قبل قليل. وظاهر كلام الشارح جواز ذلك في الشعر فقط، وهو مذهب الكوفيين،
أما البصريون فيمنعونه مطلقاً. انظر: الخزانة: ٢/٢٥٢.

٣ - هو الطرماح بن حكيم الطائي، شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ بالشام، وأكثر شعره في
الهجاء، وهو صديق ومعاصر الشاعر الكميّ. انظر: الأعلام: ٣/٢٢٥، والشعر
والشعراء: ص ٣٨٨.

٤ - انظر في البيت ونسبته: الحجة لأبي علي: ٣/٤١٣، والدر المصون: ٥/١٦٤، واللسان: ٣/٣٨٩، والمحزر
الوجيز: ٦/١٥٨. والحوزي: هو المتوحد. والتقدير: من قرع الكنان القسي.

٥ - ما بين القوسين سقط من (ج).

٦ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٥١، وسراج القاري: ص ٢١٨.

٧ - انظر: زاد المسير: ٣/١٣٠، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٧٢، ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في
النشر. أما قراءة ابن عامر فقوية من وجوه: ١- كونها متواترة صحيحة. ٢- كونها قد قرأ بها عربي
صريح من صميم العرب يُحتج بقوله، فما بالك بقراءة تلقاها عن الصحابة كعثمان وأبي الدرداء
وغيرهم رضي الله عنهم. ٣- أن ما في المصحف العثماني المجمع على اتباعه يشهد لها. وهذا كله يدل
على قوة وجه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مطلقاً. انظر: البحر المحيط: ٤/٢٢٩،
والنشر: ٢/٢٦٣، ٢٦٤ بتصرف.

وأما علة قراءة الباقيين، فزَيْنٌ: فعل ماضٍ^(١)، وقتلَ: مفعول بزَيْنٍ، وأولادِهِم: بحُفْض [بإضافة]^(٢) [أ/٩١] قتل إليه، وشركاؤهم: فاعل بزَيْنٍ^(٣). ويكون تقدير الكلام: (أَنْ)^(٤) زَيْنٌ لهم شركاؤهم قتلَ أولادِهِم^(٥).

ومعنى الآية: (أَنْ)^(٦) زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم^(٧)، فالشركاء -ههنا-: هم الشياطين، زَيْنُوا للمشركين وأد البنات خشية الفقر^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وإن تكُنْ﴾ [الأنعام: ١٣٩] بالتاء: ابن عامر وأبو بكر^(٩)».

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج عن عبد الوارث عن أبي عمرو بالتاء^(١٠). وذكر صاحب المصباح الياء والتاء عن هشام^(١١). وذكر صاحب الروضة التاء عن ابن ذكوان وأبي بكر، وذكر أنه ما قرأ إلا كذلك^(١٢). وذكر صاحب إمام القراء وغيره عن ابن ذكوان وأبي بكر خاصة، ولم يذكروا عن هشام شيئاً^(١٣).

الباقون: بالياء^(١٤).

- ١ - مبني على الفتح.
- ٢ - طمست في الأصل.
- ٣ - انظر: الدر المصون: ١٦١/٥.
- ٤ - لا موجب لها.
- ٥ - انظر: الموضح: ٥٠٨/١.
- ٦ - لا موجب لها.
- ٧ - هذا نص الآية وليس معناها.
- ٨ - انظر: تفسير أبي السعود: ٢٩٠/٢، والنكت والعيون: ٥٦٧/١.
- ٩ - انظر: التيسير: ص ١٠٧، والنشر: ٢٦٥/٢، والوجيز: ورقة ٣١/أ.
- ١٠ - انظر: المبهج: ص ٥٠٠.
- ١١ - فالياء من طريق الداجوني عنه، والتاء من طريق غيره عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٥.
- ١٢ - قال المالكي: «المشهور في هذا الوجه عندنا ابن ذكوان وأبو بكر». انظر: الروضة للمالكي: ورقة ٢٣٩.
- ١٣ - انظر: التجريد: ورقة ٢٩/أ.
- ١٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿مَيْتَةٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩] بالرفع الابنان^(١)».

قال الشارح: وهو الحرف الأول من هذه السورة^(٢)، وذكر صاحب المصباح أن القصبي عن أبي عمرو قرأ: «﴿مَيْتَةٌ﴾ بالرفع^(٣). وذكر صاحب المبهج عن عبدالوارث عن أبي عمر الرفع أيضاً^(٤).

الباقون: «﴿مَيْتَةٌ﴾ بالنصب^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء ونصب «﴿مَيْتَةٌ﴾» وهو أبو بكر، فإنه جعل كان ناقصة، وميتة: خبرها، واسم كان مضمر، التقدير: وإن تكن الأجنة ميتة^(٦).

وأما علة من قرأ: «﴿تَكُنْ﴾» بالتاء و«﴿مَيْتَةٌ﴾» بالرفع وهو ابن عامر فكان عنده تامة لا تقتضي اسماً ولا خبراً^(٧)، وأنث على لفظ الميتة^(٨)، التقدير: وإن حدثت أو وقعت ميتة^(٩)، فهي فاعلة، وكان: فعل حقيقي^(١٠).

وأما علة من قرأ بالياء ورفع الميتة وهو ابن كثير، فكان أيضاً عنده تامة لا تقتضي اسماً ولا خبراً^(١١)، وذكر لأن تأنيث الميتة غير حقيقي^(١٢).

١ - انظر: التذكرة: ٤١٢/٢، والتيسير: ص ١٠٧، والنشر: ٢/٢٦٦.

٢ - والموضع الثاني سيأتي الخلاف فيه.

٣ - ذكر ذلك عن عبدالوارث إلا الخاشع: ورقة ٣٣٥، ويُفهم منه القصبي، لأنه يروى عن عبدالوارث عن أبي عمرو، انظر: المصباح: ورقة ١٠٥.

٤ - من رواية القصبي عنه. انظر: المبهج: ص ٥٠٠.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - لأنه أعاد الضمير الذي هو اسم كان على ما في البطون، وقد أنث الضمير حملاً على المعنى لأن ما في البطون جمع. انظر: الموضح: ١/٥٠٩، وانظر التقدير المذكور في: الدر المصون: ٥/١٨٦.

٧ - انظر: التبيان: ١/٥٤٣.

٨ - انظر: الدر المصون: ٥/١٨٦.

٩ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٧٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٧٣.

١٠ - بمعنى أنها تدل على الحدث والزمن، وهذا كله على مذهب البصريين، وقد تقدم.

١١ - انظر: الموضح: ١/٥٠٩.

١٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣/٤١٥.

وأما علة من قرأ بالياء والنصب وهم الباقون فإن كان عنده ناقصة، ﴿مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾ [الأنعام: ١٣٩]: اسمها^(١)، وميتة: خبرها^(٢). والتقدير وإن يكن ما في بطون هذه الأنعام ميتة^(٣).
 وأما ﴿قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٠] و﴿قَتَلُوا﴾^(٤) فقد ذكرت علة ذلك في سورة آل عمران، وذكرت أن التشديد يؤدي عن معنى التكثير، وهو من صفة الفاعل لا من صفة المفعول^(٥)، والتخفيف أولى^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَوْمَ حِصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] بالكسر: الحرميان والأخوان.

قال الشارح: يعني بكسر الحاء.

الباقون: ﴿حِصَادِهِ﴾ بفتح الحاء^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ بكسر الحاء فالكسر عند سيوييه هو الأصل^(٨)، قال الفراء: الكسر لغة أهل الحجاز، والفتح لغة أهل نجد وتميم^(٩). وقيل: الحِصَادُ والحِصَادُ لغتان، كالصَّرامِ والصَّرامِ^(١٠). والحق الذي ذكره الله: هو العشر ونصف العشر^(١١).

١ - بل اسمها مضمر، يعود على: «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا فِي بَطُونِهِمْ﴾، ولفظها مذكّر، فلذلك ذكر الفعل.

٢ - انظر: الدر المصون: ١٨٦/٥، والموضح: ٥٠٩/١.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٧٥.

٤ - قرأ ابن عامر وابن كثير بتشديد التاء، والباقون بالتخفيف. انظر: النشر: ٢٤٣/٢، ٢٦٦.

٥ - لأن المفعول لا يمكن أن يقع عليه فعل القتل أكثر من مرة، فلا يتصور فيه التكثير، بينما الفاعل يمكن أن يَقْتُلَ أكثر من مرة فيتصور منه التكثير.

٦ - لأنه يدل على التكثير والتقليل.

٧ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٥/أ، واليسير: ص ١٠٧، والنشر: ٢٦٦/٢.

٨ - انظر: الكتاب: ١٢/٤.

٩ - انظر: الدر المصون: ١٨٩/٥.

١٠ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤١٦، ٤١٧، والموضح: ٥١٠/١.

١١ - ففيما سقت السماء العشر، وفيما سقي بنضح أو دالية نصف العشر، وهذا قول أنس وابن عباس

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**﴿من المعز﴾** [الأنعام: ١٤٣] بالإسكان: نافع والكوفيون».

قال الشارح: يعني بإسكان العين^(١). وذكر صاحب الروضة عن هشام بإسكان العين كنافع ومن تابعه^(٢). وذكر صاحب إمام القراء [ب/٩١] عن هشام الإسكان أيضاً^(٣). وذكر صاحب المبهج^(٤) وصاحب المصباح^(٥) عن ابن كثير الإسكان كنافع. الباقون: بفتح العين^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ بإسكان العين فهو عنده جمع ماعِز ومَعَز، كتاجر وتَجْر، وصاحب وصَحْب^(٧)، واختار أبو عبيدة القراءة بالإسكان، وقال: هو في العربية أقيس، لأنه كضائن وضأن، وإسكان الهمزة إجماع، فهذا كله يقوي الإسكان^(٨). وأما علة من قرأ: «**﴿من المعز﴾** بفتح العين، فهو أيضاً جمع ماعز، كخادم وخَدَم، وحارس وحرَس^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**﴿إلا أن تكون﴾** [الأنعام: ١٤٥] بالتاء: الالبان وهمزة». وقال أيضاً: «**﴿ميتة﴾** [الأنعام: ١٤٥] بالرفع: ابن عامر».

- ١ - انظر: التذكرة: ٤١٢/٢، والتيسير: ص ١٠٨، والنشر: ٢/٢٦٦.
- ٢ - انظر: الروضة: ورقة ٢٤٠.
- ٣ - انظر: التجريد: ورقة ٢٩/أ، والنشر: ٢/٢٦٦.
- ٤ - من رواية ابن فليح عن ابن كثير: ص ٥٠١.
- ٥ - من رواية ابن فليح عن ابن كثير، انظر: المصباح: ورقة ٣٣٥.
- ٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٣، والموضح: ١/٥١١.
- ٨ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/١٠٣، وكنتز المعاني: ورقة ١٩٩/أ، وفيهما أنه أبو عبيد، فلعلها تصحفت هنا أو هناك، أو هو اختيار منهما.
- ٩ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٣، ٢٩٤، والكشف: ١/٤٥٦.

قال الشارح: وهذا هو الموضع الثاني^(١)، وذكرنا الأول. وذكر ابن الشهرزوري عن هشام الياء والتاء^(٢)، وذكر عن محبوب عن أبي عمرو: ﴿إلا أن تكون﴾ بالتاء كما قرأ الابن وحمة^(٣). وذكر جماعة التاء عن ابن ذكوان وحده، ولم يذكروا عن هشام خلافاً^(٤). وذكر ابن الشهرزوري عن أبي عمرو: ﴿ميتة﴾ بالرفع كابن عامر^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء والرفع وهو ابن عامر، فإن تكون عنده بمعنى الحدوث والوقوع^(٦)، فلا تقتضي خيراً منصوباً^(٧)، وتكون: فعل مضارع حقيقي، وميتة: فاعلة به^(٨).

وأما علة من قرأ بالتاء والنصب وهما ابن كثير وحمة، فإنهما أضمرنا اسم كان، وميتة: خيرها^(٩)، والتقدير: إلا أن تكون جماعة البقر أو المعز أو الضأن^(١٠) ميتة.

وأما علة من قرأ بالياء والنصب فتكون أيضاً عنده ناقصة^(١١) تطلب اسماً وخيراً، فاسمها مضمرة^(١٢)، والتقدير إلا أن يكون الموجود ميتة^(١٣). وروي عن الأصمعي (أنه قال: قال لي نافع)^(١٤): إلا أن يكون ذلك ميتة^(١٥).

- ١ - انظر: التيسير: ص ١٠٨، والكفاية الكبرى: ص ٣٣١، والنشر: ٢/٢٦٦.
- ٢ - فالياء من طريق الداجوني عنه، والتاء من غير طريقه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٤.
- ٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٥.
- ٤ - ذكر ذلك من اعتمد رواية الداجوني عن هشام فقط. انظر: والنشر: ٢/٢٦٦ بتصرف.
- ٥ - من طريق القرزاز والقرشي عن عبدالوارث عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٥.
- ٦ - انظر: الموضح: ١/٥١١.
- ٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٤.
- ٨ - على مذهب البصريين، وقد تقدم في غير موضع.
- ٩ - انظر: الكشف: ١/٤٥٧.
- ١٠ - أو الإبل (المتقدم ذكرها في الآية) وهي جماعة، والجماعة يسوغ تأنيث الفعل معها، لأن لفظها مؤنث.
- ١١ - لأنها تطلب اسماً وخيراً فلا يتم معناها إلا بهما.
- ١٢ - وخيرها ميتة، انظر: الكشف: ١/٤٥٧.
- ١٣ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٤، والموضح: ١/٥١٢.
- ١٤ - ما بين القوسين سقط من (ج).
- ١٥ - انظر: اعراب القرآن للنحاس: ٢/١٠٣.

فأما من قرأ: ﴿مِيتَةً﴾ بالرفع ونصب ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ فإنه عطفه على أن^(١)، ولم يعطفه على مِيتة^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] مخففة الذال: الأخوان وحفص.

قال الشارح: شرط هذا الخلف أن يكون قبله تاء، ولا خلاف بينهم في تشديد الكاف^(٣)، وتابعهم أبو زيد عن أبي عمرو على التخفيف في سورة الواقعة وهو: ﴿فلولا تَذَكَّرُونَ﴾^(٤) [الواقعة: ٦٢].

الباقون: بتشديد الذال^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ بالتخفيف أن أصله عنده: تذكرون بتاءين^(٦)، فحذف إحدى التاءين وهي الثانية؛ طلباً للتخفيف، وترك التاء الأولى، لأنها تدل على الاستقبال^(٧).
وأما علة من قرأ بالتشديد فإنه أدغم التاء الثانية في الذال^(٨)؛ طلباً للتخفيف^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَأَنْ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٣] بالفتح والتخفيف: ابن عامر.

﴿وَأِنْ هَذَا﴾ بالكسر والتشديد: الأخوان. الباقون: ﴿وَأَنْ هَذَا﴾ بالفتح والتشديد^(١٠).

١ - أي: حيزها وهو أن يكون، وهو المستثنى منه.

٢ - انظر: الدر المصون: ١٥٨/٥.

٣ - انظر: التيسير: ص ١٠٨، والنشر: ٢/٢٦٦، والهادي: ورقة ٢١/ب.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٥.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - انظر: معاني القراءات: ص ١٧٣.

٧ - انظر: الموضح: ١/٥١٢.

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٤.

٩ - انظر: الموضح: ١/٥١٢.

١٠ - انظر: التيسير: ص ١٠٨، والكافي: ص ٩٤، والنشر: ٢/٢٦٦.

التعليل: أما [أ/٩٢] علة قراءة ابن عامر بالفتح والتخفيف، فأَنَّ عنده مخففة من أَنَّ الثقبلة^(١) التي تنصب الاسم وترفع الخير^(٢)، فاسمها على هذا مضمَر^(٣) ضمير القصة والحديث، وهذا: مبتدأ، وصراطي: خبره^(٤)، ومستقيماً: حال مؤكدة^(٥)، وهو معطوف على ما قبله، والتقدير: قل تعالوا أتل ما حرم ربيكم عليكم أن لا تشركوا به شيئاً وأن هذا صراطي مستقيماً^(٦). والفاء - على هذه القراءة - من قوله: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] زائدة^(٧).

وأما علة من قرأ بالكسر والتشديد فإنَّ عنده مستأنفة، والفاء للعطف، عطفت جملة على جملة^(٨). وأما علة من فتح وشدَّ فهي أَنَّ التي تنصب الاسم وترفع الخير، وهذا: اسمها، وصراطي: خبرها^(٩)، والفاء على هذا^(١٠) من قوله: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ زائدة^(١١) كما قلنا، وإنما فتحت أن لأنها في موضع نصب بحذف الجار على قول الخليل^(١٢)، وقيل: بل هي في موضع جر عطفاً على المضمَر في قوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ﴾ في قول غير الخليل، وهو الفراء^(١٣). وقيل: بل هي متعلقة بفعل محذوف، تقديره: اعلموا أن هذا^(١٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] بالياء: الأخوان.

- ١ - انظر: الكشف: ٤٥٧/١.
- ٢ - انظر: أوضح المسالك: ٣٠٧/١.
- ٣ - انظر: شرح الهداية: ٢٩٤/٢.
- ٤ - انظر: الموضح: ٥١٤/١.
- ٥ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٧٧/١.
- ٦ - انظر: الدر المصون: ٢٢٣/٥، ٢٢٥.
- ٧ - انظر: البحر المحيط: ٢٥٤/٤.
- ٨ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤٣٧/٣، وشرح الهداية: ٢٩٥/٢.
- ٩ - انظر: معاني القراءات: ص ١٧٤.
- ١٠ - زيد بعد «هذا»: «أيضاً» في (ب) و(ج).
- ١١ - انظر: الدر المصون: ٢٢٤/٥.
- ١٢ - انظر: شرح الهداية: ٢٩٤/٢.
- ١٣ - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٠٧/٢.
- ١٤ - انظر نحوه في: تفسير الشنكاري: ٢٢٤/٢.

قال الشارح: ومثله في النحل.

الباقون: بالتاء^(١).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على التذكير^(٢)، والتذكير^(٣) لجمع الملائكة^(٤)، أو لبعض الملائكة^(٥).

وأما علة من قرأ بالتاء فهو على تأنيث جماعة الملائكة^(٦).

ومعنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ معنى إتيان الملائكة يعني: ملك الموت عند الموت لقبض أرواحهم^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿فَارْقُوا دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٩] الأخوان، ومثله في الروم^(٨).

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح^(٩) وصاحب التذكرة^(١٠) وإمام القراء وغيرهم^(١١) عن الأعشى عن أبي بكر: ﴿فَارْقُوا﴾ ههنا مثل الأخوين. وذكر ابن

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٨، والغاية: ص ١٥١، والنشر: ٢/٢٦٦.

٢ - انظر: الكشف: ١/٤٥٨.

٣ - في (ب) و(ج) زيادة: «يكون»، بعد: «التذكير».

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٧٧.

٥ - على اعتبار أن المعنى إتيان بعض الملائكة وهم ملك الموت وأعوانه. انظر: تفسير الشوكاني: ٢/٢٢٦، فيكونون بذلك بعضاً، وهم مع هذا يطلق عليهم «الجمع» الذي لفظه لفظ المذكر، فيناسبه التذكير.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٧٧، والكشف: ١/٤٥٨.

٧ - انظر: زاد المسير: ٣/١٥٦.

٨ - انظر: التيسير: ص ١٠٨، والموجز: ص ٣٤١، والنشر: ٢/٢٦٦.

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٥، ٣٣٦.

١٠ - انظر: التذكرة: ٢/٤١٣.

١١ - انظر: الكفاية الكبرى: ص ٣٣٢.

الشهرزوري عن الأزرق عن حمزة في الروم بغير ألف^(١)، وذكر ابن الشهرزوري أيضاً عن أبي بكر الذي في الروم أيضاً كالأخوين^(٢).

وتقييده أن تقول: بألف بعد الفاء مع تخفيف الراء.

الباقون: ﴿فَرَّقُوا﴾ بالتشديد من غير ألف^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿فَارَقُوا﴾ فمعناه: آمنوا ببعض وكفروا ببعض^(٤)، لأن العرب تركوا دين إبراهيم الذي كانوا عليه، وتهود بعضهم وتنصّر بعضهم وتمجّس بعضهم^(٥). ولأنهم أيضاً آمنوا ببعض ما جاء من عند الله وكفروا ببعض، فيكون على هذا قد فرّقوا^(٦)، لا فارقوا^(٧)، فكل من ابتدع وجاء بما لم يأمره الله به ولا نبيه فقد فرّق^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿دِينًا قِيمًا﴾ [الأنعام: ١٦٦] بالكسر والتخفيف: ابن عامر والكوفيون.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿قِيمًا﴾ بكسر القاف (و)^(٩) تخفيف الياء وفتحها.

١ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٦.

٢ - من طريق الشموني وابن غالب عن الأعشى عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٦.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - على أنه بمعنى: فرّقوا، قال أبو علي: «ألا ترى أنهم لما آمنوا ببعض وكفروا ببعض فارقوه كله فخرجوا منه ولم يتبعوه»، انظر: الحجة لأبي علي: ٤٣٨/٣.

٥ - هذا على أن معناه: زائلوا وتركوا. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٧٨، ومعاني القراءات: ص ١٧٤. وقد جمع الشارح بين المعنيين في عبارة واحدة؛ مشيراً إلى أنهما لا يتعارضان بل يمكن أن يُسبكا في عبارة واحدة، وذلك لأن كلتا الصفتين فيهم.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٥.

٧ - أي: أن فرّقوا هي المعنى المتبادر لأول وهلة من هذا الفعل، وإلا فقد تقدم أنهم بفعلهم هذا يتحقّق فيهم معنى فارقوا أيضاً.

٨ - الآية عامة وليست خاصة بقوم دون قوم. انظر: تفسير الشوكاني: ٢/٢٢٨.

٩ - في (ب) و(ج): «مم».

الباقون^(١): بفتح القاف وتشديد الياء مع كسرها^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿قِيَمًا﴾ بالتخفيف فهو مصدر كالشَّبَع^(٣)، وأصله قِيَوْمًا فأعلّ، ولم تصح [منه الواو]^(٤) [٩٢/ب] كما صحّت في حَوْلٍ وَعَوْرٍ فجاء على الشذوذ^(٥).

وأما علة من قرأ: ﴿قِيَمًا﴾ فأصله: قِيَوْمٍ، على فَيَعِلُّ فأبدلت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ولذلك شدّد^(٦)، ويقويه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الدِّينَ الْقِيَمَ﴾ [التوبة: ٣٦]، و﴿دِينِ الْقِيَمَةِ﴾^(٧) [البينة: ٥].

وتفسير ﴿قِيَمًا﴾: ثابتاً دائماً لا يُنسخ ولا يزول كما زالت ونسخت بقية الشرائع^(٨). وقِيَمًا وقِيَمًا في الأصل مصدران^(٩). وأما نصب ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ فديناً مفعول ثاني بهداني^(١٠)، أي: هداني ديناً قِيَمًا، وقِيَمًا: نعت لدين^(١١)، وقيل: بل دين: بدل من الصراط على الموضع، لأن هداني إلى صراط وهداني صراطاً سواء^(١٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «فيها ثماني ياءات إضافة:

- ١ - في (ب) و(ج): «﴿قِيَمًا﴾».
- ٢ - انظر: التيسير: ص ١٠٨، والنشر: ٢/٢٦٧، والهادي: ورقة ٢٢٢/أ.
- ٣ - انظر: الموضح: ١/٥١٧.
- ٤ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٥ - وكان الأصل أن تصح فيه الواو ولا تعلّ. انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٥.
- ٦ - انظر: الكشف: ١/٤٥٩، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٧٩.
- ٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٥.
- ٨ - يُفهم هذا من تفسير العلماء له، ففسره بعضهم بأنه الثابت، وفسره بعضهم بأنه دين مستقيم لا عوج فيه. انظر: تفسير القرطبي: ٧/٩٩، والمفردات: ص ٤١٧.
- ٩ - الظاهر من قِيَمٍ أنه صفة على فَيَعِلُّ، لمن قام بالأمر، انظر: الكشف: ١/٤٥٩. أما قِيَمًا فمصدر كما تقدم.
- ١٠ - انظر: الإملاء: ١/٢٦٧.
- ١١ - انظر: الدر اللقيط لأبي حيان: ٤/٢٦١.
- ١٢ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٧٩.

﴿إني أمرت﴾ [الأنعام: ١٤]: فتحها نافع.

﴿إني أخاف﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿إني أراك﴾ [الأنعام: ٧٤]: فتحهما الحرميان وأبو

عمرو.

﴿وجهي للذي﴾ [الأنعام: ٧٩]: فتحها نافع وابن عامر وحفص.

﴿صراطى مستقيماً﴾ [الأنعام: ١٥٣]: فتحها ابن عامر.

﴿ربّي إلى صراط﴾ [الأنعام: ١٦١]: فتحها نافع وأبو عمرو.

﴿ومحيى﴾ [الأنعام: ١٦٢] بالإسكان، و﴿ماتي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بالفتح: نافع.

الباقون: بعكسه. وروى عن ورش في ﴿محيى﴾ الفتح أيضاً.

زائدة واحدة: ﴿وقد هدان﴾ [الأنعام: ٨٠] أبو عمرو بياء في الوصل فقط. الباقون:

بغير ياء في الحالين^(١).

قال الشارح: قد تقدم ذكر تعليل هذه الياءات في سورة البقرة، ونذكر ههنا ما فيها

من الغريب والخلف.

أما قوله: ﴿إني أخاف﴾ ذكر صاحب المصباح عن [هيرة]^(٢) عن حفص فتحها^(٣).

وأما قوله: ﴿إني أمرت﴾ فروى بعض أصحاب نافع عن نافع إسكانها^(٤).

وأما قوله: ﴿وجهي للذي﴾ فروى بعض أصحاب نافع عنه إسكانها أيضاً^(٥)، وذكر

صاحب الروضة عن أبي بكر فتحها كحفص^(٦).

١ - انظر: الإقناع: ص ٤٠٠، والتيسير: ص ١٠٨، ١٠٩، والنشر: ٢/٢٦٧.

٢ - كان في جميع النسخ: «هيرة»، وصحح كما تراه. وهو هيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش، قرأ

على حفص، وروى القراءة عن هشيم والكسائي، أخذ عنه القراءات أحمد الخزاز وحسنون الدزيري.

انظر: الغاية: ٢/٣٥٣، والمعرفة: ١/٢٤١.

٣ - من طريق ابن أبي أمية. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٦.

٤ - وهو كردم. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٦.

٥ - وهما أبو خليل وكردم عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٦.

٦ - من طريق الأعشى، والبرجمي. انظر: الروضة: ورقة ١٤١.

وأما قوله: ﴿صراطى﴾ فذكر صاحب المصباح عن عصمة عن عاصم فتحها^(١)،
وذكر صاحب الروضة عن الأعشى والبرجمي فتحها كابن عامر^(٢)، و ذكر صاحب المبهج
عن الوليد بن عتبة^(٣) عن ابن عامر إسكان ﴿صراطى﴾.

وأما ﴿محيى﴾ فذكر صاحب التيسير أن ورشاً كان يروي عن نافع إسكان الياء،
ويختار الفتح من عند نفسه^(٤). ولم يفتح حمزة من جملة الياءات المختلف فيهن غير
﴿محيى﴾ وحدها^(٥). و ذكر صاحب المصباح الفتح والإسكان عن ورش.

وأما ﴿هدان﴾ فذكر ابن الشهرزوري عن ابن شنبوذ عن قنبل إثباتها في الحالين^(٦)،
وروى أيضاً عن جماعة من أصحاب نافع إثباتها في الوصل كأبي عمرو^(٧). و ذكر صاحب
الروضة^(٨) وغيره^(٩) عن إسماعيل عن نافع إثباتها في الوصل كأبي عمرو.

١ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٦.

٢ - انظر: الروضة: ورقة ١٤١.

٣ - إنما ذكر ذلك عن الوليد بن مسلم. انظر: المبهج: ص ٥٠٣.

٤ - انظر: التيسير: ص ١٠٩.

٥ - وكذلك الكسائي بناء على الروايات التي أوردتها.

٦ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٦.

٧ - وهم إسماعيل وابن جهمز وكردم وخارجة. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٦.

٨ - انظر: الروضة: ورقة ١٤١.

٩ - انظر: التذكرة: ٤١٦/٢.

قال صاحب الكتاب:

«سورة الأعراف»

قال الشارح: هي مكية، وعدد آياتها مائتان وست في الكوفي والمدني والمكي، وخمس في البصري والشامي، اختلفها خمس آيات^(١). وروى قتادة أن قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] وما بعده^(٢) نزل بالمدينة^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قَلِيلًا مَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] بياء قبل التاء: ابن عامر^(٤)».

قال الشارح [٩٣/أ]: ذكر صاحب المصباح^(٥) وصاحب المبهج^(٦) عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر: ﴿تتذكرون﴾ بياءين^(٧).

الباقون: ﴿تذكرون﴾ بياء واحدة^(٨).

التعليل: أما علة قراءة ابن عامر المشهورة يتذكرون، فهو على الغيبة، والمعنى: قليلاً ما يذكرون الذين جرى ذكركم وتقدم^(٩).

١ - وهي: ﴿المص﴾ عدده الكوفي، و﴿له الدين﴾ عدده الشامي والبصري، و﴿كما بدأكم تعودون﴾ عدده

الكوفي، و﴿ضعفاً من النار﴾ و﴿الحسنى على بني إسرائيل﴾ عددهما المدنيان والمكي. انظر فيما

تقدم: شرح المخللاتي: ص ١٩٢، ١٩٣.

٢ - وهي خمس آيات.

٣ - انظر: زاد المسير: ١٦٤/٣.

٤ - انظر: التيسير: ص ١٠٩، والميسوط: ص ١٧٩، والنشر: ٢٦٧/٢.

٥ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٨.

٦ - انظر: المبهج: ٥٠٤/٢.

٧ - لم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - انظر: الكشف: ٤٦٠/١.

وأما علة من قرأ بتاءين أو بتاء واحدة فهو على الخطاب، لأن قبله خطاباً وهو قوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(١) [الأعراف: ٣] وقد تقدم ذكر التخفيف والتشديد^(٢) في ﴿تَذَكَّرُونَ﴾. وقليلًا: منصوب بيتذكرون، وهو نعت لمصدر محذوف، أي: يتذكرون تذكرًا قليلًا، أو لِيَوْقَتٍ، أي: يتذكرون وقتًا، أي: في وقت^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ [الأعراف: ١٠] لا تُهَمَزُ معايش، لأن الياء في معيشة أصلية، وزنها مفعلة^(٤)، فنقلت حركة الياء إلى العين^(٥)، [فَأُعِلَّتْ^(٦) الياء^(٧)] كما أُعِلَّتْ في عاش يعيش^(٨)، لأن^(٩) هذا من الإعلال الذي يتبع بعضه بعضاً، فلما اعتلت الياء في عاش يعيش اعتلت معيشة، لأنها مبنية على الفعل^(١٠)، فلما جمعت قلت: معايش (بغير)^(١١) همز هذه الياء، لأنها عين الفعل^(١٢)، والحركات تسوغ فيها^(١٣) في بعض المواضع^(١٤) وتمتنع في بعض^(١٥)، فلما ساغت الحركة أولاً فيها خرجت، فقبل: معايش ولم

١ - انظر: شرح الهداية: ٢٩٧/٢.

٢ - في (ب) و(ج): «التشديد والتخفيف».

٣ - لأنه ظرفٌ. انظر فيما تقدم: مشكل إعراب القرآن: ٢٨١/١.

٤ - قيل: مَفْعَلَةٌ وقيل: مَفْعِلَةٌ. انظر: الدر المصون: ٢٥٧/٥، ٢٥٨.

٥ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٨٣/١.

٦ - كان في جميع النسخ: «فأعل»، وصحح كما تراه.

٧ - بالتسكين.

٨ - انظر: التبيان: ٥٥٨/١.

٩ - كان في جميع النسخ قبل «لأن» زيادة: «فهو»، فحذف تصحيحاً.

١٠ - فهي مثله في الرنّة، فيعيش وزنها: يَفْعَلٌ، ووزن معيشة: مَفْعَلَةٌ، وموافقة الاسم لبناء الفعل يوجب

فيه الإعلال. انظر: الحجة لأبي علي: ٧/٤.

١١ - في (ب): «بجر همز»، وفي (ج): «جر همز».

١٢ - أي أنها أصلية كما تقدم.

١٣ - أي: في الياء مطلقاً.

١٤ - كما في معايش، لأن أصله: مَعْيِشَةٌ، فالياء فيها متحركة أصلاً، وهي أصلية كما تقدم.

١٥ - إذا كانت الياء ساكنة كما في نحو: مُصِيبَةٌ مصائب.

(تَهْمَزُ: ^(١)) ^(٢)، وإنما يهمز من هذا النوع ما كانت الياء والواو [فيه] ^(٣) حرفي مدّ ولنين ^(٤)،
وحروف المد واللين ثلاثة ^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «ومنها تَخْرُجُونَ» [الأعراف: ٢٥] مسمّى الفاعل: الأخوان
وابن ذكوان، ومثله في الزخرف».

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ بفتح التاء وضم الراء مسمى الفاعل.
الباقون: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ بضم التاء وفتح الراء على أنه فعل لم يسم فاعله ^(٦).
التعليل: أما علة من ﴿تَخْرُجُونَ﴾ فتخرجون: فعل ^(٧) وفاعل ^(٨)، والفعل مسند إليهم ^(٩)،
ويقوي هذه القراءة أن الفعل مسند إليهم في قوله: ﴿قال فيها تحيون وفيها تموتون﴾ [الأعراف: ٢٥]
فأسند الفعل إليهم في قوله: ﴿ومنها تخرجون﴾ (ليتناسب الكلام ^(١٠)) ^(١١).
وأما علة من قرأ: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ فتخرجون: فعل لم يسم فاعله ^(١٢)، وفيه ضمير المفعول الذي لم
يسم فاعله ^(١٣)، التقدير: تخرجون أتم ^(١٤)، ويقوي هذه القراءة أنهم لا يخرجون حتى يخرجوا ^(١٥).

١ - انظر: فيما تقدم: مختار الصحاح: ص ٤٦٥.

٢ - في (ب) و(ج): «يهمزوا».

٣ - زيادة لاستقامة الكلام.

٤ - نحو: صحيفة صحائف. انظر: الدر المصون: ٢٥٨/٥.

٥ - تقدم ذلك في باب المد والقصر.

٦ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩٣، والتيسير: ص ١٩، والنشر: ٢٦٧/٢، ٢٦٨.

٧ - مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

٨ - وهو واو الجماعة، وهو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

٩ - انظر: الكشف: ٤٦٠/١.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢٩٧/٢.

١١ - في (ب) و(ج): «ليتناسب الكلام ويتشاكل».

١٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨٠.

١٣ - وهو واو الجماعة مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل.

١٤ - انظر: معاني القراءات: ص ١٧٧.

١٥ - انظر: الكشف: ٤٦٠/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾ [الأعراف: ٢٦] بالنصب: نافع وابن عامر والكسائي^(١)».

قال الشارح: ذكر ابن الشهرزوري عن أبي عمرو^(٢) وأبي بكر^(٣): «﴿وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾ بالنصب كنافع ومن تابعه^(٤).

وتقييده أن تقول: «﴿وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾ بنصب السين.

الباقون: «﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ برفع السين^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ: «﴿وَلِبَاسُ﴾ بنصب السين فإنه عطفه على قوله: «﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾»، «﴿وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، والريش ههنا: هو ما ظهر من اللباس، وقد قيل: إنه عبارة عن اللباس والمعاش، ويكون معنى أنزلنا: خلقنا، ويرتفع قوله: [٩٣/ب] «﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ بالابتداء والخير^(٦). وقيل: «﴿لِبَاسَ التَّقْوَى﴾»: الحياء^(٧).

وأما علة من قرأ: «﴿لِبَاسُ التَّقْوَى﴾» بالرفع، فلباسٌ: مبتدأ، والتقوى: في موضع خفض بإضافته إليه، وذلك: صفة للباس أو عطف بيان أو بدل، وخيرٌ: خير المبتدأ الذي هو لباس التقوى^(٨). ومعنى الكلام: لباس التقوى خير لصاحبه إذا أخذ به^(٩).

١ - انظر: التذكرة: ٤١٧/٢، والتيسير: ص ١٠٩، والنشر: ٢/٢٦٨.

٢ - من طريق أبي أيوب الخياط عن أبي زيد عنه.

٣ - من طريق الجعفي عنه.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٨.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٨.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨١.

٨ - انظر: الكشف: ١/٤٦١.

٩ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٣.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**خالصة**» [الأعراف: ٣٢] بالرفع: نافع^(١)..»

قال الشارح: وتقييده أن تقول: «**خالصة**» برفع التاء مع التنوين.

الباقون: بنصب التاء مع التنوين^(٢).

التعليل: أما علة من قرأ: «**خالصة**» بالرفع، فهو خير مبتدأ، والمبتدأ قوله: «هي»،
والتقدير: قل هي تخلص للذين آمنوا في الآخرة، وإن شركهم غيرهم فيها في الدنيا من
الكفار فهي متمحضة خالصة للذين آمنوا في الآخرة^(٣)، ويكون على هذا قوله تعالى:
«**للذين آمنوا**» تبييناً للشيء الخالص^(٤). ويجوز أن يكون هي: مبتدأ، وللذين آمنوا:
خبره، وخالصة: خبر ثان^(٥)، لأن المبتدأ الواحد يكون له أخبار كثيرة^(٦).

وأما علة من قرأ: «**خالصة**» بنصب التاء فهي منصوبة على الحال^(٧)، والتقدير: قل
هي ثابتة أو مستقرة^(٨)، وهي حال من المضمرة في الذين، والعامل في الحال الاستقرار
والثبات الذي قام «**للذين آمنوا**» مقامه، لأن الظروف وحروف الجر تعمل في الأحوال
إذا كانت أخباراً عن المبتدأ، لأن فيها ضميراً^(٩). وأما قوله: «**في الحياة الدنيا**» فيجوز أن

١ - انظر: التيسير: ص ١٠٩، والكافي: ص ٩٥، والنشر: ٢/٢٦٩.

٢ - انظر: سراج القارئ: ص ٢٢٢.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٨.

٤ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٨٨.

٥ - انظر: الموضح: ٢/٥٢٦.

٦ - نحو قوله تعالى: «**وهو الغفور الودود**» ذو العرش المجيد» فعال لما يريد». انظر:

المساعد: ١/٢٤٢.

٧ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٥.

٨ - انظر: معاني القراءات: ص ١٧٨.

٩ - يعود على المبتدأ، والأصل أن الضمير في «ثابت» و«مستقر» فلما حذفت ثابتاً ومستقراً أقمت الظرف
أو الجار والجرور مقامهما انتقل الضمير فصار مقدراً متوهماً في الظرف والجار والجرور، فلذلك عملاً.

انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٨٨ بتصرف.

يكون متعلقاً بقوله: ﴿حَرَّمَ﴾، التقدير: قل من حرّم في الحياة الدنيا زينة الله التي أخرج لعباده، وقيل: بل هي متعلقة بأخرج، والتقدير: التي أخرج لعباده في الحياة الدنيا^(١).

وقيل في قوله: ﴿خالصة﴾ أي: خالصة من الغمّ والتنغيص^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿ولكن لا يعلمون﴾ [الأعراف: ٣٨] بالياء: أبو بكر.

قال الشارح: الباقون: بالتاء^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة، لأنه على وجه الخبر عن القائلين:

﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾^(٤) [الأعراف: ٣٨].

وأما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب^(٥)، التقدير: ولكن لا تعلمون - أيها

المخاطبون من أهل الدنيا - مقدار ذلك الضّعف^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لا يُفْتَحُ﴾ [الأعراف: ٤٠] بالياء والتخفيف: الأخوان، أبو

عمرو مثلهما إلا أنه بالتاء. الباقون: ﴿تَفْتَحُ﴾ بالتاء والتشديد^(٧).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٢٩٩.

٢ - لأن الخالص هو ما زال عنه شوبه بعد أن كان فيه، انظر: المفردات: ص ١٥٤. وذلك لأن الطيبات من الرزق في الدنيا يشوبها تنغيص المصائب وتكدير الغموم، هذا بالنسبة للمؤمنين والكافرين، أما في الآخرة فهي خالصة للمؤمنين وحدهم من الأكدار والمنغصات. وهذا المعنى يؤول للمعنى الأول أيضاً.

٣ - انظر: التيسير: ص ١١٠، وجامع البيان: ورقة ٢٣٠، والنشر: ٢/٢٦٩.

٤ - الأولى حمل الكلام على أعم من هذا (أي: ولكن لا يعلم كل فريق مقدار عذاب الفريق الآخر). انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨١.

٥ - انظر: معاني القراءات: ص ١٧٨.

٦ - انظر: تفسير القرطبي: ٨/١٣٢. وأقرب من هذا كون الخطاب للمُضِلِّين والمُضَلَّلِينَ، أي: ولكن لا تعلمون أيها المضلُّون والمُضَلَّلُونَ. انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٧.

٧ - انظر: التيسير: ص ١١٠، والنشر: ٢/٢٦٩، والهادي: ورقة ٢٢/أ.

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبي بكر: ﴿لَا يُفْتَحُ﴾ بالياء والتخفيف مثل حمزة والكسائي^(١)، وذكر أيضاً عن أبي عمرو أن اللؤلؤي والجعفي رَوِيَا عن أبي عمرو: ﴿تَفْتَحُ﴾ بالتاء والتشديد^(٢).

وتقييده أن تقول^(٣): بإسكان الفاء وتخفيف التاء الثانية أبو عمرو والأخوان.

الباقون: ﴿تَفْتَحُ﴾ بفتح الفاء وتشديد التاء الثانية^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿لَا يُفْتَحُ﴾ بالياء فهو على التذكير^(٥)، والتذكير يدل على قلة الجمع له^(٦)، [أو]^(٧) لأن الواحد مذكّر^(٨)، ويكون التذكير حينئذٍ على المعنى، التقدير: لا يفتح [أ/٩٤] لهم شيء من أبواب السماء^(٩).

وأما علة من قرأ بالتاء والتخفيف أو بالتاء والتشديد فهو على تأنيث الأبواب، والتخفيف للقلّة، والتشديد يدل على كثرة الأبواب^(١٠)، ومثل التأنيث والتشديد قوله تعالى: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَّهُمُ الْآبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، ومثله: ﴿وَفُتِّحَتْ^(١١) السَّمَاءُ

١ - وذلك من طريق ابن جبير عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٩.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٩.

٣ - في (ب) و(ج) زيادة: «﴿تَفْتَحُ﴾».

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: الدر المصون: ٣١٨/٥.

٦ - تقدم نقض هذا القول في سورة الأنعام عند قراءة ﴿تَوَفَاهُ﴾ و﴿اسْتَهْوَاهُ﴾.

٧ - زيادة على جميع النسخ لاستقامة الكلام.

٨ - وهو باب، فُبني على الواحد إذ الفعل يتوحد إذا تقدم الأسماء المجموعة، نحو: ذهب القوم، فلما بُني على الواحد المذكر ذُكر الفعل بهذا الاعتبار. انظر: معاني القرآن للقراء: ٣٧٨/١.

٩ - انظر نحو هذا التقدير في: كنز المعاني: ورقة ٢٠١/ب.

١٠ - انظر: الدر المصون: ٣١٨/٥.

١١ - على قراءة غير الكوفيين. انظر: والنشر: ٣٦٤/٢.

فكانت أبواباً^(١) [النبأ: ١٩]. وقال بعض العلماء: ما فُتِحَ مرة واحدة فهو بالتخفيف، وما فتح مرة بعد أخرى فهو بالتشديد^(٢)، والفتح والتفتيح بمنزلة القتل والتقتيل^(٣).

واختلفوا في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَحْ لَهُم أَبْوَابَ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، فقال بعضهم: لا تفتح لهم أبواب الجنة، لأن الجنة في السماء. وقال مجاهد: لا تفتح لهم أبواب السماء لِتَلَجَّهَا أَعْمَالُهُمْ وَلَا دَعْوَاتِهِمْ^(٤)، جاء في الخبر أن المؤمن إذا مات بكى عليه موضع مصلاه من الأرض، ومصعد عمله من السماء، فلهذا قال [الله]^(٥) تعالى في حق الكفار: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ما كنا لنهتدى﴾ [الأعراف: ٤٣] بغير واو: ابن عامر».

قال الشارح: تحريره أن تقول: بغير واو قبل ﴿ما﴾.

الباقون: بواو قبل ﴿ما﴾^(٧).

التعليل: علة قراءة ابن عامر: ﴿ما كنا لنهتدى﴾ بغير واو أنها مكتوبة في مصاحف أهل الشام بغير واو^(٨)، ويقوي إسقاط الواو أن القائلين ﴿ما كنا لنهتدى﴾ هم

١ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٨.

٢ - لأن التشديد يدل على الكثير، والتخفيف يدل على التقليل. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨٢ بتصرف.

٣ - الفتح والقتل على وزن: فَعَلَ، مصدران للفعل الثلاثي: فَتَحَ وَقَتَلَ على وزن فَعَلَ. والتفتيح والتقتيل على وزن: تَفَعَّلَ، مصدران للفعل الرباعي: فَتَّحَ وَقَتَّلَ، على وزن فَعَّلَ. انظر: شذا العرف في فن الصرف للحملوي: ص ٦٩، ٧١.

٤ - انظر: تفسير القرطبي: ٧/١٣٢، والنكت والعيون: ٢/٢٧.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - أخرجه ابن جرير في تفسيره عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس. انظر: تفسير الطبري: ٥/٧٤. وأخرج الترمذي نحوه مرفوعاً بلفظ: «(له بابان: باب يصعد منه عمله، وباب ينزل منه رزقه، فإذا مات بكى عليه)»، قال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من طريق موسى بن عبيدة ويزيد بن أبيان الرقاشي، عن أنس، وهما يضعفان في الحديث»، انظر: جامع الترمذي: ٥/٥٧.

٧ - انظر: التيسير: ص ١١٠، والموجز: ص ٣٤٤، والنشر: ٢/٢٦٩.

٨ - انظر: المقنع: ص ١٠٧، والنشر: ٢/٢٦٩.

القائلون: ﴿الحمد لله الذي هدانا لهذا﴾^(١)، فلا يحتاج إلى الواو لالتباس الجملتين واشتراكهما، واستغنى عن الواو لذلك^(٢).

وأما علة من قرأ: ﴿وما كنا﴾ بالواو فالواو فيه للعطف، عطفت جملة على جملة^(٣)، ومثله قوله تعالى: ﴿سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين﴾ [الزخرف: ١٣]، فهو عطف جملة على جملة^(٤)، وهي في بقية المصاحف مكتوبة بالواو^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قالوا نَعِم﴾ [الأعراف: ٤٤] بالكسر حيث وقع: الكسائي».

قال الشارح: يعني بكسر العين^(٦). وقال صاحب المصباح روى الأزرق والعجلي عن حمزة ﴿نَعِم﴾ بالكسر مثل الكسائي^(٧). وذكر صاحب الروضة عن العجلي خاصة عن حمزة كذلك^(٨).

الباقون: ﴿نَعِم﴾ بفتح العين^(٩)، وجملة ما جاء في كتاب الله تعالى من لفظة نعم: أربعة مواضع، في هذه السورة موضعان^(١٠)، وفي سورة الشعراء موضع^(١١)، وفي الصافات موضع^(١٢).

١ - انظر: معاني القراءات: ص ١٨٠.

٢ - انظر: الموضح: ٥٢٨/٢.

٣ - انظر: الكشف: ٤٦٤/١.

٤ - فالجملة الثانية فيها ذكر يعود على الأولى كما ههنا تماماً، وربط بينهما بالواو العاطفة، وهذا هو الوجه الثاني في كل جملتين التبتت الثانية منهما بالأولى. انظر: شرح الهداية: ٣٠٠/٢ بتصرف.

٥ - انظر: المقنع: ص ١٠٧، والنشر: ٢٦٩/٢.

٦ - انظر: التيسير: ص ١١٠، والمنتهى: ص ٣٥٩، والنشر: ٢٦٩/٢.

٧ - انظر: المصباح: ورقة ٣٣٩.

٨ - انظر: الروضة: ورقة ٢٤٢.

٩ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

١٠ - ﴿قالوا نعم فأذن﴾ آية: ٤٤، و﴿قال نعم وإنكم لمن المقربين﴾ آية: ١١٤.

١١ - ﴿قال نعم وإنكم إذا لمن المقربين﴾ آية: ٤٢.

١٢ - ﴿قل نعم وأنتم داخرون﴾ آية: ١٨. انظر: والنشر: ٢٦٩/٢.

التعليل: نَعَمٌ وَنَعِيمٌ قِيلَ: هما لغتان^(١). وقيل: الكسر فرق بين نَعَمٍ التي للجواب، وبين نَعَمٍ التي هي الأنعام^(٢). وقيل: إن الكسر لغة قريش^(٣)، والفتح لغة عامة العرب، وقيل: الكسر لغة هذيل وكنانة^(٤). وروى عن عمر رضي الله عنه أنه كان إذا سمع الرجل يقول: نَعَمٌ بالفتح يقول: [بل]^(٥) نَعِمٌ بالكسر^(٦).

قال سيبويه: نَعَمٌ عِدَّةٌ وتصديق^(٧). قال أبو علي الفارسي: لا يريد سيبويه بقوله: عِدَّةٌ وتصديق أن العِدَّةَ تجتمع مع التصديق، وإنما يريد أنها تارة تكون عِدَّةً وتارة تكون تصديقاً، ألا ترى أنه لو قال قائل: أتعطيني، فقال [ب/٩٤]: نعم كان ذلك عِدَّةً، ولا يسمى تصديقاً، وإذا قلت: قد كان [كذا]^(٨) وكذا، فقال الرجل: نعم كان ذلك تصديقاً وليس بعِدَّةٍ. [وليس]^(٩) قول سيبويه في نعم أنها تكون عِدَّةً وتصديقاً قوله أيضاً في إذا أنها تكون جواباً وجزاء^(١٠)، وهذا في كلامه كثير^(١١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٤] بالتشديد ونصب اللعنة: الأخوان وابن عامر والبيزي.

- ١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨٣، وشرح الهداية: ٢/٣٠٠.
- ٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٥٤، ١٥٥، والكشف: ١/٤٦٣.
- ٣ - انظر: كنز المعاني: ورقة ٢٠١/ب.
- ٤ - انظر: الإتحاف: ٢/٤٩.
- ٥ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٦ - انظر: الدر المصون: ٥/٣٢٦، والكشف: ١/٤٦٣.
- ٧ - انظر: الكتاب: ٤/٢٣٤.
- ٨ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٩ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «ومثل».
- ١٠ - انظر: الكتاب: ٤/٢٣٤. وإنما لم يكن مثله لأن «إذا» يكون جواباً في الموضع الذي يكون فيه جزاء، يقول: أنا أتيتك، فتقول: إذا أكرمك، فيكون جواباً لكلامه ويكون جزاء أيضاً. انظر: فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٤/٢٠.
- ١١ - أي: هذان النوعان من التعبير في كلام سيبويه كثير. انظر فيه: (باب عدة ما يكون عليه الكلم) في كتاب سيبويه: ٤/٢١٦-٢٣٥.

قال الشارح: تقييده أن تقول: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ بتشديد النون ونصب اللعنة.

الباقون: يسكون النون ورفع اللعنة^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ بالتشديد فإنَّ تنصب الاسم وترفع الخبر، واسم أن: لعنة الله، وعلى الظالمين: الخبر^(٢). ويقوَّى هذه القراءة أن قبله ﴿فَأُذُنٌ مُؤَدَّنٌ بَيْنَهُمْ﴾ أي: أعلم، وأعلم لا يقع بعدها إلا «أَنْ» المشددة^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿أَنْ لَعْنَةُ [اللَّهِ]﴾^(٤) بالتخفيف والرفع فإنَّ مخففة من الثقيلة^(٥)، وتكون اللعنة: مرتفعة بالابتداء، وعلى الظالمين: في موضع الخبر^(٦)، ويكون في الكلام إضمار، التقدير: فأذن مؤذنٌ بينهم أن القصة والحديث لعنة الله على الظالمين^(٧). وقيل: إنَّ «أَنْ» من قوله: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ في موضع نصب بأذن^(٨)، لأن معنى أذن: أعلم^(٩). وقيل إنَّ «أَنْ» ههنا بمعنى «أي»، كقوله تعالى: ﴿أَنْ امشوا﴾ [ص: ٦]، فهي مفسرة^(١٠) لا موضع لها من الإعراب^(١١).

١ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٥/ب، والتيسير: ص ١١٠، والنشر: ٢/٢٦٩.

٢ - انظر: الدر المصون: ٥/٣٢٧.

٣ - انظر: الموضح: ٢/٥٢٩.

٤ - زيادة من (ب) و(ج).

٥ - انظر: الكشف: ١/٤٦٣.

٦ - انظر: الموضح: ٢/٥٣٠.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠١.

٨ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٩٢.

٩ - وقد تقدم، وكونها بمعنى أعلم ليس موجب النصب لأن أذن - وإن كانت تتعدى بحرف الجر كقوله تعالى: ﴿وَأُذُنٌ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ - إلا أنها نصبت هنا على تقدير حذف حرف الجر. انظر: تفسير القرطبي: ٧/١٣٤، ١٣٥.

١٠ - لما أذن به. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨٣. وأما في ﴿أَنْ امشوا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَانطلق الملائكة منهم أن امشوا﴾ فإنَّ هي المفسرة للقول المقدر. انظر: تفسير الشوكاني: ٤/٤٠٦.

١١ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٩٢.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَغْشَى اللَّيْلُ﴾ [الأعراف: ٥٤] بالتشديد: الكوفيون سوى حفص، ومثله في الرعد.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿يَغْشَى﴾ بتشديد الشين^(١). وذكر ابن الشهرزوري عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿يَغْشَى اللَّيْلُ﴾ بالتشديد^(٢).

الباقون: ﴿يَغْشَى﴾ بتخفيف الشين وإسكان الغين^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ بالتشديد فالتشديد يراد به التكثير^(٤)، ويقوي التشديد قوله تعالى: ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم: ٥٤].

وأما علة من قرأ بالتخفيف فالتخفيف يؤدي عن معنى التكثير والتقليل^(٥)، ويقويهم إجماعهم على تخفيف قوله تعالى: ﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩].

وأما معنى قوله تعالى: ﴿يَغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارُ﴾ فمعناه: يُلبسه^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ مَسْخَرَاتُ﴾ [الأعراف: ٥٤] برفع الأربعة: ابن عامر.

١ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩٣، والتيسير: ص ١١٠، والنشر: ٢/٢٦٩.

٢ - من رواية الوليد بن عتبة عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٩.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - وقد تقدمت نظائره في غير موضع.

٥ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/٢٧، ٢٨، وشرح الهداية: ٢/٣٠١.

٦ - وقد تقدم نظيره.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨٤، والكشف: ١/٤٦٤.

٨ - أي: أن الليل يأتي على النهار فيغطيه. انظر: زاد المسير: ٣/٢١٣.

قال الشارح: الباقون: ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ بالنصب، إلا أن ﴿مسخرات﴾ خاصة علامة نصبها كسرة التاء، لأنه جمع مؤنث سالم^(١).

التعليل: أما علة من قرأ برفع الأربعة فإنه قطعها مما قبله واستأنفه^(٢)، فالشمس مرتفعة بالابتداء، وما بعدها من الأسماء: معطوف عليه، ومسخرات: خبر المبتدأ^(٣)، وأخبر الله عز وجل عنها وهو خالقها، وهذا كما تقول: ضربت زيداً، استقام أن تقول [٩٥/أ]: زيد مضروبٌ وأنت ضاربه، كذلك أخبر الله [تعالى]^(٤) عن هذه الأشياء وهو خالقها^(٥).

وأما علة من قرأ بالنصب فإنه عطف الأسماء الثلاثة على خلق السماوات والأرض^(٦)، مسخرات: في موضع نصب على الحال^(٧)، هكذا علّله الكسائي والأخفش^(٨). وقيل: بله هن منصوبات بجعل مقدره، تقديره: وجعل الشمس والقمر والنجوم^(٩)، لأن معنى يغشي: يجعل^(١٠)، ومعنى مسخرات: مذللات لما يريد منها من طلوع وأقول وسير ورجوع^(١١).

١ - انظر: التيسير: ص ١١٠، والمبسوط: ص ١٨١، والنشر: ٢/٢٦٩. وقال ابن مالك:

وما بتا وألف قد جُمعا يُكسر في الجرّ وفي النصب معاً

انظر: شرح ابن عقيل: ص ٧٣.

٢ - انظر: الموضح: ٢/٥٣١.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٢.

٤ - زيادة من (ج).

٥ - انظر في معناه: الحجة لأبي علي: ٤/٢٩.

٦ - أي: على المنصوب بخلق. انظر: الكشف: ١/٤٦٥.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٢، والموضح: ٢/٥٣١.

٨ - لم أجده منسوباً لهما.

٩ - فتكون المنصوبات أولاً مفعولاً أول، وتكون المسخرات مفعولاً ثانياً. انظر: الدر المصون: ٥/٣٤٣.

١٠ - أي: معنى يغشي الليل: يجعله كالغشاء. انظر: تفسير القرطبي: ٧/١٤١. فلما كان يغشي بمعنى:

يجعل، كان يجعل هو أنسب فعل يُضمر ويُعطف على يغشي.

١١ - على حسب إرادة المدبر لهن. انظر: زاد المسير: ٣/٢١٤، والنكت والعيون: ٢/٣٣.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿خفية﴾^(١) [الأعراف: ٥٥] و﴿الريح﴾^(٢) [الأعراف: ٧٥]».

قال الشارح: قد ذكرناهما فيما تقدم.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿بشراً﴾ [الأعراف: ٥٧] بالباء: عاصم. ﴿نشراً﴾ بنون مفتوحة مع سكون السين: الأخوان. ﴿نشراً﴾: مضمومة النون ساكنة الشين: ابن عامر. الباقون: ﴿نشراً﴾ بضم النون والشين».

قال الشارح: وجملته ثلاثة مواضع: ههنا، وفي الفرقان^(٣)، والنمل^(٤). ذكر صاحب المصباح عن المفضل عن عاصم فتح النون^(٥) مثل الأخوين، وروى عن عاصم أيضاً ﴿بشراً﴾ بفتح الباء مع إسكان الشين^(٦).

وروى صاحب المصباح^(٧) وصاحب المبهج^(٨) عن أبي عمرو ﴿نشراً﴾ بالضم مثل ابن عامر.

التعليل: أما علة قراءة عاصم: ﴿بشراً﴾ بالباء فهو جمع بشير، وزن بشير فاعيل على وزن رغيف، فجمع على فُعَل كَرغيف ورُعُف، وقضيب وقُضُب، ثم أسكن للتخفيف^(٩)، وقد قرأ غير عاصم: ﴿بشراً﴾ بضميتين على الأصل، وهو ابن عباس والسلمي^(١٠).

١ - تقدمت في الأنعام.

٢ - تقدمت في البقرة.

٣ - آية: ٤٨.

٤ - آية: ٦٣. انظر: فيما تقدم: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٦/أ، والتيسير: ص ١١٠، والنشر: ٢/٢٦٩، ٢٧٠.

٥ - وإسكان الشين. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٩.

٦ - من رواية عصمة عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٩. ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

٧ - من رواية خارجة والخفاف وعبدالوارث عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٣٩.

٨ - من رواية عبدالوارث عنه. انظر: المبهج: ص ٥٠٧.

٩ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٣.

١٠ - انظر: الدر المصون: ٥/٣٤٩. ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

وأما علة قراءة الأخوان: ﴿نَشْرًا﴾ بفتح النون وإسكان الشين، فَنَشْرًا: مصدر في موضع الحال^(١)، التقدير: يرسل الرياح ناشرةً نشراً، وقيل: على هذه القراءة يراد به النَّشْر الذي هو خلاف الطيِّ، فكأنَّ الرياحَ كانت مجموعة مطويةً قبل هبوبها، فأرسلها الله، فنشَرها. والنشر في الأصل: الإحياء، يعني أنها تأتي بالمطر الذي تحيا به البلاد والعباد، ويقويُّه قوله تعالى: ﴿وانظر إلى العظام كيف ننشرها﴾ [البقرة: ٢٥٩] أي: نحيها، وقوله تعالى: ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾ [عبس: ٢٢] أي: أحياه^(٢).

وأما علة (قراءة)^(٣) الحرمين وأبي عمرو: ﴿نَشْرًا﴾ بضم النون والشين، فله تقديران: أحدهما: أن يكون جمع ناشر ونشُر، كشاهد وشُهد ونازل ونُزل^(٤). وقيل: جمع نَشُور [كصُبُور وصُبُر^(٥)]، يقال: ربح نَشُور، إذا جاءت مرةً من ههنا ومرةً من ههنا^(٦)، ويكون على هذا صفة للريح وصفها بالجمع، ويكون التقدير: يرسل الرِّياح ذات نَشْر^(٨).

وأما علة قراءة ابن عامر: ﴿نَشْرًا﴾ بالضم والإسكان فهو تخفيف من نَشْر^(٩). قال أبو عبيدة: معنى نَشْرًا أي: متفرقة من كل جانب^(١٠). ومعنى بين يدي رحمته، أي: بين يدي المطر الذي هو من رحمته^(١١).

- ١ - انظر: الكشف: ٤٦٦/١.
- ٢ - انظر: شرح الهداية: ٣٠٣/٢.
- ٣ - سقط من (ب) و(ج).
- ٤ - انظر: الحجة لأبي علي: ٣٦/٤، وشرح الهداية: ٣٠٤/٢.
- ٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨٥، والكشف: ٤٦٥/١.
- ٦ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «صابر وصبور».
- ٧ - أي: أنها متفرقة، وهو يؤول إلى قول أبي عبيدة وسيأتي. انظر: تفسير الشوكاني: ٢٦٨/٢، وتفسير القرطبي: ١٤٦/٧.
- ٨ - كما يقال: لابن وتامر، على معنى النسب، فكانها نُسبت للنشر. انظر: تفسير القرطبي: ١٤٦/٧، والموضح: ٥٣٣/٢.
- ٩ - انظر: شرح الهداية: ٣٠٤/٢.
- ١٠ - انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢١٧/١.
- ١١ - انظر: البحر المحيط: ٣١٧/٤. ومعنى بين يدي: قدام. انظر: تفسير أبي السعود: ٣٥١/٢.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ما لكم﴾^(١) من إله غيره» [الأعراف: ٥٩] بالخفض حيث وقع: الكسائي».

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿غيره﴾ بكسر الراء^(٢) ووَصَلَ الهاء بياء في اللفظ^(٣). وذكر صاحب المصباح عن الوليد بن مسلم [٩٥/ب] عن ابن عامر ﴿غيره﴾ بالجر مثل الكسائي^(٤).

الباقون: ﴿من إله غيره﴾ برفع الراء ووصل الهاء بواو^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿غيره﴾ بالخفض فهو نعت لإله على اللفظ^(٦)، ولا بد من إضمار الخبر^(٧)؛ لأن الصفة والموصوف لا يستقل بهما الكلام، والتقدير: ما لكم في الوجود - أو في العالم - من إله غيره^(٨).

وأما علة من قرأ: ﴿غيره﴾ بالرفع فله تقديران، أحدهما: أن يكون نعتاً لإله على الموضع^(٩)، لأن المعنى: ما لكم إله غيره^(١٠). والتقدير الثاني: أن يكون بدلاً من إله^(١١)،

١ - سقط من (ب) و(ج).

٢ - انظر: التيسير: ص ١١٠، والنشر: ٢/٢٧٠، والوجيز: ورقة ٣٢/أ.

٣ - لأنها هاء الضمير وهي موصولة للجميع إذا كان ما قبلها متحركاً، ولم يكن ما بعدها ساكناً، إلا أنها إذا كانت مضمومةً وُصِلت بواو، وإذا كانت مكسورة وُصِلت بياء. انظر: سراج القاري: ص ٤٥. وهي على قراءة الكسائي مكسورة، وعلى قراءة الجمهور مضمومة، انظر: النشر: ٢/٢٧٠، فلذلك وُصِلت بياء في قراءة الكسائي، وبواو في قراءة غيره، وستأتي قريباً.

٤ - لم أقف على هذا في المصباح، وهذا الوجه في جامع البيان للداني: ورقة ٣٠٠/ب.

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة. وانظر: سراج القاري: ص ٤٥.

٦ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٩٦.

٧ - إذا لم يجعل ﴿لكم﴾ مستقراً على أنه الخبر.

٨ - انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٤/٤٠.

٩ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٩٥.

١٠ - فحين زائدة. انظر: الموضح: ٢/٥٣٤.

١١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٤.

كقوله: ﴿وما من إله إلا الله﴾ [المائدة: ٧٣]، فالله: بدلٌ من إله على الموضع^(١)، ومثله قولهم: ما جاءني من أحدٍ إلا أخوك، فما: نافية^(٢)، ومن: زائدة^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أَبْلِغُكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢] بالتخفيف حيث وقع: أبو عمرو.

قال الشارح: تحريره أن تقول^(٤): بسكون الباء وتخفيف اللام.

الباقون: ﴿أَبْلِغُكُمْ﴾^(٥) بفتح الباء وتشديد اللام^(٦).

التعليل: أَبْلَغَ وَبَلَّغَ لغتان مستعملتان، مثل أكمل وكمّل، فأبْلِغُكُمْ من: أَبْلَغَ^(٧)، ويقويه قوله تعالى: ﴿ليعلم أن قد أبلغوا﴾ [الجن: ٢٨]، و﴿لقد أبلغتكم﴾ [الأعراف: ٧٩، ٩٣]. والتشديد من: بَلَّغَ يُبَلِّغُ، ويقوي التشديد إجماعهم على التشديد في قوله تعالى: ﴿بَلِّغْ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾ [المائدة: ٦٧]، وكان أبو عبيدة يختار التشديد^(٨)، وعليه أكثر الجماعة^(٩)، لأن

١ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٩٥، ٢٩٦.

٢ - فهذا الاستثناء هو الاستثناء المفرغ، ولا يقع في كلامٍ موجب، ويُعرب الاسم الواقع بعد إلا بإعراب ما يقتضيه ما قبل إلا قبل دخولها، وتعرب غير بما كان يُعرب به المستثنى مع إلا. انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢١٨، ٢١٩، ٢٢٥.

٣ - كما تقدم، وفائدتها التأكيد. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨٦. و«أحد» هنا: فاعل، وأخوك: بدل من أحد على الموضع.

٤ - في (ب) و(ج): «أن تقول: ﴿أبْلِغُكُمْ﴾».

٥ - سقط من (ج).

٦ - انظر: التيسير: ص ١١١، والكافي: ص ٩٧، والنشر: ٢/٢٧٠.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٤.

٨ - ونحوها من نظائرها. انظر: الموضح: ٢/٥٣٥.

٩ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/٤٢، والكشف: ١/٤٦٧.

١٠ - في كثر المعاني أنها اختيار أبي عبيد، ولعلها فيه أو ههنا تصحيف، أو أنها اختيارهما. انظر: كثر المعاني: ورقة ٢٠٣/أ.

١١ - إذ لم يُخفف سوى أبي عمرو كما تقدم.

التشديد يؤدي عن معنى (التكثير^(١))^(٢)، والرسالات كثيرة، لأن كل نبي أدى رسالته فكأنه أدى وبلغ رسالات الأنبياء كلهم^(٣)، فهذا كله يقوي التشديد.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿بسطة﴾ [الأعراف: ٦٩] بالسين: أبو عمرو وحمزة وحفص وقنبل وهشام^(٤)».

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير عن خلاد السين والصاد^(٥)، وذكر عن ابن ذكوان في «﴿بيسط﴾ [البقرة: ٢٤٥] في البقرة بالسين وهنا بالصاد^(٦). وذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو بالصاد^(٧)، وذكر عن أبان^(٨) عن عاصم بالسين، وذكر عن العبسي عن حمزة بالصاد^(٩). وذكر ابن الفحّام صاحب التجريد عن قنبل وعن البيزي السين والصاد^(١٠). وذكر صاحب المبهج عن قنبل السين

١ - وقد تقدم مراراً.

٢ - في (ب) و(ج): «الكثير».

٣ - لأن الشرائع كلها تدعو إلى عقيدة واحدة، وإنما الاختلاف في الشريعة والمنهاج، قال تعالى: ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت﴾، وقال تعالى: ﴿لكل جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً﴾.

٤ - انظر: التيسير: ص ٨١، والنشر: ٢/٢٢٨، ٢٢٩، والهادي: ورقة ١٦/ب.

٥ - انظر: التيسير: ص ٨١.

٦ - من رواية النقاش عن الأخفش عنه. انظر: التيسير: ص ٨١.

٧ - ذكر عن بعض أصحابه السين، فدل على أن الباقيين عنه بالصاد. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٠.

٨ - ابن يزيد العطار.

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٠.

١٠ - ذكر عن قنبل من رواية ابن مجاهد بالسين، فدل على أن غيره عنه بالصاد. أما البيزي فلم يذكر عنه

إلا الصاد. انظر: التجريد: ورقة ٢٣/ب.

والصاد^(١)، وعن البزّي أيضاً السين والصاد^(٢)، وعن شجاع عن أبي عمرو بالصاد^(٣)،
وعن قالون بالسين^(٤)، وعن ابن ذكوان بالسين أيضاً^(٥).

وقد ذكرنا تعليلها في البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]،
وذكرنا أن الأصل السين، وأبدلت صاداً؛ لتجانس الصاد الطاء، لأنهما حرفا استعلاء.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وقال الملاء﴾ [الأعراف: ٧٥] بالواو في قصة صالح: ابن عامر.

قال الشارح: الباقون ﴿قال الملاء﴾ بغير واو^(٦).

التعليل: أما علة قراءة ابن عامر: ﴿وقال الملاء﴾ بالواو [فـ]^(٧) لأنها ثابتة في مصاحف
أهل الشام^(٨)، ويقوي ذلك إجماعهم على إثبات الواو في قوله: ﴿وقال الملاء الذين كفروا
من قومه﴾ [الأعراف: ٨٨] في قصة شعيب، وقوله: ﴿وقال الملاء من قوم فرعون [٩٦/١]﴾
أتذر موسى^(٩) [الأعراف: ١٢٧]، ولأنها عطف قصة على قصة، فإثبات الواو للعطف،
ليكون ذلك أتم^(١٠).

وأما علة من قرأ: ﴿قال الملاء﴾ بغير واو [فـ]^(١١) لأنها أيضاً غير ثابتة في
مصاحفهم^(١٢)، ويقوي هذه القراءة إجماعهم على حذفها من قصة نوح وهود

١ - فالسين من رواية ابن مجاهد وابن شيبوذ عنه، والصاد من رواية غيرهما، انظر: المبهج: ص ٤١٠.

٢ - فالسين من رواية البخلي عن أبي ربيعة عنه، ومن رواية غيره بالصاد. انظر: المبهج: ص ٤١٠.

٣ - من رواية ابن غالب. انظر: المبهج: ص ٤١٠.

٤ - من رواية أبي سليمان عنه. انظر: المبهج: ص ٤١٠.

٥ - من رواية الداجوني عنه. انظر: المبهج: ص ٤١٠.

٦ - انظر: التيسير: ص ١١١، وغاية الاختصار: ٤٩٤/٢، والنشر: ٢٧٠/٢.

٧ - كان في جميع النسخ: «أنها»، وصحح كما تراه.

٨ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨٧، والحجة لأبي علي: ٥١/٤.

٩ - فألحق النظر بنظيره، وهي قاعدة من قواعد الاحتجاج تقدمت أمثلتها في غير موطن.

١٠ - لأن فيه تأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى. انظر: الكشف: ٤٦٧، ٤٦٤/١.

١١ - كان في جميع النسخ: «أنها»، وصحح كما تراه.

١٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ٥٢/٤، والنشر: ٢٧٠/٢.

وموسى، والأول من قصة شعيب^(١)، ولأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى، فهي مستغنية عن حرف العطف^(٢).

والملا: أشرف القوم^(٣)، سُمُوا مَلَأً لِمَلَأْتَهُم بِالرَّئِيسَةِ وَالْأَرَاءِ^(٤). ومعنى: ﴿استكبروا﴾ أي: استكبروا عن عبادة الله [تعالى]^(٥) [٦].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿إنكم لتأتون﴾ [الأعراف: ٨١]، ﴿إن لنا لأجراً﴾ [الأعراف: ١١٣] على الخبر فيهما: نافع وحفص، وتابعهما ابن كثير على الثاني: ﴿إن لنا لأجراً﴾^(٧). أبو عمرو^(٨): ﴿أينكم﴾ و﴿أين لنا﴾ على أصله^(٩). الباقر: بتحقيق الهمزتين فيهما. وقد (ذكر)^(١٠) في باب الهمزتين.

قال الشارح: ذكر صاحب إمام القراء: ﴿إنكم لتأتون﴾ بهمزة واحدة عن قالون وحفص، وذكر عن ورش أنه [قرأ]^(١١) مثل ابن كثير^(١٢). وذكر صاحب المصباح عن ابن أبي سريح^(١٣) عن الكسائي أنه قرأ: ﴿أينكم﴾ مثل أبي عمرو^(١٤).

١ - فألحق النظر بنظيره، وهي قاعدة من قواعد الاحتجاج تقدمت أمثلتها في غير موطن.

٢ - لأن فيها ذكراً يعود على الأولى. انظر: شرح الهداية: ٣٠٥، ٣٠٠/٢.

٣ - انظر: تفسير النسفي: ٥٨/٢.

٤ - أي: أنهم يملؤون العيون رؤاءً ومنظراً، والنفوس بهاءً وجلالاً. انظر: المفردات: ص ٤٧٣.

٥ - انظر: زاد المسير: ٢٢٥/٣.

٦ - زيادة من (ج).

٧ - انظر: التلخيص: ص ٢٦٧، والتيسير: ص ١١١، والنشر: ٣٧٢، ٣٧١/١.

٨ - في (ب) و(ج): «وأبو عمرو».

٩ - وكذلك ابن كثير في الأول، وقد تقدم أصلهما في باب الهمزتين من كلمة.

١٠ - في (ب): «ذكراً».

١١ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «ذكر».

١٢ - لم أقف على هذا.

١٣ - هو أحمد بن أبي سريح: عمر بن الصباح الرازي، قرأ على الكسائي، وأخذ عن عبيد الله بن موسى،

وعبد الوهاب بن عطاء، وقرأ عليه العباس بن الفضل، والحسين الأزرق، توفي سنة ثلاثين ومائتين.

انظر: الغاية: ٦٣/١، والمعرفة: ٢١٩/١.

١٤ - بتحقيق الأولى وتليين الثانية. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٠.

وذكر صاحب التيسير أن هشاماً يدخل ألفاً بين الهمزتين المحققتين، أعني: المفتوحة والمكسورة، نحو: ﴿أننكم﴾ و﴿أنن لنا لأجراً﴾ في جميع القرآن^(١). وذكر أيضاً أن هشاماً يدخلها في سبعة مواضع: في الأعراف: ﴿أننكم﴾ و﴿أنن لنا لأجراً﴾^(٢)، وقد ذكر ذلك صاحب الكتاب.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿إننكم﴾ على الخير فإنه استغنى بالاستفهام^(٣) الأول عن الثاني، وهو قوله: ﴿أتأتون الفاحشة﴾^(٤) [الأعراف: ٨٠]، ويكون قوله: ﴿إننكم لتأتون الرجال﴾ [الأعراف: ٨١] تفسيراً للفاحشة^(٥)، ويسمى: التقرير^(٦).

وأما علة من قرأ بالاستفهام فلأن كل واحد من الكلامين مستقل بنفسه^(٧).

وأما من قرأ: ﴿آينكم﴾^(٨) فإنه لئن الثانية وأدخل بينهما مع التلين ألفاً^(٩)، وقد ذكرنا ذلك بأشبع من هذا في باب الهمزتين.

وأما قوله: ﴿أنن لنا لأجراً﴾ فعلة من قرأه على الخير فإنه - وإن كان بلفظ الخير - فإنه يريد الاستفهام، وربما حذفت همزة الاستفهام وهي مرادة^(١٠)، قال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنها علي﴾ [الشعراء: ٢٢]. التقدير: أو تلك نعمة^(١١). وقد جاء الاستفهام بلفظ الخير كثيراً^(١٢)، قال الشاعر:

-
- ١ - من قراءته على أبي الفتح.
 - ٢ - وفي مريم: ﴿إذا ما مت﴾، وفي الشعراء: ﴿أنن لنا لأجراً﴾، وفي الصافات: ﴿أننك﴾، ﴿أننك﴾، وفي فصلت: ﴿أننكم﴾، هذا من قراءته على أبي الحسن. انظر: التيسير: ص ٣٢.
 - ٣ - في (ب) و(ج): «عن الاستفهام في الثاني».
 - ٤ - انظر: شرح الهداية: ٣٠٥/٢.
 - ٥ - انظر: الكشف: ٤٦٨/١.
 - ٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤٥/٤.
 - ٧ - انظر: الموضح: ٥٣٧/٢.
 - ٨ - بالتسهيل والمد.
 - ٩ - على قراءة أبي عمرو وقالون. أما على قراءة ابن كثير وورش فلا إدخال، وقد تقدم في باب الهمزتين من كلمة.
 - ١٠ - انظر: شرح الهداية: ٣٠٥/٢.
 - ١١ - انظر: تفسير الشوكاني: ٩٥/٤.
 - ١٢ - انظر: شرح الهداية: ٣٠٥/٢.

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانٍ^(١)

يريد: أَيْسَعِ، فجاء به على لفظ الخبر وهو يريد الاستفهام^(٢)، ومثله قول امرئ

القيس:

تَرَوْحُ مِنْ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ وَمَاذَا يَضُرُّكَ لَوْ تَنْتَظِرُ^(٣)

تقديره: أتروح من الحي، فحذف همزة الاستفهام^(٤).

وأما علة من قرأ ﴿أَنْ لَنَا لِأَجْرًا﴾ على الاستفهام [ف] ^(٥) فقال أبو علي: إنما استفهما عن الأجر؛ [لأنهم ليسوا]^(٦) يقطعون على أن لهم الأجر [٩٦/ب]، بل يشكون في ذلك، فاستفهما فرعون عن ذلك^(٧).

ومعنى قوله: ﴿إِنَّ لَنَا لِأَجْرًا﴾ أنهم قالوا لفرعون: إن غلبنا هذا الإسرائيلي أتنعم علينا بالأموال والجوائز؟ فقال: نعم، وأزيدكم قرب المنزلة الرفيعة عندي^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿أَوْ أَمِنْ﴾ [الأعراف: ٩٨] ساكنة الواو: الحرميان وابن عامر، غير أن ورشاً ينقل حركة الهمزة إلى الواو ويحذف الهمزة^(٩).

١ - البيت ينسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر: الكامل للمبرد: ٣٨٤/١، و١١٥/٢، والكتاب: ١٧٥/٣.

والبيت في شرح الهداية: ٣٠٥/٢.

٢ - فحذف همزة الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها. انظر: شرح عبدالسلام هارون على

الكتاب: ١٧٥/٣.

٣ - انظر في البيت ونسبته: أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ص ١١٣، والحجة المنسوب لابن

خالويه: ص ١٥٨.

٤ - انظر: حاشية أشعار الشعراء: ص ١١٣.

٥ - زيادة لاستقامة الكلام.

٦ - كان في جميع النسخ: «لأنه ليس»، وصحح كما تراه.

٧ - انظر: الحجة لأبي علي: ٦٥/٤.

٨ - انظر نحوه في: تفسير القرطبي: ١٦٥/٧.

٩ - انظر: الإرشاد: ص ٣٣٣، والتيسير: ص ١١١، والنشر: ٢٧٠/٢.

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح^(١) وصاحب المبهج عن قبل الوجهين^(٢) في ﴿أو أمن﴾: إسكان الواو وفتحها، وذكر عن ورش أنه يفتح الواو ويحقق الهمزة كأبي عمرو ومن تابعه على الفتح^(٣).

الباقون: بفتح الواو^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿أو أمن﴾ بالإسكان، فله تقديران: أحدهما: أن تكون «أو» التي لأحد الشئيين أو الأشياء، كما تقول: ضربت زيداً أو عمراً^(٥)، وليست الهمزة على هذا للاستفهام^(٦)، [أو]^(٧) ليس هذا لإبطال الأول الذي هو: ﴿أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا﴾ [الأعراف: ٩٧] ولكن يكون التقدير: أو أمنوا هذه الضروب من العقوبات والأخذ لهم^(٨). والتقدير الثاني: أن تكون «أو» على بابها لأحد الشئيين^(٩)، والتقدير: أو أمنوا إحدى هذه العقوبات^(١٠).

وأما علة من قرأ: ﴿أو أمن﴾ بفتح الواو، فالواو: للعطف، والهمزة فيه: للاستفهام^(١١) دخلت لتقرير الكلام^(١٢) وتوبيخ الكفار^(١٣)، وقد دخلت على الواو^(١٤)

١ - ذكر صاحب المصباح الوجهين عن ابن كثير، فالفتح من طريق الخزاعي عن ابن فليح عنه، والإسكان من غير هذا الطريق. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٠، ٣٤١.

٢ - فالشذائي عنه بالإسكان، وغيره بالفتح. انظر: المبهج: ص ٥٠٩، ٥١٠.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤١.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: الكشف: ٤٦٨/١، ٤٦٩، والموضح: ٥٤١/٢.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٣٠٦/٢.

٧ - زيادة لاستقامة الكلام.

٨ - فأو على هذا للإضراب، انظر: الحجة لأبي علي: ٥٥/٤. وهذا هو التقدير الثاني.

٩ - وقد تقدم، وفي الكلام عدم تنسيق من تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم.

١٠ - انظر هذا التقدير في: الكشف: ٤٦٩/١.

١١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٨٩.

١٢ - لأنها معطوفة على الاستفهام قبلها، ففيها تأكيد للكلام السابق وتقرير له.

١٣ - انظر: الدر المصون: ٣٩٢/٥.

١٤ - في (ب) و (ج) زيادة: «في غير هذا الموضع».

كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقد دخلت همزة الاستفهام على الفاء في نحو قوله: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]، ودخلت أيضاً على ثم في [نحو] (١) قوله تعالى: ﴿أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]. فهذا كله يؤيد أن تكون الواو للعطف، دخلت عليها الهمزة (٢).

وأما نقل ورش للحركة فقد تقدم تعليقه في بابه.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿حَقِيقٌ عَلِيٌّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] بالتشديد: نافع (٣)».

ذكر صاحب المصباح عن أبان بن يزيد العطار عن عاصم أنه قرأ: ﴿عَلِيٌّ﴾ كنافع (٤). وذكر صاحب المبهج عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿عَلِيٌّ﴾ كنافع (٥).

الباقون: ﴿عَلِيٌّ﴾ بألف بعد اللام من غير إضافة (٦).

التعليل: أما علة قراءة نافع، فإن معنى ﴿حَقِيقٌ﴾: حق، وقد عُدِّيت حَقَّ بِعَلَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَحَقَّقْنَا قَوْلَ رَبِّنَا﴾ [الصفوات: ٣١]. وأيضاً فإن معنى [حَقِيقٌ] (٧) وواجب سواء، فيكون التقدير: واجب عليٌّ أن لا أقول على الله إلا الحق (٨). [وقيل: إن على ههنا

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - فكلها حروف عطف دخل عليها حرف استفهام. انظر: الحجة لأبي علي: ٥٥/٤.

٣ - انظر: التيسير: ص ١١١، والغاية: ص ١٥٦، والنشر: ٢/٢٧٠.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤١.

٥ - انظر: المبهج: ص ٥١٠.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - هذا الأولى، وكان في جميع النسخ: «حق».

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٦.

بمعنى الباء، والتقدير: حقيق بأن لا أقول على الله إلا الحق^(١)، كما أن الباء وقعت أيضاً
موقع على في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ﴾^(٢) [الأعراف: ٨٦].

فإن قلت: من أين هذا التشديد من ﴿عَلِيٍّ﴾؟

فالجواب: أنه لما عدّى على إلى ضمير المتكلم فاجتمع ياءان: ألف على إذا أضيفت
إلى المضمر انقلبت ياء، تقول: عليّ وعليه، وياء المتكلم، فأدغمت الأولى في الثانية
وفتحت ياء الإضافة، لأن أصلها الفتح، لأنها اسم على حرف واحد فحركت لتقوى
[ب] الحركة^(٣).

فإن قلت: ما موضع ﴿أَنْ لَا أَقُولُ﴾ [الأعراف: ١٠٥] على قراءة من شدد؟

فالجواب [أ/٩٧]: أن موضعها: رفع بالابتداء، وما قبلها خبر^(٤)، تقديره: حقيق علي
قول الحق^(٥).

وأما علة من قرأ: ﴿عَلِيٍّ أَنْ لَا أَقُولُ﴾ فله تقديران، أحدهما: أن يكون ﴿حقيق﴾
بمعنى: حريص، تقديره: أنا حريص على أن لا أقول على الله إلا الحق. والتقدير الثاني:
أن يكون ﴿عَلِيٍّ﴾ بمعنى الباء، فيكون التقدير: حقيق بأن لا أقول^(٦). و«أن» - على هذه
القراءة - في موضع نصب بإسقاط حرف الجر، تقديره: بأن لا أقول^(٧).

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ٥٧/٤.

٣ - زيادة لاستقامة الكلام.

٤ - انظر: الكشف: ٤٦٩، ٣٢٤/١.

٥ - انظر: الدر المصون: ٤٠٤/٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢٩٧/١.

٦ - انظر نحو هذا التقدير في: كنز المعاني: ورقة ٢٠٣/ب.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٣٠٧/٢، والموضح: ٥٤٢/٢.

٨ - انظر: مشكلا إعراب القرآن: ٢٩٧/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١] بإسكان الهاء: حمزة وعاصم^(١).
﴿أَرْجِنُهَا﴾ بالهمزة ووصل الهاء بواو: ابن كثير وهشام.
﴿أَرْجِنُهُ وَأَخَاهُ﴾ بالهمز واختلاس حركة الهاء: أبو عمرو وابن ذكوان، غير أن
أبا عمرو ضم الهاء، وكسرهما ابن ذكوان.
﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ باختلاس حركة الهاء^(٢) من غير همز: قالون.
﴿أَرْجِيهِ وَأَخَاهُ﴾ بوصل الهاء بياء من غير همز: الكسائي وورش، ومثله في
الشعراء^(٣)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن الوليد بن عتبة عن (ابن)^(٤) عامر والدا جوني
عن هشام عنه، وعن أبي حمدون عن يحيى عن أبي بكر، كلهم: ﴿أَرْجِنُهُ﴾ مثل أبي عمرو
بالهمز واختلاس الضمة. وذكر عبدالوراث عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿أَرْجِهْ﴾ بالإسكان
كعاصم وحمزة. وذكر عن المفضل عن عاصم أنه قرأ: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ بالاختلاس مثل
قالون^(٥). وذكر صاحب المبهج عن قالون أنه قرأ: ﴿أَرْجِنُهَا﴾ مثل ابن كثير^(٦).

التعليل: أما علة قراءة عاصم وحمزة في إسكان الهاء فإنهما قدرا الهاء من بعض
حروف الكلمة، لاختلاطها^(٧) كما ذكرنا في ﴿يُؤَدُّهُ﴾ و﴿يُصِلُّهُ﴾^(٨)، وأسكنوها
تخفيفاً^(٩)، والإسكان لغة مسموعة عن العرب^(١٠).

١ - من غير همز.

٢ - مكسورة.

٣ - انظر: التذكرة: ٤٢١/٢، ٤٢٢، والتيسير: ص ١١١، والنشر: ٣١١/١، ٣١٢.

٤ - سقط من (ج).

٥ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤١.

٦ - من طريق أبي نشيط عنه. انظر: المبهج: ص ٥١٠.

٧ - فأسكنوها كما أسكنوا لام الفعل للبناء أو للجزم. انظر: الكشف: ٤٧١/١.

٨ - في باب هاء الكناية.

٩ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ١٦٠.

١٠ - انظر: معاني القراءات: ص ١٨٥.

وأما علة ابن كثير وهشام في وصلهم الهاء بواو، فلأن الهاء خفيفة، فوصلها بواو ليخرجها من الخفاء إلى الإبانة^(١)، وفيها ضعف لأنه يشبه الجمع بين ساكنين، الخفاء الهاء^(٢) كما قلنا.

وأما علة قراءة أبي عمرو فإنه ضم الهاء مع الهمزة ليخرجها من الخفاء إلى الإبانة^(٣).
وأما علة ابن ذكوان فإنه لم يعتد بالهمزة لسكونها، فكسر الهاء إتياعاً لكسرة الجيم^(٤)، ولم يصلها بياء لسكون الهمزة وخفاء الهاء^(٥). قال أبو علي: كسر الهاء مع الهمز لحن^(٦).
وأما علة قالون فإنه اختلس، واجتزأ بالكسرة لأنها تدل على الياء^(٧).

وأما علة الكسائي وورش في صلتها الهاء بياء فإنهما وصلا الهاء بياء لانكسار ما قبل الهاء^(٨)؛ لأن الهمزة قبلها مخففة^(٩).
ومعنى: أرجه: أخره، وأرجيت وأرجأت لغتان^(١٠)، وترك الهمزة لغة قريش والأنصار^(١١). وقال ثعلب: الهمز أفصح من ترك الهمز في هذا^(١٢).

- ١ - انظر: شرح الهداية: ١٩/١.
- ٢ - فكأن الواو التي بعدها تلي الهمزة الساكنة. انظر: الإملاء: ٢٨١/١. قال السمين الحلبي: «وهذا التضعيف ليس بشيء، لأنها لغة ثابتة عن العرب». انظر: الدر المصون: ٤١١/٥.
- ٣ - وهي كالعلة السابقة، فالأصل الإشباع، أما الضم فعلى الاكتفاء بالضممة عن الواو - إذ هي تدل عليها - لإرادة التخفيف. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٥٩، ١٦٠، والكشف: ٤٧١/١.
- ٤ - انظر: الموضح: ٥٤٥/٢، ٥٤٦.
- ٥ - لئلا يلتقي ساكنان: الياء والهمزة الساكنة. انظر: الكشف: ٤٧٠/١، ٤٧١.
- ٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ٦٢/٤. وهذا لا يجوز أن يقال في قراءة ثابتة متواترة صحيحة رويت عن من يُحتج بقوله في العربية، وهو ابن عامر، فكيف بما رواه عن الصحابة رضي الله عنهم.
- ٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٩٠.
- ٨ - والأصل الواو، فأبدلها من ضمة الهاء كسرة للكسرة التي قبلها، فانقلبت الواو ياء. انظر: الكشف: ٤٧٠/١، ٤٧١.
- ٩ - بالحذف، فلما حذفت صار ما قبل الهاء متحركاً. وهو الجيم، فليس في هذا جمع بين ساكنين، فلا موجب لحذف الياء. انظر: الموضح: ٥٤٤/٢.
- ١٠ - انظر: تفسير القرطبي: ١٦٤/٧.
- ١١ - انظر: الكشف: ٥٠٦/١.
- ١٢ - ذكر هذا الجعيري عن بعض العلماء، انظر: كثر المعاني: ورقة ٧٨/أ، ولم أجده منسوباً لثعلب.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بكل سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٢] الأخوان، ومثله في

يونس.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿سَحَّارٍ﴾ بفتح الحاء وألف بعدها وتشديد

الحاء^(١). وذكر صاحب المصباح عن الجعفي عن أبي عمرو، والاحتياطي عن أبي بكر:

﴿سَحَّارٍ﴾ مثل [٩٧/ب] الأخوان^(٢)، وكذا ذكره عنهما أبو معشر^(٣).

الباقون: ﴿ساحرٍ﴾ بتقديم الألف على (الحاء مع)^(٤) كسرهما وتخفيفها^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿سَحَّارٍ﴾ بالتشديد، فالتشديد فيه للمبالغة والتكثير^(٦)، ويقوي

المبالغة أن بعده ﴿عَلِيمٍ﴾، وفعل بنية للمبالغة^(٧)، فوصف بذلك لتناهي علمه في السحر^(٨).

وأما علة من قرأ: ﴿ساحرٍ﴾ بالألف فهو اسم الفاعل من: سحر يسحر فهو

ساحر^(٩)، ويقويه ﴿فَأَلْقَى السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠]، فواحد السحرة ساحر،

ككاتب وكتّبة^(١٠)، ويقوي هذه القراءة أنه في المصحف بالألف^(١١)، ويقويها أيضاً

إجماعهم على قوله: ﴿وَلَا يَفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾^(١٢) [طه: ٦٩]. ولا خلاف في قوله

١ - انظر: التيسير: ص ١١٢، والكفاية الكبرى: ص ٣٤٠، والنشر: ٢/٢٧٠، ٢٧١.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤١.

٣ - لم أجده في التلخيص، فعله ذكره في الجامع ولم أف على هذا الكتاب.

٤ - سقط من (ج).

٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٦ - انظر: الموضح: ٢/٥٤٦.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٧.

٨ - انظر: الكشف: ١/٤٧٢.

٩ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٦٠.

١٠ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/٦٤.

١١ - قبل الحاء في مصاحف من قرأوا كذلك، وفي بعض المصاحف، وفي بعضها رُسِمَت: ﴿سَحَّارٍ﴾.

انظر: المقتنع: ص ٩٧.

١٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٩٢.

تعالى: ﴿لساحر عليم﴾ [الأعراف: ١٠٩] أنه بالألف إذا كان معه لام، نحو قوله تعالى: ﴿لساحر عليم﴾، وذلك في موضعين، أحدهما هنا، والآخر في الشعراء^(١).

ومعنى قوله تعالى: ﴿وأرسل فى المدائن حاشرين﴾ يأتوك بكل ساحر عليم [الأعراف: ١١١، ١١٢] أي: يأتوك (بكل من)^(٢) في صعيد مصر من السحرة الجاذقين بهذه الصناعة، ويحشرون إليك جميعهم^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا﴾ [الأعراف: ١١٧] ياسكان اللام وتخفيف القاف: حفص. الباقون: بفتح اللام وتشديد القاف، ومثله في طه والشعراء^(٤).

قال الشارح: ذكر أبو معشر عن أبي قرّة^(٥) عن نافع^(٦). وعن [ابن]^(٧) أبي حماد^(٨) عن أبي بكر^(٩) ﴿تَلَقَّفْ﴾ مثل حفص، وتلونا به.

الباقون: ﴿تَلَقَّفْ﴾^(١٠).

التعليل: أما علة تشديد البزّي التاء فقد ذكرت علته في البقرة عند ﴿وولا تيمّموا﴾ [البقرة: ٢٦٧].

- ١ - فعدم الخلاف فيه يقوى القراءة بالألف، حملاً للنظير على نظيره جرياً على القاعدة المعروفة.
- ٢ - في (ب) و(ج): «يسمن».
- ٣ - انظر في معناه: تفسير أبي السعود: ٣٨٧/٢.
- ٤ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩٤، والتيسير: ص ١١٢، والنشر: ٢٧١/٢.
- ٥ - هو موسى بن طارق السكسكي، روى القراءة عرضاً عن نافع، وروى الحروف عن ابن أبي عبله وإسماعيل بن عبد الله القسطنط، وروى القراءة عنه ابنه طارق وعلي بن زبان. انظر: الغاية: ٣١٩/٢.
- ٦ - لم أقف على هذه الرواية.
- ٧ - زيادة على جميع النسخ.
- ٨ - هو عبد الرحمن بن سكين، أبو محمد الكوفي، روى القراءة عن حمزة وشعبة ونافع، وروى عنه القراءة الحسن بن جامع، ومحمد بن الهيثم، ومحمد بن حنيد. انظر: الغاية: ٣٦٩/١.
- ٩ - انظر: جامع البيان: ورقة ٢٣٣/أ.
- ١٠ - وقد تقدم.

وأما علة حفص في قراءته: ﴿تَلَقَّف﴾ فهو من: لَقِفَ يَلْقَفُ^(١)، قال أبو عبيدة: معنى تَلَقَّف وتَلَقَّم سواء^(٢)، لأنه يقال: لَقِمَ يَلْقَمُ وَلَقِفَ يَلْقَفُ^(٣).
وأما علة من قرأ: ﴿تَلَقَّف﴾ بالتشديد، فأصله عنده: تَلَقَّف بتاءين، فحذفت إحدى التاءين، وهي الأخيرة^(٤)، ومعنى تَلَقَّف وتَلَقَّف أي: تَبَتَّلِع وتَسْتَطِر. ومعنى: ﴿يَأْفَكُونَ﴾ أي: يسحرون^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿(و)﴾^(٦) امنتهم به [الأعراف: ١٢٣] بواو موضع الهمزة بعدها ألف^(٧) وهنا فقط: قبل^(٨). ﴿أآمنتهم﴾ بهمزتين بعدهما مدَّة: الكوفيون سوى حفص، ومثله في طه والشعراء. حفص: آمنتهم بهمزة واحدة بعدها مدة يسيرة على الخبر. الباقون: بهمزة واحدة بعدها مدة مطوَّلة على الاستفهام^(٩).

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: تلفظ لقنبل بعد ضمة نون فرعون بواو مفتوحة بعدها ألف بين الواو والميم، هذا في حال الوصل^(١٠). وذكر صاحب الروضة^(١١)

- ١ - انظر: شرح الهداية: ٣٠٧/٢، والكشف: ٤٧٣/١.
- ٢ - انظر: مجاز القرآن: ١/٢٢٥.
- ٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/٦٦.
- ٤ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٨.
- ٥ - على أن الإفك بمعنى: القلب. انظر: تفسير النسفي: ٦٩/٢، والنكت والعيون: ٤٤/٢.
- ٦ - في (ب) و(ج) قبله: «قال فرعون».
- ٧ - في تقدير ألفين، لأنه يسهل الثانية ويبدل الثالثة، فالأولى قدرت بألف لأنها كالمدة، والثانية قدرت بألف، فصار المجموع ألفين.
- ٨ - وفي طه على الخبر، وفي الشعراء على الاستفهام.
- ٩ - مع التسهيل في الهمزة الثانية، ووافقهم قبل على موضع الشعراء. واتفق الجميع على إبدال الهمزة الثالثة وعلى عدم الإدخال ههنا. انظر: التيسير: ص ١١٢، والكافي: ص ٩٨، والنشر: ١/٣٦٨.
- ١٠ - فإذا ابتداء حقق الأولى وسهل الثانية بين بين. انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ١١ - انظر: الروضة: ورقة ٤٣.

وصاحب المصباح^(١) أن ورشاً قرأ مثل حفص بهمزة واحدة (بعدها مدّة على تقدير ألف واحدة)^(٢).

الباقون: بهمزة ومدّة مطوّلة بعدها في تقدير ألفين^(٣).

التعليل: أما علة قبل في إبداله همزة واواً في حال الوصل، فلأجل ضمة النون التي قبلها [٩٨/أ] فالواو مبدلة من همزة الاستفهام، لانضمام ما قبلها^(٤)، والألف التي بين الواو والميم هي بدل من همزة أفعلتم، على قراءته^(٥).

وأما علة من جمع بين الهمزتين فهو على الأصل^(٦)، وقد تقدم الاحتجاج في باب الهمزتين.

فإن قلت: لم يخالف ابن عامر وحفص أصليهما فلم يحققا الهمزتين ههنا ومن مذهبهما التحقيق؟

فالجواب: أنهما خالفا ههنا لعله خفية، وهي أن ههنا بعد الهمزتين ألفاً والألف منقلبة عن الهمز التي هي فاء الفعل في آمنتهم، والأصل فيه أمنتهم، فلو حققا لكانا كمن جمع بين ثلاث همزات في كلمة واحدة^(٧).

١ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٢.

٢ - هذه عبارة المالكي. انظر: الروضة: ورقة ٤٣.

٣ - انظر: التيسير: ص ١١٢، وهم من لم يحقق الهمزتين ولم يقرأ بالإخبار. ووجه أن الهمزة المليئة كالمدة كما تقدم، فقدرت بألف، وبعدها همزة مبدلة فقدرت بألف أيضاً، فصار المجموع ألفين.

٤ - انظر: الكشف: ١/٤٧٣، ٤٧٤، والموضح: ٢/٥٥٠.

٥ - وهي الهمزة الثالثة، لأنها مبدلة لجميع القراء. قال الشاطبي:

وطه وفي الأعراف والشعرا بها
ءآمنتمو للسكل ثالثاً ابديلاً

انظر: سراج القاري: ص ٦٥.

٦ - انظر: الكشف: ١/٤٧٣.

٧ - فاستقلاه. انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٨.

وأما علة من قرأ على الخير فإنه يريد الاستفهام^(١)، وقد دللنا أن الخير يأتي ويراد به الاستفهام، وأوردنا عليه شواهد من كلام العرب^(٢)، ولم يُدخِل أحدٌ ممن قرأ على الخير^(٣) بين الهمزة المحققة والمليئة ألفاً في هذا الموضع كما أدخلها في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ وبابه، وإنما لم يدخلوا ههنا ألفاً؛ لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا كأنهم قد جمعوا في الكلمة الواحدة بين أربع ألفات، وهي: الهمزة المحققة، والهمزة المليئة لأنها في تقدير ألفين، والألف التي بينهما، والألف التي (بعدهما)^(٤) ^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿سَنَقُتْلُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٧] بالتخفيف: الحرمان.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿سَنَقُتْلُ﴾ بفتح النون وإسكان القاف

وتخفيف التاء مع ضمها.

الباقون: ﴿سَنُقُتْلُ﴾ بضم النون، وفتح القاف، وتشديد التاء مع كسرها^(٦).

التعليل: التشديد والتخفيف لغتان فالتخفيف من: قَتَلَ يَقْتُلُ، والتشديد من قَتَلَ

يُقْتَلُ^(٧)، إلا أن التشديد يؤدي عن معنى (التكثير)^(٨) خاصة، والتخفيف يؤدي عن معنى التقليل والتكثير^(٩).

١ - انظر: الكشف: ٤٧٣/١.

٢ - تقدم الكلام عليه عند قراءة ﴿أَنْتُمْ لَنَا تُونَ﴾ في هذه السورة.

٣ - الصواب: الاستفهام، لأن من قرأ على الخير فقد قرأ بهمزة واحدة.

٤ - انظر: كنز المعاني: ورقة ٩٥/أ.

٥ - في (ج): «بعدها».

٦ - انظر: التيسير: ص ١١٢، والمبسوط: ص ١٨٤، والنشر: ٢/٢٧١.

٧ - انظر: الكشف: ٤٧٤/١.

٨ - في (ب) و(ج): «الكثير».

٩ - انظر: الموضح: ٥٥١/٢، وقد تقدم هذا في غير موضع.

قال السَّجَاوَنْدِيُّ^(١): معنى ﴿سَنَقْتَلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ﴾ أي: نفعل ذلك ليقْتُلُوا بقتل الأبناء، ويدلُّوا باستخدام النساء^(٢).

فإن قلت: لِمَ قرأ ابن كثير هذا الموضع بالتخفيف وقرأ الموضع الثاني وهو ﴿يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١] بالتشديد^(٣)، وخالف نافعاً فيه؟

فالجواب: أنه وافق الموضع الذي في البقرة وهو ﴿يَذْبَحُونَ﴾ [البقرة: ٤٩]، لأن التذبيح تقتيل، فحملة عليه^(٤)، مع صحة الرواية.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَعْرُشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧] بضم الراء: ابن عامر وأبو بكر، مثله^(٥) في النحل^(٦).

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج عن ابن عامر الوجهين: بالكسر والضم^(٧). وذكر أبو معشر الخلاف عن ابن عامر في السورتين^(٨).

وقال صاحب الكتاب أيضاً: ﴿يَعْكِفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] مكسورة الكاف: الأخوان.

١ - هو محمد بن طيفور الغزنوي، أبو عبد الله السجاوندي، المفسر المقرئ النحوي، أُلّف في التفسير، والوقف والابتداء، وعلل القراءات، وكان وسط المائة السادسة. انظر: طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطي: ص ١٠١، وطبقات المفسرين: للداوردي: ١٦٠/٢.

٢ - لم أف على هذا القول، إلا أنه يشهد له قوله تعالى: ﴿إِنْ فَرَعُونَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْ أَهْلَهَا شِيْعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذْبِحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ﴾، فالتقليل بقتل الأبناء والإذلال باستخدام النساء هو عين الاستضعاف، والله أعلم.

٣ - وسيأتي قريباً.

٤ - لاتفاقه معه، وذلك حملاً للنظير على نظيره، وهي قاعدة من قواعد الاحتجاج تكررت مراراً.

٥ - في (ب) و(ج): «ومثله».

٦ - انظر: التيسير: ص ١١٣، والموجز: ص ٣٥١، والنشر: ٢٧١/٢.

٧ - في النحل فقط، فالكسر من رواية الوليد بن مسلم عنه، والضم من رواية غيره. انظر:

المبهج: ص ٥١٣، ٥١٤.

٨ - انظر فيه: جامع البيان: ورقة ٢٣٤/ب.

قال الشارح: الباقون: ﴿يعكفون﴾ بضم الكاف^(١).

التعليل: الضم والكسر في ﴿يعرشون﴾ و﴿يعكفون﴾ لغتان مستعملتان^(٢)، والأصل الكسر^(٣)، ولأن يعرشون ماضيه: عرش، ويعكفون ماضيه: عكف، فيكون مستقبلهما [٩٨/ب] يعرِشُ ويعكِفُ^(٤). وقيل: إن الاستعمال فيهما سواء^(٥)، فالكسر لغة فيهما، لغة أهل الحجاز، والضم لغة غيرهم^(٦).

ومعنى ﴿يعرشون﴾ أي: يبنون المنازل والبيوت^(٧). وقيل: يعرشون: يرفعون البنيان والكُرُوم^(٨).

ومعنى ﴿يعكفون﴾: يقيمون على عبادة الأصنام^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وإذ أنجاكم﴾ [الأعراف: ١٤١] فعل غائب: ابن عامر».

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: قرأ ابن عامر ﴿وإذ أنجاكم﴾ بألف بعد الجيم فقط على الإخبار عن الواحد الغائب.

الباقون: ﴿أنجيناكم﴾ [بياء]^(١٠) ونون العظمة^(١١).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٩٤، ومعاني القراءات: ص ١٨٨.

٣ - إذ هو القياس في مضارع ما كان على فَعَل. انظر: شرح الشافية لابن الحاجب: ١/١١٧، ١١٨.

٤ - هذا التعليل لا تقوم به حجة، لأنه قد رود فيهما اللغتان كما تقدم، فقصرهما على لغة واحدة تحجير لواسع.

٥ - أي: الضم والكسر، وقد تقدم.

٦ - انظر: الدر المصون: ٥/٤٤١، ٤٤٢.

٧ - انظر: تفسير القرطبي: ٧/١٧٤.

٨ - جمع كَرَمٍ، وهو العنب، انظر: مجمع بحار الأنوار: ٤/٤٠٢، والمعجم الوسيط: ٢/٧٨٤.

٩ - انظر في معنى ﴿يعكفون﴾ ومعنى ﴿يعرشون﴾: البحر المحيط: ٤/٣٧٧.

١٠ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «بوار».

١١ - انظر: التيسير: ص ١١٣، والنشر: ٢/٢٧١، والهادي: ورقة ٢٢/ب.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَإِذْ أَنْجَاكُمْ﴾ فلأنَّ قبله ﴿قَالَ أُغِيرَ اللَّهُ أْبَيْكُمْ﴾
إلهاء [الأعراف: ١٤٠] فجاء بعده: ﴿وَإِذْ أَنْجَاكُمْ﴾ فهو مناسب لما قبله^(١).

وأما علة من قرأ: ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ فالنون للعظمة^(٢)، ويقوي ذلك إجماعهم على الذي
في البقرة وهو قوله: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾^(٣) [البقرة: ٤٩]، ويقويه أيضاً أن
بعده: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى﴾^(٤) [الأعراف: ١٤٢].

ومعنى ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ أي: يذيقونكم^(٥).

مسألة:

(٦) قال صاحب الكتاب: ﴿يُقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١] مخفف: نافع^(٧).

قال الشارح: قد ذكرنا علة ﴿يُقْتُلُونَ﴾ و﴿يُقْتُلُونَ﴾^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾ [الأعراف: ١٤٣] بالمد والهمز: الأخوان.

قال الشارح: تحرير ذلك أن تقول: ﴿دَكَّاءً﴾ بالمد والهمز من غير تنوين: الأخوان.

الباقون: ﴿دَكَّاءً﴾ بالتنوين من غير مد ولا همز^(٩).

١ - على الغيبة. انظر: شرح الهداية: ٣٠٩/٢، والكشف: ٤٧٥/١.

٢ - انظر: الدر المصنوع: ٤٤٦/٥، والموضح: ٥٥٢/٢.

٣ - حملاً للنظير على نظيره، وهي قاعدة من قواعد الاحتجاج تقدمت في غير موضع.

٤ - وهذا مبني على قاعدة حمل السياق على نظام واحد، وهي قاعدة من قواعد الاحتجاج، تقدمت

نظائرها في غير موضع.

٥ - انظر: تفسير القرطبي: ٣٨٤/١.

٦ - سقط من (ب) و(ج).

٧ - الباقون قرأوه مثقلاً. انظر: التيسير: ص ١١٣، والنشر: ٢٧١/٢، والوجيز: ورقة ٣٢/أ.

٨ - تقدمت قبل قليل.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿دَكَّاءٌ﴾ بالمد والهمز فإنه جعله وصفاً للأرض، المعنى: جعله مثل أرض دكَّاء، وهي: الأرض المستوية^(١). وقيل: جعله كناية دكَّاء، وهي التي لا سنام لها، فكأنه - على هذا - قد بقي أكثره^(٢)، لأن الدكَّاء اسم للرايبة الناشزة عن الأرض^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿يا ابن أمِّ﴾ [الأعراف: ١٥٠] بحذف الياء وكسر الميم^(٤)، فإنه حذف ياء الإضافة، وبقي الكسرة قبلها؛ تدلُّ عليه، كما حذفوا الياء من قولهم: يا ربِّ. فإن قيل: الياء إنما تحذف من المنادى، وأمِّ ليس بمنادى، إنما المنادى: ابن، فكيف تحذف الياء منه؟

فالجواب: أن ابناً وأمًّا (بُنِيًّا)^(٥) وجُعلا اسماً واحداً، فلأجل البناء والتركيب حذفت الياء من أمِّ وإن لم تكن بمنادى^(٦)، وخصَّ مثل هذا بحذف الياء لكثرة الاستعمال^(٧).
وأما علة من قرأ: ﴿يا ابن أمِّ﴾ بفتح الميم، فإنه أبدل ياء الإضافة ألفاً^(٨)، كما قال الشاعر:

* يا ابنة عمَّا لا تلومي واهجعي *^(٩)

-
- ١ - انظر: معاني القراءات: ص ١٨٩، والموضح: ٥٥٣/٢.
 - ٢ - لأن التي لا سنام لها يُقصد بها منبسطة السنام غير مُرتفعته. انظر: الحجة لأبي علي: ٧٦/٤، والدر المصون: ٤٥٠/٥.
 - ٣ - لا تبلغ أن تكون جبلاً، انظر: تفسير القرطبي: ١٧٧/٧، والدر المصون: ٤٥٠/٥.
 - ٤ - وهي قراءة ابن عامر والكوفيين غير حفص، وقرأ غيرهم بإثبات الياء وفتح الميم. انظر: التبصرة: ص ٥١٧، والتيسير: ص ١١٣، والنشر: ٢٧٢/٢.
 - ٥ - في (ب) و(ج): «قد بُنِيًّا».
 - ٦ - انظر: شرح الهداية: ٣١٢/٢.
 - ٧ - انظر: الحجة لأبي علي: ٨٩/٤.
 - ٨ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٦٥.
 - ٩ - هذا البيت ينسب لأبي النجم العجلي، انظر: الكتاب: ٢١٤/٢، وهو في: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٦٥، والحجة لأبي علي: ٩١/٤، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ص ٢٨٩، وشرح الهداية: ٣١٢/٢.

يريد: يا ابنة عمِّي^(١)، ثم حذف^(٢) الألف فصار: يا ابن أمّ، وأبقى الفتحة لتدلّ على أن الاسمين جعلاً اسماً واحداً، وفعل ذلك لكثرة الاستعمال^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿عَنْهُمْ آصَارُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] على الجمع: ابن عامر.

قال الشارح: تحريزه أن تقول: ﴿آصَارُهُمْ﴾ بهمزة مفتوحة بعدها ألف وفتح الصاد وبعدها ألف جمعاً.

الباقون: ﴿إِصْرُهُمْ﴾ بكسر الهمزة وسكون الصاد من غير ألف على التوحيد^(٤)

[١/٩٩].

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿آصَارُهُمْ﴾ فهو جمع إِصْرٍ، وإِصْرٌ في الأصل مصدر، وكان حقّه أن لا يُجمع، [إلا أن]^(٥) المصادر متى اختلفت أنواعها تُسْنِتُ وجمعت، والآصار ههنا: الأثقال والآثام، فلما كانت الآثام مختلفة وتكون على أنواع وضروب جُمِعَتْ^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿إِصْرُهُمْ﴾ بالكسر فهو مصدر كما قلنا، والمصدر يدلُّ بلفظه على القليل والكثير من جنسه^(٧).

وأما تفسير ﴿يُضِعُّ عَنْهُمْ آصَارَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فالمراد بها: الأعمال الشاقة والأحكام المغلظة، وذلك أن أحدهم كان إذا أراد التوبة كانت توبته قتل نفسه، كما قال تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَرِّئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]: ومن ذلك أن أحدهم كان إذا وقع في ثوبه نجاسة كانت طهارتها قطع موضع النجاسة، وإذا

١ - انظر: شرح الهداية: ٣١٢/٢.

٢ - في (ب) و(ج): «ثم حذف».

٣ - هذه العبارة صيغت من أقوال متعددة. انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٦٤، ١٦٥.

٤ - انظر: التجريد: ورقة ٣٠/أ، والتيسير: ص ١١٣، والنشر: ٢/٢٦٢.

٥ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «لأن».

٦ - انظر: شرح الهداية: ٣١٢/٢، والكشف: ١/٤٧٩.

قتل قاتل منهم قتيلاً خطأ قُتِلَ به ولم تقبل منه الدية. فلما جاء الإسلام نُسخَت تلك الشريعة^(١) ببركة محمد ﷺ^(٢)، وجاءنا بالحنيفية^(٣) السمحة^(٤).

والإصر في غير هذا: العهد، قال تعالى: ﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١]، أي: عهدي^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿تُغْفَرُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١] بالتاء غير مسمّى الفاعل: نافع وابن عامر. الباقون: ﴿نَغْفِرُ لَكُمْ﴾ بالنون مسمّى الفاعل.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿تُغْفَرُ لَكُمْ﴾ بتاء مضمومة وفتح الفاء^(٦). وذكر صاحب المصباح عن حسين الجعفي ومحبوب أنهما رويا عن أبي عمرو بالتاء مثل قراءة نافع وابن عامر. وروى عن عاصم أنه قرأ كذلك^(٧).
الباقون: بنون مفتوحة وكسر الفاء^(٨).

قال صاحب الكتاب: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١] واحدة مرفوعة التاء: ابن عامر. ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ جمع مسلّم مرفوع: نافع. ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ جمع التكسير: أبو عمرو. الباقون: ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ جمع مسلّم مكسور التاء^(٩).

١ - انظر: البحر المحيط: ٤/٤٠٤، وتفسير القرطبي: ٧/١٩١.

٢ - بفضل الله ومنه.

٣ - نسبة إلى الحنيف، والحنيف: هو المائل عن الضلال إلى الاستقامة. انظر: المفردات: ص ١٣٣.

٤ - وهي التي لا ضيق فيها. انظر: القاموس: ١/٢٣٧.

٥ - انظر: تفسير الشوكاني: ١/٤٥٢.

٦ - انظر: التيسير: ص ١١٤، والكافي: ص ٩٩، ١٠٠، والنشر: ٢/٢١٥.

٧ - من رواية المفضل عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٣.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - انظر: التيسير: ص ١١٤، والمستنير: ص ٥٦٤، ٥٦٥، والنشر: ٢/٢٧٢.

قال الشارح:

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالتاء فهو على التأنيث اللفظي^(١)، وتُغْفَرُ: فعل (لما)^(٢) لم يسم فاعله^(٣)، وخطيبتكم وخطيئاتكم: مفعول^(٤) لم يسم فاعله^(٥).
وأما علة من قرأ بالتوحيد فإنه يريد الجنس^(٦)، ومن جمع فهو جمع خطيئة، جمع السلامة^(٧).

فإن قلت: لِمَ قرأ نافع ههنا: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالتاء وقرأ في البقرة: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالياء؟

فالجواب: أنه فعل ذلك لضرب من المشاكلة والمناسبة، لأنه يقرأ في البقرة: ﴿خطاياكم﴾ بالياء، ويقرأ ههنا: ﴿خطيئاتكم﴾ بالتاء، فجانس بين اللفظين^(٨)، مع صحة الرواية.
وأما علة من قرأ بالنون [فهي]^(٩) نون العظمة^(١٠)، (و)^(١١) لأن قبله أيضاً [نوناً]^(١٢) في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ﴾، ﴿وَأَوْحَيْنَا﴾، ﴿وَوَضَّلْنَا﴾ ونحو ذلك^(١٣).

١ - أي: بناء على تأنيث الفاعل الذي أسند إليه، وهو خطيئاتكم. انظر: الكشف: ٤٨٠/١.

٢ - سقط من (ب) و(ج).

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٩٩.

٤ - في (ج): « ما لم ».

٥ - انظر: الكشف: ٤٨٠/١.

٦ - لأن الواحد يؤدي عن معنى الجمع. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٩٩، والموضح: ٥٥٩/٢.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٣١٣/٢.

٨ - الأولى أن يقال: إنه حمل ما في البقرة على المعنى، لأن معنى خطايا وخطأ سواء، فذكر لأجل ذلك، وحمل ما في الأعراف على اللفظ، فإن لفظ خطيئات مؤنث، انظر: شرح الهداية: ١٩١/١ و٣١٣/٢.
وإنما كان أولى لاستقامته وسلامته من الاعتراض، لأن يُعترض عليه بأن خطايا لفظها مؤنث إذ هي جمع خطيئة على التفسير.

٩ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «فهو».

١٠ - انظر: الدر المصون: ٤٩٠/٥.

١١ - سقط من (ج).

١٢ - زيادة من (ب) و(ج).

وأما علة قراءة أبي عمرو فهو جمع مكسّر، وهو أيضاً مفعول^(١).
وأما علة الباقيين وهم ابن كثير والكوفيون، فنغفر: فعل مضارع^(٢)، وخطيئاتكم:
مفعول به، وهو منصوب علامة نصبه الكسرة، لأنه جمع مؤنث سالم^(٣).
(فإن قلت)^(٤): لِمَ اِخْتَلَفَ فِي ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ ههنا فقري: ﴿﴿خطيئاتكم﴾﴾^(٥)
و﴿خطاياكم﴾ ولم يُخْتَلَفَ فِي الَّذِي فِي الْبَقْرَةِ؟
فالجواب [ب/٩٩]: أن في رسم المصحف الذي هو الإمام الموضع الذي في البقرة
﴿خطاياكم﴾ بسين^(٦) واحدة بين الطاء والكاف^(٧)، فلم يحتمل الخلف، والذي ههنا في
الأعراف كُتِبَ بسينين^(٨)، والألف في السورتين فيهما بحالها^(٩)، فتطرق الخلف إلى الذي
في الأعراف من أجل زيادة هذه السين^(١٠)، ولم يحتمل ذلك الذي في البقرة^(١١)، والله
أعلم.

-
- ١ - في موضع نصب. انظر: الموضع: ٥٦٠/٢.
 - ٢ - مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، لأنه جواب الأمر: ﴿وقولوا﴾، وجواب الأمر مجزوم.
 - ٣ - انظر: الكشف: ٤٨٠/١.
 - ٤ - في (ب) و(ج): «فإن قيل».
 - ٥ - سقط من (ج).
 - ٦ - أي: بحرف واحد، كالسين.
 - ٧ - كما هو مثبت أعلاه.
 - ٨ - أي: كُتِبَ بحرفين. انظر: الجميلة شرح العقيلة: ورقة ٦٥/ب، و٦٦/أ.
 - ٩ - بل الألف في موضع البقرة فقط وقد حذفت من موضع الأعراف. انظر: تفسير القرطبي: ٢٨١/١،
والجميلة شرح العقيلة: ورقة ٦٥/ب و٦٦/أ، والحجة المنسوب لابن خالويه: ص ٧٩.
 - ١٠ - قال الجعبري: «فمن صحح -أي: جمّع جمع تصحيح- فعنده ألف الجمع محذوفة، ولا صورة
للهمزة، والحرف الأول ياء فعيلة، والثاني تاء الجمع. ومن كسّر -أي: جمع جمع تكسير- فعنده ألف
التكسير محذوفة والحرف الأول صورة الياء، والثاني صورة الألف. ومن وحد -أي: قرأ بالإنفراد-
فالحرف الأول عنده صورة ياء فعيلة، والثاني تاء التانيث». اهـ، انظر: الجميلة شرح العقيلة:
ورقة ٦٦/أ بتصرف. ولاص صورة للهمز هنا لأن قبلها ساكن. انظر: دليل الحيران: ص ٢١٤.
 - ١١ - لأنه كُتِبَ في السواد ﴿خطاياكم﴾ فلم يحتمل غيره.

فأما الألف في خطايا^(١) فهي منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة هي لام الفعل، والياء من خطايا أيضاً منقلبة عن همزة فعيلة^(٢)، وقد ذكرنا ذلك في الأصول بأشبع من هذا^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قالوا معذرة﴾ [الأعراف: ١٦٤] بالنصب: حفص^(٤)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح أن أبا بكر قرأ: ﴿معذرة﴾ بالنصب مثل حفص^(٥)، وذكر أيضاً عن يونس بن حبيب وعبدالوارث عن أبي عمرو أنه قرأ مثل حفص^(٦). وذكر صاحب المبهج^(٧) وصاحب المصباح^(٨) عن يزيدي كذلك.

الباقون: ﴿معذرة﴾ بالرفع^(٩).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿معذرة﴾ بالنصب فهو مصدر، والتقدير: قالوا: نعتذر معذرة^(١٠). وقيل^(١١): مفعول من أجله، التقدير: لأجل الاعتذار^(١٢) وخروجاً مما وجب علينا^(١٣).

وأما علة من قرأ: ﴿معذرة﴾ بالرفع فهو خير مبتدأ محذوف، والتقدير: موعظتنا معذرة^(١٤)، وهي أقوى من قراءة النصب.

١ - وهي الثانية.

٢ - انظر: شرح الهداية: ١/١١٦.

٣ - في باب الإمالة.

٤ - انظر: الإقناع: ص ٤٠٣، والتيسير: ص ١١٤، والنشر: ٢/٢٧٢.

٥ - من رواية الجعفي عنه.

٦ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٣.

٧ - انظر: المبهج: ص ٥١٧.

٨ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٣.

٩ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

١٠ - انظر: الكشف: ١/٤٨١، والموضح: ٢/٥٦٠.

١١ - في (ب) و(ج): «هو مفعول».

١٢ - انظر: الدر المصون: ٥/٤٩٥.

١٣ - أي: بخروجاً منه بتأديته، بمعنى سقوطه عنهم.

قال سيويه: لم يريدوا أن يعتذروا (اعتذاراً)^(١) من أمرٍ لِيُمُوا عليه، ولكن قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً؟ قالوا: معذرة، أي: موعظتنا معذرة^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿بِعَذَابٍ بِيئَسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥] مثل بِئْر: ابن عامر، نافع مثله إلا أنه بغير همز. ﴿بِيئَسٍ﴾ على^(٣) فَيَعْل: أبو بكر. الباقون: ﴿بِيئَسٍ﴾ على فَعِيل^(٤)».

قال الشارح: ذكر صاحب الروضة أن هشاماً قرأ مثل نافع بغير همز، ورُوي الهمز عن ابن ذكوان وحده^(٥)، وكذا ذكر صاحب التجريد مثل صاحب الروضة عن ابن عامر^(٦). وذكر صاحب المصباح عن هشام الهمز وترك الهمز^(٧)، وذكر أيضاً عن أبي عمرو^(٨) ونافع^(٩) أنهما قرآ: ﴿بِيئَسٍ﴾ بفتح الباء وكسر السين من غير همز^(١٠). وذكر صاحب التمهيد [وغيره]^(١١) عن أبي بكر: ﴿بِيئَسٍ﴾، و﴿بِيئَسٍ﴾^(١٢) كالجماعة^(١٣).

١ - سقط من (ج).

٢ - انظر: الكتاب: ١/٣٢٠.

٣ - في (ج): «على وزن فاعل».

٤ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩٦، والتيسير: ص ١١٤، والنشر: ٢/٢٧٢، ٢٧٣.

٥ - سقطت هذه الرواية من النسخة التي أطلعت عليها.

٦ - انظر: التجريد: ورقة ٣٠/ب، وفيما ذكره تقوية لما ذكره صاحب الكتاب عن صاحب الروضة.

٧ - فالهمز من رواية غير الداجوني عنه، وترك الهمز من رواية الداجوني عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٣.

٨ - من رواية يونس عنه.

٩ - من رواية الأصمعي وخارجه عنه.

١٠ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٣. ولم يذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر.

١١ - زيادة من (ب) و(ج).

١٢ - هذا الأولى، وكان في جميع النسخ: «﴿بِيئَسٍ﴾ و﴿بِيئَسٍ﴾».

١٣ - انظر في هذا: التجريد: ورقة ٣٠/ب، والتيسير: ص ١١٤.

التعليل: أما علة قراءة ابن عامر، فإن بئساً عنده: فَعَلَّ وصف به العذاب^(١)، ولما وصف به نقل من الفعلية إلى الاسمية^(٢)، وفي الخير: «إن الله نهاكم عن قيل وقيل»^(٣)، فهما فعلا جُعلا اسمين، ولذلك أدخل عليهما حرف الجر^(٤)، وكذلك [بئس]^(٥) نقل من الفعلية إلى الاسمية فوصف به^(٦)، وهذا التعليل أيضاً هو علة قراءة نافع، إلا أنه خفف الهمزة.

فإن قلت: لم [وافق]^(٧) قالون ورشاً ههنا فترك همز ﴿بئس﴾ وهو لا يترك ذلك حيث وقع؟

فالجواب: أن هذا الموضع قد نقل من الفعلية إلى الاسمية، فترك همزه تنبيهاً منه على أنه قد صار اسماً دون كل بئس في القرآن^(٨).

وأما علة من قرأ: ﴿بئس﴾ على وزن فِعْلٍ، وقَيَّبَ^(٩) فهو أيضاً وصف للعذاب، كما قالوا للأسد: ضَيِّغْ^(١٠).

وأما علة من قرأ: ﴿بئس﴾ على فعيل فإنه جعله مصدرأ (وصف [أ/١٠٠] به)^(١١) العذاب^(١٢)، والمصادر على هذا الوزن جاءت كثيرة، نحو: النذير والتكبير^(١٣). وقيل: هو

١ - انظر: شرح الهداية: ٣١٤/٢.

٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٠٠/٤-١٠٢.

٣ - أخرجه البخاري بلفظ: «وكره لكم قيل وقال»، انظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٨٧/٣، وأخرجه مسلم: ج ٣ برقم (١٧١٥) بلفظ: «ويكره لكم قيل وقال».

٤ - فأعربا بالجر، وذلك لأن الجر يختص بالأسماء. انظر: شرح ابن عقيل: ١٧، ١٦/١.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - انظر: الدر المصون: ٤٩٦/٥.

٧ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «خالف».

٨ - انظر: شرح الهداية: ٣١٤/٢.

٩ - القَيَّبَ: شجرٌ تُتخذ منه السُّروج. انظر: الصحاح: ٣٣١/٢، واللسان: ٣٦٨/١١.

١٠ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٠٢/٤، والكشف: ٤٨٢/١.

١١ - في (ج): «وصف».

١٢ - انظر: الموضح: ٥٦٢/٢.

١٣ - انظر: الدر المصون: ٤٩٧/٥، والكشف: ٤٨٢/١.

مِنْ بَوْسٍ فَهُوَ يَبْؤُسُ إِذَا كَانَ شَدِيدَ الْبَأْسِ، مِثْلُ: عَذَابٌ شَدِيدٌ^(١)، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ صِفَةً لَا مَصْدَرًا^(٢)، وَإِذَا كَانَ مَصْدَرًا كَانَ التَّقْدِيرُ: مَنْ عَذَابٌ ذِي بَوْسٍ، أَوْ عَذَابٌ ذِي بَوْسٍ^(٣). شَاهِدَ لِقِرَاءَةِ أَبِي بَكْرٍ وَالْجَمَاعَةِ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

كِلَاهُمَا كَانَ بَيْسًا بَيَّاسًا يَضْرِبُ فِي الْهَيْجَاءِ مِنْهُ الْقَوْنَاسَا^(٤)

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أفلا تعقلون﴾» [الأعراف: ١٦٩] بالتاء: نافع وابن عامر وحفص^(٥).

قال الشارح: قد ذكرت علة من قرأ بالتاء والياء في الأنعام^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿والذين يُمَسِّكُونَ﴾» [الأعراف: ١٧٠] خفيفة: أبو بكر.

قال الشارح: تحريره أن تقول: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بإسكان الميم وتخفيف السين.

الباقون: بفتح الميم وتشديد السين، ولا خلاف في كسر السين^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بالتخفيف، فهو من: أَمْسَكَ يُمَسِّكُ،

ويقوي هذه القراءة إجماعهم على قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]،

١ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٠٠، ومعاني القراءات: ص ١٩٢.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣١٤.

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٠٠.

٤ - البيت ينسب لامرئ القيس بن عابس الكندي، انظر: البحر المحيط: ٤/٤١٣، والدر المصون: ٥/٤٩٦، وانظر في البيت: تفسير الطبري: ٩/٦٩، والمحرم الوجيز: ٦/١٢٠. والقونس: مُقَدِّمُ الرَّأْسِ وَأَعْلَى الْبَيْضَةِ مِنَ السَّلَاحِ، انظر: اللسان: ١١/٣١٨، ومجمل اللغة: ٣/٧٣٥.

٥ - والباقون بالياء. انظر: التيسير: ص ١٠٢، والمبسوط: ص ١٦٧، والنشر: ٢/٢٥٧.

٦ - عند قراءة: ﴿﴿أفلا تعقلون﴾﴾ في أول الأنعام.

٧ - انظر: التيسير: ص ١١٤، والسبعة: ص ٢٩٧، والنشر: ٢/٢٧٣.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، فهذا كله من: أَمَسَكَ، فمستقبله: يُمَسِّكُ^(١).

وأما علة من قرأ: ﴿يَمَسُّكُونَ﴾ بالتشديد فهو من: مَسَّكَ يَمَسُّكُ^(٢).
ومعنى ﴿يَمَسُّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾: يُحَكِّمُونَهُ وَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهِ، يعني بذلك مؤمني أهل الكتاب، والكتاب ههنا: التوراة^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿مَنْ ظَهَرَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] على التوحيد: ابن كثير والكوفيون.

قال الشارح: تقيده أن تقول: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ بالتوحيد وفتح التاء من غير ألف.
الباقون: بألف وكسر التاء على الجمع^(٤). وذكر صاحب المصباح عن عاصم: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ بالجمع^(٥).

التعليل: قال أبو علي: الذرِّيَّةُ تكون واحداً وتكون جمعاً، فمثال الواحد قوله عز وجل حكاية عن زكريا: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨]، وهو مثل قوله في الموضع الآخر: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. ومثال وقوع الذرِّيَّة على الجمع قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، وقوله [تعالى]^(٦): ﴿ذُرِّيَّةً مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣].

١ - انظر: شرح الهداية: ٣١٤/٢، والكشف: ٤٨٢/١.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٣١٤/٢.

٣ - انظر: تفسير الطبري: ٧٤/٩، وتفسير القرطبي: ١٩٩/٧.

٤ - انظر: التيسير: ص ١١٤، والنشر: ٢٧٣/٢، والوجيز: ورقة ٣٣/أ.

٥ - من رواية المفضل عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٤.

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - انظر: الحجة لأبي علي، علم: ١٠٥/٤.

فعلّة من قرأ بالتوحيد فهو يريد الجنس كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَرِيَّةَ آدَمَ﴾^(١) [مريم: ٥٨]، واستغنى عن لفظ الجمع طلباً للإيجاز والاختصار^(٢)، وهو مفعول علامة نصبه فتحة التاء^(٣)، وكذلك هو مفعول أيضاً في قراءة من جمع^(٤) إلا أن علامة نصبه كسرة التاء، لأنه جمع مؤنث سالم^(٥).

وأما^(٦) الجمع [فـ]^(٧) فإنه لا يخلو: إما أن يكون واحداً في الأصل، أو جمعاً، فإن كان واحداً فلا إشكال في جواز جمعه. وإن كان جنساً فلأن الأجناس قد تجمع، قالوا: الطرقات، و «إِنَّكَ لَأَنْتَنَّ (صُوحِبَات)»^(٨) (يوسف)^(٩) «^(١٠).

وأما اشتقاق الذرّيّة ووزنها فللنحويين في ذلك أقوال، (أحدها)^(١١): ما قاله أبو علي، قال: «أصل ذرّيّة: ذُرُورَةٌ على فَعْلُولَةٍ من الذرّ، [فأبدل]»^(١٢) [١٠٠/ب] من الراء

١ - انظر: الكشف: ٤٨٣/١.

٢ - إذ هو أقل حروفاً فكان بذلك أوجز وأخصر، وهو بذلك أخف نطقاً.

٣ - الظاهرة على آخره.

٤ - انظر: البحر المحيط: ٤٢١/٤، والبر المصون: ٥١١/٥.

٥ - قال ابن مالك:

وما بتا وألف قد جُمعا
يُكسر في الجرّ وفي النصب معاً

انظر: شرح ابن عقيل: ٧٣/١.

٦ - في (ب) و(ج): «وعلة الجمع».

٧ - زيادة لاستقامة الكلام.

٨ - في (ب): «صواحبات».

٩ - سقط من (ج).

١٠ - انظر في معناه: شرح الهداية: ٣١٥/٢. والعبارة المقوّسة هي جزء من حديث مروية بالمعنى، والحديث

أخرجه البخاري، انظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ١٢٢/٤، واللفظ عنده: «إنكن صواحبُ

يوسف»، وقال النبي ﷺ ذلك عندما قال لعائشة: «مُرِّي أبا بكر فليصلّ بالناس»، قالت: إنه رجل

أسيف، متى يقم مقامك رقي، فعاد النبي ﷺ لقوله، فعادت عائشة رضي الله عنها لقولها، فقال في

الثالثة أو الرابعة: «إنكن صواحب يوسف، مُرُوا أبا بكر».

١١ - في (ب) و(ج): «من ذلك».

١٢ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «فأبدلها».

الأخيرة ياءً فصار: ذُرْوِيَّةٌ^(١)، فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى وهي الواو بالسكون قلبوها ياء وأدغموها في الياء فصار: ذُرْيَّةٌ^(٢).

وقيل: أصلها ذُرْيَّةٌ بالفتح، من قوله [تعالى]^(٣): ﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾^(٤) [الكهف: ٤٥]، ثم نقلوها إلى فُعْلِيَّةٍ، كما قالوا: رجل ذُهْرِيٌّ، وأصله: ذَهْرِيٌّ، لأنه منسوب إلى الذَّهْر، والياء في ذُرْيَّةٍ - على هذا القول - للنسب، ويكون النسب إلى الذَّرِّ^(٥)، ويقوي هذا القول ما جاء في الحديث: «إن الله أخرج بني آدم من صلبه كالذَّرِّ»^(٦).

وقيل: أصل ذُرْيَّةٌ: [فُعْيِلَةٌ]^(٧)، من ذرأ الله الخلق، فأصله على هذا: الهمز، فقلبوا الهمزة ياء [وأدغموا الياء في الياء]^(٨) طلباً للتخفيف، وأجمعوا على تخفيفها، كما قالوا: البَرِيَّةُ وأصلها الهمز^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «أن يقولوا» [الأعراف: ١٧٢]، «أو يقولوا» [الأعراف: ١٧٣] بالياء فيهما: أبو عمرو.

قال الشارح: الباقون: بالتاء^(١٠).

- ١ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٠٦/٤.
- ٢ - انظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٨، ٢٢٧/٤.
- ٣ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٤ - لأن مادَّتهما واحدة، وهي (ذرو). انظر: المفردات: ص ١٧٨. ولأن معنى تذروه: تفرِّقه وتطيره. انظر: مجاز القرآن: ٤٠٥/١، بمعنى أنها تجعله ذراً صغيراً، وهذا المعنى في الذرِّيَّة، لأنها نسبة إلى الذَّرِّ، فهذا وجه قول الشارح: «ذُرْيَّةٌ بالفتح، من قوله تعالى: ﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾».
- ٥ - انظر: شرح الهداية: ٣١٥/٢.
- ٦ - أخرجه الحاكم في المستدرک: ٣٢٥/٢، وقال: «حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، والسيوطي في الدر المنثور: ١٤٢/٣، والطبري في تفسيره: ٧٥/٩.
- ٧ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «فعلية».
- ٨ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٩ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٠٦/٤، وشرح الهداية: ٣١٦/٢.
- ١٠ - انظر: التيسير: ص ١١٤، والغاية: ص ١٥٩، والنشر: ٢٧٣/٢.

التعليل: أما علة من قرأ بالياء، فالياء للغيبة^(١)، ويقوي هذه القراءة أن قبلها ذكر غيبة، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فَبَنُو آدَمَ غُيَّبٌ^(٢)، وتقدير الكلام: كراهة أن يقولوا^(٣).

وأما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب، ويقويه أن قبله خطاباً، وهو قوله تعالى: ﴿الست برّبكم﴾^(٤).

ومعنى الآية: أن الله عز وجل أخرج بني آدم من ظهره كالذرّ. قيل: أخرج أهل السعادة من جانبه الأيمن، وأهل الشقاوة من جانبه الأيسر، ثم قال تعالى: ﴿الست برّبكم﴾^(٥) بعد أن ركب فيهم العقول حتى فهموا عنه^(٦)، فقالوا: بلى أنت ربنا، ثم قال للملائكة: اشهدوا، فقالت الملائكة: ﴿شهدنا﴾^(٧) أن يقولوا يوم القيامة ﴿أي: لتلاً يقولوا، أو كراهة أن يقولوا﴾^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يلهت ذلك﴾ [الأعراف: ١٧٦] بالإظهار: الحرميان وعاصم وهشام^(٩).

قال الشارح: قال صاحب التيسير: أظهر ﴿يلهت ذلك﴾ ابن كثير وورش وهشام، واختلف عن قالون^(١٠). وذكر صاحب المصباح عن أصحاب ابن كثير الإظهار

١ - انظر: معاني القراءات: ص ١٩٣.

٢ - انظر: الكشف: ٤٨٣/١، ٤٨٤.

٣ - انظر: معاني القراءات: ص ١٩٣.

٤ - انظر: الموضح: ٥٦٥/٢.

٥ - انظر: تفسير الطبري: ٨٠/٩.

٦ - انظر: تفسير الشوكاني: ٢٧٦/٢.

٧ - انظر نحوه في: تفسير ابن عطية: ١٣٩/٦.

٨ - انظر: معاني القراءات: ص ١٩٣.

٩ - انظر: النشر: ١٣/٢.

١٠ - انظر: التيسير: ص ٤٤.

والإدغام^(١)، وذكر عن أبي نشيط الإدغام في ﴿يلهث﴾^(٢)، وذكر عن أبي بكر الإظهار^(٣). وذكر صاحب المبهج^(٤) وصاحب الروضة^(٥) عن قالون الإظهار والإدغام، ولم يذكر عن عاصم الإظهار^(٦). وذكر إمام القراء الإظهار عن عبد الحميد^(٧) عن أبي بكر وحفص والبيزي، ولم يذكر عن غيرهم شيئاً، وأنكر الإظهار جداً^(٨).

التعليل: أما علة من أظهر الشاء عند الذال من ﴿يلهث ذلك﴾ فهو على الأصل^(٩)، وفيه ضعف^(١٠)؛ لأن الحرفين منفصلان، فهذا يصلح أن يكون علة في الإظهار^(١١).

وأما علة من أدغم الشاء في الذال فهو أن الشاء مهموسة، والذال مجهورة، فالشاء أضعف من الذال، فإدغامها فيها حسن؛ لأن الأنقص يدغم في الأزيد^(١٢). ويقوي الإدغام

١ - فذكر الإظهار عن النقاش عن أبي ربيعة عن البيزي عنه. والإدغام عن الباقيين عنه. انظر: المصباح: ورقة ١٢٨، ١٢٩.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ١٢٩.

٣ - من رواية البرجمي عنه. انظر: المصباح: ورقة ١٢٩.

٤ - ذكر الإظهار من غير طريق ابن بويان عن أبي نشيط عنه، والإدغام من هذا الطريق عنه. انظر: المبهج: ص ١٧٥.

٥ - فذكر الإظهار عنه. من غير رواية هبة الله وأبي نشيط، والإدغام من روايتهما عنه، وذكر عن هبة الله عنه أيضاً الوجهين. انظر: الروضة: ورقة ٩٠.

٦ - يقصد بهذا: صاحب الروضة، لأن صاحب المبهج قد ذكر عنه الإظهار من رواية حماد عنه. انظر: المبهج: ص ٥١٩.

٧ - هو البرجمي، وقد تقدمت ترجمته.

٨ - إنكاره للإظهار يقتضي تضعيف الروايات المذكورة وأن الإدغام هو المعروف، وهذا قول جماعة من أهل الأداء. انظر: النشر: ١٥/٢.

٩ - انظر: الموضح: ٥٦٥/٢.

١٠ - بل فيه قوة، لأنه قراءة متواترة عن الثقات الأثبات، علاوة على أن فيه أخذاً بالأصل، فهو حسن على حسن.

١١ - انظر: كنز المعاني: ورقة ٨٢/ب.

١٢ - ليكتسب القوة. انظر: الكشف: ١٥٧/١.

أيضاً أنهما من مخرج واحد^(١)، ويقوّيه أيضاً أن الإدغام أخف من الإظهار^(٢)، فكان أولى منه^(٣).

ومعنى قوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثْ﴾ [الأعراف: ١٧٦] هذا مثل ضربه الله تعالى لمن ضلّ، ومعناه: إن وعظّمته فهو ضالٌّ، وإن تركته فهو ضالٌّ، كالكلب [أ/١٠١] إن طردته حتى سعى لهث، وإن تركته بلا طرد لهث أيضاً^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَلْحَدُونَ﴾ [في أسمائه]^(٥) [الأعراف: ١٨٠] بفتح (الحاء والياء)^(٦)، من لَحَدَ يَلْحَدُ: حمزة^(٧).

التعليل^(٨): أما علة قراءة حمزة ههنا وفي سائر المواضع التي قرأ بها، وهي ثلاثة^(٩)، فعلته هو ما قال الأخفش سعيد بن مسعدة: إن لَحَدَ لغة، كما أن أَلْحَدَ لغة أيضاً، إلا أن أَلْحَدَ أكثر من لَحَدَ، يقوّيه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ يَأْخُذُ بِظُلْمٍ﴾^(١٠) [الحج: ٢٥] فهذا مصدر أَلْحَدَ يُلْحَدُ^(١١)، (وأشردوا)^(١٢) تقوية لهذه اللغة:

- ١ - فكلاهما يخرج من طرف اللسان، وإنما الإدغام للتقارب.
- ٢ - نطقاً، وقد تقدم في باب الإدغام.
- ٣ - لأن الخفة أولى من الثقل.
- ٤ - انظر: تفسير القرطبي: ٢٠٤، ٢٠٥، ٧.
- ٥ - من (ب) و(ج)، وكان في الأصل متأخراً.
- ٦ - في (ب) و(ج): «الياء والحاء».
- ٧ - والباقون قرأوا: ﴿يَلْحَدُونَ﴾. انظر: التيسير: ص ١١٤، وغاية الاختصار: ٥٠١/٢، والنشر: ٢٧٣/٢.
- ٨ - في (ب) و(ج): «قال الشارح».
- ٩ - هنا وفي النحل وفي فصلت.
- ١٠ - انظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٣٨، ٥٣٩، ٢.
- ١١ - انظر: شرح الهداية: ٣١٦/٢.
- ١٢ - في (ب) و(ج): «قال الشاعر».

* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْحِ الْمُلْحِدِ *^(١)

فهذا اسم الفاعل من أَلْحَدَ يُلْحِدُ فهو مُلْحِدٌ^(٢).

وأما تفسير اللغتين فروى أبو عبيدة عن الأصمعي أنَّ [لَحَدًا]^(٣): مَالٌ وَحَادٌ،
وَأَلْحَدَ: مَارَى وَجَادَلٌ^(٤).

وقال المفسرون: معنى ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ يجوزون ويميلون عن الحق، فإذا قيل
لهم: اللَّهُ رَبُّكُمْ، قالوا: اللات والعزى ربنا^(٥).

فإن قلت: لِمَ تابع الكسائي حمزة في النحل خاصة^(٦) فقرأ:
﴿يُلْحِدُونَ﴾ [النحل: ١٠٣] مثله؟

فالجواب: أنه لما كان معناه الميل والركون، وهو من لحد^(٧)، فمعنى الآية: لسان
الذي يُميلون القول [إليه]^(٨) أعجمي^(٩)، وهو عَبْدُ ابْنِ الحِزْمِيِّ^(١٠)، كان قد قرأ الكتب

١ - هذا عجز بيت، وصدوره: *قَدْ نَبِيَّ مِنْ نَصْرِ الحَبِيبِيِّنِ قَدِي* وهو ينسب لأبي نُخَيْلَةَ، انظر: الكتاب
بشرح عبدالسلام هارون: ٣٧١/٢، والبيت في: الحجة لأبي علي: ١٠٨/٤، والدر المصون: ٥٢٣/٥.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٣١٦/٢.

٣ - من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «أَلْحَد».

٤ - انظر نحوه في: معاني القراءات: ص ١٩٤، وانظر: الدر المصون: ٥٢٣/٥، وقد نُسب إلى أبي عبيدة.

٥ - انظر: تفسير القرطبي: ٢٠٨/٧، وزاد المسير: ٢٩٣/٣.

٦ - وسيأتي في سورة النحل.

٧ - كما تقدم في قول أبي عبيد.

٨ - زيادة من (ب) و(ج).

٩ - انظر: تفسير النسفي: ٣٠٠/٢، والنكت والعيون: ٤١٣/٢.

١٠ - هو عبد الله بن مسلم الحضرمي، ويقال: ابن أبي مسلم بن شعبة، أدرك النبي ﷺ، وله صحبة، وقدر
روى عن معاذ بن جبل، وروى عنه قيس بن مسلم وحصين بن عبدالرحمن. انظر: تهذيب
التهذيب: ٤٨/٧، والجرح والتعديل: ٣٣٢/٥.

الأعجمية، فكانت العرب تقول: هل يعلم محمدًا؟ فنفى الله عز وجل عنه ذلك بقوله:
﴿لِسَانُ الَّذِي يَلْحَدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^(١) [الأعراف: ١٠٣].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وَنَذَرُهُمْ﴾» [الأعراف: ١٨٦] بالنون: الحرميان وابن عامر.
الباقون: بالياء، وجزمَ الرءاء: الأخوان^(٢)..

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بالنون كقراءة الحرمين وابن عامر^(٣). وذكر أيضاً عن عاصم كذلك^(٤)، وذكر أيضاً عن حفص أنه جزم الرءاء مثل الأخوين^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بالنون فهي نون العظمة، أخبر الله عز وجل عن نفسه بها^(٦)، ونذرهم: فعل مضارع مرفوع^(٧) على أصله^(٨)، وهو في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف^(٩)، التقدير: ونحن نذرهم^(١٠).

-
- ١ - أخرج نحو هذا الطبري في تفسيره: ١١٩/١٤، والواحدي في أسباب النزول: ص ٣٢٥، ٣٢٦. وعلى هذا يكون الكسائي ربما أخذ بأن لحد هنا معناه: مال، وأخذ بأن ما في الأعراف وفصلت بمعنى: جادل ومارى، وهذا كله مبني على قول أبي عبيد المتقدم.
 - ٢ - انظر: التذكرة: ٤٢٩/٢، والتيسير: ص ١١٥، وفي النشر: «الحرميان وأبو عمرو وابن عامر: بالنون، والباقون: بالياء». انظر: النشر: ٢٧٣/٢.
 - ٣ - وهم اللؤلؤي والجعفي وهارون.
 - ٤ - من رواية المفضل طريق أبي زيد عنه.
 - ٥ - من رواية ابن أبي أمية عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٤.
 - ٦ - انظر: الموضح: ٥٦٧/٢.
 - ٧ - وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
 - ٨ - أي: على أصل قراءته.
 - ٩ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٠٩/٤، وشرح الهداية: ٣١٧/٢.
 - ١٠ - انظر: الدر المصون: ٥٢٨/٥.

وأما علة من قرأ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء فلأن قبله: ﴿مَنْ يَضِلُّ اللَّهُ﴾ فيصير: ويذرهم الله، فهو أشبه بما قبله^(١)، وهو مرفوع إما على الاستئناف^(٢)، أو على خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو يذرهم^(٣).

وأما علة من قرأ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بجزم الراء فهو معطوف على موضع الفاء؛ لأن «مَنْ» من قوله تعالى: ﴿مَنْ يَضِلُّ اللَّهُ﴾ شرط، والفاء من قوله تعالى: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ جواب الشرط في موضع جزم^(٤)، ولو كان موضع الفاء فعلاً لظهر فيه الجزم، فكنت تقول: من يضل الله لم يهده أحد^(٥)، فلما كانت الفاء في موضع جزم عطف عليها: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿شِرْكَاءُ﴾ [الأعراف: ١٩٠] مصدر شركته: نافع وأبو بكر». قال الشارح: تقييده أن تقول: ﴿شِرْكَاءُ﴾ بكسر الشين وسكون الراء منوناً غير مهموز ولا ممدود^(٧). وذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو^(٨) [و] عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر: ﴿شِرْكَاءُ﴾ مثل نافع وأبي بكر^(٩). وذكر صاحب المبهج أيضاً عن [١٠١/ب] ابن عامر كذلك^(١٠).

١ - انظر: الكشف: ٤٨٥/١.

٢ - انظر: الإملاء: ٢٩٠/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٣٠٣.

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٠٩/٤، وشرح الهداية: ٣١٧/٢.

٤ - انظر: الكشف: ٤٨٥/١، ومشكل إعراب القرآن: ٣٠٦/١.

٥ - لأن الجزم من خواص الفعل، ويختص بالفعل المضارع، إذ هو المعرب والجزم إعراب. انظر: شرح ابن عقيل: ٣٨/١، و٤١-٤٣.

٦ - إذ لا يلزم أن يظهر الجزم في جواب الشرط حتى يعطف عليه، بل يمكن أن يعطف على مجله فيقال: إنه جُزم نسقاً على محل قوله: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾، لأنها جملة جواب الشرط، فهي في محل جزم، وهو كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَحْفَوْهَا وَتُوتُوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر﴾ بالجزم، انظر: الدر المنصون: ٥٢٨/٥ بتصرف.

٧ - انظر: التيسير: ص ١١٥، والكافي: ص ١٠١، والنشر: ٢٧٣/٢.

٨ - وهم الجعفي واللؤلؤي ومحجوب.

٩ - زيادة على جميع النسخ لاستقامة الكلام.

١٠ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٤.

الباقون: ﴿شُرَكَاء﴾ بضم الشين وفتح الراء مع المد والهمز، جمع شريك^(١).

التعليل: لا تنكشف هاتان القراءتان ولا يَتَبَيَّنَانِ إلا بمعرفة شرح القصة، وأنا أذكرها لك مختصرة إن شاء الله^(٢).

ذكر المفسرون أن حواء لما حملت أول حملها ولم تكن قبل ذلك تعرف الحمل ولا الحبل ولا الولد ما هو، فلما استبان حملها وكبر جوفها خافت من ذلك وأنكرته، فجاءها إبليس - لعنه الله - في صورة مَلَكٍ، فقال لها: يا حواء، ما هذا الذي كَبَّرَ جَوْفَكَ وأَبْرَزَهُ؟ فقالت: لا أدري، فقال: لعل ذلك يكون بهيمة من هذه البهائم، ولم يكن في ذلك الوقت من يشبه آدم ولا حواء، ثم انصرف عنها وقد اشتغل قلبها، فلما أثقلت جاءها، فقال: كيف أنت مما في بطنك؟ فقالت: إني أخاف أن يكون ما في بطني بهيمة كما قلت^(٣)، فقال لها: رأيت إن أنا دعوت الله لك أن يجعله خلقاً كخلقك وخلق آدم أيكون لي عليك عهد الله إذا ولدته كذلك أن تسميه باسمي؟ فقالت: فما اسمك؟ قال: عبدالحارث، وكان اسم إبليس: الحارث. فلما جاء آدم استشارته في ذلك وعرضت عليه القصة، فخاف أن يكون بهيمة كما خافت حواء، فلما وضعته جاءها إبليس فقال لها: ألا تسميه باسمي كما جعلت لي على نفسك؟ فقالت: نعم، فسمته عبدالحارث، واسم إبليس - لعنه الله -: الحارث، فكانه عبْدُ إبليس^(٤).

واختلف العلماء في قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاء﴾ و﴿شُرَكَاء﴾ على من يعود الضمير في ﴿جَعَلَا﴾، فقال بعضهم: يعود على حواء وحدها؛ لأنها التي وقعت منها التسمية وحديث إبليس لها^(٥).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - تابع الشارح هنا في هذا المهدوي في شرح الهداية. انظر: شرح الهداية: ٣١٧/٢، ٣١٨.

٣ - في (ب) و(ج) زيادة: «لسي» بعد: قلت.

٤ - أخرج نحوه الترمذي، انظر: سنن الترمذي بشرح تحفة الأحوذى: ٤٥٩/٨، ٤٦٠، وقال: «حديث حسن غريب»، والحاكم في المستدرک: ٥٤٥/٢، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». والسيوطي في الدر المنثور: ١٥١/٣، ١٥٢، والطبري في تفسيره: ٩٨، ٩٧/٩. وقد أنكر هذه القصة جماعة من العلماء منهم: القرطبي وأبو حيان، انظر: البحر المحیط: ٤/٤٤٠، وتفسير القرطبي: ٧/٢١٥.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٣١٨/٢.

وقال بعضهم: بل يعود على آدم، وحواء^(١)، لأن آدم رضي بالتسمية، فكأنه جعل^(٢).
وقال بعضهم: بل يعود على الجنسين: جنس الذكر وجنس الأنثى من أولادهما،
وذكر آدم وحواء؛ لأنهما الأصل في الخلق، ويدلُّ على صحة هذا القول أن الضمير قد
جمع في قوله: ﴿فتعالى الله عما يشركون﴾^(٣).

(وأما)^(٤) من قرأ: ﴿شِرْكَاء﴾ [فـ]^(٥) يكون تقديره: جعل له ذا شرك، أو ذوي
شرك، فيكون قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وقال بعضهم: تقديره: جعل
لغيره شِرْكَاء^(٦)، أي: نصيباً^(٧)، يعنى: إبليس^(٨).

وأما علة من قرأ: ﴿شُرَكَاء﴾ فهو جمع شريك، كخليط واخلطاء^(٩)، ويكون
المعنى: جعل له شُرَكَاء في التسمية خاصة، ويكون قوله تعالى: ﴿فتعالى الله عما
يشركون﴾ لمشركي العرب^(١٠).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣] بالتخفيف: نافع.

قال الشارح: تحريه أن تقول: ﴿لَا﴾^(١١) يَتَّبِعُكُمْ بسكون التاء وتخفيفها وفتح الباء.

الباقون: ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ بقاء مفتوحة مشددة وكسر الباء^(١٢).

١ - والشرك الذي جعله في التسمية فقط. انظر: البحر المحيط: ٤/٤٤٠، والدر المصون: ٥/٥٣٥.

٢ - انظر: الدر المنثور: ٣/١٥٢.

٣ - انظر: تفسير القرطبي: ٧/٢١٥، وشرح الهداية: ٢/٣١٩.

٤ - في (ب) و(ج): «فعلة».

٥ - زيادة لاستقامة الكلام.

٦ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١١١، ١١٢، وشرح الهداية: ٢/٣١٧، والكشف: ١/٤٨٦.

٧ - انظر: مشكل إعزاب القرآن: ١/٣٠٧.

٨ - كما هو ظاهر من القصة المتقدمة.

٩ - انظر: معاني القراءات: ص ١٩٥.

١٠ - انظر: البحر المحيط: ٤/٤٤٠، وتفسير الطبري: ٧/٩٩، ١٠١.

١١ - زيادة من (ب) و(ج).

التعليل: أما علة من قرأ ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ بالتخفيف فهو من: تَبِعَ يَتَّبِعُ^(١)، ويقويه إجماعهم على التخفيف في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾ [الإسراء: ٦٣]، وقال تعالى أيضاً: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾^(٢) [إبراهيم: ٣٦].

ومن قرأ بالتشديد فهو من: اتَّبَعَ يَتَّبِعُ^(٣)، وهو أكثر في الاستعمال^(٤).

وقيل: بل التخفيف [١٠٢/أ] لمعنى والتشديد لمعنى آخر، فمعنى: ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾: لا يقتدون بكم، ويقوي هذا ويؤكد ما جاء في سورة الشعراء: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] أي: يقتدون بهم ويفعلون كأفعالهم^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿طَيْفٌ﴾ [الأعراف: ٢٠١]: ابن كثير والنحويان.

قال الشارح: تقيده أن تقول: ﴿طَيْفٌ﴾ بياء ساكنة من غير ألف ولا همز.

الباقون: ﴿طَائِفٌ﴾ بألف بعدها همزة مكسورة^(٦). وقد روي عن الكسائي:

﴿طَائِفٌ﴾ كالجماعة^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿طَيْفٌ﴾ فهو من: طاف الخيال يطيف طيفاً^(٨)، قيل:

وأصله: طَيْفٌ فحفف، كما قيل: هَيْنٌ من هَيْنٍ، وَلَيْنٌ من لَيْنٍ^(٩).

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٠٥.

٢ - فحمل النظر على نظيره، جرياً على القاعدة المعروفة.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٠٥.

٤ - انظر: الحجة لأبي علي: ١١٤/٤، والموضح: ٥٦٩/٢.

٥ - انظر: البحر المحيط: ٤٤١/٤، والدر المصون: ٥٣٧/٥. وهذا يرجع إلى قول أهل اللغة: تبعه إذا مضى

خلفه ولم يدركه، وأتبعه إذا مضى خلفه فأدركه. انظر: تفسير القرطبي: ٢١٧/٧، والكشف: ٤٨٦/١.

فعبّر عن الأول بالافتناء لأنه فيه أظهر، وعبّر عن الثاني بالافتداء لأنه فيه أظهر. والله تعالى أعلم.

٦ - انظر: التلخيص: ص ٢٧١، والتيسير: ص ١١٥، والنشر: ٢٧٥/٢.

٧ - من رواية ابن عبد الرزاق عن الشيرازي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٥.

٨ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٢٠/٤.

٩ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٦٨، ١٦٩.

وأما علة من قرأ: ﴿طائف﴾ فهو مصدر، كما كان طيف مصدراً (أيضاً^(١))^(٢).

ومعنى: ﴿مَسَّهُمْ طائفٌ﴾: فالطائف: ما يعرض في القلب من وسوسة الشيطان^(٣).
وقيل: طيف أي: جنون، وطائف (أي)^(٤): غضب^(٥). وقيل: معناهما جميعاً: الوسوسة -
عن أبي عمرو-. وقيل: هو اللَّمَمُ والخيال^(٦). قال حسان بن ثابت:

جَنِيَّةُ أَرْقَنِي طَيْفُهَا تَذْهَبُ صُبْحاً وَتُرَى فِي الْمَنَامِ^(٧)

وقيل: المعنى ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَيْفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا﴾ هو: أن يهَمُّ أحدهم يذنب
فيذكر الله عز وجل فيتركه^(٨).

السُّدِّيُّ^(٩) قال: إِذَا زَلُّوا تَابُوا^(١٠).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يَمِدُّونَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٢] من أمددت: نافع.

قال الشارح: تقييده أن تقول: ﴿يَمِدُّونَهُمْ﴾ بضم الياء وكسر الميم^(١١). ذكر
صاحب المبهج عن بعض أصحاب ابن عامر عن ابن عامر: ﴿يَمِدُّونَهُمْ﴾ كنافع^(١٢).

١ - انظر: شرح الهداية: ٣١٩/٢.

٢ - سقط من (ج).

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٠٥.

٤ - سقط من (ب) و(ج).

٥ - انظر: معاني القراءات: ص ١٩٦.

٦ - انظر: البحر المحيط: ٤٥٠/٤.

٧ - انظر في البيت ونسبته: البحر المحيط: ٤٥٠/٤، والحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٦٩، والدر المصون: ٥٤٧/٥.

٨ - انظر: تفسير القرطبي: ٢٢٢/٧.

٩ - هو إسماعيل بن عبدالرحمن السدي، الإمام المفسر الحجازي ثم الكوفي، حدث عن أنس بن مالك وابن عباس، وحدث عنه شعبة وسفيان الثوري وغيرهم. مات في سنة سبع وعشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب: ص ١٠٨، والسير: ٢٦٤/٥.

١٠ - انظر: البحر المحيط: ٤٥٠/٤.

١١ - انظر: التيسير: ص ١١٥، والنشر: ٢٧٥/٢، والهادي: ورقة ٢٣/أ.

١٢ - وهو الولد بن مسلم عنه. انظر: المسح: ص ٥٢٠.

الباقون: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ بفتح الياء وضم الميم^(١).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ فهو من أَمَدَّتْ أَمَدٌ^(٢)، يقوِّي هذه القراءة إجماعهم على قوله تعالى: ﴿يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، و﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالِ وَبْنِينَ﴾^(٣) [المؤمنون: ٥٥]، تقول العرب: أمددت الجيش، إذا أعنته بمدد^(٤)، وأكثر ما جاء يَمُدُّونَهُمْ بالضم فيما يُحَمَّدُ وَيُسْتَحَبُّ. كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالِ وَبْنِينَ﴾، وأمددت الجيش بمدد ونحو ذلك^(٥).

وأما علة من قرأ: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ بالفتح فهي في هذا الموضع أقوى وأحسن؛ لأن كل ما جاء في معنى يُدِّمُ ولا يُحَمَّدُ جاء بالفتح، كقوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وكقوله تعالى: ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩]، وقد يستعمل كل واحد منهما [في موضع]^(٦) صاحبه^(٧).

قال صاحب الكتاب: «فيها سبع [ياءات]^(٨) إضافة:

﴿حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣]: أسكنها حمزة.

﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿مَنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]: فتحهما

الحرميان وأبو عمرو.

﴿مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]: فتحها حفص ههنا وحيث وقعت هذه

اللفظة في جميع القرآن.

﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]: فتحها ابن كثير وأبو عمرو.

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٠٦.

٣ - وما أشبهه مما جاء على الإمداد. انظر: معاني القراءات: ص ١٩٧.

٤ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٠٦، وكنز المعاني: ورقة ٢٠٨/أ.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٣١٩/٢، والكشف: ٤٨٧/١.

٦ - زيادة لاستقامة الكلام.

٧ - انظر: شرح الهداية: ٣١٩/٢، ٣٢٠.

٨ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «آيات».

﴿عن آياتي الذين﴾ [الأعراف: ١٤٦]: أسكنها ابن عامر وحمزة.

﴿عذابي أصيب﴾ [الأعراف: ١٥٦]: فتحها نافع.

وفيها [١٠٢/ب] محذوفة واحدة: ﴿ثم كيدون فلا﴾ [الأعراف: ١٩٥]: أبو عمرو
بياء في الوصل فقط، وهشام بياء في الحاليين^(١).

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر أنه فتح ﴿من
بعدي أعجلتم﴾^(٢) [الأعراف: ١٥٠].

وذكر صاحب المصباح عن نافع أنه فتح: ﴿إني اصطفتك﴾^(٣).

وذكر ابن الشهرزوري أن نافعاً أسكن: ﴿عذابي أصيبُ به﴾^(٤). وذكر صاحب
المبهج عن ابن عامر أنه فتح من بعض طرقه: ﴿عذابي أصيبُ﴾^(٥).

وأما ﴿ثم كيدون﴾ فذكر صاحب التيسير عن هشام أنه أثبت الياء وحذفها^(٦).
وذكر صاحب المبهج^(٧) وابن الشهرزوري^(٨) عن قنبل أنه أثبت الياء في الحاليين. وذكر
صاحب المصباح عن بعض أصحاب نافع أنهم أثبتوا الياء في الوصل خاصة^(٩)، وذكر عن
ابن ذكوان أنه أثبتتها في الوصل^(١٠).

١ - انظر: التذكرة: ٤٣١/٢، والتيسير: ص ١١٥، والنشر: ٢/٢٧٥. وانظر في ﴿معي﴾ لحفص في جميع

القرآن: الإقناع: ص ٣٤٠، والتيسير: ص ٦٩، والنشر: ٢/١٧٣.

٢ - انظر: المبهج: ص ٥٢١.

٣ - من رواية أبي خليل عنه.

٤ - من رواية كردم عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٥.

٥ - من رواية الوليد بن مسلم عنه. انظر: المبهج: ص ٥٢١.

٦ - انظر: التيسير: ص ١١٥.

٧ - من رواية ابن شنبوذ عن قنبل. انظر: المبهج: ص ٥٢١.

٨ - من رواية ابن شنبوذ. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٥.

٩ - وهم إسماعيل وابن جهمز وخارجة وكردم عنه.

١٠ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٥.

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

قال الشارح: سورة الأنفال مدنية، وعدد آياتها [خمس وسبعون]^(١) آية في الكوفي، وست وسبعون مدني^(٢)، وسبع وسبعون بصري ومكي^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿مُرْدَفَيْنَ﴾ [الأنفال: ٩] بفتح الدال: نافع^(٤)».

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير عن قنبل مثل نافع، ثم قال: «وهو وهم»^(٥). وذكر صاحب المبهج عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر: «﴿مُرْدَفَيْنَ﴾ مثل نافع^(٦). وذكر ابن الشهرزوري عن يونس عن أبي عمرو بفتح الدال، وذكر أيضاً عن قنبل كذلك^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ: «﴿مُرْدَفَيْنَ﴾ بفتح الدال فمعناه: أردفهم الله بعدكم [لنصركم]^(٨)، فهو اسم المفعول من: أردف^(٩). ويجوز أن يكون «﴿مُرْدَفَيْنَ﴾ أي: أردف الله بعضهم ببعض^(١٠)»، فيكون على هذا مردفين: في موضع خفضٍ نعتاً للملائكة^(١١).

١ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «سبع وخمسون».

٢ - انظر: الكشف: ٤٨٩/١.

٣ - المعروف عند علماء العد أنها ست وسبعون مدني ومكي وبصري، وسبع وسبعون للشامي. انظر: شرح المخللاتي: ص ١٩٦، والمحزر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز: ص ٨٥.

٤ - الباقون: بكسرهما. انظر: التبصرة: ص ٥٢٢، والتيسير: ص ١١٦، والنشر: ٢٧٦، ٢٧٥/٢.

٥ - انظر: التيسير: ص ١١٦، وقوله: «وهو وهم» ليس من قول الداني، وإنما حكاه الداني عن بعض العلماء.

٦ - انظر: المبهج: ص ٥٢٢.

٧ - من طريق أبي عون عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٧.

٨ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «لنصرهم».

٩ - انظر: شرح الهداية: ٣٢١/٢.

١٠ - أي أن خلف كلِّ ملكٍ ملكاً وراءه. انظر: البحر المحيط: ٤/٤٦٥.

١١ - بل هو نعت لـ «الف»، لأنهم هم الموصوفون بالإرداف.

ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال من الضمير في ﴿مُؤْمِدُكُمْ﴾^(١)، فعلى هذا يكون المؤمنون هم المرْدَفُونَ، أَرْدَفَهُمُ اللهُ تَعَالَى بِالْمَلَائِكَةِ^(٢)، وهذا تعليل القول الأول.

وأما علة من قرأ: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدال فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون معناه: ﴿مُرْدِفِينَ﴾: جئنا بعدكم، والعرب تقول: أَرْدَفْنَا الْقَوْمَ، إِذَا جَاءُوا بَعْدَنَا^(٣)، قال الشاعر:

إِذَا الْجَوَازِءُ أَرْدَفَتِ الثَّرِيًّا ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا^(٤)

والوجه الثاني: أن يكون معنى ﴿مُرْدِفِينَ﴾: أنه اسم فاعل من: أَرْدَفَ، فهو مُرْدِفٌ^(٥)، إذا أَرْدَفَ غَيْرَهُ وَرَاءَهُ؛ لِأَنَّهُمْ أَرْدَفُوا وَرَاءَهُمْ مَلَائِكَةُ أُخْرَى^(٦)، فهو على هذا نعتٌ للملائكة^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿إِذْ يَغْشَاكُمْ﴾ [الأنفال: ١١] بالألف ﴿النعاس﴾ بالرفع: ابن كثير وأبو عمرو. ﴿يَغْشَاكُمْ﴾ مخففاً: نافع. الباقون: ﴿يَغْشَاكُمْ﴾ مشدداً ﴿النعاس﴾ بالنصب في الوجهين».

١ - انظر: الكشف: ٤٨٩/١، والموضح: ٥٧٤/٢.

٢ - انظر: الدر المصون: ٥٧١/٥.

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٢٤/٤، ١٢٥، وشرح الهداية: ٣٢١/٢.

٤ - البيت ينسب لخزيمة بن مالك بن نهد، انظر: اللسان: ١١٥/٩، والبيت في: تفسير الطبري: ١٢٨/٩،

والحجة لابن زنجلة: ص ٣٠٧، والدر المصون: ٥٧٠/٥، والمحزر الوجيز: ٢٢٩/٦، ومعاني

القراءات: ص ١٩٨. والجوزاء: نجم يعترض في السماء، وهو من بروجها، انظر: اللسان: ٣٢٩/٥.

والثريا: مجموعة من النجوم في صورة الثور، انظر: المعجم الوسيط: ٩٢/١.

٥ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٦٩.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٣٢١/٢.

٧ - يا. نعت للألف منهم. انظر: الحجة لأبي علي: ١٢٥/٤.

قال الشارح: تقييده أن تقول: ﴿يَغْشَاكُمْ﴾ بفتح الياء وسكون الغين وتخفيف الشين والألف بعدها، هذا تقييد قراءة ابن كثير وأبي عمرو^(١). وذكر صاحب المصباح عن أبان ابن يزيد عن عاصم أنه قرأ مثل أبي عمرو^(٢).

وأما تقييد قراءة نافع فهو ﴿يُغْشِيكُمْ﴾ بضم الياء وسكون الغين وكسر الشين مع [١٠٣/أ] تخفيفها^(٣). وذكر صاحب المبهج عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿يُغْشِيكُمْ﴾ مثل نافع^(٤)، وكذا حكى عنه صاحب المصباح أيضاً^(٥).

الباقون: وهم ابن عامر - في المشهور عنه - والكوفيون غير ما ذكرنا عن عاصم: بضم الياء وفتح الغين وكسر الشين [مع تشديدها^(٦)] ^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يَغْشَاكُمْ﴾ فيغشى: فعل مضارع^(٨)، والكاف والميم: مفعول به^(٩)، والنعاس: فاعل، وأسند الفعل إليه كما أسند إلى الأمانة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكَ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَاعَسًا يَغْشِي طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، والأمانة: هي النعاس^(١٠).

وأما تعليل قراءة نافع فيُغْشِيكُمْ: فعل مضارع^(١١)، والنعاس: مفعول^(١٢)، والله: فاعل، تقديره: إذ يغشيكم الله، وكذلك هذه علة قراءة من شدد^(١٣)، إلا أن التشديد

١ - انظر: النشر: ٢/٢٧٦، والهادي: ورقة ٢٣/أ.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٨.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - من رواية الوليد بن مسلم عنه. انظر: المبهج: ص ٥٢٢.

٥ - من رواية الوليد بن مسلم عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٨.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - زيادة من (ب) و(ج).

٨ - مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.

٩ - مبني على السكون في محل نصب.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢١، والكشف: ١/٤٨٩، ٤٩٠.

١١ - مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

١٢ - به، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

١٣ - انظر: الموضح: ٢/٥٧٥.

يؤدي عن معنى التكثر^(١)، وعلى هذه القراءة لا بُدَّ من مفعولين، فالأول: الكاف والميم، والثاني: النعاس^(٢). ويقوِّي هذه القراءة أن بعدها فعل مسند إلى الله عز وجل، وهو قوله: ﴿وينزل عليكم من السماء ماء ليطهِّركم به﴾^(٣) [الأنفال: ١١].

وأما نصب ﴿أمنة﴾ فهي مفعول من أجله^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿الرعب﴾ [الأنفال: ١٢]، ﴿ولكن الله قتلهم﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿ولكن الله رمى﴾ [الأنفال: ١٧].

قال الشارح: أما الرعب فقد ذكرت في آل عمران بشرحها وعلتها. ﴿ولكن الله قتلهم﴾، ﴿ولكن الله رمى﴾ ذكر تعليهما في البقرة عند قوله تعالى: ﴿ولكن الشياطين كفروا﴾^(٥) [البقرة: ١٠٢].

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿موهَّن﴾ [الأنفال: ١٨] بالتشديد ﴿كيد﴾ بالنصب: الحرميان وأبو عمر. ﴿موهَّن كيد﴾ بالإضافة: حفص. الباقون: ﴿موهَّن﴾ مخفف منوَّن ﴿كيد﴾ بالنصب.

قال الشارح: تقيده أن تقول على قراءة الحرمين وأبو عمرو: ﴿موهَّن﴾ بفتح الواو وتشديد الهاء منوَّنًا ﴿كيد﴾ بالنصب^(٦)، [وذكر صاحب المصباح^(٧) وصاحب المبهج^(٨) عن ابن

١ - والتخفيف يؤدي عن القليل والكثير، وقد تقدم مراراً.

٢ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٠.

٣ - انظر: الحجة لابن زحمة: ص ٣٠٨، والحجة لأبي علي: ١٢٦/٤.

٤ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣١٢/١.

٥ - وقد قرأ بالتخفيف في الموضعين: ابن عامر وحمزة والكسائي. الباقون: بالتشديد. وقد تقدم.

٦ - انظر: التيسير: ص ١١٦، والكافي: ص ١٠٢، والنشر: ٢٧٦/٢.

٧ - من رواية الوليد بن مسلم. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٨.

٨ - من رواية الوليد بن مسلم. انظر: المصباح: ورقة ٥٢٣.

عامر مثل الحرمين^(١)، وذكر صاحب المصباح وحده عن أبي بكر مثل قراءة الحرمين وأبي عمرو^(٢).

(أما)^(٣) تقييد قراءة حفص فهو أن تقول: ﴿مُوَهِّنٌ﴾ بسكون الواو وكسر الهاء مخففةً من غير تنوين ﴿كَيْدٌ﴾ بالخفض.

الباقون: مثل حفص، إلا أنهم نَوَّنوا ونصبوا ﴿كَيْدٌ﴾^(٤).

وذكر صاحب المصباح عن أبي عمرو أنه قرأ كذلك بالتخفيف والتنوين^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿مُوَهِّنٌ﴾ بالتشديد، فهو اسم الفاعل من: وَهَّنَ يُوَهِّنُ^(٦)، ونَوَّنَ ونَصَبَ به كيداً لأن اسم الفاعل إذا كان خيراً لمخير عَمِلَ عَمَلًا الفاعل^(٧).

وأما التشديد في وَهَّنَ فهو للمبالغة لتكرُّر الفعل، وذلك أن الله عز وجل وهَّنَ كيدهم مرةً بعد أخرى^(٨)، وقال تعالى: ﴿وَيُثَبِّتُ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ [الأنفال: ١١] يعني: أقدام المؤمنين وربطه على قلوبهم، وتقليله إياهم في أعينهم عند القتال، فهذا كله شيء بعد شيء، فهو يدلُّ على التكرير والتكرير، فهذا يقوِّي التشديد^(٩).

ومعنى: ﴿مُوَهِّنٌ﴾: مُضْعِفٌ^(١٠).

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - من رواية الجعفي عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٨.

٣ - في (ب) و(ج): «وأما».

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - من رواية محبوب وهارون عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٨.

٦ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٢/٢.

٧ - وموهن هنا خير للناسخ «أنَّ» إضافة إلى توافر الشرط الأساسي فيه، وهو كونه حالاً ومستقبلاً، لأن توهين الله عز وجل كيد الكافرين أمرٌ مستمرٌّ لا ينقطع إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. انظر في عمل اسم الفاعل بالشرطين المذكورين: شرح ابن عقيل: ١٠٦/٣، ١٠٧.

٨ - انظر: الكشف: ٤٩٠/١، ٤٩١.

٩ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٠٩.

١٠ - انظر: معاني القراءات: ص ١٩٩.

وأما علة من قرأ: بالتخفيف، فهو أيضاً اسم الفاعل من: أَوْهَنَ يُوهِنُ فَهُوَ مُوهِنٌ،
وكيد: منصوب به كما قلنا^(١). وقال الكسائي [١٠٣/ب]: مُوهِّنٌ وَمُوهِنٌ لَغَتَانِ^(٢).

وأما قراءة حفص فموهين خبر «أَنَّ»^(٣) من قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ﴾، فموهين:
مضاف إلى كيد، وكيد مخفوض بإضافة موهن إليه^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩]: نافع وابن عامر
وحفص.

قال الشارح: تقييده أن تقول: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الهمزة^(٥)، وذكر معشر عن أبي
عمرو [و] عن أبي بكر أنهما قرآ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الهمزة مثل نافع ومن تابعه^(٦).

الباقون: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بكسر الهمزة^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ بفتح الهمزة فهي في موضع رفع^(٩) على أحد تقديرين: إما
أن تكون معطوفة على قوله: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾ [الأنفال: ١٢]،

١ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٢/٢.

٢ - لم أجده منسوباً للكسائي، وانظر فيه: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٠، والحجة لابن
زنجلة: ص ٣١٠.

٣ - مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

٤ - انظر: معاني القراءات: ص ١٩٩، والموضح: ٥٧٧/٢.

٥ - انظر: التيسير: ص ١١٦، والغاية: ص ١٦١، ١٦٢، والنشر: ٢٧٦/٢.

٦ - زيادة لاستقامة الكلام.

٧ - لم أطلع على هذه الرواية عن أبي عمرو إلا محتملة في الكامل: ورقة ٢٤٢، من رواية ابن سعدان، لأنه
مذكور ضمن رواية أبي عمرو في الكامل: ورقة ١٢٧، وهو أيضاً يروي عن حمزة كما تقدم. وعبارة
الهدلي محتملة، إذ ليس فيها التصريح عن أحدهما.

٨ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٩ - لا يستقيم أن يكون في موضع رفع في حالة العطف على ﴿أَنِّي مَعَكُمْ﴾ لأنه في موضع نصب مفعول
به، أما في حالة عطفه على ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ فيستقيم، لأنه في موضع رفع. عطفاً

﴿وَأَن اللّٰهُ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. أو على قوله تعالى: ﴿وَأَن اللّٰهُ مُوَهِّنٌ﴾، ﴿وَأَن اللّٰهُ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١). وقيل: هي في موضع نصب تقديره: لأن الله^(٢).

وأما علة من قرأ بالكسر فهي على الاستئناف^(٣)، وقد ذكر في آل عمران مشروحاً^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿بِالْعِدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعِدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ [الأنفال: ٤٢] بالكسر فيهما: ابن كثير وأبو عمرو.

قال الشارح: تقيده أن تقول: بكسر العين فيهما.

الباقون: بضمها فيهما^(٥). وذكر صاحب المصباح عن أبي عمرو أنه ضم العين كالجماعة^(٦).

التعليل: قال الشارح: حُكِيَ عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول: الكسر والضم لغتان، والضم أكثر اللغتين^(٧). وحُكِيَ عن اليزيدي أنه كان يقول: الكسر لغة أهل الحجاز، والضم لغة غيرهم^(٨)، وهم لغتان^(٩)، كرشوة ورشوة، وإسوة وأسوة، وغلظة وغُلظة^(١٠).

١ - انظر: تفسير القرطبي: ٢٤٥/٧.

٢ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣١٣/١.

٣ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٢/٢.

٤ - عند قوله تعالى: ﴿إِن الدِّينَ عِنْدَ اللّٰهِ الْإِسْلَامُ﴾، وعند قوله تعالى: ﴿وَأَن اللّٰهُ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

٥ - انظر: التيسير: ص ١١٦، والمبسوط: ص ١٩٠، والنشر: ٢٧٦/٢.

٦ - من رواية هارون عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٩.

٧ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٢٩/٤، والكشف: ٤٩١/١.

٨ - انظر: البحر المحيط: ٤٩٩/٤، والدر المصون: ٦١٠/٥.

٩ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣١١، ومعاني القراءات: ص ٢٠٠.

١٠ - انظر: مختار الصحاح: ص ١٧، ٢٤٤، ٤٧٨.

ومعنى قوله تعالى: ﴿أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى﴾: الخطاب لأصحاب النبي ﷺ، وأصحابه كانوا بشط الوادي الأقرب إلى المدينة، ﴿وهم﴾ يعني الكفار بشط الوادي الأبعد من المدينة^(١)، ﴿والركب﴾ يعني: العير ﴿أسفل منكم﴾ أي: في أسفل الوادي بثلاثة أميال^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿من حَيٍّ﴾ [الأنفال: ٤٢] بياءين: نافع والبزي وأبو بكر». قال الشارح: تقيده أن تقول: بياءين ظاهرتين، الأولى منهما مكسورة والثانية مفتوحة.

[الباقون: بياء واحدة مشددة مفتوحة^(٣)] ^(٤). وذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب نافع عن نافع أنه قرأ: ﴿من حَيٍّ﴾ مثل الجماعة^(٥). وذكر صاحب الروضة عن الزينبي عن قنبل، وعن نصير عن الكسائي ﴿حَيٍّ﴾ بياءين^(٦). وذكر صاحب المبهج أيضاً عن قنبل^(٧) وعن ابن عامر^(٨) ﴿حَيٍّ﴾ بياءين، وكذا ذكر صاحب المصباح عن أبي عمرو^(٩)، وعن الأزرق عن حمزة وعن ابن عامر^(١٠) وعن الكسائي^(١١) ﴿حَيٍّ﴾ بياءين^(١٢).

١ - انظر: تفسير القرطبي: ١٥/٨، ومعاني القرآن للفراء: ٤١١/١.

٢ - انظر: تفسير النسفي: ١٠٥/٢.

٣ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩٨، والتيسير: ص ١١٦، والنشر: ٢٧٦/٢.

٤ - زيادة من (ب) و(ج).

٥ - وهم كردم، وابن جماز، وابن جبير عن المسيبي، عن نافع. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٩.

٦ - انظر: الروضة: ورقة ٢٤٩.

٧ - من غير رواية الشنبوذى.

٨ - من رواية الوليد بن مسلم. انظر: المبهج: ص ٥٢٤.

٩ - من رواية اللؤلؤي ومحبوب.

١٠ - من رواية الوليد بن مسلم.

١١ - من رواية نصير.

١٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٩.

التعليل: أما علة من قرأ بياءين، فإنه جاء به على الأصل^(١)، لأن حَيَّيَ فعل ماضٍ، ومستقبله: يَحْيِي، ولا يجوز إدغامه لانقلاب يائه^(٢) ألفاً^(٣)، فكما لم يدغموا في المستقبل لم يدغموا في الماضي^(٤). وعلة أخرى: وذلك أن حركة الياء الثانية تشبه حركة الإعراب، لأنها تذهب في بعض الأحوال، ألا ترى أنك تقول: حَيَّيتُ، فتسكنها لاتصالها بالمضمر [أ/١٠٤] فهذا كله يقوِّي الإظهار ويمنع الإدغام، لأن الإدغام لا يكون في ساكن^(٥)، إنما الساكن يدغم في المتحرك^(٦). قال سيويوه: أخبرنا بلغة الإظهار يونس. ثم قال: سمعت بعض العرب يقول: [أَعْيَاءُ]^(٧) وَأَحْيَيْهِ، فَبَيَّنَّ^(٨). ويقوي الإظهار قولهم: الحيوان، فهو مثله لأن العين فيه واللام مثلان، فأبدلوا من الثانية الواو؛ فراراً من الإدغام، ولم يقولوا: [حَيَّيَان]^(٩)^(١٠).

وأما علة من قرأ: ﴿حَيَّ﴾ بياء واحدة مشددة فإنه أدغم الياء الأولى في الثانية، لأن الأخيرة قد لزمها الحركة بدلالة أن الجازم لا يعمل في الفعل الماضي شيئاً، وحركته باقية مع وجود الجازم، بخلاف الفعل المستقبل، فإن العوامل تغير آخره^(١١)، فلما أشبه هذا الفعل الفعل الصحيح أجري مجراه^(١٢).

-
- ١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧١، والكشف: ٤٩٢/١.
 - ٢ - وهي الياء الثانية، انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣١١.
 - ٣ - فيصير: يَحْيِي.
 - ٤ - انظر: الموضح: ٥٨٠/٢.
 - ٥ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٢/٢، ٣٢٣.
 - ٦ - انظر: الكشف: ٣٥، ٣٤/١، ٤٩٢.
 - ٧ - كان في جميع النسخ: «أحيياء»، وصحح كما تراه.
 - ٨ - انظر: الكتاب: ٣٩٧/٤.
 - ٩ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٣٣/٤، ١٣٤.
 - ١٠ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «حيياء».
 - ١١ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٣/٢.
 - ١٢ - لأن حركته لازمة، فصار يلزوم الحركة مشبهاً للصحيح المدغم مثلاً نحو: فرّ ومدّ. انظر: الموضح: ٥٨٠/٢.

فإن قلت: لِمَ أجمعوا على الإظهار في قوله تعالى: ﴿بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ
الْمُوتَى﴾ [القيامة: ٤٠]؟

فالجواب: أن الحركة فيه غير لازمة فالسكون فيها أصل^(١)، فلذلك أجمعوا على
إظهاره^(٢).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «وفتح ورشُ الرء من ﴿أَرَاكِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] في هذا
الحرف وحده^(٣)».

قال الشارح: أما ﴿أَرَاكِهِمْ﴾ فليس من باب ترقيق الرءات لورش، لأن ذلك شرطه
أن يكون قبل الرء كسرة أو ياء ساكنة، وهذا الموضع ليس من هذا القبيل، أعني
﴿أَرَاكِهِمْ﴾، وإنما هو من باب الإمالة^(٤)، وقد روي عنه الترقيق فيه والتفخيم^(٥).

وأما علته في الفتح فهو - والله أعلم - من أجل الكاف لأن الكاف قريبة من مخرج
القاف، والقاف حرف استعلاء، وحروف الاستعلاء تمنع الإمالة فكذلك ما قاربها^(٦)،
وليس ههنا موجب لمنع الإمالة إلا ما (قلنا)^(٧)، والرواية سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ.
وعلة الإمالة قد تقدمت في بابها.

١ - لأن الأصل فيه تجرُّده من الناصب والحازم، وحيثُذ يكون آخره ساكناً فنقول: يحيى.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٣/٢، والكشف: ٤٩٢/١.

٣ - انظر: الكافي: ص ٤٣، والنشر: ٤١/٢.

٤ - إنما قال هذا لأن ترقيق الرء عند المصنف وغيره من أهل الأداء يُعَبَّرُ عنه بالإمالة، والتفخيم يُعَبَّرُ عنه
بالفتح، فلئلا يلتبس البابان عندهم مَيِّزُ الشارح ذلك.

٥ - انظر: النشر: ٤١/٢.

٦ - هذا مبني على الأصل القائل بأن الحرف يأخذ حكم ما قاربه، وهذا الأصل غير مطَّرد، فلا يلزم أن
يأخذ الحرف حكم ما قاربه وخصوصاً ههنا، لأن حرف الاستعلاء قوي لا تناسبه الخفة التي في
الإمالة، أما الكاف فإن لم يكن مناسباً للإمالة فإنه لا يمنعها.

٧ - بل هناك موجب لمنع الإمالة، وهو أن الرء حرف تكرير، وهي مفتوحة، ففتحها في تقدير فتحين،
فهذا يقوي منع الإمالة، والله تعالى أعلم.

٨ - في (ب) و(ج): «قلناه».

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿إذ تتوفى الذين كفروا﴾ [الأنفال: ٥٠] بتاءين: ابن عامر^(١)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن أبان بن تغلب^(٢) عن عاصم مثل ابن عامر^(٣).

الباقون: بياء وتاء^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بتاءين فهو على التأنيث، وأنت على (لفظ)^(٥) تأنيث جمع الملائكة^(٦).

وأما علة من قرأ ﴿يتوفى﴾ بياء فهو على التذكير، وجاز تذكيره للفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول^(٧)، وقد جاء ذلك في التأنيث الحقيقي مع الفصل، قال الشاعر:

إنَّ امرأَ غرّه منكن واحدةٌ بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور^(٨)

ولم يقل: غرته.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ولا يحسبن الذين كفروا﴾ [الأنفال: ٥٩] بالياء: ابن عامر وحفص وحزرة^(٩)».

١ - انظر: التلخيص: ص ٢٧٦، والتيسير: ص ١١٦، والنشر: ٢/٢٧٧.

٢ - هو أبان بن تغلب الربيعي، قرأ على عاصم وطلحة بن مصرف والأعمش، وأخذ عنه القراءة محمد بن صالح الكوفي، توفي سنة إحدى وأربعين ومائة. انظر: الغاية: ١/٤.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٤٩.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - سقط من (ج).

٦ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢٣.

٧ - انظر: الكشف: ١/٤٩٣، والموضح: ٢/٥٨٠.

٨ - تقدم هذا الشاهد.

٩ - انظر: التيسير: ص ١١٧، والنشر: ٢/٢٧٧، والوجيز: ورقة ٣٤/أ.

قال الشارح: ذكر ابن الشهرزوري عن ابن عامر أنه قرأ بالياء^(١) والتاء^(٢)، وذكر عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو أنه قرأ بالياء مثل ابن عامر وحفص وحزمة^(٣). وذكر صاحب الميهج أيضاً عن ابن عامر الياء^(٤) والتاء^(٥).

الباقون: بالتاء^(٦).

التعليل: أما علة من [١٠٤/ب] قرأ بالياء ففيه أوجه:

أحدها: أن يكون الفاعل مضمراً، وهو النبي ﷺ، والذين كفروا: في موضع نصب مفعول أول لِيَحْسَبَنَّ، لأن حسب وما تصرف منها يطلب مفعولين^(٧)، ويكون المفعول الثاني: سبقوا^(٨)، تقديره: سابقين^(٩).

والوجه الثاني: أن يكون الذين: فاعلين بِيَحْسَبَنَّ، ويكون على هذا أحد مفعولي يحسبن مضمراً، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا، فأنفسهم: مفعول أول، وسبقوا: مفعول ثاني^(١٠).

والوجه الثالث: أن يكون الذين: فاعلين كما قلنا، وتضمير أن^(١١)، تقديره: ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا، فحذف أنهم^(١٢)، وقد جاء حذفها كثيراً في الشعر

١ - من غير رواية الوليد بن عتبة عنه.

٢ - من رواية الوليد بن عتبة عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٩.

٣ - وهم الخفاف وأبو زيد والقرشي والقرزاز عن عبدالوارث عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٤٩.

٤ - من غير رواية الوليد بن عتبة عنه.

٥ - من رواية الوليد بن عتبة عنه. انظر: الميهج: ص ٥٢٤.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - انظر: أوضح المسالك: ١/٣٧٢، ٣٧٩، ٣٩٣.

٨ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ٢/٣٢٣.

٩ - انظر: الدر المصون: ٥/٦٢٤.

١٠ - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٣١٨، والموضح: ٢/٥٨١.

١١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢٤.

١٢ - وقد سُدَّتْ، الجملة الاسمية مسددة مفعولاً بحسب، انظر: كتاب اللغات: ورقة ٢١/٢١.

وغيره^(١)، وذلك نحو قوله [تعالى]^(٢): ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤]، فـ[على]^(٣) هذا تكون أنَّ والفعل قد سداً مسداً مفعولي يحسبن^(٤).

والوجه الرابع: أن يكون يحسبن^(٥): للمؤمنين، ويكون الذين في موضع نصب بيحسنن، والتقدير: ولا يحسبن المؤمنون الذين كفروا سبقوا^(٦).

وأما علة من قرأ: ﴿تحسبن﴾ بالتاء فهو على الخطاب، والمخاطب النبي عليه (السلام)^(٧)، والمفعول الأول ليحسنن: الذين كفروا، والمفعول الثاني: سبقوا^(٨)، ويقوي هذه القراءة أن قبله خطاباً للنبي ﷺ، وهو قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتْ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٦].

ومعنى ﴿سبقوا﴾: فاتوا ونَحَوُا^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أنهم لا يعجزون﴾ [الأنفال: ٥٩] بالفتح: ابن عامر».

قال الشارح: تقييده أن تقول: بفتح الهمزة.

الباقون: بكسرها^(١١).

١ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٥٤-١٥٧، والدر المصون: ٥/٦٢٣.

٢ - زيادة من (ب) و(ج).

٣ - زيادة لاستقامة الكلام.

٤ - انظر: تفسير الشوكاني: ٤/١٨٦، والكشف: ١/٤٩٣.

٥ - في (ج): «أن يكون يحسبن مسند للمؤمنين».

٦ - و﴿سبقوا﴾ في محل نصب مفعول ثاني. انظر: الدر المصون: ٥/٦٢٣.

٧ - في (ج): «الصلاة والسلام».

٨ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣١٢، والموضح: ٢/٥٨٢.

٩ - ومواقع بعدها، فحمل السياق على نسق واحد، وهي قاعدة من قواعد الاحتجاج تقدمت نظائرها في غير موطن.

١٠ - انظر: معاني القراءات: ص ٢٠١.

١١ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٧/أ، والتيسير: ص ١١٧، والنشر: ٢/٢٧٧.

التعليل: أما علة من قرأ بفتح الهمزة فاللام عنده متعلق بما قبله، وتقديره: سبقوا لأنهم يعجزون، فموضع أن: نصب بإسقاط حرف الجر، ويكون التقدير على هذا: ولا يحسن الذين [كفروا]^(١) فاتوا أمر الله لأنهم لا يفوتون (أمر)^(٢) الله فهو يجازيهم على كفرهم^(٣).

وأما علة من كسر فإنه استأنف الخير عنهم^(٤).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿للسلم﴾ [الأنفال: ٦١] بالكسر: أبو بكر^(٥).

قال الشارح: ذكر أبو معشر في جامعه: ﴿السلم﴾ بالكسر عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو، وعن جماعة من أصحاب حمزة عن حمزة بالكسر كأبي بكر^(٦).

الباقون: ﴿للسلم﴾ بالفتح^(٧).

[التعليل]^(٨): قال أبو عبيدة: السلم والسلم لغتان^(٩). وكان أبو الحسن يقول: إذا عني بالسلم الصلح ففيه لغتان: الكسر والفتح^(١٠). وقد ذكرناه في البقرة بأشبع من هذا^(١١).

١ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «سبقوا».

٢ - سقط من (ب) و(ج).

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٥٨/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٣١٩/١.

٤ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٢، وشرح الهداية: ٣٢٤/٢.

٥ - انظر: التجريد: ورقة ٣١/أ، والتيسير: ص ١١٧، والنشر: ٢٢٧/٢.

٦ - انظر في هاتين الروايتين: الكامل: ورقة ٣٣٣، فقد ذكر هذا عن الجعفي عن أبي عمرو، وعن العبيسي عن حمزة.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «مسألة».

٩ - انظر: مجاز القرآن له: ٢٥٠/١.

١٠ - انظر: معاني القرآن له: ٣٦١/١.

١١ - عند قراءة: ﴿السلم﴾.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿وإن تكن منكم مائة﴾ [الأنفال: ٦٥]، ﴿فإن تكن منكم مائة﴾ [الأنفال: ٦٦] بالتاء فيهما: الحرميان وابن عامر، وتابعهم أبو عمرو على الثانية من أجل ﴿صابرة﴾ وقرأ الأول بالياء. الباقون: بالياء فيهما^(١)».

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج عن الوليد بن مسلم عن ابن عامر أنه قرأ بالياء فيهما مثل الكوفيين^(٢). وذكر أبو معشر عن جماعة من أصحاب أبي عمرو في: ﴿وإن يكن منكم مائة﴾ الأول بالتاء^(٣). وذكر عن بعض أصحاب نافع عن نافع أنه قرأ بالياء [أ/١٠٥] كالكوفيين وأبي عمرو.

وأما ﴿تكن منكم مائة﴾ الثاني فذكر أيضاً أن نافعاً قرأه بالياء^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فيهما فإنه أنث على لفظ المائة^(٥).

وأما علة أبي عمرو في تفرقة بين الأول والثاني فقرأ الأول بالياء والثاني بالتاء؛ لأن الثاني نُعِتَ بقوله تعالى: ﴿صابرة﴾^(٦)، وقد أشار إلى هذا التعليل صاحب العنوان بقوله: «من أجل ﴿صابرة﴾». وقرأ الأول بالياء على لفظ التذكير، والذي حَسَّنَ التذكير عنده مع تأنيث المائة أن تأنيث المائة غير حقيقي، فلما فصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور ازداد التذكير حُسناً^(٧)، كقولهم: اضطررم الليلة نارك^(٨).

١ - انظر: التيسير: ص ١١٧، والنشر: ٢/٢٧٧، والهادي: ورقة ٢٣/ب.

٢ - ذكره عنه في الموضع الأول فقط. انظر: المبهج: ص ٥٢٦.

٣ - انظر في هذه الرواية: جامع البيان للداني: ورقة ٢٣٩/أ.

٤ - انظر في هذه الرواية: جامع البيان: ورقة ٢٣٩.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢٤.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣١٣.

٧ - انظر: الموضح: ٢/٥٨٤.

٨ - فقد فصل بين الفعل وفاعله بالظرف، وهو الليلة، والفصل عموماً يبيح التذكير، قال ابن مالك:

وقد يُبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف

انظر: شرح ابن عقيل: ١/٤٧٧.

وأما علة من قرأهما بالتذكير فإنه حمل الكلام على المعنى، [في قوله] ^(١) تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ...﴾ ^(٢)، وقوى التذكير أيضاً أن المائة رجال ^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿وعلم أن فيكم ضعفاً﴾ [الأنتفال: ٦٦] بالفتح: عاصم وحمزة، ومثله في الروم ^(٤).

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير ﴿ضعفاً﴾ ههنا عن عاصم وحمزة ^(٥)، ثم قال في سورة الروم: ﴿ضعفاً﴾ في الثلاثة بالفتح أبو بكر وحمزة، ثم قال: وكذا روى حفص عن عاصم، غير أنه ترك ذلك، واختار الضمّ اتباعاً منه لرواية حدثه بها الفضيل بن مرزوق ^(٦) عن عطية العوفي ^(٧) عن عبد الله بن عمر ^(٨) أن النبي ﷺ أقرأه ذلك بالضم، وردّ عليه الفتح ^(٩).

١ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «وذلك أنه قال».

٢ - في الموضعين، لأن المخاطبين ذكوراً. انظر: الكشف: ٤٩٤/١.

٣ - انظر: الموضح: ٥٨٤/٢.

٤ - انظر: الكافي: ص ١٠٣، والنشر: ٢/٢٧٧، ٣٤٥.

٥ - انظر: التيسير: ص ١١٧.

٦ - هو الفضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي، ويقال له: الرواسي، الكوفي، روى عن أبي إسحاق السبيعي،

وعدي بن ثابت، وعطية العوفي، وروى عنه زهير بن معاوية وو كيع وعبد الغفار بن الحكم، وقيل: هو

ثقة، وقيل: صالح الحديث، صدوق، يهمل كثيراً، وقيل: ضعيف. انظر: تهذيب

التهذيب: ٨/٢٩٨، ٢٩٩، والجرح والتعديل: ٧/٧٥.

٧ - هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي، روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة رضي الله

عنهم، وروى عنه ابنه: الحسن وعمر، والأعمش، وقيل: هو صدوق يخطئ كثيراً، وقيل: ضعيف. توفي

سنة إحدى عشرة ومائة. انظر: تقريب التهذيب: ص ٣٩٣، وتهذيب التهذيب: ٧/٢٢٥.

٨ - هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، أسلم صغيراً وروى علماً كثيراً عن رسول الله ﷺ وعن الخلفاء

الأربعة، وروى عنه آدم بن علي وأسلم مولى أبيه وعطية العوفي، توفي سنة ثلاث وسبعين رضي الله

عنه وأرضاه. انظر: تقريب التهذيب: ص ٣١٥، والسير: ٣/٢٠٣.

٩ - انظر: التيسير: ص ١٧٥، ١٧٦.

وذكر أبو معشر عن بعض أصحاب حمزة ههنا بالضم^(١).

الباقون: بضم الضاد^(٢).

التعليل: الضَّعْف والضُّعْف لغتان^(٣)، وقد مضى (لهما نظائر^(٤))^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧] بالتاء: أبو عمرو وكذلك ﴿مِنَ الْأَسَارَى﴾ [الأنفال: ٧٠] بالألف^(٦)».

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾ بالتاء مثل أبي عمرو^(٧). وذكر صاحب المصباح عن حفص^(٨) وعن ابن عامر^(٩) كذلك. وذكر [أبو معشر]^(١٠) عن أبي عمرو أنه (قرأ)^(١١) بالياء كالجماعة^(١٢)، وذكر أيضاً عن عاصم وابن عامر التاء كأبي عمرو^(١٣).

الباقون: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ﴾ بالياء^(١٤).

التعليل: أما علة من قرأ بالتاء فهو على التأنيث، وأنت على لفظ الجماعة^(١٥).

-
- ١ - لم أقف على هذه الرواية.
 - ٢ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
 - ٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣١٣، ومعاني القراءات: ص ٢٠٢.
 - ٤ - مثل: ﴿الْقُرْحُ﴾ و﴿الْقَرْحُ﴾، وقد تقدم في سورة البقرة.
 - ٥ - في (ب) و(ج): «(له نظائر)».
 - ٦ - انظر: التيسير: ص ١١٧، والنشر: ٢/٢٧٧، والوجيز: ورقة ٣٤/أ.
 - ٧ - من رواية الوليد بن مسلم عنه. انظر: المبهج: ص ٥٢٦.
 - ٨ - من رواية ابن شاهي.
 - ٩ - من رواية الوليد بن مسلم. انظر: المصباح: ورقة ٣٥٠.
 - ١٠ - صحح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «عن أبي معشر».
 - ١١ - سقط من (ج).
 - ١٢ - لم أقف على هذه الرواية.
 - ١٣ - تقدم هذا عند صاحب المصباح: ورقة ٣٥٠. وقد ذكره الداني في جامع البيان: ورقة ٢٣٩/ب.
 - ١٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
 - ١٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢٥، والموضح: ٢/٥٨٥.

وأما علة من قرأ بالياء فلأن الأسرى جمع أسير، وهم مذكرون في المعنى فذكر^(١).
قال أبو الحسن: التذكير أحب إليّ؛ لأن الأسرى من صفة الرجال، وليس من صفة
النساء^(٢). والذي حسن التذكير الفصل الذي وقع بين الفعل والفاعل^(٣).

وأما قول صاحب الكتاب: «(من الأسارى)» [الأنفال: ٧٠]، فهو قوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا
النبي قل لمن في أيديكم من الأسارى﴾ [الأنفال: ٧٠]، وتحريره أن تقول: قرأ أبو عمرو:
﴿من الأسارى﴾ بضم الهمزة وفتح السين وألف بعد السين.

الباقون: ﴿من الأسرى﴾ بفتح الهمزة وسكون السين من غير ألف^(٤)، ولا خلاف
في قوله: ﴿أن تكون له أسرى﴾^(٥). وذكر أبو معشر وغيره عن المفضل عن عاصم^(٦)،
وعن جماعة من أصحاب عاصم: «أسارى»، كأبي عمرو^(٧) [١٠٥/ب].

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿أسارى﴾ أو ﴿أسرى﴾ [ف-] ^(٨) فقال أبو عمرو^(٩)
والأخفش: الأسارى: الذين أخذوا وشدوا بالقد. والأسرى: الذين أخذوا ولم يشدوا
(بالقد^(١٠))^(١١). والذي يعول عليه أن فعلاً إذا كان بمعنى مفعول، فإنه يجمع على فعلى
كجريح وجرحى، وقتيل وقتلى، ومريض ومرضى، وأسير وأسرى.

١ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٥/٢، والكشف: ٤٩٥/١.

٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٦٣/٤.

٣ - بالجار والمجرور. انظر: الموضح: ٥٨٥/٢.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - أي: في السبعة، لأن أبا جعفر قد قرأه بالجمع. انظر: النشر: ٢٧٧/٢.

٦ - انظر في هذا: الجامع للداني: ورقة ٢٣٩/ب.

٧ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥٠.

٨ - زيادة لاستقامة الكلام.

٩ - انظر: معاني القراءات: ص ٢٠٣.

١٠ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٦٥/٤. والقيد: السير يُقَدُّ من الجليل لخصف النعال أو نحوه، انظر: المعجم الوسيط: ٧١٨/٢.

١١ - في (ب) و(ج): «سعد».

وأما من قرأ: ﴿أَسَارَى﴾ فإنهم شبهوه بكَسَالَى وقالوا أيضاً: كَسَلَى، شبهوه بأسيرٍ وأسرى^(١)، والمشهور أن الأسرى والأسارى سواء، وهم معروفون^(٢).

ومعنى: ﴿قُلْ لِمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسَارَى﴾ - أو ﴿الْأَسْرَى﴾ - إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً مما أخذ منكم ويغفر لكم ﴿[فمعنى]^(٣)﴾ يعلم الله في قلوبكم خيراً ﴿أي: إيماناً^(٤)﴾ ﴿يؤتكم﴾ (خيراً)^(٥) ﴿أي: أكثر وأفضل مما أخذ منكم، لأن الذي كان في أيديكم من كسب الجاهلية، وهذا من غنائم الإسلام فهو خير منه^(٦)﴾. وكان العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه يقول: فيَّ نزلت هذه الآية، وقد علم الله فيَّ خيراً وأعطاني خيراً منه، صدق الله، لقد أعطاني عشرين عبداً أدناهم يضرب لي بعشرين ألف درهم، وأعطاني زمزم، وهو خير لي من جميع أموال مكة، وأنا أنتظر المغفرة^(٧).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿مَنْ وَلَايْتَهُمْ﴾ [الأنفال: ٧٢] بكسر الواو وحمزة.

قال الشارح: الباقون: بفتحها^(٨).

- ١ - انظر: الكشف: ٤٩٦/١.
- ٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٦٥/٤.
- ٣ - هذا الأولى، وكان في جميع النسخ: «ومعنى».
- ٤ - انظر: تفسير الشوكاني: ٤٠٧/٢.
- ٥ - سقط من (ج).
- ٦ - انظر نحوه في: زاد المسير: ٣٨٤/٣، والنكت والعيون: ١١٣/٢.
- ٧ - انظر نحوه في: أسباب النزول للواحدى: ص ٢٧٦، ٢٧٧، وتفسير الطبري: ٣٥/١٠، والدر المنثور: ٢٠٤، ٢٠٥. وانظر: تفسير القرطبي: ٣٥/٨.
- ٨ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩٨، والتيسير: ص ١١٧، والنشر: ٢٧٧/٢.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿من ولايتهم﴾ بالكسر فمعناه: مالكم من توليتهم من شيء^(١)، فإنه يقال: ولي يلي ولاية بالكسر^(٢)، ويقال: هو مولى بين الولاية^(٣).

وأما من قرأ: ﴿ما لكم من ولايتهم﴾ بالفتح فمعناه: مالكم أن تكونوا موالي لهم^(٤). وقيل: الولاية والولاية لغتان^(٥). وقيل: الولاية بالفتح في الدين، والولاية بالكسر الإمارة^(٦). وقيل: ﴿ما لكم من ولايتهم﴾ أي: نصرتهم^(٧).

قال صاحب الكتاب: «فيها ياءاً إضافية: ﴿إني أرى﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿إني أخاف﴾ [الأنفال: ٤٨]: (فتحهما)^(٨) الحرميان وأبو عمرو^(٩)».

قال الشارح: قد ذكر تعليل الفتح والإسكان في سورة البقرة^(١٠).

١ - فهي من وكّيت إليه، انظر: المحرر الوجيز: ٦/٣٩٠.

٢ - انظر: المعجم الوسيط: ٢/١٠٥٧.

٣ - إنما يقال في الأصل: ولي بين الولاية بالكسر، لأنه مصدر من الولّى أو الوالي، ويقال: مولى بين الولاية بالفتح، لأنه مصدر من المولى. انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٦٥، والكشف: ١/٤٩٧، ومجاز القرآن: ١/٢٥١. لكن لما كان الولي يأتي بمعنى المولى فيقال: ولي بين الولاية، ولما كان المولى يأتي بمعنى الولي - انظر: الكشف: ١/٤٩٧ - صح أن يقال: مولى بين الولاية.

٤ - لأنه مصدر مولى، وجمع مولى: موالي. انظر: الكشف: ١/٤٩٧، والمعجم الوسيط: ٢/١٠٥٨.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢٥.

٦ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٣.

٧ - انظر: معاني القراءات: ص ٢٠٣.

٨ - في (ب) و(ج): «فتحهما».

٩ - انظر: الإقناع: ص ٤٠٦، والتيسير: ص ١١٧، والنشر: ٢/٢٧٧.

١٠ - عند ذكر ياءات الإضافة فيها.

قال صاحب الكتاب:

«سورة التوبة»

قال الشارح: هي مدنية، وعدد آياتها مائة وعشرون وتسع آيات في الكوفي، ومائة وثلاثون في بقية العدد. اختلافها ثلاث آيات^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «أئمة الكفر» [التوبة: ١٢] بهمزتين: ابن عامر والكوفيون^(٢).

قال الشارح: وجملة ذلك - أعني «أئمة» - خمسة مواضع: ههنا موضع، وفي الأنبياء: «أئمة يهدون» [الأنبياء: ٧٣]، وفي القصص: «أئمة» [القصص: ٥، ٤١] موضعان، وفي السجدة: «أئمة يهدون بأمرنا»^(٣) [السجدة: ٢٤].

وذكر ابن الشهرزوري عن الحلواني عن هشام أنه قرأ بهمزة واحدة^(٤). وذكر صاحب التيسير أن هشاماً أدخل بين المهمزتين ألفاً في الكل^(٥)، وكذلك أيضاً ذكره صاحب المصباح عنه^(٦).

الباقون: بتحقيق همزة الأولى وتلين الثانية^(٧). وإن شئت قلت: بهمزة واحدة وبياء محتسبة الكسرة من غير مد^(٨). وحكى صاحب المصباح عن أبي زيد عن أبي عمرو أنه

١ - الأولى: «إن الله بريء من المشركين» عده البصري، والثانية: «إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً» عده الشامي، والثالثة: «وعاد وثمود» عده المدنيان والمكي. انظر: شرح المخللاتي: ص ١٩٩، والمحرر الوجيز: ص ٨٥-٨٩.

٢ - انظر: التيسير: ص ١١٧، والمبسوط: ص ١٩٣، والنشر: ١/٣٧٨.

٣ - انظر: الروضة للمالكي: ورقة ٤٦.

٤ - لم أجده في المصباح، ولم أقف على هذه الرواية في غيره.

٥ - من قراءته على أبي الفتح. انظر: التيسير: ص ١١٧.

٦ - لم أجده في المصباح.

٧ - انظر هذه العبارة في: المستنير: ص ٥٧٦.

٨ - انظر هذه العبارة في: التيسير: ص ١١٧. وانظر في مؤدى الكلام كله: النشر: ١/٣٧٨.

قرأ بألف [أ/١٠٦] مع تليين الثانية^(١). وذكر صاحب الروضة في الروضة^(٢) وفي التمهيد^(٣) وذكر صاحب المصباح أن ورشاً فصل بين المحققة والمليئة أيضاً بألف في موضعين: أحدهما الثاني من سورة القصص، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القصص: ٤١]، والثاني في سجدة لقمان، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً﴾^(٤) [السجدة: ٢٤].

التعليل: أما ﴿أُمَّةً﴾ فهو جمع إمام، وإمام فِعَالٌ فجمعه أَفْعَلَةٌ، فَأُمَّةٌ أصلها: أُمَّةٌ، كعِمَادٍ وَأَعْمِدَةٍ، وَحِمَارٍ وَأَحْمِيرَةٍ، وَسِوَارٍ وَأَسُورَةٍ، فلما استثقلوا التضعيف - وهو اجتماع اليمين والجمع بين الهمزتين - نقلوا كسرة الميم إلى الهمزة، ثم أدغمت الميم في الميم فصارت: أُمَّةٌ. والذي حَسَّنَ ما قلناه أن الهمزة الثانية ساكنة^(٥)، فمن قرأ بتحقيق الهمزتين فإنه جاء به على الأصل^(٦).

قال أبو علي: ليس تحقيق الهمزتين ههنا بالوجه، ثم قال: ولا نعلم أن أحداً حكى التحقيق في آدم فقال: أأدم، وليست الهمزة في أئمة بأقوى منها في آدم^(٧). وقد عاب سيويوه^(٨) والتحليل تحقيق الهمزتين، وجعل ذلك من الشذوذ الذي لا يعول عليه. والقراء أعرف بهذا الشأن لصحة روايتهم، وكثرة تثبتهم^(٩) (١٠).

١ - من طريق الزهري. انظر: المصباح: ورقة ٣٥١.

٢ - انظر: الروضة: ورقة ٤٦.

٣ - لم أقف على هذا الكتاب.

٤ - انظر: المصباح: ورقة ٢٠٣، ورقة ٣٥١.

٥ - وليس من شأن العرب أن يجمعوا بين همزتين الأولى منهما متحركة والثانية ساكنة.

٦ - انظر فيما تقدم: شرح الهداية: ٣٢٦/٢، والموضح: ٥٨٧/٢.

٧ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٧٥، ١٧٦.

٨ - انظر: الكتاب: ٥٤٨، ٥٤٩.

٩ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٦/٢.

١٠ - في (ب) و(ج): «تليتهم».

ويقوي التحقيق أن الحركة التي على الهمزة هي حركة الميم التي نقلت إليها في الأصل^(١)، فافتضى ذلك تبقية الهمزة لتدل بحركتها على ذلك^(٢)، ويقوي التحقيق أيضاً أن لفظ أئمة قد أشبه «أئناً»، لأن أئناً همزته همزة استفهام دخلت على همزة إنا، فالأولى زائدة، والثانية أصليّة، كذلك الهمزة الزائدة المفتوحة في أئمة دخلت على همزة إمام التي هي الأصليّة، فلما تشابها في الزيادة والأصلي جاز تحقيق الهمزتين فيه، كما جاز في إنا وبابه^(٣).

وأما علة من قرأ بهمزة واحدة وياء^(٤) فعلى ما قدمناه من الفرار من الجمع بين الهمزتين، كراهية الاستثقال^(٥)، لاسيما أن في أوله همزة، وفاء الفعل أيضاً همزة، فلما التقت همزتان هذه صفتها خفوا الهمزة الثانية فجعلوها ياء^(٦).

فإن قلت: لم لا جعلوا هذه الهمزة بين بين كما جعلها من من سهّلها في ﴿أئنكم﴾ ونحوه، بأن جعلوها مثلها كما كان ذلك في كل همزتين من كلمة، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو ﴿أئنكم﴾؟

فالجواب: أن أصل هذه الهمزة الثانية [من]^(٧) ﴿أئمة﴾ السكون كما قدمناه، والحركة التي فيها هي حركة الميم فهي حركة عارضة، فحملوها على الحكم الذي يجب للهمزة الساكنة، وهو [الإبدال]^(٨)، فحكموا لها بحكم أصلها^(٩).

١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٣، والحجة لابن زنجلة: ص ٣١٥.

٢ - فلو حذفنا لذهبت حركة الميم الأصليّة، ولم يبق دليل عليها.

٣ - انظر: الكشف: ٤٩٨/١.

٤ - في (ج): «وياء ساكنة».

٥ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٣، والحجة لابن زنجلة: ص ٣١٥.

٦ - انظر: الكشف: ٤٩٨/١، ٤٩٩. والقراءة التي ذكر الشارح إنما هي التسهيل لا الإبدال، والإبدال وجه

ذكره بعض أهل الأداء، انظر: النشر: ٣٧٩/١، وكان الشارح يذكره توجيهه دون توجيه التسهيل يُلمح بذلك إلى أنه اختياره، والله أعلم.

٧ - زيادة من (ب) و(ج).

٨ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «التسهيل».

٩ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٧/٢.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿لا إيمان لهم﴾» [التوبة: ١٢] بكسر الهمزة: ابن عامر^(١).

قال الشارح: ذكر أبو معشر في جامعه عن أبي عمرو بكسر الهمزة مثل ابن عامر^(٢).

الباقون: ﴿لا إيمان لهم﴾ بفتح الهمزة^(٣).

التعليل: أما [١٠٦/ب] علة من قرأ بالكسر فهو مصدر: آمن يؤمن إيماناً^(٤)، ويكون

التقدير: إنهم لا يوجد منهم إيمان^(٥) بعد الردة^(٦)، فعلى هذا يكون قد نفى عنهم الإيمان

الذي هو ضد الكفر^(٧). وقيل: معنى ﴿لا إيمان لهم﴾ هو أيضاً مصدر، إلا أن معناه

التخويف^(٨)، ويكون المعنى: ليس للمشركين أمان كما يكون لأهل الذمة الكتابيين، إلا

أن يسلموا فلهم أمان حينئذ^(٩).

وأما علة من قرأ: ﴿لا إيمان لهم﴾ بالفتح فهو عنده جمع يمين^(١٠)، وهو الحلف^(١١)،

يعني: إن إيمانهم التي حلفوها ليست بإيمان^(١٢)، ومثله قول الشاعر:

وإن حلفت لا تنقض الدهر عهدها فليس لمخضوب البنان يمين^(١٣)

١ - انظر: التيسير: ص ١١٧، والمبسوط: ص ١٩٣، والنشر: ٢/٢٧٨.

٢ - لم أقف على هذه الرواية.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٤.

٥ - انظر: الموضح: ٢/٥٨٨.

٦ - لم يثبت إيمانهم حتى يقال: «بغد الردة».

٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢٨.

٨ - في حالة نفيه.

٩ - انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٤/١٧٨.

١٠ - انظر: الكشف: ١/٥٠٠.

١١ - انظر: معاني القراءات: ص ٢٠٤.

١٢ - صادقة ولا موفاة. انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٧٧.

١٣ - لم أقف على قائله، والست في: كتبت المعاني: ص ٢١٢/٢. والشاهد في: اتان ال... من: المان

والذي يدل على أنه جمع يمين وأن المراد به الحلف ما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فقبلها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾^(١) [التوبة: ١٢]، ويقوّيه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ [التوبة: ٧] والمعاهدة تكون بالأيمان^(٢)، والتقدير: لا أيمان لهم يوفون بها، ولا أيمان لهم صادقة^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «(أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ)» [التوبة: ١٧] على التوحيد: ابن كثير وأبو عمرو، ولا خلاف في الثاني أنه على الجمع^(٤).

قال الشارح: أما قوله: «ولا خلاف في الثاني» فإنه يعني: في المشهور، وإلا فقد ذكر صاحب التذكرة^(٥) وغيره^(٦) عن ابن كثير في الثاني التوحيد. وذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو في الثاني أيضاً التوحيد كالأول^(٧)، وذكر أيضاً عن بعض أصحاب نافع عن نافع أنه قرأ بالتوحيد^(٨). وذكر صاحب المبهج عن أبي عمرو التوحيد أيضاً^(٩). وذكر أبو معشر أيضاً التوحيد فيه عن ابن كثير وأبي عمرو ونافع^(١٠). والعدر لصاحب الكتاب في قوله: «لا خلاف في الثاني» أنه ربّما لم يَرَوْ ذلك ولم يقرأ به^(١١).

١ - انظر: شرح الهداية: ٣٢٨/٢.

٢ - انظر: الكشف: ٥٠٠/١.

٣ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٧٧/٤.

٤ - انظر: التيسير: ص ١١٨، والنشر: ٢٧٨/٢، والهادي: ورقة ٢٣/ب.

٥ - انظر: التذكرة: ٤٣٩/٢.

٦ - انظر: الكامل: ورقة ٣٩٠.

٧ - وهم الجعفي وخارجة ومحبوب وعبدالوارث إلا القزاز عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٥١.

٨ - وهما أبو خلاد وإسماعيل. انظر: المصباح: ورقة ٣٥١.

٩ - من رواية عبدالوارث عنه. انظر: المبهج: ص ٥٢٩.

١٠ - تقدم هذا في المصادر السابقة.

١١ - أو أنه اكتفى بالمشهور المستفيض.

التعليل: أما علة من قرأ بالتوحيد فإنه يعني به المسجد الحرام، ويقوي ذلك أن بعده: ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام﴾ [التوبة: ١٩]، ويقوي أيضاً قوله: ﴿إنما ما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام﴾^(١) [التوبة: ٢٨].

وأما علة من قرأ: ﴿مساجد الله﴾ بالجمع فهو أعم لأنه يعني به المساجد كلها، ويدخل فيه المسجد الحرام وغيره، إذ ليس للمشركين أن يعمرُوا شيئاً من مساجد الله لا المسجد الحرام ولا غيره^(٢). وقيل: المراد المسجد الحرام وحده^(٣)، وجاء بلفظ (الجمع)^(٤)؛ لأنه جمعه وما حوله من المناسك والمشاعر^(٥). وقيل: إنما جمع للتفخيم والتعظيم. وقيل: جمع لأنه قبلة يُرجع إليها، فكأن المساجد كلها ترجع إليه^(٦).

ومعنى ﴿ما كان للمشركين أن يعمرُوا مسجد الله﴾ [التوبة: ١٧] أو ﴿مساجد الله﴾: أن ينوا أو يزوروا أو يصلحوا^(٧). وقال الحسن: معناه: ما جاز لهم أن يتركوا فيكونوا أهلاً له^(٨).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿عشيراتكم﴾ [التوبة: ٢٤] جمع: أبو بكر.

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣١٦.

٢ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢٨.

٣ - انظر: تفسير القرطبي: ٨/٥٧.

٤ - سقط من (ج).

٥ - لأن كل ناحية فيها مسجد على حدة. انظر: تفسير أبي السعود: ٢/٥٢٩. فلما كان ذلك كذلك ساغ الجمع، وإنما كانت في حال جمعها تدل على المسجد الحرام لأن كل هذه المشاعر والمناسك التي في الحرم يطلق عليها المسجد الحرام لقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾، وإنما أسرى به من بيت أم هانئ، فدل هذا على أن الحرم كله مسجد. انظر: تفسير الشوكاني: ٣/٢١٢.

٦ - القول الثاني والثالث دلالتهما واحدة. انظر في معناهما: تفسير الشوكاني: ٢/٣٦٣، وتفسير النسفي: ٢/١١٩.

٧ - انظر: زاد المسير: ٣/٤٠٨.

٨ - انظر نحوه غير منسوب للحسن: في تفسير القرطبي: ٨/٥٧.

قال [١٠٧/أ] الشارح: تحريره أن تقول: ﴿عشيراتكم﴾ بألف بعد الراء على الجمع^(١). وذكر أبو معشر عن بعض أصحاب أبي عمرو [عن أبي عمرو]^(٢): ﴿عشيراتكم﴾ [كأبي بكر]^(٣) [٤].

الباقون: بغير ألف بعد الراء على التوحيد^(٥).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿عشيراتكم﴾ بالجمع فلأن قبله وبعده جمعاً، فقبله: ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم﴾، وبعده: ﴿وأموال اقترفتموها﴾، ففي قراءة الجمع مشاكلة ومطابقة بين الألفاظ^(٦)، وأيضاً فلكل واحد منهم عشيرة، فكأن الجمع أولى من الإفراد^(٧).

وأما علة من قرأ: ﴿عشيرتكم﴾ بالتوحيد فلأن الإفراد يؤدي عن معنى الجمع، لأنه يراد به الجنس، والذي يضعف قراءة الجمع ما روي عن الأخفش أنه كان يقول: عشيرة لا تجمع على عشيرات، إنما الجمع على العشائر^(٨).

وأما تفسير العشيرة: فهي الجماعة المجتمعة كعقد العشرة، والمعاشرة: الاجتماع على عقد الوداد^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿عزيز﴾ [التوبة: ٣٠] بالتونين: عاصم والكسائي».

- ١ - انظر: التيسير: ص ١١٨، والكافي: ص ١٠٣، والنشر: ٢/٢٧٨، ٢٧٩.
- ٢ - زيادة من (ب) و(ج).
- ٣ - لم أقف على هذه الرواية.
- ٤ - تصحيح من (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «كأبي عمرو».
- ٥ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
- ٦ - هذا محمول على قاعدة حمل السياق على نسق واحد، وهي قاعدة من قواعد الاحتجاج تقدمت نظائرها في غير موطن.
- ٧ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢٩، والموضح: ٢/٥٨٩.
- ٨ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٨٠، والكشف: ١/٥٠٠. ولا يثبت يمثل هذا ضعف، فما دامت الرواية قد ثبتت به فهو وجه صحيح ثابت.
- ٩ - انظر نحوه في: تفسير القرطبي: ٨/٦١.

قال الشارح: تقييده أن تقول: ﴿عزير﴾ بالتنوين مع كسره^(١). ذكر صاحب المصباح عن جماعة من شيوخه عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو بالتنوين مثل عاصم والكسائي^(٢). وذكر أيضاً صاحب المصباح^(٣) وصاحب المبهج^(٤) عن السيزيدي في اختياره كذلك. (وذكر أبو معشر عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو كذلك^(٥)).

الباقون: ﴿عزير﴾ من غير تنوين^(٦)^(٧). وذكر أبو معشر عن جماعة من أصحاب عاصم عن عاصم بغير تنوين كالجماعة^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿عزير﴾ بالتنوين فإن عزيراً عنده مبتدأ، وابناً: خبره، (كقولك)^(٩) زيد ابن أحنينا، إذا أردت أن تحير أنه ابن أهلك، وإنما يحذف التنوين إذا كان «ابن» نعتاً للاسم الذي قبله، نحو قولهم: هذا زيد بن عمرو^(١٠)، ولا يجوز ضم التنوين في قراءة من أثبتته، لأن ضمته ضمة إعراب، فهي غير لازمة لانتقالها بدخول (العامل)^(١١) عليها^(١٢).

وأما علة من قرأ: ﴿عزير﴾ بغير تنوين فله تقديران، أحدهما: أن يكون عزير: خبر مبتدأ محذوف، ويكون ابن: نعتاً له، والتقدير: صاحبنا عزير ابن الله، أو هذا عزير ابن

١ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩٩، والتيسير: ص ١١٨، والنشر: ٢/٢٧٩.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥١، ٣٥٢. ولم يصرح عن مشايخه إلا أنه إنما روى ما رواه عن مشايخه.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥٢.

٤ - انظر: المبهج: ص ٥٢٩.

٥ - تقدم هذا في المصادر السابقة.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - ما بين القوسين سقط من (ج).

٨ - انظر في هذه الرواية: جامع البيان: ورقة ٢٤١/أ.

٩ - في (ب) و(ج): «كقولهم».

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٢٩.

١١ - في (ب) و(ج): «العوامل».

١٢ - وهذا على ما ذكره الكافي: انظر: ١/١١١.

الله^(١). والتقدير الثاني: أن يكون عزيز: مبتدأ، وابن خبيرة، إلا أن التنوين حذف منه لالتقاء الساكنين^(٢)، كما تحذف حروف المد واللين^(٣). وقيل: إنما حذف التنوين من عزيز؛ لأنه لا ينصرف (للتعريف والعجمة)^(٤)، ويكون ابن: خبره على هذا أيضاً كما تقدم^(٥). وليس عزيز: مصغراً، إنما جاء على لفظ التصغير وليس بمصغر^(٦). [وقيل: هو عربي]^(٧)، وإنما حذف تنوينه لالتقاء الساكنين^(٨)، قال الشاعر:

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا وَبِالْقَنَاءِ مِدْعَسًا مِكْرًا^(٩)

إِذَا غُطِيفُ السُّلَمِيِّ فَرًّا

[١٠٧/ب] فقال: غُطِيفُ، ولم يقل: غُطِيفُ^(١٠). وكقول الآخر:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْقِبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١١)

يريد: ولا ذاكرًا الله، فحذف للالتقاء الساكنين^(١٢).

١ - انظر: الإملاء: ١٣/٢.

٢ - انظر: الموضح: ٥٩١/٢.

٣ - لأن التنوين حرف إعراب كالواو والياء والألف، فحذف كما تحذف حروف المد واللين إذا جاء بعدها حرف ساكن. انظر: شرح الهداية: ٣٢٩/٢. أو حذف لأنه نون ساكنة وما بعده ساكن، ولا يجوز الجمع بين ساكنين، وهو بذلك أيضاً أشبه حروف المد واللين.

٤ - في (ب) و(ج): «لا اجتماع التعريف والعجمة».

٥ - انظر: الإملاء: ١٣/٢.

٦ - انظر: الكشف: ٥٠١/١.

٧ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «وإنما هو عربي».

٨ - انظر: الإملاء: ١٣/٢.

٩ - هذا رجز لم أقف له على قائل، وهو في: تفسير الطبري: ٧٩/١٠، واللسان: ٨٩/١٠، والمحزر الوجيز: ٤٦٢/٦، ومعاني القراءات: ص ٢٠٦. والقناة: الرمح الأجوف. والمدعس: الطعان بالرمح. انظر: المعجم الوسيط: ٧٦٤/٢ و ٢٨٥/١.

١٠ - لأجل التقاء الساكنين، وهذا هو الشاهد من البيت.

١١ - البيت ينسب لأبي الأسود الدؤلي، انظر: الكتاب: ١٦٩/١، واللسان: ٣٠/٩.

١٢ - انظر: شرح الكتاب لعبد السلام هارون: ١٦٩/١.

واختلف العلماء في قولهم اليهود: عزير ابن الله، فمذهب ابن عباس أن القائلين هم اليهود كلهم^(١)، ويظهرون خلاف ذلك^(٢)، وعنه أيضاً أنهم قومٌ مخصوصون من اليهود، كسَلَام بن مِشْكَم، ونعمان بن أوفى، وشماس بن قيس وغيرهم^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ [التوبة: ٣٠] بكسر الهاء وهمزة مضمومة بينها وبين الواو: عاصم.

قال الشارح: تقيده أن تقول: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ بكسر الهاء وهمزة مضمومة بينها وبين الواو^(٤). وذكر أبو معشر في سوق العروس عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ كعاصم^(٥).

الباقون: ﴿يُضَاهُونَ﴾ بضم الهاء وحذف الهمزة^(٦)، وذكر أبو معشر أيضاً عن أبي بكر: ﴿يُضَاهُونَ﴾ كالجماعة^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ أو ﴿يُضَاهُونَ﴾ فهما لغتان^(٨)، قيل: إن الهمزة لغة أهل الطائف، وترك الهمزة لغة غيرهم^(٩). وقيل: الهمز مثل أرجأت، وتركه مثل أرجيت^(١٠).

١ - انظر: تفسير الشوكاني: ٣٧٢/٢، وزاد المسير: ٤٢٤/٣.

٢ - بل يقولونه ويظهرونه، بدليل أن جماعة منهم جاءت للنبي ﷺ فقالوا: كيف تتبعك وقد تركت قبلتنا وأنت لا تزعم أن عزيراً ابن الله؟ أخرج هذا الطبري: ٧٨/١٠، فهذا يدل على أنهم يظهرونه.

٣ - انظر: تفسير الطبري: ٧٨/١٠، والمحرز الوجيز: ٤٦١/٦.

٤ - انظر: التيسير: ص ١١٨، والنشر: ٤٠٦/١، والوجيز: ورقة ٣٤/ب.

٥ - لم أقف على هذه الرواية.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - انظر في هذه الرواية: جامع البيان للداني: ورقة ٤١/٢ أ.

٨ - انظر: الكشف: ٥٠٢/١.

٩ - انظر: الحجة لأبي علي: ١٨٧/٤.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٣٣٠/٢، والكشف: ٥٠٢/١، والموضح: ٥٩٣/٢.

ومعنى ﴿يضاهون﴾: يشابهون بقولهم قول الكفار: الملائكة بنات الله^(١). وقيل:
الضمير في ﴿يضاهون﴾ يعود على النصارى، أي: يضاهاى قول النصارى قول اليهود^(٢).
وقيل: يضاهاون قول الذين كفروا بأنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إنما النسي﴾ [التوبة: ٣٧] بغير همز: ورش^(٤).

قال الشارح: ذكر صاحب الروضة عن البزي^(٥) بغير همز كورش، ثم قال: وهذا
الحرف مما اختلف عن ورش فيه^(٦). وذكر صاحب المبهج عن قالون^(٧) تشديد الياء من
غير همز، ولم يذكر عن ورش شيئاً^(٨). وأما ابن الشهرزوري فلم يذكر عن ورش ولا
(عن)^(٩) قالون شيئاً^(١٠). وأما ابن الفحاح فإنه ذكر عن ورش ترك الهمز من طريق يونس
والأزرق خاصة، فدل ذلك على أن بقية أصحاب ورش يقرأونه بالهمز^(١١). وذكر أبو
معشر عن ورش الوجهين، وذكر أيضاً عن البزي كورش^(١٢).

الباقون: ﴿النسيء﴾ بياء ساكنة خفيفة وبعدها همزة مرفوعة^(١٣).

١ - انظر: تفسير القرطبي: ٧٦/٨.

٢ - انظر: زاد المسير: ٤٢٥/٣.

٣ - فقائل هذا القول أسلافهم. انظر: تفسير القرطبي: ٧٦/٨.

٤ - مع تشديد الياء. انظر: التيسير: ص ١١٨، والمنتهى: ص ٣٨١، والنشر: ٤٠٥/١.

٥ - من طريق ابن فرح.

٦ - انظر: الروضة: ورقة ٢٥٢.

٧ - من رواية أبي سليمان عنه.

٨ - انظر: المبهج: ص ٥٢٩.

٩ - سقط من (ب) و(ج).

١٠ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥٢.

١١ - انظر: التجريد: ورقة ٣١/ب.

١٢ - تقدم هذا في المصادر السابقة.

١٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿النسي﴾ بغير همز، فالأصل عنده الهمز لأنه من: نساته وأنساته إذا أخرته، إلا أنهم خففوا الهمزة وأبدلوا منها ياءً، وأدغموا الأولى في الثانية على الأصل المستعمل في الهمزة المتحركة، التي يكون قبلها ياء زائدة، أو واو زائدة.

وأما علة من قرأ: ﴿النسيء﴾ بالهمز فإنه جاء به على الأصل الذي هو التأخير، ومنه قول العرب: نسات الإبل، إذا أخرتها عن الحوض^(١).

وأما [١٠٨/أ] معنى الآية فهو: تأخيرهم تحريم المحرم إلى صفر، وذلك أنهم كانوا يجلون المحرم ويحرمون صفرًا مكانه، كذا كانوا يفعلون، إذا احتاجوا إلى القتال في شهر حرام قاتلوا فيه وحرّموا عوّضه شهرًا غيره^(٢)، ومنه قول الشاعر:

وَنَحْنُ النَّاسِيُونَ عَلَى مَعَدٍّ شَهْرَ الْحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامًا^(٣)

والنسيء قيل: هو مصدر كالسعير^(٤). وقيل: هو بمعنى فاعل، أي: الناسي^(٥). وقيل: هو بمعنى مفعول، يعني: الشهر [المؤخر]^(٦) [٧].

ومعنى ﴿زيادة في الكفر﴾ أي: معصية في الكفر^(٨).

١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٣٠.

٢ - انظر: تفسير الشوكاني: ٢/٣٧٩، وزاد المسير: ٣/٤٣٥.

٣ - البيت ينسب لعمر بن قيس الطعان. انظر: اللسان: ١٤/١١٦، وهو في: الدر المصون: ٦/٤٧، والمحزر الوجيز: ٦/٤٩٠.

٤ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/١٩٣.

٥ - لم أقف على هذا القول، وهو لا يستقيم، لأن النسيء مخبر عنه بـ ﴿زيادة في الكفر﴾، والزيادة في الكفر إنما هي الفعل لا الفاعل.

٦ - وهو على حذف مضاف إما من الأول أي: إنساء المنسأ زيادة في الكفر، أو من الثاني أي: إنما المنسأ ذو زيادة في الكفر. انظر: الدر المصون: ٦/٤٦. ولكن يبقى أن الزيادة في الكفر إنما هي الفعل، وعدم التقدير أولى من التقدير، فالقول بالمصدر أولى وأقوم، والله تعالى أعلم.

٧ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «المحرم».

٨ - مكية: ١٥٥/٦.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «يُضِلُّ به الذين كفروا» [التوبة: ٣٧] مفتوحة الضاد:
الأخوان وحفص».

قال الشارح: تقيده أن تقول: بضم الياء وفتح الضاد^(١). وذكر أبو معشر عن الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ مثل الأخوين وحفص^(٢)، وذكر أيضاً عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿يُضِلُّ﴾ بضم الياء وكسر الضاد^(٣).
الباقون: بفتح الياء وكسر الضاد^(٤).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿يُضِلُّ﴾ بضم الياء وفتح الضاد، فإن يُضِلُّ عنده: فعل لم يُسَمَّ فاعله^(٥)، والذين كفروا: في موضع رفع مفعول لم يُسَمَّ فاعله^(٦)، [ويكونون على هذا قد أضلَّهُم غيرهم، فهم يُضِلُّون، ويقوي هذه القراءة أن بعده أيضاً فعل لم يُسَمَّ فاعله]^(٧) وهو قوله: ﴿زين لهم سوء أعمالهم﴾^(٨).

وأما علة من قرأ: ﴿يُضِلُّ﴾ فيضِلُّ: فعل مضارع^(٩)، والذين كفروا: فاعلون^(١٠)، فهم ضالُّون غير مضلِّين^(١١) بتحليلهم الشهر الحرام، وتحريمهم الشهر الحلال^(١٢).

١ - انظر: التيسير: ص ١١٨، والكفاية الكبرى: ص ٣٥٨، والنشر: ٢/٢٧٩.

٢ - لم أقف على هذه الرواية.

٣ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥٢، وذكر هذه القراءة ابن الجزري عن يعقوب الحضرمي، انظر: النشر: ٢/٢٧٩.

٤ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٥ - انظر: الكشف: ١/٥٠٣.

٦ - انظر: معاني القراءات: ص ٢٠٨.

٧ - زيادة من (ب) و(ج).

٨ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٣٠.

٩ - مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

١٠ - انظر: معاني القراءات: ص ٢٠٨.

١١ - انظر: الكشف: ١/٥٠٣.

١٢ - لأنهم إذا أحلوا محرماً حرموا عوضاً عنه شهراً آخر حلالاً.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**أن يقبل منهم نفقاتهم**» [التوبة: ٥٤] بالياء: الأخوان^(١)».

قال الشارح: ذكر أبو معشر في جامعه عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو بالياء مثل الأخوين، وكذلك ذكر عنه ابن الشهرزوري^(٢).

الباقون: بالتاء^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على التذكير^(٤)، وهو تذكير معنوي، التقدير: ما منعهم أن يقبل منهم ما ينفقونه، أو ما منعهم [أن يقبل منهم]^(٥) الإنفاق، أو ما منعهم [أن يقبل منهم]^(٦) المال.

وأما علة من قرأ بالتاء فهو على تأنيث النفقات^(٧) أو الأموال^(٨)، ويقوي التأنيث إجماعهم على قوله: **فتكوى بها**^(٩) [التوبة: ٣٥].

أذن [التوبة: ٦١] ذكر في المائدة إلا أنا نذكر (ههنا)^(١٠) زيادة بيان، إذ الحاجة داعية إليه، ومعنى: **قل هو أذن** أي: صاحب أذن، كان المنافقون يفتابون النبي ﷺ، فإذا لا قوة اعتذروا منه، وحلفوا له، فيصدقهم، ويقولون: هو أذن يقبل كل ما قيل له^(١١).

١ - انظر: التبصرة لابن فارس: ورقة ٢٧/ب، والتيسير: ص ١١٨، والنشر: ٢/٢٧٩.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥٢.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٤ - انظر: الموضح: ٢/٥٩٦.

٥ - زيادة على جميع النسخ لاستقامة الكلام.

٦ - زيادة على جميع النسخ لاستقامة الكلام.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣١٩، وشرح الهداية: ٢/٣٣١، والكشف: ٢/٥٠٣.

٨ - لأنها مجموعة أثمان، فصارت بهذا المعنى مؤنثة فجاز معها تأنيث الفعل.

٩ - إذ قد أنث الفعل مع الكنوز والكنوز هي الأموال التي تكون بها النفقات، فألحق النظر بنظيره حملاً على القاعدة المعروفة.

١٠ - في (ب) و(ج): «فيه ههنا».

١١ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٣١.

[والقائل]^(١) ذلك هو نبتل بن الحارث الذي قال فيه النبي ﷺ: «من أراد أن ينظر إلى صورة الشيطان فلينظر إلى نبتل بن الحارث». وذلك أنه كان ثائر الشعر، أدلم، أحمر العينين، أسفع الخدين، مُشَوَّه الخلق^(٢).

والأذنُّ والأذنُّ لغتان^(٣)، وقيل: معنى ﴿هو أذن﴾ أي: ذو أذن يسمع الحق والباطل بلا [١٠٨/ب] تمييز^(٤). وقال مقاتل: يقبل الخير دون الشر^(٥). وقيل: معنى ﴿أذن﴾ أي: هو حديد السمع، ربّما يسمع قولنا^(٦).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿ورحمة للذين﴾ [التوبة: ٦١] بالخفض: حمزة^(٧)».

قال الشارح: ذكر أبو معشر عن حمزة فيه الجر والرفع^(٨)، وذكر عن نافع وعن الكسائي الخفض كحمزة^(٩).

الباقون: برفع التاء^(١٠) مع التنوين^(١١).

-
- ١ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «والقائلون».
 - ٢ - انظر: تفسير القرطبي: ١٢٢/٨، والمحزر الوجيز: ٥٤٧/٦. والأدلم: شديد السواد، انظر: القاموس: ١١٣/٤. وأسفع أي: ذو سفعة، وهي سواد مشرب بحمرة، انظر: تفسير القرطبي: ١٢٢/٨، والمحزر الوجيز: ٥٤٧/٦. ولم أقف على هذا الحديث إلا في هذين المصدرين.
 - ٣ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٦.
 - ٤ - انظر: تفسير الشوكاني: ٣٩٤/٢.
 - ٥ - هذا لا يستقيم، لأنهم إنما آذوه، وهذا يقتضي المدح، وقول مقاتل الذي يتناسب مع هذه الآية هو أنهم نسبوه إلى قبول العذر في الحق والباطل، انظر: النكت والعيون: ١٤٩/٢.
 - ٦ - لم أطلع على هذا القول، ولا يستقيم مع سياق الآية ومعناها، لأنهم آذوه، والوصف بحدة السمع يقتضي المدح.
 - ٧ - انظر: التيسير: ص ١١٨، والموجز: ص ٣٦٦، والنشر: ٢/٢٨٠.
 - ٨ - انظر هذه الرواية في: جامع البيان للداني: ورقة ٢٤١/ب.
 - ٩ - لم أقف على هذه الرواية عن الكسائي (علي بن حمزة)، وأوردها ابن مجاهد في السبعة عن الكسائي (محمد بن يحيى) بإسناده إلى نافع، انظر: السبعة: ص ٣٦٥، ٣٦٦.
 - ١٠ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
 - ١١ - ولا خلاف في التنوين، إلا أنه في كل قراءة بحسبها. انظر: المصباح: ورقة ٣٥٣ بتصرف.

التعليل: أما علة من قرأ بالخفض فإنه عطفه على ﴿خير﴾ وهذا (لا يمنع)^(١)، لأن الرحمة من الخير، ويكون التقدير: أذن خير لكم ورحمة لكم، كما جاء قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ [العلق: ١]، فعمم، ثم قال: ﴿خلق الإنسان﴾ [العلق: ٢] فخصص، وإن كان ﴿خلق﴾ الأول يعم الإنسان وغيره، وكذلك لما قال: ﴿إذن خير لكم﴾ فذكر الخير كله، ثم خص الرحمة بالذكر من بين ضروب الخير لغلبة ذلك في وصفه وكثرتة^(٢).

وأما علة من قرأ بالرفع فإنه عطفه على قوله تعالى: ﴿قل أذن﴾^(٣) تقديره: هو أذن ورحمة خير لكم^(٤). وقيل: هو خير مبتدأ محذوف، تقديره وهو رحمة^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إن نَعْفُ﴾ [التوبة: ٦٦] بالنون، ﴿نُعَذِّبُ﴾ بالنون أيضاً، ﴿طائفة﴾ بالنصب: عاصم.

قال الشارح: تقييده أن تقول: ﴿إن نَعْفُ﴾ بنون مفتوحة مع ضم الفاء، ﴿نُعَذِّبُ﴾ بنون مضمومة مع كسر الذال، ﴿طائفة﴾ بالنصب^(٦) والتنوين^(٧). ذكر أبو معشر عن بعض أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو مثل عاصم^(٨)، وذكر عن عاصم أيضاً الخلاف كالجماعة^(٩).

الباقون: ﴿يُعَفُّ﴾ بياء مضمومة وفتح الفاء، ﴿تُعَذِّبُ﴾ بتاء مضمومة وفتح الذال، ﴿طائفة﴾ بالرفع والتنوين^(١٠).

١ - في (ب) و(ج): «لا يمنع».

٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ٤/٢٠٣، ٤/٢٠٤.

٣ - انظر: الموضح: ٢/٥٩٩.

٤ - هذا التقدير يُحل بمعنى الآية، لأن الرحمة خصت بالمؤمنين منهم، والمعنى واضح دون تقدير.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٢٠.

٦ - انظر: التبصرة: ص ٢٥٨، والتيسير: ص ١١٨، ١١٩، والنشر: ٢/٢٨٠.

٧ - لا خلاف في التنوين، وهو في كل قراءة بحسبها. انظر: السبعة: ص ٣١٦ بتصرف.

٨ - انظر هذه الرواية في: الكامل: ورقة ٣٩٢.

٩ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥٣.

١٠ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

وأما^(١) علة قراءة عاصم فنَعَفُ: فعل مضارع مجزوم بالشرط، علامة جزمه حذف الواو^(٢)، ونَعَذَّب: مجزوم أيضاً لأنه جواب الجزاء^(٣)، علامة جزمه سكون الباء^(٤)، والنون فيهما للعظمة^(٥)، وطائفة: مفعول بنَعَذَّب، وهو إخبار من الله عز وجل عن نفسه بالعفو والتعذيب^(٦).

وأما علة قراءة الجماعة فيُعَفَ: فعل لم يسم فاعله، وهو مجزوم أيضاً بالشرط، وعلامة جزمه حذف الألف^(٧)، وتُعَذَّب: أيضاً مجزوم، علامة جزمه سكون الباء^(٨)، وطائفة: مفعول لم يسم فاعله^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿قربة﴾ [التوبة: ٩٩] مضمومة الراء: ورش^(١٠)».

(قال الشارح)^(١١): ذكر صاحب المصباح^(١٢) عن جماعة من أصحاب عاصم عن عاصم مثل ورش^(١٣). وذكر عن جماعة من أصحاب نافع عن نافع مثل ورش^(١٤)، وكذا ذكره عنهم مثل صاحب المصباح أبو معشر.

- ١ - قبلها في (ب) و(ج): «التعليل»، وسقط الواو من (ب) و(ج).
- ٢ - انظر: شرح الهداية: ٣٣٢/٢.
- ٣ - انظر: أوضح المسالك: ٤٠، ٣٩/٤، وشرح الهداية: ٣٣٢/٢.
- ٤ - الظاهر على آخره.
- ٥ - انظر: الدر المصون: ٨١/٦.
- ٦ - انظر: الكشف: ٥٠٤/١.
- ٧ - انظر: شرح الهداية: ٣٣٢/٢.
- ٨ - الظاهر على آخره لأنه جواب الشرط. انظر: أوضح المسالك: ٤٠، ٣٩/٤، ومعاني القراءات: ص ٢١١.
- ٩ - انظر: الكشف: ٥٠٤/١.
- ١٠ - انظر: التيسير: ص ١١٩، والمستنير: ص ٥٨١، والنشر: ٢١٥/٢، ٢١٦.
- ١١ - في (ب) و(ج) بدلاً منها: «التعليل».
- ١٢ - زيادة من (ب) و(ج).
- ١٣ - وهما المفضل وأبان. انظر: المصباح: ورقة ٣٥٣، ٣٥٤.
- ١٤ - ذكر ذلك عن إسماعيل فقط. انظر: المصباح: ورقة ٣٥٤.

الباقون: ﴿قُرْبَةٌ﴾ بإسكان الراء^(١). وأجمعوا على رفع الراء من ﴿قُرْبَاتٍ﴾^(٢)، وذكر صاحب إمام القراء رفع الراء من ﴿قُرْبَةٌ﴾ عن إسماعيل والمسيبي^(٣) ولم يذكر عن ورش فيها شيئاً^(٤).

القُرْبَةُ والقُرْبَةُ لغتان^(٥)، والأصل الضم والإسكان تخفيف، كما قالوا: رُسُلٌ ورُسُلٌ، وكُتِبَ وكُتِبَ^(٦).

وأما قوله: ﴿ما ينفق قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾ [١٠٩/أ]، فمعنى ﴿قُرْبَاتٍ﴾: أسباب القربة والزلفى^(٧) أو ذخائر عند الله، وتكون قربة منه^(٨)، ﴿وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾: أدعيته له، وقيل: استغفاره^(٩).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿دائرة السُّوء﴾ [التوبة: ٩٨] بضم السين: ابن كثير وأبو عمرو، ومثله في الفتح^(١٠)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن نافع أنه قرأ^(١١) بالضم مثل ابن كثير وأبي عمرو^(١٢).

١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥٤.

٣ - انظر في هذه الرواية: الكامل: ورقة ٣٩٣.

٤ - وافقه على عدم ذكر ورش صاحب الإرشاد، انظره: ص ٣٥١.

٥ - انظر: شرح الهداية: ٣٣٢/٢.

٦ - انظر: الكشف: ٥٠٥/١، والموضح: ٦٠٤/٢.

٧ - انظر: تفسير الشوكاني: ٤١٤/٢.

٨ - انظر: النكت والعيون: ١٦٠/٢.

٩ - انظر: زاد المسير: ٤٨٩/٣.

١٠ - انظر: التيسير: ص ١١٩، والغاية: ص ١٦٦، والنشر: ٢٨٠/٢.

١١ - في (ب) و(ج): «﴿دائرة السُّوء﴾ بالضم».

١٢ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥٣.

الباقون: ﴿دائرة السُّوء﴾ بفتح السين^(١). وذكر صاحب المصباح^(٢) وصاحب المبهج^(٣) [وأبو معشر^(٤)]^(٥) عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو الفتح كالجماعة.

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿دائرة السُّوء﴾ بالضم، فمعناه: عليهم دائرة العذاب السُّوء، أو دائرة الهزيمة والبلاء والضرر^(٦). ولا بدَّ في قراءة من قرأ بالضم أن يُمكن الواو ويمدّها^(٧)، ليخرجها بذلك من الخفاء^(٨).

وأما علة من فتح السين، فمعناه: عليهم الدائرة السيئة، كما قال تعالى: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السُّوءِ﴾^(٩) [الفتح: ٦]، ولا [يجوز ضمها]^(١٠) في قوله: ﴿ما كان أبوك امرأ سوء﴾^(١١) [مريم: ٢٨]. وسميت دائرة السوء؛ لأنها تحيط بصاحبها وتدور عليه حتى لا يكون له منها مخلص^(١٢).

وقال الفراء: الفتح مصدر، تقول: سُؤْتُهُ أَسْوَأُهُ سَوْءًا و[مَسَاءَةً^(١٣)]^(١٤). ودائرة السوء إضافته إضافة الموصوف إلى الصفة، كبارحة الأولى^(١٥). وأنشدوا شاهداً للفتح:

-
- ١ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.
 - ٢ - عن عبدالوارث والأصمعي ويونس عن أبي عمرو. انظر: المصباح: ورقة ٣٥٣.
 - ٣ - عن عبدالوارث عن أبي عمرو، انظر: المبهج: ص ٥٣٢.
 - ٤ - يشهد له ما ذكر في المصدرين السابقين.
 - ٥ - هذا الصواب كما في (ب) و(ج)، وكان في الأصل: «عن أبي معشر».
 - ٦ - انظر: الدر المصون: ١٠٦/٦.
 - ٧ - لأنها حرف مد واجب المد، إذ المد هنا مدٌّ متصل.
 - ٨ - إذ هي خفية وملاصقتها للهمزة - الحرف الجلد القوي - يزيدا خفاءً، فبيّنت بالمد. انظر: الكشف: ٤٦/١.
 - ٩ - انظر: شرح الهداية: ٣٣٢/٢.
 - ١٠ - زيادة على جميع النسخ لاستقامة الكلام.
 - ١١ - انظر: معاني القراءات: ص ٢١٣.
 - ١٢ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢٠٧/٤.
 - ١٣ - انظر: معاني القرآن للفراء: ٤٥٠/١.
 - ١٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «نساء».
 - ١٥ - انظر: الدر المصون: ١٠٦/٦.

وَكُنْتَ كَذَّابِ السَّوِّءِ لَمَّا رَأَى دَمًا بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ عَلَى الدَّمِ^(١)

ومثله في المعنى:

لَسْتُ كَالذَّابِ إِنْ رَأَى بِصَاحِبِهِ يَوْمًا دَمًا فَهُوَ عَلَى كَلِّ^(٢)

ومعنى الدوائر: هو تبدُّل الأحوال بدوِّر الأيام. ومعنى ﴿عليهم دائرة السَّوء﴾ هو بمعنى الدعاء عليهم^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿من تحتيها الأنهار﴾ [التوبة: ١٠٠] بزيادة من: ابن كثير.

قال الشارح: تحريه أن تقول: ﴿من تحتيها الأنهار﴾ بكسر التاء، (وهذا الموضع الذي)^(٤) بعد المائة^(٥).

الباقون: ﴿تحتها﴾ بفتح التاء من غير من^(٦).

التعليل: أما علة ابن كثير في زيادة من ههنا، فإنها ثابتة في مصاحف أهل مكة، وهو مكِّي، فقرأ على ما في مصحفه^(٧)، مع صحة الرواية. ومن تدخل في بعض المواضع توكيداً، كقولهم: ما جاءني من أحدٍ، أي: أحد^(٨).

١ - البيت ينسب للفرزدق، انظر ديوانه: ٢٤٨/٢، واللسان: ٤١٨/٦، والبيت في: تفسير الطبري: ٥/١٠،

والحجة لأبي علي: ٢٠٨/٤، والدر المصون: ١٠٧/٦، والمحرم الوجيز: ٩/٧.

٢ - لم أجد هذا البيت بهذا اللفظ، وإنما بلفظ:

فتى ليس لابن العم كالدَّابِ إِنْ رَأَى بِصَاحِبِهِ يَوْمًا دَمًا فَهُوَ آكَلَةٌ

وهو بهذا اللفظ ينسب للفرزدق، انظر: اللسان: ٤٠٤/٣.

٣ - انظر: تفسير الشوكاني: ٤١٤/٢.

٤ - في (ب) و(ج): «وهو الموضع الذي».

٥ - على اعتبار غير العبد الكوفي، لأنها تكون عنده الآية رقم: (١٠١).

٦ - انظر: التيسير: ص ١١٩، والمبسوط: ص ١٩٦، والنشر: ٢٨٠/٢.

٧ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٢٢، ومعاني القراءات: ص ٢١٤.

٨ - وهي من الزائدة، ولا تتراد إلا بعد نفي أو شبهه، وعند الأخفش جواز زيادتها في الإيجاب، انظر: أوضح

المسالك: ٢٨٠، ٢٧٩/٢. وكان الشارح هنا جنح إلى قول الأخفش، وذلك لأن الآية هنا في الإيجاب،

وقوله: «ومن تدخل في بعض المواضع توكيداً» إنما عنى به هذا الموضع، والتوكيد إنما تفيده من الزائدة.

وأما علة الباقيين، فهو اتباع الرسم، فإنها محذوفة في بقية المصاحف^(١).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿إِنْ صَلَاتِكَ﴾ [التوبة: ١٠٣] على التوحيد: الأخوان وحفص، ومثله في هود.

قال الشارح: تقييده أن تقول: على التوحيد ونصب التاء ههنا. وأما قوله تعالى: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧] في هود فتقييده أيضاً أن تقول: بالتوحيد ورفع التاء.

الباقيون: بالواو وكسر التاء ههنا، وضمها في سورة هود^(٢). وذكر صاحب المبهج وغيره عن أبي عمرو التوحيد كقراءة حمزة والكسائي^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿صَلَاتِكَ﴾ بفتح التاء فإن «إِنَّ» حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر^(٤)، و«صَلَاتِكَ»: اسم «إِنَّ»^(٥)، وكذلك هو اسم إن في قراءة من قرأ بالكسر، إلا أن علامة [١٠٩/ب] نصبه كسرة التاء، لأنه جمع مؤنث سالم^(٦)، وخبر إن في القراءتين: ﴿سَكَنٌ^(٧) هُمُ^(٨)﴾.

وأما في هود، فإنه مرفوع بالابتداء سواء وُحِّدَ أو جُمِعَ^(٩). فمن وَحَّدَ فلأنه مصدر، والمصادر بابها التوحيد، لأنها تجري مجرى الجنس، ولهذا لم تُثَنَّ ولم تُجَمَّع^(١٠)، ويقوي

١ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٢٢، والكشف: ١/٥٠٥.

٢ - انظر: تلخيص العبارات: ص ٩٩، ١٠٤، واليسير: ص ١١٩، والنشر: ٢/٢٨١، ٢٩٠.

٣ - انظر: المبهج: ص ٥٣٣، ولم أجد هذه الرواية في غيره.

٤ - انظر: المساعد: ١/٣٠٥.

٥ - منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

٦ - انظر: شرح ابن عقيل: ١/٧٣.

٧ - مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

٨ - ليست داخلية في الخبر، وإنما هي جار ومجرور متعلقان بسكن.

٩ - وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

١٠ - انظر: الموضح: ٢/٦٠٤.

التوحيد إجماعهم على التوحيد في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي
(ومحياي)﴾^(١) [الأنعام: ١٦٤].

ومن قرأ بالجمع فلأن المصادر إذا اختلفت أنواعها جاز تشبيها وجمعها^(٢).

ومعنى ﴿إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ﴾ أي: دعاؤك^(٤)، لأن الصلاة ههنا تنقسم ثلاثة أقسام: الرحمة والدعاء والصلاة المعروفة، فمن الله عز وجل الرحمة، ﴿هُوَ الَّذِي يَصْلِي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ومن الملائكة بمعنى الدعاء^(٥)، ﴿سَكَنَ لَهُمْ﴾^(٦) أي: تسكن إليه نفوسهم^(٧).

وأما قوله: ﴿أَصَلَاتِكَ تَأْمُرُكَ﴾ في هود أي: عبادتك^(٨). شاهد الدعاء: [قول الشاعر]^(٩):

* وَصَلَّى عَلَى ذَنْبِهَا وَارْتَسَمَ *^(١٠)

وقال ابن عباس: الصلاة أكثر من الصلوات، لأنها للجنس^(١١).

ومعنى ﴿سَكَنَ لَهُمْ﴾ أي: طمأنينة، وقيل: قرابة، وقيل: رحمة، وقيل: وقار، وقيل: تزكية^(١٢).

١ - سقط من (ب) و(ج).

٢ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٢٢، ٣٢٣، وشرح الهداية: ٣٣٣/٢.

٣ - انظر: الكشف: ٥٠٦/١، والموضح: ٦٠٤/٢.

٤ - انظر: معاني القراءات: ص ٢١٤.

٥ - انظر: تفسير أبي السعود: ٤٣١/٤، والحجة لأبي علي: ٢١٤/٤، ٢١٥.

٦ - زيادة على جميع النسخ.

٧ - انظر: تفسير القرطبي: ١٥٩/٨.

٨ - انظر: معاني القراءات: ص ٢١٤.

٩ - هذا الأولى كما في (ج)، وفي الأصل: «قال الشاعر»، وفي (ب): «قول الشاعر».

١٠ - هذا عجز بيت، وأوله: * وقابلها الريحُ في دنِّها*، والبيت ينسب للأعشى، انظر: ديوانه: ص ٣٥،

والحجة لأبي علي: ٢١٣/٤، والبيت في اللسان: ٤١٨/٤. وصلَّى بمعنى: برَّك ودعا. وارتسم: كبر

ودعا. والدنُّ: وعاء ضخم للخمر. انظر: المعجم الوسيط: ٢٩٩/١.

١١ - أورد هذا القول النسفي: ١٤٤/٢، دون نسبة.

١٢ - انظر: زاد المسير: ٤٩٦/٣، والنكت والعيون: ١٦٣/٢.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «(مَرْجَوْنٌ)» [التوبة: ١٠٦] بالهمز: الابنان والأبوان».

قال الشارح: الباقون: (مَرْجَوْنٌ) بغير همز^(١). وذكر صاحب المبهج عن ابن عامر^(٢) وأبي عمرو^(٣) بغير همز كالجماعة^(٤). وذكر صاحب الموضح عن أبي بكر أيضاً بغير همز^(٥).

التعليل: أَرْجَأْتُ وَأَرْجَيْتُ لَغْتَانِ^(٦)، فالهمز لغة تميم، وترك الهمز لغة قريش والأنصار، يقال: أَرْجَأْتُ فِي الْأَمْرِ وَأَرْجَيْتُ إِذَا أُخِّرْتَهُ. فعلى هذا يكون عند من ترك الهمز أصله: مَرْجِيُونٌ، فلما انضمت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فصار: مَرْجَاوْنٌ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهي الألف والواو، وبقيت فتحة الجيم تدل على الألف المحذوفة^(٧).

وأما المَرْجَوْنُ لأمر الله، فهم الذين تأخروا عن الغزاة مع النبي ﷺ من غير عذر، ولم يبالغوا في الاعتذار، وهم الثلاثة الذين خَلَّفُوا: مُرَّارَةُ بْنُ الرَّيِّعِ^(٨) وكعب بن مالك وهلال^(٩) بن أمية^(١٠).

١ - انظر: التيسير: ص ١١٩، وغاية الاختصار: ٢/٥١٠، ٥١١، والنشر: ١/٤٠١.

٢ - من رواية الوليد بن مسلم.

٣ - من رواية العباس عنه.

٤ - انظر: المبهج: ص ٥٣٢.

٥ - لم أقف على هذا الكتاب، وانظر في هذه الرواية: جامع البيان للداني: ورقة ٢٤٢/أ.

٦ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٢٣.

٧ - انظر: الكشف: ١/٥٠٦.

٨ - هو مُرَّارَةُ بْنُ الرَّيِّعِ الْأَنْصَارِيُّ الْأَوْسِيُّ، من بني عوف، ويقال: إن أصله من قضاة وحالف بني عمرو بن عوف، صحابي مشهور، شهد بدرًا على الصحيح، رضي الله عنه وأرضاه. انظر: الإصابة: ٩/١٥٩.

٩ - هو هلال بن أمية بن عامر بن قيس بن عبد الأعمى بن عامر بن كعب بن واقف الأنصاري الواقفي، شهد بدرًا وما بعدها، رضي الله عنه وأرضاه. انظر: الإصابة: ١٠/٢٥٢.

١٠ - وكلهم من الأنصار، وقد تاب الله عليهم، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾. انظر: تفسير الطبري: ١٠/١٦، ١٧، وزاد المسير: ٣/٤٩٧.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: ﴿الذين اتخذوا مسجداً﴾ [التوبة: ١٠٧] بغير واو: نافع وابن عامر^(١).

قال الشارح: تحزيره أن تقول: علي قراءة نافع وابن عامر في الوصل ﴿عليم حكيم الذين اتخذوا﴾ بغير واو مع كسر التنوين في الوصل.

الباقون: بسكون التنوين^(٢) وإثبات الواو^(٣). وذكر صاحب المصباح عن نافع إثبات الواو كالجماعة^(٤).

التعليل: أما علة من حذف الواو فإنه أتبع في ذلك خط المصحف، لأنها محذوفة في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام^(٥)، فيكون على هذا ﴿الذين﴾: في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هم الذين^(٦). وقيل: بل ﴿الذين﴾: مبتدأ، وخبره ﴿لا تقم فيه أبداً﴾^(٧) [التوبة: ١٠٨]، وهذا كقولهم: من بنى داراً في غير حقه فلا [أ/١١٠] يدخلها^(٨). ويجوز أن يكون ﴿الذين﴾: مبتدأ، وخبره محذوف أيضاً تقديره: ومنهم الذين اتخذوا مسجداً^(٩).

١ - انظر: التلخيص: ص ٢٧٠، والتيسير: ص ١١٩، والنشر: ٢/٢٨١.

٢ - انظر: المبهج: ص ٥٣٢.

٣ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة. وإنما لم تذكر المضاد المتقدمة كسر التنوين وإسكانه لأنه معلوم، فكسر التنوين لأجل التقاء الساكنين، وإسكانه لعدم التقاء الساكنين.

٤ - من رواية أبي خليل عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٥٤.

٥ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٢٣، ومعاني القراءات: ص ٢١٥.

٦ - انظر: الكشف: ١/٥٠٧.

٧ - انظر: الدر المصون: ٦/١١٩.

٨ - بجامع الإخبار بالجملة الفعلية المصدرية بنهي.

٩ - انظر: الموضح: ٢/٦٠٥.

وأما علة من قرأ: ﴿والذين اتخذوا﴾ [بواو]^(١) فهي عنده واو العطف، عطف بها قصة مسجد الضَّرار على ما قبلها من القصص^(٢)، ويقوي إثبات الواو أنها ثابتة في المصاحف كلها إلا ما ذكرناه^(٣).

وأما الذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً فهم من المنافقين، كنبتل بن الحارث، وثعلبة ابن حاطب، ومعتب بن قشير من بني غنم، وغيرهم^(٤)؛ ﴿ضراراً﴾ لرسوله، ﴿وكفراً﴾ بالله^(٥).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «وكذلك ﴿أفمن أسس بنيانه﴾ [التوبة: ١٠٩]، ﴿أم من أسس بنيانه﴾ على ما لم يُسمِّ فاعله: نافع وابن عامر».

قال الشارح (أيده الله)^(٦): تحريره أن تقول: ﴿أفمن أسس بنيانه﴾^(٧) بضم الهمزة، وكسر السين فيهما، ورفع النون من ﴿بنيانه﴾.

الباقون: ﴿أسس﴾ بفتح الهمزة والسين، ونصب النون من ﴿بنيانه﴾^(٨).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿أسس﴾ فهو فعل لم يسمِّ فاعله. وأما علة من قرأ: ﴿أسس﴾ (فأسس)^(٩): فعل ماضٍ^(١٠)، وفيه ضمير الفاعل، و﴿بنيانه﴾: مفعول بأسس^(١١).

١ - كان في الأصل: «بغير واو»، وصحح من (ب) و(ج).

٢ - في شأن المنافقين. انظر: الكشف: ٥٠٧/١.

٣ - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٢٣، والدر المصون: ١١٩/٦.

٤ - انظر: تفسير الطبري: ١١/١٨، وزاد المسير: ٣/٤٩٨، ٤٩٩.

٥ - انظر: النكت والعيون: ٢/١٦٤.

٦ - سقط من (ج).

٧ - سقط من (ب) و(ج).

٨ - انظر: التيسير: ص ١١٩، والنشر: ٢/٢٨١، والهادي: ورقة ٢٣/ب.

٩ - في (ب) و(ج): «وأسس».

١٠ - مبني على الفتح.

١١ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٨، والكشف: ٥٠٧/١.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿جُرْفٌ﴾» [التوبة: ١٠٩] ساكنة الراء: ابن عامر وحمزة وأبو بكر^(١)».

قال الشارح: ذكر صاحب المصباح عن هشام الإسكان والتحريك^(٢)، وذكر عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو الإسكان أيضاً في ﴿جُرْفٌ﴾ مثل حمزة ومن تابعه^(٣)، وكذا ذكر صاحب المبهج الوجهين عن هشام^(٤)، وذكر صاحب الروضة عن هشام^(٥) وعن أبي بكر^(٦).

الباقون: ﴿جُرْفٌ﴾ بضم الراء^(٧).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿جُرْفٌ﴾ أو ﴿جُرْفٌ﴾ فهما لغتان^(٨)، والأصل الضم، والإسكان تخفيف^(٩).

قال أبو عبيدة: ما بينى على التقوى هو أثبت أساساً مما يُبنى على شفا جرف هار^(١٠).

قال أبو علي: يجوز أن تكون المعادلة وقعت بين البنائين: [البناء الذي]^(١١) أُسِّس على التقوى، والبناء الذي أُسِّس على شفا جرف هار^(١٢)، أي: طرف هُوَّة جرفها السيل^(١٣).

١ - انظر: التيسير: ص ١١٩، والكفاية الكبرى: ص ٣٦٢، والنشر: ٢/٢١٦.

٢ - فالتحريك بالضم من رواية الداجوني، والإسكان من رواية غيره.

٣ - وهم الخفاف وهارون والأصمعي. انظر: المصباح: ورقة ٣٥٤.

٤ - فالضم من رواية الداجوني، والإسكان من رواية غيره. انظر: المبهج: ص ٥٣٤.

٥ - الوجهين، فالإسكان في غير رواية الداجوني، والضم من روايته.

٦ - الوجهين، فالإسكان من غير رواية الأعشى والبرجمي، والضم من روايتهما. انظر: الروضة: ورقة ٢٥٥.

٧ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٨ - انظر: معاني القراءات: ص ٢٢٥.

٩ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٣٤.

١٠ - انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/٢٦٩.

١١ - هذا الأولى، وكان في جميع النسخ: «الثاني».

١٢ - ويجوز أن تكون المعادلة بين البنائين. انظر: الحجة لأبي علي: ٤/٢٢٢.

١٣ - انظر نحوه في: تفسير النسفي: ٢/١٤٦، والنكت والعيون: ٢/١٦٧. والهُوَّة: الحفرة والوَهْدَةُ الممقَّة

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «**هار**» [التوبة: ١٠٩] بالإمالة: النحويان وابن ذكوان وأبو بكر، وورش بين اللفظين. الباقر: بالفتح^(١)».

قال الشارح: ذكر صاحب التيسير عن ابن ذكوان وعن أبي عمرو في **هار** الفتح والإمالة^(٢). وذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب أبي عمرو التفخيم^(٣)، وذكر عن ورش الإمالة، ونسبها إلى المصريين، وذكر عن حمزة^(٤) الإمالة^(٥). وذكر صاحب المبهج عن حمزة الإمالة أيضاً في **هار**^(٦). وفيه بين القراء اضطراب كثير، اقتصرنا فيه على هذا^(٧).

التعليل: أما **هار** فأصله: هائر، أو هاوِر، فحذفت حركة الياء أو الواو وهي الكسرة؛ استثقلاً^(٨) [١١٠/ب] في حروف العلة^(٩)، ولحقها التنوين، فالتقت الياء أو الواو ساكنتين مع التنوين^(١٠)، فحذفت الياء أو الواو لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة تدل عليها^(١١). فالراء لام (هي)^(١٢) من الفعل، ثم جعلت عيناً منه بالقلب، فعلى كلا التقديرين -وقوع الياء إن كان أصله هايراً، أو الواو إن كان أصله: هاوِراً- فوقع الواو والياء

١ - انظر: جامع البيان: ورقة ٢٤٢/ب، ٢٤٣/أ، والنشر: ٥٧/٢.

٢ - فالفتح عن النقاش عن الأخفش عنه، والإمالة عن غيره عنه. انظر: التيسير: ص ١٢٠.

٣ - وهم أبو زيد وأوقية وسجادة عن اليزيدي عنه.

٤ - من رواية الدوري عن سليم عنه.

٥ - انظر: المصباح: ورقة ٣٥٤.

٦ - من رواية الدوري عن سليم عنه. انظر: المبهج: ص ٥٣٤.

٧ - انظر فيه: جامع البيان للداني: ورقة ٢٤٢/ب، ٢٤٣/أ، والنشر: ٥٨، ٥٧/٢.

٨ - في (ب) و(ج): «استثقلاً لها».

٩ - وجه استثقال الكسر أن الكسر ثقيل كما تقدم، وحروف العلة مبنية على الخفة، إذ هي ساكنة مدية أو مفتوحة لينية، والسكون والفتح خفيفان، وعلى هذا فلم يُؤلف في هذه الحروف الثقل في غالب حالها، والله تعالى أعلم.

١٠ - هذا بعد أن قُلبنا فجعلنا لأمّاً للكلمة.

١١ - في هذا تناقض، إذ قد حذفت الكسرة قبل حذف حرف العلة.

١٢ - سقط من (ب) و(ج).

[بُعِيد الألف] ^(١) يوجب همزها ^(٢)، فقلبوا الياء وإن كانت [عيناً] ^(٣) إلى موضع [اللام] ^(٤)، لما يلزمها من الهمز ^(٥). فعلى هذا التقدير يكون أبو عمرو على أصله؛ لأنه يميل هذه الراء حيث كانت، (إذا كانت) ^(٦) لاماً من الفعل ^(٧)، نحو: ﴿على أبصارهم﴾ [البقرة: ٧]، ﴿وآثارهم﴾ ^(٨) [يس: ١٢].

وعلة من وافق أبا عمرو في الإمالة كسرة الراء ^(٩).

وأما تفسير ﴿هار﴾ ^(١٠): مُنْهَار كالرمل ^(١١).

والقلب كثير مسموع من العرب، قال الشاعر:

* ولم يعقني عن هواها عائقى * ^(١٢)

(أبي) ^(١٣): عائق ^(١٤).

- ١ - كان في جميع النسخ: «بغير ألف»، وصحح كما تراه.
- ٢ - إذا كانت قد أعلت في الفعل، نحو: قال (قَوْل)، وباع (بَيْع)، تقول: قائل وبائع، والأصل: قاول وبايع. انظر: أوضح المسالك: ٣٥١/٤، ٣٥٢.
- ٣ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «لاماً».
- ٤ - هذا الصواب، وكان في جميع النسخ: «العين».
- ٥ - انظر: الحجة لأبي علي: ٢٢٥/٤. وقد أعلت بالحذف أيضاً بعد القلب فصارت: هار. انظر: الدر المنصون ١٢٦/٦. فنخلص من هذا إلى أن الخطوات كالتالي: قلبت الواو أو الياء من موضع العين إلى موضع اللام، ثم لحقها التنوين، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فالكلمة: هاور أو هائر، ثم هارو أو هاري، ثم هار. وفي كلام الشارح عدم تنسيق ظاهر.
- ٦ - سقط من (ج).
- ٧ - مكسورة، وقد تقدم.
- ٨ - لأن الأصل في هذه الراء أنها لام الكلمة كما تقدم، فألحقها بالباب طرداً للقاعدة في جميع أجزائها.
- ٩ - انظر: الحجة المنسوب لابن خالويه: ص ١٧٧.
- ١٠ - في (ب) و(ج) زيادة: «أي» بعد «هار».
- ١١ - انظر في معناه: تفسير الطبري: ٢٤/١٠.
- ١٢ - لم أف على هذا البيت، والشاهد فيه: قلب الواو همزة، إذ أصل عائق: عاقق. انظر: مختار الصحاح: ص ٤٦٢ بتصرف.
- ١٣ - في (ب) و(ج): «أو».
- ١٤ - إذ أصلها الهمز.

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾» [التوبة: ١١٠] بالفتح: ابن عامر وحمزة وحفص».

قال الشارح: قوله: «بالفتح» يعني: بفتح التاء^(١). ذكر صاحب المصباح عن جماعة من أصحاب أبي عمرو عن أبي عمرو بالفتح أيضاً كابن عامر^(٢). وذكر أبو معشر عن ابن كثير^(٣) وأبي عمرو^(٤) وأبي بكر بفتح التاء أيضاً^(٥).

الباقون: ﴿تُقَطَّعُ﴾ بضم التاء^(٦).

التعليل: أما علة من قرأ: ﴿تُقَطَّعُ﴾ بفتح التاء، فتَقَطَّعَ: فعل مضارع^(٧)، وأصله: تتقطع، ثم حذف إحدى التائين وهي الثانية، و(نصب)^(٨) العين بأن^(٩)، وقلوبهم: فاعلة^(١٠)، علامة رفعها ضمة الباء^(١١)، والهاء والميم: في موضع خفض بإضافة قلوب إليهم^(١٢). ويكون تقدير الكلام: إلا أن يموتوا فتقطع قلوبهم^(١٣).

١ - انظر: التيسير: ص ١٢٠، والمبسوط: ص ١٩٧، والنشر: ٢/٢٨١.

٢ - وهم اللؤلؤي والعباس ويونس عنه. انظر: المصباح: ورقة ٣٥٤.

٣ - انظر في هذه الرواية: الكامل: ورقة ٣٩٤.

٤ - تقدم.

٥ - انظر: جامع البيان للداني: ورقة ٢٤٣.

٦ - انظر: المصادر المتقدمة في القراءة السابقة.

٧ - منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

٨ - سقط من (ب).

٩ - لأن أن تنصب الفعل المضارع، انظر: شرح الوافية نظم الكافية: ص ٣٤٣.

١٠ - انظر: شرح الهداية: ٢/٣٣٤.

١١ - الظاهرة على آخرها.

١٢ - وهو ضمير مبني على الكسر، وضمير «هم» من الضمائر المتصلة التي تكون للجر. انظر:

المساعد: ١/٩١.

١٣ - انظر: معاني القراءات: ص ٢١٦.

وأما علة من قرأ: ﴿تَقَطَّعَ﴾ فتَقَطَّعَ: فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، وقلوبهم: مرفوع، لأنه اسم ما لم يسَمَّ فاعله^(١). وقيل: معنى ﴿إلا أن تقطع قلوبهم﴾ أي: تتفتت في القبور^(٢).
مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿كاد يزيغ﴾ [التوبة: ١١٧] بالياء: حمزة وحفص».

قال الشارح: الباقون: ﴿تزيغ﴾ بالتاء^(٣).

التعليل: أما علة من قرأ بالياء فهو على التذكير. وأما من قرأ بالتاء فهو على التأنيث^(٤). واختلفوا في فاعل ﴿كاد﴾ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن يكون على إضمار القصة والحديث، وجاز الإضمار في كاد لأنها (مشبهة)^(٥) كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر^(٦)، فعلى هذا القلوب: مرفوعة بتزيغ، ويقويه ما روي عن أبي حاتم^(٧) أنه قال: من قرأ ﴿يزيغ﴾ بالياء لم يرفع القلوب به^(٨).

١ - انظر: شرح الهداية: ٣٣٤/٢، والموضح: ٦٠٨/٢.

٢ - انظر نحوه في: النكت والعيون: ١٦٨/٢.

٣ - انظر: تلخيص العبارات: ص ١٠٠، والتيسير: ص ١٢٠، والنشر: ٢٨١/٢.

٤ - انظر: الكشف: ٥١٠/١.

٥ - في (ب) و(ج): «مبته».

٦ - وإنما احتيج لهذا لأن أصل إضمار القصة والحديث إنما هو في الابتداء، نحو: ﴿هو الله أحد﴾، ثم تدخل على الاسم -المبتدأ- الذي هو ضمير القصة والحديث العوامل التي تدخل على المبتدأ، وليس كاد من العوامل التي تدخل على المبتدأ، وإنما أشبهت كان للزومها الخبر. انظر: الحجة لأبي علي: ٢٣٥/٤.

٧ - هو سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني، إمام في علوم القرآن واللغة والشعر، صنف: إعراب القرآن، ولحن العامة، والتقصير والمملود، والقراءات، توفي سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر: الإنباه: ٥٨/٢، والبغية: ٦٠٦/١.

٨ - انظر: تفسير القرطبي: ١٧٨/٨.

وقيل: بل القلوب رُفِعَ بكاد، وتزيغ: ينوى بها التأخير، كما أجازوا ذلك في كان^(١)،
والتاء والياء في تزيغ ويزيغ سواء، لأن تذكير الجمع وتأنيته جائزان^(٢).

ومعنى: ﴿تزيغ قلوب فريق منهم﴾ أي: تميل وتعدل عن الحق في المتابعة^(٣).

مسألة:

قال صاحب الكتاب: «﴿أولا ترون﴾ [التوبة: ١٢٦] بالتاء: (همزة)^(٤)».

قال الشارح (أيده الله)^(٥): الباقون: ﴿أولا يرون﴾ بالياء^(٦).

التعليل [١١١/أ]: أما علة من قرأ بالتاء فهو على الخطاب للنبي ﷺ وللمؤمنين.

والمعنى: أولا ترون المنافقين يفتنون كل عام (مرة أو مرتين)^(٧) (٨).

[وأما علة من قرأ بالياء فهو على الغيبة^(٩)، وهو على سبيل الخبر عن المنافقين^(١٠)،

لأنهم يرون ذلك ويُشاهدونه^(١١)، ومعنى: ﴿يفتنون في كل عام مرة أو مرتين﴾^(١٢):

يمتحنون ويختبرون بالأوجاع والأمراض، وهي روائد الموت. وقيل: معنى ﴿يفتنون﴾

١ - فُقد الخبر وهو تزيغُ ويُنوى به التأخير، كما جاز أن يتقدم الخبر في كان نحو: ﴿وكان حقاً علينا

نصر المؤمنين﴾. والوجه الثالث الذي لم يذكره الشارح هو أن يُضمَر فيه ما يدل على من تقدم

ذكرهم، وهم: النبي ﷺ والمهاجرون والأنصار، وهم قبيل واحد، فيضمَر مع كاد إذا ما يدلُّ عليهم

من الحزب والفريق ونحوهما. انظر فيما تقدم: الحجة لأبي علي: ٢٣٧/٤.

٢ - أي: تأنيث الفعل معه وتذكيره جائزان. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣٢٥.

٣ - انظر: تفسير القرطبي: ١٧٨/٨، والنكت والعيون: ١٧٣/٢.

٤ - سقط من (ج).

٥ - سقط من (ج).

٦ - انظر: التيسير: ص ١٢٠، والكافي: ص ١٥٠، والنشر: ٢٨١/٢.

٧ - انظر: الكشف: ٥٠٩/١، والموضح: ٦٠٩/٢.

٨ - سقط من (ب) و(ج).

٩ - انظر: شرح الهداية: ٣٣٥/٢.

١٠ - انظر: الكشف: ٥٠٩/١.

١١ - إذ هم أهل الفتنة وأصحابها.

١٢ - زيادة من (ب) و(ج).

يُفضحون بهتك أسرارهم. وقيل: ﴿يفتنون﴾ ينقضون العهد^(١). و«أو» من قوله: ﴿أولا يرون﴾ بمعنى: بل^(٢)، وقيل: هي لاستواء الحالين، أي: قد تقع مرة وقد تقع مرتين^(٣).

قال صاحب الكتاب: «فيها ياء إضافة: ﴿معى أبدأ﴾ [التوبة: ٨٣]: أسكنها الكوفيون سوى حفص. ﴿معى عدوا﴾ [التوبة: ٨٣] فتحها حفص وحده^(٤)».

قال الشارح: ذكر صاحب المبهج عن الوليد بن عتبة عن ابن عامر، أنه أسكن ﴿معى أبدأ﴾^(٥). وتعليل الفتح والإسكان قد تقدم في سورة البقرة^(٦).

قال صاحب الكتاب: «بَلَّغْتُ قَرَأَهُ»^(٧).



١ - انظر: تفسير القرطبي: ١٩٠/٨، وزاد المسير: ٥١٩/٣.

٢ - لم أقف على أنها بمعنى بل هنا. و«أو» تأتي بمعنى بل، كما في قوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾، انظر: مختار الصحاح: ص ٣٢.

٣ - انظر في معناه: تفسير الطبري: ٥٤/١٠.

٤ - انظر: التذكرة: ٤٤٦/٢، والتيسير: ص ١٢٠، والنشر: ٢٨١/٢.

٥ - انظر: المبهج: ص ٥٣٧.

٦ - عند ذكر ياءات الإضافة فيها.

٧ - «القرآ»: الوسط، انظر: المعجم الوسيط: ٧٣٢/٢، أي: بلغت وسط الكتاب.

الخاتمة

الحمدُ لله الذي بنعمتهِ ورحمتهِ تَتِمُّ الصالحات، وتُكشَفُ الكُرْبَات، وتُغْفَرُ الزَّلَّات،
وتَتَحَقَّقُ الأُمْنِيَّات، وتُرْفَعُ الدَّرَجَات، وتُجْنَى الثَّمَرَات.

الحمد لله على ما وَفَّقَ وسَدَّدَ من سُلُوكٍ فَجَّ هذا البحث، وعُبُورِ غَوْرِهِ ونَجْدِهِ،
وقَطْفِ يانِعِ ثَمَرِهِ وَوَرْدِهِ.

وها أنا أنثره بين يديّ طلاب العلم والباحثين، لينالوا من جَنِيهِ وحَصْدِهِ، فأقول:
لقد خرجت من هذا البحث خروج المستفيد المستنتج، بِمَنِّ الله جل وعلا وفضله وتوفيقه
سبحانه وتعالى وهُدْيِهِ.

وتوصلت لنتائج كَلِيَّةٍ وجزئية، أما الكلية فهي:

- (١) أن كتاب «شرح العنوان» خرج مُسَوِّدَةً ولم يخرج منقحاً مصححاً.
- (٢) أن كتاب شرح العنوان يُعَدُّ من أوسع كتب التوجيه والاحتجاج، وهو رابع
ثلاثة كتب هي أوسع كتب التوجيه والاحتجاج: (الحجة للفارسي، والكشف لمكي،
وشرح الهداية للمهدوي).
- (٣) أن ابن نشوان كان مَيَّالاً للمذهب البصري في كتابه.
- (٤) أن ابن نشوان تأثر - في كتابه - بأبي العباس المهدوي - في شرح الهداية.
- (٥) أن أكثر علماء اللغة القراء قد تشبَّعوا بعلم اللغة أكثر من تشبُّعهم بالقراءات،
حتى إنهم يردُّون القراءة المتواترة ويضعفونها بناءً على مخالفتها لمذهبهم النحوي.
- (٦) أن قول ابن الجزري في النشر: «بالإجماع» أو «الانفراد» يحتاج لدراسة؛ حتى
يُعلَمَ منهج ابن الجزري فيه، ومقصوده منه.

وأما الجزئية فهي:

- (١) أن الحروف لم تؤخذ من الحركات، ولم تؤخذ الحركات من الحروف، بل كلُّ
منهما أصلٌ قائم بذاته.

(٢) أن اصطلاحِي: «أقسام المد» و«ألقاب المد» ينبغي أن يُحرَّرًا، فيكون القِسْم باعتبار سبب المد وحكمه، واللقب باعتبار صفة موجودة في المد ولا علاقة لها بحكمه ومقداره.

(٣) أن «النَّبْر» أغمُّ من «الهمز»، فهو يشمل الهمز وغيره.

(٤) أن الراء واللام تُرَقِّقان لسبب، وتُفَحِّمان لسبب، ولا يُحَكِّم لهما بأصالة في الترقيق أو التفخيم.

(٥) أن الكسائي إنما أمال ما قبل هاء التانيث، ولم يُمِلْ هاء التانيث، إذ لا تتأتى فيها إمالة.

(٦) مَكَّنِي الله جلَّ وعلا - بتوفيقه ومَنِّه - من إثبات: ألا مطعن - من حيث اللغة - في قراءة ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ - بالنصب -، ولم أرَ فيما اطلَّعت عليه من أثبت ذلك.

هذا وأسأل الله جلَّ وعلا أن يجعل هذا العمل لبنة صالحة في صرح العلم والمعرفة، ونخلةً باسقة طيبة في بستان علم القراءات المزهرة، تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة الفهارس

- | | |
|-----------------------|--------------------------|
| من ص: ٦٦٩ إلى ص: ٦٨٤. | ❖ فهرس الآيات القرآنية. |
| من ص: ٦٨٥ إلى ص: ٦٨٦. | ❖ فهرس الأحاديث النبوية. |
| من ص: ٦٨٧ إلى ص: ٦٩٧. | ❖ فهرس الأعلام. |
| من ص: ٦٩٨ إلى ص: ٧٠٣. | ❖ فهرس الأبيات الشعرية. |
| من ص: ٧٠٤ إلى ص: ٧٢٣. | ❖ فهرس المصادر والمراجع. |
| من ص: ٧٢٤ إلى ص: ٧٢٥. | ❖ فهرس الموضوعات. |

فهرس الآيات القرآنية^(١)

رقم الصفحة	الآية
	سورة الفاتحة
٢٠٣	﴿مَلِك﴾
٢٠٧	﴿صراط﴾
	سورة البقرة
٢١٠	﴿وما يَخِدُونَ﴾
٢١١	﴿فزادهم﴾
٢١١	﴿يكذبون﴾
٢١٢	﴿قيل﴾، ﴿غِيض﴾، ﴿جِيء﴾، ﴿حِيل﴾، ﴿سِيئت﴾، ﴿سِيَق﴾
٢١٣	﴿كل شيء قدير﴾
٢١٦	﴿وهو﴾، ﴿فهو﴾، ﴿هو﴾، ﴿ثم هو﴾
٢١٧	﴿فأزلهما﴾
٢١٨	﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾
٢٢٠	﴿لا يُقْبَل﴾
٢٢١	﴿واعدنا﴾
٢٢٢	﴿بارئكم﴾، ﴿يشعركم﴾، ﴿ينصركم﴾، ﴿يأمرهم﴾
٢٢٥	﴿يغفر لكم﴾
٢٢٨	﴿النبي﴾
٢٢٩	﴿الصابون﴾
٢٣١	﴿هزوا﴾
٢٣٢	﴿عما يعملون﴾ ﴿أفتطمعون﴾
٢٣٢	﴿خطيئة﴾

٢٣٣	﴿لا تعبدون إلا الله﴾
٢٣٤	﴿للناس حسناً﴾
٢٣٦	﴿تظاهرون﴾
٢٣٧	﴿أسرى﴾
٢٣٨	﴿تفادوهم﴾
٢٣٩	﴿عما يعملون ﴿ أولئك﴾
٢٤٠	﴿القدس﴾
٢٤١	﴿ينزل﴾
٢٤٣	﴿جبريل﴾
٢٤٣	﴿ميكال﴾
٢٤٥	﴿ولكن الشياطين﴾
٢٤٦	﴿ما ننسخ﴾
٢٤٧	﴿أو ننسها﴾
٢٤٩	﴿قالوا اتخذ الله﴾
٢٥٠	﴿كن فيكون﴾
٢٥٣	﴿وتسأل﴾
٢٥٤	﴿أرنا﴾
٢٥٥	﴿واتخذوا﴾
٢٥٧	﴿فأمتعته﴾
٢٥٨	﴿إبراهيم﴾
٢٦١	﴿وروصى﴾
٢٦٢	﴿أم تقولون﴾
٢٦٢	﴿لرؤوف﴾
٢٦٤	﴿عما يعملون ﴿ ولئن أتيت﴾
٢٦٥	﴿هو موليتها﴾

٢٦٦	﴿عما يعملون﴾ ﴿ومن حيث﴾
٢٦٧	﴿لثلا﴾
٢٦٧	﴿تطوع﴾
٢٦٨	﴿تصريف الرياح﴾
٢٧٠	﴿ولو يرى الذين﴾
٢٧١	﴿إذ يرون﴾
٢٧٢	﴿خطوات﴾
٢٧٣	﴿فمن اضطر﴾، ﴿برحمة ادخلوا﴾، ﴿حبيثة اجتثت﴾
٢٧٦	﴿ليس البر﴾
٢٧٨	﴿ولكن البر﴾
٢٧٨	﴿من موص﴾
٢٧٩	﴿فدية طعام﴾
٢٨٠	﴿مسكين﴾
٢٨١	﴿القرآن﴾
٢٨٢	﴿ولتكملوا﴾
٢٨٣	﴿البيوت﴾، ﴿العيون﴾، ﴿الجيوب﴾، ﴿الغيوب﴾، ﴿شيوخا﴾
٢٨٥	﴿ولا تقاتلوهم﴾، ﴿حتى يقاتلوكم﴾، ﴿فإن قاتلوكم﴾
٢٨٦	﴿فلا رقت ولا فسوق﴾
٢٨٨	﴿مرضاة الله﴾، ﴿في السلم﴾
٢٩٠	﴿ترجع الأمور﴾، ﴿حتى يقول﴾
٢٩٢	﴿إثم كبير﴾
٢٩٣	﴿قل العفو﴾
٢٩٤	﴿حتى يطهرن﴾
٢٩٥	﴿أن يخافا﴾، ﴿مآءاتيم بالمعروف﴾
٢٩٧	﴿لا تضار﴾

٢٩٨	﴿ ما ءاتيتم بالمعروف ﴾
٣٠٠	﴿ قدره ﴾ ، ﴿ تمسوهن ﴾
٣٠١	﴿ وصية ﴾
٣٠٢	﴿ يضاعفه ﴾
٣٠٤	﴿ بسطة ﴾
٣٠٥	﴿ عسيتم ﴾
٣٠٦	﴿ غرفة بيده ﴾
٣٠٧	﴿ لولا دفاع ﴾
٣٠٨	﴿ لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾
٣١٠	﴿ أنا أحیی ﴾
٣١٢	﴿ لبث ﴾
٣١٣	﴿ لم يتسنه ﴾
٣١٤	﴿ ننشرها ﴾
٣١٥	﴿ قال أعلم ﴾
٣١٧	﴿ جزوا ﴾
٣١٨	﴿ بربوة ﴾
٣١٩	﴿ الأكل ﴾
٣٢٠	﴿ ولا تيمموا ﴾
٣٢٢	﴿ فنعما هي ﴾
٣٢٤	﴿ يكفر عنكم ﴾
٣٢٦	﴿ بحسب ﴾
٣٢٦	﴿ فأذنوا ﴾
٣٢٧	﴿ إلى ميسرة ﴾
٣٢٨	﴿ أن تصدقوا ﴾
٣٢٩	﴿ ترجعون فيه ﴾

٣٣٠	﴿تضل إحداهما﴾
٣٣١	﴿فتذكر﴾
٣٣٢	﴿تجارة حاضرة﴾
٣٣٣	﴿فرهان مقبوضة﴾
٣٣٤	﴿فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾
٣٣٦	﴿كتبه﴾
٣٣٨	﴿الرسل﴾
٣٣٨	﴿السبل﴾
٣٣٨	فيها ثماني ياءات إضافة مختلف فيها
٣٤١	﴿الداع﴾، ﴿دعان﴾، ﴿اتقون﴾
سورة آل عمران	
٣٤٥	﴿التوراة﴾
٣٤٦	﴿ستغلبون﴾، ﴿وتحشرون﴾
٣٤٧	﴿يرونهم﴾
٣٤٨	﴿رضوان﴾
٣٤٩	﴿إن الدين﴾
٣٥١	﴿ويقتلون الذين﴾
٣٥٢	﴿الميت﴾، ﴿ميت﴾، ﴿لميتون﴾
٣٥٣	﴿نقاة﴾
٣٥٤	﴿نما وضعت﴾
٣٥٥	﴿وكفلها﴾
٣٥٦	﴿زكريا﴾
٣٥٧	﴿فنادته الملائكة﴾
٣٥٩	﴿المحراب﴾
٣٦١	﴿عمران﴾

٣٦٣	﴿يشرك﴾
٣٦٥	﴿ويعلمه﴾
٣٦٥	﴿أني أخلق﴾
٣٦٦	﴿فيكون طيراً﴾
٣٦٨	﴿فيؤفهم أجورهم﴾
٣٦٩	﴿ها أنتم﴾
٣٧٢	﴿أن يؤتى أحد﴾
٣٧٤	﴿يؤده﴾، ﴿نؤته﴾، ﴿نصله﴾
٣٧٦	﴿تعلمون الكتاب﴾
٣٧٧	﴿ولا يأمركم﴾
٣٧٨	﴿لما آتيناكم﴾
٣٧٩	﴿آتيناكم﴾
٣٨٠	﴿يغنون﴾
٣٨٠	﴿وإليه ترجعون﴾
٣٨١	﴿حج البيت﴾
٣٨١	﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾
٣٨٢	﴿لا يضركم﴾
٣٨٤	﴿منزلين﴾
٣٨٥	﴿مسمومين﴾
٣٨٧	﴿وسارعوا﴾
٣٨٧	﴿الفرح﴾
٣٨٨	﴿وكأين﴾
٣٩١	﴿من نبي قاتل﴾
٣٩٢	﴿الرعب﴾
٣٩٢	﴿يغشى﴾

٣٩٣	﴿كله لله﴾
٣٩٤	﴿ما يعملون بصير ﴿ ولئن قتلتم﴾
٣٩٥	﴿متم﴾
٣٩٦	﴿خير مما يجمعون﴾
٣٩٧	﴿أن يغل﴾
٣٩٨	﴿لو أطاعونا ما قتلوا﴾
٣٩٨	﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾
٣٩٩	﴿لا يضيع﴾
٤٠٠	﴿يحزن﴾
٤٠١	﴿ولا يحسبن الذين كفروا﴾
٤٠١	﴿لا تحسبن الذين يفرحون﴾
٤٠٣	﴿يميز﴾
٤٠٤	﴿ما تعملون خبير ﴿ لقد سمع﴾
٤٠٥	﴿سنكتب ما قالوا وقتلهم﴾، ﴿ونقول ذوقوا﴾
٤٠٦	﴿بالبينات والزبر والكتاب﴾
٤٠٧	﴿لتبينه للناس ولا تكتمونه﴾
٤٠٩	﴿وقاتلوا وقتلوا﴾
سورة النساء	
٤١٢	﴿تساءلون به﴾
٤١٣	﴿الأرحام﴾
٤١٥	﴿قياماً﴾
٤١٦	﴿ضعافاً﴾
٤١٧	﴿وسيصلون﴾
٤١٧	﴿وإن كانت واحدة﴾
٤١٨	﴿فلامه﴾

٤١٩	﴿يوصى بها﴾
٤٢٠	﴿ندخله جنات﴾
٤٢١	﴿واللذان﴾
٤٢٢	﴿كرها﴾
٤٢٢	﴿بفاحشة مينة﴾
٤٢٤	﴿المحصنات﴾، ﴿محصنات﴾
٤٢٥	﴿وأحل لكم﴾
٤٢٦	﴿فإذا أحصن﴾
٤٢٧	﴿تجارة﴾
٤٢٨	﴿مدخلاً﴾
٤٢٩	﴿واسألوا الله﴾
٤٣٠	﴿عقدت أيمانكم﴾
٤٣١	﴿البخل﴾
٤٣١	﴿وإن تك حسنة﴾
٤٣٣	﴿لو تسوى بهم الأرض﴾
٤٣٤	﴿أو لامستم﴾
٤٣٥	﴿إلا قليلاً منهم﴾
٤٣٦	﴿كان لم تكن بينكم﴾
٤٣٦	﴿أو يغلب فسوف﴾، ﴿إن تعجب فعجب﴾
٤٣٦	﴿قال فاذهب﴾، ﴿قال اذهب فمن﴾
٤٣٦	﴿ومن لم يتب فأولئك﴾
٤٣٨	﴿ولا يظلمون﴾
٤٣٨	﴿بيت طائفة﴾
٤٣٩	﴿ومن أصدق﴾
٤٤٠	﴿فتبينوا﴾

٤٤١	﴿إليكم السلم﴾
٤٤١	﴿غير أولي﴾
٤٤٣	﴿فسوف يؤتية﴾
٤٤٣	﴿يدخلون الجنة﴾
٤٤٤	﴿أن يصلحوا﴾
٤٤٥	﴿وإن تلووا﴾
٤٤٧	﴿الذي أنزل على رسوله﴾، ﴿الذي أنزل من قبل﴾
٤٤٨	﴿وقد نزل عليكم﴾
٤٤٩	﴿في الدرك﴾
٤٤٩	﴿سوف يؤتاهم أجورهم﴾
٤٥٠	﴿لا تعدوا﴾
٤٥١	﴿سنؤتيهم أجورهم﴾
٤٥٢	﴿زبوراً﴾
سورة المائدة	
٤٥٣	﴿شئان﴾
٤٥٤	﴿أن صدوكم﴾
٤٥٥	﴿وأرجلكم﴾
٤٥٧	﴿قلوبهم قاسية﴾
٤٥٨	﴿السحت﴾
٤٥٩	﴿العين بالعين﴾، ﴿الأنف بالأنف﴾، ﴿الأذن بالأذن﴾، ﴿السن بالسن﴾، ﴿الجروح﴾
٤٦٠	﴿الأذن﴾
٤٦١	﴿ليحكم﴾
٤٦٢	﴿تبغون﴾
٤٦٣	﴿ويقول الذين آمنوا﴾
٤٦٤	﴿من یرتد﴾

٤٦٥	﴿الكفار أولياء﴾
٤٦٥	﴿وعبد الطاغوت﴾
٤٦٦	﴿بلغت رسالته﴾
٤٦٧	﴿ألا تكون فتنة﴾
٤٦٩	﴿عقدتم﴾
٤٧٠	﴿جزاء﴾
٤٧١	﴿كفارة طعام﴾
٤٧٢	﴿قيامًا للناس﴾
٤٧٢	﴿استحق عليهم﴾
٤٧٤	﴿الأوليان﴾
٤٧٤	﴿إلا سحر مبین﴾
٤٧٥	﴿هل يستطيع ربك﴾
٤٧٧	﴿منزلها عليكم﴾
٤٧٨	﴿هذا يوم﴾
٤٧٩	﴿بيدي إليك﴾
٤٨٠	﴿واخشون ولا تشتروا﴾
سورة الأنعام	
٤٨١	﴿يصرف عنه﴾
٤٨٢	﴿فتنتهم﴾
٤٨٥	﴿والله ربنا﴾
٤٨٦	﴿ولا نكذب﴾
٤٨٧	﴿وللدار الآخرة﴾
٤٨٨	﴿أفلا تعقلون﴾
٤٨٩	﴿لا يكذبونك﴾
٤٩٠	﴿أرأيتم﴾

٤٩٢	﴿فتحننا عليهم﴾
٤٩٣	﴿بالغداة والعشي﴾
٤٩٤	﴿أنه من عمل﴾، ﴿فأنه غفور﴾
٤٩٥	﴿ولتستين﴾
٤٩٦	﴿يقص الحق﴾
٤٩٨	﴿توفته رسلنا﴾
٤٩٨	﴿استهوته﴾
٥٠٠	﴿تضرعاً وخفية﴾
٥٠٠	﴿لئن أنجانا من﴾
٥٠١	﴿قل الله ينحيكم﴾
٥٠٣	﴿ينسينك﴾
٥٠٤	﴿رأى كوكباً﴾
٥٠٧	﴿أتحاجوني﴾
٥٠٩	﴿درجات من نشاء﴾
٥١٠	﴿وليسع﴾
٥١٢	﴿فبهدهم اقتده﴾
٥١٤	﴿تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون﴾
٥١٤	﴿لتنذر أم القرى﴾
٥١٥	﴿لقد تقطع بينكم﴾
٥١٥	﴿وجعل الليل سكناً﴾
٥١٧	﴿فمستقر﴾
٥١٨	﴿ثمر﴾
٥١٨	﴿وخرقوا﴾
٥١٩	﴿درست﴾
٥٢٠	﴿وما يشعركم﴾

٥٢٣	﴿إِذَا جَاءتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٥٢٤	﴿قَبْلًا﴾
٥٢٥	﴿مُنزَّلًا﴾
٥٢٦	﴿وَوَمَّتْ كَلِمَةَ رَبِّكَ﴾
٥٢٨	﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾
٥٣٠	﴿لِيضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ﴾
٥٣١	﴿أَوْ مِنْ كَانَ مِيتًا﴾
٥٣١	﴿بِجَعْلِ رِسَالَتِهِ﴾
٥٣٢	﴿صَدْرَ ضَيْقًا﴾
٥٣٣	﴿حَرْجًا﴾
٥٣٤	﴿يَصْعَدُ﴾
٥٣٥	﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾
٥٣٦	﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾
٥٣٦	﴿مَكَانَتِكُمْ﴾، ﴿مَكَانَتِهِمْ﴾
٥٣٨	﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾
٥٣٩	﴿بِزَعْمِهِمْ﴾
٥٤٠	﴿زَيْنٍ﴾، ﴿قَتْلٍ﴾، ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾، ﴿شُرَكَاءِهِمْ﴾
٥٤٣	﴿وَإِنْ يَكُنْ﴾
٥٤٤	﴿مِيتَةً﴾
٥٤٥	﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾
٥٤٦	﴿مِنَ الْعِزِّ﴾
٥٤٦	﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً﴾
٥٤٨	﴿وَأَنْ هَذَا﴾
٥٤٩	﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾
٥٥٠	﴿فَرَقُوا﴾

٥٥١	﴿دينًا قيمًا﴾
٥٥٢	بإيات الإضافة: ﴿إني أمرت﴾، ﴿إني أخاف﴾
٥٥٣	﴿إني أراك﴾، ﴿وجهي للذي﴾، ﴿صراطي مستقيمًا﴾، ﴿محيي﴾، ﴿قد هدان﴾
	سورة الأعراف
٥٥٥	﴿قليلاً ما تذكرون﴾
٥٥٧	﴿ومنها تخرجون﴾
٥٥٨	﴿ولباس التقوى﴾
٥٥٩	﴿خالصة﴾
٥٦٠	﴿ولكن لا تعلمون﴾
٥٦٠	﴿لا تفتح لهم﴾
٥٦٢	﴿وما كنا لنهتدي﴾
٥٦٣	﴿قالوا نعم﴾
٥٦٤	﴿أن لعنة الله﴾
٥٦٦	﴿يغشي الليل﴾
٥٦٦	﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾
٥٦٨	﴿خفية﴾، ﴿الريح﴾
٥٦٨	﴿بشراً﴾
٥٧٠	﴿مالكم من إله غيره﴾
٥٧١	﴿أبلغكم﴾
٥٧٢	﴿بسطة﴾
٥٧٣	﴿وقال الملائ﴾
٥٧٤	﴿إنكم لتأتون﴾، ﴿إن لنا لأجراً﴾
٥٧٦	﴿أو أمين﴾
٥٧٨	﴿حقيق على﴾
٥٨٠	﴿أرجه﴾

٥٨٢	﴿بكل ساحر عليم﴾
٥٨٣	﴿تلقف﴾
٥٨٤	﴿ءامنتم﴾
٥٨٦	﴿سنقتل أبناءهم﴾
٥٨٧	﴿يعرشون﴾
٥٨٨	﴿وإذ أنجاكم﴾
٥٨٩	﴿يقتلون﴾
٥٨٩	﴿جعله دكاً﴾
٥٩١	﴿إصرهم﴾
٥٩٢	﴿نغفر لكم﴾
٥٩٥	﴿معذرة﴾
٥٩٦	﴿بئس﴾
٥٩٨	﴿أفلا تعقلون﴾
٥٩٨	﴿يمسكون﴾
٥٩٩	﴿ذريتهم﴾
٦٠١	﴿أن تقولوا﴾، ﴿أو تقولوا﴾
٦٠٢	﴿يلهث ذلك﴾
٦٠٤	﴿يلحدون﴾
٦٠٦	﴿ونذرهم﴾
٦٠٧	﴿شركاء﴾
٦٠٩	﴿لا يتبعوكم﴾
٦١٠	﴿طائف﴾
٦١١	﴿يملونهم﴾
٦١٢	﴿يايات الإضافة: ﴿ربي الفواحش﴾، ﴿إني أخاف﴾
٦١٢	﴿بعدي أعجلتم﴾، ﴿معي بني﴾، ﴿إني اصطفيتك﴾

٦١٣	﴿آياتي الذين﴾، ﴿عذابي أصيب﴾
	سورة الأنفال
٦١٤	﴿مردفين﴾
٦١٥	﴿يغشاكم﴾
٦١٥	﴿النعاس﴾
٦١٧	﴿الرعب﴾
٦١٧	﴿ولكن الله﴾ في الموضعين
٦١٧	﴿موهن﴾
٦١٧	﴿كيد﴾
٦٢٠	﴿العدوة﴾
٦٢١	﴿مَنْ حَيَّ﴾
٦٢٤	﴿يتوفى﴾
٦٢٤	﴿يحسن﴾
٦٢٦	﴿إنهم لا يعجزون﴾
٦٢٧	﴿للسلم﴾
٦٢٨	﴿يكن منكم مائة﴾
٦٢٩	﴿ضعفا﴾
٦٣٠	﴿يكون له أسرى﴾
٦٣٢	﴿من ولايتهم﴾
	سورة التوبة
٦٣٤	﴿أئمة الكفر﴾
٦٣٧	﴿لا إيمان﴾
٦٣٨	﴿مساجد الله﴾
٦٣٩	﴿عشيرتكم﴾
٦٤٠	﴿عزير﴾

٦٤٣	﴿يضاهئون﴾
٦٤٤	﴿النسيء﴾
٦٤٦	﴿يضلُّ﴾
٦٤٧	﴿تقبل﴾
٦٤٨	﴿ورحمة﴾
٦٤٩	﴿إن نعف﴾
٦٤٩	﴿نعذب﴾
٦٤٩	﴿طائفة﴾
٦٥٠	﴿قربة﴾
٦٥١	﴿السوء﴾
٦٥٣	﴿من تحتها﴾
٦٥٤	﴿صلاتك﴾
٦٥٦	﴿مرجون﴾
٦٥٧	﴿والذين اتخذوا﴾
٦٥٨	﴿أسس بنيانه﴾
٦٥٩	﴿حرف﴾
٦٦٠	﴿هار﴾
٦٦٢	﴿إلا أن تقطع قلوبهم﴾
٦٦٣	﴿يزيغ﴾
٦٦٤	﴿أو لا يرون﴾
٦٦٥	﴿يايات الإضافة: ﴿معى أبدأ﴾، ﴿معى عدوا﴾﴾

فهرس الأحاديث^(١)

رقم الصفحة	الحديث
١٩٤	«...أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وقال ﷺ: هكذا أقرأني جبريل»
١٩٤	«أنه ﷺ استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه»
١٩٥	«يقول ﷺ مرة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ومرة: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»
٢٠١	«ما كان رسول الله ﷺ يعرف آخر السورة من أول الأخرى حتى يقول جبريل: بسم الله الرحمن الرحيم»
٢٠٢	«أمر النبي الله ﷺ علياً أن يقرأها - أي سورة التوبة - على الناس بمنى»
٢٥٤	«يا ليت شعري ما فعل أبواي»
٢٥٦	أخذ بيدي فقال: «هذا مقام إبراهيم» فقال عمر: أفلا نتخذه مصلى؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «لم أؤمر بذلك»
٢٦٩	«اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»
٣٨٦	«سوموا فإن الملائكة قد سومت»
٣٩٧	«بعث طلائع فغزوا المشركين فغنموا منهم.....فقسم لمن حضر ولمن غاب»
٣٩٨	«والله لو كان لي ملؤ الارض ذهباً لقسمته عليكم، ثم لا تجدوني جباناً ولا بجيلاً»
٤٤٢	قال: «ما كتبت؟» فقلت: لا يستوي القاعدون من المؤمنين، فقال: «اكتب غير أولي الضرر»
٤٧٦	«أقرأنا رسول الله ﷺ: «هل تستطيع ربك»
٥٩٧	«نهاكم عن قيل وقال»

٦٠٠	«إنكن لأنتن صويحبات يوسف»
٦٠١	«إن الله أخرج بني آدم من صلبه كالذر»
٦٤٨	«من أراد أن ينظر إلى صورة الشيطان فلينظر إلى نبتل بن الحارث»

فهرس الأءلام^(١)

رقم الصفحة	الءام
	(أ)
١	إسماعيل بن خلف أبو طاهر الأندلسي
٤	الأخنس بن شهاب التغلبي
٩	أحمد بن محمد البزّي
١٠	إسماعيل بن عبءا لله القسط
١٠	أحمد بن محمد النبال
١١	أبيّ بن كعب رضي الله عنه
١٨	أيوب بن تميم التميمي
٢١	إسماعيل بن جعفر المدني
٢١	أبو بكر بن عياش الكوفي
٢٤	أبو عبدالرحمن السلمي
٢٥	أبو جعفر المنصور العباسي
٢٧	أبو إسحاق السبيعي
٢٧	الأسوء بن يزيد النخعي
٢٩	إبراهيم النخعي
٣٧	أحمد بن يزيد الجلواني
٤٩	أبو يعقوب الأزرق المصري
٦٩	أحمد بن عبءا لله بن هلال
٨٦	أبو أحمد الطويل السامري
١٢٤	إسحاق بن محمد المسيبي

١ - ربتهم على حروف المعجم جملة، وفي داخل حيز كل حرف أرتبهم حسب ورودهم في الكتاب، ولم أراع في الترتيب «أل» التعريف، بل أعتبر بما بعدها.

١٢٩	أحمد بن صالح المصري
١٨٣	أحمد بن عمار المهدي
١٩٥	أنس بن مالك رضي الله عنه
١٩٩	أحمد بن نصر الشذائي
٢٢٣	أحمد بن موسى بن مجاهد
٢٢٥	أبان بن يزيد العطار
٢٢٦	أحمد بن جبير الكوفي
٢٤٧	أحمد بن يحيى (ثعلب)
٢٦٤	أمية بن أبي الصلت
٢٦٥	إبراهيم بن السري الزجاج
٣٤٠	امرؤ القيس بن حجر (الشاعر الجاهلي)
٤٨٣	إسحاق بن يوسف بن يعقوب الأزرق
٤٩٠	الأخنس بن شريق
٥٧٤	أحمد بن عمر بن الصباح
٦١١	إسماعيل بن عبدالرحمن السدي
٦٢٤	أبان بن تغلب الكوفي
	(ب)
١٧	بلال بن أبي الدرداء بن زيد
	(ج)
١٣	جعونة بن شعوب الليثي
٢٧	جعفر الصادق
١٩٤	جبير بن مطعم رضي الله عنه
٤٦٧	جبله بن مالك الكوفي
	(ح)
١٣	حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه

٢١	حفص بن عمر بن عبدالعزيز الدوري
٢٢	حميد بن قيس الأعرج
٢٢	الحسن بن أبي الحسن البصري
٢٤	حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي
٢٥	حمزة بن حبيب الزيات
٢٧	حمران بن أعين
٥٧	الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي
٥٨	الحسين بن محمد بن حبش
٢٣٦	الحسين بن علي الجعفي
٢٤٥	حسان بن ثابت رضي الله عنه
٣٠١	الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي
٥١٦	الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي
٥٢١	الحسين بن عبدالرحمن الاحتياطي
	(خ)
٢٦	خلف بن هشام البزار
٢٦	خلاد بن خالد الكوفي
٧٩	الخليل بن أحمد الفراهيدي
٢٧٤	خارجة بن مصعب الضبيعي
	(د)
١١	درباس مولى ابن عباس المكي
١٤٨	داود بن أبي طيبة المصري
	(ز)
١٢	زيد بن ثابت رضي الله عنه
١٩	زبان بن العلاء (أبو عمرو البصري)
٢٤	زر بن حبيش

٢٩٩	زهير بن أبي سلمى (الشاعر)
	(س)
١٨	سويد بن عبدالعزيز
٢٦	سليم بن عيسى الكوفي
٢٢	سعيد بن جبير
٢٣	سفيان الثوري
٢٦	سليمان بن مهران الأعمش
١٣٢	سعيد بن مسعدة المحاشي (الأخفش)
٢٢٣	سليمان بن الحكم أبو أيوب الخياط
٢٧١	سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري
٣٠٥	سليمان بن داود الهاشمي
١١١	سهل بن محمد بن عثمان (أبو حاتم السجستاني)
	(ش)
١٠	شبل بن عباد
١٥	شبية بن نصاح
٢٠	شجاع بن أبي نصر
٢٤	شعبة أبو بكر بن عياش
	(ص)
٢١	صالح بن زياد السوسي
	(ط)
٢٩	طلحة بن مصرف
٤٩	طاهر بن غلبون (أبو الحسن)
١٣٣	الطيب بن إسماعيل البغدادي (أبو حمدون)
٣٣٧	الطيب بن إسماعيل اللؤلؤي
٥٤٢	الطرماح بن حكيم الطائي

(٤)

٨	عبد الله بن كثير المكي
٨	عمرو بن علقمة الكناني
٩	عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنه
٩	عمر بن عبدالعزيز بن مروان
١٠	عكرمة بن سليمان
١١	عبد الله بن السائب المخزومي (رضي الله عنه)
١١	عبد الله بن العباس بن عبدالمطلب (رضي الله عنه)
١٣	العباس بن عبدالمطلب (رضي الله عنه)
١٣	عبدالمالك بن قريب الأصمعي
١٤	عثمان بن سعيد المصري (ورث)
١٥	عبد الله بن هارون العباسي (المأمون)
١٥	عيسى بن مينا الزرقعي (قالون)
١٥	عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)
١٦	عبدالرحمن بن هرمز
١٦	عبدالرحمن بن صخر الدوسي (أبو هريرة رضي الله عنه)
١٦	عبد الله بن عياش
١٦	عبد الله بن عامر اليحصبي
١٧	عبد الله بن أحمد بن ذكوان
١٨	عويمر بن زيد (أبو البدرء) رضي الله عنه
١٩	عثمان بن عفان (رضي الله عنه)
٢٠	عائشة بنت عبدالرحمن (أم أبي عمرو بن العلاء)
٢٢	عطاء بن أبي رباح
٢٢	عكرمة بن خالد
٢٢	عبدالرحمن بن محيصن

٢٣	عاصم بن أبي النجود الكوفي
٢٥	علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)
٢٥	عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه)
٢٩	علقمة بن قيس
٢٧	عبيد بن نضلة الخزاعي
٢٨	علي بن حمزة الكسائي
٢٩	عيسى بن عمر الهمداني
٤٧	عثمان بن سعيد الداني
٥٨	عبدالله بن يحيى بن المبارك (ابن اليزيدي)
٦٩	عبدالرحمن بن أبي بكر بن الفحام
٦٩	عبدالباقي بن فارس بن أحمد
٨٦	علي بن الحسن الرقي الوزان
١١١	عبدالله بن علي بن أحمد (سبط الخياط)
١١٤	عبدالله بن صالح العجلي
١١٦	علي بن جعفر بن القطاع
١٣٢	عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)
١٦٢	عبيدالله بن موسى العبسي
٢٠٠	عائشة بنت أبي بكر الصديق (أم المؤمنين رضي الله عنها)
٢٢٢	عبدالوارث بن سعيد التنوري
٢٣١	عمران بن موسى القزاز
٢٥٧	عبدالله بن عمر البيضاوي
٢٥٩	عبدالعزيز بن جعفر الفارسي
٢٥٩	عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري (أبو معشر)
٢٦٣	عبدالحميد بن صالح اليرجمي
٢٦٣	علي بن نصر الجهضمي

٢٧٤	العباس بن الفضل الواقفي
٢٧٩	عبدالله بن عمرو بن الحجاج (أبو معمر)
٣١٨	عيسى بن عمر الثقفي
٣٨٦	عنزة بن شداد العبسي
٤٤٢	عبدالله بن أم مكتوم (رضي الله عنه)
٤٦٩	عبدالمك بن عبدالعزيز جريح
٥٣٣	عصمة بن عروة البصري
٥٤١	عمر بن أبي ربيعة
٥٤١	عمرو بن قميئة
٥٨٣	عبدالرحمن بن سكين الكوفي (ابن أبي حماد)
٦٠٥	عبدالله بن مسلم الحضرمي
٦٢٩	عطية بن سعد العوفي
٦٢٩	عبدالله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)
	(غ)
١	غياث بن فارس (أبو الجود المصري)
٥٧	غيلان بن عقبة العدوي
	(ف)
١٦	فضالة بن عبيد
٢٧٩	الفضل بن الحباب الجمحي
٦٢٩	الفضيل بن مرزوق الكوفي
	(ق)
١١	قيس بن السائب المخزومي
١٩١	قتيبة بن مهران الأزدي
٢٤٧	القاسم بن سلام (أبو عبيد)
٤٠٨	قتادة بن دعامة السدوسي

	(ك)
٤٨	كثير بن عبدالرحمن أبو صخر (الشاعر كثير عزة)
٢٣٠	كردم بن خالد المغربي
٢٤٤	كعب بن مالك الخزرجي (رضي الله عنه)
	(ل)
٢٨	الليث بن خالد البغدادي (أبو الحارث)
٣١٧	ليبد بن ربيعة العامري
	(م)
١٠	محمد بن عبدالرحمن بن مخلد (قنبل)
١٠	معروف بن مشكان
١١	مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي
١٢	مالك بن أنس الأصبحي
١٣	موسى الهادي العباسي
١٣	محمد بن منصور المهدي
١٥	مسلم بن جندب
١٦	معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه)
١٨	المغيرة بن أبي شهاب المخزومي
٢٣	مروان بن محمد العباسي
٢٦	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى
٢٧	منصور بن المعتمر
٢٧	مغيرة بن مقسم
٣٧	المبارك بن الحسن الشهرزوري (أبو الكرم)
٤٧	محمد بن هارون المروزي (أبو نشيط)
٧٨	محمد بن أحمد بن إبراهيم (ابن كيسان)
٨٦	موسى بن جرير النحوي

١٢٩	محمد بن موسى بن سليمان الزيني
١٣٠	محمد بن أحمد بن أيوب (ابن شنبوذ)
١٤٨	محمد بن علي بن أحمد الأذفوي
١٦١	محمد بن أحمد بن عمر (الداجوني)
١٧٨	موسى بن عبيدا لله (أبو مزاحم الخاقاني)
١٨٣	محمد بن القاسم بن محمد (ابن الأنباري)
١٩٦	ميمون بن قيس الأعشى (الشاعر الجاهلي)
٢٠٤	مكي بن أبي طالب البقيسي
٢٢٢	محمد بن عمر القصبي
٢٢٦	محمد بن شريح الرعيبي
٢٢٩	محمد بن المستنير (قطرب)
٢٣٥	المفضل بن محمد الضبي
٢٣٨	معمر بن المثني التميمي (أبو عبيدة)
٢٣٩	محمد بن أحمد الشنبوذي
٢٤٣	محمد بن عبدالعزيز الصباح
٢٤٨	محمد بن زياد الكوفي (ابن الأعرابي)
٢٨٥	محمد بن سعدان الكوفي
٢٤٥	محمد بن كعب القرظي
٢٥٩	محمد بن الحسن النقاش
٢٧٠	محمد بن الحسن بن هلال (محبوب)
٣٠٢	ميسون بنت مجدل
٣٤١	محمد بن عثمان القرشي (أبو مروان)
٣٦٠	محمد بن القاسم الإسكندراني
٣٧٧	محمد بن علي بن أبي طالب (محمد بن الحنفية)
٣٨٩	محمد بن هارون التمار

٤٢٠	محمد بن سيرين
٤٤٠	محمد بن لاحق الكوفي
٤٧٦	معاذ بن جبل (رضي الله عنه)
٥٢٤	محمد بن يزيد النحوي (المبرد)
٥٣٧	محمد بن أحمد الأزهري
٥٨٣	موسى بن طارق السكسكي (أبو قرّة)
٥٨٧	محمد بن طيغور (السجاوندي)
٦٥٦	مرارة بن الربيع (رضي الله عنه)
	(ن)
١٢	نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم
٢٣	نصر بن قعين الأسدي
٢٣	النعمان بن ثابت بن زوطى (الإمام أبو حنيفة)
١٩٤	نافع بن جبير بن مطعم
٣٣٦	نظيف بن عبد الله
٤٦٦	نصير بن يوسف الرازي
	(هـ)
٩	هشام بن عبدالملك بن مروان
١٨	هشام بن عمار بن نصير
١٩	همام بن غالب (الفرزدق الشاعر)
٢٨	هارون الرشيد العباسي
١٢٠	هبة الله بن جعفر البغدادي
٢٤٥	هارون بن موسى الأخفش الدمشقي
٣٥٢	هارون بن موسى العتكي
٥٥٣	هبيرة بن محمد التمار
٦٥٦	هلال بن أمية (رضي الله عنه)

(و)	
١٠	وهب بن واضح (أبو الإخريط)
١٦	وائلة بن الأسقع (رضي الله عنه)
١٧	الوليد بن عبد الملك بن مروان
١٩	الوليد بن مسلم
١٠٢	الوليد بن عتبة الأشجعي
(ي)	
١٥	يزيد بن القعقاع أبو جعفر المدني
١٥	يزيد بن رومان
١٨	يحيى بن الحارث الذماري
٢٠	يونس بن حبيب النحوي
٢٠	يحيى بن المبارك اليزيدي
٢١	يزيد بن منصور
٢٢	يحيى بن يعمر
٢٧	يحيى بن وثاب
٦٠	يحيى زياد الديلمي (الفراء)
١١٦	يحيى بن علي التبريزي
١٦٨	يونس بن عبد الأعلى بن موسى
١٧٨	يعقوب بن محمد بن خليفة (الأعشى)
٢٨٩	يعقوب بن إسحاق (ابن السكيت)
٣٣٦	يعقوب بن إسحاق الحضرمي

فهرس الأبيات الشعرية^(١)

رقم الصفحة	البيت
	(أ)
٢٤٥	وجبريل رسول الله فينا
٣٣٣	وروح القدس ليس له كفاء
٣٥٢	إذا كان الشتاء فأدفتوني
٣٩٦	ليس من مات فاستراح بميت
٥٢٢	إنما ميت غير أني حي
	قلت لشيبان ادن من لقاءه
	وإنما ميت غير أني حي
	أنا نغدي القوم من شوائه
	(ب)
٤	*كما نَمَقَّ العنوان في الرقِّ كاتبٌ*
٢٣٩	ولكنني فاديت أُمي بعدما
٢٣٩	علا الرأسَ منها كبرةً ومشيبي
٢٩٧	بعبدن من صبيين لم يك فيهما
٣٩٠	لئن عرضا للناظرين معيب
٤١٣	أتاني كلام عن نصيب يقوله
٤٩٨	وما خفت يا سلام أنك عائي
	وكائن بالأباطح من صديق
	فاليوم قد بتَّ تهجوناً وتبثمتنا
	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
	فأذهب وما بك والأيام من عجب
	فقد تركتك ذا مال وذا نشب
	(ت)
١٠٦	شهدت ضحىً ظباءً سانحاتٍ
	ذكرت زمان جرد صافنات
	(ح)
١٧٨	يروغ أخ لفرط حريق غيظٍ
٢٥٠	بعض لنص داع زاح يلحا
٣١٧	يا ناق سيري عنقاً فسيحا
	إلى سليمان فنستريحا
	وفرع يصير الجيد خف كأنه
	على البت قنوان الكروم الدوالخ

١ - رتبها على حروف المعجم باعتبار القافية، وفي داخل حيز الحرف أرتبها حسب ورودها في الكتاب، ونزلت أنصاف الأبيات منزلة الأبيات.

٤٥٦	متقلداً سيفاً ورمحاً	ياليت بعلك قد غدا
	(د)	
٤٥٦	*فعلقتها تبناً وماء باردا*	
٤٩١	مزيناً قد يلبس البرودا	أريت إن جاءت به أملودا
٦٠٥	* ليس الإمام بالشحيح الملحد *	
	(ر)	
١٩	حتى أتيت أبا عمرو بن عمار	ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها
٤٨	إني ولم يعلم بذاك القصائر	وأنت التي حبيت كل قصيرة
٤٨	قصار الخطا شر النساء البهاتر	عانيت قصيرات الحجال ولم أزد
٦٠	وانبتت حبل أن قلبك طائر	ألحق إن دار الرباب تباعدت
١١	ثم زارني سحرًا	صد جائراً ظهراً
٢٢١	بعد وبعذك في الدنيا لمغرور	إن امرءاً غره منكن واحدة
٢٨٥	ولكنهم كانوا على الموت أصيرا	سقيناهم كأساً سقونا بمثلها
٢٩٣	وترى المتك بيننا مستعارا	نشرب الإثم بالكؤوس جهارا
٣١١	بعد المشيب كفى ذاك عارا	فكيف أنا وانتحال القوافي
٣١٤	عاش ولم ينقل إلى قابر	لو أسندت ميتاً إلى نحرها
٣١٤	يا عجباً للميت الناشر	حتى يقول الناس مما رأوا
٣١٧	أو رزء مال ورزء المال يجتير	من فقد مولى يصور الحي جفنته
٣٨٣	هل أنت إن أخلفتني ضائري	فانظر إلى كف وأسرارها
٥٢٢	وقد رأين الشمط القفندرا	وما ألوم البيض ألا تسخرا
٥٧٦	وما ذا يضرك لو تنتظر	تروح من الحي أم تتكر
٦٤٢	وبالقناة مدعساً مكرًا	لتجديني بالأمير برًا
٦٤٢	إذا غطيف السلمي غرًا	
	(س)	
٥٩٨	يضرب في الهيجاء منه القونسا	كلاهما كان بئيساً بيأسا

	(ع)	
٢٥٧	خليلين من شعبين شتى تجاورا	قليلاً وكان بالتفرق أمتعا
٣٠٨	ولقد حرصت بأن أدافع عنهم	فإذا المنية أقبلت لا تدفع
٣٧٥	لما رأى أن لا دعه ولا شبع	مال إلى أرطاة حقف فاضطجع
٣٨٤	* إنك إن يصرع أخوك تصرع *	
٥٩٠	* يا ابنة عما لا تلومي واهجعي *	
	(ف)	
٢٦٤	نطيع نبينا ونطيع رباً	هو الرحمن كان بنا رؤوفا
٣٠٣	للبس عباءة وتقر عيني	أحب إلي من لبس الشفوف
٤١٤	نعلق في مثل السواري سيوفنا	وما بينها والكعب غوط وفائف
٥٤١	تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها	كما تضمن ماء المزنة الرصف
	(ق)	
٢٢٤	قالت سليمي اشتر لنا سويقا	واشتر وعجل خادماً لبيقا
٦٦١	* ولم يعقني عن هوها عائقي *	
	(ك)	
١١٤	تقول سلمى ضاع طالبوكا	نأيت ظلماً ثم زابلوكا
٢٢٨	يا خاتم النبأ إنك مرسل	بالحق كل هدى السبيل هداكا
٢٢٨	إن الإله بنا عليك محبة	في خلقه ومحمداً سماكا
	(ل)	
٦	وجاعل الشمس مصراً لا خفاء به	بين النهار وبين الليل قد فصلا
٧١	دع ذا وقدم ذا وألحقنا بأل	الشحم إنا قد مللناه بجل
١٩٦	* وقد يشيط على أرماحنا البطل *	
٢٢٤	وناع يخبرنا بميتة سيد	فقطّع من وجد عليه الأنامل
٢٤٥	ويوم بدر لقيناكم لنا مدد	فيه مع النصر جبريل وميكال
٢٤٥	أنت الذي جئت بالرايات ناشرها	مؤيدات بميكال وجبريلا

٢٤٥	وبجبرئيل وكذبوا ميكاالا	عبدوا الصليب وكذبوا بمحمد
٢٩٣	كذاك الإثم تذهب بالعقول	شربت الإثم حتى ضل عقلي
٢٩٩	توارثه آباء آبائهم قبل	فما يك من خير أتوه فإنما
٣١٥	وهل تطيق وداعاً أيها الرجل	ودع هريرة إن الركب مرتحل
٣٤٠	على النحر حتى بل دمعي محملي	ففاضت دموع العين مني صباية
٣٦٤	وإذا هم نزلوا بضنك فانزل	فأعنتهم وابشر بما بشروا به
٣٦٤	وبيوتاً مبنوثة وخلالا	ثم أبشرت إذ رأيت سواماً
٤٣٣	تطاول الليل عليك فانزل	يا زيدُ زيدَ العملات الذبل
٤٥٧	كبير أناس في بجادٍ مزمل	كان ثبيراً في عرانيين وبله
٥٤١	إذ نجلاه فنعم ما نجلا	أنجب أزمان والداه به
٥٤١	يهودي يقارب أو يزيل	كما خط الكتاب بكف يوماً
٦٤٢	ولا ذاكر الله إلا قليلا	فألفيته غير مستعقب
٦٥٣	يوماً دماً فهو على كل	لست كالذئب إن رأى بصاحبه
(م)		
٥٥	* فقلت له أنت زيد الأرقام *	
٥٨	وبين النقا أنت أم أم سلم	هيا ظبية الوعساء بين جلاجل
١٠٨	وهي تناغي ذوائب السلم	أعجلها قدحي الضحاء ضحى
٢١٩	الأفصوان والشجاع الشجعما	قد سالم الحيات منه القدما
٢٦٠	لم يزل ذاك على عهد أبرهم	نحن آل الله في بلدته
٢٦١	عذت بما عاذ به إبراهيم	مهما تجشمني فإني جاشم
٢٦٣	كفعل الوالد الرؤف الرحيم	ترى للمسلمين عليك حقاً
٢٦٣	* يقاتل عمه الرؤف الرحيم *	
٢٦٤	* رؤوف رحيم بوصل الرحيم *	
٢٨٩	بمال ومعروف من السلم نسلم	وقد قلنا إن ندرك السلم واسعاً
٣١١	حميداً قد تدرت السناما	أنا سيف العشيرة فاعرفوني

٣١٥	غداة غد أو أنت للبين واجمُ	هريرة ودعها وإن لام لائمُ
٣٤٤	جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما	كفك كف ما تليق درهما
٣٦٠	لم أدن حتى أرتقي سلما	ربة محراب إذا ما جنتها
٣٨٦	لا ممعن هرباً ولا مستسلم	ومسوم كره الكمأة نزاله
٤٣٢	* كما نهلت صدر القناة من الدم *	
٤٦٨	ضرب يطير عن الفراخ الجثم	أيقنت أن سيكون عند لقائنا
٦١١	تذهب صباحاً وترى في المنام	جنية أرقني طيفها
٦٤٥	شهور الحل نجعلها حراما	ونحن الناسئون على معد
٦٥٣	بصاحبه يوماً أحال على الدم	وكنت كذئب السوء لما رأى دماً
٦٥٥	* وصلى على دنها وارتسم *	
(ن)		
١٠٦	صام شهوراً جايداً سنينا	ضل ظلوم ذم زاهدينا
٢٨٩	رأيتهم تولوا مدبرينا	دعوت عشيرتي بالسلم لما
٢٨٩	بما قال النبي مكذبونا	فليس مجاوبي شيئاً سفيها
٢٩٢	وحتى الجياد ما يقدن بأرسان	سريت بهم حتى تكل مطيهم
٥٠٧	ملاق لا أبا لك تخوفيني	أبالموت الذي لا بد أني
٥٠٧	يسوء الفاليات إذا فليني	تراه كالثغام يعل مسكاً
٥٠٨	فرضاً وحتماً على المسلمين	فرمن القصاص وكان التقاص
٥٤٢	بواديه من قرع القسي الكنائن	يطفن بجوزي المراتع لم يدع
٥٧٦	بسبع رمين الجمر أم بثمان	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا
٦١٥	ظننت بآل فاطمة الظنونا	إذا الجوزاء أردفت الثريا
٦٣٧	فليس لمخضوب البنان يمين	وإن حلفت لا تنقض الدهر عهدا
(هـ)		
٢٤٤	مدى الدهر إلا جبرئيل أمامها	نصرنا فما تلقى لنا من كنية
٢٤٩	لست بناسيها ولا منسيها	إن عليّ عقبه أفضيها

٣٦٣	أنتك من الحجاج يتلى كتابها	بشرت عيالي إذ رأيت صحيفة
٣٧١	موارده ضاقت عليه مصادره	فهياك والأمر الذي إن توسعت
٣٧٥	إلا لأن عيونه سال وادبها	وأشرب الماء مالي دونه عطش
٣٨٤	* من يفعل الحسنات الله يشكرها *	
٤١٤	أفيها كان حتفي أم سواها	أشد على الكتيبة لا أبالي

فهرس المصادر والمراجع^(١)

(أ)

- إبدال الحروف في اللهجات العربية - للدكتور سلمان سالم السحيمي - مكتبة الغرباء الأثرية.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة - لأبي الحسن علي بن محمد بن الأثير - بتحقيق علي مصيفي، وعادل الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت. وبحقيق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور، ومحمود عبدالوهاب فايد - دار الشعب.
- الأعلام لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين، ومطبعة (كوستاتسوماسي وشركاه).
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - لأحمد بن محمد البنا - بتحقيق: د/شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - بيروت - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين - ليوسف بن سليمان الشتتمري - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان - لعلاء الدين علي الفارسي - حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- إبراز المعاني من حرز الأماني - لعبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة - بتحقيق: محمود بن عبدالخالق جادو - رحمه الله - مطابع الجامعة الإسلامية.
- إعراب القراءات الشواذ - لأبي البقاء العكبري - تحقيق: محمد السيد عزوز - عالم الكتب.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه - لمحبي الدين الدرؤيشي (اليمامة) دمشق، بيروت. (دار ابن كثير) دمشق، بيروت. (دار الإرشاد للشؤون الجامعية) حمص - سورية.
- الأصول في النحو - لمحمد بن سهل بن السراج - بتحقيق: عبدالحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة.

١ - رتبها على حروف المعجم جملة، وفي داخل حيز الحرف أرتبها حسب وقوفي عليها، ولم أراع في الترتيب «أل» التعريف، بل أعتبر بما بعدها.

- الإصابة في تمييز الصحابة - لأحمد بن علي العسقلاني (دار الكتب العلمية) بيروت،
(ومؤسسة الرسالة).

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب - لأبي عمرو بن يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله
ابن عبد البر (ذيل للإصابة لابن حجر) بتحقيق: فضيلة الدكتور طه محمد الزيني - مكتبة
الكلية الأزهرية.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن
أحمد بن هشام الأنصاري - بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية -
صيدا، بيروت.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة - لجمال الدين أبي الحسين علي بن يوسف القفطي - تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.
- الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله عز وجل من مذاهب القراء السبعة في التفخيم
والإمالة وبين اللفظين مجملاً - للشيخ عبد المنعم بن غلبون - بتحقيق: د/عبدالفتاح بحيري
إبراهيم - مطابع الزهراء للإعلام العربي - القاهرة.

- أحكام القرآن - لمحمد بن عبد الله المعروف بابن العربي - بتحقيق: علي محمد البحراوي -
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - لكمال الدين عبدالرحمن
ابن أبي سعيد الأنباري - بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر -
دار الفكر.

- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس - تحقيق: د/ زهير غازي
زاهد - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

- الإضاءة في أصول القراءة - لعلي محمد الضباع - الناشر: عبد الحميد أحمد صقر - مصر.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام - لشيخ الإسلام تقي الدين بن دقيق العيد - دار
الكتب العلمية - بيروت.

- أساس البلاغة - لمحمود بن عمر الزمخشري - مطبعة دار الكتب.

- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن - لأبي البقاء عبد الله ابن الحسين بن عبد الله العكبري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- إعراب القرآن لإسماعيل بن محمد الأصبهاني المعروف بقوام السنة - ١٤١٥هـ.
- إراء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت.
- الإقناع في القراءات السبع - لأحمد بن علي بن خلف بن الباذش الأنصاري - تحقيق: أحمد فريدي المؤيدي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- أسباب النزول - لعلي بن أحمد الواحدي - بتحقيق: السيد أحمد صقر - دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، بيروت.
- الإيضاح (في القراءات) - لأبي علي الأهوازي - مخطوط في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية.
- إرشاد المبتدئ وتذكار المنتهي في القراءات العشر - لمحمد بن الحسين القلانسي - تحقيق: عمر حمدان الكبيسي - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة.
- إصلاح المنطق - ليعقوب بن السكيت - تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة.

(ب)

- البداية والنهاية - لأبي الفداء إسماعيل بن كثير - مكتبة المعارف - بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر - بتحقيق: صدقي جميل عطار.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - لجلال الدين السيوطي - بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مطبعة دار الفكر.
- البارع في اللغة - لأبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي - بتحقيق: هاشم الطعان - مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة - بيروت.
- البارع في علوم العروض - لعلي بن جعفر بن القطاع - المكتبة الفيصلية - بتحقيق: أحمد ابن محمد بن عبدالدايم.

(ت)

- تفسير الشوكاني المسمى: فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية في التفسير - محمد بن علي الشوكاني - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - وتحقيق: د/ عبدالرحمن عميرة - دار الوفاء ودار الأندلس الخضراء.
- تاج العروس من جواهر القاموس - محمد بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي - دار مكتبة الحياة ببيروت - لبنان.
- تفسير البيضاوي المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل - لناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي - دار الفكر.
- تهذيب اللغة - لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى - تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، ومحمود فرح - مطابع سجل العرب - القاهرة.
- التيسير في القراءات السبع - لأبي عمرو الداني - دار الكتاب العربي - بيروت.
- التبصرة في القراءات السبع - للإمام مكي بن أبي طالب القيسي - بتحقيق: د/محمد غوث الندوي - نشر الدار السلفية.
- تاريخ مدينة دمشق - لعلي بن الحسين الشافعي - بتحقيق: محب الدين عمر بن غرام العدوي - دار الفكر للطباعة والنشر.
- التمهيد في علم التجويد - لمحمد بن الجزري - بتحقيق: حسين البواب - مكتبة المعارف - الرياض.
- تفسير زاد المسير - لعبد الرحمن بن الجوزي - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - دمشق، بيروت.
- تفسير غريب القرآن لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة - دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة.
- تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي) - للدكتور: شوقي ضيف - دار المعارف بمصر.
- تقريب التهذيب - للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - بعناية: عاد مرشد ومطبعة دار الرشيد - سوريا - حلب.

- تفسير معالم التنزيل - حاشية على تفسير الخازن - لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي - دار الفكر.
- تفسير أبي السعود بن محمد العمادي المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم - نشر إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية - وبتحقيق: عبدالقادر أحمد عطا - مكتبة الرياض.
- تفسير الجلالين - لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين السيوطي - دار المعرفة - بيروت.
- تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام - لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - بتحقيق: عمر عبدالسلام التدمري - دار الكتاب العربي.
- تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان - لعبدالرحمن بن ناصر بن سعدي - مؤسسة مكة للطباعة والإعلام.
- تفسير البحر المحيط - لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (وبهامشه الدر اللقيط لأبي حيان) - دار الفكر - بيروت.
- التفسير الكبير - للفخر الرازي - دار الكتب العلمية - طهران.
- تجريد أسماء الصحابة - لمحمد بن أحمد الذهبي - دار الباز - مكة المكرمة.
- تفسير النكت والعيون - لأبي الحسين علي بن حبيب الماوردي - حققه: خضر محمد خضر - مطابع مقهوي - الكويت.
- تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي - بتحقيق: أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق.
- تفسير محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - المسمى بالجامع لأحكام القرآن - دار الكتاب العربي - ودار إحياء التراث العربي - بيروت. ودار الكتب العلمية - بيروت.
- تاريخ القراء العشرة ورواتهم - لعبد الفتاح القاضي - القاهرة ١٩٧٠م.
- تفسير الكشاف - لأبي محمود الزمخشري - شركة مكتبة ومطبعة الحلبي وأولاده بمصر.
- تقريب المعاني في شرح حرز الأمانى - للشيخين: سيد لاشين أبو الفرح، وخالد محمد الحافظ - دار الزمان.

- التاريخ الكبير - لإسماعيل بن إبراهيم البخاري - دار الكتب العلمية.
- تفسير الألوسي المسمى: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- تفسير الفتوحات الإلهية بتوضيح الجلالين والدقائق الحفية - لسليمان بن عمر الشافعي الشهير بالجملي - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
- تفسير محمد بن جرير الطبري المسمى: جامع البيان في تأويل آي القرآن - دار المعرفة - بيروت - لبنان. ودار الفكر.
- تهذيب التهذيب - لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ودار صادر ببيروت.
- تفسير التحرير والتنوير - لمحمد الطاهر بن عاشور - الدار التونسية للنشر، والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع - للحسن بن خلف بن بليمة - تحقيق: سبيع حمزة حاكمي - دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - دمشق - بيروت.
- تفسير النسفي المسمى: مدارك التنزيل وحقائق التأويل - لأبي البركات عبد الله النسفي - دار الفكر.
- تفسير الدر المنثور في التفسير بالمأثور - لجلال الدين السيوطي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- التحديد في الإتيان والتجويد في صفة التجويد - لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني - تحقيق: د/أحمد عبدالنواب فهمي - مكتبة وهبة - القاهرة.
- تاريخ الخلفاء - لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي - تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة بمصر.
- التذكرة في القراءات الثمان - لأبي الحسن طاهر بن غلبون - تحقيق: عبدالفتاح بحيري إبراهيم - مطابع الزهراء للإعلام العربي - القاهرة، وبتحقيق: أيمن رشدي سويد - الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

- تعريف الأسماء - محمد الطنطاوي - الطبعة السادسة - ١٤٠٨هـ.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام - للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتاب العربي - بيروت.
- التكملة - لأبي علي الفارسي - تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان - مديرية دار الكتاب - جامعة الموصل.
- التبيان في إعراب القرآن - لعبدالله بن الحسين أبي البقاء العكبري - تحقيق: علي محمد البجاوي - طبع بدار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تفسير القاسمي المسمى: محاسن التأويل - لمحمد جميل الدين القاسمي - دار الفكر.
- تفسير القرآن العظيم - لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي - دار المعرفة - بيروت - لبنان. ودار الريان للتراث.
- تفسير ابن عطية المسمى: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - لعبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي - بتحقيق: المجلس العلمي بفاس. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب. وبتحقيق: الرحالي فاروق، عبدالله الأنصاري، عبدالعلي السيد، محمد الشافعي - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر.
- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة - لعلي بن محمد بن فارس - مخطوط - المكتبة الأزهرية برقم (٢٧١).
- التجريد لبغية المريد - لعبدالرحمن بن أبي بكر بن الفحام - مخطوط - المكتبة الأزهرية برقم (٢٧٠).
- التلخيص في القراءات الثمان - لعبدالكريم بن عبدالصمد الطبري - بتحقيق: محمد حسن عقيل موسى (الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم - بجدة).

(ج)

- الجرح والتعديل - لشيخ الإسلام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر أباد - الدكن - الهند.
- جمال القراء وكمال الإقراء - لعلي بن محمد السخاوي - بتحقيق: علي حسين البواب - مكتبة التراث - مكة المكرمة.

- الجمل في النحو - للخليل بن أحمد الفراهيدي - بتحقيق: فخر الدين قباوة - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- جمهرة اللغة - لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي - دار صادر.
- الجني الداني في حروف المعاني - للحسين بن قاسم المرادي - بتحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- جمهرة أنساب العرب - لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- جامع محمد بن عيسى الترمذي مع شرحه: تحفة الأحوذوي - دار إحياء التراث العربي - بيروت. والمكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- جامع البيان في القراءات السبع - لأبي عمرو الداني - مخطوط.
- جميلة أرباب المراصد (لإبراهيم بن عمر الجعيري) شرح عقيلة أتراب القصائد (للشاطبي) مخطوط - مكتبة عارف حكمت (المدينة المنورة).

(ح)

- الحجة في القراءات السبع - المنسوب للإمام ابن خالويه - بتحقيق وشرح: د/ عبدالعال سالم مكرم - دار الشروق.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني - دار الكتاب العربي - بيروت.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - لجلال الدين السيوطي - دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - لمحمد الخضري علي.
- الحجة للقراءات السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد - لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي - بتحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي - دار المأمون للتراث.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - مطبعة الحلبي وشركاه.

- حجة القراءات - لعبدالرحمن بن محمد بن زنجلة - بتحقيق: سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة .

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر بن عمر البغدادي - دار صادر - بيروت، والهيئة المصرية - بتحقيق: عبدالسلام هارون.

(د)

- ديوان الفرزدق - تقديم وشرح: مجيد طراد - دار الكتاب العربي.
ديوان حميد بن ثور الهلالي - صناعة الأستاذ: عبدالعزيز النمش - دار القومية للطباعة والنشر - القاهرة. ودار الشرق - بتحقيق: محمد عبدالقادر أحمد - دار الشروق.
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) - بشرح: د/محمد حسنين - مكتبة الآداب بالجماميز.
- ديوان ذي الرمة - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت، دمشق.
- ديوان أمية بن أبي الصلت - جمع وتحقيق ودراسة: د/عبدالحفيظ السلطي - المطبعة التعاونية بدمشق.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة - دار صادر - بيروت.
- ديوان كثير عزة - جمعه وشرحه: د/إحسان عباس - نشر وتوزيع دار الثقافة - بيروت - لبنان.

- دليل الحيران شرح مورد الظمان في رسم القرآن للخراز - لإبراهيم بن أحمد المارغني التونسي - تحقيق: محمد الصادق قمحاوي - مكتبة الكليات الأزهرية.

(ذ)

- ذيل الروضتين - لعبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي - دار الجيل.

(ر)

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة - لمكي بن أبي طالب القيسي - بتحقيق: أحمد حسن فرحات - دار عمان - الأردن.
- الروض المعطار في خبر الأقطار - لمحمد بن عبدالمنعم الحميري - تحقيق: د/إحسان عباس - مكتبة لبنان.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني - لأحمد بن عبدالنور المالقي - بتحقيق: أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- الروضة في القراءات الإحدى عشرة - للإمام المقرئ الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي - مخطوط. وبتحقيق: نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل - رسالة جامعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(س)

- سير أعلام النبلاء - لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - بتحقيق: بشار عواد معروف و د/محيي هلال السرحان.
- السبعة في القراءات - لابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس - بتحقيق: د/شوقي ضيف. دار المعارف - القاهرة.
- السيرة النبوية لابن هشام - بتحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي - مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده.
- السلوك لمعرفة دول الملوك - لأحمد بن علي المقرئ - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة.
- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي - لعلي بن عثمان بن القاصح - شرح على متن الشاطبية - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. وشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- سر صناعة الإعراب - لأبي الفتح عثمان بن جني - بتحقيق: حسن هنداوي - دار القلم - دمشق.
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - بتحقيق: عزت الدناسي وعادل السيد - مكتبة دار الحديث.
- سنن ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني - بشرح الإمام السندي - بتحقيق: خليل مأمون - دار المعرفة.
- سنن النسائي - لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي - بشرح السيوطي - حاشية السندي - بتحقيق: مكتب التراث بدار المعرفة - بيروت.

(ش)

- شرح المفضليات - للقاسم بن محمد بن بشار الأنباري - مطبعة الآباء - بيروت.
- الشعر والشعراء - لابن قتيبة الدينوري - بتحقيق: مفيد قميحة - دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح العلامة رضوان المخللاتي على ناظمة الزهر للشاطبي - تحقيق عبدالرازق علي موسى - مطابع الرشيد - المدينة المنورة.
- شرح ديوان عنتره - دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن مالك الطائي - بتحقيق: عبدالمنعم أحمد هريري - دار المأمون للتراث.
- شرح ديوان جرير - لمهدي محمد ناصر الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- شرح المعلقات السبع - للقاضي حسين بن أحمد الزوزني - بتحقيق وتعليق: يوسف بديوي - دار ابن كثير - دمشق - بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - لأبي الفلاح عبدالحى بن العماد - بتحقيق: محمود عبدالقادر الأرنؤوط - دار ابن كثير - دمشق - بيروت، المكتبة التجارية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- شرح خالد الأزهرى على الأجرومية - حاشية على متن الأجرومية - لابن الحاج - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح ألفية ابن مالك - لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك - منشورات ناصر خسرو - طهران - إيران، بيروت - لبنان.
- شرح الملوكي (في التصريف) - لابن يعيش - بتحقيق: فخر الدين قباوة - المكتبة العربية بمصر.
- شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل - لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: أحمد حسن فرحات - دار المأمون للتراث - دمشق.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - لعبد الله بن عقيل العقيلي المصري - تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد - دار التراث - القاهرة.

- شرح قطر الندى وبل الصدى - لعبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري - دار الفكر - بيروت.
- شرح الوافية نظم الكافية - لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي - دراسة وتحقيق: د/موسى بناي علوان - مطبعة الآداب في النجف الأشرف.
- شرح الهداية - لأحمد بن عمار المهدي - تحقيق: د/حازم سعيد حيدر - مكتبة الرشد - الرياض.
- شرح العقيدة الطحاوية - للعلامة ابن أبي العز الحنفي - المكتب الإسلامي.
- شرح الشاطبية المسمى: إرشاد المرید إلى مقصود القصید - لعلي بن محمد الضباع - مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
- شذا العرف في فن الصرف - لأحمد الحملاوي - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر - ومحمد محمود الحلبي وشركاه.
- شرح التصريف - لعمر بن ثابت الثماني - بتحقيق: د/إبراهيم بن سليمان البعيمي - مكتبة الرشد - الرياض.
- شرح شافية ابن الحاجب - للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن النحوي - بتحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة.
- الشافية في علم التصريف - لجمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب - تحقيق: حسن أحمد العثمان - المكتبة المكية.

(ص)

- الصحاح - لإسماعيل بن حماد الجوهري - دار الحضارة العربية - بيروت.
- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري - مطبعة دار إحياء الكتب العربية - ومطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. وبشرح النووي - بتحقيق - خليل مأمون - دار المعرفة.
- صحيح البخاري بشرح الإمام بدر الدين العيني المسمى: عمدة القاري - شرح مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه.

- صحيح البخاري بشرح أحمد بن حجر العسقلاني المسمى: فتح الباري - دار الريان للتراث
- المكتبة السلفية - بتحقيق: محب الدين الخطيب، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - دار ابن حيان للطباعة والنشر.
- صحيح سنن أبي داود - للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - مكتب التربية العربي لدول الخليج.

(ض)

- ضعيف سنن أبي داود - تأليف محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك - لمحمد بن عبدالعزيز النجار - مكتبة ابن تيمية - القاهرة. مكتبة العلم بجدة ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

(ط)

- طبقات المفسرين - لجلال الدين السيوطي - بتحقيق: علي محمد عمر - مكتبة وهبة - القاهرة.
- طبقات المفسرين - لمحمد بن علي الداودي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- طبقات النحويين واللغويين - لمحمد بن الحسن الزبيدي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - بمصر.

(ع)

- العبر في خبر من غير - لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق: محمد السعيد بسيوني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- العين - للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق: مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي - دار مكتبة الهلال.
- عدة السالك تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد - حاشية على أوضح المسالك لابن هشام - المكتبة العصرية - صيدا، بيروت.
- علل النحو - لمحمد بن عبد الله الوراق - تحقيق: محمود جاسم الدرويشي - مكتبة الرشد - الرياض.

- العمدة في غريب القرآن - لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي - حققه وعلق عليه: د/ يوسف بن عبدالرحمن المرعشيلي - مؤسسة الرسالة.
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة - لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني - مكتبة الخانجي - القاهرة.
- غاية النهاية في طبقات القراء - لمحمد بن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت.
- غاية المرید في علم التجويد - لعطية قابل نصر - طبع بالقاهرة والرياض وجدة.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار - للحسن بن أحمد الهمداني - تحقيق: أشرف محمد فؤاد - الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.
- الغاية في القراءات العشر - لأحمد بن الحسين بن مهران - تحقيق: محمد غياث الجنباز - شركة العبيكان للطباعة والنشر - الرياض.

(ف)

- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال - للشيخ محمد علي طه الدرّة - مكتبة السوادى للتوزيع.
- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية - لعبدالرازق بن علي موسى - مطابع الرشيد بالمدينة المنورة.

(ق)

- القاموس المحيط - لمحمد بن يعقوب الفيروزي ابادي - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر - لقاسم أحمد الدجوي ومحمد الصادق قمحاوي - مكتبة علي صبيح - القاهرة.

(ك)

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لحاجي خليفة - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- الكامل في التاريخ - لابن الأثير محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني - دار الكتاب العربي - بيروت، ودار الريان للتراث.

- الكتاب - لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـسيويه - مطبعة الأميرية ببولاق - مصر، وبتحقيق: عبدالسلام محمد هارون - عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.

- الكافي في العروض والقوافي - للخطيب التبريزي - تحقيق: الحساني حسن عبد الله - مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- الكفاية الكبرى في القراءات العشر - لمحمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي - دراسة وتحقيق: عبد الله بن عبدالرحمن الششري - رسالة جامعية مسجلة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٤هـ.

- الكامل في اللغة والأدب - لمحمد بن يزيد المبرد - المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني - لإبراهيم بن عمر الجعبري - مخطوط - بمعهد المخطوطات العربية، والخزانة العامة بالرباط.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: د/ محيي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة.

- الكافي - لمحمد بن شريح الرعيبي - حاشية على كتاب المكرر لابن النشار - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

(ل)

- لطائف الإشارات لفنون القراءات - لشهاب الدين القسطلاني - تحقيق: عامر السيد عثمان، وعبدالصبور شاهين - لجنة إحياء التراث الإسلامي.

- لسان العرب - لمحمد بن منظور الإفريقي - دار الفكر - مكة المكرمة، والمكتبة التجارية، ودار إحياء التراث العربي - بيروت، ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت.

- اللمع في العربية - لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.

(م)

- المقنع في رسم مصاحف الأمصار - لأبي عمرو الداني - تحقيق: محمد الصادق قمحاوي - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

- معاني القراءات - لمحمد بن أحمد الأزهرى - تحقيق: أحمد فريد المزيدي - دار الكتب العلمية - بيروت.

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقرئية - لأحمد بن علي المقرئ - دار صادر.

- مجاز القرآن لأبي - عبدة معمر بن المثنى التميمي - دار الفكر - مكتبة الخانجي.

- معجم الشعراء - للإمام أبي عبد الله المرزبان - دار الكتب العلمية - بيروت.

- المفضليات - للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي - بتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هازون - دار المعارف.

- مرشد الخلان إلى معرفة عد آي القرآن، شرح وتوجيه لنظم الفرائد الحسان - للشيخ عبدالفتاح القاضي - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - بتحقيق: بشار عواد معروف - وصالح مهدي - وشعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

- المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز، شرح وتوجيه أرجوزة العلامة محمد المتولي - لعبدالرازق علي موسى - مكتبة المعارف - الرياض.

- مجموع أشعار العرب - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

- مباحث في علوم القرآن - لمناع القطان - رحمه الله - مكتبة المعارف بالرياض.

- الموضح في وجوه القراءات وعللها - لنصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم - تحقيق: عمر حمدان الكبيسي - الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

- المبهج في القراءات الثمان (وقراءة الأعمش وابن محيصة واختيار خلف واليزيدي) - لعبد الله ابن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط - بتحقيق: عبدالعزيز ناصر السير - رسالة

جامعية مسجلة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٤ هـ.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - دار صادر - بيروت.

- المستنير في القراءات العشر - لأحمد بن علي بن سواد البغدادي - تحقيق: أحمد طاهر أويس - رسالة جامعية مسجلة بالجامعة الإسلامية ١٤١٣ هـ.

- المبسوط في القراءات العشر - لأحمد بن الحسين بن مهران - تحقيق: سبيع حمزة حاكمي - دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد شرح كتاب التسهيل لابن مالك - تحقيق: محمد كامل بركات - دار المدني للطباعة والنشر - جدة.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال - لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - تحقيق: علي محمد البجاوي - دار المعرفة - بيروت. ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - لأبي الفتح عثمان بن جني - بتحقيق: علي النجدي ناصف، ود/ عبدالحليم النجار، ود/ عبدالفتاح شليبي - دار سزكين للطباعة والنشر.
- معاني القرآن وإعرابه - للزجاج: إبراهيم بن السري - تحقيق: د/ عبدالحليم عبده شليبي - عالم الكتب.
- معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة.
- معجم البلدان - لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي.
- المعجم الوسيط - بإخراج إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبدالقادر، محمد علي النجار - المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع - استانبول - تركيا.
- معاني القرآن - ليحيى بن زياد الفراء - دار السرور - بيروت - لبنان. وعالم الكتب.
- المشوف المعلم في ترتيب الصحاح على حروف المعجم - لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري - تحقيق: ياسين محمد - دار الفكر - دمشق - سورية.
- معجم الأدباء - لياقوت بن عبد الله الحموي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - لعلي بن إسماعيل بن سيده - تحقيق: محمد علي النجار - مكتبة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
- المنتهى لمحمد بن جعفر الخزاعي الجرجاني - تحقيق: محمد شفاعت رباني - رسالة جامعية مسجلة بالجامعة الإسلامية ١٤١٥هـ.

- موجز في القراءات - لأبي علي الأهوازي - تحقيق: حافظ محمود الحسن - رسالة جامعية مسجلة بالجامعة الإسلامية ١٤٠٧ هـ.
- مشكل إعراب القرآن - لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة.
- المتع في التصريف - لابن عصفور الإشبيلي - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- المحيط في اللغة لإسماعيل بن عباد - تحقيق: محمد حسن آل ياسين - دار الحرية للطباعة - بغداد.
- معجم مقاييس اللغة - لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق: عبدالسلام محمد هارون - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- مجمل اللغة - لأحمد بن فارس - تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان - مؤسسة الرسالة.
- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر - لأبي الكرم المبارك بن الحسين الشهرزوري - مخطوط. وبتحقيق: د/إبراهيم بن سعيد الدوسري - رسالة مسجلة بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية.
- معاني القرآن - لسعيد بن مسعدة الجاشعي (الأخفش الأوسط) - تحقيق: فائز فارس الصفاة - الكويت - الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة. وبتحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب.
- المفردات في غريب القرآن - لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- الموضح في أحكام الفتح والإمالة وبين اللفظين - لأبي عمرو الداني - مخطوط - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر - لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر.
- المنح الفكرية على متن الجزرية - لملاً علي بن سلطان القاري - حققه وعلق عليه: عبدالقوي عبدالمجيد - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- مختار الصحاح - لزين الدين محمد بن أبي بكر الرازي - مؤسسة الرسالة.

- المصباح المنير - للعلامة أحمد بن محمد الفيومي - المكتبة العصرية. وبتحقيق: عبدالعظيم الشناوي - دائرة المعارف.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار - لمحمد طاهر صديق الكجراتي - مكتبة دار الإيمان - المدينة المنورة.
- المعجم الكبير - لسليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي - دار مطبعة الوطن العربي.

(ن)

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - لجمال الدين يوسف بن تغري بردي - دار الكتب العلمية.
- النشر في القراءات العشر - لمحمد بن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت.
- النوادر في اللغة - لأبي زيد الأنصاري - تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد - دار الشروق. وبتحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر.
- نكت الهميان في نكت العميان - لصلاح الدين بن أيك الصفدي - المطبعة العمالية بمصر.

(هـ)

- هدية العارفين - لإسماعيل باشا البغدادي - دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري - لعبدالفتاح المرصفي - دار النصر للطباعة الإسلامية - مصر.
- هداية الحيران في بعض أحكام تتعلق بالقرآن - لعبدالله بن محمد الحسيني المعروف بالطبلاوي - تحقيق: محمود زين العابدين، محمد عبداللطيف - مكتبة دار الفجر الإسلامية بالمدينة المنورة.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - دار المعرفة - بيروت.
- الهادي إلى لغة العرب - لمحسن سعيد الكرمي - دار لبنان للطباعة والنشر.
- الهادي في القراءات - لمحمد بن سفيان القيرواني - مخطوط.

(9)

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لأحمد بن محمد بن خلكان - تحقيق: إحسان عباس - دار صادر - بيروت.
- الوافي بالوفيات - لصلاح الدين بن أيك الصنفدي - دار النشر (فراند شتايز شتوتفارت).
- الوجيز في القراءات - لأبي علي الأهوازي - مخطوط محفوظ بدار القومية برقم (٥٩٦).

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١	مقدمة الكتاب
٤	فصل: في «العنوان» ولغاتھا
٦	فصل: يتضمن شرح ما في الخطبة من الغريب
٨	فصل: يذكر فيه الأئمة السبعة ورواتهم
٣٠	فصل: قول صاحب الكتاب: «الحرميان...».
٣٢	باب اختلافهم في الأصول المطردة
٤٢	باب هاء الكناية
٤٦	باب المد والقصر
٥٣	باب اختلافهم في الهمزتين من كلمة
٦٢	باب اختلافهم في الهمزتين من كلمتين
٦٨	باب نقل حركة الهمزة
٧٣	باب الهمزة التي تترك من غير نقل في الكلمة الواحدة
٧٨	باب الهمزة الساكنة التي هي فاء من الفعل
٨١	باب مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن
٨٧	باب مذهب حمزة وهشام في الوقف
١٠١	باب الإدغام
١٠٦	باب دال قد
١١١	باب تاء التانيث
١١٤	باب لام هل وبل
١٢٢	باب النون الساكنة والتنوين
١٣٢	باب الإمالة

رقم الصفحة	الموضوع
١٥٢	باب ما انفرد بإمالته الكسائي
١٦٨	باب مذهب ورش في ترفيق الراء
١٧٨	باب مذهب الكسائي في إمالة ما قبل هاء التأنيث
١٨٦	باب الروم والإشمام
١٩٠	فصل: في «سكت حمزة»
١٩٢	فصل: في «تغليظ اللام»
١٩٤	باب الاستعاذة
١٩٨	باب التسمية
٢٠٣	باب اختلافهم في فرش الحروف
٢٠٣	سورة الفاتحة
٢١٠	سورة البقرة
٣٤٥	سورة آل عمران
٤١٢	سورة النساء
٤٥٣	سورة المائدة
٤٨١	سورة الأنعام
٥٥٥	سورة الأعراف
٦١٤	سورة الأنفال
٦٣٤	سورة التوبة
٦٦٦	الخاتمة